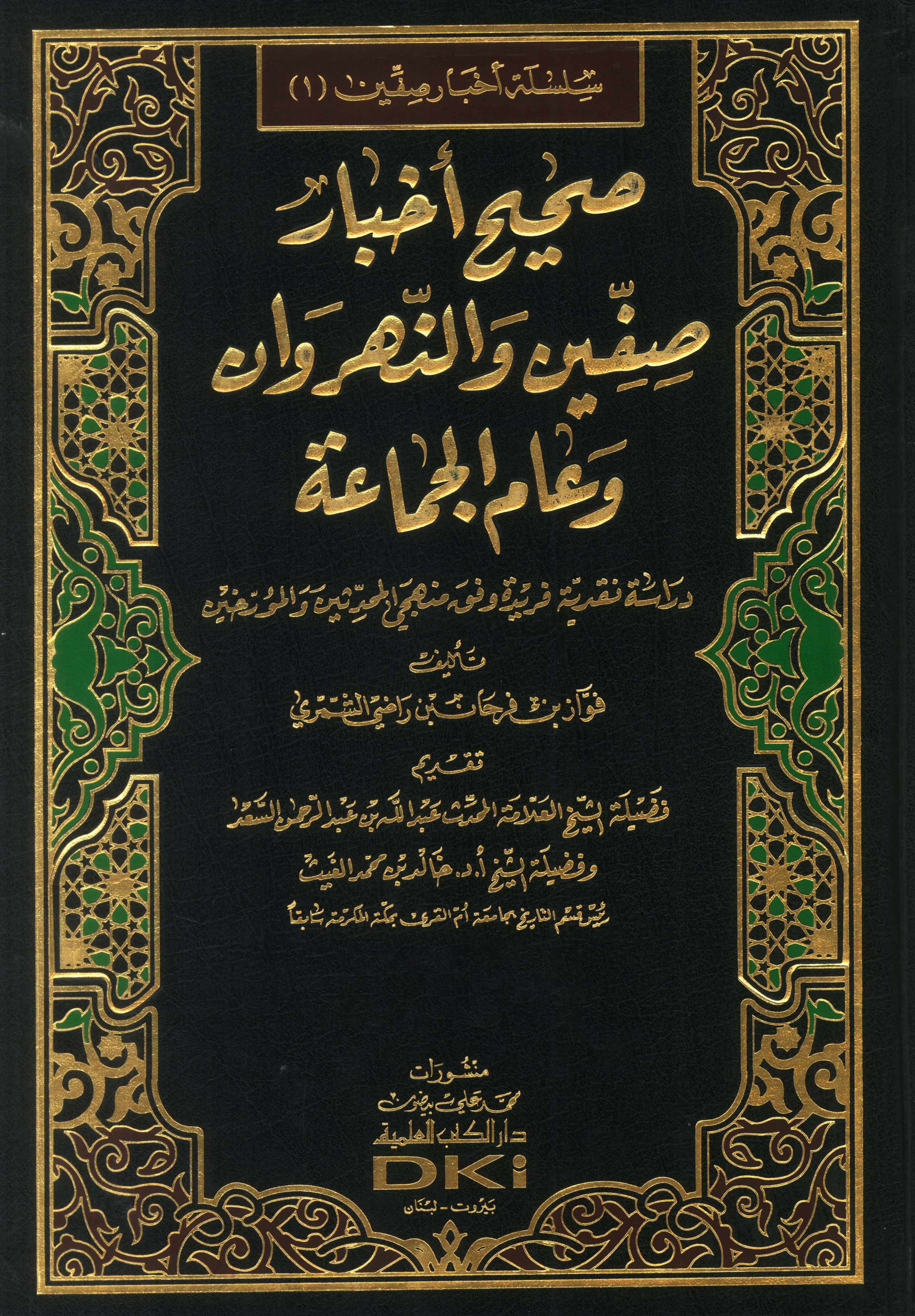


سلسلة أخبار صفين (١)
صحيح أخبار
صفين والنهروان
وعام الجماعة
دراسة نقدية فريدة وفق منهجي المحدثين والمؤرخين
تأليف
فواز بن فرحان بن راضي الشمري
تقديم
فضيلة الشيخ العلامة المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد
وفضيلة الشيخ أ.د. خالد بن محمد الغيث
رئيس قسم التاريخ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سابقاً
منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
DKi
بيروت - لبنان

سلسلة أخبار صفين (١)

صحيح أخبار صفين والنهروان وعام الجماعة

دراسة نقدية فريدة وفق منهجي المحدثين والمؤرخين

تأليف

فواز بن فرحان بن راضي الشمري

تقديم

فضيلة الشيخ العلامة المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد

وفضيلة الشيخ أ.د. خالد بن محمد الغيث

رئيس قسم التاريخ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سابقاً

الجزء الثاني



دار الكتب العلمية®

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

DKi

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

صحيح أخبار

صفين والنهروان وعام الجماعة



Title: ṢAḤĪḤ 'AḪBĀR ṢIFFĪN WAL-NAHRAWĀN WA 'ĀM AL-JAMĀ'A

التصنيف: دراسات - تاريخ

Classification: Studies - History

المؤلف: فواز بن فرحان بن راضي الشمري

Author: Fawwaz ben Farhan ben Rady Al-Shamari

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	(2Parts/2Vols.) 952 (جزءان/مجلدان)	**عدد الصفحات**
Size	17 x 24 cm	**قياس الصفحات**
Year	2019 A. D. - 1440 H.	**سنة الطباعة**
Printed in	Lebanon / لبنان	**بلد الطباعة**
Edition	1st / الأولى	**الطبعة**

http://www.al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

sales@al-ilmiyah.com

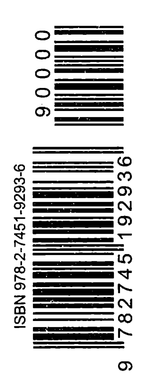
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ١٢/١١/٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

جميع الحقوق محفوظة
2019 A. D. - 1440 H.



ISBN 978-2-7451-9293-6

الفَصْلُ الرَّابِعُ: اجتماع الحَكَمَيْنِ:

وَيَتَضَمَّنُ تِسْعَةَ مَبَاحِثَ:

۞ المبحث الأوَّل: مَوْعِدُ وَمَكَانُ اجْتِمَاعِ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما

● المطلب الأوَّل: مَوْعِدُ اجْتِمَاعِ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما:

بعد أنْ توقَّفَتِ الحربُ في صِفِّينَ: تَمَّتْ كِتَابَةُ الصُّلْحِ يوم الأربعاء لثلاث عشرة خَلَتْ من صفر سنة سبع وثلاثين من الهجرة، عَلَى أن يجتمع الحَكَمَانِ رضي الله عنهما في شهر رمضان مِنْ نَفْسِ السَّنَةِ (٣٧هـ)[١].

والهدف من تأخير موعد الاجتماع: هو أن تَهْدَأَ النُّفُوسُ وَتَسْكُنَ الحَرْبُ.

● المطلب الثاني: مَكَانُ اجْتِمَاعِ الحَكَمَيْنِ $ذ.

اخْتَلَفَ الْمُؤَرِّخُونَ في مكان اجتماعهما رضي الله عنهما على قولين قَوِيَّيْنِ:

● **القول الأول**: أنهما اجتمعا بـ (دَوْمَةِ الجَنْدَلِ)[٢]، والأدلة عليه:

أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا اجْتَمَعُوا بِدُومَةِ الْجَنْدَلِ قَالَ عَمْرٌو لابْنِ عُمَرَ...**[٣].

وأخرج ابن سعد والطبراني من طريق الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: (**لَمَّا كَانَ مِنْ مَوْعِدِ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ...**)[٤].

وفي خبر مقبول أخرجه البَلَاذُرِيُّ: (**فَنَزَلُوا دُومَةَ الْجَنْدَلِ...**)[٥].

وآخر له: (**خَرَجَ مُعَاوِيَةُ مِنْ دِمَشْقَ فِي أَرْبَعِمِئَةٍ حَتَّى نَزَلَ دَوْمَةَ الجَنْدَلِ**)[٦].

وقول الطَّبَرِيِّ: (**عَلَى أَنْ يُوَافِيَ عَلِيٌّ وَمُعَاوِيَةَ مَوْضِعَ الحَكَمَيْنِ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ**)[٧].

● **القول الثاني**: بـ (أَذْرُحَ)[٨]، والدليل عليه:

مَا أَخْرَجَهُ البَلَاذُرِيُّ: **عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ شَهِدَ مُجْتَمَعَهُمْ بِأَذْرُحَ لِلْحُكُومَةِ...**[٩].

---

(١) كل ذلك ورد في نص وثيقة التحكيم وفي قول الطبري، انظر [٣٨٧] وقول الطبري [٣٨٨].

(٢) مضى التعريف بها برقم [٣٨٨].

(٣) إسناده صحيح، وسبق برقم [١٨٢]، وسيتكرر برقم [٤٢٥].

(٤) خبر صحيح، وسيأتيان برقم [٤٢٨] و [٤٢٩].

(٥) انظر [٤٠٥].

(٦) انظر [٤٠٦]، وهو مقبول أيضاً.

(٧) انظر: قول الطبري [٣٨٨]. وهو خبر مقبول بقرائنه.

(٨) مضى التعريف بها برقم [٣٨٧].

(٩) إسناده صحيح، وسيأتي برقم [٤٢٧].

وجاء في وثيقة التحكيم: (وَاتَّعَدَ الحَكَمَانِ بِأَذْرُحَ)(١).

الجَمْعُ بَيْنَ القَوْلَيْنِ:

تَقَعُ أَذْرُحُ غَرْبَ دَوْمَةَ الجَنْدَلِ.

وَدَوْمَةُ الجَنْدَلِ - مع كونها حِصْنًا شَهِيرًا - يحتمل أنها كانت تطلق أيضاً على منطقة كبيرة تمتد غربا حتى تصل إلى أَذْرُحَ، وعلى هذا تكون أَذْرُحُ داخلةً في منطقة دَوْمَةِ الجَنْدَلِ، ويدل عليه ما يلي:

ـ قَالَ الطَّبَرِيُّ: قَالَ أَبُو مِخْنَفٍ: حَدَّثَنِي الْمُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ النَّضْرِ الحَارِثِيِّ... تَوَافَوْا بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ بِأَذْرُحَ(٢).

ـ وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: [تَوَافَوْا بِدُومَةِ الْجَنْدَلِ بِأَذْرُحَ، وَهِيَ نِصْفٌ بَيْنَ الشَّامِ وَالْكُوفَةِ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ كُلٍّ مِنَ الْبَلَدَيْنِ تِسْعُ مَرَاحِلَ](٣).

ـ وَقَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَرْجَمَةِ عرار بن فروة الكوفي: [شَهِدَ الحُكُومَةَ بِأَذْرُحَ نَاحِيَةَ دَوْمَةِ الجَنْدَلِ](٤)، وقال في ترجمة قبيصة بن زيد [أَرْسَلَهُ أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ مِنْ أَذْرُحَ مِنْ نَاحِيَةِ دَوْمَةِ الجَنْدَلِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ](٥).

ـ وَقَالَ خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ: [(اجْتَمَعَا) بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَيُقَالُ: بِأَذْرُحَ، وَهِيَ مِنْ دَوْمَةِ الجَنْدَلِ قَرِيبٌ](٦).

ورجح يَاقُوتُ الحَمَوِيُّ وَعَاتِقٌ الحَرْبِيُّ: أن الاجتماع انعقد بِأَذْرُحَ(٧)، واستدل ياقوت بأبيات شعرية عديدة على ما رجحه.

ويحتمل أن الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما اتفقا أول الأمر على دَوْمَةِ الجَنْدَلِ، ثم غَيَّرَاهُ إلى أَذْرُحَ، وهو احتمال ضعيف لا يتلاءم مع الأخبار التاريخية السابقة.

وهناك أقوال أخرى محتملة أسانيدُها ضعيفة:

[٤٠٢] أَخْرَجَ الطَّبَرِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، [عَنْ](٨) يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ:.... يَجْتَمِعَانِ بِدُومَةِ الْجَنْدَلِ، فَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعَا لِذَلِكَ

---

(١) انظر [٣٨٧]، وهو خبر مقبول بقرائنه.

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ١١١) إسناده تالف، وزياد بن النضر سبقت ترجمته برقم [٣٢٦].

(٣) البداية والنهاية (٧/ ٣١٣).

(٤) تاريخ دمشق (٤٠/ ١٦٣).

(٥) تاريخ دمشق (٤٩/ ٢٦٤).

(٦) تاريخ خليفة ص (١٩٢)، ومن طريقه ابن عساكر (٢٣/ ٦٧)، (٧٣/ ١٥٥).

(٧) معجم البلدان (١/ ١٣٠) (٢/ ١١٨) معجم الْمَعَالِمِ الْجُغْرَافِيَّةِ فِي السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ ص (٢١).

(٨) تصحّف في المطبوعة إلى "بن".

اجْتَمَعَا مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ بِأَذْرُحَ(١).

[٤٠٣] وَأَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، عَنْ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ جُعْدُبَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: لَمَّا تَقَاضَوْا وَانْصَرَفُوا إِلَى بِلادِهِمْ مَكَثُوا بَقِيَّةَ السَّنَةِ الَّتِي اقْتَتَلُوا فِيهَا بِصِفِّينَ، حَتَّى إِذَا كَانَ شَهْرُ رَمَضَانَ مِنْ سَنَةِ سِتٍّ- أَوْ سَبْعٍ- وَثَلاثِينَ، خَرَجَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَمَعَهُمَا مِنْ جُنْدِهِمَا مَنْ أَحَبَّا، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَاضِي عَلِيٍّ- أَوْ قَالَ: خَلِيفَةَ عَلِيٍّ -، حَتَّى نَزَلَا بِتَدْمُرَ شَهْرًا يَتَرَاجَعَانِ وَيَكْتُبَانِ إِلَى صَاحِبَيْهِمَا، وَيَكْتُبُ صَاحِبَاهُمَا إِلَيْهِمَا حَتَّى دَخَلَا فِي السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ، ثُمَّ تَحَوَّلَا مِنْ تَدْمُرَ إِلَى دُومَةِ الْجَنْدَلِ فَأَقَامُوا بِهَا شَهْرًا، ثُمَّ تَحَوَّلَا مِنْ دُومَةِ الْجَنْدَلِ إِلَى أَذْرُحَ، وَكَتَبَا إِلَى صَاحِبَيْهِمَا وَمَنْ أَرَادَا مِنَ النَّاسِ....(٢).

تحكي هذه الرواية عن تَنَقُّلِهِمْ، فكانوا بِصِفِّينَ، ثم انتقلوا إلى تَدْمُرَ، ثم إلى دَوْمَةِ الجَنْدَلِ، ثم إلى أَذْرُحَ.



(١) تاريخ الطبري (٣/ ١٠٥) إسناده ضعيف لإرساله، وسيأتي التعريف برجاله في كتاب "خطبة الحسن ومعاوية رضي الله عنهما عند البيعة" [١٥].

(٢) أنساب الأشراف (٢/ ٣٤٣) إسناده ضعيف لإرساله، صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ: لم يدرك ذلك، ورجاله ثقات غير ابْنِ جُعْدُبَةَ، سبقت ترجمته برقم [١٠٧].

۞ المبحث الثاني: انطلاق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما نَحْوَ موعدهما

[٤٠٤] قَالَ البَلَاذُرِيُّ: قَالَ أَبُو مِخْنَفٍ: كَانَ الكِتَابُ يَوْمَ الجُمُعَةِ فِي صَفَرٍ[١]، وَالأَجَلُ لِشَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ إِلَى أَنْ يَلْتَقِيَ الحَكَمَانِ. ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ دَفَنُوا قَتْلَاهُمْ، وَأَطْلَقَ عَلِيٌّ وَمُعَاوِيَةُ مَنْ كَانَ فِي أَيْدِيهِمَا مِنَ الأَسْرَى، وَارْتَحَلُوا بَعْدَ يَوْمَيْنِ مِنَ القَضِيَّةِ، فَسَلَكَ عَلِيٌّ طَرِيقَهُ الَّتِي بَدَا فِيهَا، حَتَّى أَتَى هِيتَ وَصَنْدَوْدَاءَ، وَصَارَ إِلَى الْكُوفَةِ فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ[٢].

[٤٠٥] أَخرَجَ البَلَاذُرِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَائِنِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ قَالَ: قَدِمَ عَلِيٌّ الْكُوفَةَ مِنْ صِفِّينَ لِعَشْرِ لَيَالٍ بَقِينَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ[٣]، فَأَقَامَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ يَجْبِي الْمَالَ، وَيَبْعَثُ الْعُمَّالَ، وَيَنْظُرُ فِي أُمُورِ النَّاسِ، فَبَيْنَا هُوَ عَلَى ذَلِكَ وَالْخَوَارِجُ مُقِيمُونَ عَلَى إِنْكَارِ الْحُكُومَةِ، إِذْ قَدِمَ عَلَيْهِ مَعْنُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الأَخْنَسِ السُّلَمِيُّ مِنْ قِبَلِ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ مُعَاوِيَةَ قَدْ وَفَّى فَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفِيَ كَمَا وَفَّى. فَبَعَثَ عَلِيٌّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَرْبَعَ مِائَةٍ، وَأَبَا مُوسَى مَعَهُمْ، فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُصَلِّي بِهِمْ وَيَلِي أُمُورَهُمْ، وَكَانَ أَبُو مُوسَى الْحَكَمَ، فَنَزَلُوا دُومَةَ الْجَنْدَلِ، وَحَضَرَهُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الأَسْوَدِ الزُّهْرِيُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ الْمَخْزُومِيُّ، وَأَبُو الْجَهْمِ بْنُ حُذَيْفَةَ الْعَدَوِيُّ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ الثَّقَفِيُّ، وَكَانَ مُعْتَزِلًا لأَوَّلِ الأَمْرِ، وَالثَّبْتُ: أَنَّ سَعْدًا لَمْ يَحْضُرَ، وَقَدْ حَرَصَ ابْنُهُ عُمَرُ أَنْ يَشْخَصَ، فَلَمْ يَفْعَلْ[٤].

[٤٠٦] قَالَ البَلَاذُرِيُّ: " الْمَدَائِنِيُّ، عَنْ أَبِي الفَضْلِ التَنُوخِيِّ، عَمَّنْ سَمِعَ مَيْمُونَ بْنَ مِهْرَانَ يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ قَالَ: لَمَّا أَهَلَّ هِلَالُ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ، خَرَجَ مُعَاوِيَةُ مِنْ دِمَشْقَ فِي أَرْبَعِمِئَةٍ حَتَّى نَزَلَ دَوْمَةَ الجَنْدَلِ، وَسَرَّحَ يَزِيدَ بْنَ الحُرِّ العَبْسِيَّ إِلَى عَلِيٍّ يُعْلِمُهُ نُزُولَهُ دَوْمَةَ الجَنْدَلِ وَيَسْأَلُهُ الوَفَاءَ، فَأَتَى عَلِيًّا فَحَثَّهُ عَلَى الشُّخُوصِ وَقَالَ: إِنَّ فِي حُضُورِكَ هَذَا

---

(١) جاء في وثيقة التحكيم: أنها كُتِبَتْ (يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ لِثَلَاثِ عَشْرَةَ بَقِيَتْ مِنْ صَفَرٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ). انظر [٣٨٧].

(٢) أنساب الأشراف (٢/ ٣٣٧) خبر مقبول، أوله وآخره بشواهده، وباقيه بقرائنه، وقد قال: (يوم الجمعة). وسيأتي [٤٦٢] مع ذكر شواهده وبتسلسله مع أخبار أخرى. وستأتي هناك التعريف بـ "هِيتَ وَصَنْدَوْدَاءَ".

(٣) يعني: في ٢٠/ ٠٣/ ٣٧هـ.

(٤) أنساب الأشراف (٢/ ٣٤٥ - ٣٤٦) خبر مقبول، وبعضه صحيح بشواهده، وهذا إسناد تَالِفٌ. وسيأتي [٤٦٣] مع ذكر شواهده وبتسلسله مع أخبار أخرى. وستأتي هناك ترجمة "مَعْنُ بْنُ يَزِيدَ".

الأَمْرَ صَلَاحًا وَوَضْعًا لِلْحَرْبِ وَإِطْفَاءً لِلنَّائِرَةِ[١]. فَقَالَ عَلِيٌّ: «يَا ابْنَ الحُرِّ، إِنِّي آخِذٌ بِأَنْفَاسِ هَؤُلَاءِ[٢]، فَإِنْ تَرَكْتُهُمْ وَغِبْتُ عَنْهُمْ كَانَتِ الفِتْنَةُ فِي هَذَا الْمِصْرِ أَعْظَمَ مِنَ الحَرْبِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الشَّام[٣]، وَلَكِنِّي أُسَرِّحُ أَبَا مُوسَى فَقَدْ رَضِيَهُ النَّاسُ، وَأُسَرِّحُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَهُوَ يَقُومُ مَقَامِي، وَلَنْ أَغِيبَ عَمَّا حَضَرَهُ[٤] ». فَفَعَلَ ذَلِكَ، فَبَعَثَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَقْدَمَهُ مِنَ الْبَصْرَةِ، وَأَقْدَمَ أَبَا مُوسَى - وَكَانَ تَوَجَّهَ إِلَى بَعْضِ النَّوَاحِي -، فَقَدِمَا عَلَيْهِ، فَوَجَّهَهُمَا فِي خَيْلٍ، وَأَقَامَ[٥] "[٦].

هذان الخبران يدلّان على أنَّ عليًّا ﷺ لم يَشْهَدِ اجْتِمَاعَ الحَكَمَيْنِ بسبب خَطَرِ الخوارج.

☒ خَبَرَانِ لا يَصِحَّانِ:

[٤٠٧] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَبُو خَيْثَمَةُ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي يَعْقُوبَ يُحَدِّثُ: أَنَّ الأَحْنَفَ بْنَ قَيْسٍ قَالَ لِعَلِيٍّ حِينَ أَرَادَ أَنْ يُحَكِّمَ أَبَا مُوسَى: إِنَّكَ تَبْعَثُ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ الْقُرَى، رَقِيقَ الشَّفْرَةِ، قَرِيبَ الْقَعْرِ[٧]، فَابْعَثْنِي مَكَانَهُ آخُذُ لَكَ بِالْوَثِيقَةِ، وَأَضَعُكَ مِنْ هَذَا الأَمْرِ بِحَيْثُ أَنْتَ. فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: دَعْنَا يَا أَحْنَفُ، فَإِنَّا أَعْلَمُ بِأَمْرِنَا مِنْكَ[٨].**

---

(١) النَّائِرَةُ: الحِقْدُ وَالعَدَاوَةُ. تاج العروس (١٤/ ٣٢٦) مادَّة: نير.

(٢) يقصد الخوارج، فعلي ﷺ ضَيَّقَ الخِنَاقَ عليهم بمراقبته لهم وتتبع تحركاتهم.

(٣) هذا القول من عليّ ﷺ: يدل على أنه يَرَى قِتَالَ صِفِّينَ: "قِتَالَ فِتْنَةٍ". وقوله (**الحَرْبِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الشَّامِ**): هي حَرْبُ صِفِّينَ.

(٤) أَيْ: سَوْفَ يُبْلِغُنِي الرُسُلُ أَخْبَارَ اجْتِمَاعِ الحَكَمَيْنِ، فَلَنْ تَغِيبَ عَنِّي.

(٥) أَيْ: وَأَقَامَ عَلِيٌّ ﷺ بِالكُوفَةِ، وَلَمْ يَشْهَدِ اجْتِمَاعَ الحَكَمَيْنِ.

(٦) أنساب الأشراف (٢/ ٣٤٥ - ٣٤٦) خبر مقبول، وإسناده ضعيف. وسيأتي [٤٦٤] مع ذكر شواهده وبتسلسله مع أخبار أخرى. وستأتي هناك ترجمة " يَزِيدَ بْنِ الحُرِّ ".

(٧) وفي رواية نصر: (كَلِيلَ الشَّفْرَةِ، قَرِيبَ القَعْرِ) وفي رواية أخرى له: (قَرِيبَ القَعْرِ، كَلِيلَ الْمُدْيَةِ).
الْمُدْيَةُ: السِّكِّينُ وَالشَّفْرَةُ. النهاية في غريب الحديث (٤/ ٣١٠) مادَّة: مدا.
والشَّفْرَة: الحَدُّ، أو السِّكِّينُ العَظِيمُ. تاج العروس (١٢/ ٢١١) مادَّة: شفر.
كَلِيل: ضَعِيف، أو غير قاطِع. انظر: تاج العروس (٣٠/ ٣٤١) مادَّة: كلل.
أَرَادَ أَنَّ حُجَّتَهُ غَيْرُ قَاطِعَةٍ.
القَعْرُ: العُمْقُ، أو أقصى الشيء. لسان العرب (٥/ ١٠٨) مادَّة: قعر.
وَأَمَّا قوله: قَرِيب القَعْر: يعني أنه ليس لديه عُمْقٌ في التفكير ولا دَهَاء ولا حِكْمة. انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١٣٤٩) مادَّ: ض ح ل.
يُقَالُ: فُلَانٌ بَعِيدُ القَعْرِ، أَي بَعِيدُ الغَوْرِ، دَاهِيَةٌ لا يُدْرَكُ ما عِنْدَهُ وَلَا يُبْلَغ أَقْصَى ما عِنْدَهُ. لسان العرب (١١/ ٣٤٦) مادَّة: سمل.

(٨) أنساب الأشراف (٢/ ٣٣٠) إسناده ضعيف لانقطاعه، وفي متنه نكارة. مُحَمَّدٌ: هو ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ التَّمِيمِيُّ الضَّبِّيُّ الْبَصْرِيُّ، وَقَدْ يُنْسَبُ إلى جَدِّهِ، قال شُعْبَةُ: هو سَيِّدُ بَنِي تَمِيمٍ. ذكره الذهبي في وفيات=

[408] قَالَ البَلَاذُرِيُّ: الْمَدَائِنِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ: أَتُقَاضِي مُعَاوِيَةَ عَلَى أَنْ يَحْكُمَ حَكَمَانِ؟ فَقَالَ: «مَا أَصْنَعُ؟ أَنَا مُضْطَهَدٌ»(١).

أميرُ المؤمنين رضي الله عنه مُضْطَهَدٌ!! وَمِمَّنْ؟ مِنْ أَتْبَاعِهِ؟

أيُّ إساءةٍ لِشَخْصِهِ رضي الله عنه أعظم من هذه؟

= (١٢٠هـ - ١٣٠هـ)، وقال ابن حجر: ثقة، ع، من السادسة. تاريخ الإسلام (٨/ ٢١٩) التقريب (٦٠٥٥).

ولا يرتقي هذا الخبر إلى المقبول؛ لعدم وجود الشواهد له.

ولا يرتقي إلى المقبول بقرائنه أيضاً؛ لأنه أصل الحادثة ليس صحيحا (وهو اعتراض الأحنف)، وليس مستفيضاً في كتب التاريخ.

والأمر الأهم: هو وجود النَّكَارَةِ فيه.

التخريج:

أخرجه نصر بن مزاحم في وقعة صفِّين ص (٥٠١) عن عمر، به.

وهو في غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٥٣٥) الفائق في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٤٥) النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٧٤) والكامل في التاريخ (٣/ ١٩٤) ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (٢٠/ ١٤٩) ومجمع بحار الأنوار للفَتَّنِيِّ (٣/ ٢١٩).

(١) أنساب الأشراف (٢/ ٣٣٧) إسناده ضعيف لانقطاعه. وفي متنه نَكَارَةٌ شديدة. روايةُ البَلَاذُرِيِّ عَنِ الْمَدَائِنِيِّ هنا: مُعَلَّقَةٌ، وهو ينقل من كتاب، فلا ضير.

عِيسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هو أَبُو سَلَمَةَ السُّلَمِيُّ، ثُمَّ البَجَلِيُّ الكُوفِيُّ، ثقة. التقريب (٥٣٠٨).

وأبو إسحاق: هو السَّبِيعِيُّ، "ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة" وهو مدلِّس، ولم يسمع من عَلْقَمَةَ.

قال ابن الْمَدِينِيِّ: لم يَلْقَ عَلْقَمَةَ. وقال البرديجي: لم يسمع أبو إسحاق من علقمة حرفاً. جامع التحصيل (٥٧٦).

قال الدارقطني: (أَبُو إِسْحَاقَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلْقَمَةَ شَيْئًا). علل الدارقطني (٥/ ٣١٢) تحت رقم (٩٠٤).

قال البيهقي: (رِوَايَةُ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ مُنْقَطِعَةٌ؛ لِأَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ رَأَى عَلْقَمَةَ لَكِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا). السنن الكبرى (١٦١٦١).

ويشهد له:

ما رواه النسائي في السنن الكبرى (٨٥٢٣): أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ الْجَنْبِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنَ قَيْسٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ: «تَجْعَلُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ ابْنِ آكِلَةِ الْأَكْبَادِ حَكَمًا» قَالَ: إِنِّي كُنْتُ كَاتِبَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ، فَكَتَبَ هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، وَسُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فَقَالَ سُهَيْلٌ: "لَوْ عَلِمْنَا أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ مَا قَاتَلْنَاهُ، امْحُهَا". فَقُلْتُ: هُوَ وَاللهِ رَسُولُ اللهِ، وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُكَ، لَا، وَاللهِ لَا أَمْحُهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَرِنِي مَكَانَهَا»، فَأَرَيْتُهُ فَمَحَاهَا، وَقَالَ: «أَمَا إِنَّ لَكَ مِثْلَهَا، سَتَأْتِيهَا وَأَنْتَ مُضْطَرٌّ». إسناده ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق، وهذه الزيادة - التي في آخره - لم تَرِدْ إلا من طريقه.

وأخرجه الطبري في تاريخه (٢/ ١٢٢) حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ فَرْوَةَ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، بنحوه، وليس فيه: (سَتَأْتِيهَا وَأَنْتَ مُضْطَرٌّ).

ابنُ إسحاق: مدلِّس، وقد دلَّس "بُرَيْدَةَ"، فأسقطه من الإسناد الأول، وصرَّح بذكره في الثاني دون التصريح بالسماع منه، وبُرَيْدَةُ: ليس بالقوي، وفيه رفض. التقريب (٦٦١).

كما أنَّ الطريق إلى ابن إسحاق: ضعيف في الإسنادَيْنِ، فَعَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ الْجَنْبِيُّ: لَيِّنُ الحديثِ، أَفْرَطَ فيه ابنُ حِبَّانَ. التقريب (٥١٢٦). ومُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ: حافظٌ ضعيف، وكان ابنُ مَعِينٍ حَسَنَ الرأيِّ فيه. التقريب (٥٨٣٤).

إن الأخبار الضعيفة أساءَتْ لأمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه حينما تحدَّثت عن أنه: (لم يكن راضيًا بالصلح، ولا بأبي موسى رضي الله عنه حَكَمًا، وأنَّ أتباعه أجبروه عليهما إجباراً)، وحاشا الخليفة عليًّا رضي الله عنه أن يُسَيِّرَهُ الناسُ على ما لا يُرِيدُ.

وقد مرَّ بنا قول د. مُحَمَّد أَمْحَزُون: أن تلك المرويَّات مَا هِيَ إِلَّا فِرْيَةً تَارِيخِيَّةً اخْتَرَعَهَا الأَخْبَارِيُّونَ الشِّيعَةُ الَّذِينَ كَانَ يُزْعِجُهُمْ أَنْ يَظْهَرَ عَلِيٌّ رضي الله عنه بِمَظْهَرِ الْمُتَعَاطِفِ مَعَ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه وَأَهْلِ الشَّامِ، وَأَنْ يَرْغَبَ فِي الصُّلْحِ مَعَ أَعْدَائِهِمُ التَّقْلِيدِيِّينَ[1].

❖ ❖ ❖

(١) انظر [٣٩٢].

۞ المبحث الثالث: حادثة التحكيم ونتائجها من رواية الدارقطني وإِسْمَاعِيْلَ بْنِ إِسْحَاقَ القَاضِي

هناك روايةٌ تتحدث عن مجريات اللحظات الأخيرة من اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، ذَكَرَتْ ما اتَّفَقَ عليه الحَكَمَانِ رضي الله عنهما، وَنَفَتْ ما شاعَ مِنْ عَزْلِهِمَا لعليٍّ رضي الله عنه، رواها الدَّارَقُطْنِيُّ في إِحْدَى كُتُبِهِ، وإِسْمَاعِيْلُ بْنُ إِسْحَاقَ القَاضِي[1] فِي "النَّوَادِرِ وَالأَخْبَارِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ -.

● المطلب الأوَّل: تحرير القول في وَهْمِ الراوي:

لقد وقع في روايةِ الدَّارَقُطْنِيِّ وإسماعيلَ القَاضِي: دَمْجٌ بين قِصَّتَيْنِ (أَدْخَلَ الرَّاوِي قِصَّةً عَلَى قِصَّةٍ)، وفيها تصحيفات كثيرة، ووقع سَقْطٌ في موضع واحد في تاريخ دمشق.

وتفصيل الدَّمْجِ بين القصتين كالتالي:

◆ القصة الأولى: كانت في عَزْلِ معاويةَ لعمرٍو رضي الله عنهما عن إِمْرَةِ مِصْرَ، وهذه الحادثة كانت أثناء خلافة عليٍّ رضي الله عنه بعد افتراق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما بِنَحْوِ سَنَتَيْنِ كما يدل عليه خَبَرُ ابن قُتَيْبَةَ والوَاقِدِيِّ والبَلَاذُرِيِّ الآتية.

ذكر ابْنُ قُتَيْبَةَ الدِّينَوَرِيُّ القصةَ على وَجْهِهَا الصحيح، ،

[٤٠٩] قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ الدِّينَوَرِيُّ: [**وَفِي حَدِيثِ عَمْرٍو** رضي الله عنه: **أَنَّ مُعَاوِيَةَ دَخَلَ عَلَيْهِ وَهُوَ عَاتِبٌ[2] فَقَالَ[3]:** ....

---

(١) إِسْمَاعِيْلُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ إِسْمَاعِيْلَ ابْنِ مُحَدِّثِ البَصْرَةِ؛ حَمَّادِ بنِ زَيْدِ بنِ دِرْهَمٍ الأَزْدِيُّ، مَوْلَاهُمْ أَبُو إِسْحَاقَ البَصْرِيُّ، الْمَالِكِيُّ، الإِمَامُ، العَلَّامَةُ، الحَافِظُ، شَيْخُ الإِسْلَامِ، وَقَاضِي بَغْدَادَ، وَصَاحِبُ التَّصَانِيْفِ. قاله الذهبي. وقال ابن أبي حاتم: ثقة صدوق. ووثقه مسلمة والخليلي، وقال الخطيب: كان عالماً، فاضلاً، متقناً، فقيهاً.

الجرح والتعديل (٢/ ١٥٨)، الثقات (٨/ ١٠٥)، الإرشاد للخليلي (٢/ ٦٠٧)، تاريخ بغداد (٦/ ٢٨١)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٣٩).

(٢) أي: أنَّ معاوية دخل على عمرو، وكان عمروٌ عاتب على معاوية، لأنَّ معاوية عزله عن ولاية مصر، رضي الله عنهما.

(٣) القائل هنا هو معاوية رضي الله عنه. وهو الصواب.

وبعضُ الكتب تنسبه لعمرو رضي الله عنه، أي أن عمراً رضي الله عنه قاله لمعاوية رضي الله عنه كفصل المقال في شرح الأمثال (١/ ٤٣٤) وأنساب الأشراف وسيأتي برقم [٤١١]، وتاريخ دمشق والعواصم من القواصم ويأتيان برقم [٤١٢].

ولا تختلف المصادر في أن قول [أَمَا وَالله لقد تلافَيْتُ أَمْرَكَ...] أنه من قول عمرو رضي الله عنه.

وقد وقع اختلاف - كما ترى - فيمن ابتدأ الكلام بهذه العبارة "إنَّ الضجور.." ، وأيًّا كان فلكل منها توجيه، ،

فإِنْ كان قائلها معاويةُ رضي الله عنه: فهو يقصد نفسه بالناقة الضَّجُور أو العَصُوب (وهي التي تمتنع من الحَلْبِ ولا يُنَالُ منها القليل من اللبن إلا بمشقة)، فكأنه يقول: إني مع تَمَنُّعِي من إعطائك كل ما تريد يا عمرو، فقد جاءك مني بعضٌ من

إِنَّ العَصُوبَ[(١)] يَرْفُقُ بِهَا حالِبُها فَتَحلُب العُلْبَةَ[(٢)]. فَقَالَ[(٣)] : أَجَلْ، وَرُبَّمَا زَبَنَتْهُ[(٤)] فَدَقَّتْ فَاهُ وَكَفَأَتْ إِنَاءَهُ[(٥)]، أَمَا وَاللهِ لَقَدْ تَلافَيْتُ[(٦)] أَمْرَكَ وَهُوَ أَشَدَّ انْفِضَاجاً[(٧)] مِنْ حُقِّ[(٨)] الكَهْدَلِ[(٩)] فَمَا زِلْتُ أَرُمُّهُ[(١٠)] ....

العطاء، فلا تُنْكِرْ فَضْلِي ولا تيأس، وَلَعَلَّكَ بترفُّقك معي تحصل على المزيد.

فيجيب عمرو ﷺ: نعم وربما انقلب عَلَيَّ عطاؤك (القليل) شرًّا، فَبِعَزْلِكَ لي عن مِصْرَ انْقَلَبَ عطاؤك شرًّا، فأيُّ خَيْرٍ أرجوه منك بعدما عَزَلْتَنِي عن مِصْرَ.

وإن كان قائلها عمرو ﷺ: فهو يقصد نفسه بالناقة الضَّجُور أو العَصُوب، فكأنه يقول: يا معاوية، إنَّك إنْ لم تَنَلْ كل ما تريده مني زَمَنَ ولايتي على مصر، فقد جاءك مني بعض المنافع، فلا تنكر فضلي ولا تيأس، وَلَعَلَّكَ بترفُّقك معي تحصل على المزيد.

فيجيب معاوية ﷺ: نعم وربما انقلب عَلَيَّ ما نِلْتُهُ منك شرًّا، فبخصومتِك وعنادِك انقلبَ نَفْعُكَ شرًّا. وهذا يدل على شدة غضب معاوية ﷺ.

(١) العَصُوبُ: هي النَاقةُ الَّتِي لَا تَدِرُّ حَتَّى يُعْصَب فَخِذَاها: أَيْ يُشَدَّان بالعِصَابَةِ. النهاية (٣/ ٢٤٥) مادَّة: عصب.

(٢) "إنَّ الضَّجُور قَدْ تَحْلُبُ العُلْبَةَ"، قال الزَّمَخْشَرِيُّ: [ويُرْوَى: إِنَّ العَصُوبَ قَدْ تَحْلُبُ العُلْبَةَ]، هو من أمثال العرب، يُضْرَبُ للرَّجُلِ الْمَنُوعِ (البخيل) إِذَا نِيلَ مِنْهُ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ، كَمَا أَنَّ النَّاقَةَ الضَّجُورَ قد يُنَالُ مِنْ لَبَنِهَا.

والضَّجُورُ: النَّاقَةُ الَّتِي لَا تَطِيبُ نَفْساً بالحَلْبِ فَهِيَ تَرْغُو (أي تَضِجُّ بِصَوْتِهَا) إذا حُلِبَتْ، ومَعَ تَضَجُّرِهَا وَتَمَنُّعِهَا فَإِنَّهَا قَدْ يُمْكِنُ حَلْبُهَا فَتَحْلُبُ العُلْبَةَ (أي مِلْءَ العُلْبَةِ).

وَالعُلْبَةُ: قَدَحٌ ضَخْمٌ مِنْ جُلُودِ الإِبِلِ أَو مِنْ خَشَبٍ.

انظر: الكامل في اللغة والأدب (١/ ٢٤٩)، جمهرة الأمثال (٢/ ٨)، مجمع الأمثال (١/ ٤٢٠)، المستقصى في أمثال العرب (١/ ٤٠٧)، التذكرة الحمدونية (٧/ ٩٤)، لسان العرب (٤/ ٤٨١) مادَّة: ضجر. تاج العروس (١٢/ ٣٨٣) مادَّةُ: ضجر. و (٣/ ٤٣٤) مادَّة: علب.

(٣) القائل هو عمرو ﷺ، كما جاء في غريب الحديث للخطابي وابن الجوزي والنهاية: [وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ: أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَلافَيْتُ أَمْرَكَ وَهُوَ أَشَدُّ انْفِضَاجًا...].

(٤) الزَّبْنُ: الدَّفْعُ، يُقَالُ: نَاقَةٌ زَبُونٌ إِذَا زَبَنَتْ حَالِبَهَا فَدَفَعَتْهُ بِرِجْلِهَا، يُقَالُ: زَبَنَ البَعِيرُ بِرِجْلِهِ، وَنَفَحَ بِيَدِهِ. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص (٤٣٤). وانظر: تاج العروس (٣٥/ ١٣٤).

وقال في النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٩٥): وَفِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ «وَرُبَّمَا زَبَنَتْ فكَسَرت أنفَ حَالِبِهَا»، يُقَالُ للنَّاقة إِذَا كَانَ مِنْ عادَتها أَنْ تَدْفع حالِبَها عَنْ حَلبها: زَبُونٌ.

(٥) أي: هَشَّمَتْ فَاهُ وقَلَبَتْ إِنَاءَهُ. لسان العرب (١٠/ ١٠٠) مادَّة: دقق. وَ (١/ ١٤٠) مادَّة: كفأ.

(٦) أي تَدَارَكْتُ. يقال: تَلَافَى الخَطَأَ: إِذَا تَدَارَكَهُ. مثال: "تَمَّ تَلَافِي الأَخْطَاءَ السَّابِقَةَ". معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ٢٠٢٥) مادَّة: ل ف و. وانظر: لسان العرب (١٥/ ٢٥٢) مادَّة: لفا.

(٧) أَيْ أَشَدّ اسْتِرْخاءً وَضَعْفاً. غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ١٩٦).

(٨) حُقّ: جَمْعُ حُقَّة، وهو بَيْتُ العَنْكَبُوتِ. النهاية في غريب الحديث (١/ ٤١٥) مادَّة: حقق.

(٩) (الكَهْدَلُ) هَكَذَا ضَبَطَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ، ثُمَّ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ فِيهِ شَيْئاً مِمَّنْ يُوثَقُ بِعِلْمِهِ. وَبَلغنِي أَنَّهُ بَيْتُ العَنْكَبُوتِ، وَبِهِ يُضْرَبُ الْمَثَلُ فِي الوَهْنِ وَالضَّعْف. قَالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: ٤١]، وَيُقَال: هُوَ ثَدْيُ الْعَجُوز.

ثم أجابه الأزهري فقال: رَوَى ابْن قُتَيْبَةَ هَذَا الحَرْفَ بعينه فصحَّفَه، وَقَالَ: (مِثْل حُقِّ الكَهْدَلِ)، بالدالِ بدلَ الْوَاو، وخَبَطَ فِي تَفْسِيرِه خَبْطَ العَشْوَاءِ، وَالصَّوَاب: (مِثلُ حُقِّ الكَهْوَلِ)، والكَهْوَلُ: العَنكَبُوتُ، وحُقُّهُ: بَيْتُهُ. تهذيب اللغة (٣/ ٢٤٦).

(١٠) (أَرُمُّهُ): أُصْلِحُهُ بَعْدَ فَسَادِهِ. ومنه ترميم الدار، أي إصلاحها. تاج العروس (٣٢/ ٢٨١) مادَّة: رمم.

وَيَقْصِدُ عَمْرٌو ﷺ: أنه أَعَانَ معاويةَ ﷺ زَمَنَ خِلَافِهِ مَعَ عَلِيٍّ ﷺ، وكان أَمْرُ معاويةَ ﷺ عَصِيباً، فما زال عمرو ﷺ يُصْلِحُ أَمْرَ معاويةَ ﷺ وَيُعِينُهُ حتى ضَمَّ لمعاويةَ ﷺ مِصْرَ، فَصَلُحَ أَمْرُ معاويةَ ﷺ وازدادت قُوَّتُهُ.

بِوَذَائِلِهِ[١]، وَأَصِلُهُ بِوَصَائِلِهِ[٢] حَتَّى تَرَكْتُهُ عَلَى مِثْلِ فَلْكَةِ[٣] الْمُدِرِّ[٤]][٥].

إن قول عمرو بن العاص رضي الله عنه: (**أَمَا وَالله لقد تلافَيْتُ أَمْرَكَ وَهُوَ أَشد انْفِضَاجاً....**)، يدل على أنَّ هذه الحادثة وقعَت بعد دخول مصر في نفوذ معاوية رضي الله عنه، ذلك أنَّ معاوية رضي الله عنه انتقلَت حالُه إلى قُوَّةٍ ضَارِيَةٍ بعد سيطرته على مصر، فبسيطرته على مصر اسْتَقَرَّ أَمْرُهُ، وصارَت ولايته على الشام في مأمن من أن تسقط على يد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ويَشهد لروايةِ ابنِ قُتَيْبَةَ:

[٤١٠] مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ (ح)

(وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي عَوْنٍ قَالَا: لَمَّا صَارَ الْأَمْرُ[٦] فِي يَدَيْ مُعَاوِيَةَ اسْتَكْثَرَ طُعْمَةَ مِصْرَ لِعَمْرٍو مَا عَاشَ، وَرَأَى عَمْرٌو أَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ قَدْ صَلُحَ بِهِ وَبِتَدْبِيرِهِ وَعَنَائِهِ وَسَعْيِهِ فِيهِ[٧]، وَظَنَّ أَنَّ مُعَاوِيَةَ سَيَزِيدُهُ الشَّامَ مَعَ مِصْرَ، فَلَمْ يَفْعَلْ

---

(١) الْوَذَائِلُ: جَمْعُ وَذِيلَةٍ، وَهِيَ السَّبِيكَةُ مِنَ الفِضَّةِ. يُرِيدُ أَنَّهُ زَيَّنَهُ وَحَسَّنَهُ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «أَرَادَ بِالْوَذَائِلِ: جَمْعَ وَذِيلَةَ، وَهِيَ الْمِرْآةُ، بلُغَةِ هُذَيل، مَثَّلَ بِهَا عَمْرٌو آرَاءَهُ الَّتِي كَانَ يَرَاهَا لِمُعَاوِيَةَ، وَأَنَّهَا أَشْبَاهُ الْمَرَايَا، يَرَى فِيهَا وُجُوهَ صَلَاحِ أَمْرِهِ، واستقامةِ مُلْكِهِ: أَيْ: مَا زِلْتُ أُصْلِحُ أمْرَك بِالْآرَاءِ الصَّائبة، والتَّدابير الَّتِي يُسْتَصْلَحُ الْمُلْكُ بِمثْلِها». النهاية في غريب الحديث (٥/ ١٧١) مادَّة: وَذِلَ. وانظر: الفائق في غريب الحديث (٢/ ٤٤٠).

(٢) الْوَصَائِلُ: هِيَ ثِيابٌ حُمْرٌ مُخَطَّطَةٌ يَمَانِيَةٌ.

وَقِيلَ: أَرَادَ بِالْوَصَائِلِ مَا يُوصَل بِهِ الشَّيْءُ.

أَيْ أَنَّ عَمْراً رضي الله عنه قَالَ: مَا زِلْتُ أُدَبِّرُ أَمْرَكَ بِمَا يَجِبُ أَنْ يُوصَلَ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا غِنَى بِهِ عَنْهَا. أَوْ أَرَادَ أَنَّهُ زَيَّنَ أَمْرَهُ وحَسَّنَهُ، كَأَنَّهُ أَلْبَسَهُ الْوَصَائِلَ. النهاية في غريب الحديث (٥/ ١٩٢) مادَّة: وصل.

(٣) أي: فَلْكَة الْمِغْزَلِ، وهي قِطعة مُستديرة من الخَشَبِ تُجعل في أعلى الْمِغْزَلِ وتُثَبِّتُ الصِّنارةُ مِنْ فَوْقِهَا وَعُودُ الْمِغْزَلِ مِنْ تَحْتِهَا. معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ١٧٤٢) مادَّة: ف ل ك.

وقيل: الْفَلْكَةُ: ثَدْيُ الفَتَاةِ إِذَا اسْتَدَارَ وَانْتَفَخَ عِنْدَ بُلُوغِهَا.

(٤) الْمُدِرُّ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ: الغَزَّالُ. - وَيُقَالُ لِلْمِغْزَلِ نَفْسِهِ الدَّرَارَة والْمِدَرَّة - ، ضَرَبَهُ عمرٌو رضي الله عنه مَثَلًا لإحْكامِه أمْرَ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه بَعْدَ اسْتِرْخَائِهِ.

وَقَالَ ابن قتيبة: أَرَادَ بِالْمُدِرِّ: الْجَارِيَةَ إِذَا فَلَّكَ ثَدْيَاهَا وَدَرَّ فِيهَا الْمَاءُ. يَقُولُ: كَانَ أَمْرُكَ مُسْتَرْخِياً فَأَقَمْتُهُ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ حَلَمَةُ ثَدْيٍ قَدْ أَدَرَّ. وَالأَوَّلُ الوَجْهُ. النهاية في غريب الحديث (٢/ ١١٢ - ١١٣) مادَّة: درر.

(٥) غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٣٧٦) خبر مقبول بقرائنه، لاستفاضته ولقرينة وروده في خبر الدارقطني وإسماعيل القاضي.

التخريج:

الخبر في: غريب الحديث للخطابي (٢/ ٤٩٠)، الفائق في غريب الحديث للزمخشري (٢/ ٤٤٠)، الروض الأنف (٤/ ٢٦٧)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ١٩٦)، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٤١٥) وَ (٣/ ٤٥٣). ونقلها في الفائق بكاملها، والبقيَّة اختصروها.

(٦) أي: لَمَّا صارت مصرُ في نفوذ معاوية رضي الله عنه.

(٧) أي: أنَّ عمراً رضي الله عنه كان يرى لنفسه فضلاً على معاوية رضي الله عنه في استقرار أمره بعد ضم مصر لنفوذه، فعمرو رضي الله عنه هو=

مُعَاوِيَةُ، فَتَنَكَّرَ[١] عَمْرٌو لِمُعَاوِيَةَ، فَاخْتَلَفَا وَتَغَالَظَا، وَتَمَيَّزَ النَّاسُ، وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ أَمْرُهُمَا، فَدَخَلَ بَيْنَهُمَا مُعَاوِيَةُ بْنُ حُدَيْجٍ فَأَصْلَحَ أَمْرَهُمَا وَكَتَبَ بَيْنَهُمَا كِتَابًا، وَشَرَطَ فِيهِ شُرُوطًا لِمُعَاوِيَةَ وَعَمْرٍو خَاصَّةً، وَلِلنَّاسِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ لِعَمْرٍو وِلَايَةَ مِصْرَ سَبْعَ سِنِينَ، وَعَلَى أَنَّ عَلَى عَمْرٍو السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ لِمُعَاوِيَةَ، وَتَوَاثَقَا وَتَعَاهَدَا عَلَى ذَلِكَ، وَأَشْهَدَا عَلَيْهِمَا بِهِ شُهُودًا، ثُمَّ مَضَى عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ عَلَى مِصْرَ وَالِيًا عَلَيْهَا، وَذَلِكَ فِي آخِرِ سَنَةِ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ، فَوَاللهِ مَا مَكَثَ بِهَا إِلَّا سَنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا حَتَّى مَاتَ[٢].

هكذا زعم الواقدي أن الخلاف كان على ولاية الشام، والصواب: أن الخلاف كان على ولاية مصر كما عند ابن قُتَيْبَةَ.

وَيُؤَيِّدُ خَبَرَ ابن قُتَيْبَةَ ما رواه البَلَاذُرِيُّ،،،

[٤١١] قَالَ البَلَاذُرِيُّ: **وقال هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: سَأَلَ بَعْضُ قُرَيشٍ[٣] مُعَاوِيَةَ شَيْئًا فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ شَيْئًا آخَرَ فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ شَيْئاً ثَالِثاً[٤] فَمَنَعَهُ، فَلَمْ يَزَلْ مُلِحًّا عَلَيْهِ حَتَّى أَعْطَاهُ ذَلِكَ[٥]، فَقَالَ[٦]: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ الضَّجُورَ تَحْلُبُ العُلْبَةَ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: نَعَمْ وَرُبَّمَا زَبَنَتِ الحَالِبَ وَكَسَرَتْ أَنْفَهُ[٧].**

لعل معاوية رضي الله عنه رأى رأيا في ولاية مصر بعد ضمها لنفوذه بأن يجعلها لغير عمرو بن العاص رضي الله عنه، غير أنه رجع عنه رجاءَ وحدة الصف، وقد حدث ذلك في أواخر حياة أمير

= الذي أعانه في الحروب وفي الرأي، وعمرو رضي الله عنه هو الذي ضم مصر لمعاوية رضي الله عنه، بل عمرو رضي الله عنه هو الذي افتتح مصر في عهد أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(١) التَّنَكُّرُ: التَّغَيُّرُ عَنْ حَالٍ تَسُرُّكَ إِلى حَالٍ تَكْرَهُها مِنْهُ. لسان العرب (٥/ ٢٣٤) مادَّة: نكر.

(٢) الطبقات الكبرى (٤/ ٢٥٨) خبر مقبول بقرائنه كسابقه، عدا زعمه أن الخلاف كان على الشام، والصواب أنه على مصر، وإسناده ضعيف جدًّا، مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ: هو الوَاقِدِيُّ، متروك. والإسناد منقطع.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (٤٦/ ١٧٤) من طريق ابن سعد، به.

وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣/ ٧٣) من طريق الواقدي.

(٣) (بعضُ قُرَيش): صرَّح ابنُ قُتَيْبَةَ باسمه في الخبر السالف برقم [٤٠٩]، وهو عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٤) الشيءُ الثالث: هو البقاء على ولاية مصر.

(٥) وهذا يخالف ما ذهب إليه الواقدي، فزعم الواقدي أنَّ عَمْرًا رضي الله عنه أراد الشام مع مصر، فلم يعطه معاوية رضي الله عنه، ولكن جاء في هذا الخبر: أنَّ معاوية رضي الله عنه أعطاه بعد إلحاح، والشام لم يعطها معاوية لعمرو رضي الله عنهما، إنما أعطاه ولاية مصر.

(٦) أي: "فقال عمرو: يا أمير المؤمنين..". وذكرنا فيما سبق برقم [٤٠٩] رواية ابن قتيبة، وفيها أنَّ هذه الجملة هي من قول معاوية رضي الله عنه، وأنَّ التي بعدها من قول عمرو رضي الله عنه.

(٧) أنساب الأشراف (٥/ ١٥) خبر مقبول بقرائنه كسابقَيْهِ عدا قوله (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ)؛ فإن هذه الحادثة كانت في زمن خلافة علي رضي الله عنه وليست في زمن خلافة معاوية رضي الله عنه. وإسناده ضعيف لانقطاعه.

المؤمنين علي ﷺ كما يدل عليه خبر الوَاقِدِيِّ قَالَ: (**وَذَلِكَ فِي آخِرِ سَنَةِ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ**)(١).

◆ وأما القِصَّةُ الثانية: فكانت في دَوْمَةِ الجَنْدَلِ عند حادثة التحكيم، رواها الدارقطني قال: (**عَنْ حُضَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ قَالَ: لَمَّا عَزَلَ عَمْرٌو مُعَاوِيَةَ جَاءَ حُضَيْنُ بْنُ الْمُنْذِرِ فَضَرَبَ فُسْطَاطَهُ قريبًا مِنْ فُسْطَاطِ مُعَاوِيَةَ، فَبَلَغَ نَبَأَهُ مُعَاوِيَةَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْ هَذَا - أَيْ عَنْ عَمْرٍو - كَذَا وَكَذَا...**).

✓ وسياق روايةِ الدَّارَقُطْنِيِّ وإسماعيلَ القَاضِي (رواية التحكيم): يقتضي أن يكون بهذا الضبط [عَزَلَ عَمْرٌو مُعَاوِيَةَ]، لسببين:

١) أنَّ مِصْرَ حين حادثة التحكيم لم تكن في نفوذ معاوية ﷺ، إنما أرسل إليها معاويةُ عمرَو بن العاص ومعاويةَ بن حُدَيْجٍ ﷺ بعد التحكيم بنحو سنةٍ، فَهُزِمَ محمد بن أبي بكر الصديق وَقُتِلَ، وكان مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللهُ وَالِيًا عَلَى مِصْرَ لِعَلِيٍّ ﷺ، فَدَخَلَتْ مِصْرُ في نفوذ معاوية ﷺ، وكان ذلك في شهر رمضان سنة ٣٨هـ على الصحيح، وأما اجتماع الحَكَمَيْنِ فكان في رمضان سنة ٣٧هـ.

وبهذا النص أثبته ابن العربي، قال: [وَإِنَّمَا الَّذِي رَوَى الأَئِمَّةُ الثِّقَاتُ الأَثْبَاتُ أَنَّهُمَا لَمَّا اجْتَمَعَا لِلنَّظَرِ فِي الأَمْرِ - فِي عُصْبَةٍ كَرِيمَةٍ مِنَ النَّاسِ مِنْهُمُ ابْنُ عُمَرَ وَنَحْوُهُ -: عَزَلَ عَمْرٌو مُعَاوِيَةَ]، ثم ذَكَرَ خبرَ الدارقطني.

٢) أنَّ حُضَيْنَ بْنَ الْمُنْذِرِ يُعَدُّ من كبار أتباع علي ﷺ، وصاحب شرطته، وصاحب رايته يوم صِفِّينَ، فلذلك شَهِدَ التحكيم، ولا يمكنه أن يكون موجوداً عند معاوية ﷺ بعد ضَمِّهِ لمصر، وذلك لشدة الخلاف والحروب التي جَرَتْ في صِفِّينَ ومصر، فَيَتَعَيَّنُ أن تكون الحادثة هي "اجتماع الحَكَمَيْنِ ﷺ".

والذي يترجَّح: أن هذا الدَّمْجَ بين القصتين وقع بسبب وهم الراوي، وهو "عُبيد الله بن مُضَارِبٍ"، فأدخل قصةً على قصةٍ؛ لتشابههما في بدايَتَيْهِمَا ونهايَتَيْهِمَا، وبيان ذلك كالتالي:

ـ أَدْخَلَ ابنُ مُضَارِبٍ قولَ عمرو بن العاص ﷺ (**إِنَّ الضَّجُورَ قَدْ تَحْلُبُ العُلْبَةَ....**) على نهاية قصة التحكيم، فَوَهِمَ، وإنما قالها عمرو ﷺ في مناسبة مختلفة كما ذكرنا، وهي "عَزْلُ عمرٍو عن مصر".

فَدَلَّتْ قصةُ التحكيم على أنَّ معاوية ﷺ وَجَدَ على عمرو ﷺ وجَعَلَ يلومه بسبب إبعادِهِ معاويةَ ﷺ عن الخلافة وعدم نجاحه في كسب قضية التحكيم لصالح معاوية ﷺ.

وَدَلَّتْ قصةُ العزل عن مصر التي رواها ابن قُتَيْبَةَ: على أنَّ عمراً ﷺ وَجَدَ على معاوية

(١) انظر [٤١٠].

رضي الله عنه وجَعَلَ يلومه بسبب عَزْلِهِ عن مصر،،،

فكلا الحادثتين كان فيهما عَزْلٌ وَغَضَبٌ، فَخَلَطَ الراوي بين الحادثتين لتشابههما.

- وَخَلَطَ ابْنُ مُضَارِبٍ في أول قصة التحكيم، فقال في أولها - كما في تاريخ دمشق: [عَنْ حُضَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ قَالَ: لَمَّا عَزَلَ مُعَاوِيَةُ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ عَنْ مِصْرَ ضَرَبَ فُسْطَاطَهُ قَرِيبًا مِنْ فُسْطَاطِ مُعَاوِيَةَ، ثُمَّ جَعَلَ يَتَزَبَّعُ[١] **لَهُ، يَقُولُ**:...[٢] **مُعَاوِيَةُ، قَالَ**:...].

وفي تاريخ البخاري: [عَنْ حُضَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ: لَمَّا عَزَلَ مُعاويةُ عَمرًا عَنْ مِصْرَ، ضَرَبَ فُسْطَاطَهُ قَرِيبًا مِنْ مُعَاوِيَةَ، وَجَعَلَ يَتَزَبَّعُ، فَبَعَثَنِي مُعَاوِيَةُ إِلَيْهِ...].

فقوله: "لَمَّا عَزَلَ مُعَاوِيَةُ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ عَنْ مِصْرَ": هو خلط، والصواب فيه ما روى الدارقطني: [لَمَّا عَزَلَ عَمْرٌو مُعَاوِيَةَ...].

✓ فالصواب: أنَّ قصة التحكيم ليس فيها [إِنَّ الضَّجُورَ قَدْ تَحْلُبُ العُلْبَةَ...]، وإنما هذه قصة أخرى وقعت بعد التحكيم بنحو سَنَتَيْنِ.

● المطلب الثاني: نَصُّ الراوية:

[٤١٢] أَخْرَجَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: **أَخْبَرَنَا**[٣] الحَسَنُ الأَزْدِيُّ، عَنِ العُشَارِيِّ، عَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَامٍ، نا أَبُو يُوسُفَ الْفَلُوسِيُّ يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَرِيرٍ، نا الأَسْوَدُ بْنُ شَيْبَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ[٤] بْنِ مُضَارِبٍ، عَنْ حُضَيْنِ[٥] بْنِ الْمُنْذِرِ قَالَ: لَمَّا عَزَلَ عَمْرٌو مُعَاوِيَةَ[٦] جَاءَ حُضَيْنُ بْنُ الْمُنْذِرِ فَضَرَبَ فُسْطَاطَهُ[٧] قَرِيباً مِنْ فُسْطَاطِ مُعَاوِيَةَ، ثُمَّ جَعَلَ

---

(١) في غريب الحديث لابن سلام وابن الجوزي والنهاية: «جَعَلَ يَتَزَبَّعُ لِمُعَاوِيَةَ».

قال القاسم بن سَلَّام: التَّزَبُّعُ: التَّغَيُّظُ. وعند ابن الجوزي: المدمدم في الغضب. وفي النهاية: التَّغَير وسوءُ الخُلق وقلةُ الاستِقامَة، كَأَنَّهُ مِنَ الزَّوْبَعَةِ: الرِّيحُ الْمَعْرُوفَةُ.

انظر: غريب الحديث لابن سَلَّام (٤/ ١٦٣)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٤٣٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٩٤).

(٢) هنا موضع سقط.

(٣) ورد هذا الإسناد في مخطوطتين كما أشار محقق العواصم "د. عمار طالبي" في هامش الكتاب. انظر التخريج.

(٤) في العواصم وتاريخ دمشق "عبد الله"، وهو تصحيف، والتصويب من كتب التراجم. وقد ذكر ابن حجر أن عُبَيْدَ الله هو عَبْدُ الله. تهذيب التهذيب (٦/ ٣٤).

(٥) في العواصم وتاريخ دمشق "حصين" بالصاد المهملة، والتصويب من كتب التراجم، ولقبه أبو سَاسَانَ، وكنيته أبو محمد، الرَّقَاشِيُّ الْبَصْرِيُّ، وَفَدَ عَلَى مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، وَكَانَ من أمراء عَلِيٍّ رضي الله عنه في صِفِّينَ، ثقة. التقريب (١٣٩٧).

(٦) هكذا في العواصم، وجاء في تاريخ دمشق والتاريخ الكبير والنهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٩٤) ولسان العرب (٨/ ١٤٠): [لما عَزَلَ معاويةُ عمرَو بن العاص عن مصر]. وبينا سابقاً أنه وَهْمٌ من الراوي، أدخل قصةً على قصة. والمثبَتُ هو الصواب.

(٧) أي نَصَبَ حُضَيْنٌ خَيْمَتَهُ قَرِيباً مِنْ خَيْمَةِ معاوية رضي الله عنه.

يَتَزَبَّعُ[(١)] لَهُ، فَبَلَغَ نَبَؤُهُ مُعَاوِيَةَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ[(٢)] فَقَالَ: إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْ عَمْرٍو بَعْضُ مَا أَكْرَهُ[(٣)]، فَاذْهَبْ فَانْظُرْ مَا هَذَا الَّذِي بَلَغَنِي عَنْهُ؟ فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الأَمْرِ الَّذِي وُلِّيتَ أَنْتَ وَأَبُو مُوسَى كَيْفَ صَنَعْتُمَا فِيهِ؟ قَالَ: قَدْ قَالَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ[(٤)] مَا قَالُوا، وَاللهِ مَا كَانَ الأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوا[(٥)]، وَلَكِنْ [لَمَّا اجْتَمَعْتُ[(٦)] أَنَا وَأَبُو مُوسَى قُلْتُ لَهُ][(٧)]: مَا تَرَى فِي هَذَا الأَمْرِ[(٨)]؟ قَالَ: أَرَى أَنَّهُ فِي النَّفَرِ[(٩)] الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ[(١٠)]. قُلْتُ: فَأَيْنَ

---

(١) في العواصم - طبعة دار التراث "يَتَكَلَّمُ"، وفي إحدى النُّسَخ الخطية "يَتَكَلَّمُ بِكَلَام"، وفي التاريخ الكبير "يَتَرَبَّعُ"، وتاريخ دمشق "يَتَرَبَّعُ"، والمثبت من غريب الحديث لابن سلام وابن الجوزي والنهاية.

قال القاسم بن سَلَّام: التَّزَبُّعُ: التَّغَيُّظ. وعند ابن الجوزي: المدمدم في الغضب. وفي النهاية: التَّغير وسوءُ الخُلق وقلةُ الاستِقامَة، كَأَنَّهُ مِنَ الزَّوْبَعَةِ: الرِّيحُ الْمَعْرُوفَةُ.

والمعنى: أن معاويةَ ﵁ تغير تعامله مع عمرو بن العاص ﵁ لِتَغَيُّظِهِ عليه مما بَلَغَهُ عن عمرو ﵁.

انظر: غريب الحديث لابن سَلَّام (٤/ ١٦٣)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٤٣٠)، النهاية (٢/ ٢٩٤).

(٢) من تاريخ دمشق ومختصر التحفة الاثني عشرية، وجاء في تاريخ البخاري: [فَبَعَثَنِي مُعَاوِيَةُ إِلَيْهِ].

والمعنى: أنَّ حُضَيْناً جَاءَ فَنَصَبَ خَيْمَتَهُ بالقُرْبِ مِنْ خَيْمَةِ مُعَاوِيَةَ ﵁، وكان معاويةُ ﵁ حينها مُتَغَيِّظاً على عمرو ﵁ مما بَلَغَهُ عنه، فأراد معاويةُ ﵁ أن يَعْرِفَ خبرَ عمرو ﵁، ولكنه من شدة غيظه لم يرد لقاء عمرو ﵁، ثم عَلِمَ معاويةُ ﵁ أنَّ حُضَيْناً جاء وَنَصَبَ خَيْمَتَهُ بالقُرْبِ مِنْهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى حُضَيْنٍ لِيَذْهَبَ وَيَسْأَلَ عَمْراً ﵁ عَمَّا جَرَى في التَّحْكِيمِ.

(٣) من تاريخ دمشق، وفي العواصم [إنه بلغني عن هذا "أي عن عمرو" كذا وكذا].

ومعناه: إنَّه بَلَغَنِي أنَّ عَمْراً وأَبَا مُوسى ﵄ اتفقا على أنَّ عليًّا ﵁ هو الخليفة، واتفقا أيضاً على عزل معاوية ﵁.

ومما يدل على أن هذا هو المعنى المراد بعينه: ما سيأتي في نفس الخبر بعد قليل أنَّ حُضَيْنًا قال: [فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّ الَّذِي بَلَغَهُ عَنْهُ كَمَا بَلَغَهُ]، وانظر التعليق عليه هناك.

(٤) أي: فيما جَرَى فِي التَّحْكِيمِ.

(٥) أَيْ: قَدْ قَالَ النَّاسُ بِأَنَّنَا عَزَلْنَا عَلِيًّا وَمُعَاوِيَةَ عَنِ الخِلَافَةِ وَفَوَّضْنَاهَا إِلَى كِبَارِ الصَّحَابَةِ، أَوْ أَنَّنَا عَزَلْنَاهُمَا ثُمَّ عَيَّنَّا فُلَاناً أَوْ فُلَاناً، فَوَاللهِ لَمْ يَحْدُثْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، فَلَمْ نَعْزِلْ أَحَداً عَنِ الخِلَافَةِ، وَلَمْ نُوَلِّ أَحَداً، وَإِنَّمَا جَعَلْنَا الأَمْرَ فِي الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ (أي أصحاب الشورى الستة ﵃)، وَعَلِيٌّ مِنْهُمْ، وَإِنَّ مَنْ بَقِيَ مِنْ هَؤُلَاءِ السِّتَّةِ قَدْ اخْتَارُوا عَلِيًّا وَبَايَعُوهُ عَلَى الخِلَافَةِ، فَالخِلَافَةُ ثَابِتَةٌ فِي عَلِيٍّ لَا خِلَافَ عَلَيْهَا بَيْنَنَا نَحْنُ الحَكَمَيْنِ، بَلْ بَيْنَ كُلِّ الْمُسْلِمِينَ.

(٦) أي: الاجتماع الأخير الذي خُتِمَ به التحكيم، واستقرَّت عليه النتائج التي ذكرها عمرو ﵁ هنا [أَرَى أَنَّهُ فِي النَّفَرِ...].

(٧) من تاريخ دمشق، وجاء في العواصم [وَلَكِنْ قُلْتُ لِأَبِي مُوسَى].

(٨) أي الخلافة.

(٩) النَّفَرُ: الرِّجَالُ مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى العَشَرَةِ. وَتُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى: مَا دُونَ الْعَشَرَةِ مِنَ الرِّجَالِ. لسان العرب (٥/ ٢٢٥، ٢٢٦) مادَّة: نفر.

(١٠) المراد بهؤلاء النَّفَرِ: أصحاب الشورى الستة ﵃؛ وهمَ الذين عيَّنهم عُمَرُ ﵁ قُبيل وفاته لتكون الخلافة فيهم بالشورى، والذي قاله أبو موسى ﵁ هنا: وهو نفس كلام عمر بن الخطاب ﵁ حينما طُعِنَ، قال عُمَرُ ﵁ قبل وفاته: («إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، فَمَنِ اسْتَخْلَفُوا بَعْدِي فَهُوَ الخَلِيفَةُ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»، فَسَمَّى عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، وَطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ). أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٢٨).

فأبو موسى ﵁ احْتَجَّ يَوْمَ الحَكَمَيْنِ بما قرَّره عُمَرُ بن الخطَّاب ﵁. =

تَجْعَلُنِي [مِنْ هَذَا الأَمْرِ](١) أَنَا وَمُعَاوِيَةَ؟ قَالَ: إِنْ يَسْتَعِنْ بِكُمَا(٢) فَفِيكُمَا مَعُونَةٌ(٣)، وَإِنْ يَسْتَغْنِ عَنْكُمَا، فَطَالَمَا اسْتَغْنَى أَمْرُ اللهِ عَنْكُمَا.

قَالَ: فَكَانَتْ هِيَ الَّتِي قَتَلَ مِنْهَا مُعَاوِيَةُ نَفْسَهُ(٤)، فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ(٥) أَنَّ الَّذِي بَلَغَهُ عَنْهُ كَمَا بَلَغَهُ(٦)، قَالَ: [فَبَعَثَ(٧) إِلَى أَبِي الأَعْوَرِ الذَّكْوَانِيِّ(٨) فَأَتَاهُ فِي خَيْلِهِ، قَالَ: فَبَعَثَهُ إِلَى عَمْرٍو(٩) وَهُوَ يَقُولُ](١٠): أَيْنَ عَدُوُّ اللَّهِ؟ أَيْنَ هَذَا الْفَاسِقُ؟(١١) [قَالَ: فَلَمَّا رَأَى عَمْرٌو أَنَّهُ

= وحينما اسْتُشْهِدَ عثمان ﷺ: بايع عليًّا ﷺ مَنْ كان مِنَ الستة ﷺ على قيد الحياة آنذاك، وهم طلحة والزبير وسعد بن أبي وَقَّاصٍ ﷺ.

دليل آخر على أن المراد بالنَّفَرِ "أصحاب الشورى الستة ﷺ": وهي قصة جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْبَجَلِيِّ ﷺ وقوله لسعد بن أبي وَقَّاصٍ ﷺ: (**إِنَّ مُعَاوِيَةَ طُعِنَ طَعْنًا بَيْنَنَا لَا أُرَاهَا إِلَّا قَاتِلَتُهُ، وَإِنَّ النَّاسَ قَاتِلُونَ بَقِيَّةَ أَصْحَابِ الشُّورَى وَبَقِيَّةَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ**، فَأَنْشُدُكَ اللهَ إِنْ وُلِّيتَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِمْ، [أَنْ] تَشُقَّ عَصَاهُمْ، وَأَنْ تُفَرِّقَ جَمْعَهُمْ، أَوْ تَدْعُهُمْ إِلَى أَمْرِ هَلَكَةٍ). انظر [٢٠٥]، فَجُنْدُبٌ ﷺ كان يَعْلَمُ أن أحق الناس بالخلافة بعد استشهاد علي ﷺ هو سعد بن أبي وقاص ﷺ؛ لأن سعدا ﷺ آخر مَنْ بَقِيَ مِنْ أصحاب الشورى الستة ﷺ.

(١) زيادة من تاريخ دمشق. أي أين تجعلني ومعاوية من أعمال الخلافة (وهي المناصب، كالولاية وقيادة الجيوش والوزارة ونحوها، خصوصا: ولاية الشام لمعاوية ﷺ)، ويفسره ما بعده، قال: (**إِنْ يَسْتَعِنْ بِكُمَا...**).

(٢) أي: إِنْ يَسْتَعِنْ عَلِيٌّ بِكُمَا في أعماله. ويصح أن تُضْبَطَ مبنيةً للمجهول (يُسْتَعَنْ)، وتَدُلُّ على نفس المعنى.

(٣) (مَعُونَةٌ): تصحَّفت في تاريخ دمشق إلى "معاوية".

(٤) أي: كَأَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ مِنْ شِدَّةِ الْغَيْظِ. وكأن هذه العبارة مكانها بعد الجملة التي تليها، أي بعد قوله: [كَمَا بَلَغَهُ]؛ فَإِنَّ معاوية ﷺ ما قَتَلَ نَفْسَهُ من الغيظ إلا بعد أن أَبْلَغَهُ حُضَيْنٌ بما اتفق عليه الحكمانِ ﷺ، والله أعلم.

(٥) أي: فَأَتَى حُضَيْنٌ مُعَاوِيَةَ ﷺ فَأَخْبَرَهُ.

(٦) أيْ أنَّ الذي بَلَغَكَ يا معاويةُ عن عمرو صحيح، فَإِنَّ الحَكَمَيْنِ جَعَلَا الأَمْرَ فِي الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ (أي أصحاب الشورى الستة ﷺ)، وَعَلِيٌّ مِنْهُمْ، ومعاوية ليس منهم، وَمَنْ بَقِيَ من هؤلاء الستة بايعوا عليًّا، فالنتيجة التي اتفق عليها الحكمان: هي أن عليًّا هو الخليفة الشرعي، وهو الأحق بها، وأنَّ معاوية لا مكان له في الخلافة ﷺ، وأنه لا يحق لمعاوية وعمرو ﷺ اشتراط ولاية الشام ومصر لهما مقابل التسليم ببيعة علي ﷺ.

وانظر ما ذكرناه في الهامش قبل السابق عن مكان هذه الجملة.

(٧) أي: فَأَرْسَلَ معاويةُ ﷺ إلى أبي الأعور.

(٨) أَبُو الْأَعْوَرِ السُّلَمِيُّ، مِنْ بَنِي ذَكْوَانَ، وَهُوَ عَمْرُو بْنُ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ شَمْسِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْأَوْقَصِ بْنِ مُرَّةَ بْنِ هِلَالِ بْنِ فَالِجِ بْنِ ذَكْوَانَ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ بَهْثَةَ بْنِ سُلَيْمٍ، تابعي أدرك الجاهلية، وليست له صحبة، كَانَ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ أَمِيرًا عَلَى كُرْدُوسٍ، وَكَانَ أَمِيرَ الْمَيْسَرَةِ يَوْمَ صِفِّينَ مَعَ مُعَاوِيَةَ. الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٤)، معرفة الصحابة لأبي نُعَيْمٍ (٤/ ٢٠١٨)، تاريخ الإسلام (٤/ ١٣٠)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٧/ ٣٤٦).

(٩) أي: فَبَعَثَ معاويةُ أبا الأعور إلى عَمْرٍو لِيُوَبِّخَهُ على عدم كَسْبِهِ لقضية التحكيم، وعلى اتفاقه مع أبي موسى على إثبات شرعية وأحقية خلافةِ علي ﷺ، وعلى إخراج معاوية ﷺ، وعلى أنه لا يحق لمعاوية وعمرو ﷺ اشتراط ولاية الشام ومصر لهما مقابل التسليم ببيعة علي ﷺ.

(١٠) من تاريخ دمشق، وفي العواصم: فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي الْأَعْوَرِ الذَّكْوَانِيِّ فَبَعَثَهُ فِي خَيْلِهِ، فَخَرَجَ يَرْكُضُ فَرَسَهُ، وَيَقُولُ...

(١١) هذه الشتائم وجَّهها أبو الأعور إلى عمرو بن العاص ﷺ، لأنَّ أبا الأعور غَضِبَ من عمرو ﷺ في اتفاقه مع أبي موسى ﷺ على إثباتِ خلافةِ عَلِيٍّ ﷺ وإخراجِ معاويةَ ﷺ، وعلى أنه لا يحق لمعاوية وعمرو ﷺ اشتراط ولاية الشام ومصر لهما مقابل التسليم ببيعة علي ﷺ.

إِنَّمَا يُرِيدُ (حَوْبَاءَ)[(١)] نَفْسِهِ، عَمِدَ إِلَى فَرَسٍ لَهُ مَشْدُودٍ بِطُنْبِ[(٢)] الْفُسْطَاطِ، فَرَفَعَ رَفْرَفَ[(٣)] الْفُسْطَاطِ، وَرَكِبَهُ عُرْيًا[(٤)]، ثُمَّ رَكَضَهُ إِلَى فُسْطَاطِ مُعَاوِيَةَ * وَجَعَلَ يَقُولُ][(٥)] : إِنَّ الضَّجُورَ قَدْ تَحْلُبُ العُلْبَةَ[(٦)]، يَا مُعَاوِيَةُ إِنَّ الضَّجُورَ قَدْ تَحْلُبُ العُلْبَةَ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: أَحْسَبُهُ، وتَزْبِنُ[(٧)] الحَالِبَ فَتَدُقُّ أَنْفَهُ، وَتَكْفَأُ إِنَاءَهُ[(٨)].*[(٩)] اهـ.

---

(١) في تاريخ دمشق: "حَرْباً"، والتصويب من العواصم والنهاية في غريب الحديث.

قال في النهاية: [وَفِي حَدِيثِ ابْنِ الْعَاصِ: «فَعَرَفَ أَنَّهُ يُرِيدُ حَوْبَاءَ نَفْسِهِ» الحَوْبَاءُ: رُوحُ القَلْبِ، وَقِيلَ هِيَ النَّفْسُ]. النهاية في غريب الحديث (١/ ٤٥٦) مادَّة: حوب.

قوله (يُرِيدُ حَوْبَاءَ نَفْسِهِ): أي يُرِيدُ قَتْلَهُ.

أي: أنَّ عَمْراً ﷺ عَلِمَ بأنَّ أبا الأعور سَيَعْتَدِي عليه بالقتل، وذلك بسبب شدة اندفاع أبي الأعور وَغَضَبِهِ.

(٢) الطُّنْبُ والطُّنُبُ: الحَبْلُ. لسان العرب (١/ ٥٦٠) مادَّةُ: طنب.

(٣) الرَّفْرَفُ: الطرف الذي يتدلَّى من الخيمة. لسان العرب (٩/ ١٢٦) مادَّة: رفف.

(٤) تصحف في العواصم إلى "عُرْيَانَ"، والمثبت من تاريخ دمشق.

قوله (عُرْيًا): أَيْ لَا سَرْجَ عَلَيْهِ. واعْرَوْرَى فَرسَهُ: إِذَا رَكِبَهُ عُرْياً. وَلَا يُقَالُ: رجُلٌ عُرْيٌ، وَلَكِنْ عُرْيَان. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢٢٥) مادَّة: عرا.

وفي حديث أَنَسٍ ﷺ: (...فَاسْتَقْبَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ اسْتَبْرَأَ الخَبَرَ، وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ عُرْيٍ...) أخرجه البخاري (٢٧٥١).

(٥) من تاريخ دمشق، وفي العواصم [قال أبو يوسف: أظنه قال: "إنما يريد حَوْبَاءَ نفسه"، فخرج إلى فرس تحت فسطاطه فجال في ظهره عريانا يَرْكُضُهُ نحو فُسْطَاطِ معاوية وهو يقول...]. أبو يوسف: هو الفَلُوسِيُّ، راوي الخبر.

(٦) وقع تصحيف في تاريخ دمشق، (الضَّجُور) إلى "الصخور". و (العُلْبَة) إلى "العلية". وتصحف فيه وفي العواصم (تَحْلُبُ) إلى "تحتلب". والتصويب من المصادر التي ستأتي بعد بيان الغريب. وانظر خبر ابن قُتَيْبَةَ السابق برقم [٤٠٩].

"إِنَّ الضَّجُورَ قَدْ تَحْلُبُ العُلْبَةَ"، قال الزَّمَخْشَرِيُّ: [ويُرْوَى: إِنَّ العَصُوبَ قَدْ تَحْلُبُ العُلْبَةَ]، هو من أمثال العرب، يُضْرَبُ للرَّجُلِ الْمَنُوعِ (البخيل) إِذَا نِيلَ مِنْهُ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ، كَمَا أَنَّ النَّاقَةَ الضَّجُورَ قد يُنَالُ مِنْ لَبَنِهَا.

والضَّجُورُ: النَّاقَةُ الَّتِي لَا تَطِيبُ نَفْساً بالحَلْبِ فَهِيَ تَرْغُو (أي تَضِجُّ بِصَوْتِهَا) إذا حُلِبَتْ، ومَعَ تَضَجُّرِهَا وَتَمَنُّعِهَا فَإِنَّهَا قَدْ يُمْكِنُ حَلْبُهَا فَتَحْلُبُ العُلْبَةَ (أي مِلْءَ العُلْبَةِ).

وَالعُلْبَةُ: قَدَحٌ ضَخْمٌ مِنْ جُلُودِ الإِبِلِ أو مِنْ خَشَبٍ.

انظر: الكامل في اللغة والأدب (١/ ٢٤٩)، جمهرة الأمثال (٢/ ٨)، مجمع الأمثال (١/ ٤٢٠)، المستقصى في أمثال العرب (١/ ٤٠٧)، التذكرة الحمدونية (٧/ ٩٤)، لسان العرب (٤/ ٤٨١) مادَّة: ضجر. تاج العروس (١٢/ ٣٨٣) مادَّة: ضجر. و (٣/ ٤٣٤) مادَّة: علب.

(٧) تصحف في العواصم (دار الجيل) إلى "وَيُرِيدُ". وفي (الأوقاف السعودية) إلى "وتربد". وفي (دار التراث) إلى "وتُريد". وفي (تاريخ دمشق) إلى "ويُزَيِّنُ"، والتصويب من كتاب فصل المقال، فإنه نقل مقولة معاوية ﷺ هذه وبَيَّنَ معناها، قال: [رُوِيَ أَنَّ عَمْرَو بْنَ العَاصِي قَالَ لِمُعَاوِيَةَ: (إِنَّ الضَّجُورَ قَدْ تَحْلُبُ العُلْبَةَ. فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: وَتَزْبِنُ الحَالِبَ فَتَدُقُّ أَنْفَهُ، وَتَكْفَأُ إِنَاءَهُ).

الزَّبْنُ: الدَّفْعُ، يُقَالُ: نَاقَةٌ زَبُونٌ إِذَا زَبَنَتْ حَالِبَهَا فَدَفَعَتْهُ بِرِجْلِهَا، يُقَالُ: زَبَنَ البَعِيرُ بِرِجْلِهِ، وَنَفَحَ بِيَدِهِ]. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص (٤٣٤). وانظر: تاج العروس (٣٥/ ١٣٤).

وقال في النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٩٥): وَفِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ «وَرُبَّمَا زَبَنَتْ فكَسَرَتْ أَنْفَ حَالِبِهَا»، يُقَالُ لِلنَّاقَةِ إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهَا أَنْ تَدْفَعَ حَالِبَهَا عَنْ حَلْبِهَا: زَبُونٌ.

(٨) أي: تَكْسِرُ أَنْفَهُ وَتَقْلِبُ إِنَاءَهُ. لسان العرب (١٠/ ١٠٠) مادَّة: دقق. وَ (١/ ١٤٠) مادَّة: كفأ.

(٩) ما بين النجمتين هي زيادة مُدْرَجَةٌ في القصة، انظر ما سبق برقم [٤٠٩] وما قبله وبعده، فقد فَصَّلْتُ هناك وقلتُ=

زَادَ إِسْحَاقُ القَاضِي: [قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ بِالأَعْوَرِ فَوُزِعَ[1] عَنْهُ، نَقُولُ: "رُدَّ عَنْهُ"[2]][3].

= بأن الراوي "عُبَيْدَ اللهِ بْنَ مُضَارِبٍ" وَهِمَ فأدخل قِصَّةً على قصةٍ، فَمَا بين النجمتين هي حادثةٌ أُخْرَى جَرَتْ بعد اجتماع الحَكَمَيْنِ بِسَنَتَيْنِ.

وبناءً عليه تكون القصةُ كما يلي: [...ثُمَّ رَكَضَهُ إِلَى فُسْطَاطِ مُعَاوِيَةَ، ثُمَّ أَمَرَ (معاويةُ) بِالأَعْوَرِ فَوُزِعَ عَنْهُ، نَقُولُ: "رُدَّ عَنْهُ"].

أي: فتحاشاه عمرٌو ﷺ بسرعةٍ جَعَلَتْهُ لا يُسْرِج فرسَه. وانطلق بفرسه نحو فُسْطَاطِ معاويةَ ﷺ لِيَكُفَّ أبا الأعور عنه، فاستجاب معاويةُ ﷺ فَكَفَّهُ عَنْهُ.

(١) الوَزْعُ: الكَفُّ. لسان العرب (٨/ ٣٩٠) مادَّة: وزع.

أَيْ أَنَّ مُعَاوِيَةَ ﷺ أَمَرَهُمْ بِأَنْ يَكُفُّوا أَبَا الأَعْوَرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ ﷺكَيْ لَا يَقْتُلَهُ أَبُو الأَعْوَرِ.

(٢) رُدَّ: فِعْلُ أَمْرٍ، بِمَعْنَى "أُرْدُدْ". وَمَعْنَاهُ: كُفَّ وَاكْفُفْ.

أي: كُنَّا نَقُولُ لأبي الأعور: اكْفُفْ عَنْ عَمْرٍو وَاتْرُكْهُ.

(٣) العواصم من القواصم ص (١٨٠) طبعة دار الجيل. و ص (١٧٨) طبعة الأوقاف السعودية. و ص (٣١١) طبعة [دار التراث - مصر، بتحقيق: د. عمار طالبي. وطُبِعَ باسم: "النص الكامل لكتاب العواصم من القواصم"]. وحاولتُ أَنْ أصلح التصحيفات، فإنها كثيرة.

وإسناد أبي بكر ابن العربي إلى الدارقطني هو إسناد كتاب (إسناد سماعه لنسخته عن شيوخه)، ولم أقف على كتاب الدارقطني الذي نقل منه ابن العربي.

الحكم على الخبر:

خبر مقبول بشواهده

شواهده: أمَّا النتائج التي خرج بها الحَكَمَانِ ﷺ فهي صحيحة، وسنفصِّل فيها بعد هذا الخبر، وأمَّا غضب معاوية ﷺ وعدم رضاه عن نتيجة الحَكَمَيْنِ ﷺ فهي صحيحة أيضاً، أخرجها البخاري وغيره: **(مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الأَمْرِ فَلْيُطْلِعْ لَنَا قَرْنَهُ)** انظر [٤٣١].

إسناد الخبر:

إسناده فيه ضعف، وهو متصل.

وسبب الضعف في الإسناد: هو "عُبَيْدُ الله بن مُضَارِبٍ"، سكت عنه البخاري وأبو حاتم، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات وروى له البخاري في الأدب المفرد، والحاكم في مستدركه فيما قاله مغلطاي. وقال عنه الذهبي: من صغار التابعين لا يُعْرَف. وقال ابن حجر: مقبول.

انظر: الأدب المفرد (١١٦٠)، التاريخ الكبير (٥/ ٣٩٨)، الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٣)، الثقات (٧/ ١٤٨)، تهذيب الكمال (١٦/ ١٤٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ٥٠٦)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٢٠٧)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٤)، التقريب (٤٣٤٠).

الأَسْوَدُ بْنُ شَيْبَانَ: هو أَبُو شَيْبَانَ السَّدُوسِيُّ الْبَصْرِيّ: ثقة. التقريب (٥٠٢).

وَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حمام، وَأَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَرِيرٍ الفَلُوسِيُّ: فلم أجد لهما ترجمة، ولكنهما تُوبِعا، فلا ضَيْرَ، ، ،

فأخرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي (ثقة) عن سَلَمَةَ بْنِ حَبَّانَ العَتَكِيِّ (لم أجد فيه توثيقاً)، وأخرجه البخاريُّ عن عبد الله بن محمد الْمُسْنَدِيُّ (ثقة)، كلاهما (العَتَكِي والْمُسْنَدِي) عن وهب بن جرير (ثقة)، عن الأسود بن شيبان (ثقة)، به.

وبهذه المتابعة انحصر الضعف في عُبَيْدِ الله بن مُضَارِبٍ، وهذا ضعف يسير محتمل، والحمد لله.

أَمَا وَاللهِ لرواية عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُضَارِبٍ خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ من روايات أبي مِخْنَفٍ وشاكلته.

التخريج:

نقله صاحب مختصر التحفة الاثني عشرية ص (٣٢٣) عن ابن العربي. =

● **المطلب الثالث: أسباب عدم استفادة الباحثين من رواية الدَّارَقُطْنِيِّ وإسماعيل القاضي:**

لم يستطع الباحثون الاستفادة من هذا الخبر كما ينبغي - مع أهميته - لخمسة أسباب:

ـ **السبب الأول**: - وهو أهمها -، التصور الخاطئ عند أكثر الباحثين عن موقف معاوية ﷺ بعد موقعة صفين، فأرادوا تَوْجِيهَ الخبر (بل وغيره من الأخبار) وفق تلك الصورة الخاطئة التي سكنت أذهانهم، فكانت النتيجة أن الباحث - والقارئ له - يزداد حَيْرَةً بعد توجيهه للخبر.

إنَّ أكثر الباحثين ظنوا أن موقف معاوية ﷺ قبل موقعة صفين من "أحقية عَلِيٍّ ﷺ بالخلافة" هو كموقفه بعدها، والصواب أنَّ موقف معاوية ﷺ تغير بعد صفين، فصار يرى نفسه أحق بالخلافة من علي ﷺ؛ بحكم قوته التي كان عليها في الشام، وبحكم الضعف والتفرق الذي أصاب جيش علي ﷺ[1].

وظنَّ الباحثون بتوجيههم الخاطئ لهذا الخبر (عن حسن قصد منهم) أنهم يوافقون بذلك قاعدةَ عَدَالَةِ الصحابةِ ﷺ، والصحابةُ ﷺ - بقَدْرِهِمْ وَفَضْلِهِمْ - عَدَالَتُهُمْ أرفع من أنْ تَثْبُتَ بِتَوْجِيهَاتٍ خَاطِئَةٍ، وَفَضْلُهُمْ ثابتٌ بالقرآن والسُّنَّةِ، وإنما هم مجتهدون، ولهم أجر على

= **وأخرجه** البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٣٩٨) عن عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيِّ، عَنْ وَهْبِ بْن جَرِير، سمع الأسود بن شيبان الْبَصْرِيّ، به، مختصراً بذكر طَرَفِهِ إلى قوله: " وجعل يَتَزَبَّعُ، فبعثني مُعاوية إليه "، ورجاله ثقات عدا عبيد الله بن مضارب فهو مقبول.

وأصل هذا الخبر مطوَّل، ولكن عادة البخاري في تاريخه الكبير أنَّه يروي طرف الأخبار التاريخية (أي بدايتها) اختصاراً، لأنه يريد أن يذكر الخبرَ الذي رواه في ترجمته، فيكتفي بالإشارة إلى طَرَفِهِ، ولا يعني هذا أنَّ البخاري سمعه بهذا السياق المختصر من شيوخه، إنما هو منهجه في كتابه، لأن كتابه (التاريخ الكبير) كتاب تراجم، وليس كتاب أخبار.

وأخرجه إِسْمَاعِيْلُ بْنُ إِسْحَاقَ القَاضِي فِي "النَّوَادِرِ وَالأَخْبَارِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ (٤٦/ ١٧٥ - ١٧٦) - قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ حَبَّانَ العَتَكِيُّ، نا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، نا الأَسْوَدُ بْنُ شَيْبَانَ، به. وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ١٩٩٥).

وكتاب "النوادر والأخبار" مفقود، وكان لدى الحافظ ابن حجر العسقلاني نسخة منه، يرويها بإسناده عن شيوخه، ذكرها في المعجم المفهرس (٤٣٦).

-سَلَمَةُ بْنُ حَبَّانَ العَتَكِيُّ: سكت عنه أبو حاتم (٤/ ١٥٩)، وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٢٨٧) وكنَّاه "أبا سعيد"، ولم أجد فيه توثيقاً، لكنه توبع.

وتصحف في ثقات ابن حبان إلى "حيان".

وانظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (١/ ٤٢٧)، المؤتلف والمختلف لعبد الغني الأزدي (١/ ٢٢٨)، والإكمال لابن ماكولا (٢/ ٣٠٤)، وقالا: بصري. والمشتبه في الرجال أسماؤهم وأنسابهم (١/ ١٣١)، وتوضيح المشتبه (٢/ ١٦٤)، وجميعهم ضَبَطُوهُ بفتح الحاء "حَبَّان". تاريخ الإسلام (١٦/ ١٨٨).

-وَهْبُ بنُ جَرِيْرِ: بنِ حَازِمِ بنِ زَيْدٍ، أَبُو العَبَّاسِ الأَزْدِيُّ، البَصْرِيُّ، ثقة. التقريب (٧٤٧٢).

(١) سيأتي تفصيل ذلك في "المبحث الثامن" من هذا الفصل (الفصل الرابع).

اجتهادهم، وقد حصل بينهم ما هو أعظم من الخلاف في أحقية الخلافة، وهو "القتال"، وسيدنا معاويةُ رضي الله عنه إنما اتجه إلى هذا الرأي باجتهاد منه، وهو مأجور بإذن الله تعالى.

وهناك عَامِلٌ زَادَ مِنْ رُسُوخِ هذا التصور الخاطئ عند الباحثين، وهو (أَنَّ بَعْضَهُمْ يَنْقُلُ مِنْ بَعْضٍ في أبحاثهم)، حتى صارت تلك الصورةُ كالأمر الْمُسَلَّمِ به بينهم - وبين مَن يقرأ لهم -، بل حتى صارت مخالَفتُها أمراً شنيعاً قد يصل إلى: "الرمي بالرَّفْضِ".

ـ **السبب الثاني**: وُجُودُ الدَّمْجِ بين قصتين، فالراوي أدخل قصة على قصة، فصار المراد من الخبر غامضاً.

ـ **السبب الثالث**: بَتْرُ القصة، فعندما وُجِدَ التصور الخاطئ والدمج بين القصتين: لجأ بعضُ الباحثِين إلى بَتْرِ الخبر، واكتفوا منه بأخذ "الحوار الذي جرى بين الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما"، وتركوا الباقي، فكانت النتيجة هي: فَهْم الخبر على غير مراده.

ـ **السبب الرابع**: وجود التصحيفات، نحو: (يَتَزَبَّعُ)، (حَوْبَاءَ)، (العُلْبَةَ)، (تَزْبِنُ)، وغيرها.

ـ **السبب الخامس**: عدم الاهتمام بالرُّجوع إلى كُتُبِ "غريب الحديث".

● المطلب الرابع: شرح القصة التي رواها الدارقطني وإسحاق القاضي، والنتائج النهائية التي خَرَجَ بِهَا الحَكَمَانِ $ذ:

هذا الخبر الذي رواه الدارقطني يعطي تفاصيلَ هامَّةً عمَّا جَرَى بين الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، ،

● وأهمية الخبر تتبين مما يلي:

ـ أنه يتحدث عن اللحظات الأخيرة من اجتماعهما، وإن شئتَ قل: الاجتماع الأخير لهما، أو اليوم الأخير.

ـ أنه ذُكِرَ في الخبر نقاط الاتفاق والاختلاف التي انتهى الاجتماعُ عليها.

ـ أنه ينفي الشائعات.

● ابتدأ الخبر بقول الراوي: **(لَمَّا عَزَلَ عَمْرٌو مُعَاوِيَةَ)**، أي زَمَنَ اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، فالراوي يحكي ما جَرَى زَمَنَ اجتماعهما.

قال ابنُ الأثير: عَزَلَ الشَّيْءَ يَعْزِلُه عَزْلًا إِذَا نَحَّاه وصَرَفه[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢١٠ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ۝٢١١ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ۝٢١٢﴾[2]، قال الراغب الأصفهاني: أي: مَمْنُوعُونَ بَعْدَ أَنْ كانُوا يُمَكَّنُونَ[3].

وقال في المعجم الوسيط: عَزَلَهُ عَزْلاً أَبْعَدَهُ وَنَحَّاهُ[4].

---

(١) النهاية (٣/ ٢٣٠) مادَّة: عزل.
(٢) [الشعراء: ٢١٠ - ٢١٢].
(٣) المفردات في غريب القرآن ص (٥٦٥).
(٤) المعجم الوسيط (٢/ ٥٩٩).

فالعَزْلُ لغةً: يدل على التَّنْحِيَةُ والمنع والصَّرْفِ والإبعاد.

فالمرادُ بالعَزْلِ في الخبر: تَنْحِيَةُ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه وَمَنْعُهُ وَصَرْفُهُ وَإِبْعَادُهُ عَنِ اسْتِحْقَاقِ الْخِلَافَةِ كما دلَّ عليه سياق الخبر: (**أَرَى أَنَّهُ فِي النَّفَرِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ**)، **وهم أصحاب الشورى الستة** رضي الله عنهم، ومعاويةُ رضي الله عنه ليس منهم، فلا يستحقها.

لا أنَّ معاوية رضي الله عنه كان خليفةً ثم عُزِلَ كما يدل عليه سياق خبر أبي مِخْنَفٍ وغيره[١].

ويحتمل أن المراد بالعَزْلِ: أن عَمْرًا رضي الله عنه يومَ التحكيم عَزَلَ معاويةَ رضي الله عنه عن إِمْرَةِ الشام، لكن يُشْكِلُ عليه: أن الحِوَارَ يومَ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما **كان يدور على محور "الخلافة"**، لا إمرة الشام، ويبرز ذلك من عدة أحداث، سأذكرها حسب ترتيبها الزمني:

الحادثة الأولى: أن معاوية رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى رضي الله عنه أن يبايعه بالخلافة، فرفض أبو موسى رضي الله عنه، وكان ذلك قبل موعد التحكيم على الأرجح[٢].

الحادثة الثانية: أن معاوية رضي الله عنه يوم الحكمين دَسَّ[٣] عَمْرَو بن العاص رضي الله عنه إلى ابن عُمْرَ رضي الله عنهما يَعْرِضُ عليه أن يتولى ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما الخلافة، فَأَبَى ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما، فعرض عليه أن يقبلها ثم يسلمها لمعاوية رضي الله عنه مقابل الأموال الطائلة، فَأَبَى ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما أيضا، وكانت هذه الحادثةُ قبل اتفاق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما على تولية ابن عُمَرَ رضي الله عنهما، وكانت على انفراد بين عَمْرِو بن العاص وعبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهم[٤].

الحادثة الثالثة: أن الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما عَرَضَا على عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما أن يتولى الخلافة، فرفض ابن عُمَرَ رضي الله عنهما[٥].

الحادثة الرابعة: بعدما رفض ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما عَرْضَ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، عَرَضَ عَمْرُو بن العاص رضي الله عنه ثانيةً على ابن عُمَرَ رضي الله عنهما أن يَقْبَلَ الخلافة ثم يسلمها لمعاوية رضي الله عنه مقابلَ الأموال الطائلة، فرفض ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما، وفي هذا الاجتماع: ذَكَرَ عَمْرُو بنُ العاص رضي الله عنه لابن عُمَرَ رضي الله عنهما أن معاوية رضي الله عنه حريص على الخلافة، وكانت هذه الحادثة عند اجتماع أبي موسى وعَمْرو بن العاص ومعهما عبد الله بن عُمَرَ وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم[٦].

أي أن هذا العرض قدَّمه عَمْرُو بن العاص رضي الله عنه لابن عُمَرَ مرتين، الأولى: على انفراد

(١) سبق خبر أبي مِخْنَفٍ برقم [١٣٧].

(٢) انظر [٤٢١].

(٣) الدَّسُّ: الإِخْفَاءُ. وَالدَّسِيسُ: مَنْ تَدُسُّهُ لِيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ. لسان العرب (٦/ ٨٢) مادَّة: دسس.
والمعنى: أن معاوية رضي الله عنه أرسل عَمْرًا رضي الله عنه خُفْيَةً ليأتيه بخبر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) انظر [٤٢٤].

(٥) انظر [٤٢٥] [٤٢٦].

(٦) انظر [٤٢٥] [٤٢٦].

منهما، والثانية: بحضور أبي موسى وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم.

الحادثة الخامسة: أن عَمْرَو بن العاص رضي الله عنه عَرَضَ على ابن عُمَرَ رضي الله عنهما أن يسعى في توليته الخلافة مقابل أن يجعل ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما له شيئاً، فَامْتَنَعَ ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما(١).

الحادثة السادسة: أن الحوار بين الحكمين رضي الله عنهما ظل يدور حول فلك "الخلافة" حتى خشي معاويةُ رضي الله عنه أن يَخْرُجَ أَمْرُ الخلافة من يده ويد علي رضي الله عنهما إلى طرف ثالث، وهو عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما، قال ابن عُمَرَ رضي الله عنهما: (**لَمَّا كَانَ مِنْ مَوْعِدِ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ مَا كَانَ، أَشْفَقَ مُعَاوِيَةُ أَنْ يَخْرُجَ هُوَ وَعَلِيٌّ مِنْهَا**)(٢).

الحادثة السابعة: أن معاوية رضي الله عنه حينما رأى الحكمين رضي الله عنهما يتفقان على تولية الخلافة لعبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما: ظَنَّ أن عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما إنما قَدِمَ لأجل أن يبايعه الحَكَمَانِ رضي الله عنهما بالخلافة، قال ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: (**فَخَرَجْتُ فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِمْ وَقَدِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يُوَلُّونِي، فَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ - فَظَنَّ أَنِّي قَدِمْتُ لِذَلِكَ - عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ جَسِيمٍ**)(٣)، فَغَضِبَ معاويةُ رضي الله عنه فخطب وقال: (**أَمَّا بَعْدُ، فَمَنْ كَانَ مُتَكَلِّمًا فِي هَذَا الْأَمْرِ، فَلْيُطْلِعْ لِي قَرْنَهُ، فَوَاللهِ لَا يَطْلُعُ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ أَحَقَّ بِهِ مِنْهُ وَمَنْ أَبِيهِ - قَالَ: يُعَرِّضُ بِعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ -**)(٤).

الحادثة الثامنة: أن عَمْرَو بن العاص رضي الله عنه كان يحرص يوم الحَكَمَيْنِ على تولية معاوية رضي الله عنه الخلافة، لا على توليته الشام، لكنه حينما لم يستطع: اتفق مع أبي موسى رضي الله عنه على أن عليًّا رضي الله عنه هو الخليفة، وأن معاوية رضي الله عنه لا نصيب له ولا حق له بالخلافة، وأنه عَمْراً ومعاوية رضي الله عنهما لا يحق لهما أن يَشْتَرِطَا على عليٍّ رضي الله عنه أَيَّ مَنْصِبٍ أَوْ ولاية مُقَابِلَ تسليمهما البيعةَ لعليٍّ رضي الله عنه ، وهذا الاتفاق هو الذي خلص إليه الحَكَمَانِ رضي الله عنهما وانْقَضَى اجتماعهما عليه(٥).

ويضاف إلى ذلك: أن عَمْرَو بن العاص رضي الله عنه لن يستفيد من عزل معاويةَ رضي الله عنه عن الشام، ولن يَكْسَبَ القضيَّةَ بذلك، إنما يكسبها بالظَفَرِ بدم أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، أو بتحصيل الخلافة لمعاوية رضي الله عنه، وأما بعزل معاوية رضي الله عنه عن الشام تضيع قُوَّتِهِمَا رضي الله عنهما التي كانا بها يطلبان دم عثمان رضي الله عنه، وسيكونان عُرْضَةً لسيوف قتلة عثمان رضي الله عنه بعد ذهاب تلك القوة.

وأيضا: أن عَمْرًا رضي الله عنه اتفق مع أبي موسى رضي الله عنه على أنه لا يحق لِعَمْرٍو ومعاوية رضي الله عنهما اشتراطَ أي منصب أو ولاية مقابلَ تسليمهما البيعة لعليٍّ رضي الله عنه، لكن عَمْرًا ومعاوية رضي الله عنهما وأهل الشام لم يبايعوا عليًّا رضي الله عنه، فلم يتحقق الشرط، فلماذا يعزل عَمْرٌو معاويةَ رضي الله عنهما عن إمرة الشام؟!

---

(١) انظر [٤٢٧].

(٢) انظر [٤٢٨].

(٣) انظر [٤٣٠].

(٤) انظر [٤٣٢].

(٥) سيأتي الحديث عنه بعد قليل بعنوان: (النتائج النهائية التي خرج بها الحَكَمَانِ رضي الله عنهما).

فالصحيح: أن عَمْرًا عزل معاوية رضي الله عنهما عن استحقاق الخلافة، لا عن إِمْرَةِ الشام.

وقد يَعْرُضُ تساؤل: لماذا كان أكثر الحوار بين الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما يدور حول "الخلافة"؟

الجواب:

١ ـ أن أهل الشام كانوا يعلمون أن عليًّا رضي الله عنه لن يتركهم وشأنهم حتى يسلموا له بالبيعة، وأنه سَيُعِيدُ الكَرَّةَ عليهم إن سنحت له فرصة، فإذا استطاع عمرو بن العاص رضي الله عنه تنحية علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن الخلافة تخلَّص مِن هذا الهجوم الوشيك.

٢ ـ أن أهل الشام كانوا يعلمون أنهم إن سلَّموا البيعةَ لعلي رضي الله عنه قبل الاقتصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه فإن قُوَّتَهُمْ ستذهب، وسيكون زعماؤهم عُرْضَةً للاغتيالات بسيوف قتلة عثمان رضي الله عنه وسيوف الخوارج، فوجد عمرو ومعاوية رضي الله عنهما في تغيير الخليفة سلامة لزعماء الشام.

أما قتلة عثمان رضي الله عنه: فإنهم يريدون القضاء على أولياء دم عثمان رضي الله عنه وأنصارهم؛ ليضيع دمه رضي الله عنه، فلا يطلب أحدٌ بدم أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، وإلَّا وَقَعَ القَتَلَةُ وأعوانُهُمْ بِيَدِ العدالة، وَحُكِمَ فيهم بِحُكْمِ اللهِ عز وجل.

وأما الخوارج: فكانوا شديدي الحرص على قتال معاوية رضي الله عنه وأهل الشام، لأنهم يرون كُفْرَ معاوية وعمرو بن العاص وَحَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ رضي الله عنهم وغيرهم من زعماء الشام، وكان الخوارجُ يُلِحُّونَ عَلَى علي رضي الله عنه أن يُبْطِلَ التحكيم قبل وقوعه، وألَّا يُرْسِلَ أبا موسى الأشعري رضي الله عنه إلى موعد الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، وأن يذهب لحرب أهل الشام بدلًا من ذلك، وكان عليٌّ رضي الله عنه يرفض خيانة العهد مع أهل الشام وكان يقول للخوارج: (**فَارَقْنَا الْقَوْمُ عَلَى شَيْءٍ**[1] فَلا يَجُوزُ نَقْضُهُ)[2].

وهذا يعني أنه نشأ خطر جديد على زعماء الشام بعد صفين، وهم "الخوارج"، فإنهم قبل موقعة صفين كانوا يحذرون الاغتيالات بسيوف قتلة عثمان رضي الله عنه، ولكن بعد صفين جعلوا يحذرون الاغتيالات بسيوف قتلة عثمان رضي الله عنه وسيوف الخوارج، فازداد الأمر بعد صِفِّينَ تعقيداً.

٣ ـ وكان التعقيد موجودا قبل صفين - مع ازدياده بعدها -، حيث كان يَعْلَمُ قَادَةُ الفَرِيقَيْنِ أنه إذا هُزِمَ أَحَدُ الفَرِيقَيْنِ، أو إذا تراجع جيشُ الشام عن موقفه: فسوف يتعرَّض بعض الأتباع - وخصوصا القادة - في زمن الفتنة إلى حملةِ قَتْلٍ واغتيالات!!

■ فلو ظَهَرَ أهلُ الشام على أهل العراق زمن الفتنة: فإن أهل الشام سيقتلون الأشتر - الذي كان من قادة جيش الخلافة، وكان ممن ابتلي بدم عثمان رضي الله عنه -، ويقتلون كُلَّ مَنْ ابْتُلِيَ بدم عثمان رضي الله عنه.

■ وإذا (ظَهَرَ أهلُ العراق)، أو (سَلَّمَ معاويةُ رضي الله عنه بالبيعة لعلي رضي الله عنه قبل الاقتصاص

---

(١) (القَوْم): يعني أهل الشام. (عَلَى شَيْءٍ): أي على عهد وميثاق.

(٢) انظر [٤٧٧].

واستجاب معاوية لأمر الخليفة بعزله عن الشام): فالنتيجةُ أن قَتَلَةَ عُثْمَانَ ﷺ سيقومون بحصد قادة الشام وأولياء دم عثمان ﷺ (بني أمية).

فأدَّى تخوُّفُ الفريقين من تلك العواقب: إلى ترسيخ وإصرار كل فريق على موقفه، وعلى حرص كل منهما على الانتصار على الآخر؛ لِيَسْلَمَا مِنْ عواقب الهزيمة، أو لِيَسْلَمَ جيشُ الشام من عواقب التسليم بالبيعة قبل الاقتصاص.

أضف إلى ذلك: أن بعد صفين نَشَأَ خَطَرٌ جديد على الفريقين يؤدي إلى زيادة إصرارهما، وهو خطر الخوارج الذين كانوا يتربصون بقادة الفريقين.

وقد أدى خطرُ الخوارج (بعد ظهورهم يوم صفين) إلى أن يَحْذَرَ قَادَةُ الشام من التسليم بالبيعة حتى وإن وقع الاقتصاص قبل البيعة!! ذاك حين رأى قادةُ الشام أن شرطَ تقديم الاقتصاص يقضي على خطر قتلة عثمان ﷺ فحسب، لكن الاكتفاء به يفتح البابَ لخطر جديد أعظم من خطر قتلة عثمان ﷺ، ألا وهو خطر الخوارج الذي كان يحتمي منه قادةُ الشام بقوتهم التي كانوا عليها بالشام، وتسليمُ أهل الشام بالبيعة يعني: نزول معاوية ﷺ عن إمرة الشام، ونزول قادة جيش الشام عن مكانهم، وبهذا يصبح معاويةُ ﷺ وقادتُهُ بمتناول سيوف الخوارج بعد نزولهم عن قوتهم الشامية.

لقد أدَّى خَطَرُ الخوارج إلى أن يُلَمِّحَ عَمْرُو بن العاص ﷺ يوم التحكيم باشتراط شرط جديد بعد صفين من أجل التسليم بالبيعة، ألا وهو أن يبقى معاويةُ ﷺ أميرا على الشام، وَيُأَمَّرَ عمرو ﷺ على مصر؛ من أجل التخلص من خطر الخوارج[1].

وفي ظَفَرِ عَمْرٍو ﷺ بِإِمْرَةِ مِصْرَ: فائدةٌ لمعاوية ﷺ، وهي حماية ظَهْرِ الشام.

وقد كان الشرط الوحيد لأهل الشام قبل صفين: تقديم الاقتصاص على البيعة؛ لأن الخطر حينها كان محصورا في قتلة عثمان ﷺ.

وقد كان رؤوس الفريقين يعلمون عاقبة الهزيمة أو التراجع عن الموقف، مما جعل معاويةَ ﷺ يرى الحصولَ على الخلافة يومَ الحَكَمَيْنِ ﷺ أنجحَ المطالب، وكذلك رأى الحَكَمَانِ ﷺ أن في تغيير الخليفة خروجا من هذا الطريق المسدود، وحقنا للدماء.

إتماما لما مضى: لم يكن أميرُ المؤمنين علي ﷺ يرى أهل الشام متربصين به، ولا هو يخشى اغتيالهم، إنما كان يرى في تقديم البيعة استتبابا للأمن وقضاء على الفتن، وزاد من إصراره على إخضاع أهل الشام وردهم عن بغيهم: تَمَسُّكُهُ بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾[2]، وكان ﷺ يرى أنَّ الأمرَ الوارد في الآية

---

(١) سيأتي الدليل على اشتراط أهل الشام الشرطَ الجديد، انظر صفحة (٥٤١ ـ ٥٤٢).

(٢) [الحجرات: ٩].

يفيد الوجوب، وكان يشكو إلى الله ﷻ تخاذلَ جيشه عن القيام بهذا الواجب[١].

٤ ـ أن القضايا الثلاثة الرئيسة التي اجتمع من أجلها الحَكَمَانِ رضي الله عنهما هي:

ـ قضية علي رضي الله عنه: وهي تسليم أهل الشام البيعة له فوراً دون شروط.

ـ قضية معاوية رضي الله عنه: وهي تنفيذ الاقتصاص من دم عثمان رضي الله عنه قبل البيعة.

ـ قضيتهما معا رضي الله عنهما: وهي حَقْنُ الدِّمَاءِ.

أما الأولى والثانية فوصلتا إلى طريق مسدود بين الطرفين؛ لأن كل طرف متمسك بتقديم قضيته، فَبَقِيَتِ المسألةُ الثالثة، وهي مسألةٌ يَتَّفِقُ على أهميتها الطرفان، فكان تحقيقُهَا لوحدها خَيْراً من عدم تحقيق شيء، فحاول الحَكَمَانِ رضي الله عنهما تحقيقَهَا، وَوَجَدَا أَنَّ تَغْيِيرَ الخليفة يُحَقِّقُ حَقْنَ الدماء وَيَقْطَعُ دَابِرَ الفتنة وَيَجْمَعُ الأُمَّةَ آنذاك، فتباحثا تغييرَ الخليفة، فاقترحا عبدَ الله بن عُمر رضي الله عنهما، لكنه رفض، فلم ينجح هذا الحل.

٥ ـ أن معاوية رضي الله عنه - بعد موقعة صِفِّينَ - رأى نفسه أحق بالخلافة وأقدر على ضبط الأوضاع من غيره، وفي كَسْبِ الخلافة لمعاوية رضي الله عنه يتم الاقتصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه، ويُقْضَى على الفتنة، وتُحْقَنُ الدماء، ويكون رؤوس الشام في مأمن من سيوف قتلة عثمان رضي الله عنه وسيوف الخوارج، ويكون الشام في مأمن من الهجوم العراقي الوشيك، ويحقق أهلُ الشام انتصارا أعظم لموقفهم، فحاول عَمْرُو بن العاص رضي الله عنه إقناعَ عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما - بعدما رفض الخلافة - أن يَقْبَلَهَا ثم يسلِّمها لمعاوية رضي الله عنه مقابل الأموال الطائلة، فرفض عبدُ الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما أيضا.

٦ ـ أن تغيير الخليفة يعتبر أحد الحلول الفعَّالة جدا في حقن الدماء وَاجْتِمَاعِ الأُمَّةِ، لذلك اختاره أميرُ المؤمنين الحسنُ رضي الله عنه فَسَلَّمَ الخلافةَ لمعاوية رضي الله عنه من أجل ذلك، واشترط على معاوية رضي الله عنه أن يَقْبَلَ بِإِصْدَارِ "عَفْوٍ عَامٍّ" مِنْهُمَا عَنْ كُلِّ ما جَرَى قَبْلَ الصُّلْحِ مِنْ سَفْكٍ لِلدِّمَاءِ أو إِتْلَافٍ لِلأَمْوَالِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا البَنْدُ هُوَ رَأْسُ بُنُودِ الصُّلْحِ بَيْنَهُمَا.

● دَلَّ الخَبَرُ على أنَّ الشائعاتِ المتعلِّقَةَ بحادثة التحكيم قد انتشرَتْ زَمَنَ اجتماعِ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما. قال عمروٌ رضي الله عنه: (**قَدْ قَالَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ مَا قَالُوا، وَاللهِ مَا كَانَ الأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوا**).

والشائعاتُ التي دَلَّ عَلَيْهَا الخَبَرُ: هي أنَّ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما عَزَلَا عليًّا ومعاويةَ رضي الله عنهما، ثم تَرَكَا الأمرَ شورى بين المسلمين، أو أنهما عَيَّنَا ابنَ عُمَرَ رضي الله عنهما أو غَيْرَهُ بَدَلاً عنهما رضي الله عنهما.

✖ شائعة قصة التحكيم (الخداع والتشاتم):

وأمَّا شائعة الخِدَاع والتشاتم التي فيها: (أنَّ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما اتفقا على عَزْلِ عَلِيٍّ ومعاويةَ

(١) انظر تفصيل ذلك في الخبر رقم [٥١٨] وشرحه.

ﷺ وأن يَجْعَلَا الأمر شورى بين المسلمين، ثم قال عمرو لأبي موسى ﷺ: أَنْتَ أَسَنُّ مِنِّي فَتَكَلَّمْ. فَابْتَدَأَ أَبُو مُوسَى ﷺ فَخَلَعَ عَلِيًّا ومعاويةَ ﷺ، ثم خَدَعَهُ عَمْرُو بنُ العاص ﷺ فقال: "إِنَّ هَذَا قَدْ قَالَ مَا سَمِعْتُمْ وَخَلَعَ صَاحِبَهُ، وَأَنَا أَخْلَعُ صَاحِبَهُ كَمَا خَلَعَهُ، وَأُثْبِتُ صَاحِبِي مُعَاوِيَةَ"، فَتَشَاتَمَا، ثم لَحِقَ أبو موسى ﷺ بمكة)[1].

فهذه شائعةٌ لم تنشأ زمن اجتماع الحَكَمَيْنِ ﷺ، فإنَّها لو كانت لَمَا كَرِهَهَا معاويةُ ﷺ؛ لأنَّ فيها تعيينه خليفةً، قال معاويةُ ﷺ: **(إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْ عَمْرٍو بَعْضُ مَا أَكْرَهُ)**، فتكون هذه الشائعة (الخِدَاع والتشاتم) قد نشأت بعد تفرُّق الحَكَمَيْنِ ﷺ بِسِنِينَ، وهي قصة لا تحتوي على قيمة تاريخية، إنما هي خُرَافَةٌ لا تَنْطَلِي على عاقل، وفيها كذبة واضحة فَضَحَ اللهُ بها المفتري، فأبو موسى ﷺ ليس أَسَنَّ من عمرو ﷺ، وغايةُ ما تحويه القصة: الطعن والنيل والشتم.

ومن التناقضات التي وردت فيها: أن أبا مِخْنَفٍ أورد في سياق قصته ما يدل على أن معاوية ﷺ بُويع بالخلافة قبل التحكيم بزمن، ثم عزله أبو موسى ﷺ يوم التحكيم وأثبته عمرو ﷺ، ثم ذكر في آخر القصة أن عَمْراً ﷺ وأهل الشام انصرفوا بعد التحكيم إلى معاوية ﷺ بالشام وبايعوه بالخلافة، فإذا كان أهل الشام قد بايعوه بالخلافة قبل التحكيم، فلماذا يبايعونه مرة أخرة بالخلافة بعد التحكيم؟!!

وزعم أبو مِخْنَفٍ أن معاويةَ ﷺ لم يشهد التحكيم، إنما بعث عَمْراً ﷺ في أربعمئةٍ إلى دَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وكان بين معاوية وعمرو ﷺ مراسلات سرية لا يَعْلَمُ أَحَدٌ محتواها، ثم انصرف عمرٌو ﷺ وأهلُ الشام بعد التحكيم إلى معاوية ﷺ حتى أتوه بالشام فبايعوه بالخلافة!! وهذا مُخَالِفٌ مُخَالَفَةً صَرِيحَةً للحديث الذي أخرجه البخاري أن معاوية ﷺ شَهِدَ يومَ التحكيم وخطب هناك وقال: **(مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الأَمْرِ فَلْيُطْلِعْ لَنَا قَرْنَهُ...)**[2]، وقد أشار ابنُ الأثير إلى الخطأ الذي وقع فيه أبو مِخْنَفٍ في زعمه عدم حضور معاوية ﷺ التحكيم[3].

لقد نشأت هذه الفرية (الخِدَاع والتشاتم) على يد غُلَاةِ الْمُتَشَيِّعَةِ الذين كان يُزْعِجُهُمْ أن يتعاطف أميرُ المؤمنين عليٌّ ﷺ مع أعدائهم التقليديين فَيَقْبَلُ بالصلح والتَّحْكِيم، وَيُعَيِّنُ سيدَنَا أبا موسى الأشعري ﷺ حَكَمًا ممثلاً له، فاغتاظ هؤلاء الغُلَاةُ غَيْظًا شديداً

---

(١) تاريخ الطبري (٣/ ١١٣) باختصار، وهذا الخبر موضوع. وسبق برقم [١٣٧]. وللاستزادة انظر: سيرة علي ﷺ للصلابي ص (٥٠٩ - ٥١٦)، فإنه ذكر اثني عشر وَجْهاً لِبُطْلَانِ قصة التحكيم، فراجعها إنْ شِئْتَ.

(٢) انظر [٤٣١].

(٣) الكامل في التاريخ (٣/ ٢١٠ - ٢١١).

وانزعجوا، وَطَفِقُوا يَفْتَرُونَ هذه القصص فيما جَرَى بين الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما.

إضافةً إلى ذلك: فإنَّ هؤلاء الغُلَاةَ انزعجوا من حادثةٍ ثالثة وجعلوا يَفْتَرُونَ قصصًا قبيحةً عنها، وهي بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما[1].

فالخلاصة: أنَّ شائعةَ عَزْلِ عليٍّ ومعاويةَ رضي الله عنهما كِلَيْهِمَا: نَشَأَتْ زَمَنَ اجتماعِ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، ثم بعد التحكيم زِيدَ عليها قصة إثبات معاوية رضي الله عنه في الخلافة، - أي قصة (الخِدَاع والتشاتم) -، فتناقلها الأَخْبَارِيُّونَ في مَرْوِيَّاتِهِمْ على هذه الصورة.

وهذا خبر الدارقطني عندما خَلَا من الكذَّابين - كأبي مِخْنَفٍ وَزُمْرَتِهِ - وخلا من الانقطاع: لم يُذْكَرْ فيه شتائم بين الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، بل نَفَى ما أثارَته الشائعاتُ مِنْ عَزْلٍ وَتَعْيِينٍ.

وَصَحَّ الخبر في أنَّ الحَسَنَ البَصْرِيَّ رحمه الله وَصَفَ أَبَا مُوسَى رضي الله عنه بأنه كان يَوْمَ الحَكَمَيْنِ مُنَاصِرًا للخليفة الشرعي عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وهذا يعني أن أبا موسى رضي الله عنه لم يَعْزِلْ عَلِيًّا رضي الله عنه، بل نَاصَرَ شَرْعِيَّتَهُ وَأَمَرَ الفِئَةَ الباغية بالنزول على أَمْرِ الخليفة الشرعي وَنَبْذِ البَغْيِ.

[٤١٣] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوْنٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: كَانَ الْحَكَمَانِ أَبُو مُوسَى وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا يَبْتَغِي الدُّنْيَا، وَالْآخَرُ يَبْتَغِي الْآخِرَةَ**[2].

قوله (**يَبْتَغِي الْآخِرَةَ**) يعني أبا موسى الأَشْعَرِيَّ رضي الله عنه؛ لِنُصْرَتِهِ الخَلِيفَةَ الشَّرْعِيَّ.

وقوله (**يَبْتَغِي الدُّنْيَا**) يعني عَمْرَو بن العاص رضي الله عنه؛ لِنُصْرَتِهِ الفِئَةَ البَاغِيَةَ.

كما صح عن الحسن البصري أنه أثبت لأبي موسى رضي الله عنه أنه كان مُتَابِعًا لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ذلك حينما انتقص رجلٌ أبا موسى الأشعري رضي الله عنه على اتِّبَاعِهِ عليا رضي الله عنه، فغضب الحسن البصري وقال: (**فَمَنْ يُتَّبَعُ؟**)[3].

● إنَّ عَمْرَو بن العاص رضي الله عنه ابْتَدَأَ الإجابةَ بنفي الشائعات، جاء في الخبر: أن حُضَيْنَ بْنَ الْمُنْذِرِ قَالَ لِعَمْرٍو رضي الله عنه: (**أَخْبِرْنِي عَنِ الأَمْرِ الَّذِي وُلِّيتَ أَنْتَ وَأَبُو مُوسَى كَيْفَ صَنَعْتُمَا فِيهِ؟ قَالَ: قَدْ قَالَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ مَا قَالُوا، وَاللهِ مَا كَانَ الأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوا**).

● بعد أن نَفَى عمرٌو رضي الله عنه الشائعات: شَرَعَ في بَيَانِ ما انتهى إليه هو وأبو موسى رضي الله عنهما في اجتماعهما، قال عمرو رضي الله عنه: (**وَلَكِنْ لَمَّا اجْتَمَعْتُ أَنَا وَأَبُو مُوسَى**) أي: آخر اجتماع كان بيننا. (**قُلْتُ لَهُ: مَا تَرَى فِي هَذَا الأَمْرِ؟**) أي في الخلافة. (**قَالَ: أَرَى أَنَّهُ فِي النَّفَرِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ**

---

(١) انظر التعليق على قول د. مُحَمَّد أَمْحَزُون برقم [٣٩٢].

(٢) الطبقات الكبرى (٤/ ١١٣) صحيح بشواهده، وهذا إسنادٌ مقطوع صحيح من قول الحَسَنِ البَصْرِيِّ، وبينه وبين الحادثة انقطاع. وسيأتي [٤١٦] بتخريجه وشرحه، وقد خصَّصْنَا لمقولة الحسن هذه مَطْلَباً مستقلًا، فراجعه لزاماً.

(٣) انظر [٤١٧] [٤١٨].

رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ) أي: في أصحاب الشورى الستة ﭫ. **(قُلْتُ: فَأَيْنَ تَجْعَلُنِي مِنْ هَذَا الأَمْرِ أَنَا وَمُعَاوِيَةَ؟ قَالَ: إِنْ يَسْتَعِنْ بِكُمَا فَفِيكُمَا مَعُونَةٌ، وَإِنْ يَسْتَغْنِ عَنْكُمَا، فَطَالَمَا اسْتَغْنَى أَمْرُ اللهِ عَنْكُمَا)**.

● لقد مضى شرح قول أبي موسى ﭬ: **(أَرَى أَنَّهُ فِي النَّفَرِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ)**، **وذكرتُ بالأدلة أن المراد بهم: أصحاب الشورى الستة** ﭫ، وأن هذا الكلام الذي قاله أبو موسى الأشعري ﭬ هو نفس كلام عمر بن الخطاب ﭬ، وأن أبا موسى ﭬ احْتَجَّ يَوْمَ الحَكَمَيْنِ بما قرَّره عُمَرُ بن الخطاب ﭬ[1].

۞ والنتائج النهائية التي خرج بها الحَكَمَانِ ﭭ هي "أربعة"، اتِّفَاقٌ فِي ثلاثة، وَاخْتِلافٌ فِي واحدة:

● فالنتيجةُ الأُولَى: أنهما اتَّفَقَا على القاعدة الأساسية، وهي أن عليًّا ﭬ هو الخليفة الشَّرْعِيُّ للمسلمين، وبما أنه ﭬ مِنْ أصحاب الشورى الستة ﭫ، وقد اتفق عليه مَنْ بَقِيَ من الستة ﭫ: فهو الأحق بالخلافة.

قال عمرو لأبي موسى ﭭ: **(مَا تَرَى فِي هَذَا الأَمْرِ؟ قَالَ: أَرَى أَنَّهُ فِي النَّفَرِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ)**.

أي: أنَّ الخلافة في هؤلاء النَّفَرِ الذين توفي رسولُ الله ﷺ وهو عنهم راضٍ (أي أصحاب الشورى الستة ﭫ)، وعليٌّ ﭬ منهم، وإنَّ مَنْ بَقِيَ من هؤلاء الستة ﭫ على قيد الحياة قد اتفقوا على عليٍّ ﭬ خليفةً للمسلمين، فَعَلِيٌّ ﭬ هو الخليفة الشَّرْعِيُّ للمسلمين، وهو الأحق بالخلافة، هكذا قال أبو موسى، ووافقه عمرو ﭭ.

فالمقدِّمات التي طَرَحَهَا أبو موسى ﭬ تُعْطِي إلزاماً قويًّا وَحُجَّةً بَالِغَةً، فلم يَجِدْ عَمْرٌو ﭬ طريقاً إلَّا التَّسْلِيمَ له، والحقُّ في هذه النقطةِ كان واضحاً، فلهذا لم يَخْتَلِفْ عليه الحَكَمَانِ ﭭ.

[٤١٤] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْخِرِّيتِ، عَنْ أَبِي لَبِيدٍ، قَالَ: مَا كُنَّا نُشَبِّهُ كَلَامَ أَبِي مُوسَى إِلَّا بِالْجَزَّارِ الَّذِي لَا يُخْطِئُ الْمَفْصِلَ**[2].

---

(١) مضى شرحه، انظر [٤١٢] عند قوله (وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ) في الهامش.

(٢) الطبقات (٤/ ١١١) إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين، أَبُو لَبِيدٍ: هو لِمَازَةُ بْنُ زَبَّارٍ الأَزْدِيُّ الْجَهْضَمِيُّ الْبَصْرِيُّ، روى له أصحاب السُّنن عدا النسائي، وقال ابن حجر عنه: صدوق ناصبي. وهذا الخبر ليس من روايته وإنما من قوله.

التخريج:

أخرجه ابن سعد (٢/ ٣٤٥) - ومن طريقه ابن عساكر (٣٢/ ٦٦) - أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، به.

وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢/ ٣٩٨) من طريق الزُّبَيْرِ بنِ الخِرِّيْتِ. وصحَّحه شعيب الأرنؤوط.

● والنتيجة الثانية: اتفقا على إخراج معاوية رضي الله عنه من أحقية الخلافة، وأنَّ معاويةَ رضي الله عنه لا نَصِيبَ له في الخلافة.

فالاتفاق على النتيجة الأولى يلزم منها النتيجة الثانية، فمعاوية رضي الله عنه ليس من أصحاب الشورى الستة رضي الله عنهم.

● والنتيجة الثالثة: اتفقا على أنَّه لا يجب على عَلِيٍّ رضي الله عنه تولية معاوية وعمرو رضي الله عنهما مناصب، ولا يصح ولا يحق لهما أن يَشْتَرِطَا ذلك على عَلِيٍّ حتى يُبَايِعَاهُ رضي الله عنهم.

قال عمرو رضي الله عنه: **(فَأَيْنَ تَجْعَلُنِي مِنْ هَذَا الأَمْرِ أَنَا وَمُعَاوِيَةَ؟)** أي: ما نصيبنا أنا ومعاوية من أعمال الخلافة؟ (كالوزارة والولاية والقضاء وقيادة الجيوش غيرها من المناصب التي يمنحها الخليفةُ لِعُمَّالِهِ)، وَكَأَنَّ عَمْرًا رضي الله عنه سأله عن ذلك لِيَكْسَبَ إِقْرَارَ معاويةَ رضي الله عنه على ولاية الشام، وَإِقْرَارَ نَفْسِهِ على ولاية مصر، فهو يريد أن يخرج من التحكيم بمنفعة لنفسه ولمعاوية رضي الله عنهما.

ومما يدل على أنَّ عمراً رضي الله عنه كان يَسْعَى لِكَسْبِ شَيْءٍ لِنَفْسِهِ:

[٤١٥] مَا أَخْرَجَهُ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنِي أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ جُوَيْرِيَةَ بْنِ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ شَهِدَ مُجْتَمَعَهُمْ بِأَذْرُحَ لِلْحُكُومَةِ، وَأَنَّ عَمْرًا قَالَ لَهُ: مَا تَجْعَلُ لِي**[١] **إِنْ صَرَفْتُهَا**[٢] إِلَيْكَ؟ قَالَ: «لَا أَجْعَلُ لَكَ وَاللهِ شَيْئًا، وَلا أَقْبَلُهَا حَتَّى لا يَخْتَلِفَ عَلَيَّ فِيهَا اثْنَانِ»[٣].

فعمرو رضي الله عنه ذو شأن بين العرب، لا يَنْبَغِي أَنْ يَمْشِيَ عَلَى الأَرْضِ إِلَّا أَمِيراً، كَمَا أنه لا يُرِيد بعد انتهاء الفتنة أن يَفْقِدَ مكانته فيخرج ضعيفاً أو مُهَمَّشًا بعد أنْ كان من جَمَاجِمِ العَرَبِ[٤]، ولكيلا يكون بعد الفتنة في خطر بعد أن كان في قوَّةٍ وأمان، وهو لا يَعلم ما الذي تأتي به الأيام، خصوصًا وأن الفتنة لم تَزَلْ قائمة، وأصحاب الفتنة مندسِّين في جيش عليٍّ رضي الله عنه، والخوارج متربصون به وبمعاوية رضي الله عنه وبقادة الشام.

وقول عمرو رضي الله عنه: **(فَأَيْنَ تَجْعَلُنِي مِنْ هَذَا الأَمْرِ أَنَا وَمُعَاوِيَةَ؟)**: كأنه يدل على أنَّ مِن ضمن الحلول التي اقترحها عمرو رضي الله عنه: أن يُبَايِعَ أهلُ الشام عليًّا رضي الله عنه، ويؤخِّر القصاص

---

(١) أي: "بماذا تكافئني إن استطعتُ كَسْبَ الخلافة لك؟". وكان عمرو رضي الله عنه يريد ولاية مصر أو غيرها، أو أي منصب آخر.

(٢) يعني: الخِلَافَة.

(٣) أنساب الأشراف (٢/ ٣٤٥) إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين. وسيأتي الخبر بصورته الكاملة مع التعريف برجاله برقم [٤٢٧].

(٤) جَمَاجِمُ الْعَرَبِ: سادَاتُهَا، لِأَنَّ الجُمْجُمَة: الرأسُ، وَهُوَ أَشْرَفُ الْأَعْضَاءِ. النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٩٩) مادَّة: جمجم.

إلى ما بعد البيعة، ولكن بشرط أن تكون ولاية الشام لمعاوية رضي الله عنه، ومصر لعمرٍو رضي الله عنه؛ لتكون لهما حِصْنًا مؤقَّتًا من الخوارج وقتلة عثمان رضي الله عنه حتى يتم القصاص ويستتب الأمن، لكن أبا موسى رفض اشتراط أي شيء مُقَابِلَ البيعة، وبيَّن لأهل الشام أنه تجب عليهم البيعة فوراً، وموقفُ أبي موسى رضي الله عنه من اقتراح عمرو[١] هو عينه موقف علي رضي الله عنه.

أجاب أبو موسى عَمْراً رضي الله عنهما، فقال: (**إِنْ يَسْتَعِنْ بِكُمَا فَفِيكُمَا مَعُونَةٌ، وَإِنْ يَسْتَغْنِ عَنْكُمَا، فَطَالَمَا اسْتَغْنَى أَمْرُ اللهِ عَنْكُمَا**).

أي إنكما يا معاوية وعمرو تابعانِ لخِلافة أمير المؤمنين علي، فإنْ أراد الخليفةُ الاستعانةَ بكما في أعماله: فَلَهُ ذلك، وسيكون منكما نَفْعٌ، وليس ذلك لازِماً عليه، وإن لم يُرِدْ: فله ذلك أيضاً، ولازمٌ عليكما طاعته في كِلْتَا الحالتَيْنِ.

● وأمَّا النتيجة الرابعة: أنَّهما لم يَتَّفِقَا بشأن سبب الخلاف الرئيسي الذي انْدَلَعَتْ بِسَبَبِهِ الحَرْبُ، وهو تقديم البيعة على الاقتصاص من قتلة أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه أو تأخيرها، فأبو موسى رضي الله عنه مُصِرٌّ على تقديم البيعة على الاقتصاص من قَتَلَةِ عُثْمَانَ رضي الله عنه، وعمرو بن العاص رضي الله عنه مُتَمَسِّكٌ بتقديم الاقتصاص على البيعة.

فَتَفَرَّقَ على ذلك الحَكَمَانِ رضي الله عنهما.

قال معاويةُ رضي الله عنه لِحُضَيْنٍ: (**إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْ عَمْرٍو بَعْضُ مَا أَكْرَهُ، فَاذْهَبْ فَانْظُرْ مَا هَذَا الَّذِي بَلَغَنِي عَنْهُ؟**)، ثم ذهب حُضَيْنٌ إلى عمرو بن العاص رضي الله عنه، فسأله، ثم قال حُضَيْنٌ: (**فَأَتَيْتُ "مُعَاوِيَةَ" فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّ الَّذِي بَلَغَهُ عَنْهُ كَمَا بَلَغَهُ**)، قال حُضَيْنٌ: (**فَكَانَتْ هِيَ الَّتِي قَتَلَ مِنْهَا مُعَاوِيَةُ نَفْسَهُ**).

وبيان هذه القصة كما يلي:

- أنَّ الأمر الذي بَلَغَ معاويةَ رضي الله عنه: هي النتائج الثلاثة الأُوَلُ، وهي أنَّ عَمْراً وأَبَا مُوسى رضي الله عنهما اتفقا على ما يلي:

الأول: أنَّ عليًّا رضي الله عنه هو الخليفة الشرعي، وهو الأحق بالخلافة؛ لأنَّه مِنْ أصحاب الشورى الستة رضي الله عنهم، ولأنَّ مَنْ بَقِيَ من هؤلاء الستة رضي الله عنهم بايعوه خليفةً.

الثاني: إبعاد معاوية رضي الله عنه من أمر الخلافة؛ لأنه ليس من أصحاب الشورى الستة رضي الله عنهم، فلا نصيبَ له فيها، ولا أحقيةَ له فيها.

الثالث: أنه لا يحق لمعاوية وعمرو رضي الله عنهما اشتراط ولاية الشام ومصر لهما مقابل التسليم ببيعة علي رضي الله عنه.

---

(١) اقتراح عمرو رضي الله عنه هو: (اشتراط ولاية الشام لمعاوية رضي الله عنه، ومصر لعمرو رضي الله عنه، مُقَابِلَ تقديم البيعة وتأخير الاقتصاص).

ـ أنَّ الأمر الذي بَلَغَ معاويةَ رضي الله عنه - وهو العَزْلُ (**لَمَّا عَزَلَ عَمْرٌو مُعَاوِيَةَ**) -: تَبَيَّنَ أنه صحيح. قال معاوية رضي الله عنه: (**بَلَغَنِي عَنْ عَمْرٍو بَعْضُ مَا أَكْرَهُ**)، ثم قال حُضَيْنٌ: (**فَأَتَيْتُ "مُعَاوِيَةَ" فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّ الَّذِي بَلَغَهُ عَنْهُ كَمَا بَلَغَهُ**)، أي أن الأمر الذي بَلَغَكَ: هو في الواقع صحيح كما بَلَغَكَ، فالحَكَمَانِ اتفقا على شرعية وأحقية خلافة عَلِيٍّ رضي الله عنه، واسْتَبْعَدَاكَ يا معاويةُ عن الخلافة، ثم زاده عمرو رضي الله عنه بنتيجة ثالثة حينما سأله حُضَيْنٌ، وهي: أنه لا يحق لمعاوية وعمرو رضي الله عنهما اشتراط ولاية الشام ومصر لهما مُقَابِلَ التسليم ببيعة علي رضي الله عنه. فاغتاظ معاوية رضي الله عنه؛ لأن نَتِيجَةَ التَّحْكِيمِ رَجَحَتْ لِكِفَّةِ عليٍّ رضي الله عنه.

ـ أنَّ النتائج الثلاثة التي اتفق عليها الحَكَمَانِ رضي الله عنهما لم يَرْضَ بها معاويةُ رضي الله عنه، فَمُعَاوِيَةُ رضي الله عنه كَانَ يُرِيدُ مِنْ عَمْرٍو رضي الله عنه أَنْ يُحَصِّلَ لَهُ الخِلَافَةَ أَوْ عَلَى الأَقَلِّ أَيَّ شَيْءٍ يُعَزِّزُ مَوْقِفَهُ أو منفعة - كولاية الشام -، ويدل على ذلك قول عمرٍو رضي الله عنه: (**فَأَيْنَ تَجْعَلُنِي مِنْ هَذَا الأَمْرِ أَنَا وَمُعَاوِيَةَ؟ قَالَ "أَبُو مُوسَى": إِنْ يَسْتَعِنْ بِكُمَا[1] فَفِيكُمَا مَعُونَةٌ، وَإِنْ يَسْتَغْنِ عَنْكُمَا، فَطَالَمَا اسْتَغْنَى أَمْرُ اللهِ عَنْكُمَا**).

لكن عمراً رضي الله عنه اتفق مع أبي موسى رضي الله عنه على هذه النقطة، فَلَمْ يَحْصُلْ له عَلَى الخلافة ولا ولاية الشام ولا أي شيء، وكانت نَتِيجَةُ الحَكَمَيْنِ رَاجِحَةً لِكِفَّةِ عليٍّ رضي الله عنه، فَغَضِبَ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه غضباً شديداً على عمرو بن العاص رضي الله عنه، جاء في الخبر: (**فَكَانَتْ هِيَ الَّتِي قَتَلَ مِنْهَا مُعَاوِيَةُ نَفْسَهُ**)، أي كَأَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ مِنْ شِدَّةِ الغَيْظِ.

● إنَّ معاوية رضي الله عنه أراد توبيخ عمرو رضي الله عنه على ما اتفق به مع أبي موسى رضي الله عنه، فأرسل إليه رجلاً شديدَ البأس، وهو أبو الأعور السُّلَمِيُّ.

عَلِمَ أبو الأعور بما اتفق عليه الحَكَمَانِ رضي الله عنهما، فاشتدَّ غضبُهُ أيضاً، فانطلق نحو عمرٍو رضي الله عنه رافعاً صوته بالشتائم: (**أَيْنَ عَدُوُّ اللهِ؟ أَيْنَ هَذَا الْفَاسِقَ؟**)، فلمَّا رآه عمرٌو رضي الله عنه عَلِمَ أنه يريد الاعتداء بالقتل، جاء في الخبر: (**فَلَمَّا رَأَى عَمْرٌو أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ حَوْبَاءَ نَفْسِهِ..**)، أي إنما يريد قَتْلَهُ.

تَصَرَّفَ عمرو بن العاص رضي الله عنه بِحِكْمَةٍ أمام اندفاع أبي الأعور، فعمرو رضي الله عنه لم يجتمع بأبي موسى رضي الله عنه إلَّا لإيقاف سَفْكِ الدماء، وعمرٌو رضي الله عنه داهيةُ العرب يَعْلَمُ أنَّ جيشَ معاوية رضي الله عنه متماسِكٌ، وهو لا يريد أن يُحْدِثَ فيه صَدْعاً أو فتنة، وَتَيَقَّنَ أنَّ في انسحابه سَلَامَةً لنفسه ولجيش الشام بأكمله، فأسرع إلى فَرَسِهِ، وركبه على عَجَلَةٍ من أمره دون أن يُسْرِجَهُ أو يُهَيِّئَهُ للركوب، وانطلق نحو فُسْطَاطِ معاوية رضي الله عنه يطلب منه إيقاف أبي الأعور عن تَهَوُّرِهِ، فاستجابَ له معاويةُ رضي الله عنه وَأَمَرَ مَنْ حوله أن يَكُفُّوا أبا الأعور عنه، فتَنَادَى الناسُ: "يا أبا

---

(١) أي: إنْ يَسْتَعِنْ عَلِيٌّ بِكُمَا في أعماله، كالولاية والقضاء وقيادة الجيوش والوزارة وغيرها.

الأعور، إنَّ معاويةَ يَأْمُرُكَ بالكَفِّ عن عمرو، فَاكْفُفْ عنه"، فَكَفَّ عنه.

يدل الخبر على أنَّ أبا الأعور السُّلَمِيَّ كان يريد الخلافة لمعاوية ﷺ، فلذلك عندما عَلِمَ بما اتفق عليه الحَكَمَانِ ﷺ غَضِبَ غَضَباً شديداً وأراد أنْ يَقْتُلَ عَمْراً ﷺ.

● وفي المقابل: فإنَّ أهل الشام كانوا يرون أحقية الخلافة لعليٍّ ﷺ لا لمعاوية ﷺ؛ فهم بايعوا معاويةَ ﷺ أميراً لهم على الطلب بدم عثمان ﷺ لَا يَطْمَعُ فِي الخِلَافَةِ[1]، أي أنهم عاهدوه على أنه ﷺ سيكون أميرا لهم على الطلب بالدم بِشَرْطِ ألا يَطْمَعَ في الخلافة؛ لِعِلْمِهِمْ وإقرارهم بأنَّ عليًّا ﷺ هو الخليفةُ الشرعي. ورد في الخبر (**فَأَصْفَقَ أَهْلُ الشَّامِ عَلَى مُعَاوِيَةَ**[2]، وَبَايَعُوهُ عَلَى الطَّلَبِ بِدَمِ عُثْمَانَ أَمِيراً لَا يَطْمَعُ فِي الخِلَافَةِ، ثُمَّ الأَمْرُ شُورَى)[3]. وقد اجتمع أهل الشورى وأهل الحل والعقد على مبايعة علي ﷺ، عدا معاوية ﷺ وأهل الشام فإنهم لم ينكروا صحة بيعة علي ﷺ، لكنهم اشترطوا تقديم الاقتصاص على البيعة.

● وسيأتي في الخبر[4] الذي رواه البخاري وغيره: أنَّ حَبِيبَ بْنَ مَسْلَمَةَ ﷺ - وهو من أقطاب أنصار معاوية ﷺ وقادةِ جيشه - استَنْكَرَ قولَ معاوية ﷺ: (**مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الأَمْرِ**[5] فَلْيُطْلِعْ لَنَا قَرْنَهُ، فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ) فَقَالَ حَبِيبٌ ﷺ لِابْنِ عُمَرَ ﷺ: (**فَهَلَّا أَجَبْتَهُ؟**).

فموقفُ أبي الأعور خاصٌّ، يخالِف به عمومَ أهلِ الشام.

● وكذلك عمرو بن العاص ﷺ موقفه كموقفِ عمومِ أهل الشام - في أنَّ أحقية الخلافة لعليٍّ ﷺ لا لمعاوية ﷺ -، ويدل عليه: اتفاقه مع أبي موسى ﷺ على ما سبق ذكره في "أنَّ عليًّا ﷺ هو الخليفة، ومعاوية ﷺ لا مكان له في الخلافة". مع أنَّ عَمْراً ﷺ كان حريصًا على كَسْبِ الخلافة لمعاوية ﷺ، لكنه لم يكن يرى أن معاوية ﷺ أولى بها من علي ﷺ، لكنه أراد التخلص من الهجوم العراقي الوشيك على الشام، وتحقيق الانتصار في هذا النزاع لأهل الشام على أكبر قدر ممكن، فوجد كَسْبَ الخلافة لمعاوية ﷺ يحقق ذلك.

وسيأتي في الخبر أنَّ معاوية ﷺ كتب إلى أبي موسى ﷺ: (**إِنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ قَدْ بَايَعَنِي عَلَى مَا أُرِيدُ، وَأَقْسَمَ بِاللهِ إِنْ بَايَعْتَنِي عَلَى الَّذِي بَايَعَنِي عَلَيْهِ لَأَسْتَعْمِلَنَّ ابْنَيْكَ،**

---

(١) انظر ما سبق برقم [١١١] فما بعده.

(٢) أي اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ. قال ابن فارس: أَصْفَقَ الْقَوْمُ عَلَى الْأَمْرِ، إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ.
مقاييس اللغة (٣/ ٢٩٠) مادَّة: صفق.

(٣) هذا القدر المذكور صحيح بشواهده، انظر [١١].

(٤) رقم [٤٣١].

(٥) أي: في الخِلَافَةِ.

أَحَدُهُمَا عَلَى الْكُوفَةِ، وَالآخَرُ عَلَى الْبَصْرَةِ[(١)]، وهذا يدل على أن عمرو بن العاص ﷺ قد عَاهَدَ معاوية ﷺ بعد صِفِّينَ على أن يُعِينَهُ وَيَنْصُرَهُ لِيَصِلَ إِلَى الخلافة، لا أنه بايعه بالخلافة كما سيأتي في شرحه.

● المطلب الخامس: قول الحسن البَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ في أَمْرِ الحَكَمَيْنِ:

[٤١٦] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوْنٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: كَانَ الْحَكَمَانِ أَبُو مُوسَى وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا يَبْتَغِي الدُّنْيَا، وَالْآخَرُ يَبْتَغِي الْآخِرَةَ**[(٢)].

هذا رأي لِلحَسَنِ البَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، وهو يَقْصِدُ به أمرين اثنين:

◆**الأول**: يَقصد أنَّ أبا موسى ﷺ كان أثناء التحكيم يسعى لِنُصْرَةِ الحق، ويسعى لِرَدِّ أهل الشام عن بَغْيِهِمْ على الخليفة الشرعي.

قال عَمْرٌو لأبي موسى ﷺ: **(مَا تَرَى فِي هَذَا الأَمْرِ؟)** أي في الخلافة. **(قَالَ: أَرَى أَنَّهُ فِي النَّفَرِ الَّذِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ)** أي: **في أصحاب الشورى الستة** ﷺ، وعليٌّ ﷺ منهم، ومن بقي من الستة ﷺ بايعوه على الخلافة، فعليٌّ ﷺ هو الخليفة الشرعي، ومعاوية ﷺ ليس من الستة ﷺ، فلا يستحقها. **(قُلْتُ: فَأَيْنَ تَجْعَلُنِي مِنْ هَذَا الأَمْرِ أَنَا وَمُعَاوِيَةَ؟ قَالَ: إِنْ يَسْتَعِنْ بِكُمَا فَفِيكُمَا مَعُونَةٌ، وَإِنْ يَسْتَغْنِ عَنْكُمَا، فَطَالَمَا اسْتَغْنَى أَمْرُ اللهِ عَنْكُمَا)**[(٣)].

◆**الثاني**: يَقصد أنَّ عمرو بن العاص ﷺ كان يَسْعَى في التحكيم لِنُصْرَةِ موقف الفئة الباغية، فإنَّ عَمْرًا ﷺ حَاوَلَ إِقْنَاعَ أبي موسى وابنِ عُمَرَ ﷺ ببيعة معاوية ﷺ أثناء التحكيم، فلم ينجح[(٤)]، وَعَرَضَ عَمْرٌو ﷺ على ابن عُمَرَ ﷺ الخلافةَ وقال له: **(مَا تَجْعَلُ**

---

(١) انظر [٤٢١].

(٢) الطبقات الكبرى (٤/ ١١٣) صحيح بشواهده، وهذا إسنادٌ مقطوع صحيح من قول الحَسَنِ البَصْرِيِّ، وبينه وبين الحادثة انقطاع. مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ: هو أَبُو الْمُثَنَّى العَنْبَرِيُّ. وأَبُو عَوْنٍ: هو عَبْدُ اللهِ بْنُ عَوْنِ بْنِ أَرْطَبَانَ الْمُزَنِيُّ.

وهناك فرق بين الخبر (المقطوع) و (المنقطع)، فالمقطوع: هو المنسوب للتابعي، كما أن الموقوف للصحابي، والمرفوع للنبي ﷺ. أما المنقطع: فهو الإسناد الذي لم يتوفر فيه شَرْطُ الاتصال.

الشواهد:

يشهد له أنَّ الحَكَمَيْنِ ﷺ أحدهما نَاصَرَ قضيةَ عَلِيٍّ ﷺ، والآخر قَضِيَّةَ معاويةَ ﷺ. وهذا أمر ثابت في أخبار صحيحة كثيرة، امتلأ بها هذا الكتاب، انظر على سبيل المثال [٤١٢] و [٤١٣].

التخريج:

هو في سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٠١) من طريق أَبِي عَوْنٍ، به.

(٣) انظر [٤١٢].

(٤) سيأتي تفصيله في صفحة (٥٤٥ ـ ٥٤٦).

لِي إِنْ صَرَفْتُهَا إِلَيْكَ؟ قَالَ: «لَا أَجْعَلُ لَكَ وَاللهِ شَيْئًا، وَلا أَقْبَلُهَا حَتَّى لا يَخْتَلِفَ عَلَيَّ فِيهَا اثْنَانِ»[١].

ولهذا قال الحسن البَصْرِيُّ عن أبي موسى: رضي الله عنه أنه يريد الآخرة؛ لِنُصْرَتِهِ الخَلِيفَةَ الشَّرْعِيَّ، وقال عن عَمْرٍو رضي الله عنه: بأنه يريد الدنيا؛ لِنُصْرَتِهِ الفِئَةَ البَاغِيَةَ.

[٤١٧] أَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي "الفَضَائِلِ": حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: نا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي: ابْنَ رَاشِدٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْفٌ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ الْحَسَنِ، فَذَكَرُوا أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ ابْنُ جَوْشَنٍ الْغَطَفَانِيُّ: يَا أَبَا سَعِيدٍ[٢]، إِنَّمَا أَزْرِي[٣] بِأَبِي مُوسَى اتِّبَاعُهُ عَلِيًّا، قَالَ: فَغَضِبَ الْحَسَنُ حَتَّى تَبَيَّنَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ قَالَ: «فَمَنْ يُتَّبَعُ؟ قُتِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانُ مَظْلُومًا، فَعَمَدَ النَّاسُ إِلَى خَيْرِهِمْ فَبَايَعُوهُ، فَمَنْ يُتَّبَعُ؟ حَتَّى رَدَّهَا مِرَارًا[٤]»[٥].

[٤١٨] وَأَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ الخَلَّالُ: وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، أَنَّ الْفَضْلَ بْنَ زِيَادٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَوْفٍ، قَالَ:

---

(١) انظر [٤٢٧]. (٢) أَبُو سَعِيدٍ: هُوَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ.

(٣) أَزْرَى بِفُلَانٍ يُزْرِي بِهِ إِزْرَاءً: عَابَ عَلَيْهِ وَعَاتَبَهُ. لسان العرب (١٤/ ٣٥٦) مادَّة: زري.

(٤) (حَتَّى رَدَّهَا مِرَارًا): أي أن الناس جاؤوا إلى علي رضي الله عنه بعد استشهاد عثمان رضي الله عنه، فأرادوا مبايعته، فردهم عليٌّ رضي الله عنه مِرَارًا، فألحوا عليه حتى قَبِلَ البيعة منهم.

أخرج أحمد في فضائل الصحابة (٩٦٩): **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ قثنا عَبْدُ الْمَلِكِ، يَعْنِي: ابْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَلِيٍّ، وَعُثْمَانُ مَحْصُورٌ، قَالَ: فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَقْتُولٌ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَقْتُولٌ السَّاعَةَ، قَالَ: فَقَامَ عَلِيٌّ، قَالَ مُحَمَّدٌ: فَأَخَذْتُ بِوَسَطِهِ تَخَوُّفًا عَلَيْهِ، فَقَالَ: خَلِّ لَا أُمَّ لَكَ، قَالَ: فَأَتَى عَلِيٌّ الدَّارَ، وَقَدْ قُتِلَ الرَّجُلُ، فَأَتَى دَارَهُ فَدَخَلَهَا، وَأَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ، فَأَتَاهُ النَّاسُ فَضَرَبُوا عَلَيْهِ الْبَابَ، فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ قُتِلَ وَلَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ خَلِيفَةٍ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَا مِنْكَ، فَقَالَ لَهُمْ عَلِيٌّ: لَا تُرِيدُونِي، فَإِنِّي لَكُمْ وَزِيرٌ خَيْرٌ مِنِّي لَكُمْ أَمِيرٌ، فَقَالُوا: لَا وَاللهِ مَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَا مِنْكَ، قَالَ: فَإِنْ أَبَيْتُمْ عَلَيَّ فَإِنَّ بَيْعَتِي لَا تَكُونُ سِرًّا، وَلَكِنْ أَخْرُجُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُبَايِعَنِي بَايَعَنِي، قَالَ: فَخَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَبَايَعَهُ النَّاسُ.**

إسناده صحيح. إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ: هو الأَزْرَقُ.

تعليق:

قال الحسن البصري: (**حَتَّى رَدَّهَا مِرَارًا**)، هذا دليل صحيح يُضَاف إلى قصة بيعة علي رضي الله عنه التي يرويها ابن الحنفية، وفيها: أن عليا رضي الله عنه - بعد استشهاد عثمان رضي الله عنه - رد البيعة مِرَارًا، فينبغي للباحثين في "باب استشهاد عثمان رضي الله عنه وبيعة علي رضي الله عنه" ألا يغفلوا عن الاستدلال بقول الحسن البصري على أن عليا رضي الله عنه رد البيعة مرارا.

وأما قول المحدِّثين بأن الحسن البصري لم يسمع عليا رضي الله عنه: فمرادهم أنه لم يسمع منه الحديث النبوي الشريف، لا أنه لم يسمعه يهمس بكلمة قط، فعلي رضي الله عنه والحسن البصري كلاهما شَهِدَا يومَ الدار- أي يوم حصار عثمان رضي الله عنه في داره ثم استشهاده رضي الله عنه -، فالحسنُ البصريُّ رأى عثمانَ وعليًّا وجماعةً من الصحابة رضي الله عنهم.

(٥) فضائل الصحابة (٩٧٦) إسناده صحيح. مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، هو الخُزَاعِيُّ المَكْحُولِيُّ، وثقه أحمد وابن معين وجماعة، وضعفه بعضهم، وقال الساجي: صدوق، إنما تكلموا فيه لموضع القدر لا غير. تهذيب التهذيب (٩/ ١٦٠).
وَعَوْفٌ: هو ابْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الأَعْرَابِيُّ.

كُنْتُ عِنْدَ الْحَسَنِ، فَكَانَ ثَمَّ رَجُلٌ انْتَقَصَ أَبَا مُوسَى بِاتِّبَاعِهِ عَلِيًّا، فَغَضِبَ الْحَسَنُ ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَانَ اللهِ!! قُتِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانُ، فَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى خَيْرِهِمْ فَبَايَعُوهُ، أَفَيُلَامُ أَبُو مُوسَى وَأَتْبَاعُهُ؟!»(١).

هذا الخبر صريح في أن أبا موسى كان مُتَابِعًا لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه.

وهناك لَفْتَةٌ لَطِيفَةٌ في قول الحسن البَصْرِيِّ عن أبي موسى رضي الله عنه أنه (**يَبْتَغِي الْآخِرَةَ**)، فإنَّ فيها رَدٌّ على الأخبار الضعيفة التي تَزْعُمُ أنَّ أبا موسى رضي الله عنه "عَزَلَ عَلِيًّا رضي الله عنه وخُدِعَ ولم يُنَاصِرْ عَلِيًّا رضي الله عنه عند التحكيم"، فَأَثْبَتَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ أنَّ أبا مُوسَى رضي الله عنه كان مناصرًا لعليٍّ رضي الله عنه.

وكذلك أثبت الحسن البصري لأبي موسى رضي الله عنه أنه كان مُتَابِعًا لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فقد مضى في الخبر السابق أن رجلاً انتقص أبا موسى الأشعري رضي الله عنه على اتباعه عليا رضي الله عنه، فغضب الحسن البصري وقال: (**فَمَنْ يُتَّبَعُ؟**).

وما صَدَرَ عن معاوية وعمرو رضي الله عنهما وأهل الشام: هو أمر ناتج عن اجتهاد منهم، وهو مغفور مأجور كما صَحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم، فهم ظَنُّوا أنهم مُصِيبِينَ في مطالبتهم بتقديم الاقتصاص على البيعة، ثم اسْتَفْحَلَتِ الفتنةُ بأنَّ معاويةَ رضي الله عنه رأى نفسه بعد صِفِّينَ أَقْدَرَ وَأَوْلَى بالخلافةِ من عليٍّ رضي الله عنه، فلذلك حَاوَلَ كَسْبَ حادثة التحكيم لِيُبَايِعَهُ الحَكَمَانِ وابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما.

وإنَّ زَمَنَ الفتن قد يَخْتَلِطُ الحقُّ بغيره، فَيُحَاط بشيء من الغُموض الذي لا يَنْقَشِعُ إلا بعد إدبارها،،،

[٤١٩] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا الأَسْوَدُ بْنُ شَيْبَانَ قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ يَقُولُ - وَذَكَرَ الفِتْنَةَ -: إِنَّ القَوْمَ نَعَسُوا نَعْسَةً فِي دِينِهِمْ**(٢).

(نَعَسُوا نَعْسَةً فِي دِينِهِمْ): أي أصابهم الذُّهُولُ بسبب وَقْعِ الفِتَنِ، حَتَّى حَدَثَ بينهم الاقتتال والخلاف.

وقوله (**نَعَسُوا نَعْسَةً**): يدل على تصغيرها وتقليلها، فالتيقُّظ والحِرْصُ هو الغالب فيهم، وفي كلام الحسن البصري هنا: مدح وثناء لهم.

---

(١) السنة للخلال (٦٥١) خبر صحيح، وانظر ما سبق.

مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: لم أجده، وهو أحد رواة مسائل الفضل بن زياد عن أحمد.

والْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ: هو أبو العباس القطان البغدادي، كان من المتقدمين عند أحمد، وكان أحمد يعرف قدره ويكرمه، وكان يصلي بأحمد، له عَنْ أحمد مسائل كثيرة جياد. ترجمته في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٥٨) وطبقات الحنابلة (١/ ٢٥١).

(٢) أنساب الأشراف (٢/ ٣٣٩) إسناده صحيح. الحَسَنُ: هو البَصْرِيُّ.

[420] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُرَيْكُ بْنُ أَبِي زُرَيْكٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: «إِنَّ هَذِهِ الْفِتْنَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ عَرَفَهَا كُلُّ عَالِمٍ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ عَرَفَهَا كُلُّ جَاهِلٍ»**(١).

التَّعْمِيمُ المذكور في قول الحَسَنِ البَصْرِيِّ (**كُلُّ عَالِمٍ... كُلُّ جَاهِلٍ**): يُرَادُ بِهِ التَّغْلِيبُ.

وَبِجَمْعِ هَذِهِ الأَقْوَالِ الأَرْبَعَةِ لِلْحَسَنِ البَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَتَّضِحُ معنى قوله الأول.



(١) الطبقات الكبرى (٧/ ١٦٥) إسناده صحيح. زُرَيْكُ: هو أَبُو نَضْرَةَ الْعُطَارِدِيُّ، الْبَصْرِيُّ، وثقه ابن مَعِينٍ وابن الجنيد. تاريخ الإسلام (١٠/ ١٩٢)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤/ ٣١٩). وَالحَسَنُ: هو البَصْرِيُّ.

التخريج:

أخرجه أبو نُعَيْمٍ في الحلية (٩/ ٢٤) من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، عن زُرَيْكٍ، به.

وأخرجه أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري في المجالسة وجواهر العلم (٢٤٠٧) **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، نا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، نا أَبُو هِلالٍ، نا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ؛ قَال: كَانَ الْحَسَنُ يَبْصُرُ مِنَ الْفِتْنَةِ إِذَا أَقْبَلَتْ كَمَا نَبْصُرُ نَحْنُ مِنْهَا إِذَا أَدْبَرَتْ.**

إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ: هو ابنُ إِسْمَاعِيْلَ بْنِ حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ القَاضِي البَصْرِيُّ، وثقه أبو حاتم وغيره، وستأتي ترجمته في صفحة (٥١٢). وأبو هلال: لم أجده.

وتنسب هذه المقولة إلى غير الحسن البصري، انظر [٣٩٨] وتخريجه.

۞ المبحث الرابع: الأحداث التي جَرَتْ بَيْنَ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما

● المطلب الأول: القضايا الرئيسة التي اجتمع من أجلها الحَكَمَانِ رضي الله عنهما، ومآلُهَا بعد افتراق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما.

هناك ثلاث قضايا رئيسة اجتمع من أجلها الحَكَمَانِ رضي الله عنهما، وكان النزاع بين الفريقين (أهل العراق والشام) قبل اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما يدور حول الأوليتين ويرتكز عليهما.

والقضايا الثلاثة الرئيسة هي:

١) قضيةٌ يُطَالِبُ بها عليٌّ رضي الله عنه: وهي تسليم أهل الشام البيعة له فورا دون شروط.

٢) قضيةٌ يُطَالِبُ بها معاويةُ رضي الله عنه: وهي تنفيذ الاقتصاص من دم عثمان رضي الله عنه قبل البيعة.

٣) قضيةٌ يُطَالِبُ بها عليٌّ ومعاويةُ معًا رضي الله عنهما: وهي حَقْنُ الدِّمَاءِ.

وبعد افتراق الحكمين رضي الله عنهما: لم يَعُدِ الفريقان يتحدَّثان عن القضيتين الأوليتين أو يتفاوضان فيها؛ لأن الحال تغير بعد تَفَرُّقِ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، فأهل العراق انشغلوا أشد الانشغال بالفتن التي اكتسحت إقليمهم، أما أهل الشام فانشغلوا بأخذ تدابير احتياطية تَحُدُّ من إعادة جيش العراق الكَرَّةَ عليهم[1]، كما أن عليا رضي الله عنه أصبح يرى بَعْدَ افتراق الحكمين رضي الله عنهما أن أهل الشام لا خيار لهم إلا الحرب؛ لأنهم امتنعوا عن التسليم بالبيعة، لهذا كف علي رضي الله عنه عن مراسلتهم أو مفاوضتهم، ولم يتخذ علي رضي الله عنه تدبيرا مع أهل الشام - أعني بعد افتراق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما - سوى الاستعداد لغزوهم، فلم يزل الأمر هكذا حتى استشهد علي رضي الله عنه.

خلاصة الأمر: أن الحديث بين الفريقين حول "تقديم الاقتصاص أو تأخيره عن البيعة": انقطع بعد افتراق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، وتحول الحال بينهما إلى مواجهات عسكرية[2] أو استعداد لها[3].

أما حقن الدماء: فيتفق الفريقان على أهميته، ولكنه لم يتحقق بسبب المواجهات العسكرية والعزيمة لها.

---

(١) وهي غارات معاوية رضي الله عنه على نفوذ علي رضي الله عنه.

(٢) وهي غارات معاوية رضي الله عنه على نفوذ علي رضي الله عنه.

(٣) وهو خروج علي رضي الله عنه بجيشه إلى النخيلة بعد افتراق الحكمين رضي الله عنهما استعدادا لغزو الشام ثانيةً، ولم يزل علي رضي الله عنه عازما على غزو الشام إلى آخر يوم في حياته، غير أن عناد جيشه منعه من تحقيق عزمه.

● المطلب الثاني: القضايا التي استجدَّت أثناء اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، ومآلُهَا بعد افتراق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما.

هناك أربع قضايا لم تكن قبل اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما ضمن ما يتنازع عليه الفريقان (أهل العراق والشام)، إنما أُثِيرَتْ لأول مَرَّةٍ بين الفريقين أثناء اجتماعِ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما بعد عدم اتفاقهما على حل القضيتين الرئيسيتين "تقديم البيعة أو تأخيرها عن الاقتصاص".

ثم بعد انقضاء التحكيم انقطع الحديث عن هذه القضايا الأربع؛ لأن فائدة الحديث عنها كانت زمن اجتماع الحكمين رضي الله عنهما فحسب، ولأن أهل العراق انشغلوا بالخوارج وبالثورات الشرقية والفتن التي حدثت بعد التحكيم، وانشغل معاوية رضي الله عنه بإشغال جيش العراق عن إعادة الكرة على الشام، ولم يزل الْمِصْرَانِ مشغولَيْنِ حتى استشهد علي رضي الله عنه، فبايع أهلُ العراق الحسنَ رضي الله عنه، وبايع أهلُ الشام معاويةَ رضي الله عنه، وببيعة معاوية رضي الله عنه لم يَبْقَ لوجود القضايا الأربعة فائدة عدا حقن الدماء الذي تم وكمل بصلح الحسن رضي الله عنه.

أي أن الحديث في هذه القضايا الأربعة وقع في المكان والزمان الذي اجتمع في الحكمان رضي الله عنهما فقط، فلم يتجاوز الحديث فيها ذاك المكان أو ذاك الزمان[1].

والقضايا الأربع التي استجدَّت يوم التحكيم هي:

١) تغيير الخليفة (من أجل حقن الدماء وقطع دابر الفتنة).

٢) حرص معاوية رضي الله عنه على كَسْبِ الخلافة[2].

٣) تصريح معاوية رضي الله عنه بأنه أحق بالخلافة من علي رضي الله عنه[3].

٤) تلميح عمرو رضي الله عنه بأن أهل الشام يشترطون شرطا ثانيا جديدا مقابل التسليم بالبيعة لعلي رضي الله عنه، وهو شرط: (إقرار معاوية رضي الله عنه على إمرة الشام، وتأمير عمرو رضي الله عنه على مصر).

التفصيل في هذا الشرط الجديد:

كان الشرط الوحيد الذي طَالَبَ به أهلُ الشام قبل صفين: تقديم الاقتصاص على البيعة؛ لأن قتلة عثمان رضي الله عنه كانوا هم الخطر الوحيد الذي يَحْذَرُهُ قادةُ الشام حينها.

ثم بعد صفين: ظهر خَطَرٌ جديد أشد من سابقه، وهو خطر الخوارج الذين لم يَفْتَأْ شرُّهم مُحْدِقًا بقادة الشام، فاحتاط قادةُ الشام حينئذٍ وَجَعَلُوا يَحْذَرُونَ مِن التسليم بالبيعة حتى وإن وقع الاقتصاصُ قبل البيعة!! ذاك حين رأى قادةُ الشام أن شرطَ تقديمِ الاقتصاص يقضي على خطر قتلة عثمان رضي الله عنه فحسب، لكن الاكتفاء به يفتح البابَ لخطر جديد أعظم من خطر

---

(١) عدا رسالة معاوية لأبي موسى رضي الله عنهما، فإنها كانت قبل اجتماع الحكمين رضي الله عنهما. انظر [٤٢١].

(٢) سيأتي الحديث عن النقطتين "الأولى والثانية" في المطلب التالي، ويدخل تحتهما تفاصيل كثيرة.

(٣) انظر [٤٣١] وما بعده.

قتلة عثمان ﷺ، ألا وهو خطر الخوارج الذي كان يحتمي منه قادةُ الشام بقوتهم التي كانوا عليها بالشام، وتسليمُ أهل الشام بالبيعة يعني: نزول معاوية ﷺ عن إمرة الشام، ونزول قادة جيش الشام عن مكانهم، وبهذا يصبح معاويةُ ﷺ وقادتُهُ بمتناول سيوف الخوارج بعد نزولهم عن قوتهم الشامية.

لقد أدَّى خَطَرُ الخوارج إلى أن يُلَمِّحَ عَمْرُو بن العاص ﷺ يوم التحكيم باشتراط شرط جديد بعد صفين من أجل التسليم بالبيعة، ألا وهو أن يبقى معاويةُ ﷺ أميرا على الشام، وَيُأَمَّرَ عمرو ﷺ على مصر؛ من أجل التخلص من خطر الخوارج.

وفي ظَفَرِ عَمْرٍو ﷺ بِإِمْرَةِ مِصْرَ: فائدةٌ لمعاوية ﷺ، وهي حماية ظَهْرِ الشام.

وقد أشارت روايةُ الدارقطني إلى هذا الشرط الجديد حينما قال عمرو لأبي موسى ﷺ: (**فَأَيْنَ تَجْعَلُنِي مِنْ هَذَا الأَمْرِ أَنَا وَمُعَاوِيَةَ؟ قَالَ**) أَبُو مُوسَى: (**إِنْ يَسْتَعِنْ بِكُمَا فَفِيكُمَا مَعُونَةٌ، وَإِنْ يَسْتَغْنِ عَنْكُمَا، فَطَالَمَا اسْتَغْنَى أَمْرُ اللهِ عَنْكُمَا**)[1].

وهناك سبب آخر دفع معاويةَ وعمراً ﷺ إلى الحرص على الشرط الجديد، وهو (أنَّ معاويةَ ﷺ صار يَرَى نَفْسَهُ بعد صِفِّينَ أَوْلَى بالخلافة من علي ﷺ، بفضل القوةِ التي كان عليها والتي اسْتَحَقَّ بها معاويةُ ﷺ - برأيه - الخلافةَ، فبتمسكه بقوته في الشام يحتفظ بفرصة الحصول على الخلافة)، وسيأتي الحديث عن هذا السبب في موضعه المناسب[2].

وقد كان عليٌّ ﷺ أَوَّلَ خلافته قد عَزَلَ معاويةَ ﷺ عن الشام، أما عمرو بن العاص ﷺ: فقد أرسله معاويةُ ﷺ بعد افتراق الحَكَمَيْنِ ﷺ إلى مِصْرَ لينتزعها من عامِلِ علي ﷺ، فَفَعَلَ، وأَخَذَ مِصْرَ وتولَّاها وَضَمَّهَا إلى معاوية ﷺ.

أضف إلى هذا: أن معاوية وعمرا ﷺ قد حارَبَا عليًّا ﷺ يومَ صفين.

وبعد هذا كله: يستحيل أن يرضى عليٌّ ﷺ بهذا الشرط الجديد، كما لا يرضى أيُّ ملك في الدنيا بإقرارِ أميرٍ على إقليم قد جرى بينه وبينه: كالذي جرى بين علي ﷺ وبين مَن حَارَبَهُ.

فالشام قد عُزِلَ عنها معاوية ﷺ، فامتنع من الاستجابة للعزل.

ومصر انتزعها عمرو ﷺ بعد التحكيم - بأمر معاوية ﷺ - من الخليفة.

ومعاوية وعمرو ﷺ قد حاربا الخليفة يومَ صفين.

فكيف يُمْكِنُ قَبُولُ الخليفة بهذا الشرط الجديد؟!!

لهذا رفض أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ ﷺ هذا الشرطَ الجديد.

---

(١) انظر [٤١٢]. (٢) انظر صفحة (٥٩٢).

وقد وَقَعَ كلُّ ما وَقَعَ باجتهادٍ مِنَ الفريقين.

وفي المقابل: لا يستطيع قادةُ الشام التخلِّي عن الشرط الجديد يومَ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما؛ لأن في تخلِّيهِمْ عنه هلاكهم إلا ما شاء الله.

وبهذا يَتَبَيَّنُ معنى قولهم في أحداث صِفِّينَ: "إنها فتنة"، لا تكاد تجد حقًّا إلا وفيه تأويل سائغ يُعْذَر به مُخَالِفُهُ، ولا اجتهادًا خاطئًا إلا وفيه بعض الحق أو كثير من الحق، فلا تكاد تجد خطأً محضًا، ولا حقًّا واضحًا كاملاً.

نَعُوذُ باللهِ مِنَ الفِتَنِ.

● المطلب الثالث: الأهداف التي كان يَسْعَى كُلٌّ مِنَ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما لتحقيقها يومَ اجتماعِهِمَا.

مع وجود القضايا الثلاثة الرئيسة[١] التي يُطَالِبُ بِهَا كل فريق والتي من أجلها اجتمع الحَكَمَانِ رضي الله عنهما، إلا أنه توجد أهداف يَسْعَى الحَكَمَانِ رضي الله عنهما لتحقيقها.

وقد وردت أخبار تاريخية صحيحة يمكن من خلالها استنباط تلك الأهداف:

◆ ورد في الحِلْيَةِ[٢]: **(عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ أَبُو مُوسَى، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ أَيَّامَ حُكِّمَا، قَالَ أَبُو مُوسَى: لَا أَرَى لِهَذَا الْأَمْرِ غَيْرَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ عَمْرٌو لِابْنِ عُمَرَ: إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نُبَايِعَكَ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تُعْطَى مَالًا عَظِيمًا عَلَى أَنْ تَدَعَ هَذَا الْأَمْرَ لِمَنْ هُوَ أَحْرَصُ عَلَيْهِ مِنْكَ؟)**، زَادَ البَلَاذُرِيُّ[٣]: **(عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا اجْتَمَعُوا بِدُومَةِ الْجَنْدَلِ، قَالَ عَمْرٌو لابْنِ عُمَرَ: إِنَّا قَدْ رَأَيْنَا أَنْ نُبَايِعَكَ...)**.

◆ قال عَمْرٌو رضي الله عنه لابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: **(مَا تَجْعَلُ لِي إِنْ صَرَفْتُهَا إِلَيْكَ؟ قَالَ: «لَا أَجْعَلُ لَكَ وَاللهِ شَيْئًا، وَلا أَقْبَلُهَا حَتَّى لا يَخْتَلِفَ عَلَيَّ فِيهَا اثْنَانِ»)**[٤].

وهذه الأخبار تدل ما يلي:

ـ أنَّ هذه الحوادث كانت عند اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما.

ـ وأنَّ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما اتَّفَقَا عَلَى مبايعةِ عبد الله بنِ عُمَرَ رضي الله عنهما خليفةً للمسلمين، وَلَكِنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما تورَّع عن قبولها فَرَفَضَهَا، قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: **(فَخَرَجْتُ فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِمْ وَقَدِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يُوَلُّونِي)**[٥].

---

(١) مضت القضايا الثلاثة الرئيسية في المطلب الأول في صفحة (٥٤٠).

(٢) انظر [٤٢٦].

(٣) انظر [٤٢٥].

(٤) انظر [٤٢٧].

(٥) انظر [٤٣٠] عند ابن الأعرابي في معجمه.

وذكرنا تعليق الذهبي: (**كَادَ أَنْ تَنْعقِدَ البَيْعَةُ لَهُ يَوْمَئِذٍ، مَعَ وُجُوْدِ مِثْلِ الإِمَامِ عَلِيٍّ وَسَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَلَوْ بُوْيِعَ لَمَا اخْتلفَ عَلَيْهِ اثْنَانِ، وَلَكِنَّ اللهَ حَمَاهُ، وَخَارَ لَهُ**)[١].

ـ وأنَّ عَمْرَو بن العاص ﷺ كان حريصاً على تولية معاوية ﷺ الخلافة.

ـ وأن معاوية ﷺ كان حريصا على الخلافة جدا، يدل عليه قول عمرو بن العاص ﷺ: (**أَحْرَصُ عَلَيْهِ مِنْكَ**)[٢].

ـ وأنَّ عَمْرَو بن العاص ﷺ كان يريد أن يُؤَمِّنَ مَكَانَهُ إذا بُويعَ ابنُ عُمَرَ ﷺ على الخلافة واستقرَّ أَمْرُهُ فيها، وخَرَجَ عَلِيٌّ ومعاوية ﷺ منها، قال عَمْرٌو ﷺ لابنِ عُمَرَ ﷺ: (**مَا تَجْعَلُ لِي**[٣] **إِنْ صَرَفْتُهَا**[٤] **إِلَيْكَ؟** قَالَ: «لَا أَجْعَلُ لَكَ وَاللهِ شَيْئًا، وَلا أَقْبَلُهَا حَتَّى لا يَخْتَلِفَ عَلَيَّ فِيهَا اثْنَانِ»)[٥].

وبناءً على تلك الأخبار ودلالاتها: يمكن تحديد الأهداف التي كان يسعى كل من الحَكَمَيْنِ ﷺ لتحقيقها:

أما أبو موسى الأشعري ﷺ فإنه كان حريصاً على تحقيق هَدَفَيْنِ أَسَاسِيَّيْنِ، هما:

١) نُصْرَةُ عَلِيٍّ ﷺ، وهذه النُّصْرَةُ تَكْمُنُ في إلزام أهل الشام بتسليم البيعة لعلي ﷺ وَنَبْذِ البَغْيِ، وبتحقيق هذا الهدف تُحقن الدماء وتنتهي الفتنة.

٢) **حَقْنُ الدماء.**

ولكن أبا موسى ﷺ حينما وَجَدَ الطريقَ مسدوداً إلى الهدف الأول - وهو "إلزام أهل الشام بتسليم البيعة لعلي ﷺ" -: لجأ إلى الهدف الثاني الذي يُعتبر أساساً يتفق عليه عليٌّ ومعاويةُ ﷺ، وهو "حَقْنُ الدماء"، فَمَا لَا يُدْرَكُ كُلُّهُ لا يُتْرَكُ جُلُّهُ، فاقترح أبو موسى ﷺ على عمرو بن العاص ﷺ تولية ابن عُمَرَ ﷺ الخلافةَ، فوافق عمرو بن العاص ﷺ، ولم يَقْتَرِحْ أبو موسى ﷺ أحداً غير ابنِ عُمَرَ ﷺ، لأنه كان لا يَرى أحداً ممن حَضَرَ القَضِيَّةَ يُقَارِبُ عليًّا ﷺ في المنزلة غير ابن عُمر ﷺ، فلمَّا رَفَضَ ابنُ عُمَرَ ﷺ الخِلافةَ: لم يَقْتَرِحْ أبو موسى ﷺ أحداً، وَظَلَّ متمسِّكاً بدعوته أهلَ الشام إلى إعطاء البيعة للخليفة الشرعي ونَبْذِ البَغْيِ، ثم التقى الحَكَمَانِ ﷺ في آخر اجتماع لهما، وَخَلَصَا إلى تلك النتائج التي ذكرناها في المبحث السابق، وعليها تَفَرَّقَ الحَكَمَانِ ﷺ[٦].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٢٧).

(٢) انظر [٤٢٦].

(٣) أي: "بماذا تكافئني إن استطعتُ كَسْبَ الخلافة لك؟". وكان عمرو ﷺ يريد ولاية مصر أو غيرها، أو أي منصب آخر.

(٤) يعني: الخِلَافَة.

(٥) انظر [٤٢٧].

(٦) انظر: صفحة (٥٣١).

وإن تغيير الخليفة يُعتبر أحدَ الحلول الفعَّالة جدا في حقن الدماء وَاجْتِمَاعِ الأُمَّةِ، لذلك اختاره أميرُ المؤمنين الحسنُ رضي الله عنه فَسَلَّمَ الخلافةَ لمعاوية رضي الله عنه من أجل ذلك، واشترط على معاوية رضي الله عنه أن يَقْبَلَ بِإِصْدَارِ "عَفْوٍ عَامٍّ" مِنْهُمَا عَنْ كُلِّ ما جَرَى قَبْلَ الصُّلْحِ مِنْ سَفْكٍ لِلدِّمَاءِ أو إِتْلَافٍ لِلأَمْوَالِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا البَنْدُ هُوَ رَأْسُ بُنُودِ الصُّلْحِ بَيْنَهُمَا.

ولا يُلام أبو موسى رضي الله عنه على عدم استطاعته تحصيلَ البيعة لعليٍّ رضي الله عنه من أهل الشام، كما أن عليًّا رضي الله عنه لا يُلام على عدم استطاعته ذلك مع أن لديه إمكانيات أكبر من أبي موسى رضي الله عنه، والذنب ليس ذنبهما، فإن أهل الشام هم الذين بَغَوْا على الخليفة بالتأويل والاجتهاد.

إنَّ أبا موسى رضي الله عنه هو أول من ابتدأ فكرة تعيين ابن عُمَرَ رضي الله عنهما خليفةً كما يدل عليه ظاهر الخبر: (**قَالَ أَبُو مُوسَى: لَا أَرَى لِهَذَا الْأَمْرِ غَيْرَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ**)، فأراد عَمْرٌو رضي الله عنه أَنْ يَكْسَبَ هذا الاقتراحَ لِصَالِحِهِ، (**فَقَالَ عَمْرٌو لِابْنِ عُمَرَ: إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نُبَايِعَكَ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تُعْطَى مَالًا عَظِيمًا عَلَى أَنْ تَدَعَ هَذَا الْأَمْرَ لِمَنْ هُوَ أَحْرَصُ عَلَيْهِ مِنْكَ؟**)[1].

وأما عمرو بن العاص رضي الله عنه فإنه كان حريصاً على تحقيق ثلاثة أهداف، هي:

١) **نُصْرَةُ مُعَاوِيَةَ** رضي الله عنه، وهذه النُّصْرَةُ تَكْمُنُ في أربعة نقاط على الترتيب:

- تقديم الاقتصاص على البيعة.
- فإن لم يكن: فَكَسْب الخلافة لمعاوية رضي الله عنه.
- فإن لم يكن: فتنحية علي رضي الله عنه عن الخلافة.
- فإن لم يكن: فبقاء علي رضي الله عنه خليفةً، مع إقرار معاوية رضي الله عنه على أمرة الشام، وتأمير عمرو رضي الله عنه على مصر.

٢) **أن يُؤَمِّنَ عَمْرٌو** رضي الله عنه مَكَانَهُ إذا خرجت الخلافة من علي ومعاوية رضي الله عنهما.

٣) **حَقْنُ الدماء.**

أما تقديم الاقتصاص على البيعة: فلم يتمكَّن عمرٌو رضي الله عنه من تحقيقه لرفض أبي موسى رضي الله عنه.

وأما كسب الخلافة لمعاوية رضي الله عنه: فإن عَمْرًا رضي الله عنه رآه طريقًا فعَّالا يَتِمُّ به الاقتصاصُ من قتلة عثمان رضي الله عنه، والقضاءُ على الفتنة، وَحَقْنُ الدِّمَاءِ، ويكون رؤوس الشام في مَأْمَنٍ مِنْ سيوف قتلة عثمان رضي الله عنه وسيوف الخوارج، ويكون الشام في مَأْمَنٍ مِنَ الهجوم العراقي الوشيك، ويحقق من خلاله أهلُ الشام انتصارا أعظم لموقفهم.

وقد سار عمرو رضي الله عنه على مرحلتين لتحقيق هدفه في تولية معاوية رضي الله عنه، وهما:

المرحلة الأولى: مُحَاوَلَتُهُ إقناع أبي موسى الأشعري رضي الله عنه بِتَوْلِيَةِ معاوية رضي الله عنه الخلافة،

---

(١) انظر [٤٢٦].

ولم تُفْلِحْ هذه الطريقةُ؛ لأنَّ أبا موسى ﷺ يرفضها البتة.

المرحلة الثانية: حينما عجز عَمْرٌو ﷺ عن إقناع أبي موسى ﷺ لجأ إلى طريقة أخرى توصله لنفس الهدف، وهي الاتفاق مع أبي موسى ﷺ على تولية ابن عُمَرَ ﷺ خليفةً، ثم محاولته إقناع ابن عُمَرَ ﷺ - إذا قَبِلَهَا - بالتنازل عنها لمعاوية ﷺ مقابل الأموال الطائلة، ولكن ابن عُمَرَ ﷺ رفض قبول الخلافة كما ذكرنا، فلم تُفْلِحْ هذه الطريقةُ أيضاً.

وقد لجأ عمرو بن العاص ﷺ إلى المرحلة الثانية لسببين:

الأول: أنه يريد إبعاد علي بن أبي طالب ﷺ - الذي حاربه وأهلَ الشام في صِفِّينَ - عن الخلافة، وكان عمرٌو ﷺ يَرَى أن عليًّا ﷺ لن يَتْرُكَ أهلَ الشام وَشَأْنَهُمْ حتى يُعْطُوهُ البيعةَ، وهكذا لن تَنْتَهِ الحرب، فرأى أن إبعاده عن الخلافة هي إحدى الوسائل التي تؤدِّي إلى إيقاف الحرب وحقنِ الدماء، وهو هدفٌ يَسْعَى لتحقيقه الفريقان، لكن عَمْراً ﷺ وأهلَ الشام يريدون حَسْمَ القضية لصالحهم على أكبر قدر ممكن.

الثاني: أنه يَستفتح بها لمعاوية ﷺ فرصةً أخرى، وهي "تولي معاوية ﷺ للخلافة"، ولكنها فرصة ضَيِّقة، فإذا تَمَّ تَعْيِينُ ابن عُمَرَ ﷺ خليفةً، ابتدأ عمرٌو ﷺ مع ابن عُمَرَ ﷺ طريقاً آخر لَعَلَّهُ يتنازل عنها لمعاوية ﷺ مقابل الأموال الطائلة.

أما إذا استقر ابن عُمَرَ في الخلافة ﷺ: فإنَّ عَمْرَو بن العاص ﷺ يريد أن يُؤَمِّنَ مَكَانَهُ؛ فَعَمْرٌو ﷺ كان ذا شَأْنٍ بين العرب، لا يَنْبَغِي أَنْ يَمْشِيَ عَلَى الأَرْضِ إِلَّا أَمِيراً، كما أنه لا يريد بعد انتهاء الفتنة أن يَفْقِدَ مكانتَه فَيَخْرُجَ ضَعِيفاً أو مُهَمَّشًا بعد أن كان من جَمَاجِمِ العرب، ولكيلا يكون بعد الفتنة في خَطَرٍ بعد أن كان في قوَّةٍ وأمان، وهو لا يَعلم ما الذي تأتي به الأيام، خصوصًا وأن الفتنة لم تَزَلْ قائمة[1]، وأصحاب الفتنة مندسِّين في جيش عليٍّ ﷺ، والخوارج متربصون به وبمعاوية ﷺ وبقادة الشام.

وأما بقاء علي ﷺ خليفةً، مع إقرار معاوية ﷺ على أمرة الشام، وتأمير عمرو ﷺ على مصر: فهو من أجل التخلُّص من خطرين يُحْدِقَانِ بقادة الشام وأولياء دم عثمان ﷺ، أحدهما نشأ قبل صفين (وهو خطر قتلة عثمان ﷺ)، والآخر جديد نشأ بعد صفين (وهو خطر الخوارج)، وهو أشد خطرا من سابقه.

وولاية عمرو ﷺ على مصر تُفيد في حماية ظَهْرِ الشام.

---

(١) مضى خبر الدارقطني [٤١٢] الذي ورد فيه: أن عَمْراً ﷺ قال لأبي موسى ﷺ في آخر اجتماع بينهما: **(فَأَيْنَ تَجْعَلُنِي مِنْ هَذَا الأَمْرِ أَنَا وَمُعَاوِيَةَ؟)**، أي: ما نصيبنا أنا ومعاوية من أعمال الدولة؟ - كالوزارة والولاية وغيرهما من المناصب -، فلم يَضْمَنْ له أبو موسى ﷺ شيء من ذلك، وبَيَّنَ له أنه: إِنْ يَسْتَعِنْ بِهِمَا فَفِيهِمَا مَعُونَةٌ، وَإِنْ يَسْتَغْنِ عَنْهُمَا، فَطَالَمَا اسْتَغْنَى أَمْرُ اللهِ عَنْهُمَا، فلا يجب على عَلِيٍّ ﷺ توليتهما مناصب، ولا يصح أن يَشْتَرِطَا ذلك عليه حتى يُبَايِعَاهُ، ولا يحق لهما ذلك. وسبق بمزيدٍ من البيان.

● المطلب الرابع: الحَكَمَانِ رضي الله عنهما يُرَسِّخَانَ أركان صلح الحسن رضي الله عنه بأيديهما:

مُخْطِئٌ مَنْ ظَنَّ أن التحكيم فَشِلَ، أَوْ أن الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما فَشِلَا في حل النزاع، أو أنهما تفرَّقا على لا شيء، فالحقيقة أن اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما كان مفتاحًا للخير العظيم الذي جاء بعده، وهو صلح الحسن ومعاوية رضي الله عنهما، فإن الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما رَسَّخَا ركائز ومبادئ صلح الحسن ومعاوية رضي الله عنهما، فالمبادئ التي نوقشت يوم الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما قد طَبَّقَهَا الحسنُ رضي الله عنه حينما صالح معاوية رضي الله عنه، ، ،

فأركان صلح الحسن رضي الله عنه هي:

١) تغيير الخليفة.

٢) حصول الخليفة على أموال مقابل تنازله عن الخلافة.

٣) حقن الدماء وَاجْتِمَاعُ الأُمَّةِ.

◆ أما الركن الأول: فاقترحه أبو موسى رضي الله عنه من أجل حقن الدماء ووضع الحرب وَاجْتِمَاعِ الأُمَّةِ، قال أبو موسى لعمرو رضي الله عنهما: (**لَا أَرَى لِهَذَا الْأَمْرِ غَيْرَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ**)، فلما وافقه عَمْرٌو رضي الله عنه قال عَمْرٌو لِابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: (**إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نُبَايِعَكَ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تُعْطَى مَالًا عَظِيمًا عَلَى أَنْ تَدَعَ هَذَا الْأَمْرَ لِمَنْ هُوَ أَحْرَصُ عَلَيْهِ مِنْكَ؟**)[1].

◆ وأما الركن الثاني: فاقترحه عمرو بن العاص رضي الله عنه، ذلك حينما عرض على ابن عُمَرَ رضي الله عنهما أن يَقْبَلَ الخلافة ثم يتنازل عنها لمعاوية رضي الله عنه مقابِلَ الأموال العظيمة، قال عَمْرٌو لِابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: (**إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نُبَايِعَكَ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تُعْطَى مَالًا عَظِيمًا عَلَى أَنْ تَدَعَ هَذَا الْأَمْرَ لِمَنْ هُوَ[2] أَحْرَصُ عَلَيْهِ مِنْكَ؟**)[3].

◆ وأما الركن الثالث: فلأجله اقترح الحَكَمَانِ رضي الله عنهما حَلَّيْهِمَا.

وعلى هذه الأركان الثلاثة قام صلح الحسن ومعاوية رضي الله عنهما، فأخذ بها السيدُ الحسنُ رضي الله عنه وَطَبَّقَهَا في صُلْحِهِ، فتنازل لمعاوية رضي الله عنه عن الخلافة مقابلَ الأموال العظيمة، ومقابلَ حقن الدماء وإنهاء الفتنة عن طريق إصدارِ "عَفْوٍ عَامٍّ" مِنْهُمَا عَنْ كُلِّ ما جَرَى قَبْلَ الصُّلْحِ مِنْ سَفْكٍ لِلدِّمَاءِ أو إِتْلَافٍ لِلْأَمْوَالِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فتمَّت البيعة ووقع الصلح بفضل الله عز وجل.

ويَستحيل أن يكون الحَلُّ الذي اقترحه أبو موسى رضي الله عنه يوم الحَكَمَيْنِ (وهو تغيير الخليفة من أجل حقن الدماء وَاجْتِمَاعِ الأُمَّةِ) والحلُّ الذي اقترحه عمرو بن العاص (وهو أن يحصل الخليفة على أموالٍ مقابلَ تنازله) قد مَرَّا بالحسن رضي الله عنه دون أن يُحْدِثَا أَدْنَى تَأْثِيرٍ في

---

(١) انظر [٤٢٦].

(٢) يعني معاوية رضي الله عنه.

(٣) انظر [٤٢٦].

نفسه ﷺ، فإن أول من نطق بالحل الأول في تاريخ الإسلام هو أبو موسى الأشعري ﷺ، وأول من نطق بالحل الثاني في تاريخ الإسلام هو عمرو بن العاص ﷺ، وأول مَن طَبَّقَهُمَا في تاريخ الإسلام هو أمير المؤمنين الحسن ﷺ، فَهَاتَانِ الفِكْرَتَانِ (الحَلَّانِ) إما أن يكون الحَكَمَانِ ﷺ قد غَرَسَاهَا في تلك النَّفْسِ الراغبة في الصلح الكارهة للحرب، وهي نَفْسُ الحسن ﷺ، فوجد ذلك الغرس أرضًا طيبةً خصبة ملائمة فَأَثْمَرَ وَأَيْنَعَ، وإما أن تكون الفِكْرَتَانِ مُتَأَصِّلَةً في نفسه قبل ذلك: فهما بلا شك فَتْوَتَانِ فِقْهِيَّتَانِ مِنْ أبي موسى وعمرو ﷺ عَمِلَ بهما الحَسَنُ ﷺ، وَزَادَتَاهُ حَمَاسَةً للصلح مع معاوية ﷺ؛ لأنَّ له فِيهِمَا سَلَفاً، والأول أظهر.

ولكن لماذا لم تُفْلِحْ حلول الحَكَمَيْنِ ﷺ أثناء اجتماعهما؟

الجواب:

أنَّ حَلَّيْ الحَكَمَيْنِ ﷺ كانت ترتكز على قبول عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ للبيعة، وقد رفضها، وابن عُمَرَ ﷺ هو الوحيد الذي اتفق عليه الحَكَمَانِ ﷺ، وأبو موسى ﷺ لم يقترح غيره؛ لأنه كان لا يَرى أحداً ممن حَضَرَ القَضِيَّةَ يُقَارِبُ عليًّا ﷺ في المنزلة غير ابن عُمر ﷺ، فَأُغْلِقَ هذا الحل من فوره برفض ابن عُمَرَ ﷺ.

هل كان خيار "تغيير الخليفة" زمن الحَكَمَيْنِ ﷺ أَمْرًا باطلًا في الشريعة؟

في البداية: علينا مراجعة شروط (بنود) وثيقة التحكيم[1] لأنها المرتكز والمنطلق الذي يقوم عليه التحكيم، وبعد ذلك سَيَتَبَيَّنُ هل تَمْنَعُ بُنُودُهُ مِنْ خِيَارِ "تغيير الخليفة" أم لا.

وسنورد الشروط الواردة في الوثيقة، ونقسمها على عدة اعتبارات:

شَرْطَانِ فَرَضَهُمَا أميرُ المؤمنين علي ومعاوية ﷺ على نَفْسَيْهِمَا، وهما:

١) الأول: النزول عند الحُكْمِ بكتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ من أجل إيقاف الحرب بصفين.

٢) الحكم بكتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ، وَإِحْيَاءُ مَا أَحْيَا القُرْآنُ، وَإِمَاتَةُ مَا أَمَاتَ القُرْآنُ.

وشرط واحد فرضه أمير المؤمنين علي ومعاوية ﷺ على الحَكَمَيْنِ ﷺ، وهو:

٣) الحكم بِكِتَابِ اللهِ ﷻ وسنة رسوله ﷺ الجَامِعَةِ غَيْرِ الْمُفَرِّقَةِ.

أما الحَكَمَانِ ﷺ فاشترطا على أمير المؤمنين علي ومعاوية ﷺ ومن معهما شَرْطَيْنِ:

٤) أَنَّ الحَكَمَيْنِ ﷺ آمِنَانِ عَلَى أَمْوَالِهِمَا وَأَهْلِيهِمَا.

---

(١) مضت وثيقة التحكيم برقم [٣٨٧].

٥) أن الأمة تُنَاصِرُ ما يقضي به الحَكَمَانِ رضي الله عنهما على أمير المؤمنين عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما، جاء في وثيقة التحكيم: (**وَالأُمَّةَ لَهُمَا أَنْصَارٌ عَلَى الَّذِي يَقْضِيَانِ بِهِ عَلَيْهِمَا**).

فالمتحصل من تلك البنود كالتالي:

- أن الشرط الخامس قد وافق عليه أمير المؤمنين علي ومعاوية رضي الله عنهما، فأي حكم يختاره الحَكَمَانِ رضي الله عنهما لأجل حقن الدماء ولا يخالف الشرع: فأمير المؤمنين علي ومعاوية رضي الله عنهما تعهَّدا بقبوله حتى وإن كان الحكم راجحا على أحدهما.

- لا يوجد في الوثيقة ما يمنع من تغيير الخليفة عندما يضطر الحَكَمَانِ رضي الله عنهما إلى ذلك من أجل حقن الدماء وَاجْتِمَاعِ الأُمَّةِ.

فإذا كان كذلك: فإنَّ "تغيير الخليفة من أجل حقن الدماء وَاجْتِمَاعِ الأُمَّةِ" لا يخالف وثيقة التحكيم، كما أنه لا يخالف الشريعة؛ لأن أمير المؤمنين عليًّا رضي الله عنه وافق على الشرط الخامس كما ورد في الوثيقة.

ولم يصل إلينا بخبر ثابت أن أمير المؤمنين عليًّا رضي الله عنه استثنى "أمر الخلافة" من الشرط الخامس، أو أنه اشترط على الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما عَدَمَ عَزْلِهِ.

وعلى كل حال: لم يتفق الحَكَمَانِ رضي الله عنهما على تغيير الخليفة، بل اقترحاه على ابن عُمَرَ رضي الله عنهما، فرفض، فَأُغْلِقَ بِرَفْضِهِ خِيَارُ "تَغْيِيرِ الخَلِيفَةِ"، وإذا افترضنا أمرًا لم يقع - وهو قبول ابن عُمَرَ رضي الله عنهما للخلافة - فإن موافقة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه على بنود وثيقة الصلح وعلى الشرط الخامس تحديدا: تدل على أنه لن يعترض.

وكما وافق أمير المؤمنين الحسن رضي الله عنه على تغيير الخليفة عند توفر الشروط، فوثيقة التحكيم تدل على أن أمير المؤمنين عليًّا رضي الله عنه سيوافق كذلك عند توفر الشروط.

وَشَرْطُ أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: حُكْمٌ يُصْدِرُهُ الحَكَمَانِ رضي الله عنهما يؤدِّي إلى حقن الدماء واجتماع الأمة.

وَشَرْطُ الحسن: الأموال، وحقن الدماء.

وبقيت كلمة أخيرة، هي أن ما ذهبتُ إليه في هذه الإجابة ليس بِدَعًا من القول، بل لي فيه سَلَفٌ، وهو الإمام الذهبي رحمه الله، فإنه أورد خبر[1] اتفاق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما على مبايعة ابن عُمَرَ رضي الله عنهما، ثم قال: (**كَادَ أَنْ تَنْعقِدَ البَيْعَةُ لَهُ**[2] **يَوْمَئِذٍ، مَعَ وُجُوْدِ مِثْلِ الإِمَامِ عَلِيٍّ وَسَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَلَوْ بُوْيِعَ لَمَا اخْتلفَ عَلَيْهِ اثْنَانِ، وَلَكِنَّ اللهَ حَمَاهُ، وَخَارَ لَهُ**)[3].

---

(١) سيأتي الخبر برقم [٤٢٦].

(٢) يعني عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٢٦).

وَقَالَ فِي تَذْكِرَةِ الحُفَّاظِ: (**شَهِدَ الخَنْدَقَ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، وَمِمَّنْ كَانَ يَصْلُحُ لِلْخِلَافَةِ، فَعُيِّنَ لِذَلِكَ يَوْمَ الحَكَمَيْنِ مَعَ وُجُودِ مِثْلَ الإِمَامِ عَلِيٍّ وَفَاتِحِ العِرَاقِ سَعْدٍ**[1] وَنَحْوِهِمَا)[2].

وَقَالَ فِي السِّيَرِ أَيْضًا: (**فَرَضِيَ اللهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِيهِ، وَأَيْنَ مِثْلُ ابْنِ عُمَرَ فِي دِينِهِ وَوَرَعِهِ وَعِلْمِهِ وَتَأَلُّهِهِ**[3] **وَخَوْفِهِ، مِنْ رَجُلٍ تُعْرَضُ عَلَيْهِ الخِلَافَةُ فَيَأْبَاهَا، وَالقَضَاءُ مِنْ مِثْلِ عُثْمَانَ فَيَرُدُّهُ، وَنِيَابَةُ الشَّامِ لِعَلِيٍّ فَيَهْرُبُ مِنْهُ؟! فَاللهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ**)[4].

أما الإمام أبو بكر ابن العَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ في "العواصم"[5]: فإنه أنكر قصة "العزل والتشاتم"[6]، وأن يكون الحَكَمَانِ رضي الله عنهما قد عَزَلَا عليًّا رضي الله عنه، لكنه لم يُنْكِرْ أن الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما اقترحا تغيير الخليفة من أجل حقن الدماء واجتماع الأمة.

ولعل (قصة "العزل والتشاتم" المكذوبة ذات السياق القبيح) و (اشتهارها في كتب التاريخ) و (استغلالها من أهل البدع في الطعن بالصحابة رضي الله عنهم): أدَّى بمجموعه إلى رَدَّةِ فِعْلٍ تجاه موضوع "عزل الخليفة" عند بعض أساتذة التاريخ والمتخصصين فيه، فبالغوا في الرد حتى أنكروا ما صح إسناده مِن اقتراح الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما "تغييرَ الخليفة مِنْ أجل حقن الدماء واجتماع الأمة".

ولعل كثيراً منهم لم يقف على الخبر الصحيح الذي فيه اقتراح الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما "تغييرَ الخليفة"، أو لم يتبين لهم معناه.

● المطلب الخامس: بين أبي موسى الأشعري ومعاوية رضي الله عنهما.

[٤٢١] أَخْرَجَ ابْنُ دِيزِيلَ فِي كِتَابِهِ "صِفِّينَ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ - قَالَ: **حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، نا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْبَكْرِيُّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ابْنِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَيْهِ: سَلَامٌ عَلَيْكَ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ قَدْ بَايَعَنِي عَلَى مَا أُرِيدُ، وَأُقْسِمُ بِاللهِ إِنْ بَايَعْتَنِي عَلَى الَّذِي بَايَعَنِي عَلَيْهِ لأَسْتَعْمِلَنَّ ابْنَيْكَ، أَحَدُهُمَا عَلَى الْكُوفَةِ، وَالآخَرُ عَلَى الْبَصْرَةِ، وَلا يُغْلَقُ دُونَكَ بَابٌ، وَلا تُقْضَى دُونَكَ حَاجَةٌ، وَقَدْ كَتَبْتُ إِلَيْكَ بِخَطِّ يَدِي، فَاكْتُبْ إِلَيَّ بِخَطِّ يَدِكَ. قَالَ: فَقَالَ لِي أَبِي:**

---

(١) يعني سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه.
(٢) تذكرة الحُفَّاظِ للذهبي (١/ ٣٣).
(٣) التَّأَلُّهُ: التَّنَسُّكُ وَالتَّعَبُّدُ. تاج العروس (٣٦/ ٣٢٤) مادَّة: أله.
(٤) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٣٥).
(٥) العواصم من القواصم ص (١٧٩) دار الجيل.
(٦) مضت قصة العزل والتشاتم برقم [١٣٧]، وهي قصة موضوعة.

يَا بُنَيَّ، إِنَّمَا تَعَلَّمْتُ الْمُعْجَمَ(١) بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا مِثْلَ الْعَقَارِبِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: سَلامٌ عَلَيْكَ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّكَ كَتَبْتَ إِلَيَّ فِي جَسِيمِ أَمْرِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَمَاذَا أَقُولُ لِرَبِّي ﷻ إِذَا قَدِمْتُ عَلَيْهِ؟ لَيْسَ لِي فِيمَا عَرَضْتَ مِنْ حَاجَةٍ، وَالسَّلامُ عَلَيْكَ. قَالَ أَبُو بُرْدَةَ: فَلَمَّا وَلِيَ مُعَاوِيَةُ أَتَيْتُهُ فَمَا أَغْلَقَ دُونِي بَابًا، وَمَا كَانَتْ لِي حَاجَةٌ إِلا قُضِيَتْ(٢).

التعليق على الخبر:

● إنَّ توقيت هذه الرسالة يترجح أن يكون في الفترة التي "بعد موقعة صفين وقبل اجتماع الحَكَمَيْنِ"، ويدل على ذلك ثلاثة أمور:

١) أنَّ مضمون الرسالة يدل على أنَّ معاوية رضي الله عنه يريد الخلافة، فَعَرَضَ على أبي موسى رضي الله عنه أن يُعِينَهُ على الوصول إلى الخلافة، ووعده بمكافئةٍ بعد الوصول إليها، قال معاوية رضي الله عنه: (**وَأَقْسَمَ بِاللهِ إِنْ بَايَعْتَنِي عَلَى الَّذِي بَايَعَنِي عَلَيْهِ لأَسْتَعْمِلَنَّ ابْنَيْكَ، أَحَدُهُمَا عَلَى الْكُوفَةِ، وَالآخَرُ عَلَى الْبَصْرَةِ**)، ومعاوية رضي الله عنه إنما صار يَرَى نَفْسَهُ أحق بالخلافة وحرص عليها: بعد موقعة صفين.

---

(١) الْمُعْجَمُ: الحُرُوفُ الْمُقَطَّعَةُ. لسان العرب (١٢/ ٣٨٨) مادَّة عجم.

(٢) تاريخ دمشق (٣٢/ ٩٥ - ٩٦) ("كتاب صِفِّينَ" لِابْنِ دِيزِيلَ برقم [١٥٩] بجمعي وعنايتي). خبر صحيح.

يَحْيَى بْنِ سُلَيْمَانَ، من رجال البخاري، صدوق يخطئ. وزَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: من رجال مسلم، صدوق يخطئ في حديث الثوري، وليس هذا منه. وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين.

وانظر موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ٣٩٩).

هذا خبر رواه سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ واختلف عنه:

فرواه يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجُعْفِيُّ، عن زَيْدِ بْنُ الْحُبَابِ، عنه، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ.

ورواه عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَعَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الْكِلَابِيُّ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ، وَشَيْبَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أربعتهم: عنه، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ. وهو الصواب. واختصره شَيْبَانُ.

التخريج:

أورده الذهبي في تاريخ الإسلام (٤/ ١٤٥) وسير أعلام النبلاء (٢/ ٣٩٦) من طريق زَيْدِ بْنُ الْحُبَابِ. ولم يذكر حُمَيْدَ بْنَ هِلَالٍ في الإسناد.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٤/ ١١١ - ١١٢) أَخْبَرَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَعَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الْكِلَابِيُّ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، به. إسناده صحيح.

وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للسير: [وأخرجه ابن سعد.. (وذكر إسناده المذكور ثم قال) وهذا سند صحيح].

وَأَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي "مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ (٣٢/ ٦٦) - قَالَ: **حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ابْنِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ أَبِي: تَعَلَّمْتُ الْمُعْجَمَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**، فَكَانَ كِتَابِي مِثْلَ الْعَقَارِبِ.

شَيْبَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: هو شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الحَبَطِيُّ. وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ١٦١٦).

وأخرجه السَّرَقُسْطِيُّ في الدلائل في غريب الحديث (٢/ ٧٦٤) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ قَالَ: نا شَيْبَانُ، به، مختصراً.

وهو في سير أعلام النبلاء (٢/ ٣٨٩) من طريق أَبِي بُرْدَةَ، مختصراً.

٢) أنَّ الْمُعَاوَنَةَ التي بيد أبي موسى رضي الله عنه هي الانحياز في التحكيم لصالح معاوية رضي الله عنه، وهذا الانحياز إنما يكون حَاسِمًا في يوم التحكيم لا بعده، فأراد معاويةُ رضي الله عنه منه أن يَتَّفِقَ مع عمرو رضي الله عنه على توليته الخلافة يوم الاجتماع بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ.

٣) قال أبو موسى رضي الله عنه: (**فَإِنَّكَ كَتَبْتَ إِلَيَّ فِي جَسِيمِ أَمْرِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ**)، وهذا الأمر الجَسِيمُ هو "التحكيم"، والانحيازُ بعد تفرق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما لن يكون جَسِيمًا؛ لعدم كونه حَاسِمًا حينئذٍ، فتعيَّن كون الرسالة قبل موعد التحكيم.

● هذا الخبر يدل على أنَّ معاوية رضي الله عنه سعى لاستمالة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، لكن أبا موسى رضي الله عنه رفض، بل إنه وَقَفَ زَمَنَ التحكيم ضِدَّ معاوية رضي الله عنه.

● ومع ذلك لم يجد معاويةُ رضي الله عنه في نفسه عليه، بل كان معاوية رضي الله عنه يُجِلُّهُ وَيُكْرِمُ وَلَدَهُ، (**قَالَ أَبُو بُرْدَةَ: فَلَمَّا وَلِيَ مُعَاوِيَةُ أَتَيْتُهُ فَمَا أَغْلَقَ دُونِي بَابًا، وَمَا كَانَتْ لِي حَاجَةٌ إِلا قُضِيَتْ**).

[٤٢٢] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ الْكِلَابِيُّ، وَعَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ حِينَ أَصَابَتْهُ قَرْحَتُهُ، فَقَالَ: هَلُمَّ يَا ابْنَ أَخِي، تَحَوَّلْ فَانْظُرْ، قَالَ: فَتَحَوَّلْتُ فَنَظَرْتُ فَإِذَا هِيَ قَدْ سُبِرَتْ**[١] - يَعْنِي: قَرْحَتَهُ -، فَقُلْتُ: لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: إِذْ دَخَلَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: إِنْ وُلِّيتَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا فَاسْتَوْصِ بِهَذَا، فَإِنَّ أَبَاهُ كَانَ أَخًا لِي - أَوْ خَلِيلًا أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنَ الْقَوْلِ - غَيْرَ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ فِي الْقِتَالِ مَا لَمْ يَرَ[٢].

[٤٢٣] وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا: **حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَالِكٍ الْمُزَنِيِّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ وَطَبِيبٌ يُعَالِجُ**

---

(١) سَبَرَ الجُرْحَ يَسْبُرُهُ ويَسْبِرُه سَبْراً: نَظَرَ مِقْدَارَه وقاسَه ليَعْرِفَ غَوْرَهُ. لسان العرب (٤/ ٣٤٠) مادَّة: سبر.

(٢) الطبقات (٤/ ١١٢) إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير عَمْرِو بْنِ عَاصِمٍ فمن رجالهما وهو صدوق في حفظه شيء، وقد توبع.

التخريج:

أخرجه البَلَاذُرِيُّ في أنساب الأشراف (٥/ ٤١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَفَّانَ (بْنِ مُسْلِمٍ)، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، به.

وأخرجه الطبري في تاريخه (٣/ ٢٢٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بن أحمد (ابْنُ شَبُّوَيَةَ)، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ سُلَيْمَانُ بْنُ صَالِحٍ (سَلْمُوَيْهِ) قال: حدثني عبد الله بن المبارك، عن سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، به.

وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٠١) من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، به.

وأخرجه ابن سعد [ص (١٤٩) القسم المتمم - الطبقة الرابعة] أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (أبو الحسن المدائني)، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، به مختصراً إلى قوله "قَدْ سُبِرَتْ".

أورده الذهبي في تاريخ الإسلام (٤/ ٣١٦ - ٣١٧) وسير أعلام النبلاء (٣/ ١٦٠) من طريق حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، به، مختصراً.

قَرْحَةً فِي ظَهْرِهِ فَهُوَ يَتَضَوَّرُ[1] فَقُلْتُ لَهُ: لَوْ بَعْضُ شَبَابِنَا فَعَلَ هَذَا لَعَتَبْنَا عَلَيْهِ. فَقَالَ: مَا يَسُرُّنِي أَنِّي لَا أَجِدُهُ؛ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذًى فِي جَسَدِهِ إِلَّا كَانَ كَفَّارَةً لِخَطَايَاهُ»[2].

● إن قول معاوية رضي الله عنه: (**فَإِنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ قَدْ بَايَعَنِي عَلَى مَا أُرِيدُ، وَأَقْسَمَ بِاللهِ إِنْ بَايَعْتَنِي عَلَى الَّذِي بَايَعَنِي عَلَيْهِ لأَسْتَعْمِلَنَّ ابْنَيْكَ، أَحَدُهُمَا عَلَى الْكُوفَةِ، وَالآخَرُ عَلَى الْبَصْرَةِ...**) يدل على أنَّ عمرو بن العاص رضي الله عنه قد عَاهَدَ معاوية رضي الله عنه بعد صِفِّينَ على أن يُعِينَهُ وَيَنْصُرَهُ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى الخلافة، وليس إلى مجرد الاقتصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه فحسب، كما أنه عاهده قبل صِفِّينَ عَلَى القيام بطلب بدم عثمان رضي الله عنه.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: (**كَانَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ قَدْ بَايَعَ مُعَاوِيَةَ عَلَى الْقِيَامِ بِطَلَبِ دَمِ عُثْمَانَ**)[3].

وابن كثير قال ذلك في معرض حديثه عن موقف عمرو رضي الله عنه "قبل موقعة صِفِّينَ"، فلذلك قال ابن كثير بعدها مباشرةً: (**وَكَانَ "عمرو" قَدْ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ حِينَ أَرَادُوا حَصْرَهُ -أي حصر عثمان- لِئَلَّا يَشْهَدَ مَهْلِكَهُ**).

فالمراد بقول معاويةَ رضي الله عنه: (**بَايَعَنِي**) هو المعنى اللُّغَوِيُّ، والبَيْعَةُ فِي اللُّغَةِ: تَدُلُّ على الطَّاعَةِ والْمُعَاهَدَةِ[4]، أي أَطَاعَنِي أو عَاهَدَنِي على الْمُعَاوَنَةِ وَالْمُنَاصَرَةِ.

ولا تعني أنه سَلَّمَ له بالخلافة، ولا يصح تفسيره عليه؛ لأن معاوية رضي الله عنه قال عن عمرو رضي الله عنه: (**بَايَعَنِي عَلَى مَا أُرِيدُ**)، فلم يبايعه على الخلافة، وإنما بايعه على ما يريده معاوية رضي الله عنه، ومعاوية رضي الله عنه يريد الخلافة، فبايعه عمرو رضي الله عنه على معاونته لتحقيق تلك الإرادة.

وسبق في الخبر الذي رواه الدارقطني[5] أنَّ عمرو بن العاص رضي الله عنه اتَّفَقَ مع أبي موسى رضي الله عنه على أنَّ عليًّا رضي الله عنه هو الخليفة، وأنَّ معاوية رضي الله عنه لا نَصِيبَ له في الخلافة.

وقوله (**بَايَعَنِي عَلَى مَا أُرِيدُ**): يدل أيضاً على أنَّ معاوية رضي الله عنه لم يَدَّعِ الخلافةَ في حياةِ عَلِيٍّ رضي الله عنه، فلو كان ادَّعاها مَا قال "أُرِيدُ"، وافْتُرِضَ أن يقول: "عَلَى الخِلافة".

---

(١) يَتَضَوَّرُ: يَتَلَوَّى وَيَصِيحُ وَيَتَقَلَّبُ ظَهْراً لِبَطْنٍ مِنَ الوَجَعِ أَوْ مِنَ الجُوعِ. تاج العروس (١٢/ ٤١١) مادَّة: ضير.

(٢) المرض والكفارات (١٦١) إِسْمَاعِيلُ: هو ابْنُ أَبِي الْحَارِثِ بْنِ أَسَدِ بْنِ شَاهِين.

التخريج:

أخرجه أحمد في مسنده (١٦٨٩٩) عن يَعْلَى بْنِ عُبَيْدٍ، عن طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، به، مختصراً بالمرفوع منه.

قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم. وصححه الألباني. السلسلة الصحيحة (٢٢٧٤).

(٣) البداية والنهاية (٧/ ٢٨١). والخبر بطوله في الطبقات الكبرى [(٤/ ٢٥٤) دار صادر] وفيه سقط. [(٥/ ٧٥) الخانجي] بتمامه.

(٤) لسان العرب (٨/ ٢٦) مادَّة: بيع.

(٥) مضى برقم [٤١٢].

ولا يصح أن يقول من بُويِعَ بالخلافة: "أنا أريد أن أكون خليفة"، بل يقول: "أنا الخليفة".

● المطلب السادس: بين ابن عمر من جهة، ومعاوية وعمرو من جهة أخرى ﵃:

[٤٢٤] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمَلِيحِ، عَنْ مَيْمُونٍ قَالَ: دَسَّ**[١] **مُعَاوِيَةُ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِ ابْنِ عُمَرَ، يُرِيدُ الْقِتَالَ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَخْرُجَ فَنُبَايِعُكَ، وَأَنْتَ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَابْنُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنْتَ أَحَقُّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ؟ [فَقَالَ: «قَدِ اجْتَمَعَ النَّاسُ كُلُّهُم عَلَى مَا تَقُوْلُ؟» قَالَ: نَعَمْ، إِلَّا نَفرٌ يَسِيرٌ] قَالَ: «لَوْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا ثَلَاثَةُ أَعْلَاجٍ بِهَجَرَ لَمْ يَكُنْ لِي فِيهَا حَاجَةٌ». قَالَ: فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ الْقِتَالَ. قَالَ: هَلْ لَكَ أَنْ تُبَايِعَ لِمَنْ قَدْ كَادَ النَّاسُ أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَيْهِ**[٢] **وَيُكْتَبَ لَكَ مِنَ الْأَرَضِينَ وَمِنَ الْأَمْوَالِ مَا لَا تَحْتَاجُ أَنْتَ وَلَا وَلَدُكَ إِلَى مَا بَعْدَهُ؟ فَقَالَ: «أُفٍّ لَكَ، اخْرُجْ مِنْ عِنْدِي، ثُمَّ لَا تَدْخُلْ عَلَيَّ، وَيْحَكَ إِنَّ دِينِي لَيْسَ بِدِينَارِكُمْ وَلَا دِرْهَمِكُمْ، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا وَيَدِي بَيْضَاءُ نَقِيَّةٌ»**[٣].

التعليق:

إن معاوية ﵁ يوم الحَكَمَيْنِ دَسَّ[٤] عَمْرَو بن العاص ﵁ إلى ابن عُمْرَ ﵄ يَعْرِضُ عليه أن يتولى ابنُ عُمَرَ ﵄ الخلافة، فرفض ابنُ عُمَرَ ﵄، فعرض عليه أن يقبلها ثم يسلمها لمعاوية ﵁ مقابل الأموال الطائلة، فرفض ابنُ عُمَرَ ﵄ أيضا، وكانت هذه الحادثةُ قبل اتفاق الحَكَمَيْنِ ﵄ على تولية ابن عُمَرَ ﵄، وكانت على انفراد بين عَمْرِو بن العاص وعبد الله بن عُمَرَ ﵃.

وهذه الحادثة غير التي تليها، وكلتاهما كانتا عند اجتماع الحكمين ﵄، لكن الحادثة التي يرويها مَيْمُونٌ كانت أوَّلاً فيما يظهر، فهي كانت على انفراد بين ابن عُمر وعَمرو بن العاص ﵄، والتالية كانت بحضور أبي موسى وعبد الله بن الزبير ﵃.

[٤٢٥] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا**

---

(١) الدَّسُّ: الإِخفَاءُ. وَالدَّسِيسُ: مَنْ تَدُسُّهُ لِيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ. لسان العرب (٦/ ٨٢) مادَّة: دسس.

والمعنى: أن معاوية ﵁ أرسل عَمْرًا ﵁ خُفْيَةً ليأتيه بخبر عبد الله بن عمر ﵄.

(٢) يعني معاوية ﵁.

(٣) الطبقات الكبرى (٤/ ١٦٤) إسناده صحيح، وسبق برقم [١٨١] مع تخريجه وبيان غريبه، وما بين المعقوفتين زيادة من سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٢٨). وانظر التالي.

(٤) الدَّسُّ: الإِخفَاءُ. وَالدَّسِيسُ: مَنْ تَدُسُّهُ لِيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ. لسان العرب (٦/ ٨٢) مادَّة: دسس.

والمعنى: أن معاوية ﵁ أرسل عَمْرًا ﵁ خُفْيَةً ليأتيه بخبر عبد الله بن عمر ﵄.

وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ يُحَدِّثُ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا اجْتَمَعُوا بِدُومَةِ الْجَنْدَلِ قَالَ عَمْرٌو لابْنِ عُمَرَ: إِنَّا قَدْ رَأَيْنَا أَنْ نُبَايِعَكَ، فَهَلْ لَكَ أَنْ نُعْطِيَكَ مَالاً وَتَدَعَهَا لِمَنْ هُوَ أَحْرَصُ عَلَيْهَا مِنْكَ؟ فَوَثَبَ ابْنُ عُمَرَ مُغْضَبًا فَأَخَذَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِثَوْبِهِ فَجَلَسَ وَقَالَ: «وَيْحَكَ يَا عَمْرُو بِعْتَ آخِرَتَكَ بِدُنْيَاكَ، إِنِّي وَاللهِ لا أُعْطِي عَلَيْهَا مَالاً وَلا أَقْبَلُ عَلَيْهَا مَالاً وَلا أَقْبَلُهَا إِلَّا [عَنْ] رِضَا جَمِيعِ النَّاسِ»[1].

[٤٢٦] وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الثَّقَفِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَرِيرِ بْنِ جَبَلَةَ، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ [يَعْلَى]، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ أَبُو مُوسَى، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ أَيَّامَ حُكِّمَا، قَالَ أَبُو مُوسَى: لَا أَرَى لِهَذَا الْأَمْرِ غَيْرَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ عَمْرٌو لِابْنِ عُمَرَ: إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نُبَايِعَكَ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تُعْطَى مَالًا عَظِيمًا عَلَى أَنْ تَدَعَ هَذَا الْأَمْرَ لِمَنْ هُوَ[2] أَحْرَصُ عَلَيْهِ مِنْكَ؟ فَغَضِبَ ابْنُ عُمَرَ، فَقَامَ، فَأَخَذَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّمَا قَالَ: تُعْطَى مَالًا عَلَى أَنْ أُبَايِعَكَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «وَيْحَكَ يَا عَمْرُو!» قَالَ عَمْرٌو: إِنَّمَا قُلْتُ: أُجَرِّبُكَ، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «لَا وَاللهِ لَا أُعْطِي عَلَيْهَا شَيْئًا، وَلَا أُعْطَى، وَلَا أَقْبَلُهَا إِلَّا عَنْ رِضًى مِنَ الْمُسْلِمِينَ»[3].

وَهَذَا الخَبَرُ أَوْرَدَهُ الذَّهَبِيُّ ثُمَّ عَلَّقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (كَادَ أَنْ تَنْعقِدَ البَيْعَةُ لَهُ[4] يَوْمَئِذٍ، مَعَ وُجُودِ مِثْلِ الإِمَامِ عَلِيٍّ وَسَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَلَوْ بُويِعَ لَمَا اخْتلفَ عَلَيْهِ اثْنَانِ، وَلَكِنَّ اللهَ حَمَاهُ، وَخَارَ لَهُ)[5].

وَقَالَ فِي تَذْكِرَةِ الحُفَّاظِ: (شَهِدَ الخَنْدَقَ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، وَمِمَّنْ كَانَ يَصْلُحُ لِلْخِلَافَةِ، فَعُيِّنَ لِذَلِكَ يَوْمَ الحَكَمَيْنِ مَعَ وُجُودِ مِثْلَ الإِمَامِ عَلِيٍّ وَفَاتِحِ العِرَاقِ سَعْدٍ[6] وَنَحْوِهِمَا)[7].

وَقَالَ فِي السِّيَرِ أَيْضًا: (فَرَضِيَ اللهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِيهِ، وَأَيْنَ مِثْلُ ابْنِ عُمَرَ فِي دِينِهِ وَوَرَعِهِ وَعِلْمِهِ وَتَأَلُّهِهِ[8] وَخَوْفِهِ، مِنْ رَجُلٍ تُعْرَضُ عَلَيْهِ الخِلَافَةُ فَيَأْبَاهَا، وَالقَضَاءُ مِنْ مِثْلِ عُثْمَانَ

---

(١) أنساب الأشراف (٢/ ٣٤٥) إسناده صحيح، وسبق برقم [١٨٢]، وانظر السابق والتالي.

(٢) يعني معاوية ﷺ.

(٣) حلية الأولياء (١/ ٢٩٣) صحيح كسابقه. وسبق ذكره والتعليق على إسناده برقم [١٨٣]. وانظر الخبر السابق.

(٤) أي: لابن عُمَرَ ﷺ.

(٥) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٢٧).

(٦) يعني سعد بن أبي وقَّاصٍ ﷺ.

(٧) تذكرة الحُفَّاظِ للذهبي (١/ ٣٣).

(٨) التَّأَلُّهُ: التَّنَسُّكُ وَالتَّعَبُّدُ. تاج العروس (٣٦/ ٣٢٤) مادَّة: أله.

فَيَرُدُّهُ، وَنِيَابَةُ الشَّامِ لِعَلِيٍّ فَيَهْرُبُ مِنْهُ؟! فَاللهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ)[(١)].

التعليق:

قول عمرو بن العاص رضي الله عنه: (**أَحْرَصُ عَلَيْهِ مِنْكَ**) يدل على أن معاوية رضي الله عنه كان حريصا جدا على كسب الخلافة يَوْمَ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، حتى رَتَّبا على ذلك عِوَضًا كثيراً جدًّا.

إنَّ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما عَرَضَا على عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما أن يتولى الخلافة، فرفض ابن عُمَرَ رضي الله عنهما، ثم عَرَضَ عَمْرُو بن العاص رضي الله عنه ثانيةً على ابن عُمَرَ رضي الله عنهما أن يَقْبَلَ الخلافة ثم يسلمها لمعاوية رضي الله عنه مقابلَ الأموال الطائلة، فرفض ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما، وفي هذا الاجتماع: ذَكَرَ عَمْرُو بنُ العاص رضي الله عنه لابن عُمَرَ رضي الله عنهما أن معاوية رضي الله عنه حريص على الخلافة، وكانت هذه الحادثة عند اجتماع أبي موسى وعَمْرو بن العاص ومعهما عبد الله بن عُمَرَ وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم.

أي أن هذا العرض قدَّمه عَمْرُو بن العاص رضي الله عنه لابن عُمَرَ مرتين، الأولى: على انفراد منهما، والثانية: بحضور أبي موسى وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم.

[٤٢٧] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنِي أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ جُوَيْرِيَةَ بْنِ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ شَهِدَ مُجْتَمَعَهُمْ بِأَذْرُحَ لِلْحُكُومَةِ، وَأَنَّ عَمْرًا قَالَ لَهُ: مَا تَجْعَلُ لِي**[(٢)] **إِنْ صَرَفْتُهَا**[(٣)] **إِلَيْكَ؟ قَالَ: «لَا أَجْعَلُ لَكَ وَاللهِ شَيْئًا، وَلا أَقْبَلُهَا حَتَّى لا يَخْتَلِفَ عَلَيَّ فِيهَا اثْنَانِ»**[(٤)].

التعليق:

إن عَمْرَو بن العاص رضي الله عنه عَرَضَ على ابن عُمَرَ رضي الله عنهما أن يسعى في توليته الخلافة مقابل أن يجعل ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما له شيئاً كالولاية وغيرها، فَرَفَضَ ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما.

وقد شرحنا هذه الأخبار في مطلب سابق بما يغني عن تكراره، فراجعه[(٥)].

ويدخل في هذا المطلب: "خطبة معاوية رضي الله عنه يوم الحكمين رضي الله عنهما"، وقد أفردتُ الحديث عنها في المطلب التالي.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٣٥).

(٢) أي: "بماذا تكافئني إن استطعتُ كَسْبَ الخلافة لك؟". وكان عمرو رضي الله عنه يريد ولاية مصر أو غيرها، أو أي منصب آخر.

(٣) يعني: الخِلَافَة.

(٤) أنساب الأشراف (٢/ ٣٤٥) إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين. أَبُو خَيْثَمَةَ: هو زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. وَوَهْبٌ: هو ابْنُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ الأَزْدِيُّ. وَنَافِعٌ: هو مولى ابن عمر. وَانظر لِجُوَيْرِيَةَ بْنِ أَسْمَاءَ ما سبق برقم [٣٣٥].
وهذا الخبر هو جزء من الخبرين السابقين، وهي حادثة واحدة، ومع كونه مختصراً إلا أنه فيه زيادة عليهما.

(٥) انظر صفحة (٥٤٣ ـ ٥٤٦).

● المطلب السابع: خطبة معاوية رضي الله عنه يوم الحكمين رضي الله عنهما.

[٤٢٨] أَخرَجَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا كَانَ مِنْ مَوْعِدِ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ مَا كَانَ، أَشْفَقَ مُعَاوِيَةُ أَنْ يَخْرُجَ هُوَ وَعَلِيٌّ مِنْهَا، فَجَاءَ مُعَاوِيَةُ يَوْمَئِذٍ عَلَى بُخْتِيٍّ**[١] عَظِيمٍ طَوِيلٍ، فَقَالَ: وَمَنْ هَذَا الَّذِي يَطْمَعُ فِي هَذَا الْأَمْرِ أَوْ يَمُدُّ إِلَيْهِ عُنُقَهُ؟ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَمَا حَدَّثْتُ نَفْسِي بِالدُّنْيَا إِلَّا يَوْمَئِذٍ، فَإِنِّي هَمَمْتُ أَنْ أَقُولَ: "يَطْمَعُ فِيهِ مَنْ ضَرَبَكَ وَأَبَاكَ عَلَيْهِ حَتَّى أَدْخَلَكُمَا فِيهِ"، ثُمَّ ذَكَرْتُ الْجَنَّةَ وَنَعِيمَهَا وَثِمَارَهَا، فَأَعْرَضْتُ عَنْهُ[٢].

[٤٢٩] وَأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ: **حَدَّثَنَا أَسْلَمُ بْنُ سَهْلٍ الْوَاسِطِيُّ**[٣]، ثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ، أَبنَا

---

(١) البُخْتِيّ: وتُجمع عَلَى بُخْتٍ وبَخَاتِيّ، وَهِيَ جِمَالٌ طِوالُ الْأَعْناقِ، وَاللَّفْظَةُ مُعَرَّبَةٌ. النهاية (١/ ١٠١) مادَّة: بخت.

(٢) الطبقات الكبرى (٤/ ٢٥٨) صحيح بشواهده، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين.

هذا خبر اختلف فيه عن ابن عمر رضي الله عنهما:

فرواه يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عن العَوَّام، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما.

ورواه مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ، عن العوام، واختلف عنه:

فرواه أَسْلَمُ بْنُ سَهْلٍ الوَاسِطِيُّ، عن وَهْبِ بْنِ بَقِيَّةَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ العَوَّامِ. بهذا الإسناد.

وخالفه أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى النَّاقِدُ، فرواه عن صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التِّرْمِذِيِّ، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ الْعَوَّامِ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْم، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما.

وخالفهم أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ في إسناده ومتنه، فَرَوَاهُ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، وزاد في أوله قصة منكرة عن معاوية رضي الله عنه، وخالفهم في وقتها فجعلها عند بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما. وسيأتي في كتاب "خطبة الحسن ومعاوية رضي الله عنهما عند البيعة" برقم [٥٠] [٥١] [٥٢].

والصواب: قول مَنْ قال (عَنْ حَبِيبٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ). و (عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ هُزَيْلٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ)، فحبيب رواه على الوجهين. وأمَّا ذكر "جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْم": فهو وَهْمٌ.

وبناءً عليه: فالإسناد ضعيف، حبيب مُدَلِّسٌ، وقد عنعن، وهو لم يسمع هذا الخبر من ابن عمر رضي الله عنهما، فأدخل هُزَيْلاً بينه وبين ابن عمر رضي الله عنهما، ولم يسمعه من هُزَيْلٍ أيضاً، بل أرسله إرسالاً خفيًّا عنه، وسيأتي تفصيل ذلك في كتاب "خطبة الحسن ومعاوية رضي الله عنهما عند البيعة" برقم [٥٢].

ولكن الخبر صَحَّ من طريق آخر عند البخاري وعبد الرزاق والذُّهْلِيِّ، وسيأتي، انظر الأخبار الستة التالية.

الشواهد:

-قول ابن عمر رضي الله عنهما (**أَشْفَقَ مُعَاوِيَةُ أَنْ يَخْرُجَ هُوَ وَعَلِيٌّ مِنْهَا**): يشهد له ما رواه أبو نُعَيْم في الحِلْيَةِ: (**عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ أَبُو مُوسَى، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ أَيَّامَ حُكِّمَا، قَالَ أَبُو مُوسَى: لَا أَرَى لِهَذَا الْأَمْرِ غَيْرَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ عَمْرٌو لِابْنِ عُمَرَ: إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نُبَايِعَكَ**). خبر صحيح، سبق قبل قليل برقم [٤٢٦]، أي أن معاوية رضي الله عنه أَشْفَقَ أَنْ يُبَايِعَ الحَكَمَانِ رضي الله عنهما ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما فَيَخْرُجُ هو وعلي رضي الله عنهما من أمر الخلافة، ويدل عليه لفظ ابن الأعرابي أنَّ ابن عمر رضي الله عنهما قال: (**فَخَرَجْتُ فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِمْ وَقَدِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يُوَلُّونِي**). سيأتي بعد قليل برقم [٤٣٠]. وهذا الخبر الذي رواه ابن الأعرابي هو نفس خبر الباب الذي رواه ابن سعد.

- وأما بقية الخبر: أخرجه البخاري وعبد الرزاق، انظر [٤٣١] إلى [٤٣٤].

(٣) الحَافِظُ الصَّدُوقُ الْمُحَدِّثُ، مُؤَرِّخُ مَدِيْنَةِ وَاسِطَ، أَبُو الحَسَنِ أَسْلَمُ بْنُ سَهْلِ بْنِ سَلْمِ بْنِ زِيَادِ بْنِ حَبِيْبٍ الوَاسِطِيُّ، الرَّزَّازُ، وَيُعْرَفُ بـ (بَحْشَل)، سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ لِأُمِّهِ وَهْبِ بْنِ بَقِيَّةَ. قاله الذهبي. وقال خميس الحوزي: ثقة إمام ثبت

مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ [الْمُزَنِيُّ][١]، عَنِ العَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا كَانَ الْيَوْمُ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ عَلِيٌّ[٢] وَمُعَاوِيَةُ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، قَالَتْ لِي حَفْصَةُ: إِنَّهُ لَا يَجْمُلُ بِكَ[٣] أَنْ تَتَخَلَّفَ عَنْ صُلْحٍ يُصْلِحُ اللهُ بِهِ بَيْنَ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَنْتَ صِهْرُ رَسُولِ اللهِ، وَابْنُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَأَقْبَلَ يَوْمَئِذٍ مُعَاوِيَةُ عَلَى بُخْتِيٍّ عَظِيمٍ فَقَالَ: مَنْ يَطْمَعُ فِي هَذَا الأَمْرُ أَوْ يَرْجُوهُ أَوْ يَمُدُّ إِلَيْهِ عُنُقَهُ؟ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَمَا حَدَّثْتُ نَفْسِي بِالدُّنْيَا قَبْلَ يَوْمِئِذٍ، فَهَمَمْتُ أَنْ أَقُولَ: يَطْمَعُ فِيهِ مَنْ ضَرَبَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الإِسْلَامِ حَتَّى أَدْخَلَكُمَا فِيهِ، فَذَكَرْتُ الجَنَّةَ وَنَعِيمَهَا، فَأَعْرَضْتُ عَنْهُ[٤].

[٤٣٠] وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ: **حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى النَّاقِدُ**[٥]، نا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ التِّرْمِذِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا كَانَ أَمْرُ الْحَكَمَيْنِ قَالَتْ لِي حَفْصَةُ: إِنَّهُ لَا يَجْمُلُ بِكَ إِلَّا الصُّلْحُ، يُصْلِحُ اللهُ بِكَ بَيْنَ هَذِهِ الأُمَّةِ، أَنْتَ صِهْرُ رَسُولِ اللهِ، وَابْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. قَالَ: فَخَرَجْتُ

جامع، يصلح للصحيح، جمع تاريخ الواسطيين وضبط أسماءهم، فكان لا مزيد عليه في الحفظ والإتقان. وقال الدارقطني: تكلموا فيه. سؤالات الحاكم للدارقطني (٦٤)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٥٣)، ميزان الاعتدال (١/ ٢١١) لسان الميزان (١/ ٣٨٨)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٢/ ٣٥٢).

(١) تصحف في المطبوعة إلى "الْمُرِّيّ"، وهو مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ بْنِ عِمْرَانَ الْمُزَنِيُّ الوَاسِطِيُّ، الفَقِيهُ، قَاضِي وَاسِطَ، شَامِيُّ الأَصْلِ. ترجمته: سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٠٣)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٧١).

(٢) إنَّ أمير المؤمنين عليًّا رضي الله عنه لم يحضر اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، فالمراد: أصحاب علي رضي الله عنه.

(٣) لَا يَجْمُلُ بِكَ: لَا يَحْسُنُ بِكَ. مِنَ الجَمَالِ، وَهُوَ الحُسْنُ وَالبَهَاءُ.

(٤) المعجم الكبير [(١٣/ ١٥١) رقم (١٣٨٣٤) ط: سعد الحميد والجريسي]. صحيح كسابقه، رجاله ثقات، وسبق الكلام على إسناده في الخبر السابق.

التخريج:

أورده ابن كثير في جامع المسانيد [(٢٨/ ٧٦) رقم (١١٤) مسند عبد الله بن عمر. ط دار الفكر - ت: عبد المعطي قلعجي]، من طريق العوام، واختصره. ووقع فيه تصحيف، [فقال ابن عمر: من يطمع في هذا الأمر...]، والصواب: أنه من قول معاوية رضي الله عنه.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٧٠٧٥) وقال: [رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ صُلْحَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَوَهِمَ الرَّاوِي]، كذا قال، وسيأتي الجواب عنه.

وفي الباب ما أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤/ ١٨٢) قَالَ: [**أَخْبَرَنَا عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: لَمَّا اجْتُمِعَ عَلَى مُعَاوِيَةَ، قَامَ فَقَالَ: وَمَنْ كَانَ أَحَقَّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنِّي؟ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَتَهَيَّأْتُ أَنْ أَقُومَ فَأَقُولَ: أَحَقُّ بِهِ مَنْ ضَرَبَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الْكُفْرِ، فَخَشِيتُ أَنْ يُظَنَّ بِي غَيْرَ الَّذِي بِي**].

قوله (**لَمَّا اجْتُمِعَ عَلَى مُعَاوِيَةَ**): يقصد: عام الجماعة وبيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما.

إسناده ضعيف لإرساله، ومتنه منكر مخالِف للأخبار الصحيحة، ذكرتُه لِيُعْلَمَ حَالُهُ، فلعل الهيثمي وغيره اعتمدوا على مثل هذه الأخبار.

(٥) زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو يَحْيَى النَّاقِدُ البَغْدَادِيُّ، قال الخطيب: أحد العباد المجتهدين، ومِنْ أثبات المحدثين. وقال الدَّارقطني: ثقة فاضل. سؤالات الحاكم للدارقطني (١٠٢)، تاريخ بغداد (٨/ ٤٦٢)، تاريخ الإسلام (٢١/ ١٨٠)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤/ ٣٣٠).

فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِمْ وَقَدِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يُوَلُّونِي، فَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ - فَظَنَّ أَنِّي قَدِمْتُ لِذَلِكَ - عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ جَسِيمٍ، فَجَعَلَ يَقُولُ: مَنْ؟ - ثُمَّ ذَكَرَ كَلِمَةَ هَذَا الْأَمْرِ - مَنْ يَرْجُو هَذَا الْأَمْرَ؟ فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: مَنْ ضَرَبَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى أَدْخَلَكُمَا فِيهِ كَرْهًا، ثُمَّ ذَكَرْتُ الْجَنَّةَ وَنَعِيمَهَا فَانْصَرَفْتُ عَنْهُ[١].

[٤٣١] وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: **حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. (ح) قَالَ**[٢]: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَنَسَوَاتُهَا[٣] تَنْطُفُ[٤]، قُلْتُ: قَدْ كَانَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ مَا تَرَيْنَ، فَلَمْ يُجْعَلْ لِي مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ[٥]، فَقَالَتْ: الحَقْ فَإِنَّهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ فِي احْتِبَاسِكَ عَنْهُمْ فُرْقَةٌ[٦]. فَلَمْ تَدَعْهُ حَتَّى ذَهَبَ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ قَالَ: مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الأَمْرِ[٧] فَلْيُطْلِعْ لَنَا قَرْنَهُ[٨]، فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ[٩]. قَالَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ: فَهَلَّا أَجَبْتَهُ؟ قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَحَلَلْتُ حُبْوَتِي[١٠]، وَهَمَمْتُ أَنْ

---

(١) معجم ابن الأعرابي (١٦٤٠) صحيح كسابقَيْهِ، رجاله ثقات.

الشواهد:

قول ابن عُمَرَ رضي الله عنهما (**وَقَدِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يُوَلُّونِي**): يشهد له قول عَمْرٍو له رضي الله عنهما: (**إِنَّا قَدْ رَأَيْنَا أَنْ نُبَايِعَكَ**) وإسناده صحيح. انظر [٤٢٥]. وانظر لبقية الشواهد: الخبر قبل السابق.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (٣١/ ١٨٢) من طريق ابن الأعرابي، به.

(٢) أي: قَالَ مَعْمَرٌ.

(٣) الصواب أنَّ ضبطها (وَنَوْسَاتُهَا) كما قال الخطابي وابن حجر. والنَّوْسَاتُ: الذوائب، ظفائر الشعر.

(٤) تَنْطِفُ: تَقْطُرُ، كَأَنَّهَا قَدِ اغْتَسَلَتْ. قال ابن الأثير: نَطَفَ الماءُ يَنْطُفُ ويَنْطِفُ، إِذَا قَطَرَ قَلِيلًا قَلِيلًا. النهاية (٥/ ٧٥) مادَّة: نطف.

(٥) (قَدْ كَانَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ مَا تَرَيْنَ، فَلَمْ يُجْعَلْ لِي مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ): أي مِنْ أَمْرِ الإِصْلَاحِ، يُفَسِّرُهُ ما بعده (وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ فِي احْتِبَاسِكَ عَنْهُمْ فُرْقَةٌ)، وتفسره الأخبار الثلاثة السابقة (إِنَّهُ لَا يَجْمُلُ بِكَ إِلَّا الصُّلْحُ).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: مُرَادُهُ بِذَلِكَ: مَا وَقَعَ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ مِنَ الْقِتَالِ فِي صِفِّينَ يَوْمَ اجْتِمَاعِ النَّاسِ عَلَى الْحُكُومَةِ بَيْنَهُمْ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَرَاسَلُوا بَقَايَا الصَّحَابَةِ مِنَ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، وَتَوَاعَدُوا عَلَى الاجْتِمَاعِ لِينظروا فِي ذَلِك، فَشَاوَرَ ابْنُ عُمَرَ أُخْتَهُ (حَفْصَةَ) فِي التَّوَجُّهِ إِلَيْهِمْ أَوْ عَدَمِهِ، فَأَشَارَتْ عَلَيْهِ بِاللَّحَاقِ بِهِمْ خَشْيَةَ أَنْ يَنْشَأَ مِنْ غَيْبَتِهِ اخْتِلَافٌ يُفْضِي إِلَى اسْتِمْرَارِ الْفِتْنَةِ.

(٦) فُرْقَةٌ: بِضَمِّ الفَاءِ، أي: افْتِرَاقٌ.

(٧) أي: فِي الخِلَافَةِ.

(٨) قَرْنَهُ: رَأْسَهُ أو صَفْحَةَ وَجْهِهِ. وَالْمَعْنَى: فَلْيُظْهِرْ لَنَا نَفْسَهُ وَلَا يُخْفِيهَا.

(٩) قال ابن حجر: كَانَ رَأْيُ مُعَاوِيَةَ فِي الْخِلَافَةِ: تَقْدِيمُ الْفَاضِلِ فِي الْقُوَّةِ وَالرَّأْيِ وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى الْفَاضِلِ فِي السَّبْقِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالدِّينِ وَالْعِبَادَةِ، فَلِهَذَا أَطْلَقَ أَنَّهُ "أَحَقُّ"، وَرَأْيُ ابن عُمَرَ: بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا يُبَايَعُ الْمَفْضُولُ إِلَّا إِذَا خُشِيَ الْفِتْنَةُ، وَلِهَذَا بَايَعَ بَعْدَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ، ثُمَّ ابْنَهُ يَزِيدَ، وَنَهَى بَنِيهِ عَنْ نَقْضِ بَيْعَتِهِ... وَبَايَعَ بَعْدَ ذَلِكَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ.

(١٠) الْحُبْوَةُ: بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ، ثَوْبٌ يُلْقَى عَلَى الظَّهْرِ، وَيُرْبَطُ طَرَفَاهُ عَلَى السَّاقَيْنِ بَعْدَ ضَمِّهِمَا.

أَقُولَ: أَحَقُّ بِهَذَا الأَمْرِ مِنْكَ مَنْ قَاتَلَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الإِسْلَامِ[(١)]، فَخَشِيتُ أَنْ أَقُولَ كَلِمَةً تُفَرِّقُ بَيْنَ الجَمْعِ، وَتَسْفِكُ الدَّمَ، وَيُحْمَلُ عَنِّي غَيْرُ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ مَا أَعَدَّ اللهُ فِي الجِنَانِ، قَالَ حَبِيبٌ: حُفِظْتَ وَعُصِمْتَ. قَالَ مَحْمُودٌ[(٢)]، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: "وَنَوْسَاتُهَا"[(٣)].

[٤٣٢] وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي بَابٍ سَمَّاهُ: (غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ وَخَبَرِ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ) خَبَراً طَوِيلاً عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلاً، ذَكَرَ فِي آخِرِهِ قِصَّةَ اجْتِمَاعِ الحَكَمَيْنِ ﵄، ثُمَّ قَالَ فِي الخَبَرِ الَّذِي يَلِيهِ: **قَالَ الزُّهْرِيُّ**[(٤)]: عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (ح) قَالَ مَعْمَرٌ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: " فَقَامَ مُعَاوِيَةُ عَشِيَّةً[(٥)] فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَمَنْ كَانَ مُتَكَلِّمًا فِي هَذَا الْأَمْرِ، فَلْيُطْلِعْ لِي قَرْنَهُ، فَوَاللهِ لَا يَطْلُعُ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ أَحَقَّ بِهِ مِنْهُ وَمَنْ أَبِيهِ - قَالَ: يُعَرِّضُ بِعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ - قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: فَأَطْلَقْتُ حُبْوَتِي فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُومَ إِلَيْهِ فَأَقُولَ: يَتَكَلَّمُ فِيهِ رِجَالٌ قَاتَلُوكَ وَأَبَاكَ عَلَى الْإِسْلَامِ، ثُمَّ خَشِيتُ أَنْ أَقُولَ كَلِمَةً تُفَرِّقُ بَيْنَ الْجَمْعِ، وَتُسْفَكُ فِيهِ الدِّمَاءُ، وَأُحْمَلُ فِيهِ عَلَى غَيْرِ رَأْيٍ، فَكَانَ مَا وَعَدَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْجِنَانِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَلَمَّا انْطَلَقْتُ إِلَى مَنْزِلِي أَتَانِي حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَقَالَ: مَا الَّذِي مَنَعَكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ حِينَ سَمِعْتَ الرَّجُلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ أَرَدْتُ ذَلِكَ، ثُمَّ خَشِيتُ أَنْ أَقُولَ كَلِمَةً تُفَرِّقُ بَيْنَ الْجَمْعِ، وَتُسْفَكُ

---

(١) قال ابن حجر: (مَنْ قَاتَلَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الإِسْلَامِ): يَعْنِي يَوْمَ أُحُدٍ وَيَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَيَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْمُقَاتَلَةِ عَلِيٌّ وَجَمِيعُ مَنْ شَهِدَهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَمِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ مُنَاسَبَةُ إِدْخَالِ هَذِهِ الْقِصَّةِ فِي "غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ"؛ لِأَنَّ أَبَا سُفْيَانَ كَانَ قَائِدَ الْأَحْزَابِ يَوْمَئِذٍ.

(٢) قال ابن حجر: وَصَلَهَا مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ الْجَوْهَرِيُّ فِي كِتَابِ "أَخْبَارِ الْخَوَارِجِ" لَهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ الْمَرْوَزِيُّ، أَنْبَأْنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، فَذَكَرَهُ بِالْإِسْنَادَيْنِ مَعًا، وَسَاقَ الْمَتْنَ بِتَمَامِهِ، وَأَوَّلُهُ: دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَنَوْسَاتُهَا تَنْطِفُ... وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنِ رَاهَوَيْهِ فِي "مُسْنَدِهِ" عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

قلت (فواز): مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ الْجَوْهَرِيُّ: هو أَبُو جَعْفَرٍ الأَنْصَارِيُّ اللُّؤْلُؤِيِّ البَغْدَادِيُّ، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو داود: ضعيف. وقال ابن حجر: "فيه لين". ولكنه توبع، وساق الخبر بتمامه كما قال ابن حجر، وعلق البخاري رواية محمود عن عبد الرزاق بصيغة الجزم.

ترجمة الجوهري: تهذيب الكمال (٢٦/ ٣١٠) تقريب التهذيب (٦٢٣٤).

(٣) صحيح البخاري (٣٨٨٢) كِتَابُ الْمَغَازِي، (بَابُ غَزْوَةِ الخَنْدَقِ وَهِيَ الأَحْزَابُ). وانظر: فتح الباري (٧/ ٤٠٣).

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: هو أَبُو إِسْحَاقَ التَّمِيمِيُّ الرَّازِيُّ الفَرَّاءُ، الْمَعْرُوفُ بِالصَّغِيرِ. وَهِشَامٌ: هو ابْنُ يُوسُفَ الصَّنْعَانِيُّ. وَمَعْمَرٌ: هو ابن راشد الأَزْدِيُّ. وَسَالِمٌ: هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب. وابْنُ طَاوُوسٍ: عبد الله بن طَاوُوسِ بْنِ كَيْسَانَ. وَمَحْمُودٌ: هو ابْنُ غَيْلَانَ العَدَوِيُّ، أَبُو أَحْمَدَ الْمَرْوَزِيُّ. وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ: هو ابْنُ هَمَّامٍ الصَّنْعَانِيُّ صَاحِبُ الْمُصَنَّفِ.

(٤) ما زال الزهري مستمراً في حديثه عن حادثة اجتماع الحَكَمَيْنِ ﵄. والراوي عنه هو "مَعْمَرٌ" كما في الخبر الذي أورده عبد الرزاق قبله، فخبر الباب هذا: هو امتداد للخبر الطويل الذي قبله، ولذلك ابتدأ متن الخبر بقوله [فَقَامَ مُعَاوِيَةُ عَشِيَّةً...].

(٥) العَشِيُّ: من بعد زوال الشمس إلى غروبها. والزوال يكون بعد منتصف النهار (أي عند دخول وقت صلاة الظهر).

فِيهَا الدِّمَاءُ، وَأُحْمَلُ فِيهَا عَلَى غَيْرِ رَأْيِ، فَكَانَ مَا وَعَدَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْجِنَانِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. فَقَالَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، فَإِنَّكَ عُصِمْتَ، وَحُفِظْتَ مِمَّا خِفْتَ عَرَّتَهُ[1] "[2].

[٤٣٣] وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: **عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. (ح) قَالَ مَعْمَرٌ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَنَوْسَاتُهَا تَنْطِفُ، فَقُلْتُ: قَدْ كَانَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ مَا تَرَيْنَ، وَلَمْ يُجْعَلْ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ. قَالَتْ: فَالْحَقْ بِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، وَالَّذِي أَخْشَى أَنْ يَكُونَ فِي احْتِبَاسِكَ عَنْهُمْ فُرْقَةٌ. فَلَمْ تَدَعْهُ حَتَّى يَذْهَبَ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ الْحَكَمَانِ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ فَقَالَ: مَنْ كَانَ مُتَكَلِّمًا فَلْيُطْلِعْ قَرْنَهُ**[3].

[٤٣٤] وَأَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ فِي "الزُّهْرِيَّاتِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ - قَالَ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ**[4]، أنا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. (ح) قَالَ مَعْمَرٌ: وَأَخْبَرَنِيهِ ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: " دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَنَوْسَاتُهَا تَنْطِفُ فَقُلْتُ: قَدْ كَانَ مِنَ النَّاسِ مَا كَانَ، وَلَمْ يُجْعَلْ لِي مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ. قَالَتْ: فَالْحَقْ بِهِمْ فَإِنَّهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَكُونَ فِي احْتِبَاسِكَ عَنْهُمْ فُرْقَةٌ. فَلَمْ تَدَعْنِي [حَتَّى] أَذْهَب، **فَلَمَّا تَفَرَّقَ الْحَكَمَانِ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ فَقَالَ: مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الأَمْرِ فَلْيُطْلِعْ إِلَيَّ قَرْنَهُ، فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ. - يُعَرِّضُ بِابْنِ عُمَرَ -، قَالَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ: فَهَلَّا أَجَبْتَهُ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي؟ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَحَلَلْتُ حُبْوَتِي، فَهَمَمْتُ أَنْ أَقُولَ: أَحَقُّ بِذَلِكَ مَنْ قَاتَلَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الإِسْلَامِ، فَخَشِيتُ أَنْ أَقُولَ كَلِمَةً تُفَرِّقُ الْجَمْعَ وَيُسْفَكُ فِيهَا الدَّمُ، وَأُحْمَلُ فِيهَا عَلَى [غَيْرِ] رَأْيِي، فَذَكَرْتُ مَا أَعَدَّ اللهُ فِي الْجِنَانِ. فَقَالَ حَبِيبٌ: حُفِظْتَ وَعُصِمْتَ مِمَّا خَشِيتَ غَرَّتَهُ**[5] "[6].

التعليق على الأخبار السابقة:

● خطبة معاوية ﵁ هذه: كانت بِالعَشِيِّ[7]، كما عند عبد الرزاق: **(فَقَامَ مُعَاوِيَةُ عَشِيَّةً**

---

(١) العَرَّةُ وَالْمَعَرَّةُ: الشِّدَّةُ وَالأَمْرُ الْقَبِيحُ الْمَكْرُوهُ وَالأَذَى. لسان العرب (٤/ ٥٥٦، ٥٥٨) مادَّة: عرر.

(٢) مصنف عبد الرزاق (٩٧٧٠) إسناده صحيح. وطريق الزهري: على شرط الشيخين.

(٣) مصنف عبد الرزاق (٩٧٧٩) إسناده صحيح كسابقه.

(٤) في المطبوعة أُقْحِمَتْ بعدها كلمةُ "عَلِيٌّ".

(٥) الغَرُّ: الشَّقُّ فِي الأَرْض. وجمعُه غُرُورٌ، وإِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ لأَنَّه يَشُقُّ الأَرْضَ بالْمَاءِ. وكُلُّ كَسْرٍ مُتَثَنٍّ فِي ثَوْبٍ أَوْ جلْد: غَرٌّ. تاج العروس (١٣/ ٢٢٧) مادَّة: غرر.

(٦) تاريخ دمشق (٣١/ ١٨٣ - ١٨٤) إسناده صحيح كسابقه. وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢/ ٨١٨). وما بين المعقوفات: سقط من المطبوع، وتم استدراكه من المصنَّف وصحيح البخاري.

(٧) العَشِيُّ: من بعد زوال الشمس إلى غروبها. والزوال يكون بعد منتصف النهار (أي عند دخول وقت صلاة الظهر).

فَأَثْنَى عَلَى اللهِ...)[١].

● ورد في الخبر [٤٢٨] إلى [٤٣٤] ما يدلُّ على "مِيزَانِ الأَحَقِّيَّةِ بِالخِلَافَةِ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه"، وسنفرده بالحديث في مبحث مستقل إن شاء الله تعالى[٢].

● إنَّ خُطْبَةَ معاوية رضي الله عنه: **(أَمَّا بَعْدُ، فَمَنْ كَانَ مُتَكَلِّمًا فِي هَذَا الْأَمْرِ، فَلْيُطْلِعْ لِي قَرْنَهُ، فَوَاللهِ لَا يَطْلُعُ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ أَحَقَّ بِهِ مِنْهُ وَمَنْ أَبِيهِ)**، إنما كانت يوم اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، بعد انتهاء اجتماعهما وقبل انصراف الناس، وَصَوَّبَهُ ابنُ حجر، وبه قال العَيْنِيُّ والقسطلاني[٣].

قال ابن حجر في الإصابة في ترجمة حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ رضي الله عنه: (لَهُ ذِكْرٌ فِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ فِي قِصَّةِ الحَكَمَيْنِ لَمَّا تَكَلَّمَ مُعَاوِيَةُ قَالَ ابْنُ عُمَر: فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: أَحَقُّ بِهَذَا الأَمْرِ مَنْ قَاتَلَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الإِسْلَامِ...)[٤].

وقال في الفتح: [(فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ): أَيْ بَعْدَ أَنِ اخْتَلَفَ الْحَكَمَانِ... وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: (فَلَمَّا تَفَرَّقَ الْحَكَمَانِ)، وَهُوَ يُفَسِّرُ الْمُرَادَ وَيُعَيِّنُ أَنَّ الْقِصَّةَ كَانَتْ بِصِفِّينَ..... وَالْمُعْتَمَدُ: مَا صَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ][٥].

۞ الأدلة على أنَّ خُطْبَةَ معاوية رضي الله عنه كانت عند حادثة التحكيم:

١) ما أخرجه[٦] ابن سعد والطبراني - واللفظ له - وابن الأعرابي: **(لَمَّا كَانَ الْيَوْمُ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ عَلِيٌّ وَمُعَاوِيَةُ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ...)**، وما رواه عبد الرزاق[٧]: **(فَلَمَّا تَفَرَّقَ الْحَكَمَانِ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ...)**. وهي أخبار صحيحة تُفَسِّرُ روايةَ البخاري: **(فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ)**.

٢) ذَكَرَ ابْنُ الأعرابي قصة حَفْصَةَ رضي الله عنها، ثم ذكر قول ابن عمر رضي الله عنهما: **(فَخَرَجْتُ فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِمْ وَقَدِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يُوَلُّونِي، فَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ - فَظَنَّ أَنِّي قَدِمْتُ لِذَلِكَ - عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ جَسِيمٍ، فَجَعَلَ يَقُولُ...)**، فَذَكَرَ خُطْبَةَ معاوية رضي الله عنه. وبهذا يتبين مناسبة قصة حفصة رضي الله عنها التي رواها البخاري وغيره، وكذا مناسبة خُطبة معاوية رضي الله عنه، وهي: "أن الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما لما أرادا مبايعةَ ابن عمر رضي الله عنهما، ظنَّ معاوية رضي الله عنه أنَّ ابن عمر رضي الله عنهما قَدِمَ لأجل تَوْلِيَتِهِ خَلِيفَةً".

---

(١) سبق برقم [٤٣٢].

(٢) انظر صفحة (٥٧٨).

(٣) عمدة القاري (١٧/ ١٨٥)، إرشاد الساري (٦/ ٣٢٤ - ٣٢٥).

(٤) الإصابة (٢/ ٢٥).

(٥) فتح الباري (٧/ ٤٠٣). وسيأتي كلام ابن حجر بعد قليل بتمامه.

(٦) انظر [٤٢٨] [٤٢٩] [٤٣٠].

(٧) انظر [٤٣٣] [٤٣٤].

٣) أنَّ عبد الرزَّاق أخرجه في باب (غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ وَخَبَرِ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ).

٤) أنَّ الزُّهْرِيَّ - في روايته عند عبد الرزاق[١] - رواه كَتَكْمِلَةٍ لقصةِ حادثة التحكيم، ولذلك ابتدأه الزهري بقوله: (**فَقَامَ مُعَاوِيَةُ عَشِيَّةً**...)، فهو خبر متصل بالذي قَبْلَهُ، والراوي عنه فيهما: مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ.

٥) أنَّ أبا السعادات مجد الدِّين ابنَ الأَثِيرِ الجَزَرِيَّ أَوْرَدَ حَدِيثَ البخاري[٢] تحت عنوان سمَّاه: (أَمْرَ الحَكَمَيْنِ)[٣]، وذكرنا قبل قليل: أنَّ ابنَ حجر صَوَّبَهُ، واختاره العَيْنِيُّ والقسطلاني.

توجيهات غير صحيحة لمناسَبَةِ خطبة معاوية رضي الله عنه:

حاول بعضُ الباحثين الفضلاء أن يَصْرِفَ مناسَبَةَ الحادثة عن مكانها الصحيح - كأنْ يجعلها عند بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما، أو عند بَيْعَةِ يَزِيدَ لولايةِ العَهْدِ - ، ظنًّا منهم أنهم يوافقون بذلك عَدَالَةَ الصحابة رضي الله عنهم أو أنَّ في ذلك دِفَاعاً عن معاوية رضي الله عنه من هجمة الْمُبْتَدِعَةِ عليه، والحقُّ أَحَق أنْ يُتَّبَعَ، فليس في إثباتِ المناسَبَةِ الصحيحةِ إشكال، إنما صدر ما صدر من الصحابة رضي الله عنهم - ومنهم معاوية رضي الله عنه - عن اجتهاد منهم، وقد أدَّى بهم الاجتهادُ إلى ما هو أكبر من هذا، وهو القتال.

وتغييب الحقيقة لأجل التحسين يؤدِّي إلى التشويه، واللهُ المستعان.

وتمسك هؤلاء الباحثون بقولين اثنين، قول ابن الجوزي، وقول الهيثمي، وهناك قول ثالث لهم.

فأمَّا ابن الجوزي: فذهب إلى أن مناسبتها كانت في خلافة معاوية رضي الله عنه عند بيعة يزيد لولاية العَهْدِ، قال ابن الجوزي: [قَوْله: (قَدْ كَانَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ مَا كَانَ، وَلَمْ يُجْعَلْ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ): أَشَارَ إِلَى جَعْلِ عُمَرَ الْخلَافَةَ شُورَى فِي سِتَّةٍ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ. (فَقَالَتْ لَهُ: الْحَقْ، فَإِنَّهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ): هَذَا لِأَنَّ عُمَرَ قَالَ: "يَشْهَدُكُمْ عَبْدُ اللهِ وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ". وَهَذِهِ حِكَايَةُ الْحَالِ الَّتِي جَرَتْ فِي زَمَنِ عُمَرَ. وَقَوله: (فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ): كَانَ هَذَا فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ، وَإِرَادَتِهِ أَنْ يَجْعَلَ ابْنَهُ يَزِيدَ وَلِيَّ عَهْدِهِ][٤].

وقد أَجَابَ ابنُ حَجَرٍ على ابن الجَوْزِيِّ في الفتح فقال: [(فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ): أَيْ بَعْدَ أَنِ اخْتَلَفَ الْحَكَمَانِ... وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: (فَلَمَّا تَفَرَّقَ الْحَكَمَانِ)، وَهُوَ يُفَسِّرُ الْمُرَادَ وَيُعَيِّنُ أَنَّ الْقِصَّةَ كَانَتْ بِصِفِّينَ. - وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ

(١) انظر [٤٣٢].

(٢) انظر [٤٣١].

(٣) جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ (١٠/ ٩٣، ح٧٥٦١).

(٤) كَشْفُ الْمُشْكِلِ مِنْ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ (٢/ ٥٧٥ - ٥٧٦).

الْمُرَادُ الِاجْتِمَاعَ الْأَخِيرَ الَّذِي كَانَ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَرِوَايَةُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ تَرُدُّهُ -. وَعَلَى هَذَا تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: "فَلَمْ تَدَعْهُ حَتَّى ذَهَبَ إِلَيْهِمْ فِي الْمَكَانِ الَّذِي فِيهِ الْحَكَمَانِ، فَحَضَرَ مَعَهُمْ، فَلَمَّا تَفَرَّقُوا خَطَبَ مُعَاوِيَةُ... إِلَخْ" وَأَبْعد من ذَلِك قَول ابن الْجَوْزِيِّ فِي كَشْفِ الْمُشْكِلِ: "أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى جَعْلِ عُمَرَ الْخِلَافَةَ شُورَى فِي سِتَّةٍ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْئًا فَأَمَرَتْهُ بِاللِّحَاقِ[1]. - قَالَ[2] -: وَهَذَا حِكَايَةُ الْحَالِ الَّتِي جَرَتْ قَبْلُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ (فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ): كَانَ هَذَا فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ ابْنَهُ يَزِيدَ وَلِيَّ عَهْدِهِ". كَذَا قَالَ، وَلَمْ يَأْتِ لَهُ بِمُسْتَنَدٍ، وَالْمُعْتَمَدُ: مَا صَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، ثُمَّ وَجَدْتُ فِي رِوَايَةِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ ابن عُمَرَ قَالَ: (لَمَّا كَانَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ مُعَاوِيَةُ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ.... أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ][3].

ويجاب عنه أيضا: بأنَّ حَبِيبَ بْنَ مَسْلَمَةَ ﷺ وأم المؤمنين حفصة > لم يدركا بيعة يزيد لولاية العهد، فإنَّ حَبِيباً ﷺ مات سنة (٤٢هـ)[4]، وحفصة > ماتت عامَ الجماعة سَنَةَ (٤١هـ)[5]، ومعاوية ﷺ دعا إلى بيعة يزيد لولاية العهد سنة (٥٦هـ)!!

قال ابن جرير: (ثُمَّ دَخَلَتْ سَنَةُ سِتٍّ وَخَمْسِينَ.... وَفِيهَا دَعَا مُعَاوِيَةُ النَّاسَ إِلَى بَيْعَةِ ابْنِهِ يَزِيدَ مِنْ بَعْدِهِ، وَجَعَلَهُ وَلِيَّ العَهْدِ)[6].

فقول ابن الجوزي خطأ قطعاً، واللهُ ولي التوفيق.

وقد وجَّه بعضُ الباحثين الفضلاء خُطْبَةَ معاويةَ ﷺ فقالوا: [إنما قصد معاويةُ "الخوارجَ" بقوله: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الأَمْرِ فَلْيُطْلِعْ لَنَا قَرْنَهُ، فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ»]. كذا قالوا.

ويجاب عنهم: بالأدلة الخمسة السابقة.

وعلى فرض التسليم يقال لهم: إذا كان معاويةُ ﷺ قَصَدَ الخوارجَ، فلماذا غَضِبَ ابنُ عُمَرَ ﷺ وحَلَّ حُبْوَتَهُ وهَمَّ أن يقول: (**أَحَقُّ بِهَذَا الأَمْرِ مِنْكَ مَنْ قَاتَلَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الإِسْلَامِ**)؟

ولماذا اسْتَنْكَرَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ ﷺ قَوْلَ مُعَاوِيَةَ ﷺ وَطَلَبَ من ابن عمر ﷺ أَنْ يَرُدَّ عليه؟ (**قَالَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ: فَهَلَّا أَجَبْتَهُ؟**).

وماذا يَفْعَلُ الخوارجُ في اجتماعِ دَوْمَةِ الجَنْدَلِ؟ ألم يكن الخوارج يَرَوْنَ التحكيم كُفْراً؟ فكيف يشهدون التحكيم وهم يرونه كفراً؟

---

(١) أي: فأمرت حفصةُ أخاها عبد الله بن عمر باللحاق.

(٢) أي: قال ابن الجوزي.

(٣) فتح الباري (٧/ ٤٠٣).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣/ ١٨٨).

(٥) سير أعلام النبلاء (٢/ ٢٢٩).

(٦) تاريخ الطبري (٣/ ٢٤٧).

وجاء في آخر وثيقة الصلح أن الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما اشترطا: أنَّ عند موعد اجتماعهما (**لَا يَحْضُرْهُمَا فِيهِ إِلَّا مَنْ أَرَادَا.... وَاتَّعَدَ الحَكَمَانِ بِأَذْرُحَ، وَأَنْ يَجِيءَ عَلِيٌّ بِأَرْبَعِمِئَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَيَجِيءُ مُعَاوِيَةُ بِأَرْبَعِمِئَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَيَشْهَدُونَ الحُكُومَةَ**)[١].

قوله (**لَا يَحْضُرْهُمَا فِيهِ إِلَّا مَنْ أَرَادَا**): صريح في أنه لا يُسمح بحضور القضية إلا لمن أذن له الحَكَمَانِ رضي الله عنهما.

ويستحيل أن يَأذن أبو موسى رضي الله عنه للخوارج بالحضور، أو أن يَبْعَثَهُمْ عَلِيٌّ رضي الله عنه مع أبي موسى رضي الله عنه؛ حتى لا يفسدوا التحكيم، أما معاوية رضي الله عنه: فليس في أتباعه خوارجُ أبداً.

فَعَلِيٌّ رضي الله عنه لم يَسْمَحْ لأحدٍ من الخوارج بشهود موعد الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، ولم يَأذن لهم أبو موسى الأشعري رضي الله عنه، والخوارجُ لم يَشْهَدُوه أيضاً؛ لأنهم يرونه كُفْرًا، بل عندما حان موعد الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، سَأَلَ الخوارجُ عليًّا رضي الله عنه أَلَّا يبعث أبا موسى رضي الله عنه إلى موعد التحكيم، فلما بَعَثَهُ عَلِيٌّ رضي الله عنه: خَلَعُوا بَيْعَتَهُ، وخرجوا إلى النهروان في شوال سنةَ (**٣٧هـ**)[٢].

● **وأمَّا ابن الملقن**[٣] ونور الدين الهيثمي: فذهبا إلى أنَّ مناسبة الحادثة كانت عند بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما، ولم يذكرا دليلاً.

أَوْرَدَ الهَيْثَمِيُّ خَبَرَ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ ابن عُمَرَ رضي الله عنهما في مجمع الزوائد، ثم قال: (رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ صُلْحَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَوَهِمَ الرَّاوِي)[٤]، كذا قال!

ويجاب عنه: بما ذُكِرَ في الأدلة الخمسة السابقة.

وأمَّا عن قوله: (وَوَهِمَ الرَّاوِي)، فغير صحيح؛ لأنَّ رواية الطبراني فَسَّرَتْهَا رِوَايَةُ ابن سعد وابن الأعرابي، وهي روايةٌ واحدةٌ أخرجوها ثلاثتهم.

أما لفظ الطبراني: (**لَمَّا كَانَ الْيَوْمُ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ عَلِيٌّ وَمُعَاوِيَةُ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، قَالَتْ لِي حَفْصَةُ... فَأَقْبَلَ يَوْمَئِذٍ مُعَاوِيَةُ عَلَى بُخْتِيٍّ عَظِيمٍ فَقَالَ...**)[٥].

وأمَّا لفظ ابن سعد: (**لَمَّا كَانَ مِنْ مَوْعِدِ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ مَا كَانَ، أَشْفَقَ مُعَاوِيَةُ أَنْ يَخْرُجَ هُوَ وَعَلِيٌّ مِنْهَا، فَجَاءَ مُعَاوِيَةُ يَوْمَئِذٍ عَلَى بُخْتِيٍّ...**)[٦].

وأمَّا لفظ ابن الأعرابي: (**لَمَّا كَانَ أَمْرُ الْحَكَمَيْنِ قَالَتْ لِي حَفْصَةُ.... قَالَ: فَخَرَجْتُ فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِمْ وَقَدِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يُوَلُّونِي، فَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ - فَظَنَّ أَنِّي قَدِمْتُ لِذَلِكَ - عَلَى**

---

(١) انظر [٣٨٧].

(٢) انظر: صفحة (٦٣٤) بعنوان (الهُدُوءُ النِّسْبِيُّ لِلْخَوَارِجِ، ثُمَّ هَيَجَانُهُمْ وَخَلْعُهُمْ بَيْعَةَ عَلِيٍّ).

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢١/ ٢٣٤ - ٢٣٥).

(٤) سبق برقم [٤٢٩] الهامش.

(٥) سبق برقم [٤٢٩].

(٦) سبق برقم [٤٢٨].

جَمَلٍ أَحْمَرَ جَسِيمٍ، فَجَعَلَ يَقُولُ...)(١).

فهذا الراوي يذكر المكانَ والزمانَ وهيئةَ مَجِيءِ معاوية رضي الله عنه، فَأَيْنَ الوَهْمُ؟ خصوصاً أنَّ رواية عبد الرزاق صرَّحَتْ بالزمان، قال: (**فَلَمَّا تَفَرَّقَ الْحَكَمَانِ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ فَقَالَ...**)(٢)، وهي صحيحة الإسناد، وأحد إسنادَيْهَا على شرط الشيخين، وعلَّقَهَا البخاري بصيغة الجزم، فهل فيها وَهْمٌ أيضاً؟!!

لا يجوز العدول عن الأخبار الصحيحة السالمة من العلة والشذوذ، ولا الطعن بها، وليس من منهج أهل السنة والجماعة العدول عَمَّا ثبتت صِحَّتُهُ من الأحاديث والأخبار، إنما يجب إثباتُها وتوجيهُها وفق منهج أهل السنة والجماعة.

● إن قول معاوية رضي الله عنه في خطبته (**فَمَنْ كَانَ مُتَكَلِّمًا فِي هَذَا الْأَمْرِ، فَلْيُطْلِعْ لِي قَرْنَهُ، فَوَاللهِ لَا يَطْلُعُ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ أَحَقَّ بِهِ مِنْهُ وَمَنْ أَبِيهِ**)، إنما يَقصد به عبدَ الله بن عمر رضي الله عنهما، ويدل عليه ما يلي:

١) زيادةُ عبد الرزَّاق: (**يُعَرِّضُ بِعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ**).

٢) رواية ابن الأعرابي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (**فَخَرَجْتُ فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِمْ وَقَدِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يُوَلُّونِي، فَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ - فَظَنَّ أَنِّي قَدِمْتُ لِذَلِكَ - عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ جَسِيمٍ، فَجَعَلَ يَقُولُ: مَنْ ثَمَّ ذَكَرَ كَلِمَةَ هَذَا الْأَمْرِ مَنْ يَرْجُو هَذَا الْأَمْرَ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: مَنْ ضَرَبَكَ وَأَبَاكَ عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى أَدْخَلَكُمَا فِيهِ كَرْهًا، ثُمَّ ذَكَرْتُ الْجَنَّةَ وَنَعِيمَهَا فَانْصَرَفْتُ عَنْهُ**). فابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما بَيَّنَ سَبَبَ غضب معاوية رضي الله عنه وكلامه الشديد، وابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما غضب أيضاً من كلامه وتَعْرِيضِهِ به، فأراد أن يردَّ عليه فتركه لوجه الله. فابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما كان يعلم بِتَعْرِيضِ معاوية رضي الله عنه به.

٣) ويدل عليه أيضاً أنَّ حَبِيبَ بْنَ مَسْلَمَةَ رضي الله عنه فَهِمَ بأنَّ معاويةَ رضي الله عنه يَقصد ابنَ عُمَرَ رضي الله عنهما، فلذلك قال لابن عُمَرَ رضي الله عنهما: (**فَهَلَّا أَجَبْتَهُ؟**). قال ابنُ حَجَرٍ: [وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عِنْدَ قَوْلِهِ (فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ - يُعَرِّضُ بِابْنِ عُمَرَ -)، فَعُرِفَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ مُنَاسَبَةُ قَوْلِ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ لِابْنِ عُمَرَ: (هَلَّا أَجَبْتَهُ)](٣).

● إنَّ سَبَبَ غضب معاوية رضي الله عنه من ابن عمر رضي الله عنهما وتَعْرِيضِهِ به هو ما ذكره ابن عمر رضي الله عنهما في قوله: (**فَخَرَجْتُ فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِمْ وَقَدِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يُوَلُّونِي، فَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ - فَظَنَّ أَنِّي قَدِمْتُ لِذَلِكَ - عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ جَسِيمٍ، فَجَعَلَ يَقُولُ: مَنْ...**)، وما رواه أبو نُعَيْم في الحلية: (**قَالَ أَبُو مُوسَى: لَا أَرَى لِهَذَا الْأَمْرِ غَيْرَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ عَمْرٌو لِابْنِ عُمَرَ:**

---

(١) سبق برقم [٤٣٠]. (٢) سبق برقم [٤٣٣] [٤٣٤]. (٣) فتح الباري (٧/ ٤٠٤).

إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نُبَايِعَكَ...)، فحينما اتَّفَقَ الحَكَمَانِ رضي الله عنهما على مبايعة ابن عُمَرَ رضي الله عنهما على الخلافة: ظنَّ معاويةُ رضي الله عنه أنَّ ابنَ عُمَرَ رضي الله عنهما إنما قَدِمَ لأجل الحصول على الخلافة، فَغَضِبَ معاويةُ رضي الله عنه من ابن عُمَرَ رضي الله عنه، فقال له قولاً شديدًا، قال: (**مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الأَمْرِ فَلْيُطْلِعْ لَنَا قَرْنَهُ، فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ**)، ويَتَبَيَّنُ من هذا الكلام شدةُ الغضب.

إنَّ معاوية رضي الله عنه رأى نفسه أحق بالخلافة من عليٍّ رضي الله عنه ومن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، وقد دخل في حرب دامية بـ (صِفِّينَ) لأجل الطَّلَبِ بِدَمِ الخليفة عثمان رضي الله عنه، وبَذَلَ معاويةُ رضي الله عنه الأرواحَ والأموالَ والجهد في ذلك، فجهودُه هذه جعلَته يَزْدَادُ يَقِيناً في أحقيته بالخلافة، ثم تَفَاجَأَ معاويةُ رضي الله عنه بأنَّ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما يَسْتَبْعِدَانِهِ، ويتفقانِ على ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما الذي اعتزلَ الفتنةَ كُلَّهَا ولم يقاتِلْ مِنْ أَجْلِ دَمِ عثمان رضي الله عنه، ولم يَبْذل أي جُهْدٍ في الطلب بدم عثمان رضي الله عنه!! فَغَضِبَ معاويةُ رضي الله عنه غضباً شديداً حينما ذهبت ثمرةُ جُهْدِهِ إلى غيره.

وفي هذا يَتَبَيَّنُ معنى رواية ابن سعد(١) : (**أَشْفَقَ مُعَاوِيَةُ أَنْ يَخْرُجَ هُوَ وَعَلِيٌّ مِنْهَا، فَجَاءَ مُعَاوِيَةُ يَوْمَئِذٍ عَلَى بُخْتِيٍّ عَظِيمٍ طَوِيلٍ، فَقَالَ: وَمَنْ...**)، أي: أَشْفَقَ مُعَاوِيَةُ أَنْ يُبَايِعَ الحَكَمَانِ ابْنَ عُمَرَ ويُخْرِجَانِهِ هُوَ عَلِيًّا، فتَكَلَّمَ معاويةُ في خطبته بما ذُكِرَ، رضي الله عنهم.

وهناك عَامِلٌ آخر يزيد في غَضَبِ معاوية رضي الله عنه أيضاً: وهو أنَّه ظنَّ بأنَّ ابنَ عُمَرَ رضي الله عنهما قَصَدَ بحضوره التحكيم أنْ يُبَايِعَهُ الحَكَمَانِ رضي الله عنهما. قال ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: (**فَخَرَجْتُ فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِمْ وَقَدِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يُوَلُّونِي، فَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ، فَظَنَّ أَنِّي قَدِمْتُ لِذَلِكَ**).

ولعل هذا هو سبب تَوَعُّدِ معاوية رضي الله عنه - زمن خلافته - لابن عمر رضي الله عنهما بالقتل، ، ،

[٤٣٥] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الأَسَدِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيَقْتُلَنَّ ابْنَ عُمَرَ، فَلَمَّا دَنَا مِنْ مَكَّةَ تَلَقَّاهُ النَّاسُ، وَتَلَقَّاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ صَفْوَانَ فِيمَنْ تَلَقَّاهُ فَقَالَ: إِيهِنْ مَا جِئْتَنَا بِهِ، جِئْتَنَا لِتَقْتُلَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: وَمَنْ يَقُولُ هَذَا؟ وَمَنْ يَقُولُ هَذَا؟ وَمَنْ يَقُولُ هَذَا؟ ثَلَاثًا**(٢).

[٤٣٦] وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَيَقْتُلَنَّ ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: فَجَعَلَ أَهْلُنَا يَقْدُمُونَ عَلَيْنَا، وَجَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ صَفْوَانَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ، فَدَخَلَا بَيْتًا، وَكُنْتُ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ، فَجَعَلَ عَبْدُ اللهِ بْنُ صَفْوَانَ يَقُولُ: أَفَتَتْرُكُهُ حَتَّى يَقْتُلَكَ؟ وَاللهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنَا وَأَهْلُ بَيْتِي لَقَاتَلْتُهُ**

---

(١) سبق برقم [٤٢٨].

(٢) الطبقات الكبرى (٤/ ١٨٣) إسناده صحيح على شرط الشيخين. إسماعيل: هو ابن عُلَيَّةَ. وأيوبُ: هو السِّخْتِيَانِيُّ.

التخريج:

أورده الذهبي في تاريخ الإسلام (٥/ ٤٦٦) عن أيوب، به.

دُونَكَ. قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَفَلَا أَصْبِرُ فِي حَرَمِ اللهِ؟ قَالَ: وَسَمِعْتُ نَجِيَّهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَرَّتَيْنِ، فَلَمَّا دَنَا مُعَاوِيَةُ تَلَقَّاهُ النَّاسُ وَتَلَقَّاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ صَفْوَانَ فَقَالَ: إِيهِنْ مَا جِئْتَنَا بِهِ، جِئْتَ لِتَقْتُلَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: وَاللهِ لَا أَقْتُلُهُ(١).

يحتمل أن يكون سبب هذه الحادثة هو ما جَرَى يَوْمَ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، ويحتمل أن لها سببًا آخر، ومعاوية رضي الله عنه رجع عن كلامه، ولم يَمَسَّ ابن عمر رضي الله عنهما بسوء.

ويبعد أن يكون سببها رفضه لولاية عَهْدِ يزيد، فإن ابن عمر رضي الله عنهما أنكر على ابن الزبير رضي الله عنهما مخالَفَتَهُ ليزيد بن معاوية(٢).

● (**أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمَنْ أَبِيهِ**): إنَّ ذِكْرَ الأَبِ في التفضيل هو أسلوب يُسْتَخْدَمُ لدلالة على شِدَّةِ التأكيد، ولا يُرَادُ به ظاهر اللفظ، فمعاويةُ رضي الله عنه لا يَرَى نَفْسَهُ أحق بالخلافة من عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه ومن بعده عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه، إنما كان يَقْصِدُ الَّذِينَ في زَمَنِهِ كعليٍّ وابن عمر وغيرهما رضي الله عنهم.

قال ابن حجر: [قِيلَ: أَرَادَ عَلِيًّا وَعَرَّضَ بِالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ. وَقِيلَ: أَرَادَ عُمَرَ وَعَرَّضَ بِابْنِهِ عَبْدِ اللهِ. وَفِيهِ بُعْدٌ؛ لِأَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ يُبَالِغُ فِي تَعْظِيمِ عُمَرَ... وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عِنْدَ قَوْلِهِ (فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ - يُعَرِّضُ بِابْنِ عُمَرَ -)، فَعُرِفَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ مُنَاسَبَةُ قَوْلِ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ لِابْنِ عُمَرَ: (هَلَّا أَجَبْتَهُ؟)].

فكلام ابن حجر: يدل على أن معاوية رضي الله عنه قَصَدَ بهذه العبارة عبدَ الله بنَ عُمَرَ رضي الله عنهما، ولم يَقْصِدْ أَمِيرَ المؤمنين عُمَرَ الفاروقَ رضي الله عنه.

وقد ذكرنا سَبَبَ قَوْلِ معاوية رضي الله عنه لهذه العبارة، وهو أن معاوية رضي الله عنه ظَنَّ أَنَّ ابنَ عُمَرَ رضي الله عنهما إِنَّمَا جَاءَ لِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ لِيُبَايِعَهُ الحَكَمَانِ رضي الله عنهما بالخلافة.

وعلى كل حال، فهذا الكلام صَدَرَ من معاوية رضي الله عنه حَالَ غَضَبٍ شَدِيدٍ.

● إنَّ حَبِيبَ بْنَ مَسْلَمَةَ رضي الله عنه - مع كونه من أقطاب أنصارِ معاوية رضي الله عنه، ومن رؤوس أهل الشام - اسْتَنْكَرَ قولَ معاوية رضي الله عنه بأنه أحق بالخلافة من عَلِيٍّ وابن عمر رضي الله عنهم، وكذلك اسْتَنْكَرَ تَعْرِيضَهُ بابن عمر رضي الله عنهما حين قال: (**فَلْيُطْلِعْ لَنَا قَرْنَهُ، فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ**)، فلذلك قال حَبِيبٌ لابن عمر رضي الله عنهما: (**فَهَلَّا أَجَبْتَهُ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي؟**). وهذا يدلُّ على أَنَّ حَبِيباً رضي الله عنه تَمَنَّى لو رَدَّ عليه ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما، ويدل أيضاً على توقيرِ حَبِيبٍ لابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما.

---

(١) الطبقات الكبرى (٤/ ١٨٣) إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين. إسماعيل: هو ابن عُلَيَّةَ. وابنُ عَوْنٍ: هو عبدُ اللهِ.

التخريج:

أورده الذهبي في تاريخ الإسلام (٥/ ٤٦٦) عن ابن عون. وفي سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٢٥) عن ابن عُلَيَّةَ، به. وصححه شعيب الأرنؤوط.

(٢) انظر [١٧١] [١٧٢].

۞ المبحث الخامس: انْصِرَافُ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما وَأَتْبَاعِهِمَا مِنْ دَوْمَةِ الجَنْدَلِ بَعْدَ التَّحْكِيمِ:

الخلاصة:

بعد انقضاء التحكيم، رجع معاويةُ وعمرٌو رضي الله عنهما وأتباعُهما الشاميون مِنْ دَوْمَةِ الجَنْدَلِ إلى الشام، ورجع العراقيون إلى العراق.

أمَّا أبو موسى الأشعري رضي الله عنه فلم يرجع مع العراقيين إلى العراق، بل تَوَجَّهَ مِنْ دَوْمَةِ الجَنْدَلِ إلى مكة المكرمة مُعْتَمِراً، فَسَكَنَ بمكة.

ومعاويةُ رضي الله عنه وأتباعُهُ هم أوَّلُ مَنْ غَادَرَ دَوْمَةَ الجَنْدَلِ، غَادَرُوهَا لَيْلاً، فلم يأتِ الصَبَاحُ وأحدٌ من الشاميين في دَوْمَةِ الجَنْدَلِ.

وأمَّا وَفْدُ العراق: فغادروا دَوْمَةَ الجَنْدَلِ بعد رحيل معاوية رضي الله عنه وأتباعه.

تفصيل ذلك:

[٤٣٧] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى الْقَصِيرُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي مُوسَى أَيَّامَ الْحَكَمَيْنِ وَفُسْطَاطِي**(١) **إِلَى جَانِبِ فُسْطَاطِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ ذَاتَ يَوْمٍ قَدْ لَحِقُوا بِمُعَاوِيَةَ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ**(٢) **أَبُو مُوسَى رَفَعَ رَفْرَفَ**(٣) **فُسْطَاطِهِ، فَقَالَ: «يَا مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ أَبَا مُوسَى. قَالَ: «إِنَّ الْإِمْرَةَ مَا اؤْتُمِرَ فِيهَا**(٤)**، وَإِنَّ الْمُلْكَ مَا غُلِبَ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ»**(٥).

قوله (**فَأَصْبَحَ النَّاسُ ذَاتَ يَوْمٍ قَدْ لَحِقُوا بِمُعَاوِيَةَ مِنَ اللَّيْلِ**): المقصود بـ "الناس": أَهْلُ الشَّامِ، أي أنه عندما جاء الصَبَاحُ كان أهلُ الشام قد رَحَلُوا وَرَجَعُوا أَدْرَاجَهُمْ أثناء الليل مع

---

(١) الفُسْطَاطُ: الخَيْمَةُ.

(٢) أي لما دخل صباح اليوم التالي.

(٣) الطرف الذي يَتَدَلَّى من الخيمة. لسان العرب (٩/ ١٢٦) مادَّة: رفف.

(٤) مَا اؤْتُمِرَ فِيهَا: ما كان فيها ائْتِمَارٌ، وهو التَّشَاوُرُ.

(٥) الطبقات الكبرى (٤/ ١١٣) إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين. الْمُثَنَّى: هو بن سعيد الضُّبَعِيُّ، أبو سعيد البصري القصير. وسيتكرر الخبر [٤٥٤] بمزيد من البيان في مناسبة أخرى، فانظر.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (٥٧/ ٣٩٧) من طريق ابن سعد به.

وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤/ ٦٥) عن الْمُثَنَّى، وفي تاريخ الإسلام (٥/ ٢٣٦) عن رَوْحٍ، به.

معاوية ﵁، فمعاويةُ ﵁ ارتحل بهم ليلاً إلى الشام، فلم يأتِ الصباح وأحدٌ من الشاميين موجود في دومة الجندل، لأنهم ارتحلوا منذ الليل مع أميرهم معاوية ﵁.

فمعاويةُ ﵁ رَحَلَ أوَّلاً بأتباعه من دَوْمَةِ الجَنْدَلِ، ثم غادر العراقيون بعده إلى العراق.

وعمرو بن العاص ﵁: قد رجع مع معاوية ﵁ وأهلِ الشام إلى الشام أيضاً كما يدل عليه عموم لفظ الخبر، وكما هو مستفيض في كتب التاريخ، فتذكر كتب التاريخ أنَّ معاوية ﵁ أرسله - بعد رجوعهما من التحكيم - من الشام إلى مصر، فاستولى عمرو بن العاص ﵁ على مصر.

وقوله (**فَلَمَّا أَصْبَحَ أَبُو مُوسَى رَفَعَ رَفْرَفَ فُسْطَاطِهِ، فَقَالَ**:...): يدل على أنَّ أبا موسى الأشعري ﵁ مَكَثَ هو وأتباعه العراقيون في دومة الجندل في تلك الليلة التي ارتحل فيها معاويةُ ﵁ وأهلُ الشام، فَمَكَثَ أبو موسى ﵁ وأتباعُهُ في خِيَامِهِمْ طِيلَةَ الليل حتى دخل الصباح.

ثم بعد ذلك: ارتحل العراقيون إلى العراق إلَّا أبا موسى الأشعري ﵁، فإنه - بعد انقضاء التحكيم - لم يرجع معهم إلى العراق، إنما اتجه من مكانه (دَوْمَةِ الجَنْدَلِ) إلى مكة المكرمة مُعْتَمِراً، وَنَزَلَ (شِعْبَ أَبِي دُبٍّ) بمكة، الذي سُمِّيَ لاحِقًا بـ "شِعْبِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﵁"، وَابْتَنَى سَقِيفَةً له فيه.

سبب رجوع أبي موسى الأشعري ﵁ إلى مكة المكرمة بدلاً من الكوفة (العراق):

الاختصار:

مَوْقِفُهُ ﵁ في اعتزال الفتن، فقد اعتزلها قبل التحكيم وأثناءه وبعده.

أنَّ مهمته ﵁ في "التحكيم" قد انتهت.

أنَّ العراق كانت مضطربة بالفتن المتعاقبة، أما مكة المكرمة فكانت آنذاك مستقرة لا تعرف الفتن.

أنَّه ﵁ تَنَبَّأَ زَمَنَ التَّحْكِيم: بِأَنَّ حروبًا أُخرى جديدة سوف تَنْشَبُ بين علي ومعاوية ﵄. ويفسر ذلك قوله ﵁ (**وَإِنَّ الْمُلْكَ مَا غُلِبَ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ**)[1].

أنَّه ﵁ تَنَبَّأَ زَمَنَ التَّحْكِيم وَبَعْدَهُ: بِأَنَّ القتال والخلاف بين علي ومعاوية ﵄ لن ينتهي، بل سيطول ويشتد أكثر مما كان عليه. وتدل عليه نفس المقولة السابقة (**وَإِنَّ الْمُلْكَ**..).

أنَّه ﵁ تَنَبَّأَ بَعْدَ التَّحْكِيم: بأنه سوف تُقْبِلُ الفِتَنُ "الرَّدَاحُ الْمُطْبِقَةُ". (وهذه الرَّدَاحُ الْمُطْبِقَةُ تَشْتَمِلُ - فِيمَا تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ -: عَلَى نَوْعَيْنِ من الحروب، الأولى: الحروب التي نَشَبَتْ بين

(١) انظر [٤٥٤].

علي ومعاوية رضي الله عنهما بعد صِفِّينَ. والثانية: الحروب التي نَشَبَتْ بين جيش علي رضي الله عنه وأطراف أخرى غير أهل الشام).

أنه رضي الله عنه لم يُرِدْ أَنْ تُدْرِكَهُ تلك الرَّدَاحُ الْمُطْبِقَةُ الَّتِي تَنَبَّأَ بِهَا قَبْلَ قُدُومِهَا، فَلَجَأَ إِلَى مَكَّةَ.

التفصيل:

هناك أسباب جعلت سيدنا أبا موسى الأَشْعَرِيَّ رضي الله عنه لا يرجع مع وَفْدِ العراق إلى العراق بعد التَّحْكِيمِ، وذهب بدلاً من ذلك إلى مكَّة المكرمة، وهي:

مَوْقِفُهُ رضي الله عنه في اعتزال الفتن، فهو الذي كان يَنْهَى الناسَ عن الدخول فيها، وقد اعتزلها كلَّها رضي الله عنه سواء قبل التحكيم أو أثناءه أو بعده، وقد كان أبو موسى رضي الله عنه قبل التحكيم مُقِيمًا في بَعْضِ النَّوَاحِي مِنْ بَادِيَةِ العِرَاقِ معتزلاً الفِتَنَ، فلمَّا حَانَ مَوْعِدُ الحَكَمَيْنِ أَقْدَمَهُ عليٌّ رضي الله عنه إلى الكوفة، ثم بَعَثَهُ إِلَى دَوْمَةِ الجَنْدَلِ، ثم ارْتَحَلَ أَبُو مُوسَى رضي الله عنه بعد انقضاء التحكيم إلى ناحيةٍ أبعد من سابقتها، وهي مكة المكرمة.

جاء عند البَلَاذُرِيِّ: أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه لَمَّا حَانَ موعدُ الحَكَمَيْنِ (**بَعَثَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَقْدَمَهُ مِنَ الْبَصْرَةِ، وَأَقْدَمَ أَبَا مُوسَى - وَكَانَ تَوَجَّهَ إِلَى بَعْضِ النَّوَاحِي -، فَقَدِمَا عَلَيْهِ، فَوَجَّهَهُمَا فِي خَيْلٍ، وَأَقَامَ**)[1].

إن أبا موسى رضي الله عنه كان مُقِيمًا في تلك البادية ليس قبل موعد التحكيم فحسب، بل منذ أَنْ عَزَلَهُ عَلِيٌّ رضي الله عنه عن الكوفة قبل موقعة الجَمَلِ، ، ،

[٤٣٨] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **وَحَدَّثَنِي الْمَدَائِنِيُّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ الأَسْوَدِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ الْجَزَرِيِّ قَالَ: لَمَّا صَارَ النَّاسُ إِلَى الْحُكُومَةِ وَأَنْ يَخْتَارُوا رَجُلَيْنِ، قَالَ مُعَاوِيَةُ: قَدْ رَضِيتُ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ .....فَكَتَبَ**[2] إِلَى أَبِي مُوسَى فِي الْقُدُوم - وَكَانَ بِبَعْضِ الْبَوَادِي حَذِرًا مِنَ الْفِتْنَةِ -، فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ: إِنَّ النَّاسَ قَدِ اصْطَلَحُوا وَقَدْ حَكَّمُوكَ. فَقَالَ: إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. ثُمَّ قَدِمَ عَلَى عَلِيٍّ[3].

هذا الخبر يحكي عن كتابة وثيقة التحكيم وليس اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، لكن فيه دلالة على أن أبا موسى رضي الله عنه قَبْلَ موقعة صفين: كان مُقِيمًا في بَادِيَةٍ مِنْ بَوَادِي العِرَاقِ، فَذَهَبَ وَشَهِدَ كتابةَ الوثيقة، وهذا يقتضي أنه يعود بعد ذلك إلى مكان إقامته بالبادية حتى يحين موعدُ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، وهو ما حصل بالفعل.

وأبو موسى رضي الله عنه تَنَبَّأَ زَمَنَ التَّحْكِيمِ بِأَنَّ القتال والخلاف بين علي ومعاوية رضي الله عنهما لن ينتهي،

---

(١) انظر [٤٠٦].

(٢) يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) أنساب الأشراف (٢/ ٣٣٣ - ٣٣٤) هذا القدر الذي أوردناه: خبر مقبول، وقد مضى [٣٨٤].

إنِ استمرَّ الحالُ كما هو، فَلَمَّحَ أبو موسى ﷺ بأن الغَلَبَةَ ستكون لأحدهما بالسيف، قال: (**وَإِنَّ الْمُلْكَ مَا غُلِبَ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ**)[١]، أي: أنه ستحدث حروب أُخرى بينهما بعد صِفِّينَ، وبالفعل قد تَأَهَّبَ عليٌّ ﷺ بعد تفرُّق الحَكَمَيْنِ لغزو الشام إلَّا أنه انشغل بحرب الخوارج.

بل إن أبا موسى ﷺ تَنَبَّأَ بَعْدَ التَّحْكِيم بأنَّ الخلاف سيطول ويشتد أكثر مما كان عليه، وأنَّه سوف تُقْبِلُ الفتنُ "الرَّدَاحُ الْمُطْبِقَةُ"، وقد نَهَضَتْ تلك الفِتَنُ "الرَّدَاحُ الْمُطْبِقَةُ" منذ شُخُوصِ أبي موسى ﷺ إلى مَوْعِدِ الحَكَمَيْنِ ﷺ حينما اعْتَرَضَ الخوارجُ على شُخُوصِهِ فَخَلَعُوا بَيْعَةَ عَلِيٍّ ﷺ وخرجوا إلى النهروان، ثم ابتدأَتْ "الرَّدَاحُ الْمُطْبِقَةُ" تَخْطُو عَقِبَ افتراق الحَكَمَيْنِ ﷺ، فخرج عليٌّ ﷺ إلى النُّخَيْلَةِ يتأهَّب لغزو الشام، ثم اشتعلت الحربُ مع الخوارج بالنَّهْرَوَانِ التي قتل فيها نَحْوَ أربعة آلافٍ من الخوارج، أي نَحْوَ نصف عدد قتلى يوم صِفِّينَ، واشتعلت حربٌ أخرى مع الخِرِّيتِ بْنِ رَاشِدٍ النَّاجِي وقومِهِ مِنْ بَنِي نَاجِيَةَ، وَشَنَّ معاويةُ ﷺ غاراتٍ متعاقبةً على نواحٍ متفرِّقة من أطراف علي ﷺ[٢]، وكذلك سيطر معاوية ﷺ على مصر، وغيرها من الفتن[٣]، لكنَّ تلك "الرَّدَاحَ الْمُطْبِقَةَ" توقَّفَتْ قبل استفحالها بفضل اللهِ ﷻ على يد المصلِحِ العظيم السَّيِّدِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ.

فأبو موسى ﷺ كان معتزلاً الفِتَنَ مُنْذُ أَوَّلِ وَهْلَةٍ، فلم يُرِدْ أَنْ تُدْرِكَهُ تلك الرَّدَاحُ الْمُطْبِقَةُ الَّتِي تَنَبَّأَ بِهَا قَبْلَ قُدُومِهَا، فَلَجَأَ - بعد انتهاءِ مُهِمَّتِهِ في التحكيم - إلى بيتِ اللهِ ﷻ مجاوراً بمكة المكرمة؛ لأنها كانت بعيدة جدًّا عن الفتن المتعاقبة آنذاك، أما العراق والشام فكانتا مضطربتَيْنِ، وخصوصاً: العراق.

فهكذا أدَّى أبو موسى ﷺ مُهِمَّتَهُ في التحكيم بعد أَنْ أَبْرَزَ الحَقَّ فِيهَا (كما ذكرنا في نتائج التحكيم)[٤]، فلمَّا انْقَضَى التحكيمُ استمرَّ أبو موسى ﷺ في طريقِ اعتزالِ الفتنِ وفي أَمْرِ الناسِ باعتزالها، فَلَحِقَ ﷺ بمكة المكرمة، ومنذ أَوَّلِ وُصُولِهِ إلى مكة: جَعَلَ يَأْمُرُ النَّاسَ باعتزالِ الفتن وهو يطوف بالبيت، وكان في طَيَّاتِ كَلَامِهِ تحذيرٌ للناس من فتن ذات طابع جديد، وَصَفَهَا أبو موسى ﷺ بـ "الرَّدَاحِ الْمُطْبِقَةِ"، وهي حروب ستكون بعد افتراق

---

(١) سيأتي تفصيل ذلك، انظر لزاماً [٤٥٤] وما قبله من قوله [وهذا أبو موسى الأشعري ﷺ يقول كلاماً...]، وما بعده إلى قوله [أقول: ولكن طبيب الفتنة هو بشارة النبي ﷺ،.... والحمد لله].

(٢) انظر لغارات معاوية ﷺ: صفحة (٥٨٦).

(٣) انظر: "العوامل التي أدَّت إلى تغير الموازين"، في صفحة (٥٨٠).

(٤) مرَّت بنا نتائج التحكيم بالتفصيل، وهي أربعة، سنذكرها هنا باختصار:

١- أن عليًّا ﷺ هو الخليفة الشَّرْعِيُّ.

٢- أنَّ معاويةَ ﷺ لا نَصِيبَ له في الخلافة.

٣- أنَّه لا يجب على عَلِيٍّ تولية معاوية وعمرو مناصب، ولا يصح أن يَشْتَرِطَا ذلك على عَلِيٍّ حتى يُبَايِعَاهُ ﷺ.

٤- أنَّهما لم يَتَّفِقَا بشأن سبب الخلاف الرئيسي الذي انْدَلَعَتْ بِسَبَبِهِ الحَرْبُ، وهو تقديم البيعة على الاقتصاص.

الحَكَمَيْنِ ﵄ ذات عواقب أسوأ من صِفِّينَ نفسها، قال أبو موسى ﵁ وهو يطوف بالبيت: **(مَا هَذِهِ[١] إِلَّا حَيْضَةٌ مِنْ حَيْضَاتِ[٢] الْفِتَنِ، وَبَقِيَتِ الرَّدَاحُ الْمُطْبِقَةُ[٣]، مَنْ أَشْرَفَ لَهَا أَشْرَفَتْ لَهُ[٤]، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، وَالصَّامِتُ خَيْرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالنَّائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمُسْتَيْقِظِ)[٥].**

كان هذا سبب رجوع أبي موسى الأشعري ﵁ بعد التحكيم إلى مكة المكرمة،،،

☒ وَتَذْكُرُ قِصَّةُ التَّحْكِيمِ الْمَكْذُوبَةُ الَّتِي ذُكِرَ فيها (الخِدَاعُ والتَّشَاتُمُ)[٦] سَبَبًا فيه تشويه لِسِيرَةِ أَبِي مُوسَى ﵁، تَزْعُمُ أَنَّ أَبَا مُوسَى ﵁ بعدما خُدِعَ وَتَشَاتَمَ مع عمرو ﵁: رَكِبَ رَاحِلَتَهُ مباشرةً وَلَحِقَ بِمَكَّةَ؛ لأنه لم يُرِدْ مقابلةَ عَلِيٍّ ﵁ بعدما خُدِعَ، ويلزم منه: أن عليًّا ﵁ لم يَرْضَ بما قَدَّمَهُ أَبُو مُوسَى ﵁ في التَّحْكِيمِ!!

بل كان تَعْبِيرُ أَبِي مِخْنَفٍ: أن أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ ﵁ "هَرَبَ" إلى مَكَّةَ، كذا قال!![٧].

☑ والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّ هذا السبب المزعوم هو عَيْنُ قصة التَّحْكِيمِ المكذوبة، والحمدُ لله.

الثاني: أن الزعم بأن أبا موسى ﵁ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ وَلَحِقَ بمكَّةَ بعد انقضاء التحكيم مباشرةً: غير صحيح، فإنَّ أبا موسى ﵁ وأهل العراق مَكَثُوا ليلةً بعد ارتحال أهل الشام كما ثَبَتَ في الخبر الصحيح[٨]، فهو ﵁ لم يرتحل مباشرةً بَعْدَ انْقِضَاءِ التَّحْكِيمِ.

وكذلك أهل الشام لم يرتحلوا مباشرة بعد انقضاء التحكيم، فإن معاويةَ ﵁ خَطَبَ في الناس بعد مُنْتَصَفِ النَّهَارِ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ وَبَعْدَ انْقِضَاءِ التَّحْكِيمِ، جاء عند عبد الرزاق: **(فَقَامَ مُعَاوِيَةُ عَشِيَّةً[٩] فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَمَنْ كَانَ مُتَكَلِّمًا فِي هَذَا الأَمْرِ، فَلْيُطْلِعْ لِي قَرْنَهُ، فَوَاللهِ لَا يَطْلُعُ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ أَحَقَّ بِهِ مِنْهُ وَمَنْ أَبِيهِ)[١٠]**، وهذا

---

(١) أي: صِفِّين وعدم اتفاق الحَكَمَيْنِ ﵄، وما جرى قبل ذلك كله إلى استشهاد عثمان ﵁.

(٢) حَيْضَة وحَيْصَة: بنفس معنى، أَيْ رَوْغَةٌ مِنْهَا عَدَلَتْ إِلَيْنَا.

(٣) الرَّدَاحُ: أي الثقيلةُ العظيمةُ. وَالْمُطْبِقَةُ: الدَّاهِيَةُ الشَّدِيدَةُ، ويُقَالُ للسَّنَة الشّديدةِ: الْمُطبِقَةُ، وَهُوَ مَجاز.

وقد يكون المراد بالْمُطْبِقَةِ: العَامَّة، من الإطباق، وهو التغطية، كأنها تغشاهم وتغطيهم.

(٤) أَشْرَفَ لَهَا: من الإشراف، وهو الانتصاب للشيء والتَّعَرُّضُ له والتَّطَلُّعُ إليه. أَشْرَفَتْ لَهُ: غَلَبَتْهُ وَصَرَعَتْهُ وَأَهْلَكَتْهُ.

(٥) انظر [٤٤١].

(٦) انظر [١٣٧]، وسبق التعليق عليها في: صفحة (٥٢٨).

(٧) قال الطبري في تاريخه (٣/ ١١٥ - ١١٦): [قَالَ أَبُو مِخْنَفٍ: عَنْ عَبْدِالْمَلِكِ بْنِ أَبِي حَرَّةَ: ... (فذكر خبراً طويلاً عن أمر الخوارج بعد رجوعهم من صِفِّينَ، إلى أن قال): **فَلَمَّا خَرَجَتِ الخَوَارِجُ وَهَرَبَ أَبُو مُوسَى إِلَى مَكَّةَ وَرَدَّ عَلِيٌّ ابْنَ عَبَّاسٍ إِلَى الْبَصْرَةِ: قَامَ (عَلِيٌّ) فِي الكُوفَةِ فَخَطَبَهُمْ...**] يعني: فخطب الخوارج.

(٨) انظر [٤٣٧].

(٩) العَشِيُّ: من بعد زوال الشمس إلى غروبها. والزوال يكون بعد منتصف النهار (أي عند دخول وقت صلاة الظهر).

(١٠) انظر [٤٣٢].

يعني أن معاوية رضي الله عنه وأهل الشام مَكَثُوا بَعْدَ انْقِضَاءِ التَّحْكِيمِ ولم يَرْتَحِلُوا مباشرةً. فَكِلَا الفريقَيْنِ مَكَثُوا ولم يَرْتَحِلُوا مباشرةً.

الثالث: أنَّ أبا موسى رضي الله عنه قد بَذَلَ كُلَّ ما بوسعه، وَأَبْرَزَ الحَقَّ وَنَاصَرَهُ، لكنه لم يَتَمَكَّنْ من حَسْمِ قضيةِ "تقديم الاقتصاص على البيعة" التي أَصَرَّ عليها أهلُ الشام، وهي القضيةُ نفسها التي لم يستطع عليٌّ رضي الله عنه حَسْمَهَا مع أهل الشام إلى أنْ تَوَفَّاهُ اللهُ عز وجل، فلا يُلَامُ أبو موسى رضي الله عنه عَلَى ذلك، كما أن عليًا رضي الله عنه لا يُلَامُ عَلَى ذلك، فإنَّ إصرار أهل الشام على "تقديم الاقتصاص على البيعة" يُعْتَبَرُ بَغْيًا على الخليفةِ رضي الله عنه، وكان هذا البَغْيُ ناتجاً عن اجتهادٍ وتأويل.

وأمير المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه عَلِمَ بعد افتراق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما أن أهل الشام لا يزالون مُصِرِّينَ عَلَى بَغْيِهِمْ، فلذلك عَسْكَرَ في النُّخَيْلَةِ بعد التحكيم يُجَهِّزُ الجَيْشَ لِيَغْزُوَ الشَّامَ وَيَرُدَّهُمْ عن بَغْيِهِمْ، لكنه انْشَغَلَ بالخوارج، فاتَّجَهَ بجيشه إلى النَّهْرَوَانِ بَدَلاً من الشام.

لهذا لا يصح أن عليًا رضي الله عنه كان عَاتِبًا أو غَيْرَ رَاضٍ عن أَدَاءِ أبي موسى رضي الله عنه في التحكيم، فإنَّ عليًّا رضي الله عنه هو الذي وَثِقَ به فاختاره للتحكيم ثم أرسله، وأهلُ الشام هم الذين تمسَّكُوا بِبَغْيِهِمْ يَوْمَ الحَكَمَيْنِ بإصرارهم على تقديم الاقتصاص على البيعة، فما ذَنْبُ أبي موسى رضي الله عنه حينئذٍ؟!!

فالعُهْدَةُ في (عدم اتِّفَاقِ الحَكَمَيْنِ على قَطْعِ النِّزَاعِ): يراها أميرُ المؤمنين رضي الله عنه على عَاتِقِ أهل الشام، وليس على أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

والأخبارُ الضعيفة تحاول إسقاطَ العُهْدَةِ يومَ التحكيم على أبي موسى رضي الله عنه، وتحاول إيجادَ نُفُورٍ وَوَحْشَةٍ بين أبي موسى وأمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنهما، وإنَّ النَّاظِرَ بِحَذَقٍ إلى مزاعم الأخبار الضعيفة: يجدها تَطْعَنُ في أمير المؤمنين قَبْلَ أبي موسى رضي الله عنهما[1].

[٤٣٩] أَخرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوْنٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: كَانَ الْحَكَمَانِ أَبُو مُوسَى وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا يَبْتَغِي الدُّنْيَا، وَالْآخَرُ يَبْتَغِي الْآخِرَةَ**[2].

في هذا الخبر: أَثْبَتَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ لأبي موسى رضي الله عنه "المناصَرَةَ لعليٍّ رضي الله عنه"، فَوَصَفَهُ بأنه (**يَبْتَغِي الْآخِرَةَ**)؛ لأنه كان مُنَاصِرًا لِلْحَقِّ (الخليفة الشرعي)، وهذه لَفْتَةٌ لَطِيفَةٌ فيها رَدٌّ على الأخبار الضعيفة التي تَزْعُمُ أَنَّ أبا موسى رضي الله عنه "عَزَلَ عَلِيًّا رضي الله عنه وخُدِعَ ولم يُنَاصِرْ عَلِيًّا

(١) انظر تفصيل ذلك في قول د. أمحزون برقم [٣٩٢] والتعليق بعده.

(٢) الطبقات الكبرى (٤/ ١١٣) صحيح بشواهده، وهذا إسنادٌ مقطوع صحيح من قول الحَسَنِ البَصْرِيِّ، وبينه وبين الحادثة انقطاع. وقد مضى [٤١٦] بتخريجه وشرحه، وقد خصَّصْنَا لمقولة الحسن هذه مَطْلَباً مستقلًا، فراجعه لزاماً.

رضي الله عنه عند التحكيم".

وكذلك أثبت الحسن البصري لأبي موسى رضي الله عنه - في خبر آخر - أنه كان مُتَابِعًا لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فقد مضى في خبر سابق أن رجلاً انتقص أبا موسى الأشعري رضي الله عنه على اتِّبَاعِهِ عليا رضي الله عنه، فغضب الحسن البصري وقال: (فَمَنْ يُتَّبَعُ؟)(١).

[٤٤٠] أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: **حَدَّثَنَا عَائِذُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ طَاوُوسٍ قَالَ: لَمَّا تَفَرَّقَ أَبُو مُوسَى وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ عَنِ الْحُكُومَةِ، قَدِمَ أَبُو مُوسَى مُعْتَمِرًا، فَكُنْتُ أَطُوفُ أَنَا وَهُوَ بِالْبَيْتِ إِذَا عَرَضَ لَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى، هَذِهِ الْفِتْنَةُ الَّتِي كَانَتْ تُذْكَرُ؟ قَالَ: مَا هَذِهِ إِلَّا حَيْصَةٌ**(٢) مِنْ حَيْصَاتِ الْفِتَنِ(٣).

قوله (**هَذِهِ الْفِتْنَةُ الَّتِي كَانَتْ تُذْكَرُ؟**): كأنَّ الرجل استصغر من شأنها حين رأى الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما تَفَرَّقَا دون حدوث قتالٍ جديد، فأجابه أبو موسى رضي الله عنه بأن جميع الفتن التي وقعت من استشهاد عثمان رضي الله عنه والجَمَلِ وَصِفِّينَ وخروج الخوارج وعدم اتفاق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما: ليس إلا عاصفة واحدة من عواصف شديدة قادمة.

[٤٤١] وَذَكَرَ الفَاكِهِيُّ فِي مَعْرِضِ حديثه عن (شِعْبِ أَبِي دُبٍّ)(٤) - الذي يُسَمَّى أيضًا بِـ "شِعْبِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه" - قال: [وَكَانَ أَبُو مُوسَى رضي الله عنه نَزَلَ الشِّعْبَ حِينَ انْصَرَفَ مِنَ الْحَكَمَيْنِ. **فَحَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ حَسَنٍ**(٥) قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا مُوسَى رضي الله عنه حِينَ تَفَرَّقَ هُوَ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ رضي الله عنه حِينَ حُكْمِ الْحَكَمَيْنِ، فَطَافَ هُوَ وَطَاوُسٌ، فَزَعَمَ طَاوُسٌ أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَضَ لِأَبِي مُوسَى رضي الله عنه فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى، أَهَذِهِ الْفِتْنَةُ الَّتِي كَانَتْ تُذْكَرُ؟ قَالَ: مَا هَذِهِ(٦) إِلَّا

---

(١) انظر [٤١٧] [٤١٨].

(٢) حَيْصَةٌ مِنْ حَيْصَاتِ الْفِتَنِ: أَيْ رَوْغَةٌ مِنْهَا عَدَلَتْ إِلَيْنَا. النهاية في غريب الحديث (١/ ٤٦٨) مادَّة: حيص.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١٢٩٧٠) صحيح، وهذا إسناد حسن. عَائِذُ بْنُ حَبِيبٍ: صدوق رمي بالتشيع. وَيَحْيَى بنُ سَعِيْدٍ: هو ابنِ قَيْسٍ الأَنْصَارِيُّ، أَبُو سَعِيْدٍ النَّجَّارِيُّ الْمَدَنِيُّ، ثقة ثبت. وَأَبُو الزُّبَيْرِ: هو مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ تَدْرُسَ الْمَكِّيُّ، صدوق إلا أنه يُدَلِّسُ. وَطَاوُوسُ: هو ابنُ كَيْسَانَ اليَمَانِيُّ الفَارِسِيُّ، ثقة فقيه فاضل.

أقول: أَبُو الزُّبَيْرِ صرَّح بالسماع في الخبر التالي.

(٤) موضع بمكة المكرمة شرَّفَهَا اللهُ، قال الشيخ عبد الملك ابن دهيش رحمه الله: هو الشِّعْبُ الذي يُسَمَّى اليوم "دَحْلَةَ الجِنِّ"، وقد غَمَرَهُ العمران يمنةً ويَسْرَةً، وهو يُشْرِفُ على مسجد الجِنِّ.

قال الفاكهي: [وَفِي فَمِ الشِّعْبِ (أي شِعْب أَبِي دُبِّ) سَقِيفَةٌ لِأَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه]. فعلَّق الشيخ ابن دهيش بقوله: لا وجود لهذه السقيفة اليوم. انظر: أخبار مكة (٤/ ١٤٠). وانظر: معجم البلدان (٣/ ٣٤٧) (١/ ٣٠٢).

(٥) الإِمَامُ، الحَافِظُ، الصَّادِقُ، الحُسَيْنُ بنُ الحَسَنِ بنِ حَرْبٍ السُّلَمِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الْمَرْوَزِيُّ، صَاحِبُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، جَاوَرَ بِمَكَّةَ، وَجَمَعَ، وَصَنَّفَ، وَهُوَ رَاوِي كِتَابِ (الزُّهْدِ) لأَحْمَدَ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ. ووثقه مَسْلَمَةُ والذهبي. وقال ابن حجر: صدوق، ت ق. مات سنة (٢٤٦هـ). الكاشف (١٠٨٣) سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٩٠) التقريب (١٣١٥).

(٦) أي: صفين وعدم اتفاق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، وما جرى قبل ذلك كله إلى استشهاد عثمان رضي الله عنه.

حَيْضَةٌ مِنْ حَيْضَاتِ[(١)] الْفِتَنِ، وَبَقِيَتِ الرَّدَاحُ الْمُطْبِقَةُ[(٢)]، مَنْ أَشْرَفَ لَهَا أَشْرَفَتْ لَهُ[(٣)]، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، وَالصَّامِتُ خَيْرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالنَّائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمُسْتَيْقِظِ][(٤)].

[٤٤٢] وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: **حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّهُ لَقِيَهُ فَذَكَرَ الْفِتْنَةَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْفِتْنَةَ حَيْصَةٌ مِنْ حَيْصَاتِ الْفِتَنِ، وَإِنَّهَا بَقِيَتِ الرَّدَاحُ الْمُطْبِقَةُ، مَنْ أَشْرَفَ لَهَا أَشْرَفَتْ لَهُ، وَمَنْ مَاجَ لَهَا[(٥)] مَاجَتْ بِهِ**[(٦)].

هكذا رواه أَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ وعَبْدُ اللهِ بْنُ طَاوُوسٍ: أَنَّهَا بَعْدَ رُجُوعِ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه مِنَ التَّحْكِيمِ. وَهُوَ الصَّوَابُ.

خَالَفَهُمَا: عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ الجُمَحِيُّ، فَجَعَلَ تَوْقِيتَهَا بَعْدَ اسْتِشْهَادِ عُثْمَانَ رضي الله عنه.

ويدل على خطأ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: أنَّ أبا موسى رضي الله عنه كان والياً على الكوفة حين قُتِلَ أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، ولم يرجع إلى مكة إلا بعد تَفَرُّقِ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، فلم يَلْقَهُ طاوُس اليماني - بعد مقتل أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه - إلا بمكة.

ولعله يمكن الجمع بين الوجهين بأنَّ حادثةَ اجتماعِ الحَكَمَيْنِ تندرجُ تحت الأحداث التي جَرَتْ بعد استشهاد عثمان رضي الله عنه.

[٤٤٣] أَخْرَجَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: **حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فِرَاسٍ الْمُعَدَّلُ**[(٧)] بِمَكَّةَ قَالَ:

---

(١) حَيْضَة: هي بنفس معنى "حَيْصَة"، يقال فيها: حَاصَ وَحَاضَ وَجَاضَ. تاج العروس (١٧/ ٥٤٠) مادَّة: ح ي ص.

(٢) الرَّدَاحُ: أَيِ الثقيلةُ العظيمةُ. وَالْمُطْبِقَةُ: الدَّاهِيَةُ الشَّدِيدَةُ، ويُقالُ للسَّنَة الشَّديدةِ: الْمُطبِقَةُ، وَهُوَ مَجاز.
وقد يكون المراد بالْمُطْبِقَةِ: العَامَّة، من الإطباق، وهو التغطية، كأنها تغشاهم وتغطيهم.
النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢١٣) مادة: ردح. تاج العروس (٢٦/ ٦١) مادَّة: طبق.

(٣) أَشْرَفَ لَهَا: من الإشراف، وهو الانتصاب للشيء والتَّعَرُّضُ له والتَّطَلُّعُ إليه. أَشْرَفَتْ لَهُ: غَلَبَتْهُ وَصَرَعَتْهُ وَأَهْلَكَتْهُ.

(٤) أخبار مكة (٤/ ١٤١، رقم٢٤٧٢) إسناده صحيح. عَبْدُ الوَهَّابِ: هو ابنُ عَبْدِ الْمَجِيْدِ بن الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ.
التخريج:
أخرجه نعيم بن حماد في الفتن (١٠٦) عن عبد الوهاب، به.

(٥) مَاجَ: اضْطَرَبَ وَمَالَ. وَلَعَلَّ الْمُرَاد: مَنْ مَالَ لَهَا - أي اقْتَرَبَ منها أو لَحِقَ بِهَا-، مَالَتْ بِهِ. أي أهلكته. انظر: تاج العروس (٦/ ٢٢٠ - ٢٢١) مادَّة موج.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة (٣٨٧٧٤) إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين. عفان: هو ابن مُسْلِمٍ. وَوُهَيْبٌ: هو ابن خَالِدٍ.
التخريج:
أخرجه نصر بن مزاحم في وقعة صفين ص (٥٥٠ - ٥٥١) حدثني عمر بن سعد، عن محمد بن إسحاق، عن طاوس، بنحوه. وعمر بن سعد: سبقت ترجمته [٢٨٧].

(٧) القَاضِي العَدْلُ، أَبُو الحَسَنِ أَحْمَدُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ بنِ أَحْمَدَ بنِ عَلِيِّ بنِ فِرَاس - وَقِيْلَ: بَيْنَ عَلِيٍّ وَفِرَاس (أَحْمَدُ) - العَبْقَسِيُّ، الْمَكِّيُّ، العَطَّارُ، مُسنِدُ الحِجَازِ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ فِي مُعْجَمِهِ: ثِقَةٌ ثَبْتٌ. وَكَذَا وَثَّقَهُ السِّجْزِيُّ، وَقَالَ العَتِيْقِيّ: ثِقَةٌ

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ (يَزِيدَ)[١] قَالَ: حَدَّثَنَا جَدِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ[٢] قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ رضي الله عنه: إِنَّمَا هَذِهِ حَيْصَةٌ مِنْ حَيْصَاتِ الْفِتَنِ، وَبَقِيَتِ الرَّدَاحُ الْمُطْبِقَةُ، الَّتِي مَنْ مَاجَ بِهَا مَاجَتْ بِهِ، وَمَنْ أَشْرَفَ لَهَا اسْتَشْرَفَتْ لَهُ[٣].



صَدُوقٌ. وَقَالَ ابْنُ بَشْكُوَالٍ: كَانَ مِنَ الْمُسْنِدِيْنَ الثِّقَاتِ. توفي سنة (٤٠٤هـ) وقيل غير ذلك. سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٨١).

(١) تصحف في المطبوعة إلى "زَيْدٍ"، والتصويب من مصادر ترجمته.

وهو أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ الْمَكِّيُ، قال الخَلِيلِيُّ: سَمِعَ جَدَّهُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ آخِرُ مَنْ رَوَى عَنْهُ مِنَ الثِّقَاتِ، وَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. اهـ. قال ابْنُ قُطْلُوبَغَا: (وقال مسلمة بن قاسم: مكيٌّ ثقة، وكان ممن يُرْحَلُ إليه من جَمِيعِ الأمصار لعلوِّ درجته، وكان يروي عن جده عن ابن عيينة، ولم يكن كثير الحديث كغيره من الشيوخ، وكان مؤدٍّ لما رَوَى، كتبتُ عنه). توفي بمكة سنة (٣٣٢هـ).

ترجمته: معجم الشيوخ لابن جُمَيْع الصيداوي (٢٧٧)، الإرشاد للخَلِيلِيِّ (١/ ٣٨٥)، تاريخ الإسلام (٢٥/ ٧٧) ط تدمري. وتصحف فيها (الْمَكِّيُّ) إلى "الْمَالِكِيّ"، وصححتُها من طبعة بشَّار عوَّاد (٧/ ٦٦١). الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٦/ ٢٦٩).

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْقُرَشِيُّ العَدَوِيُّ، أَبُو يَحْيَى الْمُقْرِئُ الْمَكِّيُّ، ثقة، س ق. التقريب (٦٠٥٤).

(٣) السنن الواردة في الفتن (٦٣) إسناده صحيح. ووقع فيه وَهْمٌ، فأبو موسى رضي الله عنه قال ذلك في طواف العمرة بمكة بعد تفرق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، وليس بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وقد بينا ذلك.

سُفْيَانُ: هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، كان أثبت الناس في عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ. وعَمْرٌو: هو ابن دِينَارٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الجُمَحِيُّ الْمَكِّيُّ، الأَثْرَمُ.

التخريج:

أخرجه عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ في تاريخ المدينة (٤/ ١٢٤٥): حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْوَزِيرِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بمثله.

ابْنُ أَبِي الْوَزِيرِ: هو إِبْرَاهِيم بن عُمَر بن مُطَرِّفٍ الهاشمي، مولاهم، أبو عَمْرو، ويُقال: أبو إسحاق ابْنُ أبي الوزير المكي، نزيل البصرة، وثقه الدارقطني وجماعة، وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وقال ابن حجر: صدوق، خ ٤. تهذيب الكمال (٢/ ١٥٧)، التقريب (٢٢٢).

وقال البلاذري في أنساب الأشراف (٥/ ٥٨٩): الْمَدَائِنِي، عَنْ أَبِي جزي، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بنحوه.

وأخرجه نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ في الفتن (٤٧٣) (٥١٩) من طريق عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قوله، في ابن الزبير. ونُعَيْمٌ معلوم حاله في الضَّعْفِ.

۞ المبحث السادس: مِيزَانُ الأَحَقِّيَّةِ بِالخِلافَةِ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، وَغَارَاتُ مُعَاوِيَةَ عَلَى نُفُوذِ عَلِيٍّ رضي الله عنهما

● المطلب الأول: مِيزَانُ الأَحَقِّيَّةِ بِالخِلافَةِ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه:

قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: (كَانَ رَأْيُ مُعَاوِيَةَ فِي الْخِلَافَةِ: تَقْدِيمُ الْفَاضِلِ فِي الْقُوَّةِ وَالرَّأْيِ وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى الْفَاضِلِ فِي السَّبَقِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالدِّينِ وَالْعِبَادَةِ، فَلِهَذَا أَطْلَقَ أَنَّهُ "أَحَقُّ")[1].

أي: فَلِهَذَا أَطْلَقَ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ أَحَقُّ بِالخِلَافَةِ. ذلك أن معاوية رضي الله عنه قال في خطبته يوم الحَكَمَيْنِ: «مَنْ كانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الأَمْرِ فَلْيُطْلِعَ لَنَا قَرْنَهُ، فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ ومِنْ أَبِيهِ»[2].

● المطلب الثاني: رأي معاوية رضي الله عنه قبل صِفِّينَ في أحقيَّة عليٍّ رضي الله عنه بالخلافة:

بَادِئَ ذِي بَدْءٍ: بَايَعَتْ الأُمَّةُ عَلِيًّا رضي الله عنه على الخلافة بعد استشهاد عثمانُ رضي الله عنه عدا أهل الشام، وكان جيش العراق يتفوَّق على جيش الشام، وكان معاويةُ رضي الله عنه يُقِرُّ بأنَّ عليًّا رضي الله عنه أحق بالخلافة منه، لكنه رَفَضَ هو وأهلُ الشام إعطاء البيعة له قبل الاقتصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه.

[٤٤٤] جاءَ أَبُو مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ وَأُنَاسٌ مَعَهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ قُبَيْلَ وَقْعَةِ صِفِّينَ، فَقَالُوا لَهُ: [**أَنْتَ تُنَازِعُ عَلِيًّا (فِي الخِلَافَةِ)، أَمْ أَنْتَ مِثْلُهُ؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: «لا وَاللهِ، إِنِّي لأَعْلَمُ أَنَّ عَلِيًّا أَفْضَلُ مِنِّي، وَأَنَّهُ لأَحَقُّ بِالأَمْرِ مِنِّي، وَلَكِنْ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ عُثْمَانَ قُتِلَ مَظْلُومًا، وَأَنَا ابْنُ عَمِّهِ (وَوَلِيُّهُ)؟ وَإِنَّمَا أَطْلُبُ بِدَمِ عُثْمَانَ، فَائْتُوهُ فَقُولُوا لَهُ: فَلْيَدْفَعْ إِلَيَّ قَتَلَةَ عُثْمَانَ، وَأُسَلِّمُ لَهُ». فَأَتَوْا عَلِيًّا فَكَلَّمُوهُ بِذَلِكَ، فَلَمْ يَدْفَعْهُمْ إِلَيْهِ**][3] فَوَقَعَ بَيْنَهُمُ القِتَالُ.

لقد انْدَلَعَتِ الحربُ في صِفِّينَ، ومعاويةُ رضي الله عنه لم يقاتِل فيها لمنازعته عليًّا رضي الله عنه في الخلافة أو في أحقيتها، ولم يقاتله عليٌّ رضي الله عنه على ذَيْنِكَ، إنما قَاتَلَهُ عليٌّ رضي الله عنه لامتناعه عن البيعة (لا على ادِّعائه للخلافة أو مُنَازَعَتِهِ فِيهَا)، كما أنَّ معاويةَ رضي الله عنه قَاتَلَ مِنْ أَجْلِ المطالبة بتقديم الاقتصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه على البيعة.

---

(١) فتح الباري (٧/ ٤٠٤).

(٢) انظر [٤٣١] وما بعده.

(٣) سبق برقم [١] و [٢]، وقد جمعت بين لفظيهما.

[٤٤٥] أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُوسَى، عَنْ قَيْسِ بْنِ رُمَّانَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: قَالَ مُعَاوِيَةُ: «مَا قَاتَلْتُ عَلِيًّا(١) إِلَّا فِي أَمْرِ عُثْمَانَ»(٢).

---

(١) يَعْنِي يَوْمَ صِفِّينَ.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٣١١٩٣) صحيح بشواهده، وهذا إسناد فيه قَيْسُ بْنُ رُمَّانَةَ، وَهُوَ قَيْسُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ، كوفي، سكت عنه البخاري وابن حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات. وقد وُصِفَ بأنه رافضي، ولا يثبت ذلك كما سيأتي في التخريج.

ترجمته: التاريخ الكبير (٧/ ١٥٤) الجرح والتعديل (٧/ ٩٦) الثقات لابن حِبَّانَ (٧/ ٣٢٨) لسان الميزان (٤/ ٤٧٩ - ٤٨٠) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٨/ ٥٢).

وَكِيعٌ: هو ابْنُ الجَرَّاحِ. ومُوسَى: هو ابْنُ قَيْسٍ الْحَضْرَمِيُّ، الملقب بِعُصْفُورِ الجَنَّةِ، صدوق رمي بالتشيع. وَأبو بُرْدَةَ: هُوَ ابْنُ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيُّ، ثقة.

شواهده:

ذكرنا فيما مضى أخبارا كثيرة تدل على أن معاوية رضي الله عنه كان قد دعا الناس إلى الطلب بدم عثمان رضي الله عنه، فأجابه أهل الشام وبايعوه أميرا لهم على القتال غير خليفة. انظر الأخبار من [١] إلى [٣١] وخصوصا: [١١].

التخريج:

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى [(ص١٢١، ح٤٥) الطبقة الرابعة، تحقيق: عبد العزيز السلومي] أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ قَيْسٍ الْحَضْرَمِيُّ، بنحوه.

وأخرجه الخطيب في تاريخه (٢/ ٣٢٤) **أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقْرِئُ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَطِيرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ صَدَقَةَ الشَّحَّامُ أَبُو جَعْفَرٍ بِالْمَطِيرَةِ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** (الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ) ...به.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: كَانَ أَبُو نُعَيْمٍ قَدْ تَرَكَ هَذَا الْحَدِيثَ فَلَمْ يَكُنْ يُحَدِّثُ بِهِ، فَسَأَلَهُ عَنْهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُوسَى الْخَنْدَقِيُّ، فَحَدَّثَنَا بِهِ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَسَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الأَشَجَّ يَقُولُ: قَيْسُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ هُوَ قَيْسُ بْنُ رُمَّانَةَ، رَافِضِيٌّ. اهـ

أقول: ما نُسِبَ إلى أبي نُعَيْمٍ الفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ ربما يشير إلى نكارة هذا الخبر؛ لأنه كان يمتنع عن التحديث به، أو لعل أبا نُعَيْمٍ امتنع لأنه كان شيعيًّا، قال الذهبي في ترجمة أبي نُعَيْمٍ: (حافظ حجة، إلا أنه يتشيع من غير غلو ولا سَبٍّ). ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٠).

ولكن كما يقال: "ثَبِّتِ العَرْشَ ثُمَّ انْقُشْ"، فهذه الحكاية عن أبي نُعَيْمٍ لا تصح، وكذا القول المنسوب لأبي سعيد الأَشَجِّ؛ في إسنادها علتان:

العلة الأولى: أبو جعفر الشَّحَّامُ الْمَطِيرِيُّ: لم أجد فيه توثيقا ولا جرحاً، فهو مجهول الحال، وأخرج الخطيب هذا الخبر في ترجمته.

العلة الثانية: أنَّ طريق هذا الخبر إلى أبي جعفر الشَّحَّام: مَطْعُونٌ به كما سيأتي.

أما أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عِمْرَانَ الْمُقْرِئُ، أَبُو بَكْرٍ الوَاسِطِيُّ: قال الخطيب: كان صدوقا. تاريخ بغداد (٤/ ٤٠٢).

وأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ: هو ابْنُ دُوسْتَ، قال الذهبي: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الأَوْحَدُ، الْمُسْنِدُ، أَثنَوا عَلَى حِفْظِهِ وَفَهْمِهِ، وَاخْتَلَفُوا فِي عَدَالَتِهِ، ضَعَّفَهُ الأَزْهَرِيُّ، وَطَعَنَ ابْنُ أَبِي الفَوَارِس فِي رِوَايته عَنِ الْمَطِيرِيِّ. سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٢٢). يعني: في رِوايته عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَطِيرِيِّ.

ومُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَطِيرِيُّ: قَالَ عَنْهُ الدَّارَقُطْنِيُّ: ثِقَةٌ مَأْمُونٌ. تاريخ بغداد (٢/ ١٤٣) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٠١).

وهذا الخبر مع حكاية أبي جعفر عن أبي نُعَيْمٍ والأَشَجِّ: أوردها ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة ابن رُمَّانَةَ.

ولم يتفرد به أبو نُعَيْمٍ، فتابعه اثنان، هما: وكيع كما في خبر الباب، وَخَلَّادُ بْنُ يَحْيَى كما في الخبر التالي.

[446] وَأَخْرَجَهُ أَبُو جَعْفَرٍ العُقَيْلِيُّ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي مَسَرَّةَ**[١] **قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى، (عَنْ قَيْسِ بْنِ رُمَّانَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ)**[٢] بْنِ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: «أَدْخَلَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ النَّارَ إِنْ كَانَ قَاتَلَ إِلَّا عَلَى دَمِ عُثْمَانَ رضي الله عنه»[٣].

ما زال رأي معاوية رضي الله عنه هكذا في (أنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه هو الأحق بالخلافة) حتى انْقَضَتْ موقعةُ صِفِّينَ، فلمَّا انْقَضَتْ: انْتَحَى الخِلَافُ مَنْحًى آخر، ذلك حين تغيَّرت الموازين.

● **المطلب الثالث: العوامل التي أدَّت إلى تغير موازين القوة في الْمِصْرَيْنِ بعد صِفِّينَ:**

هناك عوامل أدَّت إلى إضعاف جيش العراق، وتفوُّق جيش الشام، وهي ثلاثة:

العامل الأول: الفتن والاضطرابات المتسلسلة التي اجتاحت نفوذَ علي رضي الله عنه، والتي أدَّت بمجموعها إلى تناقص مستمر في القوة.

وتلك الفتن والاضطرابات منها ما هو ديني كالسبئية وفكر الخوارج، واقتصادي كَمَنْعِ الخَرَاجِ مِنْ قِبَلِ أهلِ فارس، وسياسي وعسكري كالخوارج وفتنة الخِرِّيتِ بن راشد وسقوط مصر بيد معاوية رضي الله عنه، أضف إلى ذلك: عِنَاد أهل العراق لعلي رضي الله عنه وعدم طاعتهم.

العامل الثاني: الاستقرار الديني والسياسي والاقتصادي والعسكري والأمني عند أهل الشام، وطاعة أهل الشام لمعاوية رضي الله عنه، التي أدَّت بمجموعها إلى تزايد مستمر في القوة.

العامل الثالث: غَارَاتُ معاويةَ عَلَى نُفُوذِ عَلِيٍّ رضي الله عنهما.

تفصيل ذلك:

كان الأمرُ بعد صفين أَنِ انْشَغَلَ عليٌّ رضي الله عنه بإخماد الفتن التي تعاقبت وأدَّت إلى إضعاف جيش العراق، أهمها:

١) **انتقاض نَيْسَابُورَ:** وقع ذلك سَنَةَ (٣٧هـ) بعد رجوع علي رضي الله عنه من صفين، ذَكَرَ الطَّبَرِيُّ: أنهم كَفَرُوا وَامْتَنَعُوا، فبعث عليٌّ خُلَيْدَ بْنَ قُرَّةَ اليَرْبُوعِيَّ[٤]، فحاصر أَهْلَ نَيْسَابُور

---

(١) أَبُو يَحْيَى عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا بْنِ الحَارِثِ بْنِ أَبِي مَسَرَّةَ الْمَكِّيُّ، قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بمكة ومحله الصدق. وقال مَسْلَمَةُ: ثقة مشهور. وقال الذهبي: الإِمَامُ، الْمُحَدِّثُ، الْمُسْنِدُ. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عَنهُ النَّاس. تُوُفِّيَ بِمَكَّةَ فِي جُمَادَى الأُوْلَى سَنَةَ (٢٧٩هـ). الجرح والتعديل (٥/ ٦) الثقات لابن حبان (٨/ ٣٦٩) تاريخ الإسلام (٢٠/ ٣٧٤) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٦٣٢) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٥/ ٤٦٨).

(٢) تصحَّف في المطبوعة إلى (مُوسَى بْنُ قَيْسِ بْنِ رُمَّانَةَ، عَنْ أَبِي دَمَامَةَ)، وقد أشار المحقق إلى هذا التصحيف.

(٣) الضعفاء الكبير (٥/ ٤٥١) صحيح بشواهده كسابقه. ومعاويةُ رضي الله عنه: يَقْصِدُ نَفْسَهُ يَوْمَ صِفِّينَ. خَلَّادٌ: صدوق رمي بالإرجاء.

(٤) لم أجد له ترجمة، وسماه ابنُ كثير: " خَالِدَ بْنَ قُرَّةَ الْيَرْبُوعِيَّ". البداية والنهاية (٧/ ٣٥٢).

حَتَّى صالحوه، وصالحه أهل مَرْوَ[1].

٢) **فتنة الخوارج**: وستأتي في فَصْلٍ مستقل، وهو الفصل القادم (الخامس).

٣) **أَمْرُ يَزِيدَ بْنِ حُجَيَّةَ التَّيْمِيِّ**: قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ: يَزِيدُ بْنُ حُجَيَّةَ التَّيْمِيُّ، شَهِدَ صِفِّينَ مَعَ عَلِيٍّ، وَكَانَ أَحَدَ الشُّهُودِ فِي كِتَابِ الصُّلْحِ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ، وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى الرَّيِّ، فَجَمَعَ مَالَهَا، ثُمَّ قَدِمَ فِيهَا عَلَى عَلِيٍّ، فَحَبَسَهُ عَلَى الْمَالِ، فَهَرَبَ وَلَحِقَ بِمُعَاوِيَةَ، وَقَالَ فِي ذَلِكَ شِعْرًا، ذَكَرَ قِصَّتَهُ الْمَدَائِنِيُّ فِي كِتَابِ "الْخَوَنَةِ"[2].

وسيأتي أن عليًّا رضي الله عنه خَطَبَ في آخر حياته فقال: (**اسْتَعْمَلْتُ فُلَانًا فَغَلَّ وَغَدَرَ، وَحَمَلَ الْمَالَ إِلَى مُعَاوِيَةَ...**)[3].

---

(١) تاريخ الطبري (٣/ ١٠٩، ١٢٥) قال: [وَفِي هَذِهِ السَّنَةِ (٣٧هـ) بَعَثَ عَلِيٌّ جَعْدَةَ بْنِ هُبَيْرَةَ - فِيمَا قِيلَ - إِلَى خُرَاسَانَ. ذَكَرَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُجَيْرَةَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ...].

هذا الخبر ذكره الطبري بصيغة التمريض (فِيمَا قِيلَ)، وهو خبر مسكوت عنه، وإسناده ضعيف جدا.

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ: هو أَبُو الحَسَنِ الْمَدَائِنِيُّ. وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مَيْمُونٍ: هو القَدَّاحُ، منكر الحديث متروك. وَعَمْرُو بْنُ شُجَيْرَةَ: لم أجده. وَجَابِرٌ: هو ابْنُ يَزِيدَ الجُعْفِيُّ، ضعيف رافضي.

(٢) تاريخ دمشق (٦٥/ ١٤٧).

(٣) انظر [٥١٤] [٥١٥] [٥١٦].

والشيء بالشيء يذكر، قال نَصْرُ بْنُ مُزَاحِمٍ فِي وَقْعَةِ صِفِّينَ ص (١١): [**وَقَالَ أَصْحَابُنَا: وَبَعَثَ (عَلِيٌّ) مِخْنَفَ بْنَ سُلَيْمٍ عَلَى أَصْبَهَانَ وَهَمَذَانَ**].

ثُمَّ قَالَ نَصْرٌ: [**عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنِ الحَكَمِ قَالَ: لَمَّا هَرَبَ مِخْنَفٌ بِالْمَالِ قَالَ عَلِيٌّ** عليه السلام: «عَذَرْتُ القِرْدَانَ، فَمَا بَالُ الحَلَمِ؟»]. هذا لا يصح، فإسناده تالف، وفي متنه نكارة شديدة. وقد ذكرته للمعرفة. وَمِخْنَفُ بْنُ سُلَيْمٍ رضي الله عنه: صحابي.

القِرْدَانَ: جمع قُرَاد، وهي دويبة صغيرة تصيب الحيوانات، تلدغ وتتغذى على الدم. والحَلَمُ: جنس صغير منها. وهو مثل يضْرب للرجل يفعل مَا لَيْسَ لَهُ بِأَهْل. جمهرة الأمثال (١/ ١٠٨) (٢/ ٦٣). أي: يُضْرَبُ للرجل الحقير أو الضعيف يَفعل شيئا عظيما لا يفعله إلا الأقوياء.

أما ولاية مِخْنَفِ بْنِ سُلَيْمٍ رضي الله عنه لأصبهان:

أخرج أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (١/ ٣١١ - ٣١٢) **حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّارَكِيُّ قَالَ: ثنا أَبُو زُرْعَةَ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ عَمْرِو بْنِ سَلِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَمْرِو بْنِ سَلِمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ يَزِيدَ بْنِ قَيْسٍ عَلَى الرَّيِّ وَهَمَذَانَ وَأَصْبَهَانَ، فَلَمَّا هَلَكَ فَرَّقَ عَمَلَهُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ: فَاسْتَعْمَلَ عَمْرَو بْنَ سَلِمَةَ عَلَى هَمَذَانَ، وَمِخْنَفَ بْنَ سُلَيْمٍ عَلَى أَصْبَهَانَ»**.

إسناده حسن من أجل عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، وبقية رجاله ثقات.

اختلف قول ابن مَعِينٍ في عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، فمرة وثقه، وأخرى لينه، وتوثيقه أثبت؛ لأن رواية التليين رواها عنه اثنان، أحدهما كذاب، وهو أحمد بن أبي يحيى الأنماطي. والآخر: الليث بن عبدة، لم أجد له ترجمة.

أما رواية التوثيق: فهي ثابتة، رواها أبو حاتم الرازي، عن إسحاق بن منصور، عن ابن معين.

وقال ابن خِرَاشٍ: ليس بمرضي. وذكره ابن حبان في الثقات.

ترجمة عَمْرِو بْنِ يَحْيَى: الجرح والتعديل (٦/ ٢٦٩) الثقات (٨/ ٤٨٠) الكامل في الضعفاء (٥/ ١٢٢) لسان الميزان (٤/ ٣٧٨) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٧/ ٣٧٣) التذييل علي كتب الجرح والتعديل (٦٠٠).

وَالدَّارَكِيُّ: ثقة. سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٨٦). وَأَبُو زُرْعَةَ: هو الرَّازِيُّ. وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: هو أَبُو كُرَيْبٍ الهَمْدَانِيُّ.

٤) **أَمْرُ الخِرِّيتِ**[١] بْنِ رَاشِدٍ النَّاجِيِّ[٢] فِي سَنَةِ (٣٨هـ) خَرَجَ الخِرِّيتُ بْنُ رَاشِدٍ النَّاجِيُّ فِي قَوْمِهِ مِنْ بَنِي نَاجِيَةَ، وَكَانَ وَالِياً لِعَلِيٍّ ﷺ عَلَى الأَهْوَازِ، فَدَعَا إِلَى خَلْعِ عَلِيٍّ ﷺ، فَأَجَابَهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ، فَاسْتَوْلَى عَلَى البِلَادِ وَالأَمْوَالِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عَلِيٌّ ﷺ جَيْشاً بِقِيَادَةِ مَعْقِلِ بْنِ قَيْسٍ الرِّيَاحِيِّ، فَهَزَمَهُ وَقَتَلَهُ[٣].

وَزَعَمَ أبو مِخْنَفٍ أَنَّ الخِرِّيتَ بْنَ رَاشِدٍ النَّاجِيَّ كان من الخوارج (الحَرُورِيَّةِ)، قد نَقَمَ على علي ﷺ التحكيم، وذكر حديثا دار بينه وبين علي ﷺ بعد النهروان يلومه فيه على قبول التحكيم يوم صفين[٤].

والصواب: أن الخِرِّيتَ لم يكن حَرُورِيًّا؛ لأنَّ أفعاله التي ثَبَتَتْ في التاريخ: ليست كأفعال الخوارج، بل هي أفعال رجل هانت في نفسه هيبة الخلافة، فتمرَّد عليها وَطَمِعَ في الدنيا وَخَلَعَ بيعة علي ﷺ، وأمر المسلمين بمنع الزكاة، والنصارى بمنع الجزية[٥]، وحشد جيشه، وكانوا ثلاثة أصناف، كلها مِنْ بَنِي نَاجِيَةَ، مسلمون، ونصارى، ومرتدُّون[٦].

وذهب الهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ إلى هذا القول (أن الخِرِّيتَ لم يكن حَرُورِيًّا)[٧].

وَيَحْيَى بْنُ عَمْرٍو: قال يعقوب بن سفيان: لا بأس به. وقال العجلي: كوفي ثقة. التذييل على كتب الجرح والتعديل (٩٣٤).

وَعَمْرُو بْنُ سَلِمَةَ: ثقة. التقريب (٥٠٤١)، وسوف تأتي له ترجمة مطولة في صفحة (٧٦٤).

ويرى الألباني: صحةَ إسناد عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن جده. انظر: الصحيحة (٢٠٠٥).

التخريج:

أخرجه أبو نُعَيْم الأصبهاني في أخبار أصبهان (٢/ ٣٢١) عن أبي الشيخ، به.

وأخرجه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (١/ ٢٧٧) ومن طريقه أبو نُعَيْم في أخبار أصبهان (١/ ١٠١) بنفس الإسناد، وفي آخره قصة أُمِّ كُلْثُوم بِنْتِ عَلِيٍّ وَالعَسَل.

(١) الخِرِّيتُ: مُشْتَقٌّ مِنَ الخُرْتِ، وَهُوَ الثُّقْبُ فِي الأُذُنِ وَالإِبْرَةِ وَغَيرِهِمَا، وَالْخِرِّيتُ: الرَّجُلُ الدَّلِيلُ الْمَاهِرُ بِالدَّلَالَةِ فِي السَّفَرِ وَالطُّرُقِ وَغَيْرِهَا، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِشِقِّهِ الْمَفَازَةَ، وَهِيَ طُرُقُهَا الخَفِيَّةُ وَمَضَايِقُهَا، كَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي أَخْرَاتِهَا، "أَيْ ثُقُوبِهَا". وَجَمْعُهُ: خَرَارِتُ. انظر: مقاييس اللغة (٢/ ١٧٥)، النهاية في غريب الحديث (٢/ ١٩) مادَّة: خرت.

(٢) لا تثبت له صحبه. وذكر الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ أنه شَهِدَ مع علي ﷺ الجمل وصفين. وقال سيف بن عمر: كان على مضر كلها يوم الجمل، واستعمله عبد الله بن عامر على كورة من كور فارس، وكان على بني نَاجِيَةَ في حروب الرِّدَّةِ، وكان أحد الأمراء حينئذ. الإصابة (٢/ ٢٧٣).

(٣) تاريخ الطبري (٣/ ١٣٧). قال د. يَحْيَى اليَحْيَى: يكاد يكون خُرُوجُ الخِرِّيتِ بن راشد على عليٍّ ﷺ مَحَلَّ إجماع. انظر: مرويات أبي مِخْنَفٍ ص (٤٨٤).

وقد ورد خروج الخِرِّيتِ بإسناد صحيح، قال أبو الطُّفَيْلِ ﷺ: (**إِنَّ مَعْقِلَ بْنَ قَيْسٍ الرِّيَاحِيَّ لَمَّا فَرَغَ مِنْ حَرْبِ الخِرِّيتِ بْنِ رَاشِدٍ**...). وسيأتي الخبر بعد قليل.

(٤) تاريخ الطبري (٣/ ١٣٧ - ١٣٨) قال: (ذَكَرَ هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي مِخْنَفٍ، عَنِ الحَارِثِ الأَزْدِيِّ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ فُقَيْمٍ قَالَ:...) إسناده تالف.

(٥) الإصابة (٢/ ٢٧٣).

(٦) الإصابة (٢/ ٢٧٣)، وانظر الأخبار التالية [٤٤٧] إلى [٤٥٠].

(٧) البداية والنهاية (٧/ ٣٤٢).

[٤٤٧] أَخْرَجَ الطَّبَرِيُّ: **حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: لَمَّا قَتَلَ عَلِيٌّ** ﵇ أَهْلَ النَّهْرَوَانِ، خَالَفَهُ قَوْمٌ كَثِيرٌ، وَانْتَقَضَتْ عَلَيْهِ أَطْرَافُهُ، وَخَالَفَهُ بَنُو نَاجِيَةَ، وَقَدِمَ ابْنُ الْحَضْرَمِيِّ الْبَصْرَةَ، وَانْتَقَضَ أَهْلُ الأَهْوَازِ، وَطَمِعَ أَهْلُ الْخَرَاجِ فِي كَسْرِهِ، ثُمَّ أَخْرَجُوا سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ مِنْ فَارِسَ، وَكَانَ عَامِلَ عَلِيٍّ عَلَيْهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِعَلِيٍّ: أَكْفِيكَ فَارِسَ بِزِيَادٍ[١]، فَأَمَرَهُ عَلِيٌّ أَنْ يُوَجِّهَهُ إِلَيْهَا، فَقَدِمَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْبَصْرَةَ، وَوَجَّهَهُ إِلَى فَارِسَ فِي جَمْعٍ كَثِيرٍ، فَوَطِئَ بِهِمْ أَهْلَ فَارِسَ، فَأَدَّوُا الْخَرَاجَ[٢].

أفاد هذا الخبر بأن كل الأحداث المذكورة فيه وَقَعَتْ بعد النهروان.

[٤٤٨] أَخْرَجَ حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي "تَارِيخِهِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ -: **نا الْحُمَيْدِيُّ، نا سُفْيَانُ، نا عَمَّارٌ قَالَ: كَانَتِ الْخَوَارِجُ تَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا سَبَى الْمُسْلِمِينَ. فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَدْرَكَ عَلِيًّا وَلَا ذَلِكَ**[٣] إِلَّا أَبُو الطُّفَيْلِ. قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ سَأَلْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ فَقَالَ: إِنَّ عَلِيًّا لَمْ يَسْبِ مُسْلِمًا، إِنَّ عَلِيًّا سَبَى بَنِي نَاجِيَةَ وَكَانُوا نَصَارَى أَسْلَمُوا ثُمَّ ارْتَدُّوا عَنِ الإِسْلَامِ وَرَجَعُوا إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ، فَقَتَلَ عَلِيٌّ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذَرَارِيهِمْ وَبَاعَهُمْ مِنْ مَصْقَلَةَ بْنِ هُبَيْرَةَ[٤] بِمِائَةِ أَلْفٍ، فَأَعْطَاهُ خَمْسِينَ أَلْفًا، وَبَقِيَتْ عَلَيْهِ خَمْسُونَ، فَأَعْتَقَهُمْ مَصْقَلَةُ وَلَحِقَ بِمُعَاوِيَةَ، فَأَجَازَ عَلِيٌّ عِتْقَهُمْ[٥].

---

(١) هو زِيَادُ بْنُ أَبِيهِ، كَانَ وَالِياً لِعَلِيٍّ ﵁ عَلَى إِقْلِيمِ فَارِسٍ، ولم يزل كذلك حتى مات علي ﵁. سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٩٥).

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ١٤٢) خبر مقبول، وهذا إسناد ضعيف جدا، علي بن مجاهد: متروك، ولم يدرك الشعبي. وبقية رجاله ثقات. أبو الحسن: هو المدائني.

الشواهد:

تحدث الخبر عن جملة من أحداث أساسية تاريخية، وجميعها ثابتة.

(٣) وَلَا ذَلِكَ: يعني حادثة بني ناجية التي زعم الخوارج أن عليا ﵁ سَبَى فيها المسلمين منهم. وجاءت هذه العبارة في الخبر التالي بلفظ صريح: (**إِنَّ قَوْمًا يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيًّا سَبَى بَنِي نَاجِيَةَ وَهُمْ مُسْلِمُونَ**). انظر [٤٤٩].

(٤) أبو الفضل البكري الشيباني، من وجوه أهل العراق، كان من أصحاب علي بن أبي طالب، وولي أردشيرخرة (من كور فارس) من قبل ابن عباس ﵄، وعتب عليٌّ ﵁ عليه في إعطاء مال الخراج لمن يقصده من بني عمه، وقيل: لأنه فدى نصارى بني ناجية بأموال فلم يردها كلها إلى علي ﵁؛ ووفد على معاوية ﵁. ثم ولّاه معاوية ﵁ في خلافته طبرستان (قبل فتحها)، فتوجه إليها مَصْقَلَةُ، وتوغل في بلادها ومضايقها، وأهمل ما يسميه العسكريون (خط الرجعة)، فبينما هو عائد يجتاز بعض عقباتها تسلط عليه العدوّ، فقذفوه بالحجارة وبالصخور من الجبال، فقتل، وهلك أكثر من معه. تاريخ دمشق (٥٨/ ٢٦٩) الأعلام للزركلي (٧/ ٢٤٩).

(٥) تاريخ دمشق (٥٨/ ٢٧٠) إسناده صحيح. الحُمَيْدِيُّ: هو عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ. وَسُفْيَانُ: هو ابْنُ عُيَيْنَةَ. وَعَمَّارٌ: هو أَبُو مُعَاوِيَةَ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْبَجَلِيُّ الدُّهْنِيُّ. وَأَبُو الطُّفَيْلِ: هو عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ ﵁.

وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ١٧١٢).

التخريج:

أخرجه البلاذري في أنساب الأشراف (٢/ ٤١٧) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْمَدِينِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، به مختصرا، وزاد في آخره: (**قَالَ عَمَّارٌ: وَأَتَى عَلِيٌّ دَارَهُ فَشَعَّثَهَا**). إسناده صحيح عدا هذه الزيادة الأخيرة؛ فإنها مرسلة.

هذا الخبر يدل على أن الخوارج لم تزل تطعن في علي ﷺ بعد النهروان بعشرات السنين، وَيَبُثُّونَ الشُّبَهَ حَوْلَهُ ﷺ، فإنهم قالوا: (**إِنَّ عَلِيًّا سَبَى الْمُسْلِمِينَ**)، وفي لفظ: (**إِنَّ قَوْمًا يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيًّا سَبَى بَنِي نَاجِيَةَ وَهُمْ مُسْلِمُونَ**)[1]، ويدل ظاهر الخبر على أن عَمَّاراً الدُّهْنِيَّ سَأَلَ أَبَا الطُّفَيْلِ ﷺ بَعْدَ سَنَةِ (١٠٠هـ)، وأنَّ طَعْنَ الخوارج في علي ﷺ وقع بعد هذه السَّنَةِ؛ لأنَّ الدُّهْنِيَّ قال: (**فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَدْرَكَ عَلِيًّا وَلَا ذَلِكَ إِلَّا أَبُو الطُّفَيْلِ**)، وَأَبُو الطُّفَيْلِ ﷺ توفي سَنَةَ (١١٠هـ)[2].

[٤٤٩] وَأَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحِ العِجْلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ قَالَ: قَدِمْتُ مَكَّةَ فَلَقِيتُ أَبَا الطُّفَيْلِ عَامِرَ بْنَ وَاثِلَةَ فَقُلْتُ: إِنَّ قَوْمًا يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيًّا سَبَى بَنِي نَاجِيَةَ وَهُمْ مُسْلِمُونَ. فَقَالَ: إِنَّ مَعْقِلَ بْنَ قَيْسٍ الرِّيَاحِيَّ لَمَّا فَرَغَ مِنْ حَرْبِ الخِرِّيتِ بْنِ رَاشِدٍ الحَرُورِيِّ[3] سَارَ عَلَى أَسْيَافِ[4] فَارِسَ، فَأَتَى عَلَى قَوْمٍ مِنْ بَنِي نَاجِيَةَ فَقَالَ: مَا أَنْتُمْ؟ قَالُوا: قَوْمٌ مُسْلِمُونَ. فَتَخَطَّاهُمْ، ثُمَّ أَتَى قَوْمًا آخَرِينَ مِنْ بَنِي نَاجِيَةَ فَقَالَ: مَا أَنْتُمْ؟ قَالُوا: نَصَارَى وَقَدْ كُنَّا أَسْلَمْنَا ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ لِعِلْمِنَا بِفَضْلِهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الأَدْيَانِ. فَوَضَعَ فِيهِمُ السَّيْفَ فَقَتَلَ وَسَبَى، وَهُمُ الَّذِينَ بَاعَهُمْ عَلِيٌّ مِنْ مَصْقَلَةَ بْنِ هُبَيْرَةَ الشَّيْبَانِيِّ**[5].

قوله (**إِنَّ مَعْقِلَ بْنَ قَيْسٍ الرِّيَاحِيَّ لَمَّا فَرَغَ مِنْ حَرْبِ الخِرِّيتِ بْنِ رَاشِدٍ**): دليل صحيح صريح على ثبوت حادثة خروج الخِرِّيتِ بْنِ رَاشِدٍ وقومه من بني نَاجِيَةَ على أمير المؤمنين علي ﷺ بعد النهروان، وعلى ثبوت اسم قائد جيش علي ﷺ (مَعْقِلِ بْنِ قَيْسٍ الرِّيَاحِيِّ) الذي هَزَمَ الخِرِّيتَ بْنَ رَاشِدٍ.

وقد جاءت القصة بشيء من التفصيل، ، ،

[٤٥٠] أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الطُّفَيْلِ قَالَ: كُنْتُ فِي الجَيْشِ الَّذِي بَعَثَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى بَنِي نَاجِيَةَ، فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ فَوَجَدْنَاهُمْ عَلَى ثَلَاثِ فِرَقٍ. قَالَ: فَقَالَ أَمِيرُنَا لِفِرْقَةٍ مِنْهُمْ: مَا أَنْتُمْ؟ قَالُوا: نَحْنُ قَوْمٌ نَصَارَى وَأَسْلَمْنَا، فثبتنا عَلَى إِسْلَامِنَا. قَالَ: اعْتَزِلُوا. ثُمَّ قَالَ لِلثَّانِيَةِ: مَا أَنْتُمْ؟ قَالُوا: نَحْنُ قَوْمٌ مِنَ النَّصَارَى لَمْ نَرَ دِينًا أَفْضَلَ مِنْ دِينِنَا فَثَبَتْنَا عَلَيْهِ. فَقَالَ:**

---

(١) انظر الخبر التالي، وهو [٤٤٩].

(٢) تقريب التهذيب (٣١١١). وقد أقام أبو الطُّفَيْلِ ﷺ آخر حياته في مكة حتى مات فيها. انظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٧٠) (٤/ ٤٦٧).

(٣) (الحَرُورِيّ): كذا في طبعة المحمودي وطبعة سهيل زكار، ولعل الصواب: "النَّاجِي"، فإنَّ الخِرِّيتَ لم يكن حَرُورِيًّا، كما مر قبل قليل. انظر صفحة (٥٨٢).

(٤) السِّيفُ، بِالكَسْرِ خُاصَّةً: سَاحِلُ الْبَحْرِ، والجَمْعُ: أَسْيَافٌ. وَالسِّيفُ: سَاحِلُ الْوَادِي. تاج العروس (٢٣/ ٤٨١) مادَّة: س ي ف.

(٥) أنساب الأشراف (٢/ ٤١٧) [(٣/ ١٨٢ - ١٨٣) ت: سهيل زكار] إسناده صحيح.

اعْتَزِلُوا. ثُمَّ قَالَ لِفِرْقَةٍ أُخْرَى: مَا أَنْتُمْ؟ قَالُوا: نَحْنُ قَوْمٌ كُنَّا نَصَارَى فَأَسْلَمْنَا، فَرَجَعْنَا، فَلَمْ نَرَ دِينًا أَفْضَلَ مِنْ دِينِنَا[١]، فَتَنَصَّرْنَا. قَالَ لَهُمْ: أَسْلِمُوا. فَأَبَوْا، فَقَالَ لأَصْحَابِهِ: إِذَا مَسَحْتُ رَأْسِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَشُدُّوا عَلَيْهِمْ. فَفَعَلُوا، فَقَتَلُوا الْمُقَاتِلَةَ وَسَبَوْا الذَّرَارِي، فَجِئْت بِالذَّرَارِيِّ إِلَى عَلِيٍّ وَجَاءَ مَصْقَلَةُ بْنُ هُبَيْرَةَ فَاشْتَرَاهُمْ بِمِائَتَيْ أَلْفٍ فَجَاءَ بِمِئَةِ أَلْفٍ إِلَى عَلِيٍّ، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ، فَانْطَلَقَ مَصْقَلَةُ بِدَرَاهِمِهِ وَعَمَدَ إِلَيْهِمْ مَصْقَلَةُ فَأَعْتَقَهُمْ وَلَحِقَ بِمُعَاوِيَةَ، فَقِيلَ لِعَلِيٍّ: أَلَا تَأْخُذُ الذُّرِّيَّةَ؟ فَقَالَ: لَا. فَلَمْ يَعْرِضْ لَهُمْ[٢].

قوله (**فَلَمْ يَعْرِضْ لَهُمْ**): أي لم يتعرَّض عليٌّ ﵁ لهؤلاء السَّبْيِ - الذين أعتقهم مَصْقَلَةُ قبل أن يؤدِّي كُلَّ المال -، ولم يُرْجِعْهُمْ عليٌّ ﵁ إلى الرِّقِّ، يفسره اللفظ السابق: (**فَأَجَازَ عَلِيٌّ عِتْقَهُمْ**).

وهذه مسألة فقهية ورد فيها قضاءٌ قضى به عليٌّ ﵁.

وهذه الحادثة تدخل ضمن المشكلات الاقتصادية التي تعرَّض لها جيشُ عليٍّ ﵁ بعد موقعة صفين، فإن مَصْقَلَةَ أعتق كلَّ السَّبْيِ بلا مقابل.

٥) فتنة أهل الخَرَاجِ من أهل فارس: فِي سَنَةِ (٣٩هـ) امْتَنَعَ مَنْ كَانُوا مُلْزَمِينَ بِدَفْعِ الخَرَاجِ مِنْ أَهْلِ فَارِسَ عَنْ دَفْعِهِ، وَأَخْرَجُوا وَالِيَهُمْ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ الأَوْسِيَّ الأَنْصَارِيَّ ﵁ مِنْهَا، فَأَرْسَلَ عَلِيٌّ ﵁ إِلَيْهِمْ زِيَادَ بْنَ أَبِيهِ فَقَضَى عَلَى فِتْنَتِهِمْ[٣].

---

(١) وفي لفظ آخر عند ابن أبي شيبة وعند الطبري: (**مِنْ دِينِنَا الأَوَّلِ**).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٣٣٤٠٧) إسناده صحيح.

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٦١٦) بهذا الإسناد مختصرا دون قوله: (**فَجِئْت بِالذَّرَارِيِّ إِلَى عَلِيٍّ**... الخ).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٦٨٩٥) من طريق ابن أبي شيبة، بتمامه.

وأخرجه الطبري في تاريخه (٣/ ١٤٥) قال: (**فَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ**،...) بتمامه. ووقع تصحيف في الإسناد، فتصحَّف (عَبْدُ الرَّحِيمِ) إلى "عبد الرحمن"، وتصحف ما بعده إلى "عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَاب، عَنِ الحر، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ...". ومن أجل هذا التصحيف: ضعَّفه محمد طاهر البرزنجي وذكره في ضعيف تاريخ الطبري (٨/ ٨٦٣).

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٢١٢، برقم٥١١٤) **حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ: ثنا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ: ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ الضَّبِّيُّ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي مُعَاوِيَةَ الدُّهْنِيِّ**، به فذكر أوله. ثم قال عمار الدُّهْنِيُّ: (**فَأَخْبَرَنِي أَبُو شُعْبَةَ: أَنَّ عَلِيًّا أُتِيَ بِذَرَارِيِّهِمْ فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِمْ مِنِّي؟**...) الخبر. رجاله ثقات غير سُلَيْمَانَ بْنِ مُعَاذٍ، وهو سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمِ بْنِ مُعَاذٍ، سيء الحفظ يتشيع. التقريب (٢٦٠٠).

وَغير أَبِي شُعْبَةَ - وهو البَكْرِيُّ الأَشْجَعِيُّ، البَصْرِيُّ -، سكت عنه ابن أبي حاتم. الجرح والتعديل (٩/ ٣٩٠) فتح الباب في الكنى والألقاب (٣٧٩٠) الفرائد على مجمع الزوائد (٦٩٨).

وابْنُ مَرْزُوقٍ: هو إِبْرَاهِيمُ الأُمَوِيُّ البَصْرِيُّ.

(٣) تاريخ خليفة ص (١٩٢) تاريخ الطبري (٣/ ١٥١) خبر مقبول بقرائنه؛ لاستفاضته، وبقرينة وجود حركة تمرد حينئذٍ في تلك النواحي، وبقرينة إنشاء شرطة الخميس من أجلهم.

وقد قام علي ﷺ بإنشاء "جيش الخميس" وتثبيته في أَذْرَبِيجَانَ؛ لمنع تكرار أو حدوث فتن أخرى شرق العراق، أنشأه - فيما يظهر - بعد فتنة خراج أهل فارس، أي أنه ﷺ أنشأه سنة (٣٩هـ).

٦) (**غَارَاتُ معاوية عَلَى نُفُوذِ عَلِيٍّ** ﷺ)، أو "**سيطرةُ معاوية** ﷺ **عَلَى مِصْرَ**، **وَتَفْرِيقُ جُيُوشِهِ فِي أَطْرَافِ عَلِيٍّ** ﷺ": سَنُفْرِدُ الحَدِيثَ عَنْ غاراتِ معاوية ﷺ في مَطْلَبٍ مستقل، وهو المطلب التالي.

● **المطلب الرابع: غَارَاتُ معاوية عَلَى نُفُوذِ عَلِيٍّ $ذ:**

وهي الضَّرَبَاتُ الاسْتِبَاقِيَّةُ التي كان يَشُنُّهَا مُعَاوِيَةُ ﷺ على نُفُوذِ عَلِيٍّ ﷺ بعد موقعة النهروان كي لا يَلْتَقِطَ جَيْشُ العراق أنفاسَهم فَيُعَاوِدُوا الكَرَّةَ عَلَيْهِ بِالشَّامِ، وَلِتَثْبِيطِ مَعْنَوِيَّاتِهِمْ عن القِتَالِ.

ويمكن تسمية تلك الغارات بـ (**سيطرة معاوية** ﷺ عَلَى "مِصْرَ"، وَتَفْرِيق جُيُوشِهِ فِي أَطْرَافِ عَلِيٍّ ﷺ).

لقد وقعت هدنةٌ اتفق عليها الطرفان تتوقف فيها الحرب مطلقا، ابتدأت منذ اتفاقهم على إيقاف الحرب يوم صفين، وتنتهي بانتهاء التحكيم، ورد ذلك في وثيقة التحكيم (**وَإِنَّهَا قَدْ وَجَبَتِ القَضِيَّةُ**[1] **بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ بِالأَمْنِ وَالاسْتِقَامَةِ وَوَضْعِ السِّلَاحِ - أَيْنَمَا سَارُوا - عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَأَرْضِيهِمْ وَشَاهِدِهِمْ وَغَائِبِهِمْ. وَعَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ وَعَمْرِو بْنِ العَاصِ عَهْدُ اللهِ وَمِيثَاقِهِ لَيَحْكُمَانِ بَيْنَ الأُمَّةِ بِالحَقِّ، وَلَا يَرُدَّانِهَا فِي فُرْقَةٍ وَلَا بِحَرْبٍ حَتَّى يَقْضِيَا**[2]، **وَأَجَلُ القَضِيَّةِ إِلَى شَهْرِ رَمَضَانَ**)[3]، وكانوا ينتظرون ما يخرج بها الحَكَمَانِ ﷺ إذا اجتمعا، فلما انقضى التحكيم: انتهت الهدنة، وبمجرد انتهائها بدأ الطرفان عملياتهما العسكرية، ، ،

أما الطرف الأول - وهو علي ﷺ -: فإنه انطلق إلى النُّخَيْلَةِ فَعَسْكَرَ فيها يتأهَّب لغزو الشام، لكنه سار بدلاً من ذلك إلى النهروان وأرجأ أمر غزو الشام إلى أن يفرغ من النهروان.

وأما الطرف الثاني - وهو معاوية ﷺ -: فإنه شرع بالغارات على نفوذ عليٍّ ﷺ.

لقد كان معاويةُ ﷺ يَعْلَمُ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ يريد إعادةَ الكَرَّةِ عليه في الشام بعد الفراغ مِنْ أَمْرِ الخوارج، فاتَّخَذَ لذلك إجراءاتٍ استباقيةً عَلَّهَا تَحُدُّ من ذلك، وَتُثَبِّطُ عَزَائِمَ جَيْشِ العِرَاقِ،

---

(١) (وَجَبَتْ): لَزِمَتْ وَثَبَتَتْ. (القَضِيَّةُ): الصُّلْحُ يَوْمَ صِفِّينَ.

(٢) أي أن هذا الصلح الذي وقع يوم صفين يظل مستمرا حتى يجتمع الحكمان ﷺ ويقضيا بالحق، ولا يجوز للحكمين ﷺ أن يقضيا قبل الموعد المحدد، ولا أن يفعلا أو يقولا أي شيء يسبب فتنة أو حربا خلال الفترة التي قبل موعد التحكيم.

(٣) انظر [٣٨٧].

وَمِنْ تِلْكَ الإجراءات (أو الضَّرَبَاتِ):

ـ سيطرةُ معاوية رضي الله عنه على مصر سنة (٣٨هـ)[١]، ذلك أن الشام تقع في المنتصف بين العراق ومصر، فأراد معاويةُ رضي الله عنه حمايةَ ظَهْرِ الشام عن طريق السيطرة على مصر، فَوَجَّهَ معاويةُ رضي الله عنه إليها عمرَو بن العاص ومعاويةَ بن حُدَيْج رضي الله عنهما، فَهُزِمَ عاملُ عَلِيٍّ على مصر - وهو محمد بن أبي بكر الصديق - وَقُتِلَ، فدخلَتْ مِصْرُ في نفوذ معاوية رضي الله عنه.

ـ محاولة معاوية رضي الله عنه ضَمّ البصرة في نفوذه في السَّنَةِ ذاتها (٣٨هـ): وَجَّهَ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْحَضْرَمِيِّ إِلَى الْبَصْرَةِ لِيَأْخُذَهَا وَلِيَسْتَنْفِرَهُمْ عَلَى قِتَالِ عَلِيٍّ رضي الله عنه، ثُمَّ بَعَثَ عَلِيٌّ رضي الله عنه جَارِيَةَ بْنِ قُدَامَةَ رضي الله عنه في خمسين رجل - ويقال: خمسمئة - إلى ابن الحَضْرَمِيِّ وأتباعه، فَتَحَصَّنُوا مِنْهُ فِي دَارٍ، فَحَصَرَهُمْ جَارِيَةُ رضي الله عنه، ثم أَحْرَقَ الدَّارَ عَلَيْهِمْ، فَقُتِلَ ابْنُ الحضرمي وأتباعُهُ، وكانوا سبعين رجلا، ويقال أربعون[٢]، ولم تنجح هذه المحاولة في تحقيق كامل أهدافها، لكنها حقَّقت بعضًا من ذلك، كَخَلْقِ الاضطراب وتثبيط العزائم في العراق.

أما عن سبب هذه الغَارَةِ: فإنَّ ابن عباس رضي الله عنهما في سنة (٣٧هـ) كان قد استنفر أهلَ البصرة بِأَمْرٍ من عَلِيٍّ رضي الله عنه لِيُعَاوِدُوا مُحَارَبَةَ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَمْرِ التَّحْكِيم، ولكن لم تَجْرِ الأُمُورُ كَمَا كان يخطِّط لها عليٌّ رضي الله عنه بسبب فتنة الْخَوَارِجِ التي اشتدَّتْ زمن الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما[٣]، ثم اتَّجَهَ عليٌّ رضي الله عنه إلى قتال الخوارج بالنَّهْرَوَانِ في صفر سنة (٣٨)، وَأَرْجَأَ قتالَ أهلِ الشام إلى ما بعد الفراغ من الخوارج.

[٤٥١] وأخرج البخاري في "صحيحه" قصةَ مقتل ابن الحضرمي حَرْقًا على يَدِ جَارِيَةَ بْنِ قُدَامَةَ التَّمِيمِيِّ السَّعْدِيِّ رضي الله عنه، ورد فيها: (**...فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ حُرِّقَ ابْنُ الحَضْرَمِيّ حِينَ حَرَّقَهُ جَارِيَةُ بْنُ قُدَامَةَ، قَالَ**[٤] : أَشْرِفُوا عَلَى أَبِي بَكْرَةَ[٥]، فَقَالُوا: هَذَا أَبُو بَكْرَةَ يَرَاكَ[٦]. قَالَ عَبْدُ

(١) تاريخ الطبري (٣/ ١٢٦).

(٢) تاريخ خليفة ص (١٩٦ - ١٩٧)، ومن طريقه ابن عساكر (٢٩/ ٢٤٥)، تاريخ الطبري (٣/ ١٣٦ - ١٣٧).

(٣) فتح الباري (١٣/ ٢٨). وانظر: تاريخ الطبري (٣/ ١٣٦). وسيأتي تفصيل ذلك في "أمر الخوارج"، انظر صفحة (٦٣٧).

(٤) القائل هو جَارِيَةُ بْنُ قُدَامَةَ رضي الله عنه.

(٥) أي: قال جاريةُ رضي الله عنه لبعض جُنْدِهِ: "أَشْرِفُوا". - والإشراف: الاطِّلاعُ مِنْ مَكَانٍ مُرْتَفِعٍ -. فاطَّلَعُوا عليه فَرَأَوْهُ فِي حَائِطٍ لَهُ. وأراد جارية رضي الله عنه اخْتِبَارَهُ إِنْ كَانَ مُحَارِبًا أَوْ فِي الطَّاعَةِ.

(٦) أي: قالوا لجارية بن قُدَامَةَ رضي الله عنه: "يا جاريةُ، هذا أبو بَكْرَةَ قد رأى ما صَنَعْتَ بابنِ الحضرمي ورجالِهِ، فَرُبَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْكَ بِسِلَاحٍ أَوْ بِكَلَامٍ".

فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرَةَ رضي الله عنه ما قاله رجالُ جَارِيَةَ عنه قَالَ: لَوْ دَخَلُوا عَلَيَّ دَارِي مَا رَفَعْتُ عَلَيْهِمْ قَصَبَةً؛ لِأَنِّي لَا أَرَى قِتَالَ الْمُسْلِمِينَ، فَكَيْفَ أَنْ أُقَاتِلَهُمْ بِسِلَاحٍ. انظر: فتح الباري (١٣/ ٢٨).

الرَّحْمَنِ: فَحَدَّثَتْنِي أُمِّي، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ دَخَلُوا عَلَيَّ مَا بَهَشْتُ[١] بِقَصَبَةٍ)[٢].

ـ ثم استمرَّ معاويةُ رضي الله عنه في إشغال عليٍّ رضي الله عنه حتى لا يستجمع قُوَّاتِهِ فَيَعُود لمحاربته، فأرسل في سنة (٣٩هـ) عِدَّةَ كتائب أغارت على عَيْنِ التمر وغيرها من الحاميات التي في نفوذ علي رضي الله عنه، فَاسْتَنْفَرَ عليٌّ رضي الله عنه أهلَ الكوفة للقتال فَتَثَاقَلُوا، فَخَطَبَ فيهم خُطْبَةً يُقَرِّعُهُمْ فيها، ولكن لا حياةَ لمن تُنَادِي[٣].

ـ وذكر الطَّبَرِيُّ في حوادث سنة (٣٩هـ)[٤] غاراتٍ أُخْرَى لمعاوية رضي الله عنه على هِيتَ والأَنْبَارِ وَتَيْمَاءَ وغيرها، جرى في بعضها قتالٌ شديد، وفي بعض تلك التفاصيل نَكَارَةٌ وَمُبَالَغَاتٌ لا تصح.

ـ وفي آخر حياة عليٍّ رضي الله عنه (٤٠هـ): بَعَثَ معاويةُ رضي الله عنه بُسْرَ ابْنَ أَبِي أَرْطَأَةَ إِلَى اليَمَنِ، وَيَسُوقُ المؤرِّخون في أخبارهم الضعيفة قَبَائِحَ، لا تصح، ولا يُعتمد عليها في ميزان النقد العلمي، وفيها انحيازٌ جَلِيٌّ[٥].

[٤٥٢] أَخرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ القَاسِمِ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ الأَرْقَمِ - أَوِ ابْنِ الأَقْمَرِ - قَالَ: خَطَبَ بِنَا عَلِيٌّ** رضي الله عنه **يَوْمَ جُمُعَةٍ** فَقَالَ: «نُبِّئْتُ أَنَّ بُسْرًا قَدْ طَلَعَ الْيَمَنَ[٦]، وَإِنِّي وَاللهِ أَحْسِبُ أَنْ سَيَظْهَرُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ عَلَيْكُمْ، وَمَا يَظْهَرُونَ عَلَيْكُمْ إِلا بِعِصْيَانِكُمْ لإِمَامِكُمْ وَطَاعَتِهِمْ، وَخِيَانَتِكُمْ وَأَمَانَتِهِمْ، وَإِفْسَادِكُمْ فِي أَرْضِكُمْ وَإِصْلَاحِهِمْ، قَدْ بَعَثْتُ فُلَانًا فَخَانَ وَغَدَرَ، وَبَعَثْتُ فُلَانًا فَخَانَ وَغَدَرَ وَحَمَلَ الْمَالَ إِلَى مُعَاوِيَةَ، حَتَّى لَوِ ائْتَمَنْتُ أَحَدَكُمْ عَلَى قَدَحٍ لَأَخَذَ عِلَاقَتَهُ[٧]، قَدْ سَئِمْتُهُمْ وَسَئِمُونِي، وَكَرِهْتُهُمْ وَكَرِهُونِي، اللَّهُمَّ فَأَرِحْنِي مِنْهُمْ وَأَرِحْهُمْ مِنِّي»، فَمَا صَلَّى الْجُمُعَةَ الأُخْرَى حَتَّى قُتِلَ[٨].

---

(١) مَا بَهَشْتُ: ما دفعتُ. يقصد لو أنهم دخلوا عليه ما دفعهم أو قاتلهم ولو بقصبة. والقَصَبَةُ: جمعها قَصَب، وهو كلُّ نَبَاتٍ ذِي أَنَابِيبَ، يقصد أنه لن يحمل السيف بل ولا حتى عوداً.

(٢) صحيح البخاري (٦٦٦٧). وسبق بتمامه برقم [٢٥٤].

(٣) تاريخ الطبري (٣/ ١٤٩).

(٤) تاريخ الطبري (٣/ ١٤٩ - ١٥٠).

(٥) انظر: تاريخ الطبري (٣/ ١٥٣) من رواية زياد بن عبد الله البكّائي، عن عوانة، به. إسناده ضعيف لحالِ زياد ولانقطاعه. قال ابن حجر عن زياد: (صدوق ثَبْتٌ في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لِينٌ). يقصد بالمغازي: مغازي محمد بن إسحاق. ووثَّقه ابنُ مَعِينٍ في روايته لمغازي ابن إسحاق، وضعفه في غيره.

(٦) قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: (وَفِي الحَدِيثِ: «هَذَا بُسْرٌ قَدْ طَلَعَ اليَمَنَ»، أَيْ قَصَدَهَا، وَهُوَ بُسْرُ بْنُ أَرْطَاةَ). جمهرة اللغة (٢/ ٩١٥) مادَّة: ط ع ل. وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: (أَيْ قَصَدَهَا مِنْ نَجْدٍ). لسان العرب (٨/ ٢٣٦) مادَّة: طلع.

(٧) العِلَاقَةُ: السَّيْرُ الَّذِي يُعَلَّقُ بِهِ القَدَحُ.

(٨) المنتظم لابن الجوزي (٥/ ١٦٣) إسناده صحيح. وسيأتي [٥١٦] بتخريجه وتراجم رجاله والكلام عليه.

هذا الخبر الصحيح يَرُدُّ ما نقله الطبري عن ابن إسحاق من أنه عُقِدَتْ هُدْنَةٌ سنة (٤٠هـ) بين علي ومعاوية رضي الله عنهما[1]، فإنَّ غَارَةَ بُسْرٍ هَذِهِ كانت في أواخر أيام عليٍّ رضي الله عنه.

ولا يصح أن يقال أن تلك الغارات شَنَّهَا معاويةُ رضي الله عنه طمعًا في الخلافة، فمعاويةُ رضي الله عنه لم يُحَارِبْ عليًّا رضي الله عنه أبدًا من أجل الطمع في الخلافة، لا في صِفِّينَ ولا في غيرها، ولم يحاربه عليٌّ رضي الله عنه من أجل ذلك، وتفصيله كالآتي:

◆ **أَمَّا هذه الغارات التي شَنَّها معاويةُ رضي الله عنه بعد موقعة النهروان:**

فهي ضَرَبَاتٌ استباقية كي لا يُعِيد عليٌّ رضي الله عنه الكَرَّةَ عليه في الشام، وكان معاويةُ رضي الله عنه يَعْلَمُ أَنَّ عليًّا رضي الله عنه سَيُعِيدُ الكَرَّةَ.

◆ **وَأَمَّا قتال معاوية رضي الله عنه في صفين:**

فكان من أَجْلِ تقديم دَم عثمان رضي الله عنه.

قَالَ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه: «**مَا قَاتَلْتُ عَلِيًّا[2] إِلَّا فِي أَمْرِ عُثْمَانَ**»[3].

وجَاءَ أَبُو مُسْلِمٍ الْخَوْلانِيُّ وَأُنَاسٌ مَعَهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ قُبَيْلَ وَقْعَةِ صِفِّينَ، فَقَالُوا لَهُ: [**أَنْتَ تُنَازِعُ عَلِيًّا (فِي الخِلَافَةِ)، أَمْ أَنْتَ مِثْلُهُ؟ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: «لا وَاللهِ، إِنِّي لأَعْلَمُ أَنَّ عَلِيًّا أَفْضَلُ مِنِّي، وَأَنَّهُ لأَحَقُّ بِالأَمْرِ مِنِّي، وَلَكِنْ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ عُثْمَانَ قُتِلَ مَظْلُومًا، وَأَنَا ابْنُ عَمِّهِ (وَوَلِيُّهُ)؟ وَإِنَّمَا أَطْلُبُ بِدَمِ عُثْمَانَ، فَائْتُوهُ فَقُولُوا لَهُ: فَلْيَدْفَعْ إِلَيَّ قَتَلَةَ عُثْمَانَ، وَأُسَلِّمُ لَهُ». فَأَتَوْا عَلِيًّا**

---

(١) قَالَ الطَّبَرِيُّ: (**وَفِي هَذِهِ السَّنَةُ - أَيْ سَنَةَ أَرْبَعِينَ - فِيمَا ذُكِرَ: جَرَتْ بَيْنَ عَلِيٍّ وَبَيْنَ مُعَاوِيَةَ الْمُهَادَنَةُ بَعْدَ مُكَاتَبَاتٍ جَرَتْ بَيْنَهُمَا يَطُولُ بِذِكْرِهَا الكِتَابُ عَلَى: وَضْعِ الحَرْبِ بَيْنَهُمَا، وَيَكُونُ لِعَلِيٍّ العِرَاقُ، وَلِمُعَاوِيَةَ الشَّامُ، فَلَا يَدْخُلُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ فِي عَمَلِهِ بِجَيْشٍ وَلَا غَارَةٍ وَلَا غَزْوٍ**.

قَالَ زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ: لَمَّا لَمْ يُعْطِ أَحَدُ الفَرِيقَيْنِ صَاحِبَهُ الطَّاعَةَ كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى عَلِيٍّ: أَما إِذَا شِئْتَ فَلَكَ العِرَاقُ وَلِي الشَّامُ، وَتَكُفُّ السَّيْفَ عَنْ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَلَا تُهْرِيقُ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ، فَفَعَلَ ذَلِكَ، وَتَرَاضَيَا عَلَى ذَلِكَ، فَأَقَامَ مُعَاوِيَةُ بِالشَّامِ بِجُنُودِهِ يَجْبِيهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَعَلَى بِالعِرَاقِ يَجْبِيهَا وَيَقْسِمُهَا بَيْنَ جُنُودِهِ). تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ (٣/ ١٥٤). ونقله عنه ابن الجوزي في المنتظم (٥/ ١٦٣) وابن كثير في تاريخه (٧/ ٣٥٧). وَذَكَرَهُ الْمُحَقِّقَانِ فِي ضَعِيفِ تَارِيخِ الطَّبَرِيِّ (٨/ ٨٧٤). وتصحَّف (ابن إسحاق) في المطبوعة إلى "أبي إسحاق"، والتصويب من المنتظم وتاريخ ابن كثير.

إسناده ضعيف، وذكره الطبري بصيغة التمريض (ذُكِرَ) لِيُبَيِّنَ ضعف ما ذهب إليه ابن إسحاق، وفي متنه نكارة، وهي: مخالَفة الأخبار الصحيحة، فهي مخالِفة لرواية ابن الأقمر. وكأنَّ هذا الخبر من مغازي ابن إسحاق برواية زياد بن عبد الله البَكَّائِيِّ.

وَعَلَى فَرْضِ وُجُودِ هَذِهِ الْمُهَادَنَةُ، فَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى إِحْلَالِ الأَمْنِ وَعَلَى التَّنْظِيمِ الاقْتِصَادِيِّ وَالأَمْنِيِّ لِلْبِلَادِ، وَلَا يَعْنِي ذَلِكَ وُجُودَ البَيْعَةِ فِي الشَّامِ لِمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه عَلَى الخِلَافَةِ فِي حَيَاةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، فَبَيْعَةُ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه عَلَى الخِلَافَةِ: كَانَتْ بَعْدَ اسْتِشْهَادِ عَلِيٍّ رضي الله عنه كَمَا فِي الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا سَابِقاً، انظر [١٠٦] فما بعده، ولكن يعود الأمر إلى نصابه، وهو أن هذه الهدنة غير صحيحة.

(٢) يَعْنِي يَوْمَ صِفِّينَ.

(٣) انظر [٤٤٥].

فَكَلَّمُوهُ بِذَلِكَ، فَلَمْ يَدْفَعْهُمْ إِلَيْهِ][١] فَوَقَعَ بَيْنَهُمُ القِتَالُ.

وَمعاويةُ رضي الله عنه لم يَخْتَرِ الحربَ ابتداءً في صِفِّينَ، ولم تكن له رغبة فيها، إنما أمير المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه هو الذي زَحَفَ إليه في الشام؛ لأنه يراه باغياً، حينئذٍ رأى معاويةُ رضي الله عنه أنه مضطرٌّ إلى الدفاع عن نفسه هو وأهل الشام.

وكان معاويةُ رضي الله عنه يَرَى أنَّ قتال جيش العراق يَوْمَ صِفِّينَ قتال دَفْعٍ؛ لِصَوَلَانِ جيش العراق عليهم، وقتال الصَّائِلِ جائز، فلم يبدأهم هو وأهل الشام بالقتال حتى بدأهم جيشُ العراق[٢].

◆ **وَأَمَّا أمير المؤمنين عَلِيٌّ رضي الله عنه:**

فهو أيضا لم يُقَاتِلْ معاويةَ رضي الله عنه في صِفِّينَ من أجل طمع معاوية رضي الله عنه أو منازعته في الخلافة، ولا حَشَدَ عَلِيٌّ رضي الله عنه جَيْشَهُ في "النُّخَيْلَةِ" بعد افْتِرَاقِ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما من أجل الرأي الذي استجد لمعاوية رضي الله عنه بعد صِفِّينَ في مسألة "الأحقّ" بالخلافة، إنما قَاتَلَهُ عَلِيٌّ رضي الله عنه لأجل التسليم بالبيعة وَنَبْذِ البَغْيِ حين اشترط أهلُ الشام تأخير البيعة حتى يتم الاقتصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه.

وَالبَغْيُ شَرْعًا: لا يقع بمجرد الاعتقاد أن "فلانًا أحق بالخلافة من فلان"، إنما يقع بالعصيان، أي بالفعل.

وَتَعْرِيفُ البَغْيِ شَرْعًا: هُوَ الِامْتِنَاعُ مِنْ طَاعَةِ مَنْ ثَبَتَتْ إِمَامَتُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ بِمُغَالَبَةٍ، وَلَوْ تَأَوُّلاً[٣].

فَالبَغْيُ شَرْعًا: يَقَعُ بِالفِعْلِ، لَا بِمُجَرَّدِ الرَّأْيِ.

والصحابة رضي الله عنهم بايعوا يزيد بن معاوية بالخلافة مع اعتقادهم أن غيره أحق بها منه.

● المطلب الخامس: رأي معاوية رضي الله عنه بعد صِفِّينَ في تعيين الأحق بالخلافة، وتأثير ذلك في تأزم الأوضاع:

إنَّ معاويةَ رضي الله عنه فَقِيهٌ شَهِدَ له حَبْرُ الأُمَّةِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بالفِقْهِ،،،

[٤٥٣] أَخْرَجَ البُخَارِيُّ: **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَلْ لَكَ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مُعَاوِيَةَ، فَإِنَّهُ مَا أَوْتَرَ إِلَّا بِوَاحِدَةٍ؟ قَالَ: «أَصَابَ، إِنَّهُ فَقِيهٌ»**[٤] [٥].

---

(١) انظر [٤٤٤].

(٢) انظر: منهاج السنة (٤/ ٣٨٣)، الإنصاف فيما وقع في العصر الراشدي لحامد الخليفة ص (٦٣٩).

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية (٧/ ١٠٥).

(٤) (أَصَابَ) وَافَقَ السُّنَّةَ. (فَقِيهٌ) عَالِمٌ فِي شَرْعِ اللهِ عز وجل وَيَعْرِفُ الفِقْهَ فِي الدِّينِ.

(٥) صحيح البخاري (٣٥٥٤) ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: هو سَعِيدُ بْنُ الحَكَمِ الجُمَحِيُّ. وَنَافِعُ بْنُ عُمَرَ: هو الجُمَحِيُّ. وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ.

وقد ترجَّح لمعاوية رضي الله عنه قول فِقْهِيٌّ في الأحقية بالخلافة، وهو "تقديم الأكفأ في القوة والرأي والدَّهَاءِ على الأتقى والأفضل في الدِّينِ والأسبق إلى الإسلام"، وإنَّ مَنْ جَاءَ في زماننا معترضًا على رأي معاوية رضي الله عنه: هو في الحقيقة يوافقه في قلبه، ويخالفه في لسانه، فشعوب زماننا تتفق على هذه القاعدة، والله الهادي إلى سواء السبيل.

أعني أن المعترِض على معاوية رضي الله عنه: هو في الحقيقة يوافقه في أصل هذه القاعدة أو في هذا القول الفقهي، لا على أنه أحق من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وإني لستُ فَقِيهًا لأختار قولا فِقْهِيًّا أو أَمِيل إليه، فَلْيُسْأَل أهل العلم عن الترجيحات الفقهية. أما أمير المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه: فهو الأحق بالخلافة في زمنه، لا يختلف أهل السُّنَّةِ في ذلك، وهو الأمر الذي اتَّفَقَ عليه الحَكَمَانِ رضي الله عنهما، واتفق عليه أهل العراق وأهل الشام وأهل الأمصار أجمع، ولم ينقل عن أحد خِلَافَهُ إلا أبا الأَعْوَرِ السُّلَمِيَّ الذي كان رأيه كرأي معاوية رضي الله عنه، ألا ترى حَبِيبَ بْنَ مَسْلَمَةَ رضي الله عنه وقوله (**هَلَّا أَجَبْتَهُ؟**)، فَحَبِيبٌ رضي الله عنه كان يَرَى أَحَقِّيَّةَ عَلِيٍّ رضي الله عنه فَحَسْب[1].

فالحاصل: أن المعترِض على معاوية رضي الله عنه يَتَّفِقُ في واقع الأمر معه في أصل الفكرة، لكنه يختلف معه في طريقة إنزالها على أرض الواقع، ومعاويةُ رضي الله عنه إنما أنزلها على النَّحْوِ المذكور باجتهادٍ منه، وهو اجتهاد خاطئ مغفور مأجور بإذن الله تعالى.

إنَّ الأخبار الصحيحةَ[2] تدلُّ على أنَّ معاوية رضي الله عنه - بَعْدَ موقعة صِفِّينَ (لا قَبْلَهَا) - صارت نَفْسُهُ تَتَطَلَّعُ للخِلافة وَحَرَصَ عليها جِدًّا؛ لأنَّهُ رَأَى نَفْسَهُ أَهْلًا لها وأَقْدَرَ عليها وَأَوْلَى وأحقّ بِهَا من عليٍّ رضي الله عنه؛ بِحُكْمِ تَفَوُّقِهِ على أهل العراق بِالقُوَّةِ العسكرية والاقتصادية والأمنية التي كان عليها في الشام، والتي كانت تزداد باستمرار، وَبِحُكْمِ أنَّ قُوَّةَ جيش العراق كانت تتناقص بالفتن المتعاقبة عليه، كَتَفَرُّقِهِ بانشقاق الخوارج.

ولهذا حاول معاويةُ رضي الله عنه أنْ يَكْسَبَ القَضِيَّةَ التي اجتمع لأجلها الحَكَمَانِ رضي الله عنهما، فحاوَلَ أنَّ يَسْتَمِيلَ أبا موسى الأشعري رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنهما لِصَفِّهِ، فلم يستجيبا له، ثم عندما اتفق عمرٌو رضي الله عنه مع أبي موسى رضي الله عنه على أنَّ الخلافة لعلي رضي الله عنه، وَعَلَى إخراج معاوية رضي الله عنه: وَجَدَ معاويةُ رضي الله عنه على عمرو رضي الله عنه فأرسل إليه أبا الأعور السلمي لِيُوَبِّخَهُ.

ومع ذلك كله: لم يكن معاويةُ رضي الله عنه مخالِفاً في أنَّ عليًّا رضي الله عنه هو الخليفة الشرعي، وأنَّ عليًّا رضي الله عنه خَيْرٌ مِنْهُ فِي الدِّينِ لِسَابِقَتِهِ وَفَضْلِهِ وَقَرَابَتِهِ، فمعاويةُ رضي الله عنه سَعَى للخلافة بعد صِفِّينَ، لَكِنَّهُ لم يَدَّعِهَا طيلةَ حياةِ عليٍّ رضي الله عنه ولم يَطْلُبْهَا مِنْ عليٍّ رضي الله عنه ولا من الناس، وظلَّت تلك القناعةُ - بأنه أحق بالخلافة مِنْ عليٍّ رضي الله عنه - حَبِيسَةَ القلب حتى ظَهَرَتْ بعد استشهادِ علي رضي الله عنه.

---

(١) فَصَّلْتُ في اتفاق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما وأهل العراق والشام والأمصار على أحقية عليٍّ رضي الله عنه: عند الحديث عن (النتائج النهائية التي خرج بها الحَكَمَانِ رضي الله عنهما).

(٢) التي سبقت برقم [٤٢٨] إلى [٤٣٤].

إنَّ الأوضاع بعد موقعة صِفِّينَ ازْدَادَتْ صُعُوبَةً وَتَدَهْوَرَتْ جِدًّا، والأخبارُ الصحيحة السابقة تُشِيرُ إلى أنَّ شِدَّةَ التَأَزُّمِ في الأوضاع آنذاك: وَصَلَتْ إلى أنَّ معاوية رضي الله عنه (بعد حرب صِفِّينَ) ربما لن يُبَايع عليًّا رضي الله عنه حتى وإن استجاب عليٌّ رضي الله عنه لِمَطَالِبِهِ - وهي تقديم الاقتصاص على البيعة، أو تسليمه قتلة عثمان رضي الله عنه ليقتصَّ منهم بنفسه - إلا بشرط "جديد" لا يرتضيه علي رضي الله عنه، شرط يَضْمَنُ لمعاوية رضي الله عنه الحفاظَ على قُوَّتِهِ وَإِمْرَتِهِ بالشام، وَيَضْمَنُ حماية ظَهْرِهِ عَنْ طَرِيقِ تأمير عمرو رضي الله عنه على مِصْرَ[1]؛ وقد بدا لمعاوية رضي الله عنه هذا الشرط الجديد لسببين:

◆ السبب الأول: التخلُّص مِنَ الخَطَرِ الجديد الذي نشأ بعد موقعة صِفِّينَ، وهو خَطَرُ الخوارج الذين كانوا يَتَرَبَّصُونَ بمعاوية رضي الله عنه وقادة الشام، وخطرهم كان أشد من خطر قتلة عثمان رضي الله عنه الذين أراد معاويةُ رضي الله عنه التخلُّص مِن خطرهم عن طريق اشتراط تقديم الاقتصاص على البيعة[2].

◆ السبب الثاني: أنَّ معاويةَ رضي الله عنه صار يَرَى نَفْسَهُ بعد صِفِّينَ أَوْلَى بالخلافة من علي رضي الله عنه مع إقراره بأنَّ عليًّا رضي الله عنه أفضل منه، خصوصاً وأنَّ عليًّا رضي الله عنه عَزَلَهُ عن إِمْرَةِ الشام، فمبايعته لعليٍّ رضي الله عنه تعني نزوله عن إِمْرَةِ الشام والتخلِّي عن قُوَّتِهِ، وهذا يُبَاعِدُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رأيه في أنه أحق بالخلافة من عليٍّ رضي الله عنه، فإذا بَايَعَ عليًّا رضي الله عنه ذَهَبَتْ تلك القوةُ التي كان عليها (والتي اسْتَحَقَّ بها معاويةُ رضي الله عنه - برأيه - الخلافةَ)، وهذا يعني أن معاوية رضي الله عنه ببيعته لعليٍّ رضي الله عنه دون اشتراطه إِمْرة الشام: تفوته الفرصةُ في الحصول على الخلافة.

كانت هذه من الآثار العكسية التي خلَّفَتها موقعةُ صِفِّينَ، وَيَبْقَى الأَمْرُ الثَّابِتُ: أنَّ الفريقَيْنِ وَصَلَ بهم الحالُ إلى طريقٍ "مسدود" لا يلتقيان فيه على صُلْحٍ، وإنه في ظروف تلك الفتنة كان الفريقان يَسْعَى كُلٌّ منهما إلى "الانتصار" على الآخر، والحالُ أثناء الفتنة ليس كَبَعْدها.

فنستطيع القول: أنَّ الخلاف بعد موقعة صفين انتقل إلى التنافس على منصب الخلافة نفسِها، فإذا رأى معاويةُ رضي الله عنه نَفْسَهُ بِأَنَّهُ "أحق": صار مُنَافِساً، ومع ذلك لم يَدَّعِ معاويةُ رضي الله عنه الخلافةَ ولم يأمر الناسَ بأنْ يبايعوه بالخلافة أثناء حياة عليٍّ رضي الله عنه.

ولا شك أنَّ حصول معاوية رضي الله عنه على الخلافة يعني انتصاره في هذا النزاع، بل يُعتبر أهم وسائل الانتصار، وهذا سبب إضافي مهم يدفع معاويةَ رضي الله عنه إلى الحصول على الخلافة لينتصر في النزاع، وليتخلص من الهجوم العراقي الْمُرْتَقَبِ على الشام، فمعاويةُ رضي الله عنه يَعلم أنَّ عليًّا رضي الله عنه سَيُعِيدُ الكَرَّةَ عَلَيْهِ بعد انتهائه من أمر الخوارج.

ولقد ظَنَّ أميرُ المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه - باجتهادٍ منه - أنَّ الدخولَ في حربِ صِفِّينَ سيؤدِّي

---

(١) مضى الحديث عن هذه النقطة في صفحة (٥٢٧).

(٢) مضى الحديث عن هذه النقطة في صفحة (٥٢٧).

إلى نتائجَ إيجابية، ولكنَّ الحقيقةَ أن النتائج انْقَلَبَتْ عكسية، نعوذ بالله من الفتن، وَرَحِمَ اللهُ عَلِيًّا ومعاويةَ وعمرَو بن العاص، وإنَّ الخليفة الشرعي تجب طاعته في الْمَنْشَطِ والْمَكْرَهِ كما أَمَرَ النبيُّ ﷺ، وإنَّ أهل الشام بَغَوْا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وإنَّ عليًّا رضي الله عنه لم يدخل الحرب في صفين بوصيةٍ من النبي ﷺ، بل باجتهاد منه(١)، وقد أصاب عليٌّ رضي الله عنه أكثر الحق لا كُلَّهُ(٢)، وليس هو بمعصوم كما يزعم أهل البدع.

وهذا أبو موسى الأشعري رضي الله عنه يقول كلاماً - بعد انتهاء اجتماعه مع عمرو رضي الله عنه وقبل ارتحاله من دَوْمَةِ الجَنْدَلِ - يُشْعِرُ بأنَّ الخِلَافَ اسْتَفْحَلَ حتى انتقل إلى التنافس على الخلافة، فإنَّ أبا موسى رضي الله عنه لما اجتمعَ بِعَمْرٍو رضي الله عنه، عَلِمَ بِرَغْبَةِ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه في الخلافة، وقد ذكرنا أنَّ معاوية رضي الله عنه أَرْسَلَ إِلَيْهِ وَعَرَضَ عَلَيْهِ أن يبايعه، وَشَهِدَ أبو موسى رضي الله عنه أيضاً محاولةَ عمرو رضي الله عنه استمالة ابن عمر رضي الله عنهما وإعطائه المال الكثير مقابل ترك الخلافة لمعاوية رضي الله عنه.

ومقولة أبي موسى رضي الله عنه يرويها ابْنُ سَعْدٍ، ،

[٤٥٤] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى الْقَصِيرُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي مُوسَى أَيَّامَ الْحَكَمَيْنِ وَفُسْطَاطِي(٣) إِلَى** جَانِبِ فُسْطَاطِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ ذَاتَ يَوْمٍ قَدْ لَحِقُوا بِمُعَاوِيَةَ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ(٤) أَبُو مُوسَى رَفَعَ رَفْرَفَ(٥) فُسْطَاطِهِ، فَقَالَ: «يَا مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ أَبَا مُوسَى. قَالَ: «إِنَّ الْإِمْرَةَ مَا اؤْتُمِرَ فِيهَا(٦)، وَإِنَّ الْمُلْكَ مَا غُلِبَ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ»(٧).

فَلَمَّحَ أبو موسى رضي الله عنه بأنَّ الإِمْرَةَ - وهي التي تكون بالشورى والمبايعة -: لم تعد ممكنة، فأهل الشام لن يعطوها لعلي رضي الله عنه بعد موقعة صفين، وخصوصاً بعد تأزُّم الأوضاع وعدم اتفاق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، وأمَّا الْمُلْكُ - وهو الذي يكون بالقُوَّةِ والسيف -: صار هو الذي يلوح بالأفق.

---

(١) انظر [٦١] وما بعده.

(٢) انظر [٧٦] والتعليق قبله.

(٣) الفُسْطَاطُ: الخَيْمَةُ.

(٤) أي لما دخل صباح اليوم التالي.

(٥) الطرف الذي يَتَدَلَّى من الخيمة. لسان العرب (٩/ ١٢٦) مادَّة: رفف.

(٦) مَا اؤْتُمِرَ فِيهَا: ما كان فيها ائْتِمَارٌ، وهو التَّشَاوُرُ.

(٧) الطبقات الكبرى (٤/ ١١٣) إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين. وقد سبق [٤٣٧] بتخريجه وبشرح إضافي.

وفي الباب ما أخرج عَبْدُ الرَّزَّاقِ في مصنفه (١٩١٨٦) **عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ حِينَ طُعِنَ: «اعْقِلْ عَنِّي ثَلَاثًا: الْإِمَارَةُ شُورَى، وَفِي فِدَاءِ الْعَرَبِ مَكَانَ كُلِّ عَبْدٍ عَبْدٌ، وَفِي ابْنِ الْأَمَةِ عَبْدَانِ، وَفِي الْكَلَالَةِ مَا قُلْتُ». قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ طَاوُسٍ: مَا قَالَ؟ فَأَبَى أَنْ يُخْبِرَنِي.**

إسناده صحيح على شرط الشيخين. مَعْمَرٌ: هو ابْنُ رَاشِدٍ الأَزْدِيُّ. وابْنُ طَاوُسٍ: هو عبد الله بن طاوس بن كَيْسَان.

وَتَنَبَّأَ أبو موسى ﷺ بعد تأزم الأوضاع: بأنَّ طريقَ الصلح مَسْدُودٌ، وأنَّ الفتنة لا طَبِيبَ لها، وأنَّ عليًّا ومعاويةَ ﷺ لن يَلْتَقِيَا على صُلْحٍ، وأنه إنْ كان بينهما غَلَبَةٌ فَالْغَلَبَةُ سوف تكون "بالسَّيْفِ" للأقوى منهما، وأنَّ عَهْدَ الإِمْرَةِ والشُّورى أوشك على الانتهاء، وأنَّ عَهْدَ الْمُلْكِ قد أَقْبَلَ.

ليس هذا فحسب، بل صَرَّحَ أبو موسى ﷺ بعد رجوعه من التحكيم إلى مكة: بأن الخلاف بين علي ومعاوية ﷺ سوف يشتد جدًّا أكثر مما كان عليه سابقاً؛ بسبب تمسك كل فريق برأيه، فقال أبو موسى ﷺ أثناءَ الطَّوَافِ بِالعُمْرَةِ: (**مَا هَذِهِ[1] إِلَّا حَيْضَةٌ مِنْ حَيْضَاتِ[2] الْفِتَنِ، وَبَقِيَتِ الرَّدَاحُ الْمُطْبِقَةُ[3]**)[4]، يعني أنه بسبب عدم اتفاق الحَكَمَيْنِ ﷺ، سوف تحدث فتن أعظم مما مضى، أعظم من صفين وغيرها، إنِ استمر الحالُ كما هو.

أقول: ولكن طبيب الفتنة هو بشارة النبي ﷺ، أمير المؤمنين الحسن بن علي ﷺ، فتغير الحال في زمنه إلى صُلْحٍ عَامٍّ، والحمد لله.

وكذلك تنبَّأَ ابنُ عبَّاس ﷺ - في أثناء الفتنة - بأنَّ عَهْدَ الخلافة قد أَدْبَرَ، وأنَّ عَهْدَ الْمُلْكِ قَدْ أَقْبَلَ، وأنَّ قريشاً ستحكم العرب حكماً مَلَكِيًّا وراثيًّا كحكم الفرس والروم.

[٤٥٥] أَخْرَجَ مَعْمَرٌ فِي "جَامِعِهِ": **عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ زَهْدَمٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ يَوْماً فَقَالَ: وَاللهِ لَأُحَدِّثَنَّكُمْ بِحَدِيثٍ مَا هُوَ بِسِرٍّ وَلا عَلانِيَةٍ، مَا هُوَ بِسِرٍّ فَأَكْتُمُكُمُوهُ، وَلا عَلَانِيَةٍ فَأَخْطُبُ بِهِ، وَإِنَّهُ لَمَّا وُثِبَ عَلَى عُثْمَانَ فَقُتِلَ، قُلْتُ لِابْنِ أَبِي طَالِبٍ: اجْتَنِبْ هَذَا الأَمْرَ، فَسَتُكْفَاهُ، فَعَصَانِي، وَمَا أُرَاهُ يَظْفَرُ، وَأَيْمُ اللهِ لَيَظْهَرَنَّ عَلَيْكُمُ ابْنُ أَبِي سُفْيَانَ؛ لأَنَّ اللهَ قَالَ: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾، وَأَيْمُ اللهِ لَتَسِيرَنَّ فِيكُمْ قُرَيْشٌ بِسِيرَةِ فَارِسَ وَالرُّومِ. قَالَ: قُلْنَا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا ابْنَ عَبَّاسٍ إِنْ أَدْرَكْنَا ذَلِكَ؟ قَالَ: مَنْ أَخَذَ مِنْكُمْ بِمَا يَعْرِفُ: نَجَا، وَمَنْ تَرَكَ - وَأَنْتُمْ تَارِكُونَ -: كَانَ كَبَعْضِ هَذِهِ الْقُرُونِ الَّتِي هَلَكَتْ**[5].

---

(١) أي: صفين وعدم اتفاق الحَكَمَيْنِ ﷺ، وما جرى قبل ذلك كله إلى استشهاد عثمان ﷺ.

(٢) حَيْضَة: هي بنفس معنى "حَيْصَة"، يقال فيها: حَاصَ وَحَاصَ وَجَاضَ. تاج العروس (١٧/ ٥٤٠) مادَّة: ح ي ص.

(٣) الرَّدَاحُ: أَيِ الثقيلةُ العظيمةُ. وَالْمُطْبِقَةُ: الدَّاهِيَةُ الشَّدِيدَةُ، ويُقَالُ للسَّنَة الشَّديدةِ: الْمُطبِقَةُ، وَهُوَ مَجاز.

وقد يكون المراد بالْمُطْبِقَةِ: العَامَّة، من الإطباق، وهو التغطية، كأنها تغشاهم وتغطيهم.

النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢١٣) مادة: ردح. تاج العروس (٢٦/ ٦١) مادَّة: طبق.

(٤) انظر [٤٤١].

(٥) جامع مَعْمَرِ بنِ رَاشِدٍ (٢٠٩٦٩) إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ. أَيُّوبُ: هُوَ ابْنُ أَبِي تَمِيمَةَ كَيْسَانَ السِّخْتِيَانِيُّ. وَأَبُو قِلَابَةَ: هو عَبْدُ اللهِ بنُ زَيْدٍ الجَرْمِيُّ. وَزَهْدَمٌ: هو ابْنُ مُضَرِّبٍ الجَرْمِيِّ، أَبُو مُسْلِمٍ البَصْرِيُّ.

وسبق الخبر برقم [٢٢]، وذكرنا قبله تعليق ابن كثير في تفسيره.

سِيرَةُ فَارِسَ وَالرُّومِ: هي الْمُلْكُ الوِرَاثِيُّ.

وهذا الخبر (خبر ابن عباس ﷺ) أَوْرَدَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ، وَعَلَّقَ عليه بِقَوْلِهِ: (وَقَدْ أَخَذَ الإِمَامُ الحَبْرُ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ عُمُومِ هَذِهِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ(١) وِلَايَةَ مُعَاوِيَةَ السَّلْطَنَةِ، وَأَنَّهُ سَيَمْلِكُ(٢)؛ لِأَنَّهُ كَانَ وَلِيَّ عُثْمَانَ، وَقَدْ قُتِلَ عُثْمَانُ مَظْلُوماً ﷺ، وَكَانَ مُعَاوِيَةُ يُطَالِبُ عَلِيًّا ﷺ أَنْ يُسَلِّمَهُ قَتَلَتَهُ حَتَّى يَقْتَصَّ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ أُمَوِيٌّ، وَكَانَ عَلِيٌّ ﷺ يَسْتَمْهِلُهُ فِي الأَمْرِ حَتَّى يَتَمَكَّنَ وَيَفْعَلَ ذَلِكَ، وَيَطْلُبُ عَلِيٌّ مِنْ مُعَاوِيَةَ أَنْ يُسَلِّمَهُ الشَّامَ، فَيَأْبَى مُعَاوِيَةُ ذَلِكَ حَتَّى يُسَلِّمَهُ القَتَلَةَ، وَأَبَى أَنْ يُبَايِعَ عَلِيًّا هُوَ وَأَهْلُ الشَّامِ، ثُمَّ مَعَ الْمُطَاوَلَةِ تَمَكَّنَ مُعَاوِيَةُ وَصَارَ الأَمْرُ إِلَيْهِ(٣) كَمَا تَفَاءَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَاسْتَنْبَطَ مِنْ هَذِهِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ، وَهَذَا مِنَ الأَمْرِ العَجَبِ!!)(٤).

[٤٥٦] وَفِي هَذَا الْمَعْنَى أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ: **أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: لَمَّا بَايَعَ مُعَاوِيَةُ لِابْنِهِ**(٥)، قَالَ مَرْوَانُ(٦): سُنَّةُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ(٧): سُنَّةُ هِرَقْلَ وَقَيْصَرَ، فَقَالَ مَرْوَانُ: هَذَا الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ فِيهِ ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا﴾(٨) الْآيَةَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: «كَذَبَ وَاللهِ، مَا هُوَ بِهِ، وَإِنْ شِئْتُ أَنْ أُسَمِّيَ الَّذِي أُنْزِلَتْ فِيهِ لَسَمَّيْتُهُ، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَعَنَ أَبَا مَرْوَانَ، وَمَرْوَانُ فِي صُلْبِهِ، فَمَرْوَانُ فَضَضٌ(٩) مِنْ لَعْنَةِ اللهِ»(١٠).

[٤٥٧] وَأَخْرَجَهُ أَبُو القَاسِمِ البَغَوِيُّ فِي "مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ": - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ وَأُسْدِ

---

(١) أَيْ قوله تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا﴾. [الإسراء: ٣٣].

(٢) أَيْ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ ﷺ هُوَ وَلِيُّ القِصَاصِ عَلَى دَمِ عُثْمَانَ ﷺ، وَأَنَّهُ سَيَكُونُ مَلِكاً وَخَلِيفَةً لِلْمُسْلِمِينَ.

(٣) أَيْ: حَتَّى صَارَ مُعَاوِيَةُ ﷺ خَلِيفَةً لِلْمُسْلِمِينَ.

(٤) تفسير القران العظيم (٩/ ٧). وانظر [٢١] وما قبله وبعده.

(٥) أي: لما أخذ معاويةُ من النَّاسِ بيعةَ ابنه يزيد على ولاية العهد، وكان ذلك سنة (٥٦هـ) انظر: تاريخ الطبري (٣/ ٢٤٧).

(٦) مَرْوَانُ بنُ الحَكَمِ بنِ أَبِي العَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ بنِ عَبْدِ شَمْسٍ بنِ عَبْدِ مَنَافٍ، الْمَلِكُ، أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ القُرَشِيُّ، الأُمَوِيُّ. تَابِعِيٌّ، لَمْ يَرَ النَّبِيَّ ﷺ، وَلِيَ الْمَدِينَةَ غَيْرَ مَرَّةٍ لِمُعَاوِيَةَ ﷺ، ثم بويع في محرم سنة (٦٥هـ) بالخلافة بعد وفاة الخليفة معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، ، فكانت الشام ومصر تحت يده وبقيت العراق والحجاز بيد الخليفة عبد الله بن الزبير، مات مروان في رمضان من نفس السنة، واستمرت خلافته تسعة أشهر. تاريخ الطبري (٣/ ٣٨٠، ٤٢٣) سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٧٦).

(٧) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ، صَحَابِيٌّ، شَقِيقُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ < ، حَضَرَ بَدْراً مَعَ الْمُشْرِكِينَ؛ ثُمَّ إِنَّهُ أَسْلَمَ، وَهَاجَرَ قُبَيْلَ الفَتْحِ، وَكَانَ أَسَنَّ أَوْلَادِ الصِّدِّيقِ ﷺ، وَكَانَ مِنَ الرُّمَاةِ الْمَذْكُورِينَ، وَالشُّجْعَانِ، مَاتَ بَعْدَ (٥٣هـ). سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٧١).

(٨) [الأحقاف: ١٧].

(٩) فَضَضٌ: قِطْعة وَطَائِفَةٌ. النهاية في غريب الحديث (٣/ ٤٥٤) مادَّة: فضض.

(١٠) السنن الكبرى للنسائي (١١٤٢٧) إسناده ضعيف لانقطاعه. عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: هو الدِّرْهَمِيُّ. وَأُمَيَّةُ بْنُ خَالِدٍ: هو الثَّوْبَانِيُّ. وَشُعْبَةُ: هو ابْنُ الحَجَّاجِ. وَمُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ: هو القُرَشِيُّ الجُمَحِيُّ.

الغَابَةِ -: **حَدَّثَنَا ابْنُ عَائِشَةَ**[١]، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَى مَرْوَانَ أَنْ يُبَايِعَ لِيَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: جِئْتُمْ بِهَا هِرَقْلِيَّةً! تُبَايِعُونَ لأَبْنَائِكُمْ؟ فَقَالَ مَرْوَانُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، هَذَا الَّذِي يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾[٢] إِلَى آخِرِ الآيَةِ، فَغَضِبَتْ عَائِشَةُ، وَقَالَتْ: "وَاللهِ مَا هُوَ بِهِ، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أُسَمِّيَهُ لَسَمَّيْتُهُ"[٣].

[٤٥٨] وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ - كَمَا فِي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ -: **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمَدِينِيُّ**[٤] قَالَ: إِنِّي لَفِي الْمَسْجِدِ حِينَ خَطَبَ مَرْوَانُ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ أَرَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي يَزِيدَ رَأْيًا حَسَنًا، وَإِنْ يَسْتَخْلِفْهُ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: أَهِرَقْلِيَّةٌ؟! إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَاللهِ مَا جَعَلَهَا فِي أَحَدٍ مِنْ وَلَدِهِ، وَلَا أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَا جَعَلَهَا مُعَاوِيَةُ فِي وَلَدِهِ إِلَّا رَحْمَةً وَكَرَامَةً لِوَلَدِهِ. فَقَالَ مَرْوَانُ: أَلَسْتَ الَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ: أُفٍّ لَكُمَا؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَلَسْتَ ابْنَ اللَّعِينِ الَّذِي لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَاكَ؟ قَالَ: وَسَمِعَتْهُمَا عَائِشَةُ فَقَالَتْ: "يَا مَرْوَانُ، أَنْتَ القَائِلُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ كَذَا وَكَذَا؟ كَذَبْتَ، مَا فِيهِ نَزَلَتْ، وَلَكِنْ نَزَلَتْ فِي فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ". ثُمَّ انْتَحَبَ[٥] مَرْوَانُ، ثُمَّ نَزَلَ عَنِ الْمِنْبَرِ حَتَّى أَتَى بَابَ حُجْرَتِهَا، فَجَعَلَ يُكَلِّمُهَا حَتَّى انْصَرَفَ[٦].

التخريج:

أخرجه الحاكم (٨٤٨٣) من طريق الدِّرْهَمِيِّ، به. وقال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ. وتعقبه الذهبي بقوله: "فيه انقطاع، محمد لم يسمع من عائشة.

وقال ابن حجر في إتحاف المهرة (٢٢٧٢٦): (قال الذهبي: محمد بن زياد لم يدرك عائشة، فهو منقطع).

وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة تحت رقم (٣٢٤٠).

ومحمد بن زياد: تابعه اثنان، وانظر التاليَيْن.

(١) عُبَيْدُ اللهِ بن مُحَمَّدِ بن حَفْصٍ التَّيْمِيُّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ البَصْرِيُّ، الأَخْبَارِيُّ، وَيُعْرَفُ: بِابْنِ عَائِشَةَ، وَبِالعَيْشِيِّ؛ لأَنَّهُ مِنْ وَلَدِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ. ثقة جواد، رمي بالقدر ولم يثبت، (ت: ٢٢٨هـ) د ت س. سير أعام النبلاء (١٠/ ٥٦٤) التقريب (٤٣٣٤).

(٢) [الأحقاف: ١٧].

(٣) تاريخ دمشق (٣٥/ ٣٥) ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ٤٨٢ - ٤٨٣) هذا الإسناد صورته صورة المرسل. انظر: موارد ابن عساكر (٢/ ٨٩٦). وانظر السابق والتالي.

(٤) (الْمَدِينِيُّ) كذا في المطبوعة، وهو البَهِيُّ.

(٥) انْتَحَبَ: رَفَعُ صَوْتَهُ بِالبُكَاءِ، وقيل: النَّحْبُ والنَّحِيبُ: أَشَدُّ البكَاءِ. وقيل: البُكَاءُ بِصَوْتٍ طَوِيلٍ وَمَدٍّ. تاج العروس (٤/ ٢٤٢) مادَّة: نحب.

(٦) تفسير ابن كثير (١٣/ ١٩) إسناده حسن عدا قول عائشة فأتوقَّف فيه. فإنَّ عبد الله البهي اختلف في سماعه من عائشة، أنكره ابن مهدي وأحمد، وأثبته البخاري. وأخرج له مسلم عن عائشة. والبَهِيُّ: صدوق يخطئ. انظر: التاريخ الكبير (٥/ ٥٦) تهذيب التهذيب (٦/ ٨٩) التقريب (٣٧٢٣).

أما خطبة مروان: فصرح البَهِيُّ بسماعها. وصحَّحه الألباني بتمامه. السلسلة الصحيحة تحت رقم (٣٢٤٠).

[٤٥٩] وَأَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ: **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ قَالَ: كَانَ مَرْوَانُ عَلَى الحِجَازِ اسْتَعْمَلَهُ مُعَاوِيَةُ فَخَطَبَ، فَجَعَلَ يَذْكُرُ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ لِكَيْ يُبَايَعَ لَهُ بَعْدَ أَبِيهِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ شَيْئًا، فَقَالَ: خُذُوهُ، فَدَخَلَ بَيْتَ عَائِشَةَ فَلَمْ يَقْدِرُوا، فَقَالَ مَرْوَانُ: إِنَّ هَذَا الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ فِيهِ، ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ﴾[1]، فَقَالَتْ عَائِشَةُ مِنْ وَرَاءِ الحِجَابِ: «مَا أَنْزَلَ اللهُ فِينَا شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ إِلَّا أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ عُذْرِي[2] »[3].**

✓ يعود الحديث إلى ما تنبَّأ به عبد الله بن عبَّاس وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهم، وهذه مقولة ثالثة لعمرو بن العاص رضي الله عنه، ،

[٤٦٠] أَخْرَجَ عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ: **حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ شَدَّادَ بْنَ الْأَزْمَعِ قَالَ: أَتَيْتُ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ فَوَجَدْتُهُ رَاكِبًا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ أَتَيْتُكَ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ أَمْرٍ وَأَرَاكَ رَاكِبًا. قَالَ: مَا كُنْتَ سَائِلِي عَنْهُ وَأَنَا جَالِسٌ إِلَّا كُنْتُ مُجِيبًا بِهِ وَأَنَا رَاكِبٌ. قُلْتُ: جِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ**

التخريج:

الخبر أدخله المحقق في القسم المتمم لتفسير ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٢٩٥).

وأخرجه البزار (٢٢٧٣) ثنا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَغْرَاءَ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، به، مختصراً ليس فيه لفظة (أُهَرَقْلِيَّةٌ) ولا قول عائشة. وهو في كشف الأستار (١٦٢٤) مجمع الزوائد (٩٢٣٥) ومختصر زوائد البزار لابن حجر (١٢٦٣). قال الهيثمي: رَوَاهُ الْبَزَّارُ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وله متابع ثالث:

أخرجه ابن أبي الدنيا في "الإشراف في منازل الأشراف" (٢٥٠) ومن طريقه ابن عساكر (٣٥/ ٣٥): أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ أَبِي كَثِيرٍ مَوْلًى لِآلِ الزُّبَيْرِ قَالَ: جَاءَ كِتَابٌ مِنْ مُعَاوِيَةَ إِلَى مَرْوَانَ وَهُوَ عَلَى الْمَدِينَةِ... فذكره بنحوه. إسناده ضعيف. مُحَمَّدٌ: صدوق. وَأَبُوهُ أَبُو مَعْشَرٍ: هو نجيح بن عبد الرحمن. ضعيف أسن واختلط. وشيخه مُبْهَمٌ لم أقف عليه. وانظر الخبرَين السابقَين.

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

أخرجه أحمد (٦٥٢٠) [**حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ،** وَقَدْ ذَهَبَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ يَلْبَسُ ثِيَابَهُ لِيَلْحَقَنِي، فَقَالَ وَنَحْنُ عِنْدَهُ: «لَيَدْخُلَنَّ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ لَعِينٌ» فَوَاللَّهِ مَا زِلْتُ وَجِلًا، أَتَشَوَّفُ دَاخِلًا وَخَارِجًا، حَتَّى دَخَلَ فُلَانٌ، يَعْنِي الْحَكَمَ]. صححه الألباني وشعيب الأرنؤوط. السلسلة الصحيحة (٣٢٤٠). ابْنُ نُمَيْرٍ: هو عَبْدُ اللهِ. وَأَبُو أُمَامَةَ: هو أَسْعَدُ. والحديث في مسند البزار (٢٣٥٢) والمعجم الأوسط (٧١٥٥) من طريق ابن نُمَيْرٍ، به.

وهو في الاستيعاب (١/ ٣٦٠) من طريق شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص، به.

وفي الباب أيضاً عن عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عند أحمد (١٦١٢٨).

(١) [الأحقاف: ١٧].

(٢) (عُذْرِي) أي براءتي مما اتهمني به أَهْلُ الإِفْكِ، وتعني: ما نزل بشأنها من آيات في سورة النور.

(٣) صحيح البخاري (٤٥٥٠) مُوسَى: هو أَبُو سَلَمَةَ التَّبُوذَكِيُّ الْمِنْقَرِيُّ. وَأَبُو عَوَانَةَ: هو الوَضَّاحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ اليَشْكُرِيُّ. وَأَبُو بِشْرٍ: هو جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةَ إِيَاسٍ اليَشْكُرِيُّ.

رضي الله عنهما. فَقَالَ: «أَمَا إِنِّي سَأَجْمَعُهُمَا لَكَ فِي غَرْزَةٍ وَاحِدَةٍ، اقْتَتَلَتِ الأَثَرَةُ[1] وَالسَّخْطَةُ[2]، فَغَلَبَتِ السَّخْطَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[3].

قوله (أَسْأَلُكَ عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ رضي الله عنهما)، أي: وعن دم عثمان رضي الله عنه.

قوله (سَأَجْمَعُهُمَا لَكَ فِي غَرْزَةٍ وَاحِدَةٍ)، أي: سأجمع لك خبر علي رضي الله عنه، وخبره مع المطالِبِينَ بدم عثمان رضي الله عنه، وأختصر هذين الخبرين في كلمة واحدة أو في جملة واحدة.

قول عمرو رضي الله عنه: (اقْتَتَلَتِ الأَثَرَةُ...) الخ، أراد بِالأَثَرَةِ: حالَ علي بن أبي طالب رضي الله عنه مع أهل الشام الذين بَغَوْا عليه، فَعَلِيٌّ رضي الله عنه أراد الاستئثارَ بالخلافة وجمع كل الأمصار في ملكه لتتم خلافته ويصلحَ أَمْرُهَا وَأَمْرُ الأُمَّةِ، وَلِيَقْضِيَ على الفتن.

وأراد بالسَّخْطَةِ: سَخَطُ معاوية رضي الله عنه وأهل الشام من تأخير الاقتصاص.

فاقتتل ذُو الاستئثارِ بالخلافة (وهو علي رضي الله عنه الذي بويع بالخلافة عن طريق الشورى) مع السَّاخِطِ مِن تأخير الاقتصاص (وهو معاوية رضي الله عنه)، فَآلَ أَمْرُ الخلافة إلى ذِي السَّخْطَةِ، فَابْتَدَأَ بِخِلَافَتِهِ عَهْدُ الْمُلْكِ الوراثي، فانتصر الحُكْمُ الْمَلَكِيُّ على الخلافة والشورى، وابتدأ بِمُلْكِ معاوية رضي الله عنه أَوَّلُ حُكْمٍ مَلَكِيٍّ في تاريخ الإسلام، وسيظل الحُكْمُ الْمَلَكِيُّ هو القائم على حياة الناس إلى يوم القيامة (إلا ما شاء الله).

وفي هذا الخبر دلالة على أن عمرو بن العاص رضي الله عنه تنبَّأَ بأنَّ عَهْدَ الخلافة بالشورى قد أَدْبَرَ، وأنَّ عَهْدَ الْمُلْكِ الوراثي قَدْ أَقْبَلَ.

وظاهر الخبر أن عَمْرًا رضي الله عنه أجاب عن هذا السؤال بعد الجماعة (٤١هـ)؛ لأن عَمْرًا رضي الله عنه قال: (فَغَلَبَتِ السَّخْطَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)، وقد أدرك عَمْرٌو رضي الله عنه زَمَنَ خلافة معاوية رضي الله عنه.

---

(١) الأَثَرَةُ: هِيَ الاسْتِئْثَارُ، وَهُوَ الانْفِرَادُ بِالشَّيْءِ، وَاخْتِصَاصُ النَّفْسِ بِهِ. هدي الساري لابن حجر ص (٧٥) لسان العرب (٤/ ٨) تاج العروس (١٠/ ٢١) مادَّة: أثر.

(٢) السَّخْطَةُ - بِفَتْحِ السِّينِ -: الكَرَاهَةُ لِلشَّيْءِ وَعَدَمُ الرِّضَا بِهِ. تاج العروس (١٩/ ٣٤٠) مادَّة: سخط. عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٨٥).

(٣) تاريخ المدينة (٤/ ١٢٥٤) إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير شَدَّادِ بْنِ الْأَزْمَعِ، قال عنه ابن سعد: كَانَ ثِقَةً قَلِيلَ الْحَدِيثِ. وذكره ابن حِبَّان في الثقات. وقال خليفة: مَاتَ فِي وِلَايَةِ بِشْرِ بْنِ مَرْوَانَ سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ. طبقات ابن سعد (٦/ ١٩٦) طبقات خليفة ص (١٤٩) الثقات (٤/ ٣٥٨).

إسماعيل: هو ابن أبي خالد الأحمسي. وقيس: هو ابن أبي حازم الأحمسي.

التخريج:

أورده قاسم السرقسطي في الدلائل في غريب الحديث (٣/ ١٠٣٧) قال: [يُرْوَى عَنِ الْحُمَيْدِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ..] فذكره بهذا الإسناد، ثم قال: [الْعَرَبُ إِذَا جَمَعَتْ شَيْئَيْنِ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ، قَالُوا: جَمَعْتُهُمَا لَكَ فِي خُرْزَةٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَيْرَيْنِ فِي خُرْزَةٍ، وَهِيَ الْكُتْبَةُ].

۞ المبحث السابع: الفَزَعُ وَالهَلَعُ الذي أصاب الناس في العراق بعد افتراق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما والنهروان

بَعْدَ انْقِضَاءِ صِفِّينُ والتَّحْكِيمُ والنَّهْرَوَانُ: أَصَابَ أَهْلَ العِرَاقِ الفَزَعُ وَالهَلَعُ مِنْ هَوْلِ الفِتَنِ الْمُتَعَاقِبَةِ، فاسْتَخَفُّوا بحيث طَفِقُوا يَجْلِسُونَ فِي الطُّرُقَاتِ وَالْمَمَرَّاتِ بِشَكْلٍ غَيْرِ لَائِقٍ يَسْتَكْشِفُونَ الأَخْبَارَ!! (وَتَرَكُوا الجُلُوسَ في المساجدِ الَّذِي كان هو العُرْفَ في ذاك الزمان)، نعوذُ باللهِ مِنَ الفِتَنِ.

(عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ مَجَالِسُ النَّاسِ الْمَسَاجِدُ حَتَّى رَجَعُوا مِنْ صِفِّينَ وَبَرَؤُوا مِنَ الْقَضِيَّةِ[1]، فَاسْتَخَفَّ النَّاسُ[2] وَقَعَدُوا فِي السِّكَكِ يَتَخَبَّرُونَ الْأَخْبَارَ)[3].

إنَّ افتراقَ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما دُونَ اتفاقٍ يُنْهِي الحربَ بين الفَرِيقَيْنِ: كان خَبَرُهُ عَلَى النَّاسِ كَالصَّاعِقَةِ، فَإِنَّ افْتِرَاقَهُمَا نَذِيرُ حَرْبٍ طَاحِنَةٍ قَادِمَةٍ!! فكان هذا عَامِلاً يَزِيدُ في فَزَعِ النَّاسِ واسْتِخْفَافِهِمْ.

وبعد انتهاء موقعة النهروان: ابتدأت مَرْحَلَةٌ جديدةٌ من المواجهات بين أمير المؤمنين رضي الله عنه وأهل الشام، فَشَنَّ معاويةُ رضي الله عنه غَارَاتِهِ على أَطْرَافِ نُفُوذِ عَلِيٍّ رضي الله عنه بِقَصْدِ إشغالِ عليٍّ رضي الله عنه عن غزو الشام، لأنه رضي الله عنه كان يَعْلَمُ أَنَّ عليًّا رضي الله عنه سَوْفَ يُعِيدُ الكَرَّةَ عليه في الشام، فأراد إشغالَهُ في داخلِ نُفُوذِهِ حَتَّى يَنْشَغِلَ عن الشام، فَاسْتَوْلَى مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه عَلَى مِصْرَ، وكانت آخِرُ غارةٍ شَنَّهَا معاويةُ رضي الله عنه: غَارَةَ بُسْرِ بْنِ أَبِي أَرْطَأَةَ على اليَمَنِ، فازداد الفَزَعُ وَالهَلَعُ بسبب هذه الغارات، فَاسْتَنْفَرَ عليٌّ رضي الله عنه أهلَ العراق للنهوض والتصدِّي لِبُسْرٍ، فتثاقلوا ولم يَستجيبوا له، فتمنَّى عليٌّ رضي الله عنه الموتَ بِسَبَبِهِمْ، فَلَمْ يَلْبَثْ عليٌّ رضي الله عنه إلا أَيَّاماً حتى استُشهد رضي الله عنه[4].

وَسَبَبُ تَثَاقُلِهِمْ عن الحرب: هو ما ذكرناه عن استخفافهم وَهَلَعِهِمْ وَفَزَعِهِمْ مِنْ هَوْلِ الفِتَنِ الْمُتَعَاقِبَةِ، فإنهم لا يُرِيدُونَ إِعَادَةَ خَوْضِ تَجْرِبَةِ صِفِّينَ الفَظِيعَةِ، ولا تَجْرِبَةِ النَّهْرَوَانِ الأَلِيمَةِ الَّتِي أَبَادُوا فِيهَا أَبْنَاءَهُمْ وَأَقَارِبَهُمْ وَبَنِي قَبَائِلِهِم (مع أن قتال الخوارج هو الصواب الذي أَمَرَ بِهِ النبيُّ ﷺ)، لكننا نتكلَّمُ عن نفوسهم التي أُرْهِقَتْ، وأصابها من الحِمْلِ ما فَوْقَ طَاقَتِهَا،

---

(١) القَضِيَّةُ: التَّحْكِيمُ. وقوله: (بَرَؤُوا مِنَ القَضِيَّةِ): أي بعد انتهائهم من التحكيم.

(٢) يَقْصِدُ بِالنَّاسِ: أَهْلَ العِرَاقِ.

(٣) انظر [٤٨٠] وإسناده جيِّد.

(٤) انظر [٥١٤] [٥١٥] [٥١٦].

فَقِتَالُهُمْ للخوارجِ حَقٌّ، لَكِنَّ نُفُوسَهُمْ تَعِبَتْ، وما عَادَتْ تُطِيقُ أَكْثَرَ مِمَّا لَقِيَتْ، ولا يَعْذرهم ذلك مِنْ مُخَالَفَةِ أَمْرِ الخَلِيفَةِ، فالنبي ﷺ أَمَرَ بِطَاعَةِ وَلِيِّ الأَمْرِ فِي الْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَةِ، لكنها الفتنُ التي يَخْتَلِطُ فِيهَا الحَقُّ بِالبَاطِلِ، والحَابِلُ بِالنَّابِلِ، وهناك جماعة كبيرة مِنَ الصحابة رضي الله عنهم والتابعين اعتزلوا الفتنة رَأْساً.

ولهذا قال بعضُ العلماء: أنَّ تَرْكَ الحَرْبِ كَانَ خَيْرًا للفريقَيْنِ.

وما أَقْدَمَ أميرُ المؤمنين رضي الله عنه على القتال في صفين إلا باجتهادٍ منه رضي الله عنه، وهو مأجور، وما كان رضي الله عنه يُجْبِرُ أحدًا على الدخول معه في حروبه، وهو أقرب إلى الحق من أهل الشام كما قال النبي ﷺ.

۞ المبحث الثامن: تحرير القول في وَصْفِ جيش العراق بالعِنَادِ لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه

إِنَّ وَصْفَ جَيْشِ العراق بأنهم "أَهْلُ عِنَادٍ": غير صحيح بهذا الإطلاق، بل تَدَرَّجُوا في طريق طاعتهم لأمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه عَلَى مراحل،،،

أما في موقعة صِفِّينَ: فكانت طاعتهم كاملة، واستبسلوا فيها معه رضي الله عنه، سِوَى الخوارج الذين انْشَقُّوا عنه بعد إيقاف الحرب بالتحكيم.

وأما في النَّهْرَوَانِ: فَتَثَاقَلَ عَنْهُ نَحوَ ثُلُثَي الجَيْشِ، فَلَمْ يَنْهَضْ مَعَهُ إِلَى النَّهْرَوَانِ ممن بَقِيَ معه مِنْ جَيْشِ صِفِّينَ سِوَى ثُلُثِهِمْ[1]، وكانَ أميرُ المؤمنين رضي الله عنه قد عَبَّأَ جَيْشَهُ وَعَسْكَرَ بِهِ في النُّخَيْلَةِ بعد افْتِرَاقِ الحَكَمَيْنِ لِيَغْزُوَ بِهِ الشَّامَ مَرَّةً أُخرَى، فَدَعَا رضي الله عنه أهلَ الكوفة وغيرَهم إلى النهوض معه، فَتَثَاقَلُوا عَنْهُ، ثم بَلَغَتِ الأخبارُ أميرَ المؤمنين رضي الله عنه عن سَفْكِ الخوارج لِلدَّمِ، فَغَيَّرَ طَرِيقَهُ ورجع إلى الخوارج بالنهروان، فَقَضَى عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ "الثُّلُثِ"، ثم أَمَرَ عَلِيٌّ رضي الله عنه بالبحث عن ذِي الثُّدَيَّةِ، فبحثوا مِرَاراً فَلَمْ يَجِدُوهُ، وَرَأَوْا أثناء البَحْثِ: أبناءَهم وإخوانَهُمْ صَرْعَى مُكِبِّينَ عَلَى وُجُوهِهِمْ، فَتَضَجَّرُوا، وَحَصِرَتْ صُدُورُهُمْ عَنِ القِتَالِ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنه[2]، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ مِنْ شِدَّةِ التَّضَجُّرِ: (**غَرَّنَا[3] ابْنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْ إِخْوَانِنَا حَتَّى قَتَلْنَاهُمْ**)[4]، فأَثَّرَتْ هذه الكَلِمَةُ في نَفْسِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَدَمَعَتْ عَيْنُهُ رضي الله عنه[5]، ثم وَجَدُوا ذَا الثُّدَيَّةِ فَفَرِحُوا، ولكن الأَلَمَ لا يَزَالُ يُقَطِّعُ نُفُوسَهُمْ مِمَّا رَأَوْهُ مِنْ حَالِ أَبْنَائِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ الَّذِينَ تَرَاكَبَتْ جُثَثُهُمْ عَلَى أَرْضِ النَّهْرَوَانِ.

فلما انتهى عليٌّ رضي الله عنه مِنْ أَمْرِ الخوارج: دعا جيشه واستنفرهم - وهو بالنهروان - لغزو

---

(١) فَصَّلْتُ ذلك في صفحة (٦٦٣ ـ ٦٦٤) بعنوان: عدد الجَيْشَيْنِ في موقعة النَّهْرَوَانِ.

(٢) حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ: ضَاقَتْ صُدُورُهُمْ. وَالْحَصْرُ: الضِّيقُ وَالِانْقِبَاضُ. أَيْ أَنَّهُمْ ضَاقَتْ صُدُورُهُمْ وَانْقَبَضَتْ عَنِ القِتَالِ مَعَ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وَكَرِهُوا القِتَالَ مَعَهُ. انظر: تفسير الطبري (٨/ ٢١) فتح القدير للشوكاني (١/ ٧٨٨ - ٧٨٩) سورة النساء، آية ٩٠. تاج العروس (١١/ ٢٧) مادَّة: حصر.

(٣) غَرَّنَا: خَدَعَنَا وَأَطْمَعَنَا بِالبَاطِلِ. ذَلِكَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا رضي الله عنه ذَكَرَ لَهُمْ وَعْدَ الرَّسُولِ ﷺ فِي الفِئَةِ الَّتِي تَقْتُلُ الخَوَارِجَ، وَأَطْمَعَهُمْ رضي الله عنه بِالأَجْرِ العَظِيمِ فِي قِتَالِهِمْ، وَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ عَلَامَتَهُمْ: وُجُودُ ذِي الثُّدَيَّةِ بَيْنَهُمْ. انظر: تاج العروس (١٣/ ٢١٤) مادَّة: غ ر ر.

(٤) انظر [٤٩٦].

(٥) انظر [٤٩٦].

الشام، لكنهم تثاقلوا وطلبوا منه تأجيل الغزو، فَقَدِمَ رضي الله عنه بجيشه النُّخَيْلَةَ، وَأَمَرَ جيشه بالتأهُّب للمسير نحو الشام، فَتَفَرَّقُوا عَنْهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا، وَتَسَلَّلُوا إلى الكوفة إلا قليلا منهم، فلما رَأى عليٌّ رضي الله عنه ذَلِكَ: أَرْجَأَ الْمَسِيرَ إلى العام القادم، وَدَخَلَ الكُوفَةَ فِي حَالَةٍ اللهُ بِهَا عَلِيمٌ[1].

[٤٦١] قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: (**وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ أَنَّ عَلِيًّا** رضي الله عنه لَمَّا نَكَلَ أَهْلُ الْعِرَاقِ عَنِ الذَّهَابِ مَعَهُ إِلَى الشَّامِ خَطَبَهُمْ، فَوَبَّخَهُمْ وَأَنَّبَهُمْ وَتَوَعَّدَهُمْ وَهَدَّدَهُمْ، وَتَلَا عَلَيْهِمْ آيَاتٍ فِي الْجِهَادِ مِنْ سُوَرٍ مُتَفَرِّقَةٍ، وَحَثَّهُمْ عَلَى الْمَسِيرِ إِلَى عَدُوِّهِمْ، فَأَبَوْا مِنْ ذَلِكَ وَخَالَفُوهُ وَلَمْ يُوَافِقُوهُ، وَاسْتَمَرُّوا فِي بِلَادِهِمْ، وَتَفَرَّقُوا عَنْهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا. قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ بِسَبَبِ قَتْلِهِ الْخَوَارِجَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا قَرَابَاتِهِمْ وَإِخْوَانَهُمْ، وَيَرَوْنَهُمْ أَفْضَلَهُمْ وَخَيْرَهُمْ؛ لِعِبَادَتِهِمْ وَقِرَاءَتِهِمْ، فَتَثَاقَلُوا عَنْهُ وَهَجَرُوهُ، فَدَخَلَ عَلِيٌّ [عِنْدَ ذَلِكَ إِلَى] الْكُوفَةِ فِي حَالَةٍ اللهُ بِهَا عَلِيمٌ)[2].

وهذا الخبر (**غَرَّنَا ابْنُ أَبِي طَالِبٍ...**) يدل على أن أهل العراق بدأوا يعيبون على علي رضي الله عنه قَتْلَهُ لأهل النَّهْرِ منذ يوم النهروان.

واستمر عَيْبُهُمْ على علي رضي الله عنه على ما فعل بأهل النهروان حتى قال رضي الله عنه عَلَى الْمِنْبَرِ بعد حين وهو متضجر: (**مَنْ يَعْذِرُنِي**[3] فِي هَذَا الْحَمِيتِ الْأَسْوَدِ الَّذِي يَكْذِبُ عَلَى اللهِ عز وجل وَعَلَى رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم - يَعْنِي ابْنَ السَّوْدَاءِ -، لَوْلَا أَنْ لَا يَزَالَ تَخْرُجُ عَلَيَّ عِصَابَةٌ تَنْعِي عَلَيَّ دَمَهُ[4] كَمَا ادُّعِيَتْ عَلَيَّ دِمَاءُ أَهْلِ النَّهَرِ[5] لَجَعَلْتُ مِنْهُمْ رُكَامًا)[6].

قوله: (**كَمَا ادُّعِيَتْ عَلَيَّ دِمَاءُ أَهْلِ النَّهْرِ**): يدل على أن عليًّا رضي الله عنه كان متضجرا منهم؛ لأنهم كانوا لا يزالون يلومونه على قَتْلِهِ لأبنائهم وبني قبائلهم يوم النهر.

وهذه الخطبة تدل على أن أمير المؤمنين عليًّا رضي الله عنه يعلم أن قلوبهم لا زالت مكلومة، وأن نفوسهم سَئِمَتْ من القتال معه.

ولا يزالون هكذا كارهين للقتال معه حتى سَئِمَ منهم عليٌّ رضي الله عنه، فجعل يتذمَّر منهم مرارًا

---

(١) انظر [٥٠٩]. وانظر الخبر التالي.

(٢) البداية والنهاية (٧/ ٣٤٢) [(١٠/ ٦٤٣) ط: هجر] [(٧/ ٥١٩) ط: دار ابن كثير بدمشق، الثانية] خبر مقبول. وقوله (قِيلَ: ... الخ) وردت في طبعتَيْ هجر وابن كثير. وما بين المعقوفتين من الطبعة الأخيرة. وسيتكرر الحبر برقم [٥١٠].

(٣) مَنْ يَعْذِرُنِي: أَيْ مَن يقوم بعُذْرِي إنْ كَافَأْتُه عَلَى سُوءِ صَنِيعه فَلَا يَلُومُني؟ النهاية في غريب الحديث (٣/ ١٩٧).

(٤) نَعَى عَلَيْهِ الشيءَ يَنْعَاه: قبَّحه وَعَابَهُ عَلَيْهِ ووبَّخه. لسان العرب (١٥/ ٣٣٥) مادّة: نعا.

والمراد: لولا أن يَعِيبَ الناس عَلَيَّ قَتْلَ ابن سبأ كما عابوا عَلَيَّ قَتْلَى النهروان: لقتلتُ ابنَ سبأ وأتباعَه.

فعليٌّ رضي الله عنه تَرَكَ قَتْلَ ابن سبأ وأتباعه أوَّلَ الأمر درأً للفتنة، ولكنه بعد ذلك قَتَلَ السبئيةَ الذين جهروا بتأليهه، وَنَفَى ابنَ سبأ إلى المدائن.

(٥) ادُّعِيَتْ عَلَيَّ دِمَاءُ أَهْلِ النَّهَرِ: خُوصِمْتُ فِيهَا بغير حق، أي أنهم خاصموه فيها وجعلوا يلومونه في تلك الدماء.

(٦) انظر [٤٩٩].

ويتمنى الموتَ في عدة مناسبات، كان يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ سَئِمْتُهُمْ وَسَئِمُونِي، وَمَلَلْتُهُمْ وَمَلُّونِي، فَأَرِحْنِي مِنْهُمْ وَأَرِحْهُمْ مِنِّي، مَا يَمْنَعُ أَشْقَاكُمْ أَنْ يَخْضِبَهَا بِدَمٍ؟» وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى لِحْيَتِهِ**)[1].

وفي بعض الروايات الصحيحة أن عليًّا ﵁ صرَّح بأنه كَرِهَهُمْ وَكَرِهُوهُ، وَأَبْغَضَهُمْ وَأَبْغَضُوهُ، بسبب دعوتهم مراراً للقتال معه، وَعِنَادِهِمْ له، حتى جَرَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عَلِيٍّ ﵁ وَحْشَةٌ وَتَنَافُرٌ[2].

وأمَّا في زَمَنِ غَارَاتِ مُعَاوِيَةَ ﵁: فَإِنَّ وَصْفَ العِنَادِ يَنْطَبِقُ عَلَيْهِمْ فِيهَا، فَذَكَرْنَا أَنَّ كَثِيراً مِنْ هؤلاء "الثُّلُثِ" - الذين شَهِدُوا النَّهْرَوَانَ مع أمير المؤمنين ﵁ -: حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ عن القتال مع أمير المؤمنين ﵁، وَسَئِمَتْ نُفُوسُهُمْ وَتَضَجَّرُوا مِنْ تلك الحروب الداخلية وَمِنَ الفِتَنِ، وَأَصَابَهُمُ الفَزَعُ وَالهَلَعُ - بَعْدَ صِفِّينَ وَافْتِرَاقِ الحَكَمَيْنِ ﵄ وَالنَّهْرَوَانِ - حَتَّى اسْتَخَفُّوا، ولم يُطِيقُوا خَوْضَ تَجْرِبَةٍ ثَالِثَةٍ فَظِيعَةٍ، فكان أميرُ المؤمنين عليٌّ ﵁ يَدْعُوهُمْ لِلتَّصَدِّي لِغَارَاتِ مُعَاوِيَةَ ﵁ ولا يَسْتَجِيبُونَ، فَإِنَّ نُفُوسَهُمْ ما عَادَتْ تُطِيقُ أكثرَ مما لَقِيَتْ، فلا يزال علي يدعوهم للقتال حتى جَرَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عَلِيٍّ ﵁ وَحْشَةٌ وَتَنَافُرٌ، فَطَفِقَ أَمِيرُ المؤمنين ﵁ يتمنَّى الموتَ مِرَاراً بسبب عِنَادِهِمْ حَتَّى اسْتُشْهِدَ ﵁.



(١) انظر [٥١٤] إلى [٥٢١].

(٢) انظر [٥١٤] إلى [٥٢١].

۞ المبحث التاسع: إنشاء جيشِ (شُرْطَةِ الخَمِيسِ)، ووصفه، والهدف من إنشائه

قَالَ الزُّهْرِيُّ: (جَعَلَ عَلِيٌّ عليه السلام قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَى قِبَلِ أَذْرَبِيجَانَ، وَعَلَى أَرْضِهَا وَشُرْطَةِ الخَمِيسِ الَّذِي ابْتَدَعَهُ[1] مِنَ العَرَبِ[2]، وَكَانُوا أَرْبَعِينَ أَلْفًا، بَايَعُوا عَلِيًّا عليه السلام عَلَى الْمَوْتِ، وَلَمْ يَزَلْ قَيْسٌ يُدَارِي[3] ذَلِكَ البَعْثَ حَتَّى قُتِلَ عَلِيٌّ عليه السلام)[4].

أَنْشَأَ أمير المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه بعد موقعة صِفِّينَ بنحو سنتين - أَيْ سَنَةَ (٣٩هـ) - جَيْشًا سَمَّاهُ "شُرْطَةَ الخَمِيسِ"، فكان عليٌّ رضي الله عنه هو أَوَّلُ مَن أدخل نظام "شُرْطَةِ الخَمِيسِ" فِي الجُيُوشِ العَرَبِيَّةِ.

وَالشُّرْطَةُ: هُمْ أَول كَتِيبَةٍ تَشْهَدُ الْحَرْبَ وتتهيأُ لِلْمَوْتِ[5].

وَالخَمِيسُ: الجَيْشُ، وَقِيلَ: الْجَيْشُ الجَرَّارُ، وَقِيلَ: الجَيْشُ الخَشِنُ. سُمِّيَ بذلك، لأَنَّهُ خَمْسُ فِرَقٍ: الْمُقَدِّمة، والقَلْبُ، والْمَيْمَنَةُ، والْمَيْسَرةُ، والسَّاقَةُ[6].

وكَان هذا الجيشُ قُوَّةً ضارية بَايَعَتْ عَلِيًّا رضي الله عنه عَلَى الْمَوْتِ في قتال كل من خَالَفَ أَمْرَهُ، سواء كانوا أهل الشام أو غيرهم.

وتعدادُه أَرْبَعُونَ أَلْفًا مِنَ العُنْصُرِ العَرَبِيِّ فقط، بقيادة قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنهما، وسبب كونه مِنَ العُنْصُرِ العَرَبِيِّ: هو فيما يبدو من أجل منع الخيانات والانشقاقات، ولأنه إذا أحدث العجم في ناحيتهم فتنةً ربما تقاعس بعض العجم من الجند عن قتال قومهم.

وجعل عليٌّ رضي الله عنه "شُرْطَةَ الخَمِيسِ" في أَذْرَبِيجَانَ تضبط ذاك الثَّغْرَ (وهو ظَهْرُ العراق)، فنجحت "شُرْطَةُ الخَمِيسِ" في مهمتها، وكانت تلك الجهة الشرقية (أرض الأَهْوَازِ وفارس) قد شهدت فِتَنًا متعاقبة، كفتنة الخِرِّيتِ بْنِ رَاشِدِ النَّاجِيِّ بِالأَهْوَازِ سَنَةَ (٣٨هـ)، ثم فتنةَ مَنْعِ أهل فارس خراجهم سنة (٣٩هـ)، وبعد القضاء عليهما: قام عليٌّ رضي الله عنه بإنشاء جيش الخميس

---

(١) ابْتَدَعَهُ: اخْتَرَعَهُ. لسان العرب (٨/ ٦) مادَّة: بدع.

(٢) أي: الْمُكَوَّنُ مِنَ العَرَبِ.

(٣) الْمُدَارَاةُ: مُلَايَنَةُ النَّاسِ وَحُسْنُ صُحْبَتِهِمْ وَاحْتِمَالُهُمْ لِئَلَّا يَنْفِرُوا عَنْكَ. النهاية (٢/ ١١٥) مادَّة: دَرَى.

(٤) انظر [٥٦٤].

(٥) لسان العرب (٧/ ٣٣٠) مادَّة: شرط.

(٦) لسان العرب (٦/ ٧٠) مادَّة: خمس.

وتثبيته في تلك الناحية بِأَذْرَبِيجَانَ؛ لمنع تكرار أو حدوث فتن أخرى هُنَالِكَ، وهذا سَبَبُ إنشائه.

ولم يُدْخِلْ عليٌّ ﷺ "شُرْطَةَ الخَمِيسِ" في المواجهة مع أهل الشام؛ لأن جيش الخميس كان ضابطا لمكانه، فإذا خَلَا مَكَانُهُ: انْتَقَضَ الثَّغْرُ وعادَت الفتنُ مِن شرق العراق، فَيُمْكِنُ القَوْلُ: أن عليًّا ﷺ أَنْشَأَ "شُرْطَةَ الخَمِيسِ" ليحمي ظَهْرَهُ.

وَلَمْ يَزَلْ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ ﷺ يُدَارِي "شُرْطَةَ الخَمِيسِ" زَمَنَ خلافة علي ﷺ، فنجح في الحفاظ على تماسكه وبقاء معنوياته عالية(١).

وبهذا استفادَ عليٌّ ﷺ من خِبْرَةِ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ ولم يُقْصِهِ، فإنه عَزَلَهُ عن مِصْرَ، ثم وَلَّاهُ أَذْرَبِيجَانَ وَجَيْشَ الخَمِيسِ.

ثم لما بويع أمير المؤمنين الحسنُ ﷺ بالخلافة: أَرْجَعَ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ ﷺ من أَذْرَبِيجَانَ إلى الكوفة في اثني عشر ألفا فقط من شرطة الخميس؛ ليجعلهم على مقدمةِ جيشه في مسيره إلى الشام، وَأَبْقَى الحسنُ ﷺ بَقِيَّةَ البَعْثِ في مكانها بِأَذْرَبِيجَانَ لتستمر في مهمتها في ضبط الثَّغْرِ.

وقد عَزَلَ الحَسَنُ ﷺ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ ﷺ عن أَذْرَبِيجَانَ، وَوَلَّى عليها بَدَلاً منه: عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ ﷺ، وَأَقَرَّ قَيْسًا ﷺ على قيادة "شُرْطَةِ الخَمِيسِ"(٢).

وكانت شُرْطَةُ الخَمِيسِ قد قامت بمهمتها في ضبط الثَّغْرِ منذ إنشائها في خلافة علي ﷺ، ولم تزل قائمةً في خلافة الحسن ﷺ، وكان قائدها في العَهْدَيْنِ: قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ ﷺ، فلما بايع الحسنُ معاوية ﷺ: دَخَلَتْ شُرْطَةُ الخَمِيسِ وقائدُها في البيعة بأمرٍ من أمير المؤمنين الحسن ﷺ، فانْحَلَّتْ هذه القوة الضارية، وأعاد أميرُ المؤمنين معاويةُ ﷺ تنظيمَ جيوش ذلك الثَّغْرِ.

---

(١) ومن أخبار قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ مع جيش الخميس زمن خلافة علي ﷺ:

ما أخرج يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٣/ ٨١ - ٨٢) **حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ يَرِيمَ أَبِي الْعَلَاءِ بْنِ أَسْعَدَ الْهَمْدَانِيِّ- قَالَ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: وَكَانَ إِمَامًا فِي مَسْجِدِهِمْ- قَالَ: رَأَيْتُ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ وَنَحْنُ بِمَسْكِنٍ، فَرَأَيْتُهُ بَالَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْنِ لَهُ مِنْ أَزِيدَجَ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ أَصَابِعِهِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَأَمَّنَا وَنَحْنُ عَشْرَةُ آلَافٍ.**

وَزُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ - قَالَ: وَكَانَ إِمَامَ مَسْجِدِهِمْ- قَالَ: كُنْتُ مَعَ قَيْسِ بْنِ سَعد بْنِ عُبَادَةَ فِي شُرَطِهِ وَهُمْ عَشْرَةُ آلَافٍ بَعَثَهُ عَلِيٌّ، وَكَانَ خَادِمَ رَسُولِ اللهِ ﷺ. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَعِنْدِي أَبُو مَيْسَرَةَ فَقَالَ أَبُو مَيْسَرَةَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ يَا أَبَا الْعَلَاءِ؟ قَالَ: نَعَمْ. خبر مقبول بقرائنه، فالإسناد صحيح إلى يريم (شاهد عيان)، وقيادة قيس بن سعد على شرطة الخميس أمر ثابت صحيح.

أقول هذه الحادثة كانت زمن علي ﷺ؛ لقول يَرِيمَ: (بَعَثَهُ عَلِيٌّ)، وقد ذكرتُهَا لأن فيها وصفًا لجيش الخميس، وفي هذا الخبر أنه عشرة آلاف، فلعل قَيْسًا ﷺ سار ببعض جيش الخميس إلى مَسْكِنَ بأمر علي ﷺ. وقد مضت ترجمة يَرِيمَ برقم [١٠٥].

(٢) انظر [٥٦٥].

الفَصْلُ الخامس: أَمْرُ الخوارج

وَيَتَضَمَّنُ أَرْبَعَةَ مَبَاحِثَ:

- **المبحث الأول: ظُهُورُ الخَوَارِجِ وَتَحَرُّكَاتُهُمْ إِلَى مَا قَبْلَ النَّهْرَوَانِ .(وفيه ١٤ مطلباً)**
- **المبحث الثاني: الْمُوَاجَهَةُ مَعَ الخَوَارِجِ فِي النَّهْرَوَانِ (٣٨هـ) .(وفيه ٨ مطالب)**
- **المبحث الثالث: غموض منهج الخوارج على أتباعه وأسياده.**
- **المبحث الرابع: فِرَاسَةُ عبدِ الله بن مسعود** رضي الله عنه في قوم من الكوفة أنهم سوف يكونون من الخوارج.

۞ المبحث الأول: ظُهُورُ الخَوَارِجِ وَتَحَرُّكَاتُهُمْ إِلَى مَا قَبْلَ النَّهْرَوَانِ

ذَكَرَ الطبري: أنَّ الخوارج ابتدأوا إنكار التحكيم على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه منذ الصلح بالتحكيم في صفر سَنَةَ (٣٧هـ)، واستمروا على ذلك حتى موقعة النَّهْرَوَانِ في صفر سَنَةَ (٣٨هـ)(١).

[٤٦٢] قَالَ البَلَاذُرِيُّ: **قَالَ أَبُو مِخْنَفٍ: كَانَ الكِتَابُ يَوْمَ الجُمُعَةِ فِي صَفَرٍ(٢)، وَالأَجَلُ لِشَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ إِلَى أَنْ يَلْتَقِيَ الحَكَمَانِ. ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ دَفَنُوا قَتْلَاهُمْ، وَأَطْلَقَ عَلِيٌّ وَمُعَاوِيَةُ مَنْ كَانَ فِي أَيْدِيهِمَا مِنَ الأَسْرَى، وَارْتَحَلُوا بَعْدَ يَوْمَيْنِ مِنَ القَضِيَّةِ، فَسَلَكَ عَلِيٌّ طَرِيقَهُ الَّتِي بَدَا فِيهَا، حَتَّى أَتَى هِيتَ وَصَنْدَوْدَاءَ(٣)، وَصَارَ إِلَى الْكُوفَةِ فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ(٤).**

[٤٦٣] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَائِنِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ قَالَ: قَدِمَ عَلِيٌّ الْكُوفَةَ مِنْ صِفِّينَ لِعَشْرِ لَيَالٍ بَقِينَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ(٥)، فَأَقَامَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ يَجْبِي الْمَالَ، وَيَبْعَثُ الْعُمَّالَ، وَيَنْظُرُ فِي أُمُورِ النَّاسِ، فَبَيْنَا هُوَ عَلَى ذَلِكَ وَالْخَوَارِجُ مُقِيمُونَ عَلَى إِنْكَارِ الْحُكُومَةِ، إِذْ قَدِمَ عَلَيْهِ مَعْنُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الأَخْنَسِ السُّلَمِيُّ(٦) مِنْ قِبَلِ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ مُعَاوِيَةَ قَدْ وَفَّى فَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفِي كَمَا وَفَّى. فَبَعَثَ عَلِيٌّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَرْبَعَ مِائَةٍ، وَأَبَا مُوسَى مَعَهُمْ، فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُصَلِّي بِهِمْ وَيَلِي أُمُورَهُمْ، وَكَانَ أَبُو مُوسَى الْحَكَمَ، فَنَزَلُوا دُومَةَ الْجَنْدَلِ، وَحَضَرَهُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ**

---

(١) تاريخ الطبري (٣/ ١٢٥).

(٢) جاء في وثيقة التحكيم: أنها كُتِبَتْ (يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ لِثَلَاثَ عَشْرَةَ بَقِيَتْ مِنْ صَفَرٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ). انظر [٣٨٧].

(٣) هِيتُ: بلدة على الفرات من نواحي بغداد فوق الأنبار. معجم البلدان (٥/ ٤٢٠).

وصَنْدَوْداءُ: ذكرها ياقوت. معجم البلدان (٣/ ٤٢٥).

(٤) أنساب الأشراف (٢/ ٣٣٧) خبر مقبول، أوله وآخره بشواهده، وباقيه بقرائنه، وقد قال: (يوم الجمعة).

أمَّا عن إطلاق الأسرى: فإنَّ له أصل تاريخي، هو أنه لم يُذكر أنَّهما قتلا الأسرى، أو احتفظا بهم بعد الحرب، وبقرينةِ اتفاقهما على الصلح، فإنَّ من تمام الصلح أن يُطْلَقَ الأسرى.

وأمَّا بقية الخبر: فانظر الخبر التالي والذي يليه.

(٥) يعني: في ٢٠/ ٠٣/ ٣٧هـ.

(٦) لَهُ وَلِأَبِيهِ وَجَدِّهِ الأَخْنَسِ صُحْبَةٌ، وَكَانَ مِنْ فُرْسَانِ قَيْسٍ، شَهِدَ فَتْحَ دِمَشْقَ، وَلَهُ بِهَا دَارٌ، وَشَهِدَ صِفِّينَ مَعَ مُعَاوِيَةَ. ترجمته في تاريخ دمشق (٥٩/ ٤٣٧) وتاريخ الإسلام (٥/ ٢٥٤).

الرَّحْمَنِ بْنُ الأَسْوَدِ الزُّهْرِيُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ الْمَخْزُومِيُّ، وَأَبُو الْجَهْمِ بْنُ حُذَيْفَةَ الْعَدَوِيُّ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ الثَّقَفِيُّ، وَكَانَ مُعْتَزِلًا لأَوَّلِ الأَمْرِ، وَالثَّبْتُ: أَنَّ سَعْدًا لَمْ يَحْضُرَ، وَقَدْ حَرَصَ ابْنُهُ عُمَرُ أَنْ يَشْخَصَ، فَلَمْ يَفْعَلْ[١].

[٤٦٤] قَالَ البَلَاذُرِيُّ: " **الْمَدَائِنِيُّ، عَنْ أَبِي الفَضْلِ التَّنُوخِيِّ، عَمَّنْ سَمِعَ مَيْمُونَ بْنَ مِهْرَانَ يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ قَالَ: لَمَّا أَهَلَّ هِلَالُ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ، خَرَجَ مُعَاوِيَةُ مِنْ دِمَشْقَ فِي أَرْبَعِمِئَةٍ حَتَّى نَزَلَ دَوْمَةَ الجَنْدَلِ، وَسَرَّحَ يَزِيدَ بْنَ الحُرِّ العَبْسِيَّ**[٢] **إِلَى عَلِيٍّ يُعْلِمُهُ نُزُولَهُ دَوْمَةَ الجَنْدَلِ وَيَسْأَلُهُ الوَفَاءَ، فَأَتَى عَلِيًّا فَحَثَّهُ عَلَى الشُّخُوصِ وَقَالَ: إِنَّ فِي حُضُورِكَ هَذَا الأَمْرَ صَلَاحًا وَوَضْعًا لِلْحَرْبِ وَإِطْفَاءً لِلنَّائِرَةِ**[٣]. **فَقَالَ عَلِيٌّ**: «**يَا ابْنَ الحُرِّ، إِنِّي آخِذٌ بِأَنْفَاسِ هَؤُلَاءِ**[٤]، فَإِنْ تَرَكْتُهُمْ وَغِبْتُ عَنْهُمْ كَانَتِ الفِتْنَةُ فِي هَذَا الْمِصْرِ أَعْظَمَ مِنَ الحَرْبِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الشَّامِ[٥]، وَلَكِنِّي أُسَرِّحُ أَبَا مُوسَى فَقَدْ رَضِيَهُ النَّاسُ، وَأُسَرِّحُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَهُوَ يَقُومُ مَقَامِي، وَلَنْ أَغِيبَ عَمَّا حَضَرَهُ[٦] ». فَفَعَلَ ذَلِكَ، فَبَعَثَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَقْدَمَهُ مِنَ الْبَصْرَةِ، وَأَقْدَمَ أَبَا مُوسَى - وَكَانَ تَوَجَّهَ إِلَى بَعْضِ النَّوَاحِي -، فَقَدِمَا عَلَيْهِ، فَوَجَّهَهُمَا فِي خَيْلٍ، وَأَقَامَ[٧] "[٨].

يدل هذا الخبر أن الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما خَرَجَا إلى موعدهما في شهر رمضان سنة (٣٧هـ)، تؤيده

---

(١) أنساب الأشراف (٢/ ٣٤٥ - ٣٤٦) خبر مقبول، وبعضه صحيح بشواهده، وهذا إسناد تَالِفٌ.

الشواهد:

أما بداية الخبر: فانظر الخبر التالي.

وأما شهود ابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم للتحكيم: فهو صحيح، انظر [٤٢٦].

وأما اعتزال سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه وحرص ابنه على شهود أبيه التحكيم: فهو صحيح، انظر [١٩٩] وما بعده.

(٢) ترجم له ابن عساكر، قال: من وجوه أهل دمشق، شهد صفين مع معاوية، وكان أحد شهوده في صحيفة صلحه مع علي على تحكيم الحكمين، ذَكَرَهُ أبو مِخْنَفٍ وغيره، وولَّاه معاويةُ على شرطته، وأغزاه أميرًا على الصائفة، وكانت له دار بدمشق. تاريخ دمشق (٦٥/ ١٥١).

(٣) النَّائِرَةُ: الحِقْدُ وَالعَدَاوَةُ. تاج العروس (١٤/ ٣٢٦) مادَّة: نير.

(٤) يقصد الخوارج، فعلي رضي الله عنه ضَيَّقَ الخِنَاقَ عليهم بمراقبته لهم وتتبع تحركاتهم.

(٥) هذا القول من عليٍّ رضي الله عنه: يدل على أنه يَرَى قِتَالَ صِفِّينَ: "قِتَالَ فِتْنَةٍ". وقوله (**الحَرْبِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الشَّامِ**): هي حَرْبُ صِفِّينَ.

(٦) أَيْ: سَوْفَ يُبْلِغُنِي الرُّسُلُ أَخْبَارَ اجْتِمَاعِ الحَكَمَيْنِ، فَلَنْ تَغِيبَ عَنِّي.

(٧) أَيْ: وَأَقَامَ عَلِيٌّ رضي الله عنه بِالكُوفَةِ، وَلَمْ يَشْهَدِ اجْتِمَاعَ الحَكَمَيْنِ.

(٨) أنساب الأشراف (٢/ ٣٤٥ - ٣٤٦) خبر مقبول، وإسناده ضعيف. التَّنُوخِيُّ: لم أجده. وراوي الخبر هو ميمون، وكان يحكي القصة لعمر بن عبد العزيز.

شواهده:

هذا الخبر هو تفصيل للخبر الذي قبله، وأصوله صحيحة، فهو يتحدث عن عدم حضور علي رضي الله عنه لاجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، وَبَعْثِ أبي موسى رضي الله عنه، وهما حادثتان صحيحتان.

رواية الشعبي، قال (وَسَارَ أَبُو مُوسَى فِي شَهْرِ رَمَضَانَ)(١).

[٤٦٥] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الْكُوفَةِ مِنْ صِفِّينَ خَاصَمَتْهُ الْحَرُورِيَّةُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَقَالُوا: "شَكَكْتَ فِي أَمْرِكَ، وَحَكَّمْتَ عَدُوَّكَ، وَوَهَنْتَ فِي الْجِهَادِ". وَتَأَوَّلُوا عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فَقَالُوا: "قَالَ اللهُ: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾(٢)". وَطَالَتْ خُصُومَتُهُمْ لِعَلِيٍّ، ثُمَّ زَالُوا بِرَايَاتِهِمْ وَهُمْ خَمْسَةُ آلافٍ عَلَيْهِمُ ابْنُ الْكَوَّاءِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ عَلِيٌّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَصَعْصَعَةَ بْنَ صُوحَانَ، فَدَعَوَاهُمْ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَنَاشَدَاهُمْ، فَأَبَوْا عَلَيْهِمَا....**(٣).

[٤٦٦] أَخْرَجَ الطَّبَرِيُّ: **حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ سُمَيْعٍ الْحَنَفِيَّ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، قَالَ: لَمَّا وَقَعَ التَّحْكِيمُ وَرَجَعَ عَلِيٌّ مِنْ صِفِّينَ، رَجَعُوا مُبَايِنِينَ لَهُ(٤)، فَلَمَّا انْتَهَوْا إِلَى النَّهْرِ أَقَامُوا بِهِ(٥)، فَدَخَلَ عَلِيٌّ فِي النَّاسِ الْكُوفَةَ، وَنَزَلُوا بِحَرُورَاءَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ، فَرَجَعَ وَلَمْ يَصْنَعْ شَيْئًا، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ عَلِيٌّ فَكَلَّمَهُمْ حَتَّى وَقَعَ الرِّضَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، فَدَخَلُوا الْكُوفَةَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ تَحَدَّثُوا إِنَّكَ رَجَعْتَ لَهُمْ**

---

(١) انظر [٤٧٤].

(٢) [غافر: ٢٠].

(٣) أنساب الأشراف (٢/ ٣٥٢ - ٣٥٣) هذا القدر الذي أوردناه: خبر مقبول عدا قوله (خمسة آلاف) بل هم ستة آلاف على الأرجح، انظر [٤٨٢]. وعدا قوله (وَصَعْصَعَةَ بْنَ صُوحَانَ) لأن مناصحة صعصعة رَحِمَهُ اللهُ كان لها أثر إيجابي، ولقد خرج مع أمير المؤمنين رضي الله عنه وقت المناصحة. انظر صفحة (٦٣٠). وعدا الترتيب الزمني لإرسال ابن عباس رضي الله عنهما، فإن إرساله المذكور كان مبكراً.

وهذا إسناد ضعيف ومرسل، وهو خبر طويل، فيه تفاصيل، بعضها منكرة لم نذكرها هنا.

وَفَصَّلْتُ في عدد الخوارج في صفحة (٤٨٦) وما بعدها.

شواهده:

هذه الخبر يتحدث عن حادثتين: انشقاق الخوارج عن علي رضي الله عنه، وذهاب ابن عبَّاس وصعصعة رضي الله عنهما إليهم.

وكلتاهما: وردتا في الخبرين التاليين، الطبري [٤٦٦] وابن أبي شيبة [٤٦٧] بإسناد صحيح.

وورد في [٣٧٧] ذهاب صعصعة، (**ثُمَّ إِنَّهُمْ خَرَجُوا بِحَرُورَاءَ أُولَئِكَ الْعِصَابَةُ مِنَ الْخَوَارِجِ بِضْعَةَ عَشَرَ أَلْفاً، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ يُنَاشِدُهُمُ اللهَ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَأَتَاهُمْ صَعْصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ فَنَاشَدَهُمُ اللهَ، وَقَالَ: عَلَى مَ تُقَاتِلُونَ خَلِيفَتَكُمْ؟ قَالُوا: نَخَافُ الْفِتْنَةَ. قَالَ: فَلَا تُعَجِّلُوا ضَلَالَةَ الْعَامِ مَخَافَةَ فِتْنَةِ عَامٍ قَابِلٍ. فَرَجَعُوا**). إسناده صحيح.

التخريج:

أَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَائِذٍ القُرَشِيُّ فِي كِتَابِهِ "الجَمَلِ وَصِفِّينَ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ (٢٧/ ١٠٤ - ١٠٧)- أَخْبَرَنِي الوَلِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ قَالَ... فذكره. الوَلِيدُ: هو أَبُو بِشْرٍ الْمُوَقَّرِيُّ البَلْقَاوِيُّ، متروك. التقريب (٧٤٥٣).

(٤) مُبَايِنِينَ لَهُ: مُفَارِقِينَ لَهُ وَمُخَالِفِينَ.

(٥) أي أن الخوارج تَحَرَّكُوا مِنْ صِفِّينَ حَتَّى أَتَوْا عَلَى نهر الفُرَاتِ فَعَسْكَرُوا عِنْدَهُ لِيَسْبِقَهُمْ أَمِيرُ المؤمنين رضي الله عنه بالسَّيْرِ، فسبقهم أمير المؤمنين رضي الله عنه حتى دخل الكوفة، ثم دخل الخوارج حروراء.

عَنْ كُفْرِكَ. فَخَطَبَ النَّاسَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَذَكَرَ أَمْرَهُمْ فَعَابَهُ، فَوَثَبُوا مِنْ نَوَاحِي الْمَسْجِدِ يَقُولُونَ: "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ". وَاسْتَقْبَلَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ(١) وَاضِعٌ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ، فَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾(٢)، فَقَالَ عَلِيٌّ: « ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾﴾(٣) (٤).

[٤٦٧] وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ الْحَنَفِيِّ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ قَالَ: لَمَّا كَانَتِ الْحُكُومَةُ بِصِفِّينَ وَبَايَنَ(٥) الْخَوَارِجُ عَلِيًّا: رَجَعُوا مُبَايِنِينَ لَهُ(٦)، وَهُمْ فِي عَسْكَرٍ، وَعَلِيٌّ فِي عَسْكَرٍ، حَتَّى دَخَلَ عَلِيٌّ الْكُوفَةَ مَعَ النَّاسِ بِعَسْكَرِهِ، وَمَضَوْا هُمْ إِلَى حَرُورَاءَ فِي عَسْكَرِهِمْ، فَبَعَثَ عَلِيٌّ إِلَيْهِمُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَكَلَّمَهُمْ فَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ مَوْقِعًا، فَخَرَجَ عَلِيٌّ إِلَيْهِمْ فَكَلَّمَهُمْ حَتَّى أَجْمَعُوا هُمْ وَهُوَ عَلَى الرِّضَا، فَرَجَعُوا حَتَّى دَخَلُوا الْكُوفَةَ عَلَى الرِّضَا مِنْهُ وَمِنْهُمْ، فَأَقَامُوا يَوْمَيْنِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، قَالَ: فَدَخَلَ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ - وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَى عَلِيٍّ - فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّكَ رَجَعْتَ لَهُمْ عَنْ (كُفْرِكَ)(٧).

---

(١) زعم أبو مِخْنَفٍ أن اسمه "حكيم بن عبد الرحمن بن سعيد البكائي". ولم أجد له ذكر في كتب التراجم.

قال الطبري: قَالَ أَبُو مِخْنَفٍ: وَحَدَّثَنَا (الأَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ)، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ: أن حكيم بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيد البكائي كَانَ يرى رأي الخوارج، فأتى عليًّا ذات يوم وَهُوَ يخطب، فَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾، فَقَالَ عَلِيٌّ: «﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾﴾. تاريخ الطبري (٣/ ١١٤).

ثم قال الطبري: (قال أبو مِخْنَفٍ عن عبد الملك بن أبي حرة: إن عليا لما بعث أبا موسى لإنفاذ الحكومة....... وسار جماعة من أهل الْكُوفَة يريدون الخوارج ليكونوا معهم، فردهم أهلوهم كرها، مِنْهُمُ القعقاع بن قيس الطَّائِيّ عم الطرماح بن حكيم، وعبد اللَّه بن حكيم بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ البكائي...). تاريخ الطبري (٣/ ١١٥ - ١١٦).

أقول: كيف لخارجي جَلْدٍ أن يَرُدَّ ابنَه عن الالتحاق بالخوارج؟!!

هذا يؤكد تناقض أبي مِخْنَفٍ، وأن تعيين الاسم غير صحيح.

(٢) [الزمر: ٦٥].

(٣) [الروم: ٦٠].

(٤) تاريخ الطبري (٣/ ١١٤) إسناده صحيح. أَبُو كُرَيْبٍ: هو مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ. وابن إِدْرِيسَ: هو أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ الأَوْدِيُّ الْكُوفِيُّ. وَأَبُو رَزِينٍ: هو مَسْعُودُ بْنُ مَالِكٍ الأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ.

وصححَّه الألباني في إرواء الغليل (٢٤٦٨).

وظنَّ الألباني أنَّ أبا رَزِينٍ: تصحَّف من أبي زرير، وهو عبد الله بن زرير، وهو ثقة رمي بالتشيع.

وكلاهما يروي عن عليٍّ ﷺ، لكن إِسْمَاعِيلَ بْنَ سُمَيْعٍ يروي عن: أبي رَزِينٍ، وبه أُثْبِتَ اسمه في رواية ابن أبي شيبة، انظر التالي.

كما أن الألباني دمج بين حادثتين، فجعلهما واحدة. والأرجح أنهما حادثتان، حادثة خطبة الجمعة، وحادثة صلاة الفجر كما سيأتي [٤٧٠].

(٥) بَايَنَ: فَارَقَ، خَالَفَ.

(٦) مُبَايِنِينَ لَهُ: مُفَارِقِينَ لَهُ وَمُخَالِفِينَ.

(٧) تصحَّفَ في المطبوعة إلى "كُفْرِهِ"، والتصويب من تاريخ الطبري، انظر الخبر السابق.

فَلَمَّا أَنْ كَانَ الْغَدُ وَالْجُمُعَةُ صَعِدَ عَلِيٌّ الْمِنْبَرَ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَخَطَبَ، فَذَكَرَهُمْ وَمُبَايَنَتَهُمُ النَّاسَ وَأَمْرَهُمُ الَّذِي فَارَقُوهُ فِيهِ، فَعَابَهُمْ وَعَابَ أَمْرَهُمْ. قَالَ: فَلَمَّا نَزَلَ عَنِ الْمِنْبَرِ[١] تَنَادَوْا مِنْ نَوَاحِي الْمَسْجِدِ "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ". فَقَالَ عَلِيٌّ: «حُكْمُ اللهِ أَنْتَظِرُ فِيكُمْ». ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا - يُسَكِّنُهُمْ بِالإِشَارَةِ - وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ حَتَّى أَتَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ وَاضِعًا إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٢].

قوله: (إِنَّ النَّاسَ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّكَ رَجَعْتَ لَهُمْ عَنْ كُفْرِكَ)، جاء مفصلا في عند البَلَاذُرِيِّ، وهو أن الخوارج قالوا: (تَابَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَزَعَمَ أَنَّ الْحُكُومَةَ كُفْرٌ وَضَلالٌ، وَإِنَّمَا نَنْتَظِرُ أَنْ يَسْمَنَ الْكُرَاعُ[٣] ثُمَّ نَشْخَصُ إِلَى الشَّامِ)[٤].

قوله: أن عليا رضي الله عنه رد عليهم في الخطبة (فَذَكَرَهُمْ وَمُبَايَنَتَهُمُ النَّاسَ وَأَمْرَهُمُ الَّذِي فَارَقُوهُ فِيهِ، فَعَابَهُمْ وَعَابَ أَمْرَهُمْ)، جاء مفصلا عند البَلَاذُرِيِّ أيضا، وهو أن عليا رضي الله عنه قال لهم على المنبر: (كَذَبَ مَنْ قَالَ إِنِّي رَجَعْتُ عَنِ الْقَضِيَّةِ وَقُلْتُ إِنَّ الْحُكُومَةَ ضَلالٌ[٥])[٦].

[٤٦٨] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُسْلِمٍ الْعِجْلِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ آدَمَ، أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، وَغَيْرِهِ، قَالُوا: خَرَجَ عَلِيٌّ إِلَى أَهْلِ حَرُورَاءَ فَكَلَّمَهُمْ وَحَاجَّهُمْ - وَذَلِكَ بَعْدَ بَعْثَتِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ إِلَيْهِمْ -، فَدَخَلُوا جَمِيعًا إِلَى الْكُوفَةِ، وَكَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ يَذْكُرُ الْقَضِيَّةَ فَيَخْرُجُ فَيُحَكِّمُ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَقُولُ: إِنَّا لَا نَمْنَعُهُمُ الْفَيْءَ، وَلا نَحُولُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ دُخُولِ مَسَاجِدِ اللهِ، وَلا نَهِيجُهُمْ[٧] مَا لَمْ يَسْفِكُوا دَمًا، وَمَا لَمْ يَنَالُوا مُحرَّمًا[٨].

هناك شاهدُ عِيَانٍ شَهِدَ خُطْبَةَ الجُمُعَةِ وَتَشْغِيبَ الخوارجِ فيها، وهو كَثِيرُ بْنُ نَمِرٍ،،،

[٤٦٩] أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنِ الأَجْلَحِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ كَثِيرِ

---

(١) لعله يقصد بالنزول عن المنبر: انقضاء كلام علي رضي الله عنه وما عاب به أمرهم، لا النزول الحقيقي، ووقع في رواية كَثِيرِ بْنِ نَمِرٍ أن جميع هذه الأحداث كانت وعلي رضي الله عنه على المنبر. انظر [٤٦٩].

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٣٩٠٥٥) إسناده صحيح كسابقه.

(٣) يقصد: ننتظر حتى يَنْسَلِخ الشِّتَاءُ، فالبهائم تأكل من أرض الربيع وتَسْمَنُ.

(٤) انظر [٤٧١].

(٥) أي: كَذَبَ مَنْ قَالَ إِنِّي رَجِعْتُ عَنِ الْقَضِيَّةِ، وَكَذَبَ مَنْ زَعَمَ إِنِّي قُلْتُ إِنَّ الْحُكُومَةَ ضَلالٌ.

(٦) انظر [٤٧١].

(٧) نَهِيجُهُمْ: نُقَاتِلُهُمْ. يُقَال: تَهَايَجُوا، إذا تَوَاثَبُوا للقِتَال. تاج العروس (٦/ ٢٨٨) مادَّة: هيج.

(٨) أنساب الأشراف (٢/ ٣٥٩) صحيح بشواهده، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه، ورجاله ثقات.

الشواهد:

تحدث الخبر عن ذهاب ابن عباس ثم علي رضي الله عنهم إلى الخوارج، ثم دخول الخوارج إلى الكوفة: فهذه كلها ذُكِرَتْ في الخبرين السابقين.

وأمَّا باقي الخبر: فورد بإسناد حسن بالمتابعة، وهو الخبر التالي.

بْنِ نَمِرٍ قَالَ: بَيْنَا أَنَا فِي الْجُمُعَةِ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى الْمِنْبَرِ، إِذْ قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ". ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ: "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ". ثُمَّ قَامُوا مِنْ نَوَاحِي الْمَسْجِدِ يُحَكِّمُونَ اللهَ، فَأَشَارَ عَلَيْهِمْ بِيَدِهِ: اجْلِسُوا، «نَعَمْ، لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ، كَلِمَةُ حَقٍّ يُبْتَغَى بِهَا بَاطِلٌ، حُكْمُ اللهِ يُنْتَظَرُ فِيكُمْ، الآنَ لَكُمْ عِنْدِي ثَلَاثُ خِلَالٍ مَا كُنْتُمْ مَعَنَا: لَنْ نَمْنَعَكُمْ مَسَاجِدَ اللهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ، وَلَا نَمْنَعُكُمْ فَيْئًا مَا كَانَتْ أَيْدِيكُمْ مَعَ أَيْدِينَا، وَلَا نُقَاتِلُكُمْ حَتَّى تُقَاتِلُونَا». ثُمَّ أَخَذَ فِي خُطْبَتِهِ(١).

حادثة أخرى:

[٤٧٠] أَخْرَجَ ابْنُ الضُّرَيْسِ(٢): **أَخْبَرَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ: أَنَّ عَلِيًّا** عليه السلام قَرَأَ سُورَةَ الْأَنْبِيَاءِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَتَرَكَ آيَةً، ثُمَّ ذَكَرَهَا، فَرَجَعَ إِلَيْهَا فَقَرَأَهَا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَانِهِ الَّذِي كَانَ فِيهِ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ وَرَائِهِ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾. فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: «﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾﴾»(٣).

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٣٩٠٨٥) خبر صحيح، وهذا إسنادٌ حسن بالمتابعة. كَثِيرُ بْنُ نَمِرٍ: هو الْحَضْرَمِيُّ الكُوفِيُّ، قال البخاري: سمع عليًّا. وسكت عنه هو وابن أبي حاتم، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات. لكن تابعه أبو رَزِينٍ كما في الخبرين [٤٦٦] [٤٦٧].

ابنُ نُمَيْرٍ: هو عَبْدُ اللهِ. والأَجْلَحُ: هو ابنُ عَبْدِ اللهِ الكِنْدِيُّ.

ترجمة كَثِيرِ بْنِ نَمِرٍ: الطبقات الكبرى (٦/ ٢٣٦) التاريخ الكبير (٧/ ٢٠٧) الجرح والتعديل (٧/ ١٥٧) الثقات لابن حبان (٥/ ٣٣١).

والألباني وقف على رواية أبي مِخْنَفٍ التي في الطبري، ولم يقف على رواية ابن أبي شيبة، فلذلك ضعَّفه. إرواء الغليل (٢٤٦٧).

التخريج:

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٦٧٦٣) من طريق ابن أبي شيبة، به.

وأورده الطبري في تاريخه (٣/ ١١٤) قال: قَالَ أَبُو مِخْنَفٍ: حَدَّثَنِي الأَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، به.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٧٧١) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، نَا الْحَارِثُ بْنُ حَصِيرَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، بنحوه.

(٢) الحَافِظُ، الْمُحَدِّثُ، الثِّقَةُ، الْمُعَمَّرُ، الْمُصَنِّفُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ يَحْيَى بْنِ ضُرَيْسٍ البَجَلِيُّ، الرَّازِيُّ، قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: كَتَبْنَا عَنْهُ، وَكَانَ ثِقَةً صَدُوقًا. وَقَالَ الخَلِيلِيُّ: مُحَدِّثٌ، ابْنُ مُحَدِّثٍ، ثِقَةٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، عَالِمٌ بِالْحَدِيثِ، صَاحِبُ تَصَانِيفَ. مات سنة (٢٩٤هـ). الجرح والتعديل (٧/ ١٩٨) الإرشاد للخليلي (٢/ ٦٨٤) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٤٩).

(٣) فضائل القرآن لابن الضُّرَيْسِ (١٥) حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف؛ حَمَّادٌ: هو ابنُ سَلَمَةَ، سمع من عَطَاء قبل الاختلاط وبعده. وَمُوسَى: هو أَبُو سَلَمَةَ ابنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوذَكِيُّ. وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ: هو عَبْدُ اللهِ بْنُ حَبِيبِ بْنِ رُبَيِّعَةَ الكُوفِيُّ، ثقة ثبت.

التخريج: =

قوله (فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ تَحَدَّثُوا إِنَّكَ رَجَعْتَ لَهُمْ عَنْ كُفْرِكَ...) جاء مُفَصَّلاً عند البَلَاذُرِيِّ:

[٤٧١] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الأَسْوَدِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: لَمَّا حَاجَّ عَلِيٌّ أَهْلَ حَرُورَاءَ، دَخَلُوا جَمِيعًا الْكُوفَةَ، فَنَظَرَ عَلِيٌّ إِلَى (زَيْدِ بْنِ حُصَيْنٍ) [١] الطَّائِيِّ [٢] فَحَطَأَ [٣] عَلِيٌّ عَلَى كَتِفِهِ وَقَالَ: «دِبِّي حَجَلْ» [٤]. فَقَالَ زَيْدٌ:

حَــقًّـا لَـقَـدْ ذَبَّـتْ بِـأَطْـرَافِ الأَسَــل ... فِي يَوْمِ صِفِّينَ وَفِي يَوْمِ الْجَمَل [٥]

= أخرجه الشافعي في الأم (٧/ ١٧٤) وابن الجعد في مسنده (٢٣٧١) ومن طريقه ابن أبي حاتم في تفسيره - كما في تفسير ابن كثير (١١/ ٤٢) -، والحاكم (٤٧٠٤) ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٣٣٢٧) من طريق شَرِيكٍ النَّخَعِيِّ.
وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٠٤٦) من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ الرُّؤَاسِيِّ. كلاهما (شريك والرُّؤَاسِيُّ): عن عِمْرَانَ بْنِ ظَبْيَانَ، عَنْ أَبِي تِحْيَى حُكَيْمِ بْنِ سَعْدٍ، به. وعِمْرَانُ: ضعيف. وشَرِيكٌ: توبع.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٢٠/ ١٢٠) (حَدَّثَنَا ابْنُ وَكِيعٍ) قَالَ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ، به. ابْنُ وَكِيعٍ: هو سفيان، كانَ صدوقا، إلا أنه ابتلي بورَّاقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فَنُصِحَ فلم يَقْبَلْ، فسقط حديثه. التقريب (٢٤٥٦).

وأخرجه الطبري في تفسيره (٢٠/ ١٢٠): حَدَّثَنَا ابْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: ثَنَا أَبِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ، به.
وأخرجه الطبري في تفسيره (٢٠/ ١٢١) حَدَّثَنَا بِشْرُ (بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ)، ثَنَا يَزِيدُ (بْنُ زُرَيْعٍ)، ثَنَا سَعِيدُ (بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ)، عَنْ قَتَادَةَ (بْنِ دِعَامَةَ السَّدُوسِيِّ)، مرسلاً. رجاله ثقات.

(١) تصحف في المطبوعة إلى (حُصَيْنِ بْنِ يَزِيدَ)، انظر الهامش التالي.

(٢) زَيْدُ بْنُ حُصَيْنٍ (وَيُقَالُ حِصْن) بْنِ وَبَرَةَ بْنِ جُوَيْنِ بْنِ عَمْرِو الطَّائِيُّ السِّنْبِسِيُّ، ساقَ نَسَبَهُ الكَلْبِيُّ في نسب معد واليمن الكبير (١/ ٢٤٨). ويقول الكَلْبِيُّ والنَّسَّابُونَ الذين اقتبسوا منه: (زَيْدُ بْنُ حِصْنٍ)، ويقول المؤرخون كَالبَلَاذُرِيِّ والطبري: (زَيْدُ بْنُ حُصَيْنٍ).

كان من عُبَّادِ أهل الكوفة، قاله ابن دُرَيْدٍ في الاشتقاق (ص٣٩١)، وشَهِدَ الجَمَلَ وَصِفِّينَ مع عليٍّ ﵁، دلَّت عليه قصيدتُهُ المذكورةُ في هذا الخبر، والتي ذكر فيها أنه ضَرَبَ برمحه يَوْمَ الجَمَلِ وَصِفِّينَ.

خرج زيدٌ على علي ﵁ بعد صِفِّينَ، وصار من رؤوس الخوارج.

ولما أرسل عليٌّ ﵁ أبا موسى الأشعري ﵁ إلى موعد الحَكَمَيْنِ ﴿اجتمع رؤوس الخوارج في بيت زَيْدٍ هذا، أو بيت عبد الله بن وهب الرَّاسِبِيِّ، فَخَلَعُوا بَيْعَةَ عَلِيٍّ ﵁ وبايعوا الرَّاسِبِيَّ، وسيأتي تفصيله برقم [٤٧٣] [٤٧٤].

وَذَكَرَ أبو مِخْنَفٍ - كما في تاريخ الطبري (٣/ ١٢١) -: أن زيداً كان عَلَى ميمنة الخوارج يومَ النَّهْرِ، وَقُتِلَ بها سنة ٣٨هـ.

وله ترجمة مختصرة في بغية الطلب في تاريخ حلب (٩/ ٤٠١٣) والإصابة لابن حجر (٢/ ٦٠٣).

وله ابن عم يقال له: مُعَاذُ بْنُ جُوَيْنِ بْنِ حُصَيْنٍ الطَّائِيُّ السِّنْبِسِيُّ، شاعر، من رؤوس الخوارج زمن إمرة المغيرة بن شعبة ﵁ على الكوفة في خلافة معاوية ﵁، أخباره في أنساب الأشراف (٥/ ١٦٩، ١٧١، ١٧٢) وتاريخ الطبري (٣/ ١٧٥، ١٧٨، ١٨١، ٢٥٢، ٢٥٣)..

(٣) الحَطْءُ: الضَّرْبُ بالكَفِّ بَيْنَ الكَتِفَيْنِ. النِّهاية في غريب الحديث (١/ ٤٠٤) مادَّة: حطا.

(٤) دِبِّي حَجَلْ: لُعْبَةٌ لِلْأَعْرَابِ، وَالحَجْلُ: أَنْ يَرْفَعَ رِجْلاً وَيَقْفِزَ عَلَى الْأُخْرَى، وَقَدْ يَكُونُ بالرِّجْلَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ قَفْزٌ. النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٤٦) حجل. تاج العروس (٢/ ٣٩٩) دبب. (٢٨/ ٢٨٥) ح ج ل.

وقوله (دِبِّي) تصحف في مطبوعتَيْ المحمودي وزَّكار إلى "ذِبِّي" بالذال.

(٥) ذَبَّتْ: دَفَعَتْ. ويحتمل أن تكون: "دَبَّتْ" بالدَّال، أي مَشَتْ. والأَسَلُ: الرِّمَاحُ الطِّوَالُ.

فَقَالَ عَلِيٌّ: «إِنَّهَا لَجُنَيْدَةٌ». قَالَ زَيْدٌ: هَلْ يَنْفَعُ عِنْدَكَ الْجُنْدُ[١]. وَلَمَّا دَخَلُوا الْكُوفَةَ جَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ: تَابَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَزَعَمَ أَنَّ الْحُكُومَةَ كُفْرٌ وَضَلالٌ، وَإِنَّمَا نَنْتَظِرُ أَنْ يَسْمَنَ الْكُرَاعُ[٢] ثُمَّ نَشْخَصُ إِلَى الشَّامِ. فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَ إِنِّي رَجِعْتُ عَنِ الْقَضِيَّةِ وَقُلْتُ إِنَّ الْحُكُومَةَ ضَلالٌ[٣] ». وَكَانَتِ الْحَرُورِيَّةُ قَدْ سَكَنَتْ فَعَادَتْ بَعْدَ التَّحْكِيمِ[٤].

قول علي رضي الله عنه: (كَذَبَ مَنْ قَالَ...)، قاله رضي الله عنه عَلَى المنبر كما عند ابن أبي شيبة[٥].

[٤٧٢] أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: **حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عَاصِمَ بْنَ ضَمْرَةَ قَالَ: إِنَّ خَارِجَةً خَرَجَتْ عَلَى حُكْمٍ فَقَالُوا: "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ". فَقَالَ عَلِيٌّ: «إِنَّهُ لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ، وَلَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا إِمْرَةَ، وَلَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، يَعْمَلُ فِي إِمَارَتِهِ الْمُؤْمِنُ، وَيَسْتَمْتِعُ فِيهَا الْكَافِرُ، وَيُبَلِّغُ اللهُ فِيهِ الأَجَلَ»[٦].**

[٤٧٣] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ قَالَ: لَمَّا أَرَادَ عَلِيٌّ إِمْضَاءَ أَمْرِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، أَتَاهُ حُرْقُوصُ بْنُ زُهَيْرٍ التَّمِيمِيُّ، وَشُرَيْحُ بْنُ أَوْفَى الْعَبْسِيُّ، وَفَرْوَةُ بْنُ نَوْفَلٍ الأَشْجَعِيُّ[٧]، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ شَجَرَةَ السُّلَمِيُّ، وَحَمْزَةُ بْنُ سِنَانٍ السَّدِّيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ - وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: ذُو الثَّفِنَاتِ لأَثَرِ سُجُودِهِ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ بِثَفِنَاتِ الْبَعِيرِ[٨] -، فَسَأَلُوهُ أَنْ لا يُوَجِّهَ أَبَا مُوسَى، وَأَنْ يَسِيرَ إِلَى الشَّامِ، فَأَبَى ذَلِكَ وَقَالَ: «فَارَقْنَا الْقَوْمُ عَلَى شَيْءٍ[٩] فَلا يَجُوزُ نَقْضُهُ». فَانْصَرَفُوا**

---

(١) لم أفهم معنى هذه الجملة، وكأنَّ عليًّا رضي الله عنه أراد ممازحته.

(٢) يقصد: ننتظر حتى يَنْسَلِخ الشِّتَاءُ، فالبهائم تأكل من أرض الربيع وتَسْمَنُ.

(٣) أي: كَذَبَ مَنْ قَالَ إِنِّي رَجِعْتُ عَنِ الْقَضِيَّةِ، وَكَذَبَ مَنْ زَعَمَ إِنِّي قُلْتُ إِنَّ الْحُكُومَةَ ضَلالٌ.

(٤) أنساب الأشراف (٢/ ٣٥٦) ت: المحمودي. (٣/ ١٣٠) ت: زَكَّار. إسناده حسن لغيره. ابن الأَسْوَدِ: صدوق يخطئ كثيرا. وبقية رجاله ثقات. الحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: هو ابْنُ صَالِحِ بنِ حَيٍّ الهَمْدَانِيُّ. وَفِرَاسٌ: هو ابْنُ يَحْيَى الْهَمْدَانِيُّ.
ولبعض الخبر شواهد صحيحة من رواية الطبري وغيره [٤٦٦] [٤٦٧].

(٥) انظر [٤٦٧] والتعليق بعده.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة (٣٩٠٦٢) إسناده حسن من أجل عاصم بن ضَمْرَةَ، صدوق روى عنه أصحاب السنن، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين. عفَّان: هو ابن مُسْلِمٍ. وأبو إسحاق: هو السَّبِيعِيُّ، ثقة اختلط بأخرة، وسماع شعبة منه قديم.
التخريج:
أخرجه البيهقي في الكبرى (١٦٧٦٤) من طريق إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَكْرٍ الْمَرْوَزِيِّ، ثَنَا عَفَّانُ، به.
وأخرجه البلاذري في أنساب الأشراف (٢/ ٣٧٧) حدثني رَوْحُ بن عبد المؤمن، ثنا أبو الوليد الطَّيَالِسِيُّ، أنبأنا شُعْبَةَ، به.
وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٠٨٦) من طريق أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، بنحوه مرسلاً.

(٧) ستأتي أخبارُ فَرْوَةَ الأَشْجَعِيِّ، انظر: [٦٠٠] [٦٠١] والتعليق الذي قبلهما وبعدهما.

(٨) الثَّفِنُ: جَمْعُ ثَفِنَة، وهي مَا وَلِيَ الْأَرْضَ مِنْ كُلِّ ذَاتِ أَرْبع إِذَا بَرَكَت، كالرُّكْبتين وَغَيْرِهِمَا، وَيَحْصُلُ فِيهِ غِلظ مِنْ أَثَرِ البُروك. النهاية (١/ ٢١٥) مادَّة: ثفن.

(٩) (القَوْم): يعني أهل الشام. (عَلَى شَيْءٍ): أي على عهد وميثاق.

إِلَى مَنْزِلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَهْبٍ مِنْ فَوْرِهِمْ، أَوْ مَنْزِلِ زَيْدِ بْنِ حُصَيْنٍ، فَذَكَرُوا مَنْ أُصِيبَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ بِصِفِّينَ مِثْلَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَهَاشِمِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي الْهَيْثَمِ بْنِ التَّيِّهَانِ، وَأَشْبَاهِهِمْ، وَذَكَرُوا أَمْرَ الْحَكَمَيْنِ، وَكَفَّرُوا مَنْ رَضِيَ بِالْحُكُومَةِ، وَبرِئُوا مِنْ عَلِيٍّ، ثُمَّ مَشَى بَعْضُ الْحَرُورِيَّةِ إِلَى بَعْضٍ، وَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ شَجَرَةَ: يَا قَوْمُ، اخْرُجُوا إِلَى الْمَدَائِنِ فَأَقِيمُوا بِهَا حَتَّى يَجْتَمِعَ لَكُمْ مَا تُحَاوِلُونَ أَنْ تَجْتَمِعَ، وَفَارِقُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ الظَّالِمُ أَهْلُهَا. فَقَالَ زَيْدُ بْنُ حُصَيْنٍ: إِنَّ سَعْدَ بْنَ مَسْعُودٍ عَلَى الْمَدَائِنِ، وَهُوَ يَمْنَعُنَهَا وَيَحُولُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا. وَعَرَضُوا رِئَاسَتَهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ فَلَمْ يَقْبَلُوهَا، وَدَفَعُوهَا حَتَّى قَبِلَهَا ذُو الثَّفِنَاتِ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ، وَقَالَ: وَاللهِ لا آخُذُهَا رَغْبَةً فِي الدُّنْيَا، وَلا أَتْرُكُهَا جَزَعًا مِنَ الْمَوْتِ. ثُمَّ إِنَّهُمْ مَضَوْا إِلَى النَّهْرَوَانِ[1].

[٤٧٤] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ إِلَى الْحَرُورِيَّةِ، فَقَالَ: يَا قَوْمُ، مَاذَا نَقِمْتُمْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالُوا: ثَلاثًا: حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي دِينِ اللهِ، وَقَاتَلَ فَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ، وَمَحَا مِنِ اسْمِهِ حِينَ كَتَبُوا الْقَضِيَّةَ "أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ" وَاقْتَصَرَ عَلَى اسْمِهِ. فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ: أَمَّا قَوْلُكُمْ "حَكَّمَ الرِّجَالَ": فَإِنَّ اللهَ قَدْ صَيَّرَ حُكْمَهُ إِلَى الرِّجَالِ فِي أَرْنَبٍ ثَمَنُهُ رُبُعُ دِرْهَمٍ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ يُصِيبُهُ الْمُحْرِمُ، وَفِي الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا، فَنَشَدْتُكُمُ اللهَ أَحُكْمُ الرِّجَالِ فِي بُضْعِ**[2] الْمَرْأَةِ وَأَرْنَبٍ بِرُبُعِ دِرْهَمٍ أَفْضَلُ، أَمْ حُكْمُهُ فِي صَلَاحِ الْمُسْلِمِينَ وَحَقْنِ دِمَائِهِمْ؟ قَالُوا: بَلْ هَذَا. قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ "وَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ": أَفَتَسْبُونَ أُمَّكُمْ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ "مَحَا مِنِ اسْمِهِ إِمْرَةَ الْمُؤْمِنِينَ": فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةَ قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: "لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولَ اللهِ لَمْ نُقَاتِلْكَ"،

---

(١) أنساب الأشراف (٢/ ٣٥٩) خبر مقبول عد ذكر أَبِي الْهَيْثَمِ بْنِ التَّيِّهَانِ، فإنه مات في خلافة عمر سنة (٢٠هـ)، وهذا إسناد ضعيف مُحْتَمَلٌ مِنْ مِثْلِ مُجَالِدٍ. عَبْدُ اللهِ بنُ صَالِحٍ: هو أَبُو أَحْمَدَ العِجْلِيُّ، ثقة، وهو وَالِدُ أَحْمَدَ بن عَبْدِ اللهِ العِجْلِيِّ، صَاحِبِ (التَّارِيخِ). وابْنُ مُجَالِدٍ: هو إِسْمَاعِيلُ، صدوق يخطئ.

شواهده:

أَمَّا سؤالهم عليًّا إبطالَ الحكومة فهي صحيحة، جاء عند ابن أبي شيبة: (إِنَّ النَّاسَ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّك رَجَعْتَ لَهُمْ عَنْ كُفْرِكَ)، ويقصدون بالكفر: التحكيم. انظر [٤٦٧].

وأمَّا مبايعة الخوارج للراسبي: فجاء ذكرها في صحيح مسلم (**فَلَمَّا الْتَقَيْنَا وَعَلَى الْخَوَارِجِ يَوْمَئِذٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ**) انظر [٤٩٤].

وأمَّا مضيهم إلى النهروان: فصحيح مشهور، ومعركة النهروان ثابتة مشهورة، انظر على سبيل المثال [٤٩٦].

التخريج:

أورده الطبري في تاريخه (٣/ ١١٥) "قَالَ أَبُو مِخْنَفٍ: عن عَبْدِ الْمَلِكِ بن أبي حرة: إن عَلِيًّا لما بعث أبا مُوسَى لإنفاذ الحكومة..." فذكره بنحوه، وفيه زيادات بعضها نافعة، وبعضها منكرة، فلْتُنَقَّح.

(٢) البُضْعُ - بضم الباء -: الفَرْجُ. النهاية (١/ ١٣٣) مادَّة: بضع.

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «امْحُ يَا عَلِيُّ، وَاكْتُبْ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ»، وَرَسُولُ اللهِ خَيْرٌ مِنْ عَلِيٍّ. فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَلْفَانِ، وَأَقَامَ الآخَرُونَ عَلَى حَالِهِمْ، فَلَمَّا أَرَادَ عَلِيٌّ تَوْجِيهَ الأَشْعَرِيِّ إِلَى الشَّام لإِمْضَاءِ الْقَضِيَّةِ، أَتَاهُ حُرْقُوصُ بْنُ زُهَيْرٍ السَّعْدِيُّ، وَزَيْدُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَزُرْعَةُ بْنُ الْبُرْجِ الطَّائِيَّانِ فِي جَمَاعَةٍ، فَسَأَلُوهُ أَنْ لَا يُوَجِّهَ أَبَا مُوسَى، وَأَنْ يَسِيرَ بِهِمْ إِلَى الشَّام، فَيُقَاتِلُوا مُعَاوِيَةَ وَعَمْرَو بْنَ الْعَاصِ، فَأَبَى ذَلِكَ. وَسَارَ أَبُو مُوسَى فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَاجْتَمَعَ الْمُحَكِّمَةُ فِي مَنْزِلِ زَيْدِ بْنِ حُصَيْنٍ الطَّائِيِّ، فَبَايَعُوا عَبْدَ اللهِ بْنَ وَهْبٍ، وَكَانَ يُدْعَى ذَا الثَّفِنَاتِ، شُبِّهَ أَثَرُ سُجُودٍ بِجَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ وَيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ بِثَفِنَاتِ الْبَعِيرِ، وَكَانَتْ بَيْعَتُهُمْ لَهُ لِعَشْرٍ خَلَوْنَ مِنْ شَوَّالٍ. ثُمَّ خَرَجُوا فَتَوَافَوْا بِالنَّهْرَوَانِ، وَأَقْبَلُوا يُحَكِّمُونَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: "لَا إِمْرَةَ"، وَلَا بُدَّ مِنْ أَمِيرٍ يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ، وَيَسْتَمْتِعُ الْفَاجِرُ، وَيَبْلُغُ الْكِتَابُ الأَجَلَ، وَإِنَّهَا لَكَلِمَةُ حَقٍّ يَعْتَزُونَ بِهَا الْبَاطِلَ، فَإِنْ تَكَلَّمُوا: حَجَجْنَاهُمْ، وَإِنْ سَكَتُوا: غَمَمْنَاهُمْ[١]». فَلَمَّا تَفَرَّقَ الْحَكَمَانِ كَتَبَ عَلِيٌّ إِلَيْهِمْ وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ بِالنَّهْرَوَانِ: «إِنَّ الْحَكَمَيْنِ تَفَرَّقَا عَلَى غَيْرِ رِضًا، فَارْجِعُوا إِلَى مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ، وَسِيرُوا بِنَا إِلَى الشَّامِ لِلْقِتَالِ»، فَأَبَوْا ذَلِكَ وَقَالُوا: "لَا، حَتَّى تَتُوبَ وَتَشْهَدَ عَلَى نَفْسِكَ بِالْكُفْرِ". فَأَبَى[٢].

قوله (**فَأَبَوْا ذَلِكَ وَقَالُوا: "لَا، حَتَّى تَتُوبَ وَتَشْهَدَ عَلَى نَفْسِكَ بِالْكُفْرِ"**): زَعَمَ الخوارجُ أنَّه لا يجوز لهم اتخاذُ عليٍّ رضي الله عنه إِمَاماً لهم؛ لأنهم كَفَّرُوهُ، فلذلك امْتَنَعُوا عن الْمَسِيرِ مَعَهُ إلى الشام.

وقوله (**وَسَارَ أَبُو مُوسَى فِي شَهْرِ رَمَضَانَ**) تُؤَيِّدُهُ الروايةُ السالفة برقم [٤٦٤] وانظر التعليق بعدها.

۞ التعليق على الأخبار السابقة من [٤٦٢] إلى [٤٧٤]:

● المطلب الأول: الأَحْدَاثُ الَّتِي جَرَتْ بَعْدَ صِفِّينَ بَيْنَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنه وَالْخَوَارِجِ، وَتَرْتِيبُهَا زَمَنِيًّا:

١) الخوارج يعترضون على قبول أمير المؤمنين رضي الله عنه للتحكيم في صفين في صفر سنة (٣٧هـ).

---

(١) غَمَمْتُ الْحِمَارَ والدَّابَّةَ غَمًّا، فَهُوَ مَغْمُومٌ إِذَا أَلقَمْتَ فَاهُ وَمُنْخَرَيْهِ بِثَوْبٍ لِمَنْعِهِ مِنَ الِاعْتِلَافِ. لسان العرب (١٢/ ٤٤٣) مادَّة: غمم.

(٢) أنساب الأشراف (٢/ ٣٦٠) خبر مقبول، وهذا إسناد ضعيف. عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ: هو أَبُو أَحْمَدَ العِجْلِيُّ. وانظر السابق.

الشواهد:

كشواهد الخبر السابق، وأما قول علي رضي الله عنه: (يَقُولُونَ: "لَا إِمْرَةَ"، وَلَا بُدَّ مِنْ أَمِيرٍ...)، فوردت عند ابن أبي شيبة بإسناد حسن، انظر [٤٧٢].

وأما عن عزم أمير المؤمنين رضي الله عنه غزو الشام بعد تفرق الحكمين: فأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح على شرط مسلم: أن عليًّا بعدما فَرَغَ من أهل النهروان قال: (**لَا أَغْزُو الْعَامَ**) انظر [٤٩٦]. أي لا أغزو الشام هذا العام، وهذا يدل على أنه رضي الله عنه كان عازمًا على غزو الشام، لكنه أَجَّلَهُ إلى السنة القادمة، إلَّا أنه استشهد قبل ذلك رضي الله عنه.

٢) الخوارج تكفر أمير المؤمنين ﷺ.

٣) الخوارج تسير أثناء رجوعها من صفين في طريق آخر منعزلين عن عسكر أمير المؤمنين ﷺ.

٤) الخوارج يختارون حروراء منزلاً لهم.

٥) الخوارج تهدد أمير المؤمنين ﷺ بعد نزولها حروراء، فيأتي الناس يخبرون أمير المؤمنين عن تهديدهم وتحركاتهم، فيقولون: (**يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ الْقَوْمَ خَارِجُونَ عَلَيْكَ!! فَيَقُولُ: «دَعُوهُمْ فَإِنِّي لَا أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يُقَاتِلُونِي، وَسَوْفَ يَفْعَلُونَ»**).

٦) أمير المؤمنين ﷺ يبعث ابن عباس ﷺ إلى الخوارج في حروراء ليدعوهم إلى الدخول في الطاعة.

٧) أمير المؤمنين ﷺ يقيم مناظرة بنفسه مع الخوارج داخل مجلسه في الكوفة.

٨) أمير المؤمنين ﷺ يبعث ابن عباس ﷺ مرة أخرى إلى الخوارج لإقامة "مناظرة علمية" معهم.

٩) نتائج مناظرة ابن عباس ﷺ تنال إعجاب أمير المؤمنين عَلِيٍّ ﷺ بعد أنْ يَئِسَ عَلِيٌّ ﷺ من الخوارج.

١٠) أمير المؤمنين ﷺ يذهب بنفسه إلى حروراء وبرفقته صَعْصَعَة بْن صُوحَانَ وعبد الله بن الكَوَّاءِ، يدعو الخوارج إلى الطاعة.

١١) وُقُوعُ الرِّضَا بين أمير المؤمنين ﷺ والخوارج على "أن لا يَقْبَلَ عليٌّ ﷺ الدَّنِيَّةَ من أهل الشام"، فدخلَتْ جماعةٌ كبيرة من الخوارج إلى الكوفة بسبب هذا الاتفاق.

١٢) الخوارج يَفْهَمُونَ كلامَ أمير المؤمنين ﷺ "عدم قبوله بِالدَّنِيَّةِ" فَهْمًا خَاطِئًا.

١٣) الخوارج يَنْشُرُونَ شائعاتٍ باطلةً بعد دخول الكوفة مباشرةً.

١٤) الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ ﷺ يدخل على علي ﷺ يوم الخميس بعد يومين من دخول الخوارج إلى الكوفة، فَيُخْبِرُهُ بما يُشِيعُهُ الخوارجُ.

١٥) أمير المؤمنين ﷺ يَرُدُّ مَزَاعِمَ الخوارج في اليوم التالي في خُطْبَةِ الجُمُعَةِ، فيقوم الخوارج بالتشغيب واللَّغْوِ أثناء الخُطْبَةِ.

١٦) أمير المؤمنين ﷺ في خطبة الجمعة: يَضْمَنُ للخوارج ثلاثة حقوق ما لم يَسْفِكُوا دَمًا.

١٧) أمير المؤمنين ﷺ يُبْلِغُ الخوارجَ الذين عاندوا في حروراء بتلك الحقوق الثلاثة.

١٨) الخوارج تَسْكُنُ سُكُونًا نِسْبِيًّا.

١٩) الخوارج تَثُورُ مُجَدَّدًا عند حلول موعد الحَكَمَيْنِ ﷺ، وتَعْتَرِضُ على أمير المؤمنين ﷺ إرسالَهُ لأبي موسى ﷺ للموعد، وَتَطْلُبُ منه الخروج لحرب أهل الشام بَدَلَ إرسال أبي موسى ﷺ.

٢٠) أمير المؤمنين ﵁ لم يَشْهَدْ مَوْعِدَ الحَكَمَيْنِ بِسَبَبِ فتنةِ الخوارج وَشَرِّهِمْ، كان ﵁ آخِذًا بأَنْفَاسِهِمْ، يُرَاقِبُ تَحَرُّكَاتِهِمْ عَنْ كَثَبٍ[1].

٢١) أمير المؤمنين ﵁ يُرْسِلُ أبا موسى ﵁ للموعد في رمضان سنةَ (٣٧هـ)، فَيَرُدُّ الخوارجُ بِخَلْعِ بَيْعَتِهِ.

٢٢) الخوارج تُبَايِعُ عَبْدَ اللهِ بْنَ وَهْبٍ الرَّاسِبِيَّ خَلِيفَةً لهم في العاشر من شوال سنةَ (٣٧هـ).

٢٣) الخوارج تُكِبُّ على شراء السلاح والخيل من أسواق الكوفة، ثم تَخْرُجُ إلى النهروان في شوال سنةَ (٣٧هـ)، وأمير المؤمنين ﵁ لم يَتَعَرَّضْ لهم ولم يمنعهم؛ لأنهم لم يسفكوا الدماء.

٢٤) الأخبار تَصِلُ لأمير المؤمنين ﵁ عن عدم اتفاق الحَكَمَيْنِ ﵄ على حَلٍّ للخلاف، فَيَخْرُجُ أميرُ المؤمنين ﵁ إلى "النُّخَيْلَةِ" وَيَتَهَيَّأُ بجيشه لغزو الشام.

٢٥) أمير المؤمنين ﵁ يدعو الخوارجَ إلى الدخولِ في الطاعة وَغَزْوِ الشام معه، فَيَرْفُضُ الخوارجُ ويقولون: (**لَا، حَتَّى تَتُوبَ وَتَشْهَدَ عَلَى نَفْسِكَ بِالْكُفْرِ**).

٢٦) الخوارجُ تَخُونُ العَهْدَ وَتَسْفِكُ الدماء ويَقْتُلُونَ جماعةً من الناس، منهم: عَبْدُ اللهِ بْنُ خَبَّابٍ وَأُمُّ وَلَدِهِ.

٢٧) الأخبار تَصِلُ إلى أمير المؤمنين ﵁ - وهو مُعَسْكِرٌ بالنُّخَيْلَةِ - عن نَكْثِ الخوارج للعهد وَسَفْكِهِمْ الدماءَ، فَيُحَرِّضُ ﵁ جَيْشَهُ على قتال الخوارج، ثم يَسْتَشِيرُهُمْ في تغيير الْمَسِيرِ مِنَ الشام إلى النهروان، فَيُوَافِقُهُ جَيْشُهُ.

٢٨) أمير المؤمنين ﵁ يَمْكُثُ فِي "النُّخَيْلَةِ" وَيُرْسِلُ البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ ﵁ إلى الخوارج يُنْذِرُهُمْ ثلاثةَ أيَّامٍ، وإلَّا سَارَ إليهم، فَلَمْ يَسْتَجِبْ الخوارجُ.

٢٩) أمير المؤمنين ﵁ يَسِيرُ بعد الْمُهْلَةِ إلى "النَّهْرَوَانِ" فِي مُحَرَّم سَنَةَ (٣٨هـ)، فيلتقي بالخوارج في صفر سنة (٣٨هـ)، وَيَأْمُرُ ﵁ بعدم ابتدائهم بالقتال حتى يَبْدَأُوا.

٣٠) الخوارج تبتدئ القتال، فَتَهْلَكُ بسرعة خاطفة. (فيها تفاصيل ذكرناها في موضعها).

٣١) أمير المؤمنين ﵁ يَبْحَثُ عَنْ ذِي الثُّدَيَّةِ، فَيَجِدُهُ، فَيَسْجُدُ شُكْرًا هو وَأَتْبَاعُهُ.

٣٢) أمير المؤمنين ﵁ يدعو جيشه ويستنفرهم - وهو بالنهروان بعد فراغه من القتال - لغزو الشام، لكنهم تثاقلوا وطلبوا منه تأجيل الغزو.

٣٣) أمير المؤمنين ﵁ يَقْدُمُ بجيشه النُّخَيْلَةَ، ويأمر جيشه بالتأهُّب للمسير نحو الشام، فَتَفَرَّقُوا عَنْهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا، وَتَسَلَّلُوا إلى الكوفة إلا قليلا منهم، فلما رَأَى عليٌّ ﵁ ذَلِكَ: أَرْجَأَ الْمَسِيرَ إلى العام القادم، وَدَخَلَ الكُوفَةَ فِي حَالَةٍ اللهُ بِهَا عَلِيمٌ.

---

(١) عَنْ كَثَبٍ: أي عَنْ قُرْبٍ.

٣٤) أمير المؤمنين رضي الله عنه يُغْتَالُ بِيَدِ الخوارج فَجْرَ الجمعة في السابع عشر من رمضان سنة (٤٠هـ)، ثم تَفِيضُ رُوحُهُ إلى خَالِقِهِ عز وجل شهيداً لَيْلَةَ الْأَحَدِ فِي التاسع عَشَر من نفس الشهر.

● المطلب الثاني: ظُهُورُ الخَوَارِجِ بَعْدَ إِيقَافِ الحَرْبِ فِي صِفِّينَ:

الاختصار:

◆**المرحلة الأولى**: (مرحلة القُرَّاءِ)، وهي المرحلة التي اعترضوا فيها على أمر واحد فقط، وهو إيقاف الحرب، ونشأت هذه المرحلة فَوْرَ أمر علي رضي الله عنه بإيقاف الحرب، ومناصحة سهل بن حُنَيْفٍ رضي الله عنه لهم كانت في هذه المرحلة، وكانوا لا يزالون مع علي رضي الله عنه لم ينشقوا عنه.

◆**المرحلة الثانية**: (مرحلة الخوارج)، وهي المرحلة التي اعترضوا فيها على تحكيم الرجال في دين الله (بزعمهم)، ونشأت هذه المرحلة بعد كتابة وثيقة الصلح، واعتراضهم في هذه المرحلة ليس على مجرد إيقاف القتال، بل على تحكيم الرجال في دين الله، فقالوا: "لا حكم إلا لله"، فكفروا عليا رضي الله عنه بزعمهم أنه حكم الرجال في دين الله، ثم انشقوا عنه لكيلا يقعوا في الكفر بزعمهم.

التفصيل:

إن نشأة "القرَّاء" يوم صفين تتكون من مرحلتين رئيستين:

◆ **المرحلة الأولى**: (مرحلة القُرَّاءِ)، وهي أول أمرهم، حين جاؤوا يُطالِبون أميرَ المؤمنين عليا رضي الله عنه بالاستمرار في القتال، فقالوا لعلي رضي الله عنه: (**أَلَا نَمْشِي إِلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟**)[1]، فهم أنكروا إيقاف القتال فقط، ولم ينكروا شيئا غيره، فأجاب سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ رضي الله عنه عن قولهم هذا بعينه لا عن غيره، فقال لهم: (**اتَّهِمُوا رَأْيَكُمْ**)[2]، أي: رأيكم في الاستمرار في القتال الذي تخالِفُونَ به أمر الخليفة.

ونشأت هذه المرحلة فَوْرَ أمر علي رضي الله عنه بإيقاف الحرب.

وكانوا في هذه المرحلة لا يزالون يُسَمَّوْنَ بالقُرَّاء، ولم يُسَمَّوْا بالخوارج، لأنهم لم ينشقوا عن عليٍّ رضي الله عنه، دل على ذلك قول الراوي: (**وَكُنَّا نُسَمِّيهِمْ يَوْمِئِذٍ الْقُرَّاءَ،فَجَاءُوا بِأَسْيَافِهِمْ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَلَا نَمْشِي...**)[3].

وقد نادوا عليًّا رضي الله عنه بقولهم: (**يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ**).

ومناصحة سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رضي الله عنه لهم - كما مر - كانت في هذه المرحلة.

◆**المرحلة الثانية**: (مرحلة الخوارج)، وقد بدأت هذه المرحلة بعد كتابة وثيقة التحكيم، فحينما كُتِبَتِ الوثيقة: تَفَاقَمَ موقفهم، فتحول من مجرد معارضة لوقف القتال، إلى معارضة

---

(١) انظر [٣٧٧]. (٢) انظر [٣٧٧]. (٣) انظر [٣٧٧].

لتحكيم الرجال في دين الله ﷻ، حين أحدثوا بدعة تكفير الحَكَمَيْنِ ﵄ وكل مَنْ رضي بالتحكيم، فزعموا أنه لا يجوز تحكيم الرجال في شرع الله ﷻ وقالوا: "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ".

وقد ورد في خبر صريح صحيح: أن الخوارج جَعَلَتِ الرضى بالتحكيم "شِرْكًا"، ذاك حينما كان عَلِيٌّ ﵁ يَخْطُبُ في صلاة الجُمُعَةِ بالكوفة، (**فَوَثَبُوا مِنْ نَوَاحِي الْمَسْجِدِ يَقُولُونَ: "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ". وَاسْتَقْبَلَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ وَاضِعٌ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ، فَقَالَ:** ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾[1] [2].

وبسبب تكفيرهم لأمير المؤمنين علي ﵁: انشقوا عن جيشه ﵁، فَسُمُّوا بعد انشقاقهم بالخوارج، وهو الوصف الذي نَعَتَهُمْ به النبي ﷺ: (**يَخْرُجُونَ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ**)[3]، ثم سلكوا طريقًا آخر عند رجوعهم من صفين غير طريق علي ﵁[4]، حتى نزلوا حَرُورَاءَ، فسُمُّوا بِالحَرُورِيَّةِ[5].

قال الخوارج بحروراء لِصَعْصَعَةَ بْنِ صُوحَانَ: (**إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُحْدِثَ أَبُو مُوسَى شَيْئًا يَكُونُ كُفْرًا**)[6] وهذا يدل على أن الخوارج لم يُحْدِثُوا بدعةَ التكفير إلا بعد كتابة وثيقة التحكيم.

وأَوَّلُ مَنْ حَكَّمَ (أَيْ أَوَّل مَن نَطَقَ بـ "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ"): هو شَبَثُ بْنُ رِبْعِيٍّ التَّمِيمِيُّ اليَرْبُوعِيُّ[7].

[٤٧٥] أَخْرَجَ البُخَارِيُّ فِي "الضُّعَفَاءِ الصَّغِيرِ": حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ مُعْتَمِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ شَبَثٌ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ حَرَّرَ الحَرُورِيَّةَ»، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا فِي ذَلِكَ مَدْحٌ[8].

---

(١) [الزمر: ٦٥]. (٢) انظر [٤٦٦].

(٣) انظر [٧٧]. (٤) انظر [٤٦٧].

(٥) للاستزادة: انظر كتاب "الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام" للشيخ ناصر العقل [دار إشبيليا، الرياض، الأولى، ١٤١٩هـ] ص (٢٤) وما قبلها وما بعدها.

(٦) انظر [٣٨٠].

(٧) أَبُو عَبْدِ القُدُّوسِ الكُوفِيُّ، أَحَدُ الأَشْرَافِ وَالفُرْسَانِ، كَانَ مِمَّنْ خَرَجَ عَلَى عَلِيٍّ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ التَّحْكِيمَ، ثُمَّ تَابَ وَأَنَابَ، وَكَانَ سَيِّدَ تَمِيمٍ هُوَ وَالأَحْنَفُ، قال ابن حجر: مخضرم، كان مؤذن سجاح ثم أسلم، ثم كان ممن أعان على عثمان، ثم صحب علياً، ثم صار من الخوارج عليه ثم تاب، فحضر قتل الحسين، ثم كان ممن طلب بدم الحسين مع المختار، ثم ولي شرط الكوفة، ثم حضر قتل المختار، ومات بالكوفة في حدود الثمانين د س. سير أعلام النبلاء (٤/ ١٥٠) التقريب (٢٧٣٥).

قوله (فحضر قتل الحسين): أي أعان على قتل الحسين ﵁.

وقوله (حضر قتل المختار): أي أعان على قتل المختار بن أبي عُبيد.

وسيأتي خبر برقم [٦٠١] يدل على أن شَبَثًا تاب من قول الخوارج.

(٨) الضعفاء الصغير ص (٦١) ترجمة (١٦٣) [ص (٧٤) ترجمة (١٦٧) ت: أبي العينين] إسناده صحيح على شرط البخاري، وهو مِن قول شَبَثِ بْنِ رِبْعِيٍّ فيما أقر به على نفسه. مُعْتَمِرٌ: هو ابْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ طَرْخَانَ التَّيْمِيُّ. وأنس: هو ابن مالك الأنصاري ﵁.

التخريج:

قوله (حَرَّرَ) بِمَعْنَى حَكَّمَ، قَالَهُ مُغْلَطَاي[١]، أَيْ: أَوَّل مَنْ بَثَّ فيهم مَقَالَةَ الحَرُورِيَّةِ "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ"، نَحْوَ: "أَوَّل مَنْ جَهَّمَ الجَهْمِيَّةَ"، أَيْ: أَوَّل مَنْ بَثَّ فيهم بِدْعَةَ التَّجَهُّمِ.

وخلاصة القول:

ـ أن الخوارج كَفَّرُوا عليًّا ﷺ على تحكيمه الحَكَمَيْنِ ﷺ لا على تحكيم كتاب الله ﷻ، فحينما جاء رسولُ معاوية ﷺ يدعوا إلى الحُكْمِ بكتاب الله ﷻ: لم يَرَ القُرَّاءُ في هذا الأمر كُفْرًا، بل رأوا الكفر بتعيين رجلين (حَكَمَيْنِ) يَحْكُمَانِ بكتاب الله ﷻ، لذلك قالوا لعلي ﷺ: "حكَّمتَ الرجال في دين الله، فلا حكم إلا لله"[٢].

ـ أن سبب خروجهم على علي ﷺ يوم صفين: هو تحكيمه الحكمين ﷺ، فَكَفَّرُوهُ لأنهم زعموا أنه حكَّم الرجال في دين الله، وقالوا "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ".

ـ وقد كَفَّرُوهُ بعد كتابة وثيقة التحكيم، لا قبلها، ثم انشقوا عنه حتى لا يقعوا في الكفر الذي اتَّهَمُوهُ به.

ـ ولم يُكَفِّرُوهُ بمجرد إيقافه ﷺ للحرب، بل كانوا يلومونه على إيقافها دون عَدِّهَا كُفْرًا بحد ذاتها، بعبارة أخرى: كانوا يعتبرون إيقاف الحرب دَنِيَّةً لا كُفْرًا[٣].

ـ وإذا فرضنا أن عليًّا ﷺ أوقف الحرب دون تحكيم: فإن الخوارج لن يُكَفِّرُوهُ ولن يَنْشَقُّوا عنه، بل يكون موقفهم محصورا بدائرة المطالبة بالاستمرار في الحرب، والاعتراض على إيقافها فحسب.

ومن الأدلة على تكفيرهم لعلي ﷺ بسبب تحكيمه الحكمين ﷺ:

١) قولهم: "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ".

٢) قَالَ الأَشْعَثُ لِعَلِيٍّ ﷺ: (**إِنَّ النَّاسَ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّكَ رَجَعْتَ لَهُمْ عَنْ كُفْرِكَ**)[٤]. وهذا الكفر الذي زعموا أن عليا رجع عنه هو تحكيم الحكمين ﷺ، جاء موضحا في خبر آخر، قَالَ الخوارج: (**تَابَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَزَعَمَ أَنَّ الْحُكُومَةَ كُفْرٌ وَضَلَالٌ، وَإِنَّمَا نَنْتَظِرُ أَنْ يَسْمَنَ الْكُرَاعُ[٥] ثُمَّ نَشْخَصُ إِلَى الشَّامِ**)[٦] **فسموا التحكيم كفرا.**

أخرجه البخاري في تاريخه الكبير (٤/ ٢٦٦ - ٢٦٧) بمثله، غير أنه قال: (وَقَالَ لَنَا مُسَدَّدٌ...) فذكره.

وأورده الحافظ ابن حَجَرٍ العسقلاني في نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين ص (٣٧) عن مُسَدَّدٍ، به، وعزاه إلى "مُسْنَدِ مُسَدَّدٍ".

وأخرجه خليفة في تاريخه ص (١٩٢) والطبري في المنتخب من ذيل المذيل ص (١٤٩) وأبو عروبة في الأوائل (١٦٦) من طريق المعتمِر، بهذا الإسناد.

(١) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢٠٤). (٢) انظر [٤٨٢] [٤٧٩].

(٣) سيأتي تفصيله في صفحة (٦٢٥). (٤) انظر [٤٦٧].

(٥) يقصد: ننتظر حتى يَنْسَلِخ الشِّتَاءُ، فالبهائم تأكل من أرض الربيع وتَسْمَنُ.

(٦) انظر [٤٧١].

٣) سأل ابنُ عباس رضي الله عنهما الخوارجَ في المناظرة: ماذا نقمتم على أمير المؤمنين؟ فذكروا ثلاث أشياء، ليس منها مجرد إيقاف القتال، قالوا: (أَنَّهُ حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي دِينِ اللهِ، فَلَا حُكْمَ إِلَّا للهِ. وَأَنَّهُ قَاتَلَ وَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ، وَأَنَّهُ مَحَا نَفْسَهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ أَمِيرُ الْكَافِرِينَ)(١).

وقد مضى قول للحافظ ابن حجر متعلق بهذا المطلب، مع الجواب عنه، فراجعه إن شئت(٢).

● **المطلب الثالث: شُبُهَاتُ الخَوَارِجِ الَّتِي نَقَمُوا بِهَا عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ رضي الله عنه، والرد عليها:**

قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما لِلْخَوَارِجِ أَثْنَاءَ الْمُنَاظَرَةِ: (**أَخْبِرُونِي مَاذَا نَقَمْتُمْ عَلَى ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَصِهْرِهِ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؟ قَالُوا: ثَلَاثاً. قُلْتُ: مَا هُنَّ؟ قَالُوا: أَمَّا إِحْدَاهُنَّ فَإِنَّهُ حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي أَمْرِ اللهِ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى:** ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾(٣)، وَمَا لِلرِّجَالِ وَمَا لِلْحُكْمِ؟ فَقُلْتُ: هَذِهِ وَاحِدَةٌ. قَالُوا: وَأَمَّا الْأُخْرَى، فَإِنَّهُ قَاتَلَ(٤) وَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ، فَلَئِنْ كَانَ الَّذِي قَاتَلَ كُفَّاراً: لَقَدْ حَلَّ سَبْيُهُمْ وَغَنِيمَتُهُمْ، وَلَئِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ: مَا حَلَّ قِتَالُهُمْ. قُلْتُ: هَذِهِ اثْنَتَانِ، فَمَا الثَّالِثَةُ؟ قَالَ: إِنَّهُ مَحَا نَفْسَهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ أَمِيرُ الْكَافِرِينَ. قُلْتُ: أَعِنْدَكُمْ سِوَى هَذَا؟ قَالُوا: حَسْبُنَا هَذَا)(٥).

وقال الخوارجُ لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه: (**انْسَلَخْتَ مِنْ قَمِيصٍ أَلْبَسَكَهُ اللهُ تَعَالَى، وَاسْمٍ سَمَّاكَ اللهُ تَعَالَى بِهِ**(٦)، **ثُمَّ انْطَلَقْتَ فَحَكَّمْتَ فِي دِينِ اللهِ، فَلَا حُكْمَ إِلَّا للهِ تَعَالَى**)(٧).

وقالوا أيضاً: ("**شَكَكْتَ فِي أَمْرِكَ، وَحَكَّمْتَ عَدُوَّكَ، وَوَهَنْتَ فِي الْجِهَادِ**"، **وَتَأَوَّلُوا عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فَقَالُوا: "قَالَ اللهُ:** ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾")(٨).

وَمِمَّا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ أنها أَرْبَعُ شُبَهٍ، كَفَّرُوهُ فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ، وَهِيَ:

◆**الأُولَى:** أَنَّهُ حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي دِينِ اللهِ، فَلَا حُكْمَ إِلَّا للهِ. (وَقَدْ كَفَّرُوهُ بِهَا).

---

(١) سيأتي في المطلب التالي تفصيلُ ما نقمه الخوارج على علي رضي الله عنه.

(٢) انظر [٣٧٧] في هامش جملة: (**أَيُّهَا النَّاسُ، اتَّهِمُوا أَنْفُسَكُمْ**).

(٣) [الأنعام: ٥٧].

(٤) أي: يَوْمَ الجَمَلِ.

(٥) انظر [٤٨٢].

(٦) يقصدون بالقميص والاسم: "إِمْرَةَ الْمُؤْمِنِينَ"، فإنَّ عليًّا رضي الله عنه مَحَاهَا عن اسمه حين كتابة وثيقة الصلح مع أهل الشام في صفين.

(٧) انظر [٤٧٩].

(٨) انظر [٤٦٥].

◆**الثَّانِيَةُ**: أَنَّهُ قَاتَلَ يَوْمَ الجَمَلِ وَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ، فَإِنْ كَانَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ كُفَّاراً: حَلَّ سَبْيُهُمْ وَغَنِيمَتُهُمْ، وَإِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ: مَا حَلَّ قِتَالُهُمْ. (كانوا يَلُومُونَهُ فِيهَا دُونَ تَكْفِيرٍ).

◆**الثَّالِثَةُ**: أَنَّهُ مَحَا نَفْسَهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ أَمِيرُ الْكَافِرِينَ. (وَقَدْ كَفَّرُوهُ بِهَا).

◆**الرَّابِعَةُ**: أَنَّهُ رَضِيَ بِالدَّنِيَّةِ، (وَكَانُوا يَلُومُونَهُ فِيهَا دُونَ تَكْفِيرٍ)، وَزَعَمُوا أَنَّ رِضَاهُ بِهَا تَمَثَّلَ فِي صُورَتَيْنِ:

ـ أَنَّ مَحْوَهُ لِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ صَحِيفَةِ الصُّلْحِ: هِيَ اعْتِزَالٌ وَنُزُولٌ عَنْ مَنْصِبِ الخِلَافَةِ، وَهَذِهِ بِزَعْمِهِمْ دَنِيَّةٌ.

ـ أَنَّ إِيقَافَهُ لِلْحَرْبِ يَوْمَ صِفِّينَ: هُوَ وَهْنٌ عَنِ الجِهَادِ، وَهِيَ دَنِيَّةٌ أَيْضًا بِزَعْمِهِمْ.

وبهذا فإنَّ (مَحْوَ إِمْرَةِ المؤمنين) رآها الخوارجُ كُفْرًا من حيث لزومها لإمرة الكافرين، ولم يَرَوْهَا كُفْرًا من حيث كونها دَنِيَّةً.

أما قولهم: (**شَكَكْتَ فِي أَمْرِكَ، وَحَكَّمْتَ....الخ**): فهي جملة اشتملَت أربعَ شُبَهٍ:

ـ (**شَكَكْتَ فِي أَمْرِكَ**): يَعْنُونَ بها "إمرة المؤمنين"، هي كقولهم: (**انْسَلَخْتَ مِنْ قَمِيصٍ أَلْبَسَكَهُ اللهُ تَعَالَى، وَاسْمٍ سَمَّاكَ اللهُ تَعَالَى بِهِ**)، فهي تندرج تحت الشبهة الرابعة.

ـ (**وَحَكَّمْتَ عَدُوَّكَ**): تندرج تحت الشبهة الأولى.

ـ (**وَوَهَنْتَ فِي الْجِهَادِ**): يَعْنُونَ بها "الرِّضَى بِالدَّنِيَّةِ"، وهي تندرج تحت الشبهة الرابعة.

ـ (**وَتَأَوَّلُوا عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فَقَالُوا: "قَالَ اللهُ**: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾")**: أردوا بالآية أنه لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ، وهي تندرج تحت الشبهة الأولى.

ملاحظة: إن معنى "الدَّنِيَّةِ" مَرَّ بمرحلتين عند الخوارج،،

المرحلة الأولى: أنها مَظْهَرُ الضعف والاستكانة أمامَ أهلِ الشام، وتتمثَّل عندهم بإيقافِ الحرب يَوْمَ صِفِّينَ، وَمَحْوِ "إِمْرَةِ المؤمنين" مِن صحيفة الصلح، واستمروا على هذا التفسير حتى جادَلوا به ابنَ عباس رضي الله عنهما في مناظرته، فأجابهم ابنُ عباس رضي الله عنهما: (**وَمَا أَخْرَجَهُ مِنَ النُّبُوَّةِ حِينَ مَحَا نَفْسَهُ**)[1].

ولم يكن الخوارجُ يَعُدُّونَ الدَّنِيَّةَ على هذا المعنَى كُفْراً.

المرحلة الثانية: أنهم فَسَّرُوا الدَّنِيَّةَ بموعد اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، وقد ظَهَرَ لهم هذا التفسير لاحقًا بعدما وقع الرِّضَا بينهم وبين أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه، قال لهم عليٌّ رضي الله عنه: "لَا أَقْبَلُ بِالدَّنِيَّةِ"، فَفَهِمُوا كَلَامَهُ رضي الله عنه عَلَى هَذَا الوَجْهِ السَّقِيمِ[2].

وقد رأى الخوارجُ الدَّنِيَّةَ على هذا المعنَى كُفْراً.

---

(١) انظر [٤٨٢].

(٢) سيأتي تفصيله في صفحة (٦٣١).

وهكذا تدرَّج الخوارجُ في تفسيرهم لِلدَّنِيَّةِ حَتَّى جَعَلُوهَا كُفْرًا بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ.

الرَّدُّ عَلَى شُبَهِهِمْ:

أما الرد على الشُّبهتين الأوليتين: تجدها في مناظرة ابنِ عباسٍ ﵄، فراجعها[1].

أضف إليها: أن قولهم (وَإِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ: مَا حَلَّ قِتَالُهُمْ) ليس على إطلاقه، فَالبُغَاةُ يَحِلُّ قِتَالُهُمْ إِذَا تَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[2]، مع أن أهل الجَمَلِ مجموعة إصلاحية لا باغية، وقد وقع القتال في الجَمَلِ مِنْ غَيْرِ إرادة الفريقين.

وأما الرد على الأخيرتين: قال ابنُ عباس ﵄ في المناظرة: **(فَوَاللهِ لَرَسُولُ اللهِ خَيْرٌ مِنْ عَلِيٍّ، وَمَا أَخْرَجَهُ مِنَ النُّبُوَّةِ حِينَ مَحَا نَفْسَهُ)**[3].

أي أن رسول الله ﷺ حين مَحَا اسْمَ النُّبُوَّةِ: ما كان مَحْوُهُ نزولاً عن نُبُوَّتِهِ وَتَخَلِّياً عنها، ولا رِضًى بِالدَّنِيَّةِ، وما تَغَيَّرَ حَالُهُ ﷺ من نَبِيٍّ إلى دَجَّالٍ، حاشاه حبيبنا ﷺ.

وكذلك فإنَّ النبي ﷺ حين رَضِيَ بصلح الحُدَيْبِيَةِ، لم يكن رضاه بالصلح رِضًى بِالدَّنِيَّةِ وَوَهْنًا في الجهاد، بل كان رضاه بالصلح حكمةً منه ﷺ وفتحا من الله ﷻ.

وقد تَمَادَوْا - بسفاهةِ أحلامهم - حتى جعلوا كلمةً مقابلَ كلمة، لا تستقيمانِ في المنطق ولا تلازم فيهما، قالوا: **(إِنَّهُ مَحَا نَفْسَهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ أَمِيرُ الْكَافِرِينَ)**، وهو قول ظاهر البطلان، فإنه مع التسليم لهم بأنه ﵁ نزل عن منصب الخلافة فهو حينئذٍ ليس أميرا لأحد، لا مؤمنين ولا كافرين، كما أنه لا يلزم من إمرة المؤمنين أن يكون كل الناس في الدولة مؤمنين، بل قد يوجد يهود ونصارى وغيرهم، فَمَنْصِبُ أمير المؤمنين يكون خلافةً على كل بلاد الإسلام التي يوجد فيها غير مسلمين كالنصارى وغيرهم.

مع أن هذه المقولة (**فَهُوَ أَمِيرُ الْكَافِرِينَ**): هي تكفير للأمة أجمع، وهذا من ضعف عقولهم وتخليط مفاهيمهم، فإنه لا يلزم من رضاه ﵁ بالتحكيم كُفْرُ الأُمَّةِ أجمع.

ويلاحظ من شبهاتهم: أنهم قوم ليس لديهم عِلْمٌ يُنْقِذُهُمْ، ولا حكمةٌ تردعهم، تَتَخَبَّطُهُمُ الشُّبُهَاتُ، وَيَتَسَلْسَلُونَ فِي لَوَازِمَ قَوْلِيَّةٍ يَتَوَهَّمُونَهَا، حَتَّى تَطْغَى عَلَى عُقُولِهِمْ فَتُغْرِقَهَا.

● المطلب الرابع: الخَوَارِجُ يُفَارِقُونَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﵁ مَرَّتَيْنِ:

إِنَّ الخَوَارِجَ كَانَتْ لَهُمْ مُفَارَقَتَانِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﵁، أو خُرُوجَانِ عليه:

◆ الْمُفَارَقَةُ الأُولَى: هي التي كانت بِصِفِّينَ بعد الاتفاق على الصُّلْحِ بالتحكيم في صفر سنة (٣٧هـ)، فَخَرَجَتِ الخوارجُ على علي ﵁، وكانوا (ستة آلاف)، ولم يسيروا معه في طريق رجوعه إلى الكوفة، بل انحازوا وساروا إلى "حَرُورَاءَ"، فَعَسْكَرُوا فيها، وَإِلَيْهَا نُسِبُوا؛

---

(١) انظر [٤٨٢]. (٢) [الحجرات: ٩]. (٣) انظر [٤٨٢].

لأنها أَوَّلُ مَنْزِلٍ نَزَلُوهُ مُنْذُ نَشْأَتِهِمْ، فقيل لهم: "الحَرُورِيَّةُ".

ثم خرج إليهم ابن عباس رضي الله عنهما عند أول وصولهم إلى حروراء، فدعاهم إلى "الطاعة" فلم يستجيبوا.

ثم دعاهم أمير المؤمنين رضي الله عنه للمناظرة، فناظرهم بنفسه في مجلسه بالكوفة.

ثم عاد إليهم ابن عباس رضي الله عنهما ثانيةً بعد مدة، فأقام لهم (مناظرة علمية)، أوضح فيها الحق وأجاب عن شبهاتهم، فرجع منهم ألفان حتى أدخلهم ابن عباس رضي الله عنهما على علي رضي الله عنه بالكوفة.

ثم خرج أمير المؤمنين رضي الله عنه ومعه صَعْصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ رحمه الله إلى من بقي منهم بحروراء، فدعاهم إلى الطاعة، فوقع الرضا بين عليٍّ رضي الله عنه وبينهم، فرجع بعضهم من حروراء ودخلوا الكوفة، لكنهم لم يرجعوا عن رأيهم الخارجي، إنما كان الاتفاق بينهم وَبَيْنَ عَلِيٍّ رضي الله عنه: "أَنْ لَا يَقْبَلَ عَلِيٌّ رضي الله عنه بِالدَّنِيَّةِ مَعَ أَهْلِ الشَّامِ".

فكان مَسِيرُ الخوارج في المفارقة الأولى: (**مِنْ صِفِّينَ - إِلَى حَرُورَاءَ - ثُمَّ إِلَى الكُوفَةِ**). مع ملاحظة أن لم يرجعوا جميعهم إلى الكوفة بعد وقوع الرضا بينهم وبين أمير المؤمنين رضي الله عنه.

◆ الْمُفَارَقَةُ الثانية: هي التي كانت بعد إرسال أمير المؤمنين رضي الله عنه أبا موسى الأشعري رضي الله عنه إلى موعد الحَكَمَيْنِ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ في أوائل رمضان سنة (٣٧هـ)، فَهَاجَتِ الخوارج، ثم خرجوا في شوال إلى النهروان خُفْيَةً حتى اجتمع فيها (أربعة آلافٍ).

فكان مَسِيرُ الخوارج في المفارقة الثانية: (**مِنْ الكُوفَةِ - إِلَى النَّهْرَوَانِ**)، وبعضهم مِنْ (**حَرُورَاءَ - إِلَى النَّهْرَوَانِ**).

● المطلب الخامس: الفَرْقُ بَيْنَ الرُّجُوعِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلْخَوَارِجِ:

◆ إنَّ الرجوع الأول للخوارج: كان سَبَبُهُ مناظرة ابن عباس رضي الله عنهما، فرجع منهم (٢٠٠٠) من حروراء إلى أمير المؤمنين رضي الله عنه بالكوفة بقلوبهم وأجسامهم، وكان رُجُوعُهُمْ تَوْبَةً نَصُوحًا.

◆ أما الرجوع الثاني: كان سببه الفَهْمُ الخاطئ، وقد رجع كثيرٌ منهم من حروراء إلى أمير المؤمنين رضي الله عنه بالكوفة، ولكن رجعوا بأجسادهم، ولم ترجع قُلُوبُهُمْ عن الغَيِّ والضلال.

● المطلب السادس: عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ $ذ يَذْهَبُ مَرَّتَيْنِ إِلَى الخَوَارِجِ:

إنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما ذهب إلى الخوارج مرتين:

◆ المرة الأولى: ذهب إليهم وهم في "حَرُورَاءَ" بعد صِفِّينَ بوقت قريب جدًّا، ودعاهم فيها إلى "الطاعة"، لكنهم لم يستجيبوا له، (**فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ، فَرَجَعَ وَلَمْ يَصْنَعْ شَيْئًا**).

◆ المرة الثانية: ذهب إليهم وهم في "حَرُورَاءَ" أيضاً، ولكن بعد المرة الأولى بمدة، فأقام لهم (مناظرة علمية)، فرجع منهم ألفان.

أي أنه دعاهم المرة الأولى إلى "الطاعة"، أما في المرة الثانية فإنه أقام لهم "مناظرة".

وتفصيل ذلك:

❁ **المرةُ الأولى التي ذهب فيها ابن عباس رضي الله عنهما للخوارج**: كانت بعد الرجوع من صفين بوقت قريب جدًّا، فرجع علي رضي الله عنه بجيشه إلى الكوفة فدخلها، ورجع الخوارج من صِفِّينَ مُبَايِنِينَ[1] لأمير المؤمنين رضي الله عنه، فلم يدخلوا معه الكوفة، بل نزلوا حروراء، فأرسل إليهم عليٌّ رضي الله عنه عبدَ الله بن عبَّاسٍ رضي الله عنهما يدعوهم إلى دخول الكوفة والطاعة والانصياع لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه، لكنهم لم يستجيبوا، فرجع ابن عباس رضي الله عنهما ولم يستطع إقناعهم بالدخول في طاعة أمير المؤمنين رضي الله عنه، لكن كان لها نَفْعٌ عظيم سنذكره في الحديث عن المرة الثانية.

ثم دعا أمير المؤمنين رضي الله عنه حَمَلَةَ القرآن من الخوارج إلى دخول مجلسه بالكوفة ليكلِّمَهُمْ، فَضَرَبَ عَلِيٌّ المصحفَ بيده وقال: «أَيُّهَا الْمُصْحَفُ، حَدِّثِ النَّاسَ»، فتعجَّبَ الخوارجُ وقالوا: "إِنَّمَا هُوَ مِدَادٌ[2] فِي وَرَقٍ!!"، فحاججهم عليٌّ رضي الله عنه[3].

ولقد انْطَلَقَتْ تَهْدِيدَاتُ الخوارج بِقِتَالِ أمير المؤمنين رضي الله عنه منذ أَوَّلِ وُصُولِهِمْ لِحَرُورَاءَ، وكان الناس يَرَوْنَ تحركاتهم فَيَفْزَعُونَ مِنْهُمْ، وكان الناسُ يَأْتُونَ عَلِيًّا رضي الله عنه فَيُخْبِرُونَهُ بتحركات الخوارج: (**يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ الْقَوْمَ خَارِجُونَ عَلَيْكَ!! فَيَقُولُ: «دَعُوهُمْ فَإِنِّي لَا أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يُقَاتِلُونِي، وَسَوْفَ يَفْعَلُونَ»**)[4].

قَالَ صَعْصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ رحمه الله لِلْخَوَارِجِ: (**عَلَى مَ تُقَاتِلُونَ خَلِيفَتَكُمْ؟**)[5]، يقصد بالقتال: التهديد به؛ لأن التهديد أَوَّلُ مَرَاحِلِهِ.

❁ **المرةُ الثانية التي ذهب فيها ابنُ عباس رضي الله عنهما للخوارج**: كانت بعد المرة الأولى بمدة.

في ظل هذه التحركات والتهديدات الخارجية: أقبل ابنُ عباس رضي الله عنهما يستأذن عليًّا رضي الله عنه في الخروج مرةً أخرى إلى الخوارج، ولكن هذه المرة ليست لأجل دعائهم إلى الدخول في الطاعة، وإنما لأجل إقامة مناظرة عَلَنِيَّةٍ بينه وبين الخوارج داخل معسكرهم في حروراء، فامتنع أمير المؤمنين رضي الله عنه أول الأمر خوفا على ابن عباس رضي الله عنهما، ثم أَذِنَ له عليٌّ رضي الله عنه بعد ذلك.

لقد عَلِمَ ابنُ عباس رضي الله عنهما بعد تجربته الأولى مع الخوارج: أن التعامل معهم بالتهديد أو

---

(١) مُبَايِنِينَ: مُفَارِقِينَ، مُخَالِفِينَ.
(٢) الْمِدَادُ: الحِبْرُ.
(٣) ستأتي مناظرة علي رضي الله عنه برقم [٤٧٩].
(٤) انظر [٤٨٣].
(٥) انظر [٣٧٧].

دعاءهم إلى الطاعة أَوَ ذِكْر أهمية طاعة الخليفة: لا تجدي نَفْعًا مع الخوارج، لأنَّ قُلُوبَهُمْ طُوِّقَتْ بالجهل والشُّبُهَاتِ، فأصبحَتْ لا تَرَى النُّورَ، ولا تستجيب للحق، فَعَلِمَ ابنُ عَبَّاسٍ ﷺ أن الموقف يَسْتَدْعِي وَقْفَةَ عَالِمٍ رَبَّانِيٍّ رَاسِخٍ في العِلْمِ يُظْهِرُ لهم الحقَّ، وَيُجِيبُ عن شُبُهَاتِهِمْ، فتولَّى ذلك ابنُ عَبَّاسٍ ﷺ بنفسه.

إن المرة الأولى التي دعاهم فيها ابنُ عباس ﷺ إلى "الطاعة" فلم يستجيبوا: عَادَتْ على ابن عباس ﷺ بالنَّفْعِ العظيم، لأنه اكْتَشَفَ سَبَبَ مشكلتهم وطريقَ علاجها، وما يَصْلُحُ لهم وما لا يَصْلُحُ، مع أنه يبدو في ظاهرها أنها تجربة غير مُجْدِيَةٍ، إلا أن العبرة بالنتائج، فلولا الله ثم التجربة الأولى: لما حصل الخيرُ العظيم في الثانية.

جاء ابن عباس ﷺ في وقت الضُّحَى إلى أمير المؤمنين ﷺ فقال: **(يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَبْرِدْ بِالظُّهْرِ؛ لَعَلِّي آتِي هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ فَأُكَلِّمُهُمْ. قَالَ: إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكَ. قُلْتُ: كَلَّا)**[1].

إن ابن عباس ﷺ أجاب أمير المؤمنين ﷺ: "أَنْ لَا تَخَفْ"، لأنَّ ابنَ عباس ﷺ كان يُحْسِنُ التَّعَامُلَ مع الخوارج، وَيُجِيدُ التَّصَرُّفَ معهم أيضاً، كان ابن عباس ﷺ يسير إليهم بحروراء في أول النهار، ويرجع إلى الكوفة في وسط النهار، فلا يسير في آخر النهار ولا في الليل، ولا يَبِيتُ عندهم في حروراء، بل يرجع وَيَبِيتُ في الكوفة، فهو يَعْلَمُ تَهَوُّرَهُمْ وَسَفَاهَةَ أَحْلَامِهِمْ، أي: أنه كان يراعي مبدأ "الحَذَرِ" في تَعَامُلِهِ معهم.

أتاهم ابن عبَّاسٍ ﷺ وقد رأى من عبادتهم عَجَباً، فَنَهَى ابنُ الكَوَّاء أتباعَه الخوارجَ من مناقشة ابن عبَّاس ﷺ في أمور الدِّين والقرآن، لكن الخوارج لم يستجيبوا لنهيه، فناظَرَهم ابنُ عبَّاسٍ ﷺ، واستمرت المناظرة ثلاثة أيَّامٍ.

وسيأتي شرح مناظرة ابن عباس ﷺ[2].

رَجَعَ ابنُ عباس ﷺ بعد انتهاء المناظرة بألفي رجل تائب فأدخلهم على أمير المؤمنين ﷺ يُعْلِنُونَ تَوْبَتَهُمْ ويُسَلِّمُونَ له بالطاعة. قال عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادٍ: **(فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلافٍ**[3] **كُلُّهُمْ تَائِبٌ، فِيهِمُ ابْنُ الْكَوَّاءِ، حَتَّى أَدْخَلَهُمْ عَلَى عَلِيٍّ الْكُوفَةَ)**[4].

وأخرج البَلَاذُرِيُّ خبراً يدل على أن مناظرة ابن عباس ﷺ كانت قبل خروج أمير المؤمنين ﷺ بنفسه إليهم، قال البَلَاذُرِيُّ: **(خَرَجَ عَلِيٌّ إِلَى أَهْلِ حَرُورَاءَ فَكَلَّمَهُمْ وَحَاجَّهُمْ - وَذَلِكَ بَعْدَ بَعْثَتِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ إِلَيْهِمْ -، فَدَخَلُوا جَمِيعًا إِلَى الْكُوفَةِ)**[5].

---

(١) انظر [٤٨٢].

(٢) انظر [٤٨٢] [٤٨٣] والتعليق بعده.

(٣) كذا قال ابن شداد، وقد ذكرنا أنهم "ألفان" على الأصح.

(٤) انظر [٤٧٩].

(٥) انظر [٤٦٨].

لعله يقصد بقوله (**فَدَخَلُوا جَمِيعًا إِلَى الْكُوفَةِ**): جميع من التقى بأمير المؤمنين رضي الله عنه دون غيرهم، فإن حروراء بَقِيَتْ فيها جماعة من الخوارج أرسل إليهم أمير المؤمنين رضي الله عنه بالعَهْدِ(١).

● المطلب السابع: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنه يَذْهَبُ بِنَفْسِهِ إلى الخَوَارِجِ بحروراء، وبرفقته الخَطِيبُ الْمُفَوَّهُ صَعْصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ رحمه الله، وابن الكَوَّاءِ الذي كان من رؤوس الخوارج ثم تَابَ:

أُعْجِبَ أَمِيرُ المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه بالإنجاز الذي حَقَّقَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما - بعد أن يَئِسَ عَلِيٌّ رضي الله عنه من الخوارج -، فَعَزَمَ عَلِيٌّ رضي الله عنه على الشُّخُوصِ بِنَفْسِهِ - وهو الخليفة - فيأتيهم إلى مكانهم بحروراء ويدعوهم إلى الطاعة، فانطلق إليهم عليٌّ رضي الله عنه، وبرفقته أَحَدُ خُطَبَاءِ العَرَبِ الْمُفَوَّهِينَ، وَهُوَ صَعْصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ العَبْدِيُّ رحمه الله، وأحدُ التائبين من قول الخوارج، وهو عبد الله بن الكَوَّاءِ رحمه الله الذي كان من رؤوس الخوارج ثم فارقهم، فكلَّموهم حَتَّى وَقَعَ الرِّضَا بَيْنَ عَلِيٍّ رضي الله عنه وَبَيْنَهُمْ، فرجع أكثرُ الخوارج إلى الكوفة(٢)، وبقي قليلٌ منهم في حَرُورَاءَ نحو خمسمئة، عليهم فَرْوَةُ بْنُ نَوْفَلٍ الأَشْجَعِيُّ(٣).

وورد في قصة صَعْصَعَةَ بْنِ صُوحَانَ رحمه الله: أنه نَاشَدَ الخَوَارِجَ، (**فَتَابَعَهُ نَاسٌ كَثِيرٌ، وَرَجَعَ إِلَى عَلِيٍّ فَأَخْبَرَهُ، وَأَتَى نَاسٌ كَثِيرٌ ثُمَّ دَخَلُوا الْكُوفَةَ**)(٤)، هكذا في الخبر (**نَاسٌ كَثِيرٌ**)، وليس كل الخوارج رجعوا من حروراء.

وجاء في خبر صحيح نصُّ الكلام الذي قاله علي رضي الله عنه لهم، قال: «**اصْبِرُوا عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ**(٥)، **فَإِنْ رَأَيْتُمُونِي قَابِلاً الدَّنِيَّةَ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَفَارِقُونِي**»(٦).

وأَمَّا كَلَامُ صَعْصَعَةَ بْنِ صُوحَانَ رحمه الله، ، ،

فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (**فَقَبِلَ عَلِيٌّ الْقَضِيَّةَ وَرَجَعَ، وَرَجَعَ النَّاسُ**(٧). ثُمَّ إِنَّهُمْ خَرَجُوا بِحَرُورَاءَ أُولَئِكَ الْعِصَابَةُ مِنَ الْخَوَارِجِ بِضْعَةَ عَشَرَ أَلْفاً، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ(٨) يُنَاشِدُهُمُ اللهَ، فَأَبَوْا

---

(١) انظر [٤٧٩]، وسيأتي الحديث بعد قليل عن الجماعة التي بقيت، انظر صفحة (٦٣٣).

(٢) انظر [٤٦٦].

(٣) ستأتي قصة فَرْوَةَ بْنِ نَوْفَلٍ الأَشْجَعِيِّ عند [٦٠٠] [٦٠١].

(٤) انظر [٣٨٠].

(٥) القَضِيَّةُ: التَّحْكِيمُ.

(٦) انظر [٦٠١].

(٧) (الْقَضِيَّةُ): التحكيم. (وَرَجَعَ النَّاسُ): أي من صفين إلى الكوفة. أي أنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه قَبِلَ بالتحكيمَ، ثم رجع إلى الكوفة بجيشه.

(٨) أي: فَأَرْسَلَ عَلِيٌّ رضي الله عنه إليهم عبدَ الله بن عباس رضي الله عنهما يُنَاشِدُهُمُ اللهَ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ. انظر [٤٦٦] [٤٦٧].

عَلَيْهِ، فَأَتَاهُمْ صَعْصَعَةُ بْنُ صُوحَانَ فَنَاشَدَهُمُ اللهَ، وَقَالَ: عَلَى مَ تُقَاتِلُونَ خَلِيفَتَكُمْ؟ قَالُوا: نَخَافُ الْفِتْنَةَ[1]. قَالَ: فَلَا تُعَجِّلُوا ضَلَالَةَ الْعَامِ مَخَافَةَ فِتْنَةِ عَامٍ قَابِلٍ[2] .فَرَجَعُوا)[3]، وهذا يدل على أن مُنَاشَدَةَ صَعْصَعَةَ رَحِمَهُ اللهُ كَانَتْ ذَاتَ أَثَرٍ.

وَأَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ بِتَفْصِيلٍ: (**فَقَالَ لَهُمْ صَعْصَعَةُ: إِنَّمَا تَكُونُ الْقَضِيَّةُ فِي قَابِلٍ، فَكُونُوا عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ[4] حَتَّى تَنْظُرُوا كَيْفَ يَكُونُ الْقَضَاءُ[5]. قَالُوا: إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُحْدِثَ أَبُو مُوسَى شَيْئًا يَكُونُ كُفْرًا. قَالَ: فَلا تَكْفُرُوا[6] أَنْتُمُ الْعَامَ مَخَافَةَ كُفْرِ عَامٍ قَابِلٍ. فَلَمَّا قَامَ صَعْصَعَةُ، قَالَ - يَعْنِي ابْنَ الْكَوَّاءِ -: أَيْ قَوْمُ، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي دَعَوْتُكُمْ إِلَى هَذَا الأَمْرِ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَإِنَّ هَذَا شَفِيقٌ نَاصِحٌ فَأَطِيعُوهُ. فَتَابَعَهُ نَاسٌ كَثِيرٌ، وَرَجَعَ إِلَى عَلِيٍّ فَأَخْبَرَهُ، وَأَتَى نَاسٌ كَثِيرٌ ثُمَّ دَخَلُوا الْكُوفَةَ**)[7].

وأما كلام عبد الله بن الكَوَّاءِ رَحِمَهُ اللهُ، فقد ورد في الخبر السابق أن صَعْصَعَةَ لما فَرَغَ مِنْ مناشدته قال ابنُ الكَوَّاءِ: (**أَيْ قَوْمُ، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي دَعَوْتُكُمْ إِلَى هَذَا الأَمْرِ؟**) أي قبل توبته من قول الخوارج. (**قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَإِنَّ هَذَا[8] شَفِيقٌ نَاصِحٌ فَأَطِيعُوهُ**) .فَتَابَعَهُ نَاسٌ كَثِيرٌ، وَرَجَعَ صعصعةُ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَأَخْبَرَهُ برجوعهم، ورجع نَاسٌ كَثِيرٌ من الخوارج فدَخَلُوا الْكُوفَةَ مع علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[9].

● المطلب الثامن: الفَهْمُ السَّقِيمُ عِنْدَ الخَوَارِجِ:

لقد فَهِمَ الخوارجُ هذا الاتفاق - كَعَادَتِهِمْ - على غَيْرِ مُرَادِهِ، فَفَسَّرُوا قَوْلَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (لَا أَقْبَلُ بِالدَّنِيَّةِ) بـ "لَا أَقْبَلُ بِالتَّحْكِيمِ"، أي أنهم فَسَّرُوا الدَّنِيَّةَ بالتَّحْكِيمِ، وَبناءً على هذا الفهم الخاطئ: ظَنُّوا أَنَّ عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سَيَنْقُضُ عَهْدَهُ مَعَ أَهْلِ الشَّامِ، وَسَيَنْقُضُ التَّحْكِيمَ، وَلَنْ يُرْسِلَ أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِلَى مَوْعِدِ الحَكَمَيْنِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وأن عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ اعْتَرَفَ بِخَطَئِهِ حِينَ قَبِلَ

---

(١) أي: نخاف الفتنة في الدِّين، وهو الكفر بسبب الرضا بالتحكيم (بزعمهم).

يقصدون أنهم يخافون من الوقوع في الكُفْرِ باتِّبَاعِهِمْ عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، لأنَّهم زعموا أن عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَفَرَ حينما حَكَّمَ الرجالَ بدينِ الله عَزَّ وَجَلَّ.

(٢) يقول لهم: لا تُعَجِّلُوا في الوقوع في فتنةٍ عاجلةٍ (وهي مُحَارَبَةُ أَمِيرِ المؤمنين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) خَوْفاً من فتنةٍ آجِلَةٍ (وهي اجتماع الحَكَمَيْنِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا) ربما تَقَعُ في السنة القادمة وربما لا تقع. وقول صعصعة: من باب الإلزام لا الموافقة.

(٣) انظر [٣٧٧].

(٤) أي: كونوا مع أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) الْقَضَاءُ: هو موعد التحكيم.

(٦) وصوابه: "فَلَا تَضِلُّوا". وقد سبق تفصيله.

(٧) انظر [٣٨٠].

(٨) يعني صَعْصَعَةَ.

(٩) انظر [٣٨٠].

بالتَّحْكِيمِ ثُمَّ تَابَ مِنْ كُفْرِهِ.

بَيْنَمَا قَصَدَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنه بِعَدَمِ قَبُولِ الدَّنِيَّةِ: "أَنْ لَا يَقْبَلَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ إِلَّا الْبَيْعَةَ أَوِ الْقِتَالَ".

فَرَجَعَتِ الخوارجُ - بِفَهْمٍ سَقِيمٍ - مِنْ حَرُورَاءَ ودَخَلُوا الْكُوفَةَ مع عليٍّ رضي الله عنه، وَسَكَنَتِ الخوارجُ، لكنهم تحدَّثوا منذ أول دخولهم الكوفة بشائعاتٍ بِسَبَبِ فَهْمِهِمْ السَّقِيمِ، فَأَشَاعُوا:

- أنَّ أمير المؤمنين عليًّا رضي الله عنه تاب من رضاه بالتحكيم، وتاب من كُفْرِهِ.
- وأنه رضي الله عنه اعْتَرَفَ بأنَّ التحكيمَ كُفْرٌ وَضَلَالٌ.
- وأنه رضي الله عنه أَبْطَلَ التَّحْكِيمَ وَنَقَضَهُ.
- وأنَّهُ رضي الله عنه لن يُرْسِلَ أبا مُوسَى رضي الله عنه للتحكيم.
- وأنه رضي الله عنه سوف يقوم بالزحف نحو الشام لمحاربة معاوية رضي الله عنه وجيشه بَدَلَ التحكيم.

فجاء الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ رضي الله عنه يوم الخميس إلى أمير المؤمنين رضي الله عنه - بعد نحو يومَين من دخول الخوارج لِلْكُوفَةِ -، فَأَخْبَرَهُ بما يتحدَّث به الخوارج: فَلَمَّا كان مِنَ الغَدِ صَعِدَ أميرُ المؤمنين رضي الله عنه الْمِنْبَرَ فَخَطَبَ النَّاسَ فِي صَلَاةِ الجُمُعَةِ، وأَنْكَرَ كلَّ ما ادَّعاه الخوارجُ، وَعَابَ عليهم تلك الآراء المنحرفة بأنَّ التحكيمَ كُفرٌ وضَلَالٌ.

قَالَ الأَشْعَثُ لِعَلِيٍّ رضي الله عنهما: **(إِنَّ النَّاسَ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّكَ رَجَعْتَ لَهُمْ عَنْ (كُفْرِكَ). فَلَمَّا أَنْ كَانَ الْغَدُ وَالْجُمُعَةُ صَعِدَ عَلِيٌّ الْمِنْبَرَ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَخَطَبَ، فَذَكَرَهُمْ وَمُبَايَنَتَهُمُ النَّاسَ وَأَمْرَهُمُ الَّذِي فَارَقُوهُ فِيهِ، فَعَابَهُمْ وَعَابَ أَمْرَهُمْ)**[1].

قَالَ الشَّعْبِيُّ: **(وَلَمَّا دَخَلُوا الْكُوفَةَ جَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ: تَابَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَزَعَمَ أَنَّ الْحُكُومَةَ كُفْرٌ وَضَلالٌ، وَإِنَّمَا نَنْتَظِرُ أَنْ يَسْمَنَ الْكُرَاعُ[2] ثُمَّ نَشْخَصُ إِلَى الشَّامِ. فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَ إِنِّي رَجِعْتُ عَنِ الْقَضِيَّةِ وَقُلْتُ إِنَّ الْحُكُومَةَ ضَلالٌ[3] »)**[4].

فَوَثَبُوا مِنْ نَوَاحِي الْمَسْجِدِ يَقُولُونَ: "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ". فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ بِيَدِهِ: أَنِ اجْلِسُوا، ثم قال: **«نَعَمْ، لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ، كَلِمَةُ حَقٍّ يُبْتَغَى بِهَا بَاطِلٌ، حُكْمُ اللهِ يُنْتَظَرُ فِيكُمْ، الآنَ لَكُمْ عِنْدِي ثَلَاثُ خِلَالٍ مَا كُنْتُمْ مَعَنَا: لَنْ نَمْنَعَكُمْ مَسَاجِدَ اللهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ، وَلَا نَمْنَعُكُمْ فَيْئًا مَا كَانَتْ أَيْدِيكُمْ مَعَ أَيْدِينَا، وَلَا نُقَاتِلُكُمْ حَتَّى تُقَاتِلُونَا»، ثُمَّ أَخَذَ فِي خُطْبَتِهِ**[5]، ثم

---

(١) انظر [٤٦٧].

(٢) يقصد: ننتظر حتى يَنْسَلِخ الشِّتَاءُ، فالبهائم تأكل من أرض الربيع وتَسْمَنُ.

(٣) أي: كَذَبَ مَنْ قَالَ إِنِّي رَجِعْتُ عَنِ الْقَضِيَّةِ، وَكَذَبَ مَنْ زَعَمَ إِنِّي قُلْتُ إِنَّ الْحُكُومَةَ ضَلالٌ.

(٤) انظر [٤٧١].

(٥) انظر [٤٦٩].

اسْتَقْبَلَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ وَاضِعٌ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾، فَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: «﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾﴾»[1].

● المطلب التاسع: مُرَاسَلَةُ البَقِيَّةِ الْمُعَانِدِينَ بِحَرُوراءَ:

بعد أن رَجَعَ أَلْفَانِ من خوارجِ حَرُوراءَ مع ابن عباس رضي الله عنهما، وَرَجَعَتْ أيضاً جماعةٌ كبيرةٌ منهم مع أمير المؤمنين رضي الله عنه إلى الكوفة بِفَهْم سَقِيم: بَقِيَتْ جماعةٌ من الخوارج نحو خمسمئة لا تزال تُقِيمُ بِحَرُوراءَ، عَلَيْهِمْ فَرْوَةُ بْنُ نَوْفَلٍ الأَشْجَعِيُّ، رَفَضَتْ هَذِهِ الجَمَاعَةُ النَّصَائِحَ، وَرَفَضَتِ الدُّخُولَ إلى الكوفةِ مع عليٍّ رضي الله عنه، فَبَعَثَ أَمِيرُ المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه إلى هؤلاء الْمُعَانِدِينَ: «**قَدْ كَانَ مِنْ أَمْرِنَا وَأَمْرِ النَّاسِ مَا قَدْ رَأَيْتُم**[2]، **فَقِفُوا حَيْثُ شِئْتُمْ حَتَّى تَجْتَمِعَ أُمَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ**[3]، **بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا تَسْفِكُوا دَماً حَرَاماً، أَوْ تَقْطَعُوا سَبِيلاً، أَوْ تَظْلِمُوا ذِمَّةً، فَإِنَّكُمْ إِنْ فَعَلْتُمْ فَقَدْ نَبَذْنَا إِلَيْكُمُ الْحَرْبَ عَلَى سَوَاءٍ**[4]، **إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ**»[5].

وورد في قصة صَعْصَعَةَ بْنِ صُوحَانَ رحمه الله: أنه نَاشَدَ الخَوَارِجَ، (**فَتَابَعَهُ نَاسٌ كَثِيرٌ، وَرَجَعَ إِلَى عَلِيٍّ فَأَخْبَرَهُ، وَأَتَى نَاسٌ كَثِيرٌ ثُمَّ دَخَلُوا الْكُوفَةَ**)[6]، هكذا في الخبر (نَاسٌ كَثِيرٌ)، وليس كل الخوارج رجعوا من حروراء.

وَفِي خَبَرِ الوَاقِدِيِّ: (**لَمَّا كَلَّمَهُمُ ابْنُ عَبَّاسٍ**[7] تَفَرَّقُوا ثَلَاثَ فِرَقٍ: مِنْهُمْ فِرْقَةٌ رَجَعَتْ إِلَى مَنَازِلِهِمْ الَّتِي بِهَا قَرَارُهُمْ .وَأَقَامَتِ الفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ فَقَالُوا: «لَا نَعْجَلُ عَلَى عَلِيٍّ، وَنَنْظُرُ إِلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُهُ»، وَهَمْ أَصْحَابُ النُّخَيْلَةِ.....)[8].

---

(١) انظر [٤٦٦] [٤٦٧].

(٢) يقصد: قد رأيتم كيف تاب أصحابكم ورجعوا إلى جماعة المسلمين، أما أنتم فَأَبَيْتُمْ.

(٣) أي: بما أنكم رَفَضْتُمُ الرجوعَ فَابْقَوْا بِحَرُوراءَ أو حَيْثُ شِئْتُمْ، إِلَى أَنْ يَأْتِيَ صُلْحٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، أَوْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الشَّام.

(٤) (**نَبَذْنَا إِلَيْكُمُ الْحَرْبَ عَلَى سَوَاءٍ**): كَاشَفْنَاكُمْ وَقَاتَلْنَاكُمْ عَلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيم، وَالطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ: أَنْ نُظْهِرَ لَكُمْ العَزْمَ عَلى قِتَالِكُمْ، ونُخْبِرَكُمْ بِهِ إِخْبَاراً مَكْشُوفاً، فَلَا نُبَاغِتُكُمْ دُونَ إِعْلَامِكُمْ بِنَقْضِ العَهْدِ، فَنَسْتَوِي نَحْنُ وَأَنْتُمْ فِي العِلْمِ التَّامِّ بِالنَّقْضِ.

وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ فَرِيقَيْنِ عَهْدٌ وهُدْنَةٌ، ثُمَّ أَرَادَا نَقْضَ ذَلِكَ العَهْدِ، فَيَنْبِذُ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا إِلى صَاحِبِه العَهْدَ الَّذِي تَهَادَنَا عَلَيْهِ، فَلَا يُبَاغِتُهُمْ حَتَّى يُعْلِمَهُمْ بِنَقْضِ العَهْدِ إِعْلَامًا ظَاهِرًا مَكْشُوفاً. انظر: تاج العروس (٩/ ٤٨٢) مادَّة: نبذ. فتح القدير للشوكاني (٢/ ٤٥٩) سورة الأنفال: ٥٨.

(٥) انظر [٤٧٩].

(٦) انظر [٣٨٠].

(٧) كذا قال الواقدي، والصواب: "لَمَّا كَلَّمَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه".

(٨) انظر [٦٠٠].

وَفِي خَبَرِ البَلَاذُرِيِّ: (**أَنَّ عَلِيًّا لَمَّا كَتَبَ كِتَابَ الْقَضِيَّةِ نَفَرُوا مِنْ ذَلِكَ، فَحَكَّمَ**[١] **مَنْ حَكَّمَ مِنْهُمْ، ثُمَّ افْتَرَقُوا ثَلَاثَ فِرَقٍ: فَرَجَعَتْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ إِلَى أَمْصَارِهِمْ وَمَنَازِلِهِمُ الأُولَى فَأَقَامُوا بِهَا ......وَأَقَامَتِ الْفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ وَقَالُوا: لَا نَعْجَلُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَا يَصِيرُ شَأْنُهُ....**)[٢].

●المطلب العاشر: الهُدُوءُ النِّسْبِيُّ لِلْخَوَارِجِ، ثُمَّ هَيَجَانُهُمْ وَخَلْعُهُمْ بَيْعَةَ عَلِيٍّ رضي الله عنه:

بعد ذلك: سَكَنَتِ الخوارجُ[٣]، وَحَلَّ بالكوفة وضواحيها هدوءٌ نِسْبِيٌّ، استمر هذا الهدوء حتى حان موعد اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، حينها أراد أمير المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه إرسالَ أبي موسى الأشعري رضي الله عنه للموعد، فَجَاءَتْ رُؤُوسُ الخوارج عليًّا رضي الله عنه، وَسَأَلُوهُ: (أَلَّا يُرْسِلَ أبا موسى، وألا يَرْضَى بالتحكيم، وأنْ يَقُومَ بَدَلَ ذلك بالمسيرِ إلى أهل الشام ومحاربتِهِم)، فلم يَسْتَجِبْ لهم أميرُ المؤمنين رضي الله عنه وقال لهم: «**فَارَقْنَا الْقَوْمُ عَلَى شَيْءٍ**[٤] **فَلَا يَجُوزُ نَقْضُهُ**»[٥]، فَأَرْسَلَ أميرُ المؤمنين رضي الله عنه أبا موسى رضي الله عنه إلى مَوْعِدِ التحكيم في أوائل رمضان سنة (٣٧هـ)[٦]، فهاجت الخوارجُ مرةً أخرى، واجتمعوا في بَيْتِ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَهْبٍ الرَّاسِبِيِّ، فَخَلَعُوا بَيْعَةَ علي رضي الله عنه، وبايعوا عَبْدَ اللهِ بْنَ وَهْبٍ الرَّاسِبِيَّ في العاشر من شوال سنة (٣٧هـ)، وَأَكَبَّ الخوارجُ على شراء السلاح والخيل من أسواق الكوفة استعداداً لمحاربة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ثم خرجوا في الشهر نفسه (شوال) إلى النهروان بأربعة آلاف، وفارقوا عليًّا رضي الله عنه ثانيةً، ولم يعترضهم عَلِيٌّ رضي الله عنه ولم يَتَتَبَّعْهُمْ، ولم يمنعهم من شراء السلاح والخيل، بل لم يمنعهم من الخروج إلى النهروان؛ لأن عليا رضي الله عنه أعطاهم العهد أَلَّا يبدأهم بالقتال ما لم يسفكوا الدم الحرام[٧]، وكانوا لم يَسْفِكُوهُ بعد.

وَرَدَ عِنْدَ يَعْقُوبِ بْنِ شَيْبَةَ: أَنَّ الخَوَارِجَ (**جَعَلُوا يَشْتَرُونَ السِّلَاحَ وَالْخَيْلَ، فَأُخْبِرَ عَلِيٌّ بِذَلِكَ، فَقَالَ: دَعُوهُمْ. ثُمَّ خَرَجُوا حَتَّى أَتَوُا النَّهْرَوَانَ**)[٨].

ولم يَشْهَدْ أميرُ المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه مَوْعِدَ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما بسبب فتنة الخوارج وَشَرِّهِمْ، فكان أمير المؤمنين رضي الله عنه آخذاً بأنفاسهم، ويُرَاقِبُ تَحَرُّكَاتِهِم.

---

(١) حَكَّمَ الخوارجُ: أي قالوا: "لا حُكْمَ إِلَّا للهِ".
وَذِكْرُ الأَحْنَفِ فيه خطأ، بل كان الأَحْنَفُ فاضلاً حكيماً حليماً مناصراً لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه. وانظر ما سبق.

(٢) انظر [٦٠١].

(٣) انظر عن سُكُونِ الخوارج: [٤٧١] وفيه: (**وَكَانَتِ الْحَرُورِيَّةُ قَدْ سَكَنَتْ فَعَادَتْ بَعْدَ التَّحْكِيمِ**).

(٤) (القَوْم): يعني أهل الشام. (عَلَى شَيْءٍ): أي على عهد وميثاق.

(٥) انظر [٤٧٣].

(٦) انظر عن خروج أبي موسى رضي الله عنه في رمضان إلى موعد الحكمين رضي الله عنهما: [٤٦٤] والتعليق بعده. و [٤٧٤].

(٧) انظر ما مضى قبل قليل في صفحة (٦٣٣).

(٨) انظر [٣٨٠].

[٤٧٦] قَالَ البَلَاذُرِيُّ: " **الْمَدَائِنِيُّ، عَنْ أَبِي الفَضْلِ التَنُوخِيُّ، عَمَّنْ سَمِعَ مَيْمُونَ بْنَ مِهْرَانَ، يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ قَالَ: لَمَّا أَهَلَّ هِلَالُ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ، خَرَجَ مُعَاوِيَةُ مِنْ دِمَشْقَ فِي أَرْبَعِمِئَةٍ حَتَّى نَزَلَ دَوْمَةَ الجَنْدَلِ، وَسَرَّحَ يَزِيدَ بْنَ الحُرِّ العَبْسِيَّ**[١] **إِلَى عَلِيٍّ يُعْلِمُهُ نُزُولَهُ دَوْمَةَ الجَنْدَلِ وَيَسْأَلُهُ الوَفَاءَ، فَأَتَى عَلِيًّا فَحَثَّهُ عَلَى الشُّخُوصِ وَقَالَ: إِنَّ فِي حُضُورِكَ هَذَا الأَمْرَ صَلَاحًا وَوَضْعًا لِلْحَرْبِ وَإِطْفَاءً لِلنَّائِرَةِ**[٢]. **فَقَالَ عَلِيٌّ**: «يَا ابْنَ الحُرِّ، إِنِّي آخِذٌ بِأَنْفَاسِ هَؤُلَاءِ[٣]، فَإِنْ تَرَكْتُهُمْ وَغِبْتُ عَنْهُمْ كَانَتِ الفِتْنَةُ فِي هَذَا الْمِصْرِ أَعْظَمَ مِنَ الحَرْبِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الشَّامِ[٤]، وَلَكِنِّي أُسَرِّحُ أَبَا مُوسَى فَقَدْ رَضِيَهُ النَّاسُ، وَأُسَرِّحُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَهُوَ يَقُومُ مَقَامِي، وَلَنْ أَغِيبَ عَمَّا حَضَرَهُ[٥] ». فَفَعَلَ ذَلِكَ، فَبَعَثَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَقْدَمَهُ مِنَ الْبَصْرَةِ، وَأَقْدَمَ أَبَا مُوسَى - وَكَانَ تَوَجَّهَ إِلَى بَعْضِ النَّوَاحِي -، فَقَدِمَا عَلَيْهِ، فَوَجَّهَهُمَا فِي خَيْلٍ، وَأَقَامَ[٦] "[٧].

[٤٧٧] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ قَالَ: لَمَّا أَرَادَ عَلِيٌّ إِمْضَاءَ أَمْرِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، أَتَاهُ حُرْقُوصُ بْنُ زُهَيْرٍ التَّمِيمِيُّ، وَشُرَيْحُ بْنُ أَوْفَى الْعَبْسِيُّ، وَفَرْوَةُ بْنُ نَوْفَلٍ الأَشْجَعِيُّ**[٨]، **وَعَبْدُ اللهِ بْنُ شَجَرَةَ السُّلَمِيُّ، وَحَمْزَةُ بْنُ سِنَانٍ السُّدِّيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ - وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: ذُو الثَّفِنَاتِ لأَثَرِ سُجُودِهِ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ بِثَفِنَاتِ الْبَعِيرِ**[٩] -، **فَسَأَلُوهُ أَنْ لا يُوَجِّهَ أَبَا مُوسَى، وَأَنْ يَسِيرَ إِلَى الشَّامِ، فَأَبَى ذَلِكَ وَقَالَ**: «فَارَقْنَا الْقَوْمُ عَلَى شَيْءٍ[١٠] فَلا يَجُوزُ نَقْضُهُ». فَانْصَرَفُوا إِلَى مَنْزِلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَهْبٍ مِنْ فَوْرِهِمْ، أَوْ مَنْزِلِ زَيْدِ بْنِ حُصَيْنٍ، فَذَكَرُوا مَنْ أُصِيبَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ بِصِفِّينَ مِثْلَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَهَاشِمِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ،

---

(١) ترجم له ابن عساكر، قال: من وجوه أهل دمشق، شهد صفين مع معاوية، وكان أحد شهوده في صحيفة صلحه مع علي على تحكيم الحَكَمَيْنِ، ذَكَرَهُ أبو مِخْنَفٍ وغيره، وولّاه معاويةُ على شرطته، وأغزاه أميرًا على الصائفة، وكانت له دار بدمشق. تاريخ دمشق (٦٥/ ١٥١).

(٢) النَّائِرَةُ: الحِقْدُ وَالعَدَاوَةُ. تاج العروس (١٤/ ٣٢٦) مادَّة: نير.

(٣) يقصد الخوارج، فعلي رضي الله عنه ضَيَّقَ الخِنَاقَ عليهم بمراقبته لهم وتتبع تحركاتهم.

(٤) هذا القول من عليٍّ رضي الله عنه: يدل على أنه يَرَى قِتَالَ صِفِّينَ: "قِتَالَ فِتْنَةٍ". وقوله (**الحَرْبِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الشَّامِ**): هي حَرْبُ صِفِّينَ.

(٥) أَيْ: سَوْفَ يُبْلِغُنِي الرُّسُلُ أَخْبَارَ اجْتِمَاعِ الحَكَمَيْنِ، فَلَنْ تَغِيبَ عَنِّي.

(٦) أَيْ: وَأَقَامَ عَلِيٌّ رضي الله عنه بِالكُوفَةِ، وَلَمْ يَشْهَدِ اجْتِمَاعَ الحَكَمَيْنِ.

(٧) أنساب الأشراف (٢/ ٣٤٥ - ٣٤٦) خبر مقبول، وقد مضى [٤٦٤].

(٨) ستأتي أخبارُ فَرْوَةَ الأَشْجَعِيِّ، انظر: [٦٠٠] [٦٠١] والتعليق الذي قبلهما وبعدهما.

(٩) الثَّفِنُ: جَمْعُ ثَفِنَة، وهي مَا وَلِيَ الأَرْضَ مِنْ كُلِّ ذَاتِ أَرْبع إِذَا بَرَكَت، كالرُّكْبتين وَغَيْرِهِمَا، وَيَحْصُلُ فِيهِ غِلَظ مِنْ أَثَر البُروك. النهاية (١/ ٢١٥) مادَّة: ثفن.

(١٠) (القَوْم): يعني أهل الشام. (عَلَى شَيْءٍ): أي على عهد وميثاق.

وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي الْهَيْثَمِ بْنِ التَّيِّهَانِ، وَأَشْبَاهِهِمْ، وَذَكَرُوا أَمْرَ الْحكَمَيْنِ، وَكَفَّرُوا مَنْ رَضِيَ بِالْحُكُومَةِ، وَبَرِئُوا مِنْ عَلِيٍّ، ثُمَّ مَشَى بَعْضُ الْحَرُورِيَّةِ إِلَى بَعْضٍ، وَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ شَجَرَةَ: يَا قَوْمُ، اخْرُجُوا إِلَى الْمَدَائِنِ فَأَقِيمُوا بِهَا حَتَّى يَجْتَمِعَ لَكُمْ مَا تُحَاوِلُونَ أَنْ تَجْتَمِعَ، وَفَارِقُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ الظَّالِمُ أَهْلُهَا. فَقَالَ زَيْدُ بْنُ حُصَيْنٍ: إِنَّ سَعْدَ بْنَ مَسْعُودٍ عَلَى الْمَدَائِنِ، وَهُوَ يَمْنَعُنَهَا وَيَحُولُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا. وَعَرَضُوا رِئَاسَتَهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ فَلَمْ يَقْبَلُوهَا، وَدَفَعُوهَا حَتَّى قَبِلَهَا ذُو الثَّفِنَاتِ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ، وَقَالَ: وَاللهِ لا آخُذُهَا رَغْبَةً فِي الدُّنْيَا، وَلا أَتْرُكُهَا جَزَعًا مِنَ الْمَوْتِ. ثُمَّ إِنَّهُمْ مَضَوْا إِلَى النَّهْرَوَانِ[1].

[٤٧٨] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاس إِلَى الْحَرُورِيَّةِ.......... فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَلْفَانِ، وَأَقَامَ الآخَرُونَ عَلَى حَالِهِمْ، فَلَمَّا أَرَادَ عَلِيٌّ تَوْجِيهَ الأَشْعَرِيِّ إِلَى الشَّامِ لإِمْضَاءِ الْقَضِيَّةِ، أَتَاهُ حُرْقُوصُ بْنُ زُهَيْرٍ السَّعْدِيُّ، وَزَيْدُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَزُرْعَةُ بْنُ الْبُرْجِ الطَّائِيَّانِ فِي جَمَاعَةٍ، فَسَأَلُوهُ أَنْ لَا يُوَجِّهَ أَبَا مُوسَى، وَأَنْ يَسِيرَ بِهِمْ إِلَى الشَّامِ، فَيُقَاتِلُوا مُعَاوِيَةَ وَعَمْرَو بْنَ الْعَاصِ، فَأَبَى ذَلِكَ. وَسَارَ أَبُو مُوسَى فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَاجْتَمَعَ الْمُحَكِّمَةُ فِي مَنْزِلِ زَيْدِ بْنِ حُصَيْنٍ الطَّائِيِّ، فَبَايَعُوا عَبْدَ اللهِ بْنَ وَهْبٍ، وَكَانَ يُدْعَى ذَا الثَّفِنَاتِ، شُبِّهَ أَثَرُ سُجُودٍ بِجَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ وَيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ بِثَفِنَاتِ الْبَعِيرِ، وَكَانَتْ بَيْعَتُهُمْ لَهُ لِعَشْرٍ خَلَوْنَ مِنْ شَوَّالٍ. ثُمَّ خَرَجُوا فَتَوَافَوْا بِالنَّهْرَوَانِ، وَأَقْبَلُوا يُحَكِّمُونَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: «إِنَّ هَؤُلاءِ يَقُولُونَ: "لَا إِمْرَةَ"، وَلَا بُدَّ مِنْ أَمِيرٍ يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ، وَيَسْتَمْتِعُ الْفَاجِرُ، وَيَبْلُغُ الْكِتَابُ الأَجَلَ، وَإِنَّهَا لَكَلِمَةُ حَقٍّ يَعْتَزُونَ بِهَا الْبَاطِلَ، فَإِنْ تَكَلَّمُوا: حَجَجْنَاهُمْ، وَإِنْ سَكَتُوا: غَمَمْنَاهُمْ[2]». فَلَمَّا تَفَرَّقَ الْحَكَمَانِ كَتَبَ عَلِيٌّ إِلَيْهِمْ وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ بِالنَّهْرَوَانِ: «إِنَّ الْحَكَمَيْنِ تَفَرَّقَا عَلَى غَيْرِ رِضًا، فَارْجِعُوا إِلَى مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ، وَسِيرُوا بِنَا إِلَى الشَّامِ لِلْقِتَالِ»، فَأَبَوْا ذَلِكَ وَقَالُوا: "لَا، حَتَّى تَتُوبَ وَتَشْهَدَ عَلَى نَفْسِكَ بِالْكُفرِ". فَأَبَى**[3].

قوله (**فَأَبَوْا ذَلِكَ وَقَالُوا: "لَا، حَتَّى تَتُوبَ وَتَشْهَدَ عَلَى نَفْسِكَ بِالْكُفْرِ"**): زَعَمَ الخوارجُ أَنَّه لا يجوز لهم اتخاذُ عليٍّ ﷺ إِمَاماً لهم؛ لأنهم كَفَّرُوهُ، فلذلك امْتَنَعُوا عن الْمَسِيرِ مَعَهُ إلى الشام.

---

(١) أنساب الأشراف (٢/ ٣٥٩) خبر مقبول عد ذكر أَبِي الْهَيْثَم بْنِ التَّيِّهَانِ، وقد مضى [٤٧٣] بتخريجه.

(٢) غَمَمْتُ الْحِمَارَ والدَّابَّةَ غَمًّا، فَهُوَ مَغْمُومٌ إِذَا أَلقَمْتَ فَاهُ وَمُنْخَرَيْهِ بِثَوْبٍ لِمَنْعِهِ مِنَ الِاعْتِلَافِ. لسان العرب (١٢/ ٤٤٣) مادّة: غمم.

(٣) أنساب الأشراف (٢/ ٣٦٠) خبر مقبول، وقد مضى بتمامه [٤٧٤].

● المطلب الحادي عشر: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنه يَتَأَهَّبُ لِغَزْوِ الشَّامِ، وَيَدْعُو الخَوَارِجَ لِلْغَزْوِ مَعَهُ:

ثم جاءت الأخبارُ إلى أمير المؤمنين رضي الله عنه بما جَرَى في التحكيم، وعدم خروج الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما بنتيجةٍ تُنْهِي النِّزَاعَ، فقرَّرَ أميرُ المؤمنين رضي الله عنه المسيرَ بجيشه إلى محاربةِ أهل الشام مرةً أخرى لإخضاعهم، فأَرْسَلَ إلى الخوارج بالنهروان أن يسيروا معه إلى أهل الشام، فَأَبَوْا ذَلِكَ وَقَالُوا: (**لَا، حَتَّى تَتُوبَ وَتَشْهَدَ عَلَى نَفْسِكَ بِالْكُفْرِ**)، فَأَبَى عليٌّ رضي الله عنه.

جاء عند البَلَاذُرِيِّ: (**فَلَمَّا تَفَرَّقَ الْحَكَمَانِ كَتَبَ عَلِيٌّ إِلَيْهِمْ وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ بِالنَّهْرَوَانِ: «إِنَّ الْحَكَمَيْنِ تَفَرَّقَا عَلَى غَيْرِ رِضًا، فَارْجِعُوا إِلَى مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ، وَسِيرُوا بِنَا إِلَى الشَّامِ لِلْقِتَالِ»، فَأَبَوْا ذَلِكَ وَقَالُوا: "لَا، حَتَّى تَتُوبَ وَتَشْهَدَ عَلَى نَفْسِكَ بِالْكُفْرِ". فَأَبَى**)(١).

● المطلب الثاني عشر: الخَوَارِجُ يَنْقُضُونَ العَهْدَ وَيَسْفِكُونَ الدِّمَاءَ:

دعا أميرُ المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه الخوارجَ وهم بالنهروان إلى المسير معه لغزو الشام، غير أنَّ "الجواب العَمَلِيَّ" الذي قدَّموه له رضي الله عنه: هو الاستعداد لمحاربته هو رضي الله عنه بدلاً من محاربة معاوية رضي الله عنه بالشام!! فبينما كان علي رضي الله عنه معسكرًا بِجَيْشِهِ بالنُّخَيْلَةِ يتأهَّبُ لغزو الشام بعد تفرُّق الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما: إذْ جاءته الأخبارُ عمَّا يفعله الخوارجُ من جرائمَ وإفسادٍ وسفكٍ للدماء، وهذا إعلان منهم بنقض العهد!! فخطب عليٌّ رضي الله عنه في جيشه، وَذَكَرَ لهم حديث الرسول ﷺ في فَضْلِ قِتَالِ الخوارج، ثم سَأَلَ جَيْشَهُ: هل تريدون الخروجَ إلى محاربة معاوية وأهل الشام، فإن فعلتم: تركتم الخوارجَ يقتلون أهليكم وذَرَارِيكُمْ؟ فقالوا: لا، بل نَرْجِعُ إلى الخوارج.

جَاءَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: (**فَافْتَرَقَتْ مِنْهُمْ فِرْقَةٌ فَجَعَلُوا يَهُدُّونَ النَّاسَ قَتْلاً، فَقَالَ أَصْحَابُهُمْ: وَيْلَكُمْ!! مَا عَلَى هَذَا فَارَقْنَا عَلِيًّا!! فَبَلَغَ عَلِيًّا أَمْرُهُمْ، فَقَامَ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: مَا تَرَوْنَ؟ أَتَسِيرُونَ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ؟ أَمْ تَرْجِعُونَ إِلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ خَلَفُوا إِلَى ذَرَارِيِّكُمْ؟ فَقَالُوا: لَا، بَلْ نَرْجِعُ إِلَيْهِمْ**)(٢).

فأرسل عليٌّ رضي الله عنه البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رضي الله عنه إلى الخوارجَ يدعوهم ثلاثةَ أيَّام، لكنهم لم ينتهوا(٣)، ثم خرج إليهم إلى النهروان، فكانت الحرب التي سُحِقَ فيها الخوارج على ما سنذكره.

وسيأتي تفصيل هذا المطلب في المبحث التالي.

---

(١) انظر [٤٧٤] وهو خبر مقبول.

(٢) انظر [٤٩٦].

(٣) سيأتي خبر البراء بن عازب رضي الله عنه [٤٩٢].

● المطلب الثالث عشر: مُنَاظَرَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه لِلْخَوَارِجِ:

[٤٧٩] أَخْرَجَ الإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مُنَاظَرَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه لِلْخَوَارِجِ بِطُولِهَا، قَالَ: **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى الطَّبَّاعُ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عِيَاضِ بْنِ عَمْرٍو الْقَارِيِّ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادٍ، فَدَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، وَنَحْنُ عِنْدَهَا جُلُوسٌ، مَرْجِعَهُ مِنَ الْعِرَاقِ لَيَالِيَ قُتِلَ عَلِيٌّ، فَقَالَتْ لَهُ: يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ شَدَّادٍ، هَلْ أَنْتَ صَادِقِي عَمَّا أَسْأَلُكَ عَنْهُ؟ تُحَدِّثُنِي عَنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ؟ قَالَ: وَمَا لِي لَا أَصْدُقُكِ؟ قَالَتْ: فَحَدِّثْنِي عَنْ قِصَّتِهِمْ. قَالَ: فَإِنَّ عَلِيًّا لَمَّا كَاتَبَ مُعَاوِيَةَ، وَحَكَّمَ الْحَكَمَيْنِ، خَرَجَ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةُ آلافٍ مِنْ قُرَّاءِ النَّاسِ، فَنَزَلُوا بِأَرْضٍ يُقَالُ لَهَا: حَرُورَاءُ، مِنْ جَانِبِ الْكُوفَةِ، وَإِنَّهُمْ عَتَبُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا: انْسَلَخْتَ مِنْ قَمِيصٍ أَلْبَسَكَهُ اللهُ تَعَالَى، وَاسْمٍ سَمَّاكَ اللهُ تَعَالَى بِهِ[1]، ثُمَّ انْطَلَقْتَ فَحَكَّمْتَ فِي دِينِ اللهِ، فَلا حُكْمَ إِلا للهِ تَعَالَى. فَلَمَّا أَنْ بَلَغَ عَلِيًّا مَا عَتَبُوا عَلَيْهِ، وَفَارَقُوهُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَ مُؤَذِّناً فَأَذَّنَ: أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلا رَجُلٌ قَدْ حَمَلَ الْقُرْآنَ. فَلَمَّا أَنِ امْتَلَأَتِ الدَّارُ مِنْ قُرَّاءِ النَّاسِ، دَعَا بِمُصْحَفٍ إِمَامٍ عَظِيمٍ، فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَصُكُّهُ بِيَدِهِ وَيَقُولُ: أَيُّهَا الْمُصْحَفُ، حَدِّثِ النَّاسَ. فَنَادَاهُ النَّاسُ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا تَسْأَلُ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ مِدَادٌ**[2] فِي وَرَقٍ، وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ بِمَا رُوِينَا مِنْهُ، فَمَاذَا تُرِيدُ؟ قَالَ: أَصْحَابُكُمْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ خَرَجُوا، بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ كِتَابُ اللهِ عز وجل، يَقُولُ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ فِي امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾[3] فَأُمَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَعْظَمُ دَماً وَحُرْمَةً مِنَ امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ؟! وَنَقَمُوا عَلَيَّ أَنْ كَاتَبْتُ مُعَاوِيَةَ: كَتَبَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَقَدْ جَاءَنَا سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو[4]، وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ

---

(١) يقصدون بالقميص والاسم: "إِمْرَةَ الْمُؤْمِنِينَ"، فإنَّ عليًّا رضي الله عنه مَحَاهَا عن اسمه حين كتابة وثيقة الصلح مع أهل الشام في صفين.

(٢) الْمِدَادُ: الحِبْرُ. (٣) [النِّسَاء: ٣٥].

(٤) هُوَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ شَمْسِ بْنِ عَبْدِ وُدِّ بْنِ نَصْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ حِسْلِ بْنِ عَامِرِ بْنِ لُؤَيِّ بْنِ غَالِبِ بنِ فِهْرٍ العَامِرِيُّ، القُرَشِيُّ. يُكَنَّى أَبَا يَزِيدَ، صَحَابِيٌّ، تَأَخَّرَ إِسْلَامُهُ إِلَى يَوْمِ الفَتْحِ، وَكَانَ مِمَّنْ يُعْرَفُ بِالخَيْرِ فِي الجَاهِلِيَّةِ وَالإِسْلَامِ، وَكَانَ خَطِيبَ قُرَيْشٍ وَفَصِيحَهُم، وَمِنْ أَشْرَافِهِم، وَكَانَ سَمْحاً، جَوَاداً، مُفَوَّهاً، وَكَانَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ فِي بَدْرٍ فَأُسِرَ، وَفِي رِوَايَةٍ مُرْسَلَةٍ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي أَسْرَى بَدْرٍ قَالَ سَيِّدُنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: يَا رَسُولَ اللهِ، انْزِعْ ثَنِيَّتَهُ؛ يُدْلَعْ لِسَانُهُ؛ فَلَا يَقُومُ عَلَيْكَ خَطِيباً أَبَداً، فَلَمْ يُجِبْهُ ﷺ لِذَلِكَ وَقَالَ لَهُ: ((إِنَّهُ عَسَى أَنْ يَقُومَ مَقَاماً لَا تَذُمُّهُ، فَلَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَارْتَدَّ مَنِ ارْتَدَّ مِنَ الْعَرَبِ، قَامَ سُهَيْلٌ فِي أَهْلِ مَكَّةَ خَطِيباً فَحَثَّهُمْ عَلَى الثَّبَاتِ عَلَى الإِسْلَامِ، فَثَبَتُوا بِفَضْلِ اللهِ عز وجل. انتهى. ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ مُجَاهِداً، فَمَاتَ فِي طَاعُونِ عَمَوَاسَ سَنَةَ ثَمَانِ عَشْرَةَ، وَهُوَ الَّذِي تَفَاءَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِاسْمِهِ لَمَّا أَقْبَلَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ لِمُفَاوَضَةِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٥٨١) فَقَالَ ﷺ: «لَقَدْ سَهُلَ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ». انظر: الجزء الْمُتَمِّم لطبقات ابن سعد - الطبقة الرابعة ص (٤٣٢) تحقيق السلومي، مشاهير علماء الأمصار (١٨٠)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/ ١٣٢٤)، البداية والنِّهَايَة (٣/ ٣٧٨) وَ (٥/ ٣٠٠)، سير أعلام النبلاء (١/ ١٩٤)، الإصابة (٣/ ٢١٢).

اللهِ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَةِ، حِينَ صَالَحَ قَوْمَهُ قُرَيْشاً، فَكَتَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ". فَقَالَ سُهَيْلٌ: لَا تَكْتُبْ: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. فَقَالَ: «كَيْفَ نَكْتُبُ؟» فَقَالَ: اكْتُبْ بِاسْمِكَ اللهُمَّ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَاكْتُبْ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ». فَقَالَ: لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ لَمْ أُخَالِفْكَ. فَكَتَبَ: هَذَا مَا صَالَحَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قُرَيْشاً. يَقُولُ: اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾. **فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ عَلِيٌّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ، فَخَرَجْتُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا تَوَسَّطْنَا عَسْكَرَهُمْ، قَامَ ابْنُ الْكَوَّاءِ**[1] يَخْطُبُ النَّاسَ، فَقَالَ: يَا حَمَلَةَ الْقُرْآنِ، إِنَّ هَذَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ فَأَنَا أُعَرِّفُهُ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَا يَعْرِفُهُ بِهِ، هَذَا مِمَّنْ نَزَلَ فِيهِ وَفِي قَوْمِهِ: ﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ **فَرُدُّوهُ إِلَى صَاحِبِهِ، وَلا تُوَاضِعُوهُ**[2] كِتَابَ اللهِ. فَقَامَ خُطَبَاؤُهُمْ فَقَالُوا: وَاللهِ لَنُوَاضِعَنَّهُ كِتَابَ اللهِ، فَإِنْ جَاءَ بِحَقٍّ نَعْرِفُهُ لَنَتَّبِعَنَّهُ، وَإِنْ جَاءَ بِبَاطِلٍ لَنُبَكِّتَنَّهُ[3] بِبَاطِلِهِ. فَوَاضَعُوا عَبْدَ اللهِ الْكِتَابَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلافٍ كُلُّهُمْ تَائِبٌ، فِيهِمُ ابْنُ الْكَوَّاءِ، حَتَّى أَدْخَلَهُمْ عَلَى عَلِيٍّ الْكُوفَةَ[4]، فَبَعَثَ عَلِيٌّ، إِلَى بَقِيَّتِهِمْ، فَقَالَ: «قَدْ كَانَ مِنْ أَمْرِنَا وَأَمْرِ النَّاسِ مَا قَدْ رَأَيْتُمْ[5]، فَقِفُوا حَيْثُ شِئْتُمْ حَتَّى تَجْتَمِعَ أُمَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ[6]، بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا تَسْفِكُوا دَماً حَرَاماً، أَوْ تَقْطَعُوا سَبِيلاً، أَوْ تَظْلِمُوا ذِمَّةً، فَإِنَّكُمْ إِنْ فَعَلْتُمْ فَقَدْ نَبَذْنَا إِلَيْكُمُ الْحَرْبَ عَلَى سَوَاءٍ[7]، إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ». فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا ابْنَ شَدَّادٍ، فَقَدْ قَتَلَهُمْ؟!! فَقَالَ: وَاللهِ مَا بَعَثَ إِلَيْهِمْ حَتَّى قَطَعُوا السَّبِيلَ، وَسَفَكُوا الدَّمَ [بِغَيْرِ حَقِّ اللَّهِ، وَقَتَلُوا ابْنَ خَبَّابٍ]، وَاسْتَحَلُّوا أَهْلَ الذِّمَّةِ. فَقَالَتْ: آللهِ؟ قَالَ: آللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ كَانَ. قَالَتْ: فَمَا شَيْءٌ بَلَغَنِي عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ

---

(١) اسْمُهُ: عَبْدُ اللهِ بْنُ الكَوَّاءِ، كَانَ مِنْ رُؤُوسِ الخَوَارِجِ، ثُمَّ تَابَ وَرَجَعَ عَنْ مَذْهَبِ الخَوَارِجِ، وَعَاوَدَ صُحْبَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ. انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٣٢٩).

(٢) (لَا تُوَاضِعُوهُ): لَا تُنَاظِرُوهُ، أَيْ: فِي كِتَابِ اللهِ.

(٣) التَّبْكِيتُ: التَّقْرِيعُ والتَّوْبِيخُ، وَيُرَادُ بِهِ الْغَلَبَةُ بِالحُجَّةِ وَالإِلْزَامُ وَالإِسْكَاتُ. انظر: لسان العرب (٢/ ١١) مادة: بكت. دستور العلماء (١/ ١٨٥).

(٤) أي: أَدْخَلَ ابنُ عباس ﷺ التائبينَ من الخوارج على علي بن أبي طالب ﷺ في الكوفة التي كانت عاصمة الخلافة؛ فيكونوا مع جماعة المسلمين.

وسيأتي تفاصيل قصة مُنَاظَرَةِ ابن عبَّاس ﷺ برقم [٤٨٢]، فقد جاءت مُجْمَلَةً هنا كما ترى.

(٥) يقصد: قد رأيتم كيف تاب أصحابكم ورجعوا إلى جماعة المسلمين، أما أنتم فَأَبَيْتُمْ.

(٦) أي: بما أنكم رَفَضْتُمُ الرجوعَ فَابْقَوْا بِحَرُورَاءَ أو حَيْثُ شِئْتُمْ، إِلَى أَنْ يَأْتِيَ صُلْحٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، أَوْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الشَّامِ.

(٧) **(نَبَذْنَا إِلَيْكُمُ الْحَرْبَ عَلَى سَوَاءٍ)**: كَاشَفْنَاكُمْ وَقَاتَلْنَاكُمْ عَلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ، وَالطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ: أَنْ نُظْهِرَ لَكُمُ العَزْمَ عَلَى قِتَالِكُمْ، ونُخْبِرَكُمْ بِهِ إِخْبَاراً مَكْشُوفاً، فَلَا نُبَاغِتُكُمْ دُونَ إِعْلَامِكُمْ بِنَقْضِ العَهْدِ، فَنَسْتَوِي نَحْنُ وَأَنْتُمْ فِي العِلْمِ التَّامِّ بِالنَّقْضِ.

وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ فَرِيقَيْنِ عَهْدٌ وهُدْنَةٌ، ثمَّ أَرَادَا نَقْضَ ذَلِكَ العَهْدِ، فَيَنْبِذُ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ العَهْدَ الَّذِي تَهَادَنَا عَلَيْهِ، فَلَا يُبَاغِتُهُمْ حَتَّى يُعْلِمَهُمْ بِنَقْضِ العَهْدِ إِعْلَامًا ظَاهِرًا مَكْشُوفاً. انظر: تاج العروس (٩/ ٤٨٢) مادَّة: نبذ. فتح القدير للشوكاني (٢/ ٤٥٩) سورة الأنفال: ٥٨.

يَتَحَدَّثُونَهُ؟ يَقُولُونَ: ذُو الثُّدَيِّ، وَذُو الثُّدَيِّ؟ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُهُ، وَقُمْتُ مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ فِي الْقَتْلَى، فَدَعَا النَّاسَ فَقَالَ: أَتَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَمَا أَكْثَرَ مَنْ جَاءَ يَقُولُ: قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَسْجِدِ بَنِي فُلَانٍ يُصَلِّي، وَرَأَيْتُهُ فِي مَسْجِدِ بَنِي فُلَانٍ يُصَلِّي، وَلَمْ يَأْتُوا فِيهِ بِثَبَتٍ يُعْرَفُ إِلَّا ذَلِكَ. قَالَتْ: فَمَا قَوْلُ عَلِيٍّ حِينَ قَامَ عَلَيْهِ كَمَا يَزْعُمُ أَهْلُ الْعِرَاقِ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: صَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ. قَالَتْ: هَلْ سَمِعْتَ مِنْهُ أَنَّهُ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ؟ قَالَ: اللهُمَّ لَا. قَالَتْ: أَجَلْ، صَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ، يَرْحَمُ اللهُ عَلِيًّا، إِنَّهُ كَانَ مِنْ كَلَامِهِ لَا يَرَى شَيْئاً يُعْجِبُهُ إِلَّا قَالَ: "صَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ"، فَيَذْهَبُ أَهْلُ الْعِرَاقِ يَكْذِبُونَ عَلَيْهِ، وَيَزِيدُونَ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ[١].

قوله (**فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا تَسْأَلُ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ مِدَادٌ فِي وَرَقٍ**): يدل على أن الخوارج زَمَنَ هذه المناظرة لم يكونوا قد خَلَعُوا بَيْعَةَ عَلِيٍّ ﷺ، لأنهم نَادَوْهُ: (**يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ**)، إنما خَلَعُوا بَيْعَتَهُ ﷺ بعدما بَعَثَ أبا موسى الأشعري ﷺ لموعد الحَكَمَيْنِ ﷺ، فَلَمَّا بَعَثَهُ خَلَعُوا بَيْعَتَهُ وَبَايَعُوا عَبْدَ اللهِ بْنَ وَهْبٍ الرَّاسِبِيَّ في العاشر من شوال سَنَةَ (٣٧هـ)[٢].

[٤٨٠] وَفِي البَابِ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ وَالبَزَّارُ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو يَعْلَى مِنْ طُرُقٍ **عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ مَجَالِسُ النَّاسِ الْمَسَاجِدُ حَتَّى رَجَعُوا مِنْ صِفِّينَ وَبَرَؤُوا مِنَ الْقَضِيَّةِ**[٣]، **فَاسْتَخَفَّ النَّاسُ**[٤] **وَقَعَدُوا فِي السِّكَكِ يَتَخَبَّرُونَ الْأَخْبَارَ**[٥]، فَبَيْنَمَا نَحْنُ قُعُودٌ عِنْدَ عَلِيٍّ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِأَمْرٍ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُ السَّفَرِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، ائْذَنْ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ. قَالَ: فَشُغِلَ بِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ قَالَ: فَأَخَذْنَا الرَّجُلَ فَأَقْعَدْنَاهُ إِلَيْنَا وَقُلْنَا: مَا هَذَا الَّذِي

---

(١) مسند أحمد (٦٥٦) وما بين المعقوفتين زيادةٌ من مستدرك الحاكم. قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن. وصححه ابنَ كثير والألباني. البداية والنهاية (٧/ ٣١٢) إرواء الغليل (٢٤٥٩).

التخريج:

أخرجه الحاكم (٢٦٥٧) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ، ثنا هِشَامُ بْنُ عَلِيٍّ السَّدُوسِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، بهذا الإسناد. وقال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، ووافقه الذهبي.

ابْنُ حَمْشَاذَ: ستأتي ترجمته [٥٦٨].

وَقِصَّةُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْرَجَهَا البُخَارِيُّ (٢٥٨١) وَمُسْلِمٌ (٥/ ١٧٤).

(٢) انظر [٤٧٧] [٤٧٨].

(٣) القَضِيَّةُ: التَّحْكِيمُ. وقوله: (بَرَؤُوا مِنَ القَضِيَّةِ): أي بعد انتهائهم من التحكيم.

(٤) يَقْصِدُ بِالنَّاسِ: أَهْلَ العِرَاقِ.

(٥) أي أنَّ الناس كانوا يجلسون مع بعضهم في المساجد، وكان ذلك هو عُرْفُ النَّاسِ في ذاك الزمان، ثم تغير حال الناس بعد موقعة صفين والتحكيم والنهروان، فتركوا الجلوس في المساجد، وصاروا يجلسون في الطرقات بشكل غير لائقٍ لِيَلْتَمِسُوا الأخبارَ بسبب قَلَقِهِمْ وَفَزَعِهِمْ مِنْ كَثْرَةِ الفتن المتعاقبة. وهذا يبين الواقع المضطرب زمن الفتنة، وشدتها على النفوس.

تُرِيدُ أَنْ تَسْأَلَ عَنْهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ فِي الْعُمْرَةِ، فَدَخَلْتُ عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: مَا هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ الَّذِينَ خَرَجُوا فِي أَرْضِكُمْ يُسَمَّوْنَ الْحَرُورِيَّةَ؟ قُلْتُ: خَرَجُوا مِنْ مَكَانٍ يُسَمَّى حَرُورَاءَ فَسُمُّوا بِذَلِكَ. قَالَتْ: أَشَهِدْتَ هَلَكَتَهُمْ؟ - فَلَا أَدْرِي قَالَ: نَعَمْ أَمْ لَا -. فَقَالَتْ: طُوبَى لِمَنْ شَهِدَ مَهْلَكَتَهُمْ، أَمَا وَاللهِ لَوْ شَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَأَخْبَرَكُمْ خَبَرَهُمْ. فَجِئْتُ أَسْأَلُهُ عَنْ خَبَرِهِمْ. فَلَمَّا فَرَغَ عَلِيٌّ قَالَ: أَيْنَ الْمُسْتَأْذِنُ؟ قَالَ: فَقَامَ فَقَصَّ عَلَيْهِ مَا قَصَّ عَلَيْنَا، فَهَلَّلَ عَلِيٌّ وَكَبَّرَ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: «يَا عَلِيُّ، كَيْفَ أَنْتَ وَقَوْمٌ كَذَا وَكَذَا؟». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. وَأَشَارَ بِيَدِهِ، قَالَ: «قَوْمٌ يَخْرُجُونَ مِنَ الْمَشْرِقِ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فِيهِمْ رَجُلٌ مُخْدَجٌ[1] كَأَنَّ يَدَهُ ثَدْيُ حَبَشِيَّةٍ». قَالَ: أَنْشُدُكُمْ بِاللَّهِ أَخْبَرْتُكُمْ بِهِمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدُكُمْ بِاللَّهِ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّهُ مِنْهُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: فَأَخْبَرْتُمُونِي أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَحَلَفْتُ لَكُمْ أَنَّهُ مِنْهُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: فَأَتَيْتُمُونِي تَسْحَبُونَهُ كَمَا نُعِتَ[2] لَكُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ. فَأَهَلَّ عَلِيٌّ وَكَبَّرَ وَقَالَ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ)[3].

[٤٨١] أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي "تَفْسِيرِهِ": **أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: قَامَ ابْنُ الْكَوَّاءِ إِلَى عَلِيٍّ فَقَالَ: مَنِ الْأَخْسَرُونَ أَعْمَالًا؟ - إِلَى ﴿صُنْعًا﴾**[4] -، قَالَ: «وَيْلَكَ!! مِنْهُمْ: أَهْلُ حَرُورَاءَ»[5].

● المطلب الرابع عشر: مُنَاظَرَةُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما لِلْخَوَارِجِ:

[٤٨٢] أَخْرَجَ الحَاكِمُ قِصَّةَ مُنَاظَرَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بِطُولِهَا، قَالَ: **حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ**

---

(١) مُخْدَج: ناقِصُ الخَلْقِ.

(٢) نُعِتَ: وُصِفَ.

(٣) مسند أحمد (١٣٧٨) (١٣٧٩)، السنة لابن أبي عاصم (٩١٣)، مسند البزّار (٨٧٢)، السنن الكبرى للنسائي (٨٥١٥)، مسند أبي يعلى (٤٨٢)، وهو في البداية والنهاية (٧/ ٣٢٤)، والمطالب العالية (٤٤٣٧) و (٤٤٣٨) مختصراً أو مطولاً. وقد جَمَعْتُ ألفاظهم.

قال ابن كثير: إسناده جيد. ومثله قال شعيب الأرنؤوط. وصححه الألباني وأحمد شاكر [المسند (١٣٧٨) (١٣٧٩) ط: دار الحديث].

(٤) قال تعالى: [ ]﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف].

(٥) تفسير عبد الرزاق (١٧٢٤) إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين. الثَّوْرِيُّ: هو سُفْيَانُ. وأَبُو الطُّفَيْلِ: هو عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ رضي الله عنه.

التخريج:

هذا خبر مشهور عند المفسرين، أخرجه الطبري في تفسيره (١٨/ ١٢٧) من طرق عن علي رضي الله عنه.

قال الطبري: واختلف أهل التأويل في الذين عنوا بذلك، فقال بعضهم: عُنِي به الرهبان والقسوس. وقال آخرون: بل هم جميع أهل الكتابين (اليهود والنصارى) وقال آخرون: بل هم الخوارج. والصواب من القول: أن الله عز وجل عنى بذلك كُلَّ عَامِلٍ عَمَلًا يَحْسَبُهُ فيه مصيبا، وأنه لله بفعله ذلك مطيع مرض، وهو بفعله ذلك لله مسخط. اهـ باختصار.

بْنُ يَعْقُوبَ، مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَسُوسِيُّ، ثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ بْنِ الْقَاسِمِ الْيَمَامِيُّ، ثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ الْعِجْلِيُّ، ثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ سِمَاكٌ الْحَنَفِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: لَمَّا خَرَجَتِ الْحَرُورِيَّةُ اجْتَمَعُوا فِي دَارٍ[١]، وَهُمْ سِتَّةُ آلَافٍ: أَتَيْتُ عَلِيًّا، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَبْرِدْ بِالظُّهْرِ[٢]؛ لَعَلِّي آتِي هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ فَأُكَلِّمُهُمْ. قَالَ: إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكَ. قُلْتُ: كَلَّا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَخَرَجْتُ إِلَيْهِمْ وَلَبِسْتُ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنْ حُلَلِ الْيَمَنِ، قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ جَمِيلاً جَهِيراً[٣]. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَتَيْتُهُمْ وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ فِي دَارِهِمْ قَائِلُونَ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ. فَقَالُوا: مَرْحَباً بِكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ فَمَا هَذِهِ الْحُلَّةُ[٤]؟ قُلْتُ: مَا تَعِيبُونَ عَلَيَّ؟! لَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنَ الْحُلَلِ، وَنَزَلَتْ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَالطَّيِّبَٰتِ مِنَ الرِّزْقِۚ﴾[٥]. قَالُوا: فَمَا جَاءَ بِكَ؟ قُلْتُ: أَتَيْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؛ لِأُبَلِّغَكُمْ مَا يَقُولُونَ، الْمُخْبَرُونَ بِمَا يَقُولُونَ، فَعَلَيْهِمْ نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِالْوَحْيِ مِنْكُمْ، وَفِيهِمْ أُنْزِلَ، وَلَيْسَ فِيكُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ[٦]. فَقَالَ بَعْضُهُمْ[٧]: لَا تُخَاصِمُوا قُرَيْشاً، فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾[٨]. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ:

---

(١) أي أنهم اجتمعوا في دار في "حَرُورَاءَ". وَحَرُورَاءُ: قَرْيَةٌ بِظَاهِرِ الكُوفَةِ عَلَى بُعْدِ مِيلَيْنِ مِنْهَا. معجم البلدان (٢/ ٢٤٥).

(٢) الإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ: هُوَ تَأْخِيرُ صَلَاةِ الظُّهْرِ عِنْدَ شِدَّةِ الحَرِّ حَتَّى يَنْكَسِرَ الحَرُّ (أي يخفّ). وَإِنَّمَا أَرَادَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﵄ أَنْ يَذْهَبَ لِمُنَاصَحَةِ الخَوَارِجِ، ثُمَّ يَرْجِع فَيُدْرِكَ الصَّلَاةَ جَمَاعَةً مَعَ عَلِيٍّ ﵁.

وَالأَفْضَلُ: تَقْدِيمُ جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ مُطْلَقاً، إِلَّا صَلَاةَ الظُّهْرِ مَعَ شِدَّةِ الحَرِّ، فَتُؤَخَّرُ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا بِمِقْدَارِ مَا يَظْهَرُ لِلْحِيطَانِ ظِلٌّ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى الْمَشْيِ فِي الشَّمْسِ، لَكِنْ لَا يُؤَخِّرُهَا حَتَّى يَخْرُجُ وَقْتُهَا. انظر: إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ص (٢٩٥).

وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِذَا اشْتَدَّ الحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ** [أَيْ صَلَاةَ الظُّهْرِ]؛ **فَإِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ**» [صحيح البخاري (٥١٠)]، وَقَالَ ﷺ: «**أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ**» [المصدر نفسه].

(٣) (جَهِيراً): عَالِيَ الصَّوْتِ، وَيُرَادُ بِهِ: الرَّجُلُ ذُو الْهَيْئَةِ وَالْمَنْظَرِ الجَمِيلِ. وَهَذِهِ لَفْتَةٌ إِلَى أَهَمِّيَّةِ العِنَايَةِ بِشَخْصِيَّةِ الْمُحَاوِرِ وَمَظْهَرِهِ، وَأَثَرُ ذَلِكَ فِي قُبُولِ الطَّرَفِ الآخَرِ.

(٤) وَهَذَا مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ الغُلُوِّ، وَالأَخْذِ بِالأَشَدِّ حَتَّى فِي اللِّبَاسِ.

(٥) [الأعراف : ٣٢].

(٦) هُنَا ذَكَّرَهُمُ ابْنُ عَبَّاسٍ ﵄ بِفَضْلِ الصَّحَابَةِ ﵃ وَعِلْمِهِمْ؛ لِيَقْتَدُوا بِهِمْ هَؤُلَاءِ الخَوَارِجُ، وَلَا يُنَازِعُوا أَهْلَ الحَقِّ.

(٧) هو عَبْدُ اللهِ بْنُ الكَوَّاءِ كما مَرَّ [٤٧٩].

(٨) [الزخرف : ٥٨]. وَانْظُر إِلَى سُوءِ الفَهْمِ، وَالاسْتِدْلَالِ بِالنُّصُوصِ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا، وَإِلَى التَّعَالِي عَلَى العُلَمَاءِ وَعَدَمِ تَوْقِيرِهِمْ، فَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الخَوَارِجِ.

وَالآيَةُ نَزَلَتْ فِي كُفَّارِ قُرَيْشٍ، وَفِيهَا قِصَّةٌ يَرْوِيهَا حَبْرُ الأُمَّةِ وَتُرْجُمَانُ القُرْآنِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ ﵄، أَخْرَجَ الإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ في شرح مشكل الآثار (٩٨٦) **عَنْ أَبِي يَحْيَى، مَوْلَى ابْنِ عُقَيْلٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: آيَةٌ فِي كِتَابِ اللهِ لَا يَسْأَلُنِي النَّاسُ عَنْهَا، وَلَا أَدْرِي أَعَرَفُوهَا فَلَا يَسْأَلُونِي عَنْهَا، أَمْ جَهِلُوهَا فَلَا يَسْأَلُونِي عَنْهَا؟ قِيلَ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: آيَةٌ لَمَّا نَزَلَتْ** ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ۝٩٨﴾[الأنبياء: ٩٨] **شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَقَالُوا: شَتَمَ مُحَمَّدٌ آلِهَتَنَا فَقَامَ ابْنُ الزِّبَعْرَى فَقَالَ: مَا شَأْنُكُمْ؟ قَالُوا: شَتَمَ مُحَمَّدٌ آلِهَتَنَا. قَالَ: وَمَا قَالَ؟=**

وَأَتَيْتُ قَوْماً لَمْ أَرَ قَوْماً قَطُّ أَشَدَّ اجْتِهَاداً مِنْهُمْ، مُسْهِمَةٌ[١] وجُوهُهُمْ مِنَ السَّهَرِ، كَأَنَّ أَيْدِيَهِمْ وَرُكَبَهُمْ تُثَنَّى عَلَيْهِمْ[٢]، فَمَضَى مَنْ حَضَرَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَنُكَلِّمَنَّهُ وَلَنَنْظُرَنَّ مَا يَقُولُ. قُلْتُ: أَخْبِرُونِي مَاذَا نَقَمْتُمْ عَلَى ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَصِهْرِهِ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؟ قَالُوا: ثَلَاثاً. قُلْتُ: مَا هُنَّ[٣]؟ قَالُوا: أَمَّا إِحْدَاهُنَّ فَإِنَّهُ حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي أَمْرِ اللهِ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[٤]، وَمَا لِلرِّجَالِ وَمَا لِلْحُكْمِ؟ فَقُلْتُ: هَذِهِ وَاحِدَةٌ. قَالُوا: وَأَمَّا الْأُخْرَى، فَإِنَّهُ قَاتَلَ[٥] وَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ، فَلَئِنْ كَانَ الَّذِي قَاتَلَ كُفَّاراً: لَقَدْ حَلَّ سَبْيُهُمْ وَغَنِيمَتُهُمْ، وَلَئِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ: مَا حَلَّ قِتَالُهُمْ. قُلْتُ: هَذِهِ اثْنَتَانِ، فَمَا الثَّالِثَةُ؟ قَالَ: إِنَّهُ مَحَا نَفْسَهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ أَمِيرُ الْكَافِرِينَ. قُلْتُ: أَعِنْدَكُمْ سِوَى هَذَا؟ قَالُوا: حَسْبُنَا هَذَا[٦]. فَقُلْتُ لَهُمْ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ قَرَأْتُ عَلَيْكُمْ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَمِنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا يُرَدُّ بِهِ قَوْلُكُمْ، أَتَرْضَوْنَ[٧]؟ قَالُوا: نَعَمْ. فَقُلْتُ: أَمَّا قَوْلُكُمْ " حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي أَمْرِ اللهِ " : فَأَنَا أَقْرَأُ عَلَيْكُمْ مَا قَدْ رَدَّ حُكْمَهُ إِلَى الرِّجَالِ فِي ثَمَنِ رُبْعِ دِرْهَمٍ فِي أَرْنَبٍ، وَنَحْوِهَا مِنَ الصَّيْدِ، فَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[٨]، فَنَشَدْتُكُمُ اللهَ[٩]، أَحُكْمُ الرِّجَالِ فِي أَرْنَبٍ وَنَحْوِهَا مِنَ الصَّيْدِ أَفْضَلُ، أَمْ

= قَالُوا: قَالَ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾﴾. **قَالَ: ادْعُوهُ لِي، فَدُعِيَ مُحَمَّدٌ** ﷺ فَقَالَ ابْنُ الزِّبَعْرَى: يَا مُحَمَّدُ هَذَا شَيْءٌ لِآلِهَتِنَا خَاصَّةً أَمْ لِكُلِّ مَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ؟ قَالَ: «بَلْ لِكُلِّ مَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ ﷻ». قَالَ: فَقَالَ: خَصَمْنَاهُ وَرَبِّ هَذِهِ الْبَنِيَّةِ، يَا مُحَمَّدُ، أَلَسْتَ تَزْعُمُ أَنَّ عِيسَى عَبْدٌ صَالِحٌ؟ وَعُزَيْراً عَبْدٌ صَالِحٌ؟ وَالْمَلَائِكَةَ عِبَادٌ صَالِحُونَ؟ قَالَ: «بَلَى». قَالَ: فَهَذِهِ النَّصَارَى يَعْبُدُونَ عِيسَى، وَهَذِهِ الْيَهُودُ تَعْبُدُ عُزَيْراً، وَهَذِهِ بَنُو مَلِيحٍ تَعْبُدُ الْمَلَائِكَةَ. قَالَ: فَضَجَّ أَهْلُ مَكَّةَ، فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾﴾[الأنبياء: ١٠١]: **عِيسَى وَعُزَيْرٌ وَالْمَلَائِكَةُ، قَالَ: وَنَزَلَتْ:** ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾﴾[الزخرف: ٥٧] **وَهُوَ الصَّحِيحُ.**

وأخرجه أحمد (٢٩١٨) من طريق أبي يَحْيَى، بنحوه. وحسنه شعيب الأرنؤوط.

الْبَنِيَّةُ: الْكَعْبَةُ.

(١) مُسْهَمَةٌ: مُتَغَيِّرَةٌ. النهاية (٢/ ٤٢٩) مادَّة: سهم.

(٢) لَا تَلَازُمَ بَيْنَ مَظَاهِرِ الصَّلَاحِ وَشِدَّةِ الاجْتِهَادِ فِي العِبَادَةِ، وَبَيْنَ صِحَّةِ الْمَنْهَجِ وَالهِدَايَةِ لِلْحَقِّ، فَالهُدَى كُلُّهُ فِي اتِّبَاعِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.

(٣) لَابُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ شُبْهَةِ الْمُخَالِفِ وَطَرِيقَةِ تَفْكِيرِهِ وَتَصَوُّرِهِ لِلْأُمُورِ حَتَّى يُمْكِنَ الرَّدُّ وَالإِجَابَةُ عَلَيْهِ وَالنُّصْحُ لَهُ.

(٤) [الأنعام : ٥٧].

(٥) أي: يَوْمَ الجَمَلِ.

(٦) هَذِهِ قَاعِدَةٌ هَامَّةٌ: وَهِيَ الاسْتِمَاعُ الجَيِّدُ إِلَى كَلَامِ الْمُخَالِفِ، وَحَصْرُ جَمِيعِ حُجَجِهِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ.

(٧) وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ أُخْرَى مِنْ أَهَمِّ قَوَاعِدِ الحِوَارِ: وَهِيَ أَنَّهُ لَابُدَّ مِنْ مَرْجِعِيَّةٍ ثَابِتَةٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا، يُرَدُّ إِلَيْهَا عِنْدَ التَّنَازُعِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، وَإِلَّا كَانَ الحِوَارُ عَقِيماً غَيْرَ مُثْمِرٍ.

(٨) [المائدة : ٩٥].

(٩) أَيْ: أَسْأَلُكُمْ بِاللهِ. وَهَذَا خِطَابٌ مُؤَثِّرٌ، يُحَرِّكُ العَوَاطِفَ، وَيَسْتَثِيرُ الإِيمَانَ وَالخَوْفَ مِنَ اللهِ ﷻ.

حُكْمُهُمْ فِي دِمَائِهِمْ وَصَلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ؟ وَأَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ لَوْ شَاءَ لَحَكَمَ وَلَمْ يُصَيِّرْ ذَلِكَ إِلَى الرِّجَالِ. وَفِي الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا: قَالَ اللهُ ﷻ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾(١) فَجَعَلَ اللهُ حُكْمَ الرِّجَالِ سُنَّةً مَأْمُونَةً، أَخَرَجْتُ عَنْ هَذِهِ(٢)؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ "قَاتَلَ وَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ": أَتَسْبُونَ أُمَّكُمْ عَائِشَةَ ثُمَّ تَسْتَحِلُّونَ مِنْهَا مَا يُسْتَحَلُّ مِنْ غَيْرِهَا؟ فَلَئِنْ فَعَلْتُمْ لَقَدْ كَفَرْتُمْ وَهِيَ أُمُّكُمْ، وَلَئِنْ قُلْتُمْ: لَيْسَتْ أُمَّنَا لَقَدْ كَفَرْتُمْ فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾(٣) فَأَنْتُمْ تَدُورُونَ بَيْنَ ضَلَالَتَيْنِ، أَيُّهُمَا صِرْتُمْ إِلَيْهَا: صِرْتُمْ إِلَى ضَلَالَةٍ(٤). فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ(٥)، قُلْتُ: أَخَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ "مَحَا اسْمَهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ": فَأَنَا آتِيكُمْ بِمَنْ تَرْضَوْنَ وَأُرِيكُمْ، قَدْ سَمِعْتُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ كَاتَبَ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو وَأَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ: «اكْتُبْ يَا عَلِيُّ: هَذَا مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ». فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: لَا وَاللهِ مَا نَعْلَمُ إِنَّكَ رَسُولُ اللهِ، لَوْ نَعْلَمُ إِنَّكَ رَسُولُ اللهِ مَا قَاتَلْنَاكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ، اكْتُبْ يَا عَلِيُّ: هَذَا مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ». فَوَاللهِ لَرَسُولُ اللهِ خَيْرٌ مِنْ عَلِيٍّ، وَمَا أَخْرَجَهُ مِنَ النُّبُوَّةِ حِينَ مَحَا نَفْسَهُ، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ: فَرَجَعَ مِنَ الْقَوْمِ أَلْفَانِ(٦)، وَقُتِلَ سَائِرُهُمْ عَلَى ضَلَالَةٍ(٧).

---

(١) [النِّساء : ٣٥].

(٢) التَّحَقُّقُ مِنْ زَوَالِ الشُّبْهَةِ عِنْدَ الْمُخَالِفِ.

(٣) [الأحزاب : ٦].

(٤) مُحَاصَرَةُ الْمُخَالِفِ، وَبَيَانُ فَسَادِ رَأْيِهِ بِنَاءً عَلَى اللَّوَازِمِ الفَاسِدَةِ الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَى القَوْلِ بِهِ.

(٥) إِشَارَةٌ إِلَى وُصُولِ الْمُخَالِفِ إِلَى دَرَجَةِ الشَّكِّ وَالتَّرَدُّدِ.

(٦) هذا قول ابن عباس رضي الله عنهما أنهم كانوا (٦٠٠٠) فرجع منهم (٢٠٠٠). ومضى في رواية أحمد عن عبد الله بن شَدَّادٍ من قوله أنهم كانوا (٨٠٠٠) فرجع منهم (٤٠٠٠). انظر [٤٧٩]. والأول أصح؛ لأنه من قول ابن عباس رضي الله عنهما.

(٧) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٦٥٦) وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

● التخريج:

أخرجه البيهقي في الكبرى (١٦٧٤٠) عن الحاكم، به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٠٥٩٨) وعنه أبو نُعَيْم في الحلية (١/ ٣١٨) من طريق عبد الرزاق وأَبِي حُذَيْفَةَ مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ النَّهْدِيِّ، كلاهما عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، به. إلَّا أنهما قالا: «**فَرَجَعَ مِنْهُمْ عِشْرُونَ أَلْفًا وَبَقِيَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، فَقُتِلُوا**». وهو في مصنف عبد الرزاق (١٨٦٧٨). ولم يذكروا عددهم حين جاءهم ابن عباس رضي الله عنهما.

لكن أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٢٢) عن أَبِي حُذَيْفَةَ مُوسَى، به، وذكر مثل الأعداد التي عند الحاكم (**ستة آلاف.... فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَلْفَانِ**). وسيأتي برقم [٤٨٣].

وأخرجه أحمد (٣١٨٧) والنسَّائي في الكبرى (٨٥٢٢) من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، به. واختصره أحمد، ولفظ النسائي: «**فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَلْفَانِ، وَخَرَجَ سَائِرُهُمْ، فَقُتِلُوا عَلَى ضَلَالَتِهِمْ، فَقَتَلَهُمُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ**». ولم يذكر عددهم حين جاءهم ابن عباس رضي الله عنهما. =

قول ابن عباس رضي الله عنهما (**يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَبْرِدْ بِالظُّهْرِ**): يدل على أنَّ ابن عباس رضي الله عنهما كان يَنْطَلِقُ في أول النهار من الكوفة إلى حَرُورَاءَ، ثم يَصِلُ إليها في نصف النهار كما في الخبر التالي[1]، فَيُنَاظِرُ الخوارجَ، ثم يَرْجِعُ فيدخل الكوفة ويشهد صلاة الظهر مع أمير المؤمنين رضي الله عنه، أي يدخل الكوفة قبل وقت العصر، وهذا يعني: أنه كان لا يَبِيتُ فِي حَرُورَاءَ خلال تلك المناظرات التي اتسمرَّت ثلاثةَ أيام بِحَرُورَاءَ، بل كان يذهب أَوَّلَ النهار، فيعود ويشهد صلاة الظهر مع أمير المؤمنين رضي الله عنه.

[٤٨٣] وَأَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ سِمَاكٍ أَبِي زُمَيْلٍ الدُّؤَلِيِّ - وَقَدْ كَانَ هَوَى نَجْدَةَ - قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّهُ لَمَّا اعْتَزَلَتِ

= وأخرجه بَكَّارُ بنُ قُتَيْبَةَ البَكْرَاوِيّ في "نسخته" - كما في تاريخ دمشق (٤٢/ ٤٦٣) - وأبو داود (٤٠٣٧) والحاكم (٧٣٦٨) من طريق عمر بن يونس، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، به. واختصره أبو داود والحاكم، ولفظ بَكَّارٍ: (**لَمَّا اجْتَمَعَتِ الخَوَارِجُ فِي دَارِهَا وَهُمْ سِتَّةُ آلَافٍ أَوْ نَحْوِهَا، قُلْتُ لِعَلِيٍّ... قَالَ: فَرَجَعَ ثُلُثُهُمْ، وَانْصَرَفَ ثُلُثُهُمْ، وَقُتِلَ سَائِرُهُمْ عَلَى ضَلَالَةٍ**). وذكر الحاكم "ستة آلاف"، ولم يذكر آخره. وأورده المحب الطبري في الرياض النضرة (٣/ ٢٢٦ - ٢٢٧) بهذا اللفظ، ثم قال: [أَخْرَجَهُ بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ فِي نُسْخَتِهِ]. وهو في الخلفاء الراشدين للذهبي ص (٢٨٠ - ٢٨١) وتاريخ الإسلام (٣/ ٥٨٨ - ٥٩٠) عن عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، بهذا اللفظ أيضاً. وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢/ ٨٣٨).

وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٦٢) من طريق النَّضْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الجُرَشِيِّ «**فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَلْفَانِ، وَبَقِيَ بَقِيَّتُهُمْ، فَخَرَجُوا فَقُتِلُوا أَجْمَعِينَ**». ولم يذكر عددهم حين جاءهم ابن عباس رضي الله عنهما.

● الترجيح بن ألفاظ الرواية:

إن عبد الرزاق ذكر عددا مبالغًا فيه جدًّا، ولا يصح تاريخيًّا، فإن هذا يعني أنهم كانوا (أربعة وعشرين ألفاً)، أي قرابة نصف جيش علي رضي الله عنه، فالذي أراه أن هذا خطأ من الراوي.

أما الطبراني: فإن كان جمع بين الإسنادين ثم اعتمد لفظ عبد الرزاق: فلا بأس، وإن كان أبو حذيفة رواه على الوجهين: فلسوء حفظه، قال عنه ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ، وكان يُصَحِّفُ". التقريب (٧٠١٠).

◆ وقد خولف عبد الرزاق،،، فرواه الإمام ابن مهدي وعمر بن يونس والنضر الجرشي فقالوا: (**فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَلْفَانِ**)، وثلاثتهم ثقات، هذا أصح.

◆ ورواه عمر بن يونس اختلف عنه في اللفظ،،،

فرواه عنه أَبُو أُمَيَّةَ الطَّرَسُوْسِيُّ فقال: "ستة آلاف، فرجع ألفان".

خالفه بَكَّارُ بنُ قُتَيْبَةَ، فرواه عن عمر بن يونس، وقال: "ستة آلاف، **فَرَجَعَ ثُلُثُهُمْ، وَانْصَرَفَ ثُلُثُهُمْ، وَقُتِلَ سَائِرُهُمْ عَلَى ضَلَالَةٍ**".

● حكم المحدثين على الحديث:

قال الهيثمي: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَأَحْمَدُ بِبَعْضِهِ، وَرِجَالُهُمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ. مجمع الزوائد (١٠٤٥٠).

وصحح إسنادَهُ ابْنُ تيمية وابنُ حجر العسقلاني وأحمد شاكر. وحسنه الألباني، وقال شعيب الأرنؤوط في سنن أبي داود: إسناده قوي.

انظر: مسند أحمد (٣/ ٣٧٠) دار الحديث. منهاج السُّنَّةِ (٨/ ٥٣٠)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢/ ١٣٨).

وانظر: مقال كتبه سامي بن خالد الحمود، بعنوان: ابن عثيمين يحاور المسلّحين (معالم في التعامل مع الفئة الضالة) نسخة إلكترونية من موقع صيد الفوائد: www.saaid.net.

(١) رقم [٤٨٣].

الْخَوَارِجُ دَخَلُوا دَارًا وَهُمْ سِتَّةُ آلَافٍ، وَأَجْمَعُوا أَنْ يَخْرُجُوا عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَهُ. قَالَ: وَكَانَ لَا يَزَالُ يَجِيءُ إِنْسَانٌ فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ الْقَوْمَ خَارِجُونَ عَلَيْكَ- يَعْنِي عَلِيًّا -، فَيَقُولُ: «دَعُوهُمْ فَإِنِّي لَا أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يُقَاتِلُونِي، وَسَوْفَ يَفْعَلُونَ». فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ، أَتَيْتُهُ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَبْرِدْنَا بِصَلَاةٍ؛ لَعَلِّي أَدْخُلُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فَأُكَلِّمَهُمْ. فَقَالَ: «إِنِّي أَخَافُهُمْ عَلَيْكَ». فَقُلْتُ: كَلَّا. وَكُنْتُ رَجُلًا حَسَنَ الْخُلُقِ لَا أُوذِي أَحَدًا، فَأَذِنَ لِي، فَلَبِسْتُ حُلَّةً مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ مِنَ الْيَمَنِ، وَتَرَجَّلْتُ، وَدَخَلْتُ عَلَيْهِمْ نِصْفَ النَّهَارِ، فَدَخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ لَمْ أَرَ قَوْمًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُمُ اجْتِهَادًا، جِبَاهُهُمْ قَرِحَتْ مِنَ السُّجُودِ، وَأَيْدِيهِمْ كَأَنَّهَا ثَفِنُ الْإِبِلِ[(١)]، وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ مُرَحَّضَةٌ[(٢)]، مُشَمِّرِينَ[(٣)]، مُسْهَمَةٌ[(٤)] وُجُوهُهُمْ مِنَ السَّهَرِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: مَرْحَبًا يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا جَاءَ بِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَتَيْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ....[(٥)] فذكر الخبر. وقال في آخره: (**فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَلْفَانِ**).

قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: «**دَعُوهُمْ فَإِنِّي لَا أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يُقَاتِلُونِي، وَسَوْفَ يَفْعَلُونَ**»، يدل على أنَّه رضي الله عنه كان يَعْلَمُ بأنهم سوف يُقَاتِلُونَهُ؛ لِأَحَدِ سَبَبَيْنِ:

إما لأنه سَمِعَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ في وَصْفِ الخوارجِ وَخُرُوجِهِمْ فِي حِينِ فُرْقَةٍ، وأنهم أهلُ قِرَاءَةٍ وَعِبَادَةٍ، وغيرها من تلك الأوصاف، فوجدها منطبقةً عليهم، بل دَلَّ حَدِيثُ "خَاصِفِ النَّعْلِ" على أن عَلِيًّا رضي الله عنه كان يعلم بأنه سوف يقاتلهم، أَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بذلك[(٦)].

وإما لأنه لاحَظَ من تحركاتهم وتصرفاتهم وأفكارهم: أنهم مُقْبِلُونَ عَلَى مُقَاتَلَتِهِ لا مَحَالَةَ.

وقد يَجْتَمِعُ السَبَبَانِ.

☒ خبر لا يصح:

[٤٨٤] أَخرَجَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ الْجَرْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: إِنِّي لَخَارِجٌ مِنَ الْمَسْجِدِ إِذْ رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ حِينَ جَاءَ مِنْ عِنْدِ مُعَاوِيَةَ فِي أَمْرِ الْحَكَمَيْنِ فَدَخَلَ دَارَ سُلَيْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ فَدَخَلْتُ مَعَهُ، فَمَا زَالَ**

---

(١) الثَّفِنُ: جَمْعُ ثَفِنَة، وهي مَا وَلِيَ الْأَرْضَ مِنْ كُلِّ ذَاتِ أَرْبع إِذَا بَرَكَت، كالرُّكْبتين وَغَيْرِهِمَا، وَيَحْصُلُ فِيهِ غِلظ مِنْ أَثَر البُروك. النهاية (١/ ٢١٥) مادَّة: ثفن.

(٢) وَصْفٌ للملابس القديمة التي بَلِيَتْ مِنْ كَثْرَةِ استعمالها وغَسْلِهَا. انظر: لسان العرب (٧/ ١٥٣) مادَّة: رحض.

(٣) التَّشْمِيرُ فِي الأَمْرِ: الْجِدُّ وَالِاجْتِهَادُ فِيهِ. النهاية (٢/ ٥٠٠) مادَّة: شمر.

(٤) مُسْهَمَةٌ: مُتَغَيِّرَةٌ. النهاية (٢/ ٤٢٩) مادَّة: سهم.

(٥) المعرفة والتاريخ (١/ ٥٢٢) حديث صحيح، وهذا إسناد حسن من أجل مُوسَى بْنِ مَسْعُودٍ، وهو أَبُو حُذَيْفَةَ النَّهْدِيُّ البَصْرِيُّ، صدوق سيء الحفظ وكان يُصَحِّفُ، وقد توبع، وانظر الخبر السابق.

التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في المنتظم (٥/ ١٢٤) وتلبيس إبليس ص (٨٢ - ٨٣) بإسناده إلى يعقوب بن سفيان، به.

(٦) انظر [٤٨٥] والتعليق عليه.

يُرْمَى إِلَيْهِ بِرَجُلٍ، ثُمَّ رَجُل بَعْدَ رَجُلٍ، "يَا ابْنَ عَبَّاسٍ كَفَرْتَ وَأَشْرَكْتَ وَنَدَّدْتَ، قَالَ اللهُ فِي كِتَابِهِ كَذَا، وَقَالَ اللهُ كَذَا، وَقَالَ اللهُ كَذَا"، حَتَّى دَخَلَنِي مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: وَمَنْ هُمْ؟ هُمْ وَاللهِ السِّنُّ الأُوَلُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ، هُمْ وَاللهِ أَصْحَابُ الْبَرَانِسِ وَالسَّوَارِي. قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «انْظُرُوا أَخْصَمَكُمْ وَأَجْدَلَكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِحُجَّتِكُمْ، فَلْيَتَكَلَّمْ»، فَاخْتَارُوا رَجُلاً أَعْوَرَ يُقَالُ لَهُ: "عَتَّابٌ"، مِنْ بَنِي تَغْلِبَ، فَقَامَ فَقَالَ: "قَالَ اللهُ كَذَا، وَقَالَ اللهُ كَذَا"، كَأَنَّمَا يَنْزِعُ بِحَاجَتِهِ مِنَ الْقُرْآنِ فِي سُورَةٍ وَاحِدَةٍ. قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنِّي أَرَاكَ قَارِئًا لِلْقُرْآنِ عَالِمًا بِمَا قَدْ فَصَّلْتَ وَوَصَلْتَ، أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، هَلْ عَلِمْتُمْ أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ سَأَلُوا الْقَضِيَّةَ فَكَرِهْنَاهَا وَأَبَيْنَاهَا، فَلَمَّا أَصَابَتْكُمُ الْجِرَاحُ وَعَضَّكُمُ الأَلَمُ وَمُنِعْتُمْ مَاءَ الْفُرَاتِ أَنْشَأْتُمْ تَطْلُبُونَهَا؟ وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ أَنَّهُ أُتِيَ بِفَرَسٍ بَعِيدِ الْبَطْنِ مِنَ الأَرْضِ لِيَهْرُبَ عَلَيْهِ، حَتَّى أَتَاهُ آتٍ مِنْكُمْ فَقَالَ: "إِنِّي تَرَكْتُ أَهْلَ الْعِرَاقِ يَمُوجُونَ مِثْلَ النَّاسِ لَيْلَةَ النَّفْرِ بِمَكَّةَ[1]، يَقُولُونَ مُخْتَلِفِينَ فِي كُلِّ وَجْهٍ مِثْلُ لَيْلَةِ النَّفْرِ بِمَكَّةَ"». قَالَ: ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، أَيَّ رَجُلٍ كَانَ أَبُو بَكْرٍ؟»، فَقَالُوا خَيْرًا وَأَثْنَوْا. فَقَالَ: «عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ؟»، فَقَالُوا خَيْرًا وَأَثْنَوْا. فَقَالَ: «أَفَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلاً خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا فَأَصَابَ ظَبْيًا أَوْ بَعْضَ هَوَامِّ الأَرْضِ فَحَكَمَ فِيهِ أَحَدُهُمَا وَحْدَهُ، أَكَانَ لَهُ؟ وَاللهُ يَقُولُ ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ﴾[2]، فَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ أَمْرِ الأُمَّةِ أَعْظَمُ»، يَقُولُ: «فَلَا تُنْكِرُوا حَكَمَيْنِ فِي دِمَاءِ الأُمَّةِ، وَقَدْ جَعَلَ اللهُ فِي قَتْلِ طَائِرٍ حَكَمَيْنِ، وَقَدْ جَعَلَ بَيْنَ اخْتِلَافِ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ حَكَمَيْنِ لِإِقَامَةِ الْعَدْلِ وَالإِنْصَافِ بَيْنَهُمَا فِيمَا اخْتَلَفَا فِيهِ»[3].

---

(١) يوم النَّفْرِ: أي يوم الرحيل، وهما يومان، يوم النَّفْرِ الأول (١٢/ ذو الحجة)، ويوم النَّفْرِ الثاني (١٣/ ذو الحجة).

فأما يوم النَّفْرِ الأول: هو اليوم الثاني من أيام التشريق، وقد سُمي بذلك لجواز النفر (الرحيل) فيه من مِنَى إلى بيت الله الحرام بمكة ليطوف طواف الوداع لمن تعجَّل من الحُجَّاج، ليعود إلى بلده مُتَعَجِّلاً، فَيَسْقُطُ عَنْهُ رَمْيُ الْيَوْمِ الثَّالِثِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَالْمَبِيتُ بِمِنًى لَيْلَتَهُ. وإن أراد الحاجُّ التَّأَخُّرَ وإدراك اليوم الثالث من أيام التشريق فإنه يكون هذا اليوم له: يوم النَّفْرِ الثالث. انظر: النهاية لابن الأثير (٥/ ٩٢) مادَّة: نفر. الموسوعة الفقهية الكويتية (١٧/ ٥٥، ٥٦) (٢٣/ ١٦٤، ١٦٥) (١٤/ ٢٦، ٢٧).

(٢) [المائدة: ٩٥].

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٣٩٠٢٨). شاذ لا يصح لمخالفته الأخبار الصحيحة. عاصم وأبوه: صدوقان، وبقية رجاله ثقات، إلا أنَّ ابن الْمَدِينِيَّ قال عن عاصم: لا يُحْتَجُّ به إذا انفرد.

وسفيان ابن عُيَيْنَةَ مع وثاقته وُصِفَ بالتدليس، وقد عَنْعَنَ، لكن قالوا: "لَا يُدَلِّسُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ". أقول: وهذا الشذوذ في المتن لا يُحْتَمَلُ في عَنْعَنَتِهِ، فيتوجَّهُ أنَّ نَكَارَةَ الْمَتْنِ جَاءَتْ مِنْ تَدْلِيسِهِ.

بيان الشذوذ في المتن:

● ورد في الخبر أنَّ كُلَيْباً الجَرْمِيَّ قال عن الخوارج: (**هُمْ وَاللهِ السِّنُّ الأُوَلُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ، هُمْ وَاللهِ أَصْحَابُ الْبَرَانِسِ وَالسَّوَارِي**). كذا قال كُلَيْبٌ، وهو خطأ منه - إن صحت نسبة الخبر إليه -، خالف فيه من هو أوثق منه وأعلم بهم منه، وهو ابن عباس رضي الله عنهما.

. . . .

= وفَرِحَ أهلُ البدع بهذا الخبر؛ وجعلوا قول كُلَيْبِ الجَرْمِيِّ في مؤلفاتهم من قول ابن عباس رضي الله عنهما تدليساً وتزويراً منهم، وإنما هو من قول كُلَيْب كما ترى.

وفي هذه العبارة تناقض، فَأَصْحَابُ الْبَرَانِسِ وَالسَّوَارِي: هم الخوارج، وليسوا الصحابة رضي الله عنهم. قال ابن حجر: [وَفِي الْأَوْسَطِ لِلطَّبَرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي السَّائِغَةِ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ قَالَ: «لَمَّا فَارَقَتِ الْخَوَارِجُ عَلِيًّا خَرَجَ فِي طَلَبِهِمْ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى عَسْكَرِهِمْ، فَإِذَا لَهُمْ دَوِيٌّ كَدَوِيِّ النَّحْلِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَإِذَا فِيهِمْ أَصْحَابُ الْبَرَانِسِ». (قال ابن حجر): أَيِ الَّذِينَ كَانُوا مَعْرُوفِينَ بِالزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ]. فتح الباري (١٢/ ٢٩٦). هو في المعجم الأوسط (٤٠٥١) أبو السَّائِغَةِ: تصحَّف من أبي السابغة، هو شِمْرُ بْنُ ذِي الجَوْشَنِ، قاتل الحسين رضي الله عنه، قال الذهبي: ليس بأهل للرواية. ميزان الاعتدال (٢/ ٢٨٠). وانظر: الفرائد على مجمع الزوائد (٦٨٥).

والبَرَانِسُ: جَمْعُ بُرْنُس، هُوَ قَلَنْسُوَة طَوِيلَةٌ كَانَ النُّسَّاكُ يَلْبَسُونَهَا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ مِنَ البِرْس، القُطْن. النهاية لابن الأثير (١/ ١٢٢) مادَّة: برنس.

وفي أنساب الأشراف (٢/ ٣٧٢) في قصة معركة النهروان: (**وَتَنَادَى الحَرُورِيَّةُ: "الرَّوَاح إلى الجنَّة مَعَاشِرَ الْمُخْبِتِينَ وَأَصْحَابَ البَرَانِسِ الْمُصَلِّينَ". فَشَدُّوا عَلَى أَصْحَابِ عَلِيٍّ شَدَّةً وَاحِدَةً**). وسيأتي [٤٩٧].

وقد صَحَّ الخبر أن ابن عباس رضي الله عنهما حَاجَجَ الخوارج بأنهم ليس فيهم أحد من الصحابة رضي الله عنهم، وجعل ذلك حجة لإبطال مذهبهم، قال ابن عباس رضي الله عنهما: (**أَتَيْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ** مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؛ لِأُبَلِّغُكُمْ مَا يَقُولُونَ، الْمُخْبَرُونَ بِمَا يَقُولُونَ، فَعَلَيْهِمْ نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِالْوَحْيِ مِنْكُمْ، وَفِيهِمْ أُنْزِلَ، وَلَيْسَ فِيكُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ). وسبق برقم [٤٨٢]. هذا قول ابن عباس رضي الله عنهما نفسه، فَتَنَبَّهْ.

● قوله: (**هَلْ عَلِمْتُمْ أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ سَأَلُوا الْقَضِيَّةَ فَكَرِهْنَاهَا وَأَبَيْنَاهَا؟**)، هذا مخالف للأخبار الصحيحة، فإنَّ الذين كرهوا القضية هم الخوارج فحسب، أما علي رضي الله عنه وأصحابه فلم يكرهوها، وأثنى عليها عليٌّ رضي الله عنه وسماها (فتحاً)، وردَّ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ رضي الله عنه على الخوارج الذين كرهوا القضية، فذكر لهم قصة صلح الحديبية ليتعظوا ويكفُّوا عن مخالفة عليٍّ رضي الله عنه في قبوله للتحكيم. انظر [٣٧٧].

● وأما عن قوله (**فَلَمَّا أَصَابَتْكُمُ الْجِرَاحُ وَعَضَّكُمُ الأَلَمُ وَمُنِعْتُمْ مَاءَ الْفُرَاتِ أَنْشَأْتُمْ تَطْلُبُونَهَا؟**) هذا أيضاً خطأ محض، مخالف للأخبار الصحيحة، فالخوارج لم يطلبوا التحكيم وإيقاف الحرب، بل الذين طلبوه هم أهل الشام، طلبوه من علي رضي الله عنه، فقبلها منهم، ثم اعترض عليه الخوارج، فالخوارج لم يطلبوها قط، بل رفضوها وطالبوا باستمرار القتال.

وأما قوله (**وَمُنِعْتُمْ مَاءَ الْفُرَاتِ**): هذا خطأ محض، فإنه صح عن معاوية رضي الله عنه أنه خَلَّى بين أهل العراق والماء زَمَنَ الأيام الأولى من نزول الجيشين في صفين، فأصبح الماء بيد علي رضي الله عنه، فقال عليٌّ رضي الله عنه لجنده: «**دَعُوهُمْ؛ فَإِنَّ الْمَاءَ لَا يُمْنَعُ**» انظر [٣٠٢]، وقال شاهد عيان من جيش علي رضي الله عنه: (**أَشْهَدُ أَنَّهُمْ خَلَّوْا لَنَا عَنِ الْمَاءِ، فَمَا أَمْسَيْنَا حَتَّى رَأَيْنَا سُقَاتَنَا وَسُقَاتَهُمْ يَزْدَحِمُونَ عَلَى الشَّرِيعَةِ، وَمَا يُؤْذِي إِنْسَانٌ إِنْسَاناً**) انظر [٣٠٣]. وانظر الأخبار من [٢٩٨] إلى [٣٠٤].

وأجمع المؤرخون كلهم بلا استثناء على أمرين، الأول: أن منع أهل الشام الماءَ عن أهل العراق وَقَعَ في أوائل أيام صفين فقط، والثاني: أن أهل الشام طلبوا الحُكْمَ بكتاب الله عز وجل في آخر يوم من أيام الحرب في صفين، وفي ذاك اليومِ الأخيرِ لم يكن الماءُ تحت سيطرة أهل الشام، بل كان بيد علي رضي الله عنه يَشْرَبُ منه الجيشان معا، فكيف يزعم هذا الخبرُ أن ابن عباس رضي الله عنهما قال للخوارج: (**وَمُنِعْتُمْ مَاءَ الْفُرَاتِ أَنْشَأْتُمْ تَطْلُبُونَهَا**)!!

● وأما قوله: (**أَفَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلاً خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا فَأَصَابَ ظَبْيًا أَوْ بَعْضَ هَوَامِّ الأَرْضِ**)، هذا خطأ، وفيه نَكَارَةٌ (تَشْرِيعٌ مُخَالِفٌ)، فالهَوَامُّ يجوز قتلها في الحِلِّ والحَرَمِ، للمُحْرِمِ وغيره، إنما الذي يَحْرُمُ: صَيْدُ الحَرَمِ، والمراد بالصيد: الحيوان الممتنِع المتوحِّش بِأَصْلِ الخِلْقَةِ. كالحَمَام والعصافير والغِزْلَانِ وغيرها. وعكسه: الحيوانُ الإِنْسِيُّ، كالدَّجَاج وبهيمة الأنعام، فهذه لا تسمى صَيْداً. انظر: حاشية الروض المربع (٤/ ١٩ - ٣٠).

ذكر الزَّبِيدِيُّ في تاج العروس [(٣٤/ ١١٨) مادَّة: همم] أَنَّ الهَوَامُّ: جمع هامَّة، وأنها تُطْلَقُ على عدة معاني: =

= - الفَرَسُ. وَقَالَ ابنُ الأَعْرَابِيِّ: يُقَالُ ذِلكَ، لِلْفَرَسِ والبَعِيرِ، وَلَا يُقَالُ لَغَيْرِهِمَا.
- الأَحْنَاشِ. وقالَ شَمِرٌ: الهَوَامُّ: الحَيَّاتُ.
- كُلُّ ذِي سُمٍّ، يَقْتُلُ سُمُّهُ.
- وتَقَعُ الهَامَّةُ عَلَى غَيْرِ ذَوَاتِ السُّمِّ القَاتِلِ، ومِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِكَعْبِ بنِ عُجْرَةَ: «أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ» أَرَادَ بِهَا القَمْلَ؛ لأَنَّهَا تَدِبُّ فِي الرَّأْسِ، وتَهِمُّ فِيهِ.
- وتَقَعَ الهَوَامُّ عَلَى غَيْرِ مَا يَدِبُّ مِنَ الحَيَوَانِ، وإنْ لَمْ يَقْتُلْ كَالحَشَرَاتِ.

وقال الفيومي في المصباح المنير [(٢/ ٦٤١) مادَّة: ه م م]: (وَالْهَامَّةُ: مَا لَهُ سُمٌّ يَقْتُلُ، كَالْحَيَّةِ، قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ. وَالْجَمْعُ: الْهَوَامُّ، وَقَدْ تُطْلَقُ الْهَوَامُّ عَلَى مَا لَا يَقْتُلُ كَالْحَشَرَاتِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ «أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ» وَالْمُرَادُ: الْقَمْلُ؛ عَلَى الِاسْتِعَارَةِ بِجَامِعِ الْأَذَى).

وجاء في "معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية" لمحمود عبد المنعم (٣/ ٤٥٦): (الهوامُّ -بتشديد الميم-: جمع هامَّة، وهي: ١/ ما يَدُبُّ من الأحناش. ٢/ ما يلازم جسد الإنسان غالبًا إذا طال عهده بالتنظيف. ٣/ القمل). ثم عزا ذلك إلى نيل الأوطار.

أقول: بعد هذا العرض: يتبين أنَّ الهوام يجوز قتلها في الحِلِّ والحَرَم للمُحْرِمِ وغير الْمُحْرِمِ، وقد وقع في خبر ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنه فيه فدية، وهذا يدل على شذوذ المتن.

التخريج:

أَخْرَجَهُ ابْنُ دِيزِيلَ فِي كِتَابِهِ "صِفِّينَ" (برقم [١٠٤] بجمعي وعنايتي) - كَمَا فِي شَرْحِ نَهْجِ البَلَاغَةِ (٢/ ٢٢٥) - من طريق أَبِي عَبْدِ اللهِ الْمَكِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ..." بهذا الإسناد مختصراً بذكر قصة معاوية رضي الله عنه والفرس بعيدة البطن فقط.

وَأَبُو عَبْدِ اللهِ الْمَكِّيُّ: لعله مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ الزِّبْرِقَانِ، صدوق يهم، خ م ت س ق. التقريب (٥٩٩٣).

وأخرج أبو أحمد العسكري في "المصون في الأدب" ص (١٣٦) (أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْدٍ قال: حدّثنا الرياشيّ قال: حدّثنا العتبيّ، عن أبيه قال: دخل الحارث بن نوفل بابنه عبد الله إلى معاوية، فقال: ما عَلَّمْتَ ابْنَكَ؟ قال: القرآنَ والفرائض. فقال: رَوِّهْ مِنْ فَصِيحِ الشِّعْرِ؛ فإنه يفتّح العقل، ويفصّح المنطق، ويطلق اللسان، ويدلُّ على المروءة والشجاعة، ولقد رَأَيْتَنِي ليلةَ صفِّينَ وما يحبسني إلّا أبيات عمرو بن الإطنابة حيث يقول: ...) فذكر أبياتاً.

إسناده ضعيف جدًّا، وهو منقطع. ابنُ دُرَيْدٍ قال عنه مسلمة بن قاسم: كان كثير الرواية للأخبار وأيام الناس والأنساب غير أنه لم يكن ثقة عند جميعهم وكان خليعا. لسان الميزان (٥/ ١٣٤). وانظر: إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (٨٥٤).

وَالرِّيَاشِيُّ: هو أَبُو الفَضْلِ عَبَّاسُ بنُ الفَرَجِ النَّحْوِيُّ، ثقة. التقريب (٣١٨١).

وَالعُتْبِيُّ: هو أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ مُعَاوِيَةَ البَصْرِيُّ، العَلَّامَةُ، الأَخْبَارِيُّ، الشَّاعِرُ، الْمُجَوِّدُ، وَكَانَ يَشْرَبُ، مات سنة (٢٢٨هـ). سير أعلام النبلاء (١١/ ٩٦). لم أجد فيه توثيقاً.

وأبوه: لم أجد له ترجمة.

۞ المبحث الثاني: الْمُوَاجَهَةُ مَعَ الخَوَارِجِ فِي النَّهْرَوَانِ (٣٨هـ)

● المطلب الأول: حَدِيثُ "خَاصِفِ النَّعْلِ":

[٤٨٥] أَخْرَجَ أَحْمَدُ: "حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ الزُّبَيْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: كُنَّا جُلُوسًا نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا مِنْ بَعْضِ بُيُوتِ نِسَائِهِ، قَالَ: فَقُمْنَا مَعَهُ، فَانْقَطَعَتْ نَعْلُهُ، فَتَخَلَّفَ عَلَيْهَا عَلِيٌّ يَخْصِفُهَا[١]، فَمَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَضَيْنَا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ يَنْتَظِرُهُ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ عَلَى تَأْوِيلِ هَذَا الْقُرْآنِ، كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى تَنْزِيلِهِ»، فَاسْتَشْرَفْنَا[٢] وَفِينَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ خَاصِفُ النَّعْلِ». قَالَ: فَجِئْنَا نُبَشِّرُهُ، قَالَ: وَكَأَنَّهُ قَدْ سَمِعَهُ[٣] "[٤].

[٤٨٦] وَأَخْرَجَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ الْبَغْدَادِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْإِمَامِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ الزُّبَيْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا قُعُودًا نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا مِنْ حُجْرَةِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَانْقَطَعَتْ نَعْلُهُ، فَرَمَى بِهَا إِلَى عَلِيٍّ عليه السلام[٥]، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُقَاتِلَنَّ عَلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى تَنْزِيلِهِ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه: أَنَا؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: أَنَا؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ خَاصِفُ النَّعْلِ فِي الْحُجْرَةِ». قَالَ رَجَاءٌ الزُّبَيْدِيُّ: فَأَتَى رَجُلٌ عَلِيًّا فِي الرَّحَبَةِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْ كَانَ فِي حَدِيثِ النَّعْلِ شَيْءٌ؟ قَالَ: اللهُمَّ إِنَّكَ لَتَشْهَدُ أَنَّهُ مِمَّا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُسِرُّهُ إِلَيَّ[٦] "[٧].

---

(١) يَخْصِفُهَا: يَخْرِزُها، مِنَ الْخَصْفِ، وهو الضَّمُّ وَالْجَمْعُ. النهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٨) مادَّة: خصف.

(٢) من الإشراف، وهو الانتصاب للشيء والتَّعرُّضُ له والتَّطلُّعُ إليه.

(٣) لفظ الحاكم: (فَأَتَيْنَاهُ فَبَشَّرْنَاهُ، فَلَمْ يَرْفَعْ بِهِ رَأْسَهُ، كَأَنَّهُ قَدْ كَانَ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ).

(٤) مسند أحمد (١١٧٧٣) صححه الألباني وشعيب الأرنؤوط. حسين بن محمد: هو ابن بَهْرَامَ الْمَرُّوذِيُّ. وَفِطْرٌ: هو ابن خليفة. ورجاء والد إسماعيل: هو ابن رَبِيعَةَ. انظر: السلسلة الصحيحة (٢٤٨٧).

وأخرجه الحاكم (٤٦٢١) من طريق الأعمش وفطر، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاء، بهذا الإسناد، وصححه.

(٥) لَفْظُ القَطِيعِيِّ: (وَانْقَطَعَتْ شِسْعُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَعْطَاهَا عَلِيًّا يُصْلِحُهَا).

(٦) لَفْظُ القَطِيعِيِّ: (هَلْ كَانَ مِنْ حَدِيثِ النَّعْلِ شَيْءٌ؟ قَالَ: وَقَدْ بَلَغَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ مِمَّا كَانَ يُخْفِي إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ).

(٧) شرح مشكل الآثار (٤٠٥٨) قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح.

وأخرجه القَطِيعِيُّ في زياداته على فضائل الصحابة (١٠٨٣) من طريق عَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، به.

القتال على التنزيل: أي المعتمِد على تنزيل الله ﷻ في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾[(١)]، وهو قتال الكفار، كيوم بدر وأحد وغيرهما من غزوات النبي ﷺ.

أما القتال على التأويل: هو قِتَالُ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ يقولون "لا إله إلا الله"، وهم الخوارج أهل النَّهْرَوَانِ الذين قَاتَلَهُمْ عَلِيٌّ رضي الله عنه، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الطَّحَاوِيُّ (ت: ٣٢١هـ)[(٢)] وَالبَيْهَقِيُّ (ت: ٤٥٨هـ)[(٣)] وَابْنُ بَلْبَانَ (ت: ٧٣٩هـ)[(٤)] وَابْنُ كَثِيرٍ (ت: ٧٧٤هـ)[(٥)]، وَهُمْ مِنْ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ المحقِّقِينَ البَصِيرِينَ بِعُلُومِهِ.

وَجَعَلَ قِتَالَهُمْ مَبْنِيًّا عَلَى التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ اسْتِحْقَاقِ الخَوَارِجِ لِلْقِتَالِ يَحْتَاجُ إِلَى التَّأَمُّلِ

---

(١) [التوبة: ٣٦]. وانظر: حاشية المسند للسندي (٦/ ٤٥٢، ح٤٩٤٣).

(٢) بَوَّبَ الطَّحَاوِيُّ في شرح مشكل الآثار (١٠/ ٢٣٧) قال: "بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: «**إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ النَّاسَ عَلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ كَمَا قَاتَلْتُهُمْ عَلَى تَنْزِيلِهِ**»"، ثم أخرج أحاديث خَاصِفِ النَّعْلِ (٤٠٥٨) إلى (٤٠٦١)، ثم قال الطحاوي (١٠/ ٢٤١): "أَهْلُ حَرُورَاءَ هُمُ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ عَلِيٌّ عَلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ". ثُمَّ أَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ أَحَادِيثَ فَضْلِ قِتَالِ الخَوَارِجِ وَصِفَاتِهِمْ وَآيَتِهِمْ ذِي الثُّدَيَّةِ (٤٠٦٣) إلى (٤٠٧٤)، ثم أخرج الطحاوي (١٠/ ٢٥٨ - ٢٥٩، ح٤٠٧٤): عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ**» قَالَ الطَّحَاوِيُّ: فَهَؤُلَاءِ أَهْلُ التَّأْوِيلِ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ... وَهَذَا مِنَ الْخَصَائِصِ الَّتِي اخْتَصَّ اللهُ ﷻ بِهَا خُلَفَاءَ رَسُولِهِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ، فَكَانَتْ هَذِهِ مِنْ خَصَائِصِ عَلِيٍّ وَهُوَ مِنْهُمْ، وَلَمْ تَكُنْ لِغَيْرِهِ مِنْهُمْ. اهـ

أي أن قتال الخوارج لم تكن لغيره من الخلفاء الراشدين الأربعة رضي الله عنهم، أقول: قد قاتل معاويةُ رضي الله عنه الخوارجَ في خلافته، لكن الطحاوي يقصد هنا: عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

(٣) قال البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٤٢٦): "بَابُ مَا جَاءَ فِي إِخْبَارِهِ بِخُرُوجِهِمْ وَسِيمَاهُمْ وَالْمُخْدَجِ الَّذِي فِيهِمْ وَأَجْرِ مَنْ قَتَلَهُمْ، وَاسْمِ مَنْ قَتَلَ الْمُخْدَجَ مِنْهُمْ، وَإِشَارَتِهِ عَلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه بِقِتَالِهِمْ، وَمَا ظَهَرَ بِوُجُودِ الصِّدْقِ فِي إِخْبَارِهِ مِنْ آثَارِ النُّبُوَّةِ"، ثم أخرج البيهقي أحاديث في فَضْلِ قِتَالِ الخَوَارِجِ وَصِفَاتِهِمْ وَآيَتِهِمْ ذِي الثُّدَيَّةِ، ثم ختم هذا الباب بإخراجه لحديث خَاصِفِ النَّعْلِ (٦/ ٤٣٥، ٤٣٦).

(٤) جَعَلَ ابنُ بلبان "حَدِيثَ خَاصِفِ النَّعْلِ" في صحيح ابن حبان برقم (٦٩٣٧)، ثُمَّ بَوَّبَ لِلْحَدِيثِ الَّذِي يَلِيهِ (١٥/ ٣٨٦، ح٦٩٣٨) فَقَالَ: (ذِكْرُ وَصْفِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه عَلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ)، فَأَوْرَدَ حَدِيثَ فَضْلِ قِتَالِ الخَوَارِجِ وَآيَتِهِمْ ذِي الثُّدَيَّةِ.

وهذان الحديثان ذكرهما ابن حبان في (القسم الثالث، في النوع الثامن) كما أشار شعيب الأرنؤوط.

والقسم الثالث: سماه ابنُ حِبَّانَ: (إخبار النبي ﷺ عما احتيج إلى معرفتها).

والنوع الثامن: سماه ابن حِبَّانَ: (إِخْبَاره ﷺ عَنْ مَنَاقِبِ الصحابة رجالهم ونسائهم بذكر أسمائهم). انظر: صحيح ابن حبان (١/ ١٣١، ١٣٢).

ولمعرفة منهج شعيب في ذكر أرقام "التقاسيم والأنواع": انظر مقدمة صحيح ابن حبان (١/ ١٧٢).

ومعلوم أن ترتيب صحيح ابن حبان على الكتب والأبواب: هو من صنيع ابن بَلْبَانَ، وليس من صنيع ابن حِبَّانَ، انظر كلام شعيب الأرنؤوط في مقدمة صحيح ابن حبان (١/ ٥٣).

(٥) البداية والنهاية (٧/ ٣٣٨) قال ابن كثير: "حَدِيثٌ آخَرُ فِي مَدْحِ عَلِيٍّ رضي الله عنه عَلَى قِتَالِهِ الْخَوَارِجَ: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا فِطْرٌ..." فذكر حَدِيثَ "خَاصِفِ النَّعْلِ" الذي أخرجه أحمد، وقد أوردناه قبل قليل.

وقال في المصدر نفسه (٦/ ٢٤١، ٢٤٣): "إِخْبَارُهُ ﷺ عَنِ الخَوَارِجِ وَقِتَالِهِمْ"، ثم أورد أحاديث في فَضْلِ قِتَالِ الخَوَارِجِ وَآيَتِهِمْ ذِي الثُّدَيَّةِ، ومنها: حديث "خَاصِفِ النَّعْلِ".

وَالفَهم[١]، فَعَلِيٌّ ﷺ أَعْطَى الخَوَارِجَ عَهْدًا فَقَالَ: (**وَلَا نُقَاتِلُكُمْ حَتَّى تُقَاتِلُونَا**)[٢] أَيْ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُقَاتِلْهُمْ إِلَّا بَعْدَ التَّأَمُّلِ وَالفَهْمِ.

وَذَهَبَ السِّنْدِيُّ (ت: ١١٣٨هـ)[٣] إِلَى أَنَّ المراد بالقتال على التأويل: قِتَال الفئة الباغية "أهل الشام" يَوْمَ صِفِّينَ، ولم يَذْكُرْ مُسْتَنَداً.

والصواب الذي دَلَّتْ عليه الأحاديث الصحيحة: أنهم أهل النَّهْرَوَانِ، ومن الأدلة عليه:

(١ فَهْمُ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَرَدَ فِي الحَدِيثِ: (**فَجِئْنَا نُبَشِّرُهُ**)، فَفَهِمَ الصحابةُ ﷺ أَنَّ القِيَامَ بِأَمْرِ ذَلِكَ القِتَالِ: فَضِيلَةٌ بُشِّرَ بِهَا عَلِيٌّ ﷺ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ ﷺ: (**فَاسْتَشْرَفْنَا وَفِينَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ**)، يدل على أن كل واحد منهم ﷺ تَمَنَّى أن يكون هو المقصود بهذه الفَضِيلَةِ وَالبِشَارَةِ.

(٢ أَنَّ بِشَارَةَ النَّبِيِّ ﷺ إنما كانت للجيشِ الذي يُقَاتِلُ الخوارجَ، فَجَعَلَ ﷺ قِتَالَهُمْ لِلْخَوَارِجِ فَضِيلَةً، وَبَشَّرَهُمْ بِالأَجْرِ العَظِيمِ: (**لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ، مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ﷺ، لَاتَّكَلُوا عَنِ الْعَمَلِ**، «**وَآيَةُ ذَلِكَ: أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَضُدٌ، وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ....**)[٤].

ولقد بَشَّرَ النَّبِيُّ ﷺ بِبِشَارَتَيْنِ تَحْصُلَانِ في تلك الحِقْبَةِ (حِقْبَة الفِتْنَة من بعد استشهاد عثمان ﷺ إلى صلح الحسن ﷺ)، وهما:

- البِشَارَةُ بصُلْح الحَسَنِ ﷺ[٥].
- وَالبِشَارَةُ للفِرْقَةِ التي تقاتل الخوارجَ بأنها أقرب إلى الحق[٦]، وأنَّ لها أجراً عظيماً[٧].

ولم أجد أن النَّبِيَّ ﷺ بَشَّرَ بغيرهما مما يحصل في تلك الحِقْبَةِ[٨]، إنما جاءت أحاديث

---

(١) حاشية المسند للسندي (٦/ ٤٥١، ح٤٩٤٣) لكنه أنزلها على قتال البُغَاة في صِفِّينَ، انظر الجواب عنه.

(٢) سيأتي تفصيله في صفحة (٦٥٦) بعنوان: (اشتراط أمير المؤمنين ﷺ عَلَى الخوارج، ثم سَفْكهمْ لِلدِّمَاءِ).

(٣) حاشية المسند للسندي (٦/ ٤٥١، ح٤٩٤٣).

(٤) انظر [٤٩٤].

(٥) انظر [٧٥].

(٦) انظر [٧٦] وما بعده.

(٧) انظر [٤٩٤].

(٨) قال النبي ﷺ عن عثمان ﷺ: «**هَذَا يَوْمَئِذٍ وَمَنِ اتَّبَعَهُ عَلَى الْهُدَى**»، انظر [١٠]، وقال ﷺ: «**هَذَا يَوْمَئِذٍ وَأَصْحَابُهُ عَلَى الْحَقِّ وَالْهُدَى**» انظر [٧]، هذا ليس بشارة بالفتنة، وإنما ثناء على موقف أقوام في تلك الفتنة، وحثٌّ على لزوم عثمان ﷺ. والمراد بأتباع وأصحاب عثمان ﷺ: الذين تمسكوا به زمن حياته ﷺ حين ثار الغوغاء عليه وطالبوه بعزل نفسه عن الخلافة حتى قتلوه ﷺ.

ولقد ذكرنا سابقاً أن معاوية ﷺ وبعض الصحابة ﷺ اجتهدوا في فَهْمِ الحديث، وفسروا أتباع عثمان ﷺ بأنهم الذين يطالبون بالاقتصاص بدمه. انظر [٧] إلى [١١] والتعليق بعده.

عن تلك الحِقْبَةِ هي من باب الإخبار[١] والتحذير من الفتن[٢]، والأمر بما ينبغي فِعْلُهُ زمن الفتن، وَهِيَ لَيْسَتْ مِنَ البَشَائِرِ، وهي من معجزاته ﷺ.

فالحاصل: أنَّ النبي ﷺ بَشَّرَ بالصلح على يد الحسن رضي الله عنه، ولم يُبَشِّرْ بالقتال في صِفِّينَ، بل نهى عن الدخول فيه[٣].

٣) أنَّ حديث "خَاصِفِ النَّعْلِ" قَيَّدَ ذَلِكَ القِتَالَ بِقَيْدَيْنِ، هما: "البِشَارَة" و"التأويل"،،،

أما البِشَارة: فذكرناها في النقطتين السابقتين.

وأما القتال على "التأويل": فهو القتال الذي يَفْتَقِرُ فِي مَعْرِفَةِ اسْتِحْقَاقِهِ إِلَى التَّأَمُّلِ وَالفَهْم، وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ رضي الله عنه أَعْطَى الخَوَارِجَ عَهْدًا فَقَالَ: **(وَلَا نُقَاتِلُكُمْ حَتَّى تُقَاتِلُونَا)**[٤] أَيْ أَنَّهُ رضي الله عنه لَمْ يُقَاتِلْهُمْ إِلَّا بَعْدَ التَّأَمُّلِ وَالفَهْم.

وهذان القَيْدَانِ لا يجتمعان إلا في الخوارج أهل النَّهْرَوَانِ، فهم المقصودون بحديث "خَاصِفِ النَّعْلِ".

أما أهل الشام في صِفِّينَ: فلا ينطبق عليهم هَذَانِ القَيْدَانِ مَعًا، إنما ينطبق عليهم قَيْدُ "التأويل" فقط، فإنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه رآهم مُسْتَحِقِّينَ للقتال بِبَغْيِهِمْ بَعْدَ التَّأَمُّلِ وَالفَهْمِ[٥].

٤) أنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ أَبْصَرُ وَأَعْلَمُ بِالأَحَادِيثِ وَمَعَانِيهَا وَأَسْبَابِ وُرُودِهَا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

٥) أَنَّ تَوْجِيهَ الطَّحَاوِيِّ وَالبَيْهَقِيِّ وَابْنِ بَلْبَانَ وَابْنِ كَثِيرٍ: مُسْتَنِدٌ إِلَى الدَّلِيلِ، أَمَّا تَوْجِيهُ السِّنْدِيِّ فَلَمْ يَسْتَنِدْ فِيهِ إِلَى دَلِيلٍ.

قوله **(وَكَأَنَّهُ قَدْ سَمِعَهُ)**: يدل على أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه كان يعلم بأنه سوف يقاتل الخوارج،،،

وَيُؤَيِّدُهُ ثَلَاثَةُ أَدِلَّةٍ:

◆الأول: أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه قَالَ: **(اللهُمَّ إِنَّكَ لَتَشْهَدُ أَنَّهُ مِمَّا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُسِرُّهُ إِلَيَّ)**،

---

(١) الإخبار كقوله ﷺ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقْتَتِلَ فِئَتَانِ دَعْوَاهُمَا وَاحِدَةٌ**» انظر [٧٣].

(٢) التحذير كقوله ﷺ: «**إِنَّهُ سَتَكُونُ فِتْنَةٌ، وَفُرْقَةٌ، وَاخْتِلَافٌ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأْتِ بِسَيْفِكَ أُحُدًا، فَاضْرِبْ بِهِ عُرْضَهُ، وَاكْسِرْ نَبْلَكَ، وَاقْطَعْ وَتَرَكَ، وَاجْلِسْ فِي بَيْتِكَ**». انظر [٢٣٠].

وقوله ﷺ: «**سَتَكُونُ فِتَنٌ، القَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ القَائِمِ، وَالقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفْهُ، فَمَنْ وَجَدَ مَلْجَأً أَوْ مَعَاذًا، فَلْيَعُذْ بِهِ**». انظر [٦٦].

(٣) انظر [٦٥] [٦٦] [٢٢٨] [٢٢٩] [٢٣٥].

(٤) سيأتي تفصيله في صفحة (٦٥٦) بعنوان: (اشتراط أمير المؤمنين رضي الله عنه عَلَى الخوارج، ثم سَفْكهمْ لِلدِّمَاءِ).

(٥) انظر [٣٢٨] إلى [٣٣٣]، ووجه الدلالة فيها: أن عليًّا رضي الله عنه كان يقاتل بصفين بسيفه أشد القتال، لأنه كان يرى أهل الشام مستحقين للقتال.

فهذه الجملة **تُفَسِّرُ قَوْلَ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ** ﷺ: (**فَجِئْنَا نُبَشِّرُهُ، قَالَ: وَكَأَنَّهُ قَدْ سَمِعَهُ**)، فهو ﷺ قد سمعه من النبي ﷺ.

◆الثاني: أَنَّ عَلِيًّا ﷺ كان يعرف أوصافَ الخوارج، قَالَ عَلِيٌّ ﷺ وهو في طريقه إلى النَّهْرَوَانِ: (**أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ، لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»، لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ، مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ﷺ، لَاتَّكَلُوا عَنِ الْعَمَلِ، «وَآيَةُ ذَلِكَ: أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَضُدٌ، وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ، عَلَى رَأْسِ عَضُدِهِ مِثْلُ حَلَمَةِ الثَّدْيِ، عَلَيْهِ شَعَرَاتٌ بِيضٌ...**)[١].

◆الثالث: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: (**إِنَّهُ لَمَّا اعْتَزَلَتِ الْخَوَارِجُ دَخَلُوا دَارًا وَهُمْ سِتَّةُ آلَافٍ، وَأَجْمَعُوا أَنْ يَخْرُجُوا عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَهُ. قَالَ: وَكَانَ لَا يَزَالُ يَجِيءُ إِنْسَانٌ فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ الْقَوْمَ خَارِجُونَ عَلَيْكَ- يَعْنِي عَلِيًّا -، فَيَقُولُ: «دَعُوهُمْ فَإِنِّي لَا أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يُقَاتِلُونِي، وَسَوْفَ يَفْعَلُونَ»...**)[٢].

وأما قول عليٍّ ﷺ: (اللهُمَّ إِنَّكَ لَتَشْهَدُ أَنَّهُ مِمَّا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُسِرُّهُ إِلَيَّ)، فالمراد بالإسرار أحد أمرين:

● **الأول**: إمَّا إخباره قَبْلَ غَيْرِهِ، وهو الذي دلَّ عليه ظاهر الحديث، فإن النبي ﷺ أخبر الصحابة ﷺ، فجاء الصحابةُ ﷺ يُبَشِّرُونَ عليًّا ﷺ، فإذا به يَعْلَمُ بتلك البِشَارَةِ مُسْبَقًا.

وإخباره قَبْلَ غَيْرِهِ: هو تشريف له ﷺ بسبب اختصاصه بالقيام بالعمل الجليل، وهو قتال الخوارج المبتدعة بالنهروان.

● **الثاني**: أو أن المراد: اختصاصه بالإخبار عن أوصاف زائدة للخوارج لم يُخْبِرْ بها النبيُّ ﷺ عامَّةَ الناس، أوصاف يستفيد منها عَلِيٌّ ﷺ في أمر الحرب والتصدي للخوارج الذين اجتمعت فيهم سفاهة الأحلام والشجاعة والشراسة؛ لأنه ﷺ هو من سوف يتصدَّر لمواجهة تحركات الخوارج ثم لحربهم.

فالحاصل: أنها أوصاف تفيد في أمر الحرب، لا أحكام ولا تشريعات دينية، وقد أسر بها النبي ﷺ لعلي ﷺ؛ لأن أمر الحرب يستدعي الإسرار، قال النبي ﷺ: «**الحَرْبُ خَدْعَةٌ**»[٣]، فيكون علي ﷺ بعد هذا الإسرار على أكمل استعداد لمواجهة الخوارج.

(١) انظر [٤٩٤].

(٢) انظر [٤٨٣].

(٣) أخرجه البخاري (٢٨٦٦) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

ومن الأمثلة على تلك الأوصاف الزائدة للخوارج:

١ - قول علي رضي الله عنه: (**دَعُوهُمْ فَإِنِّي لَا أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يُقَاتِلُونِي، وَسَوْفَ يَفْعَلُونَ**)[١].

٢ - عِلْمُهُ رضي الله عنه بأن ابن مُلْجَم الخارجي سوف يتولى قَتْلَهُ[٢] - إنْ حملْناهما على أنهما إخبار من النبي ﷺ له رضي الله عنه، وليستا فِرَاسَةً -.

٣ - عِلْمُهُ بأنه سوف يُقْتَلُ في العراق، ذلك عندما حَذَّرَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ رضي الله عنه فقال له: (**لَا تَقْدَمِ الْعِرَاقَ؛ فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يُصِيبَكَ بِهَا ذُبَابُ السَّيْفِ**[٣]، قَالَ عَلِيٌّ: «وَايْمُ اللهِ لَقَدْ أَخْبَرَنِي بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ»[٤].

ولا يمتنع اجتماع الأمرين في بيان المراد "بالإسرار"، والله أعلم.

وقد أجاب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه مَنْ سأله عن اختصاصه بأمورٍ من الدِّينِ لم يطلع عليها الناس، ،

[٤٨٧] أَخْرَجَ مُسْلِمٌ: **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا عَنْ مَرْوَانَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: مَا كَانَ**[٥] **النَّبِيُّ ﷺ يُسِرُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: فَغَضِبَ، وَقَالَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسِرُّ إِلَيَّ شَيْئًا يَكْتُمُهُ النَّاس، غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ حَدَّثَنِي بِكَلِمَاتٍ أَرْبَعٍ، قَالَ: فَقَالَ: مَا هُنَّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قَالَ: «لَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا**[٦]**، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ**[٧]**»**[٨].

[٤٨٨] وَأَخْرَجَ البُخَارِيُّ: **حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه**[٩]، **هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ**

---

(١) انظر [٤٨٣]. (٢) انظر [٥١٢].

(٣) ذُبَابُ السَّيْفِ: طَرَفُه الَّذِي يُضرَبُ بِهِ. النهاية في غريب الحديث (٢/ ١٥٢) مادَّة: ذبب.

(٤) انظر [٢٥٦].

وهناك أمر كان يعلمه علي رضي الله عنه يتعلق بموقعة "صفين"، وهو: عِلْمُهُ بيوم مقتل عمار رضي الله عنه، انظر [٣٥٣] [٣٥٤].

(٥) لفظ ابن أبي شيبة: (**هَلْ كَانَ**).

(٦) آوَى مُحْدِثًا: ضَمَّهُ إِلَيْهِ وَحَمَاهُ. وَالْمُحْدِثُ - بِكَسْرِ الدَّالِ -: هُوَ مَنْ يَأْتِي بِفَسَادٍ فِي الْأَرْضِ.

(٧) مَنَارُ الأَرْضِ: عَلَامَاتُ حُدُودِهَا. (٨) صحيح مسلم (٦/ ٨٤).

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٤٤٩) حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، به.

(٩) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَإِنَّمَا سَأَلَهُ أَبُو جُحَيْفَةَ عَنْ ذَلِكَ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الشِّيعَةِ كَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ - لَا سِيَّمَا عَلِيًّا - أَشْيَاءَ مِنَ الْوَحْيِ خَصَّهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا لَمْ يُطْلِعْ غَيْرَهُمْ عَلَيْهَا. فتح الباري (١/ ٢٠٤).

وقال في موضع آخر: وَفِي الْحَدِيثِ رَدٌّ لِمَا تَدَّعِيهِ الشِّيعَةُ بِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَ عَلِيٍّ وَآلِ بَيْتِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أُمُورٌ كَثِيرَةٌ أَعْلَمَهُ بِهَا سِرًّا تَشْتَمِلُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ وَأُمُورِ الْإِمَارَةِ. فتح الباري (٤/ ٨٥).

فِي القُرْآنِ؟ وَقَالَ[١] مَرَّةً: مَا لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: «وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ[٢]، مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي القُرْآنِ، إِلَّا فَهْمًا[٣] يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ[٤]، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ[٥]» قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «العَقْلُ[٦]، وَفِكَاكُ الأَسِيرِ[٧]، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»[٨].

● **المطلب الثاني: اشتراطُ أمير المؤمنين ﵁ عَلَى الخوارج، ثم سَفْكُهُمْ لِلدِّمَاءِ:**

شَرَطَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ ﵁ عَلَى الخَوَارِجِ أَنْ لَا يُقَاتِلَهُمْ حَتَّى يَسْفِكُوا الدِّمَاءَ، فَإِنْ فَعَلُوا: أَقَامَ عَلَيْهِمْ حُكْمَ اللهِ ﷻ.

جَاءَ فِي الْمُسْنَدِ والْمُسْتَدْرَكِ: (**فَوَاضَعُوا عَبْدَ اللهِ الْكِتَابَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلافٍ كُلُّهُمْ تَائِبٌ، فِيهِمُ ابْنُ الْكَوَّاءِ، حَتَّى أَدْخَلَهُمْ عَلَى عَلِيٍّ الْكُوفَةَ**[٩]، فَبَعَثَ عَلِيٌّ، إِلَى بَقِيَّتِهِمْ، فَقَالَ: «قَدْ كَانَ مِنْ أَمْرِنَا وَأَمْرِ النَّاسِ مَا قَدْ رَأَيْتُمْ، فَقِفُوا حَيْثُ شِئْتُمْ، حَتَّى تَجْتَمِعَ أُمَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ، بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا تَسْفِكُوا دَماً حَرَاماً، أَوْ تَقْطَعُوا سَبِيلاً، أَوْ تَظْلِمُوا ذِمَّةً، فَإِنَّكُمْ إِنْ فَعَلْتُمْ فَقَدْ نَبَذْنَا إِلَيْكُمُ الْحَرْبَ عَلَى سَوَاءٍ، إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ». فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا ابْنَ شَدَّادٍ، فَقَدْ قَتَلَهُمْ؟ فَقَالَ: وَاللهِ مَا بَعَثَ إِلَيْهِمْ حَتَّى قَطَعُوا السَّبِيلَ، وَسَفَكُوا الدَّمَ [بِغَيْرِ حَقِّ اللهِ، وَقَتَلُوا ابْنَ خَبَّابٍ]، وَاسْتَحَلُّوا أَهْلَ الذِّمَّةِ)[١٠].

وقال عليٌّ ﵁ عن الخوارج: (**وَلا نَهِيجُهُمْ**[١١] **مَا لَمْ يَسْفِكُوا دَمًا، وَمَا لَمْ يَنَالُوا مُحرَّمًا**)[١٢].

وقال ﵁ للخوارج: (**وَلَا نُقَاتِلُكُمْ حَتَّى تُقَاتِلُونَا**)[١٣].

وَأَعْطَاهُمْ أمير المؤمنين ﵁ مُقَابِلَ الْتِزَامِهِمْ بـ "عَدَمِ سَفْكِ الدِّمَاءِ" ثَلَاثَةَ عُهُودٍ:

---

(١) أي: (وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مرةً...)، كذا جاء مصرَّحًا عند البخاري (٦٥١٧).

(٢) فَلَقَ الحَبَّةَ: شَقَّهَا فِي الأَرْضِ حَتَّى تَنْبُتَ ثُمَّ تُثْمِرَ. بَرَأَ: خَلَقَ. النَّسَمَةُ: النَّفْسُ.

(٣) الفَهْمُ هُنَا: هُوَ الفِقْهُ الْمُسْتَنْبَطُ مِنْ كِتَابِ اللهِ ﷻ. فتح الباري (١/ ٢٠٤).

(٤) أَيْ: فِي كِتَابِ اللهِ ﷻ. والمراد: إلا فِقْهًا يفتحه اللهُ على رجل فيستنبطه من كتاب الله ﷻ.

(٥) الصَّحِيفَةُ: الوَرَقَةُ الْمَكْتُوبَةُ، وَكَانَتْ مُعَلَّقَةً بِسَيْفِ عَلِيٍّ ﵁.

(٦) العَقْلُ: الدِّيَةُ.

(٧) فِكَاكُ الأَسِيرِ: مَا يُخَلَّصُ بِهِ مِنَ الأَسْرِ.

(٨) صحيح البخاري (٦٥٠٧) مُطَرِّفٌ: هو ابْنُ طَرِيفٍ الحَارِثِيُّ الكُوفِيُّ. وَأَبُو جُحَيْفَةَ: هو وَهْبُ بنُ عَبْدِ اللهِ السُّوَائِيُّ الكُوفِيُّ ﵁، يُقَالُ لَهُ: وَهْبُ الخَيْرِ، مِنْ صِغَارِ الصَّحَابَةِ ﵃، وَكَانَ صَاحِبَ شُرْطَةِ عَلِيٍّ ﵁.

(٩) أي: أدخل ابنُ عباس ﵄ التائبينَ من الخوارج على علي بن أبي طالب ﵁ في الكوفة التي كانت عاصمة الخلافة؛ فيكونوا مع جماعة المسلمين.

(١٠) انظر [٤٧٩]. وإسناده حسن.

(١١) نَهِيجُهُمْ: نُقَاتِلُهُمْ. يُقَال: تَهَايَجُوا، إذا تَوَاثَبُوا للقِتَال. تاج العروس (٦/ ٢٨٨) مادَّة: هيج.

(١٢) انظر [٤٦٨]، وهو صحيح بشواهده.

(١٣) انظر [٤٦٩]، وهو صحيح.

(١ أن لا يمنعهم من دخول المساجد والصلاة فيها.

(٢ أن لا يمنعهم الفَيْءَ والعَطَاءَ.

(٣ أن لا يَبْدَأَهُمْ بالقتال.

قال أمير المؤمنين ﷺ في خطبة الجمعة للخوارج عندما شغَّبوا فيها: **(الآنَ لَكُمْ عِنْدِي ثَلَاثُ خِلَالٍ مَا كُنْتُمْ مَعَنَا: لَنْ نَمْنَعَكُمْ مَسَاجِدَ اللهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ، وَلَا نَمْنَعُكُمْ فَيْئًا مَا كَانَتْ أَيْدِيكُمْ مَعَ أَيْدِينَا، وَلَا نُقَاتِلُكُمْ حَتَّى تُقَاتِلُونَا)**[١].

وقال عليٌّ ﷺ: **(إِنَّا لَا نَمْنَعُهُمُ الْفَيْءَ، وَلَا نَحُولُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ دُخُولِ مَسَاجِدِ اللهِ، وَلَا نَهِيجُهُمْ**[٢] **مَا لَمْ يَسْفِكُوا دَمًا، وَمَا لَمْ يَنَالُوا مُحرَّمًا)**[٣].

وبعدما بَعَثَ عليٌّ ﷺ أبا موسى ﷺ للتحكيم في رمضان سنةَ (٣٧هـ): خَرَجَ الخوارجُ في شوال سنةَ (٣٧هـ) من الكوفة إلى النَّهْرَوَانِ[٤]، فمكثوا فيها، ثم افْتَرَقَتْ مِنْهُمْ فِرْقَةٌ في محرَّم سنةَ (٣٨هـ)، فجعلوا يقتلون الناس، فأنكر بعضُ الخوارج على بعض، وقالوا: "وَيْلَكُمْ!! مَا عَلَى هَذَا فَارَقْنَا عَلِيًّا". وكان من بين القتلى: عبد الله بن خَبَّابِ بن الأَرَتِّ، وَأُمُّ وَلَدِهِ وكانت حُبْلَى،،

[٤٨٩] أَخرَجَ الطَّبَرَانِيُّ: **حَدَّثَنَا الْمِقْدَامُ بْنُ دَاوُدَ، ثنا أَسَدُ بْنُ مُوسَى ح، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ثنا شَيْبَانُ، قَالَا: ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، ثنا رَجُلٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ كَانَ يُجَالِسُنَا فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، قَالَ: صَحِبْتُ أَصْحَابَ النَّهَرِ، فَكُنْتُ فِيهِمْ، ثُمَّ كَرِهْتُ أَمْرَهُمْ خَشِيتُ أَنْ يَقْتُلُونِي، فَبَيْنَا أَنَا مَعَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ إِذْ أَتَيْنَا عَلَى قَرْيَةٍ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَرْيَةِ نَهَرٌ إِذْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْقَرْيَةِ مُرَوَّعًا (يَجُرُّ رِدَاءَهُ)، فَقَالُوا لَهُ: كَأَنَّا رَوَّعْنَاكَ، قَالَ: أَجَلْ، قَالُوا: لَا رَوْعَ لَكَ**[٥]**، [فَقَطَعُوا إِلَيْهِ النَّهْرَ]، فَقُلْتُ: وَاللهِ يَعْرِفُوهُ، وَلَمْ أَعْرِفْهُ**[٦]، فَقَالُوا: أَنْتَ ابْنُ خَبَّابٍ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقَالُوا: هَلْ سَمِعْتَ مِنْ أَبِيكَ حَدِيثًا تُحَدِّثُنَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذَكَرَ فِتْنَةً

---

(١) انظر [٤٦٩].

(٢) نَهِيجُهُمْ: نُقَاتِلُهُمْ. يُقَال: تَهَايَجُوا، إِذا تَوَاثَبُوا للقِتَال. تاج العروس (٦/ ٢٨٨) مادَّة: هيج.

(٣) انظر [٤٦٨].

(٤) النَّهْرَوَانُ: منطقة واسعة بين بغداد وَوَاسِطَ مِنَ الجانب الشرقي، حَدُّهَا الأعلى مُتَّصِلٌ ببغداد، يجري فيها نهر يُدْعَى باسمها، ويصب في نهر دجلة. كانت بها وقعة النهروان بين أمير المؤمنين علي ﷺ وبين الخوارج سنة (٣٨هـ). معجم البلدان (٥/ ٣٢٤) تعريف بالأعلامِ الواردة في البداية والنهاية، نسخة إلكترونية.

(٥) لَا رَوْعَ لَكَ: أَيْ لَا خَوْفَ عَلَيْكَ وَلَا ضَرَرَ وَلَا فَزَعَ. التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (٩/ ٢٧) تحت رقم (١١٢٢).

(٦) أي: أنَّ أصحابه عرفوا ابن خباب، لكنه هو لم يعرفه.

فَقَالَ: «الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، فَإِنْ أَدْرَكَتْكَ [فَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللهِ الْقَاتِلَ]، فَكُنْ عَبْدَ اللهِ الْمَقْتُولَ»، قَالَ: فَقَرَّبُوهُ إِلَى شَطِّ النَّهرِ فَذَبَحُوهُ(١)، فَرَأَيْتُ دَمَهُ يَسِيلُ فِي الْمَاءِ مِثْلَ الشِّرَاكِ(٢)، مَا ابْذَقَرَّ(٣) [بِالْمَاءِ وَلَا اخْتَلَطَ بِهِ]، قَالَ: فَأَخَذُوا أُمَّ وَلَدِهِ(٤) فَقَتَلُوها، وَكَانَتْ حُبْلَى(٥)، فَبَقَرُوا بَطْنَهَا، لَمْ أَصْحَبْ قَوْمًا هُمْ أَبْغَضُ إِلَيَّ صُحْبَةً مِنْهُمْ، حَتَّى وَجَدْتُ خَلْوَةً، فَانْفَلَتُّ(٦).

الذي يَظْهَرُ: أنَّ حُمَيْدَ بْنَ هِلَالٍ تَعَمَّدَ إخفاءَ اسم الرجل خوفًا عليه من جُرْمِ الخوارج، فإنه فَضَحَ الخوارج بفعلتهم الشنيعة التي تسببت بهلاكهم في النهروان، فإنَّ حُمَيْداً كان يَعْرِفُهُ قال: (**كَانَ يُجَالِسُنَا فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ**).

---

(١) في مسند أحمد: (فَضَرَبُوا عُنُقَهُ).

(٢) الشِّرَاكُ: هو سَيْرٌ من الجِلْدِ، يكون على وجه النَّعْلِ. النهاية لابن الأثير (٢/ ٤٦٧) مادَّة: شرك. تاج العروس (١٢/ ١١٧) مادَّة: سير.

في الآحاد والمثاني: (فَأَتْبَعْتُهُ بَصَرِي فِي الْمَاءِ كَأَنَّهُ شِرَاكٌ أَحْمَرُ حَتَّى خَفِيَ عَلَيَّ).

(٣) أي لم تَتَفَرَّق أجزاؤُه بالماءِ فَتُمْزَجَ بِهِ، ولكنّه مرَّ فِيهِ مُجْتَمِعاً مُتَميِّزاً مِنْهُ. تاج العروس (١٠/ ١٥٠) مادَّة بذقر.

(٤) أُمُّ الوَلَدِ: هي الأَمَةُ إِذَا وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا، فإنها حينئذٍ تكون لها أحكام فقهية تختلف عن الأَمَةِ، منها: أنَّها تُعْتَقُ بِمُجَرَّدِ مَوْتِ سَيِّدِهَا. انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٤/ ١٦٤) مادَّة: اسْتِيلَاد.

(٥) حُبْلَى: حَامِل.

(٦) المعجم الكبير (٣٦٢٩) وما بين المعقوفات زيادات من الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم. وما بين القوسين زيادةٌ من مسند أبي يعلى والشريعة للآجري.

الحكم على الخبر:

حبر مقبول، وهذا إسناد رجاله ثقات غير الرجل الذي لم يسمَّ (شاهد عِيَان)، وكان حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ يعرفه، وقد تعمَّد حُمَيْدٌ إخفاء اسمه للسبب الذي ذكرته قبل قليل.

الشواهد والقرائن:

الحادثة الأساسية في الخبر هي: "قَتْلُ الخوارج لابن خَبَّاب"، وقد ثَبَتَتْ هذه الحادثة عند الحاكم، أخرج الحاكم قصة الخوارج مع عليٍّ ﷺ، وفيها: (**فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ** < **: يَا ابْنَ شَدَّادٍ فَقَدْ قَتَلَهُمْ؟ فَقَالَ: وَاللهِ مَا بَعَثَ إِلَيْهِمْ حَتَّى قَطَعُوا السَّبِيلَ، وَسَفَكُوا الدِّمَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ اللهِ، وَقَتَلُوا ابْنَ خَبَّابٍ، وَاسْتَحَلُّوا أَهْلَ الذِّمَّةِ. فَقَالَتْ: آللهِ؟ قُلْتُ: آللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**). وإسناده حسن، انظر [٤٧٩].

وله أيضاً قرائن، وهي: استفاضته، وأنَّ عليًّا ﷺ ما قاتلهم حتى سفكوا الدماء، وفصَّلتُه في بداية هذا المطلب، انظر صفحة (٦٥٦).

التخريج:

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٨٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ، به.

وأخرجه أحمد (٢١٠٦٤) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (ابْنُ عُلَيَّةَ)، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ (ابْنُ أَبِي تَمِيمَةَ السِّخْتِيَانِيُّ)، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، بنحوه.

وأخرجه أبو يَعْلَى (٧٢١٥) والآجُرِّيُّ في الشريعة (٧٥) من طريق أَبِي خَيْثَمَةَ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ، عَنِ ابْنِ عُلَيَّةَ، به. وزاد الآجُرِّيُّ متابَعَاتٍ.

وأورده ابن حجر في فتح الباري (١٢/ ٢٩٧) قال: (وَأَخْرَجَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَجُلٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ قَالَ: لَحِقْتُ بِأَهْلِ النَّهْرِ...) فذكره.

وروى الطبري هذا الخبر، وبيَّنَ فيه سَبَبَ قَتْلِهِ، وهو إجابته عن سؤالهم، ، ،

[٤٩٠] قَالَ الطَّبَرِيُّ: قَالَ أَبُو مِخْنَفٍ: **عَنْ عَطَاء بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ: أَنَّ الخَارِجَةَ الَّتِي أَقْبَلَتْ مِنَ الْبَصْرَةِ جَاءَتْ حَتَّى دَنَتْ مِنْ إِخْوَانِهَا بِالنَّهْرِ، فَخَرَجَتْ عِصَابَةٌ مِنْهُمْ، فَإِذَا هُمْ بِرَجُلٍ يَسُوقُ بِامْرَأَةٍ عَلَى حِمَارٍ، فَعَبَرُوا إِلَيْهِ، فَدَعَوْهُ، فَتَهَدَّدُوهُ وَأَفْزَعُوهُ، وَقَالُوا لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ خَبَّابٍ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ أَهْوَى إِلَى ثَوْبِهِ يَتَنَاوَلُهُ مِنَ الأَرْضِ- وَكَانَ سَقَطَ عَنْهُ لَمَّا أَفْزَعُوهُ-، فَقَالُوا لَهُ: أَفْزَعْنَاكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالُوا: لَا رَوْعَ عَلَيْكَ، فَحَدِّثْنَا عَنْ أَبِيكَ بِحَدِيثٍ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ لَعَلَّ اللهَ يَنْفَعُنَا بِهِ. قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «أَنَّ فِتْنَةً تَكُونُ، يَمُوتُ فِيهَا قَلْبُ الرَّجُلِ كَمَا يَمُوتُ فِيهَا بَدَنُهُ، يُمْسِي فِيهَا مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ فِيهَا كَافِرًا، وَيُصْبِحُ فِيهَا كَافِرًا وَيُمْسِي فِيهَا مُؤْمِنًا»، فَقَالُوا: لِهَذَا الْحَدِيثِ سَأَلْنَاكَ، فَمَا تَقُولُ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؟ فَأَثْنَى عَلَيْهِمَا خَيْرًا. قَالُوا: مَا تَقُولُ فِي عُثْمَانَ فِي أَوَّلِ خِلَافَتِهِ وَفِي آخِرِهَا؟ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ مُحِقًّا فِي أَوَّلِهَا وَفِي آخِرِهَا. قَالُوا: فَمَا تَقُولُ فِي عَلِيٍّ قَبْلَ التَّحْكِيمِ وَبَعْدَهُ؟ قَالَ: إِنَّهُ أَعْلَمُ بِاللهِ مِنْكُمْ، وَأَشَدُّ تَوَقِّيًا عَلَى دِينِهِ، وَأَنْفَذُ بَصِيرَةً. فَقَالُوا: إِنَّكَ تَتَّبِعُ الْهَوَى، وَتُوَالِي الرِّجَالَ عَلَى أَسْمَائِهَا لَا عَلَى أَفْعَالِهَا، وَاللهِ لَنَقْتُلَنَّكَ قِتْلَةً مَا قَتَلْنَاهَا أَحَدًا. فَأَخَذُوهُ فَكَتَّفُوهُ، ثُمَّ أَقْبَلُوا بِهِ وَبِامْرَأَتِهِ، وَهِيَ حُبْلَى مُتِمٌّ**[١]...[٢].

تذكر بعض الروايات الضعيفة أنَّ عليًّا ﷺ طالب الخوارج بتسليم القتلة، فقالوا: "كُلُّنَا قَتَلْنَاهُ"[٣].

وامتناع الخوارج من تسليم القَتَلَةِ: أَمْرٌ بَدِيهِيٌّ، فلو أنهم سلَّموهم لما نَشَبَتِ الحربُ في النهروان.

وتدل الأخبار الصحيحة على أنهم قتلوا آخرين غير عبد الله بن خَبَّابٍ، قال أَبُو وَائِلٍ: (**فَسَارُوا حَتَّى بَلَغُوا النَّهْرَوَانَ، فَافْتَرَقَتْ مِنْهُمْ فِرْقَةٌ فَجَعَلُوا يَهُدُّونَ النَّاسَ قَتْلاً، فَقَالَ أَصْحَابُهُمْ: وَيْلَكُمْ!! مَا عَلَى هَذَا فَارَقْنَا عَلِيًّا!! فَبَلَغَ عَلِيًّا أَمْرُهُمْ...**) وسيأتي بتمامه[٤].

وَقَوْلُ أَبِي وَائِلٍ: تُفَسِّرُهُ رِوَايَةُ الطَّبَرِيِّ، ، ،

[491] جاء في رواية الطَّبَرِيِّ السابقة[٥] زيادةٌ لَمْ نَذْكُرْهَا هُنَاكَ، وهي: (**وَقَتَلُوا ثَلَاثَ نِسْوَةٍ مِنْ طَيْءٍ، وَقَتَلُوا أُمَّ سِنَانٍ الصَّيْدَاوِيَّةَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَتْلِهِمْ عَبْدَ**

---

(١) حُبْلَى: حَامِلٌ. وَمُتِمٌّ: أَوْشَكَتْ عَلَى الوَضْعِ.

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ١١٩) هذا القَدْرُ الذي أوردناه: مقبول كسابقه.

(٣) مصنَّف ابن أبي شيبة (٣٩٠٤٨) عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، به. وأَبُو مِجْلَزٍ لم يدرك الحادثة، وفي الخبر مجازفات، وليس هو على شرط كتابي فأذكره، والله أعلم. وانظر تخريجه في المسند (٢١٠٦٤).

(٤) برقم [٤٩٦].

(٥) رقم [٤٩٠].

اللهِ بْنَ خَبَّابٍ، وَاعْتِرَاضِهِمُ النَّاسَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمُ الْحَارِثَ بْنَ مُرَّةَ الْعَبْدِيَّ لِيَأْتِيَهُمْ، فَيَنْظُرَ فِيمَا بَلَغَهُ عَنْهُمْ، وَيَكْتُبَ بِهِ إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِهِ وَلَا يَكْتُمَهُ. فَخَرَجَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّهْرِ لِيُسَائِلَهُمْ، فَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَيْهِ فَقَتَلُوهُ، وَأَتَى الخَبَرُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَالنَّاسَ...)[١].

هذه الأخبار الثلاثة السابقة: تدل على أن الخوارج قتلوا خمسةَ نِسَاءٍ، هُنَّ: (أُمُّ وَلَدِ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَبَّابٍ) وَ (ثَلَاثُ نِسْوَةٍ مِنْ طَيْءٍ) وَ (أُمُّ سِنَانٍ الصَّيْدَاوِيَّةُ).

والخبر الأخير: يدل على قَتْلِهِمْ لِرَسُولِ عَلِيٍّ ﷺ، وهو (الْحَارِثُ بْنُ مُرَّةَ الْعَبْدِيُّ).

فَخَرَقَ الخوارجُ شَرْطَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ مِنْ وَجْهَيْنِ:

◆ **الوجه الأول**: أنهم سفكوا الدماء وقتلوا جماعةً من الناس كما تدل عليه الأخبار السابقة.

◆ **الوجه الثاني**: أنهم استباحوا أموال الناس، قال أميرُ المؤمنين ﷺ في خُطْبَتِهِ: **(فَإِنَّهُمْ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ، وَأَغَارُوا فِي سَرْحِ النَّاسِ**[٢] **)**[٣].

● المطلب الثالث: عدد الجَيْشَيْنِ في موقعة النَّهْرَوَانِ:

كان عددُ الخوارج يومَ مَعْرَكَةِ النَّهْرَوَانِ "أربعةَ آلافٍ"، اتَّفَقَتْ على ذلك ثلاثةُ أخبارٍ الصحيحة وقفتُ عليها، ، ،

◆**الأول**: مَا أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَالَ: **(كَانَ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى عَلِيٍّ بِالنَّهْرَوَانِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ فِي الحَدِيدِ، فَرَكِبَهُمُ الْمُسْلِمُونَ فَقَتَلُوهُمْ)**[٤].

◆**والثاني**: مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادٍ أَنَّهُ قَالَ: **(فَإِنَّ عَلِيًّا لَمَّا كَاتَبَ مُعَاوِيَةَ، وَحَكَّمَ الْحَكَمَيْنِ، خَرَجَ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةُ آلَافٍ مِنْ قُرَّاءِ النَّاسِ، فَنَزَلُوا بِأَرْضٍ يُقَالُ لَهَا: حَرُورَاءُ...... فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ عَلِيٌّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ، فَخَرَجْتُ مَعَهُ...... فَوَاضَعُوا عَبْدَ اللهِ الْكِتَابَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلافٍ كُلُّهُمْ تَائِبٌ، فِيهِمُ ابْنُ الْكَوَّاءِ)**[٥].

◆**والثالث**: مَا أَخْرَجَهُ الحَاكِمُ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: **(لَمَّا خَرَجَتِ الْحَرُورِيَّةُ اجْتَمَعُوا فِي دَارٍ، وَهُمْ سِتَّةُ آلَافٍ .....قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ: فَرَجَعَ مِنَ الْقَوْمِ أَلْفَانِ، وَقُتِلَ**

---

(١) تاريخ الطبري (٣/ ١١٩) هذا القَدْرُ الذي أوردناه: محتمِل للقبول؛ لأنه فسَّرَ قولَ أبي وائل، وبقرينةِ قَتْلِ الخوارج لعددٍ من الناس، ولكن هذه القرينة تحتاج إلى المزيد لتنهض بالخبر إلى القبول، عدا ذِكْرِ مَقْتَلِ ابن خَبَّابٍ واعتراضِ الخوارج للناس، فهو مقبول، انظر الخبرين السابقين.

أُمُّ سِنَانٍ الصَّيْدَاوِيَّةُ، وَرَسُولُ عَلِيٍّ ﷺ إِلَى الخَوَارِجِ الْحَارِثُ بْنُ مُرَّةَ الْعَبْدِيُّ، وَالنِّسْوَةُ الثَّلَاثَةُ مِنْ طَيْءٍ: لم أجدهم.

(٢) السَّرْحُ: الماشية. وهذا يدل على أنهم اعتدوا على أموال الناس واستباحوها.

(٣) انظر [٤٩٤].

(٤) انظر [٢٢١]، وتكرر برقم [٥٠٧].

(٥) انظر [٤٧٩].

سَائِرُهُمْ عَلَى ضَلَالَةٍ[(١)] .هذا أصح؛ لأنه من قول ابن عباس رضي الله عنهما نفسه، وقد رآهم ابن عباس رضي الله عنهما ودخل معسكرهم الذي بحروراء مراراً أثناء مناظراته التي استمرت ثلاثة أيام، أما القول السابق: فهو مِنْ قول ابن شَدَّادٍ، وشهد ابن شَدَّادٍ مناظرات ابن عباس رضي الله عنهما[(٢)].

وهذا العددُ (٤٠٠٠): هو مِنْ غَيْرِ الخمسمئة الَّذِينَ اعْتَزَلَ بِهِمْ فَرْوَةُ بْنُ نَوْفَلٍ الأَشْجَعِيُّ[(٣)] كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ ظَوَاهِرُ الأَخْبَارِ، فإن فَرْوَةَ خرج بجماعة من الخوارج بعدما أرسل عليٌّ رضي الله عنه أبا موسى رضي الله عنه لموعد الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، فَسَارَ فروةُ بجيشه لكنه لم يلتحق بالراسبي في النهروان، والله أعلم.

وفي خبر من مراسيل الزُّهْرِيِّ: أنهم (خمسة آلاف)[(٤)].

وفي خبر ضعيف: أنَّ الخوارج كانوا: (اثني عشر ألفاً، فرجع منهم ثمانية آلاف بمناصحة عليٍّ رضي الله عنه لهم يوم النهر، فبقي منهم أربعة آلاف حاربوا عليًّا رضي الله عنه فهلكوا)[(٥)].

☒ أقوالٌ لا تَثْبُتُ:

ذَكَرَ أَبُو مِخْنَفٍ أنَّ هؤلاء الـ (٤٠٠٠) من الخوارج: لم يدخلوا جميعهم الحرب ضد عليٍّ رضي الله عنه يوم النهروان، بل انسحبت منهم طوائف قبل نشوب المعركة بسبب مناصحة عليٍّ وأبي أيوب الأنصاري رضي الله عنهما لهم، فلم يَبْقَ مع الرَّاسِبِيِّ سِوَى (٢٨٠٠)[(٦)].

وَذَكَرَ البَلَاذُرِيُّ بِلَا إِسْنَادٍ: أنَّ الخوارجَ يَوْمَ النَّهْرِ كانوا (٤٠٠٠)، فَنَاصَحَهُمْ عَلِيٌّ رضي الله عنه وَوَعَظَهُمْ، فَاسْتَجَابَتْ لَهُ جَمَاعَاتٌ مِنْهُمْ وَفَارَقُوا عَبْدَ اللهِ بْنَ وَهْبٍ الرَّاسِبِيَّ، وَلَمْ يبقَ مع الرَّاسِبِيِّ سِوَى (١٨٠٠)، وقيل: (١٥٠٠)، شَهِدُوا مَعَهُ القِتَالَ، فَهَلَكُوا[(٧)].

وهذه الأقوال مردودة بالأخبار الصحيحة:

قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: (**لَمَّا خَرَجَتِ الْحَرُورِيَّةُ اجْتَمَعُوا فِي دَارٍ، وَهُمْ سِتَّةُ آلَافٍ .....فَرَجَعَ مِنَ الْقَوْمِ أَلْفَانِ، وَقُتِلَ سَائِرُهُمْ عَلَى ضَلَالَةٍ**)[(٨)]. قوله (سَائِرُهُمْ): أي بَقِيَّتُهُمْ،

---

(١) انظر [٤٨٢].

(٢) اتفق ابن عباس رضي الله عنهما وابن شداد على أن عدد أهل النهرون (٤٠٠٠)، لكن ابن شداد قال أن خوارج صفين (القراء) خرجوا من صفين إلى النهروان وكان عددهم ثمانية آلاف، فرجع منهم أربعة آلاف. أما ابن عباس رضي الله عنهما فقال: إن خوارج صفين نزلوا حروراء وهم ستة آلاف، فرجع منهم الفان. وقد فَصَّلْتُ ذلك في التعليق على موقف القراء وعددهم، تجده في مبحث مستقل في صفحة (٤٨٦).

(٣) سيأتي تفصيله، انظر: [٦٠٠] [٦٠١] والتعليق الذي قبلهما وبعدهما.

(٤) انظر [٤٦٥].

(٥) كتاب الفتوح لابن أعثم (٤/ ٢٥٦، ٢٧٠).

(٦) تاريخ الطبري (٣/ ١٢١).

(٧) أنساب الأشراف (٢/ ٣٧١).

(٨) انظر [٤٨٢].

فرجع من الستة آلاف: أَلْفَانِ، أما بَقِيَّتُهُمْ - وهم الأربعة آلاف -: قُتِلُوا يوم النهروان على ضلالتهم. هذا قول ابن عباس رضي الله عنهما، وحسبك به، وقد شهد النهروان.

● وجاء عند يعقوب بن سفيان عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَالَ: (**كَانَ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى عَلِيٍّ بِالنَّهْرَوَانِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ فِي الحَدِيدِ، فَرَكِبَهُمُ الْمُسْلِمُونَ فَقَتَلُوهُمْ**)[1]. فأبو مِجْلَزٍ يَذْكُرُ مَقْتَلَ الأربعة آلاف كُلِّهِمْ.

● وجاء عند ابن أَبِي شَيْبَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: (**لَمَّا كَانَ يَوْمُ النَّهْرَوَانِ لَقِيَ الْخَوَارِجَ**[2] **فَلَمْ يَبْرَحُوا حَتَّى شُجِرُوا بِالرِّمَاحِ، فَقُتِلُوا جَمِيعًا**)[3]. ذَكَرَ زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ أن الخوارج حين لَقِيَهُمْ عَلِيٌّ رضي الله عنه بالنهروان، لم يَبْرَحُوا (أي لم يزالوا في أماكنهم لم يفارقوها) حتى تخلصوا من رماحهم بعيدًا عن معسكرهم، فابتدأوا القتال بالسيوف، فَقُتِلُوا جَمِيعًا، وهذا يدل على أن الخوارج لم يغادر أحدٌ منهم النهروان، بل دخلوا جَمِيعًا في القتال، فَقُتِلُوا جَمِيعًا، وكانوا أربعة آلاف.

● وجاء عند مُسْلِمٍ: أن عَبْدَ اللهِ بْنَ وَهْبٍ الرَّاسِبِيَّ لم يَسْمَحْ لأتباعه بسماع أي مناصحة، بل لم يُمْهِلْ عَلِيًّا رضي الله عنه ليقوم بالمناصحة، فَأَمَرَ الرَّاسِبِيُّ أَتْبَاعَهُ بابتداء القتال وبالهجوم السريع بالسيوف فقط، وأمرهم بالتخلُّص من الرِّمَاحِ، قال الرَّاسِبِيُّ لهم: ("**أَلْقُوا الرِّمَاحَ، وَسُلُّوا سُيُوفَكُمْ مِنْ جُفُونِهَا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ**"). فلما استجابوا له كانت النتيجة أنْ (**قُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ**)[4]، وقول الرَّاسِبِيِّ يدل على أن المناصَحة لم تحدث أصلاً، ألا ترى أن الرَّاسِبِيَّ قال: (**أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ**)، فحينما تَوَاجَهَ الجيشانِ خاف الرَّاسِبِيُّ من حدوث المناصَحة، فأمرهم بالهجوم قبل حدوثها.

فهذه الأخبار الصحيحة: تدلُّ على عدم حصول أي مناصحة، بل على نُشُوبِ الحَرْبِ بِوُجُودِ الأَرْبَعَةِ آلَافٍ مِنَ الخَوَارِجِ.

فالحاصل: أن خوارجَ النهروان كانوا أربعة آلاف، لم يَرْجِعْ منهم أحد قَبْلَ نُشُوبِ المعركة، ثم بعد نُشُوبِهَا قُتِلُوا جَمِيعًا على ضلالة، أما المناصَحة: فلم تَحْدُثْ في النهروان بعد تَقَابُلِ الجَيْشَيْنِ؛ لأنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ وَهْبٍ الرَّاسِبِيَّ تَعَمَّدَ إِنْشَابَ الحَرْبِ وَابْتِدَاءَهَا، فَقَطَعَ على أتباعه طريق المناصَحة.

---

(١) انظر [٢٢١]، وتكرر برقم [٥٠٧].

(٢) أي: لَقِيَ عَلِيٌّ رضي الله عنه الخَوَارِجَ.

(٣) انظر [٥٠٦].

(٤) انظر [٤٩٤] والتعليق بعده.

وأما عدد جيش أمير المؤمنين علي رضي الله عنه:

فلم أجد فيه خبراً صحيحا ولا مقبولاً.

فَذَكَرَ البَلَاذُرِيُّ بِلَا إسنادٍ: أنَّ جيشَ أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه كان (أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفًا)[١].

وقال أبو مِخْنَفٍ: أنه (٦٨٢٠٠)[٢]، هذا خطأ بَيِّنٌ.

وذكر المسعودي: أنه (خمسة وأربعون أَلْفًا)[٣]. وفيه مبالغة.

وَذَكَرَ البَلَاذُرِيُّ بِلَا إِسْنَادٍ: [فرأى (عليٌّ) أن يمضي من معسكره بالنُّخَيْلَةِ، وقد كان عسكر بها حين جاء خبرُ الحَكَمَيْنِ لِيَسِيرَ إِلَى الشَّامِ، وَكَتَبَ إِلَى أَهْلِ البصرة في النهوض معه، فأتاه الأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ فِي أَلْفٍ وخمسمائة، وأتاه جَارِيَةُ بْنُ قُدَامَةَ في ثلاثة ألاف. ويقال: إن ابن قُدَامَةَ جاء في خمسة آلاف. ويقال: في أكثر من ذلك. فَوَافَاهُ بِالنُّخَيْلَةِ][٤].

أقول: ما ذكره البَلَاذُرِيُّ (١٤٠٠٠) وَجِيهٌ جدًّا؛ فإنَّ جيشَ عليٍّ رضي الله عنه في صفين كان خمسين ألفاً، وقُتِلَ منهم ثلاثة آلاف تقريباً، وانْشَقَّ عنه يوم صفين ستة آلاف على الأصح، وقيل: ثمانية آلاف من الخوارج، ثم تثاقل عن النهروان ثُلُثَا مَنْ تَبَقَّى من الجيشِ، فتكون النتيجة نحو ما ذكره البَلَاذُرِيُّ، وهو (١٤٠٠٠)، وهذا العدد يمثل ثلث مَن تَبَقَّى مع علي رضي الله عنه عند مُنْصَرَفِهِ مِنْ صِفِّينَ.

فإذا كان عَدَدُ الخوارجِ الْمُنْشَقِّينَ (ستةَ آلاف): فسوف يكون عدد المتثاقلين عن النهروان ثُلُثَا الجيش تقريباً،،،

٥٠,٠٠٠[٥] - ٣٠٠٠[٦] - ٦٠٠٠[٧] = ٤١،٠٠٠[٨]

٤١،٠٠٠ - ٢٧،٠٠٠[٩] = ١٤،٠٠٠

---

(١) أنساب الأشراف (٢/ ٣٧١) قال: (وكان في أربعة عشر ألفًا، عَبَّأَ النَّاسَ، فجعل على ميمنته حُجْرَ بْنَ عَدِيٍّ الكِنْدِيَّ، وعلى ميسرته شَبَثَ بْنَ رِبْعِيٍّ، وعلي الخَيْلِ أبا أيوب خالد بن زيد الأنصاري، وعلى الرُّجَّالِ أبا قتادة الأنصاري - واسمه النعمان بن ربعي بن بلدمة الخزرجي -، وعلى أهل المدينة وهم سبعمائة أو ثمان مائة: قيس بن سعد بن عُبَادَةَ الأنصاري).

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ١١٨) إسناده تالف، وفي متنه نكارة.

(٣) مروج الذهب (٢/ ٣١٤).

(٤) أنساب الأشراف (٢/ ٣٦٧) خبر ضعيف، ذكرته للمقارنة والإحصاء لا للاحتجاج. وذكر الطبري نحوه في تاريخه (٣/ ١١٧ - ١١٨) عن أبي مِخْنَفٍ.

(٥) عدد الجيش علي رضي الله عنه يوم صفين.

(٦) عدد قتلى جيش علي رضي الله عنه يوم صفين.

(٧) عدد الخوارج (القراء) الذين انشقوا عن علي رضي الله عنه بعد قبوله للتحكيم يوم صفين.

(٨) عدد من بقي من جيش العراق مع علي رضي الله عنه بعد حرب صفين، وهم الذين دخلوا مع علي رضي الله عنه الكوفة.

(٩) نقوم بطرح الثلثين من عدد الجيش المتبقي.

حيث أنَّ: ٤١،٠٠٠ × $\frac{٢}{٣}$ = ٢٧،٣٣٣

وإذا كان عَدَدُ الخوارجِ الْمُنْشَقِّينَ (ثمانيةَ آلاف): فسوف يكون عدد المتثاقلين عن النهروان أقل من ثُلُثَي الجَيْشِ بِيَسِيرٍ.

٥٠،٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٨٠٠٠ = ٣٩،٠٠٠

٣٩،٠٠٠ - ٢٥،٠٠٠ = ١٤،٠٠٠

حيث أنَّ: ٣٩،٠٠٠ × $\frac{٢}{٣}$ = ٢٦،٠٠٠

فيترجَّحُ أَنَّ عددَ جيش أمير المؤمنين علي ﷺ يوم النهر: ما ذكره البَلَاذُرِيُّ، وهو (١٤٠٠٠).

● المطلب الرابع: الحرب في النَّهْرَوَانِ، والبحثُ عن ذِي الثُّدَيَّةِ، وسجودُ عليٍّ ﷺ شُكْراً:

كانت وقعة النهروان في صَفَرٍ سنة (٣٨هـ)[١].

وقيل: في شعبان من نفس السنة (٣٨هـ)[٢].

والراجح: أنها في صَفَرٍ؛ لأنه الأقرب زمنيًّا من اجتماع الحَكَمَيْنِ ﷺ الذي كان في رمضان سنة (٣٧هـ)، فإن الخوارج ظَلَّتْ ثائرةً يحتشدون في النهروان منذ بَعَثَ عليٌّ أبا موسى ﷺ إلى الموعد في أول رمضان، فَيَبْعُدُ تَأَخُّرُ الحرب إلى شعبان مع ذروة احتشاد الخوارج ونشاطهم.

وكان أميرُ المؤمنين ﷺ قد سار إلى الخوارج بجيشه من النُّخَيْلَةِ في "مُحَرَّمٍ"، حتى وافاهم بالنَّهْرَوَانِ في "صَفَرٍ"[٣].

إِرْسَالُ الرُّسُلِ إِلَى الخَوَارِجِ وَإِنْذَارُهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ:

مَضَى[٤] أنَّ عَلِيًّا ﷺ أَرْسَلَ إِلَى الْخَوَارِجِ الْحَارِثَ بْنَ مُرَّةَ الْعَبْدِيَّ، فَقَتَلُوهُ.

[٤٩٢] أخرجَ الخَطِيبُ: **أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ رَوْحٍ النَّهْرَوَانِيُّ بِهَا، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ الكُهَيْلِيُّ بِالكُوفَةِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الحَضْرَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا القَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ دِينَارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ - يَعْنِي ابْنَ مَنْصُورٍ -، عَنْ هُرَيْمٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِي الجَهْمِ قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ إِلَى أَهْلِ النَّهْرِ يَدْعُوهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا أَبَوْا: سَارَ إِلَيْهِمْ**[٥].

[٤٩٣] وَأَخْرَجَهُ البَيْهَقِيُّ: **أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ أَحْمَدَ الْفَقِيهُ بِالطَّابِرَانِ،**

---

(١) أنساب الأشراف (٢/ ٣٦٢). (٢) تاريخ الإسلام (٣/ ٥٨٨).

(٣) أنساب الأشراف (٢/ ٣٦٢). (٤) برقم [٤٩١].

(٥) تاريخ بغداد (١/ ١٨٩) صحيح لغيره، وهذا إسنادٌ جيد. وسبق برقم [٢٤٥] مع ترجمة رجاله، فراجعه.

أبنا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الصَّوَّافِ، ثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مَيْمُونٍ الْحَرْبِيُّ، ثَنَا أَبُو غَسَّانَ، ثَنَا زِيَادٌ الْبَكَّائِيُّ، ثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْجَهْمِ أَبِي الْجَهْمِ، مَوْلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: «بَعَثَنِي عَلِيٌّ ﷺ إِلَى النَّهْرِ إِلَى الْخَوَارِجِ، فَدَعَوْتُهُمْ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ نُقَاتِلَهُمْ»[١].

كان أمير المؤمنين ﷺ قد عَسْكَرَ بِجَيْشِهِ بِالنُّخَيْلَةِ[٢] يتجهَّزُ لغزو الشام بعد افتراق الحَكَمَيْنِ ﷺ، فجاءته الأخبار عَمَّا يَرْتَكِبُهُ الخَوَارِجُ مِنْ جَرَائِمَ وسَفْكٍ للدماء، فاستشارَ ﷺ جُنْدَهُ: "هَلْ نُكْمِلُ طَرِيقَنَا إِلَى الشَّامِ؟ أَمْ نَرْجِعُ إِلَى الخَوَارِجِ الَّذِينَ سَيَخْلِفُونَكُمْ فِي أَهْلِيكُمْ بِالقَتْلِ وَالإِجْرَامِ؟" فقالوا: بَلْ نَرْجعُ إِلَى الخَوارِجِ. فَتَرَيَّثَ أَمِيرُ المؤمنين بالنُّخَيْلَةِ ﷺ وَأَرْسَلَ إليهم البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ ﷺ يُنْذِرُهُمْ ثلاثةَ أَيَّامٍ، فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا، عند ذلك سَارَ إِلَيْهِمْ عَلِيٌّ ﷺ بِجُنْدِهِ[٣] فِي مُحَرَّمٍ سَنَةَ (٣٨هـ)، فَقَاتَلَهُمْ بِالنَّهْرَوَانِ[٤] فِي شَهْرِ صَفَرٍ[٥].

✓ فَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ ﷺ قَاتَلَ الخَوَارِجَ: بِالجَيْشِ الَّذِي جَهَّزَهُ - بَعْدَ افْتِرَاقِ الحَكَمَيْنِ ﷺ - لِغَزْوِ الشَّامِ.

تَحْرِيضُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ ﷺ جَيْشَهُ، وَاجْتِمَاعُ رَأْيِهِمْ عَلَى قِتَالِ الخَوَارِجِ:

خَطَبَ أميرُ المؤمنين ﷺ في جَيْشِهِ بالنُّخَيْلَةِ قبل الْمَسِيرِ إلى النَّهْرَوَانِ، فَحَرَّضَهُمْ وَحَثَّهُمْ على قِتَالِ الخوارجِ، وَذَكَرَ لهم حديثَ النبيِّ ﷺ في فَضْلِ قِتَالِهِمْ، وأَنَّ عَلَامَةَ الخَوَارِجِ "ذُو الثُّدَيَّةِ"، ثم اسْتَشَارَهُمْ باسْتِشَارَةٍ تَحْمِلُ فِي طَيَّاتِهَا رِسَالَةً تَحْذِيرِيَّةً: "هَلْ نُكْمِلُ طَرِيقَنَا إِلَى الشَّامِ فَيَقْتُلُ الخَوَارِجُ أَهْلِيكُمْ أَثْنَاءَ غِيَابِكُمْ؟ أَمْ نَرْجِعُ إِلَى الخَوَارِجِ؟" فَأَدْرَكَ الجَيْشُ خُطُورَةَ الخَوَارِجِ، فَقَالُوا: بَلْ نَرْجِعُ إِلَى الخَوَارِجِ.

وَاجْتِمَاعُ رَأْيِهِمْ عَلَّقَ عَلَيْهِ ابْنُ كَثِيرٍ بِكَلَامٍ نَفِيسٍ، قَالَ: (**فَاجْتَمَعَ الرَّأْيُ عَلَى هَذَا**[٦]، وَفِيهِ خِيَرَةٌ عَظِيمَةٌ لَهُمْ وَلِأَهْلِ الشَّامِ أَيْضًا؛ إِذْ لَوْ قَوِيَ هَؤُلَاءِ[٧] لَأَفْسَدُوا الْأَرْضَ كُلَّهَا عِرَاقًا وَشَامًا، وَلَمْ يَتْرُكُوا طِفْلًا وَلَا طِفْلَةً، وَلَا رَجُلًا وَلَا امْرَأَةً؛ لِأَنَّ النَّاسَ عِنْدَهُمْ قَدْ فَسَدُوا فَسَادًا لَا يُصْلِحُهُمْ إِلَّا الْقَتْلُ جُمْلَةً)[٨].

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (١٦٧٣٩) صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن بالمتابعة، وقد مضى [٢٤٦] مع ترجمة رجاله وتخريجه، فراجعه.

(٢) أنساب الأشراف (٢/ ٣٦٧).
(٣) انظر [٤٩٦].

(٤) انظر [٤٩٢].
(٥) أنساب الأشراف (٢/ ٣٦٢).

(٦) أي: فَاجْتَمَعَ رَأْيُ جَيْشِ العِرَاقِ عَلَى الرُّجُوعِ إِلَى الخَوَارِجِ وَقِتَالِهِمْ بَدَلاً مِنَ الْمَسِيرِ إِلَى الشَّامِ.

(٧) يعني: الخوارج.

(٨) البداية والنهاية [(٧/ ٤٨٥) طبعة دار ابن كثير بدمشق، الثانية] [(١٠/ ٥٨٤ - ٥٨٥) طبعة دار هجر]، وهذا النص ورد ناقصا في الطبعة التي اعتمدتُها (إحياء التراث) (٧/ ٣١٨)، سقط منها: (إِذْ لَوْ قَوِيَ...الخ).

بَعْدَ اجْتِمَاعِ الرَّأْيِ عَلَى قِتَالِ الخَوَارِجِ بَدَلاً مِنَ الْمَسِيرِ إِلَى الشَّامِ: لَمْ يَبْرَحْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنه النُّخَيْلَةَ حتى دَعَا الخوارجَ وأنذرَهم ثلاثةَ أيامٍ بأنْ يَعُودُوا إلى الحَقِّ أو يَخْرُجَ إليهم، فَلَمْ يَرْعُوا[1]، فَسَارَ إليهم فِي مُحَرَّم سَنَةَ (٣٨هـ) حَتَّى وَافَاهُمْ بِالنَّهْرَوَانِ فِي شَهْرِ صَفَرٍ[2].

[٤٩٤] أَخرَجَ مُسْلِمٌ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ الْجُهَنِيُّ، أَنَّهُ كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلِيٍّ** رضي الله عنه، الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ، فَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ، لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»، لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ، مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ﷺ، لَاتَّكَلُوا عَنِ الْعَمَلِ، «وَآيَةُ ذَلِكَ: أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَضُدٌ، وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ، عَلَى رَأْسِ عَضُدِهِ مِثْلُ حَلَمَةِ الثَّدْيِ، عَلَيْهِ شَعَرَاتٌ بِيضٌ» فَتَذْهَبُونَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَأَهْلِ الشَّامِ وَتَتْرُكُونَ هَؤُلَاءِ يَخْلُفُونَكُمْ فِي ذَرَارِيِّكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ؟![3] وَاللهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونُوا هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ، وَأَغَارُوا فِي سَرْحِ النَّاسِ[4]، فَسِيرُوا عَلَى اسْمِ اللهِ. قَالَ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ: فَنَزَّلَنِي زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ مَنْزِلًا[5]، حَتَّى قَالَ: مَرَرْنَا عَلَى قَنْطَرَةٍ، فَلَمَّا الْتَقَيْنَا وَعَلَى الْخَوَارِجِ يَوْمَئِذٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ، فَقَالَ لَهُمْ: "أَلْقُوا الرِّمَاحَ، وَسُلُّوا سُيُوفَكُمْ مِنْ جُفُونِهَا[6]، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ"[7]. فَرَجَعُوا، فَوَحَّشُوا

---

(١) لم يَرْعُوا: لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى الحَقِّ، وَلَمْ يَكُفُّوا عَنِ الفِعْلِ القَبِيحِ، مِنَ الارْعِوَاءِ، وَهُوَ الرُّجُوعُ إِلَى الحَقِّ، وَالنُّزوعُ عَن الجَهْلِ.

(٢) أنساب الأشراف (٢/ ٣٦٢).

(٣) لفظ ابن أبي شيبة: (**فَقَامَ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: مَا تَرَوْنَ؟ أَتَسِيرُونَ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ؟ أَمْ تَرْجِعُونَ إِلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ خَلَفُوا إِلَى ذَرَارِيِّكُمْ؟ فَقَالُوا: لَا، بَلْ نَرْجِعُ إِلَيْهِمْ. فَذَكَرَ أَمْرَهُمْ، فَحَدَّثَ عَنْهُمْ مَا قَالَ فِيهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ فِرْقَةً تَخْرُجُ عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، تَقْتُلُهُمْ أَقْرَبُ الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ، عَلَامَتُهُمْ رَجُلٌ فِيهِمْ يَدُهُ كَثَدْيِ الْمَرْأَةِ»**). انظر [٤٩٦].

(٤) السَّرْحُ: الماشية. وهذا يدل على أنهم اعتدوا على أموال الناس واستباحوها.

(٥) في بعض النُّسَخ: "مَنْزِلًا مَنْزِلًا"، وهو وجه الكلام، أي ذَكَرَ لي مراحلهم بالجيش مَنْزِلًا مَنْزِلًا حتى بَلَغَ القَنْطَرَةَ الَّتِي كَانَ الْقِتَالُ عِنْدَهَا، وَهِيَ قَنْطَرَةُ الدَّبْرَجَانِ، كَذَا جَاءَ مُبَيَّنًا فِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ [الكُبْرَى (٨٥١٧)]، وَهُنَاكَ خَطَبَهُمْ عَلِيٌّ رضي الله عنه وَرَوَى لَهُمْ هذه الأحاديث. قاله النَّوَوِيُّ. شرح مسلم (٧/ ١٧٢).

قال ياقوت: (دَرْزِيجَانُ: قرية كبيرة تحت بغداد على دجلة بالجانب الغربي). معجم البلدان (٢/ ٤٥٠). وتختلف المطبوعات الحديثية وشروح الحديث في رسم كلمة "دَرْزِيجَانُ".

(٦) أي أخرجوها من أغمادها. وفيه أَمْرٌ لَهُمْ بِأَنْ لا يَحْمِلُوا مَعَهُمْ سِوَى السُّيُوفِ.

(٧) **يشير إلى مناظرة ابن عباس رضي الله عنهما للخوارج في حَرُوراءَ التي رجع بسببها ألفان منهم، فخاف زعيم الخوارج عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ من تكرار المناصحة ورجوع جيشه، فسارع في إنشاب القتال. وقد سبقت المناظرة برقم [٤٨٢].**

بِرِمَاحِهِمْ[١]، وَسَلُّوا السُّيُوفَ[٢]، وَشَجَرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ[٣]، قَالَ: وَقُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ[٤]، وَمَا أُصِيبَ مِنَ النَّاسِ[٥] يَوْمَئِذٍ إِلَّا رَجُلَانِ، فَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: "الْتَمِسُوا فِيهِمُ الْمُخْدَجَ[٦]"، فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَقَامَ عَلِيٌّ رضي الله عنه بِنَفْسِهِ حَتَّى أَتَى نَاسًا قَدْ قُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ: "أَخِّرُوهُمْ"، فَوَجَدُوهُ مِمَّا يَلِي الْأَرْضَ، فَكَبَّرَ، ثُمَّ قَالَ: "صَدَقَ اللهُ، وَبَلَّغَ رَسُولُهُ"، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَسَمِعْتَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَ: "إِي، وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ"، حَتَّى اسْتَحْلَفَهُ ثَلَاثًا[٧]، وَهُوَ يَحْلِفُ لَهُ[٨].

الخَوَارِجُ يَبْتَدِؤُونَ القِتَالَ:

قال الرَّاسِبِيُّ لِأَتْبَاعِهِ: (**أَلْقُوا الرِّمَاحَ، وَسُلُّوا سُيُوفَكُمْ مِنْ جُفُونِهَا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ**)، وقد استجابوا له (**فَرَجَعُوا، فَوَحَّشُوا بِرِمَاحِهِمْ، وَسَلُّوا السُّيُوفَ**)، وهذا يدل على أنَّ الخوارج هم الذين ابتدؤا القتال في النهروان، ويؤيده رواية البَلَاذُرِيِّ: (**قَالَ عَلِيٌّ لِأَصْحَابِهِ: كُفُّوا عَنْهُمْ حَتَّى يَبْدَؤُكُمْ ....وَتَنَادَى الحَرُورِيَّةُ: "الرَّوَاحَ إِلَى الجَنَّةِ مَعَاشِرَ الْمُخْبِتِينَ وَأَصْحَابِ البَرَانِسِ الْمُصَلِّينَ". فَشَدُّوا عَلَى أَصْحَابِ عليٍّ شَدَّةً وَاحِدَةً**)[٩]، أي هَجَمُوا جَمِيعُهُمْ دُفْعَةً وَاحِدَةً هُجُومًا عَنِيفاً مُفَاجِئاً.

ولفظ عبد الله بن أحمد في السُّنَّة (١٤٩٣): (**فَمَا زَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ يُسَيِّرُنَا مَنَازِلَ عَلِيٍّ مَنْزِلًا مَنْزِلًا حَتَّى قَالَ: أَخَذْنَا عَلَى قَنْطَرَةَ الدَّيْزَجَانِ، قَالَ: فَلَمَّا الْتَقَيْنَا قَامَ فِيهِمْ أَمِيرُهُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ قَالَ: "إِنِّي أُذَكِّرُكُمْ بِاللهِ إِلَّا أَلْقَيْتُمْ رِمَاحَكُمْ وَأَشْرَعْتُمُ السُّيُوفَ وَحَمَلْتُمْ حَمَلَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ، لَا تَنَاشَدُوا كَمَا تَنَاشَدْتُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ فَتَرْجِعُوا". قَالَ: فَحَمَلُوا عَلَيْنَا حَمَلَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَشَجَرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ، فَقُتِلُوا بَعْضُهُمْ قَرِيبًا مِنْ بَعْضٍ، وَلَمْ يُقْتَلْ مِنَ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ إِلَّا رَجُلَانِ...**). أَبُو سُلَيْمَانَ: هو زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ الْجُهَنِيُّ.

(١) أي رَمَوا بها عن بُعْدٍ منهم، وقوله: (فَرَجَعُوا، فَوَحَّشُوا بِرِمَاحِهِمْ)، يدل على أنهم رجعوا إلى خَلْفِهِمْ فَتَخَلَّصُوا من الرماح بعيداً خَلْفَ معسكرهم.

قال أبو العبَّاس القرطبي: [قوله (فَوَحَّشُوا بِرِمَاحِهِمْ): أي صيَّرُوهَا كالوَحْشِ بَعِيدَة منهم، يقال: وَحَّشَ الرَّجُلُ: إذا رَمَى بِثَوْبِهِ وَسِلَاحِهِ مَخَافَةَ أَنْ يُلْحَقَ]. الْمُفْهِمُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تلخيص كِتاب مسلم (٣/ ١٢٠).

(٢) أي أنَّ الخوارج بعدما تَخَلَّصُوا مِنْ رِمَاحِهِمْ سَلُّوا سُيُوفَهُمْ، وقاتَلُوا بها جَيْشَ عليٍّ رضي الله عنه.

(٣) أي مَدُّوا رِمَاحَهُمْ إلى الخوارج وطَاعَنُوهُمْ بها. وسمي الشَّجَرُ شَجَراً لِتَدَاخُلِ أَغْصَانِهِ. والمراد بالناس: "أصحاب علي" رضي الله عنه.

(٤) أي: حتى ركب بعضهم فوق بعض لكثرة القتلى، فصاروا أكواماً.

(٥) أي ما قُتِلَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ رضي الله عنه. (٦) الْمُخْدَجُ: نَاقِصُ اليَدِ.

(٧) قال النووي: وَإِنَّمَا اسْتَحْلَفَهُ لِيُسْمِعَ الْحَاضِرِينَ وَيُؤَكِّدَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ، وَيُظْهِرَ لَهُمُ الْمُعْجِزَةَ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيُظْهِرَ لَهُمْ أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه وَأَصْحَابَهُ أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ، وَأَنَّهُمْ مُحِقُّونَ فِي قِتَالِهِمْ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ. شرح مسلم (٧/ ١٧٣).

(٨) صحيح مسلم (٣/ ١١٥).

(٩) سيأتي بتمامه وشرح ألفاظه: برقم [٤٩٧].

وفيه دِلَالَةٌ واضحةٌ على أن عليًّا ﷺ نَهَى أتباعَه عن بَدْءِ الخوارج بالقتال حتى يَبْدَؤُهُمْ، وَدِلَالَةٌ على حِرْصِ أمير المؤمنين ﷺ عَلَى مناصحتهم، وعلى شَفَقَتِهِ عَلَى حَالِهِمْ، وعلى حِرْصِهِ عَلَى دَعْوَتِهِمْ إِلَى الْهُدَى، وعلى اجتناب الحرب معهم، حَرَصَ ﷺ عَلَى كل ذلك: إلى آخر لحظة.

وكان عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبِ الرَّاسِبِيُّ يَعْلَمُ حِرْصَ أَمِيرِ المؤمنين ﷺ وشفقته واجتنابه للحرب، فلذلك قال الرَّاسِبِيُّ لأتباعه: (**فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ**).

تَدْبِيرٌ يَقُودُ إِلَى تَدْمِيرٍ:

دَبَّرَ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبِ الرَّاسِبِيُّ لِأَتْبَاعِهِ تَدْبِيرًا قَادَهُمْ إِلَى تَدْمِيرٍ حِينَمَا قَالَ لَهُمْ: (**أَلْقُوا الرِّمَاحَ، وَسُلُّوا سُيُوفَكُمْ مِنْ جُفُونِهَا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ**)، وقد استجابوا له (**فَرَجَعُوا، فَوَحَّشُوا بِرِمَاحِهِمْ، وَسَلُّوا السُّيُوفَ**).

وهناك تدبير آخر رَوَاهُ البَلَاذُرِيُّ قَالَ: (**فَاسْتَقْبَلَتِ الرُّمَاةُ وُجُوهَهُمْ بِالنَّبْلِ حَتَّى كَأَنَّهُمْ مَعْزَى يَتَّقِي الْمَطَرَ بِقُرُونِهَا**)، وهذا يدل على أنَّ الخوارج لم يكونوا يحملون الْمِجَانَ (التُّرُوس)، فلم يجدوا ما يَحْتَمُونَ به مِنَ السِّهَامِ غَيْرَ رُؤُوسِهِمْ!! لأنَّ الرَّاسِبِيَّ أَمَرَهُمْ بِحَمْلِ السُّيُوفِ فَقَطْ، قال لهم: (**وَسُلُّوا سُيُوفَكُمْ**).

أقول: صَدَقَ سَيِّدِي رَسُولُ اللهِ ﷺ حين وَصَفَهُمْ بحُدَثَاءِ الأَسْنَانِ سُفَهَاءِ الأَحْلَامِ، فحينما تخلَّصوا من رِمَاحِهِمْ وَمِجَانِهِمْ وَاكْتَفَوْا بالسيوف: لم يَبْقَ معهم ما يَطْعَنُونَ به، ولم يَبْقَ لهم ما يَحْتَمُونَ بِهِ مِنَ السِّهَامِ غَيْر رؤوسهم، فقام عليٌّ ﷺ وَجَيْشُهُ بِرَشْقِهِمْ بالسِّهَامِ أَوَّلًا حَتَّى أَثْخَنُوهُمْ، ثُمَّ بِطَعْنِهِمْ بالرِّمَاحِ حتَّى أفنَوْهُمْ بِفَضْلِ اللهِ تَعَالَى.

قَالَ أَبُو العَبَّاسِ القُرْطُبِيُّ: [وَقَوْلُ زَعِيمِ الخَوَارِجِ: (أَلْقُوا الرِّمَاحَ، وَسُلُّوا سُيُوفَكُمْ)، كَانَ فِي هَذَا الرَّأْيِ فَتْحٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَصِيَانَةٌ لِدِمَائِهِمْ، وَتَمْكِينٌ مِنَ الخَوَارِجِ؛ بِحَيْثُ تُمُكِّنَ مِنْهُمْ بِالرِّمَاحِ، فَطُعِنُوا وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ بِمَا يَطْعَنُونَ أَحَدًا، فَقُتِلُوا عَنْ بَكْرَةِ أَبِيهِمْ، وَلَمْ يُقْتَلْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سِوَى رَجُلَيْنِ، فَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ تَدْبِيرٍ يَقُودُ إِلَى تَدْمِيرٍ][1].

قَالَ العَظِيم آبَادِي: [(فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ) أَيْ يَطْلُبُوكُمُ الصُّلْحَ بِالْإِيمَانِ لَوْ تُقَاتِلُونَ بِالرُّمْحِ مِنْ بَعِيدٍ، فَأَلْقُوا الرِّمَاحَ وَادْخُلُوا فِيهِمْ بِالسُّيُوفِ؛ حَتَّى لَا يَجِدُوا فُرْصَةً[2]. فَدَبَّرُوا تَدْبِيرًا قَادَهُمْ إِلَى التَّدْمِيرِ][3].

---

(١) الْمُفْهِمُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تلخيص كِتاب مسلم (٣/ ١١٩).

(٢) أي: حَتَّى لَا يَجِدُوا فُرْصَةً لِلْمُنَاصَحَةِ.

(٣) عون المعبود (١٣/ ٨٢).

وهذا يدل على أن الرَّاسِبِيَّ إنما أَمَرَهُمْ بالتَّخَلُّصِ مِنَ الرِّمَاحِ حَتَّى لا يكون قِتَالُهُمْ عَنْ بُعْدٍ فتكون الفُرْصَةُ سَانِحَةً لِاسْتِمَاعِ الخَوَارِجِ لِلنَّصَائِحِ فَيَرْجِعُونَ وَيَتُوبُونَ كَمَا تَابُوا عَلَى يَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما مِنْ قَبْلُ، أَوْ أَنَّهُ خَافَ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَفَاهُمٌ مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ كَمَا وَقَعَ يَوْمَ حَرُورَاءَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عَلِيٍّ رضي الله عنه[1]، وَأَمَرَهُمْ بِعَدَمِ حَمْلِ الْمِجَانِ حَتَّى يَتَخَفَّفُوا فَيَهْجِمُوا بِالسُّيُوفِ بِلَا هَوَادَةٍ، فَقَطَعَ الرَّاسِبِيُّ طَرِيقَ الحِوَارِ وَالنُّصحِ عَلَى جَيْشِهِ بِطَرِيقَةٍ قَادَتْهُمْ إِلَى الهَلَاكِ.

وَالعَجَبُ مِنْ سُفَهَاءِ الأَحْلَامِ هَؤُلَاءِ كَيْفَ أَطَاعُوا ذَلِكَ الأَحْمَقَ فَتَخَلَّصُوا مِنَ الرِّمَاحِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ خَلْفَ الْمُعَسْكَرِ بَعِيداً!! كَيْفَ يُرِيدُ الانْتِصَارَ مَنْ تَخَلَّصَ مِنْ أَسْلِحَتِهِ قَبْلَ دُخُولِ الْمَعْرَكَةِ؟! أَلَيْسَ مِنْهُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ؟

وَهَذَا التَّصَرُّفُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ خِبْرَةِ خَوَارِجِ النَّهْرَوَانِ بِالحَرْبِ - مَعَ اتِّصَافِهِمْ بِالشَّجَاعَةِ -.

عَبْقَرِيَّةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنه بِالْمِرْصَادِ:

كَانَتْ عَبْقَرِيَّةُ عَلِيٍّ رضي الله عنه لِلْخَوَارِجِ بِالْمِرْصَادِ، فَتَفَطَّنَ أَمِيرُ المؤمنين رضي الله عنه بِنَظْرَةٍ ثَاقِبَةٍ لِنُقْطَتَيْ ضَعْفِهِمْ، وَهُمَا أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ رِمَاحاً وَلَا مِجَانًا، فَأَمَرَ رضي الله عنه جَيْشَهُ بِرَشْقِهِمْ بالسِّهَامِ، ثم بِمُحَارَبَتِهِمْ بِالرِّمَاحِ، قَالَ زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ: (**وَشَجَرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ**)، فَكَانَتِ النَّتِيجَةُ أَنَّ الرِّمَاحَ سَحَقَتْهُمْ فِي لَحْظَاتٍ، قَالَ زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ: (**وَقُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ**).

[٤٩٥] أَخرَجَ الخَطِيبُ: **أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعْدُونٍ الْبَزَّازُ**[2] قَالَ: أَخْبَرَنَا طَلْحَةُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الشَّاهِدِ[3] قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ زَيْدَانَ بْنِ (بُرَيْدٍ)[4] قَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ البَجَلِيُّ[5] قَالَ: حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ مُزَاحِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ

---

(١) ذكرنا أنَّ ابن عباس رضي الله عنهما ذهب إلى الخوارج بحروراء وناظرهم ثلاثة أيام، فرجع منهم ألفان. ثم خرج عليٌّ رضي الله عنه إليهم بحروراء ومعه صعصعة، فَكَلَّمَاهُمْ حَتَّى وَقَعَ الرِّضَا بين علي رضي الله عنه وَبَيْنَهُمْ، فدخلوا معه الكوفة بِفَهْمٍ سَقِيمٍ. انظر صفحة (٦٢٧، ٦٣٠، ٦٣١).

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدُونٍ، أَبُو طَاهِرٍ البَزَّازُ الْمَوْصِلِيُّ، قال الخطيب: كتبتُ عنه وكان صدوقًا. وذكره الذهبي في وفيات سنة (٤٤٨هـ) وقال: تُوُفِّي بمصر في ربيع الأوّل. تاريخ بغداد (٢/ ٢٥١) تاريخ الإسلام (٣٠/ ١٨٩) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٨/ ٢٥١).

(٣) الشَّاهِدُ، الشَّيْخُ، العَالِمُ، الأَخْبَارِيُّ، الْمُؤَرِّخُ، طَلْحَةُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرٍ، أَبُو القَاسِمِ البَغْدَادِيُّ، الْمُقْرِئُ، صَنَّفَ كِتَابَ (أَخْبَارِ القُضَاةِ). قاله الذهبي في السير، وقال في الميزان: بغدادي مشهور في زمن الدارقطني، صحيح السماع. قال ابن أبي الفوارس وغيره: كان يدعو إلى الاعتزال، وَضَعَّفَهُ الأَزْهَرِيُّ. ميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٢) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٩٦).

(٤) تصحف في تاريخ بغداد بطبعتيه بشار وعطا إلى: "يزيد".

وهو الإِمَامُ، الثِّقَةُ، القُدْوَةُ، العَابِدُ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ زَيْدَانَ بنِ بُرَيْدِ بنِ رَزِيْنِ بنِ رَبِيْعِ بنِ قطنِ البَجَلِيُّ، قَالَ الحَافِظُ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ حَمَّادٍ: تُوُفِّيَ سَنَةَ (٣١٣هـ)، وَكَانَ ثِقَةً، حُجَّةً، كَثِيْرَ الصَّمتِ. سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٣٦).

(٥) لم أجد له ترجمة، ويروي عن أخ له اسمه "حسين"، وروايته رواية كتاب، فهو يروي عن نصر بن مزاحم كتاباً.

الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ ثُمَامَةَ[١]، عَنْ حُكَيْمِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ لَقِينا أَهْلَ النَّهْرِ فَمَا لَبِثْنَاهُمْ[٢]، كَأَنَّمَا قِيلَ لَهُمْ: مُوتُوا، فَمَاتُوا، قَبْلَ أَنْ تَشْتَدَّ شَوْكَتُهُمْ، وَتَعْظُمَ نِكَايَتُهُمْ[٣].

[٤٩٦] أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: **حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سِيَاهٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: أَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ، قَالَ: قُلْتُ: فِيمَ فَارَقُوهُ؟ وَفِيمَ اسْتَحَلُّوهُ؟ وَفِيمَ دَعَاهُمْ؟ وَفِيمَ فَارَقُوهُ ثُمَّ اسْتَحَلَّ دِمَاءَهُمْ؟......** (إلى أنْ قال) **فَسَارُوا[٤] حَتَّى بَلَغُوا النَّهْرَوَانَ[٥]، فَافْتَرَقَتْ مِنْهُمْ فِرْقَةٌ فَجَعَلُوا يَهُدُّونَ[٦] النَّاسَ قَتْلاً، فَقَالَ أَصْحَابُهُمْ: وَيْلَكُمْ!! مَا عَلَى هَذَا فَارَقْنَا عَلِيًّا[٧] !! فَبَلَغَ عَلِيًّا أَمْرُهُمْ، فَقَامَ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: مَا تَرَوْنَ؟ أَتَسِيرُونَ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ؟ أَمْ تَرْجِعُونَ إِلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ خَلَفُوا إِلَى ذَرَارِيِّكُمْ؟ فَقَالُوا: لَا، بَلْ نَرْجِعُ إِلَيْهِمْ. فَذَكَرَ أَمْرَهُمْ، فَحَدَّثَ عَنْهُمْ مَا قَالَ فِيهِمْ رَسُولُ اللهِ**

روى له الطبراني عنه أخيه حسين في المعجم الأوسط (٤٢٥٧) (٥٨٧٩). وانظر ترجمة أخيه حسين في ميزان الاعتدال (١/ ٥٣١)، لسان الميزان (٢/ ٢٧٤).

(١) عبد الملك بن مُسْلِم بن سلام الحَنَفِيُّ، أبو سلام الكوفي، ثقة شيعي، ت س. التقريب (٤٢١٦).

(٢) لَبِثْنَاهُمْ: أَمْهَلْنَاهُمْ.

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ٢٦٨) [(٩/ ١٩٥) ط: بشار] صحيح بشواهده، وهذا إسناد تالف. أصل القصة يتحدث عن هلاك الخوارج بسرعة خاطفة، وثبت ذلك في صحيح مسلم. انظر الحديث السابق.

عمر بن سعد: قال عنه الذهبي: شيعي بغيض، قال أبو حاتم: متروك الحديث. الميزان (٣/ ١٩٩). وَحُكَيْم بْنِ سَعْدٍ: هو أبو يَحْيَى الحَنَفِيُّ الكُوفِيُّ، صدوق. التقريب (١٤٨٣).

ووقع تصحيف في الإسناد في الطبعة العلمية، صححته من طبعة بشار، (حَدَّثَنَا عَبْد اللَّهِ بْن زيدان بْن يزيد بن هارون بن أبي بردة البجليّ).

ويغلب على الظن أنَّ مصدر هذا الخبر هو كتاب لنصر بن مزاحم، لم يصل إلينا، ولم أجد ابن العديم في بغية الطلب نقل منه شيئا، وهذا على غير عادته، فكأنَّ الكتاب ضاع منذ وقت مبكر.

التخريج:

الخبر في تاريخ الطبري (٣/ ١٢٢) قال: قال أبو مِخْنَفٍ: فَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بن مُسْلِمِ بْنِ سلام بن ثمامة الحنفي... به. وسيأتي الخبر مطولاً في الأخبار الثلاثة التالية.

(٤) أي: الخوارج.

(٥) أي ساروا من صفين إلى النهروان، وفي هذا كلام إجمال واختصار، فالخوارج ساروا من صفين إلى حروراء، ثم دخلوا الكوفة، ثم خرجوا إلى النهروان، فهلكوا فيها، وسبق تفصيله في صفحة (٦٢٦ ـ ٦٢٧).

(٦) (يَهُدُّونَ): مِنَ الهَدِّ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: الهَدْمُ الشَّدِيدُ وَالكَسْرُ. لسان العرب (٣/ ٤٣٢) مادَّة: هدد.

وَالْمُرَادَ بِالْهَدِّ هُنَا: السُّقُوطُ وَالتَّتَابُعُ وَكَثْرَةُ التَّكْسِيرِ، أَيْ: جَعَلَ الخَوَارِجُ يُسْقِطُونَ النَّاسَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ قَتْلاً وَحْشِيًّاً مُتَتَابِعاً، وَعَبَّرَ بِالْهَدِّ عَنِ القَتْلِ؛ لِإِرَادَةِ كَثْرَةِ القَتْلِ وَتَتَابُعِهِ وَوَحْشِيَّتِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْسِيرِ لِلْعِظَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾أَيْ: يَسْقُطُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ سُقُوطًا. تفسير الطبري (١٨/ ٢٥٩).

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: ﴿هَدًّا﴾يَنْكَسِرُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ مُتَتَابِعَاتٍ. تفسير ابن كثير (٩/ ٣٠١).

(٧) أي أنَّ الخوارجَ لَمَّا فَارَقُوا عَلِيًّا ﷺ ووصلوا للنهروان، قامَتْ مجموعةٌ منهم بأعمالٍ إجرامية، فجعلوا يَقْتُلُونَ النَّاسَ ببشاعة وكثرة، فَأَنْكَرَ بَقِيَّةُ الخوارج عليهم، وزعموا: أنهم لم يُفَارِقُوا عَلِيًّا ﷺ من أجل أن يرتكبوا هذه الجرائم، بل فارقوه لنصرة الحق، على حد زعمهم.

ﷺ: «إِنَّ فِرْقَةً تَخْرُجُ عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، تَقْتُلُهُمْ أَقْرَبُ الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ، عَلَامَتُهُمْ رَجُلٌ فِيهِمْ يَدُهُ كَثَدْيِ الْمَرْأَةِ». فَسَارُوا حَتَّى الْتَقَوْا بِالنَّهْرَوَانِ، فَاقْتَتَلُوا قِتَالاً شَدِيداً، فَجَعَلَتْ خَيْلُ عَلِيٍّ لَا تَقُومُ لَهُمْ[(١)]، فَقَامَ عَلِيٌّ فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنْ كُنْتُمْ إِنَّمَا تُقَاتِلُونَ لِي فَوَاللهِ مَا عِنْدِي مَا أَجْزِيكُمْ بِهِ، وَإِنْ كُنْتُمْ إِنَّمَا تُقَاتِلُونَ للهِ فَلَا يَكُنْ هَذَا قِتَالَكُمْ". فَحَمَلَ النَّاسُ حَمْلَةً وَاحِدَةً[(٢)]، فَانْجَلَتِ الْخَيْلُ عَنْهُمْ وَهُمْ مُكِبُّونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ[(٣)]، فَقَالَ عَلِيٌّ: "اطْلُبُوا الرَّجُلَ[(٤)] فِيهِمْ"، قَالَ: فَطَلَبَ النَّاسُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: "غَرَّنَا[(٥)] ابْنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْ إِخْوَانِنَا حَتَّى قَتَلْنَاهُمْ". فَدَمَعَتْ عَيْنُ عَلِيٍّ، فَدَعَا بِدَابَّتِهِ فَرَكِبَهَا، فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى وَهْدَةً[(٦)] فِيهَا قَتْلَى، بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَجَعَلَ يَجُرُّ بِأَرْجُلِهِمْ حَتَّى وَجَدَ الرَّجُلَ تَحْتَهُمْ، **فَاجْتَرُّوهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: "اللهُ أَكْبَرُ"، وَفَرِحَ النَّاسُ وَرَجَعُوا، وَقَالَ عَلِيٌّ: "لَا أَغْزُو الْعَامَ"، وَرَجَعَ إِلَى الْكُوفَةِ وَقُتِلَ، وَاسْتُخْلِفَ حَسَنٌ، فَسَارَ بِسِيرَةِ أَبِيهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِالْبَيْعَةِ إِلَى مُعَاوِيَةَ**[(٧)].

قوله (**قَالَ بَعْضُهُمْ: "غَرَّنَا ابْنُ أَبِي طَالِبٍ... فَدَمَعَتْ عَيْنُ عَلِيٍّ**): فيه أنهم كَدَّرُوا عَلَيْهِ فَرْحَةَ النَّصْرِ.

[٤٩٧] قَالَ البَلَاذُرِيُّ: (**قَالَ عَلِيٌّ لِأَصْحَابِهِ: كُفُّوا عَنْهُمْ حَتَّى يَبْدَؤُكُمْ ....وَتَنَادَى الحَرُورِيَّةُ: "الرَّوَاحَ إِلَى الجَنَّةِ مَعَاشِرَ الْمُخْبِتِينَ**[(٨)] وَأَصْحَابِ البَرَانِسِ[(٩)] الْمُصَلِّينَ". فَشَدُّوا[(١٠)] ....

(١) أي أن خَيَّالَةَ عليٍّ ﵁ لم يكن بلاؤها في بداية الالتحام على ما ينبغي، فَوَعَظَهُمْ عَلِيٌّ ﵁ وَذَكَّرَهُمْ بِثَوَابِ اللهِ ﷻ، فاستجابوا لموعظته ونَشَطُوا، فَحَمَلُوا على عَدُوِّهِمْ بقوة حتى سَحَقُوهُمْ.

(٢) أي: فَهَجَمَ جَيْشُ عَلِيٍّ ﵁ هَجْمَةً وَاحِدَةً عَنِيفَةً عَلَى الخَوَارِجِ.

(٣) أي: أن خَيْلَ علي ﵁ قد أحاطت بهم وأَحْكَمَتِ الطَّوْقَ عليهم، فلما تفرَّقَتْ خَيْلُ علي ﵁: تَجَلَّى ذلك المنظرُ للناس، مَنْظَرُ الخوارج وهم جَمِيعُهُمْ صَرْعَى على وجوههم.

(٤) أي: ابْحَثُوا عَنْ ذِي الثُّدَيَّةِ بين القتلى.

(٥) غَرَّنَا: خَدَعَنَا وَأَطْمَعَنَا بِالبَاطِلِ. ذَلِكَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا ﵁ ذَكَرَ لَهُمْ وَعْدَ الرَّسُولِ ﷺ فِي الفِئَةِ الَّتِي تَقْتُلُ الخَوَارِجَ، وَأَطْمَعَهُمْ ﵁ بِالأَجْرِ العَظِيمِ فِي قِتَالِهِمْ، وَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ عَلَامَتَهُمْ: وُجُودُ ذِي الثُّدَيَّةِ بَيْنَهُمْ. انظر: تاج العروس (١٣/ ٢١٤) مادَّة: غ ر ر.

(٦) (الوَهْدَةُ): الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الأَرْضِ وَالْمَكَانُ الْمُنْخَفِضُ كَأَنَّهُ حُفْرَةٌ. لسان العرب (٣/ ٤٧٠ - ٤٧١) مادَّة: وهد.

(٧) مصنف ابن أبي شيبة (٣٩٠٦٩) إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ. وسبق برقم [٣٧٧]، وقد قسمتُ الخبر إلى قسمين لطوله ولتعدد موضوعاته، فذكرتُ الجزء الأول منه هناك، وهنا الجزء الثاني منه.

(٨) الْمُخْبِتِينَ: الخَاشِعِينَ الْمُتَوَاضِعِينَ. النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤) مادَّة: خبت.

(٩) أَصْحَابُ الْبَرَانِسِ: قال ابن حجر: (أَيِ الَّذِينَ كَانُوا مَعْرُوفِينَ بِالزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ). فتح الباري (١٢/ ٢٩٦).

والبَرَانِسُ: جَمْعُ بُرْنُس، هُوَ قَلَنْسُوَة طَوِيلَةٌ كَانَ النُّسَّاكُ يَلْبَسُونَهَا فِي صَدْرِ الإِسْلَامِ، وَهُوَ مِنَ البِرْسِ، القُطْن. النهاية لابن الأثير (١/ ١٢٢) مادَّة: برنس.

(١٠) شَدُّوا عَلَيْهِمْ: حَمَلُوا عَلَيْهِمْ وَهَاجَمُوهُمْ بِقُوَّةٍ. لسان العرب (٣/ ٢٣٥) مادَّة: شدد. معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١١٧٦).

عَلَى أَصْحَابِ عليٍّ شَدَّةً وَاحِدَةً[١]، فَانْفَرَقَتْ خَيْلُ عَلِيٍّ مُنْفَرِقِينَ: فِرْقَةٌ نَحْوَ الْمَيْمَنَةِ، وَفِرْقَةٌ نَحْوَ الْمَيْسَرَةِ، وَأَقْبَلُوا نَحْوَ الرَّجَّالَةِ[٢]، فَاسْتَقْبَلَتِ الرُّمَاةُ وُجُوهَهُمْ بِالنَّبْلِ حَتَّى كَأَنَّهُمْ مِعْزَى يَتَّقِي الْمَطَرَ بِقُرُونِهَا[٣]، ثُمَّ عَطَفَتِ[٤] الخَيْلُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَيْمَنَةِ وَالْمَيْسَرَةِ، وَنَهَضَ عَلِيٌّ إِلَيْهِمْ مِنَ القَلْبِ بِالرِّمَاحِ وَالسُّيُوفِ، فَمَا لَبِثُوا أَنْ أُهْمِدُوا[٥] فِي سَاعَةٍ)[٦].

وَقِصَّةُ البَلَاذُرِيِّ: أَوْرَدَهَا الطَّبَرِيُّ أَيْضًا،،،

[٤٩٨] قَالَ الطَّبَرِيُّ: قَالَ أَبُو مِخْنَفٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سلمة الزُّهْرِيّ- وَكَانَتْ أُمُّهُ بِنْتَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ-: أَنَّ......... وَقَدَّمَ عَلِيٌّ الخَيْلَ دُونَ الرُّجَّالِ[٧]، وَصَفَّ النَّاسَ وَرَاءَ الخَيْلِ صَفَّيْنِ[٨]، وَصَفَّ الْمُرَامِيَةَ[٩] أَمَامَ الصَّفِّ الأَوَّلِ[١٠]، وَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: "كُفُّوا عَنْهُمْ حَتَّى يَبْدَؤُوكُمْ، فَإِنَّهُمْ لَوْ قَدْ شَدُّوا عَلَيْكُمْ- وَجُلُّهُمْ رُجَّالٌ[١١] - لَمْ يَنْتَهُوا إِلَيْكُمْ إِلَّا لَاغِبِينَ[١٢]، وَأَنْتُمْ رَادُّونَ

---

(١) شَدُّوا شَدَّةً وَاحِدَةً: أَيْ هَجَمُوا جَمِيعُهُمْ هَجْمَةً وَاحِدَةً عَنِيفَةً.

(٢) أَيْ: حِينَمَا افْتَرَقَتْ كَتِيبَةُ الخَيَّالَةِ فِرْقَتَيْنِ نَحْوَ الْمَيْمَنَةِ وَالْمَيْسَرَةِ: انْكَشَفَ الرَّجَّالَةُ، فَهَجَمَ الخَوَارِجُ عَلَى الرَّجَّالَةِ، فَتَصَدَّى الرُّمَاةُ بِسِهَامِهِمْ لهذا الهُجُومِ الشَّرِسِ.

(٣) أَيْ: اسْتَقْبَلَ الخَوَارِجُ السِّهَامَ بِوُجُوهِهِمْ وَرُؤُوسِهِمْ، وَصَارُوا يَحْتَمُونَ مِنْهَا بِرُؤُوسِهِمْ كَالْمَاعِزِ الَّتِي تُحَاوِلُ الاتِّقَاءَ مِنَ الْمَطَرِ بِقُرُونِهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَحْمِلُوا مَعَهُمْ مِجَاناً (تُرُوسًا)، وذلك مِنْ تَدْبِيرِ الرَّاسِبِيِّ الذي قادهم إلى تدمير.

(٤) عَطَفَتْ عَلَيْهِمْ: مَالَتْ عَلَيْهِمْ، وَهَاجَمَتْهُمْ. قَالَ الزَّبِيدِيُّ: عَطَفَ عليهِ: أَي حَمَلَ وكَرَّ. تاج العروس (٢٤/ ١٦٦) مادَّة: ع ط ف.

(٥) أُهْمِدُوا: أُهْلِكُوا، أُمِيتُوا. مِنَ الهُمُودِ، وهو الْمَوْتُ والهَلَاكُ. قال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾ [الحج: ٥] هَامِدَة: مَيِّتَة، لا نَبَاتَ فِيهَا. انظر: تاج العروس (٩/ ٣٤٦) مادَّة: همد. فتح القدير للشوكاني (٣/ ٥٩٦).

(٦) أنساب الأشراف (٢/ ٣٧٢) بلا إسناد. هذا القدر الذي أوردناه: صحيح بشواهده.

الشواهد:

احتوى الخبر على ثلاث حوادث أساسية لها أصول صحيحة، وهي:

● أن الخوارج هم الذين ابتدأوا القتال في النهروان. قال الرَّاسِبِيُّ لِأَتْبَاعِهِ: ("**أَلْقُوا الرِّمَاحَ، وَسُلُّوا سُيُوفَكُمْ مِنْ جُفُونِهَا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ**" .**فَرَجَعُوا، فَوَحَّشُوا بِرِمَاحِهِمْ، وَسَلُّوا السُّيُوفَ**). انظر [٤٩٤].

● وأنَّ (**خَيْلَ عَلِيٍّ لَا تَقُومُ لَهُمْ**)، انظر [٤٩٦].

● وأن الخوارج هلكوا بسرعة خاطفة، انظر [٤٩٤] [٤٩٥] [٤٩٦].

(٧) أي: جعل الخَيَّالَةَ في المقدِّمة، ثم جعل خَلْفَهُمْ بقيَّة الجيش، وهم الرُّجَّالَ، يعني الرَّجَّالَةَ.

(٨) يعني أنه ﷺ جعل الميمنة والميسرة كُلًّا منهما صَفَّيْنِ اثْنَيْنِ.

(٩) الْمُرَامِيَةُ: الرُّمَاةُ.

(١٠) أي: أَمَامَ الصَّفِّ الأَوَّلِ لِلرَّجَّالَةِ الذين يُشَكِّلُونَ الميمنةَ والميسرةَ.

(١١) وَجُلُّهُمْ رُجَّالٌ: أي أن أكثر جيش الخوارج كانوا رَجَّالَةً.

(١٢) لَاغِبِينَ: مُتْعَبِينَ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]. لسان العرب (١/ ٧٤٢) مادَّة: لغب.

ولعل عليًّا ﷺ يقصد أن الخيَّالة سوف يُرْهِقُونَ العَدُوَّ، فإذا استطاع الخوارج التقدم فإنهم لن يصلوا إلى الرَّجَّالَةِ إلا وقد أنهكَتهم خَيْلُ عَلِيٍّ ﷺ من التعب. ولكن هذه الخطة لم تَسِرْ كما كان يفترض لها كما سيأتي، فإن الخوارج استطاعوا كَسْرَ الخيَّالة دون كبير جهد، فاضطر علي ﷺ لتغيير الخطة. وانظر الهامش التالي.

حَامُونَ"(١)، وَأَقْبَلَتِ الخَوَارِجُ..... ثُمَّ تَنَادَوْا: "الرَّوَاحَ الرَّوَاحَ إِلَى الجَنَّةِ"، فَشَدُّوا عَلَى النَّاسِ، وَالخَيْلُ أَمَامَ الرُّجَّالِ، فَلَمْ تَثْبُتْ خَيْلُ الْمُسْلِمِينَ لِشِدَّتِهِمْ، وَافْتَرَقَتِ الخَيْلُ فِرْقَتَيْنِ: فِرْقَةٌ نَحْوَ الْمَيْمَنَةِ، وَأُخْرَى نَحْوَ الْمَيْسَرَةِ، وَأَقْبَلُوا نَحْوَ الرُّجَّالِ، فَاسْتَقْبَلَتِ الْمُرَامِيَةُ وُجُوهَهَمْ بِالنَّبْلِ، وَعَطَفَتْ عَلَيْهِمْ الخَيْلُ مِنَ الْمَيْمَنَةِ وَالْمَيْسَرَةِ، وَنَهَضَ إِلَيْهِمُ الرُّجَّالُ بِالرِّمَاحِ وَالسُّيُوفِ، فَوَاللهِ مَا لَبِثُوهُمْ(٢) أَنْ أَنَامُوهُمْ(٣). ثُمَّ إِنَّ حَمْزَةَ بْنَ سِنَانٍ - صَاحِبَ خَيْلِهِمْ - لَمَّا رَأَى الهَلَاكَ نَادَى أَصْحَابَهُ: "أَنِ انْزِلُوا"(٤)، فَذَهَبُوا لِيَنْزِلُوا فَلَمْ يَتَقَارُّوا(٥) حَتَّى حَمَلَ عَلَيْهِمُ الأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ الْمُرَادِيُّ، وَجَاءَتْهُمُ الخَيْلُ مِنْ نَحْوِ(٦) عَلِيٍّ، فَأُهْمِدُوا فِي السَّاعَةِ(٧).

مُجْرَيَاتُ الْمَعْرَكَةِ:

رِوَايَةُ الطَّبَرِيِّ(٨): تُبَيِّنُ كَيْفَ صَفَّ عَلِيٌّ ﷺ جَيْشَهُ في المعركة قبل بَدْئِهَا، جَعَلَ **الخَيَّالَةَ** فِي الوَاجِهَةِ، يَلِيهِمُ **الرُّمَاةُ**، ثُمَّ **الْمَيْمَنَةُ وَالْمَيْسَرَةُ**(٩) - الْمُكَوَّنَتَانِ مِنَ الرَّجَّالَةِ - كُلًّا مِنْهُمَا صَفَّانِ اثْنَانِ، **وَالقَلْبُ**.

وكان في القَلْبِ خَيَّالَةٌ بقيادة عليٍّ ﷺ، دَلَّ عليه خبر الطبري: (**وَجَاءَتْهُمُ الخَيْلُ مِنْ نَحْوِ عَلِيٍّ**)، وفي خبر البَلَاذُرِيِّ: (**وَنَهَضَ عَلِيٌّ إِلَيْهِمْ مِنَ القَلْبِ**).

وجاء في نفس خبر أَبِي مِخْنَفٍ السابق: ما يدل على أن الخوارج قسموا جيشهم إلى (ميمنة) و (ميسرة) تتقدمهما (الخيَّالة)(١٠)، ....

---

(١) أي: فإن استطاع الخوارج كَسْرَ خَيَّالَتِنَا فإنكم سوف تحمون أنفسكم وأنفسنا، وسوف تَرُدُّونَ هُجُومَهُمْ؛ لأنهم سوف يكونون مُتْعَبِينَ مُنْهَكِينَ. انظر الهامش السابق.

(٢) لَبِثُوهُمْ: أَمْهَلُوهُمْ.

(٣) أَنَامُوهُمْ: قَتَلُوهُمْ. لسان العرب (١٢/ ٥٩٨) مادَّة: نوم.

(٤) أي: عن الخَيْلِ.

(٥) يَتَقَارُّوا: يَسْتَقِرُّوا. أي عَلَى الأرض بعد نزولهم عن خيولهم.

(٦) نَحْوِ: نَاحِيَةِ.

(٧) تاريخ الطبري (٣/ ١٢٠ - ١٢٢) هذا القدر الذي أوردناه: صحيح بشواهده كسابقه، وغريب الحديث الذي لم أبينه هنا: بينته في الخبر السابق. أبو سلمة الزهري: لم أجده، وليس هو ابن عبد الرحمن بن عوف المترجم في تقريب التهذيب (٨١٤٢). وحمزة بن سنان الأَسَدِيُّ صاحب خيل الخوارج: لم أجده. والأسود بن قيس المرادي: لم أجده، وهذا الخبر يدل على شهوده النهروان مع علي ﷺ، وذكر الطبري عن أبي مخنف خبرا يذكر شهوده صفين أيضا. انظر تاريخ الطبري (٣/ ١٠٠).

(٨) انظر [٤٩٨].

(٩) جاء في نفس خبر أَبِي مِخْنَفٍ السابق: (**فخرج علي فَعَبَّأَ النَّاسَ، فجعل على ميمنته حُجْرَ بْنَ عَدِيٍّ، وعلى ميسرته شَبَثَ بْنَ رِبْعِيٍّ أو مَعْقِلَ بْنَ قَيْسٍ الرِّيَاحِيَّ، وعلى الخيل أبا أيوب الأنصاري، وعلى الرَّجَّالَةِ أبا قتادة الأنصاري، وعلى أهل المدينة - وهم سبعمائة أو ثمانمائة رجل - قيس بن سعد بن عُبَادَةَ**). تاريخ الطبري (٣/ ١٢١). وهذا القدر الذي أوردناه: مسكوت عنه.

(١٠) جاء في خبر أَبِي مِخْنَفٍ: (**وَعَبَّأَتِ الخَوَارِجُ فَجَعَلُوا عَلَى مَيْمَنَتِهِمْ زَيْدَ بْنَ حُصَيْنٍ الطَّائِيَّ وَعَلَى الْمَيْسَرَةِ شُرَيْحُ بْنُ أَوْفَى العَبْسِيُّ وَعَلَى خَيْلِهِمْ حَمْزَةُ بْنُ سِنَانٍ الأَسَدِيُّ وَعَلَى الرَّجَّالَةِ حُرْقُوصُ بْنُ زُهَيْرٍ السَّعْدِيُّ**). تاريخ الطبري (٣/ ١٢١) هذا القدر: مسكوت عنه.

وكان جُلُّ جيش الخوارج من الرَّجَّالةِ[١].

الخيَّالة

الرُّماة

الصف الأول للميمنة .... الصف الأول للميسرة

القلب

الصف الثاني للميمنة .... الصف الثاني للميسرة

رَسْمٌ يُوَضِّحُ اصطفافَ جيش أمير المؤمنين علي رضي الله عنه يومَ النَّهْرَوَانِ.

ذكرنا[٢] أنَّ الخوارج هم الذين ابتدؤوا القتال، وقد شَنُّوا هُجُومًا عَنِيفًا مُفَاجِئاً.

قوله (**فَجَعَلَتْ خَيْلُ عَلِيٍّ لَا تَقُومُ لَهُمْ**): أي تتثاقل ولا تنقض على الخوارج، وفيه وَصْفٌ لأوَّلِ لَحَظَاتِ الالتحام بين الجيشين، فلم يكن بلاءُ فُرْسَانِ عَلِيٍّ رضي الله عنه بلاءً حسناً، ولعلَّه لِتَرَدُّدِ الناس في قِتَالِ أبنائِهِمْ وإخوانِهِمْ وَالقُرَّاءِ العُبَّادِ الزُّهَّادِ، فَوَعَظَ عليٌّ رضي الله عنه جَيْشَهُ: ("**أَيُّهَا النَّاسُ، إِنْ كُنْتُمْ إِنَّمَا تُقَاتِلُونَ لِي فَوَاللهِ مَا عِنْدِي مَا أَجْزِيكُمْ بِهِ، وَإِنْ كُنْتُمْ إِنَّمَا تُقَاتِلُونَ للهِ فَلَا يَكُنْ هَذَا قِتَالَكُمْ**")، عَادَتْ رُوحُ القَنَاعَةِ وَالحَمَاسَةِ لِجُنْدِ عَلِيٍّ رضي الله عنه بَعْدَ الْمَوْعِظَةِ، فَحَمَلُوا - أي هَجَمُوا بِشِدَّةٍ - دُفْعَةً وَاحِدَةً بِلَا هَوَادَةٍ، فما هي إلا لحظات خَاطِفَة فإذا الخوارج صَرْعَى عَلَى وُجُوهِهِمْ مُتَرَاكِبَةً جُثَثُهُمْ فَوْقَ بَعْضِهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الخَوَارِجَ ثَبَتُوا وَاسْتَبْسَلُوا وَقَاتَلُوا بِشَجَاعَةٍ فَقُتِلُوا فِي أَمَاكِنِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَقِفُونَ عَلَيْهَا، لَمْ يَتَرَاجَعُوا أَوْ يَتَفَرَّقُوا عِنْدَمَا اسْتَحَرَّ القَتْلُ فِيهِمْ، فَلِأَجْلِ هَذَا سَقَطَ كُلُّ قَتِيلٍ عَلَى أَصْحَابِهِ الَّذِينَ كَانُوا يَقِفُونَ حَوْلَهُ، فَتَرَاكَبَتْ جُثَثُهُمْ فَوْقَ بَعْضِهَا.

قوله (**فَانْجَلَتِ الْخَيْلُ عَنْهُمْ**) أي: انْسَحَبَتْ وتفرَّقَتْ خَيَّالَةُ علي رضي الله عنه - التي كانت أَحْكَمَتِ الطَّوْقَ عَلَيْهِمْ من ثلاث جهات - بعدما قُتِلُوا بِسُرْعَةٍ خَاطِفَةٍ، فَالْمُدَّةُ التي كانت بين هجوم خَيَّالَةِ عليٍّ رضي الله عنه وبين انتهاء مُهِمَّتِهَا وانْسِحَابِهَا وتَفَرُّقِهَا عن مُعَسْكَرِ الخوارج: كانت قصيرةً جدًّا.

قوله (**فَمَا لَبِثُوا أَنْ أُهْمِدُوا فِي سَاعَةٍ**): يَدُلُّ عَلَى سُرْعَةِ هَلَاكِ الخَوَارِجِ فِي الْمَعْرَكَةِ.

قوله (**ثُمَّ عَطَفَتِ الخَيْلُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَيْمَنَةِ وَالْمَيْسَرَةِ، وَنَهَضَ عَلِيٌّ إِلَيْهِمْ مِنَ القَلْبِ بِالرِّمَاحِ وَالسُّيُوفِ**): يدل على أنَّ عليًّا رضي الله عنه بعدما وَعَظَ جَيْشَهُ، أَعْلَمَهُمْ بِخُطَّةٍ عسكرية للالتفاف عليهم، فكانت الخطةُ مهلكةً للخوارج.

---

(١) ورد في رواية الطبري: (وَجُلُّهُمْ رُجَّالٌ) أي: رَجَّالَة. انظر: [٤٩٨].

(٢) في التعليق الذي بعد [٤٩٤].

إنَّ خَبَرَ البَلَاذُرِيِّ[١] يَدُلُّ عَلَى أنَّ التفوق العسكري في بداية المعركة كان للخوارج، فالخوارج ابتدأوا القتال باندفاع وَتَهَوُّرٍ وشجاعة واستبسال نحو مقدِّمة جيش علي رضي الله عنه، وهي الخَيَّالَةُ، وَقَابَلَ هذا الاندفاعَ: التَّرَدُّدُ وَالتَّعَاطُفُ الَّذِي خَالَطَ نُفُوسَ خَيَّالَةِ عَلِيٍّ رضي الله عنه وَجَيْشِهِ، فانشقَّت وتفرَّقَتْ كتيبةُ الخَيَّالَةِ إلى نِصْفَيْنِ: فِرْقَةٌ انْحَازَتْ نَحْوَ الْمَيْمَنَةِ، وَفِرْقَةٌ انْحَازَتْ نَحْوَ الْمَيْسَرَةِ، فانكَشَفَتِ الرَّجَّالَةُ وَالرُّمَاةُ فِي وَجْهِ العَدُوِّ، فَأَكْمَلَ الخَوَارِجُ انْدِفَاعَهُمْ الْمُتَهَوِّرَ نَحْوَ الرَّجَّالَةِ.

في هذه اللحظة الخطيرة: كانت عبقريةُ عَلِيٍّ رضي الله عنه حَاضِرَةً مُتَوَقِّدَةً، فَتَفَطَّنَ رضي الله عنه بِنَظْرَةٍ ثَاقِبَةٍ إلى أَنَّ الخَوَارِجَ لا يَحْمِلُونَ غَيْرَ السُّيُوفِ، ولا يَحْمِلُونَ مِجَاناً (تُرُوسًا) ولا رِمَاحاً، ومع ذلك تقدَّموا نحو الرَّجَّالَةِ حتى دخلوا في نِطَاقِ الرُّمَاةِ، وبناءً على نُقْطَتَي الضَّعْفِ هَاتَيْنِ (انْعِدَام الرِّمَاح والتُّرُوس): ابْتَكَرَ عليٌّ رضي الله عنه خُطَّةً حَرْبِيَّةً بَدِيلَةً ذاتَ مَرْحَلَتَيْنِ:

المرحلة الأولى: مرحلةُ إِمْطَارِ الخوارج بالسِّهَامِ؛ لأجل إثخانهم بالجراح، فيتقلَّص بذلك نشاطُهُمُ العسكري، وَيَتَأَخَّر تَقَدُّمُهُمْ.

المرحلة الثانية: مرحلةُ تَحْوِيطِ الخوارج (وهم جَرْحَى مِنَ السِّهَامِ)، وَطَعْنِهِمْ بالرماح من كل جانب عدا الجانب الخلفي؛ لأن أمير المؤمنين رضي الله عنه يَعْلَمُ أن الخوارج لا يتراجعون ولا يَفِرُّونَ.

◆ التفصيل في المرحلة الأولى من الخطة:

لَقَدْ وَهِنَتْ خَيَّالَةُ عَلِيٍّ رضي الله عنه فِي بِدَايَةِ الْمَعْرَكَةِ وَتَفَرَّقَتْ فِرْقَتَيْنِ يَمِينًا وَشِمَالًا، فتقدَّمَ الخوارجُ نحو الرَّجَّالَةِ، فَاسْتَدْرَكَ أميرُ المؤمنين رضي الله عنه ذَلِكَ الوَهْنَ الذي أَصَابَ خَيَّالَتَهُ: عن طريق إِصْدَارِ أَمْرٍ لِلرُّمَاةِ: "أَنْ يُمْطِرُوا هؤلاء الْمُتَهَوِّرِينَ بِالسِّهَامِ"، فَمَا إِنْ دَخَلُوا نِطَاقَ الرُّمَاةِ حتى انْهَالَتْ عَلَيْهِمْ السِّهَامُ، ولم يَجِدِ الخَوَارِجُ ما يَحْتَمُونَ بِهِ، فَاسْتَقْبَلُوا السِّهَامَ بِرُؤُوسِهِمْ يَحْتَمُونَ بِهَا مِنْهَا، فَتَسَبَّبَ الرَّمْيُ فِي إِثْخَانِ الخَوَارِجِ بالجِرَاحِ وَتَأْخِيرِ تَقَدُّمِهِمْ.

لقد اغْتَرَّ الخوارجُ بِهُجُومِهِمُ الْمُتَهَوِّرِ، إِذِ انْدَفَعُوا جَمِيعُهُمْ انْدِفَاعَةً وَاحِدَةً، وَظَنُّوا أنهم حَقَّقُوا انْتِصَاراً بِإِزَاحَتِهِمْ لِخَيَّالَةِ عَلِيٍّ رضي الله عنه، فَقَادَهُمْ غُرُورُهُمْ إِلَى مَزِيدٍ مِنَ التَّهَوُّرِ وَالتَّقَدُّمِ حَتَّى دَخَلُوا جَمِيعُهُمْ فِي "نِطَاقِ الرُّمَاةِ"، قَالَ البَلَاذُرِيُّ: (**فَشَدُّوا عَلَى أَصْحَابِ عليٍّ شَدَّةً وَاحِدَةً، فَانْفَرَقَتْ خَيْلُ عَلِيٍّ.... وَأَقْبَلُوا نَحْوَ الرَّجَّالَةِ، فَاسْتَقْبَلَتِ الرُّمَاةُ وُجُوهَهُمْ بِالنَّبْلِ**)، فَلَمْ يَكْتَفِ الخوارجُ بِإِزَاحَةِ الخَيَّالَةِ، بل انْدَفَعُوا بِتَهَوُّرٍ نَحْوَ الرَّجَّالَةِ، فكانت سِهَامُ أَمِيرِ المؤمنين رضي الله عنه لهم بالمرصاد.

---

(١) انظر [٤٩٧].

هَكَذَا جَعَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ تَفَوُّقَهُمُ العَسْكَرِيَّ كَمِينًا عَلَيْهِمْ.

◆ التفصيل في المرحلة الثانية من الخُطَّةِ:

وَعَظَ أَمِيرُ المؤمنين ﷺ الخَيَّالَةَ، فَاتَّعَظُوا وَاجْتَمَعَتْ صُفُوفُهُمْ، ثم أَمْلَى عَلَيْهِمُ المرحلة الثانيةَ مِنَ الخُطَّةِ، وهي: أَنْ تَلْتَفَّ الخَيْلُ الَّتِي انْحَازَتْ إلى اليَمِينِ: نَحْوَ الخَوَارِجِ مِنْ جِهَتِهَا، وَاليُسْرَى: كَذَلِكَ مِنْ جِهَتِهَا، وَأَنْ يُزَامِنَهُ هُجُومُ أَمِيرِ المؤمنين ﷺ بِقَلْبِ جَيْشِهِ، فَيُحَاطُ بِالخَوَارِجِ - وَهُمْ جَرْحَى مِنَ السِّهَامِ - مِنْ ثَلَاثِ جِهَاتٍ، أَمَّا الجِهَةُ التي خَلْفَ الخَوَارِجِ فَلَمْ يَكْتَرِثْ بها أميرُ المؤمنين ﷺ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّ الخوارجَ لا يَتَرَاجَعُونَ ولا يَفِرُّونَ، فَتُحِيطُ بِهِمْ الْمَيْمَنَةُ وَالْمَيْسَرَةُ وَالقَلْبُ مُسْتَخْدِمِينَ: "الرِّمَاحَ" كَسِلَاحٍ أَسَاسِيٍّ، وَالسُّيُوفَ عِنْدَ الحَاجَةِ.

نُفِّذَتِ الخُطَّةُ، فَأَحَاطَ بِالخَوَارِجِ هُجُومٌ عَنِيفٌ مُفَاجِئٌ مُعَاكِسٌ، طَوَّقَ رِقَابَهُمْ مِنْ ثَلَاثِ جِهَاتٍ، وَهُمْ مُثْخَنُونَ مِنَ السِّهَامِ الَّتِي أَمْطَرَتْهُمْ، والرِّمَاحُ تَحْصُدُهُمْ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ رِمَاحٌ يَصُدُّونَ بِهَا هُجُومَ الرِّمَاحِ، فَالرِّمَاحُ لَا يَكُفُّهَا إِلَّا الرِّمَاحُ، فَمَا هِيَ إِلَّا لَحَظَاتٍ خَاطِفَة قصيرة حَتَّى رَكِبَتْ جُثَثُ الخَوَارِجِ فَوْقَ بَعْضِهَا.

وهكذا - بِفَضْلِ اللهِ ﷻ - استطاعَ أميرُ المؤمنين ﷺ بعبقريته العسكرية الفَذَّةِ: أَنْ يَقْلِبَ الْمَوَازِينَ، فَيَنْتَقِلَ بِجَيْشِهِ مِنْ "التَّأَخُّرِ العسكري" في المعركة، إلى الانتصارِ السَّاحِقِ، في زَمَنٍ قَصِيرٍ قِيَاسِيٍّ.

الأَدِلَّةُ عَلَى سُرْعَةِ هَلَاكِ الخَوَارِجِ فِي الْمَعْرَكَةِ:

(وَشَجَرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ، قَالَ: وَقُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)[1].

(مَا هُوَ إِلَّا أَنْ لَقِينا أَهْلَ النَّهْرِ فَمَا لَبِثْنَاهُمْ، كَأَنَّمَا قِيلَ لَهُمْ: مُوتُوا، فَمَاتُوا)[2].

(فَحَمَلَ النَّاسُ حَمْلَةً وَاحِدَةً، فَانْجَلَتِ الْخَيْلُ عَنْهُمْ وَهُمْ مُكِبُّونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ)[3].

(فَمَا لَبِثُوا أَنْ أُهْمِدُوا فِي سَاعَةٍ)[4].

سَبَبُ البَحْثِ عَنْ ذِي الثُّدَيَّةِ:

بعد الانتهاء من المعركة: انتقل اهتمامُ عليٍّ ﷺ وَجَيْشِهِ إلى أَمْرٍ آخر ذِي أَهَمِّيَّةٍ، وهو "إِيجَادُ ذِي الثُّدَيَّةِ"؛ لأنهم سَمِعُوا مِنْ عَلِيٍّ ﷺ حديثَ النبيِّ ﷺ في الخوارج: **(لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ، مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ﷺ، لَاتَّكَلُوا عَنِ الْعَمَلِ، «وَآيَةُ**

---

(١) انظر [٤٩٤].

(٢) انظر [٤٩٥].

(٣) انظر [٤٩٦].

(٤) انظر: رواية البَلَاذُرِيِّ [٤٩٧] وَالطَّبَرِيِّ [٤٩٨].

ذَلِكَ: أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَضُدٌ، وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ، عَلَى رَأْسِ عَضُدِهِ مِثْلُ حَلَمَةِ الثَّدْيِ، عَلَيْهِ شَعَرَاتٌ بِيضٌ»).

ومن هذا الحديث يَتَبَيَّنُ سَبَبُ حِرْصِ عَلِيٍّ ﷺ على البحث عن ذِي الثُّدَيَّةِ، فإنَّ في إيجاده أربعة فوائد:

◆**الأولى**: أنَّ النبي ﷺ رَتَّبَ الأَجْرَ العظيمَ لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ الخوارج.

◆**الثانية**: أنَّ النبي ﷺ جعَلَ عَلَامَةَ الخوارج: وجودَ ذِي الثُّدَيَّةِ فيهم.

◆**الثالثة**: أنَّ النبيَّ ﷺ أخبر أنَّ الخوارج تقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق.

وَرَدَ في مصنَّف ابن أبي شيبة: (**فَقَامَ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: مَا تَرَوْنَ؟ أَتَسِيرُونَ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ؟ أَمْ تَرْجِعُونَ إِلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ خَلَفُوا إِلَى ذَرَارِيِّكُمْ؟ فَقَالُوا: لَا، بَلْ نَرْجِعُ إِلَيْهِمْ. فَذَكَرَ أَمْرَهُمْ، فَحَدَّثَ عَنْهُمْ مَا قَالَ فِيهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ فِرْقَةً تَخْرُجُ عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، تَقْتُلُهُمْ أَقْرَبُ الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ، عَلَامَتُهُمْ رَجُلٌ فِيهِمْ يَدُهُ كَثَدْيِ الْمَرْأَةِ»**)[1].

◆**الرابعة**: أن تطمئنَّ قلوبُ أفراد جيش عليٍّ ﷺ وَيَذْهَبَ حُزْنُهُمْ، فإنهم قَتَلُوا أبناءَهم وإخوانَهُمْ وَبَنِي قَبَائِلِهِمْ، فعندما لم يجدوا ذا الثُّدَيَّةِ تَضَجَّرَ بَعْضُهُمْ فقال: (**غَرَّنَا ابْنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْ إِخْوَانِنَا حَتَّى قَتَلْنَاهُمْ**)، فعندما وجدوه فَرِحَ عليٌّ ﷺ وَفَرِحُوا[2].

وَرَدَ في مصنَّف ابن أبي شيبة: (**فَقَالَ عَلِيٌّ: "اطْلُبُوا الرَّجُلَ**[3] فِيهِمْ"، قَالَ: فَطَلَبَ النَّاسُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: "غَرَّنَا[4] ابْنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْ إِخْوَانِنَا حَتَّى قَتَلْنَاهُمْ". فَدَمَعَتْ عَيْنُ عَلِيٍّ.... فَجَعَلَ يَجُرُّ بِأَرْجُلِهِمْ حَتَّى وَجَدَ الرَّجُلَ تَحْتَهُمْ، **فَاجْتَرُّوهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: "اللهُ أَكْبَرُ"، وَفَرِحَ النَّاسُ**)[5].

فالعثور على ذِي الثُّدَيَّةِ خَفَّفَ مِنْ أَلَمِ قلوبهم، ومع ذلك بَقِيَتْ قلوبهم مَكْلُومَةً، ولم يزالوا يتذمَّرون ويلومون عليًّا ﷺ على قَتْلِهِ أبناءَهم يوم النهروان، حتى تأذَّى عليٌّ ﷺ منهم وَتَضَجَّرَ، ويدل عليه:

---

(١) انظر [٤٩٦].

(٢) انظر صفحة (٦٠١ ـ ٦٠٢)، فَصَّلْتُ هناك عن الأثر النَّفْسِيِّ عَلَى جَيْشِ عَلِيٍّ ﷺ جرَّاء معركة النهروان، وَأَثَرِ كَلِمَةِ "غَرَّنَا" عَلَى نَفْسِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ.

(٣) أي: ابْحَثُوا عَنْ ذِي الثُّدَيَّةِ بين القتلى.

(٤) غَرَّنَا: خَدَعَنَا وَأَطْمَعَنَا بِالبَاطِلِ. ذَلِكَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا ﷺ ذَكَرَ لَهُمْ وَعْدَ الرَّسُولِ ﷺ فِي الفِئَةِ الَّتِي تَقْتُلُ الخَوَارِجَ، وَأَطْمَعَهُمْ ﷺ بِالأَجْرِ العَظِيمِ فِي قِتَالِهِمْ، وَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ عَلَامَتَهُمْ: وُجُودُ ذِي الثُّدَيَّةِ بَيْنَهُمْ. انظر: تاج العروس (١٣/ ٢١٤) مادَّة: غ ر ر.

(٥) انظر [٤٩٦].

[499] مَا أَخْرَجَ أَبُو الطَّاهِرِ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ الذُّهْلِيُّ(١) فِي الجُزْءِ الثَّالِثِ وَالعِشْرِينَ مِنْ "حَدِيثِهِ" - انتقاء الدارقطني -: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدُوسٍ**(٢) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَبَّاسِ الْهَمْدَانِيُّ(٤)، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ(٥)، عَنْ حُجَيَّةَ بْنِ عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ(٦) قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا عليه السلام وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَهُوَ

---

(١) الإِمَامُ، العَالِمُ، الْمُسْنِدُ، الْمُحَدِّثُ، قَاضِي القُضَاةِ، أَبُو الطَّاهِرِ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ نَصْرِ بنِ بُجَيْرٍ الذُّهْلِيُّ البَغْدَادِيُّ الْمَالِكِيُّ، قَاضِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، وَكَانَ ثِقَةً فِي الحَدِيثِ، وَوَثَّقَهُ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ، انتقى عَلَيْهِ الدَّارَقُطْنِيُّ نَحْواً مِنْ مائَةِ جُزءٍ، مَاتَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ سَنَةِ (٣٦٧هـ). سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٠٤).

(٢) الإِمَامُ، الحُجَّةُ، الحَافِظُ، أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدُوسِ بنِ كَامِلٍ السَّرَّاجُ، السُّلَمِيُّ البَغْدَادِيُّ، صَدِيْقُ عَبْد اللهِ بنِ أَحْمَدَ، قَالَ أَبُو الحُسَيْنِ ابنُ الْمُنَادِي: كَانَ مِنَ الْمَعْدُودين فِي الحِفْظِ، وَحُسن المعرفَة بِالحَدِيثِ، أَكْثَرَ النَّاسُ عَنْهُ لِثِقَتِهِ وَضَبْطِهِ، وَكَانَ كَالأَخ لعَبْد اللهِ بن أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ. مات سنة (٢٩٣هـ). سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٣١). وانظر: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٨/ ٤٤٨) وإرشاد القاصي والداني إلى شيوخ الطبراني (٩٥٤) ذُكِرَ فيهما توثيقات أخرى له.

(٣) أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ الزِّبْرِقَانِ الْمَكِّيُّ، قال أحمد: حديثه حديث أهل الصدق، وأرجو ألا يكون به بأس. وقال مرةً: يقع في قلبي أنه صدوق. وقال ابن معين وصالح جزرة: لا بأس به. وقال ابن معين مرة: لا أعرفه. وقال ابن قانع: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: صدوق يهم، خ م ت س ق. وفي تحرير التقريب: بل صدوق حسن الحديث، أخطأ في حديث، ووهم في آخر، وقد روى عنه الشيخان في صحيحيهما فرضياه. انظر: سؤالات ابن الجنيد (٣٦) (٥٦١) الثقات (٩/ ٩٠) تاريخ بغداد (٣/ ١٧٨) تهذيب الكمال (٢٥/ ٤٣٥) التقريب (٥٩٩٣).

(٤) عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَبَّاسِ الشِّبَامِيُّ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، صدوق يتشيع، به قد ت. التقريب (٣٧٤١).

(٥) سَلَمَةُ بنُ كُهَيْلِ بنِ حُصَيْنٍ الحَضْرَمِيُّ التَّنْعِيُّ، أَبُو يَحْيَى الكُوفِيُّ، ثقة، ع. التقريب (٢٥٠٨).

(٦) كناه مسلم والبَرْقَانِيُّ وابنُ خَلْفُون: "أَبَا الزَّعْرَاءِ"، روى عنه ثلاث ثقات، وهم: الحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، وَسَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ. وروى له أصحاب السنن الأربعة، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة. وذكره ابن حبان وابن خلفون في ثقاتهما، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُوشَنْجِيُّ: ثِقَةٌ مَأْمُونٌ. وأقره الخطيب على توثيقه في "الكفاية" فَبَوَّبَ لخبره وَمَثَّلَ به على الخبر الذي يُرْوَى على الشك عن ثقتين أنه خبر ثابت يُحتج به، فذكر رواية حُجَيَّةَ، وهذا يعني أنه ثقة عند الخطيب. وقال أبو الحسن ابن القَطَّانِ: روى عنه أبو إسحاق عدة أحاديث، وهو فيها مستقيم لم يعهد منه خطأ ولا اختلاط ولا نكارة. وقال الذهبي: صدوق إن شاء الله. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. وصحح له الترمذي وابنُ خزيمة وابنُ حبان والحاكمُ. وقال ابن المديني: لا أعلم روى عنه إلا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ. وقال ابن سعد: كَانَ مَعْرُوفًا وَلَيْسَ بِذَاكَ. وقال أبو حاتم: شيخ لا يحتج بحديثه شبيه بالمجهول، شبيها بشريح بن النعمان الصائدي وهبيرة بن يريم. وقال الحاكم: لم يَحْتَجَّا به، وهو من كبار أصحاب علي. يعني أن البخاري ومسلم لم يحتجا بحديثه في صحيحيهما.

أقول: إنه وفق قواعد المحدِّثين، مَنْ كان هذا حاله فهو "صدوق"، لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن.

أما كلام ابن المديني: فهو على حد علمه، وقد روى عنه الحكم وأبو إسحاق أيضاً كما مر.

وأما كلام أبي حاتم: فلا تكون الجهالة على من روى عنه ثلاث ثقات ووثقه العجلي وغيره وصحح الأئمة له وأخرج له الأربعة، وقال ابن سعد: كَانَ مَعْرُوفًا وَلَيْسَ بِذَاكَ.

وأما قول ابن سعد: فلعله بسبب عدم شُهرة حُجَيَّةَ برواية الحديث.

ترجمة حُجَيَّةَ: سنن الترمذي (١٥٠٣) صحيح ابن خزيمة (٢٩١٤) (٢٩١٥) صحيح ابن حبان (٥٩٢٠) المستدرك (١٧٢١) (٥٤٣١) (٧٥٣٣) (٧٥٣٥). الطبقات الكبرى (٦/ ٢٢٥) التاريخ الكبير (٣/ ١٢٩) الكنى والأسماء للإمام مسلم (١٢٤٩) ثقات العجلي (٢٧٥) الجرح والتعديل (٣/ ٣١٤) ثقات ابن حبان (٤/ ١٩٢) فتح الباب في الكنى=

يَقُولُ: «مَنْ يَعْذِرُنِي[(١)] فِي هَذَا الْحَمِيتِ[(٢)] الْأَسْوَدِ الَّذِي يَكْذِبُ عَلَى اللهِ ﷻ وَعَلَى رَسُولِهِ ﷺ - يَعْنِي ابْنَ السَّوْدَاءِ[(٣)] -، لَوْلَا أَنْ لَا يَزَالَ تَخْرُجُ عَلَيَّ عِصَابَةٌ تَنْعِي عَلَيَّ دَمَهُ[(٤)] كَمَا ادُّعِيَتْ عَلَيَّ دِمَاءُ أَهْلِ النَّهَرِ[(٥)] لَجَعَلْتُ مِنْهُمْ رُكَامًا[(٦)] »[(٧)].

= والألقاب (٢٩٦١) الكفاية في علم الرواية ص (٣٧٦) تهذيب الكمال (٥/ ٤٨٥) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ١٠) ميزان الاعتدال (١/ ٤٦٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٧) تقريب التهذيب (١١٥٠) نثل النبال (١/ ٤١٦، رقم٧٨١).

(١) مَنْ يَعْذِرُنِي: أَيْ مَن يَقوم بعُذْرِي إنْ كَافأْتُه عَلَى سُوءِ صَنِيعه فَلَا يَلُومُني؟ النهاية في غريب الحديث (٣/ ١٩٧).

(٢) الحَمِيتُ: وِعَاءُ السَّمْنِ. وقِيلَ: الزِّقُّ الْمُشْعَرُ الّذي يُجْعَلُ فِيهِ السَّمْنُ وَالعَسَلُ وَالزَّيْتُ، أَو الزِّقُّ بِلا شَعَرٍ. تاج العروس (٤/ ٤٩٧) مادَّة: حمت.

(٣) ابْنُ السَّوْدَاءِ: هو عَبْدُ اللهِ بْنُ سَبَأٍ.

(٤) نَعَى عَلَيْهِ الشيءَ يَنْعَاه: قبَّحه وَعَابَهُ عَلَيْهِ ووبَّخه. لسان العرب (١٥/ ٣٣٥) مادَّة: نعا.

والمراد: لولا أن يَعِيبَ الناس عَلَيَّ قَتْلَ ابن سبأ كما عابوا عَلَيَّ قَتْلَى النهروان: لقتلتُ ابنَ سبأ وأتباعَه.

فعليٌّ ﵁ تَرَكَ قَتْلَ ابن سبأ وأتباعه أوَّلَ الأمر درأً للفتنة، ولكنه بعد ذلك قَتَلَ السبئيةَ الذين جهروا بتأليهه، وَنَفَى ابنَ سبأ إلى المدائن.

(٥) ادُّعِيَتْ عَلَيَّ دِمَاءُ أَهْلِ النَّهَرِ: خُوصِمْتُ فِيهَا بغير حق، أي أنهم خاصموه فيها وجعلوا يلومونه في تلك الدماء.

من قولهم: ادَّعَى على فلان: إذا زعم أن له حق عليه وخاصمه فيه. والخَصْمُ: الْمُدَّعِي. ومنه قوله تعالى: ﴿خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾ [ص: ٢٢].

(٦) أي: يَقْتُلُهُمْ قَتْلًا ذَرِيعًا، وَيَجْعَلُهُمْ قَتْلَى بَعْضهم فوقَ بعض. يقال: ارْتَكَم الشَّيْءُ وَتَرَاكَمَ: اجْتَمَعَ بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ. تاج العروس (٣٢/ ٢٨٠) مادَّة: ر ك م.

(٧) حديث أبي الطاهر الذُّهْلِيِّ، انتقاء الدارقطني (١٥٧) صحيح لغيره، وهذا إسنادٌ حسن. سفيان: هو ابن عُيَيْنَةَ.

الشواهد:

أخرج ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٤٣٦٠): **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ يَقُولُ: رَأَيْتُ الْمُسَيَّبَ بْنَ نَجَبَةَ أَتَى بِهِ مُلَبِّبه؛ يَعْنِي: ابْن السوداء، وعليٌّ عَلَى المنبر، فَقَالَ عليٌّ: ما شأنه؟ فَقَالَ: يكذب عَلَى اللَّه وعلى رسوله ﷺ.**

إسناده حسن. أَبُو الطُّفَيْلِ: هو عَامِرُ بنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ ﵁. وأخرجه ابن عساكر (٢٩/ ٧) من طريق ابن أبي خيثمة، به.

وأما قول علي ﵁ (**كَمَا ادُّعِيَتْ عَلَيَّ دِمَاءُ أَهْلِ النَّهَرِ**): يشهد له ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح على شرط مسلم في قصة البحث عن ذي الثُّدَيَّةِ يوم النَّهْرَوَانِ: (**فَقَالَ عَلِيٌّ: "اطْلُبُوا الرَّجُلَ فِيهِمْ"، قَالَ: فَطَلَبَ النَّاسُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: "غَرَّنَا ابْنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْ إِخْوَانِنَا حَتَّى قَتَلْنَاهُمْ". فَدَمَعَتْ عَيْنُ عَلِيٍّ**). انظر [٤٩٦] وقد شرحنا هذه العبارة هناك.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩/ ٨) من طريق أبي الطاهر الذُّهْلِيِّ، به. وانظر موارد ابن عساكر (٢/ ١٠٧٧ - ١٠٧٨).

وأخرجه أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ في [التاريخ الكبير (٣/ ١٧٧، رقم٤٣٥٩) تحقيق: صالح هَلَل] حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ عَبَّادٍ الْمَكِّيُّ، به، مختصرا إلى قوله (**يَعْنِي ابْنَ السَّوْدَاءِ**).

✿رواية شعبة لخبر ابن السوداء:

هذا الخبر لم يضبط شعبة بن الحجاج إسناده، وكان يرويه على أربعةِ أوجه؛ لأنه خلط بينه وبين خبر آخر، ، ،

● الوجه الأول:

أخرج أَبُو القَاسِمِ الْمُؤَمَّلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّيْبَانِيُّ في "فوائده" - كما في تاريخ دمشق (٢٩/ ٧) -: **ونا يحيى بن محمد، نا بندار، نا محمد بن جعفر، نا شعبة، عن سَلَمَةَ قال: قال: سمعت أبا الزَّعْرَاءِ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ** ﵇ قَالَ: مَا لِي وَمَالَ هَذَا الحَمِيتِ الأَسْوَدِ. =

....

= إسناده حسن. وانظر: موارد ابن عساكر (٢/ ١١٩٨).
يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ: هو ابْنُ صَاعِدٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الهَاشِمِيُّ البَغْدَادِيُّ، وثقه الدارقطني وجماعة، انظر: سؤالات السلمي (٤١٤) إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (١١٣٤).
وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: هو غُنْدَرٌ. وَسَلَمَةُ: هُوَ ابْنُ كُهَيْلٍ.
وهذا الوجه - الذي جاء به شعبة -: صحيح، وقد توبع عليه شعبةُ من عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ عَبَّاس الْهَمْدَانِيِّ، انظر ما سيأتي في "الوجه الثالث".
● الوجه الثاني:
أخرجه أَبُو القَاسِمِ الْمُؤَمَّلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّيْبَانِيُّ في "فوائده" - كما في تاريخ دمشق (٢٩/ ٧) -: **نا يحيى بن محمد بن صاعد، نا بندار، نا محمد بن جعفر، نا شعبة، عن سلمة، عن زيد بن وهب، عن علي قال: ما لي ومال هذا الحميت الأسود.**
وانظر: موارد ابن عساكر (٢/ ١١٩٨). وهذا نفس الإسناد السابق إلى شعبة، أي أن محمد بن جعفر - وهو غُنْدَرٌ - قد سمعه من شعبة على الوجهين.
وهذا الوجه خطأ، وصوابه: كما في الوجه السابق.
وقد أورد ابن عساكر هذا الخبر أَوَّلا، ثم أورد بعده طريق أبي الزعراء "الوجه الأول"؛ ليبين أن طريق "أبي الزعراء" هو الصواب.
والذي يظهر أن هذا من صنيع الْمُؤَمَّلِ الشَّيْبَانِيِّ ليبيِّن فيه أن "أبا الزعراء" هو الصواب، وقد نقله عنه ابن عساكر.
● الوجه الثالث:
أخرجه ابن أبي خَيْثَمَةَ في [التاريخ الكبير (٤٣٥٨) تحقيق: صالح هَلَل] **حَدَّثَنا عَمْرو بْن مَرْزُوق قَالَ: أخبرنا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَة بْنِ كُهَيْل، عَنْ زَيْد بْنِ وَهْبٍ قَالَ: قال عليٌّ: «مَالِي وَلِهَذَا الحَمِيت الأَسْوَدِ»، يَعْنِي: عَبْد اللَّهِ بْنَ سَبَإٍ، وَكَانَ يَقَعُ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.** (قال ابن أبي خيثمة): **كَذَا قَالَ: عَنْ سَلَمَة، عَنْ زَيْد بْنِ وَهْبٍ.**
وأخرجه خَيْثَمَةُ بنُ سُلَيْمَانَ الأَطْرَابُلُسِي في "فضائل الصحابة" - كما في تاريخ دمشق (٢٩/ ٧ - ٨) - عن أبي خَيْثَمَةَ، بمثله. وانظر: موارد ابن عساكر (٣/ ١٨٤٧).
قول ابن أبي خَيْثَمَةَ (**كَذَا قَالَ**): يعني شعبة، أي أن شعبة وهم فيه، فاستنكر ابن أبي خَيْثَمَةَ الإسنادَ الذي جاء به شعبة. فابن أبي خَيْثَمَةَ أبرز العِلَّةَ، جزاه الله خيراً.
الصواب من ذلك:
هذا الخبر بهذه الإسناد خطأ، ولكي يكون صحيحة يجب أن يكون على أحد الإسنادين التاليين، وكلاهما صحيحان:
-الإسناد الأول: شعبة، عَنْ سَلَمَة بْنِ كُهَيْل، عَنْ زَيْد بْنِ وَهْبٍ، [أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ دَخَلَ عَلَى عَلِيٍّ فِي إِمَارَتِهِ...]، وسيأتي في "الوجه الرابع"، وهو لفظ ابن حجر في لسان الميزان.
- الإسناد الثاني: شعبة، عَنْ سَلَمَة بْنِ كُهَيْل، [عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ]، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ. (دون ذكر الوقوع في أبي بكر وعمرﷺ)؛ لأن أبا الزعراء لم يذكر الوقوع في روايته. انظر: "الوجه الأول".
ويدل عليه: أن ابن أبي خيثمة أخرج الخبر الذي مضى في "الوجه الثالث"، ثم أخرج بعده طريق أبي الزعراء حُجَيَّةَ؛ ليبين أنه الصواب، فقال: ابن أبي خيثمة (٤٣٥٩): **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ الْمَكِّيُّ قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَبَّاس الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ سَلَمَة، عَنْ حُجَيَّة الْكِنْدِيِّ، رَأَيْتُ عَلِيًّا عَلَى الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَقُولُ: مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ هَذَا الحَمِيت الأَسْوَدِ الَّذِي يَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ؛ يَعْنِي: ابْنَ السَّوْدَاءِ.** [انظر: "الوجه الأول"].
وهذا الإسناد: هو الذي قصد ابن أبي خيثمة صوابه، ولكن الإسناد الأول الذي افترضناه (عَنْ زَيْد بْنِ وَهْبٍ، أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ) صحيح أيضا كما سيأتي في "الوجه الرابع".
● أما الوجه الرابع: =

= فهو خبر آخر يرويه زيد بن وهب، أنَّ سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ ذهب إلى علي ﷺ يشتكي قوما (وهم ابن سبأ وأتباعه) سمعهم يقعون في أبي بكر وعمر ﷺ، فقام علي ﷺ على المنبر وذكر فضلهما، وتوعد من يقع فيهما أو من يفضله عليهما بالعقوبة.

الخبر أخرجه أبو إسحاق الفَزَارِيُّ في "السير" رواية أَبِي صَالِحٍ مَحْبُوبِ بْنِ مُوسَى الْفَرَّاءِ: كما في الكفاية في علم الرواية ص (٣٧٦) - **حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،- عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ، أَوْ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ الْجُعْفِيَّ دَخَلَ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ** ﷺ فِي إِمَارَتِهِ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي مَرَرْتُ بِنَفَرٍ يَذْكُرُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ بِغَيْرِ الَّذِي هُمَا لَهُ أَهْلٌ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّكَ تُضْمِرُ لَهُمَا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، وَإِنَّهُمْ لَمْ يَجْتَرِئُوا عَلَى ذَلِكَ إِلَّا وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ ذَلِكَ مُوَافِقٌ لَكَ، - وَذَكَرَ حَدِيثَ خُطْبَةِ عَلِيٍّ وَكَلَامِهِ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ﷺ، وَقَوْلِهِ فِي آخِرِهِ -: «أَلَا وَلَا يَبْلُغُنِي عَنْ أَحَدٍ يُفَضِّلُنِي عَلَيْهِمَا إِلَّا جَلَدْتُهُ حَدَّ الْمُفْتَرِي».

وانظر موارد ابن عساكر (١/ ٢٤٦).

خبر صحيح، وَذِكْرُ أَبِي الزَّعْرَاءِ: خطأ ناتج عن الخلط بَيْنَ خبره الذي مضى في "الوجه الأول"، وَبَيْنَ هذا الخبر المذكور هنا في "الوجه الرابع"، وصوابه: (شعبة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ... به). وهذا الإسناد صحيح.

والخبر صححه أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُوشَنْجِيُّ، وصححه أيضا الخطيب البغدادي، لأنه أقره على تصحيحه في "الكفاية" ص (٣٧٥ - ٣٧٦)، فقال الخطيب: (قَدْ مَثَّلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُوشَنْجِيُّ الشَّكَّ الَّذِي يُوهِنُ الْخَبَرَ بِمَا أَغْنَى عَنْ كَلَامِنَا فِيهِ)، ولأن الخطيب قال قَبْلَهُ: ("**بَابٌ فِي الرَّاوِي يَقُولُ: ثَنَا فُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ، هَلْ يَصِحُّ الِاحْتِجَاجُ بِحَدِيثِهِ ذَلِكَ؟**" إِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ سَمَّاهُمَا عَدْلًا، فَإِنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ، وَالِاحْتِجَاجَ بِهِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَيَّنَهُمَا، وَتَحْقِيقُ سَمَاعِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَكِلَاهُمَا ثَابِتُ الْعَدَالَةِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ:....)، فذكر بإسناده الصحيح خبرَ أبي إسحاق الفَزَارِيِّ المذكور.

وهذا الشك الذي بين ثقتين: يُعتبر علةً غير قادحة في صحة الخبر كما بَيَّنَ الْبُوشَنْجِيُّ والخطيب.

والخبر في سير أبي إسحاق الفزاري (ص٣٢٧، رقم٦٤٧)، بمثله.

وأورده ابن حجر في لسان الميزان (٣/ ٢٩٠) قال: (**وقال أبو إسحاق الفَزَارِيُّ: عن شُعبة، عَن سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَن أَبِي الزَّعْرَاءِ، أو عن زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، أن سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ دخل على عليٍّ في إمارته فقال: إني مررتُ بنفر يذكرون أبا بكر وعمر، يرون أنك تضمر لهما مثل ذلك، منهم: عبد الله بن سبأ - وكان عبد الله أول من أظهر ذلك -، فقال علي: ما لي ولهذا الخبيث الأسود. ثم قال: معاذ الله أن أضمر لهما إلا الحسن الجميل. ثم أرسل إلى عبد الله بن سبأ فسيره إلى المدائن وقال: لا يساكنني في بلدة أبدا. ثم نهض إلى المنبر حتى اجتمع الناس. - فذكر القصة في ثنائه عليهما بطوله وفي آخره -: ألا، وَلا يبلغني عن أحد يفضلني عليهما إلا جلدته حد المفتري**).

صحيح كسابقه، وجاءت هنا زيادات نافعة بيَّنت أن الطاعن هو عبد الله بن سبأ وأتباعه، وهو أول من أظهر الطعن في أبي بكر وعمر ﷺ، وأن عليا ﷺ نفاه إلى المدائن.

وأخرجه أبو نُعَيْمٍ في حلية الأولياء (٧/ ٢٠١) وابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ٦٦٣) من طريق أَبِي صَالِحٍ الْفَرَّاءِ، بنحوه.

الفرق بين الخبرين:

الخبر الأول: يرويه أبو الزَّعْرَاءِ حُجَيَّةُ، وقد سمعه من علي ﷺ وهو على المنبر، وكان علي ﷺ يتوعد فيه ابن سبأ وأتباعه ويهددهم بالقتل؛ لأنه كان يَكْذِبُ على الله ورسوله ﷺ. فهذه الخطبة من أجل الرد على من كَذَبَ على الله ورسوله ﷺ.

الخبر الثاني: يرويه زيد بن وهب، أن سُوَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ ذهب إلى علي ﷺ يشتكي قوما (وهم ابن سبأ وأتباعه) سمعهم يقعون في أبي بكر وعمر ﷺ، فخطب علي ﷺ على المنبر وذكر فضلهما، وتوعد من يقع فيهما أو من يفضله عليهما بالعقوبة. فهذه الخطبة من أجل الرد على من وقع في أبي بكر وعمر ﷺ.

فَخَلَطَ شُعْبَةُ بَيْنَ الخَبَرَيْنِ.

قوله: (كَمَا ادُّعِيَتْ عَلَيَّ دِمَاءُ أَهْلِ النَّهْرِ): يدل على أن عليًّا ﷺ كان متضجرا منهم؛ لأنهم كانوا لا يزالون يلومونه على قَتْلِهِ لأبنائهم وبني قبائلهم يوم النهر.

✓ وقد ذكرنا في الهامش أن هذا الخبر وَهِمَ فيه شُعْبَةُ بْنُ الحَجَّاجِ، فكان يرويه على أربعة أوجه.

التعريف بِذِي الثُّدَيَّةِ:

هو رجل التحق بأهل النهروان، فكان من عامتهم المغمورين، ولم يكن من قادتهم، قتله جيش علي بن أبي طالب ﷺ يومَ الوقعة بالنهروان، اسمه "مالك" على الصحيح، ولم يَعرف علي ﷺ وأصحابه اسم أبيه، وقد وصف النبي ﷺ صفاته الخَلْقِيَّةِ، وجعل ﷺ وجودَه في الخوارج علامةً عليهم، وعلامة على أن الفئة التي تقتل الخوارج هي الأقرب إلى الحق من بين الفئتين اللتين اقتتلتا يومَ صِفِّينَ.

ولم أقف له على ذِكْرِ شيء من حياة ذي الثُّدَيَّةِ قبل موقعة صفين، إنما وقع ذكره بعد رجوع الناس من صِفِّينَ في خبرٍ رواه أَبُو مَرْيَمَ قَيْسٌ الثَّقَفِيُّ الْمَدائِنِيُّ(١)، ثم تواترت الأخبار في ذِكْرِ مقتله يوم النهروان وَحِرْصِ عليٍّ ﷺ عَلَى البحث عنه بين القتلى بعد المعركة، وصح أن عليًّا ﷺ سجد شكرا لله ﷻ حين وجده في القتلى.

صفاته:

وأما عن صفاته التي ذكرها النبي ﷺ: فهي أنه رَجُلٌ أَسْوَدُ(٢)، مُخْدَجُ(٣) اليَدِ(٤)، لَهُ عَضُدٌ، وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ، عَلَى رَأْسِ عَضُدِهِ مِثْلُ حَلَمَةِ الثَّدْيِ(٥)، أَوْ مِثْلُ الْبَضْعَةِ تَدَرْدَرُ(٦)، عَلَيْهِ شَعَرَاتٌ بِيضٌ(٧).

وفي لفظ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ مَرْفُوعًا: (إِحْدَى يَدَيْهِ طُبْيُ شَاةٍ(٨) أَوْ

---

(١) أخرجه الطبري في تاريخه (٣/ ١٢٤) وهو خبر لا يصح، وردت فيه تفاصيل ومجازفات متعلقة بذي الثدية لا تصح. وسيأتي الحديث عن هذا الخبر برقم [٥٠٥].

(٢) البخاري (٣٤١٤) ومسلم (٣/ ١١٢) من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ. وقد مضى الحديث بطوله برقم [٢١٦].

(٣) الْمُخْدَجُ: نَاقِصُ اليَدِ. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (٧/ ١٧١).

(٤) صحيح مسلم (٣/ ١١٤) [(١٠٦٦)-(١١٥) طبعة عبد الباقي] من حديث علي ﷺ.

(٥) صحيح مسلم (٣/ ١١٥) من حديث علي ﷺ. وقد مضى الحديث بطوله برقم [٤٩٤].

(٦) البَضْعَةُ: قِطْعَةُ اللَّحْمِ. تَدَرْدَرُ: تَضْطَرِبُ، وَتَذْهَبُ وَتَجِيءُ.

أخرجه البخاري (٣٤١٤) ومسلم (٣/ ١١٢) من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ. وقد مضى الحديث بطوله برقم [٢١٦].

(٧) صحيح مسلم (٣/ ١١٥) من حديث علي ﷺ. وقد مضى الحديث بطوله برقم [٤٩٤].

(٨) طُبْيُ شَاةٍ: ضَرْعُ شَاةٍ. وهو فيها مجاز واستعارة، وإنما أصله للكَلْبَةِ والسِّبَاعِ. المنهاج شرح صحيح مسلم (٧/ ١٧٤).

حَلَمَةُ ثَدْيٍ)[١].

وهذه هذه الشَّعَرَاتُ رآها شَاهِدَا عيان فوصفاها، هما أَبُو الْوَضِيءِ عَبَّادُ بْنُ نَسِيبٍ، وَزَيْدُ بْنُ وَهْبٍ،،،

فأما أَبُو الْوَضِيءِ: فروى جَمِيلُ بْنُ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْوَضِيءِ قال: (فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، حَبَشِيٌّ، عَلَيْهِ ثَدْيٌ، قَدْ طَبَقَ إِحْدَى يَدَيْهِ[٢] مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ، عَلَيْهَا شَعَرَاتٌ مِثْلُ شَعَرَاتٍ تَكُونُ عَلَى ذَنَبِ الْيَرْبُوعِ)[٣].

وأما زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ قال: (...**عَلَى يَدِهِ مِثْلُ سَبَلَاتِ السِّنَّوْرِ**[٤])[٥].

وقد وُصِفَ بالحَبَشِيِّ،،،

وصفه أَبُو الْوَضِيءِ قال: (**فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، حَبَشِيٌّ**)[٦].

ووقع في رواية كُلَيْبٍ الجَرْمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ يرفعه: « ...**كَأَنَّ يَدَهُ ثَدْيُ حَبَشِيَّةٍ**»[٧]، **هذا في وصف يده.**

اسمه:

أما اسمه: ورد بإسناد حسن أن اسمه "مَالِكٌ"، قال أبو الوَضِيءِ:... **(قَالَ عَلِيٌّ: «اللهُ أَكْبَرُ، لَا يَأْتِيكُم أَحَدٌ يُخْبِرُكُمْ مَنْ أَبُوهُ؟»، فَجَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ: "هَذَا مَالِكٌ، هَذَا مَالِكٌ"، يَقُولُ عَلِيٌّ: «ابْنُ مَنْ هُوَ؟»)**[٨].

وقد قيل أن ذا الثُّدَيَّةِ هو نفسه حُرْقُوصُ بْنُ زُهَيْرٍ السَّعْدِيُّ، ولا يصح، فإنَّ حُرْقُوصًا لم

---

(١) صحيح مسلم (٣/ ١١٦)، وسيأتي برقم [٥٠٠].

(٢) (**عَلَيْهِ ثَدْيٌ، قَدْ طَبَقَ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ**)، كذا وقع في المسند. ووقع في سنن أبي داود: (**عَلَيْهِ قُرَيْطِقٌ لَهُ، إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ**).

القُرَيْطِقُ: تَصْغِيرُ قُرْطَق، وهو القَبَاءُ، نوع من الثياب تُجْمَعُ أطرافه، مشتق مِن قَبَوْتُ الشيءَ إذا ضَمَمْتَ عَلَيْهِ أصابِعَك، سُمِّي بِهِ لانْضِمام أَطْرافِهِ. النهاية (٤/ ٤٢) مادَّة: قرطق. تاج العروس (٣٩/ ٢٦٦) مادَّة: قبو.

(٣) زيادات عبد الله على المسند (١١٧٩) سنن أبي داود (٤٧٦٩) صححه الألباني وشعيب الأرنؤوط.

(٤) (السَّبَلَةُ): الشَّارِبُ. (السِّنَّوْرُ): الهِرُّ، القِطُّ. انظر: النهاية (٢/ ٣٣٩) مادَّة: سبل. و (٥/ ٢٥٨) مادَّة هرر.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٠٧٠) وإسناده صحيح. وسيأتي برقم [٥٠٦].

(٦) مضى قوله قبل قليل عند وصف الشَّعَرَاتِ.

(٧) زيادات عبد الله على المسند (١٣٧٩) وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده جيد. وصححه الألباني في الظلال (٩١٣). وسيأتي برقم [٤٨٠].

(٨) مسند أحمد (١١٨٩) قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

يوصف أبدا بتلكم الصفات السابقة، وأيضا اختلفا في الاسم والنسبة، كما أن حُرْقُوصًا كان مشهورا في ذاك الزمان، يَعرف الناس اسمه واسم أبيه، بينما ذو الثُّدَيَّةِ لم يَعرف الناس اسمَ أبيه حين سألهم عليٌّ رضي الله عنه.

قال الحافظ ابن حجر: (وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ حُرْقُوصَ بْنَ زُهَيْرٍ هُوَ ذُو الثُّدَيَّةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ)[1].

= أقول: القصة بهذا القدر لا نكارة ولا إشكال في متنها، فهي إن لم تكن حسنة الإسناد، فهي مقبولة، إلا قوله (إِنَّ خَلِيلِي أَخْبَرَنِي: ﴿أَنَّ قَائِدَ هَؤُلاءِ رَجُلٌ مُخْدَجُ الْيَدِ.. ..ذَنَبُ الْيَرْبُوعِ)، فهو شاذ، يَزِيدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: رَفَعَهُ، وغيَّر لفظَ مَتْنِهِ وقال: (أَنَّ قَائِدَ هَؤُلاءِ)، والصواب كالتالي:

- أن الخبر مقطوع من قول أَبِي الوَضِيءِ كما صح في زيادات عبد الله على المسند (١١٧٩) وسنن أبي داود (٤٧٦٩).

وأن قائدهم يوم النهروان ليس ذا الثُّدَيَّةِ، إنما هو عبد الله بن وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ كما ثبت في صحيح مسلم، انظر [٤٩٤]. وسيأتي تفصيل ذلك هنا في الهامش.

الكلام في عِلَلِ هذا الحديث: هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك (٨٦١٧) [(٨/ ٣٣٥، رقم٨٨٤٢) ط: دار التأصيل] وَوَقَعَتْ عِلَلٌ في الإسناد وفي المتن، ، ،

أما الإسناد: فأخرجها الحاكم من طريق أَبِي قِلَابَةَ الرَّقَاشِيِّ، ثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ (أَبِي) صَالِحٍ، بهذا الإسناد، فزاد في الإسناد كما ترى. وما بين القوسين لم يرد في المطبوعتين [العلمية والتأصيل] ولا في إتحاف المهرة (١٤٤٤٥)، والصواب إثباته كما في ترجمته والمسند (١١٨٩)، ويحتمل أن الناسخ قدَّم لفظ (أبي) فجعلها قبل "يزيد".

وأما المتن: فإن الحاكم ذكر القصة بسياق طويل جدا، وفي بعضه نكارة، وقع فيه مجازفات كوصف ذِي الثُّدَيَّةِ وَأَخَوَيْهِ بأنهم من الجِنِّ، وفيه مخالفة للأخبار الصحيحة، كذكر استعمال الخوارج للرماح في المواجهة، والصحيح أن الخوارج لم يستعملوها كما ذكرنا. وورد عند الحاكم في وصف معركة النهروان: (فَمَا كَانَ إِلَّا فُوَاقٌ مِنْ نَهَارٍ حَتَّى ضَجَعْنَا مَنْ ضَجَعْنَا، وَهَرَبَ مَنْ هَرَبَ)، وهذه مخالِفة لرواية مسلم التي تذكر عدم نجاة أحد من الخوارج!! انظر [٤٩٤].

وقد رفع يَزِيدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ كلامَ أَبِي الوَضِيءِ، ولم يرفعه جَمِيلُ بْنُ مُرَّةَ وَهِشَامُ بْنُ حَسَّانَ الْقُرْدُوسِيُّ، ، ،

أما يَزِيدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: فرواه عَنْ أَبِي الْوَضِيءِ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: (إِنَّ خَلِيلِي أَخْبَرَنِي: ﴿أَنَّ قَائِدَ هَؤُلاءِ رَجُلٌ مُخْدَجُ الْيَدِ، عَلَى حَلَمَةِ ثَدْيِهِ شَعَرَاتٌ، كَأَنَّهُنَّ ذَنَبُ الْيَرْبُوعِ﴾). زيادات عبد الله على المسند (١١٨٩) المستدرك (٨٦١٧). كذا قال: (قَائِد)، والصواب: أن قائدهم يوم النهروان هو عبد الله بن وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ، ثبت ذلك في صحيح مسلم، انظر [٤٩٤]، بل استفاض في كتب التاريخ كذلك، ولعل الراوي أبدل لفظ (آية) أو (آيتهم) بـ (قائد).

وأما جَمِيلُ بْنُ مُرَّةَ وَهِشَامُ بْنُ حَسَّانَ الْقُرْدُوسِيُّ: فَرَوَيَاهُ عَنْ أَبِي الْوَضِيءِ أَنَّهُ قَالَ: (فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، حَبَشِيٌّ، عَلَيْهِ ثُدَيٌّ، قَدْ طَبَقَ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ، عَلَيْهَا شَعَرَاتٌ مِثْلُ شَعَرَاتٍ تَكُونُ عَلَى ذَنَبِ الْيَرْبُوعِ). انظر: زيادات عبد الله على المسند (١١٧٩) واللفظ منه. وسنن أبي داود (٤٧٦٩) من طريق جَمِيلِ بْنِ مُرَّةَ. السنة لعبد الله (١٥٤١) من طريق هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ الْقُرْدُوسِيِّ. وقد ذَكَرَاهُ (جميل وهشام) بسياق صحيح لا إشكال فيه، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح. وهو كما قال.

وهذه الزيادات التي ذكرها يَزِيدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: استغربها ابنُ كثير قال: "وَهَذَا السِّيَاقُ فِيهِ غَرَابَةٌ شَدِيدَةٌ جِدًّا". البداية والنهاية (٧/ ٣٢٧) [(١٠/ ٦٠٧) دار هجر]. وانظر المسند (١١٩٧).

وخلاصة القول: أن رواية الحاكم ضعيفة لشذوذها، وقد رُوِيَتْ تلك الزيادات الشاذة باختصار عند أحمد (١١٩٧) وغيره.

(١) فتح الباري (١٢/ ٢٩٢) بتصرف يسير.

وورد في خبر ضعيف أن اسمه "نافع"، أخرجه أبي داود في سننه قال: **(قَالَ أَبُو مَرْيَمَ: وَكَانَ الْمُخْدَجُ يُسَمَّى نَافِعًا ذَا الثُّدَيَّةِ...)** ثُمَّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: **«وَهُوَ عِنْدَ النَّاسِ اسْمُهُ حُرْقُوصٌ»**(١).

وأبو مَرْيَمَ: هو قَيْسٌ الثَّقَفِيُّ الْمَدائِنِيُّ، قال عنه ابن حجر: مجهول(٢).

وقول الناس الذي نقله أبو داود: لم أجد عليه مستندا يعتمد عليه.

وعلى هذا: لا تثبت تسميته بِحُرْقُوصٍ ولا نَافِعٍ.

وقد وردت صفات أخرى لذي الثُّدَيَّةِ لم تصح، ، ،

● فزعم طَارِقُ بْنُ زِيَادٍ الكُوفِيُّ - وهو مجهول(٣) - فيما رواه عن علي ﷺ مرفوعا: أن الشَّعَرَاتِ التي على يده "سُود"، ولفظه: **(...فِي يَدِهِ شَعَرَاتٌ سُودٌ)**(٤)، قد قَلَبَ طارقٌ اللفظ فقال: "سود" بدل (بِيض).

● وروي في حديث مرفوع أن ذا الثُّدَيَّةِ كان من الجانِّ، أخرجه الحاكم في خبر طويل، وهو ضعيف لشذوذه(٥)، كما روى أبو مِجْلَزٍ(٦) أن عليًّا ﷺ قال عن ذي الثُّدَيَّةِ: **(هُوَ مِنَ الْجَانِّ)**(٧)، وإسناده ضعيف لإرساله، لأن أبا مِجْلَزٍ لم يدرك ذلك.

● وَرُوِيَ في حديث مرفوع أنَّ ذَا الثُّدَيَّةِ كان "قَائِدَ" الخوارج يوم النهروان، رواه يَزِيدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الْوَضِيءِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: **(إِنَّ خَلِيلِي أَخْبَرَنِي: «أَنَّ قَائِدَ هَؤُلاءِ رَجُلٌ مُخْدَجُ الْيَدِ، عَلَى حَلَمَةِ ثَدْيِهِ شَعَرَاتٌ، كَأَنَّهُنَّ ذَنَبُ الْيَرْبُوعِ»)**(٨)، هذا القَدْرُ شاذ، أخطأ يَزِيدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ فرفعه وغيَّر لَفْظَهُ فَجَعَلَهُ قَائِدًا، وإنما هو من قول أَبِي الوَضِيءِ، وأما قائدهم: فهو عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ، ولعل الراوي أبدل لفظ (آية) أو (آيتهم) بـ(قائد).

● وروي في حديث مرفوع وصف ذي الثُّدَيَّةِ بأنه: "شَيْطَانُ الرَّدْهَةِ"(٩)، **وهو حديث منكر فيما قاله الذهبي والألباني**(١٠).

---

(١) سنن أبي داود (٤٧٧٠) وضعفه الألباني. وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٠٨٢) والطبري في تاريخه (٣/ ١٢٤) من طريق أبي مريم، مطولا، وذكرا تسميته "نافعا". وسيأتي الكلام عن هذا الخبر برقم [٥٠٥].

(٢) التقريب (٨٣٥٩) وسيأتي التفصيل في ترجمته برقم [٥٠٥] والتعليق بعده.

(٣) التقريب (٢٩٩٨). (٤) مسند أحمد (٨٤٨) وحسنه شعيب الأرنؤوط لغيره. وسيأتي برقم [٥٠٢].

(٥) المستدرك (٨٦١٧)، وبينتُ شذوذه في هامش الخبر رقم [٥٠٤].

(٦) أَبُو مِجْلَزٍ لَاحِقُ بْنُ حُمَيْدٍ السَّدُوسِيُّ، ثقة، من كبار الثالثة. التقريب (٧٤٩٠).

(٧) مصنف ابن أبي شيبة (٣٩٠٤٨).

(٨) زيادات عبد الله على المسند (١١٨٩) المستدرك (٨٦١٧) هذا القدر: شاذ، وبينتُ شذوذه في هامش الخبر رقم [٥٠٤].

(٩) قال الزمخشري: (شَيْطَانُ الرَّدْهَةِ: هُوَ الْحَيَّةُ. وَالرَّدْهَةُ: مُسْتَنْقَعٌ فِي الْجَبَلِ، وَجَمْعُهَا: رِدَاهٌ). الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٧٤).

(١٠) أخرجه أحمد (١٥٥١) وابن أبي عاصم (٩٢٠) وقال الذهبي والألباني: منكر. وضعفه شعيب الأرنؤوط. انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٣٤٧) السلسلة الضعيفة (٣٧٥٠).

● وروي أنه مِنْ بَجِيلَةَ، لَهُ رِيحٌ مُنْتِنَةٌ، ومعروف في العَسْكَرِ، أخرجه الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي كِتَابِهِ "الْخَوَارِجِ"، قَالَ: (**وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ الْأَحْمَسِيُّ، عَنْ نَافِعِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْأَحْمَسِيِّ قَالَ: كَانَ ذُو الثُّدَيَّةِ رَجُلًا مِنْ عُرَيْنَةَ مِنْ بَجِيلَةَ، وَكَانَ أَسْوَدَ شَدِيدَ السَّوَادِ، لَهُ رِيحٌ مُنْتِنَةٌ، مَعْرُوفٌ فِي الْعَسْكَرِ، يُرَافِقُنَا عَلَى ذَلِكَ، وَيُنَازِلُنَا وَنُنَازِلُهُ**)[1]. والهيثم رماه ابن مَعين وغيره بالكذب[2]، ولم أجد مَن فوقه في الإسناد. وعليٌّ ﷺ وأصحابه لم يعرفوا اسم أبيه، فكيف يزعم الهيثم أنه معروف في العسكر؟!

قِصَّةُ البَحْثِ عَنْ ذِي الثُّدَيَّةِ، وَسُجود أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ هُوَ وَأَتْبَاعَهُ شُكْرًا للهِ حِينَمَا وَجَدُوه في القَتْلَى: إضافة إلى ما سيأتي: ذُكِرَتْ في هذا الكتاب أحاديثُ احتوَتْ على قصةِ البَحْثِ عَنْ ذِي الثُّدَيَّةِ، انظر [٤٧٩] [٤٨٠] [٤٩٤] [٤٩٦].

[٥٠٠] وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ: **حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ لَمَّا خَرَجَتْ - وَهُوَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ** ﷺ - قَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ، قَالَ عَلِيٌّ: كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَصَفَ نَاسًا، إِنِّي لَأَعْرِفُ صِفَتَهُمْ فِي هَؤُلَاءِ، «يَقُولُونَ الْحَقَّ بِأَلْسِنَتِهِمْ لَا يَجُوزُ هَذَا، مِنْهُمْ، - وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ - مِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللهِ إِلَيْهِ مِنْهُمْ أَسْوَدُ، إِحْدَى يَدَيْهِ طُبْيُ شَاةٍ[3] أَوْ حَلَمَةُ ثَدْيٍ»، فَلَمَّا قَتَلَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: انْظُرُوا، فَنَظَرُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا، فَقَالَ: ارْجِعُوا، فَوَاللهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذِبْتُ، - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا -، ثُمَّ وَجَدُوهُ فِي خَرِبَةٍ[4]، فَأَتَوْا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: وَأَنَا حَاضِرُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَقَوْلِ عَلِيٍّ فِيهِمْ. زَادَ يُونُسُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ بُكَيْرٌ: وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنِ ابْنِ حُنَيْنٍ أَنَّهُ، قَالَ: رَأَيْتُ ذَلِكَ الْأَسْوَدَ[5].

قَالَ السِّنْدِيُّ: [قَوْلُهُ (فَوَاللهِ مَا كَذَبْتُ) عَلَى بِنَاءِ الفَاعِلِ. (وَلَا كُذِبْتُ) عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ، وَهُمَا مِنَ الْمُخَفَّفِ، أَيْ: مَا كَذَبَنِي مَنْ أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ][6].

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٣٢٠) ط: إحياء التراث. [(١٠/ ٥٩٠) ط: دار هجر، وضبط النص منه].

وَأَخْرَجَ ابْنُ دِيزِيلَ فِي كِتَابِهِ "صِفِّينَ" (برقم [١٧٢] بجمعي وعنايتي) - كَمَا فِي شَرْحِ نَهْجِ البَلَاغَةِ (٢/ ٢٧٦) - من طريق مُسْلِمٍ الضَّبِّيِّ، عَنْ حَبَّةَ العُرَنِيِّ قَالَ: (كَانَ رَجُلًا أَسْوَدَ، مُنْتِنَ الرِّيحِ، لَهُ ثُدَيٌّ كَثَدْيِ الْمَرْأَةِ...) الخبر.

مُسْلِمٌ: هو ابن كَيْسَانَ، ضعيف. وحَبَّةُ الْعُرَنِيُّ: هو ابن جُوَيْنٍ، صدوق له أغلاط، وكان غاليا في التشيع.

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٢٤).

(٣) طُبْيُ شَاةٍ: ضَرْعُ شَاةٍ. وهو فيها مجاز واستعارة، وإنما أصله للكَلْبَةِ والسِّبَاعِ. المنهاج شرح صحيح مسلم (٧/ ١٧٤).

(٤) فِي خَرِبَةٍ: أي في خَرْقٍ مِنْ خُرُوقِ الأرض. والخِرْبَةُ أَيْضًا: موضع الخَرَابِ، وهو ضِدُّ العُمْرَانِ.

(٥) صحيح مسلم (٣/ ١١٦).

(٦) حاشية المسند للسندي (٢/ ٢٦، ح٧٠٨).

بِعِبَارَةٍ أُخْرَى: أَيْ: فَوَاللهِ إِنِّي لَمْ أَكْذِبْ عَلَيْكُمْ، وَلَمْ يَكْذِبْ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ الَّذِي أَخْبَرَنِي بِخَبَرِ ذِي الثُّدَيَّةِ.

[٥٠١] أَخْرَجَ الْبَزَّارُ: **حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى قَالَ: نا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سِنَانٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: قُلْتُ لِشَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ: حَدِّثْنِي عَنْ ذِي الثُّدَيَّةِ. قَالَ: لَمَّا قَاتَلْنَاهُمْ قَالَ عَلِيٌّ** رضي الله عنه: اطْلُبُوا رَجُلًا عَلَامَتُهُ كَذَا وَكَذَا. فَطَلَبْنَاهُ فَلَمْ نَجِدْهُ، فَقُلْنَا لَهُ: لَمْ نَجِدْهُ. فَبَكَى، فَقَالَ: اطْلُبُوهُ فَوَاللهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذِبْتُ. قَالَ: فَطَلَبْنَاهُ فَلَمْ نَجِدْهُ، فَبَكَى، فَقَالَ: اطْلُبُوا فَوَاللهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذِبْتُ. فَطَلَبْنَاهُ فَلَمْ نَجِدْهُ، قَالَ: فَرَكِبَ بَغْلَتَهُ الشَّهْبَاءَ[١] فَطَلَبْنَاهُ، فَوَجَدْنَاهُ تَحتَ بُرْدِي[٢]، فَلَمَّا رَآهُ سَجَدَ[٣].

[٥٠٢] أَخْرَجَ أَحْمَدُ: **حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ طَارِقِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَلِيٍّ إِلَى الْخَوَارِجِ فَقَتَلَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: انْظُرُوا، فَإِنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ سَيَخْرُجُ قَوْمٌ يَتَكَلَّمُونَ بِالْحَقِّ لَا يُجَاوِزُ حَلْقَهُمْ، يَخْرُجُونَ مِنَ الْحَقِّ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، سِيمَاهُمْ أَنَّ مِنْهُمْ رَجُلًا أَسْوَدَ مُخْدَجَ[٤] الْيَدِ، فِي يَدِهِ شَعَرَاتٌ سُودٌ» إِنْ كَانَ هُوَ فَقَدْ قَتَلْتُمْ شَرَّ النَّاسِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَقَدْ قَتَلْتُمْ خَيْرَ النَّاسِ، فَبَكَيْنَا، ثُمَّ قَالَ: اطْلُبُوا، فَطَلَبْنَا فَوَجَدْنَا الْمُخْدَجَ، فَخَرَرْنَا سُجُودًا، وَخَرَّ عَلِيٌّ مَعَنَا سَاجِدًا، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «يَتَكَلَّمُونَ بِكَلِمَةِ الْحَقِّ»[٥].**

[٥٠٣] وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ: **حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو كَثِيرٍ، مَوْلَى الْأَنْصَارِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ سَيِّدِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، حَيْثُ قُتِلَ أَهْلُ النَّهْرَوَانِ فَكَأَنَّ النَّاسَ وَجَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ قَتْلِهِمْ فَقَالَ: عَلِيٌّ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ «حَدَّثَنَا بِأَقْوَامٍ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَرْجِعُونَ فِيهِ أَبَدًا، حَتَّى يَرْجِعَ السَّهْمُ عَلَى فُوقِهِ[٦]، وَإِنَّ آيَةَ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا أَسْوَدَ مُخْدَجَ الْيَدِ، إِحْدَى يَدَيْهِ كَثَدْيِ الْمَرْأَةِ، لَهَا حَلَمَةٌ كَحَلَمَةِ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ، حَوْلَهُ سَبْعُ هَلَبَاتٍ[٧]».**

---

(١) قال الزَّبِيدِيُّ: الشَّهَبُ - مُحَرَّكَةً -: لَوْنُ بَيَاضٍ يَصْدَعُه سَوَادٌ فِي خِلَالِهِ، لَا البَيَاضُ الصّافي كَمَا وَهِم فِيهِ بَعْض. تاج العروس (٣/ ١٦٤) مادَّة: شهب.

(٢) كذا، ولم أتبين معناها.

(٣) مسند البزار (٥٦٤) إسناده حسن. يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: هو أَبُو يَعْقُوبَ القَطَّانُ. وأَبُو سِنَانٍ: هو سَعِيْدُ بنُ سِنَانٍ البُرْجُمِيُّ الشَّيْبَانِيُّ.

قال البَزَّارُ: لَا نَعْلَمُ رَوَى حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ.

التخريج:

أورده ابن كثير في البداية والنهاية (٧/ ٣٢٦) عن البزار، به.

(٤) مُخْدَج: ناقِصُ الخَلْقِ.

(٥) مسند أحمد (٨٤٨) وحسنه شعيب الأرنؤوط لغيره.

(٦) الفُوق: هو موضع الوَتَرِ من السَّهْمِ.

(٧) هَلَبَات: شَعَرَات أو خصلات من الشعر.

فَالْتَمِسُوهُ فَإِنِّي أُرَاهُ فِيهِمْ. فَالْتَمَسُوهُ، فَوَجَدُوهُ إِلَى شَفِيرِ النَّهَرِ تَحْتَ الْقَتْلَى، فَأَخْرَجُوهُ، فَكَبَّرَ عَلِيٌّ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. وَإِنَّهُ لَمُتَقَلِّدٌ قَوْسًا لَهُ عَرَبِيَّةً، فَأَخَذَهَا بِيَدِهِ، فَجَعَلَ يَطْعَنُ بِهَا فِي مُخْدَجَتِهِ وَيَقُولُ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَكَبَّرَ النَّاسُ حِينَ رَأَوْهُ وَاسْتَبْشَرُوا، وَذَهَبَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَجِدُونَ[1].

[٥٠٤] أَخْرَجَ عَبْدُ اللهِ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى "الْمُسْنَدِ": **حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ الشَّاعِرُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، أَنَّ أَبَا الْوَضِيءِ عَبَّادًا حَدَّثَهُ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا عَامِدِينَ إِلَى الْكُوفَةِ[2] مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَلَمَّا بَلَغْنَا مَسِيرَةَ لَيْلَتَيْنِ - أَوْ ثَلَاثٍ - مِنْ حَرُورَاءَ، شَذَّ مِنَّا نَاسٌ كَثِيرٌ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِعَلِيٍّ، فَقَالَ: لَا يَهُولَنَّكُمْ أَمْرُهُمْ فَإِنَّهُمْ سَيَرْجِعُونَ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ - قَالَ: فَحَمِدَ اللهَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَقَالَ: إِنَّ خَلِيلِي أَخْبَرَنِي: «أَنَّ قَائِدَ هَؤُلَاءِ رَجُلٌ مُخْدَجُ الْيَدِ، عَلَى حَلَمَةِ ثَدْيِهِ شَعَرَاتٌ، كَأَنَّهُنَّ ذَنَبُ الْيَرْبُوعِ»، فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَأَتَيْنَاهُ فَقُلْنَا: إِنَّا لَمْ نَجِدْهُ. فَقَالَ: الْتَمِسُوهُ، فَوَاللهِ مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذِبْتُ، - ثَلَاثًا -، فَقُلْنَا: لَمْ نَجِدْهُ، فَجَاءَ عَلِيٌّ بِنَفْسِهِ فَجَعَلَ يَقُولُ: «اقْلِبُوا ذَا، اقْلِبُوا ذَا»، حَتَّى جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْكُوفَةِ فَقَالَ: هُوَ ذَا. قَالَ عَلِيٌّ: «اللهُ أَكْبَرُ، لَا يَأْتِيكُم أَحَدٌ يُخْبِرُكُمْ مَنْ أَبُوهُ؟»، فَجَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ: "هَذَا مَالِكٌ، هَذَا مَالِكٌ"، يَقُولُ عَلِيٌّ: «ابْنُ مَنْ هُوَ؟»**[3].

---

(١) مسند أحمد (٦٧٢) حسنه شعيب الأرنؤوط لغيره.

(٢) عَامِدِينَ: قَاصِدِينَ، مُتَوَجِّهِينَ. أي من صِفِّينَ إلى الكوفة.

(٣) مسند أحمد (١١٨٩) قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

أقول: القصة بهذا القدر لا نكارة ولا إشكال في متنها، فهي إن لم تكن حسنة الإسناد، فهي مقبولة، إلا قوله (إِنَّ خَلِيلِي أَخْبَرَنِي: «أَنَّ قَائِدَ هَؤُلَاءِ رَجُلٌ مُخْدَجُ الْيَدِ.. ..ذَنَبُ الْيَرْبُوعِ»، فهو شاذ، يَزِيدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: رَفَعَهُ، وغيَّر لفظَ مَتْنِهِ وقال: (أَنَّ قَائِدَ هَؤُلَاءِ)، والصواب كالتالي:

أن الخبر مقطوع من قول أَبِي الوَضِيءِ كما صح في زيادات عبد الله على المسند (١١٧٩) وسنن أبي داود (٤٧٦٩).

وأن قائدهم يوم النهروان ليس ذا الثُّدَيَّةِ، إنما هو عبد الله بن وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ كما ثبت في صحيح مسلم، انظر [٤٩٤].

وسيأتي تفصيل ذلك هنا في الهامش.

الكلام في عِلَلِ هذا الحديث:

هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك (٨٦١٧) [(٨/ ٣٣٥، رقم٨٨٤٢) ط: دار التأصيل] وَوَقَعَتْ عِلَلٌ في الإسناد وفي المتن، ،

أما الإسناد: فأخرجها الحاكم من طريق أَبِي قِلَابَةَ الرَّقَاشِيِّ، ثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ (أَبِي) صَالِحٍ، بهذا الإسناد، فزاد في الإسناد كما ترى. وما بين القوسين لم يرد في المطبوعتين [العلمية والتأصيل] ولا في إتحاف المهرة (١٤٤٤٥)، والصواب إثباته كما في ترجمته والمسند (١١٨٩)، ويحتمل أن الناسخ قدَّم لفظ (أبي) فجعلها قبل "يزيد".

وأما المتن: فإن الحاكم ذكر القصة بسياق طويل جدا، وفي بعضه نكارة، وقع فيه مجازفات كوصف ذِي الثُّدَيَّةِ وَأَخَوَيْهِ بأنهم من الجِنِّ، وفيه مخالفة للأخبار الصحيحة، كذكر استعمال الخوارج للرماح في المواجهة، والصحيح أن الخوارج لم يستعملوها كما ذكرنا. وورد عند الحاكم في وصف معركة النهروان: (فَمَا كَانَ إِلَّا فُوَاقٌ مِنْ نَهَارٍ حَتَّى ضَجَعْنَا مَنْ ضَجَعْنَا، وَهَرَبَ مَنْ هَرَبَ)، وهذه مخالفة لرواية مسلم التي تذكر عدم نجاة أحد من الخوارج!! انظر [٤٩٤].

☒ خبر لا يصح:

[٥٠٥] أخرج ابن أبي شيبة والطبري خبرا طويلاً من طريق **عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى بنِ أَبِي الْمُخْتَارِ بَاذَامَ العَبْسِيُّ، أَخْبَرَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنِي أَبُو مَرْيَمَ: أَنَّ شَبَثَ بْنَ رِبْعِيٍّ وَابْنَ الْكَوَّاءِ خَرَجَا مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى حَرُورَاءَ..... الخبر**[١].

هذا الخبر مشهور بين المتخصصين في التاريخ؛ لذلك نَبَّهْتُ عليه، وسنتكلم عليه على إسناده ومتنه.

أمَّا إسناده: فضعيف. عُبَيْدُ اللهِ: ثقة، كان يتشيع. ونُعَيْمٌ: صدوق له أوهام.

وأَبُو مَرْيَمَ: هو قَيْسٌ الثَّقَفِيُّ الْمَدائِنِيُّ[٢]، قال البخاري: (سمع عَمَّاراً وعليًّا، رَوَى عنه نُعَيمٌ، وعَبد الملك، ابنا حَكِيم). قال الدارقطني: (مجهول متروك). وقال ابن حجر: (مجهول). وقد وهم فيه النسائي، فخلطه بآخر ثقة، وأجاب عنه ابن حجر في التهذيب.

أمَّا ابن جرير الطبري: فإنه يرى أن سلسلة هذا الإسناد (نُعَيْم بْن حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيٍّ): صحيحة[٣].

وأما متنه: فيه نَكَارَةٌ، وهي مخالفات للأخبار الصحيحة، ومجازفة واحدة.

وقد رفع يَزِيدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ كلامَ أَبِي الوَضِيءِ، ولم يرفعه جَمِيلُ بْنُ مُرَّةَ وَهِشَامُ بْنُ حَسَّانَ القُرْدُوسِيُّ، ، ،

أما يَزِيدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: فرواه عَنْ أَبِي الْوَضِيءِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ خَلِيلِي أَخْبَرَنِي: «أَنَّ قَائِدَ هَؤُلاءِ رَجُلٌ مُخْدَجُ الْيَدِ، عَلَى حَلَمَةِ ثَدْيِهِ شَعَرَاتٌ، كَأَنَّهُنَّ ذَنَبُ الْيَرْبُوعِ»). زيادات عبد الله على المسند (١١٨٩) المستدرك (٨٦١٧). كذا قال: (قَائِد)، والصواب: أن قائدهم يوم النهروان هو عبد الله بن وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ، ثبت ذلك في صحيح مسلم، انظر [٤٩٤]، بل استفاض في كتب التاريخ كذلك، ولعل الراوي أبدل لفظ (آية) أو (آيتهم) بـ(قائد).

وأما جَمِيلُ بْنُ مُرَّةَ وَهِشَامُ بْنُ حَسَّانَ القُرْدُوسِيُّ: فَرَوَيَاهُ عَنْ أَبِي الْوَضِيءِ أَنَّهُ قَالَ: (فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، حَبَشِيٌّ، عَلَيْهِ ثُدَيٌّ، قَدْ طَبَقَ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ، عَلَيْهَا شَعَرَاتٌ مِثْلُ شَعَرَاتٍ تَكُونُ عَلَى ذَنَبِ الْيَرْبُوعِ). انظر: زيادات عبد الله على المسند (١١٧٩) واللفظ منه. وسنن أبي داود (٤٧٦٩) من طريق جَمِيلِ بْنِ مُرَّةَ. السنة لعبد الله (١٥٤١) من طريق هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ القُرْدُوسِيِّ. وقد ذَكَرَاهُ (جميل وهشام) بسياق صحيح لا إشكال فيه، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح. وهو كما قال.

وهذه الزيادات التي ذكرها يَزِيدُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: استغربها ابنُ كثير قال: "وَهَذَا السِّيَاقُ فِيهِ غَرَابَةٌ شَدِيدَةٌ جِدًّا". البداية والنهاية (٧/ ٣٢٧) [(١٠/ ٦٠٧) دار هجر]. وانظر المسند (١١٩٧).

وخلاصة القول: أن رواية الحاكم ضعيفة لشذوذها، وقد رُوِيَتْ تلك الزيادات الشاذة باختصار عند أحمد (١١٩٧) وغيره.

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٣٩٠٨٢) تاريخ الطبري (٣/ ١٢٤).

التخريج:

أخرجه عبد الله في زياداته على مسند أحمد (١٣٠٣) حَدَّثَنِي أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنِي نُعَيْمُ بْنُ حَكِيمٍ، بهذا الإسناد، بالمرفوع منه فقط، قال شعيب الأرنؤوط: "حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف".

أخرجه أبو داود في سننه (٤٧٧٠) حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَكِيمٍ، بهذا الإسناد، مختصرا جدًّا بذكر ذي الثدية وتسميته "نافع"، ثم قال أبو داود: وَهُوَ عِنْدَ النَّاسِ اسْمُهُ حُرْقُوصٌ. وضعَّفه الألباني.

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ١٥١) سؤالات البرقاني (٥٨٧) تهذيب الكمال (٣٤/ ٢٨٢) تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٣٢) التقريب (٨٣٥٩).

(٣) تهذيب الآثار ص (٢٣٨) رقم (٣١ - ٣٣) مسند علي ﷺ.

◆ فذكر فيه (**أَنَّ شَبَثَ بْنَ رِبْعِيٍّ وَابْنَ الْكَوَّاءِ خَرَجَا مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى حَرُورَاءَ**). والصَّواب: أنهما وأتباعهما خرجوا من صفين إلى حَرُورَاءَ، هذا إن كان أبو مريم يقصد المفارقة الأولى للخوارج، وهو الذي يظهر من كلامه.

أما إن كان يقصد المفارقة الثانية للخوارج: فإنها كانت من الكوفة إلى النهروان في شهر شوال سنةَ (٣٧هـ)، وقد وقعت بعدما بَعَثَ عليٌّ أبا موسى الأشعري رضي الله عنهما إلى مَوْعِدِ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، غير أن شَبَثَ بْنَ رِبْعِيٍّ وَابْنَ الْكَوَّاءِ كانا قد تابا ولم يخرجا إلى النهروان.

والخوارج رجعوا أَوَّلَ أَمْرِهِمْ مِنْ صِفِّينَ إلى حَرُورَاءَ، ثم ناشدهم ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أن يدخلوا في طاعة أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه، فَأَبَوْا، ثم ناظرهم ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بعد مُدَّةٍ وهم في حَرُورَاءَ فَرَجَعَ منهم ألفان، ثم شَخَصَ عليٌّ رضي الله عنه بِرِفْقَةِ صَعْصَعَةَ بْنِ صُوحَانَ رحمه الله إليهم في حَرُورَاءَ، فَنَاصَحَاهُمْ حتى وَقَعَ الرضا بينه وبينهم، فدخل أَكْثَرُ الخوارجِ الكوفةَ، وبقوا في الكوفة حتى موعد الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما في رمضان سنةَ (٣٧هـ)، ثم اعترضوا على إرسال عليٍّ أبا موسى رضي الله عنهما، فخلعوا بيعة علي رضي الله عنه، وبايعوا الرَّاسِبِيَّ، فخرجوا في شوال سنةَ (٣٧هـ) من الكوفة إلى النَّهْرَوَانِ[1]، وَسَبَقَتْ روايةُ البَلَاذُرِيِّ عن بيعة الخوارج للرَّاسِبِيِّ، وفيها: (**فَبَايَعُوا عَبْدَ اللهِ بْنَ وَهْبٍ.... وَكَانَتْ بَيْعَتُهُمْ لَهُ لِعَشْرٍ خَلَوْنَ مِنْ شَوَّالٍ، ثُمَّ خَرَجُوا فَتَوَافَوْا بِالنَّهْرَوَانِ**)[2].

◆ وجاء في خبر أبي مريم أنَّ الخوارج قالوا لِرُسُلِ عليٍّ رضي الله عنه: ("**مَا طَلَبْنَا إِلَّا منابذتهم**"، **وهم يناشدونهم اللهَ، فمكثنا ساعة، ثُمَّ انصرفوا إِلَى الْكُوفَةِ كأنه يوم فطر أو أضحى**)، إن كان أراد بالذين انصرفوا إلى الكوفة الخوارجَ: ففيه نظر، فإنهم بعدما خرجوا من الكوفة إلى النهروان بعد اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما: لم يرجعوا إلى الكوفة حتى هلكوا في الوقعة.

وإن أراد رُسُلَ عليٍّ رضي الله عنه أنهم رجعوا وبقي الخوارج بحروراء: فهذا خطأ، فإنَّ الخوارج رجعوا إلى الكوفة بعدما ناصحهم عليٌّ رضي الله عنه، ومكثوا فيها حتى موعد الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما كما مر.

◆ قال أبو مريم: (**حَتَّى إذا كَانَ الحول أو نحوه خَرَجَ أهل النهر**)، يقصد أن الخوارج مكثوا في حَرُورَاءَ حتى الحول القادم، وهذا خطأ، فإنهم بعد وقوع الرضا بينهم وبين علي رضي الله عنه، دخلوا الكوفة وأقاموا بها حتى بَعَثَ عليٌّ أبا موسى رضي الله عنهما إلى موعد الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما في رمضان سنة (٣٧هـ)، فخلعوا بيعة علي رضي الله عنه، وبايعوا الرَّاسِبِيَّ في العاشر من شوال سنةَ (٣٧هـ)، ثم خرجوا من الكوفة إلى النَّهْرَوَانِ في نفس الشهر (شوال)[3].

◆ذكر أبو مريم أنَّ ذا الثُّدَيَّةِ اسمه: "نافع"، بينما أخرج عبد الله في زياداته على المسند بإسناد حسن أنَّ اسمه: (مالِك)[4].

◆ ذكر أبو مريم قصةً فيها مجازَفة لا يصدقها العقل، وهي أنَّ أبا مريم سأل ذا الثُّدَيَّةِ:

---

(١) انظر [٤٧٣]. (٢) انظر [٤٧٤].

(٣) انظر [٤٧٣]. (٤) انظر [٥٠٤].

(هل كَانَ خَرَجَ مع الناس الَّذِينَ خرجوا إِلَى حَرُورَاءَ؟ فَقَالَ: خرجتُ أريدهم، حَتَّى إذا بلغتُ إِلَى بني سعد، لقيني صبيان فنزعوا سلاحي، وتلعَّبوا بي، فرجعتُ)، أَيُعْقَلُ أن يفعل ذلك صبيانٌ برجل يَحْمِلُ سَيْفًا؟!!

مع ملاحظة أنَّ آخر الخبر يرويه أبو مريم عن أخيه "أبي عبد الله"، وهو مجهول أيضاً.

ولو جعله المحققَّان في قسم "ضعيف تاريخ الطبري" لكان أولى[1].

حالُ مسجد الكوفة بعد هلاك الخوارج بالنهروان:

قَالَ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَوْدِيُّ: «**فَرِغَ الْمَسْجِدُ حِينَ أُصِيبَ أَصْحَابُ النَّهرِ**»[2].

أراد: أن أهل النهروان كان عددهم كبيرا، وكانوا عُبَّاداً يملؤون مسجد الكوفة، فلما قُتلوا بالنهروان فَرَغَ المسجدُ منهم.

● المطلب الخامس: عَدَدُ القَتْلَى فِي النَّهْرَوَانِ:

اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ فِي عَدَدِ قَتْلَى الفَرِيقَيْنِ:

◆ **فَأَمَّا الخَوَارِجُ**: فَقُتِلُوا جَمِيعاً وَلَمْ يَنْجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَرَدَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ، **وَعَلَيْهَا الاعْتِمَادُ.**

وإذا كان كذلك فكيف بقي رأي الخوارج مستمرًّا بعد النهروان؟

الجواب: قَضَى أميرُ المؤمنين علي ﷺ على رؤوس الخوارج وعلى أكثر أتباعهم، لكن هناك جماعة من الخوارج لم تشهد النهروان ولم يرجعوا عن رأيهم كأتباع فَرْوَةَ بْنِ نَوْفَلٍ الأَشْجَعِيِّ الَّذِي اعْتَزَلَ في خمسمئة[3]، ولا يمتنع تَخَلُّفُ بعضهم عن النهروان ومُكُوثُهُ بالكوفة وغيرها لأسبابٍ ما، وكانوا يمارسون نشاطًا لنشر رأيهم.

[٥٠٦] أَخرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ النَّهْرَوَانِ لَقِيَ الْخَوَارِجَ[4] فَلَمْ يَبْرَحُوا حَتَّى شُجِرُوا[5] بِالرِّمَاحِ[6]،

---

(١) صحيح تاريخ الطبري (٣/ ٤٠٣) وقالا: إسناده حسن!! أقول: لعله التبس عليهما توثيق النسائي لأبي مريم، وقد أجاب عنه ابن حجر كما ذكرنا.

أما الشيخ شعيب الأرنؤوط فإنه في تحقيقه لسنن أبي داود (٤٧٧٠) حسَّن الشطر الأول منه، دون الذي وردت فيه تسميته بـ (مالك)، وذكرنا قبل قليل أن أبا دود أخرجه مختصرا جدًّا.

قال شعيب تحقيقه لسنن أبي داود: [قول أبي مريم -وهو الثقفي، واسمه: قيس- إسناده حسن. ونُعيم بن حكيم: صدوق حسن الحديث. وباقي رجاله ثقات]. وضعَّفه الألباني.

لكن شُعيباً ضعَّف إسناده في المسند (١٣٠٣)، وحسَّنَ المرفوع منه لغيره.

(٢) غريب الحديث لإبراهيم الحربي (٣/ ١٠١٨ - ١٠١٩) إسناده صحيح. وسيأتي بشرحه وتخريجه [٦١٦].

(٣) انظر: [٦٠٠] [٦٠١] والتعليق الذي قبلهما وبعدهما.

(٤) أي: لَقِيَ عَلِيٌّ ﷺ الخَوَارِجَ.

(٥) شُجِرُوا بِالرِّمَاحِ: طُعِنُوا بها. لسان العرب (٤/ ٣٩٦) مادَّة: شجر.

(٦) أي: حتى شَجَرَهُمْ جَيْشُ علي ﷺ بالرماح. ولفظ مسلم (٣/ ١١٥): **(وَشَجَرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ، قَالَ: وَقُتِلَ**

فَقُتِلُوا جَمِيعًا، فَقَالَ عَلِيٌّ: "اطْلُبُوا ذَا الثُّدَيَّةِ"، فَطَلَبُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: "مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذِبْتُ، اطْلُبُوهُ"، فَطَلَبُوهُ فَوَجَدُوهُ فِي وَهْدَةٍ(١) مِنَ الأَرْضِ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنَ الْقَتْلَى، فَإِذَا رَجُلٌ عَلَى يَدِهِ مِثْلُ سَبَلَاتِ السِّنَّوْرِ(٢)، قَالَ: فَكَبَّرَ عَلِيٌّ وَالنَّاسُ، وَأُعْجِبَ النَّاسُ فَأُعْجِبَ عَلِيٌّ(٣).

وَوَرَدَ فِي أَخْبَارٍ تَارِيخِيَّةٍ ضَعِيفَةٍ أَنَّهُ نَجَتْ أَعْدَادٌ مِنْهُمْ، سَأَذْكُرُهَا لِلْمَعْرِفَةِ (لَا لِلْاحْتِجَاجِ)، فَقِيلَ: نَجَا مِنْهُمْ أَقَلُّ مِنْ عَشَرَةٍ(٤). وَقِيلَ: أَرْبَعُمِئَةٌ(٥).

◆ **وَأَمَّا جَيْشُ عَلِيٍّ** رضي الله عنه: فَلَمْ يُقْتَلْ مِنْهُمْ إِلَّا اثْنَانِ فِي أَصَحِّ رِوَايَةٍ(٦)، وَهِيَ الَّتِي أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ: (**وَمَا أُصِيبَ مِنَ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ إِلَّا رَجُلَانِ**)، أي: مِنْ أصحاب عليٍّ رضي الله عنه(٧).

وقيل: تسعة، ، ،

[٥٠٧] وَأَخْرَجَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: **حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ - يَعْنِي ابْنَ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيَّ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ، عَنْ لَاحِقٍ - يَعْنِي أَبَا مِجْلَزٍ - قَالَ: كَانَ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى عَلِيٍّ بِالنَّهْرَوَانِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ فِي الْحَدِيدِ، فَرَكِبَهُمُ الْمُسْلِمُونَ فَقَتَلُوهُمْ، وَلَمْ يُقْتَلْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا تِسْعَةُ رَهْطٍ، فَإِنْ شِئْتَ فَاذْهَبْ إِلَى أَبِي بَرْزَةَ فَاسْأَلْهُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ شَهِدَ ذَلِكَ**(٨).

☒ خبر لا يصح:

[٥٠٨] أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَاصِلِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ**

بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)، مضى بتمامه [٤٩٤].

وضُبطت الكلمة في مطبوعة المصنَّف بتحقيق عوَّامة: بفتح الشين (شَجَرُوا)، وهو خطأ، والصواب ما ذكرناه.

(١) الوَهْدَةُ: الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الأَرْضِ وَالْمَكَانُ الْمُنْخَفِضُ كَأَنَّهُ حُفْرَةٌ. لسان العرب (٣/ ٤٧٠ - ٤٧١) مادَّة: وهد.

(٢) (السَّبَلَةُ): الشَّارِبُ. (السِّنَّوْرُ): الهِرُّ، القِطُّ. انظر: النهاية (٢/ ٣٣٩) مادَّة: سبل. و (٥/ ٢٥٨) مادَّة هرر.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٣٩٠٧٠) إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين. أَبُو مُعَاوِيَةَ: هو مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ الضَّرِيرُ.

التخريج:

أخرجه النَّسائي في السنن الكُبْرَى (٨٥١٦) عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عن أَبِي مُعَاوِيَةَ، به.

(٤) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٣٥) ذكره بلا إسناد، قال: [قاتلهم علي رضي الله عنه بالنهروان مقاتلةً شديدة، فما انفَلَتَ منهم إلا أقل من عشرة، وما قُتِلَ من المسلمين إلا أقل من عشرة، فانهزم اثنان منهم إلى عمان، واثنان إلى كرمان، واثنان إلى سجستان، واثنان إلى الجزيرة، وواحد إلى تل مورون باليمن، وظهرت بدع الخوارج في هذه المواضع منهم وبقيت إلى اليوم].

(٥) تاريخ الطبري (٣/ ١٧٣) أحداث سنة ٤٢هـ، قال: [ذكر هِشَام بْن مُحَمَّدٍ، عن أبي مِخْنَفٍ قال: حدثني النضر بن صالح بن حبيب، عن جرير بن مالك بن زهير بن جذيمة العبسي، عن أبيّ بن عمارة العبسي، أنَّ حيان بن ظبيان السلمي كَانَ يَرَى رَأْيَ الخوارج، وَكَانَ ممن ارْتَثَّ يَوْمَ النَّهْرَوَانِ، فَعَفَا عَنْهُ عَلِيٌّ عليه السلام في الأربعمائة الَّذِينَ كَانَ عفا عَنْهُمْ من الْمُرْتَثِّينَ يَوْمَ النَّهرِ...].

الِارْتِثَاثُ: أَنْ يُحمل الْجَرِيحُ مِنَ الْمَعْرَكَةِ وَهُوَ ضَعِيفٌ قَدْ أَثْخَنَتْه الْجِرَاحُ. والرَّثِيثُ أَيْضًا: الجريحُ، كَالْمُرْتَثِّ. النهاية في غريب الحديث (٢/ ١٩٥) مادَّة: رثث.

(٦) انظر: صحيح تاريخ الطبري (٣/ ٤١٦).

(٧) سبق برقم [٤٩٤]. وانظر: المناهج شرح صحيح مسلم للنَّوَوِيِّ (٧/ ١٧٢).

(٨) المعرفة والتاريخ (٣/ ٣١٥) إسناده صحيح، وسبق بتخريجه برقم [٢٢١].

بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ قَيْسٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: ....وَقُتِلَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، أَوْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا ....فَرَكِبَ عَلِيٌّ بَغْلَةَ النَّبِيِّ ﷺ الشَّهْبَاءَ......)(١).

هذا الحديث شَاذٌّ، وقد بَيَّنْتُ شُذُوذَهُ سابقاً، وذكرتُه بتمامه هناك(٢).

● **المطلب السادس: رأي أمير المؤمنين علي ﷺ في تكفير أهل النهروان:**

انظر [٨٣] والتعليق بعده.

● **المطلب السابع: قدوم علي ﷺ بعد النهروان إلى النُّخَيْلَةِ، ثم إرجاؤه قتال أهل الشام ورجوعه إلى الكوفة:**

قال عليٌّ ﷺ بعد فراغه من النهروان: «**لَا أَغْزُو العَامَ**» أي: "لا أريدُ غَزْوَ الشام هذا العام"(٣). وهذا يعني أنه ﷺ كان عَازِمًا على غزو الشام بعد النهروان، لكنه أَجَّلَهُ إلى السنة القادمة.

ولفظ الرواية «**لَا أَغْزُو العَامَ**» لفظ مجمل، فَسَّرَتْهُ روايةُ أبي مِخْنَفٍ،،،

[٥٠٩] ذَكَرَ أَبُو مِخْنَفٍ: أَنَّ عَلِيًّا ﷺ - وهو بالنهروان بعد فراغه من القتال - دعا جيشه وَاسْتَنْفَرَهُمْ لغزو الشام، لكنهم تثاقلوا وطلبوا منه تأجيل الغزو، ثم أقبل عليٌّ ﷺ حَتَّى نزل بهم النُّخَيْلَةَ، وأمرهم بالتأهُّب للمسير، فَتَسَلَّلُوا إلى الكوفة إلا قليلا منهم، فلما رَأَى عليٌّ ﷺ ذَلِكَ: أَرْجَأَ الْمَسِيرَ، وَدَخَلَ الكُوفَةَ(٤).

وما قاله أَبُو مِخْنَفٍ يُبَيِّنُ سَبَبَ تأجيل غزو الشام بعد الفراغ من النهروان.

[٥١٠] قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: (**وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ أَنَّ عَلِيًّا** ﷺ لَمَّا نَكَلَ أَهْلُ الْعِرَاقِ عَنِ الذَّهَابِ مَعَهُ إِلَى الشَّامِ خَطَبَهُمْ، فَوَبَّخَهُمْ وَأَنَّبَهُمْ وَتَوَعَّدَهُمْ وَهَدَّدَهُمْ، وَتَلَا عَلَيْهِمْ آيَاتٍ فِي الْجِهَادِ مِنْ سُوَرٍ مُتَفَرِّقَةٍ، وَحَثَّهُمْ عَلَى الْمَسِيرِ إِلَى عَدُوِّهِمْ، فَأَبَوْا مِنْ ذَلِكَ وَخَالَفُوهُ وَلَمْ يُوَافِقُوهُ، وَاسْتَمَرُّوا فِي بِلَادِهِمْ، وَتَفَرَّقُوا عَنْهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا. قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ بِسَبَبِ قَتْلِهِ الْخَوَارِجَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا قَرَابَاتِهِمْ وَإِخْوَانَهُمْ، وَيَرَوْنَهُمْ أَفْضَلَهُمْ وَخَيْرَهُمْ؛ لِعِبَادَتِهِمْ وَقِرَاءَتِهِمْ، فَتَثَاقَلُوا عَنْهُ

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٨٥١٧). (٢) انظر: هامش رقم [٣٥٤].

(٣) سيأتي قول علي ﷺ [٤٩٦]. (٤) تاريخ الطبري (٣/ ١٢٣) [بمعناه]. هذا القدر: خبر مقبول.

الشواهد:

صح الخبر أن عليًّا ﷺ بعد فراغه من النهروان: أَرْجَأَ غَزْوَ الشام، قال علي ﷺ: «**لَا أَغْزُو العَامَ**». انظر [٤٩٦].

وثبت أن أهل العراق حينما رأوا أبناءهم صرعى مُكِبِّينَ على وجوههم يوم النهر: حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ عن القتال مع علي ﷺ. انظر الهامش بعد التالي.

التخريج:

أورده الهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ في كتابه "الخوارج" - كما في البداية والنهاية (٧/ ٣٤٠) - عن عِيسَى بْنِ دَابٍ، قَوْلَهُ. وابنُ دَابٍ: أَخْبَارِيٌّ عَلَّامَةٌ نَسَّابَةٌ، قال عنه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث. ميزان الاعتدال (٣/ ٣٢٧ - ٣٢٨).

وَهَجَرُوهُ، فَدَخَلَ عَلِيٌّ [عِنْدَ ذَلِكَ إِلَى] الْكُوفَةِ فِي حَالَةٍ اللهُ بِهَا عَلِيمٌ)(١).

ثم حَدَثَتْ خُطُوبُ مُدْلَهِمَّةٌ(٢) أدَّت بمجموعها إلى الحيلولة بين علي رضي الله عنه وبين إنفاذِ عَزْمِهِ في إعادة الكَرَّةِ على أهل الشام وإخضاعهم حتى وافته المنية رضي الله عنه، وستأتي تفصيله في المطلب التالي. وتشير بعضُ الأخبار(٣) إلى أن عليا رضي الله عنه بعد النهروان كان يدعو أتباعه بين الفَيْنَةِ والأخرى إلى غزو الشام، لكنهم كانوا يتثاقلون عنه ويَعصونه، بل حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ عَنِ القِتَالِ مَعَهُ رضي الله عنه بعدما رأوا أبناءَهم وإخوانَهُمْ صَرْعَى يومَ النهروان، وبعدما أصابهم الفَزَعُ وَالهَلَعُ وَالاسْتِخْفَافُ بسبب الفتن المتعاقبة(٤).

● المطلب الثامن: نتائج موقعة النهروان، وأسباب عدم غزو علي رضي الله عنه الشام بعد صفين حتى وفاته:

كانت موقعة النهروان مرحلةً فاصلةً شكَّلت منعطفا مزعجا في موازين القوة في جيش العراق، كانت بمثابة زلزال ضرب جيش الخلافة، ومنذ وقوعها وقوة جيش الخلافة في انحدار سريع مستمر. كان هذا الضعف قد بدأ بعد انشقاق الخوارج يوم صفين، لكنه ترسخ ترسخا عميقا وَتَمَكَّنَ بحيث لا يُرْجَى بُرْؤُهُ: عندما كانت النهروان.

أما عن نتائج موقعة النهروان: فمنها إيجابية، ومنها سلبية.

أَمَّا النتيجتان الإيجابيتان:

١) انتصار جيش الخلافة، وهلاك الخوارج.

٢) تحقُّق العلامة النبوية الثانية على أن فئة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه هي الأقرب إلى الحق، فإن قتال الخوارج وإيجادَ ذِي الثُّدَيَّةِ قد جعلهما النبيُّ صلى الله عليه وسلم علامةً على ذلك.

وقد وقعت العلامة الأولى يومَ صِفِّينَ باستشهاد عمار رضي الله عنه.

وَأَمَّا النتائج السلبية:

١) ظهور التصادم الثاني بين علي رضي الله عنه وبين جيشه، فإن بعض جيش العراق جعلوا يلومون عليا رضي الله عنه ويعيبون عليه قَتْلَ أبنائهم في النهروان، وقد بدأوا في ذلك منذ يوم النهروان حين قال بعضهم وَقْتَ البحث عن ذِي الثُّدَيَّةِ: (**غَرَّنَا(٥) ابْنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْ إِخْوَانِنَا حَتَّى قَتَلْنَاهُمْ**)،

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٣٤٢) [(١٠/ ٦٤٣) ط: هجر] [(٧/ ٥١٩) ط: دار ابن كثير بدمشق، الثانية] خبر مقبول كسابقه. وقوله (قِيلَ: ... الخ) وردت في طبعتَيْ هجر وابن كثير. وما بين المعقوفتين من الطبعة الأخيرة.

(٢) الخَطْبُ: الأَمْرُ وَالشَّأْنُ وَالحَالُ. وَالْمُدْلَهِمَّةُ: السَّوْدَاءُ، الْمُظْلِمَةُ. تاج العروس (٢/ ٣٧٠) مادَّة: خطب. و (٣٢/ ١٧١) مادَّة: د ل ه م.

(٣) انظر [٩٠] [٩١] والتعليق بعدهما. (٤) انظر صفحة (٥٩٩، ٦٠١، ٦٠٣).

(٥) غَرَّنَا: خَدَعَنَا وَأَطْمَعَنَا بِالبَاطِلِ. ذَلِكَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا رضي الله عنه ذَكَرَ لَهُمْ وَعْدَ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم فِي الفِئَةِ الَّتِي تَقْتُلُ الخَوَارِجَ، وَأَطْمَعَهُمْ رضي الله عنه بِالأَجْرِ العَظِيمِ فِي قِتَالِهِمْ، وَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ عَلَامَتَهُمْ: وُجُودُ ذِي الثُّدَيَّةِ بَيْنَهُمْ. انظر: تاج العروس (١٣/ ٢١٤) مادَّة: غ ر ر.

فأَثَّرَتْ هذه الكَلِمَةُ في نَفْسِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَدَمَعَتْ عَيْنُهُ رضي الله عنه[١]، ولم يزالوا كذلك يعيبون عليه ويلومونه حتى ضجر منهم علي رضي الله عنه بل كان يُظْهِرُ تضجره بعد حين على المنبر، قال رضي الله عنه: (**مَنْ يَعْذِرُنِي[٢] فِي هَذَا الْحَمِيتِ الأَسْوَدِ الَّذِي يَكْذِبُ عَلَى اللهِ** عز وجل **وَعَلَى رَسُولِهِ** صلى الله عليه وسلم **- يَعْنِي ابْنَ السَّوْدَاءِ -، لَوْلَا أَنْ لَا يَزَالَ تَخْرُجُ عَلَيَّ عِصَابَةٌ تَنْعِي عَلَيَّ دَمَهُ[٣] كَمَا ادُّعِيَتْ عَلَيَّ دِمَاءُ أَهْلِ النَّهَرِ[٤] لَجَعَلْتُ مِنْهُمْ رُكَامًا**)[٥].

قوله: (**كَمَا ادُّعِيَتْ عَلَيَّ دِمَاءُ أَهْلِ النَّهْرِ**): يدل على أن عليًّا رضي الله عنه كان متضجرا منهم؛ لأنهم كانوا لا يزالون يلومونه على قَتْلِهِ لأبنائهم وبني قبائلهم يوم النهر.

وقد وقع التصادم الأول: مع الخوارج يومَ صِفِّينَ حينما رَضِيَ عليٌّ رضي الله عنه بإيقاف الحرب بالتحكيم، ولم يزل التصادم معهم قائما حتى قضى عليه عليٌّ رضي الله عنه بالنهروان.

٢) انقباض نفوس كثير من أهل العراق عن القتال مع أمير المؤمنين رضي الله عنه بعدما رأوا بأعينهم أبناءهم قتلى يوم النهروان.

٣) وقوع النُّفْرَةِ وَالضَّغِينَةِ بين ثُلَّةٍ من أهل العراق وأمير المؤمنين علي رضي الله عنه بسبب مقتل أهل النهروان ثم إلحاح علي رضي الله عنه عليهم بغزو الشام وبالتصدي لغرات معاوية رضي الله عنه مع عصيانهم له، وقد أحس عليٌّ بتلك الضغينة التي في نفوسهم، فلا يزال يكرر في خُطَبِهِ عبارات يذكر فيها تَضَجُّرَهُ رضي الله عنه منهم، وهي: (**اللَّهُمَّ قَدْ أَبْغَضْتُهُمْ وَأَبْغَضُونِي، وَكَرِهْتُهُمْ وَكَرِهُونِي، وَسَئِمْتُهُمْ وَسَأَمُونِي، وَمَلَلْتُهُمْ وَمَلُّونِي، فَأَرِحْنِي مِنْهُمْ وَأَرِحْهُمْ مِنِّي**)[٦].

٤) ظهور العصيان والعِنَاد بعد النهروان في جيش علي رضي الله عنه حتى ضَجِرَ علي رضي الله عنه، وَأَظْهَرَ تَضَجُّرَهُ في عدة مناسبات، منها قوله رضي الله عنه: (**وَبِطَاعَتِهِمْ أَمِيرَهُمْ، وَبِمَعْصِيَتِكُمْ أَمِيرَكُمْ**)[٧]، وقوله رضي الله عنه: (**اللَّهُمَّ إِنَّهُمْ مَنَعُونِي أَنْ أَقُومَ فِي الْأُمَّةِ بِمَا فِيهِ[٨]، فَأَعْطِنِي ثَوَابَ مَا فِيهِ**)[٩]. وقال ابن كثير: (**وَحَثَّهُمْ عَلَى الْمَسِيرِ إِلَى عَدُوِّهِمْ، فَأَبَوْا مِنْ ذَلِكَ وَخَالَفُوهُ وَلَمْ يُوَافِقُوهُ، وَاسْتَمَرُّوا فِي بِلَادِهِمْ، وَتَفَرَّقُوا عَنْهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا... فَتَثَاقَلُوا عَنْهُ وَهَجَرُوهُ**)[١٠].

---

(١) انظر [٤٩٦].

(٢) مَنْ يَعْذِرُنِي: أَيْ مَن يَقوم بعُذْرِي إنْ كَافَأْتُه عَلَى سُوءِ صَنِيعه فَلَا يَلُومُني؟ النهاية في غريب الحديث (٣/ ١٩٧).

(٣) نَعَى عَلَيْهِ الشيءَ يَنْعَاه: قبَّحه وَعَابَهُ عَلَيْهِ ووبَّخه. لسان العرب (١٥/ ٣٣٥) مادَّة: نعا.

والمراد: لولا أن يَعِيبَ الناس عَلَيَّ قَتْلَ ابن سبأ كما عابوا عَلَيَّ قَتْلَى النهروان: لقتلتُ ابنَ سبأ وأتباعَه.

فعليٌّ رضي الله عنه تَرَكَ قَتْلَ ابن سبأ وأتباعه أوَّلَ الأمر درأً للفتنة، ولكنه بعد ذلك قَتَلَ السبئيةَ الذين جهروا بتأليهه، وَنَفَى ابنَ سبأ إلى المدائن.

(٤) ادُّعِيَتْ عَلَيَّ دِمَاءُ أَهْلِ النَّهَرِ: خُوصِمْتُ فِيهَا بغير حق، أي أنهم خاصموه فيها وجعلوا يلومونه في تلك الدماء.

(٥) انظر [٤٩٩].

(٦) انظر [٥١٤] إلى [٥٢١]. وقد جمعتُ ألفاظه.

(٧) انظر [٥١٤].

(٨) يعني: الْمُصْحَفَ.

(٩) انظر [٥١٨].

(١٠) انظر [٤٦١] [٥١٠].

٥) إصابةُ أهلِ العراق بِالفَزَعِ وَالهَلَعِ[١].

٦) تفاقهم الضعف الذي أصاب جيشَ الخلافة، فنتج عن تفاقمه انتقاضُ فارس والأهواز بعد النهروان حينما هانت هيبةُ الخلافة في نفوس أهلهما، فأخضعهم علي ﷺ وقضى على فتنتهم، ثم كتم أنفاسهم بأمرين - كي لا يعودوا إلى التمرد -، وهما:

- أَنَّ عَلِيًّا ﷺ وَلَّى الْمُحَنَّكَ البَارِعَ قَيْسَ بْنَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ﷺ إِمْرَةَ أَذْرَبِيجَانَ.

- أَنَّ عَلِيًّا ﷺ أَنْشَأَ "شُرْطَةَ الخَمِيسِ" سَنَةَ (٣٩هـ) وأقامها في ناحيتهم بِأَذْرَبِيجَانَ، وجعلها عليٌّ ﷺ بقيادة واليها قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ، فخمدت الفتن هناك، وعادت هيبة الخلافة إلى نفوسهم.

(قَالَ الشَّعْبِيُّ: لَمَّا قَتَلَ عَلِيٌّ ﷺ أَهْلَ النَّهْرَوَانِ، خَالَفَهُ قَوْمٌ كَثِيرٌ، وَانْتَقَضَتْ عَلَيْهِ أَطْرَافُهُ، وَخَالَفَهُ بَنُو نَاجِيَةَ، وَقَدِمَ ابْنُ الْحَضْرَمِيِّ الْبَصْرَةَ، وَانْتَقَضَ أَهْلُ الأَهْوَازِ، وَطَمِعَ أَهْلُ الْخَرَاجِ فِي كَسْرِهِ...)[٢].

هذا وإن الضعف الذي أصاب جيش الخلافة قد ابتدأ باعتراض الخوارج على إيقاف الحرب بالتحكيم يوم صفين وانشقاقهم عن جيش الخلافة، ولم يزل الضعف يتفاقم يوما بعد يوم بتتابع الفتن.

٧) وجميع النتائج السلبية السابقة أدَّت بمجموعها إلى الحيلولة بين أمير المؤمنين علي ﷺ وبين تحقيق عزيمته في إعادة الكَرَّةِ على أهل الشام وإخضاعهم، ويضاف إليها: (أن أهوال موقعة صِفِّينَ لم تفارق مخيلة جيش العراق، فلم يرغبوا بتكرارها).

٨) استشهاد علي ﷺ، فإن اغتياله كان عملية انتقامية من الخوارج لِمَا حلَّ بهم في النهروان.

أما غارات معاوية ﷺ على نفوذ علي ﷺ، فهي ليس نتيجة للنهروان، إنما هو نتيجة لعزم علي ﷺ على إعادة الكَرَّةِ على أهل الشام.

وكذلك ما يتعلق بميزان الأحقية بالخلافة عند معاوية ﷺ، إنما ظهر بعد صِفِّينَ، لا النهروان.

وَأَمَّا أسباب عدم غزو علي ﷺ الشام بعد صفين حتى وفاته:

قد مرت قبل قليل، ويمكن اختصارها في سببين رئيسيين، هما:

- عصيان جيش العراق لعلي ﷺ.

- الفتن المتعاقبة التي انشغل بها علي ﷺ عن أمر الشام، كانتقاض أهل فارس والأهواز، وغارات معاوية ﷺ.

---

(١) مضى الحديث عنه بالتفصيل في مبحث مستقل، انظر صفحة (٥٩٩).

(٢) انظر [٤٤٧].

۞ المبحث الثالث: غموض منهج الخوارج على أتباعه وأسياده

وَرَدَ فِي خَبَرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ الخَوَارِجَ: (**سَارُوا حَتَّى بَلَغُوا النَّهْرَوَانَ، فَافْتَرَقَتْ مِنْهُمْ فِرْقَةٌ فَجَعَلُوا يَهُدُّونَ النَّاسَ قَتْلاً، فَقَالَ أَصْحَابُهُمْ: وَيْلَكُمْ!! مَا عَلَى هَذَا فَارَقْنَا عَلِيًّا!!**)[1].

هذا الخبر يدل على أن الخوارج خرجوا إلى النهروان لإنكار المنكَر على حد زعمهم، ولكن فرقة منهم ذَهَبَتْ وَقَتَلَتْ جماعةً من الأبرياء المدنيين الذين لم يكونوا في عسكر علي ﷺ، فأنكر بعضهم على بعضٍ قالوا: (**وَيْلَكُمْ!! مَا عَلَى هَذَا فَارَقْنَا عَلِيًّا!!**)، ولكن في المقابل وَقَفَ جميعهم مع القَتَلَةِ ضد العَدَالَةِ، فحينما طَلَبَ عَلِيٌّ ﷺ تَسْلِيمَ القَتَلَةِ امتنعوا عن تسليمهم إياه، فحدثت الحرب في النَّهْرَوَانِ.

فهؤلاء الثُّلَّةُ من الخوارج الذين أَنْكَرُوا على أصحابهم قَتْلَ المدنيين: وَقَفُوا مع القَتَلَةِ حينما طَلَبَهُمُ الخليفةُ!!

ولو أن الْمُنْكِرِينَ رَأَوُا القَتَلَةَ آثمين ما وَقَفُوا مع الآثمين؛ فإنهم ما خرجوا إلى النهروان إلا لإنكار المنكَر على حد زعمهم، فكيف يقودهم إنكار المنكَر إلى الدفاع عن مُنْكَرِ أصحابهم؟!!

بل إن إرهاصات "غموض منهج الخوارج على أَتْبَاعِهِ": وَقَعَتْ عند الخارجة على أمير المؤمنين عثمان ﷺ، فهذا أحد زعماء الفتنة زمن عثمان ﷺ وهو "الأَشْتَرُ النَّخَعِيُّ" يقول لقومه النَّخَعِ قُبَيْلَ الزحف إلى صِفِّينَ: (**إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَمَدَتْ إِلَى خَيْرِ أَهْلِهَا فَقَتَلُوهُ - يَعْنِي عُثْمَانَ -**)[2]، وهذا يدل على أن الأَشْتَرَ كان كَارِهًا وَمُسْتَنْكِراً لِقَتْلِ أمير المؤمنين عثمان ﷺ، قالها محذِّراً لقومه النَّخَعِ من الوقوع في مثل هذه الأخطاء زمن الفتن، ثم زاد في تحذيره لهم فقال: (**فَلْيَنْظُرْ كُلُ امْرِئٍ أَيْنَ يَضَعُ سَيْفَهُ**)، وقد كان الأَشْتَرُ من قَبْلُ من رؤوس أصحاب الفتنة زمن عثمان ﷺ، ومن الْمُؤَلِّبِينَ عليه، ألم يعلم بأهداف القوم؟ ألم يعلم بأنهم كانوا مستبيحين لدمه ﷺ؟!! ثم إنه كان ممن منع الطعام والشراب عن أمير المؤمنين عثمان ﷺ حتى كاد يقتله جوعا وعطشاً[3] !!!

لقد كان زعيم الخوارج "عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ" يعلم بغموض وهشاشة منهجه، فرأى بعينيه رجوع ثلث جيش الخوارج في مناظرة ابن عباس ﷺ لهم بِحَرُورَاءَ، فلم يجد

---

(١) انظر [٤٩٦]. (٢) انظر [٢٧٣]. (٣) انظر [٢٨٩] والتعليق بعده.

الرَّاسِبِيُّ طريقًا إلا "قَطْعَ الحوارِ والنصح" عن أتباعه، فقال لأتباعه يوم النهروان عند اصطفاف الجيشين: (**إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ**)[1]، وكان ابن عباس رضي الله عنهما هو الذي ناشدهم، فَأَمَرَ الرَّاسِبِيُّ أَتْبَاعَهُ بابتداء الحرب فَوْراً؛ ليصد أَتْبَاعَهُ عن النصح والحوار.

فمنهج الخوارج غامض على أتباعه، لا يدركون حقيقته، لكونهم من حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام، فإن كان القِلَّةُ منهم ليسوا حدثاء: فهم من سفهاء الأحلام.

وحاصل الأمر: أنه منهج غامض على أتباعه الخوارج، لا على أهل السنة والجماعة.



---

(١) انظر [٤٩٤].

۞ المبحث الرابع: فِرَاسَةُ عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه في قوم من الكوفة أنهم سوف يكونون من الخوارج:

وقعت هذه الفِرَاسَةُ في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه[1]، أي: قَبْلَ سَنَةِ (٢٣هـ)، ذلك أن ابن مسعود رضي الله عنه وجد قوماً في مسجدٍ بالكوفة يذكرون الله عز وجل على صفة بدعية، فأنكر عليهم ابن مسعود رضي الله عنه، وأخبرهم بأن أكثرهم سيكونون من الخوارج.

[٥١١] أَخرَجَ الدَّارِمِيُّ فِي "سُنَنِهِ": **أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَنبَأَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا نَجْلِسُ عَلَى بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ** رضي الله عنه قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ، فَإِذَا خَرَجَ مَشَيْنَا مَعَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَجَاءَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رضي الله عنه فَقَالَ: أَخَرَجَ إِلَيْكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قُلْنَا: لَا، بَعْدُ. فَجَلَسَ مَعَنَا حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ قُمْنَا إِلَيْهِ جَمِيعًا، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنِّي رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ آنِفًا أَمْرًا أَنْكَرْتُهُ وَلَمْ أَرَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - إِلَّا خَيْرًا. قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَقَالَ: إِنْ عِشْتَ فَسَتَرَاهُ. قَالَ: رَأَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ قَوْمًا حِلَقًا جُلُوسًا يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ، فِي كُلِّ حَلْقَةٍ رَجُلٌ، وَفِي أَيْدِيهِمْ حَصًا، فَيَقُولُ: كَبِّرُوا مِائَةً، فَيُكَبِّرُونَ مِائَةً، فَيَقُولُ: هَلِّلُوا مِائَةً، فَيُهَلِّلُونَ مِائَةً، وَيَقُولُ: سَبِّحُوا مِائَةً، فَيُسَبِّحُونَ مِائَةً. قَالَ: فَمَاذَا قُلْتَ لَهُمْ؟ قَالَ: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئًا انْتِظَارَ رَأْيِكَ أَوِ انْتظارَ أَمْرِكَ. قَالَ: «أَفَلَا أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ، وَضَمِنْتَ لَهُمْ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ»، ثُمَّ مَضَى وَمَضَيْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَى حَلْقَةً مِنْ تِلْكَ الْحِلَقِ، فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَ؟» قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَصًا نَعُدُّ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ. قَالَ: «فَعُدُّوا سَيِّئَاتِكُمْ، فَأَنَا ضَامِنٌ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ، وَيْحَكُمْ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، مَا أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ، هَؤُلَاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبْلَ، وَآنِيَتُهُ لَمْ تُكْسَرْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ مُفْتَتِحُو بَابِ ضَلَالَةٍ». قَالُوا: وَاللَّهِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْخَيْرَ. قَالَ: «وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَنَا: "أَنَّ قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ"، وَايْمُ اللَّهِ مَا أَدْرِي لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ»، ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ. فَقَالَ عَمْرُو بْنُ سَلِمَةَ: رَأَيْنَا عَامَّةَ أُولَئِكَ الْحِلَقِ يُطَاعِنُونَا يَوْمَ النَّهْرَوَانِ

---

(١) نزل ابن مسعود رضي الله عنه الكوفة وسكنها زمن عمر رضي الله عنه، ثم رجع إلى المدينة زمن عثمان رضي الله عنه، فَمَاتَ بِهَا سَنَةَ (٣٢هـ). الطبقات الكبرى (٦/ ١٣).

مَعَ الْخَوَارِجِ[١].

أَقُولُ: تَحَدَّثَتْ هَذِهِ القِصَّةُ عَنْ بِدَايَاتِ الانْحِرَافِ الَّذِي طَرَقَهُ الْمُتَنَطِّعُونَ الجَاهِلُونَ - وَهُمْ ذَوُوا الذِّكْرِ البِدْعِيِّ -، وَتَحَدَّثَتْ عَنْ تَعَاظُمِ انْحِرَافِهِمْ بِانْصِرَامِ السِّنِينَ، حَتَّى تَفَرَّقُوا إِلَى صُوفِيَّةٍ، وَأَكْثَرُهُمْ إِلَى خَوَارِجَ.

قَالَ الأَلْبَانِيُّ: وَمِنَ الفَوَائِدِ الَّتِي تُؤْخَذُ مِنَ الحَدِيثِ وَالقِصَّةِ: أَنَّ العِبْرَةَ لَيْسَتْ بِكَثْرَةِ العِبَادَةِ، وَإِنَّمَا بِكَوْنِهَا عَلَى السُّنَّةِ، بَعِيدَةً عَنِ البِدْعَةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ البِدْعَةَ الصَّغِيرَةَ بَرِيدٌ إِلَى البِدْعَةِ الكَبِيرَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْحَابَ تِلْكَ الحَلْقَاتِ صَارُوا بَعْدُ مِنَ الخَوَارِجِ الَّذِينَ قَتَلَهُمُ الخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟ فَهَلْ مِنْ مُعْتَبِرٍ؟![٢].

وَمِنَ الفَوَائِدِ أيضا: أَنَّ حُسْنَ النِّيَّةِ وَسَلَامَةَ القَصْدِ لَا تَكْفِي، وَيَجِبُ اقْتِرَانُهَا بِاتِّبَاعِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهَدْيِهِ، فَالخَوَارِجُ ضَلُّوا مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا الخَيْرَ.



(١) سنن الدارمي (٢١٠) صححه الألباني. السلسلة الصحيحة (٢٠٠٥) عَمْرُو بْنُ يَحْيَى وأبوه وجده: مضت ترجمتهم في صفحة (٥٨١) في الهامش.

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٠٤٥) ومن طريقه ابن وضاح في البدع (٢٥٥) وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ١٦١) من طريق عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ عَمْرِو بْنِ سَلِمَةَ الهَمْدَانِيِّ، به مختصرا. وانظر تمام تخريجه عند الألباني.

الشواهد:

ما أخرج عبد الرزاق (٥٤٠٨) عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ بَيَانٍ (بْنِ بِشْرٍ)، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عن ابن مسعود رضي الله عنه، مختصرا. وإسناده صحيح.

وما أخرج ابن وضاح في البدع (٢٧) **نا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ قَالَ: جَاءَ الْمُسَيِّبُ بْنُ نَجَبَةَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ...** بنحوه مختصرا. إسناده صحيح، أَبُو الزَّعْرَاءِ: هو عَبْدُ اللهِ بْنُ هَانِئٍ الكِنْدِيُّ، وهو يروي الخبر عن ابن مسعود رضي الله عنه، لا عن الْمُسَيِّبِ بْنِ نَجَبَةَ، وقد مضت ترجمة الْمُسَيِّبِ [٩٠].

وَمُوسَى بنُ مُعَاوِيَةَ: هو أَبُو جَعْفَرٍ الصُّمَادِحِيُّ الإِفْرِيْقِيُّ، وثقه أبو العرب وابن وضاح وابن لبابة، وقال الذهبي في تاريخه: المحدث الصدوق. طبقات علماء إفريقية لأبي العرب ص (١٠٦) تاريخ الإسلام (١٦/ ٤٢١) (١٧/ ٣٧٠) سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٠٨).

(٢) السلسلة الصحيحة (٢٠٠٥) باختصار.

الفصل السادس: استشهاد أمير المؤمنين علي، وبيعة أهل العراق للحسن، وأهل الشام وَمِصْرَ لمعاوية رضي الله عنهم

وَيَتَضَمَّنُ مَبْحَثَيْنِ:

۞ **المبحث الأول: اسْتِشْهَادُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ** رضي الله عنه. (وفيه ٨ مطالب)

۞ **المبحث الثاني: بَيْعَةُ أَهْلِ العِرَاقِ لِلْحَسَنِ، وَأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ لِمُعَاوِيَةَ بَعْدَ اسْتِشْهَادِ عَلِيٍّ** رضي الله عنهم. (وفيه مَطْلَبَانِ)

۞ المبحث الأول: اسْتِشْهَادُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه

● المطلب الأول: عِلْمُ أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بأنه سيستشهد:

هناك خبر يدل على أنَّ أمير المؤمنين رضي الله عنه كان يَعْلَمُ أو يَتَفَرَّسُ قَاتِلَهُ.

ولا يعني هذا أنَّ عليًّا رضي الله عنه يَعْلَمُ الغَيْبَ، ولكنَّهُ إنْ كَانَ يَعْلَمُ: فَرَسُولُ اللهِ ﷺ أَخْبَرَهُ، وَإِنْ كَانَتْ فِرَاسَةً: فَهِيَ مَهَارَةٌ مُنْشَرَةٌ بَيْنَ البَشَرِ.

[٥١٢] أَخْرَجَ ابْنُ دِيزِيلَ فِي "حَدِيثِهِ": **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو الطُّفَيْلِ قَالَ: دَعَا عَلِيٌّ النَّاسَ لِلْبَيْعَةِ، فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مِلْجَمٍ الْمُرَادِيُّ[١] فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ بَايَعَهُ، فَقَالَ: «مَا يَحْبِسُ أَشْقَاهَا؟ أَلَا لَتُخْضَبَنَّ - أَوْ لَتُصْبَغَنَّ - هَذِهِ مِنْ هَذِهِ»، لِحْيَتُهُ مِنْ رَأْسِهِ. ثُمَّ تَمَثَّلَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ:**

اشْدُدْ حَيَازِيمَكَ[٢] لِلْمَوْتِ ... إِنَّ الْمَوْتَ آتِيكَا
وَلَا تَجْزَعْ مِنَ الْقَتْلِ ... إِذَا حَلَّ بِوَادِيكَا[٣].

---

(١) التَّدْؤُلِيُّ الحِمْيَرِيُّ، الخَارِجِيُّ، تابعي، مِنْ أَشِدَّاءِ الفُرْسَانِ، أَدْرَكَ الجاهلية، وهَاجَرَ في خِلَافَةِ أمير المؤمنين عُمَر رضي الله عنه، وَشَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ، واخْتَطَّ بها (أي: سَكَنَهَا)، وكان فَارِسَ بني تَدْؤُل بِمِصْرَ. وكان ممّن قرأ القرآن والفِقْهَ، قرأ القرآن على مُعاذ بْن جَبَلٍ رضي الله عنه، ثُمَّ كان من شِيعَةِ عَلِيٍّ رضي الله عنه بالكوفة، سار إليه إِلَى الكوفة، وشَهِدَ مَعَهُ صِفِّينَ، وكان عابدًا قانتاً للهِ عز وجل، لكنه خُتِمَ له بِشَرٍّ فَقَتَلَ أَمِيرَ المؤمنين عَلِيًّا رضي الله عنه مُتَقَرِّباً إلى اللهِ عز وجل بِدَمِه - بِزَعْمِهِ -، قال ابن حجر في الإصابة: (وهو أشقى هذه الأُمَّةِ بالنص الثابت عن النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بقتل علي بن أبي طالب). قَتَلَهُ أولادُ عليٍّ رضي الله عنه سَنَةَ (٤٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام (٣/ ٦٥٣) لسان الميزان (٣/ ٤٣٩) الإصابة (٥/ ١٠٩) الأعلام للزركلي (٣/ ٣٣٩).

(٢) حَيَازِيمَكَ: جَمْعُ الحَيْزُوم، وَهُوَ الصَّدْر، وَقِيلَ: وَسَطُهُ، وَهَذَا الْكَلَامُ كِنَايَةٌ عَنِ التَّشَمُّرِ للأَمْرِ وَالِاسْتِعْدَادِ لَهُ. لسان العرب (١٢/ ١٣٢) مادَّة: حزم.

(٣) الجزء فيه حديث الحافظ ابن ديزيل (١٣) إسناده جيد. أَبُو نُعَيْمٍ: هو الفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ. وَأَبُو الطُّفَيْلِ: هو عَامِرُ بنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ رضي الله عنه، صحابي.

التخريج:

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ٣٣) وابن أبي الدنيا في مقتل علي عليه السلام (٣٦) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢/ ٢٨٥) من طريق أبي نُعَيْم، به.

وأخرجه أبو العرب في المحن ص (٩٥) من طريق يَحْيَى بْنِ سَلَّامِ بْنِ أَبِي ثَعْلَبَةَ. وأخرجه الطبراني في الكبير (١٦٩) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيِّ. وأخرجه أبو القاسم موسى بن عيسى بن عبد الله بن طالجور السراج في "حديثه" - كما في تاريخ دمشق (٤٢/ ٥٤٥) - من طريق أَبِي يَحْيَى إِسْحَاقَ بْنِ سُلَيْمَانَ العَبْدِيِّ الرَّازِيِّ. وأخرجه أبو نُعَيْم الأصبهاني في معرفة الصحابة (١/ ٨٤، رقم٣٣١) من طريق رَحْمَةَ بْنِ مُصْعَبٍ. أربعتهم (يَحْيَى وَالفِرْيَابِيُّ وَإِسْحَاقُ وَرَحْمَةُ): عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، به. ولم يذكر أبو العرب الأبيات. وانظر موارد ابن عساكر (٢/ ١١٧١). =

وَكَذَلِكَ أَبْنَاؤُهُ الحَسَنُ وَالحُسَيْنُ وَمُحَمَّدٌ ﷺ كَانُوا يَعْلَمُونَ أَوْ يَتَفَرَّسُونَ قَاتِلَهُ، فَإِنْ كَانُوا يَعْلَمُونَ: فَأَبُوهُمْ أَخْبَرَهُمْ ﷺ.

وَالخَبَرُ التَّالِي يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الحَنَفِيَّةِ كَانَ يَعْلَمُ (لَا أَنَّهُ يَتَفَرَّسُ)، وَبِهَذَا يَكُونُ أَبُوهُ ﷺ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ.

[٥١٣] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ قَالَا: أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ: دَخَلَ عَلَيْنَا ابْنُ مُلْجَمٍ الْحَمَّامَ**[1]**، وَأَنَا وَحَسَنٌ**

= ترجمة يَحْيَى بْنِ سَلَّامِ بْنِ أَبِي ثَعْلَبَةَ: في سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٩٦). وانظر: التذييل على كتب الجرح والتعديل (٧٩٣).

وموسى السراج: وثقه الأزهري. تاريخ بغداد (١٣/ ٦٦) [(١٥/ ٧١) ط: بشار] تاريخ الإسلام (٢٧/ ١٥٩).

وأخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٦٥٥٦) وفي "كتاب الأدب" له (٣٧٠) "حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ هَانِئِ بْنِ هَانِئٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: .." فذكر البَيْتَيْنِ فقط. أَبُو أُسَامَةَ: هو حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ. وزَكَرِيَّا: هو ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ. وَأَبُو إِسْحَاقَ: هو السَّبِيعِيُّ. وهَانِئٌ: مستور. التقريب (٧٢٦٤).

وأخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث (٢/ ٤٧٦) عن أبي بكر ابن أبي شيبة، به.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في المحتضرين (٥١) ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/ ٥٥٥) قال: [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي فَاطِمَةَ الْغَنَوِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَصْبَغُ الْحَنْظَلِيُّ...]، فذكر قصة مقتله ﷺ، وأنه قال الأبيات عند هجوم ابن مُلْجَم عليه، وفيه آخره خروج أم كُلْثُومٍ بنت علي. وهذا إسناد ضعيف جدا. علي بن أبي فاطمة: هو ابن الحَزَوَّرِ. والأصبغ: هو ابن نَبَاتَةَ. كلاهما متروكان.

● وفي الباب:

ما أخرجه ابنُ سعد في الطبقات (٣/ ٣٤) واللفظ منه. وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٦٥٥٦) وفي "كتاب الأدب" له (٣٧١) قالا: (**أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لِلْمُرَادِيِّ**:

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي *** عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادِ)

إسناده ضعيف لإرساله، ورجاله ثقات رجال الشيخين.

البيت لِعَمْرِو بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ﷺ، وقد تمثَّل به علي بن أبي طالب ﷺ.

يُقَالُ: عَذِيرَكَ مِنْ فُلَانٍ: أَيْ هَاتِ مَنْ يَعْذِرُكَ فِيهِ، أو اعْذُرْنِي إِذَا عاقبتُهُ ولا تَعْذِرْهُ، أو لُمْهُ إذا عاقبتُهُ ولا تَلُمْنِي. انظر: أمالي المرزوقي ص (٩٥ - ٩٦) النهاية في غريب الحديث (٣/ ١٩٧).

ثم رواه عبد الرزاق على وجهين مرسلاً وموصولاً، ،

فأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٥٩٥) - ومن طريقه ابن أبي الدنيا في مَقْتَلِ عَلِيٍّ ﷺ (٣٧) - قال: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، به.

ثم أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٦٧١) - ومن طريقه ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ١١٢٦) -: بهذا الإسناد عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، به.

والمرسَل أشبه.

وقد تصرَّف محقِّقُ "مَقْتَلِ عَلِيٍّ ﷺ" لابن أبي الدنيا، فَأَقْحَمَ لفظةَ (عَنْ عَبِيدَةَ) في الإسناد اعتماداً على رواية عبد الرزاق، ولم يَعلم أن عبد الرزاق رواه على الوجهين.

(١) الحَمَّامُ: بِنَاءٌ يُتَّخَذُ للاغتسال فِيهِ بِالْحَمِيمِ، وَهُوَ الْمَاءُ الْحَارُّ. والحاجةُ إليه تزداد في المناطق الباردة، ولم تكن الحَمَّامَاتُ معروفةً في الحِجَازِ في العَهْدِ النَّبَوِيِّ؛ لأنَّ الغالب عليها الحَر، ثم عَرَفَهُ الصحابةُ ﷺ في الفتوحات، فَدَخَلَهُ بَعْضُهُمْ، ثم طُوِّرَتْ فِكْرَتُهَا في عصرنا فَجُعِلَتْ للعلاج والتجميل وغير ذلك.

وَحُسَيْنٌ جُلُوسٌ فِي الْحَمَّامِ، فَلَمَّا دَخَلَ كَأَنَّهُمَا اشْمَأَزَّا مِنْهُ، وَقَالَا: «مَا أَجْرَأَكَ تَدْخُلُ عَلَيْنَا»، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُمَا: دَعَاهُ عَنْكُمَا، فَلَعَمْرِي مَا يُرِيدُ بِكُمَا أَحْشَمَ[1] مِنْ هَذَا. فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ أُتِيَ بِهِ أَسِيرًا قَالَ ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ: مَا أَنَا الْيَوْمَ بِأَعْرَفَ بِهِ مِنِّي يَوْمَ دَخَلَ عَلَيْنَا الْحَمَّامَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: «إِنَّهُ أَسِيرٌ فَأَحْسِنُوا نُزُلَهُ، وَأَكْرِمُوا مَثْوَاهُ، فَإِنْ بَقِيتُ قَتَلْتُ أَوْ عَفَوْتُ، وَإِنْ مِتُّ فَاقْتُلُوهُ قَتْلَتي، وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ»[2].

دخوله الحَمَّامَ عليهم رضي الله عنه كان - على الأرجح -: قبل موقعة صِفِّينَ؛ لأن بعدها صار الخوارجُ منعزلين.

قولهما (**مَا أَجْرَأَكَ تَدْخُلُ عَلَيْنَا**): أي أنه أساء إليهم بدخوله بلا إِذْنٍ عليهم خصوصا وأنهم أبناء الخليفة، فكان جريئا بهذه الإساءة.

قوله (**دَعَاهُ عَنْكُمَا، فَلَعَمْرِي...**) الخ: أي "لا تَكْتَرِثَا بهذه الإساءة، فوالله إنه سوف يقوم بإساءةٍ أخرى هي أعظم إساءةً وأكثر إغاضةً لكما من دخوله بلا إِذْنٍ". يعني: أنه سوف يسيء إليهما بِقَتْلِ وَالِدِهِمَا رضي الله عنه.

قوله (**فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ أُتِيَ بِهِ أَسِيرًا قَالَ ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ: مَا أَنَا الْيَوْمَ بِأَعْرَفَ بِهِ مِنِّي يَوْمَ دَخَلَ عَلَيْنَا الْحَمَّامَ**): أي كنتُ أَعْلَمُ يَقِيناً بأنه سوف يَقْتُلُ أَبِي، فأنا الآن لم تَزْدَدْ معرفتي به بأنه قَاتِلُ أَبِي عن يوم دخوله الحَمَّامَ علينا بلا إِذْنٍ، فمعرفتي آنذاكَ والآنَ: سواء.

● المطلب الثاني: تَضَجُّرُهُ رضي الله عنه من أتباعه حتى تَمَنَّى الموتَ مِرَاراً بسببهم:

صحَّت أخبارٌ في تَضَجُّرِ عليٍّ رضي الله عنه من أتباعه وأهلِ الكوفة خصوصًا، حتى أَبْغَضَهُمْ وَأَبْغَضُوهُ، وَكَرِهَهُمْ وَكَرِهُوهُ، وَسَئِمَهُمْ وَسَئِمُوهُ، فتمنَّى رضي الله عنه الموتَ بسببهم في أربع مناسبات:

---

(١) كذا، وفي تاريخ دمشق: "أَجْسَمَ".

وَالحِشْمَةُ: أَنْ يَجْلِسَ إِلَيْكَ الرَّجُلُ فَتُؤْذِيَهُ وَتُسْمِعَهُ مَا يَكْرَهُ وَتُغْضِبَهُ. تاج العروس (٣١/ ٤٩١) مادَّة: ح ش م.

أما "أَجْسَمُ" فهو بمعنى أَعْظَمُ وَأَضْخَمُ. تاج العروس (٣١/ ٤٠٤) مادَّة: ج س م.

(٢) الطبقات الكبرى (٣/ ٣٥) إسناده صحيح.

الرَّبِيعُ بْنُ مُنْذِرٍ الثَّوْرِيُّ الكُوفِيُّ، قال عنه العِجْلِيُّ: كوفي ثقة. ووثقه ابن مَعِينٍ كما سيأتي، وسكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حِبَّانَ في الثقات.

ثم أورده ابن أبي حاتم وسماه: (رَبِيعُ بْنُ ثَوْرٍ الثَّوْرِيُّ)، فقال: (ذَكَرَهُ أَبِي، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: الرَّبِيعُ بْنُ ثَوْرٍ الثَّوْرِيُّ، ثِقَةٌ).

ثقات العِجْلِيّ (٤٦١) التاريخ الكبير (٣/ ٢٧٤) الجرح والتعديل (٣/ ٤٧٠، ٤٥٥ - ٤٥٦) ثقات ابن حِبَّانَ (٦/ ٢٩٧) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤/ ٢٤٢).

وَأَبُو الهَيْثَمِ خَالِدُ بنُ مَخْلَدٍ القَطَوَانِيُّ البَجَلِيُّ، "صدوق يتشيع، وله أفراد". وقد توبع.

مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ: بْنُ الحَجَّاجِ، أَبُو جَعْفَرٍ الكُوفِيُّ الأَصَمُّ. وابنُ الحَنَفِيَّةِ: هو محمد بن علي بن أبي طالب، تابعي، يُنْسَبُ لأُمِّهِ الحَنَفِيَّةِ.

التخريج:

أخرجه البَلَاذُرِيُّ في أنساب الأشراف (٢/ ٥٠١ - ٥٠٢) وابن عساكر (٤٢/ ٥٥٨) من طريق ابن سعد، به.

◆ الحادثة الأولى:

[٥١٤] **أَخْرَجَ بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي "حَدِيثِهِ عَنْ شُيُوخِهِ": حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ الحَارِثِ يُحَدِّثُ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ الأَقْمَرِ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ:** «أَلَا إِنَّ (بُسْرًا)[١] قَدْ طَلَعَ[٢] مِنْ قِبَلِ مُعَاوِيَةَ، وَلَا أَرَى هَؤُلَاءِ القَوْمَ إِلَّا سَيَظْهَرُونَ عَلَيْكُم بِاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى بَاطِلِهِمْ، وَتَفَرُّقِكُمْ عَنْ حَقِّكُمْ، وَبِطَاعَتِهِمْ أَمِيرَهُمْ، وَبِمَعْصِيَتِكُمْ أَمِيرَكُمْ، وَبِأَدَائِهِمُ الأَمَانَةَ، وَبِخِيَانَتِكُمْ، اسْتَعْمَلْتُ فُلَانًا فَغَلَّ وَغَدَرَ، وَحَمَلَ الْمَالَ إِلَى مُعَاوِيَةَ[٣]، حَتَّى لَوِ ائْتَمَنْتُ أَحَدَهُمْ عَلَى قَدَحٍ خَشِيتُ عَلَى عِلَاقَتِهِ[٤]، اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ أَبْغَضْتُهُمْ وَأَبْغَضُونِي، فَأَرِحْهُمْ مِنِّي وَأَرِحْنِي مِنْهُمْ»[٥].

يشير هذا الخبر إلى: أن عليا ﷺ بعد النهروان كان يدعو أهل الكوفة بين الفينة والأخرى لغزو الشام، لكنهم كانوا يتثاقلون عنه، وقد مضى تفصيله[٦].

[٥١٥] **وَأَخْرَجَهُ أَبُو عُثْمَانَ سَعِيْدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ البَحِيرِيُّ[٧] فِي "فَوَائِدِهِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ -: أنا جَدِّي أَبُو الْحُسَيْنِ[٨]،** ....

---

(١) تصحَّفَ في المطبوعة إلى "شَرًّا"، والتصويب من تاريخ دمشق ومختصره. وهو بُسْرُ بْنُ أَبِي أَرْطَأَةَ الْعَامِرِيُّ الْقُرَشِيُّ، تابعي. جمهرة اللغة (٢/ ٩١٥) مادَّة: ط ع ل. تاريخ الإسلام (٥/ ٣٦٧).

(٢) طَلَعَ: هَجَمَ. وَطَلَعَ: أَتَى. لسان العرب (٨/ ٢٣٦) مادَّة: طلع.

(٣) قوله (**اسْتَعْمَلْتُ فُلَانًا فَغَلَّ وَغَدَرَ، وَحَمَلَ الْمَالَ إِلَى مُعَاوِيَةَ**): تكررت مرتين في تاريخ دمشق ومختصره.

(٤) العِلَاقَةُ: السَّيْرُ الَّذِي يُعَلَّقُ بِهِ القَدَحُ.

(٥) حديث محمد بن بشَّارٍ عن شيوخه، رواية أبي يعلى الموصلي، (ص١١٦، ح٣٤) [نُشر في مجلة الأحمدية، العدد١٨] إسناده صحيح. أَبُو دَاوُدَ: هو سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ. وَعَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَارِثِ: هو الزُّبَيْدِيُّ النَّجْرَانِيُّ الْكُوفِيُّ، الْمُكَتِّبُ، ثقة، بخ م ٤. التقريب (٣٢٦٨).

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (١/ ٣١٩ - ٣٢٠) من طريق بُنْدَارٍ، به. وهو في مختصر تاريخ دمشق (١/ ١٢٢).

وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢/ ٨٠٢).

وهو في نهج البلاغة (١/ ٦٣ - ٦٦) خطبة رقم (٢٥) بنحوه.

(٦) انظر التعليق الذي بعد [٩١].

(٧) الشَّيْخُ، الجَلِيْلُ، الثِّقَةُ، أَبُو عُثْمَانَ سَعِيْدُ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ أَبِي الحُسَيْنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ بَحِيْرٍ البَحِيْرِيُّ، النَّيْسَابُوْرِيُّ، قَالَ عبدُ الغَافِرِ فِي (السياق لتاريخ نيسابور): **شَيْخ كَبِيْر، ثِقَةٌ فِي الحَدِيْثِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (٤٥١هـ).** سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٠٣). وانظر: التقييد لابن نقطة (٣٤٨)، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (٧٢٩)، تاريخ الإسلام (٣٠/ ٣٠٦).

(٨) أَبُو الحُسَيْنِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرِ بنِ نُوْحِ بنِ بَحِيْرٍ النَّيْسَابُوْرِيُّ، البَحِيْرِيُّ، قال السَّمْعَانِيُّ: **كانَ أحد العدول الأثبات ومن بيت التزكية والعدالة، له رحلة الى العراق. وقال الذهبي: الشَّيْخُ الإِمَامُ. وقال في التذكرة: الشيخ المحدِّث. توفي سنة (٣٧٥هـ).**

الأنساب (٢/ ١٠٥) تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١١٩) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٦٦) الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (١٤٧).

أنا أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللهِ[١]، أنا نَصْرُ بْنُ زِيَادٍ[٢]، نا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ الأَقْمَرِ الزُّبَيْدِيِّ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيٌّ فَقَالَ: «أُنبِئْتُ (أَنَّ)[٣] بُسْرًا قَدِ اطَّلَعَ الْيَمَنَ[٤]، وَإِنِّي وَاللهِ قَدْ حَسِبْتُ أَنْ يَدْخُلَ هَؤُلاءِ الْقَوْمُ عَلَيْكُمْ، وَمَا بِي أَنْ يَكُونُوا أَوْلَى بِالْحَقِّ مِنْكُمْ، وَلَنْ تُطِيعُونِي فِي الْحَقِّ كَمَا يُطِيعُونَ إِمَامَهُمْ فِي الْبَاطِلِ، فَأَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ، وَلَكِنْ بِصَلَاحِهِمْ فِي أَرْضِهِمْ، وَفَسَادِكُمْ فِي أَرْضِكُمْ، وَطَوَاعِيَتِهِمْ إِمَامَهُمْ، وَعِصْيَانِكُمْ إِمَامَكُمْ، وَبِأَدَائِهِمُ الأَمَانَةَ وَخِيَانَتِكُمْ، اسْتَعْمَلْتُ فُلَانًا فَخَانَ وَغَدَرَ، وَاسْتَعْمَلْتُ فُلَانًا فَخَانَ وَغَدَرَ، وَاسْتَعْمَلْتُ فُلَانًا فَخَانَ وَغَدَرَ، وَاسْتَعْمَلْتُ فُلَانًا فَخَانَ وَغَدَرَ وَحَمَلَ الْمَالَ إِلَى مُعَاوِيَةَ، فَوَاللهِ لَوْ أَنِّي أَمَّنْتُ أَحَدَكُمْ عَلَى قَدَحٍ لَخَشِيتُ أَنْ يَذْهَبَ بِعِلَاقَتِهِ، اللَّهُمَّ قَدْ كَرِهْتُهُمْ وَكَرِهُونِي، وَسَئِمْتُهُمْ وَسَأَمُونِي، اللَّهُمَّ فَأَرِحْنِي مِنْهُمْ وَأَرِحْهُمْ مِنِّي». قَالَ: "فَمَا جَمَّعَ[٥]"[٦].

[٥١٦] وَأَخْرَجَهُ أَبُو الفَرَجِ ابْنُ الجَوْزِيِّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْمُبَارَكِ[٧] وَمُحَمَّدُ بْنُ

---

(١) أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ بِنْتِ نَصْرِ بْنِ زِيَادٍ القَاضِي، قال ابن نقطة: سمعت أبا علي الحافظ الحسين بن علي يقول كنا نسمع المسند من أحمد بن إبراهيم، وكان السماع منه أحب إلي. وقال الذهبي: الإِمَامُ، الْمُحَدِّثُ، الصَّدْرُ الأَنبَل، أَبُو مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُوْرِيّ، أَحَدُ الكُبَرَاءِ وَالزُّعَمَاءِ ببلَده، سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ لأُمِّهِ القَاضِي نَصْرِ بنِ زِيَادٍ، وَإِسْحَاقَ بنِ رَاهْوَيْه، وَقرأَ عَلَيْهِ (مُسنَدَهُ)، قَالَ الحَاكِمُ: كَانَ مِن وُجُوهِ نَيْسَابُوْر وَزُعَمَائِهَا، وَمِنَ الْمَقبُولِينَ فِي الحَدِيثِ وَالرِّوَايَةِ. توفي سنة (٣٠٥هـ).

التقييد لابن نقطة (١٤٥) تاريخ الإسلام (٢٣/ ١٥٥) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٨٢)

(٢) نصر بن زياد بن نَهيك بن حُسْك القَاضِي، أَبُو مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيُّ، قاضي القضاة، الفقيه الحنفي، تفقه عَلَى محمد بْن الْحَسَن، وأخذ الأدب عن النضر بْن شميل، وولي قضاء نيسابور بضع عشرة سنة، ولم يزل محمودًا عِنْد السلطان والرعية، وكانت كتب المأمون إليه متواترة، وكات آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات، ومات سنة (٢٣٣هـ) وَهُوَ ابْن سِتّ وَتِسْعين سنة، وله ترجمة مطولة في المنتظم.

الثقات (٩/ ٢١٧) المنتظم (١١/ ٢٤٦) تاريخ الإسلام (١٧/ ٣٧٣) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٣/ ٥٣٧، ترجمة١٧٣٧) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي (٢/ ٢٨٧).

(٣) (أَنَّ) ليست في المطبوعة ولا في مختصر تاريخ دمشق، استدركتُها من الخبر التالي، والسياق يقتضيها.

(٤) قال الشيخ محمد عبده: (اطَّلَعَ اليَمَنَ: بَلَغَهَا وَتَمَكَّنَ مِنْهَا وَغَشِيَهَا بِجَيْشِهِ). نهج البلاغة (١/ ٦٤) بشرحه.

(٥) فَمَا جَمَّعَ: فَمَا صَلَّى الْجُمُعَةَ الأُخْرَى حَتَّى قُتِلَ رضي الله عنه.

(٦) تاريخ دمشق (٤٢/ ٥٣٥) صحيح، وهذا إسنادٌ حسن بالمتابعة من أجل نَصْرِ بْنِ زِيَادٍ، لم أجد فيه توثيقًا، وذكره ابن حبان في الثقات. جَرِيرٌ: هو بن عبد الحَميد الضَّبِّيُّ.

والخبر في مختصر تاريخ دمشق (١٨/ ٨٤). وانظر: موارد بن عساكر في تاريخ دمشق (٢/ ١٣٨٦).

(٧) الشَّيْخُ، الإِمَامُ، الحَافِظُ الْمُفِيْد، الثِّقَة، الْمُسْنِدُ، بَقِيَّةُ السَّلَفِ، أَبُو البَرَكَاتِ عَبْد الوَهَّابِ بن الْمُبَارَكِ بن أَحْمَدَ بنِ الحَسَنِ بنِ بُنْدَارٍ البَغْدَادِيُّ، الأَنْمَاطِيُّ. قَالَ السَّمْعَانِيُّ: هُوَ حَافِظ ثِقَة مُتْقِن، وَاسِع الرِّوَايَة. وَقَالَ السِّلَفِيّ: كَانَ حَافِظاً ثِقَة، لَدَيهِ مَعْرِفَةٌ جَيِّدَةٌ. وَقَالَ ابْنُ نَاصِر: كَانَ بَقِيَّةَ الشُّيُوخ، سَمِعَ الكَثِيْر، وَكَانَ يَفْهَمُ، مَضَى مَسْتُوْراً، وَكَانَ ثِقَةً، لَمْ يَتزوَّج قَطّ. وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيّ: كُنْت أَقرَأُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَبْكِي، فَاسْتفدتُ بِبُكَائِهِ أَكْثَر مِن اسْتفَادتِي بِرِوَايَته، وَانتفعت بِهِ مَا لَمْ أَنْتفع بِغَيْره. مَاتَ فِي الْمُحَرَّمِ، سَنَةَ (٥٣٨هـ)، وَكَانَ عَلَى طرِيقَةِ السَّلَف. سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٣٤). وله ترجمة في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٧/ ٢) وفيها زيادة على السير.

نَاصِرٍ[١] قَالَا: أَخبَرَنَا (أَبو)[٢] الْحُسَيْنِ ابْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ[٣] قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّصِيبِيُّ[٤] قَالَ: أَخبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ[٥] قَالَ: **أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ**[٦] قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ[٧] قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ الأَرْقَمِ - أَوِ ابْنِ الأَقْمَرِ - قَالَ: خَطَبَ بِنَا عَلِيٌّ رضي الله عنه يَوْمَ جُمُعَةٍ فَقَالَ: «نُبِّئْتُ أَنَّ بُسْرًا قَدْ

---

(١) الإِمَامُ، الْمُحَدِّثُ، الحَافِظُ، مُفِيْد العِرَاق، أَبُو الفَضْلِ مُحَمَّدُ بنُ نَاصِرِ بن مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ عُمَرَ السَّلَامِيُّ، البَغْدَادِيُّ، كَانَ فَصِيْحاً، بارعاً فِي اللُّغَة، قال ابْن الجَوْزِيّ: (كَانَ شَيْخُنَا ثِقَةً حَافِظاً ضَابطاً، مِنْ أَهْلِ السُّنَّة). قال ابن نقطة: كان مكثرا من السماع مع معرفة وحفظ وثقة وأمانة. مات عام (٥٥٠هـ) وهو على السُّنَّةِ رحمه الله. التقييد لابن نقطة (١٣٢) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٦٥).

(٢) سقط من المطبوعة، والاستدراك من كتب التراجم، وهذا إسناد متكرر في المنتظم، انظر على سبيل المثال: (١/ ١٦٥، ٢١٣، ٢٤٣) (٢/ ١٧٨، ١٨٢) (٦/ ١٧٤).

(٣) الشَّيْخُ، الإِمَامُ، الْمُحَدِّثُ، العَالِمُ، الْمُفِيْدُ، بَقِيَّةُ النَّقَلَة الْمُكْثِرِيْنَ، أَبُو الحُسَيْنِ الْمُبَارَكُ بنُ عَبْدِ الجَبَّارِ بن أَحْمَدَ بنِ القَاسِمِ بن أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ البَغْدَادِيّ، الصَّيْرَفِيّ، ابْنُ الطُّيُورِيّ، قَالَ أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ: كَانَ مُحَدِّثاً مُكْثِراً صَالِحاً، أَمِيناً صَدُوقاً، صَحِيْحَ الأُصُولِ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ سُكَّرَةَ الصَّدَفِيُّ: هُوَ الشَّيْخُ الصَّالِحُ الثِّقَةُ أَبُو الحُسَيْنِ، كَانَ ثَبْتاً فَهِماً، عَفِيْفاً مُتْقِناً. وَقَالَ ابْنُ نَاصِرٍ فِي إِملَائِه: حَدَّثَنَا الثِّقَةُ الثَّبْتُ الصَّدُوْقُ أَبُو الحُسَيْنِ. وَقَالَ أَبُو نَصْرٍ اليُونَارْتِي: هُوَ ثِقَةٌ، ثَبْتٌ، كَثِيْرُ الأُصُوْلِ. مات سنة (٥٠٠هـ) عَنْ تِسْعِيْنَ سَنَةً. سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢١٣).

(٤) الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ الْحَسَنِ البَغْدَادِيُّ، أَبُو عَبْد اللهِ ابْنُ النَّصِيبِيِّ، قال الخطيب: كتبت عنه، وكان صحيح السماع، وكان يذهب إِلَى الاعتزال، ومات سنة (٤٤٩هـ). تاريخ بغداد (٨/ ١٠٩) تاريخ الإسلام (٣٠/ ٢٣٠).

(٥) إِسْمَاعِيل بْن سَعِيد بْن إِسْمَاعِيل بْن مُحَمَّد بن سُوَيْدٍ، أبو القاسم المعدل، كان بعض سماعاته صحيحا في كتب أخيه، وبعضها مفسودا، رأيت إلحاقه لنفسه السماع مع أخيه في جزء عن ابن الأنباري إلحاقا ظاهرا بين الفساد، وكذلك رأيته في جزء آخر عن ابن دريد وحدث بالجميع، وحدث أيضا من كتب لأخيه لم يكن له فيها سماع قديم ولا ملحق. سألت حمزة بن محمد بن طاهر عن ابن سويد، فقال: ثقة غير أنه كان فيه حمق. وقال العتيقي: كان شيخًا عسرًا في الحديث، مات سنة (٣٩٢هـ). قال الذهبي: رَوَى كتاب «الوقف والابتداء» عَنْ مُؤَلِّفه. قلت: هو كتاب لأبي بكر ابن الأَنْبَارِيِّ.

ترجمة إسماعيل: تاريخ بغداد (٦/ ٣٠٥) تاريخ الإسلام (٢٧/ ٢٦٤) لسان الميزان (١/ ٤٠٧).

(٦) الإِمَامُ، الحَافِظُ اللُّغَوِيُّ ذُو الفُنُوْنِ، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ القَاسِمِ بنِ بَشَّارِ بن الأَنْبَارِيِّ، الْمُقْرِئُ النَّحْوِيُّ، أَلَّفَ الدَّوَاوِيْنَ الكِبَارَ مَعَ الصِّدْقِ وَالدِّينِ، وَسَعَةِ الحِفْظِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيْبُ: كَانَ ابْنُ الأَنْبارِي صَدُوْقاً دَيِّناً مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، صَنَّفَ فِي عُلُوْمِ القُرْآنِ وَالغَرِيبِ وَالْمُشْكِلِ وَالوَقْفِ وَالاَبتدَاء. قال أبو علي القالي: كان ابن الأنباري يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهدا في القرآن، وكان ثقة صدوقا، وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين. قال الذهبي: لَهُ كِتَابُ (الوَقْفِ وَالاَبتدَاء) وَلَهُ أَمَالِي كَثِيْرَةٌ، وَكَانَ مِنْ أَفْرَاد العَالَم. مات سنة (٣٢٨هـ) عَنْ سَبْعٍ وَخَمْسِيْنَ سَنَةً. سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧٤) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٢٣٠، ترجمة٣٣٧٣) الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني (٤٩٤).

(٧) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُصْعَبٍ، أَبُو بَكْرٍ الْمَعْنِيُّ، ابْنُ بِنْتِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرٍو الأَزْدِيُّ، سَمِعَ جَدَّهُ مُعَاوِيَةَ بْنَ عَمْرٍو، قال مَسْلَمَةُ: كنيته أبو عبيد، ثقة. وقال أبو العبَّاس ابن عُقْدَةَ: سمعت عبد الله بن أحمد، ومحمد بن عبدوس يقولان: ثقة لا بأس به. وقال الذهبي في العبر: كان ثقة. وقال ابن العماد: كان إماما حافظا ثقة من الرؤساء. توفي سنة (٢٩١هـ). تاريخ بغداد (١/ ٣٨١) العبر (١/ ٤٢١) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٨/ ١٥٩) شذرات الذهب (٣/ ٣٨٥) إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (٨٠٣).

طَلَعَ الْيَمَنَ[١]، وَإِنِّي وَاللهِ أَحْسِبُ أَنْ سَيَظْهَرُ هَؤُلاءِ الْقَوْمُ عَلَيْكُمْ، وَمَا يَظْهَرُونَ عَلَيْكُمْ إِلا بِعِصْيَانِكُمْ لإِمَامِكُمْ وَطَاعَتِهِمْ، وَخِيَانَتِكُمْ وَأَمَانَتِهِمْ، وَإِفْسَادِكُمْ فِي أَرْضِكُمْ وَإِصْلاحِهِمْ، قَدْ بَعَثْتُ فُلانًا فَخَانَ وَغَدَرَ، وَبَعَثْتُ فُلانًا فَخَانَ وَغَدَرَ وَحَمَلَ الْمَالَ إِلَى مُعَاوِيَةَ، حَتَّى لَوِ ائْتَمَنْتُ أَحَدَكُمْ عَلَى قَدَحٍ لأَخَذَ عِلاقَتَهُ، قَدْ سَئِمْتُهُمْ وَسَئِمُونِي، وَكَرِهْتُهُمْ وَكَرِهُونِي، اللَّهُمَّ فَأَرِحْنِي مِنْهُمْ وَأَرِحْهُمْ مِنِّي»، فَمَا صَلَّى الْجُمُعَةَ الأُخْرَى حَتَّى قُتِلَ[٢].

◆ الحادثة الثانية:

[٥١٧] أَخْرَجَ مَعْمَرٌ فِي "جَامِعِهِ": عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَخْطُبُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ سَئِمْتُهُمْ وَسَئِمُونِي، وَمَلَلْتُهُمْ وَمَلُّونِي، فَأَرِحْنِي مِنْهُمْ وَأَرِحْهُمْ مِنِّي، مَا يَمْنَعُ أَشْقَاكُمْ أَنْ يَخْضِبَهَا بِدَمٍ؟» وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى لِحْيَتِهِ[٣].

---

(١) قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: (وَفِي الحَدِيثِ: «هَذَا بُسْرٌ قَدْ طَلَعَ اليَمَنَ»، أَيْ قَصَدَهَا، وَهُوَ بُسْرُ بْنُ أَرْطَاةَ). جمهرة اللغة (٢/ ٩١٥) مادَّة: ط ع ل. وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: (أَيْ قَصَدَهَا مِنْ نَجْدٍ). لسان العرب (٨/ ٢٣٦) مادَّة: طلع.

(٢) المنتظم لابن الجوزي (٥/ ١٦٣) إسناده صحيح. مُعَاوِيَةُ بنُ عَمْرٍو: بنِ الْمُهَلَّبِ بنِ عَمْرٍو الأَزْدِيُّ، أَبُو عَمْرٍو الْمَعْنِيُّ. وَزَائِدَةُ: هو ابنُ قُدَامَةَ الثَّقَفِيُّ، أَبُو الصَّلْتِ الكُوفِيُّ. وهما ثقتان من رجال الشيخين.

وهذا الخبر يرويه ابن الجوزي بإسنادِ سماعاته إلى "كتابٍ" لابن الأنباري، وقد اقتبس ابن الجوزي من هذا الكتاب (١١) نصًّا - فيما وقفتُ عليه -، يرويه بهذين الإسنادَيْن:

الأول: كما في هذا الخبر.

والثاني: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو الحُسَيْنِ بْنُ عَبْدِ الجَبَّارِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ الحَسَنِ بْنِ الْمُقْتَدِرِ القَاضِي قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ، به.

أما عن طبيعة النصوص: فجميعها تتناول: أخباراً تاريخية.

5/163)، ١٧٤) في مقتل عليٍّ ﷺ، منها خبر الباب. و (٦/ ١٧٤، ٢٤٨، ٣٤٢) (٧/ ٥) تتناول أخباراً عن الحجاج بن يوسف. و (٦/ ٢١٩) في وفاة عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ﷺ. و (٦/ ٢٧٤) في وفاة الخليفة عبد الملك بن مروان. و (٩/ ١٣٣، ١٤٣) عن البرامكة وحالهم مع هارون الرشيد. و (١٠/ ٢٤١) عن هارون الرشيد مع أبي العتاهية.

فالكتاب تاريخيٌّ، أو مجلس إملاء في الأخبار. قال ابن النديم في ترجمة ابن الأنباري: (له مجالسات لُغَةٍ وَنَحْوٍ وَأَخْبَارٍ، وسمعها منه جماعة ممن يأتيه من أهل العلم، منهم: أبو سعيد الدِّبِيلِيُّ وغيره). الفهرست ص (١٠٢).

التخريج:

أورده ابن كثير في البداية والنهاية (٧/ ٣٦٠) عن الأعمش، به.

(٣) جامع مَعْمَرٍ (٢٠٦٣٧) إسناده صحيح على شرط الشيخين. أيوب: هو السِّخْتِيَانِيُّ. وابن سِيرِين: هو محمد. وعَبِيدَةُ: هو السَّلْمَانِيُّ.

التخريج:

هو في مصنف عبد الرزاق (١٨٦٧٠) عن معمر، به.

وأخرجه ابن سعد (٣/ ٣٤) وابن أبي شيبة (٣٨٢٥٥) عن يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، به.

◆ **الحادثة الثالثة:**

[٥١٨] أَخْرَجَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأُوَيسِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْحَنَفِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخَذَ الْمُصْحَفَ فَوَضَعَهُ عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى لأَرَى وَرَقَهُ يَتَقَعْقَعُ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّهُمْ مَنَعُونِي أَنْ أَقُومَ فِي الأُمَّةِ بِمَا فِيهِ، فَأَعْطِنِي ثَوَابَ مَا فِيهِ»، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ مَلَلْتُهُمْ وَمَلُّونِي، وَأَبْغَضْتُهُمْ وَأَبْغَضُونِي، وَحَمَلُونِي عَلَى غَيْرِ طَبِيعَتِي وَخُلُقِي وَأَخْلَاقٍ لَمْ تَكُنْ تُعْرَفُ لِي، فَأَبْدِلْنِي بِهِمْ خَيْرًا مِنْهُمْ، وَأَبْدِلْهُمْ بِي شَرًّا مِنِّي، اللَّهُمَّ أَمِتْ قُلُوبَهُمْ مَيْتَ**[١] **الْمِلْحِ فِي الْمَاءِ». قَالَ إِبْرَاهِيمُ: يَعْنِي أَهْلَ الْكُوفَةِ**[٢].

قوله (**اللَّهُمَّ إِنَّهُمْ مَنَعُونِي أَنْ أَقُومَ فِي الأُمَّةِ بِمَا فِيهِ، فَأَعْطِنِي ثَوَابَ مَا فِيهِ**) يعني المصحف. والذي فيه: هو قوله تعالى: ﴿فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾[٣]. والأمر الذي منعوه من القيام به: هو قتال الفئة الباغية. والثواب الذي يرجوه: هو ثواب قتال الفئة الباغية حين منعوه من قتالها بعصيانهم. ويجوز أن تكون هناك أمور أخرى أيضا مع قتال الفئة الباغية.

وفي قول علي رضي الله عنه إشارة إلى أنه يرى الأمر الوارد في الآية ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي﴾مفيداً للوجوب.

أما دعاء علي رضي الله عنه على أهل الكوفة (**وَأَبْدِلْهُمْ بِي شَرًّا مِنِّي**): اسْتُجِيبَ بَعْدَ حَينٍ، حِينَ تَوَلَّى زيادُ بن أَبِيهِ[٤]، وابنه عُبيد الله بن زياد[٥]، ....

---

(١) مَيْتَ: في البداية والنهاية (مَوْتَ). وموت الملح في الماء: ذوبانه.

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٥١) إسناده صحيح.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (٤٢/ ٥٣٤) من طريق يعقوب بن سفيان، به. وأورده ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ١٣) عن يعقوب، به.

وأخرجه أبو العرب في المحن ص (١٠١) حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ مِسْكِينٍ، عَنْ سُحْنُونٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عن عَلِيٍّ رضي الله عنه، بنحوه مرسلاً.

(٣) [الحجرات : ٩].

(٤) أمير من الدهاة القادة الفاتحين. الأعلام للزركلي (٣/ ٥٣). قال ابن حجر: (وكان زياد قوي المعرفة، جيد السياسة، وافر العقل، وكان من شيعة علي، وولاة إمرة الفرس، فلما استلحقه معاوية صار أشد الناس على آل علي وشيعته.

وهو الذي سعى في قتل حُجْرِ بْنِ عَدِيٍّ ومن معه، وكلام كل من وقفتُ على كلامه من أهل العلم مصرح بأن زيادا تحامل عليه.

وكانت وفاته سنة ثلاث وخمسين من الهجرة وهو على إمرة العراق لمعاوية، وأخباره في التواريخ شهيرة) اهـ. لسان الميزان (٢/ ٤٩٣ - ٤٩٤).

(٥) أمير فاتح، من الشجعان، ولّاه معاوية رضي الله عنه خُرَاسَانَ سنة (٥٣هـ) وله عشرون سنة، وهو أول مَنْ عَبَرَ نهر جَيْحُونَ=

والحَجَّاجُ[١]، وقد وقع منهم ظلم على أهل الكوفة وعلى غيرهم.

وأما دعاؤه عليهم (اللَّهُمَّ أَمِتْ قُلُوبَهُمْ مَيْتَ الْمِلْحِ فِي الْمَاءِ): هو دعاء بموت القلب، وفي لفظ الخبر التالي: (وَمِثْ قُلُوبَهُمْ)، أي أذبها، وهو بمعنى عَمَى القلب، لأن ذوبان القلب هلاكه، فيكونون بلا قلوب يعقلون بها. وأعظم ما بَدَرَ منهم وَدَلَّ على موت قلوبهم: خيانتهم للحسين ﷺ بعد أن بايعوه.

ويشير هذا الخبر إلى: أن عليا ﷺ بعد النهروان كان يدعو أهل الكوفة بين الفينة والأخرى لغزو الشام، لكنهم كانوا يتثاقلون عنه، وقد مضى تفصيله[٢].

[٥١٩] وَأَخْرَجَهُ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ الثَّقَفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يَقُولُ: شَهِدْتُ عَلِيًّا، وَوَضَعَ الْمُصْحَفَ عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى سَمِعْتُ تَقَعْقُعَ الْوَرَقِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي سَأَلْتُهُمْ مَا فِيهِ فَمَنَعُونِي ذَلِكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ مَلَلْتُهُمْ وَمَلُّونِي، وَأَبْغَضْتُهُمْ وَأَبْغَضُونِي، وَحَمَلُونِي عَلَى غَيْرِ خُلُقِي، وَعَلَى أَخْلَاقٍ لَمْ تَكُنْ تُعْرَفُ لِي، فَأَبْدِلْنِي بِهِمْ خَيْرًا لِي مِنْهُمْ، وَأَبْدِلْهُمْ بِي شَرًّا مِنِّي، وَمِثْ[٣] قُلُوبَهُمْ مَيْثَ الْمِلْحِ فِي الْمَاءِ»[٤].**

♦ الحادثة الرابعة:

[٥٢٠] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ، أَنْبَأَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيًّا وَقَدِ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ حَتَّى أَدْمَوْا رِجْلَهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ كَرِهْتُهُمْ وَكَرِهُونِي، فَأَرِحْنِي مِنْهُمْ وَأَرِحْهُمْ مِنِّي». قَالَ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ: فَمَا بَاتَ إِلا تِلْكَ اللَّيْلَةَ[٥].**

= من العرب، وافتتح بِيْكَنْدَ وغيرها، ثم ولاه معاويةُ ﷺ البَصْرَةَ سَنَةَ (٥٥هـ)، وَلَهُ ثِنْتَانِ وَعِشْرُونَ سَنَةً، فقاتل الخوارج واشتد عليهم. ثم أقرّه يزيد على إمارته سنة (٦٠هـ)، فَقَتَلَ عبيدُ الله الحسينَ ﷺ سنة (٦١هـ). قُتِلَ عبيد الله سنة (٦٧هـ). سير أعلام النبلاء (٣/ ٥٤٥) الأعلام للزركلي (٤/ ١٩٣).

(١) تولى الحجاج العراق سَنَةَ (٧٤هـ) أو بعدها على عهد عبد الملك بن مروان. انظر عن ولاية الحجاج للعراق [٣٦٠] والتعليق بعده.

(٢) انظر التعليق الذي بعد [٩١].

(٣) مِثْ: أَذِبْ. يقال: ماثَ الْمِلْحَ فِي الماءِ: أذابَهُ. تاج العروس (٥/ ٣٦٤) مادّة: ميث.

قال ابن الأثير: وَمِنْهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ: «اللَّهُمَّ مِثْ قُلُوبَهُمْ كَمَا يُمَاثُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ». النهاية (٤/ ٣٧٨).

وفي حديث عيسى ﷺ أنه حِينَ (يَرَى الْكَذَّابُ يَنْمَاثُ كَمَا يَنْمَاثُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ) أي: يَذُوبُ الكَذَّابُ، وهو الدَّجَّالُ. مسند أحمد (١٤٩٥٤) وصححه شعيب الأرنؤوط.

(٤) أنساب الأشراف (٢/ ٣٨٣) إسناده صحيح.

(٥) أنساب الأشراف (٢/ ٤٨٨) إسناده صحيح.

قوله (**وَقَدِ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ حَتَّى أَدْمَوْا رِجْلَهُ**): يدل على أن قوماً من أهل الكوفة كانوا لا يُوَقِّرُونَ أَمِيرَ المؤمنين عَلِيًّا رضي الله عنه.

قوله (**فَمَا بَاتَ إِلا تِلْكَ اللَّيْلَةَ**): يدل على أن عليًّا رضي الله عنه أَكْثَرَ مِنْ تَمَنِّي الموتِ في آخر أيامه، ولا زال يُكَرِّرُ هذا الدعاء حتى آخر يوم من أيامه رضي الله عنه.

[٥٢١] وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ: **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ أَبُو الْحَسَنِ الدِّرْهَمِيُّ، نا أُمَيَّةُ بْنُ خَالِدٍ، نا شُعْبَةُ، نا الْأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدُبٍ، قَالَ: ازْدَحَمُوا عَلَى عَلِيٍّ، حَتَّى وَطِئُوا عَلَى رِجْلِهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي مَلَلْتُهُمْ وَمَلُّونِي، وَأَبْغَضْتُهُمْ وَأَبْغَضُونِي، فَأَرِحْنِي مِنْهُمْ وَأَرِحْهُمْ مِنِّي»**[(١)].

● المطلب الثالث: قَاتِلُ عَلِيٍّ رضي الله عنه هو أَشْقَى الأُمَّةِ:

[٥٢٢] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَنَسٍ أَوْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، أَوْ كِلَيْهِمَا، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ: «يَا عَلِيُّ، مَنْ أَشْقَى الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ؟»، قَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَشْقَى الْأَوَّلِينَ عَاقِرُ النَّاقَةِ، وَأَشْقَى الْآخَرِينَ الَّذِي يَطْعَنُكَ يَا عَلِيُّ» وَأَشَارَ إِلَى حَيْثُ يُطْعَنُ**[(٢)].

قال الذهبي: (كان ابنُ مُلْجَمٍ من شيعة عليّ بالكوفة، سار إليه إِلَى الكوفة، وشهد معه صِفِّين، ثُمَّ أدركه الكتاب، وفعل مَا فعل، وهو عند الخوارج من أفضل الأمَّة، وكذلك تُعَظِّمُهُ النُّصَيْرِيَّةُ[(٣)]، يقولون: "إنّ ابنُ مُلْجَم أفضل أَهْل الأرض، خلّص روح

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٢٥١) حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، به.

وأخرجه ابن عساكر (٤٢/ ٥٣٤) من طريق نُعَيْم بن حمَّاد عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، به، إلا أنه قال: (**فَمَا كَانَ إِلَّا ذَلِكَ الْيَوْمَ حَتَّى ضُرِبَ عَلَى رَأْسِهِ**).

(١) الآحاد والمثاني (١٥٦) (١٨٤) صحيح، وهذا إسناد جيِّد. جُنْدُبٌ: هو ابْنُ عَبْدِ اللهِ البَجَلِيُّ رضي الله عنه.

(٢) الطبقات الكبرى (٣/ ٣٥) صححه الألباني بمجموع طرقه في السلسلة الصحيحة (١٠٨٨).

(٣) النُّصَيْرِيَّةُ: حركة باطنية ظَهَرَتْ في القرن الثالث للهجرة، أصحابها يُعَدُّونَ مِن غُلاة الشيعة الذين زعموا وجوداً إلهيًّا في علي رضي الله عنه وَأَلَّهُوهُ به، مقصدهم هدم الإسلام ونقض عراه، وهم مع كل غازٍ لأرض المسلمين، ولقد أَطْلَقَ عليهم الاستعمار الفرنسي لسوريا اسم "العَلَوِيِّينَ" تمويهاً وتغطية لحقيقتهم الرافضية والباطنية.

من عقائدهم:

- جعل النصيرية علياً رضي الله عنه إلهاً، وقالوا بأن ظهوره الروحاني بالجسد الجسماني الفاني كظهور جبريل في صورة بعض الأشخاص.

- لم يكن ظهور (الإله علي) في صورة الناسوت إلا إيناساً لخلقه وعبيده.

- يحبون (عبد الرحمن بن مُلْجَمٍ) قاتل علي رضي الله عنه ويترضون عنه؛ لزعمهم بأنه قد خلص اللاهوت من الناسوت، ويخطِّئون من يلعنه.

انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (ط٤) (١/ ٣٩٠، ٣٩٢). وانظر الهامش التالي.

اللَّاهُوتِ[١] من ظُلْمة الجَسَد وكَدَره"، فاعْجَبُوا يا مسلمين لهذا الجنون!!

وَابْنُ مُلْجَمٍ عند الروافض أَشْقَى الخَلْقِ فِي الآخرة، وهو عندنا أَهْل السُّنَّةِ ممّن نرجو له النار، ونجوِّز أن الله يتجاوز عَنْهُ، لَا كما يقول الخوارج والروافض فِيهِ، وحُكْمه حُكْم قاتِل عُثْمَان، وقاتل الزبير، وقاتل طَلْحَةَ، وقاتل سَعِيد بْن جُبَيْر، وقاتل عمّار[٢]، وقاتل خَارِجَةَ، وقاتل الْحُسَيْن، فكلّ هؤلاء نَبْرَأُ منهم ونبغضهم فِي الله، وَنَكِلُ أمورَهُمْ إِلَى الله عز وجل)[٣].

وقد مَرَّ أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يكن يُكَفِّرُ الخوارج مع أنهم قاتَلُوه يوم النهروان، إنما كان يراهم أهل ضلال[٤].

● المطلب الرابع: صِفَةُ اسْتِشْهَادِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ رضي الله عنه:

بَعْدَ أَنَّ نَصَرَ اللهُ عز وجل سَيِّدَنَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه فِي مَعْرَكَةِ النَّهْرَوَانِ الَّتِي أَبَادَ فِيهَا الخَوَارِجَ، اشْتَعَلَتْ قُلُوبُ الخَوَارِجِ حِقْداً عَلَيْهِ، فَأَرَادُوا الانْتِقَامَ لِهَزِيمَتِهِمْ مِنْهُ، وَفِي قِصَّةٍ حَاصِلُهَا: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُلْجَمٍ الْمُرَادِيَّ الخَارِجِيَّ اغْتَالَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا رضي الله عنه، فَكَانَتْ هَزِيمَةُ الخَوَارِجِ بالنَّهْرَوَانِ سَبَبَ اغْتِيَالِ عَلِيٍّ رضي الله عنه.

أُصِيبَ عَلِيٌّ رضي الله عنه يَوْمَ الجُمُعَةِ وَهُوَ فِي طَرِيقِهِ إِلَى صَلَاةِ الفَجْرِ فِي السابع عشر مِنْ رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ، وَعَاشَ بَعْدَ أَنْ أُصِيبَ: يَوْمَيْنِ، ثُمَّ قُبِضَ لَيْلَةَ الْأَحَدِ فِي التاسع عَشَر مِنْ رَمَضَانَ.

أي أن إِصَابَتَهُ كانت فَجْرَ الجُمُعَةِ (١٧/ ٩/ ٤٠هـ)، ووفاته فِي ليلة الأحد (١٩/ ٩/ ٤٠هـ).

وَهُوَ يَوْمَئِذٍ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً.

وَكَانَتْ خِلَافَتُهُ رضي الله عنه: أَرْبَعَ سِنِينَ وَتِسْعَةَ أَشْهُرٍ.

وَسَيَأْتِي مَوْضِعُ دَفْنِهِ رضي الله عنه[٥].

ورد في خبر مقبول عند ابن سعد في قصة اغتيال علي رضي الله عنه: **(فَاتَّعَدُوا بَيْنَهُمْ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ تَوَجَّهَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ إِلَى الْمِصْرِ الَّذِي فِيهِ صَاحِبُهُ... وَمَكَثَ عَلِيٌّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةَ السَّبْتِ، وَتُوُفِّيَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبَرَكَاتُهُ - لَيْلَةَ الْأَحَدِ لِإِحْدَى عَشْرَةَ لَيْلَةً بَقِيَتْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ)**[٦].

---

(١) (اللَّاهُوتُ): الإِلَهُ وَالأُلُوهِيَّةُ. يُقَابِلُهُ (النَّاسُوتُ)، وَهُوَ الطَّبِيعَةُ البَشَرِيَّةُ. انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ١٩٨٦، ٢١٥٢). وانظر الهامش السابق.

(٢) قوله **(وقاتل عمّار)**: هذه سَهْوٌ من الذهبي رحمه الله، وقد أجبتُ عنها في صفحة (٤٤٠ ـ ٤٤٣).

(٣) الخلفاء الراشدون للذهبي ص (٢٨٧) باختصار. وهو في تاريخ الإسلام (٣/ ٦٥٣).

(٤) انظر [٨٣] والتعليق الذي قبله وبعده.

(٥) انظر [٥٣٢] إلى [٥٣٦].

(٦) انظر [٥٢٦].

[٥٢٣] وَأَوْرَدَ أَبُو الحَجَّاجِ الْمِزِّيُّ: (**قَالَ أَبُو الطُّفَيْلِ، وَزَيْدُ بْنُ وَهْبٍ، وَالشَّعْبِيُّ: قُتِلَ**[١] عَلِيٌّ لِثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً مَضَتْ مِنْ رَمَضَانَ، وَقُبِضَ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ[٢] [٣].

كذا، والمشهور عند المؤرخين: أنه أُصِيبَ في "السابع عشر". قَالَ البَلَاذُرِيُّ: وَهَذَا هُوَ الثَّبْتُ[٤].

[٥٢٤] أَخرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: «تُوُفِّيَ عَلِيٌّ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً»**[٥].

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الوَاقِدِيُّ: وَهُوَ الثَّبْتُ عِنْدَنَا[٦].

وَاخْتُلِفَ فِي تَحْدِيدِ يَوْمِ إِصَابَتِهِ وَوَفَاتِهِ وَسِنِّهِ وَمَكَانِ دَفْنِهِ[٧] وَمُدَّةِ خِلَافَتِهِ[٨]، وَالرَّاجِحُ: مَا سَبَقَ إِيرَادُهُ.

[٥٢٥] قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: **وَحَاصِلُ الْأَمْرِ أَنْ عَلِيًّا قُتِلَ يوم الْجُمْعَةِ سَحَراً، وَذَلِكَ لِسَبْعَ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ رَمَضَانَ مِنْ سَنَةِ أَرْبَعِينَ. وَقِيلَ: إِنَّهُ قُتِلَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ. وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَصَحُّ الْأَشْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَدُفِنَ بِالْكُوفَةِ عَنْ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً، وَصَحَّحَهُ الْوَاقِدِيُّ وَابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ. وَقِيلَ: عَنْ خَمْسٍ وَسِتِّينَ. وَقِيلَ: عَنْ ثَمَانٍ وستين سَنَةً** ﷺ. وَكَانَتْ خِلَافَتُهُ أَرْبَعَ سِنِينَ وَتِسْعَةَ أَشْهُرٍ[٩].

---

(١) أي جُرِحَ أو ضُرِبَ، وعَبَّرَ عنها بالقَتْلِ: لأنها كانت إصابةً قاتِلَةً.

(٢) قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: (أَوَّلُ اللَّيَالِي الْعَشْرِ: لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ). الْمُغْنِي (٣/ ٢٠٨).

(٣) تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٨٨).

(٤) أنساب الأشراف (٢/ ٤٩١).

(٥) الطبقات الكبرى (٣/ ٣٨) شريك: إن كان هو بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ الْقُرَشِيُّ (صدوق يخطئ): فإسناده حسن.

وإن كان هو ابن عبد الله النَّخَعِيّ (صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء): فإسناده حسن أيضا، فإن سماع ابن دُكَيْنٍ منه قديم قبل الاختلاط، قال الفضل بن دُكَيْنٍ: لَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ بَعْدَ القَضَاءِ غَيْرَ حَدِيثٍ وَاحِدٍ. سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٠٤).

وهذا الإسناد مُتَّصِلٌ وَفْقَ المنهج التاريخي، وهو أصح ما وقفتُ عليه في تحديد سِنِّهِ ﷺ، وصححه الواقدي. انظر الهامش التالي.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (٤٢/ ٥٧٢) من طريق ابن سعد، به.

وأخرجه البلاذري في أنساب الأشراف (٢/ ٤٩٨) من طريق الفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ، به.

(٦) الطبقات الكبرى (٣/ ٣٨).

(٧) انظر عن مكان دفنه ﷺ [٥٣٢] إلى [٥٣٦].

(٨) ذكر ابن عساكر في ترجمة عليٍّ ﷺ أقوالاً كثيرة في ذلك كله، انظر: تاريخ دمشق (٤٢/ ٣) وبعضها في تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٨٨).

(٩) البداية والنهاية (٧/ ٣٦٦).

[٥٢٦] قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: (قَالُوا: انْتُدِبَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ مِنَ الْخَوَارِجِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُلْجَمٍ الْمُرَادِيُّ وَهُوَ مِنْ حِمْيَرَ، وِعِدادُهُ فِي مُرَادٍ وَهُوَ حَلِيفُ بَنِي جَبَلَةَ مِنْ كِنْدَةَ، وَالْبُرَكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ بُكَيْرٍ التَّمِيمِيُّ، فَاجْتَمَعُوا بِمَكَّةَ، وَتَعَاهَدُوا وَتَعَاقَدُوا لَيُقْتَلَنَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ: عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَمُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَعَمْرَو بْنَ الْعَاصِ، وَيُرِيحَنَّ الْعِبَادَ مِنْهُمْ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلْجَمٍ: أَنَا لَكُمْ بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. وَقَالَ الْبُرَكُ: وَأَنَا لَكُمْ بِمُعَاوِيَةَ. وَقَالَ عَمْرُو بْنُ بُكَيْرٍ: أَنَا أَكْفِيكُمْ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ. فَتَعَاهَدُوا عَلَى ذَلِكَ وَتَعَاقَدُوا وَتَوَاثَقُوا لَا يَنْكُصُ رَجُلٌ مِنْهُمْ عَنْ صَاحِبِهِ الَّذِي سَمَّى، وَيَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ حَتَّى يَقْتُلَهُ أَوْ يَمُوتَ دُونَهُ، فَاتَّعَدُوا بَيْنَهُمْ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ تَوَجَّهَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ إِلَى الْمِصْرِ الَّذِي فِيهِ صَاحِبُهُ، فَقَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلْجَمٍ الْكُوفَةَ فَلَقِيَ أَصْحَابَهُ مِنَ الْخَوَارِجِ فَكَاتَمَهُمْ مَا يُرِيدُ، وَكَانَ يَزُورُهُمْ وَيَزُورُونَهُ.... وَلَقِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلْجَمٍ شَبِيبَ بْنَ بَجَرَةَ الْأَشْجَعِيَّ فَأَعْلَمَهُ مَا يُرِيدُ، وَدَعَاهُ إِلَى أَنْ يَكُونَ مَعَهُ، فَأَجَابَهُ إِلَى ذَلِكَ.... فَلَمَّا خَرَجَ مِنَ الْبَابِ نَادَى: «أَيُّهَا النَّاسُ الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ»، كَذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ، يَخْرُجُ وَمَعَهُ دِرَّتُهُ يُوقِظُ النَّاسَ، فَاعْتَرَضَهُ الرَّجُلَانِ، فَقَالَ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ ذَلِكَ: فَرَأَيْتُ بَرِيقَ السَّيْفِ، وَسَمِعْتُ قَائِلًا يَقُولُ: للهِ الْحُكْمُ يَا عَلِيُّ، لَا لَكَ. ثُمَّ رَأَيْتُ سَيْفًا ثَانِيًا، فَضَرَبَا جَمِيعًا، فَأَمَّا سَيْفُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُلْجَمٍ فَأَصَابَ جَبْهَتَهُ إِلَى قَرْنِهِ[١]، وَوَصَلَ إِلَى دِمَاغِهِ، وَأَمَّا سَيْفُ شَبِيبٍ فَوَقَعَ فِي الطَّاقِ[٢]، وَسَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: «لَا يَفُوتَنَّكُمُ الرَّجُلُ»، وَشَدَّ النَّاسُ عَلَيْهِمَا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، فَأَمَّا شَبِيبٌ فَأَفْلَتَ، وَأُخِذَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلْجَمٍ، فَأُدْخِلَ عَلَى عَلِيٍّ... قَالَ[٣]: وَمَكَثَ عَلِيٌّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةَ السَّبْتِ، وَتُوُفِّيَ - رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ وَبَرَكَاتُهُ - لَيْلَةَ الْأَحَدِ لِإِحْدَى عَشْرَةَ لَيْلَةً بَقِيَتْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ)[٤].

---

(١) القَرْنُ: جَانِبُ الرَّأْسِ. النهاية في غريب الحديث (٤/ ٥٢) مادَّة: قرن.

(٢) طَاقٍ، وهو مَا عُطِفَ من الأبنية، أي جُعِلَ كالقوس. وقال الأزهري: هو عَقْد البناءِ حَيْثُ كَانَ، وجمْعه: طَاقَاتٌ وَأَطْوَاقٌ. تهذيب اللغة (٩/ ١٩١) تاج العروس (٢٦/ ١٠٧) مادَّة: طوق. التعريفات الفقهية للمجددي البركتي (ص١٣٥).

(٣) القائل هو الوَاقِدِيُّ.

(٤) الطبقات الكبرى (٣/ ٣٦ - ٣٧) بلا إسناد. هذا القدر الذي ذكرناه: خبر مقبول. وستأتي ترجمة ابْنِ مُلْجَمٍ وَشَبِيبٍ [٥٢٨].

الشواهد:

هذه القصة أصلها صحيح، وهي رواية الشعبي [٥٢٨].

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (٤٢/ ٥٥٨) من طريق ابن سعد، به.

وأخرجه البَلَاذُرِيُّ في أنساب الأشراف (٢/ ٤٨٩) قال: (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الوَاقِدِيِّ (ح) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ هِشَامٍ الكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ لُوطِ بْنِ يَحْيَى وَعَوَانَةَ بْنِ الحَكَمِ وَغَيْرِهِمَا قَالُوا: ...) فذكره بنحوه.

قوله (**وَتَعَاهَدُوا وَتَعَاقَدُوا لَيَقْتُلَنَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ... وَيُرِيحَنَّ الْعِبَادَ مِنْهُمْ**): يدل على سفاهة الخوارج وقلة فطنتهم حين أرادوا حل مشكلة قائمة بإشعال فتنة أخرى، فلم يجدوا بسفاهتهم حَلًّا غير اغتيال الرموز الثلاثة ذوي العقل والرأي ﷺ!!

وهنا وقفة، وهي أنه إذا وُجِدَتِ المشكلاتُ لا ينبغي تسليم قياد حَلِّهَا لقليلي العلم والحكمة والخبرة والتجربة، وإلا ستتوسع المشكلة القائمة وتتشعب وتتعقد[١].

ومن سَفَهِ الخوارج أنهم اختاروا مكان وزمان هذه الجريمة لصبغها بطابع ديني، فالمكان الذي تعاهدوا فيه: هو مكة المكرمة، وزمان تنفيذ الجريمة: هي لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ لِسَبْعِ عَشْرَةَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وهو نفس يوم وتاريخ "غزوة بدر"[٢] !!

[٥٢٧] وَأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ: **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَبَّارُ، ثنا أَبُو أُمَيَّةَ عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ الْحَرَّانِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّرَائِفِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَاشِدٍ قَالَ**:..... (فذكره بنحوه، ثم زاد فيه) **وَأَمَّا الْبُرَكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ فَقَعَدَ لِمُعَاوِيَةَ** ﷺ **فَخَرَجَ لِصَلَاةِ الْغَدَاةِ، فَشَدَّ عَلَيْهِ** بِسَيْفِهِ وَأَدْبَرَ مُعَاوِيَةُ هَارِبًا، فَوَقَعَ السَّيْفُ فِي أَلْيَتِهِ[٣]،..... فَأَمَرَ بِهِ مُعَاوِيَةُ ﷺ فَقُتِلَ، فَبَعَثَ إِلَى السَّاعِدِيِّ - وَكَانَ طَبِيبًا -، فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: إِنْ ضَرَبْتَكَ مَسْمُومَةٌ، فَاخْتَرْ مِنِّي إِحْدَى خَصْلَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ أَحْمِيَ حَدِيدَةً فَأَضَعَهَا مَوْضِعَ السَّيْفِ، وَإِمَّا أَسْقِيَكَ شَرْبَةً تَقْطَعُ مِنْكَ الْوَلَدَ، وَتَبْرَأُ مِنْهَا، فَإِنَّ ضَرْبَتَكَ مَسْمُومَةٌ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: أَمَّا النَّارُ فَلَا صَبْرَ لِي عَلَيْهَا، وَأَمَّا انْقِطَاعُ الْوَلَدِ فَإِنَّ فِي يَزِيدَ وَعَبْدِ اللهِ وَوَلَدِهِمَا مَا تَقَرُّ بِهِ عَيْنَيَّ، فَسَقَاهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ الشَّرْبَةَ، فَبَرَأَ فَلَمْ يُولَدْ بَعْدُ لَهُ، فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْمَقْصُورَاتِ[٤]، وَقِيَامِ الشُّرَطِ عَلَى رَأْسِهِ.....

وَأَمَّا عَمْرُو بْنُ أَبِي بَكْرٍ[٥] فَقَعَدَ لِعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَحِمَهُ اللهُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ الَّتِي ضُرِبَ فِيهَا مُعَاوِيَةُ، فَلَمْ يَخْرُجْ وَكَانَ اشْتَكَى بَطْنَهُ، فَأَمَرَ خَارِجَةَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ، وَكَانَ صَاحِبَ شُرْطَتِهِ،

---

(١) اقتبسته (بمعناه) من كلام الشيخ د. سليمان بن حمد العودة في برنامج له على "قناة المجد" بعنوان: (صحائف الضياء) من إعداده وتقديمه، الحلقة الثالثة، وكان ضيفه في الحلقة: أستاذي الشيخ د. خالد الغيث، وكان عنوان الحلقة: "معاوية ﷺ".

(٢) كانت موقعة بدر يَوْمَ الْجُمُعَةِ لسبع عشرة ليلة خَلَتْ من رمضان من السنة الثانية للهجرة. قال ابن حجر: (اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ فِي رَمَضَانَ. قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ: "وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهَا كَانَتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ". وَرُوِيَ أَنَّهَا كَانَتْ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَهُوَ شَاذٌّ، ثُمَّ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ سَابِعَ عَشَرَةَ، وَقِيلَ ثَانِي عَشَرَةَ، وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا: بِأَنَّ الثَّانِيَ ابْتِدَاءُ الْخُرُوجِ، وَالسَّابِعَ عَشْرَ يَوْمَ الْوَقْعَةِ). تلخيص الحبير (٦/ ٢٨٦٣ - ٢٨٦٤). وانظر: تاريخ دمشق (٣/ ٦٩)

(٣) الأَلْيَةُ: العَجِيزَةُ. لسان العرب (١٤/ ٤٢) مادة: ألا.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «البُرَكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، الخَارِجِيُّ: هو الَّذِي أراد قتلَ مُعَاوِيَةَ فضربة بالسيف فَفَلَقَ أَلْيَتَهُ». زاد ابنُ حَجَرٍ: «لَيْلَةَ مَقْتَلِ عَلِيٍّ». المؤتلف والمختلف للدارقطني (١/ ٢٤٨)، تبصير المنتبه (١/ ٧٨). وانظر: الإكمال لابن ماكولا (١/ ٢٤٨)، تاريخ دمشق (٥٩/ ١٤٣)، توضيح المشتبه (١/ ٤٦٨).

(٤) الْمَقْصُورَةُ: حُجْرَةٌ مبنية في المسجد، يصلي فيها الأمراء والخلفاء، تكون مقصورةً عليهم دون غيرهم.

(٥) كذا، وعند الطبري والهيثمي: (عَمْرُو بْنُ بَكْرٍ)، ومضى في الخبر السابق أن اسمه: عَمْرُو بْنُ بُكَيْرٍ.

وَكَانَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، فَخَرَجَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَشَدَّ عَلَيْهِ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، فَضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ، فَأُخِذَ وَأُدْخِلَ عَلَى عَمْرٍو، فَلَمَّا رَآهُمْ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ بِالْإِمْرَةِ قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ. قَالَ: فَمَنْ قَتَلْتُ؟ قَالُوا: خَارِجَةَ. قَالَ: أَمَا وَاللهِ يَا فَاسِقُ مَا ضَمِدْتُ[١] غَيْرَكَ، قَالَ عَمْرٌو: أَرَدْتَنِي، وَاللهُ أَرَادَ خَارِجَةَ. فَقَدَّمَهُ فَقَتَلَهُ...[٢].

[٥٢٨] أَخْرَجَ أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الأَجْلَحِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: اكْتَنَفَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُلْجَمٍ[٣] وَشَبِيبٌ الأَشْجَعِيُّ[٤] عَلِيًّا حِينَ خَرَجَ إِلَى الْفَجْرِ، فَأَمَّا شَبِيبٌ فَضَرَبَهُ فَأَخْطَأَهُ، وَثَبَتَ سَيْفُهُ فِي الْحَائِطِ، ثُمَّ أُحْضِرَ نَحْوَ أَبْوَابِ كِنْدَةَ، وَقَالَ النَّاسُ: عَلَيْكُمْ صَاحِبَ السَّيْفِ، فَلَمَّا خَشِيَ أَنْ يُؤْخَذَ رَمَى بِالسَّيْفِ، وَدَخَلَ فِي عُرْضِ النَّاسِ[٥]،

---

(١) الضَّمَدُ: الحِقْدُ اللَّازِقُ بِالقَلْبِ. لسان العرب (٣/ ٢٦٥) مادَّة: ضمد.

(٢) المعجم الكبير (١٦٨) هذا القدر الذي أوردناه: خبر مقبول بقرائنه. وسيأتي القسم الثاني من هذا الخبر برقم [٥٥٦]، وهذا إسناد رجاله ثقات غير إسماعيل بن راشد ستأتي ترجمته [٥٥٨]. وقال الهيثمي: (رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ). مجمع الزوائد (١٤٧٩١).

الشواهد:

قصة طعن البُرَكِ لمعاوية ﷺ: مستفيضة جدا يكاد يجمع عليها المؤرخون وأصحاب التراجم. وبقرينة أنه صحَّ عن معاوية ﷺ اتخاذه المقصورات في المساجد؛ وهي من أجل حمايته من الاغتيال.

أخرج مسلم (٣/ ١٧) أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ قَالَ: (**صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ**)... الحديث. يعني: مَعَ مُعَاوِيَةَ ﷺ.

وأما محاولة اغتيال عمرو ﷺ بمصر: فهو مما اتفقت عليه كتب التراجم والتاريخ. واتفاقهم هو القرينة.

التخريج:

أخرجه الطبري في تاريخه (٣/ ١٥٥ - ١٥٩) حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَسْرُوقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحَرَّانِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ... بهذا الإسناد. وقد تصحف الإسناد في المطبوعة، فأصلحته هنا.

(٣) سبقت ترجمته [٥١٢].

(٤) هو شَبِيبُ بْنُ بَجَرَةَ الأَشْجَعِيُّ، ذَكَرَ مُجَالِدٌ اسمَ أبيه. انظر الهامش التالي.

وقال الزركلي: (أكثر المؤرخين على أن شَبِيبًا هرب في غمار الناس بعد جرحه أمير المؤمنين، واختفى أثره). الأعلام (٣/ ١٥٦). كذا قال، "جرحه"، ورواية الشعبي تقول إنه أخطأه.

وكذا قال، "واختفى أثره"!!

لكن قال خليفة في تاريخه (٢٠٩): [سَنَةُ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ، خُرُوجُ شَبِيبِ بْنِ بَجَرَةَ، وَفِي وِلَايَةِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَلَى الْكُوفَةِ خَرَجَ شَبِيبُ بْنُ بَجَرَةَ الْأَشْجَعِيُّ فَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْمُغِيرَةُ كَثِيرَ بْنَ شِهَابٍ الْحَارِثِيَّ فَقَتَلَهُ بِأذربيجان. قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: خَرَجَ شَبِيبُ بْنُ بَجَرَةَ - وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ النَّهْرَوَانَ - بِالْكُوفَةِ عَلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْدَ دَارِ الرزق، فَقُتِلَ]. ذكره الذهبي في تاريخه (٤/ ١٩) مختصراً. والقصة في أنساب الأشراف (٥/ ١٦٦) بشيء من التفصيل.

فإن قيل: كيف يظهر شَبِيبٌ أمام الناس وقد أعان على قتل أمير المؤمنين علي ﷺ؟

الجواب: أنَّ الحسن ومعاوية ﷺ اتفقا على إصدار "عَفْوٍ عَامٍّ" عن كل ما جَرَى قبل الصُّلح مِنْ سَفْكٍ للدماء أو إتلافٍ للأموال أو غير ذلك. انظر: التعليق على قول الحسن ﷺ (**وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَدْ عَاثَتْ فِي دِمَائِهَا**)، صفحة (٨٠٦).

(٥) عُرْضِ النَّاسِ، بضم العين وفتحها: مُعْظَمُ النَّاسِ، أو عَامَّةُ النَّاسِ. تاج العروس (١٨/ ٤٠٠) مادَّة: عرض.

يقصد: أنه هَرَبَ فَدَخَلَ فِي جُمُوعِ النَّاسِ، ولا يُعْلَمُ أَيْنَ ذَهَبَ.

وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ عَلَى قَرْنِهِ(١)، ثُمَّ أُحْصِرَ(٢) نَحْوَ بَابِ الْفِيلِ، فَأَدْرَكَهُ عُرَيْضٌ - أَوْ عُوَيْضٌ - الْحَضْرَمِيُّ فَأَخَذَهُ، فَأَدْخَلَهُ عَلَى عَلِيٍّ، فَقَالَ عَلِيٌّ: «إِنْ أَنَا مِتُّ فَاقْتُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ، أَوْ دَعُوهُ، وَإِنْ أَنَا نَجَوْتُ كَانَ الْقِصَاصُ»(٣).

[٥٢٩] أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا: نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي زَحْرُ بْنُ قَيْسٍ الْجُعْفِيُّ(٤) قَالَ: لَمَّا كَانَ غَدَاةَ أُصِيبَ عَلِيٌّ ,رَكِبْتُ (بَغْلَتِي)(٥) وَمَضَيْتُ نَحْوَ الْمَدَائِنِ، فَلَمَّا كُنْتُ قَرِيبًا مِنْهَا تَلَقَّانِي أَهْلُهَا (قَالُوا)(٦): مِنْ أَيْنَ أَقْبَلَ الرَّجُلُ؟ (قُلْتُ)(٧): مِنَ الكُوفَةِ. قَالُوا: مَا الخَبَرُ؟(٨) قُلْتُ: جُرِحَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ

---

(١) القَرْنُ: جَانِبُ الرَّأْسِ. النهاية في غريب الحديث (٤/ ٥٢) مادَّة: قرن.

(٢) أُحْصِرَ: ضُيِّقَ عَلَيْهِ وَأُحِيطَ بِهِ. لسان العرب (٤/ ١٩٤) مادَّة حصر.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٣٨٢٥٢) إسناده حسن متصل وفق المنهج التاريخي. أَجْلَحُ: هو ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حُجَيَّةَ الكِنْدِيُّ، صدوق شيعي، وبقية رجاله ثقات. الشعبي: هو عامر بن شراحيل.

التخريج:

أخرج ابن أبي الدنيا في مقتل علي رضي الله عنه (١٧) بإسنادٍ رجاله ثقات، عن مجالد بن سعيد، مرسلاً، بهذه القصة مختصرةً.

(٤) وثقه العِجْلِيُّ، ووثقه الخَطِيبُ البغدادي فيما نقل عنه ابن العديم.

وقال ابنُ أبي خَيْثَمَةَ في "تاريخه": سَمِعْتُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يَقُولُ: «إِذَا حَدَّثَ الشَّعبِيُّ عَنْ رَجُلٍ فَسَمَّاهُ فَهُوَ ثِقَةٌ يُحْتَجُ بِحَدِيثِهِ». النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٣٧٢).

وقال يعقوب بن شيبة: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: مَتَى يَكُونُ الرَّجُلُ مَعْرُوفاً؟ إِذَا رَوَى عَنْهُ كَمٌّ؟ قَالَ: «إِذَا رَوَى عَنِ الرَّجُلِ مِثْلُ ابْنِ سِيرِينَ وَالشَّعْبِيِّ - وَهَؤُلَاءِ أَهْلُ العِلْمِ -، فَهُوَ غَيْرُ مَجْهُولٍ». شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٣٧٧).

قال العِجْلِيُّ: (زَحْرُ بْنُ قَيْسٍ الْكِنْدِيُّ، كُوفِيٌّ تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ). الثقات للعجلي (٤٩٦).

وقال ابن العديم: (أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن- فيما أذن لنا فيه- قال: أخبرنا أبو منصور القزاز قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب قال: «زَحْرُ بْنُ قَيْسٍ الجُعْفِيُّ الكُوفِيُّ، تابعي ثقة، أحد أصحاب علي بن أبي طالب، أنزله علي المدائن في جماعة جعلهم هناك رابطةً»). بغية الطلب في تاريخ حلب (٨/ ٣٧٨٦). وهذا إسناد ابن العديم إلى تاريخ بغداد.

أقول: هذا النص بكامله ورد في تاريخ بغداد بطبعتيه [(٨/ ٤٨٩) العلمية، (٩/ ٥١٦) بشار]، عدا قوله: (تابعي ثقة)، فلم ترد فيهما، فالذي يظهر أنها مثبتة في إحدى نُسَخِ تاريخ بغداد، ولم يقف محقِّقُو تاريخ بغداد على تلك النسخة، وقد اقتبس ابن العديم هذا النص وذَكَرَهُ بإسنادِ سماعه لتاريخ بغداد من طريق أبي منصور ابن زريق القزاز.

وقد أورد ابن عساكر هذا النص وليس فيه (تابعي ثقة) قال: (أخبرنا أبو الحسن ابن سعيد وأبو النجم بدر بن عبد الله قالا: قال لنا أبو بكر الخطيب...) فذكره. تاريخ دمشق (١٨/ ٤٤٦).

وهذا يدل على أن طريق ابن زريق القزاز هو الذي وردت فيه هذه الزيادة، أما طريق ابن سعيد وأبي النجم فلا.

وقد وقف د. بشار عواد معروف على نسخة وردت فيها ترجمة "زَحْر بن قَيس"، برواية أبي منصور ابن زريق القزاز، وليس فيها هذه الزيادة، فهي في نسخة أخرى لم يقف عليها، والله أعلم. انظر تاريخ بغداد (١/ ١٩٧) ت بشار.

(٥) (بَغْلَتِي) كذا في المخطوطة، وتصحَّفَ في المطبوعة إلى "مَطِيَّتِي".

(٦) (قَالُوا) كذا في المخطوطة، وتصحف في المطبوعة إلى "فَقَالُوا".

(٧) (قُلْتُ) كذا في المخطوطة، وتصحف في المطبوعة إلى "فَقُلْتُ".

(٨) في المخطوطة: (قال و ما الخبر)، ولعلها وهم من الناسخ، وما أثبتناه يقتضيه السياق.

(لِصَلَاةِ)[1] الغَدَاةِ، فَتَلَقَّاهُ رَجُلَانِ، فَضَرَبَهُ أَحَدُهُمَا فَأَخْطَأَهُ، وَضَرَبَهُ الآخَرُ فَأَصَابَهُ بِشَجَّةٍ، قَدْ يَمُوتُ الرَّجُلُ مِمَّا هُوَ أَدْنَى مِنْهَا، وَيَعِيشُ مِمَّا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهَا. فَتَمَارَوْا[2] فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَقَالُوا: وَاللهِ لَوْ جِئْتَنَا بِدِمَاغِهِ فِي سِتِّينَ صُرَّةً[3] لَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَمُوتُ حَتَّى يَسُوقَ العَرَبَ بِعَصَاهُ. قَالَ: فَدَخَلْتُ الْمَدَائِنَ فَمَكَثْتُ فِي بَعْضِ بُيُوتِهَا حَتَّى جَاءَ كِتَابُ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ^ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ: "فَاتَّقُوا اللهَ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ".

قَالَ[4]: "وَكَانَ اللَّذَانِ ضَرَبَاهُ: عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مُلْجَم الْمُرَادِيّ وَشَبِيب بْن بَجَرَةَ الأَشْجَعِيّ، ضَرَبَهُ شَبِيبٌ فَأَخْطَأَهُ، وَضَرَبَهُ ابْنُ مُلْجَم عَلَى رَأْسِهِ فَقَتَلَهُ، وَكَانَ الَّذِي ضَرَبَ مُعَاوِيَةَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الصُّرَيْمِ يُقَالُ لَهُ: البُرَكُ[5]، وَإِنَّ مُعَاوِيَةَ حَرَمَ بَنِي الصُّرَيْمِ أُعْطِيَاتِهِم (حِينًا)[6]"[7].

[٥٣٠] وَأَخْرَجَهُ البَلَاذُرِيُّ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ الهَيْثَمِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ زَحْرِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عَلِيٌّ أَتَيْتُ الْمَدَائِنَ، فَلَقِيَنِي رَجُلٌ فَسَأَلَنِي عَنِ الخَبَرِ، فَأَعْلَمْتُهُ بِمَقْتَلِ عَلِيٍّ، فَقَالَ: لَوْ جِئْتَنَا بِدِمَاغِهِ فِي صُرَّةٍ لَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَمُوتُ حَتَّى يَذُودَكُمْ بِعَصَا[8].

---

(١) (لِصَلَاةِ) كذا في المخطوط، وتصحَّف في المطبوعة إلى "بِصَلَاةِ".

(٢) تَمَارَوْا: تَجَادَلُوا. لسان العرب (١٥/ ٢٧٨) مادَّة: مرا.

(٣) الصُّرَّةُ، بضم الصَّاد: ما يُجمَع فيه الشَّيء ويُشَدُّ، ويكون غالبًا من القُمَاشِ. ومنها: صُرَّةُ النُّقُودِ. معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١٢٨٨) مادَّة: ص ر ر.

وقال في لسان العرب (٤/ ٤٥٢): الصُّرَّةُ: شَرْجُ الدَّراهم وَالدَّنانِير، وَقَدْ صَرَّها صَرّاً. وصَرَرْت الصُّرَّة: شَدَدْتُهَا.

(٤) القائل: هو الشَّعبي كما يدل عليه السياق، والنص من هنا إلى آخره: من قوله.

(٥) البُرَكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، الخَارِجِيُّ، هو الَّذي أراد قتلَ مُعَاوِيَةَ ﷺ فضربة بالسيف فَفَلَقَ أَلْيَتَهُ لَيْلَةَ مَقْتَلِ عَلِيٍّ ﷺ.

انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (١/ ٢٤٨)، تبصير المنتبه (١/ ٧٨). وانظر: الإكمال لابن ماكولا (١/ ٢٤٨)، تاريخ دمشق (٥٩/ ١٤٣)، توضيح المشتبه (١/ ٤٦٨).

(٦) (حِينًا) كذا في المخطوطة، وتصحَّفت في المطبوعة إلى "حَيَاته".

(٧) مقتل علي ﷺ (٩٦) [(ق٢٤٤/أ) الظاهرية، مجموع٣٨٣١، العمرية٩٥] إسناده صحيح رجاله ثقات. إِبْرَاهِيمُ: هو الهَرَوِيُّ، وهو ثقة على الأرجح، وثقه طائفة، وقال ابن حجر: صدوق حافظ، تكلم فيه بسبب القرآن. التقريب (١٩٣). وهُشَيْمٌ: هو ابْنُ بَشِيرٍ. وحُصَيْنٌ: هو أَبُو الهُذَيْلِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ.

التخريج:

أخرجه البخاري مُعَلَّقًا في التاريخ الكبير (٣/ ٤٤٥) - ومن طريقه ابن عساكر (١٨/ ٤٤٦) وابن العديم في بغية الطلب (٨/ ٣٧٨٥) - قال: (قال مُحَمد بْن أبي بَكر: عَنْ أَبِي مِحصَن، عَنْ حُصَين، عن الشعبي، خرجتُ حين أُصيب عليٌّ ﷺ، إلى المدائن، فكَانَ أهله بها).

(٨) أنساب الأشراف (٢/ ٥٠٢ - ٥٠٣) خير صحيح، وهذا إسناد ضعيف جدًّا لحال الهيثم بن عَدِيٍّ. عُمَرُ بْنُ بُكَيْرٍ: أخباري نَسَّابة، ترجم له الشيخ بكر أبو زيد في كتابه "طبقات النسابين" (٥٦٤) ولم أجده في الكتب المتقدمة.

التخريج:

=

[٥٣١] وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِشَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْجُعْفِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنِي)[١] عُرْوَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ زَحْرِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: بَعَثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ^ إِلَى الْمَدَائِنِ........ فَقَالَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ السَّوْدَاءِ مِنْ هَمْدَانَ، يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَبَأٍ: "وَاللهِ لَوْ رَأَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي قَبْرِهِ لَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَنْ يَذْهَبَ حَتَّى يَظْهَرَ....."[٢].

قوله (وَإِنَّ مُعَاوِيَةَ حَرَمَ بَنِي الصُّرَيْمِ أُعْطِيَاتِهِم حِينًا): لعل معاوية ﷺ مَنَعَهُمْ أُعْطِيَاتِهِمْ مُدَّةً من الزمن حتى تبيَّنَ له بَرَاءَتَهُمْ مِنَ التَّوَاطُؤِ أو التَّسَتُّرِ عليه، ثم أعادها لهم بعد ذلك.

وهذا الخبر الصحيح يدلُّ على أنَّ عبد الله بن سَبَأٍ اليهودي كان يُقِيمُ بِالْمَدَائِنِ في أواخر حياةِ علي ﷺ، مما يُصَحِّحُ أنَّ عليًّا ﷺ نَفَاهُ إِلَيْهَا، ويدلُّ على أنَّ ابْنَ سَبَأٍ مَارَسَ نَشَاطَهُ بَعْدَ نَفْيِهِ، فَنَشَرَ مَقَالَتَهُ فِي الْمَدَائِنِ، وأن جماعةً مِنَ النَّاسِ في الْمَدَائِنِ استجابوا له، قال: (فَتَمَارَوْا فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَقَالُوا: وَاللهِ لَوْ جِئْتَنَا بِدِمَاغِهِ...)، فَهُمْ جَمَاعَةٌ يُدْعَوْنَ "السَّبَئِيَّةَ"، يَتَزَعَّمُهُمْ ابنُ سَبَأٍ.

ويدل على أن السَّبَئِيَّةَ عندما تَمَارَوْا بينهم: بَثَّ فيهم ابنُ سبأ مقالةً شَرِبَتْهَا قُلُوبُهُمْ، هي: (وَاللهِ لَوْ جِئْتَنَا بِدِمَاغِهِ...)، فابن سبأ نطق بها فيهم، فاستجابوا له بسرعة عجيبة، وهذا يدل على أن ابن سبأ كان مُطاعاً جدًّا بين السبئية.

● المطلب الخامس: الصلاة على أمير المؤمنين علي ﷺ ودَفْنِهِ:

تَوَلَّى الصَّلَاةَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ ﷺ: ابْنُهُ الْحَسَنُ ﷺ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ.

= أخرجه ابن أبي الدنيا في مقتل علي ﷺ (٩٧) والخطيب البغدادي (٨/ ٤٩٠) - ومن طريقه ابن عساكر (١٨/ ٤٤٤) وابن العديم في بغية الطلب (٨/ ٣٧٨٣) - من طريقين عن سعيد بن يحيى الأموي القرشي، عن عمه عبد الله بن سعيد بن أبان الأموي الكوفي، عن زياد بن عبد الله البكائي، نا المجالد بن سعيد، حدثني الشعبي، بنحوه إلا أنَّه قُلِبَ مَتْنُهُ، فجعل زحر بن قيس هو المستقبل للناعي، والناعي رجل آخر لم يذكر اسمه، وقُلب أيضاً اسم عبد الله بن سبأ إلى (عبد الله بن وهب السبئي).

✓**والعُهْدَةُ في قَلْبِ المتن**: على "زياد البَكَّائي"، قال عنه ابن حجر: (صدوق ثَبْتٌ في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لِينٌ). يقصد بالمغازي: مغازي محمد بن إسحاق. ووثَّقه ابنُ مَعِينٍ في روايته لمغازي ابن إسحاق، وضعفه في غيره.

وقد رواه الهيثم بن عَدِيٍّ، عن مجالد: على الجادَّة، ولم يَقْلِبِ المتنَ. وبهذا بَرِئَتْ عُهْدَةُ مُجالد.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في مقتل علي ﷺ (١٠٣) حدثني أبي، عن هشام بن محمد، عن أبي عبد الله الجُعْفِيِّ قال: نا عروة بن عبد الله، عن زَحْرِ بْنِ قَيْسٍ، بنحوه، على الجادَّة، لكنه زاد فيه قصة للحسين ﷺ، لا تصح، ولم يقلب اسم "ابن سبأ"، وسيأتي نصه وترجمة رجاله في الخبر التالي.

(١) (حَدَّثَنِي) كذا في المخطوط، وتصحَّف في المطبوعة إلى "نا".

(٢) مقتل علي ﷺ (١٠٣) [(ق٢٤٥/ب) الظاهرية] هذا القدر الذي أوردناه: صحيح بشواهده، لورود أَصْلِهِ في الخبرَيْنِ السابقَيْنِ. وهذا إسناد تالف. هشام بن محمد: هو ابْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ. وأبو عبد الله الجُعْفِيُّ: هو عَمْرُو بْنُ شِمْرٍ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَعُرْوَةُ بن عبد الله: هو ابْنُ قُشَيْرٍ الْجُعْفِيُّ، ثقة. التقريب (٤٥٦٥).

وَدُفِنَ فَجْراً بِالكُوفَةِ.

وبالجمع بين الأقوال الآتية حتى [٥٣٦]: يَكُونُ دَفْنُهُ فِي رَحَبَةٍ تَابِعَةٍ لِقَصْرِ الإِمَارَةِ قَرِيبَةٍ مِنْ جَامِعِ الكُوفَةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

[٥٣٢] قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: **دُفِنَ بِدَارِ الْإِمَارَةِ بِالْكُوفَةِ خَوْفًا عَلَيْهِ مِنَ الْخَوَارِجِ أَنْ يَنْبُشُوا عَنْ جُثَّتِهِ**[١].

[٥٣٣] وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ أَيْضاً: **دُفِنَ بِدَارِ الْإِمَارَةِ بِالْكُوفَةِ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَقْوَالِ النَّاسِ**[٢].

[٥٣٤] وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: (**وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ قَالَ: صُلِّيَ عَلَى عَلِيٍّ لَيْلًا، وَدُفِنَ بِالْكُوفَةِ، وَعُمِّيَ مَوْضِعُ قَبْرِهِ، وَلَكِنَّهُ عِنْدَ قَصْرِ الْإِمَارَةِ.**

وَقَالَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ: شَهِدَ دَفْنَهُ فِي اللَّيْلِ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَابْنُ الْحَنَفِيَّةِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِمْ، فَدَفَنُوهُ فِي ظَاهِرِ الْكُوفَةِ وَعَمُّوا قَبْرَهُ؛ خِيفَةً عَلَيْهِ مِنِ الْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ)[٣].

[٥٣٥] وَقَالَ أَبُو حَسَّانِ الزِّيَادِيُّ[٤] فِي "تَارِيخِهِ" - كَمَا فِي تَارِيخ بَغْدَادَ -: " **دُفِنَ عَلِيٌّ بِالكُوفَةِ عِنْدَ قَصْرِ الإِمَارَةِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الجَامِعِ لَيْلًا، وَعُمِّيَ مَوْضِعُ قَبْرِهِ. وَيُقَالُ: دُفِنَ فِي مَوْضِعِ القَصْرِ. وَيُقَالُ: فِي الرَّحَبَةِ الَّتِي تُنْسَبُ إِلَيْهِ. وَيُقَالُ: فِي الكُنَاسَةِ**[٥] "[٦].

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٣٦٥). (٢) البداية والنهاية (٨/ ١٦) بتصرف يسير.

(٣) البداية والنهاية (٧/ ٣٦٦).

(٤) الإِمَامُ، العَلَّامَةُ، الحَافِظُ، مُؤَرِّخُ العَصْرِ، قَاضِي بَغْدَادَ، الحَسَنُ بنُ عُثْمَانَ بنِ حَمَّادٍ البَغْدَادِيُّ، وَعُرِفَ: بِالزِّيَادِيِّ؛ لِكَوْنِ جَدِّهِ تَزَوَّجَ أُمَّ وَلَدٍ كَانَتْ لِلأَمِيْرِ زِيَادِ بنِ أَبِيْهِ. وَوَلِيَ قَضَاءَ الشَّرْقِيَّةِ فِي دَوْلَةِ الْمُتَوَكِّلِ، وَكَانَ رَئِيْساً، مُحْتَشِماً، جَوَاداً، مُمَدَّحاً، كَبِيْرَ الشَّأْنِ، قَالَ الخَطِيْبُ: أَحَدَ العُلَمَاءِ الأَفَاضِلِ الثِّقَاتِ، وَكَانَ كَرِيْماً مِفْضَالاً. مَاتَ سَنَةَ (٢٤٢هـ). سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٩٦).

وله كتاب "**التاريخ**" أثنى عليه الخطيب. انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٣٦٨) تاريخ دمشق (١٣/ ١٣٢) موارد الخطيب ص (١٣٠) موارد ابن عساكر (١/ ١٢١).

(٥) الكُنَاسَةُ: مَحَلَّةٌ بِالكُوفَةِ. معجم البلدان (٤/ ٤٨١).

(٦) تاريخ بغداد (١/ ١٤٨). وتاريخ أبي حسان الزيادي: في عداد المفقود، ينقل عنه ابن عساكر بطريقتين، بالنقل المباشر منه، ومن طريق الخطيب، بإسناده إلى الزيادي.

أما النقل المباشر: فانظر تفصيله في موارد ابن عساكر.

وأما نقل ابن عساكر من طريق الخطيب: وقفتُ على ٢٥ نصًّا، انظر: تاريخ دمشق (٧/ ١٩٣) (١٠/ ٢٢١) (١٦/ ٣٩٧) (٢٢/ ٣٣٨) (٢٤/ ١٣٧) (٢٨/ ٦٣) (٢٩/ ١٨٢، ٢٤٠) (٣١/ ٦٨، ٣٧٢) (٣٢/ ٢٩٨) (٣٣/ ٤٤٣) (٣٥/ ٤٢٧) (٣٦/ ٦٠) (٣٧/ ٣٠٣) (٤٢/ ٥٦٦) نَصَّيْنِ. (٤٥/ ٦٨) (٤٩/ ١٤٩) (٥٠/ ٣٨٠) (٥١/ ٢٣٢) (٥٣/ ١٣٩، ٤١٧) (٦٣/ ٤٢٣) (٧١/ ٣٠٧).

وقد كتب أ.د. أكرم بن ضِيَاء العُمَرِيُّ دراسةً قيمة عن هذا الكتاب.

انظر: موارد الخطيب في تاريخ بغداد ص (١٣٠) موارد ابن عساكر في تاريخ بغداد (١/ ١٢١).

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (٤٢/ ٥٦٦) من طريق الخطيب، بإسناده إلى الزيادي، به.

[٥٣٦] أَخْرَجَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُسْلِمٍ أَبِي الضَّحَّاكِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ (ح)**

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مُسَيْلِمَةَ، عَنْ بَيَانٍ، عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ (ح)

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي رَوْقٍ، عَنْ رَجُلٍ (ح)

وَأَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ إِلْيَاسَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ (ح)

وَأَخْبَرَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الْفَزَارِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ بَيَانٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: «أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ صَلَّى عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَدُفِنَ عَلِيٌّ بِالْكُوفَةِ عِنْدَ مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ فِي الرَّحَبَةِ[1] مِمَّا يَلِي أَبْوَابَ كِنْدَةَ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ النَّاسُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ انْصَرَفَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ مِنْ دَفْنِهِ، فَدَعَا النَّاسَ إِلَى بَيْعَتِهِ، فَبَايَعُوهُ، وَكَانَتْ خِلَافَةُ عَلِيٍّ أَرْبَعَ سِنِينَ وَتِسْعَةَ أَشْهُرٍ»[2].

● المطلب السادس: خُطْبَةُ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ $ذ بَعْدَ اسْتِشْهَادِ أَبِيهِ:

[٥٣٧] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ قَامَ يَخْطُبُ النَّاسَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَقَدْ فَارَقَكُمْ أَمْسِ رَجُلٌ مَا سَبَقَهُ الْأَوَّلُونَ، وَلَا يُدْرِكُهُ الْآخِرُونَ، لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَبْعَثُهُ الْمَبْعَثَ فَيُعْطِيهِ الرَّايَةَ فَمَا يَرُدُّ حَتَّى يَفْتَحَ اللهُ عَلَيْهِ، إِنَّ جِبْرِيلَ عَنْ يَمِينِهِ، وَمِيكَائِيلَ عَنْ يَسَارِهِ، مَا تَرَكَ صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ إِلَّا سَبْعَمِائَةِ دِرْهَمٍ**

---

(١) الرَّحَبَةُ - بِتَحْرِيكِ الحَاءِ وَتَسْكِينِهَا -: الأَرْضُ الوَاسِعَةُ. أي أن عليًّا ﷺ دُفِنَ فِي رَحَبَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ جَامِعِ الكُوفَةِ فِي الجِهَةِ المقابِلَةِ لأبواب مساكن قَبِيلَةِ كِنْدَة. انظر: تاج العروس (٢/ ٤٨٩) مادَّة: رحب.

وكان الناس سابقاً يتوزَّعون في المدن بناءً على قبائلهم، فتتخذ كل قبيلة جهةً أو مَحَلَّةً يسكنونها، فقبيلة همدان هناك، وقبيلة كندة هناك، وهكذا.

(٢) الطبقات الكبرى (٣/ ٣٧ - ٣٨) إسناده حسن لغيره. يَحْيَى بْنِ مُسْلِمٍ: مقبول. وَعَبْدُ السَّلَامِ: هو ابْنُ أَبِي الْمُسْلِيِّ الحَارِثِيُّ الكُوفِيُّ، سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات. وسفيان: هو الثَّوْرِيُّ. وأَبُو رَوْقٍ: هو عَطِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ الْهَمْدَانِيُّ، صدوق. وخَالِدُ بْنُ إِلْيَاسَ: متروك الحديث. وقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ: ستأتي ترجمته في كتاب "خُطْبَة الحَسَنِ وَمُعَاوِيَةَ ﷺ عِنْدَ البَيْعَةِ" بعد رقم [٤٧]. وبَيَانُ: هو ابنُ بِشْرٍ الأَحْمَسِيُّ، ثقة.

ترجمة عبد السلام: التاريخ الكبير (٦/ ٦٥) الجرح والتعديل (٦/ ٤٦) الثقات لابن حبان (٨/ ٤٢٧) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٦/ ٣٤٩).

التخريج:

أخرجه ابن أبي الدنيا في مقتل عليٍّ ﷺ (٧٩) **حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ القُرَشِيُّ، نا عُبَيْدَةُ بْنُ الأَسْوَدِ الهَمْدَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْمُسْلِيِّ، عَنْ بَيَانٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ صَلَّى عَلَى عَلِيٍّ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا.**

فَضَلَتْ مِنْ عَطَائِهِ، أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا خَادِمًا»[١].

[٥٣٨] وَأَخْرَجَهُ أحمد: **حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُبْشِيٍّ، قَالَ: خَطَبَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بَعْدَ قَتْلِ عَلِيٍّ، ﷺ فَقَالَ: «لَقَدْ فَارَقَكُمْ رَجُلٌ بِالْأَمْسِ مَا سَبَقَهُ الْأَوَّلُونَ بِعِلْمٍ، وَلا أَدْرَكَهُ الْآخِرُونَ، إِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيَبْعَثُهُ وَيُعْطِيهِ الرَّايَةَ، فَلا يَنْصَرِفُ حَتَّى يُفْتَحَ لَهُ، وَمَا تَرَكَ مِنْ صَفْرَاءَ وَلا بَيْضَاءَ، إِلا سَبْعَ مِائَةِ دِرْهَمٍ مِنْ عَطَائِهِ كَانَ يَرْصُدُهَا لِخَادِمٍ لِأَهْلِهِ»**[٢].

وَتَوْجِيهُ لَفْظِ الحَدِيثِ: أَنَّ الحَسَنَ ﷺ ذَكَرَ التَّفْضِيلَ بِالعِلْمِ - كَمَا جَاءَ مُبَيَّنًا فِي رِوَايَةِ ابْنِ حُبْشِيٍّ -، وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ ﷺ كَانَ حَقًّا عَالِمًا فَقِيهًا فَرَضِيًّا، وَلَا يَدُلُّ هَذَا الخَبَرُ عَلَى أَنَّهُ يَعْلَمُ الغَيْبَ أَوْ أَنَّهُ ادَّعَى عِلْمَ الغَيْبِ كَمَا يَزْعُمُ أَهْلُ البِدَعِ.

وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ ﷺ لَدَيْهِمْ مِنَ العِلْمِ مَا لَيْسَ عِنْدَ عَلِيٍّ ﷺ، كَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ فِي التَّفْسِيرِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ فِي الرِّوَايَةِ، وَحُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ ﷺ فِي سِرِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وَأَمَّا الفَضِيلَةُ بِالدِّينِ: فَالحَسَنُ ﷺ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي خُطْبَتِهِ، بَلْ ذَكَرَ فَضِيلَةَ العِلْمِ كَمَا مَرَّ، وَفَضِيلَةُ الدِّينِ هِيَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ: أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ ﷺ.

وَالتَّفَاضُلُ فِي العِلْمِ أَوْ فِي الفُرُوسِيَّةِ أَوْ فِي مَعْرِفَةِ التِّجَارَةِ وَالْمَالِ أَوْ غَيْرِهَا: لَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّفْضِيلُ فِي الدِّينِ.

✓ وَخُطْبَةُ الحَسَنِ ﷺ لِبَعْضِهَا شَاهِدٌ:

[٥٣٩] أَخرَجَ أَبُو يَعْلَى: **حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْحَنَفِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ وَلِأَبِي بَكْرٍ: «مَعَ أَحَدِكُمَا جِبْرِيلُ، وَمَعَ الْآخَرِ مِيكَائِيلُ، وَإِسْرَافِيلُ مَلَكٌ عَظِيمٌ يَشْهَدُ الْقِتَالَ -**

---

(١) الطبقات الكبرى (٣/ ٣٨) إسناده حسن، هُبَيْرَةُ بْنُ يَرِيمَ: لا بأس به، وقد عيب بالتشيع، ٤. التقريب (٧٢٦٨). ولبعضه شاهد صحيح سيأتي [٥٣٩].

التخريج:

أخرجه ابنُ حِبَّانَ (٦٩٣٦) من طريق ابن نُمَيْر، به.

وأخرجه أحمد (١٧١٩) حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، به. وحسنه الألباني وشعيب الأرنؤوط. انظر تخريجه فيه وفي السلسة الصحيحة (٢٤٩٦).

رواه جماعة عن أبي إسحاق بهذا الإسناد، وخالف إسرائيلُ بن يونس بن أبي إسحاق فرواه عن أبي إسحاق، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُبْشِيٍّ قَالَ: خَطَبَنَا الْحَسَنُ.. به. فإن كان محفوظاً فهي متابعة.

وهذه الخطبة للحسن بن علي ﷺ: يرويها مجاهيل فيأتون بألفاظ منكرة، ويرويها أيضاً كذابون ومتروكون وضعفاء، فيزيدون فيها بلايا، أعرضتُ عن ذِكْرِ طرقهم وألفاظهم.

(٢) مسند أحمد (١٧٢٠) حديث حسن. وانظر ما سبق.

أَوْ يَكُونُ فِي الْقِتَالِ -»[١].

☒ طُرُقٌ وَأَلْفَاظٌ لا تَصِحُّ لِخُطْبَةِ الحَسَنِ رضي الله عنه:

أَذْكُرُ هُنَا طُرُقًا لَا تَصِحُّ لِخُطْبَةِ الحَسَنِ، زِيدَتْ فِيهَا أَلْفَاظٌ مُنْكَرَةٌ، ذَكَرْتُهَا لِيُعْلَمَ حَالُهَا.

[540] أَخْرَجَ الحَاكِمُ: **حَدَّثَنَا الْأُسْتَاذُ أَبُو الْوَلِيدِ**[٢]، (حَدَّثَنَا)[٣] الْهَيْثَمُ بْنُ خَلَفٍ الدُّورِيُّ[٤]، ثنا سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْعَنْبَرِيُّ، ثنا الْمُعْتَمِرُ قَالَ: قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا الْحُرَيْثُ بْنُ مَخْشِيٍّ[٥]، أَنَّ عَلِيًّا قُتِلَ صَبِيحَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ، قَالَ: فَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ، وَهُوَ يَخْطُبُ وَذَكَرَ مَنَاقِبَ عَلِيٍّ، فَقَالَ: «قُتِلَ لَيْلَةَ أُنْزِلَ الْقُرْآنُ، وَلَيْلَةَ أُسْرِيَ بِعِيسَى، وَلَيْلَةَ قُبِضَ مُوسَى». قَالَ: وَصَلَّى عَلَيْهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رضي الله عنهما[٦].

[541] وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى: **حَدَّثَنَا السَّامِيُّ، حَدَّثَنَا سُكَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عَلِيٌّ قَامَ حُسْنُ بْنُ عَلِيٍّ خَطِيبًا، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، وَاللهِ لَقَدْ قَتَلْتُمُ اللَّيْلَةَ رَجُلًا فِي لَيْلَةٍ نَزَلَ فِيهَا الْقُرْآنُ، وَفِيهَا رُفِعَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ،**

---

(١) مسند أبي يعلى (٣٤٠) إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين. عُبَيْدُ اللَّهِ: هو ابْنُ عُمَرَ القَوَارِيرِيُّ. وشيخه: هو أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ. ومِسْعَرُ: هوا ابْنُ كِدَامٍ. وَأَبُو عَوْنٍ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ. وَأَبُو صَالِحٍ الحَنَفِيُّ: هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ قَيْسٍ الكُوفِيُّ.

التخريج:

أخرجه أحمد (١٢٥٧) والحاكم (٤٤٣٠) (٤٦٥٣) من طريق مِسْعَرٍ، به. وقال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ. ووافقه الذهبي. وصححه الألباني وشعيب الأرنؤوط. انظر: السلسلة الصحيحة (٣٢٤١).

(٢) حَسَّانُ بْنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ هَارُوْنَ النَّيْسَابُوْرِيُّ، أَبُو الوَلِيْدِ الفَقِيْهُ الشَّافِعِيُّ، العَابِدُ، وثَّقه الخليلي، وقال الحاكم: هو إمام أهل الحديث بخراسان. سبقت ترجمته [٣٥١].

(٣) سقطت من المطبوعة، والاستدراك من طبعة دار التأصيل.

(٤) الْمُتْقِنُ، الثِّقَةُ، الهَيْثَمُ بنُ خَلَفِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُجَاهِدٍ الدُّوْرِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ البَغْدَادِيُّ، كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ، وَمِنْ أَهْلِ التَّحَرِّي وَالضَّبْط، قاله الذهبي. وقال الدارقطني: ثقة. ووثقه جماعة تجدهم في إرشاد القاصي. مَاتَ سَنَةَ (٣٠٧هـ). سؤالات السلمي (٤٠٤)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٢) إرشاد القاصي والداني إلى شيوخ الطبراني (١١٠٧).

(٥) القَيْسي، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: شهد الْجَمَلَ، يروي عَن علي، عداده فِي أهل الْبَصْرَة، روى عَنهُ عَبْد الله بْن الْمُبَارك. الثقات (٤/ ١٧٤).

وذكر ابن حبان: حَرْب بْن مَخْشِيّ، شهد الْجمَلَ، بصري، روى عَنهُ سُلَيْمَان التَّيْمِيّ، وَكَانَ مَعَ عَليّ بْن أَبِي طَالب رضي الله عنه. الثقات (٤/ ١٧٣).

وذكرهما ابن قطلوبغا في الثقات (٣/ ٣٢٥، ٣٣٢) وقال: لم يذكره غير ابن حبان إلا في حُريث فقط.

(٦) المستدرك (٤٦٨٨)، و [طبعة دار التأصيل (٤٧٤٧)] إسناده ضعيف، وفي متنه نكارة. ورجاله ثقات غير الحُرَيْثِ بْنِ مَخْشِيٍّ ذكره ابن حبان في الثقات، وهو مجهول الحال، وليس له متابع معتبر على هذه الألفاظ. الْمُعْتَمِرُ: هو ابن سليمان بن طَرْخَانَ التيمي.

قال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ. وسكت عنه الذهبي.

وَفِيهَا قُتِلَ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ فَتَى مُوسَى عليه السلام»[١].

وَهُنَاكَ طُرُقٌ وَاهِيَةٌ تَرَكْتُ الحَدِيثَ عَنْهَا؛ لِوُضُوحِ أَمْرِهَا.

● المطلب السابع: مُعَاوِيَةُ ﷺ وَمَوْقِفُهُ مِنْ خَبَرِ اسْتِشْهَادِ عَلِيٍّ ﷺ.

يُرْوَى فِي ذَلِكَ خَبَرٌ لَيْسَ عَلَى شَرْطِ كِتَابِي، ذَكَرْتُهُ لِلْمَعْرِفَةِ.

[٥٤٢] أَخْرَجَ أَبُو عُثْمَانَ سَعِيْدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ البَحِيرِيُّ فِي "التَّاسِعِ مِنْ فَوَائِدِهِ": **أَخْبَرَنَا السَّيِّدُ أَبُو الْحَسَنِ الْعَلَوِيُّ**[٢]، أنبا أَبُو الأَحْرَزِ[٣] مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ[٤]، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ سُفْيَانَ[٥]، ثنا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، ثنا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: جَاءَ نَعْيُ عَلِيٍّ

---

(١) مسند أبي يعلى (٦٧٥٧) إسناده ضعيف لانقطاعه، وفي متنه نكارة. زين العابدين لم يدرك الحادثة. وإن كان المراد بجده: "الحسين" فهو مرسل أيضاً، قال الذهبي في ترجمة الباقر: رَوَى عَنْ جَدَّيْهِ: الحَسَنِ، وَالحُسَيْنِ مُرْسَلاً. سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٠١).

السَّامِيُّ: هو إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَجَّاجِ بْنِ زَيْدٍ النَّاجِيُّ، أَبُو إِسْحَاقَ البَصْرِيُّ، ثقة يهم قليلاً. التقريب (١٦٢). وجعفر: هو الصادق ابن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

وأخرجه أبو يعلى (٦٧٥٨) [حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، حَدَّثَنَا سُكَيْنٌ قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ خَالِدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ مِثْلَ هَذَا وَزَادَ فِيهِ: "وَفِيهَا تِيبَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ". وَقَالَ: "وَاللهِ مَا سَبَقَهُ أَحَدٌ كَانَ قَبْلَهُ...] فذكر نحو رواية هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ. إسناده ضعيف، وفي متنه نكارة. خَالِدٌ: ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الكَبِيرِ (٣/ ١٤٣) وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٣/ ٣٢٣ - ٣٢٤) وَسَكَتَا عَنْهُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ (٦/ ٢٥٢). وَأَمَّا أَبُوهُ جَابِرٌ: فَلَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجَمَةً.

وروايةُ خَالِدِ بْنِ جَابِرٍ أوردها ابن كثير في تاريخه (٧/ ٣٦٨) ثم قال: هَذَا غَرِيبٌ جِدًّا وَفِيهِ نَكَارَةٌ.

وروايةُ سُكَيْنٍ هذه اختلف في إسنادها. انظر: التاريخ الكبير (٢/ ٣٦٢)، مقتل علي لابن أبي الدنيا (١٠٠)، مسند البزار (١٣٤٠)، تاريخ الطبري (٣/ ١٦٤)، الذرية الطاهرة للدولابي (١٣٢)، المعجم الأوسط (٨٤٦٩)، المطالب العالية (٤٤٤٨) (٤٤٤٩)، مناقب علي لابن الْمَغَازِلِيِّ (١٥)، السلسلة الصحيحة (٢٤٩٦). وذكرها المحققان في ضعيف تاريخ الطبري (٨/ ٨٨٧).

قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَرْوِيهَا إِلَّا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَإِسْنَادُهُ صَالِحٌ، وَلَا نَعْلَمُ يُحَدِّثُ عَنْ حَفْصِ بْنِ خَالِدٍ غَيْرُ سُكَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

(٢) الإِمَامُ، السَّيِّدُ، الْمُحَدِّثُ، الصَّدُوْقُ، مُسْنِدُ خُرَاسَانَ، أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ دَاوُدَ بن عَلِيٍّ العَلَوِيُّ، الحسنِيُّ، النَّيْسَابُورِيُّ، الحَسِيبُ، رَئِيسُ السَّادَةِ، قَالَ الحَاكِمُ: انتقيتُ لَهُ أَلفَ حَدِيْث، مَاتَ فَجْأَةً سَنَةَ (٤٠١هـ). سير أعلام النبلاء (١٧/ ٩٨). وانظر: السَّلسَبِيلُ النَّقِي في تَرَاجِمِ شيُوخ البَيهَقِيّ (١٦٤)، الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (٨٥٨).

(٣) تصحَّف في تاريخ دمشق إلى "أبو الأحرذ".

(٤) أَبُو الْأَحْرَزِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ جَمِيلٍ الأَزْدِيُّ الطُّوسِيُّ الأَصَمُّ، روى عن ابن أبي الدنيا وغيره. قَالَ الخَلِيلِيُّ: ثِقَةٌ، وَسَأَلْتُ عَنْهُ الْحَاكِمَ فَقَالَ: ثِقَةٌ، تُوُفِّيَ سَنَةَ نَيِّفٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ.

ترجمته: تلخيص تاريخ نيسابور (١٥٠٢)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٨٦٨)، الإكمال لابن ماكولا (١/ ٢٩)، المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم للذهبي ص (١٢)، توضيح المشتبه (١/ ١٦١)، تبصير المنتبه (١/ ٨).

وتأتي نسبته عند البيهقي في السنن الكبرى بـ (الأَزْدِي)، انظر على سبيل المثال: (٤٢٢٤) (٥٥٧٧) (١١٩٧٤).

(٥) (سُفْيَانَ) تصحَّف في تاريخ دمشق إلى "شقير". وهو أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا، الحافظ الشهير.

بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَهُوَ قَائِمٌ(١) مَعَ امْرَأَتِهِ فَاخِتَةَ بِنْتِ قَرَظَةَ(٢)، فَقَعَدَ بَاكِيًا مُسْتَرْجِعًا، فَقَالَتْ لَهُ فَاخِتَةُ: أَنْتَ بِالأَمْسِ تَطْعَنُ عَلَيْهِ، وَالْيَوْمَ تَبْكِي عَلَيْهِ؟! فَقَالَ: وَيْحَكِ! إِنَّمَا أَبْكِي لِمَا فَقَدَ النَّاسُ مِنْ حِلْمِهِ وَعِلْمِهِ(٣).

[٥٤٣] وَأَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا: **حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، نا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ قال: لَمَّا جِيءَ مُعَاوِيَةُ بِنَعْيِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ** ﷺ وَهُوَ قَائِلٌ مَعَ امْرَأَتِهِ ابْنَةِ قَرَظَةَ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ فَقَالَ: إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، مَاذَا فَقَدُوا مِنَ العِلْمِ وَالخَيْرِ وَالفَضْلِ وَالفِقْهِ. قَالَتِ امْرَأَتُهُ: بِالأَمْسِ تَطْعَنُ فِي عَيْنَيْهِ، وَتَسْتَرْجِعُ اليَوْمَ عَلَيْهِ؟! قَالَ: وَيْلَكِ! لَا تَدْرِينَ مَا فَقَدْنَا مِنْ عِلْمِهِ وَفَضْلِهِ وَسَوَابِقِهِ(٤).

---

(١) قال ابن عساكر: [كَذَا قَالَ!! وَإِنَّمَا هُو: (قَائِلٌ)]. يعني مِنَ القَيْلُولَةِ، وَهِيَ النَّوْمُ فِي الظَّهِيرَةِ. لسان العرب (١١/ ٥٧٧) مادَّة: قيل. أقول: وقد جاءت على الجادَّة في الخبر التالي، فانظر.

(٢) فَاخِتَةُ بنت قَرَظَةَ بن عبد عمرو بن نوفل بن عبد مناف بن قصي بن كلاب القرشية، زوج معاوية بن أبي سفيان، غزت معه قبرس في خلافة عثمان بن عفان. وقد تزوج معاويةُ أختها كنود أوَّلاً، ثم تزوَّجَ فاخِتَةَ بعدها. تاريخ دمشق (٧٠/ ٦)، الإصابة (٨/ ٤٧) ترجمتها. وانظر: الاستيعاب (٤/ ١٩٣١)، والإصابة (٨/ ١٨٩) ترجمة أم حرام بنت ملحان.

(٣) الْجُزْءُ التَّاسِعُ مِنَ الْفَوَائِدِ الْمُخَرَّجَةِ مِنْ مَسْمُوعَاتِ الشَّيْخِ الزَّكِيِّ أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَحِيرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ (ق٦٣/ أ) [الظاهرية، مجموع رقم٣٨١٠ عام - مجاميع العمرية٧٤].

هذا الخبر يتحدث عن بكاء معاوية رضي الله عنه، ولم أجد لبكائه أصل صحيح، فهو خبر مسكوت عنه، وإسناده ضعيف لإرساله، رجاله ثقات رجال الشيخين غير يُوْسُفَ بْنِ مُوْسَى - وهو أَبُو يَعْقُوْبَ الكُوْفِيُّ القَطَّانُ - فمن رجال البخاري، قال ابن حجر: صدوق. وفي تحرير التقريب: بل ثقة. التقريب (٧٨٨٧).

أَبُو عُثْمَانَ البَحِيْرِيُّ: سبقت ترجمته [٥١٥].

وَجَرِيرٌ: هو ابْنُ عَبْدِ الحَمِيْدِ الضَّبِّيُّ الكُوْفِيُّ. وَمُغِيْرَةُ: هو ابْنُ مِقْسَمٍ، أَبُو هِشَامٍ الضَّبِّيُّ الكُوْفِيُّ.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (٤٢/ ٥٨٢ - ٥٨٣) من طريق أَبِي عُثْمَانَ الْبَحِيرِيِّ، به. وانظر: موارد ابن عساكر (٢/ ١٣٨٦).

وأخرجه حنبل بن إسحاق في "تاريخه" - كما في تاريخ دمشق (٤٢/ ٥٨٣) -: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نا جَرِيرٌ، به. وانظر موارد ابن عساكر (٣/ ١٧١٢).

إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: هو أَبُو يَعْقُوبَ الطَّالْقَانِيُّ اليَتِيمُ، ثقة تُكُلِّمَ في سماعه من جرير وحده. التقريب (٣٤١).

وأخرجه أَبُو القَاسِمِ عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ جَعْفَرٍ البَغْدَادِيُّ السَّقَطِيُّ في "فضائل أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان" (ق٨/ أ) [الظاهرية، عام٤٤٣٩] [وفي مطبوعة مؤسسة حمادة بتحقيق عصام هزايمة برقم (٢٩)] ومن طريقه ابن عساكر (٥٩/ ١٤٢) عن إسحاق بن محمد بن إسحاق السوسي بإسناده إلى جرير بن عبد الحميد، بنحوه، وفيه: جَعَلَ يَبْكِي وَيَسْتَرْجِعُ، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: تَبْكِي عَلَيْهِ وَقَدْ كُنْتَ تُقَاتِلُهُ؟!... الخبر.

السوسي قال عنه ابن حجر: ذاك الجاهل الذي أتى بالموضوعات السمجة في فضائل معاوية، رواها عبيد الله بن محمد بن أحمد السَّقَطِيُّ عنه فهو المتهم بها أو شيوخه المجهولون. لسان الميزان (١/ ٣٧٤).

والخبر في البداية والنهاية (٨/ ١٥) وَ (٨/ ١٣٩). وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ١٨٥٩).

(٤) مقتل أمير المؤمنين علي عليه السلام لابن أبي الدنيا (١٠٦) كسابقه.

وأخرجه ابن عساكر (٤٢/ ٥٨٣) من طريق ابن أبي الدنيا، به.

● المطلب الثامن: نَفْيُ الوصيةِ مِنْ علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالخلافة لِأَحَدٍ بَعْدَهُ.

لَمْ يُعَيِّنْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه خَلِيفَةً مِنْ بَعْدِهِ، وَلَمْ يُوصِ بِهَا لِأَحَدٍ، بَلْ تَرَكَ الْمُسْلِمِينَ يَخْتَارُونَ خَلِيفَتَهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ.

[٥٤٤] أَخْرَجَ أَحْمَدُ: **حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَبُعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: «لَتُخْضَبَنَّ هَذِهِ مِنْ هَذَا**[١]، فَمَا يَنْتَظِرُ بِي الْأَشْقَى» قَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: فَأَخْبِرْنَا بِهِ نُبِيرُ عِتْرَتَهُ[٢]، قَالَ: «إِذًا تَاللَّهِ تَقْتُلُونَ بِي غَيْرَ قَاتِلِي»، قَالُوا: فَاسْتَخْلِفْ[٣] عَلَيْنَا. قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ أَتْرُكُكُمْ إِلَى مَا تَرَكَكُم إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ[٤]» قَالُوا: فَمَا تَقُولُ لِرَبِّكَ إِذَا أَتَيْتَهُ؟ - وَقَالَ وَكِيعٌ مَرَّةً: إِذَا لَقِيتَهُ؟ - قَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ تَرَكْتَنِي فِيهِمْ مَا بَدَا لَكَ، ثُمَّ قَبَضْتَنِي إِلَيْكَ وَأَنْتَ فِيهِمْ، فَإِنْ شِئْتَ أَصْلَحْتَهُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَفْسَدْتَهُمْ»[٥].

[٥٤٥] أَخْرَجَ مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمٍ الثَّقَفِيُّ: **حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ عَلِيٍّ وَحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ - عَمَّيْ جَعْفَرٍ -**[٦]، قُلْتُ: هَلْ فِيكُمْ إِنْسَانٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَحَدٌ مُفْتَرَضٌ طَاعَتُهُ تَعْرِفُونَ لَهُ ذَلِكَ، وَمَنْ لَمْ يُعْرَفْ لَهُ ذَلِكَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً؟ فَقَالَ: لَا وَاللهِ، مَا هَذَا فِينَا، مَنْ قَالَ هَذَا فِينَا فَهُوَ كَذَّابٌ. فَقُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ: رَحِمَكَ اللَّهُ، إِنَّ هَذِهِ مَنْزِلَةٌ، إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ، وَأَنَّ عَلِيًّا أَوْصَى إِلَى الْحَسَنِ، وَأَنَّ الْحَسَنَ أَوْصَى إِلَى الْحُسَيْنِ، وَأَنَّ الْحُسَيْنَ أَوْصَى إِلَى ابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ أَوْصَى إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ!! قَالَ: وَاللهِ لَقَدْ مَاتَ أَبِي فَمَا أَوْصَانِي بِحَرْفَيْنِ، مَا

---

(١) يعني: تبتل لحيته من دم رأسه.

(٢) نُبِيرُ عِتْرَتَهُ: أي نُهْلِكُهُ، وَهُوَ مِنْ "أَبَرْتُ الكلبَ"، إِذَا أطعمتَه الإِبْرَةَ فِي الخُبْزِ. النهاية لابن الأثير (١/ ١٤) مادَّة: أبر.

(٣) أَيْ: أَوْصِ بِالْخِلَافَةِ.

(٤) أي: الشُّورَى، فالنبيُّ ﷺ مات ولم يوصِ بالخلافةِ لأحد، وتركها شورى للمسلمين، فبايع المسلمون أبا بكر رضي الله عنه.

(٥) مسند أحمد (١٠٧٨) قال شعيب الأرنؤوط: حسن لغيره. وصحح الألباني لفظ: (قِيلَ لِعَلِيٍّ رضي الله عنه: اسْتَخْلِفْ عَلَيْنَا. فَقَالَ: مَا اسْتَخْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ). ظلال الجنة (٢/ ٥٥٢) تحت رقم (١١٥٨).

وفي الباب ما أخرج مسلم (٦/ ٤) **عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَضَرْتُ أَبِي حِينَ أُصِيبَ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهِ وَقَالُوا: جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، فَقَالَ: رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ، قَالُوا: اسْتَخْلِفْ، فَقَالَ: «أَتَحَمَّلُ أَمْرَكُمْ حَيًّا وَمَيِّتًا، لَوَدِدْتُ أَنَّ حَظِّي مِنْهَا الْكَفَافُ، لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، فَإِنْ أَسْتَخْلِفْ فَقَدِ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ - وَإِنْ أَتْرُكْكُمْ فَقَدْ تَرَكَكُمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، رَسُولُ اللهِ ﷺ»**، قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَعَرَفْتُ أَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ.

(٦) هما: عُمَرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، صدوق فاضل، وهو عُمَرُ الأصغر.

وَأَخُوهُ الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، صدوق مقل.

وأما جَعْفَرٌ: فهو ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، المعروف بالصادق، صدوق فقيه إمام.

لَهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ؟! إِنْ هَؤُلَاءِ إِلَّا مُتَأَكِّلِينَ بِنَا، هَذَا خُنَيْسٌ، وَهَذَا خُنَيْسٌ الْحُرُّ، وَمَا خُنَيْسٌ الْحُرُّ(١)؟ قُلْتُ: لَهُ: هَذَا الْمُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ. قَالَ: نَعَمْ الْمُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ، وَاللهِ لَقَدْ أَفْكَرْتُ عَلَى فِرَاشِي طَوِيلًا، أَتَعَجَّبُ مِنْ قَوْمٍ لَبَسَ اللَّهُ ﷻ عُقُولَهُمْ، حَتَّى أَضَلَّهُمُ الْمُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ(٢).



(١) تَرَدَّدَ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ فِي ضَبْطِ اسْمِهِ، فَذَكَرَهُ الفُضَيْلُ باسمه، والْمُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ الكُوفِيُّ: ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ في لسان الميزان (٦/ ٦٣) وقال: "مِنْ كِبَارِ الرَّوَافِضِ".

ولفظ ابن سعد: (هَذَا خُنَيْسُ الْخَرُؤُ، مَا خُنَيْسُ الْخَرُؤُ؟ قَالَ: قُلْتُ: الْمُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ. قَالَ: نَعَمْ، الْمُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ). الخُرْءُ وَالخِرَاءَةُ: العَذِرَةُ. [لسان العرب (١/ ٦٤) مادَّة: خرأ]. وعلى هذا اللفظ يكون المراد التحقير والازدراء.

وهناك كتاب ألَّفه حسين الساعدي بعنوان: "الْمُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ شهادته ووثاقته ومسنده" ط دار الحديث للطباعة والنشر - قم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ق - ١٣٨٣ش. فيه من التناقضات!! وقد أَوْرَدَ مؤلفه هذه القصة ص (٣٩ - ٤٠)، ثم فَسَّرَهَا بالتقية!! نسألُ اللهَ العافيةَ.

والْمُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ كان كذَّاباً من جملة الذين يكذبون على آل البيت، فزعم الْمُعَلَّى أنه روى عن الكاظم، مع أن الْمُعَلَّى عندما قُتِلَ كانَ الكاظم في السادسة من عمره!! انظر: أصول مذهب الشيعة (١/ ٣٩٧).

(٢) جزء محمد بن عاصم الثقفي الأصبهاني (٤١) إسناده حسن. شَبَابَةُ: هو ابْنُ سَوَّارٍ أَبُو عَمْرٍو الفَزَارِيُّ، ثقة حافظ رُمِيَ بالإرجاء. وَفُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوْقٍ: صدوق يهم ورُمِيَ بالتشيع.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (٤١/ ٣٩٢) والمزي في تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٩٥) بإسنادَيْهِمَا إلى محمد بنِ عاصم، به. وهو في مختصر تاريخ دمشق (١٧/ ٢٤٢).

والخبر أورده ابنُ حجر في لسان الميزان (٦/ ٦٣) عن محمد بن عاصمٍ، به، مختصراً، في ترجمة الْمُعَلَّى بنِ خُنَيْسٍ.

وأخرجه ابنُ سعد في الطبقات (٥/ ٣٢٤) عن شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ، به.

۞ المبحث الثاني: بَيْعَةُ أَهْلِ العِرَاقِ لِلْحَسَنِ، وَأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ لِمُعَاوِيَةَ بَعْدَ اسْتِشْهَادِ عَلِيٍّ رضي الله عنهم:

● المطلب الأول: بَيْعَةُ أَهْلِ العِرَاقِ لِلْحَسَنِ بَعْدَ اسْتِشْهَادِ أَبِيهِ رضي الله عنهما:

بَعْدَمَا اسْتُشْهِدَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: بَايَعَ أَهْلُ العِرَاقِ ابْنَهُ الحَسَنَ بن عليٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنهما على الخلافة، بَعْدَ أَنْ فَرَغَ مِنْ دَفْنِ أَبِيهِ فِي لَيْلَةِ الحَادِي وَالعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ. قال الشعبي: (**ثُمَّ انْصَرَفَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ مِنْ دَفْنِهِ، فَدَعَا النَّاسَ إِلَى بَيْعَتِهِ فَبَايَعُوهُ**)[1].

ثم خطب الحسن رضي الله عنه خطبته - التي سبق ذكرها - بعد يوم من وفاة أبيه ودفنه، قال الحسن رضي الله عنه (**لَقَدْ فَارَقَكُمْ أَمْسِ رَجُلٌ...**)[2]، وفي لفظ: (**لَقَدْ فَارَقَكُمْ رَجُلٌ بِالْأَمْسِ...**)[3].

● المطلب الثاني: بَيْعَةُ أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ لِمُعَاوِيَةَ بَعْدَ اسْتِشْهَادِ عَلِيٍّ رضي الله عنهما:

وَصَلَتْ أخبارُ مَقْتَلِ عَلِيٍّ رضي الله عنه إلى أهل الشام قبل انْسِلَاخِ رَمَضَانَ، فَبَايَعَ أهلُ الشام معاويةَ رضي الله عنه بالخلافة في رمضان سَنَةِ أَرْبَعِينَ؛ لأنَّهم رَأَوْا أنَّه لا يُوجَدُ لَهُ عِنْدَهُمْ مُنَازِعٌ عَلَى الخِلَافَةِ.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: [قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: «وَفِي هَذِهِ السَّنَةِ بُويِعَ لِمُعَاوِيَةَ بِإِيلِيَاءَ». يَعْنِي لَمَّا مَاتَ عَلِيٌّ: قَامَ أَهْلُ الشَّامِ فَبَايَعُوا مُعَاوِيَةَ عَلَى إِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ عِنْدَهُمْ مُنَازِعٌ][4].

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ أَيْضاً: (وَالصَّحِيحُ الَّذِي قَالَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ وَالجُمْهُورُ: أَنَّهُ بُويِعَ لَهُ بِإِيلِيَاءَ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ، حِينَ بَلَغَ أَهْلَ الشَّامِ مَقْتَلُ عَلِيٍّ رضي الله عنه)[5].

والذي يظهر أنَّ معاوية رضي الله عنه بويع بيعتين:

الأولى: بدمشق في رمضان.

والثانية: بِإِيلِيَاءَ في ذي الحجة.

وكلتاهما في سنة (٤٠هـ).

---

(١) انظر [٥٣٦].

(٢) انظر [٥٣٧].

(٣) انظر [٥٣٨].

(٤) البداية والنِّهاية (٨/ ١٧).

(٥) البداية والنهاية (٨/ ١٣٩).

فالذين بايعوا معاوية ﷺ بدمشق في "رمضان": هم أهل دمشق وضواحيها، فجاء إليه أهلُ الحِلِّ والعَقْدِ من أهل دمشق وهو على فراش مرضه وسلَّموا له بالخلافة، ثم بَعَثَتْ إليه أطرافُ الشام ومصر الرسائلَ والرسلَ يُسَلِّمُونَ له بالبيعة، وهذه البيعة الأولى، ومصر كما هو معلوم كانت تحت نفوذ معاوية ﷺ، فمن البديهي أن تبايعه، أو أكثر أهلها.

وأراد أهل تلك النواحي (أطراف الشام ومصر) الالتقاء بمعاوية ﷺ ليبايعوه بيعة عامةً مشهودةً، فأخَّر معاويةُ ﷺ لقاءَ الوفود نحو شهرين بسبب الطعنة حتى يَنْدَمِلَ الجرح، وجَعَلَ ﷺ موعدَ لقاء الوفود ببيت المقدس (إِيلِيَاءَ) في شهر ذي الحجة.

حينما حلَّ الموعد: خرج معاويةُ ﷺ في ذِي الحِجَّةِ (٤٠هـ) إلى إِيلِيَاءَ، فَوَافَى هناك أَهْلَ الشَّامِ وَمِصْرَ، وبايعَتْهُ تلك الأمصار بيعةً عامَّة مشهودةً آخِرَ ذِي الحِجَّةِ، وهذه البيعةُ الثانية.

وقدَّرنا خروجَ معاوية ﷺ إلى إِيلِيَاءَ في "ذي الحجة"؛ لأنه ﷺ لا يمكنه السَّيْرُ قبل ذِي الحِجَّةِ بسبب الطعنة، ولا يمكن أن يكون بعد ذِي الحِجَّةِ؛ لأن بيعته بِإِيلِيَاءَ كانت في سنة (٤٠هـ) في الصحيح من أقوال المؤرخين، وَرَدَ عند الطبراني: (**وَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ حَتَّى نَزَلَ إِيلِيَاءَ فِي ذَلِكَ الْعَامِ**)، أي: عام أربعين[1].

ورواية الطبراني المذكورة: تدل على أن معاوية ﷺ لم يخرج إلى إِيلِيَاءَ إلا بعد الطعنة الأولى، فَتَعَيَّنَ أن الطعنة الأولى كانت في دمشق.

ثم وقفتُ على خبرٍ دَلَّ على وقوع البَيْعَتَيْنِ في الشَّام، وعلى أن الثانية هي العامَّة، وعلى أن الثانية وَقَعَتْ في آخر ذي الحِجَّةِ،،،

[٥٤٦] قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي "تَارِيخِ الخُلَفَاءِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ -: **بَايَعَ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ أَهْلُ الكُوفَةِ، وَبَايَعَ أَهْلُ الشَّامِ مُعَاوِيَةَ بِإِيلِيَا بَعْدَ قَتْلِ عَلِيٍّ، وَبُويِعَ بَيْعَةَ العَامَّةِ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ يَوْمَ الجُمُعَةِ مِنْ آخِرِ ذِي الحِجَّةِ مِنْ سَنَةِ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ لَقِيَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ مُعَاوِيَةَ بِمَسْكِنَ مِنْ سَوَادِ الكُوفَةِ فِي سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ، فَاصْطَلَحَا، وَبَايَعَ الحَسَنُ مُعَاوِيَةَ**[2].

---

(١) انظر [٥٥٦].

(٢) تاريخ دمشق (١٣/ ٢٦١ - ٢٦٢) خبر مقبول.

الشواهد:

انظر [١٢٤]

وأما عن بيعة الحسن لمعاوية ﷺ بِمَسْكِنَ: انظر [٥٦٢].

وهذه النتائج التي في هذا المطلب: هي قرائن يؤيدها الخبر وتؤيده.

وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ١٦٥).

التخريج:

أورده المزي في تهذيب الكمال (٦/ ٢٤٤) وابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ٤٥).

قوله (بإيليا): لعل الصواب: بدمشق، وإلا فما فائدة أن يذكر بعدها بيت المقدس؟! فهما اسمان لمدينة واحدة.

تعقيب على قول ابن كثير:

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: (وَالصَّحِيحُ الَّذِي قَالَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ وَالجُمْهُورُ: أَنَّهُ بُويِعَ لَهُ بِإِيلِيَاءَ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ، حِينَ بَلَغَ أَهْلَ الشَّامِ مَقْتَلُ عَلِيٍّ رضي الله عنه)[١].

كذا قال ابن كثير (بُويعَ لَهُ بِإِيلِيَاءَ فِي رَمَضَانَ)، والجواب من وجهين:

◆ الوجه الأول: أنَّ معاوية رضي الله عنه طُعِنَ طعنته الأولى بدمشق في شهر رمضان - فيما أشارَت روايةُ الطبراني -[٢]، وكانت طَعْنَتُهُ متزامنةً مع طعنة علي رضي الله عنه، فكيف يقول ابنُ كثير (بإيلِيَاء)؟!!

أَضِفْ إليه: أن معاوية رضي الله عنه بعد مَطْعَنِهِ لا يمكنه مغادرة دمشق في نفس الشهر "شهر رمضان".

◆ الوجه الثاني: أنه ورد في رواية الطبراني[٣] أن معاوية رضي الله عنه لم يَخرج إلى إِيلِيَاءَ إلا بعد ما طُعِنَ طَعْنَتَهُ الأولى، ذلك أن الطبراني ذَكَرَ قصة طَعْنِ علي ومعاوية رضي الله عنهما، ثم ذَكَرَ أن معاوية رضي الله عنه بعد ذلك خَرَجَ إلى إِيلِيَاءَ، جاء عند الطبراني: **(كَانَ الْحَسَنُ بَعَثَ قَيْسَ بْنَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ عَلَى تَقْدِمَتِهِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ حَتَّى نَزَلَ إِيلِيَاءَ فِي ذَلِكَ الْعَامِ[٤]، وَخَرَجَ الحَسَنُ** رضي الله عنه حَتَّى نَزَلَ فِي الْقُصُورِ الْبِيضِ فِي الْمَدَائِنِ...)[٥].

فابن كثير خلط بين البيعتين، بيعة دمشق برمضان، وبيعة إِيلِيَاءَ بذي الحِجَّةِ.

وقد ذكرنا أخباراً كثيرة[٦] ذات علاقة ببيعة أهل الشام لمعاوية رضي الله عنه بعد استشهاد علي رضي الله عنه.



---

(١) البداية والنهاية (٨/ ١٣٩).

(٢) سيأتي لفظها بعد قليل في "الوجه الثاني".

(٣) المعجم الكبير (١٦٨) وهي قصة طويلة جدا، تنقسم إلى قسمين، **الأول**: يحكي قصة طَعْنِ علي ومعاوية رضي الله عنهما، وقد ذكرناها برقم [٥٢٧]، **ثم القسم الثاني**: يحكي بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما، وقد ذكرنا القسم الثاني برقم [٥٥٦].

(٤) يعني: العام الذي استشهد فيه علي رضي الله عنه، وهو عام أربعين.

(٥) انظر [٥٥٦].

(٦) انظر [١٠٦] فما بعده.



الفصل السابع: بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما وعام الجماعة (٤١هـ) وَعَوْدَةُ الفتوحات:-

وَيَتَضَمَّنُ سَبْعَةَ مَبَاحِثَ:

۞ **المبحث الأول: ترتيب الأحداث من بعد استشهاد علي رضي الله عنه حتى بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما.**

۞ **المبحث الثاني: الشروط والمبادئ التي قام عليها صلح الحسن ومعاوية رضي الله عنهما. (وفيه مطلبان)**

۞ **المبحث الثالث: خطوات الحسن في طريق الصلح حتى بيعته لمعاوية رضي الله عنهما. (وفيه ستة مطالب)**

۞ **المبحث الرابع: عَوْدَةُ الفتوحات بعد الجماعة.**

۞ **المبحث الخامس: الفوائد المستنبطة من أخبار صُلْحِ السَّيِّدِ الحسنِ رضي الله عنه.**

۞ **المبحث السادس: مواقف أهل العراق من صلح الحسن وبيعته لمعاوية رضي الله عنهما. (وفيه مطلبان)**

۞ **المبحث السابع: محاولات الاغتيال التي تَعَرَّضَ لها الحسن رضي الله عنه قبل الصلح وبعده، والهدف منها، والمتَّهم بها.**

الفصل السابع: بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما
وعام الجماعة (٤١هـ) وَعَوْدَةُ الفتوحات

هناك رسالةُ دكتوراه لأستاذي فضيلة الشيخ أ.د. خالد بن محمد الغَيْث، بعنوان: (مرويات خلافة معاوية رضي الله عنه في تاريخ الطبري، دراسة نقديَّة مقارنة)، تحدَّث في "الفصل الثاني" منها: عن بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما ومراحل الصلح، وقد كفَّى ووفَّى بما كَتَبَ، وأكثر الأخبار التي أوردها في ذلك الفصل: هي في منزلة الصحيح والحسن والمقبول وفق المنهج التاريخي الذي سِرْتُ عليه في كتابي هذا، أما ما كان منها ضعيفًا فقد نَبَّهَ الشيخُ عليها في دراسته النقدية، فلذلك سأورد منها أوفى الأخبار، وأحاول ترتيبها زمنيًّا، وَأَزِيدُ عليه من الأخبار والفوائد ما وقفتُ عليه، واللهُ ولي التوفيق.

وأبدأ مستعينا بالله عز وجل في هذا الفصل بذكر أمرين رئيسين:

● **الأمر الأول**: ابتدأتُ بترتيب الأحداث تاريخيًّا، وهو ما تناولَهُ المبحثُ الأول.

● **الأمر الثاني**: وهو ما تناولَتْهُ بقيةُ المباحث التي تلي الأول، تناولَتْ عَرْضاً لأدلةِ ما ورد في المبحث الأول مع شرحها وبيانها، وتناولَتْ أيضا عَرْضًا ودراسةً لموضوعاتٍ أُخْرَى متعلقةٍ بما ورد في المبحث الأول.

لهذا: ينبغي استيعابُ ما ورد في المبحث الأول قبل الشروع في بقية المباحث؛ لأن سَرْدَ الأدلة وَشَرْحَهَا وَبَيَانَ غَرِيبِهَا وَبَيَانَ مُرَادِهَا وَدِلَالَاتِهَا: يَقْطَعُ التسلسلَ الزمنيَّ للأحداث، ولأنَّ بعض الأخبار الطويلة تناولَتْ عِدَّةَ أحداثٍ وَقَعَتْ فِي أماكنَ أو أزمنة مختلفة.

٧٣٦

المبحث الأول: ترتيب الأحداث
من بعد استشهاد علي رضي الله عنه حتى بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما.

١) في اليوم الذي أُصِيبَ فيه علي رضي الله عنه - وهو (١٧/ رمضان/ ٤٠هـ): قَعَدَ الْبُرَكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ لِمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، فَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه لِصَلَاةِ الفَجْرِ، فَهَجَمَ عَلَيْهِ الْبُرَكُ بِسَيْفِهِ، فَهَرَبَ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه فَوَقَعَ السَّيْفُ فِي أَلْيَتِهِ[١]، وكانت طعنةً شديدةً قاتلة[٢] بِخِنْجَرٍ مَسْمُومٍ، لكن الله عز وجل أنجاه منها، وقد أخبره الطبيبُ أن طعنته مسمومة، فإما أن يَكْوِيَهُ بالنار في موضع الجرح، أو يَسْقِيَهُ دَوَاءً يَقْطَعُ السُّمَّ وَيَقْطَعُ نَسْلَهُ، فاختار معاويةُ رضي الله عنه الثانية. وكانت هذه الطعنةَ الأولى التي تعرَّض لها معاوية رضي الله عنه، وقد وقعَت بدمشق[٣].

٢) وقد وقعت محاولة اغتيال لعمرو بن العاص رضي الله عنه في نفس ذلك اليوم، يومَ طُعِنَ علي ومعاوية رضي الله عنهما، فَأَفْلَتَ عمرو رضي الله عنه.

وقد اختلفت الأخبار في قصة محاولة اغتيال عمرو رضي الله عنه على وجهين:

● الوجه الأول: وهي رواية إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَاشِدٍ[٤]، وهي خبر مقبول بقرائنه، ورد فيه أنَّ خَارِجَةَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ العَامِرِيَّ[٥] قُتِلَ بمصر زمن مقتل علي رضي الله عنه حين اشتكى عمرو بن العاص رضي الله عنه بَطْنَهُ فأمره عمرو رضي الله عنه أن يصلي بالناس الفجر، فطعنه عَمْرُو بْنُ بُكَيْرٍ التَّمِيمِيُّ في الصلاة يظنه عمرا رضي الله عنه، فقتله.

● الوجه الثاني: وهي رواية أنس بن مالك رضي الله عنه[٦] بإسناد جيد، ورد فيها أن خَارِجَةَ بْنَ حُذَافَةَ العَدَوِيَّ رضي الله عنه قُتِلَ بِإِيلِيَاءَ حينما خرج من عند معاوية رضي الله عنه يُبَشِّرُ النَّاسَ بنجاة معاوية رضي الله عنه من الطعنة الثانية، فهجم عليه رجلان خارجيان (لم يُذكر اسمهما في الخبر) يظنان أنه

---

(١) الأَلْيَةُ: العَجِيزَةُ. لسان العرب (١٤/ ٤٢) مادة: ألا.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «البُرَكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، الخَارِجِيُّ: هو الَّذي أراد قتلَ مُعَاوية فضربة بالسيف فَفَلَقَ أَلْيَتَهُ». زاد ابنُ حَجَرٍ: «لَيْلَةَ مَقْتَلِ عَلِيٍّ». المؤتلف والمختلف للدارقطني (١/ ٢٤٨)، تبصير المنتبه (١/ ٧٨). وانظر: الإكمال لابن ماكولا (١/ ٢٤٨)، تاريخ دمشق (٥٩/ ١٤٣)، توضيح المشتبه (١/ ٤٦٨).

(٢) انظر صفحة (٢١٧).

(٣) انظر صفحة (٢١٧).

(٤) انظر [٥٢٧].

(٥) لم أجده.

(٦) انظر [١٢٩].

عمرو بن العاص رضي الله عنه، فضربه أحدهما على رأسه بالسيف فقتله.

وعند الجمع بين هذين الخبرين يكون الآتي:

◆ إِمَّا أَنْ تَكُونَ الحَادِثَتَانِ وَاحِدَةً: فَيُقَدَّمُ لَفْظُ رواية أنس رضي الله عنه، لأن إسنادها جيد، فيكون عمرو رضي الله عنه تأخَّرت محاولةُ اغتياله حتى وقعت بإِيلِيَاءَ مع الطعنة الثانية التي تعرَّض لها معاوية رضي الله عنه، وَقُتِلَ هُنَالِكَ خَارِجَةُ بْنُ حُذَافَةَ العَدَوِيُّ رضي الله عنه بَدَلًا من عمرو رضي الله عنه.

◆ وَإِمَّا أَنْ تَكُونَا حَادِثَتَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: فيكون عمرو رضي الله عنه تعرَّض لمحاولتَي اغتيال، إحداهما: بِمِصْرَ زَمَنَ طَعْنَةِ علي ومعاوية رضي الله عنهما، قُتِلَ فيها خَارِجَةُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ العَامِرِيُّ. والثانية: بِإِيلِيَاءَ زَمَنَ طَعْنَةِ معاوية رضي الله عنه الثانية، وَقُتِلَ فيها خَارِجَةُ بْنُ حُذَافَةَ العَدَوِيُّ رضي الله عنه.

٣) بعد استشهاد أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أَرَادَ أَهْلُ العِرَاقِ مُبَايَعَةَ الحَسَنِ رضي الله عنه، فَاشْتَرَطَ عَلَيْهِمُ الحَسَنُ رضي الله عنه شَرْطًا يُهَيِّئُهُمْ بِهِ لِلصُّلْحِ الْمُرْتَقَبِ، اشْتَرَطَ أَنْ يُسَالِمُوا مَنْ سَالَمَ، ويُحَارِبُوا مَنْ حَارَبَ، فعلموا أنه لا يريد القتال، وَبَايَعُوهُ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ، وكان جَيْشُهُ مُطِيعًا له أَشَدَّ الطاعة، وَأَحَبُّوهُ حُبًّا شَدِيداً أَشَدَّ مِنْ حُبِّهِمْ لِأَبِيهِ رضي الله عنه[1].

قَالَ الحَسَنُ رضي الله عنه: «**وَاللهِ لَا أُبَايِعُكُمْ إِلَّا عَلَى مَا أَقُولُ لَكُمْ**»، **قَالُوا: مَا هِيَ؟ قَالَ:** «**تُسَالِمُونَ مَنْ سَالَمْتُ، وَتُحَارِبُونَ مَنْ حَارَبْتُ**»، **وَلَمَّا تَمَّتِ الْبَيْعَةُ: خَطَبَهُمْ**[2].

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: **قُتِلَ عَلِيٌّ، وَبَايَعَ أَهْلُ الْعِرَاقِ حَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَى الْخِلَافَةِ، فَطَفِقَ**[3] يَشْتَرِطُ عَلَيْهِمْ حِينَ بَايَعُوهُ: «إِنَّكُمْ لِي سَامِعُونَ مُطِيعُونَ، تُسَالِمُونَ مَنْ سَالَمْتُ، وَتُحَارِبُونَ مَنْ حَارَبْتُ». فَارْتَابَ أَهْلُ الْعِرَاقِ فِي أَمْرِهِ حِينَ اشْتَرَطَ هَذَا الشَّرْطَ، قَالُوا: مَا هَذَا لَكُمْ بِصَاحِبٍ[4]، وَمَا يُرِيدُ هَذَا الْقِتَالَ. فَلَمْ يَلْبَثْ حَسَنٌ بَعْدَمَا بَايَعُوهُ إلا قَلِيلا حَتَّى طُعِنَ طَعْنَةً أَشْوَتْهُ[5]، فَازْدَادَ لَهُمْ بُغْضًا، وَازْدَادَ مِنْهُمْ ذُعْرًا[6].

تَوَلَّى الحَسَنُ رضي الله عنه الخِلَافَةَ فِي وَقْتٍ عَصِيبٍ حَرِجٍ جاءت فيه الأخبار من العراق بمقتل علي رضي الله عنه، وبلغ الناسَ أن معاوية رضي الله عنه طُعِنَ طعنةً قَاتِلَةً، وَظَنُّوا أنه سيموت منها، وانتشرَت شائعات بمطعن عمرو بن العاص رضي الله عنه كَطَعْنَتَيْ صَاحِبَيْهِ رضي الله عنهما، بل انتشرت شائعات بمقتل معاوية وعمرو كليهما رضي الله عنهما، فَعَلِمَ النَّاسُ أن هناك مخطَّط يتزعمه الخوارج لاغتيال معظم

(١) انظر لطاعتهم وحبهم له رضي الله عنه: [٥٩٤].

(٢) انظر [٥٤٧].

(٣) طَفِقَ: شَرَعَ فِي. بَدَأَ فِي. أي: جَعَلَ يَشْتَرِطُ عَلَيْهِمْ.

(٤) أي: بِصَاحِبِ حَرْبٍ.

(٥) أَشْوَتْهُ: أَصَابَتْهُ إِصَابَةً غَيْر قَاتِلَةٍ. النهاية في غريب الحديث (٢/ ٥١١) مادة: شَوَى.

(٦) انظر [٥٤٩].

الصحابة رضي الله عنهم في العراق والشام ومصر؛ لأنها كانت مكان النزاعات.

في ظل هذا الفَزَعِ والاضطراب: تَوَلَّى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ الحَسَنُ رضي الله عنه الخِلَافَةَ، فانْبَرَى رضي الله عنه بِقَلْبٍ مُلِيءٍ ذَكَاءً وَحِنْكَةً وَشَجَاعَةً وَعَزِيمَةً للتصدي للفتن ومخططاتِ الخوارج الغادرة، فَخَطَّطَ لأمر مقابل مخططهم، ألا وهو الصلح وحقن الدماء الذي اسْتَجَابَ به رضي الله عنه لبشارة جده ﷺ.

٤) بعدما اشترط الحسن رضي الله عنه هذا الشرط «**تُسَالِمُونَ مَنْ سَالَمْتُ، وَتُحَارِبُونَ مَنْ حَارَبْتُ**»: أَحَسَّ الغُلَاةُ برغبته في الصلح، فَدُبِّرَتْ المؤامرةُ الأولى لاغتياله من أجل قطع طريق الصلح، فَطُعِنَ في وَرِكِهِ وهو ساجد في الصلاة طَعْنَةً أَشْوَتْهُ مَرِضَ منها شَهْرَيْنِ، ثم برئ، وكانت هذه الطعنة الأولى، وقد وقعَت بالكوفة[١].

٥) وبعدما برئ الحسن رضي الله عنه من الطعنة الأولى: خطب فيهم فقال: «يَا أَهْلَ العِرَاقِ، اتَّقُوا اللهَ فِينَا؛ فَإِنَّا أُمَرَاؤُكُمْ وَضِيفَانُكُمْ، وَنَحْنُ أَهْلُ البَيْتِ الَّذِينَ قَالَ اللهُ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾»، فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى مَا بَقِيَ أَحَدٌ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا وَهُوَ يَخِنُّ بُكَاءً[٢].

عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ: **أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رضي الله عنه حِينَ قُتِلَ عَلِيٌّ رضي الله عنه اسْتُخْلِفَ، فَبَيْنَمَا هُوَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ إِذْ وَثَبَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَطَعَنَهُ بِخِنْجَرٍ فِي وَرِكِهِ، فَتَمَرَّضَ مِنْهَا أَشْهُرًا[٣]، ثُمَّ قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ، فَقَالَ**:... فذكر الخطبة[٤].

٦) كان قيس بن سعد رضي الله عنهما - بعد عَزْلِهِ عن مِصْرَ - قد وَلَّاهُ عليٌّ رضي الله عنه أَذْرَبِيجَانَ، وَوَلَّاهُ أيضاً قيادةَ جيش الخميس المقيم هناك بِأَذْرَبِيجَانَ؛ لحمايةِ ذلك الثَّغْرِ، وكان عدده أربعين ألفا كلهم من العرب فقط، ولم يزل قيسٌ رضي الله عنه على ذلك يُدَارِي جيشَ الخميس ويحافِظ على تماسكه وبقاء معنوياته عاليةً حتى استشهد عليٌّ رضي الله عنه[٥]، فعزله الحسنُ رضي الله عنه عن أَذْرَبِيجَانَ، وَوَلَّى عليها بَدَلاً منه: عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، وَبَقِيَ قَيْسٌ رضي الله عنه على قيادة شرطة الخميس، فَأَمَرَهُ الحسنُ رضي الله عنه بالرجوع باثني عشر ألف جندي من شرطة الخميس إلى الكوفة ليجعلهم على مقدمته في مسيره إلى الشام، فَفَعَلَ[٦].

وهذا يعني أن جيش الخميس لم يرجع كله من أَذْرَبِيجَانَ[٧]، وأن عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما

(١) انظر [٥٤٩] [٥٥١].
(٢) انظر [٥٥٠] إلى [٥٥٣] وجمعتُ ألفاظه.
(٣) ولفظه في تاريخ دمشق: (فَمَرِضَ مِنْهَا شَهْرَيْنِ).
(٤) انظر [٥٥١].
(٥) انظر صفحة (٦٠٤ ـ ٦٠٥).
(٦) انظر [٥٦٦].
(٧) انظر [٥٦٦] والتعليق بعده.

كان وَقْتَ بيعة الحسن لمعاوية ﵄ بِأَذْرَبِيجَانَ، فلم يَخرج مع الحسن ﵁ إلى الشام، ولم يَشهد بيعته لمعاوية ﵄.

٧) وصل خبر مقتل علي ﵁ إلى الشام قبل انسلاخ رمضان (٤٠هـ)، فذهب أهل دمشق إلى معاوية ﵁ وبايعوه بدمشق في رمضان؛ لأنه لم يبق له عندهم مُنَازِعٌ، وَقَبِلَ معاويةُ ﵁ مِنْهُمُ البَيْعَةَ.

٨) أرسل أهلُ الشام ومصر إلى معاوية ﵁ بالبيعة، وطلبوا منه موعدًا لِلِقَائِهِ، فَجَعَلَ الموعد في إِيلِيَاءَ في ذي الحجة، وقد أخَّره بسبب الطعنة حتى يَنْدَمِلَ الجرح.

٩) حينما حَلَّ الموعد: خرج معاويةُ ﵁ في ذي الحجة (٤٠هـ) إلى إِيلِيَاءَ، فَبُويعَ له هناك بيعةً عامةً مشهودةً في نفس الشهر "شهر ذي الحجة". وكان خروجه ﵁ إلى إِيلِيَاءَ لأجل البيعة المشهودة، لا لأجل ملاقاة جيش الحسن ﵁.

١٠) إنَّ الخوارجَ أغاظهم نجاة معاوية وعمرو ﵄ من المؤامرة الأولى[1]، فعزموا على اغتيالهما ثانيةً، وزادوا في المخطط: حَبِيبَ بْنَ مَسْلَمَةَ ﵁ (أحد أقطاب معاوية ﵁).

١١) بعدما بُويعَ معاويةُ ﵁ البيعةَ العامةَ المشهودة: مَكَثَ ﵁ في إِيلِيَاءَ، وبها نُفِّذَ المخطط الخارجي الثاني، فنتج عن هذه المؤامرة:

- إِصَابَةُ مُعَاوِيَةَ ﵁ بِطَعْنَةٍ خَفِيفَةٍ بِخِنْجَرٍ غَيْر مَسْمُومٍ وَهُوَ سَاجِدٌ ﵁ السَّجْدَةَ الأُولَى مِنَ الرَّكْعَةِ الأُولَى مِنْ صَلَاةِ الفَجْرِ.

- وَمَقْتَلُ خَارِجَةَ بْنِ حُذَافَةَ العَدَوِيِّ ﵁، ضَرَبَهُ الخَارِجِيُّ بِالسَّيْفِ عَلَى نَاصِيَتِهِ يَظُنُّهُ عَمْرَو بْنَ العَاصِ ﵁.

- وَنَجَاةُ عَمْرِو بْنِ العَاصِ وَحَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ ﵄[2].

وهذه هي الطعنة الثانية التي تعرَّض لها معاوية ﵁، وتقديراً: أنها كانت في محرَّم سنةَ (٤١هـ)، لأنها كانت بعد بيعة إِيلِيَاءَ بفترة قصيرة جدًّا، ولأن الحسن ﵁ سار بجيشه نحو معاوية ﵁ في "صفر" على ما رجحه الشيخ د. خالد الغَيْثُ، ثم خَرَجَ معاويةُ ﵁ بجيشه لاستقبال الحسن ﵁، ولن يمكنه الخروج إلا بعد شهر أو أكثر من وقت الطعنة الثانية، فلذلك قَدَّرْتُ توقيت الطعنة الثانية في "محرَّم".

١٢) فِي زَمَنِ الطَّعْنَةِ الثَّانِيَةِ التي أصابت معاوية ﵁: كانت تجري بين الحسن ومعاوية ﵄ مراسلات، قال الزُّهْرِيُّ: **(فَكَاتَبَ الْحَسَنُ لَمَّا طُعِنَ مُعَاوِيَةُ، وَأَرْسَلَ يَشْرِطُ شَرْطَهُ فَقَالَ: إِنْ أَعْطَيْتَنِي هَذَا فَإِنِّي سَامِعٌ مُطِيعٌ وَعَلَيْكَ أَنْ تَفِيَ بِهِ، فَوَقَعَتْ صَحِيفَةُ الْحَسَنِ فِي يَدِ**

---

(١) مضى الحديث عن المؤامرة الأولى في صفحة (٧٣٧).

(٢) انظر [١٢٩] إلى [١٣١].

مُعَاوِيَةَ)[١]، وهي مراسلات سرية، كان الحسنُ رضي الله عنه حينها بالكوفة، ومعاويةُ رضي الله عنه بإِيلِيَاءَ.

١٣) أَبْصَرَ الحَسَنُ رضي الله عنه الاحتقانَ المتأصلَ في نفوس أهل العراق على أهل الشام: فأراد بِحِكْمَةٍ مِنْهُ تخفيفَه عن طريق الخروج بالجيش نحو الشام، فسار الحسنُ رضي الله عنه بجيش جرار كأمثال الجبال لم يُسمع بمثله، قد غَطَّى الأُفُقَ مِنْ كَثْرَتِهِ، وقد اجتمعَت فيه مع الكثرة: الحماسة الشديدة للحرب، سار به من الكوفة في صفر (٤١هـ) بنحو سبعين ألفا أو أكثر[٢] قَاصِدًا معاويةَ رضي الله عنه حتى نزل المدائن، وأرسل الحسنُ رضي الله عنه قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ رضي الله عنهما في جيشِ الخميس في اثني عشر ألفًا إلى مَسْكِنَ وَالأَنْبَارِ وَنَاحِيَتِهَا.

وعند النظر بعمق يتجلَّى أن هذا الأمر مقصود من الحسن رضي الله عنه، حيث جعل أهل الحماسة الشديدة للحرب والقوة الضارية في ناحية بعيدة عن مكان إقامته؛ ليتسنَّى له مراسلةَ معاوية رضي الله عنه والتفاهم معه على الصلح وإنجاحه دون وقوع الحرب.

أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: (**بَايَعَ أَهْلُ العِرَاقِ بَعْدَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، ثُمَّ قَالُوا لَهُ: سِرْ إِلَى هَؤُلَاءِ القَوْمِ الَّذِينَ عَصَوُا اللهَ وَرَسُولَهُ، وَارْتَكَبُوا العَظِيمَ، وَابْتَزُّوا[٣] النَّاسَ أُمُورَهُمْ، فَإِنَّا نَرْجُو أَنْ يُمَكِّنَ اللهُ مِنْهُمْ. فَسَارَ الحَسَنُ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ، وَجَعَلَ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ قَيْسَ بْنَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَكَانُوا يُسَمَّوْنَ: "شُرْطَةَ الخَمِيسِ"**)[٤].

قوله (**وَجَعَلَ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ قَيْسَ بْنَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَكَانُوا يُسَمَّوْنَ: "شُرْطَةَ الخَمِيسِ"**): أَنْشَأَ عليٌّ رضي الله عنه جيشَ الخميس في أَرْبَعِينَ أَلْفًا مِنَ العُنْصُرِ العَرَبِيِّ، وجعلهم في أَذْرَبِيجَانَ حمايةً لِلثَّغْرِ، لكن الحسن رضي الله عنه لم يُرْجِعْهُ كُلَّهُ من أَذْرَبِيجَانَ ليخرجوا معه إلى الشام، بل اكتفى بإرجاع اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا منهم فقط، وأَبْقَى البَقِيَّةَ في مكانها تحمي الثَّغْرَ.

وكان قيس بن سعد رضي الله عنهما من الحريصين على قتال أهل الشام لإخضاعهم، قال ابن كثير: (**لَمَّا مَاتَ عَلِيٌّ أَلَحَّ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ عَلَى الْحَسَنِ فِي النَّفِيرِ لِقِتَالِ أَهْلِ الشَّام، فَعَزَلَ قَيْسًا عَنْ إِمْرَةِ أَذْرَبِيجَانَ**)[٥]، ثم زحف الحسنُ رضي الله عنه بجيشه فنزل المدائن، وبعثه الحسنُ رضي الله عنه باثني عشر ألفا من جيش الخميس إلى ناحية بعيدة عن مكان إقامته - وهي مَسْكِنَ -؛ ليتسنى للحسن رضي الله عنه إنجاح الصلح.

---

(١) انظر [١٣٣].

(٢) انظر [٥٩٠] [٥٩١].

(٣) ابْتَزَّ الشَّيْءَ: سَلَبَهُ وَانْتَزَعَهُ. أَرَادُوا: أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ انْتَزَعُوا الحَقَّ مِنْ أَهْلِهِ، وَهِيَ الخِلَافَةُ. انظر: تاج العروس (١٥/ ٣١) مادَّة: بزز.

(٤) انظر [٥٦٣].

(٥) انظر [٥٦٦].

قولهم (**سِرْ إِلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ...**): يدل على حَنَقِهِمْ[(١)] ورغبتهم الشديدة في قتال أهل الشام.

وَقَالَ أَبُو الْغَرِيفِ: (**كُنَّا مُقَدَّمَةَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا بِمَسْكِنَ مُسْتَمِيتِينَ**[(٢)] **تَقَطَّرُ**[(٣)] **سُيُوفُنَا مِنَ الْجِدِّ عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الشَّامِ...**)[(٤)].

وَقَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: (**كَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْد بْنُ عُبَادَةَ مَعَ عَلِيٍّ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ، وَمَعَهُ خَمْسَةُ آلَافٍ قَدْ حَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ بَعْدَمَا مَاتَ عَلِيٌّ...**)[(٥)].

وحَلْقُ الرؤوس يدلُّ على أنهم بايعوا أنفسهم على الموت لِقِتَالِ أَهْلِ الشَّامِ.

وهذه الأخبار الثلاثة تدل على أن قيس بن سعد ﵄ كان من أهل الحماسة الشديدة للحرب.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: (**لَمَّا مَاتَ عَلِيٌّ أَلَحَّ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ عَلَى الْحَسَنِ فِي النَّفِيرِ لِقِتَالِ أَهْلِ الشَّامِ... وَلَمْ يَكُنْ فِي نِيَّةِ الْحَسَنِ أَنْ يُقَاتِلَ أَحَدًا، وَلَكِنْ غَلَبُوهُ عَلَى رَأْيِهِ، فَاجْتَمَعُوا اجْتِمَاعًا عَظِيمًا لَمْ يُسْمَعْ بِمِثْلِهِ، فَأَمَّرَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَيْسَ بْنَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ عَلَى الْمُقَدِّمَةِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَسَارَ هُوَ بِالْجُيُوشِ فِي إِثْرِهِ قَاصِدًا بِلَادَ الشَّامِ، لِيُقَاتِلَ مُعَاوِيَةَ وَأَهْلَ الشَّامِ فَلَمَّا اجْتَازَ بِالْمَدَائِنِ نَزَلَهَا، وَقَدَّمَ الْمُقَدِّمَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ**)[(٦)].

١٤) لَـمَّا عَلِمَ معاويةُ ﵁ بخروج الحسن ﵁: خَرَجَ من إِيلِيَاءَ في صفر (٤١هـ) لاستقبال الحسنِ ﵁ حَتَّى نَزَلَ بِجِسْرِ مَنْبِجَ، فَمَكَثَ فيها، ثم جَرَتْ بَيْنَهُمَا ﵄ مُرَاسَلَاتٌ أُخْرَى عَلَنِيَّةٌ مُثْمِرَةٌ.

وتُشِيرُ الروايات إلى أن جيش معاوية ﵁ كان أقل عددا من جيش الحسن ﵁، منها رواية البخاري: (**اسْتَقْبَلَ وَاللهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ مُعَاوِيَةَ بِكَتَائِبَ أَمْثَالِ الْجِبَالِ**[(٧)]، **فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: إِنِّي لَأَرَى كَتَائِبَ لَا تُوَلِّي حَتَّى تَقْتُلَ أَقْرَانَهَا**)[(٨)].

١٥) مَكَثَ الحسنُ ﵁ بجيشه في المدائن، فلاحظ أهلُ العراق تتابع المراسلات العَلَنِيَّةِ بين الحسن ومعاوية ﵄، وَلَاحَظُوا أيضاً أن الحسن ﵁ إنما اسْتَقَرَّ بالمدائن واكتفى بالمراسلات وأنه لا يتخذ تدابيرَ للحرب، فَاكْتَشَفُوا أَنَّ خُرُوجَهُ إلى المدائن لم يكن من أجل

---

(١) الحَنَقُ: شِدَّةُ الغَيْظِ وَالغَضَبِ. تاج العروس (٢٥/ ٢٠٧) مادَّة: ح ن ق.

(٢) الْمُسْتَمِيتُونَ: هُمُ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْمَوْتِ. وَالْمُسْتَمِيتُ: الشُّجَاعُ الطَّالِبُ لِلْمَوْتِ. تاج العروس (٥/ ١٠٧) مادَّة: موت.

(٣) (تَقَطَّرُ): أَصْلُهَا: تَتَقَطَّرُ، حُذِفَتِ التَّاءُ الثَّانِيَةُ تَخْفِيفًا. أَيْ: تَتَهَيَّأُ لِلْقِتَالِ وَتَتَحَرَّقُ لَهُ. لسان العرب (٥/ ١٠٧) مادَّة: قطر.

(٤) انظر [٦٠٤]. (٥) انظر [٦٠٢]. (٦) انظر [٥٦٦].

(٧) أَيْ لَا يُرَى لَهَا طَرَفٌ لِكَثْرَتِهَا كَمَا لَا يُرَى مَنْ قَابَلَ الْجَبَلَ طَرَفُهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ شِدَّةَ الْبَأْسِ.

(٨) انظر [٥٦٦].

الحرب، وأنه يَتَّجِهُ نحو الصلح لا محالةَ.

١٦) ثم كانت القَشَّةُ التي كَسَرَتْ ظُهُورَ الخَوَنَةِ، وهي خطبة الحسن ﵁ بالمدائن التي أَلْمَحَ فيها برغبته في الصلح، وأنه لا يريد القتال، فَقَالَ ﵁ بَعْدَ أَنْ حَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ: «**إِنَّ كُلَّ مَا هُوَ آتٍ قَرِيبٌ، وَإِنَّ أَمْرَ اللهِ وَاقِعٌ وَإِنْ كَرِهَ النَّاسُ، وَإِنِّي وَاللهِ مَا أُحِبُّ أَنْ أَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ مَا يَزِنُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ يُهْرَاقُ فِيهِ مِحْجَمَةٌ مِنْ دَمٍ، قَدْ عَلِمْتُ مَا يَضُرُّنِي مِمَّا يَنْفَعُنِي، فَالْحَقُوا بِطَيَّتِكُمْ**»[١].

١٧) وبسبب ما أَلْمَحَ فيه الحسنُ ﵁ هذه الخُطْبَةِ: تآمر الخَوَنَةُ من أفراد جيشه عليه مرةً أُخْرَى لاغتياله بطريقة يَضِيعُ فيها دَمُهُ ولا يُعْرَفُ قَاتِلُهُ بالتحديد، وكانت مؤامرتهم: أن تُثَارَ الفوضى في الجيش الْمُقِيم بِالْمَدَائِنِ - الذي هو بقيادة الحسن ﵁ -، فَيَمُوجَ الناسُ بعضهم في بعض، ثم يَقْتَحِم المتآمِرُونَ حُجْرَةَ الحسنِ ﵁ مُتَظَاهِرِينَ أَنَّهُمْ لُصُوصٌ لا يريدون سِوَى النَّهْبِ، فَيَتَحَيَّن أحدُهُمْ فرصةً فيَطعن الحسنَ ﵁ طعنةً خاطفةً أثناء تلك الفوضى!!

ثم نُفِّذَتِ المؤامرة، فَصَاحَ أحدُهم في الجيش بالمدائن: "أَلَا إِنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ قَدْ قُتِلَ"، وَقَيْسٌ ﵁ هو قائد "جَيْشِ الخَمِيسِ"، وكان يُقِيمُ بجيش الخميس في اثني عشر ألفا بِمَسْكِنَ والأنبار وناحيتها، أي أنه ليس بالمدائن، فَفَزِعَ النَّاسُ واضطربوا من هذه الإشاعة المخيفة، فَهَجَمَتْ جموعٌ مِنَ الغَوْغَاءِ عَلَى حُجْرَةِ الحَسَنِ ﵁ فَانْتَهَبُوهَا، حَتَّى انْتَهَبُوا بِسَاطًا كَانَ تَحْتَهُ، وَأَخَذُوا رِدَاءَهُ مِنْ ظَهْرِهِ، وَطَعَنَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ أُقَيْصِرٍ، بِخِنْجَرٍ مَسْمُومٍ فِي أَلْيَتِهِ[٢]، وهذه الطعنة الثانية: هي المؤامرة الثانية، وقد وقعَت بالمدائن، فنجا الحسن ﵁ بنفسه من بين هذه الفوضى، وانتقل وهو مصاب إلى مكانٍ آمنٍ، وهو "الأَبْيَضُ" قَصْرُ كِسْرَى[٣].

١٨) لم تفلح المؤامرة الثانية في اغتيال الحسن ﵁، فوقعت مؤامرةٌ ثالثة، قادها الْمُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ الثَّقَفِيُّ - وكان غُلَامًا شَابًّا -، فَعَرَضَ على عَمِّهِ وَالِي الْمَدَائِنِ سَعْدِ بْنِ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيِّ ﵁ أن يَقْتُلَ الحَسَنَ ﵁ - إِنْ أَمْكَنَ - ويُرْسِلَ برأسه إلى معاوية ﵁[٤]، أو أن يُوثِقَهُ فيسلمه لمعاوية ﵁[٥]؛ لِيَنَالَ حُظْوَةً عند معاوية ﵁!! فأنكر عليه عَمُّهُ ﵁، ولم تفلح هذه المؤامرة أيضا.

فالمؤامرة الثالثة: هي استكمال للمؤامرة الثانية.

---

(١) سيأتي برقم [٥٥٥] بشرحه وبيان غريبه.

(٢) الأَلْيَةُ: العَجِيزَةُ. لسان العرب (١٤/ ٤٢) مادة: ألا.

(٣) انظر [٥٦٣].

(٤) انظر [٥٦٠].

(٥) انظر [٥٥٧] [٥٥٨].

١٩) وبعد فشل هذه المؤامرات الثلاثة في اغتيال الحسن رضي الله عنه: استشار الحسنُ رضي الله عنه عبدَ الله بن جعفر والحسين بن علي رضي الله عنهم في تسليم الخلافة لمعاوية رضي الله عنه، فوافقاه على ما يريد[١]، فأرسل الحسن رضي الله عنه إلى معاوية رضي الله عنه يطلب الصلح مقابل شروط يلتزمها معاوية رضي الله عنه، وكانت هذه المراسلة علنية، وكان الحسن رضي الله عنه قد راسله قبل ذلك مِرَاراً.

٢٠) استقبل معاويةُ رضي الله عنه عرض الصلح، فوافق على الشروط، وهي ثلاثة: (شرط المال، وإصدار العفو العام، وقطع الفتنة وإيقاف الحرب)، وأرسل إلى الحسنِ رضي الله عنه وَفْدًا يضمن له ويعاهده بالوفاء بالشروط، والوَفْدُ رَجُلَانِ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، هما عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ وَعَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ رضي الله عنهما، فَمَا سَأَلَهُمَا الحَسَنُ رضي الله عنه شَيْئًا إِلَّا قَالَا: نَحْنُ لَكَ بِهِ، فتوثَّق الحسنُ رضي الله عنه، وأرسل بالبيعة معهما لمعاوية رضي الله عنه.

٢١) ثم أعلن الحسنُ رضي الله عنه بالمدائن في خُطْبَةٍ أنه بايع معاويةَ رضي الله عنه، وَأَمَرَهُمْ بتسليم البيعة له.

وكيفيةُ هذا الإعلان: أن الحسنَ رضي الله عنه جَمَعَ رُءُوسَ أَصْحَابِهِ فِي قَصْرِ الْمَدَائِنِ الذي كان مقيما فيه، وهو نفسه "الأَبْيَضُ" قَصْرُ كِسْرَى[٢]، ثم خطب رضي الله عنه فيهم فَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، لَوْ لَمْ تَذْهَلْ نَفْسِي عَنْكُمْ إِلَّا لِثَلَاثِ خِصَالٍ لَذَهَلَتْ[٣]: مَقْتَلِكُمْ أَبِي، وَمَطْعَنِكُمْ بِغَلَّتِي، وَانْتِهَابِكُمْ ثَقَلِي[٤]، - أَوْ قَالَ: رِدَائِي عَنْ عَاتِقِي -، وَإِنَّكُمْ قَدْ بَايَعْتُمُونِي عَلَى أَنْ تُسَالِمُوا مَنْ سَالَمْتُ، وَتُحَارِبُوا مَنْ حَارَبْتُ، وَإِنِّي قَدْ بَايَعْتُ مُعَاوِيَةَ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»، ثُمَّ نَزَلَ فَدَخَلَ الْقَصْرَ[٥]. وهذه البيعة الأولى، وكانت بالمراسلة.

٢٢) هكذا أَعْلَنَ الحسنُ رضي الله عنه بالمدائن بَيْعَتَهُ لمعاوية رضي الله عنه، وأمر جيشه ببيعة معاوية رضي الله عنه، لكن سنتحدث هنا عن "جَيْشِ الخَمِيسِ"، تلك القوة الضارية المتحمسة للقتال، كيف عَلِمَتْ بِنَبَإِ الصلح؟ وما موقفها منه؟

كان جَيْشُ الخَمِيسِ بقيادة قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رضي الله عنهما في اثني عشر ألفا مُقِيمًا خارج المدائن، كان بِمَسْكِنَ وَالأَنْبَارِ وَنَاحِيَتِهَا، فَلَمْ يَبْلُغْهُمْ نَبَأُ البَيْعَةِ، فَكَتَبَ الحَسَنُ رضي الله عنه إلى قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رضي الله عنهما يخبره بثلاثة أشياء:

---

(١) انظر [٥٧٣].

(٢) انظر [٥٦٣].

(٣) الذَّهْلُ: التَّرْكُ وطِيبُ النَّفْسِ عَنِ الإِلْفِ. (والإِلْفُ والأُلْفَةُ: الأُنْسُ والمحبَّة). أي: أَنَّ الحَسَنَ رضي الله عنه طَابَتْ نَفْسُهُ عمن فعل تلك الخصال الثلاثة، فلا يجد في نفسه أُنساً ولا مَحَبَّةً لهم. انظر: لسان العرب (١١/ ٢٥٩) مادَّة: ذهل.

(٤) الثَّقَلُ: مَتاعُ الْمُسافِرِ وحَشَمُه، والجَمعُ أَثْقالٌ. وكُلُّ شيءٍ خَطِرٍ نَفِيسٍ مَصُونٍ لَهُ قَدْرٌ وَوَزْنٌ: فهو ثَقَلٌ عندَ العَرَبِ. تاج العروس (٢٨/ ١٥٦) مادة: ثقل.

(٥) انظر [٥٦٠].

ـ الأول: أن يُعْلِنَ قيسٌ رضي الله عنه في جيش الخميس أن الحسن رضي الله عنه أرسل بالبيعة لمعاوية رضي الله عنه.

ـ الثاني: ويخبرهم بأن الحسن رضي الله عنه يأمرهم ببيعة معاوية رضي الله عنه.

ـ الثالثة: ويخبرهم أن الحسن ومعاوية رضي الله عنهما متجهان في طريقهما إليكم بِمَسْكِنَ مِنْ أَجْلِ البيعة العامة المشهودة.

(فَقَامَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ فِي أَصْحَابِهِ[1] فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَتَاكُمْ أَمْرَانِ، لَا بُدَّ لَكُمْ مِنْ أَحَدِهِمَا: دُخُولٌ فِي فِتْنَةٍ، أَوْ قَتْلٌ مَعَ غَيْرِ إِمَامٍ، فَقَالَ النَّاسُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَدْ أَعْطَى الْبَيْعَةَ مُعَاوِيَةَ، فَرَجَعَ النَّاسُ، فَبَايَعُوا مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه)[2].

أي بايعوا معاويةَ رضي الله عنه بعد وصوله إلى مَسْكِنَ.

استجاب أكثر جيش الخميس لأمر الحسن رضي الله عنه، غير أن قيس بن سعد رضي الله عنهما وأتباعه - وهم طائفة من جيش الخميس قوامها خمسة آلاف - ترددوا في أول الأمر في قبول الصلح، فلما استوثقوا: اطمأنوا وقبلوه، قال عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: **(كَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْد بْنُ عُبَادَةَ مَعَ عَلِيٍّ عَلَى مُقَدِّمَتِهُ، وَمَعَهُ خَمْسَةُ آلَافٍ قَدْ حَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ بَعْدَمَا مَاتَ عَلِيٌّ، فَلَمَّا دَخَلَ الْحَسَنُ فِي بَيْعَةِ مُعَاوِيَةَ أَبَى قَيْسٌ أَنْ يَدْخُلَ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: «مَا شِئْتُمْ؟ إِنْ شِئْتُمْ جَالَدْتُ بِكُمْ أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ الأَعْجَلُ[3]، وَإِنْ شِئْتُمْ أَخَذْتُ لَكُمْ أَمَانًا»، فَقَالُوا لَهُ: «خُذْ لَنَا أَمَانًا»، فَأَخَذَ لَهُمْ: أَنَّ لَهُمْ كَذَا وَكَذَا، وَلَا يُعَاقَبُوا بِشَيْءٍ، وَإِنِّي رَجُلٌ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ خَاصَّةً شَيْئًا...)**[4]. هذا الكلام وجَّهه قيسٌ رضي الله عنه لأتباعه، وهم طائفة من جيش الخميس عددها خمسة آلاف، ولم يوجَّهُ لكل جيش الخميس.

أما عن أَثَرِ نَبَأِ الصلح على جيش الخميس المتحمس جدًّا للقتال: فيصفه أَبُو الْغَرِيفِ بقوله: **(...فَلَمَّا أَتَانَا صُلْحُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ كَأَنَّمَا كُسِرَتْ ظُهُورُنَا مِنَ الْحُزْنِ وَالْغَيْظِ...)**[5].

٢٣) ثم دعا الحسنُ رضي الله عنه معاويةَ رضي الله عنه للقدوم إلى مَسْكِنَ بعد خمسة أيام ليسلِّم له بالبيعة أمام الملأ، فَقَدِمَ معاويةُ رضي الله عنه والتقى بالحسن رضي الله عنه، فبايعه الحسنُ رضي الله عنه مرة ثانية بيعةً مشهودة في ربيع الأول سنة (٤١هـ)[6]، وبايعه الناس.

---

(١) أصحاب قيس بن سعد رضي الله عنهما: هم شرطة الخميس.

(٢) انظر [٥٧٤].

(٣) الْأَعْجَلُ: الْأَقْرَبُ أَجَلًا. فتح الباري لابن حجر (٦/ ٢٤٩).

(٤) انظر [٦٠٢].

(٥) انظر [٦٠٤].

(٦) انظر [١٢٤].

✓ **وهذا يعني أن الحسن رضي الله عنه بايع معاوية رضي الله عنه بيعتين:**

ـ البيعةُ الأولى: كانت بالمراسلة، وكان الحسنُ رضي الله عنه حينها مُقِيمًا بالمدائن ومعاويةُ رضي الله عنه بِجِسْرِ مَنْبِجَ.

ـ البيعةُ الثانية: كانت بِمَسْكِنَ، وكانت بعد الأولى بخمسة أيام، التقى الحسنُ ومعاويةُ رضي الله عنهما بِمَسْكِنَ، فتمَّت بيعةٌ مشهودة.

٢٤) ثم دَخَلَ الحسنُ ومعاويةُ رضي الله عنهما الكوفةَ سَوِيًّا في نفس الشهر(١)، ثم نزل الحسنُ قصر الكوفة، ونزل معاويةُ رضي الله عنه النُّخَيْلَةَ، وَقَدِمَ الحسنُ على معاوية رضي الله عنهما في معسكره بِالنُّخَيْلَةِ غير مرةٍ(٢)، وفي بعض هذه المرات: خَطَبَ الحسنُ رضي الله عنه خُطْبَةً - أي في النُّخَيْلَةِ - يُؤَكِّدُ فِيهَا بَيْعَتَهُ لِمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، فَقَالَ: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي كُنْتُ أَكْرَهَ النَّاسِ لِأَوَّلِ هَذَا الْحَدِيثِ**(٣)، وَأَنَا أَصْلَحْتُ آخِرَهُ لِذِي حَقٍّ أَدَّيْتُ إِلَيْهِ حَقَّهُ أَحَقَّ بِهِ مِنِّي، أَوْ حَقٍّ جُدْتُ بِهِ لِصَلَاحِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ، وَإِنَّ اللهَ قَدْ وَلَّاكَ يَا مُعَاوِيَةُ هَذَا الْحَدِيثَ(٤) لِخَيْرٍ يَعْلَمُهُ عِنْدَكَ، أَوْ لِشَرٍّ يَعْلَمُهُ فِيكَ ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١١١﴾﴾(٥)، ثُمَّ نَزَلَ(٦)

وفي خطبة أخرى له في النُّخَيْلَةِ أيضا: أنه رضي الله عنه قام **فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ أَكْيَسَ الْكَيْسِ**(٧) **التُّقَى، وَإِنَّ أَحْمَقَ الْحُمْقِ الْفُجُورُ، وَإِنَّ هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي اخْتَلَفْتُ فِيهِ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ إِمَّا كَانَ حَقًّا لِي تَرَكْتُهُ لِمُعَاوِيَةَ إِرَادَةَ صَلَاحِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَحَقْنِ دِمَائِهِمْ، أَوْ يَكُونُ حَقًّا كَانَ لِامْرِئٍ أَحَقَّ بِهِ مِنِّي، فَفَعَلْتُ ذَلِكَ،** ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١١١﴾﴾).

زَادَ الحَاكِمُ: (**أَقُولُ قَوْلِي هَذَا وَاسْتَغْفِرُ اللهَ لِي وَلَكُمْ**).

وَزَادَ البَيْهَقِيُّ فِي الكُبْرَى وَالدَّلَائِلِ: (**ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَنَزَلَ**)(٨).

٢٥) ووفَّى معاويةُ رضي الله عنه بالشروط، وَقَبَضَ الحسنُ رضي الله عنه المالَ من معاوية رضي الله عنه على دفعتين، الدفعة الأولى: حَمَلَهَا معاويةُ رضي الله عنه إلى مَكَانِ الحَسَنِ رضي الله عنه بالكوفة، أما الدفعة الثانية: ذهب الحسنُ رضي الله عنه بنفسه إلى معاوية رضي الله عنه بالنُّخَيْلَةِ، فقبضها من هناك، فتم الوفاء

---

(١) ربيع الأول سنة (٤١هـ).

(٢) انظر [٥٦٢].

(٣) أَيْ: إِنِّي كُنْتُ أَكْثَرَ النَّاسِ كَرَاهِيَّةً لِلْحَرْبِ، وقد ذكرنا أنه كان ينهى أباه رضي الله عنه عن الخروج من المدينة بعد أن استشهد عثمان رضي الله عنه.

(٤) أَيْ: الخِلَافَةَ.

(٥) [الأنبياء: ١١١].

(٦) انظر [٥٧٢].

(٧) (أَكْيَسَ): أَيْ أَعْقَلَ. (الكَيْسُ): العَقْلُ. انظر: لسان العرب (٦/ ٢٠١) مادَّة: كيس.

(٨) انظر [٥٧٣].

بالشرط، فقال معاويةُ ﷺ بعد ذلك للحسن ﷺ: "لَأُجِيزَنَّكَ بِجَائِزَةٍ مَا أَجَزْتُ بِهَا أَحَدًا قَبْلَكَ وَلَا أُجِيزُ بِهَا أَحَدًا بَعْدَكَ"، فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَمِائَةِ أَلْفٍ، فَقَبَضَ الحَسَنُ ﷺ هذه الجائزة، وهذا يعني أن معاوية ﷺ وفَّى للحسن ﷺ من الأموال أكثر مما اشترطه.

قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ: **قَدِمَ الْحَسَنُ فَاجْتَمَعَ بِمُعَاوِيَةَ بَعْدَ مَا أَسْلَمَ إِلَيْهِ الْخِلَافَةَ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: لَأُجِيزَنَّكَ بِجَائِزَةٍ مَا أَجَزْتُ بِهَا أَحَدًا قَبْلَكَ وَلَا أُجِيزُ بِهَا أَحَدًا بَعْدَكَ، فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَمِائَةِ أَلْفٍ، ثُمَّ إِنَّ الْحَسَنَ ﷺ رَجَعَ بِآلِ بَيْتِهِ مِنَ الكُوفَةِ وَنَزَلَ الْمَدِينَةَ**[١].

٢٦) ثُمَّ رَجَعَ الحسنُ ﷺ بِآلِ بَيْتِهِ مِنَ الكُوفَةِ وَنَزَلَ الْمَدِينَةَ[٢].

٢٧) وَسُمِّيَتْ تِلْكَ السَّنَةُ (٤١هـ) الَّتِي بَايَعَ فِيهَا الحَسَنُ مُعَاوِيَةَ ﷺ: بِـ **(عَامِ الجَمَاعَةِ)**.

٢٨) وبهذا تكون مدة خلافة الحسن ﷺ: ستة أشهر، فإنه تولى الخلافة في العشر الأواخر من رمضان سنة (٤٠هـ)، وسلم الخلافة لمعاوية ﷺ في ربيع الأول سنة (٤١هـ)[٣]، وهذه ستة أشهر.

٢٩) بعد تمام البيعة لمعاوية ﷺ: رجع عمرو بن العاص ﷺ بأهل الشام من مَسْكِنَ إلى الشام، وبينما هم في الطريق بِدِجْلَةَ إِذْ مَطَرَتِ السَّمَاءُ دَمًا عَبِيطًا، فَزِعَ النَّاسُ مِنْهُ وَمَاجُوا، وَظَنُّوا أنها القيامة، فخطبهم عمرو بن العاص ﷺ ووعظهم بما يُعَلِّقُ القلوب بالله ﷻ ويُسَكِّنُهَا من الفَزَعِ[٤].

❖ ❖ ❖

---

(١) انظر [٥٧٠].

(٢) انظر [٥٧٠].

(٣) انظر [١٢٤].

(٤) سيأتي تفصيل هذه الحادثة، انظر [٥٧٦].

۞ المبحث الثاني: الشروط والمبادئ التي قام عليها صلح الحسن ومعاوية رضي الله عنهما

● المطلب الأول: شروط الحسن رضي الله عنه عند بيعته لمعاوية رضي الله عنه.

لا يَثْبُتُ مِنْ شروط (بُنُود) الصُّلْحِ التي اشترطها الحسنُ رضي الله عنه إلا ثلاثة فقط، هي:

١) شَرْطُ المال: وهو على نوعين:

ـ النوع الأول: مال كثير جدا يكون عند التنازل عن الخلافة، وهو بيت مال الكوفة[١]، واختلف في مقداره، فقيل: وقيل (**خَمْسَةُ آلَافِ أَلْفٍ**)[٢] وقيل (**سِتَّةُ آلَافِ أَلْفِ دِرْهَمٍ**)[٣].

وورد في أصح الروايات إسنادا: (**وَحَمَلَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْحَسَنِ مَالًا عَظِيمًا يُقَالُ: خَمْسُ مِائَةِ أَلْفِ أَلْفِ دِرْهَمٍ**)[٤]. لكن لم يُذكر في هذه الرواية أن مصدره بيت مال الكوفة، ولعله: بيت مال الكوفة معَ أموال أخرى شرطها الحسن رضي الله عنه، أو مع زيادات وهبها معاويةُ إلى الحسن رضي الله عنهما، فأعطاه معاويةُ رضي الله عنه فوق ما اشترط.

وقد قبض الحسن رضي الله عنه هذا النوع الأول من المال على دفعتين:

■الدفعة الأولى: حَمَلَهَا معاويةُ رضي الله عنه إلى الحسن رضي الله عنه بالكوفة رضي الله عنهما (أي حملها إلى مَكَانِ الحَسَنِ رضي الله عنه).

■ الدفعة الثانية: ذهب الحسنُ رضي الله عنه بنفسه إلى النُّخَيْلَةِ التي كان يُقِيمُ بها معاويةُ رضي الله عنه حينئذٍ، فقبضها الحسنُ رضي الله عنه من هناك، ثم رجع بأهله إلى المدينة[٥].

ـ النوع الثاني: أن يُحْمَلَ إِلَى الحَسَنِ رضي الله عنه بِالْمَدِينَةِ مِنَ الْمَالِ وَالثِّيَابِ وَالْأَقْوَاتِ فِي كُلِّ عَامٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ هو وأهله وأتباعه ومواليه[٦]، وورد في رواية ابن سعد: (**فَأَجْرَى مُعَاوِيَةُ عَلَى الحَسَنِ كُلَّ سَنَةٍ أَلْفَ أَلْفَ دِرْهَمٍ**)[٧].

---

(١) انظر [٥٥٧] [٥٥٨].

(٢) انظر [٥٥٧] [٥٥٨].

(٣) انظر [٥٦٢].

(٤) انظر [٥٦٨] وإسناده صحيح على شرط البخاري.

(٥) انظر [٥٧٠] والتعليق بعده.

(٦) فتح الباري (١٣/ ٦٥).

(٧) انظر [٥٦٢].

٢) إصدار العفو العام: وهو عفو عام اتَّفَقَ على إصداره الحسنُ ومعاويةُ رضي الله عنهما عَنْ كُلِّ ما جَرَى قَبْلَ الصُّلْحِ مِنْ سَفْكٍ لِلدِّمَاءِ أو إِتْلَافٍ لِلْأَمْوَالِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا البَنْدُ هُوَ رَأْسُ بُنُودِ الصُّلْحِ بَيْنَهُمَا.

٣) قطع الفتنة وإيقاف الحرب.

وقد وردت هذه الشروط الثلاثة عند البخاري: (**فَقَالَ لَهُمَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ: إِنَّا بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَدْ أَصَبْنَا مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَدْ عَاثَتْ فِي دِمَائِهَا**)[١].

وقد أَوْفَى معاويةُ رضي الله عنه بجميع الشروط، بل وزيادة، فإنه أعطى الحسنَ رضي الله عنه من الأموال أكثر مما اشترط، فَأَجَازَهُ بِأَرْبَعِ مائَةِ أَلْفٍ، أَوْ أَرْبَعِ مائَةِ أَلْفِ أَلْفٍ[٢].

أما اشتراط عدم سَبِّ علي رضي الله عنه، واشتراط الحسن رضي الله عنه أن تكون له الخلافة بعد معاوية رضي الله عنه: فلا يصح هذان الشرطان، وَذُكِرَ ذلك في موضعه بالتفصيل[٣].

● المطلب الثاني: المبادئ التي قام عليها صلح الحسن رضي الله عنه.

ذكرنا مسبقا[٤] أن صلح الحسن ومعاوية رضي الله عنهما - قام على ثلاثة ركائز أو مبادئ، وهي:

١) تغيير الخليفة.

٢) حصول الخليفة على أموال مقابل تنازله عن الخلافة.

٣) حقن الدماء واجتماع الأُمَّةِ.

وهذه الركائز أو المبادئ: ترسَّخت على يد الحَكَمَيْنِ أبي موسى وعمرو رضي الله عنهما يوم اجتماعهما، ومضى تفصيل ذلك.

فهذا الصلح هو من حسنات أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص والحسن بن علي ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم.

وقد ذكر أستاذي فضيلة أ.د. خالد الغيث مراحل صلح الحسن رضي الله عنه وقسمها إلى ثمان مراحل، فيمكن أن يضاف إليها أيضا: (اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما)؛ لأن بِيَدِ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما رُكِزَتْ دعائم الصلح، ويمكن جَعْلُهُ "المرحلة الثانية".

---

(١) انظر [٥٦٦].

(٢) انظر [٥٦٩] [٥٧٠].

(٣) أما عند عدم سب علي رضي الله عنه: انظر هامش [٥٦٢].

وأما اشتراط الخلافة بعد معاوية رضي الله عنه: انظر [٥٩٦] والتعليق بعده.

(٤) انظر: صفحة (٥٤٧).

۞ المبحث الثالث: خطوات الحسن في طريق الصلح حتى بيعته لمعاوية رضي الله عنهما

● المطلب الأول: شجاعة أمير المؤمنين الحسن رضي الله عنه وحكمته في اختيار الصلح:

تَوَلَّى الحَسَنُ رضي الله عنه الخِلَافَةَ فِي وَقْتٍ عَصِيبٍ حَرِجٍ جاءت فيه الأخبار من العراق بمقتل علي رضي الله عنه، وبلغ الناسَ أن معاوية رضي الله عنه طُعِنَ طعنةً قَاتِلَةً، وَظَنُّوا أنه سيموت منها، وانتشرت شائعات بمطعن عمرو بن العاص رضي الله عنه كَطَعْنَتَيْ صَاحِبَيْهِ رضي الله عنهما، بل انتشرت شائعات بمقتل معاوية وعمرو كليهما رضي الله عنهما.

في ظل هذا الفَزَعِ والاضطراب: تَوَلَّى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ الحَسَنُ رضي الله عنه الخِلَافَةَ.

نجا معاويةُ وعمرو رضي الله عنهما من تلك المؤامرة، غير أن الخوارج أغاظهم نجاتهما، فعزموا على اغتيالهما ثانيةً، وزادوا في المخطط: حَبِيبَ بْنَ مَسْلَمَةَ رضي الله عنه، نُفِّذَ المخطط الخارجي الثاني في إِيلِيَاءَ، فنتج عنه إصابة معاوية رضي الله عنه بطعنة خفيفة، ومقتل خَارِجَةَ بْنِ حُذَافَةَ رضي الله عنه، ونجا عمرو بن العاص وحَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ رضي الله عنهما، وهكذا تتوالى محاولات الاغتيال للصحابة رضي الله عنهم حتى ظنَّ الناسُ أن صفوة الأمة (وهم الصحابة رضي الله عنهم) تتربص بهم أيدي الغدر الخارجية تقتلهم واحدا تلو الآخر، عَلِمَ النَّاسُ أن هناك مخطَّط لاغتيال معظم الصحابة رضي الله عنهم في العراق والشام ومصر، وكان استهدافهم للصحابة رضي الله عنهم في هذه الأمصار لأنها كانت مكان النزاعات، قال جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللهِ البَجَلِيُّ رضي الله عنه لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه: **(إِنَّ مُعَاوِيَةَ طُعِنَ طَعْنًا بَيْنَنَا لَا أُرَاهَا إِلَّا قَاتِلَتُهُ، وَإِنَّ النَّاسَ**[1] قَاتِلُونَ بَقِيَّةَ أَصْحَابِ الشُّورَى وَبَقِيَّةَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ)[2]، وقد أراد الخوارج - بجهل منهم - من اغتيال معظم الصحابة رضي الله عنهم: أن يُرِيحُوا الأُمَّةَ بالقضاء على الفتن، جاء عند ابن سعد في قصة اغتيال علي رضي الله عنه: **(فَاجْتَمَعُوا بِمَكَّةَ، وَتَعَاهَدُوا وَتَعَاقَدُوا لَيَقْتُلَنَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ: عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَمُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَعَمْرَو بْنَ الْعَاصِ، وَيُرِيحَنَّ الْعِبَادَ مِنْهُمْ)**[3]، فتخطيطهم لاغتيال معظم الصحابة رضي الله عنهم يَدْخُلُ في هذا.

في تلك اللحظات الحَرِجَةِ انْبَرَى الحسنُ رضي الله عنه بِقَلْبٍ مُلِيءٍ ذَكَاءً وَحِنْكَةً وَشَجَاعَةً وَعَزِيمَةً

---

(١) يقصد بالناس: الخوارج.

(٢) انظر [٢٠٥].

(٣) انظر [٥٢٦].

للتصدي للفتن ومخططاتِ الخوارج الغادرة، فَخَطَّطَ لأمر مقابل مخططهم، أَمْر في غاية الأهمية، يُشَكِّلُ منعطفا هَامًّا في تاريخ الأُمَّةِ من أجل إنقاذها مما حَلَّ بها، ألا وهو الصلح وحقن الدماء الذي اسْتَجَابَ به رضي الله عنه لبشارة جده ﷺ.

إذاً استجابةُ الحسن رضي الله عنه للصلح لم يكن وليدَ ضغطِ الواقع أو إملاءَ مُجْرَيَاتِ الأحداث، بل كان قرارا أصيلاً شجاعاً منه رضي الله عنه، عَدَّهُ جَدُّهُ ﷺ من مناقبه، فكان أوَّل ما قام به الحسن رضي الله عنه في طريق الإصلاح بعد وفاة أبيه رضي الله عنه: أَنِ اشترطَ على أهل العراق أَلَّا يَقْبَلَ بالبيعة إلا بشرط، وهو أن يُسَالِمُوا مَنْ سَالَمَ، وَيُحَارِبُوا مَنْ حَارَبَ، وقد أراد بهذا الشرط تهيئةَ الناس للصلح المرتقَب، فتمَّت بيعتُهُ رضي الله عنه بالعراق على ذاك الشرط.

فيمكن القول: أن الحسن رضي الله عنه كان متوجِّهاً بقوة نحو الصلح منذ أول خلافته، وسار على خطواتٍ قد خطَّط لها رجاءَ إنجاحِ الصلح وحقن الدماء.

والحقيقةُ أنَّ اشتراطَ الحسن رضي الله عنه على أهل العراق عند البيعة، ثم مَسِيرَهُ على الخطوات التي سار عليها خطوةً خطوةً في ظل تلك الفتن العصيبة، وَصَبْرَهُ العظيم على الأذى الذي لقيه في سبيل الصلح - كتعرضه للاغتيال مرتين بالطعن وتعرضه للشتم[1] -: لهو عمل كبير صعب لا يُطِيقُهُ إلا رجلاً اجتمعَت فيه الحكمةُ والشجاعةُ والعزيمةُ.

ومِن حكمة الحسن رضي الله عنه أنه حين رأى الاحتقانَ المتأصل في أهل العراق على أهل الشام: أراد تخفيفَه عن طريق الخروج بالجيش نحو الشام، فَسَارَ بجيش جرار كأمثال الجبال لم يُسمع بمثله، قد غَطَّى الأُفُقَ مِنْ كَثْرَتِهِ، وقد اجتمعَت فيه مع الكثرة: الحماسة الشديدة للحرب، سار به من الكوفة نحو الشام، وجعل أشدَّ الناسِ حماسةً وحرصًا على الحرب: في المقدِّمة، ثم أَمَرَهُمْ رضي الله عنه أن يَسْبِقُوهُ ويقيموا في مدينة أخرى غير التي سَيُقِيمُ هو فيها مع مُعْظَمِ الجيش، فأمر المقدِّمَةَ المتحمِّسةَ بِالْمُقَامِ بِمَسْكِنَ، بينما أقام هو بالجيش بالمدائن كي يتجنَّب وقوعَ الحرب، وَيَتَسَنَّى له التفاهم مع أهل الشام على الصلح.

مَكَثَ الحسنُ رضي الله عنه بجيشه في المدائن، فلاحظ أهلُ العراق تتابع المراسلات العَلَنِيَّةِ بين الحسن ومعاوية رضي الله عنهما، وَلَاحَظُوا أيضاً أن الحسن رضي الله عنه إنما اسْتَقَرَّ بالمدائن واكتفى بالمراسلات وأنه لا يتخذ تدابيرَ للحرب، فَاكْتَشَفُوا أنَّ خُرُوجَهُ إلى المدائن لم يكن من أجل الحرب، وأنه يَتَّجِهُ نحو الصلح لا محالةَ، ثم كانت القَشَّةُ التي كَسَرَتْ ظُهُورَ الخَوَنَةِ، وهي خطبة الحسن رضي الله عنه التي أَلْمَحَ فيها برغبته في الصلح[2]، فَعَزَمَ الخَوَنَةُ على قَتْلِهِ بطريقة يَضِيعُ فيها دَمُهُ ولا يُعْرَفُ قَاتِلُهُ بالتحديد، فاقتحمَت مجموعةٌ مِنَ الغَوْغَاءِ حُجْرَتَهُ مُتَظَاهِرِينَ أَنَّهُمْ

---

(١) وهو قول بعضهم له: (السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ). انظر [٦٠٤].

(٢) انظر [٥٥٤] [٥٥٥].

لُصُوصٌ لا يريدون سِوَى النَّهْبِ، فَطَعَنَهُ أَحَدُهُمْ، لَكِنَّ اللهَ ﷻ سَلَّمَ الحَسَنَ رضي الله عنه، فَلَمْ تُصِبْهُ بِمَقْتَلٍ، عُولِجَ الحَسَنُ رضي الله عنه مِنْ جُرْحِهِ، ثم اسْتَكْمَلَ طَرِيقَهُ في الصلح، وقد وقعَت هذه الطعنة - وهي الثانية - في أواخر طريق الصلح، أي أنه جَرَتْ قَبْلَهَا مكاتباتٌ كثيرة بين الطرفَيْنِ حتى اطمأنَّ الحسنُ رضي الله عنه إلى تسليم الأمر لمعاوية رضي الله عنه، ثم طُعِنَ الحسنُ رضي الله عنه الطعنةَ الثانية، ثم بَعَثَ الحسنُ رضي الله عنه إلى معاوية رضي الله عنه كِتَاباً يَذْكُرُ فيه الموافقةَ على الصلح غير أنه فَرَضَ شروطاً يلتزم بها معاويةُ رضي الله عنه، فَأَرْسَلَ معاويةُ رضي الله عنه رَجُلَيْنِ إلى الحسن رضي الله عنه يَضْمَنَانِ له كل ما يَطْلُبُ مِن شروط، ثم أَرْسَلَ الحسنُ رضي الله عنه معهما بالبيعة كِتَابيًا إلى معاوية رضي الله عنه، ثم بايعه الحسنُ رضي الله عنه مرةً أخرى شَفَهِيًّا، وقد مضى بيانه(١).

● المطلب الثاني: اشتراط الحسن رضي الله عنه على أهل العراق عند بيعتهم له:

عِنْدَمَا اسْتُشْهِدَ عَلِيٌّ رضي الله عنه وَجَدَ الحَسَنُ رضي الله عنه أَنَّ الدَّوْلَةَ قَدْ أَنْهَكَتْهَا الفِتَنُ وَمَزَّقَتْهَا الحُرُوبُ، فَأَرَادَ أَهْلُ العِرَاقِ مُبَايَعَتَهُ، فَاشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ الحَسَنُ رضي الله عنه شَرْطًا يُهَيِّئُهُمْ بِهِ لِلصُّلْحِ الْمُرْتَقَبِ، اشْتَرَطَ أَنْ يُسَالِمُوا مَنْ سَالَمَ، ويُحَارِبُوا مَنْ حَارَبَ، فعلموا أنه لا يريد القتال، وَبَايَعُوهُ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ.

وكان جَيْشُهُ مُطِيعًا له أَشَدَّ الطاعة، وَأَحَبُّوهُ حُبًّا شَدِيداً أَشَدَّ مِنْ حُبِّهِمْ لِأَبِيهِ رضي الله عنه(٢).

[٥٤٧] أَخْرَجَ الحَاكِمُ: **أَنَا حَمْزَةُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ الْفَضْلِ الْعَقَبِيُّ**(٣) بِبَغْدَادَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ سَلَّامٍ السَّوَّاقُ(٤)، ثنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، ثنا شَيْبَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: بُويِعَ لِأَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِالْكُوفَةِ عُقَيْبَ قَتْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ، وَأَخَذَ الْبَيْعَةَ عَنْ أَصْحَابِهِ، فَحَدَّثَنِي حَارِثَةُ بْنُ مُضَرِّبٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ: «وَاللهِ لَا أُبَايِعُكُمْ إِلَّا عَلَى مَا أَقُولُ لَكُمْ»، قَالُوا: مَا هِيَ؟ قَالَ: «تُسَالِمُونَ مَنْ سَالَمْتُ، وَتُحَارِبُونَ مَنْ

---

(١) اقتبست ما ورد في هذا المطلب (بمعناه) من كلام أستاذي الشيخ د. خالد الغيث، في برنامج حواري على "قناة المجد" بعنوان: (صحائف الضياء) الحلقة الثالثة، وهي من إعداد وتقديم الشيخ د. سليمان بن حمد العودة، وكان د. الغيث ضيف الحلقة، وكان عنوان الحلقة: "معاوية رضي الله عنه"، وبعض ما أوردته هو من كلام الشيخ د. سليمان في مداخلاته، وقد زدتُ على كلامهما، ثم بثثت أقوالهما في كتابي هذا، وقد أبقيتُ أقوالهما هنا: لجمع ما يتعلق بموضوع المطلب في مكان واحد، وللأمانة العلمية.

(٢) انظر لطاعتهم وحبهم له رضي الله عنه: [٥٩٤].

(٣) الشَّيْخُ، العَالِمُ، الصَّدُوقُ، أَبُو أَحْمَدَ حَمْزَةُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ العَبَّاسِ البَغْدَادِيُّ، العَقَبِيُّ، الدِّهْقَانُ، يَسْكُنُ بِالعَقَبَةِ الَّتِي بِقُرْبِ دِجْلَةَ، وثقه الخطيب وقال الذهبي في تاريخه: بغدادي ثقة، وتوفي سنة (٣٤٧هـ). سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥١٦) وانظر: تاريخ بغداد (٨/ ١٧٩) تاريخ الإسلام (٢٥/ ٣٧٥) الدليل المغني لشيوخ الدارقطني (١٩٠).

(٤) الْحَسَنُ بْنُ سَلَّامِ بْنِ حَمَّادِ بْنِ أَبَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ السَّوَّاقُ، أَبُو عَلِيٍّ البَغْدَادِيُّ، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: ثِقَةٌ صَدُوْقٌ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: الإِمَامُ، الثِّقَةُ، الْمُحَدِّثُ. توفي سنة (٢٧٧هـ). سؤالات الحاكم للدارقطني (٧٧) تاريخ بغداد (٧/ ٣٣٦) سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٩٢).

حَارَبْتُ»، وَلَمَّا تَمَّتِ الْبَيْعَةُ: خَطَبَهُمْ[(١)].

[٥٤٨] وَأَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونَ بْنَ مِهْرَانَ قَالَ: إِنَّ الحَسَنَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بَايَعَ أَهْلَ الْعِرَاقِ بَعْدَ عَلِيٍّ عَلَى بَيْعَتَيْنِ: بَايَعَهُمْ عَلَى الإِمْرَةِ، وَبَايَعَهُمْ عَلَى أَنْ يَدْخُلُوا فِيمَا دَخَلَ فِيهِ، وَيَرْضَوْا بِمَا رَضِيَ بِهِ**[(٢)].

● **المطلب الثالث: تَعَرُّضُ الحسن ﷺ لمحاولة اغتيال أُولَى بالكوفة بعد اشتراطه:**

بعدما اشترط الحسن ﷺ هذا الشرط الذي في البيعة: أَحَسَّ الغُلَاةُ برغبته في الصلح، فَدُبِّرَتْ المؤامرةُ الأولى لاغتياله من أجل قطع طريق الصلح، فَطُعِنَ في وَرِكِهِ وهو ساجد في الصلاة طَعْنَةً أَشْوَتْهُ[(٣)] مَرِضَ منها شَهْرَيْنِ، **ثم برئ وخطب فيهم، وكانت هذه الطعنة الأولى، وقد وقعت بالكوفة.**

[٥٤٩] أَخْرَجَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي "الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ -: **نَا الْحَجَّاجُ يَعْنِي ابْنَ أَبِي مَنِيعٍ، نَا جَدِّي، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قُتِلَ عَلِيٌّ، وَبَايَعَ أَهْلُ الْعِرَاقِ حَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَى الْخِلَافَةِ، فَطَفِقَ**[(٤)] يَشْتَرِطُ عَلَيْهِمْ حِينَ بَايَعُوهُ: «إِنَّكُمْ لِي سَامِعُونَ مُطِيعُونَ،

---

(١) المستدرك (٤٨٠٥) [(٥/ ٤١٠) ط: التأصيل] إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير حارثة روى له البخاري في الأدب المفرد وأصحاب السنن، وهو ثقة. شيبان: هو ابن عبد الرحمن التميمي.

التخريج:

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى [الطبقة الخامسة (١/ ٢٨٦ - ٢٨٧) تحقيق السلمي] عن عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى، بهذا الإسناد، إلا أنه قال: (خالد بن مُضَرِّبٍ) وهو أخوه فيما قاله البخاري وابنُ حِبَّانَ، وقد روى أبو إسحاق عنهما، فيحتمل أنه سمعه منهما، ويحتمل أنه التبس على بعض الرواة.

وأيًّا كان: فالخبر صحيح، وله شاهد صحيح، فإذا لم يكن صحيح الإسناد، فهو صحيح بشواهده.

وخالد بن مُضَرِّبٍ: سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات. التاريخ الكبير (٣/ ١٧٣) الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٢) الثقات لابن حبان (٤/ ٢٠٠) (٦/ ٢٦٤) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤/ ١٢٢). وانظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية عبد الله (٤٩٩) (١٤٢٤) (٤٠٣١).

الشواهد:

خبر جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ أنه سأل الحسن ﷺ فأجابه: (**كَانَتْ جَمَاجِمُ الْعَرَبِ بِيَدَيَّ، يُسَالِمُونَ مَنْ سَالَمْتُ، وَيُحَارِبُونَ مَنْ حَارَبْتُ**...) وإسناده صحيح على شرط مسلم. انظر [٥٩٦].

وخبر هِلَالِ بْنِ خَبَّابٍ سيأتي برقم [٥٦٠]، وهو صحيح بشواهده.

(٢) الطبقات الكبرى [الطبقة الخامسة (١/ ٣١٦ - ٣١٧) تحقيق السلمي] صحيح بشواهده، وهذا إسناد ضعيف لإرساله، ميمون لم يدرك تلك الأحداث، فإنه ولد سنة (٤٠هـ) وتوفي سنة (١١٧هـ).

وقال السلمي: إسناده حسن.

الشواهد:

نفس شاهد الخبر السابق.

(٣) أَشْوَتْهُ: أَصَابَتْهُ إِصَابَةً غَيْرَ قَاتِلَةٍ. النهاية في غريب الحديث (٢/ ٥١١) مادة: شَوَى.

(٤) طَفِقَ: شَرَعَ فِي. بَدَأَ فِي. أي: جَعَلَ يَشْتَرِطُ عَلَيْهِمْ.

تُسَالِمُونَ مَنْ سَالَمْتُ، وَتُحَارِبُونَ مَنْ حَارَبْتُ». فَارْتَابَ أَهْلُ الْعِرَاقِ فِي أَمْرِهِ حِينَ اشْتَرَطَ هَذَا الشَّرْطَ، قَالُوا: مَا هَذَا لَكُمْ بِصَاحِبٍ[١]، وَمَا يُرِيدُ هَذَا الْقِتَالَ. فَلَمْ يَلْبَثْ حَسَنٌ بَعْدَمَا بَايَعُوهُ إِلا قَلِيلا حَتَّى طُعِنَ طَعْنَةً أَشْوَتْهُ[٢]، فَازْدَادَ لَهُمْ بُغْضًا، وَازْدَادَ مِنْهُمْ ذُعْرًا[٣].

قوله: (**فَازْدَادَ لَهُمْ بُغْضًا، وَازْدَادَ مِنْهُمْ ذُعْرًا**)، المراد بهم: الفئة التي طعنته، لا كل أهل العراق، يفسره قول الحسن ﷺ: (**يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، لَوْ لَمْ تَذْهَلْ نَفْسِي عَنْكُمْ إِلَّا لِثَلاثِ خِصَالٍ لَذَهَلَتْ: مَقْتَلِكُمْ أَبِي، وَمَطْعَنِكُمْ بِغَلَّتِي، وَانْتِهَابِكُمْ ثَقَلِي، - أَوْ قَالَ: رِدَائِي عَنْ عَاتِقِي** -)[٤]، فإنه أراد الذين قاموا بتلك الخصال الثلاثة.

[٥٥٠] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يِسَافَ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَهُوَ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ: «يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ، اتَّقُوا اللهَ فِينَا، فَإِنَّا أُمَرَاؤُكُمْ وَإِنَّا أَضْيَافُكُمْ، وَنَحْنُ أَهْلُ الْبَيْتِ الَّذِينَ قَالَ اللهُ:** ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[٥] قَالَ[٦]: فَمَا رَأَيْتُ يَوْماً قَطُّ أَكْثَرَ بَاكِياً مِنْ يَوْمِئِذٍ[٧].

[٥٥١] وَأَخْرَجَ الطَّبَرَانِيُّ: **حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ، ثنا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ، أَنَا خَالِدٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ: أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ** ﷺ حِينَ قُتِلَ عَلِيٌّ ﷺ اسْتُخْلِفَ، فَبَيْنَمَا هُوَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ إِذْ وَثَبَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَطَعَنَهُ بِخِنْجَرٍ فِي وَرِكِهِ، فَتَمَرَّضَ مِنْهَا أَشْهُرًا، ثُمَّ

---

(١) أي: بِصَاحِبِ حَرْبٍ.

(٢) أَشْوَتْهُ: أَصَابَتْهُ إِصَابَةً غَيْر قَاتِلَةٍ. النهاية في غريب الحديث (٢/ ٥١١) مادة: شَوَى.

(٣) تاريخ دمشق (١٣/ ٢٦٣) صحيح بشواهده، وهذا إسناد ضعيف لإرساله. حَجَّاجٌ: هو ابنُ يُوسُفَ بن أبي مَنِيعٍ عُبَيْدِ اللهِ بن أبي زياد الرُّصَافِيُّ، ثقة. التقريب (١١٣٨). وَجَدُّهُ عُبَيْدُ اللهِ: صدوق. التقريب (٤٢٩١).

وانظر موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ١٢٦).

التخريج:

أخرجه الطبري في تاريخه (٣/ ١٦٧) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، به. وزاد فيه قصتين مُنْكَرَتَيْنِ، الأولى: عن المراسلة بين الحسن ومعاوية بشأن شروط الصلح، والثانية: عن خطبة الحسن ﷺ عند البيعة، وسنذكر الخُطبة من رواية الطبري بهذا الإسناد في كتاب "خطبة الحسن ومعاوية ﷺ عند البيعة" [١٥]، وسنترجم لرجال الإسناد هناك.

الشواهد:

قول الحسن: (**تُسَالِمُونَ مَنْ سَالَمْتُ، وَتُحَارِبُونَ مَنْ حَارَبْتُ**) ذكرنا شاهده في الخبرين السابقين.

وقوله: (**طُعِنَ طَعْنَةً أَشْوَتْهُ**) تشهد له الأخبار من [٥٥٠] إلى [٥٥٣] وهي صحيحة.

(٤) انظر [٥٦٠]. وشرحت غريبه هناك.

(٥) [الأحزاب: ٣٣].

(٦) القائل هو هِلَالُ بْنُ يَسَافٍ - رَاوِي الحَدِيثِ -.

(٧) الطبقات الكبرى [الطبقة الخامسة (١/ ٣١٨) تحقيق السلمي] إسناده صحيح.

قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ اتَّقُوا اللهَ فِينَا، فَإِنَّا أُمَرَاؤُكُمْ وَضِيفَانُكُمْ، وَنَحْنُ أَهْلُ الْبَيْتِ الَّذِي قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾(1) »، فَمَا زَالَ يَوْمَئِذٍ يَتَكَلَّمُ حَتَّى مَا يُرَى فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا بَاكِيًا(2)

[٥٥٢] وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ: (**أَخْبَرَنَا هِشَامٌ أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ: أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ لَمَّا اسْتُخْلِفَ حِينَ قُتِلَ عَلِيٌّ، فَبَيْنَمَا هُوَ يُصَلِّي إِذْ وَثَبَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَطَعَنَهُ بِخِنْجَرٍ** - وَزَعَمَ حُصَيْنٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الَّذِي طَعَنَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ - **وَحَسَنٌ سَاجِدٌ**. - قَالَ حُصَيْنٌ: وَعَمِّي أَدْرَكَ ذَاكَ - .**قَالَ: فَيَزْعُمُونَ أَنَّ الطَّعْنَةَ وَقَعَتْ فِي وِرْكِهِ، فَمَرِضَ مِنْهَا أَشْهُرًا، ثُمَّ بَرِئَ، فَقَعَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، اتَّقُوا اللهَ فِينَا؛ فَإِنَّا أُمَرَاؤُكُمْ وَضِيفَانُكُمْ أَهْلُ الْبَيْتِ الَّذِينَ قَالَ اللهُ:** ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾(3) »، قَالَ: فَمَا زَالَ يَقُولُ ذَاكَ حَتَّى مَا يُرَى أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ إِلَّا وَهُوَ يَخِنُّ(4) بُكَاءً)(5)

[٥٥٣] وَأَخْرَجَهُ أَبُو الْفَضْلِ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى تَارِيخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ -: **أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، نا عَبَّادٌ - هُوَ ابْنُ الْعَوَّامِ -، نا حُصَيْنٌ، عَنْ مَيْسَرَةَ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ سَاجِدٌ إِذْ وَجَأَهُ إِنْسَانٌ فِي وِرْكِهِ، فَمَرِضَ مِنْهَا شَهْرَيْنِ، فَلَمَّا بَرَأَ خَطَبَ النَّاسَ بَعْدَمَا قُتِلَ عَلِيٌّ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا نَحْنُ أُمَرَاؤُكُمْ ضِيفَانُكُمْ، وَنَحْنُ أَهْلُ الْبَيْتِ الَّذِي قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ:** ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾(6) »، فَكَرَّرَهَا حَتَّى مَا بَقِيَ أَحَدٌ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا وَهُوَ يَجِدُ بُكَاءً. [قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ]: **كَذَا قَالَ!! وَالصَّوَابُ: (مَيْسَرَةُ**

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (١٣/ ٢٧٠) من طريق ابن سعد، به. والخبر في سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٩) عن يزيد، به.

(١) [الأحزاب: ٣٣].

(٢) المعجم الكبير (٢٧٦١) صحيح، وهذا إسناد حسن بالمتابعة من أجل أبي جميلة، وهو مَيْسَرَةُ بْنُ يَعْقُوبَ الطُّهَوِيُّ، صاحب راية علي رضي الله عنه، مقبول. وقد توبع في الخبر السابق، وبقية رجاله ثقات. خالد: هو بن عبد الله الوَاسِطِيُّ. وحُصَيْنٌ: هو ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، أَبُو الْهُذَيْلِ الْكُوفِيُّ. وانظر الخبر السابق والتالي.

(٣) [الأحزاب: ٣٣].

(٤) الخَنِينُ: ضَرْبٌ (نَوْعٌ) مِنَ الْبُكَاءِ دُونَ الِانْتِحَابِ. وَأَصْلُ الْخَنِينِ: خُرُوجُ الصَّوْتِ مِنَ الْأَنْفِ، كَالْحَنِينِ مِنَ الْفَمِ. النهاية في غريب الحديث (٢/ ٨٥) مادَّة: خنن.

(٥) الطبقات الكبرى [الخامسة (١/ ٣٢٣) ت: السلمي] كسابقه. هشام: هو ابن عَبْدِ الْمَلِكِ الْبَاهِلِيُّ. وَأَبُو عَوَانَةَ: هو الوَضَّاحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْيَشْكُرِيُّ.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (١٣/ ٢٦٨) من طريق ابن سعد، به.

(٦) [الأحزاب: ٣٣].

أَبُو جَمِيلَةَ) وَ (يَخِنُّ بُكَاءً)[١].

● المطلب الرابع: خروج الحسن رضي الله عنه بجيشه إلى الشام، وتعرضه لمحاولة اغتيال ثانية بالمدائن:

خَرَجَ الحَسَنُ رضي الله عنه بجيشه من الكوفة في صفر (٤١هـ) بنحو سبعين ألفا أو أكثر[٢] قاصدًا أهل الشام حتى نزل "المدائن".

وبعث الحسنُ رضي الله عنه جيشًا يتقدَّمه في المسِير، وهو "جيش الخَمِيس" في اثني عشر ألفًا بقيادة قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رضي الله عنهما، فسار بهم قَيْسٌ رضي الله عنه حتى نزل بهم مَسْكِنَ وَالأَنْبَارَ وَنَاحِيَتَهَا.

وخطب الحسنُ رضي الله عنه هناك في المدائن خطبةً يُعَرِّضُ فيها بأنه يرغب في الصلح، ولا يريد القتال، ، ،

[٥٥٤] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي صَدَقَةُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ جَدِّهِ رِيَاحِ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ قام بَعْدَ وَفَاةِ عَلِيٍّ رضي الله عنهما فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ كُلَّ مَا هُوَ آتٍ قَرِيبٌ، وَإِنَّ أَمْرَ اللهِ وَاقِعٌ وَإِنْ كَرِهَ النَّاسُ، وَإِنِّي وَاللهِ مَا أُحِبُّ أَنْ أَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ مَا يَزِنُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ[٣] يُهْرَاقُ فِيهِ مِحْجَمَةٌ[٤] مِنْ دَمٍ، قَدْ[٥] عَلِمْتُ مَا يَضُرُّنِي مِمَّا يَنْفَعُنِي، فَالْحَقُوا بِطَيَّتِكُمْ[٦] »**[٧].

أَيْ: وَاللهِ لَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ خَلِيفَةً - سواء كَانَتْ خِلَافَةً طَوِيلَةً عَظِيمَةً أَوْ يَسِيرَةً قَلِيلَةً جِدًّا

---

(١) تاريخ دمشق (١٣/ ٢٦٩) كسابقَيْهِ. سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: هو أَبُو عُثْمَانَ الضَّبِّيُّ، الوَاسِطِيُّ، البَزَّازُ، الْمُلَقَّبُ: بِسَعْدُوَيْه. ثقة حافظ. وعَبَّادُ بْنُ العَوَّامِ: هو أَبُو سَهْلٍ الكِلَابِيُّ، الوَاسِطِيُّ، ثقة. وانظر ما سبق.
انظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ١٠٣، ١٢٥).

(٢) انظر [٥٩٠] [٥٩١].

(٣) (الْخَرْدَلُ): نَبَاتٌ عِشْبِيٌّ، يَنْبُتُ فِي الحُقُولِ وَعَلَى حَوَاشِي الطُّرُقِ، تُسْتَعْمَلُ بُذُورُهُ فِي الطِّبِّ، وَمِنْهُ بُذُورٌ يُتَبَّلُ بِهَا الطَّعَامُ، الْوَاحِدَةُ: خَرْدَلَةٌ، وَيُضْربُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الصِّغَرِ فَيُقَالُ: (مَا عِنْدِي خردلة من كَذَا). انظر: المعجم الوسيط (١/ ٢٢٥).

(٤) الْمِحْجَمُ والْمِحْجَمَةُ: هي القَارُورَةُ الَّتِي يُحْتَجَمُ بِهَا. لسان العرب (١٢/ ١١٧) مادَّة: حجم. عمدة القاري (٣/ ٥٣).

(٥) في المصنف وفضائل الصحابة: (مُنْذُ) بدل "قَدْ".

(٦) الطَّيَّةُ: بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ، فِعْلَةٌ مِنْ طَوَى، وَهِيَ النَّاحِيَةُ وَالحَاجَةُ وَالوَطَرُ وَالوُجْهَةُ وَالنِّيَّةُ الوَطَنُ والْمَنْزِلُ، يُقَالُ: الْحَقْ بِطِيَّتِك، أَي: بحاجتِك. انظر: النهاية في غريب الأثر (٣/ ١٥٣)، لسان العرب (١٥/ ٢٠) مادَّة: طوى.

(٧) الطبقات [الخامسة (١/ ٣١٧) ت: السلمي]. إسناده صحيح. مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ: هو الطَّنَافِسِيُّ.

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٨٥١٣) عن محمد بن عبيد، به.

وأخرجه نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ فِي الفِتَنِ (٤٥٧) وَالآجُرِّيُّ في الشَّرِيعَةِ (١٦٦٠) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢٧٩٨) والخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٤١٨) وابن عساكر (١٣/ ٢٦٣) من ثلاثة طرق عَنْ صَدَقَةَ بْنِ الْمُثَنَّى، به. وعند جميعهم - عدا ابن أبي شيبة والآجري- أن الخطبة كانت بالمدائن.

فِي مُدَّتِهَا أَوْ حَجْمِهَا وَإِنْ بَلَغَتْ مِنَ القِلَّةِ مُنْتَهَاهُ كَحَبَّةِ خَرْدَلٍ - لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الخِلَافَةُ تَتَسَبَّبُ فِي سَفْكِ دَمٍ قَلِيلٍ جِدًّا كَمِقْدَارِ مِحْجَمَةٍ مِنْ دَمٍ.

أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى: وَاللهِ لَتَرْكُ الخِلَافَةِ - بِعِظَمِهَا أَوْ يُسْرِهَا - خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنَالَهَا مُقَابِلَ سَفْكِ دَمٍ قَلِيلٍ جِدًّا كَمِقْدَارِ مِحْجَمَةٍ مِنْ دَمٍ.

[٥٥٥] وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "الفَضَائِلِ": **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي: أَنَّ النَّاسَ اجْتَمَعُوا إِلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِالْمَدَائِنِ بَعْدَ قَتْلِ عَلِيٍّ عليه السلام، فَخَطَبَهُمْ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، إِنَّ كُلَّ مَا هُوَ آتٍ قَرِيبٌ، وَإِنَّ أَمْرَ اللهِ وَاقِعٌ إِذْلَالُهُ، وَإِنْ كَرِهَ النَّاسُ، وَإِنِّي وَاللهِ مَا أَحْبَبْتُ» - قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ هَذِهِ الْكَلِمَةَ: - «فَإِنِّي وَاللهِ مَا أَحْبَبْتُ أَنْ أَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ بِمَا يَزِنُ مِثْقَالَ حَبَّةِ خَرْدَلٍ، يُهْرَاقُ فِيهَا مِحْجَمَةٌ مِنْ دَمٍ مُنْذُ عَقَلْتُ مَا يَنْفَعُنِي مِمَّا يَضُرُّنِي، فَالْحَقُوا بِمَطِيَّتِكُمْ»**[١].

وبسبب هذه الخُطْبَةِ التي أَلْمَحَ فيها أمير المؤمنين الحسنُ رضي الله عنه برغبته في الصلح: تآمر بعضُ أفراد جيشه عليه مرةً أُخْرَى لاغتياله بطريقة يَضِيعُ فيها دَمُهُ ولا يُعْرَفُ قَاتِلُهُ بالتحديد، وكانت مؤامرتهم: أن تُثَارَ الفوضى في الجيش الْمُقِيمِ بِالْمَدَائِنِ - الذي هو بقيادة الحسن رضي الله عنه -، فَيَمُوجَ الناسُ بعضهم في بعض، ثم يَقْتَحِم المتآمِرُونَ حُجْرَةَ الحسنِ رضي الله عنه مُتَظَاهِرِينَ أَنَّهُمْ لُصُوصٌ لا يريدون سِوَى النَّهْبِ، فَيَتَحَيَّن أحدُهُمْ فرصةً فيطعن الحسنَ رضي الله عنه طعنةً خاطفةً أثناء تلك الفوضى!!

ثم نُفِّذَتِ المؤامرة، فَصَاحَ أحدُهم في الجيش بالمدائن: "أَلَا إِنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ قَدْ قُتِلَ"، وَقَيْسٌ رضي الله عنه هو قائد "جَيْشِ الخَمِيسِ"، وكان يُقِيمُ بجيش الخميس في اثني عشر ألفا بِمَسْكِنَ والأنبار وناحيتها، أي أنه ليس بالمدائن، فَفَزِعَ النَّاسُ واضطربوا من هذه الإشاعة المخيفة، فَهَجَمَتْ جموعٌ مِنَ الغَوْغَاءِ عَلَى حُجْرَةِ الحَسَنِ رضي الله عنه فَانْتَهَبُوهَا، حَتَّى انْتَهَبُوا بِسَاطًا كَانَ تَحْتَهُ، وَأَخَذُوا رِدَاءَهُ مِنْ ظَهْرِهِ، وَطَعَنَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ أُقَيْصِرٍ، بِخِنْجَرٍ مَسْمُومٍ فِي أَلْيَتِهِ[٢]، وهذه الطعنة الثانية: هي المؤامرة الثانية، وقد وقعت بالمدائن، فنجا الحسن رضي الله عنه بنفسه من بين هذه الفوضى، وانتقل وهو مصاب إلى مكانٍ آمنٍ، وهو "الأَبْيَضُ" قَصْرُ كِسْرَى[٣].

لم تفلح المؤامرة الثانية في اغتيال الحسن رضي الله عنه، فوقعت مؤامرةٌ ثالثة، قادها الْمُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ الثَّقَفِيُّ - وكان غُلَامًا شَابًّا -، فَعَرَضَ على عَمِّهِ وَالِي الْمَدَائِنِ سَعْدِ بْنِ مَسْعُودٍ

---

(١) فضائل الصَّحابة لأحمد (١٣٦٤) إسناده صحيح. يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: هو القَطَّانُ. وانظر ما سبق.

(٢) الأَلْيَةُ: العَجِيزَةُ. لسان العرب (١٤/ ٤٢) مادة: ألا.

(٣) انظر [٥٦٢].

الثَّقَفِيِّ ﵁ أن يَقْتُلَ الحَسَنَ ﵁ - إنْ أَمْكَنَ - ويُرْسِلَ برأسه إلى معاوية ﵁[١]، أو أن يُوثِقَهُ فيسلمه لمعاوية ﵁[٢]؛ لِيَنَالَ حُظْوَةً عند معاوية ﵁!! فأنكر عليه عَمُّهُ ﵁، ولم تفلح هذه المؤامرة أيضا.

فالمؤامرة الثالثة: هي استكمال للمؤامرة الثانية.

ثم أرسل الحسنُ بالبيعة إلى معاويةَ ﵄، فخطب الحسنُ ﵁ في جيش العراق خُطْبَةً ثانيةً[٣].

[٥٥٦] أَخرَجَ الطَّبَرَانِي خَبَرًا طَوِيلاً، قَالَ: **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَبَّارُ، ثنا أَبُو أُمَيَّةَ عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ الْحَرَّانِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّرَائِفِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَاشِدٍ، قَالَ: .... كَانَ الْحَسَنُ بَعَثَ قَيْسَ بْنَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ عَلَى تَقْدِمَتِهِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ حَتَّى نَزَلَ إِيلِيَاءَ فِي ذَلِكَ الْعَامِ**[٤]، **وَخَرَجَ الْحَسَنُ** ﵁ حَتَّى نَزَلَ فِي الْقُصُورِ الْبِيضِ فِي الْمَدَائِنِ، وَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ حَتَّى نَزَلَ مَسْكِنًا. وَكَانَ عَلَى الْمَدَائِنِ عَمُّ الْمُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: سَعْدُ بْنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ لَهُ الْمُخْتَارُ - وَهُوَ يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ -: هَلْ لَكَ فِي الْغِنَى وَالشَّرَفِ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: تُوثِقُ الْحَسَنَ وَتَسْتَأْمِنُ بِهِ إِلَى مُعَاوِيَةَ. فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: عَلَيْكَ لَعْنَةُ اللهِ، أَأَثِبُ عَلَى ابْنِ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأُوثِقُهُ؟ بِئْسَ الرَّجُلُ أَنْتَ. فَلَمَّا رَأَى الْحَسَنُ ﵁ تَفَرُّقَ النَّاسِ عَنْهُ بَعَثَ إِلَى مُعَاوِيَةَ يَطْلُبُ الصُّلْحَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ مُعَاوِيَةُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرٍ وَعَبْدَ اللهِ بْنَ سَمُرَةَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ فَقَدِمَا عَلَى الْحَسَنِ بِالْمَدَائِنِ، فَأَعْطَيَاهُ مَا أَرَادَ وَصَالَحَاهُ، ثُمَّ قَامَ الْحَسَنُ ﵁ فِي النَّاسِ وَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، إِنَّهُ مِمَّا يُسْخِيُّ بِنَفْسِي عَنْكُمْ[٥] ثَلَاثٌ: قَتْلُكُمْ أَبِي، وَطَعْنُكُمْ إِيَّايَ، وَانْتِهَابُكُمْ مَتَاعِي». وَدَخَلَ فِي طَاعَةِ مُعَاوِيَةَ رَحِمَهُمَا اللهُ، وَدَخَلَ[٦] الْكُوفَةَ فَبَايَعَهُ النَّاسُ[٧].

---

(١) انظر [٥٥٩].

(٢) انظر [٥٥٦] [٥٥٧].

(٣) ستأتي هذه الخُطْبَةُ مختصرةً برقم [٥٥٦] [٥٥٧]، ومطوَّلةً برقم [٥٦٠].

(٤) يعني: العام الذي استشهد فيه علي ﵁، وهو عام أربعين.

(٥) سَخَى نَفْسَه عَن الشيء، وسَخَّى بنَفْسِه: تَرَكَه. أي: أنه مما يحملني على ترككم وعدم الاعتماد عليكم ثلاثة أشياء. انظر: تاج العروس (٣٨/ ٢٥٥) مادة: سخو.

(٦) أي: معاوية ﵁.

(٧) المعجم الكبير (١٦٨) صحيح بشواهده، عدا قصة مؤامرة المختار فمقبولة بقرائنها، وستأتي قرائنها في هامش الخبرين التاليين.

وعدا قوله (**وَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ حَتَّى نَزَلَ مَسْكِنًا**)،

وعدا قوله (**فَلَمَّا رَأَى الْحَسَنُ** ﵁ تَفَرُّقَ النَّاسِ عَنْهُ بَعَثَ إِلَى مُعَاوِيَةَ)،

ورجال الإسناد ثقات عدا إسماعيل بن راشد، انظر الخبر التالي. وسيأتي التعريف بـ(مَسْكِنَ) في الهامش التالي.

[٥٥٧] أَخْرَجَ الطَّبَرِيُّ: **وَحَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَسْرُوقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَوِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَرَّانِيُّ الْخُزَاعِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَاشِدٍ قَالَ: بَايَعَ النَّاسُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ** عليه السلام بِالْخِلَافَةِ، ثُمَّ خَرَجَ بِالنَّاسِ حَتَّى نَزَلَ الْمَدَائِنَ، وَبَعَثَ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَأَقْبَلَ مُعَاوِيَةُ فِي أَهْلِ الشَّامِ حَتَّى نَزَلَ مَسْكِنَ[١]، فَبَيْنَا الْحَسَنُ فِي الْمَدَائِنِ إِذْ نَادَى مُنَادٍ فِي الْعَسْكَرِ: "أَلَا إِنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ قَدْ قُتِلَ، فَانْفِرُوا"، فَنَفَرُوا وَنَهَبُوا سُرَادِقَ[٢] الْحَسَنِ عليه السلام حَتَّى نَازَعُوهُ بِسَاطًا كَانَ تَحْتَهُ، وَخَرَجَ الْحَسَنُ حَتَّى نَزَلَ الْمَقْصُورَةَ[٣] الْبَيْضَاءَ بِالْمَدَائِنِ، وَكَانَ عَمُّ الْمُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَامِلاً عَلَى الْمَدَائِنِ، وَكَانَ اسْمُهُ سَعْدَ بْنَ مَسْعُودٍ[٤]، فَقَالَ لَهُ الْمُخْتَارُ وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ: هَلْ لَكَ فِي الْغِنَى وَالشَّرَفِ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: تُوثِقُ الْحَسَنَ، وَتَسْتَأْمِنُ بِهِ إِلَى مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: عَلَيْكَ لَعْنَةُ اللهِ، أَثِبُ عَلَى ابْنِ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأُوثِقُهُ؟! بِئْسَ الرَّجُلُ أَنْتَ. فَلَمَّا رَأَى الْحَسَنُ عليه السلام تَفَرُّقَ الأَمْرِ عَنْهُ، بَعَثَ إِلَى مُعَاوِيَةَ يَطْلُبُ الصُّلْحَ، وَبَعَثَ مُعَاوِيَةُ إِلَيْهِ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرٍ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ بِنِ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ، فَقَدِمَا عَلَى الْحَسَنِ بِالْمَدَائِنِ، فَأَعْطَيَاهُ مَا أَرَادَ، وَصَالَحَاهُ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْ بَيْتِ مَالِ **الْكُوفَةِ خَمْسَةَ آلَافِ أَلْفٍ**[٥] فِي أَشْيَاءَ اشْتَرَطَهَا، ثُمَّ قَامَ الْحَسَنُ فِي أَهْلِ الْعِرَاقِ فَقَالَ: «يَا أَهْلَ العِرَاقِ، إِنَّهُ سَخَى بِنَفْسِي عَنْكُمْ ثَلَاثٌ: قَتْلُكُمْ أَبِي، وَطَعْنُكُمْ إِيَّايَ، وَانْتِهَابُكُمْ مَتَاعِي». وَدَخَلَ النَّاسُ فِي طَاعَةِ مُعَاوِيَةَ، وَدَخَلَ مُعَاوِيَةُ الْكُوفَةَ، فَبَايَعَهُ النَّاسُ.

[٥٥٨] **قَالَ زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَوَانَةَ، - وَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الْمَسْرُوقِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا، وَزَادَ فِيهِ -: وَكَتَبَ الْحَسَنُ إِلَى مُعَاوِيَةَ فِي الصُّلْحِ وَطَلَبِ الأَمَانِ، وَقَالَ الْحَسَنُ لِلْحُسَيْنِ وَلِعَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ: إِنِّي قَدْ كَتَبْتُ إِلَى مُعَاوِيَةَ فِي الصُّلْحِ وَطَلَبِ الأَمَانِ. فَقَالَ لَهُ الْحُسَيْنُ: نَشَدْتُكَ اللهَ أَنْ تُصَدِّقَ أُحْدُوثَةَ[٦] مُعَاوِيَةَ، وَتُكَذِّبَ أُحْدُوثَةَ عَلِيٍّ! فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ: اسْكُتْ، فَأَنَا أَعْلَمُ بِالأَمْرِ مِنْكَ. فَلَمَّا انْتَهَى كِتَابُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِي** عليه السلام إِلَى مُعَاوِيَةَ، أَرْسَلَ مُعَاوِيَةُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرٍ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، فَقَدِمَا الْمَدَائِنَ، وَأَعْطَيَا الْحَسَنَ مَا

---

(١) مَسْكِنُ: بكسر الكاف، هو موضع، قريب من أوانا على نهر دجيل عند دير الجَاثَلِيق. ودير الجَاثَلِيق: قريب من بغداد. معجم البلدان (٥/ ١٢٧) (٢/ ٥٠٣).

(٢) السُّرَادِقُ: الْمِضْرَبُ، وهو الخَيْمَةُ والفُسْطَاطُ، قال الزَّبِيدِيُّ: الْمِضْرَبُ: الفُسْطَاطُ العَظِيمُ، وَهُوَ فُسْطَاطُ الْمَلِكِ. تاج العروس (٢٥/ ٤٤١) مادَّة: س ر د ق. (٣/ ٢٤٧) مادَّة: ضرب.

(٣) الْمَقْصُورَةُ: الدّارُ الوَاسِعَةُ الْمُحَصَّنَةُ بِالحِيطَانِ. تاج العروس (١٣/ ٤٢٦) مادَّة: ق ص ر.

(٤) سَعْدُ بْنُ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيُّ رضي الله عنه، عَمُّ الْمُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، لَهُ صُحْبَةٌ. الاستيعاب (٢/ ٦٠٢).

(٥) سيأتي في رواية الحاكم أنها: خَمْسُ مِائَةِ أَلْفِ أَلْفِ دِرْهَمٍ. انظر [٥٦٨].

(٦) أُحْدُوثَة: حَدِيث. تاج العروس (٥/ ٢١١) مادَّة: حدث.

أَرَادَ، فَكَتَبَ الْحَسَنُ إِلَى قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ وَهُوَ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا يَأْمُرُهُ بِالدُّخُولِ فِي طَاعَةِ مُعَاوِيَةَ، فَقَامَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ فِي النَّاسِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، اخْتَارُوا الدُّخُولَ فِي طَاعَةِ إِمَامِ ضَلَالَةَ، أَوِ القِتَالِ مَعَ غَيْرِ إِمَامٍ، قَالُوا: لَا، بَلْ نَخْتَارُ أَنْ نَدْخُلَ فِي طَاعَةِ إِمَامِ ضَلَالَةَ. فَبَايَعُوا لِمُعَاوِيَةَ، وَانْصَرَفَ عَنْهُمْ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ. وَقَدْ كَانَ صَالَحَ الْحَسَنُ مُعَاوِيَةَ عَلَى أَنْ جَعَلَ لَهُ مَا فِي بَيْتِ مَالِهِ[(١)] وَخَرَاجَ دَارَابْجِرْدَ عَلَى أَلَّا يُشْتَمَ عَلِيٌّ وَهُوَ يَسْمَعُ، فَأَخَذَ مَا فِي بَيْتِ مَالِهِ بِالْكُوفَةِ، وَكَانَ فِيهِ خَمْسَةُ آلَافِ أَلْفٍ، وَحَجَّ بِالنَّاسِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ[(٢)].

---

(١) بَيْت مَالِهِ: يَعْنِي بَيْتَ مَالِ الكُوفَةِ.

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ١٦٥) صحيح بشواهده عدا قوله (**فَلَمَّا رَأَى الْحَسَنُ** ﷺ **تَفَرُّقَ الأَمْرِ عَنْهُ، بَعَثَ إِلَى مُعَاوِيَةَ**)؛ فيها نكارة، وهي مخالفة للأخبار الصحيحة، لأنها تدل على أن الحسن رضي الله عنه كان كارها للصلح مُجْبَرًا عليه، وليس كذلك، بل كان مبادِرًا مكافِحًا لأجله، وقد طُعِنَ رضي الله عنه بسبب حرصه على الصلح.

وعدا قوله (**وَأَقْبَلَ مُعَاوِيَةُ فِي أَهْلِ الشَّامِ حَتَّى نَزَلَ مَسْكِنَ**)؛ لأن الذي نزل مَسْكِنَ: هو قيس بن سعد رضي الله عنه، روى الطبري: (**فَسَارَ فِيهِمْ قَيْسٌ حَتَّى نَزَلَ مَسْكِنَ وَالأَنْبَارَ وَنَاحِيَتَهَا، وَسَارَ الحَسَنُ حَتَّى نَزَلَ الْمَدَائِنَ، وَأَقْبَلَ مُعَاوِيَةُ فِي أَهْلِ الشَّامِ يُرِيدُ الحَسَنَ حَتَّى نَزَلَ جِسْرَ مَنْبِجَ**) انظر [٥٦٢].

وعدا قوله (**إمام ضلالة**)، ففيها نكارة، وخالفت الخبر الصحيح الذي سنذكره في الشواهد.

وعدا قصة المختار فهي مقبولة بقرائنها، لاستفاضتها، وبقرينةِ أنَّ الحسن رضي الله عنه تعرَّض لمحاولات اغتيال وأرادوا قتله. وعدا قوله (**وحج بِالنَّاسِ فِي هَذِهِ السنة الْمُغِيرَة بن شُعْبَةَ**) فهو مسكوت عنه.

وإسناده ضعيف ومرسل، إسماعيل بن راشد: هو إسماعيل بن أبي إسماعيل السلمي الكوفي، سكت عنه البخاري وأبو حاتم والدارقطني، وذكره ابن حبان في أتباع التابعين من الثقات. وقال الألباني: مجهول الحال. التاريخ الكبير (١/ ٣٥٣)، الجرح والتعديل (٢/ ١٦٩) وقال: يُعَدُّ في الكوفيين. الثقات (٦/ ٣٤)، سؤالات السلمي للدارقطني (١٣٥) وقال في نسبه: "الأسدي". إرواء الغليل (٦/ ٧٦، رقم١٦٤٠)، المعجم الصغير لرواة ابن جرير (٢٧٠).

والمسروقي: ثقة. وعثمان بن عبد الرحمن الحراني، أبو عبد الرحمن: صدوق.

وزِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: هو البَكَّائي سبقت ترجمته [١٢٢]. وعَوَانَةُ: هو ابْنُ الحَكَمِ بْنِ عِيَاضِ بنِ وِزْرٍ الكَلْبِيُّ، كَانَ صَدُوقاً فِي نَقْلِهِ. سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٠١). ورواية عَوَانَةَ: مرسلة.

الشواهد:

أما بَعْثُ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه عَلَى مُقَدِّمَتِهِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا: فيَشهد له ما رواه أبو الْغَرِيفِ بإسناد حسن، انظر [٦٠٤].

وأما طعن الحسن رضي الله عنه فانظر [٥٦٠].

وأما قصة الصلح: فانظر [٥٦٦] [٥٦٨].

وأما خطبة الحسن رضي الله عنه: (**قَتْلُكُمْ أَبِي، وَطَعْنُكُمْ إِيَّايَ، وَانْتِهَابُكُمْ مَتَاعِي**)، فهي صحيحة، انظر [٥٦٠].

وأما استشارة الْحَسَنِ لِلْحُسَيْنِ وَلِعَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ رضي الله عنهم: فهي صحيحة، انظر [٥٧٢].

وأما مناداة قيس بن سعد رضي الله عنه لجيشه بالدخول في الطاعة أو القتال بغير إمام ففيها نكارة هنا، وقد جاءت بإسناد صحيح بلفظ: (**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَتَاكُمْ أَمْرَانِ، لَا بُدَّ لَكُمْ مِنْ أَحَدِهِمَا: دُخُولٌ فِي فِتْنَةٍ، أَوْ قَتْلٌ مَعَ غَيْرِ إِمَامٍ**)، انظر [٥٧٤].

التخريج:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٦٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الأَبَّارُ، ثنا أَبُو أُمَيَّةَ عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ الْحَرَّانِيُّ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّرَائِفِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَاشِدٍ، قَالَ: كَانَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مُلْجَم... فذكر قصة طويلة جدًا في بعضها نكارة، ثم ذكر آخرها قصة المختار مع عمه، وبيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنه وخطبة الحسن رضي الله عنه. وسيأتي بعضه بعد=

[٥٥٩] وَأَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ هُرَيْمِزَ قَالَ: لَمَّا أَتَى الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَصْرَ الْمَدَائِنِ قَالَ الْمُخْتَارُ لِعَمِّهِ: هَلْ لَكَ فِي أَمْرٍ تَسُودُ بِهِ العَرَبَ؟ قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: تَدَعُنِي أَضْرِبُ عُنُقَ هَذَا وَأَذْهَبُ بِرَأْسِهِ إِلَى مُعَاوِيَةَ. قَالَ: مَا ذَاكَ بَلَاؤُهُمْ**[١] عِنْدَنَا أَهْل البيت[٢].

[٥٦٠] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ مُوسَى**[٣] **قَالَ: سَمِعْتُ هِلَالَ بْنَ خَبَّابٍ يَقُولُ: جَمَعَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رُءُوسَ أَصْحَابِهِ فِي قَصْرِ الْمَدَائِنِ، فَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، لَوْ لَمْ تَذْهَلْ نَفْسِي عَنْكُمْ إِلَّا لِثَلَاثِ خِصَالٍ لَذَهَلَتْ**[٤]**: مَقْتَلِكُمْ أَبِي، وَمَطْعَنِكُمْ بِغَلَّتِي، وَانْتِهَابِكُمْ ثَقَلِي**[٥]، - أَوْ قَالَ: رِدَائِي عَنْ عَاتِقِي - ، **وَإِنَّكُمْ قَدْ بَايَعْتُمُونِي عَلَى أَنْ تُسَالِمُوا مَنْ سَالَمْتُ، وَتُحَارِبُوا مَنْ حَارَبْتُ، وَإِنِّي قَدْ بَايَعْتُ مُعَاوِيَةَ، فَاسْمَعُوا لَهُ**

= [٥٥٦]، ورجاله ثقات غير إسماعيل بن راشد، مضت ترجمته في أول هذا الهامش.

وأورده ابن الجوزي في المنتظم (٥/ ١٦٦ - ١٦٧) عن إسماعيل بن راشد، مختصراً.

وَأَخْرَجَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ الْخُطَبِيُّ فِي "تَارِيخِ الخُلَفَاءِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ (١٣/ ٢٦٢) -: من طريق زياد بن عبد الله، بهذا الإسناد، مختصرا جدا بذكر القسم الأول من الخبر إلى قوله: (**وَهُمْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا**). وزاد عقبها: (**وَكَانُوا يُسَمَّوْنَ شُرْطَةَ الخَمِيسِ**). ثم أخرجه الخُطَبِيُّ بهذا الإسناد فذكر بقية القسم الأول مختصرا. انظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ١٧٣).

(١) قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: "والبَلاءُ: الإنعام، قال تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُم مِّنَ ٱلْءَايَٰتِ مَا فِيهِ بَلَٰٓؤٌا۟ مُّبِينٌ ﴿٣٣﴾﴾، أي إنعام بَيِّنٌ". والإبلاء: الإنعام والإحسان. والمراد: ما هذا جزاؤهم عندنا. لسان العرب (١٤/ ٨٤) مادَّة بلا.

(٢) الطبقات الكبرى - الطبقة الخامسة (١/ ٢٨٦) ت: السلمي. خبر مقبول بقرائنه كما ذكرنا في الخبر السابق، وإسناده ضعيف للتدليس والإرسال وضعف ثابت. مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: هو أَبُو سَلَمَةَ الْمَنْقَرِيُّ التَّبُوذَكِيُّ. وَأَبُو عَوَانَةَ: هو الوَضَّاحُ اليَشْكُرِيُّ. والمغيرة: هو ابن مِقْسَم، ثقة مدلس، وثابت سكت عنه البخاري وأبو حاتم، ولم يذكرا له راوياً غير المغيرة المذكور، وذكره ابن حبان في أتباع التابعين من الثقات، وجزم البخاري وأبو حاتم أنه غير ثابت بن هرمز أبي المقدام الحداد الثقة، وإليه يشير صنيع المزي، وخالفهم أحمد ومسلم وابن حبان فجزموا بأنه هو. التاريخ الكبير (٢/ ١٧١) الجرح والتعديل (٢/ ٤٥٨)، الثقات (٦/ ١٢٤) تهذيب الكمال (٤/ ٣٨٠)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٦).

التخريج:

الخبر في البداية والنهاية (٨/ ١٦) بنحو هذا اللفظ.

(٣) عَوْنُ بْنُ مُوسَى اللَّيْثِيُّ، أَبُو رَوْحٍ البَصْرِيُّ، روى عنه جماعة من الثقات، وَثَّقَهُ عُبَيْد اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَالْعِجْلِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ وَابْنُ شَاهِينَ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ. انظر: تاريخ ابن مَعِينٍ برواية الدَّارمي (٥٠٥) التاريخ الكبير (٧/ ١٧) ثقات العِجْلِيِّ (١٤٥٣) سؤالات الآجري لأبي داود (١٠٦١) تاريخ أسماء الثقات (١٠٩٤) ثقات ابن حبان (٧/ ٢٨٠) لسان الميزان (٤/ ٣٨٨) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٧/ ٤٢٠) التذييل علي كتب الجرح والتعديل (٦٠٩) المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري لأكرم بن محمد زيادة (٣٣٦٤) وقال: [مِنَ الرَّابِعَةِ، ثِقَةٌ، لَا بَأْسَ بِهِ].

(٤) الذَّهْلُ: التَّرْكُ وطِيبُ النَّفْس عَنِ الإِلْفِ. (والإِلْفُ والأُلْفَةُ: الأُنْسُ والمحبَّة). أي: أنَّ الحَسَنَ رضي الله عنه طَابَتْ نَفْسُهُ عمن فعل تلك الخصال الثلاثة، فلا يجد في نفسه أُنْساً ولا مَحَبَّةً لهم. انظر: لسان العرب (١١/ ٢٥٩) مادَّة: ذهل.

(٥) الثَّقَلُ: مَتاعُ الْمُسافِرِ وحَشَمُه، والجَمعُ أَثْقالٌ. وكُلُّ شيءٍ خَطِرٍ نَفِيسٍ مَصُونٍ لَهُ قَدْرٌ ووَزْنٌ: فهو ثَقَلٌ عندَ العَرَبِ. تاج العروس (٢٨/ ١٥٦) مادة: ثقل.

وَأَطِيعُوا»، قَالَ: ثُمَّ نَزَلَ فَدَخَلَ الْقَصْرَ(١).

---

(١) الطَّبَقَاتُ الكُبْرَى [الطبقة الخامسة (١/ ٣٢٤ - ٣٢٥) تَحْقِيقُ السُّلْمِيِّ] صَحِيحٌ بِشَوَاهِدِهِ، وهذا إسناد اضطرب فيه هِلَالُ بْنُ خَبَّابٍ - وهو أَبُو الْعَلَاءِ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ -، فتارة يرسله، وتارة يوصله، وَهِلَالٌ توفي فِي آخِرِ سَنَةِ (١٤٤هـ)، وبين الحادثة ووفاته أكثر من مئة سنة، فهو لم يدرك الحادثة، وثقه جماعة، وقال عنه ابن حجر: صدوق تغير بأخرة. وقال ابنُ حِبَّانَ: يُخطِئُ ويُخالِفُ. وقال يعقوب بن سفيان: ثِقَةٌ إِلَّا أَنَّهُ تَغَيَّرَ، عَمِلَ فِيهِ السِّنُّ. الثقات (٧/ ٥٧٤)، المعرفة والتاريخ (٣/ ٩٠)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٣٠).

فرواه مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوذَكِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ مُوسَى، عنه مرسلاً.

ثم رواهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ مُوسَى، عنه، عن فلان، به.

ورواه أَبُو الْعَوَّامِ أُمَيَّةُ بْنُ حَكِيمٍ الْعَبْدِيُّ، عنه، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، به.

ورواه سُكَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عنه، عن خَالِدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، به.

ثم رواه سُكَيْنُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، عنه مرسلاً.

التخريج:

أخرجه الخَطِيبُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادَ (١/ ١٤٩) من طريق ابن سعد، به.

وَأَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ (٣/ ٣١٧) وعنه ابن حجر في الإصابة (٢/ ٧٣) عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ مُوسَى، بهذا الإسناد بالنصف الثاني منه من قوله: [إِنَّكُمْ قَدْ بَايَعْتُمُونِي عَلَى أَنْ تُسَالِمُوا مَنْ سَالَمْتُ...... فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا]. وأمَّا النصف الأول منه: فذكره يعقوب بالإسناد التالي، فَقَسَمَهُ يعقوب بن سفيان على إِسْنَادَيْنِ.

وَأَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ (٢/ ٧٥٣) مختصراً بالنصف الأوَّل منه، وَعَنْهُ الخَطِيبُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادَ (١/ ١٤٩) وَابْنُ عَسَاكِرَ (١٣/ ٢٧٠) مطوَّلاً بتمامه قَالَ: [حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ مُوسَى قال: سَمِعْتُ هِلَالَ بْنَ خَبَّابٍ يَقُولُ: قَالَ فُلَانٌ: جَمَعَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رُءُوسَ أَهْلِ الْعِرَاقِ....] الخَبَرُ. رجاله ثقات إلَّا أنَّ فيه راوياً مُبْهَماً.

وَأَخْرَجَهُ الدُّولَابِيُّ فِي الكُنَى وَالأَسْمَاءِ (٢/ ٧٩١) قَالَ: [أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ: أَنْبَأَ أَزْهَرُ بْنُ جَمِيلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَوَّامِ الْعَبْدِيُّ أُمَيَّةُ بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ خَبَّابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ لَوْ لَمْ تَذْهَلْ نَفْسِي عَنْكُمْ إِلَّا لِثَلَاثِ خِصَالٍ لَذَهَلَتْ: مَقْتَلُكُمْ أَبِي» وَلَمْ يُتِمَّهُ]. رجاله ثقاتٌ غير أبي العَوَّامِ العَبْدِيِّ، ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ (٢/ ٣٠٢) وَسَكَتَ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي تَارِيخِهِ - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ (١٣/ ٢٧٠) - قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، أَنَا سُكَيْنُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، نَا أَبُو العَلَاءِ هِلَالُ بْنُ خَبَّابٍ، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ.... الخَبَرُ. رجاله ثقات غير خَالِدِ بْنِ جَابِرٍ وَأَبِيهِ، وقد سبقت ترجمتهما بهامش [٥٤١].

وَأَخْرَجَهُ ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٧/ ١٢١) قال: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْلَى (الموصلي)، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَجَّاجِ السَّامِيُّ، حَدَّثَنا سُكَيْنُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، حَدَّثَنا هِلَالُ بْنُ الخَبَّابِ أَبُو العلاء، قَال: قَال الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ... الخَبَرُ. رجاله ثقات.

الشواهد:

أما طعن الحسن رضي الله عنه:

أَخرَجَ ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٨٥١٩): **حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: جَاءَنِي حُسَيْنٌ يَسْتَشِيرُنِي فِي الْخُرُوجِ إِلَى مَا هَاهُنَا - يَعْنِي الْعِرَاقَ - ، فَقُلْتُ: "لَوْلَا أَنْ يُزْرُوا بِي وَبِكَ لَشَبَّثْتُ يَدِي فِي شَعْرِكَ، إِلَى أَيْنَ تَخْرُجُ؟ إِلَى قَوْمٍ قَتَلُوا أَبَاكَ وَطَعَنُوا أَخَاكَ؟!" فَكَانَ الَّذِي سَخَا بِنَفْسِي عَنْهُ أَنْ قَالَ لِي: إِنَّ هَذَا الْحَرَمَ يُسْتَحَلُّ بِرَجُلٍ، وَلَأَنْ أُقْتَلَ فِي أَرْضِ كَذَا وَكَذَا - غَيْرَ أَنَّهُ يُبَاعِدُهُ - أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ.** إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.

حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ: هو ابْنُ الوَلِيْدِ الجُعْفِيُّ. ابْنُ طَاوُوسٍ: هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ طَاوُوسٍ بن كَيْسَانَ. =

هذا الخبر يدل على أن غلاة المتشيعة والخوارج قد كَوَّنُوا فئةً متحالِفَةً على الحسن رضي الله عنه، فالذي قتل عليًّا رضي الله عنه: خارجي.

وقوله (**يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ...**) يدل على أن الحسن رضي الله عنه كان يعلم أن هناك فئة من أهل العراق تتبرص به كما تربصت بأبيه رضي الله عنه، وقد جعلهم الحسنُ رضي الله عنه فئةً واحدة حين اتهمها بهذه الخصال الثلاثة، مع أن هذه الفئة تعدَّدَتْ مَشَارِبُهَا وَأَهْوَاؤُهَا، فإنها جَمَعَتِ الخوارجَ وغُلَاةَ المتشيعة، غير أن هدفها واحد، وهو منع الصلح قبل حدوثه.

وقول الحسن رضي الله عنه صريح بأن أصحاب هذه الخصال الثلاثة: هم قوم من "أهل العراق".

[٥٦١] وَأَخْرَجَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْحُمَيْدِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ قَالَ: نَزَلَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَدَائِنَ، وَكَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ، وَنَزَلَ الأَنْبَارَ، فَطَعَنُوا حَسَنًا وَانْتَهَبُوا سُرَادِقَهُ»**(١).

= قوله: (**فَكَانَ الَّذِي سَخَا بِنَفْسِي عَنْهُ أَنْ قَالَ لِي**): أي أنَّ الذي جَعَلَنِي أتركُهُ بعد أن كنتُ مُتَشَبِّثاً به ومانِعاً لخروجه إلى العراق هو قوله: "إِنَّ هَذَا الْحَرَمَ يُسْتَحَلُّ بِرَجُلٍ... الخ".

وَأَخْرَجَ يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٥٣) ومن طريقه ابن عساكر (١٤/ ٢٠٣) قال: **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الحُمَيْدِيُّ، ثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَرِيكٍ، عَنْ بِشْرِ بْنِ غَالِبٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ لِحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ: أَيْنَ تَذْهَبُ؟ إِلَى قَوْمٍ قَتَلُوا أَبَاكَ وَطَعَنُوا أَخَاكَ؟! فَقَالَ لَهُ حُسَيْنٌ: "لَئِنْ أُقْتَلُ بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تُسْتَحَلَّ بِي" - يَعْنِي مَكَّةَ-»**.

سُفْيَانُ: هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَرِيكٍ: هو الْعَامِرِيُّ الْكُوفِيُّ، صدوق يتشيع.

بِشْرُ بْنُ غَالِبٍ: هو الأَسَدِيُّ الكُوفِيُّ. انظر إلى ترجمته في صفحة (٨٣٧).

وأخرجَ ابن أبي شيبة (٣٨٥١٥): **حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَرِيكٍ، عَنْ بِشْرِ بْنِ غَالِبٍ قَالَ: لَقِيَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ بِمَكَّةَ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، بَلَغَنِي أَنَّكَ تُرِيدُ الْعِرَاقَ، قَالَ: أَجَلْ، قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ؛ فَإِنَّهُمْ قَتَلَةُ أَبِيكَ، الطَّاعِنُونَ فِي بَطْنِ أَخِيك، وَإِنْ أَتَيْتَهُمْ قَتَلُوكَ.**

أَبُو الأَحْوَصِ: سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ الحَنَفِيُّ مَوْلَاهُم الكُوْفِيُّ، ثقة.

والخبر في سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٩٣) من طريق ابن المبارك عن بِشْرِ بْنِ غَالِبٍ، به. وابن المبارك لم يدرك بِشْراً.

وقصة هذه الطعنة - التي وَرَدَتْ في هذه الشواهد -: هي قصة الطعنة الثانية، لأنها هي المقصودة عند الإطلاق لشهرتها، فإنها وقعَت قُبَيْلَ بيعته لمعاوية رضي الله عنهما.

وأمَّا قول الحسن رضي الله عنه: [وَإِنَّكُمْ قَدْ بَايَعْتُمُونِي عَلَى أَنْ تُسَالِمُوا مَنْ سَالَمْتُ، وَتُحَارِبُوا مَنْ حَارَبْتُ] فَيَشهد لها:

●مَا رَوَاهُ حَارِثَةُ بْنُ مُضَرِّبٍ: **سَمِعْتُ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ: وَاللهِ لَا أُبَايِعُكُمْ إِلَّا عَلَى مَا أَقُولُ لَكُمْ. قَالُوا: مَا هُوَ؟ قَالَ: تُسَالِمُونَ مَنْ سَالَمْتُ، وَتُحَارِبُونَ مَنْ حَارَبْتُ**. وإسناده صحيح. سبق برقم [٥٤٧].

● وَمَا رَوَاهُ جُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ الحَضْرَمِيُّ قَالَ: **قُلْتُ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: إِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ تُرِيدُ الخِلَافَةَ؟ فَقَالَ: كَانَتْ جَمَاجِمُ الْعَرَبِ بِيَدَيَّ، يُسَالِمُونَ مَنْ سَالَمْتُ، وَيُحَارِبُونَ مَنْ حَارَبْتُ، فَتَرَكْتُهَا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ**. الطبقات الكُبْرَى - الطبقة الخامسة (١/ ٣١٨ - ٣١٩) تحقيق السلمي. وإسناده صحيح. وسيأتي بتمامه وتخريجه برقم [٥٩٦].

وَخُلَاصَةُ القَوْلِ: أَنَّ الخَبَرَ صَحِيحٌ بِشَوَاهِدِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٥٥ - ٧٥٦) صحيح بشواهده، وشواهده تجدها في الخبر السابق، وهذا إسناد ضعيف لإرساله، عمار لم يدرك ذلك. الحُمَيْدِيُّ: هو عبد الله بن الزبير. وسفيان: هو ابن عُيَيْنَةَ، وعمار: هو أبو معاوية البَجَلِيُّ.

[٥٦٢] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ (ح) وَعَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ (ح) وَعَنْ أَبِي السَّفَرِ، وَغَيْرِهِمْ[١]، قَالُوا: بَايَعَ أَهْلُ العِرَاقِ بَعْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، ثُمَّ قَالُوا لَهُ: سِرْ إِلَى هَؤُلَاءِ القَوْمِ الَّذِينَ عَصَوُا اللهَ وَرَسُولَهُ، وَارْتَكَبُوا العَظِيمَ، وَابْتَزُّوا[٢] النَّاسَ أُمُورَهُمْ، فَإِنَّا نَرْجُو أَنْ يُمَكِّنَ اللهُ مِنْهُمْ. فَسَارَ الحَسَنُ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ، وَجَعَلَ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ قَيْسَ بْنَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَكَانُوا يُسَمَّوْنَ: "شُرْطَةَ الخَمِيسِ"[٣].

وَقَالَ غَيْرُهُ: وَجَّهَ إِلَى الشَّامِ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ العَبَّاسِ وَمَعَهُ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ، فَسَارَ فِيهِمْ قَيْسٌ حَتَّى نَزَلَ مَسْكِنَ وَالأَنْبَارَ وَنَاحِيَتَهَا، وَسَارَ الحَسَنُ حَتَّى نَزَلَ الْمَدَائِنَ، وَأَقْبَلَ مُعَاوِيَةُ فِي أَهْلِ الشَّامِ يُرِيدُ الحَسَنَ حَتَّى نَزَلَ جِسْرَ مَنْبِجَ[٤]، فَبَيْنَا الحَسَنُ بِالْمَدَائِنِ إِذْ نَادَى مُنَادِيهِ فِي عَسْكَرِهِ: "أَلَا إِنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ قَدْ قُتِلَ"، قَالَ: فَشَدَّ النَّاسُ عَلَى حُجْرَةِ الحَسَنِ فَانْتَهَبُوهَا، حَتَّى انْتُهِبَتْ بُسُطُهُ وَجَوَارِيهِ، وَأَخَذُوا رِدَاءَهُ مِنْ ظَهْرِهِ، وَطَعَنَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ أُقَيْصِرٍ، بِخِنْجَرٍ مَسْمُومٍ فِي أَلْيَتِهِ[٥]، فَتَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ الَّذِي انْتُهِبَ فِيهِ مَتَاعُهُ، وَنَزَلَ "الأَبْيَضَ" قَصْرَ كِسْرَى، وَقَالَ: عَلَيْكُمْ لَعْنَةُ اللهِ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ، فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لَا خَيْرَ فِيكُمْ، قَتَلْتُمْ أَبِي بِالأَمْسِ، وَالْيَوْمَ تَفْعَلُونَ بِي هَذَا؟! ثُمَّ دَعَا عَمْرَو بْنَ سَلِمَةَ الأَرْحَبِيَّ[٦]، فَأَرْسَلَهُ

= **التخريج:**

أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ - كما في تاريخ بغداد (١/ ١٩٠) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، به.

(١) أي: أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ (ح)
وَأَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ (ح)
وَأَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ (ح)
وَأَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ، عَنْ غَيْرِهِمْ، قالوا:...

(٢) ابْتَزَّ الشَّيْءَ: سَلَبَهُ وَانْتَزَعَهُ. أَرَادُوا: أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ انْتَزَعُوا الحَقَّ مِنْ أَهْلِهِ، وَهِيَ الخِلَافَةُ. انظر: تاج العروس (١٥/ ٣١) مادَّة: بزز.

(٣) **الشُّرْطَةُ**: هُمْ أول كَتِيبَةٍ تَشْهَدُ الْحَرْبَ وتتهيأُ لِلْمَوْتِ. لسان العرب (٧/ ٣٣٠) مادَّة: شرط.

وَالخَمِيسُ: الجَيْشُ، وَقِيلَ: الْجَيْشُ الجَرَّارُ، وَقِيلَ: الجَيْشُ الخَشِنُ. سُمِّيَ بذلك، لأَنَّهُ خَمْسُ فِرَقٍ: الْمُقَدِّمة، والقَلْبُ، والْمَيْمَنَةُ، والْمَيْسَرَةُ، والسَّاقَةُ. لسان العرب (٦/ ٧٠) مادَّة: خمس.

وكان عليٌّ ﷺ هو أول من ابْتَكَرَ شُرْطَةَ الخَمِيسِ فِي العَرَبِ، انظر الخبر التالي.

(٤) جِسْرُ مَنْبِجَ: قَرْيَةٌ عَلَى الفُرَاتِ، وهي قريبةٌ مِنْ مَدِينَةِ مَنْبِجَ. اتُّخِذَ الجِسْرُ في زمن عثمان بن عفان ﷺ للصوائف. انظر: معجم البلدان (١/ ٣٢٨) مادَّة: بالس. بغية الطلب في تاريخ حلب (١/ ١٠٨، ٢٥٧).

ومدينة مَنْبِجَ: تقع في الشام. انظر: الأنساب للسمعاني (١٢/ ٤٤٠) مادَّة: الْمَنْبِجِيّ.

(٥) الأَلْيَةُ: العَجِيزَةُ. لسان العرب (١٤/ ٤٢) مادة: ألا.

(٦) الهَمْدَانِيُّ الكُوفِيُّ، وَلَّاهُ عَلِيٌّ ﷺ هَمَذَانَ، قَالَ الخَطِيبُ: حَضَرَ حَرْبَ الخَوَارِجِ بِالنَّهْرَوَانِ، وَوَرَدَ الْمَدَائِنَ. وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ شَرِيفًا، وَهُوَ الَّذِي بَعَثَهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَعَ مُحَمَّدِ بْنِ الأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ فِي الصُّلْحِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُعَاوِيَةَ، فَأَعْجَبَ مُعَاوِيَةَ مَا رَأَى مِنْ جَهْرِ عَمْرٍو وَفَصَاحَتِهِ وَجِسْمِهِ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: ثِقَةٌ. تُوُفِّيَ سَنَةَ (٨٥هـ). الطبقات=

وَكَتَبَ مَعَهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ يَسْأَلُهُ الصُّلْحَ وَيُسَلِّمُ لَهُ الأَمْرَ عَلَى أَنْ يُسَلِّمَ لَهُ ثَلَاثَ خِصَالٍ: يُسَلِّمُ لَهُ بَيْتَ الْمَالِ فَيَقْضِي مِنْهُ دَيْنَهُ وَمَوَاعِيدَهُ الَّتِي عَلَيْهِ، وَيَتَحَمَّلُ مِنْهُ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ مِنْ عِيَالِ أَبِيهِ وَوَلَدِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَا يُسَبُّ عَلِيٌّ وَهُوَ يَسْمَعُ، وَأَنْ يُحْمَلَ إِلَيْهِ خَرَاجَ فَسَا ودَرَابْجِرْدَ مِنْ أَرْضِ فَارِسَ كُلَّ عَامٍ إِلَى الْمَدِينَةِ مَا بَقِيَ، فَأَجَابَهُ مُعَاوِيَةُ إِلَى ذَلِكَ وَأَعْطَاهُ مَا سَأَلَ. وَيُقَالُ: بَلْ أَرْسَلَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَبْدَ اللهِ بْنَ الحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ حَتَّى أَخَذَ لَهُ مَا سَأَلَ، وَأَرْسَلَ مُعَاوِيَةُ عَبْدَ اللهَ بْنَ عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ فَقَدِمَا الْمَدَائِنَ إِلَى الحَسَنِ فَأَعْطَيَاهُ مَا أَرَادَ، وَوَثَّقَا لَهُ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ الحَسَنُ أَنْ: أَقْبِلْ. فَأَقْبَلَ مِنْ جِسْرِ مَنْبِجَ إِلَى مَسْكِنَ فِي خَمْسَةِ أَيَّامٍ وَقَدْ دَخَلَ يَوْمُ السَّادِسِ، فَسَلَّمَ إِلَيْهِ الحَسَنُ الأَمْرَ وَبَايَعَهُ[1]، ثُمَّ سَارَا جَمِيعًا حَتَّى قَدِمَا الْكُوفَةَ، فَنَزَلَ الحَسَنُ القَصْرَ[2]، وَنَزَلَ مُعَاوِيَةُ النُّخَيْلَةَ، فَأَتَاهُ الحَسَنُ فِي عَسْكَرِهِ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَوَفَّى مُعَاوِيَةُ لِلْحَسَنِ بِبَيْتِ الْمَالِ، وَكَانَ فِيهِ يَوْمَئِذٍ سِتَّةُ آلَافِ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَاحْتَمَلَهَا الحَسَنُ، وَتَجَهَّزَ بِهَا هُوَ وَأَهْلُ بَيْتِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَكَفَّ مُعَاوِيَةُ عَنْ سَبِّ عَلِيٍّ وَالحَسَنُ يَسْمَعُ، وَدَسَّ[3] مُعَاوِيَةُ إِلَى أَهْلِ البَصْرَةِ فَطَرَدُوا وَكِيلَ الحَسَنِ، وَقَالُوا: لَا يُحْمَلُ فَيْئَنَا إِلَى غَيْرِنَا، يَعْنُونَ خَرَاجَ فَسَا وَدَارَابْجِرْدَ. فَأَجْرَى مُعَاوِيَةُ عَلَى الحَسَنِ كُلَّ سَنَةٍ أَلْفَ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَعَاشَ الحَسَنُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَ سِنِينَ[4].

= الكبرى (٦/ ١٧١) طبقات المحدثين بأصبهان (١/ ٣١١) تاريخ بغداد (١٢/ ١٦١) تاريخ الإسلام (٦/ ١٦٦ - ١٦٧) تهذيب التهذيب (٨/ ٤٢) التقريب (٥٠٤١). وانظر صفحة (٥٨١) في الهامش.

(١) هذه البيعة الثانية، كانت في ربيع الأول سنة (٤١هـ)، وكانت بيعة مشهودة. انظر [١٢٤].

(٢) أي: قصر الكوفة.

(٣) دَسَّ الشَّيْءَ دَسًّا، إذا أَدْخَله بقُوَّةٍ وقَهْرٍ. والدَّسِيسُ: إِخْفَاءُ الْمَكْرِ. وانْدَسَّ فُلانٌ إِلى فُلانٍ يَأْتِيهِ بالنَّمَائِمِ. تاج العروس (١٦/ ٧٥) مادَّة: د س س.

والمعنى - إن صح الخبر-: أن معاوية رضي الله عنه أرسل إلى أهل البصرة: أنْ لا ترضوا بأخذ وكيلكم فيئكم منكم، فقام أهل البصرة فطردوه.

وفي هذا يكون المتسبب في طرد الوكيل هم أهل البصرة لا معاوية رضي الله عنه، فلا يريد معاوية رضي الله عنه أن يظهر للناس أنه هو من أمر بطرده حتى لا تحدث فتنة، فتخلص معاوية رضي الله عنه منه بطريقة لا تسبب الفتنة.

(٤) الطبقات الكبرى [(١/ ٣١٩ - ٣٢٣) الطبقة الخامسة، ت: السلمي] [(٦/ ٣٨٠) ط: الخانجي] صحيح بشواهده عدا ذكر عُبَيْدِ اللهِ بْنَ العَبَّاسِ؛ لأنه كان في أَذْرَبِيجَانَ قد ولَّاه الحسنُ رضي الله عنه عليها، ولم يخرج مع جيش الحسن رضي الله عنه، وعدا ذكر سب عليٍّ رضي الله عنه (**وَلَا يُسَبُّ عَلِيٌّ وَهُوَ يَسْمَعُ.... وَكَفَّ مُعَاوِيَةُ عَنْ سَبِّ عَلِيٍّ وَالحَسَنُ يَسْمَعُ**) وعدا قوله (**وَدَسَّ مُعَاوِيَةُ إِلَى أَهْلِ البَصْرَةِ فَطَرَدُوا وَكِيلَ الحَسَنِ، وَقَالُوا: لَا يُحْمَلُ فَيْئَنَا إِلَى غَيْرِنَا**) فإني لم أجد لها أصلا صحيحاً، مع وجود النكارة في الأولَيْنِ، أما الثالثة فتحتمل فيها النكارة، ويحتمل فيها التوجيه، وهي مع التوجيه تكون مسكوت عنها.

وهذا الإسناد ضعيف، أبو عُبَيْدٍ، لم أقف عليه، وصرَّح الذهبي باسمه قال: (ابْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ، عَنْ مُجَالِدٍ...). ويونس: سمع من أبيه بعد الاختلاط، والطريق الثالث فيها انقطاع.

وقال محقق الطبقات د. السلمي: (إنَّ أبا عُبَيْدٍ هذا هو القاسم بن سلَّام). ولا يصح؛ فإنه لم يدرك مجالداً، وقد ذكر الذهبي اسم أبا عُبَيْدٍ فقال: (مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ)، ولم يقل: "القاسم بن سلَّام".

أَبُو السَّفَرِ: هو سَعِيْدُ بنُ يُحْمِدَ الهَمْدَانِيُّ، ثقة، ع. التقريب (٢٤١٣). =

قولهم (**سِرْ إِلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ...**): يدل على حَنَقِهِمْ[(١)] ورغبتهم الشديدة في قتال أهل الشام.

قوله (**وَجَعَلَ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ قَيْسَ بْنَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَكَانُوا يُسَمَّوْنَ: "شُرْطَةَ الْخَمِيسِ"**): أنشأ عليٌّ ﵁ جيشَ الخميس في أربعين ألفا من العنصر العربي، وجعلهم في أَذْرَبِيجَانَ حمايةً لِلثَّغْرِ، لكن الحسن ﵁ لم يُرْجِعْهُ كُلَّهُ من أَذْرَبِيجَانَ ليخرجوا معه إلى الشام، بل اكتفى بإرجاع اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا منهم فقط، وأَبْقَى البَقِيَّةَ في مكانها تحمي الثَّغْرَ.

قوله (**وَدَسَّ مُعَاوِيَةُ إِلَى أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَطَرَدُوا وَكِيلَ الْحَسَنِ**): يمكن أنْ تُوَجَّهَ بأنَّ معاوية ﵁ - بعد بيعة الحسن ﵁ له - حَسَّ من ذاك الوكيل تحركاتٍ مريبة قد تؤدِّي إلى إثارة الفتنة بعد اجتماع الأمة وصُلْحِهَا، ومعاويةُ ﵁ حِينَئِذٍ هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَالخَلِيفَةُ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ؛ لأنَّ الحَسَنَ ﵁ بَايَعَهُ، فَيَحِقُّ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مُعَاوِيَةَ ﵁ عَزْلَ مَنْ شَاءَ، فتخلَّص منه دَرْءًا للفتنة.

[٥٦٣] قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: (**وَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّهُ**[(٢)] اصْطَلَحَ مَعَ مُعَاوِيَةَ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ مَا فِي بَيْتِ الْمَالِ الَّذِي بِالْكُوفَةِ، فَوَفَّى لَهُ مُعَاوِيَةُ بِذَلِكَ، فَإِذَا فِيهِ خَمْسَةُ آلَافِ أَلْفٍ، وَقِيلَ: سَبْعَةُ آلَافِ أَلْفٍ. وَعَلَى أَنْ يَكُونَ خَرَاجُ الْبَصْرَةِ - وَقِيلَ: دَارَابْجِرْدَ - لَهُ فِي كُلِّ عَامٍ. فَامْتَنَعَ أَهْلُ تِلْكَ النَّاحِيَةِ عَنْ أَدَاءِ الْخَرَاجِ إِلَيْهِ، فَعَوَّضَهُ مُعَاوِيَةُ عَنْ ذَلِكَ سِتَّةَ آلَافِ أَلْفِ دِرْهَمٍ فِي كُلِّ عَامٍ، فَلَمْ يَزَلْ يَتَنَاوَلُهَا مَعَ مَا لَهُ فِي كُلِّ عَامٍ فِي وِفَادَتِهِ مِنَ الْجَوَائِزِ وَالتُّحَفِ وَالْهَدَايَا، إِلَى أَنْ تُوُفِّيَ فِي هَذَا الْعَامِ[(٣)])[(٤)].

[٥٦٤] أَخْرَجَ الطَّبَرِيُّ: **وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ شَبُّوَيْهِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: جَعَلَ عَلِيٌّ ﵇**

= وقد أجاب الشيخ د. خالد الغيث في كتابه "مرويات خلافة معاوية ﵁" عن ذِكْرِ عبيد الله بن عبَّاس، وقال بأنه لم يَثْبُتْ وُجُودُ عُبَيْدِ اللهِ في العراق في تلك الفترة.

الشواهد:

نفس شواهد رواية الطبري [٥٥٧] [٥٥٨].

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (١٣/ ٢٦٣ - ٢٦٦) من طريق ابن سعد، به. والخبر في سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٣) عن ابن سعد، به، إلا أنه قال (مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْد) بدل "أَبُو عُبَيْدٍ".

(١) الحَنَقُ: شِدَّةُ الغَيْظِ وَالغَضَبِ. تاج العروس (٢٥/ ٢٠٧) مادَّة: ح ن ق.

(٢) يعني الحسن ﵁.

(٣) يعني عام ٤٩هـ.

(٤) البداية والنهاية (٨/ ٤٦) [(١١/ ٢٠٥) طبعة دار هجر، واللفظ منها] صحيح بشواهده كسابقه.

قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَى قِبَلِ أَذْرَبِيجَانَ، وَعَلَى أَرْضِهَا وَشُرْطَةِ الخَمِيسِ الَّذِي ابْتَدَعَهُ[١] مِنَ العَرَبِ[٢]، وَكَانُوا أَرْبَعِينَ أَلْفًا، بَايَعُوا عَلِيًّا عليه السلام عَلَى الْمَوْتِ، وَلَمْ يَزَلْ قَيْسٌ يُدَارِي[٣] ذَلِكَ البَعْثَ حَتَّى قُتِلَ عَلِيٌّ عليه السلام، وَاسْتَخْلَفَ أَهْلُ العِرَاقِ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام عَلَى الْخِلافَةِ، وَكَانَ الْحَسَنُ لا يَرَى الْقِتَالَ، وَلَكِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ لِنَفْسِهِ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ مُعَاوِيَةَ، ثُمَّ يَدْخُلَ فِي الْجَمَاعَةِ....)[٤].

وقد ورد في الخبر السابق زيادةٌ لم أذكرها لعدم صحتها، وهي: (**وَعَرَفَ الْحَسَنُ أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ لا يُوَافِقُهُ عَلَى رَأْيِهِ**[٥]، فَنَزَعَهُ[٦] وَأَمَّرَ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ). وهذا خطأ، لأن الأخبار الصحيحة[٧] تدل على أن قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ ﭭ لم يزل قائدا لجيش الخميس حتى تمت البيعة لمعاوية ﭬ، وقد وَهِمَ الراوي، فقيس بن سعد ﭭ عَزَلَهُ الحسنُ ﭬ عن إمرة أَذْرَبِيجَانَ، لا عن شرطة الخميس، وَوَلَّى أَذْرَبِيجَانَ بَدَلًا مِنْهُ: عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ ﭭ.

وَبِنَاءً عليه: لم يَخرج عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ ﭭ مع الحسن ﭬ إلى الشام، ولم يَشهد بيعته لمعاوية ﭬ؛ لأنه كان بِأَذْرَبِيجَانَ واليًا عليها.

[٥٦٥] قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: (**وَلِيَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَكَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ عَلَى إِمْرَةِ أَذْرَبِيجَانَ، تَحْتَ يَدِهِ أَرْبَعُونَ أَلْفَ مُقَاتِلٍ، قَدْ بَايَعُوا عَلِيًّا عَلَى الْمَوْتِ، فَلَمَّا مَاتَ عَلِيٌّ أَلَحَّ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ عَلَى الْحَسَنِ فِي النَّفِيرِ لِقِتَالِ أَهْلِ الشَّام، فَعَزَلَ قَيْسًا عَنْ إِمْرَةِ أَذْرَبِيجَانَ، وَوَلَّى عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَكُنْ فِي نِيَّةِ الْحَسَنِ أَنْ يُقَاتِلَ أَحَدًا، وَلَكِنْ غَلَبُوهُ عَلَى رَأْيِهِ، فَاجْتَمَعُوا اجْتِمَاعًا عَظِيمًا لَمْ يُسْمَعْ بِمِثْلِهِ، فَأَمَّرَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَيْسَ بْنَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ عَلَى الْمُقَدِّمَةِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَسَارَ هُوَ بِالْجُيُوشِ فِي إِثْرِهِ قَاصِدًا بِلَادَ الشَّامِ، لِيُقَاتِلَ مُعَاوِيَةَ وَأَهْلَ الشَّامِ فَلَمَّا اجْتَازَ بِالْمَدَائِنِ نَزَلَهَا، وَقَدَّمَ الْمُقَدِّمَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ**)[٨].

---

(١) ابْتَدَعَهُ: اخْتَرَعَهُ. لسان العرب (٨/ ٦) مادَّة: بدع.

(٢) أي: الْمُكَوَّنُ مِنَ العَرَبِ.

(٣) الْمُدَارَاةُ: مُلَايَنَةُ النَّاسِ وَحُسْنُ صُحْبَتِهِمْ وَاحْتِمَالُهُمْ لِئَلَّا يَنْفِرُوا عَنْكَ. النهاية (٢/ ١١٥) مادَّة: دَرَى.

(٤) تاريخ الطبري (٣/ ١٦٤) القدر الذي أوردناه: أوله مقبول، وآخره من قوله (وكان الحسن لا يرى القتال... الخ) صحيح بشواهده، وشواهده كسابقه. وهذا إسناد ضعيف لإرساله، ورجاله ثقات، وسيأتي التعريف برجاله في كتاب "خطبة الحسن ومعاوية ﭭ عند البيعة" [١٥].

وأورده ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٦٣) قال: (وَأَخْرَجَ الطَّبَرِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: جَعَلَ عَلِيٌّ عَلَى مُقَدِّمَةِ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَيْسَ بْنَ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ...) فذكره بنحوه.

(٥) يعني في الصلح.

(٦) أي: فَعَزَلَ الحسنُ قَيْساً ﭭ عن قيادة مقدِّمة الجيش - وكانت المقدمة مكونة من شرطة الخميس -، وأَمَّرَ بدلا منه: عُبَيْدَ الله بن عباس ﭭ.

(٧) انظر [٥٥٦] [٥٥٧] [٥٦٢] [٥٧٤] [٦٠٢]، وقول ابن كثير الذي سيأتي بعد قليل..

(٨) البداية والنهاية (٨/ ١٦) هذا الخبر أوله مقبول كسابقه، أما إلحاح قيس بن سعد ﭬ وقوله (**وَلَمْ يَكُنْ فِي نِيَّةِ**

أَنْشَأَ عليٌّ ﷺ جيشَ الخميس في أَرْبَعِينَ أَلْفًا، وجعلهم في أَذْرَبِيجَانَ، وعندما أراد الحسن ﷺ الزحف نحو الشام لم يُرْجِعْ كُلَّ جيش الخميس، بل اكتفى بإرجاع اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا منهم فقط، وأَبْقَى البَقِيَّةَ في مكانها تحمي ثَغْرَ أَذْرَبِيجَانَ.

● المطلب الخامس: خروج معاوية بجيشه نحو العراق لاستقبال الحسن وجيشه، وبيعة الحسن لمعاوية ﷺ[1] :

كان معاويةُ ﷺ بدمشق حين بَلَغَهُ مَقْتَلُ عَلِيٍّ ﷺ، ثم خرج معاويةُ ﷺ بعد ذلك إلى إِيلِيَاءَ، وفي زمن إقامته بِإِيلِيَاءَ كانت تجري بينه وبين الحسن ﷺ مراسلات، وكان الحسنُ ﷺ لا يزال بالكوفة، ثم لَمَّا عَلِمَ مُعَاوِيَةُ ﷺ بِخُرُوجِ الحَسَنِ ﷺ مِنَ الكُوفَةِ إِلَى الْمَدَائِنِ: خَرَجَ مُعَاوِيَةُ إِلَيْهِ مِنْ إِيلِيَاءَ يَسْتَقْبِلُهُ بِجَيْشِهِ في صفر (٤١هـ) حَتَّى نَزَلَ بِجِسْرِ مَنْبِجَ، وكان جيش معاوية ﷺ أقل عددا من جيش الحسن ﷺ[2]، ثم جَرَتْ بَيْنَهُمَا مُرَاسَلَاتٌ أخرى مُثْمِرَةٌ، فخطب الحسنُ ﷺ بالمدائن خُطْبَةً يُعَرِّضُ فيها بأنه يرغب في الصلح ولا يريد القتال، فَطُعِنَ بِسَبَبِهَا وَانْتُهِبَ مَتَاعُهُ.

استقرَّ معاويةُ ﷺ بِجِسْرِ مَنْبِجَ، ثم جاء وفدٌ من معاوية ﷺ إلى الحسن ﷺ فأعطوه ما أراد ووثَّقوا له، فلمَّا اتفقَ الحسنُ ومعاويةُ ﷺ: أعلن الحسنُ ﷺ بالمدائن في خُطْبَةٍ أنه بايع معاويةَ ﷺ (أي بايعه بالمراسلة)، ثم دعا الحسنُ ﷺ معاويةَ ﷺ للقدوم إلى مَسْكِنَ بعد خمسة أيام ليسلِّم له بالبيعة أمام الملأ، لتكون بيعةً مشهودةً، فَقَدِمَ معاويةُ ﷺ، وبايعه الحسنُ ﷺ مرة أخرى في ربيع الأول (٤١هـ)، ثم دَخَلَا الكوفةَ سَوِيًّا في نفس الشهر، ثم نزل الحسنُ قصرَ الكوفة، ونزل معاويةُ ﷺ النُّخَيْلَةَ، وَقَدِمَ الحسنُ على معاوية ﷺ في معسكره بِالنُّخَيْلَةِ غير مرةٍ[3]، وفي بعض هذه المرات: خطب الحسنُ ﷺ خُطْبَةً - أي في النُّخَيْلَةِ - يُؤَكِّدُ فِيهَا بَيْعَتَهُ لِمُعَاوِيَةَ ﷺ.

وَسُمِّيَتْ تِلْكَ السَّنَةُ (٤١هـ) الَّتِي بَايَعَ فِيهَا الحَسَنُ مُعَاوِيَةَ ﷺ: بِـ **(عَامِ الجَمَاعَةِ)**.

الْحَسَنِ...) إلى آخر الخبر: صحيح بشواهده.

الشواهد:

قوله **(فَأَمَّرَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَيْسَ...** الخ) صحيح بشواهده، انظر [٥٦٢].

وأما إلحاح قيس بن سعد ﷺ: صحت الأخبار بحماسته ﷺ للحرب، انظر: [٦٠٢] [٦٠٤].

وقوله **(فَاجْتَمَعُوا اجْتِمَاعًا عَظِيمًا لَمْ يُسْمَعْ بِمِثْلِهِ)** تشهد له رواية البخاري **(اسْتَقْبَلَ وَاللهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ مُعَاوِيَةَ بِكَتَائِبَ أَمْثَالِ الْجِبَالِ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: إِنِّي لَأَرَى كَتَائِبَ لَا تُوَلِّي حَتَّى تَقْتُلَ أَقْرَانَهَا)** انظر [٥٦٦].

(١) راجع الأخبار من [١٢١] إلى [١٢٨]، فإنها تحدَّثَتْ عن وقتِ بيعة الحسن لمعاوية ﷺ.

(٢) انظر صفحة (٧٤٢).

(٣) انظر [٥٦٢].

ورد عند الطبراني: (وَخَرَجَ مُعَاوِيَةُ حَتَّى نَزَلَ إِيلِيَاءَ فِي ذَلِكَ الْعَامِ)(١). أي: عام أربعين، ومعاوية رضي الله عنه خرج إلى إِيلِيَاءَ لأجل أن يبايعه أهل الشام ومصر بعد استشهاد علي رضي الله عنه، وليس من أجل استقبال الحسن رضي الله عنه.

وعند ابن سعد: (فَسَارَ فِيهِمْ قَيْسٌ حَتَّى نَزَلَ مَسْكِنَ وَالأَنْبَارَ وَنَاحِيَتَهَا، وَسَارَ الحَسَنُ حَتَّى نَزَلَ الْمَدَائِنَ، وَأَقْبَلَ مُعَاوِيَةُ فِي أَهْلِ الشَّامِ يُرِيدُ الحَسَنَ حَتَّى نَزَلَ جِسْرَ مَنْبِجَ ....فَكَتَبَ إِلَيْهِ الحَسَنُ أَنْ: أَقْبِلْ. فَأَقْبَلَ مِنْ جِسْرِ مَنْبِجَ إِلَى مَسْكِنَ)(٢).

وَأَخْرَجَ الخُطَبِيُّ: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: دَخَلَ مُعَاوِيَةُ الكُوفَةَ وَبُويِعَ لَهُ بِالخِلَافَةِ: فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ)(٣).

وعند الطبري: [ثُمَّ دَعَا (الحَسَنُ) عَمْرَو بْنَ سَلِمَةَ الأَرْحَبِيَّ، فَأَرْسَلَهُ وَكَتَبَ مَعَهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ يَسْأَلُهُ الصُّلْحَ وَيُسَلِّمُ لَهُ الأَمْرَ عَلَى أَنْ يُسَلِّمَ لَهُ ثَلَاثَ خِصَالٍ: يُسَلِّمُ لَهُ بَيْتَ الْمَالِ فَيَقْضِي مِنْهُ دَيْنَهُ وَمَوَاعِيدَهُ الَّتِي عَلَيْهِ، وَيَتَحَمَّلُ مِنْهُ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ مِنْ عِيَالِ أَبِيهِ وَوَلَدِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَا يُسَبُّ عَلِيٌّ وَهُوَ يَسْمَعُ، وَأَنْ يُحْمَلَ إِلَيْهِ خَرَاجَ فَسَا ودَرَابْجِرْدَ مِنْ أَرْضِ فَارِسَ كُلَّ عَامٍ إِلَى الْمَدِينَةِ مَا بَقِيَ، فَأَجَابَهُ مُعَاوِيَةُ إِلَى ذَلِكَ وَأَعْطَاهُ مَا سَأَلَ. وَيُقَالُ: بَلْ أَرْسَلَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَبْدَ اللهِ بْنَ الحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ حَتَّى أَخَذَ لَهُ مَا سَأَلَ، وَأَرْسَلَ مُعَاوِيَةُ عَبْدَ اللهَ بْنَ عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنَ بْنَ سَمُرَةَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ فَقَدِمَا الْمَدَائِنَ إِلَى الحَسَنِ فَأَعْطَيَاهُ مَا أَرَادَ، وَوَثَّقَا لَهُ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ الحَسَنُ أَنْ: أَقْبِلْ. فَأَقْبَلَ مِنْ جِسْرِ مَنْبِجَ إِلَى مَسْكِنَ فِي خَمْسَةِ أَيَّامٍ وَقَدْ دَخَلَ يَوْمُ السَّادِسِ، فَسَلَّمَ إِلَيْهِ الحَسَنُ الأَمْرَ وَبَايَعَهُ، ثُمَّ سَارَا جَمِيعًا حَتَّى قَدِمَا الكُوفَةَ، فَنَزَلَ الحَسَنُ القَصْرَ، وَنَزَلَ مُعَاوِيَةُ النُّخَيْلَةَ، فَأَتَاهُ الحَسَنُ فِي عَسْكَرِهِ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَوَفَّى مُعَاوِيَةُ لِلْحَسَنِ بِبَيْتِ الْمَالِ](٤).

[٥٦٦] أَخْرَجَ البُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ(٥)، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ(٦) يَقُولُ: اسْتَقْبَلَ وَاللهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ مُعَاوِيَةَ بِكَتَائِبَ أَمْثَالِ الْجِبَالِ(٧)، فَقَالَ

---

(١) انظر [٥٥٦]. (٢) انظر [٥٦٢].

(٣) انظر [١٢٤].

(٤) انظر [٥٦٢].

(٥) عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ يَمَانَ الجُعْفِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو جَعْفَرٍ البُخَارِيُّ، الْمَعْرُوف: بِالْمُسْنَدِيِّ؛ لِكَثْرَةِ اعتِنَائِه بِالأَحَادِيثِ الْمُسْنَدَةِ، وَهُوَ أُسْتَاذُ الإِمَامِ البُخَارِيِّ، وَقَدْ أَسْلَمَ جَدُّ الإِمَامِ البُخَارِيِّ عَلَى يَدِيْ يَمَانَ؛ جَدِّ الْمُسْنَدِيِّ. سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاءِ (١٠/ ٦٥٨).

(٦) هُوَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ.

(٧) أَيْ لَا يُرَى لَهَا طَرَفٌ لِكَثْرَتِهَا كَمَا لَا يُرَى مَنْ قَابَلَ الْجَبَلَ طَرَفُهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ شِدَّةَ الْبَأْسِ.

عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: إِنِّي لَأَرَى كَتَائِبَ لَا تُوَلِّي حَتَّى تَقْتُلَ أَقْرَانَهَا[١]، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ - وَكَانَ وَاللهِ خَيْرَ الرَّجُلَيْنِ[٢] -: أَيْ عَمْرُو، إِنْ قَتَلَ هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ، وَهَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ، مَنْ لِي بِأُمُورِ النَّاسِ؟ مَنْ لِي بِنِسَائِهِمْ؟ مَنْ لِي بِضَيْعَتِهِمْ[٣]؟ فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، وَعَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ، فَقَالَ[٤]: اذْهَبَا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ[٥] فَاعْرِضَا عَلَيْهِ[٦] وَقُولَا لَهُ[٧] وَاطْلُبَا إِلَيْهِ[٨]، فَأَتَيَاهُ فَدَخَلَا عَلَيْهِ، فَتَكَلَّمَا وَقَالَا لَهُ فَطَلَبَا إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُمَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ: إِنَّا بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَدْ أَصَبْنَا مِنْ هَذَا الْمَالِ[٩]، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَدْ عَاثَتْ فِي دِمَائِهَا[١٠]، قَالَا: فَإِنَّهُ يَعْرِضُ عَلَيْكَ كَذَا وَكَذَا، وَيَطْلُبُ إِلَيْكَ وَيَسْأَلُكَ، قَالَ: فَمَنْ لِي بِهَذَا[١١]؟ قَالَا نَحْنُ لَكَ بِهِ، فَمَا سَأَلَهُمَا شَيْئًا إِلَّا قَالَا: نَحْنُ لَكَ

---

(١) الأَقْرَانُ: جَمْعُ قِرْنٍ - بِالْكَسْرِ -، وهو الكُفْءُ والنَّظِيرُ فِي الشَّجَاعَةِ وَالحَرْبِ. النهاية (٤/ ٥٥) مادَّة: قرن.

أي: إني لأرى كتائب جَيْشِ الحَسَنِ ﷺ لَنْ تُقْتَلَ حَتَّى يُقْتُلَ مِثْلَ عَدَدِهِمْ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ؛ وَذَلِكَ لِعَظَمَةِ وَكَثْرَةِ جَيْشِ العِرَاقِ وَحَمَاسَتِهِمْ لِلْحَرْبِ.

مثال للتوضيح: إذا قُتِلَ عشرون ألفاً من جيش العراق فإنهم لن يُقْتَلُوا حتى يَقْتُلُوا عِشْرين أَلْفًا من جيش الشام، وإذا قُتِلَ (٣٠٠٠٠) مِنْ جَيْشِ العراق: فإنهم لن يُقْتَلُوا حتى يَقْتُلُوا مثل هذا العدد من أهل الشام، وإذا (٤٠٠٠٠): فـ (٤٠٠٠٠)... وهكذا.

وجاء في مصنَّف عبد الرزاق (٩٧٧٠) من طريق الزُهْرِيِّ مُرْسَلاً: [...**فَقَالَ مُعَاوِيَةُ - وَكَانَ خَيْرَ الرَّجُلَيْنِ** -: **عَلَى رِسْلِكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ** (عمرو بن العاص)، **فَإِنَّا لَنْ نَخْلُصَ إِلَى قَتْلِ هَؤُلَاءِ حَتَّى يُقْتَلَ عَدَدُهُمْ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَمَا خَيْرُ الْحَيَاةِ بَعْدَ ذَلِكَ؟ وَإِنِّي وَاللهِ لَا أُقَاتِلُهُ حَتَّى لَا أَجِدَ مِنْ ذَلِكَ بُدًّا**].

(٢) **قَوْلُهُ (وَكَانَ وَاللهِ خَيْرَ الرَّجُلَيْنِ)**: هِيَ مِنْ كَلَامِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ، لأن كلام عمرو بن العاص ﷺ فيه تنبيه لأتباعه أن يتأهّبوا لحرب طاحنة ضد جيش في غاية الحماسة، أما كلام معاوية ﷺ ففيه تنبيه للعواقب المأساوية الحرب، وفيه حِرْصٌ على الصُّلْحِ وَحَقْنِ الدماء.

(٣) الضَّيْعَةُ: هُمُ الأَطْفَالُ وَالضُّعَفَاءُ، وَسُمُّوا بِذَلِكَ: لِأَنَّهُمْ يَضِيعُونَ إِذَا تُرِكُوا لِعَدَمِ قُدْرَتِهِمْ عَلَى تَحْصِيلِ مَعِيشَتِهِمْ بِأَنْفُسِهِمْ. وَالحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ فِي العَسْكَرَيْنِ هُمْ أَكْثَرُ مَنْ فِي الإِقْلِيمَيْنِ، فَإِذَا اقْتَتَلُوا: لَمْ يَبْقَ رِجَالٌ فِي العِرَاقِ وَلَا فِي الشَّامِ، فَيَضِيعُ الأَطْفَالُ وَالنِّسَاءُ، وَتَنْكَسِرُ شَوْكَةُ الإِسْلَامِ. انْظُرْ: فَتْحَ البَارِي لِابْنِ حَجَرٍ (١٣/ ٦٤).

(٤) القَائِلُ: هُوَ سَيِّدُنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ ﷺ.

(٥) أَيْ: إِلَى الحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ.

(٦) أَيْ: فَاعْرِضَا عَلَيْهِ مَا شَاءَ مِنَ المَالِ.

(٧) أَيْ: فِي حَقْنِ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ بِالصُّلْحِ.

(٨) أَي: اطْلُبَا مِنْهُ خَلْعَهُ نَفْسَهُ مِنَ الْخِلَافَةِ وَتَسْلِيمَ الْأَمْرِ لِمُعَاوِيَةَ ﷺ، وَابْذُلَا لَهُ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ مَا شَاءَ.

(٩) أَيْ: إِنَّا جُبِلْنَا عَلَى الْكَرَمِ وَالتَّوْسِعَةِ عَلَى أَتْبَاعِنَا مِنَ الْأَهْلِ وَالْمَوَالِي، وَكُنَّا نَتَمَكَّنُ مِنْ ذَلِكَ بِالْخِلَافَةِ، حَتَّى صَارَ ذَلِكَ لَنَا عَادَةً.

(١٠) (عَاثَتْ بِدِمَائِهَا): أَيْ قَتَلَ بَعْضُهَا بَعْضاً، فَلَا يَكُفُّونَ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا بِالصَّفْحِ عَمَّا مَضَى مِنْهُمْ وَالتَّأَلُّفِ بِالْمَالِ.

وَأَرَادَ الْحَسَنُ بِذَلِكَ كُلِّهِ: تَسْكِينَ الْفِتْنَةِ وَتَفْرِقَةَ الْمَالِ عَلَى مَنْ لَا يُرْضِيهِ إِلَّا الْمَالُ، فَوَافَقَاهُ عَلَى مَا شَرَطَ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ، وَالْتَزَمَا لَهُ مِنَ الْمَالِ وَالثِّيَابِ وَالْأَقْوَاتِ فِي كُلِّ عَامٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِكُلِّ مَنْ ذُكِرَ مِنَ الْأَتْبَاعِ وَالْأَهْلِ وَالْمَوَالِي.

(١١) أَيْ مَنْ يَضْمَنُ لِيَ الْوَفَاءَ مِنْ مُعَاوِيَةَ ﷺ.

بِهِ، فَصَالَحَهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ[١] : وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يُقْبِلُ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً، وَعَلَيْهِ أُخْرَى وَيَقُولُ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ»[٢].

المعروف في التاريخ أن الجيشَيْنِ لم يتواجهَا، لأنَّ كل جيش كان في مدينةٍ، فجيشُ العراق كان بالمدائن، ومقدمتُهُ بِمَسْكِنَ والأنبارِ وناحيتها، أما جيشُ الشام فكان بِجِسْرِ مَنْبَجَ، غير أن عمرو بن العاص ومعاويةَ رضي الله عنهما قد رَأَيَا جَيْشَ العراق كما يدل عليه الحديث.

قال ابن حجر: (إِنَّ الْحَسَنَ وَمُعَاوِيَةَ لَمْ يَتَلَاقَيَا بِالْعَسْكَرَيْنِ... وَإِنَّمَا تَرَاسَلَا)[٣].

حين وَقَعَتْ هذه الأحداثُ المذكورة في الحديث (**فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَجُلَيْنِ...**) إلى قوله (**فَصَالَحَهُ**): كان الحسنُ رضي الله عنه مُقِيمًا بِالْمَدَائِنِ، وكان معاويةُ رضي الله عنه مُقِيمًا بِجِسْرِ مَنْبَجَ، وقد تمَّت البيعةُ بينهما يومئذٍ بالمكاتبة (بالمراسلة)، وهي البيعة الأولى.

ثم دعا الحسنُ معاويةَ رضي الله عنهما إلى القُدُومِ إلى مَسْكِنَ مِنْ أَجْلِ البيعةِ الثانية، وهي البيعةُ المشهودة كما مضى بيانه.

[٥٦٧] وَأَخْرَجَهُ البخاري: **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ أَبُو مُوسَى - وَلَقِيتُهُ**[٤] بِالكُوفَةِ وَجَاءَ إِلَى ابْنِ شُبْرُمَةَ[٥] فَقَالَ: أَدْخِلْنِي عَلَى عِيسَى[٦] فَأَعِظَهُ، فَكَأَنَّ ابْنَ شُبْرُمَةَ خَافَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَفْعَلْ[٧] - قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ قَالَ: لَمَّا سَارَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رضي الله عنهما إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالكَتَائِبِ، قَالَ عَمْرُو بْنُ العَاصِ لِمُعَاوِيَةَ: أَرَى كَتِيبَةً لَا تُوَلِّي حَتَّى تُدْبِرَ أُخْرَاهَا[٨]، ....

---

(١) هُوَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ.

(٢) صحيح البخاري (٢٥٥٧). وانظر: فتح الباري (١٣/ ٦٤ - ٦٥). سُفْيَانُ: هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ. وأبُو مُوسَى: هُوَ إِسْرَائِيلُ بْنُ مُوسَى البَصْرِيُّ، نَزِيلُ السِّنْدِ.

(٣) فتح الباري (١٣/ ٦٣).

(٤) وَلَقِيتُهُ بِالْكُوفَةِ: قَائِلُ ذَلِكَ هُوَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

(٥) عَبْدُ اللهِ بنُ شُبْرُمَةَ بنِ طُفَيْلِ بنِ حَسَّانٍ الضَّبِّيُّ، الإِمَامُ، العَلَّامَةُ، فَقِيْهُ العِرَاقِ، أَبُو شُبْرُمَةَ، قَاضِي الكُوْفَةِ فِي خِلَافَةِ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَنْصُورِ، وَمَاتَ فِي خِلَافَتِهِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ. وَكَانَ صَارِمًا عَفِيفًا ثِقَةً فَقِيهًا.

رَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنِ ابْنِ شُبْرُمَةَ قَالَ: عَجِبْتُ لِلنَّاسِ يَحْتَمُوْنَ مِنَ الطَّعَامِ مَخَافَةَ الدَّاءِ، وَلَا يَحتَمُوْنَ مِنَ الذُّنوبِ مَخَافَةَ النَّارِ.

سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٤٧)، فتح الباري (١٣/ ٦٢).

(٦) هُوَ عِيسَى بن مُوسَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، ابن أَخِي الخَلِيفَةِ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَنْصُورِ، وَكَانَ أَمِيرًا عَلَى الْكُوفَةِ إِذْ ذَاكَ.

(٧) أَيْ: كَأَن ابْن شُبْرُمَةَ خَافَ عَلَى إِسْرَائِيلَ فَلَمْ يُدْخِلْهُ عَلَى عِيسَى بْنِ مُوسَى، وَلَعَلَّ سَبَبَ خَوْفِهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ صَادِعًا بِالْحَقِّ، فَخَشِيَ أَنَّهُ لَا يَتَلَطَّفُ بِعِيسَى فَيَبْطِشُ بِهِ لِمَا عِنْدَهُ مِنْ غِرَّةِ الشَّبَابِ وغرة الْمُلْكِ.

(٨) أَيْ لَا تُدْبِرُ الكَتِيبَةُ حَتَّى تُدْبِرَ الَّتِي تُقَابِلُهَا. قوله (أُخْرَاهَا): هي كتيبة معاوية رضي الله عنه، فالكتيبة الأولى هي كتيبة الحسن رضي الله عنه، والأخرى كتيبة معاوية رضي الله عنه. وفيه تعبير عن شِدَّةِ اسْتِبْسَالِ جيشِ العراقِ وحرصهم على القتال.

قَالَ مُعَاوِيَةُ: مَنْ لِذَرَارِيِّ الْمُسْلِمِينَ[(١)] ؟ فَقَالَ: أَنَا. فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ: نَلْقَاهُ فَنَقُولُ لَهُ الصُّلْحَ[(٢)]. قَالَ الحَسَنُ: وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، جَاءَ الحَسَنُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»[(٣)].

[٥٦٨] أَخْرَجَ أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَاكِمُ: **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ [أَحْمَدُ]**[(٤)] بْنُ إِسْحَاقَ[(٥)]، وَعَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ[(٦)] قَالَا: ثنا بِشْرُ بْنُ مُوسَى[(٧)]، ثنا الْحُمَيْدِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، ثنا أَبُو مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: اسْتَقْبَلَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ مُعَاوِيَةَ بِكَتَائِبَ أَمْثَالِ الْجِبَالِ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: وَاللهِ إِنِّي لَأَرَى كَتَائِبَ لَا تَوَلَّى أَوْ تُقْتَلُ أَقْرَانُهَا، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ وَكَانَ خَيْرَ الرَّجُلَيْنِ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَ هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ؟ مَنْ لِي بِدِمَائِهِمْ؟ مَنْ لِي بِأُمُورِهِمْ؟ مَنْ لِي بِنِسَائِهِمْ؟ قَالَ: فَبَعَثَ مُعَاوِيَةُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ - قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ - فَصَالَحَ الْحَسَنُ مُعَاوِيَةَ وَسَلَّمَ الْأَمْرَ لَهُ وَبَايَعَهُ بِالْخِلَافَةِ عَلَى شُرُوطٍ وَوَثَائِقَ، وَحَمَلَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْحَسَنِ مَالًا عَظِيمًا يُقَالُ: خَمْسُ مِائَةِ أَلْفِ أَلْفِ دِرْهَمٍ[(٨)]، **وَذَلِكَ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ، وَإِنَّمَا كَانَ وَلِيَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ الْأَمْرَ لِمُعَاوِيَةَ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ وَأَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا**[(٩)].

---

(١) أَيْ: مَنْ يَكْفُلُهُمْ إِذَا قُتِلَ آبَاؤُهُمْ.

(٢) قال ابن حجر: هَذَا ظَاهره انهما بدآ بِذَلِكَ، وَالَّذِي تَقَدَّمَ (فِي الحديث السابق): أَنَّ مُعَاوِيَةَ هُوَ الَّذِي بَعَثَهُمَا، فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّهُمَا عَرَضَا أَنْفُسَهُمَا، فَوَافَقَهُمَا.

(٣) صحيح البخاري (٦٦٩٢). وانظر: فتح الباري (١٣/ ٦٢).

(٤) في المطبوعة "محمد"، وهو تصحيف، والتصويب من طبعة دار التأصيل (٥/ ٤١٢)، ومن مصادر الترجمة.

(٥) أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ أَيُّوبَ بنِ يَزِيدَ النَّيْسَابُوْرِيُّ، الْفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ، الْمَعْرُوفُ: بِالصِّبْغِيِّ. قال الخليلي: سَمِعْتُ الْحَاكِمَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: "وَأَبُو بَكْرٍ هُوَ الْإِمَامُ الْمُقَدَّمُ، كَانَ عَالِمًا بِالْحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَفِي الْفِقْهِ كَانَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ فِي وَقْتِهِ، ثِقَةٌ مَأْمُونٌ".

الإرشاد (٣/ ٨٤٠)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٨٣)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (١/ ٢٧٥)، رجال الحاكم في المستدرك (٢٤١)، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (٤٣).

(٦) أَبُو الحَسَنِ النَّيْسَابُوْرِيّ، وثقه الذهبي. وقال الحاكم: كان من أتقن مشايخنا وأكثرهم تصنيفًا. تاريخ الإسلام (٢٥/ ١٦٥)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٩٨)، رجال الحاكم في المستدرك (١٠٠٦)، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (٦٠٩).

(٧) أَبُو عَلِيٍّ الأَسَدِيُّ، وثقه الدارقطني والخطيب والذهبي. سؤالات السلمي للدارقطني (٧٩)، تاريخ بغداد (٧/ ٨٨)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٥٢).

(٨) تقدم من رواية الطبري أنها: خَمْسَةُ آلَافِ أَلْفٍ. انظر [٥٥٧]. وعند ابن سعد: سِتَّةُ آلَافِ أَلْفِ دِرْهَمٍ.

(٩) المستدرك (٤٨٠٨) إسناده صحيح على شرط البخاري. والأصح: أنه في ربيع الأول، وليس جمادى الأولى. وأن ولاية الحسن ﷺ ستة أشهر.

التخريج:

أورده الذهبي في تاريخ الإسلام (٤/ ٣٨) عن ابن عُيَيْنَةَ، به.

[٥٦٩] أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، أَنَّ الْحَسَنَ[١] بْنَ عَلِيٍّ دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: «لَأُجِيزَنَّكَ بِجَائِزَةٍ لَمْ أُجِزْ بِهَا أَحَدًا قَبْلَكَ وَلَا أُجِيزُ بِهَا أَحَدًا بَعْدَكَ مِنَ الْعَرَبِ» ، فَأَجَازَهُ بِأَرْبَعِ مِائَةِ أَلْفٍ[٢] فَقَبِلَهَا[٣].

---

(١) في المطبوعة "حسين" ، وهو تصحيف نبه عليه محققه، والتصويب من مصادر التخريج، وقد ذكره ابن عساكر والذهبي في ترجمة الحسن ﵄.

(٢) في الآحاد والمثاني: (بِأَرْبَعِ مِائَةِ أَلْفِ أَلْفٍ)، وفي السير: (فَأَجَازَهُ بِأَرْبَعِ مائَةِ أَلْفٍ، أَوْ أَرْبَعِ مائَةِ أَلْفِ أَلْفٍ) وقد روياه من طريق ابن أبي شيبة، به. وكذا في تاريخ دمشق من أحد الطرق وفي والبداية والنهاية، وسيأتي تفصيله في التخريج.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٣١٢٠٠). إسناده حسن.

التخريج:

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤٩٩) وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٩) عن ابن أبي شيبة، به. وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

وأخرجه أبو عروبة الحراني في الأوائل (١٦٧) ومن طريقه ابن عساكر (٥٩/ ١٩٢) من طريق أَبِي الحُسَيْنِ أَحْمَدَ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الرُّهَاوِيِّ، عن زيد بن الحُبَابِ، به. وفيه: (بِأَرْبَعِ مِائَةِ أَلْفِ أَلْفٍ). وهو بهذا اللفظ في البداية والنهاية (٨/ ١٤٦) من طريق زيد، به.

وأخرجه الطبراني في الزيادات في الجود والسخاء (٩٠) قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْمَرِيُّ، حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ سَالِمٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، فذكره. وفيه "الْحُسَيْن" ، وهو تصحيف.

وأخرجه ابن عساكر (١٣/ ١٦٦) من طريق عَبَّاسِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَاتِمِ بنِ وَاقِدٍ الدُّوْرِيُّ، عن عَلِيِّ بنِ الحَسَنِ بنِ شَقِيْقٍ، عن الحسين بن واقد، به. وتصحَّف (شقيق) إلى (سفيان). وأورده ابن حجر في الإصابة (٢/ ٧٢) من طريق الدوري، به، والتصويب منه.

وأخرجه ابن عساكر (٥٩/ ١٩٢) من طريق محمد بن عقيل بن خويلد الخزاعي، عن علي بن الحسين بن واقد عن أبيه، به.

وأخرج أَبُو القَاسِمِ عَلِيُّ بنُ إِبْرَاهِيْمَ العَلَوِيُّ - كما في تاريخ دمشق (١٤/ ١١٣) وَ (٥٩/ ١٩٣) - قال: [أخبرني أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم (الأهوازي) المقرئ، أنا عبد الوهاب بن جعفر الميداني، حدثني أبو عبد الله محمد بن إبراهيم القرشي، نا عمرو بن دحيم، نا محمد بن إبراهيم البغدادي، نا الحسن بن الربيع، نا إسحاق بن عيسى البلخي الحافظ، عن الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة قال: دخل الحسن والحسين على معاوية، فأمر لهما في وقته بمائتي ألف درهم وقال: خُذَاهَا وأنا ابن هند ما أعطاها أحد قبلي ولا يعطيها أحد بعدي. قال: فأما الحسن فكان رجلاً سكيتاً، وأما الحسين فقال: والله ما أعطى أحدٌ قبلك ولا أحد بعدك لرجلين أشرف ولا أفضل منا]. والخبر في البداية والنهاية (٨/ ١٤٦)، وجزم ابن كثير أنَّ هذه وفادةٌ أخرى.

انظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ٢١٦٠)، ويحتمل أن يكون المصدر الأصلي للخبر كتاب "سيرة معاوية" لشيخه أبي علي الحسن المقرئ الأهوازي كما سيأتي.

رجال الإسناد:

- أَبُو القَاسِمِ العَلَوِيُّ: هو عَلِيُّ بنُ إِبْرَاهِيْمَ بنِ العَبَّاسِ بنِ الحَسَنِ بنِ العَبَّاسِ العَلَوِيِّ، الحُسَيْنِيِّ، الدِّمَشْقِيِّ، يُقَالُ لَهُ: النَّسِيبُ، وَنَسِيبُ الدَّوْلَةِ، كَانَ مِنْ أَهْلِ السّنَةِ وَالجَمَاعَةِ، وَالأَثَرِ وَالرِّوَايَةِ، توفي سنة (٥٠٨هـ)، وثقه ابن عساكر والذهبي. تاريخ دمشق (٤١/ ٢٤٤)، سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٥٨)، الأعلام (٤/ ٢٥٠).

- الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ إِبْرَاهِيْمَ بنِ يَزْدَادَ بن هرمز بن شاهو، أبو علي الأهوازي المقرئ، قال ابن عساكر: [حدثنا عنه أبو القاسم النَّسِيبُ، وذكر أنه ثقة]. رماه ابن عساكر والخطيب البغدادي بالكذب. وَوَهَّاهُ ابْنُ خَيْرُوْنَ. وقال الذهبي في السير: [كَانَ رَأْساً فِي القِرَاءاتِ، صَاحِبَ حَدِيْثٍ وَرحلَةٍ وَإِكثَار، لَيْسَ بِالْمُتْقِنِ لَهُ، وَلَا الْمُجَوِّدُ، بَلْ هُوَ حَاطِبُ ليلٍ،

وهذا العطاء إنما كان عند وِفَادَةِ الحسن على معاوية ﵄، وَذَكَرَ الذهبيُّ وَقْتَهَا،،،

[٥٧٠] قَالَ الذَّهَبِيُّ: **قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ: قَدِمَ الْحَسَنُ فَاجْتَمَعَ بِمُعَاوِيَةَ بَعْدَ مَا أَسْلَمَ إِلَيْهِ الْخِلَافَةَ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: لَأُجِيزَنَّكَ بِجَائِزَةٍ مَا أَجَزْتُ بِهَا أَحَدًا قَبْلَكَ وَلَا أُجِيزُ بِهَا أَحَدًا بَعْدَكَ، فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَمِائَةِ أَلْفٍ، ثُمَّ إِنَّ الْحَسَنَ ﵁ رَجَعَ بِآلِ بَيْتِهِ مِنَ الْكُوفَةِ وَنَزَلَ الْمَدِينَةَ**[1].

وَمَعَ إِمَامتِهِ فِي القِرَاءَاتِ فَقَدْ تُكُلِّمَ فِيْهِ وَفِي دعَاويه تِلْكَ الأَسَانِيْدَ العَالِيَة، وَفِي نَفْسِي أُمُوْرٌ مِنْ علُوِّهِ فِي القِرَاءَاتِ] وقال: [جمع سيرَةً لِمُعَاوِيَةَ وَمُسْنَداً فِي بَضْعَةَ عشر جُزْءاً، حشَاهُ بالأَبَاطيل السَّمجَة]. وقال الألباني: هو كذَّاب. توفي سنة (٤٤٦هـ). تاريخ دمشق (١٣/ ١٤٣)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٣)، السلسلة الضعيفة (٤/ ٢٨٨) تحت رقم (١٨٠٦).

قلت: لعل هذ الخبر من كتابه "سيرة معاوية ﵁" الذي ذكره الذهبي، وقد وصل إلينا منه الجزء السابع عشر، وهو جزء من المسند، طبع باسم (شرح عقد أهل الإيمان في معاوية بن أبي سفيان) ضمن (ثلاث رسائل في فضائل معاوية)، وهي: الكتاب المذكور، وحلم معاوية لابن أبي الدنيا، وفضائل معاوية لِلسَّقَطِيِّ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، تحقيق عصام هزايمة، ويوسف أحمد بني ياسين.

ولم أجد الخبر فيه، لعله في الجزء المفقود.

والأهوازي هذا كان يحط على أبي الحسن الأشعري، وصنف كتاباً في مثالبه، ثم رد عليه أبو القاسم ابن عساكر في كتابه "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري".

- عَبْدُ الوَهَّابِ الْمَيْدَانِيُّ: قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي السِّيَرِ: [الشَّيْخُ الإِمَامُ الْمُحَدِّثُ]، قَالَ عَبْدُ العَزِيزِ الكَتَّانِيُّ: [كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ. يَعْنِي: فِي ثِقَتِهِ]. وَقَالَ الكَتَّانِيُّ: كَانَ فِيهِ تَسَاهُلٌ، وَاتُّهِمَ فِي لُقِيِّ أَبِي عَلِيِّ بْنِ هَارُونَ الأَنْصَارِيِّ. تاريخ دمشق (٣٧/ ٣١٤)، تاريخ الإسلام (٢٨/ ٤٤٩)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٩٩)، المغني في الضُّعفاء (٣٨٨٨)، ميزان الاعتدال (٢/ ٦٧٩)، لسان الميزان (٤/ ٨٦).

- أبو عبد الله محمد بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الملك بن مروان القُرَشي الدمشقي، قَالَ الكَتَّانِيُّ: كَانَ ثِقَةً مَأْمُوْناً جَوَاداً. تاريخ دمشق (٥١/ ٢١٩).

- عمرو بن عبد الرحمن دُحَيم ابن إبراهيم بن عمرو بن ميمون، أبو الحسن القرشي، ترجم له ابن عساكر، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. تاريخ دمشق (٤٦/ ٢٤٣).

وعمرو هذا هو ابن دُحَيْم الإمام المشهور المحدث صاحب الجرح والتعديل والعلل.

ويبدو أنَّ لعمرو هذا كتاب في الوفيات، يؤرخ فيه الوفاة باليوم والشهر والسنة والمدينة كثيراً، وأحيانا يختصر، وقد نقل منه ابن عساكر في تاريخه في أكثر من خمسين موضعاً، فيقول: [ذكر أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فيما نقلته من خطه مما سمعه من أبي عمرو ابن مندة، عن أبيه، أنا محمد بن إبراهيم بن مروان قال: قال عمرو بن دُحَيْم...]. انظر على سبيل المثال: (٥/ ٧٥)، (٥/ ٩٣)، (٥/ ١٧٩)، (٥/ ٤٠٧)، (٥/ ٤٧٠)، (٦/ ٥٠)، (٦/ ٣٦١).

- محمد بن إبراهيم البغدادي: لم أجده.

- الحَسَنُ بنُ الرَّبِيْعِ: أَبُو عَلِيٍّ البَجَلِيُّ الكُوْفِيُّ البُوْرَانِيُّ، ثقة. التقريب (١٢٤١).

- إسحاق بن عيسى البلخي الحافظ: لم أجده.

ويَشهد له ما أخرج ابن سعد: **أَخْبَرَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ ثُوَيْرِ بْنِ أَبِي فَاخِتَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَفَدْتُ مَعَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ إِلَى مُعَاوِيَةَ، فَأَجَازَهُمَا فَقَبِلَا**. الطبقات الكبرى (١/ ٢٨٢) الطبقة الخامسة ت: السلمي. إسناده ضعيف. ثُوَيْرٌ: ضعيف رُمِيَ بالرفض، وبقية رجاله ثقات. أبُو فَاخِتَةَ: هو سَعِيدُ بْنُ عِلَاقَةَ.

والخبر في تاريخ دمشق (١٤/ ١١٢) وَ (٢١/ ٢٦٥) من طريق ابن سعد، به.

وأخرجه الآجري في الشريعة (١٩٦٠) من طريق عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوْسَى بْنِ أَبِي الْمُخْتَارِ العَبْسِيِّ، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، به.

ويشهد لهما أيضاً: قول محمد الباقر، انظر [٥٧١].

(١) تاريخ الإسلام (٤/ ٣٨). وفي العقد الفريد (١/ ٣٢٠): أنها بعد عام الجماعة. خبر حسن، وهذا إسناد مُعَلَّقٌ. وانظر ما سبق.

وهذا يعني أنَّ المال الذي اشترطه الحسنُ رضي الله عنه عند البيعة: قَبَضَهُ الحسنُ رضي الله عنه على دفعتين:

الدفعة الأولى: حَمَلَهَا معاويةُ رضي الله عنه إلى الحسن رضي الله عنه بالكوفة رضي الله عنهما (أي حملها إلى مَكَانِ الحَسَنِ رضي الله عنه).

الدفعة الثانية: ذهب الحسنُ رضي الله عنه بنفسه إلى النُّخَيْلَةِ التي كان يُقِيمُ بها معاويةُ رضي الله عنه حينئذٍ، فقبضها الحسنُ رضي الله عنه من هناك، ثم رجع بأهله إلى المدينة.

ويدل الخبر: على أن معاوية رضي الله عنه أعطاه أكثر مما اشترطه، فإنَّ معاوية رضي الله عنه أعطاه ما اشترطه، ثم أتبعها بجائزة كبيرة، فقبضهما الحسنُ رضي الله عنه.

[٥٧١] وَأَخْرَجَ الآجُرِّيُّ: وَأَنْبَأَنَا ابْنُ نَاجِيَةَ[١] قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ رضي الله عنهما كَانَا يَقْبَلَانِ جَوَائِزَ مُعَاوِيَةَ رحمه الله[٢].

أيّ شهادة بعد هذه الشهادة؟!! صحَّ إسنادُها إلى محمدٍ الباقر رحمه الله أنه أَدْلَى بِهَا، ثم رواها ابنُهُ جعفرٌ الصادقُ رحمه الله، عنه؟؟!! هذا بلا شك من إنصافهما واعتدالهما واستقامتهما، رحمهما الله.

ويدل هذا الخبر على أنَّ السِّبْطَيْنِ رضي الله عنهما لم يزالا يَقْبَلَانِ جوائزَ أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه حتى الممات.

ثم خطب الحسنُ رضي الله عنه في الناسِ بِالنُّخَيْلَةِ بعدما سَلَّمَ البيعةَ لمعاوية رضي الله عنه، يؤكِّد بأنه بَايَعَ معاويةَ رضي الله عنه، ، ،

[٥٧٢] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ السَّهْمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ أَبِي صَغِيرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الْحَسَنَ كَانَ أَكْرَهَ النَّاسِ لِلْفِتْنَةِ،

---

(١) أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ نَاجِيَةَ بنِ نَجَبَةَ البَرْبَرِيُّ، قال الخطيب: كَانَ ثِقَةً، ثَبْتاً. وقال الذهبي: كَانَ إِمَاماً، حُجَّةً، بَصِيراً بِهَذَا الشَّأْنِ، لَهُ "مُسْنَدٌ" كَبِيرٌ. ووثقه آخرون. توفي سنة (٣٠١هـ). سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٦٤).

(٢) الشريعة (١٩٦٣) حسن بشواهده، وهذا إسناد صحيح إلى محمد الباقر رحمه الله من قوله، غير أنَّ روايته عن جَدَّيْهِ الحسن والحسين رضي الله عنهما مرسلة [سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٠١)]، وتشهد له الأخبار السابقة.

محمد بن مسكين: هو ابن نميلة، أبو الحسن اليمامي. ويحيى بن حسان: هو ابن حيان التنيسي. وسليمان بن بلال: هو القرشي التيمي مولاهم، المدني.

التخريج:

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢٨١) [الطبقة الخامسة ت: السلمي] أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ الْمَدَنِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، به.

أَبُو بَكْرٍ: هو عَبْدُ الحَمِيدِ الأَصْبَحِيُّ، ثقة.

فَلَمَّا تُوُفِّيَ عَلِيٌّ: بَعَثَ[(١)] إِلَى الْحَسَنِ فَأَصْلَحَ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ سِرًّا، وَأَعْطَاهُ مُعَاوِيَةُ عَهْداً إِنْ حَدَثَ بِهِ حَدَثٌ وَالْحَسَنُ حَيٌّ لَيُسَمِّيَنَّهُ، وَلَيَجْعَلَنَّ هَذَا الأَمْرَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا تَوَثَّقَ مِنْهُ الْحَسَنُ قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ[(٢)] : وَاللهِ إِنِّي لَجَالِسٌ عِنْدَ الْحَسَنِ إِذْ أَخَذْتُ لِأَقُومَ فَجَذَبَ بِثَوْبِي وَقَالَ: أُقْعُدْ يَا هَنَاهُ[(٣)] اِجْلِسْ، فَجَلَسْتُ، قَالَ: إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَأْياً وَأُحِبُّ أَنْ تُتَابِعَنِي عَلَيْهِ قَالَ: قُلْتُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَعْمِدَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَأَنْزِلُهَا، وَأُخَلِّي بَيْنَ مُعَاوِيَةَ وَبَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَقَدْ طَالَتِ الْفِتْنَةُ، وسَقَطَتْ فِيهَا الدِّمَاءُ، وَقُطِّعَتْ فِيهَا الأَرْحَامُ، وَقُطِّعَتْ السُّبُلُ، وَعُطِّلَتْ الفُرُوجُ - يَعْنِي الثُّغُورَ- فَقَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ: جَزَاكَ اللهُ عَنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ خَيْراً، فَأَنَا مَعَكَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ الْحَسَنُ: أُدْعُ لِيَ الْحُسَيْنَ، فَبَعَثَ إِلَى حُسَيْنٍ، فَأَتَاهُ فَقَالَ: أَيْ أَخِي إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَأْياً وَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ تُتَابِعَنِي عَلَيْهِ، قَالَ: مَا هُوَ؟ قَالَ: فَقَصَّ عَلَيْهِ الَّذِي قَالَ لِابْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ الْحُسَيْنُ: أُعِيذُكَ بِاللهِ أَنْ تُكَذِّبَ عَلِيًّا فِي قَبْرِهِ وَتُصَدِّقَ مُعَاوِيَةَ. فَقَالَ الْحَسَنُ: وَاللهِ مَا أَرَدْتُ أَمْراً قَطْ إِلَّا خَالَفْتَنِي إِلَى غَيْرِهِ! وَاللهِ لَقَدْ هَمِمْتُ أَنْ أَقْذِفَكَ فِي بَيْتٍ فَأُطَيِّنَهُ عَلَيْكَ حَتَّى أَقْضِيَ أَمْرِي، قَالَ: فَلَمَّا رَأَى الْحُسَيْنُ غَضَبَهُ قَالَ: أَنْتَ أَكْبَرُ وَلَدِ عَلِيٍّ، وَأَنْتَ خَلِيفَتُهُ، وَأَمْرُنَا لِأَمْرِكَ تَبَعٌ، فَافْعَلْ مَا بَدَا لَكَ، فَقَامَ الْحَسَنُ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي كُنْتُ أَكْرَهَ النَّاسِ لِأَوَّلِ هَذَا الْحَدِيثِ[(٤)]، وَأَنَا أَصْلَحْتُ آخِرَهُ لِذِي حَقٍّ أَدَّيْتُ إِلَيْهِ حَقَّهُ أَحَقَّ بِهِ مِنِّي، أَوْ حَقٍّ جِدْتُ بِهِ لِصَلَاحِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ، وَإِنَّ اللهَ قَدْ وَلَّاكَ يَا مُعَاوِيَةُ هَذَا الْحَدِيثَ[(٥)] لِخَيْرٍ يَعْلَمُهُ عِنْدَكَ، أَوْ لِشَرٍّ يَعْلَمُهُ فِيكَ ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١١١﴾﴾[(٦)]، ثُمَّ نَزَلَ[(٧)].

---

(١) أَيْ: بَعَثَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ إِلَى الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ.

(٢) هُوَ عَبْدُ اللهِ بنُ جَعْفَرِ بنِ أَبِي طَالِبِ بنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الهَاشِمِيُّ، وَأُمُّهُ: أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْس الْخَثْعَمِيَّة، لَهُ صُحْبَةٌ وَرِوَايَةٌ، عِدَادُهُ فِي صِغَارِ الصَّحَابَةِ، اسْتُشْهِدَ أَبُوهُ يَوْمَ مُؤْتَةَ، فَكَفَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَنَشَأَ فِي حَجْرِهِ، حَدَّثَ عَنْهُ: أَوْلَادُهُ إِسْمَاعِيلُ، وَإِسْحَاقُ، وَمُعَاوِيَةُ، وَكَانَ كَبِيرَ الشَّأْنِ، كَرِيماً، جَوَاداً، وَكَانَ ابْنُ جَعْفَرٍ صَدِيقاً لِمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَكَانَ يَفِدُ عَلَيْهِ كُلَّ سَنَةٍ فَيُعْطِيهِ أَلْفَ أَلْفَ دِرْهَم، وَوَفَدَ عَلَى يَزِيْدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِأَلْفَي أَلْفٍ. قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ مُعَلِّقاً عَلَى أُعْطِيَةِ يَزِيدَ: مَا ذَاكَ بِكَثِيْرٍ، جَائِزَةُ مَلِكِ الدُّنْيَا لِمَنْ هُوَ أَوْلَى بِالخِلَافَةِ مِنْهُ. انظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٥٦ - ٤٦٢)، رجال صحيح البخاري للكلاباذي (١/ ٣٨٦ - ٣٨٧) البداية والنِّهاية لابن كثير (٩/ ٤٢).

(٣) يَا هَنَاهُ: يَعْنِي "يَا رَجُلُ"، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النِّدَاءِ. انظر: لسان العرب (١٣/ ٤٣٨) مادة: هنن.

(٤) أَيْ: إِنِّي كُنْتُ أَكْثَرَ النَّاسِ كَرَاهِيَّةً لِلْحَرْبِ، وقد ذكرنا أنه كان ينهى أباه ﷺ عن الخروج من المدينة بعد أن استشهد عثمان ﷺ.

(٥) أَيْ: الخِلَافَةَ. (٦) [الأنبياء: ١١١].

(٧) الطبقات الكبرى - الطبقة الخامسة (١/ ٣٣٠ - ٣٣٢) ت: السلمي. عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: هو أَبُو مُحَمَّدٍ الجُمَحِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْمَكِّيُّ، الأَثْرَمُ.

قُلْتُ: عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ سمعه من عبد الله بن جعفر ﷺ كما في الخبر [قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ: وَاللهِ إِنِّي لَجَالِسٌ عِنْدَ الْحَسَنِ إِذْ أَخَذْتُ لِأَقُومَ فَجَذَبَ بِثَوْبِي وَقَالَ: أُقْعُدْ يَا هَنَاهُ...]، وقد جزم الذهبي بسماع ابن دينار من ابْنِ جعفر ﷺ، فالإسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين. انظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٠٠).

وصحَّحه الحافظ ابن حجر العسقلاني والسلمي والمحققان. انظر: صحيح تاريخ الطبري (٤/ ١٦).

= **تصحيحُ ابن حجر لخبر الباب:**

كَتَبَ الحافظ ابنُ حجر بخطه في حاشيةِ نسخةِ تهذيب التهذيب [(ق١٣٦/ أ)، برنستون]، ما نصه: (هذا الإسناد لهذه القصة في غاية الصحة)، ثم وَقَّعَ فوقها.

وناسخها هو " محمد بن علي بن جعفر بن مختار، الشهير بابن قمر الحُسيني"، وعلى بعض هوامشها تعليقاتُ ابن حجر بخطه وقراءاتُ الكتاب عليه، وكان يُوَقِّعُ فوق تعليقاته.

والنسخة محفوظة في جامعة برنستون، Princeton University - الولايات المتحدة الأمريكية.

والنسخة منشورة للتصفح في الموقع الالكتروني لجامعة "برنستون". وكذلك هي منشورة للتحميل على موقع أرشيف:

https//:archive.org/details/ttahdhib

وإني مُرْفِقٌ صُورَةً من الصفحة التي عليها "تصحيح ابن حجر للخبر" في آخر الكتاب للتوثيق.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (١٣/ ٢٦٦ - ٢٦٧) وأورده المزي في تهذيب الكمال (٦/ ٢٤٧) والذهبي في السير (٣/ ٢٦٤ - ٢٦٥) من طريق ابن سعد، به.

وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٨/ ١٥٣٨ - ١٥٣٩) من طريق عَلِيِّ بْنِ حَرْبٍ الطَّائِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَكْرٍ السَّهْمِيِّ، به.

وأخرجه الزبير بن بكار في جمهرة نسب قريش وأخبارها - كما في تاريخ دمشق (١٣/ ٢٧٥) - والبلاذري في أنساب الأشراف (٣/ ٤٣ - ٤٤) قالا: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ الْبَاهِلِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرٍ السَّهْمِيِّ، به، مختصراً بذكر خطبة الحسن ﵁ فقط.

الْبَاهِلِيُّ لم أجد له ترجمة. وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ٣٧٣).

وأخرج البلاذري في أنساب الأشراف أيضاً (٣/ ٥١): [**حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ سَالِمٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ أَبِي - وَأَحْسَبُهُ رَوَاهُ عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ - قَالَ: لَمَّا بَلَغَ أَهْلَ الكُوفَةِ بَيْعَةُ الْحَسَنَ أَطَاعُوهُ وَأَحَبُّوهُ أَشَدَّ مِنْ حُبِّهِمْ لأَبِيهِ، وَاجْتَمَعَ لَهُ خَمْسُونَ أَلْفًا، فَخَرَجَ بِهِمْ حَتَّى أَتَى الْمَدَائِنَ....**] فذكر قصة استشارة الحسن لأخيه الحسين، بنحو خبر الباب، ولكن ألحقه بقصص منكرة جدًّا. وهذا إسناد ضعيف وفي متنه نكارة، وَهْبُ بْنُ جَرِيرِ بنِ حَازِمٍ شكٌّ في سماع أبيه من الحسن البصري، واضطرب فيه. وسيأتي هذا الخبر برقم [٦٠٥] مع مزيد من الكلام عليه.

وأخرجه ابن أبي خَيْثَمَةَ في "تاريخه" - كما في تاريخ دمشق (١٣/ ٢٦١) - مختصراً قال: [**نا أَبِي، نا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ أَبِي: فَلَمَّا قُتِلَ عَلِيٌّ، بَايَعَ أَهْلُ الكُوفَةِ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، وَأَطَاعُوهُ وَأَحَبُّوهُ أَشَدَّ مِنْ حُبِّهِمْ لِأَبِيهِ**]. فلم يذكر الحسنَ البصري، فالمرسل هو الصواب. وهذا القدر صحيح بشواهده، وسيأتي برقم [٥٩٤].

وسيأتي إن شاء الله تعالى في كتاب (خُطْبَة الحسن ومعاوية ﵄ عند البيعة) أسانيدَ الأخبار التي ذَكَرَتْ خطبته، ونناقشها بإذن الله.

شواهد خبر الباب:

● قوله (**أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الْحَسَنَ كَانَ أَكْرَهَ النَّاسِ لِلْفِتْنَةِ**...)، وقوله (**فَقَامَ الْحَسَنُ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي كُنْتُ أَكْرَهَ النَّاسِ لِأَوَّلِ هَذَا الْحَدِيثِ**...)، يشهد له:

- ما أخرجه البخاري أنَّ الحسن ﵁ قال: (**وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَدْ عَاثَتْ فِي دِمَائِهَا**) انظر [٥٦٦].

- وما أخرجه ابن سعد أنَّ الحسن ﵁ قال: (**وَإِنِّي وَاللهِ مَا أُحِبُّ أَنْ أَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ مَا يَزِنُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ يُهْرَاقُ فِيهِ مِحْجَمَةٌ مِنْ دَمٍ**...). إسناده صحيح، انظر [٥٥٤].

- ما أخرجه ابن سعد (**عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى الْحَسَنِ بِالْمَدِينَةِ وَفِي يَدِهِ صَحِيفَةٌ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: مِنْ مُعَاوِيَةَ يَعِدُ فِيهَا وَيَتَوَعَّدُ، قَدْ كُنْتَ عَلَى النَّصَفِ مِنْهُ. قَالَ: أَجَلْ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا**

قوله (**فَقَدْ طَالَتِ الْفِتْنَةُ، وسَقَطَتْ فِيهَا الدِّمَاءُ، وَقُطِّعَتْ فِيهَا الأَرْحَامُ، وَقُطِّعَتْ السُّبُلُ، وَعُطِّلَتْ الفُرُوجُ - يَعْنِي الثُّغُورُ-**): هذه الآثار التي نَتَجَتْ عن الحرب، وكان الحسن رضي الله عنه مُتَأَلِّمًا مِنْ هذه العواقب.

هذه الخطبة كانت بِالنُّخَيْلَةِ بعد بيعة الحسن الثانية لمعاوية رضي الله عنهما، أكَّد فِيهَا الحسنُ رضي الله عنه بَيْعَتَهُ لمعاوية رضي الله عنه.

لكن استشارة الحَسَنِ لابنِ عَمِّهِ عبدِ الله بن جعفر وأخيه الحُسين رضي الله عنهم كانت قبل ذلك، كانت في الْمَدَائِنِ بَعْدَ الطعنة الثانية التي تعرَّض لها الحسن رضي الله عنه[1]، فالخبرُ السابق جَمَعَ قِصَّتَيْنِ وَقَعَتَا في مكانَيْنِ مختلفَيْنِ (الْمَدَائِن) و (النُّخَيْلَة).

وَخُطْبَةُ الحَسَنِ رضي الله عنه بِالنُّخَيْلَةِ جَاءَتْ بِلَفْظٍ آخَرَ، وهي خطبة أخرى فيما يظهر، تشابهها في بعض اللفظ، ، ،

[٥٧٣] أَخرَجَ الطَّبَرَانِيُّ: (**حَدَّثَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: شَهِدْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رضي الله عنه بِالنُّخيلَةِ حِينَ صَالَحَهُ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: إِذَا كَانَ ذَا فَقُمْ فَتَكَلَّمْ، وَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّكَ قَدْ سَلَّمْتَ هَذَا الْأَمْرَ لِي. - وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: أَخْبِرِ النَّاسَ بِهَذَا الْأَمْرِ الَّذِي تَرَكْتَهُ لِي-. فَقَامَ فَخَطَبَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى**

أَوْ ثَمَانُونَ أَلْفًا أَوْ أَكْثَرُ أَوْ أَقَلُّ كُلُّهُمْ تَنْضَحُ أَوْدَاجُهُمْ دَمًا، كُلُّهُمْ يَسْتَعْدِي اللَّهَ فِيمَا أُهْرِيقَ دَمُهُ). الطبقات الكبرى (١/ ٣٣٢) [الطبقة الخامسة، ت: السلمي] خبر مقبول، وسيأتي بتخريجه [٥٩١]، وهو قرينة لهذا الخبر، ولا يُعَدُّ شاهدا له؛ لأن الخبر المقبول لا يصلح أن يكون أصلا صحيحا كما مر في "المقدمة المنهجية".

- ما رواه عبد الله بن أحمد من طريق قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه لِابْنِهِ الْحَسَنِ يَوْمَ الْجَمَلِ: «**يَا حَسَنُ، لَيْتَ أَبَاكَ مَاتَ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً**» **قَالَ: فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ: يَا أَبَتِ قَدْ كُنْتُ أَنْهَاكَ عَنْ هَذَا. قَالَ: «يَا بُنَيَّ لَمْ أَرَ الْأَمْرَ يَبْلُغُ هَذَا»**. إسناده صحيح، وسبق برقم [٨٥].

-ما رواه الآجُرِّيُّ في الشريعة من طريق هشام بن حسان، عن الحسن البصري، أنَّ الحسن رضي الله عنه قال: «**اضْرِبْ بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ فِي مُلْكٍ مِنْ مُلْكِ الدُّنْيَا!! لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ**». صحيح بشواهده، وسيأتي برقم [٥٩٥].

● قول الحسن رضي الله عنه في خُطبته (وَإِنَّ اللهَ قَدْ وَلَّاكَ يَا مُعَاوِيَةُ هَذَا الْحَدِيثَ....) إلى آخر الخُطبة، يشهد له:

- ما رواه الطبراني قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَلِيفَةَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: شَهِدْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رضي الله عنه بِالنُّخيلَةِ حِينَ صَالَحَهُ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه... فذكر خطبة الحسن رضي الله عنه. هذا إسناد متصل رجاله ثقات غير مجالد فهو ضعيف شيعي، إلا أنه توبع، وليس في الخبر نكارة، فالإسناد حسن لغيره، وسيأتي بتمامه [٥٧٣].

- ما أَخْرَجَهُ مَعْمَرٌ فِي "جَامِعِهِ": **عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ (محمد) بْنِ سِيرِينَ: أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ قَالَ: «لَوْ نَظَرْتُمْ مَا بَيْنَ جَابِرْسَ إِلَى جَابَلْقَ مَا وَجَدْتُمْ رَجُلًا جَدُّهُ نَبِيٌّ غَيْرِي وَأَخِي، فَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْمَعُوا عَلَى مُعَاوِيَةَ» ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١١١﴾﴾، قَالَ مَعْمَرٌ: «جَابِرْسَ وَجَابِلْقَ: الْمَغْرِبُ، وَالْمَشْرِقُ»**. رجاله ثقات إلا أنه مرسل، محمد بن سيرين لم يسمعه من الحسن رضي الله عنه، وسيأتي تمام تخريجه في كتاب: "خطبة الحسن ومعاوية رضي الله عنهما عند البيعة" برقم [٩].

(١) سبق بيانه في صفحة (٧٤٤).

عَلَيْهِ - قَالَ الشَّعْبِيُّ: وَأَنَا أَسْمَعُ - ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ أَكْيَسَ الْكَيْسِ[١] التُّقَى، وَإِنَّ أَحْمَقَ الْحُمْقِ الْفُجُورُ، وَإِنَّ هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي اخْتَلَفْتُ فِيهِ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ إِمَّا كَانَ حَقًّا لِي تَرَكْتُهُ لِمُعَاوِيَةَ إِرَادَةَ صَلَاحِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَحَقْنِ دِمَائِهِمْ، أَوْ يَكُونُ حَقًّا كَانَ لِامْرِئٍ أَحَقَّ بِهِ مِنِّي، فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١١١﴾﴾).

زَادَ الحَاكِمُ: (**أَقُولُ قُولِي هَذَا وَاسْتَغْفِرُ اللهَ لِي وَلَكُمْ**).

وَزَادَ البَيْهَقِيُّ فِي الكُبْرَى وَالدَّلَائِلِ: (**ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَنَزَلَ**)[٢].

ثُمَّ لَمَّا كَانَ بَعْضُ جَيْشِ العِرَاقِ خارج المدائن، وهو جيش الخميس الذي كان بِمَسْكِنَ وَالأَنْبَارِ وَنَاحِيَتِهَا بِقِيَادَةِ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنهما: كَانَ لَا بُدَّ مِنَ الإِعْلَانِ فِيهِ بِالبَيْعَةِ وَالصُّلْحِ حَتَّى يَعْلَمَ الجَمِيعُ، فَإِنَّ بَيْعَةَ الحَسَنِ الأُولَى لِمُعَاوِيَةَ رضي الله عنهما الَّتِي كَانَتْ بِالْمُرَاسَلَةِ بِالْمَدَائِنِ: لَمْ تَبْلُغْ جَيْشَ الخَمِيسِ، فَأُتِمَّ الإِعْلَانُ الكَبِيرُ بِأَمْرٍ مِنَ الحَسَنِ رضي الله عنه لقَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رضي الله عنهما لِأَنْ يَقُومَ بِتِلْكَ الْمُهِمَّةِ.

ومراعاةً للترتيب الزمني للأحداث: فإن البيعة الأولى والثانية وَقَعَتَا قبل خُطْبَةِ الحَسَنِ رضي الله عنه بِالنُّخَيْلَةِ.

[٥٧٤] أَخْرَجَ إِسْحَاقُ ابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي مُسْنَدِهِ - كَمَا فِي إِتْحَافِ الخِيَرَةِ الْمَهَرَةِ وَالْمَطَالِبِ العَالِيَةِ -: **أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، ثنا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سِيَاهٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا وَائِلٍ وَهُوَ فِي مَسْجِدِ حَيِّهِ، فَاعْتَزَلْنَا فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: أَلَا تُخْبِرُنِي عَنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ** رضي الله عنه[٣]، فِيمَ فَارَقُوهُ؟ وَفِيمَ اسْتَجَابُوا لَهُ حِينَ دَعَاهُمْ؟ وَحِينَ فَارَقُوهُ فَاسْتَحَلَّ قِتَالَهُمْ؟ قَالَ: لَمَّا كُنَّا بِصِفِّينَ اسْتَحَرَّ الْقَتْلُ فِي أَهْلِ الشَّامِ.... (فذكر مثل الخبر الذي أخرجه ابن أبي شيبة، ثم زاد في آخره): **وَاسْتَخْلَفَ النَّاسُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ** رضي الله عنهما، **فَبَعَثَ الْحَسَنُ بِالْبَيْعَةِ إِلَى مُعَاوِيَةَ** رضي الله عنه، وَكَتَبَ بِذَلِكَ الْحَسَنُ إِلَى قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، فَقَامَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ فِي أَصْحَابِهِ[٤] فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَتَاكُمْ أَمْرَانِ، لَا بُدَّ لَكُمْ مِنْ أَحَدِهِمَا: دُخُولٌ فِي فِتْنَةٍ، أَوْ قَتْلٌ مَعَ غَيْرِ إِمَامٍ، فَقَالَ النَّاسُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَدْ أَعْطَى الْبَيْعَةَ مُعَاوِيَةَ، فَرَجَعَ النَّاسُ، فَبَايَعُوا مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، وَلَمْ يَكُنْ لِمُعَاوِيَةَ هَمٌّ إِلَّا الَّذِينَ

---

(١) (أَكْيَسَ): أَيْ أَعْقَلَ. (الكَيْسُ): العَقْلُ. انظر: لسان العرب (٦/ ٢٠١) مادَّة: كيس.

(٢) المعجم الكبير (٢٥٥٩) المستدرك (٤٨١٣) السنن الكبرى للبيهقي (١٦٧١٢) ودلائل النبوة (٦/ ٤٤٤) له. وإسناده حسن لغيره.

سيأتي بتخريجه والكلام عليه في كتابي "خطبة الحسن ومعاوية رضي الله عنهما عند البيعة" [١٣].

(٣) يقصد الخوارج الذين قاتلهم عليٌّ رضي الله عنه في النهروان.

(٤) فِي أَصْحَابِهِ: يعني في جيش الخميس الذي كان مقيما بِمَسْكِنَ والأنبارِ وناحيتها.

بِالنَّهْرَوَانِ، فَجَعَلُوا يَتَسَاقَطُونَ عَلَيْهِ فَيُبَايِعُونَهُ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَنَيِّفٍ، وَهُمْ أَصْحَابُ النُّخَيْلَةِ(١).

قوله (**فَبَايَعُوا مُعَاوِيَةَ** ﷺ): أي بايعوه بعد وصوله ﷺ إلى مَسْكِنَ.

[٥٧٥] أَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي "العِلَلِ": حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنُ عُلَيٍّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: انْطَلَقَ بِي أَبِي إِلَى مُعَاوِيَةَ لِيُبَايِعَهُ، فَبَايَعَهُ، ثُمَّ نَاوَلَنِي مُعَاوِيَةُ يَدَهُ فَبَايَعْتُهُ(٢).

● المطلب السادس: عودة عمرو بن العاص ﷺ بجماعة من أهل الشام من العراق إلى الشام بعد بيعة الحسن لمعاوية $ذ، وإمطار السماء دَمًا عَبِيطًا:

[٥٧٦] أَخْرَجَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي "الزُّهْدِ": أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ رَبِيعَةَ بْنَ لَقِيطٍ(٣) أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَامَ الْجَمَاعَةِ(٤)، وَهُمْ رَاجِعُونَ مِنْ مَسْكِنَ(٥)، وَأُمْطِرُوا دَمًا عَبِيطًا(٦)، قَالَ رَبِيعَةُ: وَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَنْصِبُ الْإِنَاءَ فَيَمْتَلِئُ

---

(١) إتحاف الخيرة المهرة (٧٤٥٣)، المطالب العالية (٤٤٣٩) إسناده صحيح على شرط البخاري. وصححه البوصيري وابن حجر.

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٩٠٦٩) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سِيَاهٍ، بهذا الإسناد، وذكره بطوله دون هذه الزيادة التي في آخره، وسبقت برقم [٣٧٧] مع تخريجها، و [٤٩٦].

وخطاب قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ لأهل العراق (أَيُّهَا النَّاسُ، أَتَاكُمْ أَمْرَانِ...) تجدها في تاريخ الطبري (٣/ ١٦٥) وأنساب الأشراف (٣/ ٥٢) وإسنادهما ضعيفان، وفي متنهما نكارة، وَقَارِنْ بينها وبين خبرِ الباب الصحيح، سيَظهر لك كيف تُعْطِي الأخبارُ الضعيفة صُورَةً مُشَوَّهَةً عن تلك الأحداث، ورواية أنساب الأشراف زعمت أن قيس بن سعد قال: (**إِنَّ الْحَسَنَ عَجَزَ وَضَعُفَ وَرَكَنَ إِلَى صُلْحِ مُعَاوِيَةَ**)، والذي اختلق هذا الكلام على لسان قيسٍ هو مِن زُمْرَةِ ذلك المبتدع "سُفْيَانَ بْنَ اللَّيْلِ" الذي قال للحسن: (**السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ**). وستأتي هذه الحكاية برقم [٦٠٤] وإسنادها حسن. وسبقت رواية الطبري برقم [٥٥٨].

(٢) العلل ومعرفة الرجال (١٩٤٧) إسناده صحيح. عَبْدُ اللهِ بنُ يَزِيْدَ: هو أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَهْوَازِيُّ العَدَوِيُّ الْمُقْرِئُ، مَوْلَى آلِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ. وَمُوْسَى بنُ عُلَيّ: هو ابنِ رَبَاحٍ اللَّخْمِيُّ مَوْلَاهُم الْمِصْرِيُّ.

(٣) رَبِيعَةُ بْنُ لَقِيطِ بْنِ حَارِثَةَ التُّجِيبِيُّ الْمِصْرِيُّ، قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ: شَهِدَ صِفِّينَ مَعَ مُعَاوِيَةَ، وَخَرَجَ مَعَهُ إِلَى العِرَاقِ عَامَ الجَمَاعَةِ. وقال العِجْلِيُّ: مصري تَابِعِيّ ثِقَة. وذكره ابن حبان في الثقات. ثقات العجلي (٤٧٠) ثقات ابن حبان (٤/ ٢٣٠) تاريخ دمشق (١٨/ ٦٩) (٧٢/ ١٨٨) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤/ ٢٤٩).

(٤) وهي سنة (٤١هـ).

(٥) مَسْكِنُ: بكسر الكاف، هو موضع، قريب من أوانا على نهر دُجَيْل عند دير الجَاثَلِيقِ.

ودير الجَاثَلِيقِ: قريب من بغداد. معجم البلدان (٥/ ١٢٧) (٢/ ٥٠٣).

(٦) الدَّمُ العَبِيطُ: هُوَ الدَّمُ الجَدِيدُ الخَالِصُ الَّذِي لَمْ يُخَالِطْهُ شَيْءٌ. وَيُقَالُ لِلدَّمِ الجَدِيدِ الخَالِصِ: طَرِيٌّ.

والدم الجديد الذي خَرَجَ لِتَوِّهِ من الجرح ولم يتغير ولم يتخثر أو يشتد: يسمى دَمًا عَبِيطًا.

انظر: الصحاح تاج اللغة (٣/ ١١٤٢) المصباح المنير (٢/ ٣٩٠) مادَّة: عبط. تاج العروس (٣٨/ ٤٨٨) مادَّة: طرو.

دَمًا عَبِيطًا، فَظَنَّ النَّاسُ أَنَّهَا هِيَ[(١)]، وَمَاجَ[(٢)] النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ[(٣)]، فَقَامَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ عز وجل بِمَا هُوَ لَهُ أَهْلٌ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَصْلِحُوا مَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَضُرُّكُمْ وَلَوِ اصْطَدَمَ هَذَانِ الْجِبِلَّانِ[(٤)]» [(٥)].

---

(١) زاد الذهبي في هذا الموضع: (**يَعْنِي السَّاعَةَ**). وأورده الذهبي بلفظ آخر: (**إِنَّهُمْ كَانُوا مَعَ مُعَاوِيَةَ حِينَ قَفَلُوا مِنَ الْعِرَاقِ، فَأَمْطَرَتِ السَّمَاءُ بِدِجْلَةَ دَمًا عَبِيطًا، وَظَنُّوا الظُّنُونَ وَقَالُوا: الْقِيَامَةُ**).

(٢) (وَمَاجَ) كذا في الزهد وتاريخ دمشق وتاريخ الإسلام. أما في السير: (وَمَاجُوا). وتصحف في جامع الأحاديث وكنز العمال إلى: "دِمَاءِ".

(٣) مَاجَ النَّاسُ: اضْطَرَبُوا، وَتَحَيَّرُوا، وَدَخَلَ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ. لسان العرب (٢/ ٣٧٠) مادَّة: موج.

(٤) الْجِبِلَّانِ: يريد بهما: جيش العراق وجيش الشام. وهذه الخطبة كانت بعد بيعة جيش العراق لمعاوية رضي الله عنه.

قال في اللسان: الجِبْلَةُ والجُبْلَةُ والجِبِلُ والجِبِلَّةُ والجَبِيلُ والجَبْلُ والجُبْلُ والجُبُلُّ والجِبْلُ، كُلُّ ذَلِكَ: الأُمَّة مِنَ الخَلْقِ وَالْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ. لسان العرب (١١/ ٩٨) مادَّة: جبل.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ [يس: ٦٢]، أَيْ: خَلْقًا كَثِيرًا. تفسير الطبري (٢٠/ ٥٤٣).

(٥) الزُّهْدِ لابن المبارك (٥٦١) إسناده حسن. وصححه جَلَالُ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ كما سيأتي.

ابن المبارك: روايته عن ابن لَهِيعَةَ قديمة قبل احتراق كتبه، وكان ابن المبارك يتتبع أصولَ ابنِ لَهِيعَةَ، وذكر ابنُ عساكر والذهبي: أن ابن لَهِيعَةَ قد توبع.

الاختلاف في الخبر:

هذا الخبر رواه يَحْيَى الجُعْفِيُّ، عن عبد الرحمن بن زياد الرَّصَاصِيِّ وعبد الله بنِ وَهْبِ المصري، كلاهما: عن الليث بن سعد، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عن رَجُلٍ مُبْهَم، به، غير أن المبهَم جعل حادثة المطر في "موقعة صفين" سنة (٣٧هـ)، ثم زاد فيه زيادات تدل على أنه كذاب، وستأتي زياداته.

ثم رواه ابن لَهِيعَةَ واختلف عنه:

فرواه يحيى الجُعْفِيُّ، عن ابنِ وَهْبٍ، عن ابن لَهِيعَةَ، عن يَزِيدَ بْنِ أبي حَبِيبٍ، عن رَبِيعَةَ بْنِ لَقِيطٍ، به. فجعله يحيى الجُعْفِيُّ في "موقعة صفين" (٣٧هـ)؛ لأنه جمع بينها وبين رواية (الليث، عن المجهول)، فخلط بينهما.

خالفه عبد الله بن المبارك (وهو أوثق منه)، فرواه عن ابن لَهِيعَةَ، بهذا الإسناد، فجعله في عام الجماعة سنة (٤١هـ).

وابن لَهِيعَةَ: تابعه عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، به، في عام الجماعة.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٢/ ١٨٩) من طريق ابن المبارك، به. وقال ابن عساكر عقبه: (رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ، نَحْوَهُ).

ونقله جَلَالُ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ في جامع الأحاديث (٩/ ٨٢، ح١٨٤٤٧) عن ابن عساكر وقال: "سنده صحيح". وهو في كنز العمال (٨/ ٤٣٩، ح٢٣٥٥٢).

وأورده الذهبي في تاريخ الإسلام (٦/ ٣٥٢) وسير أعلام النبلاء (٤/ ٥١٠) عَنْ يَزِيدَ، عَنْ رَبِيعَةَ، به. وعزاه في تاريخه لابْنِ الْمُبَارَكِ فِي "الزُّهْدِ". ثم قال: (وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ رَبِيعَةَ، وَلَفْظُهُ: "**إِنَّهُمْ كَانُوا مَعَ مُعَاوِيَةَ حِينَ قَفَلُوا مِنَ الْعِرَاقِ، فَأَمْطَرَتِ السَّمَاءُ بِدِجْلَةَ دَمًا عَبِيطًا، وَظَنُّوا الظُّنُونَ وَقَالُوا: الْقِيَامَةُ**". **وَذَكَرَ الْحَدِيثَ**).

عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: هو ابْنُ يَعْقُوبَ الأَنْصَارِيُّ، أَبُو أُمَيَّةَ، ثقة فقيه حافظ. وكان ابْنُ وَهْبٍ راويته. تهذيب الكمال (٢١/ ٥٧٢) التقريب (٥٠٠٤).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ دِيزِيلَ فِي كِتَابِهِ "صِفِّينَ" (برقم [٩٦] بجمعي وعنايتي) - كَمَا فِي بُغْيَةِ الطَّلَبِ (٨/ ٣٦١٨ - ٣٦١٩) وشرح نهج البلاغة (٢/ ٢٢٤) والبداية والنهاية (٧/ ٢٩٣ - ٢٩٤) -: (**حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ مَنْ حَضَرَ صِفِّينَ مَعَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ.** =

. . . .

= [**حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ]: قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ لَقِيطٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: «شَهِدْنَا صِفِّينَ مَعَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ»، قَالَ: «فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ عَلَيْنَا دَمًا عَبِيطًا». قَالَ اللَّيْثُ فِي حَدِيثِهِ: «إِنْ كَانُوا لَيَأْخُذُونَهُ بِالصِّحَافِ وَالْآنِيَةِ». وَقَالَ ابْنُ لَهِيعَةَ فِي حَدِيثِهِ: «حَتَّى إِنَّ الصِّحَافَ وَالآنِيَةَ لَتَمْتَلِئُ وَنُهَرِيقُهَا»**) .واللفظ من بغية الطلب.

يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: هو الجُعْفِيُّ. وابْنُ وَهْبٍ: هو عبد الله الْمِصْرِيُّ.

جمع يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الجُعْفِيُّ في هذا الخبر بين إسنادين، وقد اختصر متنه أيضا، (انظر تمام المتن في الإسناد الثالث الذي سيأتي).

● أما **الإسناد الأول**: رجاله ثقات، غير الراوي المبهم، وَالْمُبْهَمُ يُعْتَبَرُ مَجْهُولًا، ثم زاد هذا المجهول في الخبر زيادات ذات نزعة شيعية تدل على أنه كذاب، فروايته موضوعة. (انظر الإسناد الثالث الذي سيأتي).

وابن وهب قد توبع، تابعه عبد الرحمن بن زياد الرَّصَاصِيُّ، وسيأتي في الإسناد الثالث.

● وأما الإسناد الثاني: شاذ بهذا اللفظ (أي بجعله في موقعة صِفِّينَ (٣٧هـ، عبد الله بن وهب وإن كان سمع ابن لَهِيعَةَ قبل احتراق كتبه وكان يتتبع أصوله، إلا أن الراوي عنه "يحيى بن سليمان الجُعْفِي" : صدوق يخطئ، وقد خالف من هو أوثق منه "عبد الله بن المبارك" ، فابن المبارك رواه عن ابن لَهِيعَةَ بهذا الإسناد وجعله في عام الجماعة (٤١هـ).

وكأنَّ يحيى الجُعْفِي حين جمع بين الخبرين: خلط بينهما، فالذي رواه وجعله في موقعة صفين: هو الراوي المجهول الكذاب، وليس ابن لَهِيعَةَ.

إسناد ثالث ليحيى الجُعْفِيِّ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ دِيزِيلَ فِي كِتَابِهِ "صِفِّينَ" (برقم [٩٧] بجمعي وعنايتي) - كَمَا فِي شَرْحِ نَهْجِ البَلَاغَةِ (٢/ ٢٢٤) -: [**يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجُعْفِيُّ]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ مِمَّنْ حَضَرَ صِفِّينَ: أَنَّهُمْ مُطِرُوا دَمًا عَبِيطًا، فَتَلَقَّاهُ النَّاسُ بِالقِصَاعِ وَالآنِيَةِ، وَذَلِكَ فِي يَوْمِ الهَرِيرِ، وَفَزِعَ أَهْلُ الشَّامِ وَهَمُّوا أَنْ يَتَفَرَّقُوا، فَقَامَ عَمْرُو بْنُ العَاصِ فِيهِمْ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا هَذِهِ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَأَصْلَحَ امْرُؤٌ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ، ثُمَّ لَا عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَطِحَ هَذَانِ الجِبِلَّانِ». فَأَخَذُوا فِي القِتَالِ.**

موضوع بهذا السياق.

ما بين المعقوفتين ليست في المطبوعة، لكن الواسطة التي بين ابن دِيزِيلَ وعبد الرحمن: هو يَحْيَى الجُعْفِيُّ. انظر على سبيل المثال: "كتاب صِفِّينَ" لِابْنِ دِيزِيلَ [بجمعي وعنايتي] (١٩) (٩٧) (١٢٩) (١٦٥). و "كتاب صِفِّينَ" ليحيى بن سليمان الجُعْفِيِّ [بجمعي وعنايتي أيضا] (١٨).

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ: هو أَبُو عَبْدِ اللهِ الرَّصَاصِيُّ، من أهل العراق، سكن مصر، قال أبو حاتم: (صدوق... روى عنه يحيى بن سليمان). وقال أبو زُرْعَةَ: لا بأس به. وقال ابن يونس: يروي عن شعبة وغيره، وحدَّث بمصر، وكان ثقة، توفي بمصر سنة خمس ومائتين. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ. الجرح والتعديل (٥/ ٢٣٥) الثقات لابن حبان (٨/ ٣٧٤) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٦/ ٢٥١).

والرَّصَاصِيُّ تابعه عبد الله بن وهب، عن الليث، وقد مضى في الإسناد الأول ليحيى الجُعْفِيِّ.

وراوي هذا الخبر "الرجل المبهم" فإنه - مع جهالته -: زاد في الخبر زيادات مكذوبة ذات نزعة شيعية، قال: (**وَفَزِعَ أَهْلُ الشَّامِ وَهَمُّوا أَنْ يَتَفَرَّقُوا، فَقَامَ عَمْرُو بْنُ العَاصِ فِيهِمْ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، ...». فَأَخَذُوا فِي القِتَالِ**)/ ورجال الإسناد إلى الرجل المبهم: ثقات، فالرجل المبهم كاذب.

ظاهرة المطر الأحمر:

المطر الأحمر: هي حادثة طبيعية تتكرر في الطبيعة، منها: سنة (٢٤٦هـ) قال ابن جرير والذهبي: (وفيها مُطِرَت بناحيةِ بَلْخ مطرًا دمًا عَبِيطًا). تاريخ الطبري (٥/ ٣٣٣) تاريخ الإسلام (١٨/ ١٧). وَتَحْدُثُ بتكرار في فرنسا وإنجلترا، وهطل في يوليو سنة ٢٠٠١م مطر أحمر على مدينة "كيرلا" بالهند، وقد شاهدتُ بنفسي فيلما وثائقيا في الموقع=

المكان الذي نزل فيه المطر: هو دِجْلَةُ، أورد الذهبي: (**فَأَمْطَرَتِ السَّمَاءُ بِدِجْلَةَ دَمًا عَبِيطًا**)[1].

أما مَسْكِنُ: فهي التي قَفَلُوا (رَجَعُوا) منها، لا التي نزل المطر فيها، جاء في الخبر (**وَهُمْ رَاجِعُونَ مِنْ مَسْكِنَ**)، فبعد خروجهم من مَسْكِنَ هطل عليهم المطر بطريق عودتهم بِدِجْلَةَ.

هذه الحادثة كانت في عام الجماعة سنة (٤١هـ)، بعد بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما، وبعد دخول معاوية رضي الله عنه الكوفة.

تَمَّتْ بَيْعَةُ معاويةَ رضي الله عنه بالعراق، ثم قَفَلَ (رَجَعَ) عمرُو بن العاص رضي الله عنه بجيشِ الشام من مَسْكِنَ إلى الشام، وَبَيْنَا هم في الطريق بِدِجْلَةَ: إِذْ أمطرت السَّمَاءُ دَمًا عَبِيطًا، فَزِعَ الناسُ منه وَمَاجُوا، وظنوا أن القيامة قامت، فخطبهم عمرو بن العاص رضي الله عنه، ووعظهم بما يُعَلِّقُ القلوب بالله عز وجل ويُسَكِّنُهَا من الفَزَعِ، قال لهم: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَصْلِحُوا مَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ

= الرسمي لقناة ناشونال جيوغرافيك (وايلد) عن هذا المطر، وهو من إنتاجها وتصويرها، تم تصويره أثناء هطوله، وقد امتلأت به المواعين والآنية، ويقول بعض الذين أُجْرِيَتْ معهم مقابلة في نفس الفيلم الوثائقي من أهل تلك المنطقة: "هَطَلَتْ عَلَيْنَا السَّمَاءُ دَمًا".

ومشهد المطر الأحمر: مُفْزِعٌ لِلْمُعَايِنِ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ.

وقد ذكر العلماء أسبابا لظاهرة المطر الأحمر، منها: الغبار الأحمر الذي تثيره الرياح من التربة الحمراء فيختلط بالمطر عند سقوطه. أو بنوع من الرماد المتصاعد من البراكين، أو بنوع من الطحالب الحمراء التي تثيرها الرياح.

وذكر صديقٌ لي شَهِدَ حَرْبَ الخليج الثانية (غزو النظام العراقي للكويت) سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م، قال لي: كنا في الجيش السعودي بالوفرة (مدينة بالكويت)، وكان النظام العراقي قد أحرق آبار النفط الكويتية، فتكونت بدخانها سحابةٌ سوداء فوق الكويت. قال: وفي إحدى الأيام، تقدمتُ مع الكتيبة بعد الوفرة، فكنا في الصحراء، وقد ازدادت السحابة سواداً، حتى كنا في الساعة الثانية ظهرا كأننا في منتصف الليل، لا أستطيع رؤية أزرار الهاتف العسكري إلا بإشعال النور من المصباح الكهربائي، ثم هطلت السماءُ في نفس اليوم كُتَلًا سوداء كهيئة الثلج الطري الذي يهطل على المناطق الباردة، فننحيه عن وجوهنا وملابسنا. قال: لم يكن مطرا، بل كانت مخلفات حرائق النفط المتصاعدة في السماء تنزل على الأرض متكتلة.

وذكر شهود عيان: أن زمن تلك الحرب كانت تهطل أمطار سوداء متلوثة بدخان النفط المحترق. وقد شاهدتُ بنفسي صورةً على الشبكة العنكبوتية لقطيع أغنام تلطخت ظهورها زمن غزو الكويت باللون الأسود بسبب المطر الملوث.

أقول: وقد قَلَّتِ الأمطارُ في السعودية بشكل ملحوظ فيما بين عام ١٤٢٣هـ إلى ١٤٢٨هـ، وكان الغبار خلال هذه المدة كثيرا ما يَعْلَقُ بالجو، فتهطل الأمطار في المنطقة الشرقية من السعودية في بعض الأيام لونها أصفر، وتسيل على الأرض لونها أصفر، وقد تلطخت ثيابي بها ببقع صفراء عدة مرات، وكنا في منزلنا بالمنطقة الشرقية ننشر الملابس في فناء المنزل لتجفيفها بعد الغسيل، فأرى بقع المطر الصفراء قد لطختها، فنضطر إلى إعادة غسلها، حتى صرتُ أحرص على ملابسي إذا تلبَّدت السماء بالغيوم أقوم فأدخلها المنزل حتى لا تتلطَّخ، وكان المطر أكثر اصفرارا إذا نزل قليلا فانقطع، أما عند غزارته: يكون مصفرا عند أول هطوله، فتتناقص صفرته مع استمرار المطر حتى يصبح نقيا. والمطر الأصفر أمر معروف لدى أهل المنطقة.

خلاصة القول: أن تلون المطر ظاهرة طبيعية، سببها التلوث الطبيعي أو الصناعي.

أما آل فرعون: فإنهم عوقبوا بالدم الحقيقي، وهي معجزة، وقد وردت في القرآن الكريم.

(١) تاريخ الإسلام (٦/ ٣٥٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥١٠).

تَعَالَى بالتقوى والاستجابة لأمره، فإنكم إن أطعتم الله ﷻ لا تضركم الفتن المحيطة بكم، حتى وإن عادت الحرب مجددا بين هذين الجيشين العظيمين، فالإنسان محاسب على عمله، ولا تزر وازرة وزر أخرى".

وظاهرة المطر الأحمر: ظاهرة طبيعية متكررة، وهي مفزعة لمن شاهدها لأول وهلة، وقد ذُكِرَ تفسيرها العلمي في الهامش.

وهذه الظاهرة من آيات الله ﷻ الدالة على قدرته وعظمته وبديع خلقه، فهي كالكُسُوفِ والخُسُوفِ، جعلهما الله ﷻ آيتين من آياته، يخوِّف بهما عباده، ليجتهد المطيع، ويُنِيبَ المقصِّر، ولهذا وَعَظَهُمْ عَمْرُو بْنُ العَاصِ رضي الله عنه بِأَنْ يُصْلِحُوا ما بينهم وبين اللهِ ﷻ، قال الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ رضي الله عنه: **انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ**[1]، **فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجَلِيَ»**[2]، وفي لفظ: « **...لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ»**[3].

وَالخُسُوفُ وَالكُسُوفُ: لَيْسَا عَذَابًا، بِلْ آيَةً يُخَوِّفُ اللهُ بِهِمَا العبادَ لِيُنِيبُوا إليه، أما المطر والريح: فهما (آيتان في كل الأحوال) فَإِنْ كَانَا مُهْلِكَيْنِ: فهما (عذاب على الفاسقين، أو ابتلاء للمؤمنين)، وإن لم يَكُونَا مُهْلِكَيْنِ: فهما (رحمة)، ولا يخرج المطر النقي والمطر الأحمر عن هذه الأوصاف (آية، رحمة، مُهْلِك).

فَالْمَطَرُ وَالخُسُوفُ وَالكُسُوفُ: جميعها من آيات الله ﷻ، لكنها تختلف في أَيٍّ مِنْهَا مَا قَدْ يكون عذابا.

خِتَامًا: إنَّ صُلْحَ الحَسَنِ رضي الله عنه كان خَيْراً، أراد به الإصلاحَ وَحَقْنَ الدِّمَاءِ وَجَمْعَ الأُمَّةِ، وهو عَمَلٌ نَبِيلٌ جَلِيلٌ يُحِبُّهُ اللهُ ﷻ، وَبَشَّرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الأُمَّةَ، وَبَشَّرَ بِهِ أَيْضًا بَعْضُ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ عليهم السلام مِنْ قَبْلُ[4]، فَجَزَى اللهُ سَيِّدَنَا الحَسَنَ خَيْرًا.

---

(١) هو ابن النبي ﷺ، مات رضيعا وعمره سنة ونصف في السنة العاشرة، وأمه مارية القِبْطِيَّةُ. < الإصابة (١/ ١٧٢).

(٢) صحيح البخاري (١٠١١).

(٣) المصدر نفسه، من حديث أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه.

(٤) انظر [٢٥٧] والتعليق بعده.

۞ المبحث الرابع: عَوْدَةُ الفتوحات بعد بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما

كانت الفتوحات الإسلامية قد تَوَقَّفَتْ منذ استشهاد أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولم يزل الأمر كذلك زَمَنَ خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بسبب الفتن الداخلية، وكان الحَسَنُ رضي الله عنه يَحمِلُ هَمَّهَا، وَكَانَ مُتَأَلِّمًا مِنْ تَوَقُّفِهَا، قال الحَسَنُ لِابْنِ عَمِّهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ رضي الله عنه: (**وَعُطِّلَتْ الفُرُوجُ - يَعْنِي الثُّغُورُ-**)(١)، فلمَّا مَنَّ اللهُ عز وجل على المؤمنين بِبِشَارَةِ النبي ﷺ (صُلْح الحسن رضي الله عنه) عَادَتِ الفتوحاتُ ثانيةً.

[٥٧٧] أَخْرَجَ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ: **حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِم، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ، وَاخْتَلَفَ النَّاسُ، لَمْ تَكُنْ لِلنَّاسِ غَازِيَةٌ، وَلَا صَائِفَةٌ(٢)، حَتَّى اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى مُعَاوِيَةَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ، وَسَمَّوْهَا: "سَنَةَ الْجَمَاعَةِ".**

قَالَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: فَأَغْزَا مُعَاوِيَةُ الصَّوَائِفَ، وَشَتَّاهُمْ بِأَرْضِ الرُّومِ سِتَّ عَشْرَةَ صَائِفَةً، تَصِيفُ بِهَا وَتَشْتُو، ثُمَّ تَقْفُلُ(٣) وَتَدْخُلُ مُعَقِّبَتُهَا، ثُمَّ أَغْزَاهُمْ مُعَاوِيَةُ ابْنَهُ يَزِيدَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى جَازَ بِهِمِ الْخَلِيجَ، وَقَاتَلُوا أَهْلَ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ عَلَى بَابِهَا، ثُمَّ قَفَلَ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: فَدَلَّنَا خَبَرُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ هَذَا: أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ بِالْقُسْطَنْطِينِيَّةِ(٤).

[٥٧٨] وَأَخْرَجَ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ: **حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الفَزَارِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ قَالَ: أَوْصَى أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ - وَهُمْ عَلَى حِصَارِ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ - أَنْ يُدْفَنَ إِلَى جَانِبِ حَائِطِهِمْ. وَقَالَ: فَقَرَّبْنَاهُ مِنْهُ ثُمَّ دَفَنَّاهُ**

---

(١) انظر [٥٧٢].

(٢) الصَّائِفَةُ: جَمْعُهَا صَوَائِفُ، وهي الغزوة فِي فصل الصَّيف، وَبِهَا سميت غَزْوَة الرّوم؛ لأَنهم كَانُوا يَغْزُونَ صَيْفًا اتقاءَ الْبرد والثلج.

والشَّاتِيَةُ: جَمْعُهَا شَوَاتِي، وهي الغزو في الشتاء. ينظر: المعجم الوسيط (١/ ٥٣١).

(٣) القُفُولُ: الرُّجُوعُ مِنَ السَّفَرِ. وَقِيلَ: رُجُوعُ الجُنْدِ بَعْدَ الغَزْوِ، وهو المعنى المراد هنا. انظر: لسان العرب (١١/ ٥٦٠) مادة: قفل.

(٤) تاريخ أبي زُرْعَةَ الدمشقي ص (١٨٨) خبر مقبول. والصواب: أنَّ الجماعة كانت سنة إحدى وأربعين، أما بيعة أهل الشام لمعاوية رضي الله عنه فكانت سنة أربعين. انظر: [١١٨] وما بعده. سَعِيْدُ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ: هو التَّنُوْخِيُّ.

تَحْتَ أَقْدَامِنَا(١).

كان حِصَارُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ: زَمَنَ خلافة معاوية رضي الله عنه.

[٥٧٩] أَخْرَجَ البُخَارِيُّ: **حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ الأَسْوَدِ العَنْسِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ أَتَى عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ وَهُوَ نَازِلٌ فِي سَاحَةِ حِمْصَ وَهُوَ فِي بِنَاءٍ لَهُ، وَمَعَهُ أُمُّ حَرَامٍ، قَالَ عُمَيْرٌ: فَحَدَّثَتْنَا أُمُّ حَرَامٍ: أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ البَحْرَ قَدْ أَوْجَبُوا»، قَالَتْ أُمُّ حَرَامٍ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَنَا فِيهِمْ؟ قَالَ: «أَنْتِ فِيهِمْ»، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ مَدِينَةَ قَيْصَرَ مَغْفُورٌ لَهُمْ»، فَقُلْتُ: أَنَا فِيهِمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لَا»**(٢).

(**يَغْزُونَ البَحْرَ**): هي غزوة قُبْرُصَ، كانت في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة (٢٨هـ)، وكان قائد الجيش: أمير الشام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما(٣).

(**قَدْ أَوْجَبُوا**): أي فَعَلُوا فِعْلاً وَجَبَتْ لَهُم بِهِ الْجَنَّةُ(٤).

(**يَغْزُونَ مَدِينَةَ قَيْصَرَ**): هذا الجزء من الحديث يتحدَّث عن جيش آخر، وهو جيش يغزو الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ، وكان ذلك زمن خلافة أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه بعد سنة خمسين، وكان قائد الجيش: يزيد بن معاوية بن أبي سفيان(٥).

[٥٨٠] وَأَخْرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثًا طَوِيلاً جَاءَ فِيهِ: (...**قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ»، قَالَ مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ: فَحَدَّثْتُهَا**(٦) **قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي غَزْوَتِهِ الَّتِي تُوُفِّيَ فِيهَا**(٧)، **وَيَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمْ**(٨) **بِأَرْضِ الرُّومِ**...)(٩).

وَأُمُّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ رضي الله عنها خَرَجَتْ في الجيش الذي غزا قُبْرُصَ، فَسَقَطَتْ مِنْ عَلَى دَابَّتِهَا

---

(١) تاريخ أبي زُرْعَةَ الدمشقي ص (١٨٨ - ١٨٩) إسناده صحيح. الفَزَارِيُّ: هو أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيْمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحَارِثِ بنِ أَسْمَاءَ بنِ خَارِجَةَ بنِ حِصْنِ بنِ حُذَيْفَةَ الكُوفِيُّ. وَأَبُو ظَبْيَانَ: هو حُصَيْنُ بنُ جُنْدُبِ بنِ عَمْرٍو الجَنْبِيُّ، قال الذهبي: وَكَانَ مِمَّنْ غَزَا القُسْطَنْطِيْنِيَّةَ مَعَ يَزِيْدَ بنِ مُعَاوِيَةَ سَنَةَ خَمْسِيْنَ. سير أعلام النبلاء (٤/٣٦٣).

(٢) صحيح البخاري (٢٧٦٦).

(٣) فتح الباري (١١/ ٧٥).

(٤) فتح الباري (٦/ ١٠٣).

(٥) فتح الباري (٣/ ٦٢).

(٦) فَحَدَّثْتُهَا: أي فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الحَدِيثِ رجالاً كان فيهم أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

(٧) هي غزوة الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ.

(٨) يعني: أميراً عليهم.

(٩) صحيح البخاري (١١٣٠) فتح الباري (٣/ ٦٢).

عند الرجوع من الغزو، فَدُقَّتْ عُنُقُهَا فَمَاتَتْ(١).

وَأَبُو أَيُّوبَ الأَنْصَارِيُّ رضي الله عنه كان من كبار أنصار عَلِيٍّ رضي الله عنه، وكان من المقرَّبين منه، وعندما بايع الحسنُ معاويةَ رضي الله عنهما: دَخَلَ أبو أيوب في جيوش أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه مجاهدًا في سبيل الله، وشهد غزو الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ، ورزقه اللهُ عز وجل الشهادةَ على أسوارها.

وكذلك حَبْرُ الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما الذي كان من ولاة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه (والي البصرة)(٢)، ومن قادة جيشه يوم صفين (على الميسرة)(٣)، غزا الروم مع أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه، وكان أيضًا يُثْنِي على أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه في خُلُقِهِ وَدِينِهِ وَفِقْهِهِ، ، ،

[٥٨١] قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: (وَقَدْ رَوَى عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قِصَّةَ أَصْحَابِ الْكَهْفِ مُطَوَّلَةً غَيْرَ مَرْفُوعَةٍ، وَمُلَخَّصُ مَا ذَكَرَ: **أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ غَزَا مَعَ مُعَاوِيَةَ الصَّائِفَةَ، فَمَرُّوا بِالْكَهْفِ الَّذِي ذَكَرَ اللهُ فِي الْقُرْآنِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُمْ. فَمَنَعَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَصَمَّمَ وَبَعَثَ نَاسًا، فَبَعَثَ اللهُ رِيحًا فَأَخْرَجَتْهُمْ....**)(٤)، فذكر قصة أصحاب الكهف.

[٥٨٢] أَخْرَجَ أَبُو بَكْرٍ الخَلَّالُ: **أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ الْمَيْمُونِيُّ قَالَ: ثَنَا أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا كَانَ أَخْلَقَ(٥) لِلْمُلْكِ مِنْ مُعَاوِيَةَ، إِنْ كَانَ النَّاسُ لَيَرِدُونَ مِنْهُ عَلَى وَادِي الرَّحْبِ(٦)، وَلَمْ يَكُنْ كَالضَّيِّقِ الْحَصِيصِ(٧)، الضَّجِرِ(٨) الْمُتَغَضِّبِ».**

سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى ثَعْلَبَ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَمْ يَكُنْ مُعَاوِيَةُ كَالضَّيِّقِ الْحَصِيصِ»، فَقَالَ: يَضْبِطُ الْأُمُورَ. قُلْتُ لِثَعْلَبٍ: يَكُونُ أَنَّهُ يَعْنِي لَمْ يَكُنْ ضَيِّقَ الْخُلُقِ؟ قَالَ: يَكُونُ فِي الْخُلُقِ وَغَيْرِهِ إِلَّا أَنَّهُ فِي الْمَالِ أَكْثَرُ. وَرَأَيْتُ مَا يَغْلِبُ عَلَى ثَعْلَبٍ فِي قَوْلِهِ: إِنَّهُ يَضْبِطُ الْأُمُورَ(٩).

---

(١) قصتها رضي الله عنها في صحيح البخاري (٢٦٣٦).

(٢) انظر [٢٩٠].

(٣) وقعة صفين ص (٢٠٥، ٤٧٥).

(٤) فتح الباري (٦/ ٥٠٥) وصحح إسناده كما ترى.

(٥) أَخْلَقُ: أَجْدَرُ، أَحْرَى. مِنْ قَوْلِهِمْ: خَلِيقٌ بِكَذَا، أَيْ جَدِيرٌ بِهِ، حَرِيٌّ بِهِ. لسان العرب (١٠/ ٩١) مادَّة: خلق.

(٦) قال ابن قُتَيْبَةَ: وَادٍ رَحْبٌ: شَبَّهَهُ بِوَادٍ وَاسِعٍ لَا يَضِيقُ عَلَى مَنْ وَرَدَهُ لِلشُّرْبِ. غريب الحديث (٢/ ٣٥٣).

(٧) الذي في لسان العرب أن الحصيص: هو العَدَدُ. يقال: كَانَ حَصِيصُ القومِ وبَصِيصُهم كَذَا. أي عَدَدُهم كذا.

وَرَجُلٌ حُصْحُصٌ وحُصْحُوصٌ: يَتَتَبَّعُ دَقَائِقَ الأُمُورِ فيَعْلَمُهَا وَيُحْصِيهَا. وَالحَصْحَصَةُ: التَّحْرِيكُ والتقليبُ لِلشَّيْءِ والترديدُ. لسان العرب (٧/ ١٥) مادَّة: حصص.

(٨) الرَّجُلُ الضَّجِرُ: هو الضَّيِّقُ النَّفْسِ. لسان العرب (٤/ ٤٨١) مادَّة: ضجر.

(٩) السنة للخلال (٦٧٧) إسناده صحيح. عَبْدُ الْمَلِكِ الْمَيْمُونِيُّ: هو ابْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ. وَأَبُو سَلَمَةَ: هو مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِنْقَرِيُّ التَّبُوذَكِيُّ.

[٥٨٣] وَأَخْرَجَ البُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَلْ لَكَ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مُعَاوِيَةَ، فَإِنَّهُ مَا أَوْتَرَ إِلَّا بِوَاحِدَةٍ؟ قَالَ: «أَصَابَ، إِنَّهُ فَقِيهٌ»(١) (٢).

هذا ثناء على الفقه في الدِّينِ، ويلزم منه ثناءٌ على الدِّيَانَةِ أيضا.

أما عبد الله بن عُمر بن الخطاب رضي الله عنهما، فإنه مع جهاده في جيش أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه كان يثني عليه أيضًا،،،

[٥٨٤] أَخْرَجَ أَبُو القَاسِمِ اللَّالَكَائِيُّ: أنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ(٣) قَالَ: أنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْعَلَاءِ(٤) قَالَ: زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: نا أَبُو سُفْيَانَ الحِمْيَرِيُّ قَالَ: نا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَ أَسْوَدَ(٥) مِنْ مُعَاوِيَةَ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَلَا عُمَرُ؟ فَقَالَ: عُمَرُ كَانَ خَيْرًا مِنْهُ، وَكَانَ هُوَ أَسْوَدَ مِنْهُ(٦).

التخريج:

هو في جامع مَعْمَرٍ (٢٠٩٨٥).

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٦/ ٢٠) [ط الخانجي]، والطبري في تاريخه (٣/ ٢٦٩) من طريق ابن المبارك، به.

وأخرجه عبد الرزاق في الأمالي في آثار الصحابة (٩٧) عن مَعْمَرٍ، به. وجميعهم قالوا في آخره: **(يَعْنِي ابْنَ الزُّبَيْرِ)**.

وهو في التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٢٧) وتاريخ دمشق (٥٩/ ١٧٤ - ١٧٦) وسير أعلام النبلاء (٣/ ١٥٣).

أراد ابن عباس رضي الله عنهما المقارنة بين خليفتين، أحدهما حليم يغدق المال على الرعية بشكل غير مسبوق، والآخر شديد مُتَحَلِّمٌ يضع المال في موضعه فحسب.

ويدل عليه ما أَخْرَجَ أَبُو بَكْرٍ الخَلَّالُ في السنة (٦٨٥): **أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا الأَثْرَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَبُّوَيْهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ أَبِي: كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَتَشَبَّهُ بِمُعَاوِيَةَ فِي الْحِلْمِ.**

إسناده صحيح. محمد بن علي بن شعيب بن عدي بن همام أبو بكر السمسار، قال عنه الدارقطني: كان ثقة. تاريخ بغداد (٣/ ٢٧٩). وَالأَثْرَمُ: هو أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بنِ هَانِئٍ. و أَحْمَدُ ابْنُ شَبُّوَيْهِ: ثقة، التقريب (٩٤). وَسُلَيْمَانُ بْنُ صَالِحٍ: هو سَلْمُوَيْه، ثقة. التقريب (٢٥٧٢).

فهذا الخبر يدل على أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما كان يقتدي بمعاوية رضي الله عنه في الحلم، وكان ابن الزبير رضي الله عنهما بحمل نفسه على ذلك رضي الله عنه، فهو مأجور بإذن الله.

(١) (أَصَابَ) وَافَقَ السُّنَّةَ. (فَقِيهٌ) عَالِمٌ فِي شَرْعِ اللهِ عز وجل وَيَعْرِفُ الفِقْهَ فِي الدِّينِ.

(٢) صحيح البخاري (٣٥٥٤). وقد مضى مع التعريف برجاله [٤٥٣].

(٣) عبيد الله بن أحمد بن علي بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو القاسم المقرئ، المعروف بابن الصيدلاني، قال العتيقي: الشيخ الصالح، كان ثقة مأمونا. توفي سنة (٣٩٨هـ). تاريخ بغداد (١٠/ ٣٧٧) تاريخ الإسلام (٢٧/ ٣٥٩).

(٤) الشَّيْخُ، الْمُحَدِّثُ، الثِّقَةُ، القُدْوَةُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بنِ العَلَاءِ الجَوْزَجَانِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ، وثقه الدارقطني وغيره، توفي سنة (٣٢٨هـ). تاريخ بغداد (٥/ ٦٨) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٤٨) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (١/ ٤٢٩) الدليل المغني لشيوخ الدارقطني (٥٨).

(٥) أَسْوَد: صيغة تفضيل من "سَيِّد". قال الإمام أحمد في شرح هذا الحديث: (أَسْوَدُ: أَسْخَى). وقال أحمد: (السَّيِّدُ: الْحَلِيمُ، وَالسَّيِّدُ: الْمُعْطِي، أَعْطَى مُعَاوِيَةُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ عَطَايَا مَا أَعْطَاهَا خَلِيفَةٌ كَانَ قَبْلَهُ). السنة للخلال (٦٧٨) (٦٧٩).

(٦) شرح أصول الاعتقاد (٢٧٨١) خبر صحيح، وهذا إسناد حسن. أَبُو سُفْيَانَ الحِمْيَرِيُّ: هو سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَهْدِيٍّ الوَاسِطِيُّ، صدوق وسط، وبقية رجاله ثقات. زِيَادٌ: هو دَلُّوَيْه الطُّوسِيُّ.

[585] قَالَ الطَّبَرِيُّ: (ثُمَّ دَخَلَتْ سَنَةُ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ... وَفِيهَا كَانَتْ غَزْوَةُ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ الرُّومَ حَتَّى بَلَغَ قُسْطَنْطِينِيَّةَ، وَمَعَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَأَبُو أَيُّوبَ الأَنْصَارِيُّ)(1).

[586] وَأَخْرَجَ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي الوَلِيدُ بْنُ مَسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: أَدْرَكَتْ خِلَافَةَ مُعَاوِيَةَ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِنْهُمْ: سَعْدٌ، وَأُسَامَةُ، وَجَابِرٌ، وَابْنُ عُمَرَ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَمَسْلَمَةُ بْنُ مَخْلَدٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ، وَرَافِعُ بْنُ خُدَيْجٍ، وَأَبُو أُمَامَةَ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَرِجَالٌ أَكْثَرُ مِمَّنْ سَمَّيْتُ بِأَضْعَافٍ مُضَاعَفَةٍ، كَانُوا مَصَابِيحَ الْهُدَى، وَأَوْعِيَةَ الْعِلْمِ، حَضَرُوا مِنَ الْكِتَابِ تَنْزِيلَهُ، وَأَخَذُوا عَنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ تَأْوِيلَهُ. وَمِنَ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِنْ شَاءَ اللهُ، مِنْهُمْ: الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ(2)، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ(3)، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَيْرِيزٍ فِي أَشْبَاهٍ لَهُمْ، لَمْ يَنْزَعُوا يَدًا عَنْ مُجَامَعَةٍ فِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ(4).

[587] وَأَخْرَجَ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ كَانَ يَأْخُذُ الْعَطَاءَ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ(5).

وقد مضى هذا الخبر في موقف زيد بن ثابت رضي الله عنه(6)، وأعدْتُهُ هنا: لمناسبة القول السابق لِلْأَوْزَاعِيِّ: أن الفقيه زيد بن ثابت رضي الله عنه وغيره من علماء الصحابة رضي الله عنهم وعلماء التابعين لم ينزعوا يَدًا من طاعةِ معاوية رضي الله عنه بعد الجماعة عليه.

[588] وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ: فَسَمِعْتُ أَبَا مُسْهِرٍ - أَمْلَاهُ عَلَيْنَا -: أَنَّ مُعَاوِيَةَ بُويِعَ سَنَةَ

التخريج:

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (516) والخلال في السنة (678) (679) (680) (681) والخرائطي في مكارم الأخلاق (544) والطبراني في الأوسط (6759) والكبير (13432) وابن عساكر (59/ 173 - 174) من خمسة طرق عن ابن عمر، بنحوه.

(1) تاريخ الطبري (3/ 206). كذا جعلها الطبري في أحداث سنة (49هـ)، والأرجح أنها كانت بعد الخمسين.

(2) له صحبة، وَكَانَ مِمَّنْ يَلْزَمُ عُمَرَ رضي الله عنه، وَيَحْفَظُ عَنْهُ. سير أعلام النبلاء (3/ 390) التقريب (6672).

(3) في المطبوعة: (بن عبد غوث)، وهو من كبار التابعين وأشرافهم، ترجمته في تهذيب الكمال (16/ 525).

(4) تاريخ أبي زُرْعَةَ الدمشقي ص (189 - 190) خبر مقبول، وهذا إسناد رجاله ثقات لكن الوليد كثير التدليس والتسوية، وقد عنعن.

الشواهد:

هذا الخبر يتحدث أن الناس مِنْ صحابةٍ رضي الله عنهم وتابعين: لم يَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةِ معاوية رضي الله عنه بعد بيعة الحسن رضي الله عنه له، وهو أمر صحيح ثابت.

(5) تاريخ أبي زُرْعَةَ الدمشقي ص (190) خبر مقبول بقرائنه، وقد مضى، انظر الهامش التالي.

(6) برقم [258].

أَرْبَعِينَ، وَهُوَ عَامُ الْجَمَاعَةِ، فَأَقَامَ عِشْرِينَ سَنَةً إِلَّا أَشْهُرًا. قَالَ أَبُو مُسْهِرٍ: وَتُوُفِّيَ[(١)] سَنَةَ سِتِّينَ[(٢)].

مَرَّ بِنَا أن بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما وعام الجماعة: كانت سنة (٤١هـ)، أما بيعة أهل الشام لمعاوية رضي الله عنه فكانت عندما بَلَغَهُمُ استشهادُ عليٍّ رضي الله عنه سنة (٤٠هـ).



---

(١) يعني: معاوية رضي الله عنه.

(٢) تاريخ أبي زُرْعَةَ الدمشقي ص (١٩٠) خبر مقبول. والصواب: أنَّ الجماعة كانت سنة (٤١هـ)، انظر: [١١٨] وما بعده. أَبُو مُسْهِرٍ: هو عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ مُسْهِرٍ الغَسَّانِيُّ.

۞ المبحث الخامس: الفوائد المستنبطة من أخبار صُلْحِ السَّيِّدِ الحسنِ رضي الله عنه

سأذكر مع فوائد الحديث ما وقفتُ عليه من الأخبار الصحيحة المتعلقة بتلك الفوائد،،،

● وَرَدَ عند البخاري: (**قَالَ مُعَاوِيَةُ: مَنْ لِذَرَارِيِّ الْمُسْلِمِينَ؟ فَقَالَ: أَنَا**)[1]. عَلَّقَ عليه ابن حجر بقوله: [ظَاهِرُهُ يُوهِمُ أَنَّ الْمُجِيبَ بِـ (أَنَا) هُوَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَلَمْ أَرَ فِي طُرُقِ الْخَبَرِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَتْ مَحْفُوظَةً فَلَعَلَّهَا كَانَتْ "أَنَّى" بِتَشْدِيدِ النُّونِ الْمَفْتُوحَةِ، قَالَهَا عَمْرٌو عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِبْعَادِ][2].

أقول: وإن سلَّمْنَا جدلاً أن ضبطها (أَنَا)، فسيكون توجيهه: أنَّ عمراً رضي الله عنه - بخبرته العسكرية - رأى اسْتِمَاتَةَ جيش العراق وحماسهم الشديد على القتال وكثرة عددهم التي سَدَّت الأُفُقَ، فَظَهَرَتْ له رؤيةٌ عسكرية مفادها: أَلَّا خِيَارَ لِصَدِّ هذا الجيش إلا بالمواجهة العسكرية، ولن يُهْزَمَ هذا الجيش إلا بعد حدوث مقتلة عظيمة بينهما،،،

هكذا يكون عمرو بن العاص رضي الله عنه فسَّر هذا المشهد برؤيةٍ عسكرية، وليس معناه أَنَّهُ كان حريصًا على القتال، وعلى هذا يكون رأي معاوية رضي الله عنه أَسَدَّ وَأَصْوَبَ، والحمد لله الذي أَنْعَمَ عليهم بالصلح وكَفَاهُمُ الحربَ، فإنه لو لم يَقَعِ الصُّلْحُ لَحَدَثَتْ معركةٌ أَفْظَع مِن صِفِّينَ.

[الصلح يُعَدُّ من مناقب الحسن رضي الله عنه]

● قَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ هَذَا الحَدِيثِ: [وَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنَ الْفَوَائِدِ عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ، وَمَنْقَبَةٌ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ؛ فَإِنَّهُ تَرَكَ الْمُلْكَ لَا لِقِلَّةٍ وَلَا لِذِلَّةٍ وَلَا لِعِلَّةٍ، بَلْ لِرَغْبَتِهِ فِيمَا عِنْدَ اللهِ لِمَا رَآهُ مِنْ حَقْنِ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَرَاعَى أَمْرَ الدِّينِ وَمَصْلَحَةَ الْأُمَّةِ.

وَفِيهَا رَدٌّ عَلَى الْخَوَارِجِ الَّذِينَ كَانُوا يُكَفِّرُونَ عَلِيًّا وَمَنْ مَعَهُ، وَمُعَاوِيَةَ وَمَنْ مَعَهُ، بِشَهَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِلطَّائِفَتَيْنِ بِأَنَّهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ عَقِبَ هَذَا الْحَدِيثِ: "قَوْلُهُ «مِنَ الْمُسْلِمِينَ» يُعْجِبنا جِدًّا"[3]...

وَفِيهِ فَضِيلَةُ الْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَا سِيَّمَا فِي حَقْنِ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَدَلَالَةٌ عَلَى رَأْفَةِ

---

(١) انظر [٥٦٧].

(٢) فتح الباري (١٣/ ٦٤).

(٣) حكاية صحيحة عن ابنِ عُيَيْنَةَ، ستأتي بمناسبتها وتخريجها برقم [٥٩٩].

مُعَاوِيَةَ بِالرَّعِيَّةِ وَشَفَقَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَقُوَّةَ نَظَرِهِ فِي تَدْبِيرِ الْمُلْكِ، وَنَظَرِهِ فِي الْعَوَاقِبِ.

وَفِيهِ وِلَايَةُ الْمَفْضُولِ الْخِلَافَةَ مَعَ وُجُودِ الْأَفْضَلِ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ وَمُعَاوِيَةَ وُلِّيَ كُلٌّ مِنْهُمَا الْخِلَافَةَ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ فِي الْحَيَاةِ وَهُمَا بَدْرِيَّانِ، قَالَه ابْنُ التِّينِ.

وَفِيهِ جَوَازُ خَلْعِ الْخَلِيفَةِ نَفْسَهُ إِذَا رَأَى فِي ذَلِكَ صَلَاحًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَالنُّزُولُ عَنِ الْوَظَائِفِ الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْيَوِيَّةِ بِالْمَالِ، وَجَوَازُ أَخْذِ الْمَالِ عَلَى ذَلِكَ...][1].

[وفاء معاوية رضي الله عنه بشرط المال وزيادة]

● دلَّت الأخبار الصحيحة[2] على أنَّ معاوية رضي الله عنه وفَّى بِشَرْطِ المالِ للحسنِ رضي الله عنه، ليس هذا فحسب، بل أعطى الحسنَ رضي الله عنه أكثر مما اشترطه، أعطاه ما اشترطه، ثم أَرْدَفَهُ بجائزة كبيرة، فَقَبِلَهَا منه، ثم انصرف بأهله إلى المدينة رضي الله عنهما.

[الأخبار الصحيحة تُعطي صورة حسنة]

● تشكَّلَتْ من الأخبار الصحيحة صورةٌ حسنة فائقة عن أحداث صلح الحسن وبيعة معاوية رضي الله عنهما، تتجلَّى فيها عدالة الصحابة رضي الله عنهم، وتتجلَّى الأخلاق الفاضة للسيد القدوة الحسن بن علي رضي الله عنهما الذي شَوَّهَتْ سِيرَتَهُ الأخبارُ الضعيفة والمنقطعة، وكذلك الشائعات التي انتشرَت في وقتِ تلك الأحداث، والتي ظَهَرَ لي بعد طول المطالعة والدراسة أن منشأ تلك الشائعات - التي أساءت للحسن رضي الله عنه - هم غُلَاةُ المتشيعة، فتناقلها المؤرِّخون الذين لم يشترطوا الصحة فيما يروونه في تصانيفهم، وستأتي تلك الأخبار الضعيفة مع نقدها في كتاب (خُطْبَة الحسن ومعاوية رضي الله عنهما عند البيعة).

فتلك الأخبار الضعيفة أساءت لسيرة الحسن رضي الله عنه أيما إساءة، فَاتَّهَمَتْهُ بالعجز وسوء الخلق والفحش والتكلُّم بالإفك (القذف)، ليس هذا فحسب، بل اتَّهَمَتْهُ بفعل ذلك جِهَاراً أمام الملأ على المنابر، فأراد الْمُبْتَدِعَةُ الطعنَ في معاوية رضي الله عنه وغيره من الصحابة رضي الله عنهم، فطعنوا في الحسن رضي الله عنه بلا عَقْلٍ ولا وَرَعٍ.

[الأدلة على كُرْهِ الحسن رضي الله عنه لإراقة الدماء]

● يَدُلُّ حَدِيثُ البُخَارِيِّ على أَنَّ الحَسَنَ رضي الله عنه كَانَ كَارِهاً لِلْفِتْنَةِ وَالحَرْبِ وَسَفْكِ الدِّمَاءِ، قال السَّيِّدُ الحَسَنُ رضي الله عنه: **(وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَدْ عَاثَتْ فِي دِمَائِهَا)**[3].

بَلْ كَانَ الحسنُ رضي الله عنه أَكْرَهَ النَّاسِ لِذَلِكَ كَمَا كَانَ هُوَ يَقُولُ عَنْ نَفْسِهِ رضي الله عنه، وَكَمَا كَانَ يَرَاهُ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه.

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٦٦ - ٦٧).

(٢) انظر [٥٦٨] [٥٦٩] [٥٧٠].

(٣) انظر [٥٦٦].

ورد في رواية ابْنِ سَعْدٍ: (**أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الْحَسَنَ كَانَ أَكْرَهَ النَّاسِ لِلْفِتْنَةِ..... فَقَامَ الْحَسَنُ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي كُنْتُ أَكْرَهَ النَّاسِ لِأَوَّلِ هَذَا الْحَدِيثِ...**)[١]. أَيْ أَنَّهُ كَانَ أَكْرَهَ النَّاسِ لِلْحَرْبِ مُنْذُ أَوَّلِ أَمْرِهَا، فَلِذَلِكَ كَانَ يُنَاصِحُ أَبَاهُ بِاجْتِنَابِ الحَرْبِ.[٢].

وَبَعْدَمَا بَايَعَ الحَسَنُ لِمُعَاوِيَةَ ﵄ بِالخِلَافَةِ: جَاءَهُ أَبُو عَامِرٍ سُفْيَانُ بْنُ اللَّيْلِ فَقَالَ لَهُ: (**السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: «لَا تَقُلْ ذَاكَ يَا أَبَا عَامِرٍ، [لَسْتُ بِمُذِلِّ الْمُؤْمِنِينَ]، وَلَكِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَقْتُلَهُمْ طَلَبَ الْمُلْكِ - أَوْ عَلَى الْمُلْكِ -»**)[٣].

وَخَطَبَ الحَسَنُ ﵁ بِالْمَدَائِنِ قُبَيْلَ الصُلْحِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ سَفْكَ الدِّمَاءِ، قال: (**وَإِنِّي وَاللهِ مَا أُحِبُّ أَنْ أَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ مَا يَزِنُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ**[٤] **يُهْرَاقُ فِيهِ مِحْجَمَةٌ مِنْ دَمٍ**)[٥].

لَقَدْ مَنَّ اللهُ ﷻ عَلَى الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ﵄ بِتَحْقِيقِ هَذَا الْهَدَفِ السَّامِي، فَلَمْ يُهْرَقْ فِي خِلَافَتِهِ مِلْءُ مِحْجَمَةٍ مِنْ دَمٍ، وَشَهِدَ الحَسَنُ الْبَصْرِيُّ بِذَلِكَ، ، ،

[٥٨٩] أَخْرَجَ أَحْمَدُ: **حَدَّثَنَا هَاشِمٌ، حَدَّثَنَا الْمُبَارَكُ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ﵄ يَثِبُ عَلَى ظَهْرِهِ إِذَا سَجَدَ، فَفَعَلَ ذَلِكَ غَيْرَ مَرَّةٍ، فَقَالُوا لَهُ: وَاللهِ إِنَّكَ لَتَفْعَلُ بِهَذَا شَيْئًا مَا رَأَيْنَاكَ تَفْعَلُهُ بِأَحَدٍ، قَالَ الْمُبَارَكُ: فَذَكَرَ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَسَيُصْلِحُ اللهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، فَقَالَ الْحَسَنُ**[٦] : فَوَاللهِ وَاللهِ، بَعْدَ أَنْ وَلِيَ لَمْ يُهْرَقْ فِي خِلَافَتِهِ مِلْءُ مِحْجَمَةٍ[٧] مِنْ دَمٍ[٨].

---

(١) انظر [٥٧٢].

(٢) انظر عن مناصحته لأبيه ﵄ [٨٥] [٨٨].

(٣) انظر [٦٠٤].

(٤) (الْخَرْدَلُ): نَبَاتٌ عِشْبِيٌّ، يَنْبُتُ فِي الحُقُولِ وَعَلَى حَوَاشِي الطُّرُقِ، تُسْتَعْمَلُ بُذُورُهُ فِي الطِّبِّ، وَمِنْهُ بُذُورٌ يُتَبَّلُ بِهَا الطَّعَامُ، الْوَاحِدَةُ: خَرْدَلَةٌ، وَيُضْربُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الصِّغَرِ فَيُقَالُ: (مَا عِنْدِي خردلة من كَذَا). انظر: المعجم الوسيط (١/ ٢٢٥).

(٥) انظر [٥٥٤].

(٦) هُوَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ.

(٧) الْمِحْجَمُ والْمِحْجَمَةُ: هي القَارُورَةُ الَّتِي يُحْتَجَمُ بِهَا. لسان العرب (١٢/ ١١٧) مادَّة: حجم. عمدة القاري (٣/ ٥٣).

(٨) مسند أحمد (٢٠٤٤٨) هَاشِمٌ: هو ابنُ القَاسِمِ. وَالْمُبَارَكُ: هو ابنُ فَضَالَةَ. والحَسَنُ: هو البَصْرِيُّ.

الْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ قال عنه ابن حجر: صدوق يُدَلِّسُ ويُسَوِّي. وقال أبو زُرْعَةَ: يدلس كثيراً، فإذا قال "حدثنا" فهو ثقة. قلت: وقد صرَّح بالتحديث.

وأخرجه ابن ديزيل في جزئه الحديثي (٢٢) ومن طريقه الذهبي في السير (١٣/ ١٩١) وتذكرة الحفاظ (٢/ ١٣٨) عن عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٦٩٦٤) من طريق أَبِي الوَلِيْدِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيِّ، كلاهما

[٥٩٠] قَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ العِجْلِيُّ: **بَايَعَ الْحَسَنَ - بَعْدَ وَفَاةِ عَلِيٍّ - سَبْعُونَ**[١] **أَلْفًا، فَزَهِدَ فِي الْخِلَافَةِ فَلَمْ يُرِدْهَا، وَسَلَّمَهَا لِمُعَاوِيَةَ، وَقَالَ: «لَا يُهْرَاقُ عَلَى يَدَيَّ مِحْجَمَةٌ مِنْ دَمٍ»**[٢].

قوله (**بَايَعَ الْحَسَنَ - بَعْدَ وَفَاةِ عَلِيٍّ - سَبْعُونَ أَلْفًا**): المراد به عدد الجيش الذي خرج به أميرُ المؤمنين الحسنُ رضي الله عنه إلى أهل الشام.

[٥٩١] وَأَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى الْحَسَنِ بِالْمَدِينَةِ وَفِي يَدِهِ صَحِيفَةٌ**[٣]**، فَقَالَ**[٤] **: مَا هَذِهِ**[٥] **؟ قَالَ**[٦] **: «مِنْ مُعَاوِيَةَ**[٧] **يَعِدُ فِيهَا**[٨] **وَيَتَوَعَّدُ»، قَالَ**[٩]**: قَدْ كُنْتَ عَلَى النَّصَفِ مِنْهُ**[١٠].

عن مبارك بن فضالة، به، ولم يذكر ابنُ حبان والذهبي قول الحسن البصري "لَمْ يُهْرَقْ فِي خِلَافَتِهِ مِلْءُ مِحْجَمَةٍ...".

وأخرجه البزار (٣٦٥٦) وأبو نُعَيْم في الحلية (٢/ ٣٥) من طريق أبي داود الطَّيَالِسِيِّ. وأخرجه البيهقي في الكبرى (١٦٧١٠) ودلائل النبوة (٦/ ٤٤٢) مِن طريق آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَاسٍ، كلاهما عن مبارك بن فضالة، بتمامه، مع قول الحسن البصري، عدا أبي نُعَيْم فلم يذكره.

قَالَ الذَّهَبِيُّ في السِّير: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ مِنْ حَسَنَاتِ الحَسَنِ. وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند: حديث صحيح، وهذا إسناد حسن. وحسنه الألباني. التعليقات الحسان (٦٩٢٥). وعزاه إلى الصحيحة (٥٦٤)، ولكنه لم يخرجه في الصحيحة ولم يتكلم عن إسناده فيها، وإنما أخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وورد فيه: جزء من المتن الذي أخرجه ابن حبان.

(١) في تاريخ دمشق والبداية والنهاية: (تِسْعُونَ).

(٢) الثقات لِلْعِجْلِيِّ (١/ ٢٩٦ - ٢٩٧، برقم٢٩٩) (٢/ ١٥٥، برقم١٣٠٢) خبر صحيح، عدا ذكر عدد الجيش، فمقبول.

الشواهد:

عدد الجيش: ورد في الخبر التالي.

وزهده رضي الله عنه في الخلافة: يشهد له قوله رضي الله عنه (**كَانَتْ جَمَاجِمُ الْعَرَبِ بِيَدَيَّ، يُسَالِمُونَ مَنْ سَالَمْتُ، وَيُحَارِبُونَ مَنْ حَارَبْتُ، فَتَرَكْتُهَا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ**)، وإسناده صحيح، انظر [٥٩٦]. وقوله رضي الله عنه: (**كَرِهْتُ أَنْ أَقْتُلَهُمْ طَلَبَ الْمُلْكِ**)، وإسناده حسن، انظر [٦٠٤].

وبقية الخبر: ورد بنحوه ضمن الخبر السابق.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (١٣/ ٢٧٣) من طريق العِجْلِيِّ، به. وهو في البداية والنهاية (٨/ ٤٥) بنحوه.

(٣) أَيْ: وَفِي يَدِ الحَسَنِ رضي الله عنه صَحِيفَةٌ يَقْرَأُهَا.

(٤) القائل: هو الرجل.

(٥) أراد: ما شَأْنُ هذه الصحيفة؟ أو ما خَبَرُ هذه الصحيفة؟

(٦) القائل: هو الحسن رضي الله عنه.

(٧) أي: أَرْسَلَهَا مُعَاوِيَةُ إِلَيَّ.

(٨) أَيْ: فِي الصَّحِيفَةِ.

(٩) القائل: هو الرجل.

(١٠) لَفْظُ البَلَاذُرِيِّ: (**قَدْ كُنْتَ تَقْدِرُ عَلَى النَّصَفِ مِنْهُ**)، وَالنَّصَفُ: الانْتِصَافُ، وَهُوَ أَخْذُ الحَقِّ. لسان العرب (٩/ ٣٣٢) مادَّة: نصف. أَيْ: "قَدْ كُنْتَ زَمَنَ خِلَافَتِكَ قَادِراً عَلَى أَخْذِ حَقِّكَ مِنْهُ". وَمُعَاوِيَةُ رضي الله عنه وَأَهْلُ الشَّامِ كَانُوا قَدْ بَغَوْا، وَانْتِصَافُ الخَلِيفَةِ مِنْهُمْ: أَنْ يَرُدَّهُمْ عَنْ بَغْيِهِمْ، فَإِنَّ حَقَّ الخَلِيفَةِ عَلَى رَعِيَّتِهِ: أَنْ يُطِيعُوهُ فِي الْمَعْرُوفِ.

قَالَ[١]: «أَجَلْ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُونَ أَلْفًا أَوْ ثَمَانُونَ أَلْفًا أَوْ أَكْثَرُ أَوْ أَقَلُّ كُلُّهُمْ تَنْضَحُ أَوْدَاجُهُمْ دَمًا، كُلُّهُمْ يَسْتَعْدِي اللَّهَ فِيمَا أُهْرِيقَ دَمُهُ»[٢].

في هذا الخبر دلالة ستأتي في موضعها إن شاء الله[٣].

وذُكِر في الخبرَيْنِ السابقَيْنِ عددُ جيشِ الحَسَنِ رضي الله عنه، وهو سبعون ألفا أو أكثر.

قال الرجل: (**قَدْ كُنْتَ "تَقْدِرُ" عَلَى النَّصَفِ مِنْهُ**) فَقَالَ الحسن رضي الله عنه: (**أَجَلْ**)، هذا إقرارٌ من السيد الحسن رضي الله عنه على أنه كان يومئذٍ في قوة هائلة، وعلى أنه كان قادراً على الانتصار على أهل الشام وردِّهم عن بَغْيِهِمْ، لا يُعْجِزُهُ ذلك، لكنه عَمَلٌ يؤدِّي إلى سَفْكِ الدماء، فكان كارهًا له، وزاد من كُرْهِهِ له أنه كان يراه قِتَالاً على الملك، قال الحسن رضي الله عنه: (**كَرِهْتُ أَنْ أَقْتُلَهُمْ طَلَبَ الْمُلْكِ - أَوْ عَلَى الْمُلْكِ -**)[٤]، وقال أيضا: (**أَضْرِبُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ فِي مُلْكٍ مِنْ مُلْكِ الدُّنْيَا؟! لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ**)[٥].

وبهذا أصبح الحسن رضي الله عنه في خلافته أَشَدَّ كُرْهًا للحرب مما كان عليه في خلافة أبيه رضي الله عنه.

قوله (**يَعِدُ فِيهَا وَيَتَوَعَّدُ**): أي يَعِدُ فيها المطيعين بالخير، وَيَتَوَعَّدُ أهلَ الفتن والعِنَادِ بالعقوبة وبالعواقب الوخيمة.

وَالوَعْدُ: يُسْتَعْمَلُ فِي الخَيْرِ، وَالوَعِيدُ: فِي الشَّرِّ[٦].

وفي هذا الخبر دلالة على أن أمير المؤمنين معاويةَ رضي الله عنه عَلِمَ - بعد رُسُوخِ الصلح ونزولِ الحسن رضي الله عنه المدينة - بمؤامرة يدبِّرها قوم من أهل العراق (الكوفة)، يريدون بها إثارة الفتنة، عَلِمَ أنهم بين الفَيْنَةِ والأُخرى يَبْعَثُونَ برسائلَ إلى الحَسَنِ رضي الله عنه بعد نزوله عن الخلافة يَدْعُونه إلى نَقْضِ الصُّلْحِ وَالنهوضِ لِطَلَبِ الخِلَافَةِ، فَأَرْسَلَ معاويةُ رضي الله عنه إلى الحَسَنِ رضي الله عنه هذه

---

(١) القائل: هو الحسن رضي الله عنه.

(٢) الطبقات الكبرى (١/ ٣٣٢) [الطبقة الخامسة، ت: السلمي] خبر مقبول، وهذا إسناد مرسل، زيد توفي سنة ١٣٦هـ، ولم يدرك الحسن رضي الله عنه، قال عنه ابن حجر: (ثقة عالم، وكان يرسل). علي بن محمد: هو المدائني. وإبراهيم بن محمد: هو ابن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، صدوق.

الشواهد:

يتحدث هذا الخبر عن كراهية الحسن رضي الله عنه لسفك الدماء، وقد ذكرتُ لها شواهد صحيحة في هامش [٥٧٢].

وانظر الشرح الذي بعد الخبر، فقد وردت فيه أدلة تعضده، هي شواهد له أيضا.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (١٣/ ٢٨١) من طريق ابن سعد، به.

وأخرجه البلاذُري في أنساب الأشراف (٣/ ١٠) من طريق المدائني، به.

(٣) انظر صفحة (٨٠١).

(٤) انظر [٦٠٤].

(٥) انظر [٥٩٥].

(٦) لسان العرب (٣/ ٤٦٣) مادَّة: وعد.

الرسالة، وفيها: ترغيب وترهيب، وتحذير من الاستجابة لدعاة الفتن، وتذكير بآثار الفتن على الناس والبلاد، ومع هذا: كان الحسنُ ﵁ يُجِيبُ عن كلامِ دعاة الفتن ولا يستجيبُ لمطالبهم، وَالحَسَنُ ﵁ ما نَزَلَ عن الخلافة إلا مِنْ أَجْلِ قَطْعِ دَابِرِ الفتنة، فهو ﵁ أَبْعَدُ مِنْ أَنْ يُحْيِيهَا مِنْ جَدِيدٍ بَعْدَ أَنْ وَأَدَهَا.

ولا يَخْفَى أَنَّ هؤلاء عندما يَئِسُوا مِنَ الحَسَنِ ﵁ أعادوا الكَرَّةَ بَعْدَ سِنِينَ على أَخِيهِ الحُسَيْنِ ﵁، فأرسلوا إليه الكُتُبَ والمواثيق حَتَّى اطْمَأَنَّ إليهم، فلمَّا قَدِمَ عليهم العراق خَذَلُوهُ، فاستشهد ﵁ بِكَرْبَلَاءَ.

وهناك خبر يَتَبَيَّنُ منه سَبَبُ إرسالِ معاوية ﵁ تلك الصحيفة إلى الحَسَنِ ﵁، ،

[٥٩٢] أَخْرَجَ الطَّبَرَانِيُّ: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، ثنا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ الْحَسَنِ، وَجَارِيَةٌ تَحُتُّ شَيْئًا مِنَ الْحِنَّاءِ عَنْ أَظْفَارِهِ، فَجَاءَتْهُ إِضْبارَةٌ[١] مِنْ كُتُبٍ، فَقَالَ: «يَا جَارِيَةُ، هَاتِ الْمِخْضَبَ[٢]». فَصَبَّ فِيهِ مَاءً، وَأَلْقَى الْكُتُبَ فِي الْمَاءِ، فَلَمْ يَفْتَحْ مِنْهَا شَيْئًا، وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مِمَّنْ هَذِهِ الْكُتُبُ؟ قَالَ: «مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، مِنْ قَوْمٍ لَا يَرْجِعُونَ إِلَى حَقٍّ، وَلَا يُقْصِرُونَ عَنْ بَاطِلٍ[٣]، أَمَا إِنِّي لَسْتُ أَخْشَاهُمْ عَلَى نَفْسِي، ولَكِنِّي أَخْشَاهُمْ عَلَى ذَلِكَ»، وَأَشَارَ إِلَى الْحُسَيْنِ[٤].**

[٥٩٣] وَأَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، ثنا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَخِي يَزِيدَ، عَنْ يَزِيدَ الْأَصَمِّ قَالَ: أَتَيْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ فَأُتِيَ بِضُبَارَةِ[٥] كُتُبٍ وَأَنَا عِنْدَهُ، فَمَا فَضَّ مِنْهَا خَاتَمًا[٦] وَلَا نَظَرَ فِي عُنْوَانِهِ حَتَّى قَالَ: يَا جَارِيَةُ هَاتِ الْمِخْضَبَ. قَالَ: فَجَاءَتْ بِالْمِخْضَبِ فِيهِ مَاءٌ، فَأَخَذَ تِلْكَ الْكُتُبَ فَغَسَلَهَا فِي الْمَاءِ. قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، كُتُبُ مَنْ هَذِهِ؟ قَالَ: هَذِهِ كُتُبُ قَوْمٍ لَا يَرْجِعُونَ إِلَى حَقٍّ، وَلَا يَقْصُرُونَ عَنْ بَاطِلٍ، كُتُبُ أَهْلِ الْعِرَاقِ-**

---

(١) الإِضْبَارَةُ: الحُزْمَةُ مِنَ الصُّحُفِ. يُقَالُ: إِضْبَارَةٌ مِنْ صُحُفٍ أَوْ سِهَامٍ، أَيْ حُزْمَة. تاج العروس (١٢/ ٣٧٨) مادَّة: ضبر.

(٢) الْمِخْضَبُ: إِنَاءٌ تُغْسَلُ فِيهِ الثِّيَابُ. انظر: تاج العروس (٢/ ٣٦٩) مادَّة: خضب.

(٣) لَا يَقْصُرُونَ عَنْ بَاطِلٍ: لَا يَنْتَهُونَ عَنْهُ، لَا يَكُفُّونَ عَنْهُ. انظر: تاج العروس (١٣/ ٤٢٥) مادَّة ق ص ر.

(٤) المعجم الكبير (٢٦٩١) صحيح، وهذا إسناد حسن من أجل عُبَيْد الله، احتج به مسلم، وقال ابن حجر: مقبول. التقريب (٤٣٠٤) وفي تحرير التقريب: بل صدوق حسن الحديث. وبقية رجاله ثقات. الحَضْرَمِيُّ: هو مُطَيَّنٌ. وَأَبُو أُسَامَةَ: هو حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٤٥٧): "رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ". وانظر التالي.

(٥) الضُّبَارَةُ: الحُزْمَةُ. تاج العروس (١٢/ ٣٨١) مادَّة: ضبر.

(٦) أي: لم يَفْتَحْ منها كتابا.

وَرُبَّمَا قَالَ: **لَا يَنْزِعُونَ عَنْ بَاطِلٍ**-[(١)].

[الحسن ﷺ بايع عن قوة، لا عن ضعف]

● أَنَّ الحَسَنَ ﷺ لَمْ يُبَايِعْ مِنْ ضَعْفٍ، وإِنَّمَا بَايَعَ مِنْ قوَّةٍ وَتـمَكُّنٍ، وكان جَيْشُهُ مُطِيعًا له أَشَدَّ الطاعة، قد عاهدوه أن يُسَالِمُوا مَنْ سَالَمَ، وَيُحَارِبُوا مَنْ حَارَبَ[(٢)]، وَأَحَبُّوهُ حُبًّا شَدِيداً أَشَدَّ مِنْ حُبِّهِمْ لِأَبِيهِ ﷺ.

[٥٩٤] أَخْرَجَ أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي "تَارِيخِهِ الكَبِيرِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ -: **نا أَبِي، نا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ أَبِي: فَلَمَّا قُتِلَ عَلِيٌّ، بَايَعَ أَهْلُ الكُوفَةِ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، وَأَطَاعُوهُ وَأَحبُّوهُ أَشَدَّ مِنْ حُبِّهِمْ لِأَبِيهِ**[(٣)].

فإن قيل: كيف يطيعون ويُحِبُّونَ الحسنَ ﷺ أكثر من أبيه ﷺ؟ وإذا كانوا كذلك فلماذا تعرَّض الحسنُ ﷺ لخمس محاولات اغتيال، ثلاثةٌ منها وقعَتْ زَمَنَ خلافته؟

الجواب: المراد في هذا الخبر: حال علي ﷺ مع رعيته في آخر خلافته، وحال الحسن ﷺ مع رعيته في أول أيام خلافته، ،،

أما عليٌّ ﷺ في آخر خلافته، قال عن أهل الكوفة: **(اللَّهُمَّ قَدْ أَبْغَضْتُهُمْ وَأَبْغَضُونِي، وَكَرِهْتُهُمْ وَكَرِهُونِي، وَسَئِمْتُهُمْ وَسَأَمُونِي، وَمَلَلْتُهُمْ وَمَلُّونِي، فَأَرِحْنِي مِنْهُمْ وَأَرِحْهُمْ مِنِّي)**[(٤)]. وكان ﷺ يُظْهِرُ تَضَجُّرَهُ بعد النهروان من عصيانهم وعدم طاعتهم له، دلَّت على ذلك أخبار

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٥٦) إسناده صحيح، أَبُو بَكْرٍ: هو عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الحُمَيْدِيُّ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَخِي يَزِيدَ: هو عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الأَصَمِّ، ثقة، وهو أخو عُبَيْدِ اللهِ الذي ورد في الخبر السابق.

والذي يترجح لدي: أن سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ سَمِعَهُ مِنَ الأخوَيْنِ، عَنْ عَمِّهِمَا يَزِيدَ. وكان سفيان يَفْصِلُ بين لفظَيْهِمَا.

وإن سلمنا جدلا: فرواية الحُمَيْدِيِّ أصح؛ لأنه أثبت الناس في ابن عُيَيْنَةَ، قاله أحمد وأبو حاتم: انظر: الجرح والتعديل (٥/ ٥٧) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر ص (١٠٤).

(٢) انظر [٥٤٧].

(٣) تاريخ دمشق (١٣/ ٢٦١) صحيح بشواهده، وهذا إسناد مرسل رجاله ثقات، جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ الأَزْدِيُّ لم يدرك الحادثة. وابنُ أَبِي خَيْثَمَةَ: هو زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ.

وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ١٣٥).

الشواهد:

أما عن طاعة أهل العراق للحسن ﷺ: يشهد له: **(تُسَالِمُونَ مَنْ سَالَمْتُ، وَتُحَارِبُونَ مَنْ حَارَبْتُ)** انظر [٥٤٧].

وأما عن حبهم له: فاجتماعهم عليه وطاعتهم له تدل على ذلك. انظر شواهد الخبر [٥٦٥].

التخريج:

الخبر في سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٦٣) عن جَرِيرِ بنِ حَازِمٍ، به.

وَأَخْرَجَهُ البَلَاذُرِيُّ في أنساب الأشراف (٣/ ٥١): **حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ سَالِمٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ أَبِي - وَأَحْسَبُهُ رَوَاهُ عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ - قَالَ**:.. فذكره، وزاد بعده قصصا منكرة. وسيأتي بطوله برقم [٦٠٥].

وقد وقع شك وزيادة في الإسناد كما ترى، وقد مضى الكلام عن الاختلاف في إسناده: بهامش رقم [٥٧٢].

(٤) انظر [٥١٤] إلى [٥٢١]. وقد جمعتُ ألفاظه.

عديدة[١].

وأما الحَسَنُ رضي الله عنه أَوَّلَ خلافته: فاجتمع عليه أهل العراق اجتماعا لم يسمع بمثله[٢]، وأطاعوه طاعة شديدة، وسكَنَتْ نفوسهم إليه أكثر من أبيه رضي الله عنهما، ولم تحدُثْ بين الحسن رضي الله عنه وبين الخوارج أي معركة، وقد ذكرنا أن معركة النهروان كانت الفَاقِرَةَ[٣] التي حَدَثَتْ بسببها نُفْرَةٌ شديدة بين علي رضي الله عنه وأهل العراق؛ لأنه قَتَلَ أبناءهم وبني قبائلهم فيها[٤].

وقد بَغَضَ الحَسَنُ رضي الله عنه وَذَعَرَ مِمَّنْ طعنوه وَسَلَبُوا مَتَاعَهُ[٥]، وهم فئة قليلة، أما غالب جيشه فلم تقع بينه وبينهم وَحْشَةٌ، وعند هذا الحد من العِشْرَةِ: نزل الحسنُ رضي الله عنه عن الخلافة، ثم تعرض لمحاولتي اغتيال بالسم، وقف وراءها تلك الفئة التي طعنته زمن خلافته.

وخطب الحسن بالمدائن حين أرسل بالبيعة إلى المعاوية، فقال: **(يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، لَوْ لَمْ تَذْهَلْ نَفْسِي عَنْكُمْ إِلَّا لِثَلاثِ خِصَالٍ لَذَهَلَتْ: مَقْتَلِكُمْ أَبِي، وَمَطْعَنِكُمْ بِغَلَّتِي، وَانْتِهَابِكُمْ ثَقَلِي، - أَوْ قَالَ: رِدَائِي عَنْ عَاتِقِي)**[٦].

وهذا الخطاب وجهه الحسنُ رضي الله عنه لمن قاموا بتلك الخصال الثلاثة، فَتَبَيَّنَ أنه لم يُرِدْ كُلَّ جيش العراق.

نعود إلى وصف القوة التي كان عليها الحسن رضي الله عنه حين بايع معاوية رضي الله عنه، ،

وَهَذَا عَمْرُو بْنُ العَاصِ رضي الله عنه الخَبِيرُ بِالحَرْبِ يَشْهَدُ لِجَيْشِ الحَسَنِ رضي الله عنه بِأَنَّه لَنْ يُقْتَلَ حَتَّى يَقْتُلَ مِثْلَ عَدَدِهِمِ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ[٧] ؛ وَذَلِكَ لِعَظَمَةِ وَكَثْرَةِ جَيْشِ العِرَاقِ وَحَمَاسَتِهِمْ لِلْحَرْبِ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّ الحَدِيثَ فِي أَوَّلِهِ قَدْ وَصَفَ جَيْشَ العِرَاقِ بِأَنَّهُ أَمْثَالُ الجِبَالِ، أَيْ وَكَأَنَّهُ سَدَّ الأُفُقَ مِنْ كَثْرَتِهِ[٨].

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: **(وَلَمْ يَكُنْ فِي نِيَّةِ الْحَسَنِ أَنْ يُقَاتِلَ أَحَدًا، وَلَكِنْ غَلَبُوهُ عَلَى رَأْيِهِ، فَاجْتَمَعُوا اجْتِمَاعًا عَظِيمًا لَمْ يُسْمَعْ بِمِثْلِهِ)**[٩].

---

(١) مضى ذِكْرُ بعضها، انظر صفحة (٦٩٥، ٧٠٥).

(٢) انظر [٥٦٥].

(٣) الفاقِرَةُ: الدَّاهِيَةُ الكَاسِرَةُ لِلْفَقَارِ. وفي النهاية: "هِيَ الدَّاهِيَةُ تُحَطِّمُ فَقَارَ الظَّهْرِ، كَمَا يُقَالُ: قَاصِمَةُ الظَّهْرِ".
وَالدَّاهِيَةُ: الأَمْرُ الْمُنْكَرُ العَظِيمُ. وَالفَقَارُ: فَقْرَاتُ الظَّهْرِ، وَاحِدَتُهَا فَقْرَةٌ وَفَقَارَةٌ. النهاية في غريب الحديث (٣/ ٤٦٣) بتصرف. لسان العرب (٥/ ٦١، ٦٤) مادَّة: فقر. و (١٤/ ٢٧٥) مادةً: دها.
ومنه قوله تعالى: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٢٥﴾﴾ [القيامة: ٢٥].

(٤) انظر صفحة ( ).

(٥) انظر [٥٤٩] [٥٦٠].

(٦) انظر [٥٦٠]. وشرحت غريبه هناك.

(٧) فتح الباري (١٣/ ٦٤).

(٨) فتح الباري (١٣/ ٦٢).

(٩) انظر [٥٦٥].

هَكَذَا كَانَتْ قُوَّةُ جَيْشِ العِرَاقِ، وَجَاءَ عِنْدَ الآجُرِّيِّ مَا يَصِفُ قُوَّةَ جَيْشِ الشَّامِ أَيْضاً.

[٥٩٥] أَخْرَجَ أَبُو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ: أَنْبَأَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْجَوْزِيُّ[١] قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ[٢] قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ[٣]، عَنِ الْحَسَنِ[٤]، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ إِذْ جَاءَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ﷺ حَتَّى صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَإِنَّ اللهَ ﷻ يُصْلِحُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

قَالَ حَمَّادٌ: قَالَ هِشَامٌ: قَالَ الْحَسَنُ[٥]: فَرَآهُمْ[٦] أَمْثَالَ الْجِبَالِ فِي الْحَدِيدِ، فَقَالَ[٧]: أَضْرِبُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ فِي مُلْكٍ مِنْ مُلْكِ الدُّنْيَا؟! لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ[٨].

---

(١) أَبُو إِسْحَاقَ التَّوَّزِيُّ، وثقه الخطيب والذهبي. تاريخ بغداد (٦/ ١٨٥)، الأنساب للسمعاني (٣/ ١٠٧)، تاريخ الإسلام (٢٣/ ١١٢)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٣٤).

(٢) ثقة، من العاشرة. التقريب (٧٨١٢).

(٣) كذا عند الآجري وابن بِشْرَانَ الذي رواه من طريقه. أما عند الخُطَبِيِّ: [عن علي بن زيد وهشام]، فالمرفوع منه من روايتيهما، والزيادة (الموقوف) تفرد بها هشام. لكن الزيادة جاءت عند الخُطَبِيِّ من روايتيهما أيضاً، وسيأتي الحديث عنها في التخريج.

(٤) هُوَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ.

(٥) هُوَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ.

(٦) أي فرآهم الحسنُ بن علي بن أبي طالبٍ ﷺ.

(٧) القائل: هو أمير المؤمنين الحسن ﷺ.

(٨) الشريعة للآجُرِّيِّ (١٦٥٩) حديث صحيح. وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ جمع بين طريقين:

طريق هشام بن حسَّان القُرْدُوْسِيِّ: وإسناده صحيح.

وطريق علي بن زيد بن جُدْعَانَ: وإسناده حسن بالمتابعة؛ فابن جُدْعَانَ ضعيف، لكنه توبع.

وللمرفوع منه متابع ثالث أخرجه البخاري في صحيحه من طريق أبي موسى إسرائيل، عن الحسن البصري، وسبق برقم [٥٦٦].

الكلام على زيادة هشام:

إن المرفوع من خبر الباب: رواه حماد عن ابن جُدْعَانَ وهشام.

أمَّا الزيادة (الموقوف):

-فرواها عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد، عن هشام فقط. وهو المحفوظ.

- ورواها أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ الحَسَنِ بِنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي شُعَيْبٍ الحَرَّانِيُّ الأُمَوِيُّ، عن أَبِي أَيُّوبَ صَاحِبِ البَصْرِيِّ، عن حَمَّادٍ، عن ابن جُدْعَانَ وهشام.

وهذا الإسناد أخطأ فيه أبو شُعَيْبٍ، قال عنه ابن حبان: يخطئ ويهم. وَوَثَّقَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ومَسْلَمَةُ، وقال الذهبي: صدوق. الثقات (٨/ ٣٦٩)، ميزان الاعتدال (٢/ ٤٠٦)، لسان الميزان (٣/ ٢٧١).

والحديث المرفوع رواه جماعة عن حَمَّادٍ عن ابن جُدْعَانَ، وليس عند أحدهم تلك الزيادة، مما يدل على أنَّ الزيادة من رواية هشام وحده. انظر: مسند أحمد (٢٠٤٩٩) وتخريجه هناك.

وقد تكلموا في رواية هشامٍ عن الحسن البصري، فقيل إنه يرسل عنه، وقد ثبت أنه لقيه وسمع منه، وأخرج البخاري ومسلم روايته عن الحسن.

ولزيادة هشام شواهد صحيحة، كالتي رواها البخاري، وسبقت برقم [٥٦٦]، وانظر الخبر التالي، وفيه: (**فَتَرَكْتُهَا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ**). وانظر الشواهد التي ذكرناها بهامش الرواية رقم [٥٦٠].

قوله (**فَرَآهُمْ أَمْثَالَ الْجِبَالِ فِي الْحَدِيدِ**): أراد الجَيْشَيْنِ كِلَيْهِمَا، جيش العراق وجيش الشام، رآهما الحسنُ ﷺ على ذاك الوصف، بدليل أن الحسن ﷺ بعد رؤيته لهم قال: (**أَضْرِبُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ...**).

وهذا أَبُو الْغَرِيفِ الْهَمْدَانِيُّ - مِنْ شُرْطَةِ الخَمِيسِ - يَصِفُ الرُّوحَ المعنوية العالية للجيش ورغبتَهم الشديدةَ في القتال، قَالَ أَبُو الْغَرِيفِ: (**كُنَّا مُقَدَّمَةَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا بِمَسْكِنَ مُسْتَمِيتِينَ**[1] **تَقَطَّرُ**[2] **سُيُوفُنَا مِنَ الْجِدِّ عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الشَّامِ، وَعَلَيْنَا أَبُو العَمَرَّطَةِ، قَالَ: فَلَمَّا أَتَانَا صُلْحُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ كَأَنَّمَا كُسِرَتْ ظُهُورُنَا مِنَ الْحُزْنِ وَالْغَيْظِ...**)[3].

وَقَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: (**كَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْد بْنُ عُبَادَةَ مَعَ عَلِيٍّ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ، وَمَعَهُ خَمْسَةُ آلَافٍ قَدْ حَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ بَعْدَمَا مَاتَ عَلِيٌّ...**)[4].

وحَلْقُ الرؤوس يدلُّ على أنهم بايعوا أنفسهم على الموت لِقِتَالِ أَهْلِ الشَّامِ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: (**جَعَلَ عَلِيٌّ ﷺ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَى قِبَلِ أَذْرَبِيجَانَ، وَعَلَى أَرْضِهَا وَشُرْطَةِ الخَمِيسِ الَّذِي ابْتَدَعَهُ**[5] **مِنَ العَرَبِ**[6]**، وَكَانُوا أَرْبَعِينَ أَلْفًا، بَايَعُوا عَلِيًّا ﷺ عَلَى الْمَوْتِ، وَلَمْ يَزَلْ قَيْسٌ يُدَارِي**[7] **ذَلِكَ البَعْثَ حَتَّى قُتِلَ عَلِيٌّ ﷺ**)[8].

التخريج:

أخرجه ابن بِشْرَانَ في الجزء الأول من أماليه (٣٣) عن الآجُرِّيِّ، به.

وأخرجه إسماعيل الخُطَبِيُّ في كتابه "تاريخ الخلفاء" - كما في تاريخ دمشق (١٣/ ٢٣٤) - قال: حدثنا عبد الله بن الحسن بن أحمد الأُمَوِيُّ، نا أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ البَصْرِيِّ، نا حماد بن زيد، عن علي بن زيد وهشام، عن أبي بكرة، به.

والخبر في تهذيب الكمال (٦/ ٢٣٢) عن الحسن البصري بمثل لفظ الخُطَبِيِّ.

أَبُو أَيُّوبَ: هو سُلَيْمَانُ بْنُ أَيُّوبَ، وثقه ابن مَعِينٍ والذهبي في السير (١١/ ٤٥٣)، وقال ابن حجر: صدوق. وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ١٧٣)، موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ص (١٥١).

وأورده ابن حجر في الإصابة (٢/ ٧٢) من طريق الخُطَبِيِّ، به.

وأخرجه أَبُو الحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنُ الآبَنُوسِيِّ في مشيخته (٢/ ١٢٧) من طريق الخُطَبِيِّ، به مختصراً بالمرفوع منه فقط.

الخُطَبِيُّ: هو أَبُو مُحَمَّدٍ إِسْمَاعِيْلُ بْنُ عَلِيِّ بنِ إِسْمَاعِيْلَ بن يَحْيَى البَغْدَادِيُّ، الْمُحَدِّثُ الأَخْبَارِيُّ، صَنَّفَ تَارِيخاً كَبِيراً عَلَى السِّنِينَ، وَثَّقَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ والسَّمْعَانِيُّ وَغَيْرُهُمَا، توفي سنة (٣٥٠هـ).

ترجمته: تاريخ بغداد (٦/ ٣٠١)، الأنساب للسمعاني (٥/ ١٦١)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٢٢)، الأعلام (١/ ٣١٩)، الدليل المغني لشيوخ الدارقطني (١٢٦).

(١) الْمُسْتَمِيتُونَ: هُمُ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْمَوْتِ. وَالْمُسْتَمِيتُ: الشُّجَاعُ الطَّالِبُ لِلْمَوْتِ. تاج العروس (٥/ ١٠٧) مادَّة: موت.

(٢) (تَقَطَّرُ): أَصْلُهَا: تَتَقَطَّرُ، حُذِفَتِ التَّاءُ الثَّانِيَةُ تَخْفِيفًا. أَيْ: تَتَهَيَّأُ لِلْقِتَالِ وَتَتَحَرَّقُ لَهُ. لسان العرب (٥/ ١٠٧) مادَّة: قطر.

(٣) إسناده حسن، وسيأتي بتمامه وتخريجه برقم [٦٠٤]. (٤) إسناده صحيح، وسيأتي بتمامه وتخريجه برقم [٦٠٢].

(٥) ابْتَدَعَهُ: اخْتَرَعَهُ. لسان العرب (٨/ ٦) مادَّة: بدع.

(٦) أي: الْمُكَوَّنُ مِنَ العَرَبِ.

(٧) الْمُدَارَاةُ: مُلَايَنَةُ النَّاسِ وَحُسْنُ صُحْبَتِهِمْ وَاحْتِمَالُهُمْ لِئَلَّا يَنْفِرُوا عَنْكَ. النهاية (٢/ ١١٥) مادَّة: دَرَى.

(٨) انظر [٥٦٤].

وقال رَجُلٌ للحسن رضي الله عنه: **(قَدْ كُنْتَ "تَقْدِرُ" عَلَى النَّصَفِ مِنْهُ)** أي: قد كُنْتَ يا حَسَنُ زَمَنَ خلافتك قادراً على الانتصار على معاوية وأهلِ الشام وردِّهم عن بَغْيِهِمْ، فَقَالَ الحسن رضي الله عنه: **(أَجَلْ)**[١]، وهذا إقرارٌ من السيد الحسن رضي الله عنه على أنه كان يومئذٍ في قوة هائلة، وعلى أنه كان قادراً على الانتصار على أهل الشام وردِّهم عن بَغْيِهِمْ، لا يعجزه ذلك، لكنه عَمَلٌ يؤدِّي إلى سَفْكِ الدماء، فَكَرِهَهُ، وتركه لوجه الله عز وجل.

وبعد هذا تأتي الرواياتُ الضعيفة وعلى رأسها روايات أبي مِخْنَفٍ فَتَصِفُ الحسنَ رضي الله عنه بالعَجْزِ وقِلَّةِ الحِيلَةِ، وأنه لَجَأَ مضطراً إلى الصلح أو مكرهاً لا مختاراً!!

هكذا تُعْطِي الأخبارُ الضعيفة صورةً مُشَوَّهَةً عن تلك الأحداث عموماً، وعن الحسن رضي الله عنه خصوصاً.

إذاً استجابةُ الحسن رضي الله عنه للصلح لم يكن وليدَ ضغطِ الواقع أو إملاءَ مُجْرَيَاتِ الأحداث، بل كان قرارا أصيلاً شجاعاً منه رضي الله عنه، عَدَّهُ جَدُّهُ صلى الله عليه وسلم من مناقبه، تَوَجَّهَ الحَسَنُ رضي الله عنه نحوه بقوة منذ بيعته بالخلافة حين اشترط على أهل العراق أَلَّا يَقْبَلَ بالبيعة إِلَّا أن يُسَالِمُوا مَنْ سَالَمَ، وَيُحَارِبُوا مَنْ حَارَبَ، ثم أتبع الحسنُ رضي الله عنه هذا الشرط بخطواتٍ قد خطَّط لها رجاءَ إنجاحِ الصلح وحقن الدماء.

والحقيقةُ أنَّ اشتراطَ الحسن رضي الله عنه على أهل العراق عند البيعة، ثم مَسِيرَهُ على الخطوات التي سار عليها خطوةً خطوةً في ظل تلك الفتن العصيبة، وَصَبْرَهُ العظيم على الأذى الذي لقيه في سبيل الصلح - كتعرضه للاغتيال مرتين بالطعن وتعرضه للشتم[٢] -: لهو عمل كبير صعب لا يُطِيقُهُ إلا رجلاً اجتمعَت فيه الحكمةُ والشجاعةُ والعزيمةُ.

وَبِهَذَا يَصِفُ الحَسَنُ رضي الله عنه قُوَّتَهُ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا يَوْمَ بَيْعَتِهِ لِمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، ، ،

[٥٩٦] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ الحَضْرَمِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: إِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ تُرِيدُ الخِلَافَةَ؟ فَقَالَ: «كَانَتْ جَمَاجِمُ الْعَرَبِ[٣] بِيَدَيَّ، يُسَالِمُونَ مَنْ سَالَمْتُ، وَيُحَارِبُونَ مَنْ حَارَبْتُ، فَتَرَكْتُهَا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ، ثُمَّ أُثِيرُهَا بِأَتْيَاسِ[٤] ....

(١) انظر [٥٩١].

(٢) وهو قول بعضهم له: (السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ). انظر [٦٠٤].

(٣) جَمَاجِمُ الْعَرَبِ: أَيْ ساداتها، لِأَنَّ الجُمْجُمَة: الرأسُ، وَهُوَ أَشْرَفُ الْأَعْضَاءِ. وَقِيلَ جَمَاجِم العَرب: الَّتِي تَجْمَعُ الْبُطُونَ فيُنْسَب إِلَيْهَا دُونهم. النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٩٩) مادَّة: جمجم.

(٤) كذا في المطبوعة وفي علل ابن أبي حاتم. أما في سير أعلام النبلاء: "ثُمَّ أَبْتَزُّهَا بِأَتْيَاسِ الحِجَازِ".

قال الجاحظ: [والمثل السائر: «إنما فلان كبش من الكباش». وإذا هجوه قالوا: «إنما هو تيس من التيوس» إذا

أَهْلِ الْحِجَازِ؟!»[١].

أرادوا النَّتَنَ أيضاً. فإذا أرادوا الغاية في الغباوة قالوا: «ما هو إلا تيس في سفينة». انظر: الحيوان للجاحظ (٥/ ٢٤٣).

✓ وعلى هذا يكون الحسن ﷺ استنكر ما يقوله الناس أنه يريد الخلافة، فكأنه قال للسائل: تركتُها حينما كانت سادةُ العرب وعظماؤها تحت يدي، فهل تريدني بعد ذلك أن أطلبها بقليل من رُعَاعٍ - أو هَمَجٍ - أهل الحجاز؟!

و (جماجم) جمع كثرة. و (أتياس) جمع قلة. وجاء في تاريخ واسط: "بأوباش".

● ويحتمل أن يكون ضبطها: "بِاتِّيَاسِ"، قَالَ الزَّبِيدِيُّ: [التِّياسُ، بالكسْرِ: الْمُمارَسَةُ والْمُكايَسَةُ والْمُدافعَةُ]. والْمُكايَسَةُ: الْمُغَالَبَةُ. انظر: تاج العروس (١٥/ ٤٨٩) مادة: تيس. و (١٦/ ٤٦٤) مادَّة: كيس.

وعلى هذا الضبط يكون المراد: "أنا عندما كان العظماء والقادةُ الْمُحَنَّكُونَ تَحْتَ يدي لم ألجأ إلى الْمُكَايَدَةِ والْمُقَاوَمَةِ والْمُكَافَحَةِ مِنْ أَجْلِ الحصول على الخلافة، بل تنازلتُ عنها لمعاوية ﷺ، فهل تُرِيدُنِي بعد ذلك أن أُكَايِدَ بِقَوْمٍ لا عُقُولَ لَهُمْ وَلَا خِبْرَةَ لهم في الحرب لأَطْلُبَ بهم الخلافةَ من جديد؟!!".

● وجاء في المستدرك: "ثُمَّ أَبْتَزُّهَا بِاتِّيَاسٍ". أي من اليأس والقنوط. وفي شرح أصول الاعتقاد: "ثُمَّ ابْتُلِيَ بِهَا نَاسٌ". وفي مختصر تاريخ دمشق: "ثُمَّ أُثِيرُهَا بِاتِّيَاسٍ".

ويكون المراد من ضبطها "بِاتِّيَاسٍ": أنا تنازلتُ عن الخلافة حينما كنتُ على قوة عظيمة، وكانت معنويات جيشي مرتفعة جدًّا، فهل تريدني أن أعود فأطلب الخلافة بعدما ذهبت تلك القوة والمعنويات؟ وقد حَلَّ اليأسُ والقنوط من الخلافة مكانَ المعنويات العالية في الجُنْدِ؟!

قالها استنكاراً، أي لو كنتُ راغبًا بالخلافةِ لَحَرَصْتُ عليها وَقْتَ القوَّةِ والمعنوياتِ العالية، فكلامُ الزاعمين بأني حريص على الخلافة: متناقضٌ. والأول أظهر.

(١) **الطبقات الكُبْرَى - الطبقة الخامسة (١/ ٣١٨ - ٣١٩)**. إسناده صحيح على شرط مسلم. يَزِيدُ بْنُ خُمَيْرٍ: هُوَ أَبُو عُمَرَ الرَّحَبِيُّ الْهَمْدَانِيُّ، الراجح أنه ثقة، قال عنه ابن حجر: صَدُوقٌ. وفي التحرير: بل ثقة. **انظر: التكميل في الجرح والتعديل لابن كثير (٢/ ٣٢٦)، التقريب (٧٧٠٩).**

هذا الخبر رواه أبو داود الطَّيَالِسِيُّ وغُنْدَرٌ وعثمان بن جَبَلَةَ، (وهم ثقات)، ثلاثتهم: عن شُعْبَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ الحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عن الحسن ﷺ.

واخْتُلِفَ فيه عن أبي داود الطَّيَالِسِيِّ كما سيأتي في التخريج.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (١٣/ ٢٨٠) من طريق ابن سعد، به.

وأخرجه الزبير بن بَكَّارٍ في جمهرة نسب قريش - كما في تاريخ دمشق (١٣/ ٢٨٠) عن أحمد بن سليمان. وأخرجه البلاذري في أنساب الأشراف (٣/ ٤٩) عن أَحْمَدَ بن أبراهيم الدورقي، ومحمد بن حاتم المروزي. وأخرجه بَحْشَلٌ في تاريخ واسط ص (١١٢) عن إِسْحَاقِ بْنِ وَهْبٍ. وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٨/ ١٥٣٧) من طريق عَبَّاسٍ الدُّورِيِّ. خمستهم: عن أبي داود الطَّيَالِسِيِّ به.

خالفهم أَبُو بِشْرٍ يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ العِجْلِيُّ، فرواه عن أبي داود الطيالسي، بهذا الإسناد لكنه أسقط منه أبا عبد الرحمن جُبَيْرٍ. أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٢٥٧٥)، وخطَّأَهُ أبو حاتم، وصوَّب رواية الجماعة، ووقع في مطبوعة العلل (عبد الرحمن بن نمير)، ويبدو أنه تصحَّف من (جُبَيْر) أو (نُفَيْر).

وقد ذكرنا أنَّ أبا داود الطَّيَالِسِيَّ تُوبعَ مِنْ غُنْدَرٍ وعثمان بن جَبَلَةَ، وهما ثقتان، فالخبر صح من طريقَيْهِمَا أيضاً.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤٧٩٥) وَأَبُو نُعَيْمٍ في الحلية (٢/ ٣٦ - ٣٧) مِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرٍ الهُذَلِيِّ عن شُعْبَةَ بْنِ الحَجَّاجِ بِهِ، وقال الحاكم: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ. وانظر: المقدِّمة الزهرا للذهبي ص (٢٧).

وأخرجه الدُّولَابِيُّ في الذرية الطاهرة (١١٠) قال: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ (إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الجُوزَجَانِيُّ)، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ (بنِ جَبَلَةَ الأَزْدِيُّ، عَبْدَانُ)، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، به.

والخبر في تاريخ الإسلام (٤/ ٣٨)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٤) والبداية والنهاية (٨/ ٤٦).

دل هذا الخبر - الذي رواه جُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ - على أربعة أمور:

الدلالة الأولى: أن الحسن رضي الله عنه بايع عن قوة وتمكُّن، لا عن ضعف، وقد مضى تفصيله بالأدلة قبل قليل.

الدلالة الثانية: إنكار الحسن رضي الله عنه على من زعم أنه يريد الخلافة بعدما سلَّمها لمعاوية رضي الله عنه، قال الحسن رضي الله عنه: "تَرَكْتُ الخلافةَ ابتغاءَ الأجر والإصلاح حينما كانت رؤوس العرب وسادتُها وعظماؤُها وفرسانُهَا بيدي يطيعون أمري، فهل تريدُني بعدما تركتُها أن أطلبَها بقليلٍ من رُعاع الناس وبُسَطَائِهِمْ الذين لا خِبْرَةَ لهم بالحرب؟!"

وكأنه يقول: أَصْلَحْتُ ذاتَ بَيْنِ الأُمَّةِ حينما كانت بيدي جَمَاجِمُ العَرَبِ وسادتُها، وأمرتُ تلك الجماجمَ ببيعة معاوية رضي الله عنه[1]، فَهَلْ تُرِيدُنِي أنْ أَعُودَ فَأُفْسِدَ ذاتَ بَيْنِهَا بالرُّعَاعِ والبُسَطَاءِ؟!! فلو كنت راغبا بالخلافة لطلبتُها وقتما كانت القوة والجماجم تحت يدي، فكلام الزاعمين بأني حريص على الخلافة: غير صحيح.

وقوله رضي الله عنه (**ثُمَّ أُثِيرُهَا بِأَتْيَاسِ أَهْلِ الْحِجَازِ؟!**): استفهام إنكاري.

الدلالة الثالثة: أنَّ غُلَاةَ المتشيعة - الذين سَخِطُوا مِن صُلْحِ الحسنِ رضي الله عنه -: ذهبوا يَنْشُرُونَ شائعاتٍ بعد الصُّلْحِ، مفادها: أن الحسن رضي الله عنه يريد الخلافة بعدما سلَّمها لمعاوية رضي الله عنه، قال الراوي: (**إِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ تُرِيدُ الخِلَافَةَ؟**).

قول الحسن رضي الله عنه (**ثُمَّ أُثِيرُهَا بِأَتْيَاسِ أَهْلِ الْحِجَازِ؟!!**): يدل على أن الشائعات كانت تزعم أن الحسن رضي الله عنه سيعود لطلب الخلافة بالقوة والسيف، أي أنه سوف يَنْقُضُ بيعةَ معاوية رضي الله عنه وسوف ينهض لمحاربته من أجل الخلافة.

ولكي تنال هذه الشائعة قبولا: اختلقوا شائعةً أخرى، فزعموا أن الحسن رضي الله عنه اشترط على معاوية رضي الله عنه عند البيعة أن تكون له الخلافة من بعده.

ثم نَشَرُوا عن الصلح شائعاتٍ أُخْرَى أَسَاءَتْ للسيد الحسن رضي الله عنه أيما إساءة[2]، كَوَصْفِهِ بالعَجْزِ والضَّعْفِ، وبأنه خُدِعَ بالصلح حين لم تُوَفَّ إليه شروطه، وهذا يلزم منه نَفْيُ الذكاء والفطنة عنه، حاشاه رضي الله عنه.

وأرادوا بهذه الشائعات والطعون: التقليل من شأن الصلح وتشويهه، ومحاولة إسقاطه بإثارة الفتن وتهييج الناس، لكن كل ذلك لم يُثْنِ الحسنَ رضي الله عنه عن صموده في طريق الصلح،

---

(١) سَبَقَتْ روايةُ ابن راهويه أن الحسن بايع معاوية، وكتب إلى قيس بن سعد يأمره هو وجيش العراق ببيعة معاوية رضي الله عنهما. جاء في الخبر: (**فَبَعَثَ الْحَسَنُ بِالْبَيْعَةِ إِلَى مُعَاوِيَةَ** رضي الله عنه، وَكَتَبَ بِذَلِكَ الْحَسَنُ إِلَى قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، فَقَامَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ فِي أَصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَتَاكُمْ أَمْرَانِ، لَا بُدَّ لَكُمْ مِنْ أَحَدِهِمَا: دُخُولٌ فِي فِتْنَةٍ، أَوْ قَتْلٌ مَعَ غَيْرِ إِمَامٍ، فَقَالَ النَّاسُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَدْ أَعْطَى الْبَيْعَةَ مُعَاوِيَةَ، فَرَجَعَ النَّاسُ، فَبَايَعُوا مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه). انظر [٥٧٤].

(٢) انظر الأمثلة على تلك الإساءات ما سيأتي برقم [٦٠٥]، وانظر: كتاب (خُطْبَة الحسن ومعاوية رضي الله عنهما عند البيعة).

فالحسنُ رضي الله عنه تَوَلَّى الردَّ على تلك الشائعات بنفسه(١).

وكلام د. مُحَمَّد أَمْحَزُون يَنْطَبِقُ أيضاً على صُلْحِ الحسن رضي الله عنه(٢).

ثم انتقلَت الشائعاتُ بعد استشهادِ الحسنِ رضي الله عنه إلى مرحلةٍ جديدةٍ، وهي شائعاتٌ مفادُها: أنَّ معاويةَ رضي الله عنه أو ابنه يزيد أو زوجةَ الحسن جَعْدَةَ بنتُ الأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، هم مَنْ سَقَاهُ السُّمَّ!! وسيأتي تفصيله(٣).

الدلالة الرابعة: أن الحسن رضي الله عنه لم يشترط على معاوية رضي الله عنه الخلافة بعده، فحينما سُئِلَ الحسن رضي الله عنه (**إِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ تُرِيدُ الخِلَافَةَ؟**) أجاب بقوله: («**كَانَتْ جَمَاجِمُ الْعَرَبِ بِيَدَيَّ، يُسَالِمُونَ مَنْ سَالَمْتُ، وَيُحَارِبُونَ مَنْ حَارَبْتُ، فَتَرَكْتُهَا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ**)، أي أن الخلافة والقوة كانت بيدي، لكني مع ذلك تركتُها لوجه الله.

ورد في رواية ابن سعد: (**وَأَعْطَاهُ مُعَاوِيَةُ عَهْداً إِنْ حَدَثَ بِهِ حَدَثٌ وَالْحَسَنُ حَيٌّ لَيُسَمِّيَنَّهُ، وَلَيَجْعَلَنَّ هَذَا الأَمْرَ إِلَيْهِ...**) فِيهِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قَدْ عَرَضَ عَلَى الحَسْنِ رضي الله عنه الخِلَافَةَ مِنْ بَعْدِهِ.

لكن صح الخبر أن الحسن رضي الله عنه رفض هذا العَرْضَ ولم يَقْبَلْهُ، قال ابن نُفَيْر: (**إِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ تُرِيدُ الخِلَافَةَ**) فأجاب الحسن رضي الله عنه: (**فَتَرَكْتُهَا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ، ثُمَّ أُثِيرُهَا بِأَتْيَاسِ أَهْلِ الْحِجَازِ؟!**»): أي أني تركتها من أجل الأجر والصلح وحقن الدماء وإيقاف الفتنة، فهل تريدني أن أثير الفتنة من جديد وأسفك الدماء؟ وبمن؟ بقوم ليس لديهم خبرة بالحرب؟!

ويحتمل أنَّه رضي الله عنه قَبِلَهُ في بداية الأمر عند المراسلات، ثم تخلَّى عنه عند اجتماعه بمعاوية رضي الله عنه ومبايعته له رضي الله عنهما، لكن رواية جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ الصحيحة ترد هذا الاحتمال، وتدل على أن الحسن رضي الله عنه لم يقبل بهذا العرض مطلقا.

فالصحيح: أن الحسن رضي الله عنه لم يقبل بهذا العرض، فضلا عن أن يشترطه.

☒ خَبَرَانِ لا يَصِحَّانِ:

[٥٩٧] قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: [**ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ**(٤) فِي كِتَابِ "الْخَوَارِجِ" بِسَنَدٍ قَوِيٍّ إِلَى أَبِي بَصْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ: إِنِّي اشْتَرَطْتُ عَلَى مُعَاوِيَةَ لِنَفْسِيَ

---

(١) انظر ما ورد قبل قليل في "الدلالة الثانية"، وما سيأتي قريبا في "الدلالة الرابعة".

(٢) انظر [٣٩٢] والتعليق بعده.

(٣) انظر صفحة (٨٢٢ ـ ٨٢٣).

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ: هو أَبُو جَعْفَرٍ الْجَوْهَرِيُّ الأَنْصَارِيُّ اللُّؤْلُؤِيِّ البَغْدَادِيُّ، له كتاب "أخبار الخوارج"، لم يصل إلينا. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو داود: ضعيف لم أكتب عنه شيئا قط. وقال ابن حجر: "فيه لين".

انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للحاج خليفة (١/ ٢٩٣).

ترجمته: تهذيب الكمال (٢٦/ ٣١٠) تقريب التهذيب (٦٢٣٤).

الْخِلَافَةَ بَعْدَهُ][١].

[598] وَأَخْرَجَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي "تَارِيخِهِ الكَبِيرِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ -: **نا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، نا ضَمْرَةُ، عَنِ ابْنِ شَوْذَبٍ قَالَ: لَمَّا قُتِلَ عَلِيٌّ، سَارَ الحَسَنُ فِي [أَهْلِ][٢] العِرَاقِ، وَسَارَ مُعَاوِيَةُ فِي أَهْلِ الشَّامِ، قَالَ: فَالْتَقَوْا، فَكَرِهَ الحَسَنُ القِتَالَ، وَبَايَعَ مُعَاوِيَةَ عَلَى أَنْ جَعَلَ[٣] العَهْدَ لِلْحَسَنِ مِنْ بَعْدِهِ، قَالَ: فَكَانَ أَصْحَابُ [الحَسَنِ][٤] يَقُولُونَ: يَا عَارَ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَ: فَيَقُولُ لَهُمْ: لَلْعَارُ خَيْرٌ مِنَ النَّارِ**[٥].

نعود إلى الفوائد،،،

[الحَسَنُ وَمُعَاوِيَةُ ﷺ كَانَا حَرِيصَيْنِ عَلَى الإِصْلَاحِ]

● أَنَّ الحَسَنَ ومعاوية ﷺ كَانَا حَرِيصَيْنِ عَلَى الإِصْلَاحِ، فالحسن بَادَرَ بِالْمُوَافَقَةِ على الصلح حين عرضه عليه معاويةُ ﷺ. ومعاويةُ ﷺ تَنَبَّأَ بِالعَوَاقِبِ الكارثية عَلَى الْمُجْتَمَعِ الإِسْلَامِيِّ لَوِ انْدَلَعَتِ الحَرْبُ، فَقَالَ: (**إِنْ قَتَلَ هَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ، وَهَؤُلَاءِ هَؤُلَاءِ، مَنْ لِي بِأُمُورِ النَّاسِ؟ مَنْ لِي بِنِسَائِهِمْ؟ مَنْ لِي بِضَيْعَتِهِمْ؟**)[٦].

وكذلك كان الحَسَنُ ﷺ مُتَأَلِّمًا من هذه العواقب، قال الحَسَنُ لِابْنِ عَمِّهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ ﷺ: (**فَقَدْ طَالَتِ الْفِتْنَةُ، وسَقَطَتْ فِيهَا الدِّمَاءُ، وَقُطِّعَتْ فِيهَا الأَرْحَامُ، وَقُطِّعَتْ السُّبُلُ، وَعُطِّلَتْ الفُرُوجُ - يَعْنِي الثُّغُورَ -**)[٧]: وهذه الآثار التي نَتَجَتْ عن الحرب.

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٦٥) إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَمَتْنُهُ مُنْكَرٌ لمخالفته الأخبار الصحيحة.

محمد بن قدامة: ذكرنا تضعيف أهل العلم له قبل قليل.

وأبو بَصْرَةَ: لم أجده، وأشار ابن حجر إلى جهالته حين أخرجه عن نطاق الإسناد القوي، قال ابن حجر (**بِسَنَدٍ قَوِيٍّ إِلَى أَبِي بَصْرَةَ**).

وهو غير الصحابي حُمَيْلِ بْنِ بَصْرَةَ الغِفَارِيِّ ﷺ، لأن حُمَيْلاً ﷺ لم يُعرف له قدوم للعراق، قال عنه الذهبي: شَهِدَ فَتَحَ مصر، وسكنها، وبها تُوُفِّيَ. تاريخ الإسلام (٤/ ٣٣٥).

(٢) في تاريخ دمشق (أَرْضِ)، والمثبت من مصادر التخريج.

(٣) في مصادر التخريج: (يَجْعَلَ).

(٤) في تاريخ دمشق: (الحُسَيْنِ)، والمثبت من مصادر التخريج.

(٥) تاريخ دمشق (١٣/ ٢٦١) إسناده ضعيف لانقطاعه، وفي متنه نكارة؛ لمخالفته الأخبار الصحيحة.

فابْنُ شَوْذَبٍ لم يدرك ذلك، وهو عَبْدُ اللهِ الخُرَاسَانِيُّ، صدوق عابد، من كبار أتباع التابعين.

وَهَارُونُ: ثقة. وَضَمْرَةُ: هو ابْنُ رَبِيعَةَ الرَّمْلِيُّ، صدوق يَهِمُ قليلاً.

وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ١٣٤).

التخريج:

أخرجه ابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ٣٨٦) ثنا عبد الوارث بن سفيان، ثنا قاسم بن أصبغ، ثنا أحمد بن زُهَيْرٍ، به.

وأورده ابن حجر في الفتح (١٣/ ٦٥) والإصابة (٢/ ٧٢) عن ابن أبي خيثمة، به.

(٦) انظر [٥٦٦].

(٧) انظر [٥٧٢].

[مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه هُوَ أَوَّلُ مَنْ بَادَرَ بِالصُّلْحِ]

● أَنَّ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه هُوَ أَوَّلُ مَنْ بَادَرَ بِالصُّلْحِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حديثي البخاري وابن سعد، فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَرْسَلَ الرُّسُلَ لِأَجْلِ الإِصْلَاحِ.

ورد عند البخاري: [**فَبَعَثَ** (معاوية) **إِلَيْهِ رَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ: عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، وَعَبْدَ اللهِ بْنَ عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ، فَقَالَ** (معاوية): **اذْهَبَا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فَاعْرِضَا عَلَيْهِ وَقُولَا لَهُ وَاطْلُبَا إِلَيْهِ...**][1].

وورد عند ابن سعد: (**أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الْحَسَنَ كَانَ أَكْرَهَ النَّاسِ لِلْفِتْنَةِ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ عَلِيٌّ: بَعَثَ إِلَى الْحَسَنِ فَأَصْلَحَ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ سِرًّا**)[2].

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: [قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ هُوَ الرَّاغِب فِي الصُّلْحِ، وَأَنَّهُ عَرَضَ عَلَى الْحَسَنِ الْمَالَ، وَرَغَّبَهُ فِيهِ، وَحَثَّهُ عَلَى رَفْعِ السَّيْفِ، وَذَكَّرَهُ مَا وَعَدَهُ بِهِ جَدُّهُ صلى الله عليه وسلم مِنْ سِيَادَتِهِ فِي الْإِصْلَاحِ بِهِ][3].

إِنَّ رِوَايَتَيْ ابْنِ سَعْدٍ وَالْبُخَارِيِّ[4] تُثْبِتَانِ أَنَّ أَوَّلَ الْمُبَادِرَيْنِ بِالصُّلْحِ هُوَ مُعَاوِيَةُ رضي الله عنه، وَلَكِنَّ الحَسَنَ رضي الله عنه قَدْ هَيَّأَ لِلصُّلْحِ قَبْلَ ذَلِكَ عِنْدَ البَيْعَةِ بِاشْتِرَاطِهِ عَلَى أَهْلِ العِرَاقِ أَنْ يُطِيعُوهُ فِي السِّلْمِ وَالحَرْبِ، فَالحَسَنُ رضي الله عنه أَرْسَى قَوَاعِدَ الصُّلْحِ وَمَهَّدَ طَرِيقَهُ، وَمُعَاوِيَةُ رضي الله عنه سَارَ عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ الْمُمَهَّدِ، فَكَانَتْ بَيْنَهُمَا مُرَاسَلَاتٌ سِرِّيَّةٌ، ثُمَّ عَلَنِيَّةٌ، ثُمَّ تَمَّتِ البَيْعَةُ.

● قول قيس بن سعد رضي الله عنهما (**دُخُولٌ فِي فِتْنَةٍ**): يدل على أنه كان كارهًا في أوَّلِ أمره للصلح، لكنه أطاع الخليفة الحسن رضي الله عنه عندما أَمَرَهُ، فاستجاب للحسنِ رضي الله عنه وَأَخْبَرَ جَيْشَ الخَمِيسِ بما أَمَرَ به الحسنُ رضي الله عنه: "أَنْ أَعْطُوا البيعةَ لمعاوية" رضي الله عنه، فذهب هو وجيشُ الخميس فبايعوا معاوية رضي الله عنه.

[إصدار العفو العام هو رأس بنود الصلح]

● قول الحسن رضي الله عنه (**وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَدْ عَاثَتْ فِي دِمَائِهَا**): يدل على أنَّه هو ومعاوية رضي الله عنهما اتَّفَقَا على إصدارِ عَفْوٍ عَامٍّ عَنْ كُلِّ ما جَرَى قَبْلَ الصُّلْحِ مِنْ سَفْكٍ لِلدِّمَاءِ أو إِتْلَافٍ لِلْأَمْوَالِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا البَنْدُ هُوَ رَأْسُ بُنُودِ الصُّلْحِ بَيْنَهُمَا[5].

● أَنَّ أصلَ الخِلَافِ وَبِدَايَتَهُ بَيْنَ عَلِيٍّ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنهما: كَانَ بِسَبَبِ تَقْدِيمِ البَيْعَةِ عَلَى

---

(١) انظر [٥٦٦].

(٢) انظر [٥٧٢].

(٣) فتح الباري (١٣/ ٦٤ - ٦٥).

(٤) برقم [٥٧٢] [٥٦٦].

(٥) حقيقة معاوية رضي الله عنه لمحمد طاهر البرزنجي، (رد الشبهة الثالثة عشر). بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.

الاقْتِصَاصِ، وبِمَا أَنَّهُ كَذَلِكَ: كَانَ الحَسَنُ ﵁ مُسْتَعِدًّا لِلتَّنَازُلِ عَنِ الخِلَافَةِ حَقْناً لِدِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَسَعْيًا إِلَى تَحْقِيقِ الأَمْنِ فِي بِلَادِ الإِسْلَامِ، وَالتَّفَرُّغِ لِلْفُتُوحَاتِ وَنَشْرِ الإِسْلَامِ، وَهِيَ أَمَانَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَى أُمَّتِهِ، فَحَصَلَ مَا كَانَ يُرِيدُهُ الحَسَنُ ﵁، وَعَادَتِ الفُتُوحَاتُ الإِسْلَامِيَّةُ إِلَى أَمْجَادِهَا، بَعْدَ أَنْ تَوَقَّفَتْ طِيلَةَ أَيَّامِ الفِتْنَةِ.

[الحسن ﵁ يعتقد إيمان معاوية ﵁]

● أَنَّ الحَسَنَ ﵁ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ بِكُفْرِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ﵄، فَلَا يُمْكِنُ لِلْحَسَنِ ﵁ أَنْ يَجْعَلَ الإِمَامَةَ العُظْمَى لِلْكُفَّارِ وَالْمُرْتَدِّينَ، فَالحَسَنُ ﵁ حَكَمَ بِحُكْمِ اللهِ ﷻ تِجَاهَ أَحْدَاثِ تِلْكَ الفِتْنَةِ: بِأَنَّ كِلَا الطَّائِفَتَيْنِ مُؤْمِنَتَانِ، وَأَنَّ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَّحِدُوا وَيَحِلُّوا نِزَاعَاتِهِمْ، ثُمَّ يَسْعَى كُلُّ أَطْرَافِ النِّزَاعِ بَعْدَ الإِصْلَاحِ إِلَى القيام بمصلحة الأمة الإسلامية.

[٥٩٩] أَخْرَجَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي "الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ وَالسُّنَنِ الكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ -: **حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا: ثَنَا سُفْيَانُ، ثَنَا إِسْرَائِيلُ أَبُو مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَالْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ ﵄ مَعَهُ إِلَى جَنْبِهِ، وَهُوَ يَلْتَفِتُ إِلَى النَّاسِ مَرَّةً وَإِلَيْهِ مَرَّةً، وَيَقُولُ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللهَ يُصْلِحُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ». قَالَ سُفْيَانُ: "قَوْلُ «فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» يُعْجِبُنَا جِدًّا"**[١].

قَالَ البَيْهَقِيُّ: [وَإِنَّمَا أَعْجَبَهُمْ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّاهُمَا جَمِيعًا مُسْلِمِينَ][٢].

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: [هَذَا الحَدِيثُ فِيهِ رَدٌّ عَلَى الْخَوَارِجِ الَّذِينَ كَانُوا يُكَفِّرُونَ عَلِيًّا وَمَنْ مَعَهُ، وَمُعَاوِيَةَ وَمَنْ مَعَهُ، بِشَهَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِلطَّائِفَتَيْنِ بِأَنَّهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ سُفْيَانُ بْنُ

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (١٦٧٠٩) واللفظ منه. تاريخ دمشق (١٣/ ٢٣٣) إسناده صحيح على شرط البخاري رجاله ثقات رجال الشيخين غير إسرائيل فمن رجال البخاري. الْحُمَيْدِيُّ: هو أبو بكر عبد الله بن الزبير. وسفيان: هو ابن عيينة.

وقد اختصره ابن عساكر بذكر الإسناد. وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ١٢٧).

التخريج:

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٤٤٢) مختصراً بذكر إسناده فقط، من طريق يعقوب بن سفيان، به.

وأورده ابن حجر في الفتح (١٣/ ٦٦) قال: أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي تَارِيخِهِ عَنِ الْحُمَيْدِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

وأخرجه البيهقي أيضا في الاعتقاد ص (٣٧٦) قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، ثنا سُفْيَانُ... فذكره بتمامه، ولم يذكر سعيد بن منصور في الإسناد.

والمرفوع منه أخرجه البخاري في صحيحه من طريق ابن عيينة، بهذا الإسناد، وسبق برقم [٥٦٦].

(٢) الاعتقاد للبيهقي ص (٣٧٦).

عُيَيْنَةَ يَقُولُ عَقِبَ هَذَا الْحَدِيثِ: (قَوْلُهُ «مِنَ الْمُسْلِمِينَ» يُعْجِبُنَا جِدًّا)][1].

قَالَ الشَّيْخُ العَلَّامَةُ المحدِّثُ عَبْدُ اللهِ السَّعْدُ: "وهذا الحديث فيه منقبةٌ كبيرةٌ للحسن، وأنه سَيِّدٌ، وَمِنْ سِيَادَتِهِ تَنَازُلُهُ عن الخلافة، وفيه أيضاً وَصْفٌ للطائفة الذين مع الحسن، ومع معاوية: بالإسلام، وهذا الحديث يتضمَّنُ منقبةً وثناءً على معاوية، وذلك أنَّ الرسولَ ﷺ مَدَحَ فِعْلَ الحسنِ وَتَنَازُلِهِ عن الْمُلْكِ لمعاوية، ولو كان معاويةُ ليس أهلاً لِلْمُلْكِ لَمَا مَدَحَ الرسولُ ﷺ هذا الصُّلْحَ الذي فيه تَنَازَلَ الحَسَنُ عن الْمُلْكِ"[2].

● أَنَّ أَهْلَ البَيْتِ ﷺ كَانُوا مُوَافِقِينَ لِرَأْيِ الحَسَنِ رضي الله عنه، فَبَعْضُهُمْ قَبِلَهَا مُبَاشَرَةً كَعَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ رضي الله عنه، وَبَعْضُهُمْ عَارَضَهَا فِي البِدَايَةِ وَلَكِنَّهُ سُرْعَانَ مَا قَبِلَهَا كَمَا هُوَ الأَمْرُ فِي الحُسَيْنِ رضي الله عنه، فَإِنَّ أَخَاهُ الحَسَنَ رضي الله عنه أَقْنَعَهُ.



(١) فتح الباري (١٣/ ٦٦) بتصرف يسير.

(٢) فتح الواحد العلي في الدفاع عن صحابة النبي ﷺ. نسخة إلكترونية.

۞ المبحث السادس: مواقف أهل العراق من صلح الحسن وبيعته لمعاوية رضي الله عنهما

اخْتَلَفَ أَهْلُ العِرَاقِ حِينَ بَلَغَهُمْ نَبَأُ صُلْحِ الحَسَنِ وَبَيْعَتِهِ لِمُعَاوِيَةَ رضي الله عنهما عَلَى ثَلَاثَةِ مَوَاقِفَ رَئِيسَةٍ:

(١) قِسْمٌ قَبِلَهَا مباشرة، وهم جيش الحسن رضي الله عنه، ومع قبولهم لها إلا أنهم كانوا على نوعين:

- بعضهم اطمأنَّ لها، وهم جُلُّ جيش العراق.

- وبعضهم اشتعلت قلوبهم حقداً وسخطاً على الحسن رضي الله عنه، كَأَبِي العَامِرِ سُفْيَانَ بْنِ اللَّيْلِ[١] الْمُبْتَدِعِ الَّذِي قَالَ لِلْحَسَنِ رضي الله عنه: **(السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ)**[٢]، وهؤلاء ليس لهم إلا التسليم لأوامر الحسن رضي الله عنه؛ لأنه ليس لهم من الأمر شيء.

(٢) وَقِسْمٌ تَرَدَّدَ فيها ثم قَبِلَهَا، كالحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَقَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رضي الله عنهم وأتباعه الخمسة آلاف من شُرْطَةِ الخَمِيسِ.

(٣) وَقِسْمٌ رَفَضَهَا، وهم الخوارج، فَقَاتَلَهُمْ معاويةُ رضي الله عنه حتى قضى على فتنتهم، فَكُلُّ مَنْ لم يَعْتَرِفْ بشرعيَّة بيعة معاوية رضي الله عنه فقد شَابَهَ الخوارجَ.

نأتي إلى تفصيلِ هذه المواقف، ونبدأ بالخوارج.

● المطلب الأول: موقف الخوارج من صلح الحسن وبيعته لمعاوية رضي الله عنهما:

جاء في خَبَرِ ابْنِ رَاهَوَيْهِ: **(وَلَمْ يَكُنْ لِمُعَاوِيَةَ هَمٌّ إِلَّا الَّذِينَ بِالنَّهْرَوَانِ، فَجَعَلُوا يَتَسَاقَطُونَ عَلَيْهِ فَيُبَايِعُونَهُ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَنَيِّفٍ، وَهُمْ أَصْحَابُ النُّخَيْلَةِ)**[٣]، وهذا يُبَيِّنُ مَوْقِفَ الخوارج من الصلح، ولكنه كلام مختصر جدًّا يَفْتَقِرُ إلى تفصيلٍ لِبَيَانِ معناه، وهو كالتالي:

۞ انْقَسَمَتْ الخَوَارِجُ زَمَنَ عَلِيٍّ رضي الله عنه فِي مَوَاقِفِهَا إِلَى ثَلَاثَةٍ:

- قِسْمٌ حَارَبَ عليًّا رضي الله عنه في النهروان، فانهزموا.

- وَقِسْمٌ تَابَ وَرَجَعَ إلى عَلِيٍّ رضي الله عنه بعد مناصحة علي وابن عباس رضي الله عنهم.

---

(١) كُوفِيٌّ، كَانَ مِمَّنْ يَغْلُو فِي الرَّفْضِ، قاله العُقَيْلِيُّ. الضعفاء الكبير (٢/ ١٧٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ١٧١).

(٢) انظر [٦٠٤].

(٣) انظر [٥٧٤].

ـ وَقِسْمٌ اعْتَزَلَ الحَرْبَ في النهروان، لارتيابهم من موقفهم في مُقَاتَلَتِهِمْ لعليٍّ ﷺ، ولكنَّهم لم يرجعوا إلى علي ﷺ، وزعيمهم هو فَرْوَةُ بْنُ نَوْفَلٍ الأَشْجَعِيُّ، وكان عددهم خمسمئة، وهؤلاء هم الذين خرجوا فيما بَعْد على معاوية ﷺ بعد الصلح والبيعة، ولم يكن معاويةُ ﷺ يَحْمِلُ هَمَّ شَيْءٍ بعدما انتهت الفتن بصلح الحسن ﷺ إلا هَمَّ هؤلاء الخوارج؛ لأنه يَعْلَمُ شَرَّهُمْ وإفسادَهم، وقد رَجَعَ بعضُهم إلى معاوية ﷺ وبايعه، ولا يزالون يفارقون فَرْوَةَ الأَشْجَعِيَّ ويُبَايِعُونَ معاويةَ ﷺ حتى لم يَبْقَ مع فَرْوَةَ سوى ثَلَاثِمِائَةٍ وَنَيِّفٍ، وهؤلاء البقية (الذين رفضوا مبايعة معاوية ﷺ) هم الذين قُتِلُوا في النُّخَيْلَةِ حين حاربهم معاويةُ ﷺ.

ورد في قصة صَعْصَعَةَ بْنِ صُوحَانَ رَحِمَهُ اللهُ: أنه نَاشَدَ الخَوَارِجَ، **(فَتَابَعَهُ نَاسٌ كَثِيرٌ، وَرَجَعَ إِلَى عَلِيٍّ فَأَخْبَرَهُ، وَأَتَى نَاسٌ كَثِيرٌ ثُمَّ دَخَلُوا الْكُوفَةَ)**[١]، هكذا في الخبر **(نَاسٌ كَثِيرٌ)**، وليس كل الخوارج رجعوا من حروراء.

[٦٠٠] وَأَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَلَّمَهُمُ ابْنُ عَبَّاسٍ**[٢] تَفَرَّقُوا ثَلَاثَ فِرَقٍ: مِنْهُمْ فِرْقَةٌ رَجَعَتْ إِلَى مَنَازِلِهِمْ الَّتِي بِهَا قَرَارُهُمْ. وَأَقَامَتِ الفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ فَقَالُوا: «لَا نَعْجَلُ عَلَى عَلِيٍّ، وَنَنْظُرُ إِلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُهُ»، وَهَمْ أَصْحَابُ النُّخَيْلَةِ. وَمَضَتِ الفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى عَلِيٍّ وَأَصْحَابِهِ بِالشِّرْكِ وَاسْتَعْرَضُوا النَّاسَ بِالقَتْلِ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّهْرَوَانِ، وَكَانَ رَأْسَهُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ، هُمُ الَّذِينَ اعْتَزَلُوا فَقَاتَلَهُمْ عَلِيٌّ حَتَّى قَتَلَهُمْ[٣].

[٦٠١] وَأَخْرَجَهُ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنِ ابْنِ جُعْدُبَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ: أَنَّ عَلِيًّا لَمَّا كَتَبَ كِتَابَ الْقَضِيَّةِ نَفَرُوا مِنْ ذَلِكَ، فَحَكَّمَ**[٤] **مَنْ**

---

(١) انظر [٣٨٠].

(٢) كذا قال الواقدي، والصواب: "لَمَّا كَلَّمَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ". انظر الخبر التالي.

(٣) الطبقات الكبرى (١/ ١٨١) الطبقة الخامسة - تحقيق السلمي. صحيح بشواهده عدا قوله (لَمَّا كَلَّمَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ)، انظر الهامش السابق، وهذا إسناد ضعيف جدًّا، محمد بن عمر: هو الواقدي، متروك. وشُرَحْبِيلُ بْنُ أَبِي عَوْنِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وأبوه: مجهولان، انظر ما قاله السلمي في ترجمتهما، وانظر: المعجم الصغير لرواة ابن جرير (١٧١٤) لشرحبيل، و (٦١٨٠) لأبيه.

شواهده:

الفرقة الأولى التي تابت ورجعت: سبق خبرهم برقم [٤٨٢] حين ناظرهم ابن عباس ﷺ.

وأما الفرقة الثانية التي اعتزلت موقعة النهروان: فيشهد لخبرهم ما رواهُ ابْنُ رَاهَوَيْهِ: **(وَلَمْ يَكُنْ لِمُعَاوِيَةَ هَمٌّ إِلَّا الَّذِينَ بِالنَّهْرَوَانِ، فَجَعَلُوا يَتَسَاقَطُونَ عَلَيْهِ فَيُبَايِعُونَهُ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَنَيِّفٍ، وَهُمْ أَصْحَابُ النُّخَيْلَةِ)**. انظر [٥٧٤].

وأما الفرقة الثالثة الذين قَتَلَهُمْ علي ﷺ بالنهروان: فسبقت قصتهم التي رواها مسلم، وكانت برقم [٤٩٤]، وَذُكِرَ فيها اسم قائدهم عَبْدِ اللهِ بْنِ وَهْبٍ الرَّاسِبِيِّ.

(٤) حَكَّمَ الخوارجُ: أي قالوا: "لا حُكْمَ إِلَّا للهِ".

وَذِكْرُ الأَحْنَفِ فيه خطأ، بل كان الأَحْنَفُ فاضلاً حكيماً حليماً مناصراً لأمير المؤمنين علي ﷺ. وانظر ما سبق.

حَكَّمَ مِنْهُمْ، ثُمَّ افْتَرَقُوا ثَلاثَ فِرَقٍ: فَرَجَعَتْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ إِلَى أَمْصَارِهِمْ وَمَنَازِلِهِمُ الأُولَى فَأَقَامُوا بِهَا، فَكَانَ مِمَّنْ رَجَعَ: الأَحْنَفُ، وَشَبَثُ بْنُ رِبْعِيٍّ، وَأَبُو بِلالٍ مِرْدَاسُ بْنُ أُدَيَّةَ، وَابْنُ الْكَوَّاءِ، بَعْدَ أَنْ نَاشَدَهُمْ عَلِيٌّ وَقَالَ: «اصْبِرُوا عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ[١]، فَإِنْ رَأَيْتُمُونِي قَابِلاً الدَّنِيَّةَ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَفَارِقُونِي». فَرَجَعُوا، فَرَجَعَ مَنْ رَجَعَ إِلَى الْعِرَاقِ إِلَى مَنَازِلِهِمْ، وَأَقَامَتِ الْفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ وَقَالُوا: لَا نَعْجَلُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَا يَصِيرُ شَأْنُهُ، وَمَضَتِ الْفِرْقَةُ الَّتِي شَهِدَتْ عَلَى عَلِيٍّ وَأَصْحَابِهِ بِالشِّرْكِ، وَهُمْ أَهْلُ النَّهْرَوَانِ الَّذِينَ قَاتَلُوهُ[٢].

✓ مَزِيدٌ من التفصيل في خَبَرِ القِسْمِ الثالث من الخوارج الذين اعتزلوا النَّهْرَوَانَ:

بَعْدَمَا شَخَصَ عَلِيٌّ رضي الله عنه إِلَى الخَوَارِجِ فِي حَرُورَاءَ، نَاصَحَهُمْ حَتَّى وَقَعَ الرِّضَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، فَدَخَلُوا مَعَهُ الكُوفَةَ[٣]، إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ رَفَضُوا الرُّجُوعَ إِلَى الكُوفَةِ وَأَقَامُوا فِي حَرُورَاءَ، وَكَانُوا خمسمئة، عَلَيْهِمْ فَرْوَةُ بْنُ نَوْفَلٍ الأَشْجَعِيُّ، فَلَمَّا كَانَتِ النَّهْرَوَانُ اعْتَزَلَ فَرْوَةُ بِجَمَاعَتِهِ الوَقْعَةَ، وَمَضَى بِهِمْ حَتَّى نَزَلَ "شَهْرَزُورَ"[٤]، ولم يُقَاتِلْ في النَّهْرَوَانِ لِشَكِّهِ في قِتَالِه لعلي رضي الله عنه، قال فَرْوَةُ: «**وَاللهِ مَا نَدْرِي عَلَى أَيِّ شَيْءٍ نُقَاتِلُ عَلِيًّا، لَا أَرَى إِلَّا أَنْ أَنْصَرِفَ حَتَّى تَنْفُذَ لِي بَصِيرَتِي فِي قِتَالِهِ أَوِ اتِّبَاعِهِ**»، فانْصَرَفَ في خمسمئةِ فارِسٍ.

ولَمَّا بَلَغَ فَرْوَةَ صُلْحُ الحَسَنِ رضي الله عنه وقُدُومُ معاوية رضي الله عنه الكوفة قَالَ لأصحابه: «**قَدْ جَاءَ مَنْ لَا نَشُكُّ فِي أَمْرِهِ وَلَا نَرْتَابُ بِأَنَّ الحَقَّ فِي قِتَالِهِ**». فقالوا: صَدَقْتَ.

وهذا القول (قول فَرْوَةَ): يدل عَلَى أن الخوارج آنذاك تَرَى حَشْدَ الجيوش لمقاتَلَةِ علي ومعاوية رضي الله عنهما، ولا تَرَى ذلك مع الحسن رضي الله عنه في خلافته. بعبارة أخرى: أنهم يَرَوْنَ صِحَّةَ قتالهم لعليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما، وَعَدَمَ صِحَّةِ قتالهم للحسن رضي الله عنه.

وأَقْبَلَ فَرْوَةُ مِنْ "شَهْرَزُورَ" حين كان مُعَاوِيَة رضي الله عنه بالنُّخَيْلَةِ، فَعَسْكَرَ بالنُّخَيْلَةِ بالقرب من معاوية رضي الله عنه، ثم جاءَتْ أَشْجَعُ فَوَعَظَتْ فَرْوَةَ، فاعتزل معهم، ثم حَمَلُوهُ معهم حتى أدخلوه الكوفة وَحَبَسُوهُ.

---

(١) القَضِيَّةُ: التَّحْكِيمُ.

(٢) أنساب الأشراف (٢/ ٣٤٢) صحيح بشواهده عد قوله (الأَحْنَف)، وهذا إسناد مرسل، صالح لم يدرك ذلك، ورجاله ثقات غير ابن جُعْدُبَةَ سبقت ترجمته برقم [١٠٧].

وَذِكْرُ الأَحْنَفِ فيه خطأ، بل كان الأَحْنَفُ فاضلاً حكيماً حليماً مناصراً لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه. وانظر ما سبق.

وللفرقة الثالثة التي اعتزلت النهروان ذِكْرٌ في تاريخ دمشق (٢٧/ ١٠٦).

(٣) انظر [٤٦٦].

(٤) هي كُورَةٌ واسعة في الجبال بَيْنَ إِرْبِلَ وَهَمَذَانَ، بَنَاهَا زُورُ بْنُ الضَّحَّاكِ، فَنُسِبَتْ إِلَيْهِ، ومعنى "شَهْر" بالفارسية: المدينة، وأهل هذه النواحي كلهم أكراد. معجم البلدان (٣/ ٣٧٥)، تاج العروس (١٢/ ٢٦٨).

وَدَخَلَ مُعَاوِيَةُ ﷺ الْكُوفَةَ سنة (٤١هـ)، وكان فَرْوَةُ جعل خليفته والقائمَ بأمرِ أصحابه إن حَدَثَ به حَدَثٌ: "عبدَ الله بْن أَبِي الْحَوْسَاءِ الطَّائِيّ"، وكان ابْنُ أَبِي الْحَوْسَاءِ ممن اعتزل أيضاً يوم النهروان فِي ثلاثمائة، فاجتَمع عليه أصحابُ فَرْوَةَ بعدما اعْتَزَلَهُمْ فَرْوَةُ.

فَخَرَجَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الْحَوْسَاءِ بِالنُّخَيْلَةِ فِي جَمْعٍ، فَبَعَثَ مُعَاوِيَةُ ﷺ لِحَرْبِهِ خَالِدَ بْنَ عَرْفَطَةَ، فَقَتَلَ ابْنَ أَبِي الْحَوْسَاءِ وأصحابَه سنة (٤١هـ)، فَسُمِّيَ هؤلاء الخوارج المقتولُونَ بـ (أَصْحَابِ النُّخَيْلَةِ)، وَسُمِّيَ ذَلِكَ اليَوْمُ بـ (يَوْمِ النُّخَيْلَةِ)[١].

قال أحد شعراء الخوارج "قَيْسُ بْنُ الأَصَمِّ الضَّبِّيُّ" يَرْثِي الخوارج:

إِنِّــي أَدِيــنُ بِــمَــا دَانَ الــشُّــرَاةُ بِــهِ   يَوْمَ النُّخَيْلَةِ عِنْدَ الجَوْسَقِ الخَرِبِ[٢]

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: (لَمَّا وَقَعَ صُلْحُ الْحَسَنِ وَمُعَاوِيَةَ، ثَارَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الخَوَارِجِ، فَأَوْقَعَ بِهِمْ عَسْكَرُ الشَّامِ بِمَكَانٍ يُقَالُ لَهُ "النُّخَيْلَةُ")[٣].

● المطلب الثاني: موقف جيش العراق من صلح الحسن وبيعته لمعاوية ﷺ:

إنَّ جميعَ جيش العراق سَلَّمَ بالصلح والبيعة، ولكن كانت بينهم فروقات في مواقفهم منه، وهي ثلاثة:

١) فبعضهم اطمأنَّ له وَقَبِلَهُ: وهم جُلَّةُ جيشِ العراق كما في رواية ابن راهويه: (**فَقَامَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ فِي أَصْحَابِهِ**[٤].... **فَرَجَعَ النَّاسُ، فَبَايَعُوا مُعَاوِيَةَ** ﷺ)[٥].

---

(١) انظر: أنساب الأشراف (٥/ ١٦٣) وما بعدها. تاريخ الطبري (٣/ ١٦٩)، معجم البلدان (٢/ ١٨٥) والبيت منه، و (٥/ ٢٧٨)، تاريخ الإسلام (٤/ ٧)، مرويات خلافة معاوية ﷺ في تاريخ الطبري لخالد الغيث.

وهذا القدر الذي أوردناه: خبر مقبول.

الشواهد:

لقصة أصحاب النُّخَيْلَةِ أصلٌ صحيح، فقد ورد ذكرهم في أخبار صحيحة، وهي:

ما أخرجه ابْنُ رَاهَوَيْهِ في قصةٍ مختصرة عن بيعة معاوية ﷺ عامَ الجماعة، انظر [٥٧٤]، وإسناده صحيح.

وفي خبر آخر قال الوَاقِدِيُّ: (**وَأَقَامَتِ الفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ فَقَالُوا: «لَا نَعْجَلُ عَلَى عَلِيٍّ، وَنَنْظُرُ إِلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُهُ»، وَهَمْ أَصْحَابُ النُّخَيْلَةِ**). انظر [٦٠٠]. ورواه صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ بنحوه، انظر [٦٠١]، وكلاهما صحيحان بشواهدهما.

(٢) الشُّرَاةُ: اسم من أسماء الخوارج يفتخرون به، زعموا أنهم اشتروا أنفسهم لله ﷻ، أي باعوها، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ ۚ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ۚ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١١﴾﴾ [التوبة: ١١١].

وَالجَوْسَقُ: القَصْرُ، وقيل: الحِصْنُ، وقد جَعَلَ الخوارجُ ذاك الجَوْسَقَ الخَرِبَ خَلْفَ ظهورهم يحتمون به في معركتهم مع خَالِدِ بْنِ عَرْفَطَةَ. انظر: معجم البلدان (٢/ ١٨٥)، تاج العروس (٢٥/ ١٢٦) مادَّة ج س ق.

وهناك كتاب ألَّفه إحسان عباس بعنوان "شعر الخوارج" ص (١٢٥) دار الثقافة - بيروت، الثالثة، ١٩٧٤م.

(٣) فتح الباري (١٢/ ٢٨٤).

(٤) أصحاب قيس بن سعد ﷺ: هم شرطة الخميس.

(٥) انظر [٥٧٤].

وقوله (**فَرَجَعَ النَّاسُ**): عامةٌ لأصحاب قيسٍ رضي الله عنه وغيرهم.

وعلى رأس الذين اطمأنوا: عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما كما عند ابن سعد: (**فَقَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ: جَزَاكَ اللهُ عَنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ خَيْراً، فَأَنَا مَعَكَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ**)(١).

٢) وقسم كان كارها له في أول الأمر، فتردَّدَ فيه ثم قَبِلَهُ: كالحسين رضي الله عنه حين عَرَضَ عليه أخوه الحسنُ رضي الله عنه رَغْبَتَهُ في الصلح، فَقَالَ الْحُسَيْنُ رضي الله عنه: (**أُعِيذُكَ بِاللهِ أَنْ تُكَذِّبَ عَلِيًّا فِي قَبْرِهِ وَتُصَدِّقَ مُعَاوِيَةَ. فَقَالَ الْحَسَنُ: وَاللهِ مَا أَرَدْتُ أَمْراً قَطْ إِلَّا خَالَفْتَنِي إِلَى غَيْرِهِ! وَاللهِ لَقَدْ هَمِمْتُ أَنْ أَقْذِفَكَ فِي بَيْتٍ فَأُطَيِّنَهُ عَلَيْكَ حَتَّى أَقْضِيَ أَمْرِي، قَالَ: فَلَمَّا رَأَى الْحُسَيْنُ غَضَبَهُ قَالَ: أَنْتَ أَكْبَرُ وَلَدِ عَلِيٍّ، وَأَنْتَ خَلِيفَتُهُ، وَأَمْرُنَا لِأَمْرِكَ تَبَعٌ، فَافْعَلْ مَا بَدَا لَكَ**)(٢).

ومثل قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رضي الله عنهما ومَنِ كان معه مِنْ شُرْطَةِ الخَمِيسِ، وعددهم خمسة آلاف، تردَّدوا في بيعة معاوية رضي الله عنه، ثم قَبِلُوهَا، ثم رجع قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ رضي الله عنهما من الكوفة إلى المدينة مع جماعةٍ من أصحابه، فكان أثناء مَسِيرِهِ في السَّفَرِ يُكْرِمُهُمْ كَرَمَ مَنْ لا يَخْشَى الفَقْرَ، كان يَنْحَرُ لهم كُلَّ يَوْمٍ جَزُوراً(٣)، حَتَّى بَلَغَ مَشَارِفَ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ شَرَّفَهَا اللهُ، وكان هو وأبوه رضي الله عنهما مَشْهُورَيْنِ بالكَرَمِ الجَزِيلِ.

ويدل على تردد قيس بن سعد رضي الله عنهما وأتباعه الخمسة آلاف ما:

[٦٠٢] أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: **حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: "كَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْدِ بْنُ عُبَادَةَ مَعَ عَلِيٍّ عَلَى مُقَدِّمَتِهِ، وَمَعَهُ خَمْسَةُ آلَافٍ قَدْ حَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ بَعْدَمَا مَاتَ عَلِيٌّ، فَلَمَّا دَخَلَ الْحَسَنُ فِي بَيْعَةِ مُعَاوِيَةَ أَبَى قَيْسٌ أَنْ يَدْخُلَ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: «مَا شِئْتُمْ؟ إِنْ شِئْتُمْ جَالَدْتُ بِكُمْ أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ الأَعْجَلُ(٤)، وَإِنْ شِئْتُمْ أَخَذْتُ لَكُمْ أَمَانًا»، فَقَالُوا لَهُ: «خُذْ لَنَا أَمَانًا»، فَأَخَذَ لَهُمْ: أَنَّ لَهُمْ كَذَا وَكَذَا، وَلَا يُعَاقَبُوا بِشَيْءٍ، وَإِنِّي رَجُلٌ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ خَاصَّةً شَيْئًا، فَلَمَّا ارْتَحَل نَحْوَ الْمَدِينَةِ وَمَضَى بِأَصْحَابِهِ جَعَلَ يَنْحَرُ لَهُمْ كُلَّ يَوْمٍ جَزُورًا حَتَّى بَلَغَ [صِرَاراً]**(٥) (٦).

---

(١) انظر [٥٧٢].

(٢) انظر [٥٧٢].

(٣) الجَزُورُ: البَعِيرُ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، والجَمْعُ: جُزُرٌ وجَزَائِرُ. النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٦٦) مادَّة: جزر.

(٤) الأَعْجَلُ: الأَقْرَبُ أَجَلًا. فتح الباري لابن حجر (٦/ ٢٤٩).

(٥) صِرَار: موضع (وقيل: بئر قديمة) على ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق. معجم البلدان (٣/ ٣٩٨).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة (٣١٢٢٢) و (٣٨٤٧٧) مثله سنداً ومتناً. إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين. أَبُو أُسَامَةَ: هو حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ. وهِشَامٌ: هو ابْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ العَوَّامِ. وما بين المعقوفتين زيادة من ابن سعد وسير أعلام النبلاء.

التخريج:

أخرجه ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ١٢٩١) بإسناده إلى ابن أبي شيبة، به. =

[٦٠٣] وَأَخْرَجَ أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ارْتَحَلَ نَحْوَ الْمَدِينَةِ وَمَعَهُ أَصْحَابٌ، فَجَعَلَ يَنْحَرُ كُلَّ يَوْمٍ جَزُورًا حَتَّى بَلَغَ صِرَارَ[١].

قُلْتُ: هَذَا وَاللهِ الكَرَمُ، وهذه هي الأَنْفُسُ النادرة التي حَبَاهَا اللهُ حُبَّ الكرم والشعورَ بالازدياد في السعادة كلما اصْطَنَعَتِ الكرمَ، ولا تستطيع مقاومةَ الرغبة الجامحة في الكرم في الحِلِّ والتِّرْحَالِ.

٣) وقسم آخر اشتعلَت قلوبهم حقداً وسخطاً على الحسن ﵁، لكنهم رضخوا إلى قبول الصلح؛ لأنه ليس لهم من الأمر شيء: وتميز بهذا الموقف سُفْيَانُ بْنُ اللَّيْلِ الذي كان في مقدِّمة "شرطةِ الخميس" التي كان عليها أبو العَمَرَّطَةِ، وموقفُ سُفْيَانَ بْنِ اللَّيْلِ يشير إلى وجود آخرين مثله، وإن كانوا لم تصل إلينا أخبارهم،،،

[٦٠٤] أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَوْقٍ الْهَمْدَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْغَرِيفِ قَالَ: كُنَّا مُقَدَّمَةَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا بِمَسْكِنَ[٢]

= وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى [(٥/ ٣٧١ ـ ٣٧٢ مكتبة الخانجي] - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٩/ ٤٢٩) - قال: أَنْبَأَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ... فذكر مثله، وزاد في آخره كلمةً، قال: [جَعَلَ يَنْحَرُ لَهُمْ كُلَّ يَوْمٍ جَزُورًا حَتَّى بَلَغَ صِرَاراً]. وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ١٦٣٦).

والخبر في تاريخ الإسلام (٤/ ٢٩١)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ١١٠). وانظر التالي.

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٧١٥٣) إسناده صحيح كسابقه.

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧١٥٢) وابن أبي الدنيا في قرى الضيف (٢٢) والطبراني في مكارم الأخلاق (١٧٦) والحاكم (٥١٠٥) وغيرهم، من طريق أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَدْرَكْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ... فذكره. وليس عندهم [وَارْتَحَلَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ نَحْوَ الْمَدِينَةِ..]. وزاد الطبراني والحاكم دعاءً، وزاد ابن أبي شيبة قصةً.

وأخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (١٠٨٧) ومن طريقه ابن عساكر (٤٩/ ٤١٧) قال: **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، ثنا أَبُو بَكْرٍ، ثنا أَبُو أُسَامَةَ، ثنا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَدْرَكَ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ وَهُوَ يُنَادِي عَلَى أُطُمِهِ: «مَنْ أَحَبَّ شَحْمًا وَلَحْمًا فَلْيَأْتِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، ثُمَّ أَدْرَكْتُ ابْنَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَارْتَحَلَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ نَحْوَ الْمَدِينَةِ، وَمَعَهُ أَصْحَابُهُ، فَجَعَلَ يَنْحَرُ كُلَّ يَوْمٍ جَزُورًا حَتَّى بَلَغَ صِرَارَ».**

إِبْرَاهِيمُ: هو ابنُ إسحاقَ الحَرْبِيُّ. وَمُحَمَّدٌ: هو ابن سيرين، وجاء مصرَّحًا باسمه في سير أعلام النبلاء. وبقية رجاله هم رجال خبر الباب.

ورواية محمد بن سيرين ذكرها الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣/ ١٠٦) وفيها: [كَانَ سَعْدٌ] بدل [أَدْرَكَ]، وليس فيها [وَارْتَحَلَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ نَحْوَ الْمَدِينَةِ...].

إن كان ذِكْرُ محمد بن سيرين في الإسناد محفوظاً فهو مرسل، لأن ابن سيرين لم يدرك سعد بن عُبَادة، فسعد ﵁ توفي ١٥هـ، ومحمد بن سيرين ولد سنة ٣٣هـ. والمشهور أنَّهُ من رواية هشام بن عروة، عن أبيه.

أخرجه أبو بكر الشافعي في فوائده (الغيلانيات)؛ لأنه جاء على غير إسناده المشهور، كعادته في كتابه.

(٢) مَسْكِنُ: بكسر الكاف، هو موضع قريب من أَوَانَا على نَهْرِ دُجَيْلَ عند دَيْرِ الجَاثَلِيقِ. ودير الجَاثَلِيقِ: قريب من بغداد. معجم البلدان (٥/ ١٢٧) (٢/ ٥٠٣).

مُسْتَمِيتِينَ[١] تَقَطَّرُ[٢] سُيُوفُنَا مِنَ الْجِدِّ[٣] عَلَى قِتَالِ أَهْلِ الشَّامِ وَعَلَيْنَا أَبُو العَمَرَّطَةِ[٤]، قَالَ: فَلَمَّا أَتَانَا صُلْحُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ كَأَنَّمَا كُسِرَتْ ظُهُورُنَا مِنَ الْحُزْنِ وَالْغَيْظِ[٥]، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْكُوفَةَ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَّا يُكَنَّى أَبَا عَامِرٍ [سُفْيَانَ بْنَ اللَّيْلِ][٦] فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: «لَا تَقُلْ ذَاكَ يَا أَبَا عَامِرٍ، [لَسْتُ بِمُذِلِّ الْمُؤْمِنِينَ]، وَلَكِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَقْتُلَهُمْ طَلَبَ الْمُلْكِ - أَوْ عَلَى الْمُلْكِ -»[٧].

---

(١) الْمُسْتَمِيتُونَ: هُمُ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْمَوْتِ. وَالْمُسْتَمِيتُ: الشُّجَاعُ الطَّالِبُ لِلْمَوْتِ. تاج العروس (٥/ ١٠٧) مادَّة: موت.

(٢) (تَقَطَّرُ): أَصْلُهَا: تَتَقَطَّرُ، حُذِفَتِ التَّاءُ الثَّانِيَةُ تَخْفِيفًا. أَيْ: تَتَهَيَّأُ لِلْقِتَالِ وَتَتَحَرَّقُ لَهُ. لسان العرب (٥/ ١٠٧) مادَّة: قطر.

(٣) زاد في الاستيعاب: مِنَ الْجَدِّ وَالْحِرْصِ...

(٤) هو عُمَيْرُ بْنُ يَزِيدَ الكِنْدِيُّ، ساق ابن حزم نَسَبَهُ، ثم قال هو وابن الكلبي: (كان شيعيًّا، قُتِلَ مع حُجْرِ بْنِ عَدِيٍّ؛ وولي ابنه الحَسَنُ بن أبي العَمَرَّطَةِ شرطة الحجّاج، وولي أيضاً ما وراء النهر للجرّاح بن عبد الله الحكمي)، ذَكَرَ ابنُ الأثير شهودَ أَبِي العَمَرَّطَةِ صِفِّينَ مَعَ عَلِيٍّ ﵁، وَذَكَرَ أنه خرج يومئذٍ لملاقاة فارس من أهل الشام يطلب المبارزة، فلما وقف أمامه إذا به أخوه قيس بن يزيد، فانصرفا ولم يقتتلا، ولأبي العَمَرَّطَةِ ذِكْرٌ عند الطبري في قصة حُجْرِ بْنِ عَدِيٍّ ﵁. انظر: نسب معد واليمن الكبير لهشام الكلبي (١/ ١٦٤) تاريخ الطبري (٣/ ٢٢١) جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص (٤٢٧) الكامل في التاريخ (٣/ ١٨٤).

وذكر ابن عساكر نسبه مطوَّلاً في ترجمة ابنه الحسن بن أبي العَمَرَّطَةِ. تاريخ دمشق (١٣/ ٣٤٠) ومختصره (٧/ ٥٨).

قال الشيخ د. خالد الغيث: الثابتُ أنَّ مقدمةَ الحسن - وهي شُرْطَةُ الخَمِيسِ - كان عليها قيس بن سعد ﵁، ويمكن حمل كلام أبي الغَرِيفِ على أنَّ أبا العَمَرَّطَةِ كان أميراً على مجموعةٍ من جيش الخميس كانت في المقدِّمَةِ، وكان فيهم أبو الغَرِيفِ. انظر: مرويات خلافة معاوية ﵁ في تاريخ الطبري ص (١١٤).

أقول: ويُحتمل أن سُفْيَانَ بْنَ اللَّيْلِ كان من تلك المجموعة التي كان فيها أبو الغَرِيفِ.

(٥) الغَيْظُ: شِدَّةُ الغَضَبِ.

(٦) كُوفِيٌّ، كَانَ مِمَّنْ يَغْلُو فِي الرَّفْضِ، قاله العُقَيْلِيُّ. الضعفاء الكبير (٢/ ١٧٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ١٧١).

(٧) مصنف ابن أبي شيبة (٣٨٥١٢) إسناده حسن. وما بين المعقوفتين زيادات من المعرفة والتاريخ.

زُهَيْرٌ: هو ابْنُ مُعَاوِيَةَ بنِ حُدَيْجٍ، أَبُو خَيْثَمَةَ الجُعْفِيُّ، ثقة ثبت.

أَبُو رَوْقٍ الْهَمْدَانِيُّ: هو عَطِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ الْكُوفِيُّ، صدوق.

أَبُو الْغَرِيفِ: هُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ خَلِيفَةَ الْهَمْدَانِيُّ الكُوفِيُّ، وثَّقَهُ يعقوب بن سفيان والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق رُمِيَ بالتشيع.

أمَّا أبو حاتم الرازي: فوهَّاه، قال ابنه: سألته عنه فقال: كان على شرطة علي بن أبي طالب ﵁، وليس بالمشهور. قلتُ: هو أحب إليك أو الحارث الأعور؟ قال: الحارث أشهر، وهذا قد تكلموا فيه، وهو شيخ من نظراء أصبغ بن نباتة. اهـ. وأصبغ هذا: متروك.

أقول: لم يأتِ أَبُو الْغَرِيفِ في روايته هذه بمنكر ولا طعن، ولا بما يوافق بدعته، وهو خبر تاريخي محتمل، وقد وثقه يعقوب والدارقطني، وقال عنه الحافظ ابن حجر "صدوق رمي بالتشيع"، فالخبر حسن.

ترجمته: المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٠٠)، الجرح والتعديل (٥/ ٣١٣)، الثقات لابن حبان (٥/ ٦٨)، سؤالات السلمي للدارقطني (٢٨٠)، ميزان الاعتدال (٣/ ٥)، التقريب (٤٢٨٦).

التخريج:

أخرجه يعقوب في المعرفة والتاريخ (٣/ ٣١٧) ومن طريقه الخطيبُ (١٠/ ٣٠٥) ومن طريق الخطيب ابنُ عساكر (١٣/ ٢٧٩) في تاريخَيْهِمَا، قال: حدّثنا العبّاس بن عبد العظيم، حدّثنا أسود بن عامر، به. =

هَذَا الخَبَرُ يُعْطِي دِلَالَةً عَمِيقَةً عَلَى حِقْدِ أهلِ البدع وَسَخَطِهِمْ مِنَ الحَسَنِ رضي الله عنه بِسَبَبِ مُبَايَعَتِهِ لِمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، فقال ذَاكَ الْمُبْتَدِعُ سُفْيَانُ بْنُ اللَّيْلِ - الذي لم يَسْتَطِعْ كِتْمَانَ سَخَطِهِ -: **(السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ)**.

وظاهرُ الخبرِ يدل على أنَّ سُفْيَانَ بْنَ اللَّيْلِ كان من مقدِّمة شرطة الخميس من تلك المجموعة التي كان فيها أبو الغَرِيفِ؛ لقول أبي الغَرِيفِ: **(كُنَّا مُقَدَّمَةَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا... فَلَمَّا قَدِمَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْكُوفَةَ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَّا يُكَنَّى أَبَا عَامِرٍ سُفْيَانَ بْنَ اللَّيْلِ)**.

وقوله **(رَجُلٌ مِنَّا)**: يصلح للاستدلال على تَشَيُّعِ سُفْيَانَ بنِ اللَّيْلِ؛ لأن أبا الْغَرِيفِ شيعي.

وَهَذَا الحِقْدُ وَالسَّخَطُ قَادَ الْمُبْتَدِعَةَ إِلَى اخْتِلَاقِ شَائِعَاتٍ تَنَاقَلَهَا الْمُؤَرِّخُونَ، فِيهَا نَيْلٌ مِنَ الحَسَنِ رضي الله عنه، وَمِنَ الأَمْثِلَةِ عَلَيْهَا: الخَبَرُ الَّذِي أَخْرَجَهُ البَلَاذُرِيُّ، وفيه نَيْلٌ مِنَ الحَسَنِ وَمِنْ مُعَاوِيَةَ كِلَيْهِمَا رضي الله عنهما.

[٦٠٥] أَخْرَجَ البَلَاذُرِيُّ: **حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ سَالِمٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ أَبِي - وَأَحْسَبُهُ رَوَاهُ عَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ - قَالَ: لَمَّا بَلَغَ أَهْلَ الكُوفَةِ بَيْعَةُ الْحَسَنِ أَطَاعُوهُ وَأَحَبُّوهُ أَشَدَّ مِنْ حُبِّهِمْ لأَبِيهِ، وَاجْتَمَعَ لَهُ خَمْسُونَ أَلْفًا، فَخَرَجَ بِهِمْ حَتَّى أَتَى الْمَدَائِنَ ......**(فذكر قصة استشارة الحسن لأخيه الحسين رضي الله عنهما)، **فَقَامَ الْحَسَنُ خَطِيبًا فَذَكَرَ رَأْيَهُ فِي الصُّلْحِ وَالسِّلْمِ لِمَا كَرِهَ مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ وَإِقَامَةِ الْحَرْبِ. فَوَثَبَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ وَانْتَهَبُوا مَالَهُ وَخَرَقُوا سُرَادِقَهُ وَشَتَمُوهُ وَعَجَزُوهُ، ثُمَّ انْصَرَفُوا عَنْهُ وَلَحِقُوا بالكوفة، فَبَلَغَ الْخَبَرُ قَيْسًا فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا قَوْمُ إِنَّ هَؤُلاءِ الْقَوْمَ**[1] كَذَّبُوا مُحَمَّدًا وَكَفَرُوا بِهِ مَا وَجَدُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلاً، فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ دَخَلُوا فِي الإِسْلامِ كُرْهًا، وَفِي أَنْفُسِهِمْ مَا فِيهَا مِنَ النِّفَاقِ، فَلَمَّا وَجَدُوا السَّبِيلَ إِلَى خِلافِهِ، أَظْهَرُوا مَا فِي

= وأخرجه الحاكم (٤٨١٢) ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ (الأَصَمُّ)، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، به.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٣٠٥) ومن طريقه ابن عساكر (١٣/ ٢٧٩) والمزي في تهذيب الكمال (٦/ ٢٥٠) قال: أَخْبَرَنَا إبراهيم بن مخلد بن جعفر (أبو إسحاق البَاقَرْحي)، حدثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَكِيمِيُّ، حدّثنا عبّاس بن محمّد (الدُّورِيُّ)، حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، به. وانظر: موارد الخطيب ص (٤٣٥)، موارد ابن عساكر (١/ ٢١٨).

ووقع تصحيف في إسناده في تاريخ دمشق، فأُقْحِمَ "يعقوب بن سفيان" بعد إبراهيم بن مخلد.

وأخرجه ابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ٣٨٦) بإسناده من طريق عَمْرِو بْنِ خَالِدِ بْنِ فَرُّوخٍ التَّمِيْمِيِّ، عن زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، به بكل الزيادات المذكورة.

والخبر في تاريخ الإسلام (٤/ ٦)

(١) أي معاوية رضي الله عنه وأتباعه.

أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّ الْحَسَنَ عَجَزَ وَضَعُفَ وَرَكَنَ إِلَى صُلْحِ مُعَاوِيَةَ، فَإِنْ شِئْتُمْ أَنْ تُقَاتِلُوا بِغَيْرِ إِمَام فَعَلْتُمْ؟! وَإِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا فِي الْفِتْنَةِ دَخَلْتُمْ؟ قَالُوا: فَإِنَّا نَدْخُلُ في الفتنة. فأعطى مُعَاوِيَةُ حَسَنًا مَا أَرَادَ، فِي صَحِيفَةٍ بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِ مَخْتُومَةً، اشْتَرَطَ الْحَسَنُ فِيهَا شُرُوطًا، فَلَمَّا بَايَعَ مُعَاوِيَةَ لَمْ يُعْطِهِ مِمَّا كَتَبَ شَيْئاً، فَانْصَرَفَ الْحَسَنُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَمُعَاوِيَةُ إِلَى الشَّام[1].

أوردتُ هذا الخبر لبيان أثر الأهواء على الأخبار التاريخية، لا للاحتجاج به.

وقد وردَتْ في هذا الخبر طعون، منها: وَصْفُ الحسن رضي الله عنه بالعَجْزِ والضَّعْفِ، وأنه خُدِعَ بالصلح حين لم تُوَفَّ إليه شروطه، وهذا يلزم منه نَفْيُ الذكاء والفطنة عنه، حاشاه رضي الله عنه.

ثم قادهم هَذَا الحِقْدُ وَالسَّخَطُ إلى محاولة اغتيال الحسن رضي الله عنه مرتين بالسُّمِّ بعد الصلح[2]

❖ ❖ ❖

---

(١) أنساب الأشراف (٣/ ٥١) الخبر إلى قوله (...أَشَدَّ مِنْ حُبِّهِمْ لأَبِيهِ): صحيح بشواهده، انظر [٥٩٤]، وبقية الخبر لا يصح، فيه نكارة شديدة، وهذا إسناد ضعيف لإرساله، وفي إسناده وهم. وسبق الكلام عنه في هامش الرواية رقم [٥٧٢] مع بيان الصواب من ذلك.

(٢) سيأتي الحديث عنه بعد قليل.

۞ المبحث السابع: محاولات الاغتيال التي تَعَرَّضَ لها الحسن رضي الله عنه قبل الصلح وبعده، والهدف منها، والمتَّهم بها

تَعَرَّضَ الحسن رضي الله عنه لخمس محاولات (مؤامرات) اغتيال، منها ثلاثة وقعَت سنة (٤٠هـ) في خلافته قبل انعقاد الصلح وبيعته لمعاوية رضي الله عنه، واثنتان وقعَتَا بعد الصلح، وقد نجا الحَسَنُ رضي الله عنه منها عدا الأخيرة.

وكان هؤلاء المتآمِرُون قد تنوعت طرقهم السلمية والدموية سَعْياً للحَدِّ مِنَ الصلح أو إسقاطه، ،

فالطرق السِّلْمِيَّةُ: هي الشائعات المتنوعة.

والطرق الدَّمَوِيَّةُ: هي محاولات الاغتيالات المتنوعة الأشكال.

وقد ابتدأ هؤلاء المتآمِرُون طريقَهم مع الحسن رضي الله عنه بمحاولة اغتيال وقعت في الأيام الأولى من خلافته، ثم اختتموا طريقهم معه بالاغتيال أيضا، فعادوا في آخر أمرهم إلى ما ابتدأوا به.

أمَّا المؤامرات الثلاثة التي وقعَت سَنَةَ (٤٠هـ) في خلافته قبل الصلح فهي:

١) الطعنة الأولى: وقعَت بالكوفة في أول أيام خلافته بعد اشْتِرَطِهِ على أهل العراق عند بيعته أَنْ يُسَالِمُوا مَنْ سَالَمَ، ويُحَارِبُوا مَنْ حَارَبَ، فَطُعِنَ الحَسَنُ رضي الله عنه في وَرِكِهِ وهو ساجد في الصلاة طَعْنَةً أَشْوَتْهُ[1] مَرِضَ منها شَهْرَيْنِ، ثم برئ.

٢) الطعنة الثانية: وقعَت بالمدائن بعد خروج الحسن رضي الله عنه بجيشه نحو الشام، وقد هَجَمَتْ جموعٌ مِنَ الغَوْغَاءِ عَلَى حُجْرَةِ الحَسَنِ رضي الله عنه فَانْتَهَبُوهَا، فَطَعَنَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ أُقَيْصِرٍ، بِخِنْجَرٍ مَسْمُومٍ فِي أَلْيَتِهِ[2].

فالطعنة الثانية كانت أشد؛ لأنها بِخِنْجَرٍ مَسْمُومٍ، أما الأولى: أَشْوَتْهُ.

٣) مؤامرة الْمُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الثَّقَفِيِّ على قَتْلِ الحَسَنِ رضي الله عنه - إِنْ أَمْكَنَ - وإرسالِ رَأْسِهِ إلى معاوية رضي الله عنه، أو تَسْلِيمِهِ إياه مَغْلُولاً، وقد وقعَت هذه المؤامرة بالمدائن أيضاً بعد أيام قليلة من الطعنة الثانية، بل هي استكمال للمؤامرة الثانية.

---

(١) أَشْوَتْهُ: أَصَابَتْهُ إِصَابَةً غَيْر قَاتِلَةٍ. النهاية في غريب الحديث (٢/ ٥١١) مادة: شَوَى.

(٢) الأَلْيَةُ: العَجِيزَةُ. لسان العرب (١٤/ ٤٢) مادة: ألا.

وقد نجا أمير المؤمنين الحسن رضي الله عنه من تلك المؤامرات الثلاثة[١].

وأمَّا المؤامرتان اللَّتان وَقَعَتَا بعد الصلح:

فهما محاولتا اغتيال تَعَرَّضَ لهما الحسن رضي الله عنه عن طريق سَقْيِهِ السُّمَّ، وقد وَقَعَتَا بالمدينة بعد سنواتٍ من بيعته لمعاوية رضي الله عنهما، سُقِيَ المرةَ الأولى فَأَفْلَتَ، ثم استشهد بالثانية رضي الله عنه.

وقد سبقت هاتين المؤامرتين مراسلاتٌ قام بها غُلَاةُ المتشيعة من أهل الكوفة، يطلبون بها من الحسن رضي الله عنه وهو بالمدينة أن يَنْقُضَ صُلْحَهُ مع معاوية رضي الله عنه، وأن يَنْهَضَ لِطَلَبِ الخلافة من جديد، لكن الحسن رضي الله عنه أعرض عنهم[٢].

على أنَّ أستاذي أ.د. خالداً الغَيْثَ[٣] يرى: أن الحسن رضي الله عنه لم يمت بالسم، بل مات بالسرطان؛ لأنه ورد في الخبر أن الحسن رضي الله عنه: "لَفَظَ طائفةً مِنْ كَبِدِهِ".

وقام أ.د. خالد الغَيْثُ بعرض هذه الحالة (**لَفَظْتُ طَائِفَةً مِنْ كَبِدِي**) على أ.د. كمال الدِّين حسين الطاهر - استشاري علم الأدوية في كلية الصيدلة بجامعة الملك سعود بالرياض - يسأله عن تفسيرها الطبي، فأجاب الاستشاري بتقرير طبي أورده د. الغَيْثُ في كتابه، ومختصرُ ما ورد فيه: (أن الذي استقاءَه المريضُ على شكل قِطَعِ الكَبِدِ: هو دم متخثِّر، وابتلاعُ السم يؤدي إلى نزف دموي يظهر في مناطق متعددة من الجسم كالعين والأنف والفم والجهاز الْمَعِدِي المعوي، ولا يظهر الدم في شكل جمادات أو قطع دموية أو كقطع الكبد، لذلك يُستبعَد إعطاء المريض سما) وأما عن طبيعة الدم المتجمد كَقِطَعِ الكَبِدِ قال الاستشاري عنها: (هنالك بعض أنواع السرطانات أو أورام الجهاز الْمَعِدِي المعوي: تؤدي إلى النزف الدَّمَوِيِّ المتجمّد، وقد تخرج بشكل جمادات [كَقِطَعِ الكَبِدِ]، ولذلك فإني أرجح أن ذلك المريض قد يكون مصابا بأحد سرطانات أو أورام الأمعاء). انتهى كلام الاستشاري باختصار.

لكن تقيؤ الحسن رضي الله عنه "طائفةً مِن كَبِدِهِ": لم يثبت؛ فجميع الأخبار التي ذَكَرَتْ ذلك ساقطة، وأحسنها حالاً - مع ضعفها - هي رواية عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، وروايته فيها تناقض، فإنه زعم أنه سمع الحسن رضي الله عنه يقول: (**وَاللهِ لَقَدْ لَفَظْتُ طَائِفَةً مِنْ كَبِدِي قَبلُ، قَلَّبْتُهَا بِعُودٍ كَانَ مَعِي، وَإِنِّي قَدْ سُقِيتُ السُّمَّ مِرَارًا، فَلَمْ أُسْقَ مِثْلَ هَذَا قَطُّ**)[٤]، والعِلْمُ الحديث يَنْفِي أن يكون تقيؤ كتل الدم المتجمدة من أعراض السم، وَيُثْبِتُ بَدَلاً مِن ذلك أنَّ النزف السائل من أعراضه.

---

(١) مضى الحديث عن هذه المؤامرات الثلاثة، انظر صفحة (٧٥٣، ٧٥٧، ٧٥٨).

(٢) انظر [٥٩١] والتعليق بعده.

(٣) في كتابه مرويات خلافة معاوية رضي الله عنه في تاريخ الطبري.

(٤) الطبقات الكبرى (١/ ٣٣٦) الطبقة الخامسة، ت: السلمي. إسناده ضعيف، وفي متنه نكارة.

وقد اعتمدتُ في ترجيح موته بالسم على ظاهر سياق الخبر الذي رواه أَبُو حَرْبٍ وَأَبُو الطُّفَيْلِ رضي الله عنه[1]، وهو خبر حسن الإسناد، غير أنه لم تُذْكَرْ فيه التفاصيل المنكَرة التي ذكرها عُمَيْرُ بْنُ إِسْحَاقَ، فإنْ كان الحسنُ رضي الله عنه لم يَمُتْ بالسم: فهذا يقتضي أنه نجا أيضا من شربة السم الثانية.

وخلاصة القول:

◆ أن الحسن رضي الله عنه إذا كان لم يمت بالسم: فإنَّ هذا لا ينفي سَقْيَهُ السُّمَّ مَرَّتَيْنِ؛ لأنه أَمْرٌ ثَبَتَ بإسناد حسن[2]، ويقتضي حينئذٍ أنه قد مَرِضَ منهما، ثم نجا منهما ولم يمت بهما، فنجاته لا تنفي سَقْيَهُ السُّمَّ مَرَّتَيْن.

◆ وأما إذا كان رضي الله عنه قد مات بالسم: فيكون الإشكال في وَصْفِ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ لأعراض السم، فإن في حكايته تخليطا.

وأما أهداف تلك (الاغتيالات الخمسة):

١ ـ التَّشَفِّي (الانتقام) من الحسن رضي الله عنه حين امتلأت قلوب الغُلَاةِ بالسَّخَطِ والحِقْدِ عليه رضي الله عنه بسبب ميله إلى الصلح وَعُزُوفِهِ عن الحرب.

٢ ـ محاولة منع الصلح قبل حدوثه.

٣ ـ ثم محاولة كسر الصلح بعد قيامه عن طريق نشر شائعات تتهم أميرَ المؤمنين معاوية رضي الله عنه بالوقوف وراء اغتيال الحسن رضي الله عنه بالسم، فإذا اتُّهِمَ معاويةُ رضي الله عنه بدمه كان إيذانا بانهيار اتفاق الصلح، فَيَثُورُ الناسُ وتندلع الفتنة والحرب من جديد.

٤ ـ إثارة الفتن وَتَقْوِيضُ[3] الخلافة الإسلامية وَزَعْزَعَةُ أمنها وإسقاطها أو إضعافها، فالتخطيطُ لاغتيال أمير المؤمنين الحسن رضي الله عنه ومنع الصلح وإسقاطه: اشتركت فيه أَيْدٍ مجوسيةٌ ويهودية وروميَّة صليبية، ولقد أيقن المجوسُ واليهود ونصارى الروم: أن دماء أهل البيت هي وقود إشعال الفتنة في المجتمع المسلم.

وأما المتَّهَمُ بِتِلْكُمُ الاغتيالات الخمسة:

فهم غُلَاةُ المتشيعة (وليس الشيعة)، وهؤلاء الغُلَاةُ هم المدبِّرون والمتآمِرون الرئيسيون، باشتراك أَيْدٍ مجوسيةٌ ويهودية وروميَّة صليبية، ويظهر أنه قد أعانهم في المؤامرة الثانية بعض أفراد الخوارج؛ لأنهم يَشتركون مع غُلَاةِ المتشيعة في هدفٍ: (الحد من الصلح، وإشعال الحرب مع أهل الشام).

---

(١) انظر [٦٠٦].

(٢) انظر [٦٠٦].

(٣) التَّقْوِيضُ: الهَدْمُ. تَقُولُ: قَوَّضَ يُقَوِّضُ، تَقْوِيضًا، فَهُوَ مُقَوِّضٌ، وَالْمَفْعُولُ مُقَوَّضٌ. تاج العروس (١٩/ ٣٤). معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ١٨٧١) وفيه: أَنَّهُ الهَدْمُ الشَّدِيدُ.

أما المؤامرة الثالثة: قادها أحدُ الرافضة الذي يحمل شيئا من أفكار الخوارج، وهو الْمُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ الثَّقَفِيُّ.

فالخوارج ركبوا المؤامرة الثانية والثالثة.

وإني إِذْ أَذْكُرُ في نهاية كتابي دَوْرَ الغُلَاةِ - مِمَّنْ كانوا يَنْتَحِلُونَ التشيعَ - في محاولات اغتيال سيد شباب أهل الجنة رضي الله عنه: أذكُرها كما ذكرتُ أموراً عديدةً سَبَقَتْ فِي بَطْنِ كتابي لا يرتضيها بعضُ أهل السنة والجماعة(١)، دفعني إلى ذِكْرِ ذلك كله: منهجي الذي التزمتُهُ في إظهار الحقيقة التاريخية كما هي - بحسب ما ظهر لي -، لا أَقِفُ عَلَى شَيْءٍ ثَبَتَتْ صِحَّتُهُ لَدَيَّ إِلَّا ذكرتُهُ في كتابي وإنْ كان بعضُ الفريقَيْنِ (السنة والشيعة) لا يرتضي بَعْضَهَا، فتلك أمورٌ قد وَقَعَتْ في الماضي، وَلَنْ يُغَيِّرَ السكوتُ ولا التزييفُ ما قد حَدَثَ في الماضي، واللهُ عز وجل يَعْلَمُ إني لكارهٌ للخوض فيما جرى في تلك الفتن، ولكن البحث العلمي (المتَّزِن) أمر يحتاجه كل البَشَرِ وَيَتَّفِقُونَ عليه عند بحثهم عن أجوبةٍ لِمَا يَدُورُ فِي أَخْلَادِهِمْ.

التفصيل بما ورد في هذا المبحث:

مضى الحديثُ بالتفصيل عن وصف المؤامرات الثلاثة التي وقعَت قبل بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما(٢)، وَسَيَنْصَبُّ الحديثُ هنا بالتفصيل عما جرى بعد الصلح من تَآمُرٍ، وعن أهداف كل المؤامرات، والمتَّهَم بها.

ابْتَدَأَ التَّآمُرُ على الحسن رضي الله عنه بعد الصلح: بنشر "الشائعات"، حتى انتهى باغتياله بالسم، فكيف تم ذلك؟

مَرَّ بِنَا(٣) أَنَّ غُلَاةَ المتشيعة - الذين سَخِطُوا مِن صُلْحِ الحسنِ رضي الله عنه -: ذهبوا يَنْشُرُونَ شائعاتٍ بعد الصُّلْحِ، مفادها:

- أن الحسن رضي الله عنه يريد الخلافة بعدما سلَّمها لمعاوية رضي الله عنه، وأنه سوف ينقض الصلح ويطلب الخلافة ولو بالسيف.

- ولكي تنال هذه الشائعة قبولا: اختلقوا شائعةً أخرى، فزعموا أن الحسن رضي الله عنه اشترط على معاوية رضي الله عنه عند البيعة أن تكون له الخلافة من بعده.

- ثم نَشَرُوا عن الصلح شائعاتٍ أُخْرَى أَسَاءَتْ للسيد الحسن رضي الله عنه أيما إساءة(٤)، كَوَصْفِهِ بالعَجْزِ والضَّعْفِ، وبأنه خُدِعَ بالصلح حين لم تُوَفَّ إليه شروطه، وهذا يلزم منه نَفْيُ الذكاء

---

(١) وأرى أن السبب: هي النتائج التي احتوتها بعض الأبحاث التاريخية المعاصرة، حيث شاعت أو ترسَّخت بسببها تصوراتٌ عن بعض المواقف والأحداث في الفتنة، فجئتُ في كتابي هذا مخالفا - بالأدلة - لبعض ما كان شائعا.

(٢) انظر صفحة (٧٥٣، ٧٥٧، ٧٥٨). (٣) انظر صفحة (٨٠٣).

(٤) انظر [٦٠٥] والتعليق بعده.

والفطنة عنه، حاشاه ﵁.

وأرادوا بهذه الشائعات والطعون: التقليل من شأن الصلح وتشويهه، ومحاولة إسقاطه بإثارة الفتن وتهييج الناس، لكن كل ذلك لم يُثْنِ الحسنَ ﵁ عن صموده في طريق الصلح، فالحسنُ ﵁ تَوَلَّى الردَّ على تلك الشائعات بنفسه(١).

ثم اتجه الغُلَاةُ إلى آخر إجراء سِلْمِيٍّ يتعاملون به مع الحسن ﵁، وهو المصارحة والمخاطبة المباشِرة، حيث بعثوا إليه رسائلَ متتابِعة يدعونه فيها إلى نَقْضِ الصلح والنهوض لطلب الخلافة من جديد، فأعرض الحسن ﵁ عنها(٢).

يَئِسَ الغُلَاةُ مِن تراجع الحسن ﵁ عن موقفه، ومن إسقاط الصلح، فعادوا في آخِرِ أَمْرِهِمْ إلى طريقهم الآثم الذي استفتَحوا به خلافة الحسن ﵁، وهو طريق "الاغتيال"، وهو ليس عملا انتقاميا فحسب، بل محاولة إضافية لإسقاط الصلح!!

كانوا قد حاولوا اغتيال الحسن ﵁ مرتين بالطعن حين أَحَسُّوا برغبته في الصلح زَمَنَ خلافته، وعندما نجا الحسن ﵁ مِن الطعنة الثانية: تآمر الْمُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ الثَّقَفِيُّ على اغتياله - إن أمكن - أو تسليمه لمعاوية ﵁، وهي وإن كان ظاهرها عمل انتقامي إلا أنه يُرَادُ بها مَنْعُ حدوث الصلح، لأنه إن اغتيل: سَيُلْقُونَ بالتهمة على معاوية ﵁ فَيَثْأَرُ جيشُ الخلافة للخليفة الحسن ﵁، فتندلع حربٌ شعواء مع أهل الشام، وأمَّا إنْ وقع بيد معاوية ﵁: فسوف يُشِيعُونَ بين الناس بأن معاوية ﵁ غَدَرَ بالخليفة، فَتُوغَرُ الصدور وتندلع الحرب أيضا.

وها هم الآن - بعد رسوخ الصلح - يحاولون اغتياله ولكن بطريقة خفية مع هدف خَفِيٍّ، وهي قَتْلُهُ بـ "السُّمِّ"، ثم التَّمَلُّصُ من جريمتهم بإسقاطها عن طريق الشائعات على كَاهِلِ أعدائهم التقليديين إكمالا لمشروعهم في إثارة الفتنة وتهييج الناس على الصلح، ذاك الصلحُ الذي لم يزل قائما حتى بعد وفاة الحسن ﵁.

نُفِّذَتْ المؤامرة، فَسُقِيَ الحسنُ ﵁ السُّمَّ للمرة الأولى، فَأَفْلَتَ، ثم سُقِيَ الثانية، فَاسْتُشْهِدَ بِهَا ﵁ سنة (٤٩هـ) وقيل (٥٠هـ) وقيل (٥١هـ)(٣).

وهكذا ابتدأ الغُلَاةُ طريقَهم مع الحسن ﵁ بالاغتيال، وانتهى طريقهم معه به أيضا!!

ثم نَشَرُوا بعد الاغتيال شائعاتٍ مفادها: أنَّ معاويةَ ﵁ أو ابنه يزيد أو زوجةَ الحسن

---

(١) انظر صفحة (٨٠٣ ـ ٨٠٤).

(٢) انظر [٥٩١] والتعليق بعده.

(٣) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٧).

جَعْدَةَ بِنْتَ الأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، هم مَنْ سَقَاهُ السُّمَّ(١) !!

[٦٠٦] أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ: **أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا دَيْلَمُ بْنُ غَزْوَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ أَبِي دُبَيٍّ الْهُنَائِيُّ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ، وَأَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: قَالَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمَا: «مَا بَيْنَ جَابِلْقَ وَجَابِرْسَ(٢) رَجُلٌ جَدُّهُ نَبِيٌّ غَيْرِي، وَلَقَدْ سُقِيتُ السُّمَّ مَرَّتَيْنِ»(٣).**

السياق يدل على أنَّ الحَسَنَ ﷺ قالها عند وفاته.

قال السَّيِّدُ الحَسَنُ ﷺ: (**وَلَقَدْ سُقِيتُ السُّمَّ مَرَّتَيْنِ**)، فإذا كان كذلك فلا يجوز ادِّعَاءُ عِلْمِ الغَيْبِ لِأَحَدٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، وإلَّا كان انتحاراً، حاشاه ﷺ.

ويحتمل أن الحسن ﷺ لم يَقُلْهَا عند موته، وبناءً عليه: لم يمت بالسم، وإنما حكى أنه تعرض لمحاولتَي اغتيال بالسم بعد الصلح لكن الله ﷻ كتب له النجاة فلم تفلح المحاولتان، والأول أرجح، والله أعلم.

وكل تلك المؤامرات - التي نُفِّذَتْ من أجل الحد من الصلح قبل وقوعه ثم من أجل إسقاطه بعد رسوخه -: لَهِيَ أَمْرٌ دُبِّرَ بِلَيْلٍ، قامت على التخطيط لها أَيْدٍ خفيةٌ تستهدف أمن الخلافة الإسلامية لزعزعتها وإسقاطها أو إضعافها.

قال لي أستاذي فضيلة أ.د. خالد الغيث: إن محاولات اغتيال الحسن ﷺ ومحاولات الحد من الصلح ومحاولات إسقاطه: هي مؤامرات اشتركت في التخطيط لها أَيْدٍ مجوسيةٌ ويهودية وروميَّة صليبية، ولقد أيقن المجوسُ واليهود ونصارى الروم أن دماء أهل البيت هي وقود إشعال الفتنة في المجتمع المسلم. اهـ.

ومما يدل على أنَّ غُلَاةَ المتشيعة هم الذين قاموا بمحاولات الاغتيالات الخمسة على الحسن ﷺ ما يلي:

١ - أن الخبر صريح بتورط الْمُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الثَّقَفِيِّ بمحاولة الاغتيال الثالثة،

---

(١) هذه الفرية تُرْوَى بأسانيد ضعيفة أو ساقطة، أو بلا إسنادٍ، وفي متونها نَكَارَةٌ، وهي من زُمْرَةِ تلك الشائعات التي أساءَت للحسن ولأبيه علي ﷺ.

وهذه الفرية أنكرها المحقِّقُونَ من العلماء، كابن العربي المالكي وابن تيمية والذهبي وابن كثير، ومن المؤرخين: ابن خلدون. انظر: العواصم من القواصم [ص (٢٢١) ط: دار الجيل] منهاج السنة (٤/٤٦٩) تاريخ الإسلام (٤/٤٠) البداية والنهاية (٨/٤٧) تاريخ ابن خلدون (٢/٦٤٩).

وأجاب الدكتور محمد بن عبد الهادي بن رزَّان الشيباني جواباً وافياً عن هذا الافتراء في رسالته الماجستير "مواقف المعارضة في عهد يزيد بن معاوية" [ص (١٤٤ - ١٤٩) دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الثانية، ١٤٣٠هـ]. ونقله الشيخ سليمان الخراشي عنه في كتابه "اتهامات لا تَثْبُت" ص (١٦٥ - ١٧٤).

(٢) جَابِلْقُ: الْمَشْرِقُ. وَجَابِرْسُ: الْمَغْرِبُ. انظر [٩].

(٣) الطبقات الكبرى [(١/٣٣٦ - ٣٣٧) الخامسة، ت: السلمي] إسناده حسن من أجل دَيْلَم، فهو صدوق كان يرسل، وبقية رجاله ثقات. مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ: هو أَبُو عَمْرٍو الأَزْدِيُّ الفَرَاهِيدِيُّ. ووهب: هو ابن عبد الله بن أَبِي دُبَيٍّ. وأَبُو حَرْبٍ: هو ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ. وأَبُو الطُّفَيْلِ: هو عَامِرُ بنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ ﷺ.

والمختار كان من غلاة الرافضة، وإليه تنسب "الْمُخْتَارِيَّة"- وهي من فرق الرافضة، وكان المختار يدعو إلى إمامة محمد بن الحَنَفِيَّة.

وبسبب تآمره على الحسن رضي الله عنه: وصفه ابن حجر بالخارجي على الحسن رضي الله عنه، قال ابن حجر: (كَانَ مِمَّنْ خَرَجَ عَلَى الحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي الْمَدَائِنِ)[١]. وقول ابن حجر يوضح قول الشهرستاني: (الْمُخْتَارُ كَانَ خَارِجِيًّا، ثُمَّ صَارَ زُبَيْرِيًّا[٢]، ثُمَّ صَارَ شِيعِيًّا وَكَيْسَانِيًّا[٣])[٤].

فهذا المختار أحد المتآمرين قد أَوْلَجَ الخارجيةَ بالتشيع.

قال لي أستاذي فضيلة أ.د. خالد الغيث: كان في جيش الحسن رضي الله عنه بعض الخوارج والرافضة؛ لأن هدفهم واحد، وهو قتال أهل الشام، وقد حاول أفراد من الخوارج والرافضة قَتْلَ الحسن رضي الله عنه في الطعنة الثانية، لأنه عدو مشترك لهما، وقد اتفق الخوارج والرافضة في عداوة الحسن رضي الله عنه؛ لأن منبعهم واحد، وهو ابن سبأ. اهـ.

أقول: أما الذي قاد المؤامرة الثالثة فقد جمع الخارجية بالتشيع، إلا أن الغالب عليه التشيع.

وبهذا يكون الخوارج قد ركبوا المؤامرات ضد أمير المؤمنين الحسن رضي الله عنه وصلحه، لأنهم يشتركون مع غلاة المتشيعة في بعض الأهداف خصوصا زمن خلافة الحسن رضي الله عنه، كالسعي للحد من الصلح، ولإشعال الحرب مع أهل الشام.

٢ ـ قال الحسن رضي الله عنه بالمدائن بعد مؤامرات الاغتيال الثلاثة: **(يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، لَوْ لَمْ تَذْهَلْ نَفْسِي عَنْكُمْ إِلَّا لِثَلاثِ خِصَالٍ لَذَهَلَتْ: مَقْتَلِكُمْ أَبِي، وَمَطْعَنِكُمْ بِغَلَّتِي، وَانْتِهَابِكُمْ ثَقَلِي، - أَوْ قَالَ: رِدَائِي عَنْ عَاتِقِي -)**[٥]، وهذا يدل على أن غلاة المتشيعة والخوارج قد كَوَّنُوا فئةً متحالِفَةً على الحسن رضي الله عنه، فالذي قتل عليًّا رضي الله عنه: خارجي.

وقوله **(يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ...)** يدل على أن الحسن رضي الله عنه كان يعلم أن هناك فئة من "أهل

---

(١) وتتمة كلامه (ثُمَّ صَارَ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ فَوَلَّاهُ الكُوفَةَ فَغَلَبَ عَلَيْهَا، ثُمَّ خَلَعَ ابْنَ الزُّبَيْرِ وَدَعَا إِلَى الطَّلَبِ بِدَمِ الحُسَيْنِ، فَالْتَفَّ عَلَيْهِ الشِّيعَةُ، وَكَانَ يُظْهِرُ لَهُمُ الأَعَاجِيبَ). لسان الميزان (٦/ ٧).

(٢) يعني: من أنصار أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما.

(٣) الكَيْسَانِيَّةُ: من فِرَقِ الرافضة، وهم أتباع الْمُخْتَارِ بن أَبِي عُبَيْدٍ الثَّقَفِيِّ الدَّجَّالِ، الَّذِي قَامَ بثأر الْحُسَيْن رضي الله عنه، وَقتل أكثر الَّذين قتلوه، وَكَانَ الْمُخْتَارُ يُقَالُ لَهُ كَيْسَانُ، وَقيل: أنه أخذ مقَالَته عَن مولى لعلي رضي الله عنه كَانَ اسْمه كيسَان، وافترقت الكيسانية إلى إحدى عشرة فرقة، منها: (المختارية) التي تنسب للمختار، وتجتمع فِرَقُ الكيسانية على القَوْلُ بإمامة مُحَمَّد بْنِ الْحَنَفِيَّةَ، الذي كَانَ يَدْعُو إليه الْمُخْتَار. انظر: فرق الشيعة ص (٣٣ - ٣٤)، مقالات الإسلاميين ص (٣٥)، الفِصَل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٣٧)، الملل والنحل (١/ ١٧١)، الفرق بين الفرق ص (٣٥). وانظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٥٣٨).

(٤) الملل والنحل (١/ ١٧١).

(٥) انظر [٥٦٠]. وشرحت غريبه هناك.

العراق" تتبرص به كما تربصت بأبيه رضي الله عنه، وقد جعلهم الحسنُ رضي الله عنه فئةً واحدة حين اتهمها بهذه الخصال الثلاثة، مع أن هذه الفئة تعدَّدَتْ مَشَارِبُهَا وَأَهْوَاؤُهَا، فإنها جَمَعَتِ الخوارجَ وغُلَاةَ المتشيعة، غير أن هدفها واحد، وهو منع الصلح قبل حدوثه.

وقول الحسن رضي الله عنه صريح بأن أصحاب هذه الخصال الثلاثة: هم قوم من "أهل العراق".

٣ ـ أن غُلَاةَ المتشيعة اشتعلت قلوبهم حقدا وسخطا على الحسن رضي الله عنه بِسَبَبِ مُبَايَعَتِهِ لِمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، ولم يَسْتَطِعْ أَحَدُهُمْ كِتْمَانَ سَخَطِهِ - وَهُوَ سُفْيَانُ بْنُ اللَّيْلِ -، فقال للحسن رضي الله عنه عندما لقيه: (**السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ**)، وهذه الكلمة تُعْطِي دِلَالَةً عَمِيقَةً عما امتلأت به قلوبهم على الحسن رضي الله عنه من الحقد والسخط، وموقفُ سُفْيَانَ بْنِ اللَّيْلِ يشير إلى وجود آخرين مثله، وإن كانوا لم تصل إلينا أخبارهم.

وَسُفْيَانُ بْنُ اللَّيْلِ قال عنه أبو جعفر العُقَيْلِيُّ: (كُوفِيٌّ، كَانَ مِمَّنْ يَغْلُو فِي الرَّفْضِ)[1].

وهذا الحقد والسخط هو وقود جريمةِ الاغتيال بالسم.

٤ ـ أن الحسن رضي الله عنه لم تَجْرِ بينه وبين الخوارج حروب زمن خلافته ولا بعدها، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

ـ أن الخوارج أُبِيدُوا في النهروان، وَبَقِيَتْ منهم طائفةٌ اعتزلَت في خَمسمئة، عَلَيْهِمْ فَرْوَةُ بْنُ نَوْفَلٍ الأَشْجَعِيُّ، مَضَى بِهِمْ حَتَّى نَزَلَ "شَهْرَزُورَ"، وهم الذين يُسَمَّونَ: "أَهْلَ النُّخَيْلَةِ".

ـ أن طائفة فَرْوَةَ الأَشْجَعِيِّ هم الذين حاربوا معاويةَ رضي الله عنه في خلافته، فأوقع بهم معاويةُ رضي الله عنه بالنُّخَيْلَةِ؛ لأن فَرْوَةَ الأَشْجَعِيَّ لما بلغه صُلْحُ الحَسَنِ رضي الله عنه وقُدُومُ معاوية رضي الله عنه الكوفة قَالَ لأصحابه: «**قَدْ جَاءَ مَنْ لَا نَشُكُّ فِي أَمْرِهِ وَلَا نَرْتَابُ بِأَنَّ الحَقَّ فِي قِتَالِهِ**»[2]. وَفَرْوَةُ لم يقل مثل هذا عن الحسن رضي الله عنه، وَظَلَّ فَرْوَةُ ساكنا طِيلَةَ خلافة الحسن رضي الله عنه؛ لأنَّ الخوارجَ آنَذَاكَ ترى صِحَّةَ الحربِ على الزَّعِيمَيْنِ عليٍّ ومعاويةَ رضي الله عنهما وعُمَّالِهِمَا، ولا ترى صِحَّةَ الحرب على الحسن رضي الله عنه، لهذا لَمَّا استشهد عليٌّ رضي الله عنه أصبحَتْ حروبهم مع معاوية رضي الله عنه لا مع الحسن رضي الله عنه.

بعبارة أخرى: أن الخوارج مع كونها تبغض الحسنَ رضي الله عنه، لم تكن ترى حَشْدَ الجيوش لمحاربته، إنما كانت ترى حَشْدَهَا لمحاربة علي ومعاوية رضي الله عنهما، وقد قال ذلك فَرْوَةُ الأَشْجَعِيُّ بلسانه كما مر، أما عليٌّ رضي الله عنه: فإنَّ فَرْوَةَ لم يقاتله في النهروان لتردده، لكن أصحابه قاتَلوه فيها. وأما معاوية رضي الله عنه: فإن أصحاب فَرْوَةَ قاتَلوه بِالنُّخَيْلَةِ.

فإذا كان الخوارجُ على ذلك (لا يَرَوْنَ صِحَّةَ قتال الحسن رضي الله عنه في خلافته ولا حَشْد

---

(١) الضعفاء الكبير (٢/ ١٧٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ١٧١).

(٢) انظر صفحة (٨١١).

جيوشهم لقتاله)، فَمِنَ الأولى أَلَّا يَرَوْا صِحَّةَ قتالهم له بعد نزوله عن الخلافة ﵁.

ـ لا حاجة للخوارج في اغتيال الحسن ﵁ بعد الصلح، فإن الخوارج آنذاك إنما تختصم مع الخلفاء وولاتهم، والخليفةُ حينها هو معاوية ﵁، وقد رجع الحسنُ ﵁ بعد الصلح إلى المدينة وَلَزِمَ بَيْتَهُ ولم يَتَوَلَّ مَنْصِباً.

ولتوضيح هذا الاستدلال: سأذكر الفرق بين مخطَّط اغتيال مُعْظَمِ الصحابة ﵃ في العراق والشام ومصر زمن خلافة علي ﵁، وبين مخطَّط اغتيال الحسن ﵁ بالسم بعد بيعته لمعاوية ﵁:

أما المخطط الأول (اغتيال مُعْظَمِ الصحابة ﵃): فالقائمون عليه هم الخوارج، وكان هدفهم من تلك الاغتيالات - بزعمهم - أن يُرِيحُوا الأُمَّةَ بالقضاء على الفتن[1].

وأما المخطط الثاني (اغتيال الحسن ﵁ بالسم): فالقائمون عليه هم غُلَاةُ المتشيعة، وكان له هدف آخر على النقيض تماما، وهو إشعالُ الفتنة لكسر الصلح.

وَشَتَّانَ بَيْنَ المخطَّطَيْنِ.

إن الخوارج رَكِبُوا مؤامرات اغتيال أمير المؤمنين الحسن ﵁ التي تهدف إلى منع الصلح قبل حدوثه، لكنهم لم يَرْكَبُوا التي تهدف إلى كَسْرِ الصلح بعد حدوثه؛ لأنهم (أي الخوارج) بعد نزول الحسن ﵁ سَلَكُوا طريقَ الثورات المسلَّحة على أمير المؤمنين معاوية ﵁، وكانت أول ثوراتهم المسلَّحة بِالنُّخَيْلَةِ، ثم توالت بعد ذلك ثوراتهم المسلَّحة في عهد معاوية ﵁[2]، فأفعال الخوارج في خلافة معاوية ﵁ تَمَثَّلَتْ في الأنشطة الظاهرة (وهي حَشْدُ الجيوش والقتال العَلَنِيُّ)، ولم تَتَمَثَّلْ في الأنشطة الخفية (كالاغتيال بالسم).

وحتى محاولات الاغتيال التي قام بها الخوارج في تلك الحِقْبَةِ فإنها كانت بالطعن بالخناجر والضرب بالسيوف، فهي اغتيالات ظاهرةٌ وتنفيذُها عَلَنِيٌّ، وهي عملياتٌ انتحارية؛ لأنَّ منفِّذَهَا يَعْلَمُ أنه سيُقْتَلَ سواء نجح في الاغتيال أم لا، بخلاف محاولات الاغتيال التي ظَهَرَتْ بعد صلح الحسن ﵁، فإنها خفية جدا، وكانت بسقي السم، ولا يُعْهَدُ من الخوارج استخدام هذه الطريقة الشديدة الخفاء، فإن الخوارج يميلون إلى المواجهة المباشرة والطياشة والتهور وعدم الخوف والمبالاة. والخلاصة: أن سقي السم ليس من أفعال الخوارج.

٥ ـ أن اغتيال الحسن ﵁ بعد الصلح إما أن يكون بِيَدِ (الخوارج) أو (مَنْ زعمتهم الشائعات) أو (غُلَاةِ المتشيعة الذين أسخطهم الصلحُ).

---

(١) انظر صفحة (٧٥٠).

(٢) انظر التفصيل في ثورات الخوارج المسلحة على أمير المؤمنين معاوية ﵁ في كتاب: مرويات خلافة معاوية ﵁ في تاريخ الطبري، لشيخنا أ.د. خالد الغيث.

أما الخوارج: فلا حاجةَ لهم في اغتياله بعد الصلح كما مَرَّ.

وأما مَنْ زعمَتهم الشائعاتُ: فالقاعدة الأساسية التي يجب الانطلاقُ منها هي أنَّ كل تلك الأخبار منكرة لا تصح، فلا يصح الاحتجاج بها، والاحتجاجُ بها يُعْتَبَرُ خَلَلاً يجب عَلَى مَنْ وَقَعَ فِيهِ مراجعة قَلْبِهِ؛ لأنه احتجاج قائم على الهوى لا على المنهج العلمي المتَّزن، فإذا كان الباحثُ يتتبَّع الأخبارَ التي توافق رغبةَ قلبه وهواه ثم يجمعها ويحتجُّ بها دُونَ ميزانٍ أو منهجٍ علميٍّ يعتمد عليه في قبولها أو رَدِّها سوى ميزانِ رغبةِ القَلْبِ: فهذا لا يسمى باحثا، بل هو حاطِب لَيْلٍ، ومُتَّبع لهواه.

أما عن محتوى تلك الأخبار الواهية: فهي مجرد شائعات يراد بها إسقاط الصلح[1].

وأما عن الدافع الذي زعمته تلك الأخبار الواهية: هو أن معاوية ﷺ كان يخشى من تولي الحسن ﷺ بعده الخلافة، فزعمَت أن معاوية ﷺ يريد تولية ابنه يزيد ولاية العهد، وهذا أيضا لا يصح، لأن الحسن ﷺ لم يشترط الخلافة بعد معاوية ﷺ، وقد أنكر الحسن ﷺ بنفسه هذه الشائعة، وأما يزيد: فإن البيعة له على ولاية العهد قد انعقدت سنة (٥٦هـ) بعد وفاة آخر من بقي من أصحاب الشورى، وهو سعد بن أبي وقاص ﷺ، وقد توفي سنة (٥٥هـ)[2]. أما الحسن ﷺ: توفي سنة (٤٩هـ) أو بعدها، ولم يبايع معاوية ﷺ ليزيد بولاية العهد إلا بعد وفاة سعد ﷺ، لا الحسن ﷺ.

فالحسن ﷺ لم يَشترط الخلافة بعد معاوية ﷺ، فلا يصح الهدف الذي ذكرته الأخبار الواهية.

فلم يبق إلا هدف الساخِطِين على الحسن ﷺ بسبب الصلح، وهو السعي لإسقاط الصلح ولو باغتيال مُؤَسِّسِهِ.

٦ ـ أن محاولَتَيْ الاغتيال بالسم سبقتهما حادثة مُلْفِتَةٌ، وهي أن بعض أهل الكوفة - والكوفة حينئذ معروفة بالتشيع - بعثوا رسائل متتابعة إلى الحسن ﷺ يدعونه فيها إلى نَقْضِ الصلح والنهوض لطلب الخلافة من جديد، فأعرض الحسنُ ﷺ عنها[3]، وهذا يؤدي بهم إلى ازدياد السَّخَطِ عليه، وَمِنْ ثَمَّ الرجوع إلى طريقهم القديم الذي استفتحوا به خلافة الحسن ﷺ، وهو "الاغتيال" وإلصاق التهمة بمعاوية ﷺ من أجل كسر الصلح على ما مضى تفصيله .**والخلاصة**: أن تلك المراسَلات وإعراضَ الحسن ﷺ عنها: تُعتبر قرينةً على تَوَرُّطِ الْمُرسِلِينَ بالاغتيال.

☒ خَبَرٌ لا يَصِحُّ:

[٦٠٧] روى أبو مِخْنَفٍ خبرا طويلا جدا ذكر فيه قصة الطعنة الثانية التي تعرض لها

(١) انظر صفحة (٨٠٣، ٨٢١، ٨٢٢). (٢) سير أعلام النبلاء (١/ ١٢٣). (٣) انظر [٥٩١] والتعليق بعده.

الحسن ﷺ، وزعم أن الذي طعنه رجل خارجي يدعى "الجَرَّاحَ بْنَ سِنَانٍ الأَسَدِيَّ"، وأنه قال للحسن ﷺ: **(أَشْرَكْتَ يَا حَسَنُ كَمَا أَشْرَكَ أَبُوكَ مِنْ قَبْلُ)**، ثم طعنه[١].

وهو خبر موضوع، وقد خالف الأخبار الصحيحة[٢] في تفاصيل كثيرة، وهذا الخبر هو إكمال لمشروع الشائعات التي تُغَطِّي وَتُعَمِّي على دور غُلَاةِ المتشيعة في مؤامرات اغتيال الحسن ﷺ، فإنَّ هذا الخبر هو الخبر الوحيد الذي يَذْكُرُ باللفظ الصريح تورط الخوارج في الطعنة الثانية، ولهذا تمسَّكت كتبُ الشيعة القديمة والمعاصرة بهذا الخبر، لا يذكرون غيره.

ومن الأمثلة على تلك الافتراءات وعلى التفاصيل التي خَالَفَ بها أبو مِخْنَفٍ الأخبارَ الصحيحة:

١) زعم أَبُو مِخْنَفٍ أن الذي طعن الحسن ﷺ في الثانية: رجل يُدْعَى "الجَرَّاحَ بْنَ سِنَانٍ الأَسَدِيَّ"، طَعَنَهُ بِمِعْوَلٍ[٣]، وهو خطأ، إنما هو "ابْنُ أُقَيْصِرٍ الأَسَدِيُّ"، طَعَنَهُ بِخِنْجَرٍ مَسْمُومٍ فِي أَلْيَتِهِ.

٢) كما أن هذا الدور الذي مَثَّلَهُ "الجَرَّاحُ بْنُ سِنَانٍ" في قصة أبي مِخْنَفٍ هو دور يُراد به التَّعْمِيَةُ والتَّمَلُّصُ من التُّهْمَةِ، ويتناسق اسم هذه الشخصية مع دورها الخارجي المجرم الطاعن الفاتِك، فاسْمُهُ جَرَّاحٌ، وأبوه سِنَانٌ، والسِّنَانُ: نَصْلُ الرُّمْحِ، وهي حديدته الصَّقِيلَةُ التي تكون في رأسه[٤].

وأقدم مَنْ ذَكَرَ دَوْرَ الجَرَّاحِ في محاولة اغتيال أمير المؤمنين الحسن ﷺ: هو أبو مِخْنَفٍ (١٥٧هـ)، وقد ذَكَرَ القصة بالتفصيل، وذكر أن الجَرَّاحَ من الخوارج، وكل من جاء بعد أبي مِخْنَفٍ إنما ينقلها عن أبي مِخْنَفٍ، سواء صرَّح بذلك أم لا. غير أنَّ سَيْفَ بْنَ عُمَرَ الضَّبِّيَّ

---

(١) هذا الخبر أورده المفيد في الإرشاد (٢/ ٧ - ١٢) قال: (وَرَوَى أَبُو مِخْنَفٍ لُوطُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ وَغَيْرِهِ قَالُوا:...)

وأورده أبو الفرج الأصبهاني في مقاتل الطالبيين ص (٦٢ - ٧٢) قال: (قَالَ أَبُو مِخْنَفٍ عَنْ رِجَالِهِ...)، ولم يذكر إسناد أبي مِخْنَفٍ. وقد اقتبسه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (١٦/ ٣٣ - ٤١) عن أبي الفرج الأصبهاني.

وأخرجه الحاكم (٤٨٠٧) من طريق هِشَامِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي مِخْنَفٍ، مختصرا. ولم يذكر أبو مِخْنَفٍ إسناده.

وأورده البَلَاذُرِيُّ في أنساب الأشراف (٣/ ٣٠ - ٣٥) بلا إسناد، قال: (قَالُوا...) فذكره.

وأورده ابن الجوزي في تلبيس إبليس (٨٥ - ٨٦) مختصرا جدا بلا إسناد.

وأورده ابن أبي الحَدِيد في شرح نهج البلاغة (١٦/ ٢٤ - ٢٦) قال: (قَالَ الْمَدَائِنِيُّ:...) فذكره الْمَدَائِنِيُّ بلا إسناد مختصرا.

وَالْمَدَائِنِيُّ وَالبَلَاذُرِيُّ وابن الجوزي: قد اقتبسوه من أَبِي مِخْنَفٍ.

(٢) مضت قصة الطعنة الثانية برقم [٥٥٧] [٥٦٠] [٥٦١] [٥٦٢]، وهي صحيحة بشواهدها.

(٣) الْمِعْوَلُ: الفَأْسُ العَظِيمَةُ الَّتِي يُنْقَرُ بِهَا الصَّخْرُ. لسان العرب (١١/ ٤٨٥). مادَّة عول.

(٤) تاج العروس (٣٥/ ٢٤١) مادَّة: سنن. (ذكرته بالمعنى).

(بعد ١٧٠هـ)، تَطَرَّقَ عَرَضًا إلى قصةِ طَعْنِ الجرَّاحِ للحسن رضي الله عنه باختصار شديد جدا، ذَكَرَ في أحداث سنة (٢١هـ)[١] أن الجرَّاح كان ممن سَعَى في الوشاية على سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه من أجل عزله عن ولاية الكوفة في خلافة عمر رضي الله عنه، فدعا عليه سعدٌ رضي الله عنه، قال سَيْفٌ: (**فَقُطِّعَ الجَرَّاحُ بِالسُّيُوفِ يَوْمَ ثَاوَرَ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ لِيَغْتَالَهُ بِسَابَاطَ**)[٢]، وليس في روايةِ سَيْفٍ ما يُشير إلى خارجية الجرَّاح.

أقول: إن قصة مقتل الجرَّاح مُدْرَجَةٌ[٣]، أَدْرَجَهَا سَيْفُ بْنُ عُمَرَ من أجل إتمام صورة الحدث التاريخي، فزاد في الخبر كيف كان عاقبةُ الجرَّاح بعد نحو عشرين سنة من دعاء سعد رضي الله عنه عليه. وقد أخذ سَيْفٌ قصةَ مقتل الجرَّاح من أبي مِخْنَفٍ.

بعبارة أُخرى: أن هذه الزيادة (قصة مقتل الجرَّاح) لم يأخذها سيف بن عمر من شيوخه الخمسة الذين سمَّاهم في الإسناد، إنما أخذها من أبي مِخْنَفٍ، فَأَدْرَجَهَا في حديث شيوخه الخمسة.

ويدل على إدراج قصة مقتل الجَرَّاحِ ما يلي:

ـ أن سَيْفاً أوردها مختصرة جدا، وبشكل عارضٍ في آخر القصة الأصلية (وهي قصة وِشَايَةِ الجرَّاح بسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه سَعْياً في عزله عن الكوفة)، وقد أوردها سيفٌ كي يتمِّمَ بها صورةَ الحدث التاريخي مع وجود فَارِقٍ زمني كبير بين وِشَايَةِ الجرَّاح ومقتله. وهذه أربعُ قرائن على وقوع الإدراج، ، ،

القرينة الأولى: أن قصةَ الجرَّاح ومقتله وردَت في خبر مستقل مفصَّل عند أبي مِخْنَفٍ تدور أحداثه في عام (٤٠هـ)[٤].

القرينة الثانية: أن الرُّوَاةَ إذا أرادوا إيقاعَ الإِدْرَاجِ فإنهم يُوقِعُونَهُ غالباً في آخر الخبر[٥]، وكذا فَعَلَ سَيْفٌ.

---

(١) أخرجها الطبري في أحداث هذه السنة (٢١هـ) من طريق سَيْفِ بْنِ عُمَرَ. انظر الهامش التالي.

غير أن الطبري قال في موضع آخر: (وَأَمَّا سَيْفُ بْنُ عُمَرَ فَإِنَّهُ قَالَ: «كَانَتْ وَقْعَةُ نَهَاوَنْدَ فِي سَنَةِ ثَمَانِ عَشْرَةَ فِي سَنَةِ سِتٍّ مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ»، كَتَبَ إِلَيَّ بِذَلِكَ السَّرِيُّ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ سَيْفٍ). تاريخ الطبري (٢/ ٥١٨).

(٢) أخرجه الطبري في تاريخه (٢/ ٥٢٢) عَنِ السَّرِيِّ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: (وَعَنْ مُحَمَّدٍ وَالْمُهَلَّبِ وَطَلْحَةَ وَعُمَرَ وَسَعِيدٍ:...) فذكر خبرا طويلا ذكر فيه قصتان، الأولى: سبب عزل عمر رضي الله عنه لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن الكوفة. والثانية: سبب معركة نهاوند مع الفرس.

وسيف بن عمر: ضعيف. وقد اقتبسه منه ابن الأثير في الكامل (٢/ ٤١٢).

(٣) أي أن قصة مقتل الجرَّاح لم يذكرها شيوخُ سَيْفٍ، إنما زادها سيفٌ من عنده على حديث شيوخه من أجل إتمام قصة الجراح.

وهذا يسمى "مُدْرَجَ الْمَتْنِ"، وتعريفه: أن يزيد الراوي في الحديث ما ليس منه دون تمييز بين الزيادة والحديث.

(٤) انظر [٦٠٧].

(٥) تيسير مصطلح الحديث لمحمود الطَّحَّان ص (١٣١).

القرينة الثالثة: أن في إيراد قصة مقتل الجرَّاح قَصْداً لِلْفَائِدَةِ[١]، وهي إتمام صورة الحدث، وهي مِن دَوَاعِي الإدراج، على الأقل عند المؤرِّخين.

القرينة الرابعة: وجود فارق زمني كبير نَحْوَ عشرين سنة بين القصة الأصلية (الوشاية) وكانت سنة (٢١هـ)، وبين القصة التكميلية وهي مقتل الجرَّاح أواخرَ سنة (٤٠هـ)، فالثانية خارج النطاق الزمني للأُولى، مما يُوجِدُ قَرِينَةً على كَوْنِ الثانية مُدْرَجَةً في الأولى.

ـ يضاف إليه أن سَيْفاً - مع ضعفه - روى الخبر بإسنادٍ جَمْعِيٍّ عن خمسةِ شيوخ، جَمَعَ حديثَهم، ثم صاغه سيفٌ بأسلوبه على شكل قصة متسلسلة، وهذا يؤدِّي بسيف إلى الوقوع في الإدراج ليكتمل التسلسل على أحسن نَسَقٍ.

وجرى الرواةُ الثِّقَاتُ غالبا على تَبْيِينِ مَوْضِعِ الإِدْرَاجِ إِنْ أَدْرَجُوا، مع حرصهم على نقل الخبر بنصه، لكنَّ سَيْفاً لا يصل إلى ما وصلوا إليه من الوثاقة والحرص.

والفائدة من بيان الإِدْرَاجِ في رواية سيف: التأكيدُ على أن قصة طعن الجرَّاح للحسن ﵁ قصة موضوعة، اختلقها أبو مِخْنَفٍ، وكلُّ مَن جاء بعد أبي مِخْنَفٍ إنما ينقلها عنه سواء صرح بذلك أم لم يصرح.

٣) وزعم أَبُو مِخْنَفٍ أن الطعنة وقعَت بـ "مُظْلِمِ سَابَاط"[٢]، والصواب: أنها بالمدائن.

٤) وزعم أن الحسن ﵁ لم يُطْعَنْ في حُجْرَتِهِ التي نُهِبَتْ، بل زعم أنه ﵁ خرج من حُجْرَتِهِ بعدما نُهِبَتْ وانتقل إلى مكان آخر على فرسه، ثم جَرَتْ أحداث أخرى، ثم لقيه الجَرَّاحُ بْنُ سِنَانٍ فطعنه، والصواب: أنه طُعِنَ في حُجْرَتِهِ وَقْتَ النَّهْبِ، وَطَاعِنُهُ هو ابنُ أُقَيْصِرٍ كما مضى.

٥) وزعم أن الحسن ﵁ حين خرج نحو الشام نزل بجيشه بـ "مُظْلِمِ سَابَاط"[٣]، والصواب أنه نزل بجيشه المدائن.

٦) زعم أن الجَرَّاحَ بْنَ سِنَانٍ قال للحسن ﵁: (**أَشْرَكْتَ يَا حَسَنُ كَمَا أَشْرَكَ أَبُوكَ مِنْ قَبْلُ**)، والجواب عليه من وجهين:

● الوجه الأول: أن الخوارج جَعَلَتِ الرضى بالتحكيم شِرْكًا كما ورد في خبر صريح صحيح :أنَّ عَلِيًّا ﵁ كان يَخْطُبُ في صلاة الجُمُعَةِ بالكوفة، (**فَوَثَبُوا مِنْ نَوَاحِي الْمَسْجِدِ يَقُولُونَ: "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ". وَاسْتَقْبَلَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ وَاضِعٌ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ، فَقَالَ**: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾[٤] [٥]

أما صلح الحسن ﵁: فلم يُذكر في كتب التاريخ ولا كتب الفِرَقِ أن الخوارج اعتبروه

---

(١) ينظر: تحرير علوم الحديث (٢/ ٦٨٢). (٢) موضع قرب المدائن. معجم البلدان (٥/ ١٥٢).
(٣) انظر الهامش السابق. (٤) [الزمر: ٦٥].
(٥) انظر [٤٦٦].

شِرْكًا، إنما هو من افتراء أبي مِخْنَفٍ، بل قد ثَبَتَ بخبر صحيح أن نحو مئتين من الخوارج بعد الجماعة جاءت فبايعَت معاوية رضي الله عنه(١)، فَثَبَتَ أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ مُبَايَعَةَ معاوية رضي الله عنه شِرْكًا.

بل إنَّ الذين اعْتَبَرُوا إمامةَ معاوية رضي الله عنه للأمة شِرْكًا بالله عز وجل: هم غُلَاةُ الْمُتَشَيِّعَةِ!!! حيث وردت رواياتٌ في بعض المصادر الشيعية تدل على ذلك - بغض النظر عما إذا كان مؤلفوها يرون صحة تلك الروايات أم لا -، ومن تلك الروايات:

ـ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾(٢) قَالَ: «يَعْنِي إِنْ أَشْرَكْتَ فِي الْوَلَايَةِ غَيْرَهُ»(٣)

ـ وقال علي بن إبراهيم القُمِّيُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ﴾(٤) قال: من زعم أنه إمام وليس بإمام(٥)

ـ وقال العَيَّاشِيُّ: عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ﴾(٦) يعني بذلك: ولا تتخذوا إمامين إنما هو إمام واحد(٧)

ـ وفي بحار الأنوار لِلْمَجْلِسِيِّ: عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾(٨) قال: أي: إمام هدى مع إمام ضلال في قرن واحد(٩)

ـ عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد فهل أنتم مسلمون)(١٠): الوصية لعلي عليه السلام بعدي، نزلت(١١) مشددة(١٢).

ـ قال أبو جعفر عليه السلام: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ﴾بولاية علي عليه السلام ﴿وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ﴾ يعني بعلي عليه السلام ﴿تُؤْمِنُوا۟ ۚ﴾أي إذا ذُكر إمامٌ غيره تؤمنوا به [﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾](١٣)

ـ عن أبي جعفر عليه السلام في قوله عز وجل: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ﴾بأن لعلي ولاية ﴿وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ﴾ من ليست له ولاية ﴿تُؤْمِنُوا۟ ۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾(١٤)

---

(١) انظر صفحة (٨٠٩ ـ ٨١٠).
(٢) [الزمر: ٦٥].
(٣) الكافي للكليني (١/ ٤٢٧، رقم٧٦).
(٤) [الأنبياء: ٢٩].
(٥) تفسير القمي (٢/ ٦٩، ٢٩٤).
(٦) [النحل: ٥١].
(٧) تفسير العياشي (٢/ ٢٦١).
(٨) [النمل: ٦١].
(٩) بحار الأنوار (٢٣/ ٣٦١).
(١٠) هذا خطأ في الآية، والصواب: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٨﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٨].
(١١) أي: [﴿مُّسْلِمُونَ﴾].
(١٢) بحار الأنوار (٢٣/ ٣٥٧ - ٣٥٨).
(١٣) بحار الأنوار (٢٣/ ٣٦٣). والآية: في سورة [غافر: ١٢].
(١٤) بحار الأنوار (٢٣/ ٣٦٤).

وقد أورد الْمَجْلِسِيُّ هذه الأخبار السابقة في باب سماه (تأويل المؤمنين والإيمان والمسلمين والإسلام: بهم وبولايتهم ﷺ، والكفار والمشركين والكفر والشرك والجبت والطاغوت واللّات والعُزَّى والأصنام: بأعدائهم ومخالفيهم).

أقول: وهذا صريح في أن معنى الشرك عند المجلسي: هو ولاية أعداء ومخالفي أهل البيت على حد قوله.

ـ قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ فَٱسْتَقِيمُوٓا۟ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ كَـٰفِرُونَ ۝٧﴾[1]، أورد المجلسي تفسيرها: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ويل للمشركين الذين أشركوا بالإمام الأول، وهم بالأئمة الآخرين كافرون[2]

مع العلم أن آل البيت رحمهم الله بريؤون من هذه التفاسير المنسوبة إليهم.

فإنْ كان الحسنُ رضي الله عنه اتُّهِمَ بالشِّرْكِ بسبب بيعته لمعاوية رضي الله عنه: فالذين اتهموه هم مِن غُلَاةِ المتشيعة؛ لأنهم هم الذين يَرَوْنَ إِمَامَةَ معاوية رضي الله عنه شِرْكًا، وقد نَقَلَتْ ذلك مصادرُ شيعية (بغض النظر عما إذا كان مؤلفوها يرون صحة تلك الروايات أم لا)، ثم جاء أبو مِخْنَفٍ ليغطي ما قام به هؤلاء الغُلَاةُ فَأَلْصَقَ التُّهْمَةَ بالخوارج مع أنه لا يُعرف عنهم هذا القول، بل قد ثَبَتَ أنهم لا يقولون به؛ لأنَّ جماعةً منهم بايعَتْ معاويةَ رضي الله عنه.

● الوجه الثاني: أن الحسن رضي الله عنه لم يَتَّفِقْ مع معاوية رضي الله عنه على التحكيم وَتَعْيِينِ حَكَمَيْنِ، فكيف يقول: (**كَمَا أَشْرَكَ أَبُوكَ مِنْ قَبْلُ**)؟!! ويقتضي أن يكون معناها: (حَكَّمْتَ الرِّجَالَ فِي دِينِ اللهِ يَا حَسَنُ كَمَا حَكَّمَهُمْ أَبُوكَ مِنْ قَبْلُ؟!)، بل هو افتراء من أبي مِخْنَفٍ.

إلى غير ذلك من الافتراءات المكشوفة والمخالفات التي خَالَفَ فيها أبو مِخْنَفٍ الأخبارَ الصحيحة.

فالحاصل: أن الذين نَشَرُوا الشائعاتِ الْمُسِيئَةِ لِلْحَسَنِ رضي الله عنه، والذين كتبوا إليه بنقض الصلح وبالنهوض لطلب الخلافة من جديد، والذين كتبوا إلى أخيه الحسين رضي الله عنه ثم خذلوه: هم مِنْ زُمْرَةِ الذين طَعَنُوا الحسن رضي الله عنه مَرَّتَيْنِ وقالوا له "السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ"[3]، وأن الأيدي التي طَعَنَتْهُ مَرَّتَيْنِ: هي التي سَقَتْهُ السُّمَّ مَرَّتَيْنِ حتى اسْتُشْهِدَ - بأيديهم الغادرة - في سبيلِ اللهِ عز وجل ثم في سبيلِ إصلاحِ الأُمَّةِ ووحدَتِهَا وحَقْنِ دمائِهَا.

هَكَذَا أَرْخَى الحَسَنُ رضي الله عنه عِمَامَتَهُ لمعاويةَ رضي الله عنه وَبَايَعَهُ بالخِلافة، وهو الذي كان يَرَاهُ مؤمناً صادقاً كُفْأً في دِينِهِ وَعَقْلِهِ ورأيه لِأَنْ تُجْعَلَ بِيَدِهِ مَقَالِيدُ الخلافة، وهي أمانةٌ عظيمة دَفَعَهَا

---

(١) [سورة: فصلت].

(٢) بحار الأنوار (٢٣/ ٨٣ - ٨٤).

(٣) انظر [٦٠٤].

الحسنُ ﷺ إلى مَن رآه كُفأً لها، فأصابَ وأدَّى الأمانةَ، وفَعَلَ الخَيْرَ (الصُّلح) الَّذِي بَشَّرَ بِهِ جَدُّهُ مُحَمَّدٌ ﷺ، وبَشَّرَ بِهِ أَيْضًا بَعْضُ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﷺ مِنْ قَبْلُ[1]، والحسنُ ﷺ هو الذي كان يتسلَّم الهِبَاتِ والهدايا مِنْ مُعَاوِيَةَ ﷺ[2].

هَذَا وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ فِتْنَةِ صِفِّينَ - بِأَسْبَابِهَا، وَتَفَاصِيلِ مَعْرَكَتِهَا الطَّاحِنَةِ، وَمَا وَقَعَ قَبْلَهَا مِنْ انْشِقَاقِ الأَشْتَرِ النَّخَعِيِّ بِجَيْشِهِ الْمَذْحِجِيِّ عَنْ جَيْشِ الخِلَافَةِ ثُمَّ رُجُوعِهِ، ثُمَّ تَفَاصِيلِ اجْتِمَاعِ الحَكَمَيْنِ ﷺ، ثُمَّ أَمْرِ الخَوَارِجِ، وَتَقَاعُسِ جَيْشِ العِرَاقِ عَنْ طَاعَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ ﷺ، ثُمَّ غَارَاتِ مُعَاوِيَةَ ﷺ، وَالخِيَانَاتِ الَّتِي وَقَعَتْ مِنْ بَعْضِ وُلَاةِ عَلِيٍّ ﷺ، ثُمَّ اسْتِشْهَادِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ ﷺ وَمَطْعَنِ مُعَاوِيَةَ وَالحَسَنِ ﷺ كِلَيْهِمَا مَرَّتَيْنِ، وَاسْتِشْهَادِ خَارِجَةَ بْنِ حُذَافَةَ ﷺ، وَتَخْطِيطِ الخَوَارِجِ عَلَى قَتْلِ مُعْظَمِ الصَّحَابَةِ ﷺ فِي العِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا نَتَجَ عَنْ فِتْنَةِ صِفِّينَ -: يَتَبَيَّنُ حَقًّا أَنَّهُ لَا يُوجَدُ حَلٌّ لِقَطْعِ دَابِرِ تِلْكَ الفِتْنَةِ الشَّائِكَةِ أَفْضَلُ وَأَنْجَحُ مِنْ نُزُولِ الحَسَنِ ﷺ عَنِ الخِلَافَةِ، وَكَانَ الحَسَنُ ﷺ يَعْلَمُ ذَلِكَ عِلْمَ اليَقِينِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى دِرَايَةٍ بِبِشَارَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَيِّدٌ سَيُصْلِحُ اللهُ ﷻ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَكَانَ الحَسَنُ ﷺ يَتَطَلَّعُ دَوْمًا إِلَى تَحْقِيقِ هَذِهِ البِشَارَةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ؛ لِيَنَالَ هَذِهِ الفَضِيلَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي الحَدِيثِ الشَّرِيفِ.

رَحِمَ اللهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، وَجَمَعَنَا بِهِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ، فَقَدْ كَانَ خَيْرَ قُدْوَةٍ لِلشَّابِّ الْمُسْلِمِ فِي عَقِيدَتِهِ وَمَنْهَجِهِ وَأَخْلَاقِهِ.

قَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ ﷺ فِي مَدْحِ الصَّحَابَةِ ﷺ:

أَكْرِمْ بِقَوْمٍ رَسُولُ اللهِ شِيعَتُهُمْ إِذَا تَفَرَّقَتِ الأَهْوَاءُ وَالشِّيَعُ[3]

أَقُولُ هَذَا، وَأَسْأَلُ اللهَ ﷻ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا العَمَلَ خَالِصاً لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهِ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالقَادِرُ عَلَيْهِ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ،،،

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

كَتَبَهُ: فَوَّازُ بْنُ فَرْحَانَ بْنِ رَاضِي الشَّمَّرِيُّ.

---

(١) انظر [٢٥٧] والتعليق بعده.

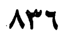
(٢) انظر لقبول الحسن ﷺ الهبات والهدايا رقم [٥٦٩] [٥٧٠] [٥٧١].

(٣) ديوان حسَّان بن ثابت ﷺ ص (٢٠٦). وهو بيتٌ من قصيدة طويلة، مطلعها:

إِنَّ الذَّوَائِبَ مِنْ فِهْرٍ وَإِخْوَتِهِمْ قَدْ بَيَّنُوا سُنَّةً لِلنَّاسِ تُتَّبَعُ

مناسبة القصيدة ذكرها الطبري في تاريخه (٢/ ١٨٨ - ١٩٠) في قصَّة طويلة، قال: (**حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، قَالا**....) فذكرها. وانظر: السيرة النبوية لابن هشام (٤/ ٤٣٧).

مُلْحَقٌ فِيهِ
تَرْجَمَةُ بِشْرِ بْنِ غَالِبٍ الأَسَدِيِّ



مُلْحَقٌ فِيهِ
تَرْجَمَةُ بِشْرِ بْنِ غَالِبٍ الأَسَدِيِّ

بِشْرُ بْنُ غَالِبٍ الأَسَدِيُّ الكُوفِيُّ، رَوَى عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنهما وأبي هريرة رضي الله عنه[1] وأخيه بَشِيرِ بْنِ غَالِبٍ.

رَوَى عَنْهُ: سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَشْوَعَ الهَمْدَانِيُ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ شَرِيكٍ العَامِرِيُّ، وَالأَعْمَشُ، وَأَبُو الشَّعْثَاءِ جَابِرُ بنُ زَيْدٍ الأَزْدِيُّ اليَحْمَدِيُّ البَصْرِيُّ.

سكت عنه البخاري وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: "ذَكَرَهُ الكَشِّيُّ في رجال الشيعة".

وقال الأَزْدِيُّ: متروك[2].

سيرته:

كان من أصحاب الحُسَيْنِ رضي الله عنه، وكان يتفقَّه عليه[3]، ثم خَذَلَهُ في وقعة الطَّفِّ سنة (٦١هـ)، فَنَدِمَ.

[٦٠٨] أَخْرَجَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الحُمَيْدِيُّ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ: كَانَ بِشْرُ بْنُ غَالِبٍ مَعَ حُسَيْنٍ، وَكَانَ فِيمَنْ خَذَلَهُ، فَكَانَ يَأْتِي قَبْرَهُ فَيَتَمَرَّغُ عَلَيْهِ وَيَبْكِي**[4].

كان بِشْرٌ صاحبَ شرطةِ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ زَمَنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما[5]، وَجَاهَدَ بِشْرٌ في سبيل الله لقتال الخوارج حتى قُتِلَ رحمه الله، فهو الذي أرسله الحجَّاجُ بن يوسف الثَّقَفِيُّ لقتال

---

(١) ستأتي روايته عن أبي هريرة في كتاب "خطبة الحسن ومعاوية رضي الله عنهما عند البيعة" برقم [٢٧].

(٢) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٠٠) ذكره في الطبقة الثانية من تابعي أهل الكوفة. التاريخ الكبير (٢/ ٨١)، الجرح والتعديل (٢/ ٣٦٣)، الثقات (٤/ ٦٩)، ديوان الضعفاء (٥٩٩)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٢)، لسان الميزان (٢/ ٢٨)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣/ ٣٨).

(٣) انظر على سبيل المثال: مصنف ابن أبي شيبة (٢٤٥٩٨)، (٣٢١٣٢)، (٣٢١٣٣)، (٣٣٥٦٣)، (٣٣٩٣٨)، (٣٨٥١٥).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٥٤) إسناده حسن. سفيان: هو ابن عيينة.

قوله: (فَيَتَمَرَّغُ عَلَيْهِ): أي يَلْتَصِقُ بِهِ وَيَتَلَطَّخُ بِتُرَابِهِ. قُلْتُ: هَذَا غُلُوٌّ مُنْكَرٌ، ما كان له أن يجمع بين الخذلان والبدعة، عفا اللهُ عنه.

(٥) أنساب الأشراف (٧/ ١٥)، (١١/ ١٧٤).

شَبِيبِ بْنِ يَزِيدَ الخَارِجِيِّ، فَثَبَتَ بِشْرٌ مع خمسين من أصحابه، فصبروا فَقَاتَلُوا حَتَّى قُتِلُوا عَنْ آخِرِهِمْ سَنَةَ (٧٦هـ)، رحمهم الله[١].

نَسَبُهُ:

اضْطُرِبَ فِي ضَبْطِ جَدِّهِ، والصواب أنه: بِشْرُ بْنُ غَالِبِ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُنَادَةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ وَهْبٍ، الأَسَدِيُّ الكُوفِيُّ.

نِسْبَتُهُ عند ابن حَزْمٍ هي: بِشْرُ بْنُ غَالِبِ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُنَادَةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ وَهْبِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ بْنِ ذُؤَيْبِ بْنِ وَالِبَةَ[٢].

قال ابْنُ حِبَّانَ في الثِّقات: [هو بِشْرُ بْنُ غَالِبِ بْنِ جُنَادَةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ وَهْبِ بْنِ مَالِكِ بْنِ ذُؤَيْبِ بْنِ وَالِبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ دُودَانَ بْنِ أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ][٣].

وقال البَلَاذُرِيُّ: [بِشْرُ بْنُ غَالِبِ بْنِ مَالِكِ بْنِ رَبِيعِ بْنِ كَعْبِ بْنِ جُنَادَةَ بْنِ سُفْيَانَ، كَانَ صَبِيحاً فَصِيحاً، وَكَانَ عَلَى شُرْطَةِ مُصْعَبٍ، وَجَّهَهُ الحَجَّاجُ إِلَى شَبِيبٍ الخَارِجِيِّ فَقَتَلَهُ شَبِيبٌ، وَكَانَ شَرِيفاً][٤].

وله قصَّةٌ مع لَبِيدِ بْنِ عُطَارِدٍ ﷺ في مجلس الحجَّاج، أوردها الطبري في تفسيره[٥].

ـ وله أَخٌ اسمه: بَشِيرُ بْنُ غَالِبٍ الأَسَدِيُّ الكُوفِيُّ[٦]، رَوَى عَنْ أخيه بِشر، رَوى عَنْهُ يزيد بْن أَبي زياد.

ـ وأَخٌ ثاني اسمه: عبد الله بن غالب[٧].

أَمَّا أعمامه فَهُمْ:

ـ حمل، والأخثم، وزياد، بنو مالك بن جُنَادَةَ: كان لهم بلاءٌ وغناء أيّام القادسيّة؛ وقُتِلَ حمل بنهاوند[٨].

ـ وأبو هياج عمرو بن مالك بن جُنَادَةَ، جَعَلَهُ عمر بن الخطاب ﷺ على خطط الكوفة، ثم تَوَلَّى الرَّيَّ أَيَّامَ عبدِ الله بن الزبير ﷺ[٩].

---

(١) أنساب الأشراف (٨/ ٢٣)، تاريخ الطبري (٣/ ٥٦٩ - ٥٧١).

(٢) جمهرة أنساب العرب ص (١٩٤). وانظر: الأعلام للزركلي (٥/ ٢٥٩) وتعليق محققه على كلام ابن حزم.

(٣) الثقات (٤/ ٦٩). وانظر: لسان الميزان (٢/ ٢٨).

(٤) أنساب الأشراف (١١/ ١٧٤). وذكر له قصةً مليحة في (٦/ ٣٢٤).

(٥) (٢٢/ ٢٨٥)، (٢٢/ ٣٢٠)، وتفسير ابن كثير (١٣/ ١٤٤) سورة الحجرات: ٥.

(٦) التاريخ الكبير (٢/ ١٠١)، الجرح والتعديل (٢/ ٣٧٧) وسكتا عنه. ثقات ابن حبان (٦/ ١٠١)، بغية الطلب في تاريخ حلب (١٠/ ٤٧١٣).

(٧) لسان الميزان (٢/ ٢٩).

(٨) أنساب الأشراف (١١/ ١٧٤)، جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص (١٩٤)، الأعلام للزركلي (٥/ ٢٥٩).

(٩) المصادر نفسها، وانظر: تاريخ الطبري (٢/ ٤٧٩).

تمييز: وهناك آخر اسمه: بِشْرُ بْنُ غَالِبِ بْنِ بِشْرِ بْنِ [غَالِبٍ][(١)] الأَسَدِيُّ أَبُو مَالِكٍ[(٢)]، يَرْوِي عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قال الأزدي: مجهول.

وقال الذهبي في ديوانه: لا يُعْرَفُ.

[٦٠٩] أَخْرَجَ أَبُو بِشْرٍ الدُّولَابِيُّ: **أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانُ لُوَيْنٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ بِسْطَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مَالِكٍ بِشْرُ بْنُ غَالِبِ بْنِ بِشْرِ بْنِ غَالِبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُجَمِّعٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا دِينَ لِمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ». قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ مُنْكَرٌ»**[(٣)].

[٦١٠] وَأَخْرَجَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا: **كَتَبَ إِلَيْنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمٍ يُخْبِرُنَا: أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ بِسْطَامٍ الْكُوفِيَّ صَاحِبَ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ غَالِبٍ الْأَسَدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُجَمِّعِ بْنِ فُلَانِ بْنِ جَارِيَةَ، عَنْ عَمِّهِ مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «الْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ شُعَبِ الْإِيمَانِ، وَلَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا حَيَاءَ لَهُ، وَإِنَّمَا يُدْرَكُ الْخَيْرُ كُلُّهُ بِالْعَقْلِ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ»**[(٤)].



(١) ما بين المعقوفتين من الكنى والأسماء للدولابي، وليست في اللسان، وكلاهما روياه عن الكنى للنسائي.

(٢) الكُنَى والأسماء للدولابي (٣/ ٩٧٥) و (٣/ ٩٨٠)، ديوان الضعفاء (٦٠٠)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٢)، لسان الميزان (٢/ ٢٨).

(٣) الكُنَى والأسماء للدولابي (٣/ ٩٨٠) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ هو الإمام النَّسَائِيُّ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ. قال الألباني: [منكر، وآفته بِشْرٌ هذا، فإنه مجهول كما قال الأزدي وأقره الذهبي وابن حجر العسقلاني]. سلسلة الأحاديث الضعيفة (١).

(٤) مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا (١١١) كسابقه.

مُلْحَقٌ فِيهِ

أَخْبَارٌ ثَابِتَةٌ مُسْتَدْرَكَةٌ

مُلْحَقٌ فِيهِ
أَخْبَارٌ ثَابِتَةٌ مُسْتَدْرَكَةٌ

بعد مدةٍ من إتمام تأليف الكتاب، وَقَعَتْ لَدَيَّ قناعةٌ: أن الأخبار التاريخية بَحْرٌ لَا سَاحِلَ لَهُ، وأنه لا يزال يفوتني الكثيرُ من الأخبار التاريخية الثابتة، وكنتُ قَبْلَ ذلك مَهْمَا ظننتُ أني قد حَوَيْتُهَا: أكتشف - بعد وقت قصير - هنا وهناك أخبارا على شرط كتابي، فكنتُ أضطر - بعد إدخالها - إلى إعادة ترقيم الأخبار والإحالات إليها، حتى فعلتُ ذلك مرات، ثم بعد رسوخ القناعة: لم أجد بُدًّا مِن وَضْعِ ملحَق في آخر الكتاب أُدْخِلُ فيه ما وقفتُ عليه من الأخبار بين الفينة والأخرى في الطبعات القادمة للكتاب إن شاء الله تعالى، وبهذا يتم التخلص من مشكلة إعادة الترقيم، ويصبح من السهل إضافة دلالات الأخبار الجديدة وفوائدها في موضعها من الكتاب إن شاء الله تعالى.

وانطلاقا من مبدأ التعاون على البر والتقوى، آمل من القارئ الكريم إذا وجد أخبارا قد فاتتني: أن يتفضل بتزويدي بها لأُدْخِلَهَا في هذا الملحَق، وسوف أعزو - في الهامش - الفَضْلَ إلى مَنْ زوَّدني بها.

[٦١١] أَخْرَجَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي "تَارِيخِهِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ وَبُغْيَةِ الطَّلَبِ -: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ حَيَّانَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الحَجَّاجِ، عَنْ زُفَرَ بْنِ الحَارِثِ[1] قَالَ: كُنْتُ رَسُولَ مُعَاوِيَةَ إِلَى عَائِشَةَ بِوَقْعَةِ صِفِّينَ، فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَيْهَا قَالَتْ: مَنْ قُتِلَ مِنَ النَّاسِ؟ قُلْتُ: عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ. قَالَتْ: ذَاكَ رَجُلٌ يَتْبَعُهُ النَّاسُ فِي دِينِهِ، قَالَتْ: وَمَنْ؟ قُلْتُ: هَاشِمُ الأَعْوَرُ. قَالَتْ: ذَاكَ رَجُلٌ مَا كَادَتْ أَنْ تُرَدَّ رَايَتُهُ.**

قَالَ: ثُمَّ نِمْتُ عَنْ صَلَاةِ العِشَاءِ، فَأَرَادَ بَعْضُ أَهْلِهَا أَنْ يُوقِظَنِي فَقَالَتْ: دَعُوهُ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ

---

(١) أَبُو الْهُذَيْلِ زُفَرُ بْنُ الحَارِثِ بْنِ عَبْدِ عَمْرِو بْنِ مُعَاذٍ الكِلَابِيُّ، شَاعِرٌ، شَهِدَ صِفِّينَ مع معاوية رضي الله عنه، وكان فيها أميرا على أهل قِنَّسْرِينَ، أخباره عند ابن عساكر وغيره، قال أبو القاسم الآمدي: (سَيِّدُ قَيْسٍ فِي زَمَانِهِ). وقال الذهبي: (مِنْ أُمَرَاءِ الْعَرَبِ). سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات. التاريخ الكبير (٣/ ٤٣٠) الجرح والتعديل (٣/ ٦٠٧) تاريخ الرقة ص (٣٦) الثقات (٤/ ٢٦٤) المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء ص (١٦٥) تاريخ دمشق (١٩/ ٣٤) بغية الطلب في تاريخ حلب (٨/ ٣٧٩٦) تاريخ الإسلام (٥/ ٤٠٣) تبصير المنتبه (٤/ ١٢٩٧) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤/ ٣١١).

قَدْ أَدْأَبَ السَّيْرَ[١]، وَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يُؤَخِّرَ هَذِهِ الصَّلَاةَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ - أَوْ نِصْفِ اللَّيْلِ -. خَالِدٌ يَشُكُّ[٢].

قوله (**فَأَرَادَ بَعْضُ أَهْلِهَا أَنْ يُوقِظَنِي فَقَالَتْ: دَعُوهُ...**): يُحْمَلُ على أنه وَصَلَ مِن سَفَرِهِ بعد انقضاء الجماعة في المسجد.

قوله (**كُنْتُ رَسُولَ مُعَاوِيَةَ إِلَى عَائِشَةَ بِوَقْعَةِ صِفِّينَ**): المراد فيما يظهر أن معاوية رضي الله عنه أرسله إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بعد استشهاد عمار رضي الله عنه، وقبل الصلح بالتحكيم، ويجوز أنه أُرْسِلَ بعد الصلح وقبل انصراف الناس من صِفِّينَ.

ويدل على أن عائشة رضي الله عنها كانت مِن أوائل مَن بَلَغَهُمْ مقتلُ عمار رضي الله عنه وهاشم الْمِرْقَالِ رحمه الله، أعني مِن أوائل أهل الحجاز، فإن أهل العراق والشام أقرب من مصدر الخبر.

قولها رضي الله عنها (**ذَاكَ رَجُلٌ مَا كَادَتْ أَنْ تُرَدَّ رَايَتُهُ**): أرادَتْ وَصْفَهُ بالشجاعة وَشِدَّةِ البَأْسِ، أي: لا يكاد يستطيع أحدٌ أن يَرُدَّ رَايَتَهُ في الحرب إذا تَقَدَّمَ بها. بعبارة أخرى: لما بَلَغَهَا مَقْتَلُ هَاشِمٍ الْمِرْقَالِ ظَنَّتْ أنه لا يكاد يُقْتَلُ في الحرب؛ لقوة بأسه.

---

(١) أَدْأَبَ السَّيْرَ: جَدَّ وَتَعِبَ فِيهِ وَاجْتَهَدَ. تاج العروس (٢/ ٣٨٩، ٣٩٠) مادَّة: دأب.

(٢) تَارِيخُ دِمَشْقَ (١٩/ ٣٥) بُغْيَةُ الطَّلَبِ (٨/ ٣٧٩٧) صحيح بشواهده، وهذا إسناد رجاله ثقات غير زُفَرَ بْنِ الحَارِثِ، مضت ترجمته في الهامش قبل السابق.

وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ١٣٩).

الشواهد:

قول عائشة رضي الله عنها (**ذَاكَ رَجُلٌ يَتْبَعُهُ النَّاسُ فِي دِينِهِ**):

-يشهد له قول عائشة لعمار رضي الله عنهما يوم الجَمَلِ: (**وَاللهِ إِنَّكَ - مَا عَلِمْتُ - قَوَّالٌ بِالْحَقِّ**)، انظر [٦١٢].

- وورد بمعناه مرفوعا عند الترمذي (٣٧٩٩) [(٤١٣٢) ت: شعيب] عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا خُيِّرَ عَمَّارٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَرْشَدَهُمَا**». صححه الألباني وشعيب الأرنؤوط.

- وقال أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ: (**فَكَانَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ عَلَمًا لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ**، لَا يَسْلُكُ عَمَّارٌ وَادِيًا مِنْ أَوْدِيَةِ صِفِّينَ إِلَّا تَبِعَهُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ)، انظر [٣٢٨].

وأما مقتل هاشم بن عتبة الأعور الْمِرْقَالِ: انظر [١١٥] [٣٢٨].

وأما آخر الخبر (**ثُمَّ نِمْتُ**... الخ): يَشهد له ما أخرجه مسلم (٢/ ١١٥) عن عائشة رضي الله عنها قالت: (**أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ** ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيْلِ، وَحَتَّى نَامَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَوَقْتُهَا لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي»). المراد: صلاة العِشَاءِ، وهي صلاة العَتَمَةِ. و (**أَعْتَمَ**): أي أَخَّرَ صَلَاةَ العَتَمَةِ حَتَّى اشتدَّت عَتَمَةُ الليل، وهي ظُلْمَتُهُ. و (**عَامَّةُ اللَّيْلِ**): أَيْ كَثِيرٌ مِنْهُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَكْثَرَهُ. المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٥/ ١٣٨).

التخريج:

أخرجه أبو علي محمد بن سعيد بن عبد الرحمن القُشَيْرِيُّ في تاريخ الرَّقَّةِ ص (٣٦) - ومن طريقه ابن عساكر (١٩/ ٣٤ - ٣٥) وابن العديم (٨/ ٣٧٩٦ - ٣٧٩٧) قال: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ العَلَاءِ، ثنا حُسَيْنُ بْنُ عَيَّاشٍ، ثنا جَعْفَرٌ، به، مختصرا.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٢٥٤) من طريق جحشنة بن العلاء، عن زُفَرَ، مختصرا، وقال: "نصف الليل"، ولم يَشُكَّ. وجحشنة يقال له: جحشة.

ويدل قولها على أنها ﵂ حَزِنَتْ لموته.

قولها ﵂ (**ذَاكَ رَجُلٌ يَتْبَعُهُ النَّاسُ فِي دِينِهِ**): أرادت الثناء عليه بالرَّشَادِ والقُدْوَةِ والتقوى، أي أنه ﵁ تقي وراشِدٌ وقدوة للناس في دينه.

وقد رَوَتْ عائشة ﵂ حديثا عن النبي ﷺ يدل على هذا المعنى، أخرجه الترمذي: (**عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا خُيِّرَ عَمَّارٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَرْشَدَهُمَا»**)[١].

وهذا القول (**ذَاكَ رَجُلٌ يَتْبَعُهُ النَّاسُ فِي دِينِهِ**) يدل على ما يلي:

- يدل على أن عائشة ﵂ حَزِنَتْ على عمار ﵁ حين بَلَغَهَا نَبَأُ مقتله بصفين، فإنها حين نُبِّئَتْ باستشهاده أَثْنَتْ عليه ثناء كبيرا.

- ويدل على موقف عائشة ﵂ من صفين، وهو أنها كانت ترى فئة علي وعمار ﵄ أقرب إلى الحق من أهل الشام؛ لأنها وَصَفَتْ عمارا ﵁ بالرَّشَادِ والقدوة في الديانة. وفي الديانة: سلامة.

ولعلها قالت هذا الكلام - الذي يُشير إلى صحة موقف عمار ﵁ يوم صفين - لعلمها بحديث النبي ﷺ: «**وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ**»[٢].

وقد صح عن أم المؤمنين عائشة ﵂ أنها أثنت على عمار ﵁ يَوْمَ الجَمَلِ وهو حاضر، ، ،

[٦١٢] **أَخْرَجَ الطَّبَرِيُّ فِي "تَارِيخِهِ": حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا يَزِيدَ الْمَدِينِيَّ[٣] يَقُولُ: قَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ لِعَائِشَةَ ﵂ حِينَ فَرَغَ الْقَوْمُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ مَا أَبْعَدَ هَذَا الْمَسِيرُ مِنَ الْعَهْدِ الَّذِي عُهِدَ إِلَيْكِ. قَالَتْ: أَبُو الْيَقْظَانِ[٤] ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَتْ: وَاللهِ إِنَّكَ - مَا عَلِمْتُ - قَوَّالٌ بِالْحَقِّ. قَالَ: الْحَمْدُ للهِ الَّذِي قَضَى لِي عَلَى لِسَانِكِ**[٥].

قوله (**مَا أَبْعَدَ هَذَا الْمَسِيرُ مِنَ الْعَهْدِ الَّذِي عُهِدَ إِلَيْكِ**): يَقصد قَوْله تَعالَى: ﴿وَقَرْنَ فِي

---

(١) سنن الترمذي (٣٧٩٩) [(٤١٣٢) ت: شعيب] صححه الألباني وشعيب الأرنؤوط.

(٢) صحيح البخاري (٤٣٦)، وقد مضى بتمامه وشرحه، انظر [٣٤٧].

(٣) أَبُو يَزِيدَ الْمَدِينِيُّ، ويقال: الْمَدَنِيُّ، لا يُعْرَفُ اسْمُهُ، روى له البخاري في صحيحه، ووثقه ابن معين والذهبي في الكاشف، وقال أبو داود: سألتُ أحمد عنه فقال: تسأل عن رجل روى عنه أيوب؟. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال مالك: لا أعرفه. وقال ابن حجر: مقبول. وفي تحرير التقريب: بل صدوق حسن الحديث. انظر: الكاشف (٦٩٠٢)، تهذيب الكمال (٣٤/ ٤٠٩)، التقريب (٨٤٥٢).

(٤) أَبُو الْيَقْظَانِ: هِيَ كُنْيَةُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﵄.

(٥) تاريخ الطبري (٣/ ٦١) إسناده صحيح رجاله ثقات. وصححه ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٥٨). عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ: هُوَ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَبُّوَيْهِ. وَسُلَيْمَانُ: هو ابْنُ صَالِحٍ اللَّيْثِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِسَلْمُوَيْهِ. وَعَبْدُ اللهِ: هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، الإِمَامُ. وستأتي تراجمهم في كتاب "خطبة الحسن ومعاوية ﵄ عند البيعة" [١٥].

بُيُوتِكُنَّ﴾[١].

قوله (**حِينَ فَرَغَ الْقَوْمُ**): أي من القتال في الجَمَلِ.

قوله (**يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ مَا أَبْعَدَ.... قَالَتْ: وَاللهِ إِنَّكَ - مَا عَلِمْتُ - قَوَّالٌ بِالْحَقِّ**) يدل على ندم عائشة رضي الله عنها على شهود الجَمَلِ مِنْ فَوْرِهَا، واعترافِها بأن موقفها خاطئ، وأن موقف عمار رضي الله عنه صائب.

وقد شَهِدَتْ عائشة رضي الله عنها الجَمَلَ عن اجتهاد منها، فإنها أرادت الإصلاح، ذهبَتْ ليراها الناس فيصطلحوا ويكفُّوا عن القتال لمكانها الشريف وهي زوجةُ خَيْرِ الأنبياء والمرسلين ﷺ، ولم تعلم أنه سوف يحدث ما حدث، وقد نَشَبَتِ الحربُ على يد السَّبَئِيَّةِ مِنْ غير إرادة الفريقين رضي الله عنهم[٢].

وبهذا يكون موقف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: أن الحق في الجَمَلِ وَفِي صِفِّينَ كان مع علي رضي الله عنه وأتباعه.

كما صَحَّتْ أخبارٌ أخرى تدل على أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها اتضح لها صحة موقف أمير المؤمنين علي رضي الله عنه يَوْمَ صِفِّينَ وضوحا تاما، غير أن هذا الوضوحَ التامَّ لم يتجلَّى لها رضي الله عنها إلا بعد موقعة النهروان، ويدل عليه: أن عائشة رضي الله عنها كانت حريصة جدا على تقصي أخبار أهل النهروان وَذِي الثُّدَيَّةِ وما حَلَّ بهم، ثم بعد اشتهار حادثة النهروان أصبحت عائشة تصرِّح بصحة موقف علي رضي الله عنه أثناء حياته رضي الله عنه وبعد مماته، ومنه قولها رضي الله عنها للرجل المسافر: (**طُوبَى لِمَنْ شَهِدَ مَهْلَكَتَهُمْ**)[٣]، تعني أهل النهروان، وقد قالت ذلك أثناء حياة علي رضي الله عنه.

أي أن عائشة رضي الله عنها كانت زمن فتنة صِفِّينَ ترى عليا رضي الله عنه وفئته أقرب إلى الحق، واستدلَّت بمقتل عمار رضي الله عنه، لكن لم يبلغنا - فيما أعلم - أنها جَعَلَتْ تُخْبِرُ الناسَ بصحة موقف علي رضي الله عنه إلا بعد النهروان، والسببُ معلوم، وهو أن الحق زمن الفتنة قد يشوبه ما يعكِّر وضوحَه، فإذا ارتفعَت الفتنةُ ارتفع معها الغموض.

ولعل هذا هو حال كثير من الصحابة رضي الله عنهم، فإنَّ باستشهاد عمار رضي الله عنه يَوْمَ صِفِّينَ، وهلاكِ الخوارج يَوْمَ النَّهْرَوَانِ، تجلَّى الحقُّ الذي أصابه شيء من الغموض عند كثير من الناس.

ومن الأدلة على تقصِّي عائشة رضي الله عنها لأخبار الخوارج وَذِي الثُّدَيَّةِ وإخبار الناس بصحة موقف علي رضي الله عنه:

الدليل الأول: (**جَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادٍ، فَدَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، وَنَحْنُ عِنْدَهَا جُلُوسٌ، مَرْجِعَهُ**

---

(١) [الأحزاب: ٣٣].

(٢) انظر: تاريخ الطبري (٣/ ٣٩)، البِدَايَةُ والنِّهَايَةُ (٧/ ٢٦٦)، مِنْهَاجُ السُّنَّةِ (٤/ ٤٦٥ - ٤٦٦).

(٣) انظر [٤٧٩].

مِنَ الْعِرَاقِ لَيَالِيَ قُتِلَ عَلِيٌّ، فَقَالَتْ لَهُ: يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ شَدَّادٍ، هَلْ أَنْتَ صَادِقِي عَمَّا أَسْأَلُكَ عَنْهُ؟ تُحَدِّثُنِي عَنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ؟ قَالَ: وَمَا لِي لَا أَصْدُقُكِ؟ قَالَتْ: فَحَدِّثْنِي عَنْ قِصَّتِهِمْ) فأخبرها بسبب خروج الخوارج ومناظرة علي ﷺ وابن عباس ﷺ لهم، (فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا ابْنَ شَدَّادٍ، فَقَدْ قَتَلَهُمْ؟!! فَقَالَ: وَاللهِ مَا بَعَثَ إِلَيْهِمْ حَتَّى قَطَعُوا السَّبِيلَ، وَسَفَكُوا الدَّمَ [بِغَيْرِ حَقِّ اللَّهِ، وَقَتَلُوا ابْنَ خَبَّابٍ]، وَاسْتَحَلُّوا أَهْلَ الذِّمَّةِ. فَقَالَتْ: آللهِ؟ قَالَ: آللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ كَانَ. قَالَتْ: فَمَا شَيْءٌ بَلَغَنِي عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ يَتَحَدَّثُونَهُ؟ يَقُولُونَ: ذُو الثُّدَيِّ، وَذُو الثُّدَيِّ؟ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُهُ، وَقُمْتُ مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ فِي الْقَتْلَى،... قَالَتْ: فَمَا قَوْلُ عَلِيٍّ حِينَ قَامَ عَلَيْهِ كَمَا يَزْعُمُ أَهْلُ الْعِرَاقِ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: صَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ. قَالَتْ: هَلْ سَمِعْتَ مِنْهُ أَنَّهُ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ؟ قَالَ: اللهُمَّ لَا. قَالَتْ: أَجَلْ، صَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ، يَرْحَمُ اللهُ عَلِيًّا، إِنَّهُ كَانَ مِنْ كَلَامِهِ لَا يَرَى شَيْئاً يُعْجِبُهُ إِلَّا قَالَ: "صَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ"، فَيَذْهَبُ أَهْلُ الْعِرَاقِ يَكْذِبُونَ عَلَيْهِ، وَيَزِيدُونَ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ)[1].

هذه القصة وقعت لعائشة ﷺ بعد استشهاد علي ﷺ كما ورد في أول الخبر.

الدليل الثاني: قصة الرجل المسافر الذي دخل الكوفة واستأذن عليا ﷺ يريد التحدث إليه، فسأله الناسُ: (مَا هَذَا الَّذِي تُرِيدُ أَنْ تَسْأَلَ عَنْهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ فِي الْعُمْرَةِ، فَدَخَلْتُ عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: مَا هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ الَّذِينَ خَرَجُوا فِي أَرْضِكُمْ يُسَمَّوْنَ الْحَرُورِيَّةَ؟... أَشَهِدْتَ هَلَكَتَهُمْ؟... طُوبَى لِمَنْ شَهِدَ مَهْلَكَتَهُمْ، أَمَا وَاللهِ لَوْ شَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَأَخْبَرَكُمْ خَبَرَهُمْ. فَجِئْتُ أَسْأَلُهُ عَنْ خَبَرِهِمْ. فَلَمَّا فَرَغَ عَلِيٌّ قَالَ: أَيْنَ الْمُسْتَأْذِنُ؟ قَالَ: فَقَامَ فَقَصَّ عَلَيْهِ مَا قَصَّ عَلَيْنَا، فَهَلَّلَ عَلِيٌّ وَكَبَّرَ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: «يَا عَلِيُّ، كَيْفَ أَنْتَ وَقَوْمٌ كَذَا وَكَذَا؟». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. وَأَشَارَ بِيَدِهِ، قَالَ: «قَوْمٌ يَخْرُجُونَ مِنَ الْمَشْرِقِ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فِيهِمْ رَجُلٌ مُخْدَجٌ[2] كَأَنَّ يَدَهُ ثَدْيُ حَبَشِيَّةٍ». قَالَ: أَنْشُدُكُمْ بِاللَّهِ أَخْبَرْتُكُمْ بِهِمْ؟... أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّهُ مِنْهُمْ؟... فَأَتَيْتُمُونِي تَسْحَبُونَهُ كَمَا نُعِتَ[3] لَكُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ. فَأَهَلَّ عَلِيٌّ وَكَبَّرَ وَقَالَ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ -)[4].

في هذا الحديث دلالة على أن عائشة ﷺ أرادت تبليغ الحديث الشريف وتبليغ موقفها في

---

(١) انظر [٤٧٩].

(٢) مُخْدَج: ناقِصُ الخَلْقِ.

(٣) نُعِتَ: وُصِفَ.

(٤) انظر [٤٨٠].

=

صِفِّينَ إلى علي ﵁ وفئته، (وموقفها هو أن عليا ﵁ أقرب إلى الحق من معاوية ﵁)،

=وهناك خبر لا يصح، أخرجه الحاكم في المستدرك (٦٧٤٤) قال: **أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْحَافِظُ، قَالَا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيُّ، ثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثنا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ ﵂: «إِنِّي رَأَيْتُنِي عَلَى تَلٍّ وَحَوْلِي بَقَرٌ تُنْحَرُ» فَقُلْتُ لَهَا: لَئِنْ صَدَقَتْ رُؤْيَاكِ لَتَكُونَنَّ حَوْلَكَ مَلْحَمَةٌ، قَالَتْ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّكَ، بِئْسَ مَا قُلْتَ» ، فَقُلْتُ لَهَا: فَلَعَلَّهُ إِنْ كَانَ أَمْرًا سَيَسُوءُكِ، فَقَالَتْ: «وَاللَّهِ لَأَنْ أَخِرَّ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ» ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدُ ذُكِرَ عِنْدَهَا أَنَّ عَلِيًّا ﵁ قَتَلَ ذَا الثُّدَيَّةِ،** فَقَالَتْ لِي: «إِذَا أَنْتَ قَدِمْتَ الْكُوفَةَ فَاكْتُبْ لِي نَاسًا مِمَّنْ شَهِدَ ذَلِكَ مِمَّنْ تَعْرِفُ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ» ، فَلَمَّا قَدِمْتُ وَجَدْتُ النَّاسَ أَشْيَاعًا فَكَتَبْتُ لَهَا مِنْ كُلِّ شِيَعٍ عَشَرَةً مِمَّنْ شَهِدَ ذَلِكَ قَالَ: فَأَتَيْتُهَا بِشَهَادَتِهِمْ فَقَالَتْ: «لَعَنَ اللَّهُ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ، فَإِنَّهُ زَعَمَ لِي أَنَّهُ قَتَلَهُ بِمِصْرَ».

قال الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ. وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم.

أقول: هذا الخبر ضعيف للشذوذ والعلة. جَرِيرٌ: هو ابن عبد الحميد. وأبو وائل: هو شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ.

أما الشذوذ: فإن أبا معاوية الضرير - وهو أثبت من جرير في الأعمش فيما قاله أحمد وابن معين - لم يذكر هذا اللعن، بل رواه مختصرا، فلم يذكر سوى رؤيا عائشة ﵂ انظر لقول أحمد وابن معين: تهذيب التهذيب (٩/ ١٣٨).

أخرجه ابن أبي شيبة (٣١١٥٣) **حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَأَيْتُنِي عَلَى تَلٍّ كَأَنَّ حَوْلِي بَقَرًا تُنْحَر، فَقَالَ مَسْرُوقٌ: إنِ اسْتَطَعْتِ أَنْ لاَ تَكُونِي أَنْتِ هِيَ فَافْعَلِي. قَالَ: فَابْتُلِيت بِذَلِكَ رَحِمَهَا اللَّهُ.**

إسناده صحيح.

يضاف إليه: أن الأعمش توبع من حُصَيْنِ بن عبد الرحمن السُّلَمِيِّ بنحو رواية أبي معاوية، ، ،

أخرجه نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ في الفتن (١٨١) **حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ،** بنحوه مختصرا بذكر الرؤيا وتعبيرها ووقوعها يوم الجمل فقط، فلم يذكر حُصَيْنٌ اللعنَ ولا قصة ذي الثُّدَيَّةِ.

وَذِكْرُ اللعنِ في الخبر بلية لا تحتمل، فهي زيادة ثقة، لكن نكارتها الشديدة قرينة على شذوذها.

ولم يُذكر لفظ اللعن عند غير الحاكم إلا من طريق الضعفاء كما سيأتي بيانه في التخريج.

وأما العلة: فإن حادثة مقتل أهل النهروان وذي الثُّدَيَّةِ على يد علي بن أبي طالب ﵁ خبر جسيم من أجسم الأحداث آنذاك، لا تخفى على أحد من أهل ذلك الزمان، فكيف تخفى عن عائشة < ؟ خصوصا وأن قتال الخوارج ومقتل ذي الثُّدَيَّةِ مرتبط بالحديث النبوي المشهور.

ومما يزيد في خَطْبِ حادثة النهروان: أنها كانت حادثة فاصلة عند أهل العراق، فإنهم بعد وقوعها كرهوا القتال مع علي ﵁، وأصبحوا معاندين له. انظر صفحة (٦٩٤ ـ ٦٩٥).

وجه آخر: وهو أن الأخبار الجسيمة آنذاك كانت تنتقل إلى الأمصار في غضون بضعة أيام، ومن الأمثلة عليه: حادثة مقتل عمار ﵁ بصفين من أرض الشام، فإن عائشة ﵂ - وهي تسكن المدينة النبوية - علمت بها بعد بضعة أيام من استشهاده ﵁. انظر [٦١١]، فلا يمكن أن تخفى حقيقة خبر مقتل ذِي الثُّدَيَّةِ عن عائشة ﵂ وأهل المدينة ولا يعلمون بها حتى يأتيها مسروق بعد أشهر طويلة أو سنوات فيخبرهم الخبر، فإنه ورد في رواية الحاكم أن مسروقا رحل إلى العراق، ثم جمع شهادات عشرات الرجال ربما يزيدون على المئة، ثم رجع بها إلى عائشة ﵂ بالمدينة، وهذا يستغرق زمنا طويلا، يستحيل أن تجهل عائشة ﵂ وأهل المدينة النبوية بحقيقة الخبر طوال هذه المدة مع استفاضته.

وجه ثالث: يُفهم من رواية الحاكم أن عمرو بالعاص ﵁ الذي يقيم بدمشق استطاع إيصال خبر مقتل ذي الثُّدَيَّةِ إلى عائشة ﵂ (وبالطبع أهل المدينة) قبل وصول الخبر الحق من جهة العراق، وهذا لا يستقيم، لأن مسافة انتقال الخبر من العراق إلى المدينة أقصر من انتقالها من العراق إلى عمرو ﵁ بدمشق، ثم من دمشق إلى المدينة!!!

وجه رابع: ليس هناك فائدة تُرْجَى لعمرو بن العاص ﵁ من ادعاء قتل الخوارج وَذِي الثُّدَيَّةِ، فإن الحوادث العظام تستفيض وتتواتر في الناس حتى يَبْقَى المنكِرُ لها لا قيمة لإنكاره، وعمرو بن العاص ﵁ داهية العرب،=

كما أرادت رضي الله عنها تهنئة علي رضي الله عنه وأتباعه بقتالهم أهل النهروان حيث قالت: **(طُوبَى لِمَنْ شَهِدَ مَهْلَكَتَهُمْ، أَمَا وَاللهِ لَوْ شَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَأَخْبَرَكُمْ خَبَرَهُمْ)**، فاستبشر علي رضي الله عنه بهذا الحديث وأَخْبَرَ به الناسَ، واسْتَشْهَدَ بِشَهَادَةِ عائشةَ رضي الله عنها على ما سمع من النبي ﷺ، وقد كان علي رضي الله عنه كثيرا ما يكرر لأتباعه رواية حديث صفة الخوارج وَذِي الثُّدَيَّةِ والأمر بقتالهم.

وأما عن سبب عدم اشتهار موقف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها من صِفِّينَ: هو استفاضة الأخبار التاريخية التي بَثَّهَا الرافضة وأهل الأهواء والضعفاء، والتي فيها تشويه لموقف أم المؤمنين رضي الله عنها، ثم تناقلها أصحاب المصنَّفات التاريخية على هذه الصورة، حتى طَغَتِ الأخبارُ المشوهة على الحقيقة الصافية، وهذا الأمر تكرر مع أكثر الصحابة الكرام رضي الله عنهم الذين كان لهم ذِكْرٌ زمن فتنة الجَمَلِ وَصِفِّينَ.

يضاف إلى هذا السبب: أن أصحاب الحديث الشريف كانوا في القرن الثاني والثالث الهجري[1] في شغل عظيم، وهو جَمْعُ حديث رسول الله ﷺ وتدوينه وتنقيحه، وقد وردت مواقفُ الصحابة رضي الله عنهم في تصانيفهم الحديثية، نَعَمْ قد ذكروها ولم يُهْمِلُوهَا، لكن الاهتمام

= متَّصف بالحكمة والحنكة والرأي، يستحيل أن يصدر منه تصرف مناف للعقل والبديهة.

وجه خامس: قد صح الخبر بأن عائشة رضي الله عنها قد علمت بأمر أهل النهروان وذي الثُّدَيَّةِ بعد النهروان بمدة وجيزة، أي أثناء حياة علي رضي الله عنه، بل إنها بَعَثَتْ بالتهنئة إلى علي رضي الله عنه وأتباعه لقتالهم أهل النهروان، وبشَّرتهم بالحديث الشريف المتعلق بالخوارج، فلم يكن لديها شك في ذلك. انظر صفحة (٨٤٧ ـ ٨٤٩).

وجه سادس: أن جرير بن عبد الحميد قال فيه قتيبة بن سعيد - وهو نفسه الذي روى عنه الخبر عند الحاكم - قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ الْحَافِظُ الْمُقَدَّمُ، لَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَشْتِمُ مُعَاوِيَةَ عَلَانِيَةً)، الإرشاد للخليلي (٢/ ٥٦٨) تهذيب التهذيب (٢/ ٧٧)، وفي لفظ اللعن الذي زاده جرير موافقة لبدعته.

تخريج رواية الحاكم:

الخبر أخرجه نُعَيْمٌ في الفتن (١٨٢) حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ. وأخرجه ابن أبي شيبة (٣١١٤٠) حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. وأخرجه ابن أبي الدنيا في الإشراف في منازل الأشراف (٣٦١) من طريق يحيى بن سعيد القطان. ثلاثتهم: عن مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، بنحوه بذكر الرؤيا فقط عرضَتْهَا على أبيها رضي الله عنه فعبَّرها. وإسناده ضعيف لضعف مجالد وللإرسال، فَالشَّعْبِيُّ لم يسمع عائشة رضي الله عنها.

وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٨٢٨) - ومن طريقه ابن عساكر (٥٧/ ٤٠٧ - ٤٠٨) -: نا أَحْمَدُ (بْنُ حَازِمِ ابْنِ أَبِي غَرَزَةَ الغِفَارِيُّ)، نا سَهْلُ بْنُ عَامِرٍ الْبَجَلِيُّ، نا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، بنحوه، بذكر ذي الثُّدَيَّةِ واللعن، ولفظه: **(لَعَنَ اللَّهُ فُلَانًا، أَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَتَلَهُ عَلَى نِيلِ مِصْرَ)**، وفي آخره حديث مرفوع، ولم يذكر الرؤيا، واختصره ابن عساكر. وهذا إسناد موضوع، سهل بن عامر قال فيه أبو حاتم: "ضعيف الحديث، روى أحاديث بواطيل، أدركته بالكوفة وكان يفتعل الحديث". الجرح والتعديل (٤/ ٢٠٢).

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٤٣٤) من طريق محمد بن أَبَانَ بن صالح، بإسناده إلى الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، بنحوه بلفظ **(لَعَنَ اللهُ فُلَانًا، فَإِنَّهُ كَتَبَ إِلَيَّ أَنَّهُ أَصَابَهُمْ بِنِيلِ مِصْرَ)**. وإسناده ضعيف، لضعف محمد بن أبان.

وأخرجه الآجري في الشريعة (٥٦) (١٥٧٠) من طريق يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، بنحوه، ولفظه: **(قَاتَلَ اللَّهُ فُلَانًا، فَإِنَّهُ كَتَبَ إِلَيَّ أَنَّهُ أَصَابَهُ بِمِصْرَ)**. وإسناده ضعيف لضعف يزيد.

(١) القرن الثاني: هو من (١٠٠هـ إلى ١٩٩هـ). والقرن الثالث: من (٢٠٠ - ٢٩٩هـ).

في زمنهم كان منصبًّا - مع ما سبق ذكره - إلى شرح الأحاديث النبوية المتعلقة بالأحكام الشرعية والعقائد، أما الجانب التاريخي الذي ورد في الأحاديث النبوية فلم يحضَ بالشرح المستفيض لديهم، فأتى أهلُ الأهواء من هذه الفَجْوَةِ التاريخية الحديثية، فَاهْتَبَلُوهَا[١] فُرْصَةً لِبَثِّ باطلهم، واستمرَّت هذه الفَجْوَةُ قائمةً إلى عصر المتأخرين، حتى جاء الحافظ ابن حجر في فتح الباري، فحاول الاهتمامَ بشَرْحِ الجانب التاريخي على القدر الذي يخدم الشرح الحديثي فحسب.

أقول: ولا يزال الجانب التاريخي - الذي ورد في ثنايا متون الأحاديث النبوية الشريفة - يحتاج إلى البحث العلمي والدراسة النقدية، فالفرصة البحثية فيه واسعة، فَيَا مَنْ آتاكم الله ﷻ قدرةً على البحث العلمي، وَرَزَقَكُمْ معرفةً في الحديث وعلومه وفي علم التاريخ، دُونَكُمْ هذا الجانب، املؤوه بأقلامكم، واقضوا هذا الدَّيْنِ عن الأُمَّةِ، واللهُ ولي التوفيق.



[٦١٣] أَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: نا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْوَالِبِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا، يَقُولُ: «وَاللَّهِ لَوَدِدْتُ أَنَّ بَنِي أُمَيَّةَ رَضُوا لَنَفَّلْنَاهُمْ[٢] خَمْسِينَ رَجُلًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، يَحْلِفُونَ: مَا قَتَلْنَا عُثْمَانَ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ قَاتِلًا»[٣].

قوله (**وَلَا نَعْلَمُ لَهُ قَاتِلًا**): يدل على أن عليا ؓ لا يَعْلَمُ القَتَلَةَ بأعيانهم.

أراد أمير المؤمنين علي ؓ: تأكيد براءة نفسه وبراءة بني هاشم كلِّهم، أي: أنْ يَأْمُرَ خمسين رجلا منهم أن يحلِفُوا، فيحلِفُون ويقولون: مَا قَتَلْنَا... الخ.

ولا يقتضي أن معاوية ؓ وأتباعه اتهموا عليا ؓ أو بني هاشم بدم عثمان ؓ، فإنه لم يثبت عن معاوية ؓ أنه اتهم عليا ؓ بذلك، إنما كان يطالبه بتعجيل الاقتصاص أو تسليم القتلة إليه.

أما عن اتهام علي ؓ بقتل عثمان ؓ أو الإعانة عليه: فإنها شائعات انتشرت قبل موقعة الجَمَلِ[٤]، والذي يترجح لي: أن السبئية هم مصدر هذه الشائعات، لأنهم المنتفِعُون بها، ويدل عليه:

١) أن انتشار هذه الشائعات يُعْتَبَرُ دافعًا مُهِمًّا لاندلاع الحرب بين المسلمين؛ لأنها تُوغِرُ الصُّدُورَ، والسبئيةُ حريصون على إشعال الحرب لِيَنْفُذُوا بِجِلْدِهِمْ، وقد نجحوا في إشعالها

(١) اهْتَبَلُوهَا: اغْتَنَمُوهَا.

(٢) يُرِيدُ: نَفَّلْنَا لَهُمْ. أَيْ: حَلَّفْنَا لَهُمْ. النهاية في غريب الحديث (٥/ ١٠٠).

(٣) سنن سعيد بن منصور (٢٩٤٢) إسناده صحيح.

(٤) سيأتي الدليل على ذلك برقم [٦١٥].

يَوْمَ الجَمَلِ لذات الغَرَضِ من غير إرادة الفريقَيْنِ[١].

٢) أن السبئية اجتمع فيهم: (حب علي رضي الله عنه حتى الغلو)، و (بغض عثمان رضي الله عنه)، وهذه الشائعات تصبغ خروجَهم على عثمان رضي الله عنه وقَتْلَهُمْ له وَبُغْضَهُمْ له بصبغة دينية، فتكون مُبَرِّراً لهم على جريمتهم حين قتلوه، ومُعَزِّزَةً لعقيدتهم الفاسدة حين أبغَضوه رضي الله عنه.

أما أهل الشام، فلن ينتفعوا بهذه الشائعات، للأسباب التالية:

١) أنهم لم يطلبوا من علي رضي الله عنه إلا الاقتصاص من القتلة أو تسليمهم قبل البيعة، وإذا كانوا يتهمون عليا رضي الله عنه بدم عثمان رضي الله عنه: ما رضوا إلا بقتال علي رضي الله عنه والاقتصاص منه هو بعينه.

٢) أن أهل الشام قبل صفين لم يبتدؤوا الحربَ، ولم يختاروها، ولم يرغبوا بها، بل كان موقفهم موقفا دفاعيًّا، غيرَ راغبين في الحرب، وإنما اضطروا إليها لأن عليًّا رضي الله عنه هو الذي اختارها وَشَخَصَ إليهم، فدافَعُوا عن أنفسهم أمام هذا الهجوم؛ لأنهم رأَوْهُ دَفْعًا لِلصَّائِلِ[٢].

٣) أن معاوية رضي الله عنه كان إذا سُئِلَ عن سبب امتناعه عن البيعة لا يَذْكُرُ غيرَ تقديم الاقتصاص على البيعة، ولم يَتَّهِمْ عليا رضي الله عنه بسوء، بل كان يثني عليه ويذكر فضله، كقصة أَبِي مُسْلِمٍ الخَوْلَانِيِّ[٣].

[٦١٤] وَأَخْرَجَ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ فِي "جَامِعِهِ": **عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: «وَاللَّهِ مَا قَتَلْتُ عُثْمَانَ وَلَا أَمَرْتُ بِقَتْلِهِ، وَلَكِنْ غُلِبْتُ»**[٤].

[٦١٥] وَأَخْرَجَ الحَاكِمُ: **حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَنْصُورِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ[٥]، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ يَزِيدَ الرِّيَاحِيُّ[٦]، ثنا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَزَّازُ، ثنا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا** رضي الله عنه **يَوْمَ الْجَمَلِ يَقُولُ:** اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ دَمِ عُثْمَانَ، وَلَقَدْ طَاشَ عَقْلِي يَوْمَ قُتِلَ عُثْمَانُ، وَأَنْكَرَتْ نَفْسِي

---

(١) انظر: تاريخ الطبري (٣/ ٣٩)، البِدَايَةُ والنِّهَايَةُ (٧/ ٢٦٦)، مِنْهَاجُ السُّنَّةِ (٤/ ٤٦٥ - ٤٦٦).

(٢) انظر [٢٨٧] [٢٨٨] والتعليق بعده.

(٣) انظر [١] [٢].

(٤) جامع مَعْمَرِ بن راشد (٢٠٩٧٢) إسناده صحيح.

التخريج:

أخرجه نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ في الفتن (٤٢٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، به.

وأخرجه نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ في الفتن (٤٧٧) وابن سعد في الطبقات (٣/ ٨٢) وابن أبي شيبة (٣٨٨٢٦) من طريق لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عن طاوس، بنحوه.

(٥) يعرف بابن بُرَيْه الهاشمي، قال الخطيب: كان ثقة. تاريخ بغداد (٩/ ٤١٧).

(٦) قال الدارقطني وغيره: صدوق. تاريخ بغداد (١/ ٣٨٩).

وجاءُوني لِلْبَيْعَةِ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ أُبَايِعَ قَوْمًا قَتَلُوا رَجُلًا قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَسْتَحْيِي مِمَّنْ تَسْتَحْيِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ»، وَإِنِّي لَأَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ أَنْ أُبَايِعَ وَعُثْمَانُ قَتِيلٌ عَلَى الْأَرْضِ لَمْ يُدْفَنْ بَعْدُ، فَانْصَرَفُوا، فَلَمَّا دُفِنَ رَجَعَ النَّاسُ فَسَأَلُونِي الْبَيْعَةَ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي مُشْفِقٌ مِمَّا أَقْدَمُ عَلَيْهِ، ثُمَّ جَاءَتْ عَزِيمَةٌ فَبَايَعْتُ، فَلَقَدْ قَالُوا: "يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ"، فَكَأَنَّمَا صُدِعَ قَلْبِي، وَقُلْتُ: اللَّهُمَّ خُذْ مِنِّي لِعُثْمَانَ حَتَّى تَرْضَى[١].

قوله (**سَمِعْتُ عَلِيًّا** ﷺ يَوْمَ الْجَمَلِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ دَمِ عُثْمَانَ): يدل على أن الشائعات التي اتهمَتْ عليا ﷺ بدم عثمان ﷺ ظهرَت قبل موقعة الجَمَل.

قوله (**أَنْ أُبَايِعَ قَوْمًا قَتَلُوا...**) يعني بالقوم: الجيش الذي حاصَرَ المدينة وقتلوا عثمان ﷺ.



[٦١٦] أَخْرَجَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: **حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «قَرِعَ الْمَسْجِدُ حِينَ أُصِيبَ أَصْحَابُ النَّهَرِ»**[٢].

قوله (**قَرِعَ الْمَسْجِدُ**): أَيْ قَلَّ أَهْلُهُ، كَمَا يَقْرَعُ الرَّأْسُ إِذَا قَلَّ شَعَرُهُ، تَشْبِيهًا بِالْقَرْعَةِ، أَوْ هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: قَرِعَ الْمُرَاحُ[٣]، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِبِلٌ[٤].

أراد: أن أهل النهروان كان عددهم كبيرا، وكانوا عُبَّاداً يملؤون مسجد الكوفة، فلما قُتلوا بالنهروان فَرَغَ المسجدُ منهم[٥].



[٦١٧] أَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، ثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا هَارُونُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ**

---

(١) المستدرك (٤٥٢٧) وقال حاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ. ووافقه الذهبي. وهو كما قالا. الحَسَنُ: هو ابْنُ أَبِي الحَسَنِ يَسَارٍ البَصْرِيُّ.

التخريج:

أخرجه الحاكم (٤٥٥٦) وأبو نُعَيْم الأصبهاني في الإمامة (١٣٨) ومعرفة الصحابة (١/ ٧١) من طريق محمد بن يونس الكُدَيْمِيِّ، عن هارون بن إسماعيل الخَزَّاز، به، واختصره أبو نُعَيْم في الموضعين.

(٢) غريب الحديث لإبراهيم الحربي (٣/١٠١٨ - ١٠١٩) إسناده صحيح. عُثْمَانُ: هو أَبُو الحَسَنِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ. وَابْنُ إِدْرِيسَ: هو عَبْدُ اللهِ بنُ إِدْرِيسَ بنِ يَزِيدَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَوْدِيُّ. ويزيد: وثقه العجلي، وصحح له الترمذي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: مقبول. تهذيب الكمال (٣٢/ ١٨٦).

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٠٩٢) حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، به.

(٣) الْمُرَاحُ: الْمَوْضِعُ الَّذِي تَأْوِي إِلَيْهِ الإِبِلُ بِاللَّيْلِ. لسان العرب (٢/ ٤٦٥) مادَّة: روح.

(٤) غريب الحديث للحربي (٣/ ١٠٢٤) النهاية في غريب الحديث (٤/ ٤٥).

(٥) اقتبسته بنحوه من كلام د. محمد عوامة في تحقيقه لمصنف ابن أبي شيبة.

عُمَرَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «إِنَّمَا كَانَ مَثَلُنَا فِي هَذِهِ الْفِتْنَةِ كَمَثَلِ قَوْمٍ كَانُوا يَسِيرُونَ عَلَى جَادَّةٍ[١] يَعْرِفُونَهَا، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ غَشِيَتْهُمْ سَحَابَةٌ وَظُلْمَةٌ، فَأَخَذَ بَعْضُهُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا فَأَخْطَأَ الطَّرِيقَ، وَأَقَمْنَا حَيْثُ أَدْرَكَنَا ذَلِكَ حَتَّى جَلَّى اللهُ ذَلِكَ عَنَّا فَأَبْصَرْنَا طَرِيقَنَا الْأَوَّلَ فَعَرَفْنَا[٢] وَأَخَذْنَا فِيهِ، وَإِنَّمَا هَؤُلَاءِ فِتْيَانُ قُرَيْشٍ[٣] يَقْتَتِلُونَ عَلَى هَذَا السُّلْطَانِ وَعَلَى هَذِهِ الدُّنْيَا، مَا أُبَالِي أَنْ لَا يَكُونَ لِي مَا يُفَتِّلُ[٤] بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِنَعْلَيَّ هَاتَيْنِ الْجَرْدَاوَيْنِ[٥] [٦].

[٦١٨] أَخْرَجَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بنِ مَرْوَانَ الْقُرَشِيُّ الدِّمَشْقِيُّ[٧] فِي كِتَابٍ لَهُ - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ -: **نا أَحْمَدُ بْنُ (الْمُعَلَّى)[٨]، نا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى، نا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، نا سَعِيدٌ، (عَنْ)[٩] عُمَيْرِ بْنِ هَانِئٍ قَالَ: وَجَّهَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ بِكُتُبٍ إِلَى الحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ وَهُوَ مُحَاصِرٌ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَقَدْ نَصَبَ عَلَى الْبَيْتِ أَرْبَعِينَ مَنْجَنِيقًا، قال: رَأَيْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ مَعَ الحَجَّاجِ صَلَّى مَعَهُ، وَإِذَا حَضَرَ عَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ الْمَسْجِدَ الحَرَامَ صَلَّى مَعَهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تُصَلِّي مَعَ هَؤُلَاءِ وَهَذِهِ أَعْمَالُهُمْ؟! فَقَالَ لِي: «يَا أَخَا أَهْلِ الشَّامِ، صَلِّ مَعَهُمْ مَا صَلَّوْا، وَلَا تُطِعْ مَخْلُوقًا فِي مَعْصِيَةِ الخَالِقِ»، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: مَا قَوْلُكَ فِي أَهْلِ مَكَّةَ؟ قَالَ: «مَا أَنَا لَهُمْ بِعَاذِرٍ»، قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فِي أَهْلِ الشَّامِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا لَهُمْ بِحَامِدٍ، كِلَاهُمَا يَقْتَتِلُونَ عَلَى الدُّنْيَا، يَتَهَافَتُونَ[١٠] فِي النَّارِ تَهَافُتَ الذُّبَابِ فِي الْمَرَقِ»، قَالَ: قُلْتُ: فَمَا قَوْلُكَ**

---

(١) الجادَّة: أراد بها: الطريق المستقيم. انظر: تاج العروس (٧/ ٤٨٣) مادَّة: جدد.

(٢) في سير أعلام النبلاء: (فَعَرَفْنَاهُ).

(٣) فِتْيَانُ قُرَيْشٍ: يعني عبدَ الله بنَ الزبير ﷺ وخصومَهُ (يزيد بن معاوية ثم مروان بن الحكم وابنه الوليد).

(٤) المثبت في السير: (مَا يَقْتُلُ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ...). والمثبت في الطبقات: (مَا يَقْتُلُ فِيهِ بَعْضُهُمْ...).

وَالفَتْلُ: لَيُّ الشَّيْءِ كَلَيِّكَ الْحَبْلَ وَكَفَتْلِ الفَتِيلَةِ. لسان العرب (١١/ ٥١٤) مادَّة: فتل. أراد: شِدَّةَ العِرَاكِ بينهم بحيث يَشْتَبِكُونَ وَيَلْتَحِمُونَ كَالفَتِيلَةِ حِينَ تُفْتَلُ.

(٥) الْجَرْدَاوَيْنِ: أَيْ لَا شَعَرَ عَلَيْهِمَا. النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٥٦) مادَّة: جرد.

(٦) حلية الأولياء (١/ ٣٠٩ - ٣١٠) إسناده صحيح. مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ: هو أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ الصَّوَّافِ، ثقة حجة. سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٨٤). وَهَارُونُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: وقيل: ابْنُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، هو البَرْبَرِيُّ.

التخريج:

أخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٣٧) من طريق أبي نُعَيْم، به.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/ ١٧١) أَخْبَرَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ هَارُونَ الْبَرْبَرِيِّ، به. وصححه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للسير.

(٧) الْمُحَدِّثُ، الرَّئِيسُ، انْتَخَبَ عَلَيْهِ ابْنُ مَنْدَه ثَلَاثِينَ جُزْءاً، وأَمْلَى مَجَالِسَ، قَالَ الكَتَّانِيُّ: كَانَ ثِقَةً، مَأْمُوناً جَوَاداً، مَاتَ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِ مائَةٍ. سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٩).

(٨) (الْمُعَلَّى) تصحف في المطبوعة إلى "العلي". وترجمته في التقريب (١٠٨).

(٩) (عَنْ) تصحف في المطبوعة إلى "بن".

(١٠) يَتَهَافَتُونَ: أَي يَتَساقَطُون؛ مِن الهَفْتِ، وَهُوَ السُّقُوطُ، وأكثر مَا يُستعمل التَّهافُتُ فِي الشَّرِّ. والهَفْتُ: تساقطُ الشَّيْءِ

فِي هَذِهِ البَيْعَةِ الَّتِي أَخَذَ عَلَيْنَا ابْنُ مَرْوَانَ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: «إِنَّا كُنَّا نُبَايِعُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَكَانَ يُلَقِّنُنَا: "فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ"»(١).

قوله (وَقَدْ نَصَبَ عَلَى البَيْتِ أَرْبَعِينَ مَنْجَنِيقًا): يعني الحَجَّاجَ بْنَ يُوسُفَ الثَّقَفِيَّ، نَصَبَهَا صَوْبَ المسجد الحرام والكعبة المشرَّفة، نسأل اللهَ العافية.

قوله فِي أَهْلِ مَكَّةَ: (مَا أَنَا لَهُمْ بِعَاذِرٍ): يدل على عدم رضى ابن عمر رضي الله عنهما على عموم القتال الذي خاضه ابن الزبير رضي الله عنهما.

وقوله فِي أَهْلِ الشَّامِ: (مَا أَنَا لَهُمْ بِحَامِدٍ)، يدل على أنه يراهم بغاةً على أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وأنهم أساؤوا بحصار الحرم، وَحَمْلِ السلاح فيه، وَنَصْبِ الْمَجَانِيقِ حَوْلَهُ، وَقَتْلِ النَّاسِ في حرم الله عز وجل.

قوله (يَقْتَتِلُونَ عَلَى الدُّنْيَا): أَيْ عَلَى الْمُلْكِ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما يَرَى القِتَالَ عَلَى الْمُلْكِ قِتَالاً عَلَى الدُّنْيَا وَقِتَالَ فِتْنَةٍ.

قوله (يَتَهَافَتُونَ فِي النَّارِ): أي يتساقطون في نار جهنم، أشار إلى قول النبي ﷺ: «إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ»(٢)، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: (حَمَلَ أَبُو بَكْرَةَ -

---

قِطْعَةً بَعْدَ قِطْعَةٍ كَمَا يَهْفِتُ الثَّلْجُ والرَّذَاذُ وَنَحْوُهُمَا. لسان العرب (٢/ ١٠٤) مادَّة: هفت.

(١) تاريخ دمشق (٤٦/ ٤٩٧) صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن من أجل ابن الْمُعَلَّى وابن مُصَفًّى، وهما صدوقان، وبقية رجاله ثقات. سَعِيدٌ: هو ابْنُ عَبْدِ العَزِيزِ التَّنُوخِيُّ.

وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ٣٠٧).

التخريج:

أَخْرَجَهُ عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ الكَتَّانِيُّ فِي "أَمَالِيهِ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ (٤٦/ ٤٩٧) - قَالَ: **أنا تَمَّامُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو بَكْرٍ اِبْنَا أَبِي دُجَانَةَ، نا جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى... فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.** وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢/ ١٤٣١).

● تَمَّامٌ: هو الحافظ المشهور، صاحب "الفوائد".

● وَأَبُو زُرْعَةَ ابْنُ أَبِي دُجَانَةَ: هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قال الذهبي: الإِمَامُ الْمُحَدِّثُ. سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٠).

● وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي دُجَانَةَ: هو أحمد، قال عنه الكَتَّانِيُّ: كان ثقةً مأموناً. تاريخ الإسلام [(٨/ ٩٤) ط: بشار].

● وَجَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ: هو ابْنُ عَاصِمٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ البَزَّازُ الدِّمَشْقِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الرَّوَّاسِ، قال الدارقطني: ثقة. تاريخ بغداد (٧/ ٢١٣).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥٣٠٢) **وَأَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدَانَ، أنبأ أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ الصَّفَّارُ، ثنا (أَبُو) مُحَمَّدٍ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَاصِمٍ**، به. وما بين القوسين (أبو) سقط من المطبوعة، وقد مضى قريبا أن اسمه "جعفر"، ويُعرف بِابْنِ الرَّوَّاسِ.

وأخرجه تمام في فوائده (١٥٦٠) بمثل متنه، ولكن بإسنادٍ شاذ.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في الزهد (٤٩٢) **حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ** (بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ) **قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرَ بْنَ هَانِئٍ الْعَنْسِيَّ**، بنحوه مختصرا.

(٢) أخرجه البخاري (٣١) من حديث أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه. وسيأتي برقم [٢٥٢] من حديثه. وبرقم [١٨٨] [١٨٩] من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

راوي الحديث - الْحَدِيثَ عَلَى عُمُومِهِ فِي كُلِّ مُسْلِمَيْنِ الْتَقَيَا بِسَيْفَيْهِمَا حَسْمًا لِلْمَادَّةِ، وَإِلَّا فَالْحَقُّ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْقِتَالُ مِنْهُمَا بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ سَائِغٍ)[1]. أقول: ويظهر أن ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما حَمَلَ الحديثَ كما حَمَلَهُ أَبُو بَكْرَةَ رضي الله عنه.

قوله (**فَمَا قَوْلُكَ فِي هَذِهِ الْبَيْعَةِ الَّتِي أَخَذَ عَلَيْنَا ابْنُ مَرْوَانَ؟**): يدل على أن عبد الملك بن مروان أخذ البيعة من أهل الشام على السمع والطاعة والمناصَرة، فأجاب ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما بحديث الرسول ﷺ: «**فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ**». ولم يُنْكِرِ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما صِحَّةَ بيعةِ عبد الملك فيما غَلَبَ عليه من الأمصار زَمَنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما.

ولا يدل على أن ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما سَلَّمَ بالبيعة لعبد الملك بن مروان أثناء حياة ابن الزبير رضي الله عنهما، لأن أهل مكة لم يبايعوا لعبد الملك إلا بعد استشهاد ابن الزبير رضي الله عنهما، وابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما لم يَبْعَثْ بالبيعة لعبد الملك إلا بعد استشهاد ابن الزبير رضي الله عنهما كما ورد عند البخاري[2].

[٦١٩] وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: **عَنِ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ هَانِئٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ، وَابْنَ الزُّبَيْرِ، وَنَجْدَةَ، وَالْحَجَّاجَ، وَابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: «يَتَهَافَتُونَ فِي النَّارِ كَمَا يَتَهَافَتُ الذِّبَّانُ فِي الْمَرَقِ»، فَإِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ أَسْرَعَ إِلَيْهِ - يَعْنِي مُؤَذِّنَهُمْ -، فَيُصَلِّي مَعَهُ**[3].

[٦٢٠] وَأَخْرَجَهُ مُسَدَّدٌ فِي "مُسْنَدِهِ" - كَمَا فِي الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ -: **حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ثنا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ هَانِئٍ قَالَ: شَهِدْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما بِمَكَّةَ، وَالْحَجَّاجُ مُحَاصِرٌ ابْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما بَيْنَهُمَا**[4]**، فَكَانَ رُبَّمَا حَضَرَ الصَّلَاةَ مَعَ هَؤُلَاءِ، وَرُبَّمَا حَضَرَ الصَّلَاةَ مَعَ هَؤُلَاءِ**[5].

---

(١) فتح الباري (١/ ٨٦). (٢) سيأتي برقم [٦٢١] [٦٢٢].

(٣) مصنف عبد الرزاق (٣٨٠٣) إسناده صحيح، غير أن النفس لا تطمئن إلى ثبوت لفظة "ونجدة"؛ لأن قتال الحَجَّاجِ لابن الزبير رضي الله عنهما كان سنة (٧٣هـ)، أما نجدة فإنه قَاتَلَ يزيدَ بن معاوية مع ابن الزبير رضي الله عنهما سنة (٦٤هـ).

وهذه اللفظة "ونجدة": لم أقف على من ذكرها من أصحاب الأَوْزَاعِيِّ غير سفيان الثوري، غير أن عبد الرزاق حين رواه قال: (**عَنِ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ**)، فلم يُسَمِّ الآخر.

التخريج:

أخرجه نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ (٤٦٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، به. فأسقط الواسطة بينهما.

وأخرجه يعقوب بن شيبة في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ص (١٤٨) **ثَنَا أَبُو حُذَيْفَةَ** (مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ النَّهْدِيُّ) **قَالَ: ثَنَا سُفْيَانُ** (الثَّوْرِيُّ)، **عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ**، به. وكلاهما (نُعَيْم ويعقوب) ذَكَرَا لفظة (ونجدة).

(٤) لفظ ابن أبي شيبة: (**فَكَانَ مَنْزِلُ ابْنِ عُمَرَ بَيْنَهُمَا**). ولفظ ابن حذلم: (**فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَنْزِلُ بَيْنَهُمَا**).

(٥) المطالب العالية (٤٠٩) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة (٧٦٤١) ثنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، به.

وأخرجه ابن حَذْلَم في جزء من حديث الأوزاعي (٣٦) من طريق مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، به.

[٦٢١] أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ: **حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: لَمَّا بَايَعَ النَّاسُ عَبْدَ الْمَلِكِ، كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: «إِلَى عَبْدِ اللهِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي أُقِرُّ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِعَبْدِ اللهِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى سُنَّةِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ فِيمَا اسْتَطَعْتُ، وَإِنَّ بَنِيَّ قَدْ أَقَرُّوا بِذَلِكَ»**[١].

قوله (**لَمَّا بَايَعَ النَّاسُ عَبْدَ الْمَلِكِ**): أي لما اجتمعت الأمصار عليه، يدل عليه الخبر التالي، ، ،

[٦٢٢] وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: شَهِدْتُ ابْنَ عُمَرَ حَيْثُ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: كَتَبَ: «إِنِّي أُقِرُّ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِعَبْدِ اللهِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى سُنَّةِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ مَا اسْتَطَعْتُ، وَإِنَّ بَنِيَّ قَدْ أَقَرُّوا بِمِثْلِ ذَلِكَ»**[٢].

يدل هذا الخبر على أن ابن عُمَرَ رضي الله عنهما لم يُبَايِعْ عبدَ الملك بن مروان إلا بعد استشهاد أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، فالأمصار لم تجتمع على عبد الملك إلا بعد استشهاد ابن الزبير رضي الله عنهما.



[٦٢٣] أَخْرَجَ ابْنُ دِيزِيلَ فِي كِتَابِهِ "صِفِّينَ" - كَمَا فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ -: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجُعْفِيُّ، أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ عُمَرَ**[٣]، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: كَانَ يُعَدُّونَ دُهَاةَ النَّاسِ حِينَ ثَارَتِ الفِتْنَةُ خَمْسَةُ رَهْطٍ، يُقَالُ: إِنَّهُمْ ذَوُو رَأْيِ الْعَرَبِ وَمَكِيدَتِهِمْ، مِنْهُمْ: مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَقَيْسُ بْنُ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ الثَّقَفِيُّ، وَمِنَ الْمُهَاجِرِينَ: عَبْدُ اللهِ بْنُ بُدَيْلِ بْنِ وَرْقَاءَ الْخُزَاعِيُّ، وَكَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ وَابْنُ بُدَيْلٍ: مَعَ عَلِيٍّ، وَكَانَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: مَعَ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: مُعْتَزِلاً بِالطَّائِفِ حَتَّى حَكَّمَ الحَكَمَانِ[٤].

---

(١) صحيح البخاري (٦٧٧٩). عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: هو الفَلَّاسُ. وَيَحْيَى: هو ابْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ. وَسُفْيَانُ: هو الثَّوْرِيُّ.

(٢) صحيح البخاري (٦٧٧٧).

(٣) حفص بن عمر القرشي، مولاهم، أبو الوليد الدمشقي، يُعرف بحفص صاحب القطف، قال البخاري: لا يُتَابَعُ فِي حديثه. وقال الذهبي في "الذيل": ليس بحجة، وله حديث منكر. التاريخ الكبير (٢/ ٣٦٥) ذيل ديوان الضعفاء (١١٣). وله ترجمة في ميزان الاعتدال (١/ ٥٦٥) ولسان الميزان (٢/ ٣٢٨)

(٤) تاريخ دمشق (٤٩/ ٤٢٤) ("كتاب صِفِّينَ" لِابْنِ دِيزِيلَ برقم [١٩١] بجمعي وعنايتي). خبر مقبول، وهذا إسناد ضعيف لإرساله، وفيه حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، وقد توبع كما سيأتي، وبقية رجاله ثقات. ابْنُ وَهْبٍ: هو أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ الْمِصْرِيُّ. يُونُسُ: هو ابْنُ يَزِيْدَ الأَيْلِيُّ.

وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ٣٩٩).

الشواهد: =

هذا قول الزُّهْرِيِّ في دُهَاةِ العَرَبِ الخمسة زَمَنَ الفتنة، وفيه أيضا دلالةٌ على اعتزال المغيرة ﵁ للفتنة، ثم حُضُورِهِ اجتماع الحَكَمَيْنِ ﵄.

☒ خبر لا يصح:

[٦٢٤] أَخْرَجَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَجَّ سَنَةَ أَرْبَعِينَ بِالنَّاسِ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُغِيرَةَ كَانَ مُعْتَزِلاً بِالطَّائِفِ، فَافْتَعَلَ كِتَاباً عَامَ الجَمَاعَةِ بِإِمَارَةِ الْمَوْسِمِ، فَقَدَّمَ الحَجَّ يَوْمًا خَشْيَةَ أَنْ يَجِيءَ أَمِيرٌ، فَتَخَلَّفَ عَنْهُ ابْنُ عُمَرَ، وَصَارَ عُظْمُ النَّاسِ(١) مَعَ ابْنِ عُمَرَ.

قَالَ نَافِعٌ: «فَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَنَحْنُ غَادُونَ(٢) مِنْ مِنَى، وَاسْتَقْبَلُونَا مُفِيضِينَ(٣) مِنْ جَمْعٍ(٤)، فَأَقَمْنَا بَعْدَهُمْ لَيْلَةً بِمِنَى(٥)»(٦).

الحكم عليه:

هذا الخبر مع نظافة إسناده: هو خبر منكر، وَذِكْرُ نَافِعٍ فِيهِ خَطَأٌ، فإن نَافِعًا لم يدرك تلك

= دهاء الأربعة الأوائل ﵃ صحيح ثابت في التاريخ وسيرهم، وكان دهاؤهم مشهورا أيضا في الفتوحات زمن الخلفاء الراشدين الثلاثة الأوائل ﵃. وأما ابن بُدَيْلٍ: فلم يصل إلينا الكثير من أخباره، وكان سَيِّدَ خُزَاعَةَ، وذكر المدائني أنه الذي فَتَحَ كرمان. تاريخ الطبري (٢/ ٥٥٤). وخالفه سيف بن عمر. المصدر نفسه.

وأما اعتزال المغيرة ﵁ ثم حضوره التحكيم: فثابت، انظر [٤٦٣].

التخريج:

أخرجه البَغَوِيُّ في معجم الصحابة - كما في تاريخ دمشق (٤٩/ ٤٢٣) -: حدثني إبراهيم بن هانئ، حدثنا أصبغ، حدثني ابن وهب، به، وفي أوله زيادة. وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ١٦١٦).

وأخرجه الطبري في تاريخه (٣/ ١٦٨) من طريق عبد الله بن المبارك، عن يونس، بهذا الإسناد في خبر طويل.

وأخرجه عبد الرزاق (٩٧٧٠) والبخاري في التاريخ الكبير (٧/ ٣١٦) والبغوي في معجم الصحابة (٥/ ٣٠٠ - ٤٠٠) من طريق مَعْمَرٍ، عن الزهري، به، واختصره البغوي بذكر المغيرة ﵁ فقط. أما عبد الرزاق فذكره بتمامه في خبر طويل جدا.

(١) عُظْمُ النَّاسِ: مُعْظَمُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ. و (عُظْمُ): بالضم والفتح. تاج العروس (٣٣/ ١١١) مادَّة: عظم.

(٢) غَادُونَ: الغُدُوُّ: السَّيْرُ أَوَّلَ النَّهَارِ. لسان العرب (١٥/ ١١٨) مادَّة غدو.

(٣) مُفِيضِينَ: مسرعين في السير. تاج العروس (١٨/ ٥٠١) مادَّة: فيض.

(٤) جَمْعٌ: هي مُزْدَلِفَةُ. وتسمى مُزْدَلِفَةُ أيضا: الْمَشْعَرَ الحَرَامَ، فهذه ثلاثة أسماء لها.

(٥) أي: فَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَنَحْنُ غَادُونَ في التاسع من مُحَرَّم مِنْ مِنَى إلى عرفات، فاستقبلنا المغيرةُ ﵁ ومن معه في ذات الصباح وهم راجعين من مزدلفة متجهين إلى منى ليرموا جمرة العقبة التي لا تُرْمَى إلا يومَ النَّحْرِ (وَالنَّحْرُ هو العاشر مِن مُحَرَّم)، ثم انتهوا من الحج قبلنا بيوم، وأما نحن فمكثنا بعدهم ليلةً إضافية من ليالي التشريق بِتْنَاهَا بِمِنَى.

(٦) المعرفة والتاريخ (٣/ ٣١٦) ابْنُ بُكَيْرٍ: هو يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللهِ. وَنَافِعٌ: هو مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ ﵄.

التخريج:

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١/ ٢٠٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٠/ ٤٥) من طريق يعقوب، به.

وأورده الذهبي في تاريخ الإسلام (٤/ ١٢٢).

الحِجَّةَ، فإنه توفي سنة (١١٧هـ) أو بعدها[١]، حتى قيل: توفي سنة (١٢٠هـ)[٢]، والموسم المذكور في الخبر كان سَنَةَ (٤٠هـ)، فالنتيجة أن بين الحادثة وبين وفاته نحو ثمانين سنة!!

وعليه: فإن اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ لم يَسْمَعْ هذا الخبرَ مِنْ نَافِعٍ.

وقد أوردتُ هذا الخبرَ لِأُبَيِّنَ عِلَّتَهُ.

وسألتُ الشيخَ العلَّامة المحدِّثَ عبد الله السعد عن هذا الخبر، فقال: (هو ضعيف لإرساله، نافع لم يدرك الحادثة، ولا يَثْبُتُ وَصْلُهُ، ولا يُمْكِنُ أن يقدِّم المغيرةُ رضي الله عنه الحجَّ يومًا).

قول الشيخ السعد: (ولا يَثْبُتُ وَصْلُهُ)، يعني: لا يَثْبُتُ أن الليث رواه عن نافع، إنما أرسله الليثُ عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وقوله (ولا يُمْكِنُ أن يقدِّم المغيرةُ...): يعني أن الشيخَ السعد أعلَّ المتنَ أيضا.

وقد أنكر ابنُ كثير قصة (افتعال الكتاب، وتقديم الحج)، فقال ما مختصره: "إنه خبر باطل، وفيه نَزْعَةٌ شِيعِيَّةٌ"[٣]. لكنه لم ينكِر أن المغيرة رضي الله عنه حَجَّ بالناس تلك السنة، فهو أنكر (الافتعال والتقديم)، ولم ينكر حَجَّهُ رضي الله عنه بالناس.

وقد بَسَطَ الحديثَ عن هذه المسألة (افتعال الكتاب، وتقديم الحج): أستاذي أ.د. خالدٌ الغَيْثُ في كتابه "مرويات خلافة معاوية رضي الله عنه في تاريخ الطبري"، وَفَصَّلَ فيها بما يغني عن إعادته هنا.

[٦٢٥] أَخْرَجَ خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ فِي "تَارِيخِهِ": حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: نا أَبُو عَقِيلٍ الدَّوْرَقِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نَضْرَةَ يُحَدِّثُ قَالَ: وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ يَوْمَ الحَرَّةِ[٤] غَارًا، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ لِرَجُلٍ مِنْ (أَهْلِ) الشَّامِ: أَدُلُّكَ عَلَى رَجُلٍ تَقْتُلُهُ[٥]؟ فَلَمَّا

---

(١) تقريب التهذيب (٧٠٨٦). (٢) تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٠٥).

(٣) البداية والنهاية (٨/ ١٧).

(٤) كانت وقعة الحَرَّةِ سنة (٦٣هـ). البداية والنهاية (٨/ ٢٣٨، ٢٤٢) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٧١).

وكان سببها: أن أهل المدينة رغبوا في إعادة الشورى في اختيار الخليفة، وسخطوا من مقتل الحسين رضي الله عنه، فخلعوا يزيد، وخلعوا عامله على المدينة، فبعث إليهم يزيدُ جيشا فاقتتلوا بناحية من المدينة تدعى "الحَرَّةَ"، فكانت الدَّائِرَةُ لِجَيْشِ يزيد، وَقُتِلَ جَمَاعَةٌ مِنْ أهل المدينة. انظر: صحيح البخاري (٦٦٩٤) البداية والنهاية (٨/ ٢٣٨) [(١١/ ٦١٤) دار هجر]، مواقف المعارضة في عهد يزيد بن معاوية، لمحمد بن عبد الهادي بن رزَّان الشيباني (ص٤٥٥).

(٥) أي أن أبا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ رضي الله عنه لَجَأَ إِلَى غَارٍ يَخْتَبِئُ فِيهِ وَيَفِرُّ من الفتنة يَوْمَ الحَرَّةِ، فَبَيْنَا هو في الغار معتزلاً الناس إذ دخل عليه في الغار رَجُلٌ لا يُخْشَى جَانِبُهُ؛ لأنه - فيما يُفْهَمُ من سياق الخبر - إن لم يكن مَدَنِيًّا فهو على الأقل ليس من أهل الشام، ثم خرج هذا الرجل يَسْعَى بِأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه لِيُوقِعَ به ويفشي مكان اختبائه، فوجد الغَادِرُ جُنْدِيًّا من جيش الشام، فَجَعَلَ يُرَغِّبُ الجُنْدِيَّ لِيَقْتُلَ أبا سَعِيدٍ رضي الله عنه، وَدَلَّهُ عَلَى الغَارِ.

وَلَعَلَّ ذَاكَ الغَادِرَ يَعْلَمُ بِمَكَانَةِ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه العظيمةِ، فأراد نَيْلَ حَظْوَةٍ عند جيش الشام حِينَ رآهم يَقْتُلُونَ وَيَنْهَبُونَ، عَسَى أَنْ يُصِيبَ مِنَ المالِ كما يُصِيبُونَ.

=

انْتَهَى الشَّامِيُّ إِلَى بَابِ الغَارِ قَالَ لِأَبِي سَعِيدٍ - وَفِي عُنُقِ أَبِي سَعِيدٍ السَّيْفُ -: أُخْرُجْ إِلَيَّ. قَالَ: «لَا، وَإِنْ تَدْخُلْ عَلَيَّ أَقْتُلْكَ» (١)، فَدَخَلَ الشَّامِيُّ عَلَيْهِ، فَوَضَعَ أَبُو سَعِيدٍ السَّيْفَ وَقَالَ: «بُؤْ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ وَلْتَكُنْ (٢) مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ» (٣)، قَالَ: أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ أَنْتَ؟(٤) قَالَ «نَعَمْ»، قَالَ: فَاسْتَغْفِرْ لِي، قَالَ: «غَفَرَ اللهُ لَكَ» (٥).

[٦٢٦] وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ بَشِيرُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ قَالَ: لَمَّا اسْتُبِيحَتِ الْمَدِينَةُ (٦) ....

= وكان من خُبْثِ هذا الغَادِرِ: أنه لم يُخْبِرِ الجُنْدِيَّ الشامي باسم ذاك الذي بالغار، لأنه كان حريصا على مقتل أبي سعيد ﷺ، وخشي إن علم الجندي باسمه أن يتورع الجندي من قتله فتفوته فرصةُ نَيْلِ الحَظْوَةِ، لكن الجندي الشامي تَفَطَّنَ إلى أنه أبو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ ﷺ.

(١) أراد ﷺ تَخْوِيفَ الجُنْدِيِّ الشَّامِيِّ وَصَرْفَهُ عن الدخول، لكن الجُنْدِيَّ لَمْ يَنْزَجِرْ، بل دَخَلَ عليه الغَارَ.

(٢) (وَلْتَكُنْ) كذا في تاريخ دمشق، ووقع في مطبوعة تاريخ خليفة وتاريخ الإسلام والسير: (وَكُنْ).

(٣) أي أنَّ أبا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ ﷺ تَرَكَ سِلَاحَهُ وَرَمَاهُ عَلَى الأرض للدلالة على أنه لن يَقْتُلَ أخاه المسلِمَ، وأنه يكون المقتول خيرا من أن يكون القاتل، فوعظ أبو سَعِيدٍ ﷺ الجُنْدِيَّ الشَّامِيَّ وَذَكَّرَهُ بِقِصَّةِ قَابِيلَ الذي قَتَلَ أَخَاهُ هَابِيلَ فَنَدِمَ وَخَسِرَ، قال تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٣٠﴾ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿٣١﴾﴾ [المائدة: ٣١].

(٤) أي: قَالَ الجُنْدِيُّ الشَّامِيُّ: "هَلْ أَنْتَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ؟"، وقد عَرَفَهُ الجُنْدِيُّ بِسَبَبِ شِدَّةِ وَرَعِهِ ﷺ وَفِرَارِهِ مِنَ الفِتَنِ، فلمَّا عَرَفَهُ الجُنْدِيُّ وَقَرَّهُ، وطلب منه ﷺ الاستغفارَ له؛ لعلمه بعظيم مكانته وصحبته وفضله ﷺ.

(٥) تاريخ خليفة (ص٢٣٩) إسناده صحيح. وأثبتُ المتن من تاريخ دمشق، وما بين القوسين (أهل) من مطبوعة تاريخ خليفة.

أَبُو عَقِيلٍ الدَّوْرَقِيُّ: هو بَشِيرُ بْنُ عُقْبَةَ. وَأَبُو نَضْرَةَ: هو الْمُنْذِرُ بنُ مَالِكِ بنِ قُطَعَةَ العَبْدِيُّ العَوَقِيُّ.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (٢٠/ ٣٩٤) من طريق خليفة به.

وهو في تاريخ الإسلام (٥/ ٥٥٣) [(٢/ ٨٩٦) ت: بشار] وسير أعلام النبلاء (٣/ ١٧٠). وانظر التالي.

(٦) هناك تعليق جيد في مسألة استباحة المدينة يَوْمَ الحَرَّةِ وجدتُهُ عند فضيلة الشيخ د. محمد صامل السلمي، قال:

[إِبَاحَةُ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ قِبَلِ الجَيْشِ الَّذِي بَعَثَهُ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ لِإِخْضَاعِهِمْ بَعْدَ أَنْ خَلَعُوا بَيْعَتَهُ وَطَرَدُوا أَمِيرَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ: مِمَّا تَبَايَنَتْ فِيهِ أَقْوَالُ الْمُؤَرِّخِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَدَخَلَ بَعْضَهُ التَّزَيُّدُ.

وَقَدْ سَاقَ الطَّبَرِيُّ فِي تَارِيخِهِ: (٥/ ٤٨٤- ٤٩٥) خَبَرَ الحَرَّةِ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ الكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي مِخْنَفٍ. وَمِنْ طَرِيقِ عَوَانَةَ بْنِ الحَكَمِ. وَأَوْرَدَ بَعْضَهُ مِنْ طَرِيقِ الوَاقِدِيِّ بَعْدَمَا أَوْرَدَ فِي طَرِيقِ هِشَامِ الكَلْبِيِّ وَعَوَانَةَ: الأَمْرَ لِقَائِدِ الجَيْشِ مُسْلِمِ بْنِ عُقْبَةَ بِإِبَاحَةِ الْمَدِينَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لِلطَّاعَةِ وَنَصَبُوا الحَرْبَ. وَقَدْ حَدَّدَتِ الرِّوَايَةُ نَوْعَ الإِبَاحَةِ وَالْمَقْصُودَ بِهَا: (فَإِذَا ظَهَرْتَ عَلَيْهِمْ فَأَبِحْهَا ثَلَاثًا، فَمَا فِيهَا مِنْ مَالٍ أَوْرِقَةٍ - أَيْ دَرَاهِم - أَوْ سِلَاحٍ أَوْ طَعَامٍ فَهُوَ لِلْجُنْدِ، فَإِذَا مَضَتِ الثَّلَاثُ فَاكْفُفْ عَنِ النَّاسِ)، الطبري: (٥/ ٤٨٤).

وَقَالَ فِي (٥/ ٤٩١): (...وَأَبَاحَ مُسْلِمٌ الْمَدِينَةَ ثَلَاثًا، يَقْتُلُونَ النَّاسَ، وَيَأْخُذُونَ الأَمْوَالَ، فَأَفْزَعَ ذَلِكَ مَنْ كَانَ بِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ).

كَمَا أَوْرَدَ فِي (٥/ ٤٩٥) رِوَايَةً أَوْثَقَ مِمَّا رَوَى أَبُو مِخْنَفٍ وَأَصْحَابُهُ وَبِسِيَاقٍ آخَرَ، وَلَمْ يُصَرِّحْ فِيهَا بِالإِبَاحَةِ، وَلَكِنَّهَا

. . . .

مَفْهُومَةٌ مِنَ السِّيَاقِ، وَالرِّوَايَةُ مُخْتَصَرَةٌ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ هِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ فِي تَارِيخِهِ (ص٢٣٨)، وَهِيَ مِنْ طَرِيقِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ جُوَيْرِيَةَ بْنِ أَسْمَاءَ، عَنْ أَشْيَاخٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَالإِسْنَادُ صَحِيحٌ إِلَى جُوَيْرِيَةَ بْنِ أَسْمَاءَ.

وَلِبَعْضِ مَا تَضَمَّنَتْهُ هَذِهِ الرِّوَايَةُ مِن إِقْحَامِ الجَيْشِ الشَّامِيِّ مِنْ مَنَازِلِ بَنِي حَارِثَةَ: شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَخْرَجَهُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي "تَارِيخِهِ" بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، قَالَ: ﴿جَاءَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الآيَةِ عَلَى رَأْسِ سِتِّينَ سَنَةٍ: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا﴾ [الأحزاب، آية ١٤]، يَعْنِي إِدْخَالَ بَنِي حَارِثَةَ أَهْلَ الشَّامِ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي وَقْعَةِ الحَرَّةِ﴾. انْظُرْ: فَتْح البَارِي (١٣/ ٧١).

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى وُقُوعِ الإِبَاحَةِ مَا رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ: (٧/ ق٢٨) عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ بَشِيرُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ قَالَ: لَمَّا اسْتُبِيحَتِ الْمَدِينَةُ - يَعْنِي يَوْمَ الحَرَّةِ - دَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ غَارًا، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ فَقَالَ: اخْرُجْ. فَقَالَ: ﴿لَا أَخْرُجُ، وَإِنْ تَدْخُلْ عَلَيَّ أَقْتُلْكَ﴾، فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَوَضَعَ أَبُو سَعِيدٍ السَّيْفَ وَقَالَ: ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾﴾... إلخ. وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ حَكَى وُقُوعَ إِبَاحَةِ الْمَدِينَةِ أَيَّامَ الحَرَّةِ مَجْمُوعَةٌ مِنَ العُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّتَبُّعِ، مِثْلَ: شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي مِنْهَاجِ السُّنَّةِ (٤/ ٥٧٥)، وَالحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ فِي البِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ (٨/ ٢٢٠)، وَالحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنْ كُتُبِهِ، انْظُرْ مِنْهَا فَتْحَ البَارِي (١٣/ ٧٠)، غَيْرَ أَنَّهُ مِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذِهِ الحَادِثَةَ قَدْ بُولِغَ فِي وَصْفِهَا وَفِي عَدَدِ القَتْلَى الَّذِينَ قُتِلُوا فِيهَا، وَأَنَّ جُنُودَ الجَيْشِ وَقَعُوا عَلَى النِّسَاءِ، وَافْتَضُّوا الأَبْكَارَ، فَوَلَدَتْ بَعْدَ الحَرَّةِ أَلْفُ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ، وَأُجْهِزَ عَلَى الجَرْحَى، وَقُتِلَ الْمُدْبِرُ، وَجَالَتِ الخَيْلُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَبَالَتْ وَرَاثَتْ بَيْنَ القَبْرِ وَالْمِنْبَرِ، وَانْقَطَعَتِ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَخَلَتِ الْمَدِينَةُ مِنْ أَهْلِهَا، وَتُرِكَتِ الثِّمَارُ لِلْعَوَافِي... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَهَذَا أَمْرٌ لَا يُحْتَمَلُ وُقُوعُهُ، وَلَا تَقْبَلُهُ طَبِيعَةُ الْمُجْتَمَعِ، وَلَا سُنَنُ العَادَةِ، لَا سِيَّمَا مَعَ قُرْبِ العَهْدِ بِالرِّسَالَةِ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الفِعْلِ مِنِ انْتِهَاكِ الأَعْرَاضِ وَالإِسْرَافِ فِي القَتْلِ وَقَعَ مَعَ الكُفَّارِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ وُقُوعُهُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ وَفِي دَارِ النُّبُوَّةِ وَالهِجْرَةِ؟!

وَالحَادِثَةُ لَا شَكَّ أَنَّهَا كَبِيرَةٌ وَمُؤْسِفَةٌ وَخَطَأٌ جَسِيمٌ، وَلِذَلِكَ أَجْمَعَ السَّلَفُ عَلَى تَسْمِيَةِ مُسْلِمِ بْنِ عُقْبَةَ "مُسْرِفًا"، وَلَكِنَّ هَذَا لَا يَجْعَلُنَا نَنْفِي أَصْلَ الحَادِثَةِ - وَهُوَ إِبَاحَةُ الْمَدِينَةِ - بَعْدَ تَوَارُدِ الأَدِلَّةِ عَلَى ثُبُوتِهَا كَمَا فَعَلَ بَعْضُ الْمُسْتَشْرِقِينَ وَالبَاحِثِينَ الْمُعَاصِرِينَ الَّذِينَ جَهَّلُوا السَّلَفَ الْمَاضِينَ وَنَسَبُوهُمْ إِلَى ضَعْفِ التَّحْقِيقِ العِلْمِيِّ، مَعَ أَنَّهُمْ هُمْ لَمْ يَبْنُوا حُكْمَهُمْ هَذَا عَلَى التَّتَبُّعِ وَالاسْتِقْرَاءِ وَدِرَاسَةِ كَافَّةِ النُّصُوصِ الوَارِدَةِ فِي الْمَوْضُوعِ وَإِلَّا لَتَبَيَّنَ لَهُمُ الحَقُّ وَالوَاقِعُ] اهـ. انظر: الطبقة الخامسة من طبقات ابن سعد (٢/ ٦٥) بتحقيق السلمي.

أقول: ويضاف إلى ما ذكر د. محمد صامل السلمي ما يلي:

أخرج مسلم (٧١٥)-(١١١) [ت: عبد الباقي]: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَاعْتَلَّ جَمَلِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَفِيهِ ثُمَّ قَالَ لِي: ﴿بِعْنِي جَمَلَكَ هَذَا﴾، قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، قَالَ: ﴿لَا، بَلْ بِعْنِيهِ﴾ قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: ﴿لَا، بَلْ بِعْنِيهِ﴾، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ لِرَجُلٍ عَلَيَّ أُوقِيَّةَ ذَهَبٍ، فَهُوَ لَكَ بِهَا، قَالَ: ﴿قَدْ أَخَذْتُهُ، فَتَبَلَّغْ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِبِلَالٍ: ﴿أَعْطِهِ أُوقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ وَزِدْهُ﴾، قَالَ: فَأَعْطَانِي أُوقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ، وَزَادَنِي قِيرَاطًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَا تُفَارِقُنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَكَانَ فِي كِيسٍ لِي فَأَخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ.

قوله: (فَأَخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ): يدل على وقوع النَّهب.

وأخرج الخلال في السنة (٨٤٥): أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: ثَنَا مُهَنَّا قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: ﴿هُوَ فَعَلَ بِالْمَدِينَةِ مَا فَعَلَ؟﴾ قُلْتُ: وَمَا فَعَلَ؟ قَالَ: ﴿قَتَلَ بِالْمَدِينَةِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَعَلَ﴾، قُلْتُ: وَمَا فَعَلَ؟ قَالَ: ﴿نَهَبَهَا﴾. وهو في المنتخب من علل الخلال (١٤٤).

أقول: مصدر هذا الخبر هو سؤالات مُهَنَّا بن عَبْدِ اللهِ الشَّامِيِّ للإمام أحمد بن حنبل.

- يَعْنِي (يَوْمَ) [١] الحَرَّةِ - دَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ غَارًا، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ فَقَالَ: أُخْرُجْ. فَقَالَ: «لَا أَخْرُجُ، وَإِنْ تَدْخُلْ عَلَيَّ أَقْتُلْكَ»، فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَوَضَعَ أَبُو سَعِيدٍ السَّيْفَ وَقَالَ: «﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾﴾» [المائدة: ٩٢]، **قَالَ: أَنْتَ أَبُو سَعِيدٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: اسْتَغْفِرْ لِي، قَالَ: «غَفَرَ اللهُ لَكَ»** [٢].

هذان الخبران يدلَّانِ على أنَّ سَيِّدَنَا أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ ﷺ مَا انْفَكَّ يَفِرُّ مِنَ الفِتَنِ وَيَعْتَزِلُهَا، وقد توفي سَنَةَ أربعٍ وسبعين [٣]، أي بعد وَقْعَةِ الحَرَّةِ بنحو اثنتي عشرة سنة.

[٦٢٧] أَخْرَجَ أبو زُرْعَةَ الدمشقي في "تاريخه": **حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: لَمَّا خَرَجَ مُعَاوِيَةُ إِلَى صِفِّينَ اسْتَخْلَفَ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ [٤] عَلَى دِمَشْقَ** [٥].

ورد في الخبر تسميةُ الذي اسْتَخْلَفَهُ معاويةُ ﷺ على دمشق حين شَخَصَ إلى صِفِّينَ، وهو فَضَالَةُ بْنَ عُبَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ ﷺ.

وقال ابنُ حِبَّانَ وَابْنُ عَسَاكِرَ وَالْمِزِّيُّ والذَّهَبِيُّ وغيرُهُمْ: أَنَّ معاوية ﷺ كان يَستخلِف

فقصةُ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ وهو في الغَارِ: تدل على وقوع القتل بعد انتهاء المعركة بحيث تَتَبَّعَ الجُنْدُ بعضًا من رجالات المدينة فقتلوهم، لكن لم يَقَعْ قَتْلٌ كثير أثناء الاستباحة فيما تدل عليه النصوص المعتبرة.

وأما حديث جابر ﷺ، وقول أحمد بن حنبل: يدلان على وقوع النَّهْبِ.

وَالقَتْلُ وَالنَّهْبُ: هما المقصودان باستباحة المدينة، وقد استمرَّا ثلاثةَ أيام.

(١) زيادة من تاريخ دمشق.

(٢) الطبقات الكبرى (٥/ ٣٥٤) [مكتبة الخانجي]. خبر صحيح، وهذا إسناده جيد من أجل يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ - وهو أَبُو عَبَّادٍ الضُّبَعِيُّ البَصْرِيُّ -، تكلم فيه بعضهم، لكن احتج به الشيخان، وقال ابن حجر: صدوق.

وانظر ما سبق.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (٢٠/ ٣٩٥) من طريق ابن سعد، به.

(٣) سير أعلام النبلاء (٣/ ١٧١).

(٤) فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ نَافِذٍ الأَوْسِيُّ الأَنْصَارِيُّ ﷺ، مضت ترجمته في صفحة (٣٦٠).

(٥) تاريخ أبي زُرْعَةَ الدمشقي ص (١٩٩) خبر مقبول بقرائنه، وهذا إسناد معضل رجاله ثقات. أَبُو مُسْهِرٍ: هو عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ مُسْهِرٍ الغَسَّانِيُّ الدِّمَشْقِيُّ. وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: هو التَّنُوخِيُّ.

القرائن:

أن التَّنُوخِيَّ كان عالما بأمر الشام، وقد سَمَّى أَحَدَ وُلَاةِ دِمَشْقَ، وَمِثْلُهُ يُؤْخَذُ منه هذا.

ولاستفاضة استخلاف معاوية له ﷺ بدمشق إذا غاب عنها معاوية ﷺ.

التخريج:

أخرجه ابن عساكر (٤٨/ ٣٠٣) من طريق أبي زُرْعَةَ الدمشقي، به.

وأخرجه وكيع في أخبار القضاة (٣/ ٢٠١) من طريق الهيثم بْن مروان، عَن أبي مُسْهِرٍ، بنحوه، وفيه أوله زيادة.

وهو في سير أعلام النبلاء (٣/ ١١٥) عن التَّنُوخِيِّ، به.

فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ رضي الله عنه على إمرة دمشق إذا غاب عنها [(١)].

وهذا يدل على أن أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه لم يكن يُبَيِّتُ النِّيَّةَ - حين تولى الخلافة سَنَةَ (٤٠هـ) إلى موت سعد بن أبي وَقَّاصٍ رضي الله عنه سنة (٥٥هـ) - على تولية ابنه يَزِيدَ الخلافة مِن بعده، فإنَّ استخلاف فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه يعني: أنَّ فَضَالَةَ رضي الله عنه سيتولى الخلافةَ إنْ حَدَثَ بمعاويةَ رضي الله عنه حَدَثٌ أثناء غيابه.

ومعاويةُ رضي الله عنه إنما دعا إلى بيعة يَزِيدَ لولاية العهد سَنَةَ (٥٦هـ) [(٢)].

وقد توفي فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ رضي الله عنه سَنَةَ (٥٣هـ)، قاله المدائني وعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحَكَمِ الْمِصْرِيُّ [(٣)] والقاسم بن سَلَّامٍ وأبو سليمان ابن زَبْرٍ [(٤)] وابْنُ السَّكَنِ [(٥)] وأبو نُعَيْمٍ الأصبهاني [(٦)]، ورجَّحه ابن عبد البر، وصححه الْمِزِّيُّ [(٧)].

---

(١) انظر: تاريخ دمشق (٤٨/ ٢٩٠) تهذيب الكمال (٢٣/ ١٨٧) سير أعلام النبلاء (٣/ ١١٤) ونقل ابن حجر في الإصابة (٥/ ٣٧١) قولَ ابن حبان.

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ٢٤٧).

(٣) أبو القاسم، صاحب "تاريخ مصر"، مطبوع، قال الذهبي: محدث أخباري علامة. وقال ابن حجر: ثقة س. الكاشف (٣٢٣٦) التقريب (٣٩١٥).

(٤) تاريخ دمشق (٤٨/ ٣٠٧).

(٥) فيما حكاه عنه ابن حجر في الإصابة (٥/ ٣٧١).

(٦) معرفة الصحابة (٤/ ٢٢٨٢).

(٧) الاستيعاب (٣/ ١٢٦٣) تهذيب الكمال (٢٣/ ١٨٩).

مُلْحَقٌ فِيهِ

تَرْجَمَةُ ذِي الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيِّ

مُلْحَقٌ فِيهِ
تَرْجَمَةُ ذِي الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيِّ

[٦٢٨] أَخْرَجَ البُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ، جَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ ذِي الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ، فَقَالَ: اعْدِلْ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟» قَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ: دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ: «دَعْهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا، يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يُنْظَرُ فِي قُذَذِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَصْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي رِصَافِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي نَضِيِّهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، قَدْ سَبَقَ الفَرْثَ وَالدَّمَ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ، أَوْقَالَ: ثَدْيَيْهِ، مِثْلُ ثَدْيِ المَرْأَةِ، أَوْقَالَ: مِثْلُ البَضْعَةِ تَدَرْدَرُ، يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ»، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا، قَتَلَهُمْ، وَأَنَا مَعَهُ، جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَهُ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: فَنَزَلَتْ فِيهِ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾[التوبة: ٥٨][١].

مضى شرح الغريب[٢].

الصواب في تسمية "ذِي الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيِّ":

قوله (**عَبْدُ اللهِ بْنُ ذِي الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ**): كذا وقع في هذه الرواية أن اسمه "عَبْدُ اللهِ بْنُ ذِي الخُوَيْصِرَةِ"، وهذا لفظ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه.

وقد خالفه أصحاب الزهري فقالوا في تسميته: "ذُو الخُوَيْصِرَةِ"[٣]. قال الحافظ ابن حجر: (وَهُوَ أَصْوَبُ)[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وتسمية ذي الخُوَيْصِرَةِ هو المشهور في عامة الحديث كما رواه عامة أصحاب الزهري عنه، والأشبه أن ما انفرد به مَعْمَرٌ وهم منه، فإن له مثل ذلك)[٥].

---

(١) صحيح البخاري (٦٥٣٤). (٢) برقم [٢١٦].

(٣) ومنه لفظ شُعَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، مضى برقم [٢١٦].

(٤) هدي الساري لابن حجر (ص٣٤٠).

(٥) الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ (ص٢٢٧).

وذو الـخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ قد وصفه أَبُو سَعِيدٍ الـخُدْرِيُّ ﷺ بقوله: (**فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرُ العَيْنَيْنِ**[١]**، نَاتِئُ**[٢] **الجَبِينِ، كَثُّ اللِّحْيَةِ**[٣]**، مُشْرِفُ**[٤] **الوَجْنَتَيْنِ**[٥]**، مَحْلُوقُ الرَّأْسِ**)[٦].

ثُبُوتُ نِفَاقِهِ:

وكان ذُو الـخُوَيْصِرَةِ منافقا، ثَبَتَ نِفَاقُهُ مِن وجهين:

● الوجه الأول: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الـخُدْرِيَّ ﷺ قال في نهاية الحديث: (**فَنَزَلَتْ فِيهِ**: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾) [التوبة: ٥٨] [٧]، وهذه الآية نزلت في المنافقين[٨].

● الوجه الثاني: أن النبي ﷺ لم يُنْكِرْ على عمر بن الخطاب ﷺ تسميته بالمنافق.

[٦٢٩] أَخْرَجَ مُسْلِمٌ: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ بْنِ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ**[٩] **مُنْصَرَفَهُ مِنْ حُنَيْنٍ، وَفِي ثَوْبِ بِلَالٍ فِضَّةٌ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْبِضُ مِنْهَا، يُعْطِي النَّاسَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اعْدِلْ، قَالَ: «وَيْلَكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ؟ لَقَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ» فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ** ﷺ: دَعْنِي، يَا رَسُولَ اللهِ فَأَقْتُلَ هَذَا الْمُنَافِقَ، فَقَالَ: «مَعَاذَ اللهِ، أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي، إِنَّ هَذَا وَأَصْحَابَهُ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»[١٠].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فهذا الرجل قد نص القرآن أنه من المنافقين بقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ٥٨] أي يعيبك ويطعن عليك، وقوله للنبي ﷺ: اعدل واتق الله بعدما خص بالمال أولئك الأربعة نسب للنبي ﷺ إلى أنه جار ولم يتق الله، ولهذا قال النبي ﷺ: «أولستُ أحق أهل الأرض أن يتقي الله؟ ألا تأمنوني وأنا أمين مَن في السماء؟».

ومثل هذا الكلام لا ريب أنه يوجب القتل لو قاله اليوم أحد، وإنما لم يقتله النبي ﷺ لأنه

(١) الْمُرَادُ أَنَّ عَيْنَيْهِ دَاخِلَتَانِ فِي مَحَاجِرِهِمَا لَاصِقَتَيْنِ بِقَعْرِ الْحَدَقَةِ وَهُوَ ضِدُّ الْجُحُوظِ. فتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٨).

(٢) مِنَ النُّتُوءِ، أَيْ أَنَّهُ يَرْتَفِعُ عَلَى مَا حَوْلَهُ. فتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٨).

(٣) الكَثَاثَةُ فِي اللِّحْيَةِ: أن تكون غير رقيقة ولا طويلة، ولكن فيها كثافة. النهاية لابن الأثير (٤/ ١٥٢).

(٤) أَيْ بَارِزُهُمَا. فتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٨).

(٥) الْوَجْنَتَانِ: الْعَظْمَانِ الْمُشْرِفَانِ عَلَى الْخَدَّيْنِ. فتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٨).

(٦) صحيح البخاري (٦٩٩٥) وقد مضى برقم [٢١٧] من صحيح مسلم.

(٧) مضى الحديث قبل قليل برقم [٦٢٨].

(٨) تفسير الطبري (١٤/ ٣٠٠).

(٩) الجِعْرَانَةُ: هي ماء بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أقرب، نزلها النبي ﷺ لما قسم غنائم هَوَازِنَ مَرْجِعَهُ مِن غَزَاةِ حُنَيْن، وَأَحْرَمَ منها ﷺ، وله فيها مسجد. معجم البلدان (٢/ ١٤٢).

(١٠) صحيح مسلم (٣/ ١٠٩).

كان يظهر الإسلام وهو الصلاة التي يقاتل الناس حتى يفعلوها، وإنما كان نفاقه بما يخص النبي ﷺ من الأذى، وكان له أن يعفو عنه، وكان يعفو عنهم تأليفا للقلوب لئلا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه)(١).

تحرير القول في خلطه بِحُرْقُوصِ بْنِ زُهَيْرٍ الذي قُتِلَ في النهروان:

اعترض ابنُ حجر على أبي عمر ابن عبد البَرِّ، فقال: (وَزَعَمَ أَبُو عُمَرَ أَنَّ حُرْقُوصَ بْنَ زُهَيْرٍ هُوَ ذُو الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيُّ)(٢).

والذي ذهب إليه ابن حجر هو الصواب، وهو التفريق بين ذِي الخُوَيْصِرَةِ وبين حُرْقُوصِ بْنِ زُهَيْرٍ السَّعْدِيُّ، ،،

فالأول: منافق، وأيضا لم يثبت شهوده النهروان.

وأما الثاني: كان أحد القادة الفاتحين، بعثه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ على رأس جيش ليمد به عُتْبَةَ بْنَ غَزْوَانَ الْمَازِنِيَّ ؓ في حربه على الهرمزان، فافتتح حُرْقُوصٌ سوقَ الأهواز، وتأمَّرها بِأَمْرِ عمر ؓ، واتَّسقت لِحُرْقُوصٍ بلادُ سوق الأهواز إلى تُسْتَرَ، ووضع الجزية، وكتب بالفتح والأخماس إلى عمر ؓ(٣).

فلا يمكن أن يُؤَمِّرَ عمرُ بن الخطاب ؓ منافقا، ولا يمكن أن يستعمل عمرُ ؓ رجلا رآه بعينه وسمعه بأذنه وهو يسيء إلى رسول الله ﷺ، بل قد قال فيه عُمَرُ ؓ أنه "منافق"، ولم ينكر عليه رسول الله ﷺ، واستأذن النبيَّ ﷺ بقتله فلم يأذن له، كل هذا يجعل تَأْمِيرَ عمر ؓ له مستحيلا، فحتما أن ذا الخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيَّ غير حُرْقُوصِ بْنِ زُهَيْرٍ السَّعْدِيِّ.

ثم إن حُرْقُوصًا تغير حاله بعد استشهاد عمر ؓ، فكان من رؤوس الذين حصروا عثمان ؓ، ثم كان مع علي ؓ في صِفِّينَ، لكنه خرج عليه، فقُتل مع الحرورية بالنهروان(٤).

نتائج البحث:

١ ـ أن حملة التشويه التي طالت تاريخ الإسلام عموما، وعصرَ النبوة والخلفاء الراشدين ؓ والأُمَويين والعباسيين خصوصا: هي حملة منظَّمة مُمَنْهَجَةٌ، لا عفوية صادرة من أشخاص، ولا عمل فردي، ويَظهر من خلال التأمل في التاريخ أن القائمين عليها اتفقوا على سلوك منهج خاص للوصول إلى غايتهم، وقد تتغير الكيفية من عصر إلى آخر، لكن المنهج متقارب، والغاية واحدة، وهي تشويه تاريخ الإسلام، فإن الطعن برجالات الفتح

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص٢٢٨ - ٢٢٩).

(٢) الإصابة (٢/ ٤٤) بتصرف يسير.

(٣) تاريخ الطبري (٢/ ٤٩٦).

(٤) تاريخ الطبري (٢/ ٤٩٧).

الإسلامي، وبأبطال الإسلام وعظمائهم: هو طعن برسالة الإسلام، بنشأتها وانتشارها.

وإذا نظرنا على سبيل المثال إلى مرويات نَصْرِ بْنِ مُزَاحِمٍ في كتابه "وَقْعَةِ صِفِّينَ"، فسوف نجد طريقته في الدَّسِّ والافتراء والتزوير في التاريخ تكون كثيراً وَفْقَ الخطوات التالية:

ـ **الخطوة الأولى**: يَبْدَأُ القصةَ بذكر شخصية واحدة أو عدة شخصيات مشهورة (تكون من مُنَاصِرِي عليٍّ رضي الله عنه أو من المعتزلين للفتنة)، تقوم هذه الشخصية بإبراز مظلومية عليٍّ رضي الله عنه، أو مناصرته بانحياز جَلِيٍّ في الرواية التاريخية.

ـ **الخطوة الثانية**: يَذْكُرُ في سياق القصة موقفا سيئا (على اختلاف سوئه بين الروايات التاريخية)، ثم يُلْبِسُ هذا الموقفَ السيءَ على معاوية رضي الله عنه وأتباعه، أو على الصحابة المعتزلين للفتنة رضي الله عنهم.

ـ **الخطوة الثالثة**: وهي خطوة هامة في عملية التشويه الْمُمَنْهَجِ، هي اختلاق الشعر والقصائد بهدف التغطية على التزوير والكذب!!

وأحيانا يقدِّم ويؤخِّر بين هذه الخطوات، وأحيانا يقتصر على اثنتين منها.

فحال تلك المرويات التاريخية المكذوبة مع تلك القصائد المفتراة: كحال اللحم الرديء الذي لا يستسيغه آكله، فيُملأ بالبهارات والتوابل (خصوصا الحارة منها) لِتُزِيلَ رَدَاءَتَهُ وَزَفَرَهُ، فيَستلذّه مَن لا يُحْسِن التفريقَ بين اللحم الجيد والرديء، أما الخَبِير باللحم فإنه يكتشف "اللحم الرديء الْمُبَهَّرَ" باللون أو الرائحة قبل التذوق، وهكذا حال الخبير بالتاريخ وبالمنهج الصحيح في كتابته، فإنه يَكشف حَبْكَ التزييف والكذب فيها، ولا يَنْطَلِي عليه الحَبْكُ.

٢ ـ إن المؤرخين المتأخرين - كابن الجوزي وابن الأثير والذهبي وابن كثير - صَنَّفُوا تواريخَهم على السنين، وقد حاولوا جمع المادة التاريخية مِن تواريخِ مَن سَبَقَهُمْ مِنَ المتقدِّمين، ولم يعتمدوا في كتابة أحداث فتنة صِفِّينَ إلا على عدد "محدود" من الروايات التاريخية، أكثرها من تاريخ الطبري أو مِن موارده (كَسَيْفِ بْنِ عُمَرَ وَأَبِي مِخْنَفٍ)، وبهذا صار أفق المعلومات التاريخية لَدَى المؤرخين المتأخرين ضيقا، وزاد الأمر سوءا: أن أكثر الأبحاث التاريخية المعاصرة لم تخرج عن هذا المحيط (الطبري وموارده، والمتأخرين) إلا قليلا، ثم بَرَزَتْ مشكلةٌ عند المعاصرين، وهي أن بعضهم ينقل من بعض إلا ما شاء الله، كل ذلك أدَّى إلى ضعف الدراسات التاريخية المعاصرة، وإلى كون مادتها ضيقةَ الأفق.

وتميز كل واحد من هؤلاء الأئمة المتأخرين بإضافات في تواريخهم، على سبيل المثال: ابن كثير تميز بكثرة الاقتباس من كتب الحديث، ومراعاة التحقيق في بعض المواضع. وتميز الذهبي بنقل أخبار عديدة متعلقة بِصِفِّينَ من كتب التراجم والطبقات.

فالاعتماد على كتب التاريخ والتراجم والطبقات فقط في الأبحاث التاريخية يُعَدُّ خطأً

منهجيا يؤثِّرُ سَلْبًا وبشكل كبير على نتائج البحث وعلى الصورة التاريخية، فَيَجِبُ الرجوعُ إلى كتب الحديث والآثار وغيرها.

كما أن كثيرا من كتب التراجم المتأخرة (كالاستيعاب وتاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء وتهذيب الكمال والإصابة وغيرها) تُعْتَبَرُ - في كثير من الأحيان - ككتاب واحد؛ لأن مؤلفيها استقوا كثيرا من مادتهم (وفي بعض المواضع أغلبها) من تاريخ دمشق وتاريخ بغداد، ولأن بعضهم ينقل من بعض، فكتب المتأخرين يستفاد منها ولا يُقْتَصَرُ عليها.

٣ ـ أن كتب التراجم والطبقات تحتوي على مادة تاريخية متعلقة بِصِفِّينَ أغزر وأوثق وأنفس من كتب التاريخ القديمة كتاريخ الطبري، وَوَقْعَةِ صِفِّينَ لِنَصْرِ بْنِ مُزَاحِمٍ، وكتابِ صِفِّينَ لِابْنِ دِيزِيلَ، لكن الاستفادة من كتب التراجم والطبقات تَحُفُّهَا مَشَقَّةٌ؛ لأنها غيرُ مرتبةٍ على تسلسل أحداث السنين ولا على الموضوعات التاريخية.

وهناك كتب أخرى تميَّزت بما سبق (الغزارة والوثاقة والنفاسة)، وهي كتب الحديث، وكتب الآثار كمصنفَيْ عبد الرزاق وابن أبي شيبة.

٤ ـ أنَّ الأخبار الواردة في فتنة الجَمَلِ وَصِفِّينَ إذا احتوت على "الشِّعْرِ": غالباً لا تصل إلى درجة الصحة أو الحُسْنِ أو القبول، بل تكون مردودةً أو مسكوت عنها.

٥ ـ أن كتب الحديث الشريف وكتب الآثار تحتويان على مادة تاريخية ثابتة متعلقة بموقعة صِفِّينَ وَالأَحْدَاثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا أكثر من كتب التاريخ.

٦ ـ أن عدد مَنْ ثَبَتَ شُهُودُهُ "صفين" من الصحابة رضي الله عنهم هم (٢٥) صحابيًّا تقريباً، منهم أربعة بدريين كانوا في جيش العراق، وهم: علي وعمار وسَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ رضي الله عنهم، والرابع: لم أعرفه. انظر: الإحصاء الذي بعد [٥٣].

وأما عدد الصحابة رضي الله عنهم الذين ترجمتُ لهم في "مواقف الصحابة رضي الله عنهم" ممن شَهِدَ صِفِّينَ: فَهُمْ (٢١) صحابيًّا، ثَبَتَ شُهُودُهم بالأخبار الصحيحة، منهم (١٤) في جيش العراق، و (٧) في جيش الشام.

٧ ـ أن رؤوس أهل البيت رضي الله عنهم كانوا مُعَارِضِينَ لعلي رضي الله عنه في استخدامه لخيار الحرب مع أهل البَغْيِ في الشام، لا معاندين، عدا الحسين رضي الله عنه. انظر [٩٠] [٩١] والتعليق بعدهما.

٨ ـ أَنَّ أمير المؤمنين علي ومعاوية وعمرو بن العاص رضي الله عنهم: تغيَّرت بعضُ مواقفهم بعد الحرب في صِفِّينَ.

٩ ـ لا يصح الحديث المرفوع الذي تَوَعَّدَ قاتلَ عَمَّارٍ رضي الله عنه وسَالِبَهُ بِالنَّارِ، فَكُلْثُومُ بْنُ جَبْرٍ أرسله عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وله طريق آخر عند الحاكم من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُبَارَكِ، ثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، عَنْ

أَبِيهِ رضي الله عنه، بنحوه، وهذا إسناد ضعيف؛ لِسُلُوكِ الجادَّة.

١٠ ـ صحَّ الخبر عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان موقفه من خلافة ابن الزبير رضي الله عنهما على ثلاثة أشكال:

الأول: أنه لم يكن راضيا عن طلبه للخلافة.

الثاني: أنه كان باغيا على الخليفة يزيد بن معاوية. فَوَصَفَ عبدَ الله بن الزبير رضي الله عنهما وجيشَه بالفئة الباغية. قالها بعد موقعة الحَرَّةِ (٦٣هـ).

الثالث: أن مروان بن الحَكَم وابنه عبدَ الملك كانا باغِيَيْنِ على الخليفة عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما. فَوَصَفَ عند احتضاره الحَجَّاجَ وجيشَه بالفئة الباغية، قالها زمن خلافة ابن الزبير رضي الله عنهما وقتال عبد الملك بن مروان له سنة (٧٣هـ). انظر: [١٧١] فما بعده.

١١ ـ صح الخبر في أنَّ ابن عُمَرَ رضي الله عنهما قال عن موقعة صِفِّينَ: «**كَفَفْتُ يَدِي فَلَمْ أَنْدَمْ، وَالْمُقَاتِلُ عَلَى الْحَقِّ أَفْضَلُ**»، وهذا يدل على أنه لم يَنْدَمْ على تركه للقتال في صِفِّينَ، وجاء الخبر بلفظ: «**فَلَمْ أُقْدِمْ**» بإسنادين ضعيفين، فاللفظ الأول أصح إسناداً. انظر: [١٥٧]، [١٥٨].

١٢ ـ لا يصح الخبر عن ابن عُمَرَ رضي الله عنهما أنه ندم عند احتضاره على عدم قتاله لأهل صِفِّينَ، انظر: [١٥٩].

١٣ ـ صح الخبر في أنَّ ابن عُمَرَ رضي الله عنهما كادت تنعقد له الخلافة عند اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، لكنه امتنع من قبولها. انظر: [٤٢٤] وما بعده.

١٤ ـ صح الخبر في أنَّ عليًّا ومعاوية رضي الله عنهما حَاوَلَا أَنْ يَكْسِبَا ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما في صَفَّيْهِمَا، لكن ابن عُمَرَ رضي الله عنهما لم يَسْتَجِبْ لأيٍّ منهما. انظر: [١٧٩] إلى [١٨٣].

١٥ ـ إنَّ الأخبار الصحيحة تدلُّ على أنَّ معاوية رضي الله عنه - بَعْدَ موقعة صِفِّينَ (لا قَبْلَهَا) - صارت نَفْسُهُ تَتَطَلَّعُ للخِلافة وَحَرَصَ عليها جِدًّا؛ لأَنَّهُ رَأَى نَفْسَهُ أَهْلًا لها وأَقْدَرَ عليها وَأَوْلَى وَأَحَقَّ بِهَا من علي رضي الله عنه؛ بِحُكْمِ تَفَوُّقِهِ على أهل العراق بِالقُوَّةِ العسكرية والاقتصادية والأمنية التي كان عليها في الشام، والتي كانت تزداد باستمرار، وَبِحُكْمِ أنَّ قُوَّةَ جيش العراق كانت تتناقص بالفتن المتعاقبة عليه، كَتَفَرُّقِهِ بانشقاق الخوارج، وكان رأي معاوية رضي الله عنه فِي الخِلَافَةِ: هو "تَقْدِيمُ الْفَاضِلِ فِي الْقُوَّةِ وَالرَّأْيِ وَالْمَعْرِفَةِ عَلَى الْفَاضِلِ فِي السَّبَقِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالدِّينِ وَالْعِبَادَةِ"، ومع ذلك لم يكن معاويةُ رضي الله عنه مخالِفاً في أنَّ عليًّا رضي الله عنه هو الخليفة الشرعي وأنه خَيْرٌ مِنْهُ لِسَابِقَتِهِ وَفَضْلِهِ وَقَرَابَتِهِ[١].

---

(١) فَصَّلْتُ ذلك في صفحة (٥٧٨، ٥٩١).

١٦ ـ صح الخبر في أنَّ معاوية ﵁ استجاب لطلب الأشعث بن قيس ﵁ بأن يخلّي بين أهل العراق وبين الماء في صِفِّينَ، فسمح لأهل العراق بالشرب. انظر [٢٩٩] [٣٠٠] [٣٠١].

١٧ ـ ما يُذْكَرُ في بعض الأخبار التاريخيَّة أنَّ عليًّا ﵁ كان يُحَارِبُ بِصِفِّينَ بسيف رسول الله ﷺ "ذي الفَقَار"(١)، وأنه كان بِصِفِّينَ وَالنَّهْرَوَانِ على بَغْلَةِ رسول الله ﷺ(٢): لا يصح، وهي شائعات يُطْلِقُهَا مُتَشَيِّعَةُ الكُوفَةِ، والصوابُ:

ـ أنَّ تلك البَغْلَةَ بغلة عليٍّ ﵁ لِمَا أخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح على شرط مسلم في قصة البحث عن ذِي الثُّدَيَّةِ بالنَّهْرَوَانِ، وفيه: **(فَدَعَا بِدَابَّتِهِ فَرَكِبَهَا)**.(٣)، ولفظ البَزَّارِ: **(فَرَكِبَ بَغْلَتَهُ الشَّهْبَاءُ)**، إسناده حسن(٤). وقد بينتُ ذلك بالتفصيل في هامش **[٣٥٤]**.

ـ وأنَّ السَّيْفَ سيف عليٍّ ﵁؛ لأنَّ سَيْفَ عَلِيٍّ ﵁ يَوْمَ صِفِّينَ انْثَنَى فَأَلْقَاهُ، وهذا يُحَتِّمُ أنه اتخذ سيفاً غيره؛ لاستمرار القتال، فلو أنه كان سيفَ رسول الله ﷺ ما أَلْقَاهُ. جاء في الخبر: **(وَإِنَّهُ حَمَلَ ذَاتَ يَوْمٍ فَلَمْ يَرْجِعْ حَتَّى انْثَنَى سَيْفُهُ، فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ وَقَالَ: لَوْلَا أَنَّهُ انْثَنَى مَا رَجَعْتُ)**(٥).

١٨ ـ إنَّ التَّشْوِيهَ الَّذِي طَفَحَتْ بِهِ كُتُبُ التراجم في ترجمة الصحابي الجليل أبي الغَادِيَةِ الجُهَنِيِّ ﵁ مَصْدَرُهُ الأساسي: الترجمةُ التي وردَت في "الاستيعاب" لابن عبد البر ﵀، ثم جاء مَنْ بَعْدَهُ من العلماء الأفاضل فتناقلوا تلك الترجمة بنصِّها أو بمضمونها، بِعَزْوٍ للاستيعاب أو بدونه، حتى استفاضَت تلك الترجمةُ المشوّهة في كتب العلماء، واللهُ المستعان.

وتلك الترجمة التي وردَت في الاستيعاب: غير صحيحة، والذين تَنَاقَلُوهَا لم يُعْمِلُوا مَنْهَجَ التَّحْقِيقِ والنَّقْدِ فيها قَبْلَ نَقْلِهَا، وقد مضى التفصيل في ذلك في مَطْلَبٍ مُسْتَقِلٍّ، انظر **[٣٦٥]** وما قبله وبعده.

١٩ ـ صحَّ الخبر أنَّ أبا الغَادِيَةِ ﵁ هو الذي تَوَلَّى قَتْلَ عَمَّارٍ ﵁ يوم صِفِّينَ، وإنما كان ذلك القتل والقتال باجتهاد وتأويل من الفريقين. انظر: **[٣٥٨] إلى [٣٦٢]**.

٢٠ ـ صحَّ الخبر أنَّ أبا الغَادِيَةِ ﵁ لم يكن يَعْلَمُ أَنَّهُ عَمَّارٌ ﵁ حين بَاشَرَ قَتْلَهُ إلا بَعْدَمَا قَتَلَهُ(٦).

٢١ ـ صحت الأخبار في أنَّ أهل الشام بايعوا معاويةَ ﵁ أميراً لهم للأخذ بالثأر

---

(١) انظر [٣٣٠].
(٢) انظر [٣٥٤].
(٣) مضى برقم [٤٩٦].
(٤) مضى برقم [٥٠١].
(٥) انظر: [٣٢٩].
(٦) انظر: التعليق بعد رقم [٣٦٢].

والاقتصاص مِن قتلة عثمان ﷺ، بايعوه على ذلك أميراً غير خليفة. انظر: [١١١] إلى [١١٧].

٢٢ ـ صَحَّت الأخبار في أنَّ معاوية ﷺ لم يبايعه أهلُ الشام بالخلافة وإمرة المؤمنين إلا بعد استشهاد علي ﷺ، وكان قبل ذلك يُدْعَى "الأمير" - وليس أمير المؤمنين -، وجميع الأخبار التي تدَّعِي أنَّ أهلَ الشام بايعوه بالخلافة بعد موقعة صِفِّينَ زَمَنَ خلافة علي ﷺ: ضعيفة لا تصح. انظر: [١٠٦] إلى [١٤٠].

٢٣ ـ أنَّ الخبر الذي رواه زَحْرُ بْنُ قَيْسٍ الجُعْفِيُّ: صحيح، وقد التقى هو بعبد الله بن سبأ اليهودي وأتباعه السبئية، فأخبرهم بإصابةِ علي ﷺ، فأنكروا وقالوا: (**وَاللهِ لَوْ جِئْتَنَا بِدِمَاغِهِ فِي سِتِّينَ صُرَّةً لَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَمُوتُ حَتَّى يَسُوقَ الْعَرَبَ بِعَصَاهُ**). وهذا الخبر رواه زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ البَكَّائِيُّ عن مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، فَقَلَبَ مَتْنَهُ، وَقَلَبَ اسْمَ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَبَأٍ، وَالعُهْدَةُ في هذا القَلْبِ على زيادٍ البَكَّائي، وقد بَيَّنْتُهُ في موضعه. انظر [٥٢٩] [٥٣٠] [٥٣١].

٢٤ ـ ويدل قوله (**فَتَمَارَوْا فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَقَالُوا: وَاللهِ لَوْ جِئْتَنَا بِدِمَاغِهِ...**): على أن ابن سبأ كان مُطاعاً جدًّا بين السبئية، ذلك أنهم تَمَارَوْا بينهم، فَبَثَّ فيهم ابنُ سبأ مقالةً شَرِبَتْهَا قُلُوبُهُمْ، هي: (**وَاللهِ لَوْ جِئْتَنَا بِدِمَاغِهِ...**)، فَمَا إِنْ نَطَقَ بها ابنُ سَبَأٍ حتى استجابوا له بسرعة عجيبة!!

٢٥ ـ إن الحوادث الثلاثة (قبول علي للتحكيم) (تعيين علي لأبي موسى حَكَمًا ممثِّلاً له) (بيعة الحسن لمعاوية) ﷺ: أغاظَتْ غُلَاةَ الْمُتَشَيِّعَةِ، وانزعجوا منها جدًّا، فلم يكن يرضيهم أن يَتَعَاطَفَ السَّيِّدَانِ عليٌّ وابنُهُ الحَسَنُ ﷺ مع أعدائهم التقليديين، فَطَفِقُوا يَفْتَرُونَ قصصاً قبيحةً عن تلك الحوادث الثلاثة، قِصَصاً أَسَاءَتْ إِسَاءَاتٍ بَالِغَةٍ إِلَى السَّيِّدَيْنِ عليٍّ والحَسَنِ ﷺ قبل أن تُسِيءَ إلى غَيْرِهِمَا. انظر: قول د. مُحَمَّد أَمْحَزُون برقم [٣٩٢] والتعليق بعده، وانظر [٤٠٨] والتعليق بعده.

٢٦ ـ إنَّ شائعةَ عَزْلِ عليٍّ ومعاويةَ ﷺ كِلَيْهِمَا: نَشَأَتْ زَمَنَ اجتماعِ الحَكَمَيْنِ ﷺ، ثم بعد التحكيم: زِيدَ عليها قصة إثبات معاوية ﷺ في الخلافة، - أي قصة (الخِدَاع والتشاتم) -، فتناقلها الأَخْبَارِيُّونَ في مَرْوِيَّاتِهِمْ على هذه الصورة. أي: أن قصة الخداع والتشاتم لم تنشأ زمن الحَكَمَيْنِ ﷺ، إنما نشأت في وقت لاحق. مضى تفصيل ذلك في "شرح قصة الدارقطني"[1].

٢٧ ـ أنَّ المراد بالقتال على التأويل الذي بَشَّرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا ﷺ في حديث "خَاصِفِ النَّعْلِ": هو قتال الخوارج في النَّهْرَوَانِ؛ لأنَّ الحديث قَيَّدَ ذَلِكَ القِتَالَ بِقَيْدَيْنِ، هما:

(١) انظر صفحة (٥٢٨ ـ ٥٣٠).

"البِشَارَة" و "التأويل"، وهذان القَيْدَانِ لا يجتمعان إلا في الخوارج أهل النَّهْرَوَانِ، أما أهل الشام في صِفِّينَ: فلا ينطبق عليهم هَذَانِ القَيْدَانِ مَعًا، إنما ينطبق عليهم قَيْدُ "التأويل" فقط[١].

٢٨ ـ إن ركائز ومبادئ صلح الحسن ومعاوية رضي الله عنهما - وهي (تغيير الخليفة)، (وحصوله على أموال مقابل تنازله)، (وحقن الدماء) -: ترسَّخت على يد الحَكَمَيْنِ أبي موسى وعمرو رضي الله عنهما يوم اجتماعهما. انظر: صفحة (٥٤٧).

٢٩ ـ صح الخبر أنَّ الحسن رضي الله عنه اشترط - مما اشترطه - أموالاً، فقبضها على دفعتين، الأولى: أُرْسِلَتْ إلى مكانه بالكوفة، والثانية: وَفَدَ الحَسَنُ رضي الله عنه بنفسه إلى معاوية رضي الله عنه بالنُّخَيْلَةِ، فقبضها هناك. انظر [٥٦٨] [٥٦٩] [٥٧٠].

٣٠ ـ صح الخبر أن معاوية رضي الله عنه وَفَّى للحسن رضي الله عنه بشرط المال، ثم أعطاه من الأموال أكثر مما اشترطه الحسنُ رضي الله عنهما. انظر [٥٦٩] [٥٧٠].

٣١ ـ تَعَرَّضَ الحسنُ بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما لخمس محاولات اغتيال، منها ثلاثة وقعَت سنة (٤٠هـ) في خلافته قبل الصلح، واثنتان وقعَت بعد الصلح، وقد نجا الحَسَنُ رضي الله عنه منها عدا الأخيرة، والمتَّهَمُ بِتِلْكُمُ المؤامرات: هم غُلَاةُ المتشيعة، وهم المدبِّرون والمتآمرون الرئيسيون، باشتراك أَيْدٍ مجوسيةٌ ويهودية وروميَّة صليبية، ويظهر أنه قد أعانهم في المؤامرة الثانية بعض أفراد الخوارج؛ لأنهم يَشتركون مع غُلَاةِ المتشيعة في هدفٍ: (الحَدِّ من الصلح، وإشعال الحرب مع أهل الشام). انظر: صفحة (٨١٨) فما بعدها.

٣٢ ـ إن هذه المقولة: «**مَا اخْتَلَفَتْ أُمَّةٌ بَعْدَ نَبِيِّهَا إِلَّا ظَهَرَ أَهْلُ بَاطِلِهَا عَلَى أَهْلِ حَقِّهَا**»، هي من قول عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ على الأصح، وليست من قول معاوية رضي الله عنه. انظر كتاب "خُطْبَة الحَسَنِ وَمُعَاوِيَةَ رضي الله عنهما عِنْدَ البَيْعَةِ" برقم [٣٨] [٤١].

٣٣ ـ أن كتاب عُبَيْدِ الله بن أبي رافع في "تَسْمِيَةِ مَنْ شَهِدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه الجَمَلَ وَصِفِّينَ وَالنَّهْرَوَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ": كتاب غير موثوق به، وقد طالته أيدي التحريف والعَبَثِ.

٣٤ ـ أن كتاب ابن عُقْدَةَ في "تَسْمِيَةِ مَنْ شَهِدَ مَعَ عَلِيٍّ رضي الله عنه حُرُوبَهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ": كتاب غير موثوق به.

التوصيات:

● إن علم مصطلح الحديث أصلٌ في علم التاريخ، وبهذا يتحتَّم على كليات وأقسام

---

(١) مضى في هذا الكتاب مطلب مستقل لشرح حديث "خَاصِفِ النَّعْلِ". انظر: [٤٨٥] والتعليق بعده.

التاريخ في الجامعات أن يعتمدوا تدريس منهج "مبادئ مصطلح الحديث" في بدايات مرحلة البكالوريوس.

● وأوصي الباحثين في التاريخ ألا يكتفوا بِأُمَّهَاتِ التاريخ كتاريخ الطبري وموارده (سيف ابن عمر وابن إسحاق وابن شَبَّةَ وغيرهم)، فإن الاكتفاء بها يُعَدُّ خَلَلاً منهجيا، ويؤدي إلى نتائج ناقصة ومغلوطة، بل عليهم أن يرجعوا - مع ما ذُكِرَ - إلى كتب الحديث والآثار والتراجم والطبقات والعلل والأنساب وغيرها[١].

● وأوصي بإعادة تحقيق كتاب (مَقْتَلِ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام) لابن أبي الدنيا؛ فمطبوعة (دار البشائر بدمشق ١٤٢٢هـ) فيها اختلاف كثير عن المخطوطة، واللهُ المستعان. انظر [٥٢٩] و [٥٣١]. وانظر: هامش [٥١٢] أقحم المحقِّقُ عبارة (عَنْ عَبِيدَةَ) في الإسناد.

● وأوصي بتحقيق مخطوطة "تهذيب التهذيب" لابن حَجَرٍ، المحفوظة في جامعة برنستون بأمريكا، فإنَّ طبعات "تهذيب التهذيب" المنشورة لم يقف محقِّقوها على نسخة برنستون، مع أن فيها فوائد وتعليقات كثيرة بِخَطِّ الحافظ ابنِ حَجَرٍ. انظر هامش [٥٧٢].

● وأوصي بجمع نصوص الكتب التاريخية المفقودة التي تُرْوَى في تاريخ دمشق وغيره، فَإِنَّ مَا لَا يُدْرَكُ كُلُّهُ لا يُتْرَكُ جُلُّهُ، وفي هذا الجمع منفعة للمتخصصين في التاريخ، ومن تلك الكتب المفقودة:

ـ الأجزاء المفقودة من "المعرفة والتاريخ"؛ فإن هناك نصوصا كثيرة لم يدخلها الشيخ أ.د. أكرم بن ضياء العُمَرِيُّ في ملحق مطبوعته[٢].

ـ "تاريخ أبي حَسَّان الزِّيَادِيِّ"، انظر [٥٣٥].

ـ "التاريخ" لمحمد بن عثمان بن أبي شَيْبَةَ. انظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ١٣٦).

ـ الأجزاء المفقودة من "مسند يعقوب بن شَيْبَةَ"[٣]، وهو كتاب ذو أهمية، خصوصا في التراجم والعلل.

وغيرها.

---

(١) انظر صفحة (٨٦٨ ـ ٨٦٩).

(٢) ثم أخبرني أ.د. أكرم العُمَرِيُّ في شوال سنة (١٤٣٧هـ) بأنه بدأ يعمل على جمعها، فعرضتُ عليه المشاركة في ذلك، لكنه كان ذا همة عالية - كعادته -، جعلَتْهُ لا يقبل المعونة من أحد، جزاه الله خيرا.

ثم أخبرني فضيلتُهُ في التاسع والعشرين من ربيع الثاني سنة (١٤٣٨هـ) بأنه انتهى من جمع ما وقف عليه من الأقسام المفقودة من مصنفات يعقوب بن سفيان، ووقعَت في مجلدَيْنِ، والحمد لله.

(٣) انظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ٥٨٧).

وتوجد رسالة دكتوراه بعنوان "موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق" للدكتور طلال بن سعود الدعجاني[١]، ، فَرَزَ فيها الباحث جميعَ نصوص "تاريخ دمشق" بحسب موارد ابن عساكر، وقد بلغَت نحو (٩٠٥٢٠) نَصًّا اقتبسها ابن عساكر من نحو (١٠٠٠) مَوْرِدٍ، فينبغي التنسيق مع أ.د. طلال والاستفادة مما جمعه إِنْ أَذِنَ.

فوائد رجالية:

١ ـ أَحْمَدُ بْنُ خَازِمٍ الْمَعَافِرِيُّ الْمِصْرِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ. انظر [٣٣١].

٢ ـ أَبُو صَالِحٍ الجُهَنِيُّ مَوْلَاهُمُ، الْمِصْرِيُّ، كَاتِبُ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ. قال عنه ابن حجر في التقريب: [صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة][٢].

وقال في هَدِيِ السَّارِي: [ظَاهر كَلَام هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّة: أَن حَدِيثه فِي الأول كَانَ مُسْتَقِيمًا، ثمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ فِيهِ تَخْلِيطٌ، فَمُقْتَضى ذَلِك أَن مَا يَجِيء من رِوَايَته عَن أهل الحذق كيحيى بن مَعِينٍ وَالْبُخَارِيّ وَأبي زرْعَة وَأبي حَاتِم فَهُوَ من صَحِيح حَدِيثِهِ، وَمَا يَجِيء مِنْ رِوَايَة الشُّيُوخ عَنهُ فَيُتَوَقَّف فِيهِ][٣].

وكان الألباني رَحِمَهُ اللهُ يذهب إلى تضعيف مروياته، ثم تراجع إلى قول ابن حجر[٤]. انظر كتاب "خُطْبَة الحَسَنِ وَمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عِنْدَ البَيْعَةِ" [٣٥].

٣ ـ زُهَيْرُ بْنُ قَيْسٍ الْبَلَوِيُّ، تابعي مختلف في صحبته، ذكره يعقوب بن سفيان في ثقات التابعين المصريين. انظر [٣١] الهامش.

٤ ـ كلام نفيس عن أبي مِخْنَفٍ لوط بن يحيى الأزدي. انظر: المؤلفات السابقة (القديمة) الكتاب رقم (٣).

٥ ـ ترجمة أَبِي جَهْضَمٍ الأَزْدِيِّ، شيخ لأبي مِخْنَفٍ. انظر: [١٤٠].

٦ ـ ترجمة أَبِي إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الأَزْدِيِّ البَصْرِيِّ، الْمُؤَرِّخ، صَاحِب فُتُوحِ الشَّامِ. [١٤٠].

٧ ـ عمرو بن عبد الرحمن دُحَيم ابن إبراهيم بن عمرو بن ميمون، أبو الحسن القرشي، كأنَّ له كتاب في "الوفيات"، وهو ابن الإمام دُحَيْمٍ. انظر: هامش [٥٦٩].

(١) بإشراف أ.د. أكرم ضياء العُمَرِيِّ، ثم د. مرزوق بن هياس الزهراني، نشرتها عمادة البحث العلمي في الجامعةُ الإسلامية بالمدينة النبوية، الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٢) تقريب التهذيب (٣٣٨٨).

(٣) هدي الساري ص (٤١٤).

(٤) سؤالات أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين للعلامة محدث العصر الألباني ص (١٦٣) مسألة رقم (٤٩).

٨ ـ سَعِيدُ بْنُ سُوَيْدٍ الكَلْبِيُّ الحِمْصِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ سُوَيْدٍ الكُوفِيُّ. انظر كتاب "خُطْبَة الحَسَنِ وَمُعَاوِيَةَ رضي الله عنهما عِنْدَ البَيْعَةِ" [٣٤].

تعليقات وأجوبة لبعض الشيوخ والباحثين الفضلاء لعلها تفيدهم، وتفيد القارئ الكريم:

وهي تعليقات وأجوبة وردت في كتاب (صحيح صِفِّينَ) وكتاب (خُطْبَة الحَسَنِ وَمُعَاوِيَةَ رضي الله عنهما عِنْدَ البَيْعَةِ).

● أكرم محمد زيادة الأثري: [١٤٠]. وانظر كتاب "خُطْبَة الحَسَنِ وَمُعَاوِيَةَ رضي الله عنهما عِنْدَ البَيْعَةِ" [٣٧].

● أبو الحسن السليماني: [٣٠١].

● أ.د. بشار عوَّاد معروف: تصحيف في نسبة عبد الرَّحْمَن بْن مسعود (الفَزَارِيِّ)، تصحَّف إلى "المرادي"(١). وانظر التصحيف الآخر في إسناد الخبر رقم [٤٩٥].

● وَصِيُّ اللهِ عباس: انظر: كتاب "خطبة الحسن ومعاوية رضي الله عنهما عند البيعة" [١١].

● شعيب الأرنؤوط: [٣٤٩]، وكتاب "خطبة الحسن ومعاوية رضي الله عنهما عند البيعة" [٢١].

● د. طلال بن سعود الدعجاني: انظر: المؤلفات السابقة (القديمة)، الكتاب رقم (١٢) صفين لابن ديزيل، "الهامش". و [١٤٨]. وما يتعلق بتاريخ أَبِي حَسَّانِ الزِّيَادِيِّ: [٥٣٥]. وفوائد محمد بن مَخْلَدٍ العَطَّار [٢٥٧].

● خليل بن محمد بن عوض الله المطيري العربي: انظر: كتاب "خطبة الحسن ومعاوية رضي الله عنهما عند البيعة" [٤٨].

(١) انظر كتاب "خطبة الحسن ومعاوية رضي الله عنهما عند البيعة"، في التعليق الذي قبل [٢٣].

مُلْحَقٌ فِيهِ

القسم الثاني من

تقديم فضيلة الشيخ العلَّامة
المحدِّث عبد الله بن عبد الرحمن السَّعْد

مُلْحَقٌ فِيهِ
القسم الثاني[1] من
تقديم فضيلة الشيخ العلَّامة
المحدِّث عبد الله بن عبد الرحمن السَّعْد

(قال فضيلة الشيخ العلَّامة المحدِّث عبد الله السَّعْد حفظه الله):

تنقُّص الروافض لعمر بن الخطاب رضي الله عنه الخليفة الراشد

جاء في الفتاوى المجموعة[2] للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ:

مِن محمد بن إبراهيم، إلى حضرة المكرم علي بن محمد المطوع... المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد وصل إلينا كتابك المؤرَّخ الذي ذكرت فيه ما أجراه بعض الروافض عندكم أنهم صوَّروا أَمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه صورة مجسمة تجسيمًا كاملاً، وزينوه بلباس فاخر بلحيته وعمامته، وجعلوا له ذيلا يستهزؤون به في مجالسهم، ويرقصون حواليه، ويلعنونه، ثم أَتوا بولد ابن عشرين سنة وأَتوا بمطوَّعهم ليعقدوا للولد على عمر، ويجعلونه مثل الذين تعرفون، ثم عثرت عليهم الشرطة فمسكتهم وأُودِعُوا السجن، وتسأل عما يجب في حقهم شرعًا". انتهى.

قال أبو بكر الخَطِيب: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ القَصْرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زَيْدٍ الْحُسَيْنَ بْنَ الْحَسَنِ بْنِ عَامِرٍ الْكُوفِيَّ يَقُولُ: قَدِمَ أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ البَغَوِيُّ إِلَى الكُوفَةِ، فَاجْتَمَعْنَا مَعَ أَبِي العَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عُقْدَةَ إِلَيْهِ لِنَسْمَعَ مِنْهُ، فَسَأَلْنَا عَنْهُ، فَقَالَتِ الجَارِيَةُ: قَدْ أَكَلَ سَمَكًا وَشَرِبَ فُقَّاعًا[3] وَنَامَ، فَعَجِبَ أَبُو العَبَّاسِ مِنْ ذَلِكَ لِكِبَرِ سِنِّهِ، ثُمَّ أَذِنَ لَنَا فَدَخَلْنَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا العَبَّاسِ، حَدَّثَتْنِي أُخْتِي أَنَّهَا كَانَتْ نَازِلَةً فِي بَنِي حِمَّانَ[4]، وَكَانَ فِي الْمَوْضِعِ طَحَّانٌ، فَكَانَ يَقُولُ لِغُلَامِهِ:

---

(١) مضى القسم الأول من تقديم الشيخ السَّعْد في بداية الكتاب.

(٢) (١/ ٢٤٨).

(٣) الفُقَّاعُ: شَراب يُتَّخَذُ مِنَ الشَّعِيرِ، سُمِّيَ بِهِ لِمَا يَعْلُوهُ مِنَ الزَّبَدِ. لسان العرب (٨/ ٢٥٦) مادَّة: فقع. (فواز).

(٤) بَنُو حِمَّانَ: قَبِيلَةٌ نَزَلَتِ الكُوفَةَ. الأنساب للسمعاني (٤/ ٢٣٦) مادَّة: الحِمَّانِيّ. (فواز).

اصْمِدْ[١] أَبَا بَكْرٍ، فَيَصْمِدُ البَغْلَ إِلَى أَنْ يَذْهَبَ بَعْضُ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَقُولُ: اصْمِدْ عُمَرُ، فَيَصْمِدُ الآخَرَ.

فَقَالَ لَهُ أَبُو العَبَّاسِ: يَا أَبَا القَاسِمِ، لَا تَحْمِلُكَ عَصَبِيَّتُكَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنْ تَقُولَ فِي أَهْلِ الكُوفَةِ مَا لَيْسَ فِيهِمْ، مَا رَوَى «**خَيْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، وَبَعْدَ أَبِي بَكْرٍ عُمَرُ**» عَنْ عَلِيٍّ: إِلَّا أَهْلُ الكُوفَةِ، وَلَكِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةُ رَوَوْا: أَنَّ عَلِيًا لَمْ يُبَايِعْ أَبَا بَكْرٍ إِلَّا بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

فَقَالَ لَهُ أَبُو القَاسِمِ: يَا أَبَا العَبَّاسِ، لَا تَحْمِلُكَ عَصَبِيَّتُكَ لِأَهْلِ الكُوفَةِ عَلَى أَنْ تَتَقَوَّلَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ انْبَسَطَ وَأَخْرَجَ الكُتُبَ وَحَدَّثَنَا[٢].

وهذه حادثة أخرى أغرب من الخيال كما يقال، وقد وقعت في سنة ثنتين وستين وثلاثمائة وألف في يوم السبت الموافق للرابع عشر من شهر ذي الحجة، ذكرها أحمد علي بن أسد الله الكاظمي في مذكراته (١/ ٥٣٥) فقال: "أُعْدِمَ رَجُلٌ إيراني أمام مركز الشرطة في الصفا، وذلك لأنه لوَّث الكعبة بالنجاسة عمداً، وقد سمعت أنه لوَّث نفسه أي لحيته وشواربه بهذه النجاسة ثم جاء إلى الحجر الأسود فمسح ما في لحيته وشواربه فيه، وقد ألقي القبض عليه هو متلوث بهذه النجاسة، وقد سمعت أن حوادث التلويث بالنجاسة في مختلف الأماكن في الحرم الشريف وقعت من هؤلاء الإيرانيين، وقد حبس عدد منهم لارتكاب هذه الجريمة الشنيعة" انتهى.

قالت ناهيد رشلان: (وهي روائية وقَاصَّة من إيران) في كتابها "بنات إيران"، وهي عبارة عن رواية واقعية كما في صفحة (٢٧): "كانت خالاتي ونساء الحي يأتين شهريًّا إلى الاستماع إلى رجال الدِّين الذين تدعوهم مريم[٣]، إلى بيتها وكان رجال الدين يتعاقبون إلى الحديث وتتمحور مواعظهم حول استشهاد الأئمة؛ كانت النساء يجلسن على البساط، وكنَّ يَبْكِينَ على مواعظ الأئمة وبنبرات مؤثرة، وعندما يرحل رجال الدين بعد أن تدفع لهم مريم، كانت النساء مثل رجال الدين يتحدثن عن الأحدث التي جرت منذ ألف وخمسمائة عام وكأنها تجري الآن، ويتحدثن عن النبي محمد ، وعلي ويزيد وعمر، وعن اختلافاتٍ بينهم وعدلهم وكرمهم، وكنّ يذكرن عليًّا الذي يعتقدون بأنه الأحق بخلافته، ويستنكرن ما قام به عمر الذي خلف محمدا ، بدلاً من علي". انتهى

(١) اصْمِدْ: أَيْ اضْرِبْهُ بِالعَصَا. قال في اللسان: صَمَدَهُ بِالعَصَا صَمْداً إِذَا ضَرَبَهُ بِهَا. لسان العرب (٣/ ٢٥٨). مادَّة صمد. (فواز).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٣٢٩) ت بشار.

وأخرجه الرشيد العطار في نزهة الناظر في ذكر من حدث عن البَغَوِيِّ (ص٣٥ - ٣٦) [دار ابن حزم، ط١] والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٥١) من طريق الخطيب، به. (فواز).

(٣)) مريم: هي خالتها التي قامت بتربيتها.

وقالت أيضا: في صفحة (٥٦): "لم أذهب إلى السينما البتة، كانت ترويها باري[١]، مختلفة جدا عن المسرحيات الحزينة التي أخذتني مريم إليها، وهي إعادة تمثيل درامية للمعركة التي أدت بمقتل حفيد النبي الحسين، كانت آخر مسرحية شاهدتها في باحة مدرسة للصبية، كان الإنتاج متقناً، جمالاً حقيقياً ومحاكات جيدة لساحة المعركة، وقد أشعلوا النار في دمية تمثل عمرَ مصنوعة من المناديل الورقية، ولعنوا يزيداً واتهموه مدمن خمرٍ خالف قواعد الإسلام". انتهى

وقالت في صفحة (١٤٣): " بعد ذلك تعرَّض طلاب الشريعة - الذين كان يتظاهرون في مدينة قُم...[٢]، ضد افتتاح متاجر لبيع الخمور هناك - إلى هجوم من قوات المظليين والسافاك، فهاجم الخميني حكم الشاه علنا ووصفه بالطاغية، وأطلق على الشاه اسم "يزيد"، الذي يعتبره الشيعة القائد الفاسق الذي أمر بقتل الحسين، وكان يزيد يُسَبُّ وَيُسْخَرُ منه في المسرحيات الداخلية، التي كانت مريم تأخذني إليها... ". انتهى.

وقال الدكتور فهد السنيدي في كتابه "تجربتي مع الإذاعة": (وإليك أخي القارئ رسالة بعثها مستمع من إيران كان على مذهب الرافضة، فمنَّ الله عليه بالهداية عندما سمع برامج الإذاعة فأعلن توبته، ونسأل الله أن يهدي ضال المسلمين.

والرسالة تزيد على ثمان وثلاثين صفحة كَتَبَ فيها قصته، فاخترت ما يتناسب مع الغرض وتركت أشياء كثيرة ربما أسلمها لأحد أحبابنا المهتمين بنشر قصص التائبين لنشرها في كتابه.

وإليك بعض هذه الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين إلى قيام يوم الدين.

هذه رسالة تظهر حياتي التي عشتها حد الثلاثين من عمري حتى أبصرت الحقيقة، كنت بداية حياتي أعيش في قرية جنوب إيران، ولما كبرت وأحسستُ أني أكبر في عائلة مذهبية تخاف الله ﷻ، وفي الصغر من عمري كان يأخذني أخي الكبير إلى المسجد لإقامة صلاة الصبح، وكانت تلك اللحظات هي أحلى ما أذكرها من زمن طفولتي، وفي بعض الأحيان أعتز وأتفاخر بها، يا لها من ذكريات جميلة، وأتمنى لكل شاب مؤمن أن ينال تلك اللحظات من أيام الروحانية، آمين.

راحت أيام، وأتت أيام، وكأنما أحس أننا نحن مخلوقون للعبادة ولا غير، وهي تقربنا للآية الكريمة وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُون [الذاريات: ٥٦]، سبحان الله!! كنت

---

(١)) باري: هي أختها.

(٢)) جاء في نصها " قُم المقدسة "، وهي ليست بمقدسة؛ لأن تقديس الأماكن لابد من نص شرعي من كتاب وسنة، وإنما هي مدينة كسائر المدن التي ليس لها خصيصة شرعية.

أحس أن الله ﷻ خلقني وأنا كبير وجاء بي من مكان آخر وأسكنني في هذه القرية، وقال لي: إن هؤلاء أهلك وأقرباؤك، وها هي مدينتك، ومفروض مكتوب عليك أن تعيش فيها، هذا هو كان إحساسي، لم أدر أهو صح أم باطل ما أبصره قبل طفولتي؟

كنت أذهب إلى هنا وهناك، وأبحث عن الحقيقة حتى كان يأتي شهر رمضان المبارك ونستيقظ من النوم ونجلس في ساحة البيت لتناول السحور تحت ضوء النجوم مباشرة، هي لذة لم توصف بكتب.

استمر العمر حتى دخلت المدرسة، عندما كنت في الصف الأول صادفت أشياء جديدة تظاهرت علي، رأيت أن زملائي والتلاميذ كلهم في أول يوم من محرم كانوا يلبسون الثياب السوداء، ونصبت الأعلام السود على البيوت، قبل أن أدخل المدرسة، تلك المراسم كانت متداولة ولكن ما كنت منتبهاً أو متوجهاً لها، بدأتُ أسأل: يا أبي أنت الشيخ الكبير، يا أمي يا إخوتي، أيها الناس، ما الذي يحدث؟ الكل يجيب عن شخص قتل يوم العاشر من محرم الحرام من أجله تنصب التعازي والأعلام السود في بيوتٍ شبه المساجد، ويقام فيها البكاء والنوح واللطم على الصدور والرؤوس، كان أول يوم أتذكره كانت السماء ممطرة، والرايات السود ترفرف، والجماعات الموجودة في تلك الأماكن تبكي، وأنا كنت أنظر إليها والكبار ينظرون إليَّ، وعلي ألا أَفْشَلَ بينهم، كان يفترض عَلَيَّ تمثيل البكاء، ولبست الثياب السود، وجلستُ حتى أَتَى يومُ العاشر من محرَّم، فكنتُ أرى الناس في أول ساعات النهار يرفعون جنازتين على درج، وعلى كل جنازة حمامتان سوداوان مربوطتان بثياب الجنائز، وأنا على حسب الطفولة كنت أتمنى أن ألمس تلك الحمام أو أتملكهن، الناس تمشي لكي تُشَيِّعَ الجنائز، وأنا سرت وراءهم، وبدأوا خلف الجنائز بالضرب على الرؤوس والصدور بقوة ويرددون شعارات مقهرة ويبكون، أنا أيضاً احترق فؤادي وبدأت بالضرب على صدري والمشي وراء الجنائز، وبعد أن قُضيت المراسم جلست مع أحد أقربائي أسأله ما هؤلاء الموتى الذين كنا نبكي خلفهم وذهبنا بهم بالشوارع؟ قال لي: إن هؤلاء الحسين والعباس - عليهما السلام- من أولاد علي بن أبي طالب، قتلهم يزيد بن معاوية هو وأطفالهم العطاش الذين لا يشربون الماء حتى يقتلوا، كل مَن يسمع هذه القصة يصاب بالصدمة، بعد تقريباً ثلاث أيام رأيت الجنائز لم تدفن وهي موجودة في المكان الذي يقام فيه العزاء، وهي تسمى "الحسينية"، دخلت الحسينية واقتربت وإني خائف جداً لأنني أقترب من جسدين بلا روح، وكان ذلك مخيفاً، وكل طفل في العالم يخاف من هذه الأمور، رغم كل هذا الخوف كنت أفكر أين يذهب الحَمَامُ الأسود، وكنت أتخيل أنها هربت وما استطعت أن أقترب أكثر، بعد فترة ذهبت إلى ابن صاحب الحسينية وجئت معه سألته عن هؤلاء: لماذا لم يدفنوا مثل بقية الموتى؟ فضحك علي ضحكة استهزائية وقال لي: إنها ليست جنائز، بل صنعهما أبي من ملابس وأشحنهما بالحشائش اليابسة ورش عليهم الصبغ الأحمر بدلاً من الدم حتى يلعب

دور جنازتَي الحسين والعباس عليهما السلام، وذهب أمامي يمزق التماثيل ويخرج منهن الحشائش، ومن تلك الساعة بدأت أحس بالتمثيل والكذب والخداع، ومن هنا تلقيت أول كذبة باسم الدين، قلت لنفسي: يا أسفي على البكاء والضرب على الصدر والرأس، كلها كانت على هذين التمثالين، والأجمل من ذلك كنت أرى من أهلي وناسي يطلبون طلبات من هؤلاء ويهتفون إليهم بكل إخلاص: أنِ اشفعوا لنا وأدخلونا الجنة واغفروا لنا خطايانا وآتونا سعة من المال، الأطفال يلقنهم أباؤهم يقولون لهم ويدعونهم: أنْ وفِّقونا وأنجحونا في المدرسة، أما أنا غير السكوت والنظر فلم أفعل، هل أطلب مثل ما يطلب الناس؟ وهل يسمعوني إذا دعوتهم؟ أرى يميناً وشمالاً واحدا اثنين ثلاث، كل الناس يطلبون حاجة، وينذر: لو آتيتموني حاجتي لأرفع لكم علماً أسود كبيراً على بيتي، أو أبذل الطعام، أو أذبح خروفاً، كل على استطاعته، تقرب إليَّ أصدقائي وقالوا لي: لماذا لم تطلب حاجتك؟ إذا طلبتَها ستؤدَّى إليك، قلتُ لهم: حين طلبتم هل سمعوكم؟ وهل أدُّو إليكم ما طلبتم؟ قال بكل اطمئنان: بلى، نحن مدينون لهؤلاء.

كل أصدقائي قالوا لي: جرِّب، ماذا تقولون أنتم يا قراء الرسالة؟؟

حتى ذهب عاشوراء، وجاءت الأخرى أيضاً، وكلما تأتي أكتشف فيها شيئاً جديداً، وأصبحت هي مدرستي، وهناك كتاب يقال له كتاب (المقتل) يقرؤونه يوم العاشر من محرم، وهو يتحدث عن مقتل الإمام الحسين وأسرته الكريمة، وكأن مؤلفه لم يعرف التحريف ولا الكذب ولا كل ما يقوله صدق، والمطالب المدرجة في ذاك الكتاب كانت تدخل في رأسي رويداً رويداً وكنت أؤمن بها، عاش صالح وعاشت الأيام معه وعرف، حتى بأن التربة الموجودة في المسجد والناس تسجد عليها هي مأخوذة من القبر المزيف، وبعد الصلاة تُؤْخَذُ وَتُقَبَّلُ، ويمسحون بها على أعينهم وعلى وجوههم، وأصبحت تلك الأمور هي ديني ودين آبائي، وحتى أخي الذي كان يأخذني للمسجد كانت له أهداف أخرى لا يصح أن أكتبها في هذه الرسالة، وانعكس أخيراً مصيري من المسجد إلى الحسينية؛ لأن فيها مراسم كثيرة، والكل يشارك فيها كبير وصغير، وفيها تمثيليات عديدة، ويوزعون على الأطفال الحلوى والغداء والعشاء، كل ما هو مطلوب أن نذهب قبل الموعد بدقائق ونجلس على البساط المفروش، كانت أفضل من المسجد بكثير، ما كنا نجد في المسجد شيئاً كهذا، فقط صلاة خالية، وفي اليوم ثلاث مرات، لا أكل ولا شرب، لا حار ولا بارد، أتذكر أن أحداً قال لنا: لا تذهبوا إلى المسجد إلا في ليلة الجمعة فقط، إنها تكفي عن أسبوع كامل.

ثم يستمر الكاتب في قصة طويلة مرت به أيام الحرب، ولمن كان يلتجئ به أهل البلدة، وما هي الطرق الضلالات التي مرت عليه وكان يعايشها حتى قال: وكنت أنحرف عن الطريق الصحيح، وهو توحيد الله ﷻ ,ولماذا لا أنحرف وأنا لا أجد أحداً في عشيرتي وبلدي ومدرستي يوحد الله ﷻ، الكل يدعون غير الله بإخلاص تام، بعد مرور ثمان سنوات

حتى انتهت الحرب وأصبح الناس لا يذكرون اسم الذي كانوا يدعونه من دون الله، وأنا أيضاً مع الناس نسيت كل شيء إلا شيئاً واحداً الذي لا أستطيع نسيانه، وكان مألوفاً في ذكرياتي، ولكن البقية ذهبت كقصة جميلة قديمة ذهبت وراحت ولم تأتي بعد، وتلك كانت رحمة من ربي لكي تكون لي جسراً على نصف عمره للرجوع إلى أصل الدين، والتساؤل عن هذا وذاك حتى الوصول إلى الحقيقة، ولكن لم يبقى لي شيء لأسئلتي في طول هذا الزمان الذي مر علي، كنت أعرف أن هناك أحداً أكبر من هذه الأوصاف وأقوى مِن أن يكون غائباً، كنت أعلم أنه أعلم بما تكن نفسي، أو ماذا أخفي، لكن كيف ألتقي معه، هل أكتب له رسالة وأجعلها في زجاجة وألقيها في اليَمِّ، هل أذهب إلى مكان خاص حتى أراه جهرة وأتكلم معه، لا أبداً، إنه ليس إنساناً، هو أكبر من ذلك، يا ترى ما هو الذي كنت في بدء طفولتي أذهب للمسجد لعبادته، وأنهض الفجر وأشق الظلام؟ هل ذهب أم ابتعد؟ أو أنني أنا الذي ابتعدت عنه؟ وهذه الأسئلة كنت أسألها لكي أحصل على جواب، وكنت أدرك جواباً يأتيني مِن وجودي وكأنما يقول لي أحد: لا أحد يستطيع أن يرد عليك، الناس أصبحت لا عليها بتلك الأمور، عليها أن تتعلم كيف تغش بعضها وتحصل على معيشة، كل الناس بودها أن تعمل لنوعها خدمة، وكانت الخدمات والإرشادات، وجامعتنا تعلمنا كيف أكذب وكيف أخدع حتى أحصل على عيشة طيبة ومالٍ كثير، ولكن أين ذهب الرزَّاق؟ ومن هو باسط الرزق؟ عشت سنيناً عديدة على هذا المنوال، حتى وفي ليلة من الليالي دعوت فيها الله سبحانه وبكيت في تلك الليلة، وطلبت منه أن يهديني نحوه ويقربني إليه، بعد أيام كأن الله استجاب دعائي وأصبحت أمشي على عكس حركة الناس، كان طريقاً صعباً جداً، كنت في تلك الأيام أعاني من الفقر، وكان المفروض علي أن أجاهد من أجل عائلتي للحصول على المال، وإشباع البطون التي لم ترضى أن تشبع إلا بحفرة القبر، رجعتُ والناس يستهزؤون بي ويلموني على حركتي الفريدة الوحيدة من نوعها في جمعتنا، ولكن كنت لا أبالي من اللوم، لأني أعرف أين وضعت قدمي، والمهم الوصول إلى المعبود الذي كنت أعبده في أيام طفولتي هنا.

إنه الله ﷻ الذي دلني وهداني الطريق، عرفتُ بأن الجسر هو القرآن عندما وضعت قدمي في أول مقدمته ووضعت نفسي في أول سبيله، رأيته وأنا واقف أمامه على عكس ما كنت أراه مِن قبل ومِن بعد، والحمد لله الذي هدنا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله). انتهى.

قلت: وهذا كله انعكاس لما تقدم، وإلا فهل يفعل عاقل مثل ذلك؟ بل هل يتصور أن يحصل ذلك؟ ولكن كل هذا بسبب ما تقدم شرحه من الحقد الذي يقوم به كبارهم بتعليمه للعامة من الناس وتغذيتهم بذلك وشحنهم منذ نعومة أظفارهم.

قال أبو العباس في "المنهاج": (وَيَنْتَصِرُونَ لِأَبِي لُؤْلُؤَةَ الْكَافِرِ الْمَجُوسِيِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ

يَقُولُ: اللَّهُمَّ ارْضَ عَنْ أَبِي لُؤْلُؤَةَ وَاحْشُرْنِي مَعَهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ فِي بَعْضِ مَا يَفْعَلُهُ مِنْ مُحَارَبَتِهِمْ: وَاثَارَاتِ أَبِي لُؤْلُؤَةَ! كَمَا يَفْعَلُونَهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يُقَدِّرُونَ فِيهَا صُورَةَ عُمَرَ مِنَ الْجِبْسِ أَوْ غَيْرِهِ)[1].

قلت: في هذه القصص الواقعية التي حدثت في عدة أماكن وأوقات مختلفة؛ عدت أمور:

أولاً: أنها قصص صحيحة ثابتة؛ لتعددها وتباين مخارجها، فبعضها يصدِّق بعضاً، وقد حَدَّثَ بها من شاهدها، بل ولا زالت إلى اليوم تُفعل.

ثانياً: أن هذه التصرفات التي تقدم ذكرها تنافي الشرع والعقل والفِطرة كما هو المعلوم.

ثالثاً: أن العقلاء من بني آدم يتفقون على أنَّ مَنْ أُصِيبَ بمصيبة وصبر عليها وتجلَّد عند سماعها، أفضل ممن لم يَصبر عليها.

قال الله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ (١٥٥) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (١٥٦) أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥ - ١٥٧].

ولذا يتفق عقلاء الخليقة على نقص عقل مَنْ بَكَى على مصيبة مضى عليها أكثر من ألف عام.

رابعاً: أن هؤلاء لم يكتفوا باستجرار الماضي وتذكُّره، بل صوَّروا هذه المصائب وقاموا تمثيليها وكأنَّ الواقعة قد حصلت البارحة!! وفي هذا دلالة على غلو القوم، وتوريث سادتهم الحقد للأبناء، وهذا فيه مِن سخافة عقولهم الشيء الكثير.

خامساً: أن هذا ليس كله حُبًّا لرسول الله وآل بيته رضي الله عنهم أجمعين؛ فإنهم لو كان كذلك لَاقْتَدَوْا بهم في صبرهم ومصابرتهم، وإنما فعلوا ذلك انتقاماً مِنَ الذين أطاحوا بعرش كِسْرَى الذي هو جَدُّ الفُرْسِ، ونشروا الإسلام والتوحيد في بلاد فارس، ورفعوا الظلم والشرك عنهم.

وهذا ما استنتجه محمد أسد - النمساوي الأوربي أصلا، الذي كان على دين اليهود ثم أسلم -، وقد عاش في بلاد إيران وخالط أهلها ورأى ما عندهم من غلوٍ في معتقدهم هذا. (ينظر كتابه الطريق إلى مكة).

وهذه الأفعال كانت نتيجتها على الإيرانيين وعموم الشيعة سلبية جدا، مما أدَّى ذلك إلى أنْ عَمَّتْهُمُ الكآبة والحزن، وأصيبت نفوسهم بالهم والغم، وأوقعهم ذلك في اليأس، مما جعلهم يعاقبون أنفسهم باللطم على صدورهم وجلد ظهورهم بالسلاسل وإخراج الدماء منها،

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٧٠ - ٣٧١).

بزعمهم أن هذا تكفيراً عن خطيئة أجدادهم بعدم نصرتهم للحسين ﵁.

فقادهم ذلك إلى الحقد والغل على المسلمين مِن أهل السنة؛ فقاموا بقتل الأبرياء وَسَفْكِ دمائهم وَنَهْبِ أموالهم، كما يجري هذا في عصرنا في العراق وسوريا؛ وكما حصل قديما في عهد الشاه إسماعيل الصفوي، عندما قتل مَنْ لم يتشيع مِنَ الإيرانيين، ومَن نجا أصبح مشرداً بين أطرافها والدول الأخرى.

وهذا المنهج الذي سلكوه في الماضي والحاضر هو منهج لهم أيضاً حتى في المستقبل، فقد جاء في كتبهم أن مهديّهم إذا خرج فإنه سوف يقتل الناس في أقدس بقعة، وذلك في المسجد الحرام بين الصفا والمروة، وقد فعلوا ذلك من قبل كما في عام **٣١٧**هـ باستباحة الحرم وقتل مَن كان فيه مِن الناس وإلقاء بعض جثثهم في بئر زمزم، كما حاولوا فعل ذلك في عصرنا هذا وذلك في عام **١٤٠٧**هـ.

ولا شك ولا ريب أن الدِّين الذي يدعو إلى ذلك لهو دينٌ باطل.

سادساً: ومما نتج مِن هذا الحقد، كثرة السب والشتم لخيار هذه الأمة وسلفها من الخلفاء الراشدين والصحابة وأمهات المؤمنين ﵃ وغيرهم مِن سلف هذه الأمة من التابعين، وأصبح ذلك جزء من عقيدتهم وركن وثيقا من أركان دينهم، فكثر عندهم السب واللعن، نعوذ بالله من ذلك.

سابعاً: هذا الحقد أدَّى بهم إلى التعاون مع اليهود والنصارى والشيوعين ضد المسلمين؛ لأنهم يرون المسلمين عدوهم الأول، بخلاف اليهود والنصارى وغيرهما من الكافرين.

ثامناً: إنه بسبب هذه القصص والخزعبلات الخيالية، أدَّى ببعضهم إلى الهرب من الواقع الذي يعيشونه، فكثير منهم أدَّى بهم ذلك إلى الوقوع في الإلحاد والكفر، ولذا تنتشر بينهم الأحزاب العلمانية الكافرة، كحزب "تودة"، وهو حزب كان مشهوراً بإيران وهو من الأحزاب الشيوعية، وكالحزب الشيوعي، وكحزب البَعْث في العراق سابقاً، فقد كانوا من أكثر الناس دخولاً في هذين الحزبين، ولا زال حزب البَعْث الآن في سوريا يقوم عليهم ويترأسونه.

تاسعاً: ولأجل ما تقدَّم ولغيره، ما دخلوا بلداً إلا وأفسدوه، ولا قِطْراً إلا وخرَّبوه، ولا دولة ولها كيان إلا وهدموه، والدليل على ذلك ما يجري الآن، فضلاً عما سبق مِن أفعالهم في بلاد العراق والشام مِن قتلٍ وتدمير وسفكٍ للدماء وتعذيب وإلقاء للبراميل المتفجرة على رؤوس الأمنيين، وَقُلْ مثل ذلك فيما يفعلونه في اليمن والبحرين، وَاعْتَبِرْ أيضاً بما فعلته إيران التي تزعم أنها إسلامية مِن نصرة لحزب البَعْثِ الذي هو حزب قومي جاهلي مع أنها قد تقاتلَت مع فرعه الآخر في العراق ولمدة ثمان سنوات، فهذا يدلك على ضلالهم وكذبهم برفع راية الإسلام، وكيف تكون كذلك ولا يُسمع صوت الآذان في عاصمتهم طهران فضلاً عن باقي شعائر الإسلام، ومثلهم وهو تابع لهم: حسن نصر الله، فهو يرفع راية الجهاد

والمقاومة كذباً وزرا ويقتل الآمنين من الشعب السوري ويشردهم عن بلادهم، ومنهجهم هذا ليس وليد اليوم، وإنما منذ القديم.

قال أبو العباس ابن تيمية: (وَدَعْ مَا يُسْمَعُ وَيُنْقَلُ عَمَّنْ خَلَا، فَلْيَنْظُرْ كُلُّ عَاقِلٍ فِيمَا يَحْدُثُ فِي زَمَانِهِ، وَمَا يَقْرُبُ مِنْ زَمَانِهِ مِنَ الْفِتَنِ وَالشُّرُورِ وَالْفَسَادِ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ يَجِدُ مُعْظَمَ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ الرَّافِضَةِ، وَتَجِدُهُمْ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ فِتَنًا وَشَرًّا، وَأَنَّهُمْ لَا يَقْعُدُونَ عَمَّا يُمْكِنُهُمْ مِنَ الْفِتَنِ وَالشَّرِّ وَإِيقَاعِ الْفَسَادِ بَيْنَ الْأُمَّةِ.

وَنَحْنُ نَعْرِفُ بِالْعَيَانِ وَالتَّوَاتُرِ الْعَامِّ وَمَا كَانَ فِي زَمَانِنَا، مِنْ حِينِ خَرَجَ جِنْكِزْخَانْ مَلِكُ التُّرْكِ الْكُفَّارِ، وَمَا جَرَى فِي الْإِسْلَامِ مِنَ الشَّرِّ.

فَلَا يَشُكُّ عَاقِلٌ أَنَّ اسْتِيلَاءَ الْكُفَّارِ الْمُشْرِكِينَ، الَّذِينَ لَا يُقِرُّونَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَلَا بِغَيْرِهَا مِنَ الْمَبَانِي الْخَمْسِ...)[1].

وقال أيضاً: (فَلَا يَشُكُّ عَاقِلٌ أَنَّ اسْتِيلَاءَ مِثْلَ هَؤُلَاءِ عَلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ، وَعَلَى أَقَارِبِ رَسُولِ اللَّهِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، كَذُرِّيَّةِ الْعَبَّاسِ وَغَيْرِهِمْ، بِالْقَتْلِ وَسَفْكِ الدِّمَاءِ وَسَبْيِ النِّسَاءِ وَاسْتِحْلَالِ فُرُوجِهِنَّ، وَسَبْيِ الصِّبْيَانِ وَاسْتِعْبَادِهِمْ، وَإِخْرَاجِهِمْ عَنْ دِينِ اللَّهِ إِلَى الْكُفْرِ، وَقَتْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ وَالصَّلَاةِ، وَتَعْظِيمِ بُيُوتِ الْأَصْنَامِ - الَّتِي يُسَمُّونَهَا الْبُذْخَانَاتِ وَالْبِيَعَ وَالْكَنَائِسَ - عَلَى الْمَسَاجِدِ، وَرَفْعِ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ النَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْمُشْرِكُونَ وَأَهْلُ الْكِتَابِ أَعْظَمُ عِزًّا، وَأَنْفَذُ كَلِمَةً، وَأَكْثَرُ حُرْمَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَشُكُّ عَاقِلٌ أَنَّ هَذَا أَضَرُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ قِتَالِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى مَا جَرَى عَلَى أُمَّتِهِ مِنْ هَذَا، كَانَ كَرَاهَتُهُ لَهُ وَغَضَبُهُ مِنْهُ أَعْظَمَ مِنْ كَرَاهَتِهِ لِاثْنَيْنِ مُسْلِمَيْنِ تَقَاتَلَا عَلَى الْمُلْكِ، وَلَمْ يَسْبِ أَحَدُهُمَا حَرِيمَ الْآخَرِ، وَلَا نَفَعَ كَافِرًا، وَلَا أَبْطَلَ شَيْئًا مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَشَعَائِرِهِ الظَّاهِرَةِ.

ثُمَّ مَعَ هَذَا الرَّافِضَةُ يُعَاوِنُونَ أُولَئِكَ الْكُفَّارَ، وَيَنْصُرُونَهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، كَمَا قَدْ شَاهَدَهُ النَّاسُ، لَمَّا دَخَلَ هُولَاكُو مَلِكُ الْكُفَّارِ التُّرْكِ الشَّامَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَسِتِّمِائَةٍ، فَإِنَّ الرَّافِضَةَ الَّذِينَ كَانُوا بِالشَّامِ بِالْمَدَائِنِ وَالْعَوَاصِمِ مِنْ أَهْلِ حَلَبَ وَمَا حَوْلَهَا، وَمِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ وَمَا حَوْلَهَا، وَغَيْرَهُمْ كَانُوا مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ أَنْصَارًا وَأَعْوَانًا عَلَى إِقَامَةِ مُلْكِهِ، وَتَنْفِيذِ أَمْرِهِ فِي زَوَالِ مُلْكِ الْمُسْلِمِينَ.

وَهَكَذَا يَعْرِفُ النَّاسُ - عَامَّةً وَخَاصَّةً - مَا كَانَ بِالْعِرَاقِ لَمَّا قَدِمَ هُولَاكُو إِلَى الْعِرَاقِ، وَقَتَلَ

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٧٢).

الْخَلِيفَةَ، وَسَفَكَ فِيهَا مِنَ الدِّمَاءِ مَا لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ، فَكَانَ وَزِيرُ الْخَلِيفَةِ ابْنُ الْعَلْقَمِيِّ، وَالرَّافِضَةُ هُمْ بِطَانَتُهُ، الَّذِينَ أَعَانُوهُ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ، بَاطِنَةٍ وَظَاهِرَةٍ، يَطُولُ وَصْفُهَا)[١].

فصل في مشابهتهم لليهود:

مِن المعلوم أن الرافضة قد شابهوا اليهود في أشياءٍ كثيرة، يتضح ذلك لمن قارن بين المذهبين وتعرَّف على مَسْلَكِ كِلَا الطائفتين، وقد ذكر بعض ذلك الإمام عامر بن شراحيل الشعبي، كما ذكره أيضاً غَيْرُهُ ممن أتى من بعده، وهذا يؤيد ما تقدم مِنْ كَوْنِ مَنْ وَضَعَ هذا المذهب كان في الأصل يهودياً، وإليك شيء من ذلك، ، ،

قال الإمام أبو العباس ابن تيمية في منهاج السنة النبوية: (رَوَى أَبُو حَفْصِ بْنُ شَاهِينَ فِي كِتَابِ اللَّطِيفِ فِي السُّنَّةِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ هَارُونَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ نُصَيْرٍ الطُّوسِيُّ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ لِي الشَّعْبِيُّ: أُحَذِّرُكُمْ هَذِهِ الْأَهْوَاءَ الْمُضِلَّةَ، وَشَرُّهَا الرَّافِضَةُ لَمْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ رَغْبَةً، وَلَا رَهْبَةً، وَلَكِنْ مَقْتًا لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَبَغْيًا عَلَيْهِمْ قَدْ حَرَّقَهُمْ عَلِيٌّ ﵁ بِالنَّارِ، وَنَفَاهُمْ إِلَى الْبُلْدَانِ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ: يَهُودِيٌّ مِنْ يَهُودِ صَنْعَاءَ نَفَاهُ إِلَى سَابَاطَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَارٍ نَفَاهُ إِلَى خَازِرَ.

وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ مِحْنَةَ الرَّافِضَةِ مِحْنَةُ الْيَهُودِ، قَالَتِ الْيَهُودُ: لَا يَصْلُحُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ دَاوُدَ، وَقَالَتِ الرَّافِضَةُ: لَا تَصْلُحُ الْإِمَامَةُ إِلَّا فِي وَلَدِ عَلِيٍّ، وَقَالَتِ الْيَهُودُ: لَا جِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَخْرُجَ الْمَسِيحُ الدَّجَّالُ، وَيَنْزِلَ سَيْفٌ مِنَ السَّمَاءِ، وَقَالَتِ الرَّافِضَةُ: لَا جِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَخْرُجَ الْمَهْدِيُّ، وَيُنَادِيَ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ، وَالْيَهُودُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ إِلَى اشْتِبَاكِ النُّجُومِ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ يُؤَخِّرُونَ الْمَغْرِبَ إِلَى اشْتِبَاكِ النُّجُومِ، وَالْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي عَلَى الْفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى اشْتِبَاكِ النُّجُومِ»، وَالْيَهُودُ تَزُولُ عَنِ الْقِبْلَةِ شَيْئًا، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ، وَالْيَهُودُ تَنُودُ فِي الصَّلَاةِ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ، وَالْيَهُودُ تُسْدِلُ أَثْوَابَهَا فِي الصَّلَاةِ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ، وَالْيَهُودُ لَا يَرَوْنَ عَلَى النِّسَاءِ عِدَّةً، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ، وَالْيَهُودُ حَرَّفُوا التَّوْرَاةَ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ حَرَّفُوا الْقُرْآنَ، وَالْيَهُودُ قَالُوا: افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْنَا خَمْسِينَ صَلَاةً، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ، وَالْيَهُودُ لَا يُخْلِصُونَ السَّلَامَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا يَقُولُونَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ، وَالسَّامُ الْمَوْتُ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ، وَالْيَهُودُ لَا يَأْكُلُونَ الْجِرِّيَّ وَالْمَرْمَاهِي وَالذِّنَابَ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ، وَالْيَهُودُ لَا يَرَوْنَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ، وَالْيَهُودُ يَسْتَحِلُّونَ أَمْوَالَ النَّاسِ كُلِّهِمْ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ، وَقَدْ أَخْبَرَنَا اللَّهُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُمْ

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٧٣ - ٣٧٤).

قَالُوا ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ [آل عِمْرَانَ: ٧٥]، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ، وَالْيَهُودُ تَسْجُدُ عَلَى قُرُونِهَا فِي الصَّلَاةِ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ، وَالْيَهُودُ لَا تَسْجُدُ حَتَّى تَخْفُقَ بِرُءُوسِهَا مِرَارًا شِبْهَ الرُّكُوعِ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ، وَالْيَهُودُ تُبْغِضُ جِبْرِيلَ وَيَقُولُونَ: هُوَ عَدُوُّنَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ يَقُولُونَ: غَلِطَ جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ وَافَقُوا النَّصَارَى فِي خَصْلَةِ النَّصَارَى: لَيْسَ لِنِسَائِهِمْ صَدَاقٌ إِنَّمَا يَتَمَتَّعُونَ بِهِنَّ تَمَتُّعًا، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ يَتَزَوَّجُونَ بِالْمُتْعَةِ وَيَسْتَحِلُّونَ الْمُتْعَةَ.

وَفُضِّلَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى عَلَى الرَّافِضَةِ بِخَصْلَتَيْنِ: سُئِلَتِ الْيَهُودُ مَنْ خَيْرُ أَهْلِ مِلَّتِكُمْ؟ قَالُوا: أَصْحَابُ مُوسَى. وَسُئِلَتِ النَّصَارَى مَنْ خَيْرُ أَهْلِ مِلَّتِكُمْ؟ قَالُوا: حَوَارِيُّ عِيسَى. وَسُئِلَتِ الرَّافِضَةُ: مَنْ شَرُّ أَهْلِ مِلَّتِكُمْ؟ قَالُوا: أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ. أُمِرُوا بِالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ فَسَبَوْهُمْ، فَالسَّيْفُ عَلَيْهِمْ مَسْلُولٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا تَقُومُ لَهُمْ رَايَةٌ، وَلَا يَثْبُتُ لَهُمْ قَدَمٌ، وَلَا تَجْتَمِعُ لَهُمْ كَلِمَةٌ، وَلَا تُجَابُ لَهُمْ دَعْوَةٌ، دَعْوَتُهُمْ مَدْحُوضَةٌ، وَكَلِمَتُهُمْ مُخْتَلِفَةٌ، وَجَمْعُهُمْ مُتَفَرِّقٌ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ.

قُلْتُ: هَذَا الْكَلَامُ بَعْضُهُ ثَابِتٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ، كَقَوْلِهِ: لَوْ كَانَتِ الشِّيعَةُ مِنَ الْبَهَائِمِ لَكَانُوا حُمُرًا، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الطَّيْرِ لَكَانُوا رَخَمًا، فَإِنَّ هَذَا ثَابِتٌ عَنْهُ.

قَالَ ابْنُ شَاهِينَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ النَّحْوِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، فَذَكَرَهُ، وَأَمَّا السِّيَاقُ الْمَذْكُورُ، فَهُوَ مَعْرُوفٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ[(١)].

وقال أيضاً: وَمَا ذَكَرَهُ مَوْجُودٌ فِي الرَّافِضَةِ، وَفِيهِمْ أَضْعَافُ مَا ذُكِرَ: مِثْلُ تَحْرِيمِ بَعْضِهِمْ لِلَحْمِ الْإِوَزِّ، وَالْجَمَلِ مُشَابَهَةً لِلْيَهُودِ، وَمِثْلُ جَمْعِهِمْ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ دَائِمًا، فَلَا يُصَلُّونَ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَوْقَاتٍ مُشَابَهَةٍ لِلْيَهُودِ، وَمِثْلُ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِإِشْهَادٍ عَلَى الزَّوْجِ مُشَابَهَةً لِلْيَهُودِ، وَمِثْلُ تَنْجِيسِهِمْ لِأَبْدَانِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَهْلِ الْكِتَابِ، وَتَحْرِيمِهِمْ لِذَبَائِحِهِمْ، وَتَنْجِيسِ مَا يُصِيبُ ذَلِكَ مِنَ الْمِيَاهِ، وَالْمَائِعَاتِ، وَغَسْلِ الْآنِيَةِ الَّتِي يَأْكُلُ مِنْهَا غَيْرُهُمْ مُشَابَهَةً لِلسَّامِرَةِ الَّذِينَ هُمْ شَرُّ الْيَهُودِ، وَلِهَذَا يَجْعَلُهُمُ النَّاسُ فِي الْمُسْلِمِينَ كَالسَّامِرَةِ فِي الْيَهُودِ، وَمِثْلُ اسْتِعْمَالِهِمُ التَّقِيَّةَ، وَإِظْهَارِ خِلَافِ مَا يُبْطِنُونَ مِنَ الْعَدَاوَةِ مُشَابَهَةً لِلْيَهُودِ، وَنَظَائِرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ[(٢)].

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٢٣ - ٢٨).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٧ - ٣٨).

فصل في ذكر بعض حماقاتهم غير ما تقدم:

تقدم فيما سبق بيان مخالفتهم للشرع والعقل والفطرة، ولهم غيره كثير، قال أبو العباس ابن تيمية:

(وَأَمَّا سَائِرُ حَمَاقَاتِهِمْ فَكَثِيرَةٌ جِدًّا:

مِثْلَ: كَوْنِ بَعْضِهِمْ لَا يَشْرَبُ مِنْ نَهْرٍ حَفَرَهُ يَزِيدُ مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالَّذِينَ مَعَهُ كَانُوا يَشْرَبُونَ مِنْ آبَارٍ، وَأَنْهَارٍ حَفَرَهَا الْكُفَّارُ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَأْكُلُ مِنَ التُّوتِ الشَّامِيِّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ مَعَهُ كَانُوا يَأْكُلُونَ مِمَّا يُجْلَبُ مِنْ بِلَادِ الْكُفَّارِ مِنَ الْجُبْنِ، وَيَلْبَسُونَ مَا تَنْسِجُهُ الْكُفَّارُ، بَلْ غَالِبُ ثِيَابِهِمْ كَانَتْ مِنْ نَسْجِ الْكُفَّارِ.

وَمِثْلُ كَوْنِهِمْ يَكْرَهُونَ التَّكَلُّمَ بِلَفْظِ الْعَشَرَةِ، أَوْ فِعْلِ شَيْءٍ يَكُونُ عَشَرَةً حَتَّى فِي الْبِنَاءِ لَا يَبْنُونَ عَلَى عَشَرَةِ أَعْمِدَةٍ، وَلَا بِعَشَرَةِ جُذُوعٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ لِكَوْنِهِمْ يُبْغِضُونَ خِيَارَ الصَّحَابَةِ، وَهُمُ الْعَشَرَةُ الْمَشْهُودُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ رضي الله عنهم، يُبْغِضُونَ هَؤُلَاءِ إِلَّا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، وَيُبْغِضُونَ سَائِرَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَكَانُوا أَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةٍ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ قَدْ رَضِيَ عَنْهُمْ.

وَثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا أَنَّ غُلَامَ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَيَدْخُلَنَّ حَاطِبٌ النَّارَ، فَقَالَ. النَّبِيُّ ﷺ: «**كَذَبْتَ، إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ**»[١].

وَهُمْ يَتَبَرَّؤُونَ مِنْ جُمْهُورِ هَؤُلَاءِ، بَلْ يَتَبَرَّؤُونَ مِنْ سَائِرِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا نَفَرًا قَلِيلًا نَحْوَ بِضْعَةَ عَشَرَ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ فِي الْعَالَمِ عَشَرَةٌ مِنْ أَكْفَرِ النَّاسِ لَمْ يَجِبْ هَجْرُ هَذَا الِاسْمِ لِذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ ﷻ لَمَّا قَالَ: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [النَّمْل: ٤٨] لَمْ يَجِبْ هَجْرُ اسْمِ التِّسْعَةِ مُطْلَقًا، بَلِ اسْمُ الْعَشَرَةِ قَدْ مَدَحَ اللَّهُ مُسَمَّاهُ فِي مَوَاضِعَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي مُتْعَةِ الْحَجِّ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [الْبَقَرَة: ١٩٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الْأَعْرَاف: ١٤٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الْفَجْر: ٢]، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى**»[٢]، **وَقَالَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: «الْتَمِسُوهَا**

---

(١) صحيح مسلم (٧/ ١٦٩).

(٢) صحيح البخاري (١٩٢٢) صحيح مسلم (٣/ ١٧٥).

فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ»[١]، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ**»[٢]، وَنَظَائِرُ ذَلِكَ مُتَعَدِّدَةٌ.

وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُمْ يُوَالُونَ لَفْظَ التِّسْعَةِ، وَهُمْ يُبْغِضُونَ التِّسْعَةَ مِنَ الْعَشَرَةِ، فَإِنَّهُمْ يُبْغِضُونَهُمْ إِلَّا عَلِيًّا.

وَكَذَلِكَ هَجْرُهُمْ لِاسْمِ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَلِمَنْ يَتَسَمَّى بِذَلِكَ حَتَّى إِنَّهُمْ يَكْرَهُونَ مُعَامَلَتَهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَؤُلَاءِ لَوْ كَانُوا مِنْ أَكْفَرِ النَّاسِ لَمْ يُشْرَعْ أَنْ لَا يَتَسَمَّى الرَّجُلُ بِمِثْلِ أَسْمَائِهِمْ، فَقَدْ كَانَ فِي الصَّحَابَةِ مَنِ اسْمُهُ الْوَلِيدُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْنُتُ لَهُ فِي الصَّلَاةِ، وَيَقُولُ: «**اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ**»[٣]، وَأَبُوهُ الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ كَانَ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ كُفْرًا، وَهُوَ الْوَحِيدُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [الْمُدَّثِّر: ١١]، وَفِي الصَّحَابَةِ مَنِ اسْمُهُ عَمْرٌو، وَفِي الْمُشْرِكِينَ مَنِ اسْمُهُ عَمْرٌو، مِثْلُ: عَمْرِو بْنِ عَبْدِ وُدٍّ، وَأَبُو جَهْلٍ اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ، وَفِي الصَّحَابَةِ خَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَفِي الْمُشْرِكِينَ خَالِدُ بْنُ سُفْيَانَ الْهُذَلِيُّ، وَفِي الصَّحَابَةِ مَنِ اسْمُهُ هِشَامٌ، مِثْلُ: هِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ، وَأَبُو جَهْلٍ: كَانَ اسْمُ أَبِيهِ هِشَامًا، وَفِي الصَّحَابَةِ مَنِ اسْمُهُ عُقْبَةُ، مِثْلُ: أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو الْبَدْرِيِّ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، وَكَانَ فِي الْمُشْرِكِينَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، وَفِي الصَّحَابَةِ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ، وَكَانَ فِي الْمُشْرِكِينَ مَنِ اسْمُهُ عَلِيٌّ، مِثْلُ: عَلِيِّ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ خَلَفٍ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ كَافِرًا، وَمِثْلُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ قُتِلَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ.

فَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمُؤْمِنُونَ يَكْرَهُونَ اسْمًا مِنَ الْأَسْمَاءِ لِكَوْنِهِ قَدْ تَسَمَّى بِهِ كَافِرٌ مِنَ الْكُفَّارِ، فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْمُسَمِّينَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ كُفَّارٌ لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ كَرَاهَةَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، مَعَ الْعِلْمِ لِكُلِّ أَحَدٍ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُوهُمْ بِهَا، وَيُقِرُّ النَّاسَ عَلَى دُعَائِهِمْ بِهَا، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُمْ كَانُوا مُنَافِقِينَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ مُنَافِقُونَ، وَهُوَ مَعَ هَذَا يَدْعُوهُمْ بِهَا، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَدْ سَمَّى أَوْلَادَهُ بِهَا فَعُلِمَ أَنَّ جَوَازَ الدُّعَاءِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ - سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْمُسَمَّى بِهَا مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا - أَمْرٌ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، فَمَنْ كَرِهَ أَنْ يَدْعُوَ أَحَدًا بِهَا كَانَ مِنْ أَظْهَرِ النَّاسِ مُخَالَفَةً لِدِينِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ مَعَ هَذَا إِذَا تَسَمَّى الرَّجُلُ عِنْدَهُمْ بِاسْمِ عَلِيٍّ أَوْ جَعْفَرٍ أَوْ حَسَنٍ أَوْ حُسَيْنٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ عَامَلُوهُ وَأَكْرَمُوهُ، وَلَا دَلِيلَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُمْ، بَلْ أَهْلُ السُّنَّةِ يَتَسَمَّوْنَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ، فَلَيْسَ فِي التَّسْمِيَةِ بِهَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ

---

(١) صحيح البخاري (١٩١٧).

(٢) صحيح البخاري (٩٢٦) سنن الترمذي (٧٥٧) ت: بشار. وهذا لفظ الترمذي.

(٣) صحيح البخاري (٧٧١).

مِنْهُمْ، وَالتَّسْمِيَةُ بِتِلْكَ الْأَسْمَاءِ قَدْ تَكُونُ فِيهِمْ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُسَمَّى بِهَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، لَكِنَّ الْقَوْمَ فِي غَايَةِ الْجَهْلِ وَالْهَوَى)[١] [٢].

وقال أيضاً:

(**وَمِنْ حَمَاقَتِهِمْ أَيْضًا**: أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ لِلْمُنْتَظِرِ عِدَّةَ مَشَاهِدَ يَنْتَظِرُونَهُ فِيهَا كَالسَّرَادِبِ الَّذِي بِسَامَرَّا الَّذِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُ غَابَ فِيهِ، وَمَشَاهِدُ أُخَرُ، وَقَدْ يُقِيمُونَ هُنَاكَ دَابَّةً - إِمَّا بَغْلَةً وَإِمَّا فَرَسًا، وَإِمَّا غَيْرَ ذَلِكَ - لِيَرْكَبَهَا إِذَا خَرَجَ، وَيُقِيمُونَ هُنَاكَ إِمَّا فِي طَرَفَي النَّهَارِ، وَإِمَّا فِي أَوْقَاتٍ أُخَرَ مَنْ يُنَادِي عَلَيْهِ بِالْخُرُوجِ: "يَا مَوْلَانَا اخْرُجْ، يَا مَوْلَانَا اخْرُجْ"، وَيُشْهِرُونَ السِّلَاحَ، وَلَا أَحَدَ هُنَاكَ يُقَاتِلُهُمْ، وَفِيهِمْ مَنْ يَقُومُ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ دَائِمًا لَا يُصَلِّي خَشْيَةَ أَنْ يَخْرُجَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيَشْتَغِلَ بِهَا عَنْ خُرُوجِهِ، وَخِدْمَتِهِ، وَهُمْ فِي أَمَاكِنَ بَعِيدَةٍ عَنْ مَشْهَدِهِ كَمَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِمَّا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَإِمَّا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، يَتَوَجَّهُونَ إِلَى الْمَشْرِقِ وَيُنَادُونَهُ بِأَصْوَاتٍ عَالِيَةٍ يَطْلُبُونَ خُرُوجَهُ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَوْجُودًا، وَقَدْ أَمَرَهُ اللَّهُ بِالْخُرُوجِ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ سَوَاءٌ نَادَوْهُ أَوْ لَمْ يُنَادُوهُ، وَإِنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَهُوَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ فَإِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُهُ، وَيَأْتِيهِ بِمَا يَرْكَبُهُ وَبِمَنْ يُعِينُهُ وَيَنْصُرُهُ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُوقِفَ لَهُ دَائِمًا مِنَ الْآدَمِيِّينَ مَنْ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا.

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ عَابَ فِي كِتَابِهِ مَنْ يَدْعُو مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ دُعَاءَهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ، إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]، هَذَا مَعَ أَنَّ الْأَصْنَامَ مَوْجُودَةٌ، وَكَانَ يَكُونُ فِيهَا أَحْيَانًا شَيَاطِينُ تَتَرَاءَى لَهُمْ وَتُخَاطِبُهُمْ، وَمَنْ خَاطَبَ مَعْدُومًا كَانَتْ حَالَتُهُ أَسْوَأَ مِنْ حَالِ مَنْ خَاطَبَ مَوْجُودًا وَإِنْ كَانَ جَمَادًا، فَمِنْ دُعَاءِ الْمُنْتَظَرِ الَّذِي لَمْ يَخْلُقْهُ اللَّهُ كَانَ ضَلَالُهُ أَعْظَمَ مِنْ ضَلَالِ هَؤُلَاءِ، وَإِذَا قَالَ: أَنَا أَعْتَقِدُ وُجُودَهُ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ أُولَئِكَ: نَحْنُ نَعْتَقِدُ أَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ لَهَا شَفَاعَةٌ عِنْدَ

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٨ - ٤٤).

(٢) وينبغي أيضا أن يعلم أنه ليس كل ما أنكره بعض الناس عليهم يكون باطلا، بل من أقوالهم أقوال خالفهم فيها بعض أهل السنة، ووافقهم بعض، والصواب مع مَن وافقهم لكن ليس لهم مسألة انفردوا بها أصابوا فيها، فمن الناس من يَعُدُّ مِن بدعهم الجهر بالبسملة، وترك المسح على الخفين إما مطلقا، وإما في الحضر، والقنوت في الفجر، ومتعة الحج، ومنع لزوم الطلاق البدعي، وتسطيح القبور، وإسبال اليدين في الصلاة، ونحو ذلك من المسائل التي تنازع فيها علماء السنة، وقد يكون الصواب فيها القول الذي يوافقهم، كما يكون الصواب هو القول الذي يخالفهم لكن المسألة اجتهادية، فلا تنكر إلا إذا صارت شِعَاراً لأمر لا يسوغ، فتكون دليلا على ما يجب إنكاره، وإن كانت نفسها يسوغ فيها الاجتهاد، ومن هذا: وضع الجريد على القبر، فإنه منقول عن بعض الصحابة ﷺ، وغير ذلك من المسائل.

اللَّهِ، فَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ، وَلَا يَضُرُّهُمْ، وَيَقُولُونَ: هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ.

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ كِلَيْهِمَا يَدْعُو مَنْ لَا يَنْفَعُ دُعَاؤُهُ، وَإِنْ كَانَ أُولَئِكَ اتَّخَذُوهُمْ شُفَعَاءَ آلِهَةً، وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: هُوَ إِمَامٌ مَعْصُومٌ، فَهُمْ يُوَالُونَ عَلَيْهِ، وَيُعَادُونَ عَلَيْهِ كَمُوَالَاةِ الْمُشْرِكِينَ عَلَى آلِهَتِهِمْ، وَيَجْعَلُونَهُ رُكْنًا فِي الْإِيمَانِ لَا يَتِمُّ الدِّينُ إِلَّا بِهِ، كَمَا يَجْعَلُ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ آلِهَتَهُمْ كَذَلِكَ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ، وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عِمْرَانَ: ٨٠]، فَإِذَا كَانَ مَنْ يَتَّخِذُ الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا بِهَذِهِ الْحَالِ، فَكَيْفَ بِمَنْ يَتَّخِذُ إِمَامًا مَعْدُومًا لَا وُجُودَ لَهُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التَّوْبَة: ٣١].

وَقَدْ ثَبَتَ فِي التِّرْمِذِيِّ، وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا عَبَدُوهُمْ، فَقَالَ: «**إِنَّهُمْ أَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ، فَأَطَاعُوهُمْ، فَكَانَتْ تِلْكَ عِبَادَتَهُمْ إِيَّاهُمْ**»[1]، فَهَؤُلَاءِ اتَّخَذُوا أُنَاسًا مَوْجُودِينَ أَرْبَابًا، وَهَؤُلَاءِ يَجْعَلُونَ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ مُعَلَّقًا بِالْإِمَامِ الْمَعْدُومِ الَّذِي لَا حَقِيقَةَ لَهُ، ثُمَّ يَعْمَلُونَ بِكُلِّ مَا يَقُولُ الْمُنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ إِنَّهُ يُحَلِّلُهُ وَيُحَرِّمُهُ، وَإِنْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ سَلَفِ الْأُمَّةِ، حَتَّى أَنَّ طَائِفَتَهُمْ إِذَا اخْتَلَفَتْ عَلَى قَوْلَيْنِ قَالُوا: الْقَوْلُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ هُوَ الْحَقُّ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ هَذَا الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ، فَيَجْعَلُونَ الْحَلَالَ مَا حَلَّلَهُ، وَالْحَرَامَ مَا حَرَّمَهُ هَذَا الَّذِي لَا يُوجَدُ، وَعِنْدَ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ مَوْجُودٌ لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ، وَلَا يُمْكِنُ أَحَدٌ أَنْ يَنْقُلَ عَنْهُ كَلِمَةً وَاحِدَةً.

وَمِنْ حَمَاقَاتِهِمْ: تَمْثِيلُهُمْ لِمَنْ يُبْغِضُونَهُ بِالْجَمَادِ أَوْ حَيَوَانٍ، ثُمَّ يَفْعَلُونَ بِذَلِكَ الْجَمَادِ وَالْحَيَوَانِ مَا يَرَوْنَهُ عُقُوبَةً لِمَنْ يُبْغِضُونَهُ!! مِثْلَ اتِّخَاذِهِمْ نَعْجَةً - وَقَدْ تَكُونُ نَعْجَةً حَمْرَاءَ لِكَوْنِ عَائِشَةَ تُسَمَّى الْحُمَيْرَاءَ - يَجْعَلُونَهَا عَائِشَةَ، وَيُعَذِّبُونَهَا بِنَتْفِ شَعْرِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيَرَوْنَ أَنَّ ذَلِكَ عُقُوبَةٌ لِعَائِشَةَ.

وَمِثْلُ اتِّخَاذِهِمْ حِلْسًا مَمْلُوءًا سَمْنًا، ثُمَّ يَبْعَجُونَ بَطْنَهُ، فَيَخْرُجُ السَّمْنُ، فَيَشْرَبُونَهُ، وَيَقُولُونَ: هَذَا مِثْلُ ضَرْبِ عُمَرَ وَشُرْبِ دَمِهِ!!

---

(١) سنن الترمذي (٣٠٩٥) ت: بشار.

وَمِثْلُ تَسْمِيَةِ بَعْضِهِمْ لِحِمَارَيْنِ مِنْ حُمُرِ الرَّحَا: أَحَدُهُمَا بِأَبِي بَكْرٍ، وَالْآخَرُ بِعُمَرَ، ثُمَّ يُعَاقِبُونَ الْحِمَارَيْنِ جَعَلَا مِنْهُمْ تِلْكَ الْعُقُوبَةَ عُقُوبَةً لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ[1].

وَتَارَةً يَكْتُبُونَ أَسْمَاءَهُمْ عَلَى أَسْفَلِ أَرْجُلِهِمْ، حَتَّى أَنَّ بَعْضَ الْوُلَاةِ جَعَلَ يَضْرِبُ رِجْلَيْ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَيَقُولُ: إِنَّمَا ضَرَبْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَلَا أَزَالُ أَضْرِبُهُمَا حَتَّى أُعْدِمَهُمَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَمِّي كِلَابَهُ بَاسْمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَيَلْعَنُهُمَا، وَمِنْهُمْ مَنْ إِذَا سَمَّى كَلْبَهُ فَقِيلَ لَهُ (بُكَيْرٌ): يُضَارِبُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: تُسَمِّي كَلْبِي بَاسِمِ أَصْحَابِ النَّارِ؟! وَمِنْهُمْ يُعَظِّمُ أَبَا لُؤْلُؤَةَ الْمَجُوسِيَّ الْكَافِرَ الَّذِي كَانَ غُلَامًا لِلْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ لَمَّا قَتَلَ عُمَرَ، وَيَقُولُونَ: وَاثَارَاتِ أَبِي لُؤْلُؤَةَ، فَيُعَظِّمُونَ كَافِرًا مَجُوسِيًّا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ لِكَوْنِهِ قَتَلَ عُمَرَ ﵁.

وَمِنْ حَمَاقَتِهِمْ: إِظْهَارُهُمْ لِمَا يَجْعَلُونَهُ مَشْهَدًا، فَكَمْ كَذَّبُوا النَّاسَ وَادَّعَوْا أَنَّ فِي هَذَا الْمَكَانِ مَيِّتًا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَرُبَّمَا جَعَلُوهُ مَقْتُولًا، فَيَبْنُونَ ذَلِكَ مَشْهَدًا، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ قَبْرَ كَافِرٍ، أَوْ قَبْرَ بَعْضِ النَّاسِ، وَيَظْهَرُ ذَلِكَ بِعَلَامَاتٍ كَثِيرَةٍ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ عُقُوبَةَ الدَّوَابِّ الْمُسَمَّاةِ بِذَلِكَ وَنَحْوُ هَذَا الْفِعْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ فِعْلِ أَحْمَقِ النَّاسِ وَأَجْهَلِهِمْ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّا لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نُعَاقِبَ فِرْعَوْنَ وَأَبَا لَهَبٍ وَأَبَا جَهْلٍ وَغَيْرَهُمْ مِمَّنْ ثَبَتَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُمْ مِنْ أَكْفَرِ النَّاسِ مِثْلَ هَذِهِ الْعُقُوبَةِ لَكَانَ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْجَهْلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، بَلْ إِذَا قُتِلَ كَافِرٌ يَجُوزُ قَتْلُهُ، أَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ لَمْ يَجُزْ بَعْدَ قَتْلِهِ أَوْ مَوْتِهِ أَنْ يُمَثَّلَ بِهِ، فَلَا يُشَقُّ بَطْنُهُ، وَلَا يُجْدَعُ أَنْفُهُ وَأُذُنُهُ، وَلَا تُقْطَعُ يَدُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمُقَابَلَةِ.

فَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ عَنْ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَأَوْصَاهُ بِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا وَقَالَ: «**اغْزُوَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، لَا تَغُلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا**»[2].

وَفِي السُّنَنِ أَنَّهُ «**كَانَ فِي خُطْبَتِهِ يَأْمُرُ بِالصَّدَقَةِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُثْلَةِ**»[3]، مَعَ أَنَّ التَّمْثِيلَ بِالْكَافِرِ بَعْدَ مَوْتِهِ فِيهِ نِكَايَةٌ بِالْعَدُوِّ، لَكِنْ نُهِيَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةُ إِيذَاءٍ بِلَا حَاجَةٍ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ كَفُّ شَرِّهِ بِقَتْلِهِ، وَقَدْ حَصَلَ.

فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُبْغِضُونَهُمْ لَوْ كَانُوا كُفَّارًا وَقَدْ مَاتُوا، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ أَنْ يُمَثِّلُوا

---

(١) قد أورد الشيخ السعد قصةً أخرجها الخطيب، تدل على هذا الفعل الشنيع، انظر صفحة (٨٧٩ ـ ٨٨٠). (فواز).

(٢) صحيح مسلم (٥/ ١٣٩).

(٣) سنن النسائي (٤٠٤٧).

بِأَبْدَانِهِمْ: لَا يَضْرِبُونَهُمْ، وَلَا يَشُقُّونَ بُطُونَهُمْ، وَلَا يَنْتِفُونَ شُعُورَهُمْ، مَعَ أَنَّ فِي ذَلِكَ نِكَايَةً فِيهِمْ، فَأَمَّا إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِغَيْرِهِمْ ظَنًّا أَنَّ ذَلِكَ يَصِلُ إِلَيْهِمْ كَانَ غَايَةَ الْجَهْلِ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ بِمُحَرَّمٍ كَالشَّاةِ الَّتِي يَحْرُمُ إِيذَاؤُهَا بِغَيْرِ حَقٍّ، فَيَفْعَلُونَ مَا لَا يَحْصُلُ لَهُمْ بِهِ مَنْفَعَةٌ أَصْلًا، بَلْ ضَرَرٌ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، مَعَ تَضَمُّنِهِ غَايَةَ الْحُمْقِ وَالْجَهْلِ.

وَمِنْ حَمَاقَتِهِمْ: إِقَامَةُ الْمَأْتَمِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى مَنْ قَدْ قُتِلَ مِنْ سِنِينَ عَدِيدَةٍ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَقْتُولَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْمَوْتَى إِذَا فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ بِهِمْ عَقِبَ مَوْتِهِمْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ**»[١]. وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ «**أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْحَالِقَةِ، وَالصَّالِقَةِ، وَالشَّاقَّةِ**»[٢]، فَالْحَالِقَةُ: الَّتِي تَحْلِقُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، وَالصَّالِقَةُ: هِيَ الَّتِي تَرْفَعُ صَوْتَهَا عِنْدَ الْمُصِيبَةِ بِالْمُصِيبَةِ، وَالشَّاقَّةُ: الَّتِي تَشُقُّ ثِيَابَهَا.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «**إِنَّ النَّائِحَةَ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا، فَإِنَّهَا تَلْبَسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ دِرْعًا مِنْ جَرَبٍ، وَسِرْبَالًا مِنْ قَطِرَانٍ**»[٣].

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ يُنَحْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ بِمَا يُنَحْ عَلَيْهِ**»[٤]، وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ.

وَهَؤُلَاءِ يَأْتُونَ مِنْ لَطْمِ الْخُدُودِ، وَشَقِّ الْجُيُوبِ، وَدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَيِّتِ بِسِنِينَ كَثِيرَةٍ مَا لَوْ فَعَلُوهُ عَقِبَ مَوْتِهِ لَكَانَ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي حَرَّمَهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَكَيْفَ بَعْدَ هَذِهِ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ قَدْ قُتِلَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْحُسَيْنِ، قُتِلَ أَبُوهُ ظُلْمًا وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَقُتِلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَكَانَ قَتْلُهُ أَوَّلَ الْفِتَنِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَرَتَّبَ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرِّ وَالْفَسَادِ أَضْعَافُ مَا تَرَتَّبَ عَلَى قَتْلِ الْحُسَيْنِ، وَقُتِلَ غَيْرُ هَؤُلَاءِ وَمَاتَ، وَمَا فَعَلَ أَحَدٌ - لَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا غَيْرِهِمْ - مَأْتَمًا وَلَا نِيَاحَةً عَلَى مَيِّتٍ وَلَا قَتِيلٍ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ مِنْ قَتْلِهِ إِلَّا هَؤُلَاءِ الْحَمْقَى الَّذِينَ لَوْ كَانُوا مِنَ الطَّيْرِ لَكَانُوا رَخَمًا، وَلَوْ كَانُوا مِنَ الْبَهَائِمِ لَكَانُوا حُمُرًا.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ لَا يُوقِدُ خَشَبَ الطَّرْفَاءِ؛ لِأَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ دَمَ الْحُسَيْنِ وَقَعَ عَلَى شَجَرَةٍ مِنَ

---

(١) صحيح البخاري (١٢٣٢).

(٢) صحيح البخاري (١٢٣٤).

(٣) صحيح مسلم (٣/ ٤٥) بنحوه.

(٤) صحيح البخاري (١٢٢٩) بنحوه.

الطَّرْفَاءِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ تِلْكَ الشَّجَرَةَ بِعَيْنِهَا لَا يُكْرَهُ وَقُودُهَا، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهَا مِنْ أَيِّ دَمٍ كَانَ، فَكَيْفَ بِسَائِرِ الشَّجَرِ الَّذِي لَمْ يُصِبْهُ الدَّمُ؟!

وَحَمَاقَاتُهُمْ يَطُولُ وَصْفُهَا لَا يُحْتَاجُ إِلَى أَنْ تُنْقَلَ بِإِسْنَادٍ)[١].

وقال: (وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ مَا يُوجَدُ فِي جِنْسِ الشِّيعَةِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ الْمَذْمُومَةِ، وَإِنْ كَانَ أَضْعَافَ مَا ذُكِرَ لَكِنْ قَدْ لَا يَكُونُ هَذَا كُلُّهُ فِي الْإِمَامِيَّةِ الِاثْنَيْ عَشْرِيَّةِ، وَلَا فِي الزَّيْدِيَّةِ، وَلَكِنْ يَكُونُ كَثِيرٌ مِنْهُ فِي الْغَالِيَةِ، وَفِي كَثِيرٍ مِنْ عَوَامِّهِمْ، مِثْلُ مَا يُذْكَرُ عَنْهُمْ مِنْ تَحْرِيمِ لَحْمِ الْجَمَلِ، وَأَنَّ الطَّلَاقَ يُشْتَرَطُ فِيهِ رِضَا الْمَرْأَةِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يَقُولُهُ بَعْضُ عَوَامِّهِمْ، وَإِنْ كَانَ عُلَمَاؤُهُمْ لَا يَقُولُونَ ذَلِكَ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ أَصْلُ مَذْهَبِهِمْ مُسْتَنِدًا إِلَى جَهْلٍ كَانُوا أَكْثَرَ الطَّوَائِفِ كَذِبًا وَجَهْلًا)[٢].

فصل في كونهم أكذب الناس

قال أبو العباس ابن تيمية في "المنهاج": (وَقَدِ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ، وَالرِّوَايَةِ، وَالْإِسْنَادِ عَلَى أَنَّ الرَّافِضَةَ أَكْذَبُ الطَّوَائِفِ، وَالْكَذِبُ فِيهِمْ قَدِيمٌ، وَلِهَذَا كَانَ أَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ يَعْلَمُونَ امْتِيَازَهُمْ بِكَثْرَةِ الْكَذِبِ.

قَالَ: أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ عَبْدِ الْأَعْلَى يَقُولُ: قَالَ أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّافِضَةِ، فَقَالَ: لَا تُكَلِّمْهُمْ، وَلَا تَرْوِ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ يَكْذِبُونَ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: لَمْ أَرَ أَحَدًا أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ.

وَقَالَ مُؤَمَّلُ بْنُ إِهَابٍ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: يَكْتُبُ عَنْ كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً إِلَّا الرَّافِضَةَ، فَإِنَّهُمْ يَكْذِبُونَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ: سَمِعْتُ شَرِيكًا يَقُولُ: أَحْمِلُ الْعِلْمَ عَنْ كُلِّ مَنْ لَقِيتُ إِلَّا الرَّافِضَةَ، فَإِنَّهُمْ يَضَعُونَ الْحَدِيثَ، وَيَتَّخِذُونَهُ دِينًا.

وَشَرِيكٌ هَذَا: هُوَ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي، قَاضِي الْكُوفَةِ، مِنْ أَقْرَانِ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ مِنَ الشِّيعَةِ الَّذِي يَقُولُ بِلِسَانِهِ: أَنَا مِنَ الشِّيعَةِ، وَهَذِهِ شَهَادَتُهُ فِيهِمْ.

وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ يَقُولُ: أَدْرَكْتُ النَّاسَ، وَمَا يُسَمُّونَهُمْ إِلَّا الْكَذَّابِينَ،

---

(١)) منهاج السنة النبوية (١/ ٤٤ - ٥٥).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ٥٧).

يَعْنِي أَصْحَابَ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعِيدٍ[١]، قَالَ الْأَعْمَشُ: وَلَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَذْكُرُوا هَذَا، فَإِنِّي لَا آمَنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّا أَصَبْنَا الْأَعْمَشَ مَعَ امْرَأَةٍ.

وَهَذِهِ آثَارٌ ثَابِتَةٌ رَوَاهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ فِي "الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى" هُوَ وَغَيْرُهُ.

وَرَوَى أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبَرِيُّ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ فِيهِمْ مِنْ وَجْهَيْنِ مِنْ رِوَايَةِ الرَّبِيعِ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ فِي أَهْلِ الْأَهْوَاءِ قَوْمًا أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ. وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ حَرْمَلَةَ، وَزَادَ فِي ذَلِكَ: مَا رَأَيْتُ أَشْهَدَ عَلَى اللَّهِ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ هُوَ الثَّابِتُ عَنِ الشَّافِعِيِّ)[٢].

ثم قال شيخ الإسلام: (وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ كُلَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْكَذِبَ فِي الرَّافِضَةِ أَظْهَرُ مِنْهُ فِي سَائِرِ طَوَائِفِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ كُتُبَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ الْمُصَنَّفَةَ فِي أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ وَالنَّقَلَةِ وَأَحْوَالِهِمْ - مِثْلَ كُتُبِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَالْبُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَأَبِي حَاتِمِ بْنِ حِبَّانَ، وَأَبِي أَحْمَدَ ابْنِ عَدِيٍّ، وَالدَّارَقُطْنِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ يَعْقُوبَ الْجُوزَجَانِيِّ السَّعْدِيِّ، وَيَعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ الْفَسَوِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ الْعِجْلِيِّ، وَالْعُقَيْلِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ الْمَوْصِلِيِّ، وَالْحَاكِمِ النَّيْسَابُورِيِّ، وَالْحَافِظِ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ الْمِصْرِيِّ، وَأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ هُمْ جَهَابِذَةٌ وَنُقَّادٌ وَأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِأَحْوَالِ الْإِسْنَادِ - رَأَى الْمَعْرُوفَ عِنْدَهُمْ بِالْكَذِبِ فِي الشِّيعَةِ أَكْثَرَ مِنْهُمْ فِي جَمِيعِ الطَّوَائِفِ، حَتَّى أَنَّ أَصْحَابَ الصَّحِيحِ كَالْبُخَارِيِّ لَمْ يَرْوِ عَنْ أَحَدٍ مِنْ قُدَمَاءِ الشِّيعَةِ مِثْلِ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، وَالْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِمَةَ، وَأَمْثَالِهِمْ، مَعَ أَنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ خِيَارِ الشِّيعَةِ، وَإِنَّمَا يَرْوِي أَصْحَابُ الصَّحِيحِ حَدِيثَ عَلِيٍّ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، كَالْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ، وَمُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ، وَكَاتِبِهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، أَوْ عَنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: كَعَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، وَالْحَارِثِ بْنِ قَيْسٍ، أَوْ عَمَّنْ يُشْبِهُ هَؤُلَاءِ، وَهَؤُلَاءِ أَئِمَّةُ النَّقْلِ وَنُقَّادُهُ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنِ الْهَوَى، وَأَخْبَرِهِمْ بِالنَّاسِ، وَأَقْوَلِهِمْ بِالْحَقِّ، لَا يَخَافُونَ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ.

وَالْبِدَعُ مُتَنَوِّعَةٌ، فَالْخَوَارِجُ مَعَ أَنَّهُمْ مَارِقُونَ يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقِتَالِهِمْ، وَاتَّفَقَ الصَّحَابَةُ وَعُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى قِتَالِهِمْ، وَصَحَّ فِيهِمُ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَشَرَةِ أَوْجُهٍ رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، رَوَى الْبُخَارِيُّ ثَلَاثَةً

---

(١) المغيرة بن سعيد البَجَلِيُّ، أبو عبد الله الكوفي، قال الذهبي: رافضي كذاب. ميزان الاعتدال (٤/ ١٦٠).
(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ٥٩ - ٦٢).

مِنْهَا، لَيْسُوا مِمَّنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ، بَلْ هُمْ مَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ حَدِيثَهُمْ مِنْ أَصَحِّ الْحَدِيثِ، لَكِنَّهُمْ جَهِلُوا وَضَلُّوا فِي بِدْعَتِهِمْ، وَلَمْ تَكُنْ بِدْعَتُهُمْ عَنْ زَنْدَقَةٍ وَإِلْحَادٍ، بَلْ عَنْ جَهْلٍ وَضَلَالٍ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي الْكِتَابِ)[1].

فصل في أصل بدعة الرافضة

ولأجل ما تقدم أن هذا المذهب ليس من الإسلام في شيء، وإنما ابتدعه أناس من أهل الألحاد والنفاق.

قال أبو العباس ابن تيمية في "المنهاج":

(وَأَمَّا الرَّافِضَةُ، فَأَصْلُ بِدْعَتِهِمْ عَنْ زَنْدَقَةٍ وَإِلْحَادٍ، وَتَعَمُّدُ الْكَذِبِ كَثِيرٌ فِيهِمْ، وَهُمْ يُقِرُّونَ بِذَلِكَ حَيْثُ يَقُولُونَ: دِينُنَا التَّقِيَّةُ. وَهُوَ أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمْ بِلِسَانِهِ خِلَافَ مَا فِي قَلْبِهِ، وَهَذَا هُوَ الْكَذِبُ وَالنِّفَاقُ، وَيَدَّعُونَ مَعَ هَذَا أَنَّهُمْ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ، وَيَصِفُونَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ بِالرِّدَّةِ وَالنِّفَاقِ، فَهُمْ فِي ذَلِكَ كَمَا قِيلَ: رَمَتْنِي بِدَائِهَا وَانْسَلَّتْ، إِذْ لَيْسَ فِي الْمُظْهِرِينَ لِلْإِسْلَامِ أَقْرَبُ إِلَى النِّفَاقِ وَالرِّدَّةِ مِنْهُمْ، وَلَا يُوجَدُ الْمُرْتَدُّونَ وَالْمُنَافِقُونَ فِي طَائِفَةٍ أَكْثَرَ مِمَّا يُوجَدُ فِيهِمْ، وَاعْتُبِرَ ذَلِكَ بِالْغَالِيَةِ مِنَ النُّصَيْرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَبِالْمَلَاحِدَةِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَأَمْثَالِهِمْ.

وَعُمْدَتُهُمْ فِي الشَّرْعِيَّاتِ: مَا نُقِلَ لَهُمْ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَذَلِكَ النَّقْلُ مِنْهُ مَا هُوَ صِدْقٌ، وَمِنْهُ مَا هُوَ كَذِبٌ عَمْدًا، أَوْ خَطأً، وَلَيْسُوا أَهْلَ مَعْرِفَةٍ بِصَحِيحِ الْمَنْقُولِ وَضَعِيفِهِ كَأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ، ثُمَّ إِذَا صَحَّ النَّقْلُ عَنْ بَعْضِ هَؤُلَاءِ، فَإِنَّهُمْ بَنَوْا وُجُوبَ قَبُولِ قَوْلِ الْوَاحِدِ مِنْ هَؤُلَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أُصُولٍ:

- عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ مَعْصُومٌ مِثْلَ عِصْمَةِ الرَّسُولِ.

- وَعَلَى أَنَّ مَا يَقُولُهُ أَحَدُهُمْ فَإِنَّمَا يَقُولُ نَقْلًا عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَأَنَّهُمْ قَدْ عُلِمَ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: مَهْمَا قُلْنَا فَإِنَّمَا نَقُولُهُ نَقْلًا عَنِ الرَّسُولِ، وَيَدَّعُونَ الْعِصْمَةَ فِي أَهْلِ النَّقْلِ.

- وَالثَّالِثُ: أَنَّ إِجْمَاعَ الْعِتْرَةِ حُجَّةٌ، ثُمَّ يَدَّعُونَ أَنَّ الْعِتْرَةَ هُمُ الِاثْنَا عَشَرَ، وَيَدَّعُونَ أَنَّ مَا نُقِلَ عَنْ أَحَدِهِمْ فَقَدْ أَجْمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَيْهِ.

فَهَذِهِ أُصُولُ الشَّرْعِيَّاتِ عِنْدَهُمْ، وَهِيَ أُصُولٌ فَاسِدَةٌ كَمَا سَنُبَيِّنُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ، لَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى الْقُرْآنِ وَلَا عَلَى الْحَدِيثِ، وَلَا عَلَى إِجْمَاعٍ إِلَّا لِكَوْنِ الْمَعْصُومِ مِنْهُمْ، وَلَا عَلَى الْقِيَاسِ وَإِنْ كَانَ وَاضِحًا جَلِيًّا.

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٦٦ - ٦٨).

وَأَمَّا عُمْدَتُهُمْ فِي النَّظَرِ وَالْعَقْلِيَّاتِ، فَقَدِ اعْتَمَدَ مُتَأَخِّرُوهُمْ عَلَى كُتُبِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَوَافَقُوهُمْ فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ فِي الْجُمْلَةِ أَعْقَلُ وَأَصْدَقُ، وَلَيْسَ فِي الْمُعْتَزِلَةِ مَنْ يَطْعَنُ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، بَلْ هُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى تَثْبِيتِ خِلَافَةِ الثَّلَاثَةِ.

وَأَمَّا التَّفْضِيلُ، فَأَئِمَّتُهُمْ وَجُمْهُورُهُمْ كَانُوا يُفَضِّلُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ ﵄، وَفِي مُتَأَخِّرِيهِمْ مَنْ تَوَقَّفَ فِي التَّفْضِيلِ، وَبَعْضُهُمْ فَضَّلَ عَلِيًّا، فَصَارَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الزَّيْدِيَّةِ نَسَبٌ وَاشِجٌ مِنْ جِهَةِ الْمُشَارَكَةِ فِي التَّوْحِيدِ، وَالْعَدْلِ، وَالْإِمَامَةِ، وَالتَّفْضِيلِ، وَكَانَ قُدَمَاءُ الْمُعْتَزِلَةِ وَأَئِمَّتُهُمْ - كَعَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ وَوَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ وَغَيْرِهِمْ - مُتَوَقِّفِينَ فِي عَدَالَةِ عَلِيٍّ، فَيَقُولُونَ - أَوْ مَنْ يَقُولُ مِنْهُمْ -: قَدْ فَسَقَتْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ - إِمَّا عَلِيٌّ، وَإِمَّا طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ - لَا يُعَيِّنُهَا، فَإِنْ شَهِدَ هَذَا وَهَذَا لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا لِفِسْقِ أَحَدِهِمَا لَا يُعَيِّنُهُ، وَإِنْ شَهِدَ عَلِيٌّ مَعَ شَخْصٍ آخَرَ عَدْلٍ، فَفِي قَبُولِ شَهَادَةِ عَلِيٍّ بَيْنَهُمْ نِزَاعٌ.

وَكَانَ مُتَكَلِّمُو الشِّيعَةِ - كَهِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، وَهِشَامِ بْنِ الْجَوَالِيقِيِّ، وَيُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُمِّيِّ، وَأَمْثَالِهِمْ - يَزِيدُونَ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَلَا يَقْنَعُونَ بِمَا يَقُولُهُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةُ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَنَّ اللَّهَ يُرَى فِي الْآخِرَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَقَالَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ حَتَّى يَبْتَدِعُونَ فِي الْغُلُوِّ فِي الْإِثْبَاتِ وَالتَّجْسِيمِ وَالتَّبْعِيضِ وَالتَّمْثِيلِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ مَقَالَاتِهِمْ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّاسُ.

وَلَكِنْ فِي أَوَاخِرِ الْمِائَةِ الثَّالِثَةِ دَخَلَ مَنْ دَخَلَ مِنَ الشِّيعَةِ فِي أَقْوَالِ الْمُعْتَزِلَةِ كَابْنِ النُّوبَخْتِيِّ - صَاحِبِ كِتَابِ "الْآرَاءِ وَالدِّيَانَاتِ" - وَأَمْثَالِهِ، وَجَاءَ بَعْدَ هَؤُلَاءِ الْمُفِيدُ بْنُ النُّعْمَانِ وَأَتْبَاعُهُ[1].

قلت: وما قاله الإمام ابن تيمية ظاهر، وذلك أن هذا المذهب قائم على هَدْمِ الدِّين، فَمَنْ يَزْعُمُ أنَّ القرآن وقع فيه تحريف وتبديل، وأنَّ ما جاء في السنة من أحاديث رواها الصحابة ﵃ عن رسول الله ﷺ لا تصح عنه، وذلك أن الصحابة ارتدوا وخانوا الدين كما يزعمون، وأنَّ مَن أتى مِن بعدهم مِن التابعيين قد ارتدوا وكفروا برب العالمين، وَهَلُمَّ جَرًّا من معتقداتهم الفاسدة، فلا يمكن أن يكون واضعُ هذا المذهب إلا زنديقاً مِن الملحدين.

عبد الله بن عبد الرحمن السعد

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٦٨ - ٧٢).

ملحق فيه
المسائل التي لم يَرْتَضِهَا د. خالد الغَيْث في هذا الكتاب
وبيانُ ترجيحاته فيها

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدُ:

لقد قام الباحث فَوَّازُ الشَّمَّرِيُّ مشكوراً ببحث جُمْلَةٍ مِنَ المسائلِ في كتابه "صحيح صِفِّينَ"، وكانت تحقيقاتُهُ جيدةً مدعَّمة بالأدلة، إلا أن هناك مسائلَ قليلة أرى أنه جانَبَ الصوابَ فيها، وهي خمس مسائل رئيسية، تفرَّعت عنها مسائلُ جزئية توزَّعت في ثنايا الكتاب.

وبما أن موضوع الكتاب متعلِّقٌ بِجَنَابِ الصحابة الكرام ﷺ، رأيتُ مِن "إبراء الذِّمَّةِ" أن أُبَيِّنَ هُنَا ما أراه صواباً من تلك المسائل، وإني مع ذلك أراها تحتاجُ إلى مزيدِ تَأَمُّلٍ وَبَحْثٍ.

وإليك هذه المسائل:

المسألة الأولى: أن الحَكَمَيْنِ ﷺ اقْتَرَحَا يومَ التحكيم تَوْلِيَةَ عبد الله بن عُمر ﷺ خليفةً، لكن ابن عُمَر أَبَى قبولها. (يمكن تسميتها: اقتراح الحكمين ﷺ تغيير الخليفة).

● أولاً: هذا كله لا يصح، فالحَكَمَانِ ﷺ لم يجتمِعَا إلا لبحث مسألة (الاقتصاص من قتلة عثمان ﷺ)، ولم يكن خلافٌ بين الأُمَّةِ آنذاك على شرعية خلافة علي ﷺ، ولا يحق لِلْحَكَمَيْنِ ﷺ مناقشةُ عَزْلِ الخليفةِ وَتَوْلِيَةِ غَيْرِهِ، ولم يُؤْذَنْ لَهُمَا بذلك، إنما أُذِنَ لهما في مناقشة مسألة "الاقتصاص" فحسب، فإذا اتفقا عليها: حُقِنَتِ الدِّمَاءُ وَأَدْبَرَتِ الفِتْنَةُ.

● ثانياً: أن الأخبار [1] التي ورد فيها اقتراحُ الحَكَمَيْنِ ﷺ توليةَ ابنِ عُمَرَ ﷺ الخلافةَ: كلها لا تصح، فهي وإن كان يبدو من ظاهر بعض أسانيدها السلامة إلا أنَّ فيها علة في المتن، وهي أن الحَكَمَيْنِ لا يَمْلِكَانِ صلاحيةَ العَزْلِ وَالتَّوْلِيَةِ.

---

(١) وهي التي برقم [٤٢٤] [٤٢٥] [٤٢٦] [٤٢٧] [٤٢٨] [٤٣٠].

المسألة الثانية: أركان (مبادئ، ركائز) صلح الحسن [١].

ذكر الباحث: أن ثلاثتها ترسَّخت على يد الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما يومَ اجتماعهما.

وهذه النتيجة التي توصل إليها الباحث مبنية على معلومات غير صحيحة، فَتَغْيِيرُ الخليفةِ لم يَجْرِ به لسانُ الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما، وقد سبق بيانها في المسألة السابقة، فلا يصح نسبة ترسُّخِهَا إلى الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما.

المسألة الثالثة: قصة اجتماع الحَكَمَيْنِ رضي الله عنهما التي أخرجها الدارقطني [٢].

● أولاً: وَقَعَ تصحيف خطير غير المعنى تماماً، وهو **(لَمَّا عَزَلَ عَمْرٌو مُعَاوِيَةَ)**، والصواب الذي يقتضيه سياقُ القصة: **(لَمَّا عُزِلَ عَمْرٌو [وَ] مُعَاوِيَةُ)**. أي عن توليهما المطالبة بدَمِ عثمان رضي الله عنه، وحصر ذلك بخليفة المسلمين.

● ثانياً: جاء في الخبر نفسه أن معاوية رضي الله عنه قال لحُضَيْنٍ: **(إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْ عَمْرٍو بَعْضُ مَا أَكْرَهُ)**، معناه: ما بلغه من إخراج معاوية رضي الله عنه من تولي المطالبة بِدَمِ عثمان رضي الله عنه كما توضحه باقي الرواية.

● ثالثاً: جاء فيه أيضًا: أن عَمْرًا رضي الله عنه قال: **(وَلَكِنْ لَمَّا اجْتَمَعْتُ أَنَا وَأَبُو مُوسَى قُلْتُ لَهُ): مَا تَرَى فِي هَذَا الأَمْرِ؟)**، الأمر هو: تَوَلِّي الفصل في دم عثمان رضي الله عنه، وهو الذي من أجله عُقِدَ التحكيم.

● رابعاً: قال عمرو لأبي موسى رضي الله عنهما: **(فَأَيْنَ تَجْعَلُنِي مِنْ هَذَا الأَمْرِ أَنَا وَمُعَاوِيَةَ)**، والمراد: أين تجعلني ومعاويةَ من مسألة إقامة الحد على قتلة عثمان رضي الله عنه؟

● خامساً: أن غضب معاوية رضي الله عنه على عمرو رضي الله عنه، وبعثه أبي الأعور السُّلَمِيِّ في إِثْرِ عمرو رضي الله عنه: هو بسبب اتفاق عمرو مع أبي موسى رضي الله عنهما على إخراج معاوية رضي الله عنه من تولي الفصل في دم عثمان رضي الله عنه.

المسألة الرابعة: خطبة معاوية رضي الله عنه التي وردت في صحيح البخاري، ورد فيها: **(فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ قَالَ: مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذَا الأَمْرِ فَلْيُطْلِعْ لَنَا قَرْنَهُ، فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ)** [٣].

● أولاً: الصواب أن زمن هذه الخطبة هو بُعَيْدَ بيعةِ الحسن لمعاوية رضي الله عنهما سنة (٤١هـ).

---

(١) هذه المسألة تجدها في صفحة (٥٤٧، ٧٤٩)، والأركان التي ذكرها الباحث هي:

١) تغيير الخليفة.

٢) حصول الخليفة على أموال مقابل تنازله عن الخلافة.

٣) حقن الدماء واجتماع الأُمَّةِ.

(٢) انظر [٤١٢].

(٣) انظر [٤٣١].

● ثانياً: أن قول معاوية رضي الله عنه: (**فَلَنَحْنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ وَمِنْ أَبِيهِ**)، يعني بذلك: الخوارج الذين كانوا يتنقصون قبيلة قُرَيْشٍ ويقولون: "لَا حُكْمَ إِلَّا للهِ"، ويريدون إخراج الخلافة من قُرَيْشٍ.

ثالثاً: جاء عند البخاري: (**فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ**)، أي لما تفرق جيش الحسن رضي الله عنه وجيش معاوية رضي الله عنه بعد وقوع البيعة والصلح، ويفسِّرُهُ ما جاء في نفس الخبر أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: (**فَخَشِيتُ أَنْ أَقُولَ كَلِمَةً تُفَرِّقُ بَيْنَ الجَمْعِ**)، فإنَّ الناس لم تجتمع إلا بعد بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما.

● رابعاً: جاء عند عبد الرزاق: (**فَلَمَّا تَفَرَّقَ الْحَكَمَانِ خَطَبَ مُعَاوِيَةُ فَقَالَ**) (١)، و (**فَوَاللهِ لَا يَطْلُعُ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ أَحَقَّ بِهِ مِنْهُ وَمَنْ أَبِيهِ. قَالَ: يُعَرِّضُ بِعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ**) (٢)، هذه الألفاظ التي زادها عبد الرزاق أَعْرَضَ عنها البخاري في صحيحه، فهي معلولة المتن، لا تصح.

المسألة الخامسة: مِيزَانُ الأَحَقِّيَّةِ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه (٣).

ذَكَرَ الباحِثُ: أنَّ معاوية رضي الله عنه بعد صِفِّينَ صار يرى نفسه أحق بالخلافة من علي رضي الله عنه، ومع ذلك لم يَدَّعِ الخلافةَ زمن علي رضي الله عنه.

هذه المسألة مبنية على المسألتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ، وعلى أخبارٍ جميعها لا تصح، رواها البَلَاذُرِيُّ وغيره، وهي وإن كان ظاهر أسانيدها السلامة: فإنها معلولة المتن.

هذا وقد فرَّعَ الباحثُ مسائلَ جزئية لم أَنْشَطْ لِحَصْرِهَا، بَنَاهَا على هذه المسائل الخمسة الرئيسية، على سبيل المثال: ما ذَكَرَهُ في مواقف الصحابة رضي الله عنهم في الفتنة، حيث جعل من مواقفهم رضي الله عنهم: هذه المسائل الخمسة.

وختامًا: أوصي مرةً أخرى بإعادة بحث هذه المسائل، وأسأل الله تعالى أن يجزي الباحثَ خيراً، وأن يُعِينَهُ في طريق العلم والبحث العلمي.

وَالحَمْدُ للهِ أَوَّلاً وَآخِراً

خالد بن محمَّد الغَيْث

---

(١) انظر [٤٣٣].

(٢) انظر [٤٣٢].

(٣) انظر صفحة (٥٧٨).

المَراجِعُ

١ ـ الأباطيل والمناكير: الجورقاني، الصميعي، الرياض، الرابعة، ١٤٢٢هـ، ت: الفريوائي.

٢ ـ الإِبَانَةُ الكبرى: ابن بَطَّةَ العُكْبَرِيُّ، دار الراية، الرياض، ت: رضا معطي، وآخرون.

٣ ـ ابن عثيمين يحاور المسلَّحين (مع الفئة الضالة): سامي الحمود، مخطوط.

٤ ـ إتحاف الخيرة المهرة: البوصيري، دار الوطن، الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٥ ـ إتحاف المهرة: ابن حجر، مجمع الملك فهد، الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٦ ـ آثار البلاد وأخبار العباد: زكريا القزويني، دار صادر، بيروت.

٧ ـ الأجوبة النافعة: الألباني، مكتبة المعارف، الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٨ ـ الآحاد والمثاني: أبو بكر ابن أبي عاصم، دار الراية، الأولى، ١٤١١هـ، ت: الجوابرة.

٩ ـ الأحاديث الْمُخْتَارَةُ: الضياء، دار خضر، بيروت، الثالثة، ١٤٢٠هـ، ت: ابن دهيش.

١٠ ـ إحكام الإحكام: ابن دقيق العيد، مكتبة السُّنَّةِ، القاهرة، الأولى، ت: أحمد شاكر.

١١ ـ أحكام القرآن: ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، الثالثة، ١٤٢٤هـ، ت: عطا.

١٢ ـ أخبار أصبهان: أبو نُعَيْمٍ الأصبهاني، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٠هـ، ت: سيد كسروي.

١٣ ـ أخبار أبي القاسم الزجاجي: دار الرَّشيد، بغداد، ١٩٨٠م، ت: المبارك.

١٤ ـ الأخبار الطوال: الدِّينَوَرِيُّ، إحياء الكتب العربي، الأولى، ١٩٦٠م، ت: عبد المنعم.

١٥ ـ أخبار القضاة: وكيع، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الأولى، ١٣٦٦هـ، ت: المراغي.

١٦ ـ أخبار مكة: محمد بن إسحاق الفاكهي، دار خضر، بيروت، الثانية، ١٤١٤هـ، ت: ابن دهيش.

١٧ ـ الاختصاص: الشيخ المفيد، منشورات جماعة المدرسين، قم، ت: علي أكبر الغفاري.

١٨ ـ الأدب المفرد: البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الثالثة، ١٤٠٩هـ، ت: عبد الباقي.

١٩ ـ الإرشاد: الخليلي، مكتبة الرُّشْدِ، الأولى، ١٤٠٩هـ، ت: محمد سعيد إدريس.
٢٠ ـ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: الشيخ المفيد، مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، بيروت، الأولى، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
٢١ ـ إرشاد الساري: القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، السابعة، ١٣٢٣هـ.
٢٢ ـ إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه: ابن كثير، الرسالة، الأولى، ١٤١٦هـ، ت: بهجت.
٢٣ ـ إرشاد القاصي والدَّاني: نايف المنصوري، دار الكيان، الرياض، الأولى، ١٤٢٧هـ.
٢٤ ـ إرواء الغليل: الألباني، المكتب الإسلامي، الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٥ ـ استشهاد عثمان رضي الله عنه ووقعة الجمل: خالد الغيث، دار الأندلس الخضراء، جدة، الثانية.
٢٦ ـ الاستيعاب: ابن عبد البر، دار الجيل، الأولى، ١٤١٢هـ، ت: البجاوي.
٢٧ ـ أُسْدُ الغَابَةِ: ابن الأثير، إحياء التراث العربي، الأولى، ١٤١٧هـ، ت: عادل الرفاعي.
٢٨ ـ الأسماء والصِّفَاتِ: البيهقي، مكتبة السوادي، جدة، الأولى، ١٤١٣هـ، ت: الحاشدي.
٢٩- الاشتقاق: ابن دريد الأزدي، دار الجيل، بيروت، الأولى، ١٤١١هـ، ت: عبد السلام هارون.
٣٠ ـ الإشراف في منازل الأشراف: ابن أبي الدنيا، مكتبة الرشد، الأولى، ١٤١١هـ، ت: نجم خلف.
٣١ ـ الإصابة: ابن حجر، دار الجيل، الأولى، ١٤١٢هـ، ت: البجاوي.
٣٢ ـ أَصْحَابُ الإِمَامِ الصَّادِقِ: الشَّبَسْتَرِيُّ، مؤسسة النَّشْرِ الإسلامي، الأُولَى، ١٤١٨هـ.
٣٣ ـ الاعتقاد: البيهقي، دار الآفاق الجديدة، الأولى، ١٤٠١هـ، ت: أحمد عصام.
٣٤ ـ الأعلام: الزِّرِكْلِيُّ، دار العلم للملايين، بيروت، الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
٣٥ ـ أَعْيَانُ الشِّيعَةِ: محسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، الخامسة، ١٤٠٣هـ.
٣٦ ـ الأغاني: أبو الفرج الأصبهاني، دار صادر، ببيروت، الثالثة، ١٤٢٩هـ، ت: إحسان عباس.
٣٧ ـ اقتضاء الصراط المستقيم: ابن تيمية، عالم الكتب، بيروت، السابعة، ت: ناصر العقل.
٣٨ ـ اقتضاء العلم العمل: الخطيب البغدادي، المكتب الإسلامي، بيروت، الرابعة، ت: الألباني.
٣٩ ـ إكمال الإكمال: ابن نقطة، جامعة أم القرى، الأولى، ١٤١٠هـ، ت: عبد القيوم.
٤٠ ـ إكمال تهذيب الكمال: مغلطاي، الفاروق الحديثة، القاهرة، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤١ ـ الإكمال: الحسيني، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ت: قلعجي.

٤٢ ـ الإكمال في رَفْعِ الارتياب: ابن ماكولا، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١١هـ.

٤٣ ـ أمالي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي، رواية ابن البيع، عنه، دار ابن القيم، الدمام، المكتبة الإسلامية، عمان، الأولى، ١٤١٢هـ، ت: إبراهيم القيسي.

٤٤ ـ الأمالي: الشيخ المفيد، جماعة المدرسين، قم، ١٤٠٣ه، ت: علي أكبر الغفاري.

٤٥ ـ الأمالي في آثار الصحابة: عبد الرزاق الصنعاني، مكتبة القرآن، القاهرة، ت: مجدي.

٤٦ ـ أمالي المرزُوقي: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزُوقي الأصفهاني، دار الغرب الإسلامي، الأولى، ١٩٩٥م، ت: يحيى وهيب الجبُوري.

٤٧ ـ الإمامة: أبو نُعَيْمٍ الأصبهاني، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٨ ـ إمتاع الأسماع: تقي الدين المقريزي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٠هـ، ت: محمد النميسي.

٤٩ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، دار الفكر العربي، الأولى، ت: أبو الفضل.

٥٠ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: ابن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥١ ـ الأنساب: السمعاني، دار الجنان، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ، تعليق: البارودي.

٥٢ ـ أنساب الأشراف: أحمد بن يحيى بن جابر البَلَاذُرِي، طبعاته:

٥٣ج١: ت: محمد حميد الله، دار المعارف، مصر، ١٩٥٩م.

٥٤ج٢: ت: محمد باقر المحمودي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الأولى، ١٩٧٤م.

٥٥ج٣: ت: محمد باقر المحمودي، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، الأولى، ١٩٧٧م.

٥٦ج٤: ت: عبد العزيز الدوري، جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، ١٩٧٨م.

٥٧ج٥: ت: إحسان عباس، جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، ١٩٧٩م.

٥٨ج٦ - ١٣: ت: سُهَيل زَكَّار، ورياض الزركلي، دار الفكر، الأولى، ١٩٩٦م.

٥٩ ـ الأَنْسَابُ الْمُتَّفِقَةُ: ابْنُ القَيْسَرَانِيِّ، ليدن، ١٨٦٥م ، ت: بي دي جونج.

٦٠ ـ الأوائل: أبو عروبة الحَرَّاني، دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ، ت: مشعل المطيري.

٦١ ـ الأوسط في السُّنَنِ: أبو بكر ابن المنذر، دار طيبة، الرياض، الأولى، ١٤٠٥هـ.

٦٢ ـ الآياتُ البَيِّنَاتُ: الألوسي، مكتبة المعارف، الأولى، ١٤٢٥هـ، ت: الألباني.

٦٣ ـ البارع في اللغة: أبو علي القالي، مكتبة النهضة، بغداد - دار الحضارة العربية، بيروت، الأولى، ١٩٧٥م، ت: هشام الطعان.

٦٤ ـ بحار الأنوار: الْمَجْلِسِيُّ، مؤسسة الوفاء، بيروت، الثانية، ١٤٠٣ه- ١٩٨٣م.

٦٥ ـ بحوث في تاريخ السنة المشرفة: أكرم العُمَرِي، دار العلوم والحِكَمِ، الخامسة، ١٤١٥هـ.
٦٦ ـ البداية والنهاية: ابن كثير، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ت: شيري.
٦٧ ـ البدع والنهي عنها: محمد بن وضاح القرطبي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة - مكتبة العلم بجدة، الأولى، ١٤١٦هـ، ت: عمرو عبد المنعم سليم.
٦٨ ـ بذل الماعون في فضل الطاعون: ابن حجر العسقلاني، دار العاصمة، الرياض، ت: أحمد عاصم.
٦٩ ـ بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: نور الدين الهيثمي، مكرز خدمة السنة والسيرة، المدينة، الأولى، ١٤١٣هـ، ت: حسين الباكري.
٧٠ ـ بُغْيَةُ الطَّلَبِ في تاريخ حلب: ابن العديم، دار الفكر، تحقيق د. سهيل زَكَّار.
٧١ ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: ابن عميرة، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧هـ.
٧٢ ـ بيان خطأ من أخطأ على الشافعي: البيهقي، مؤسسة الرسالة، ت: الدعيس.
٧٣ ـ البيان والتبيين: الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
٧٤ ـ بيان الوهم والإيهام: أبو الحسن ابن القطان، دار طيبة، الرياض، الأولى، ١٤١٨هـ، ت: الحسين آيت.
٧٥ ـ تاج العروس من جواهر القاموس: مُرتضَى الزَّبيدي، دار الهداية.
٧٦ ـ تاريخ (أخبار) أصبهان: أبو نُعَيْمٍ الأصبهاني، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٠هـ، ت: سيد كسروي.
٧٧ ـ تاريخ ابن خلدون: دار الفكر، بيروت، الثانية، ١٤٠٨هـ، ت: خليل شحادة.
٧٨ ـ تاريخ ابن مَعِينٍ (رواية الدارمي): دار المأمون للتراث، ١٤٠٠هـ، ت: أحمد سيف.
٧٩ ـ تاريخ ابن مَعِينٍ (رواية الدوري): مركز البحث العلمي، مكة، الأولى، ١٣٩٩هـ.
٨٠ ـ تاريخ ابن يونس المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ.
٨١ ـ تاريخ أبي زرعة الدمشقي، رواية أبي ميمون ابن راشد، مجمع اللغة العربية بدمشق، ت: شكر الله القوجاني.
٨٢ ـ تاريخ الإسلام: الذَّهَبِيُّ، دار الكتاب العربي، الأولى، ١٤٠٧هـ، ت: تدمري.
٨٣ ـ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ابن شاهين، الأولى، ١٤٠٩هـ، ت: القشقري.
٨٤ ـ تاريخ الأمم والملوك: الطبري، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٠٧هـ.

٨٥ ـ التاريخ الأوسط: البخاري، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، الأولى، ١٣٩٧هـ، ت: محمود زايد.

٨٦ ـ تاريخ بغداد: الخطيب، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٧هـ، ت: عطا.

٨٧ ـ تاريخ جرجان: حمزة بن يوسف السهمي، عالم الكتب، بيروت، الرابعة، ١٤٠٧هـ، ت: عبد المعيد خان.

٨٨ ـ تاريخ خليفة بن خياط: مؤسسة الرسالة، الثانية، ١٣٩٧هـ، ت: أكرم العمري.

٨٩ ـ تاريخ الرَّقَّةِ: أبو علي القُشَيْرِيُّ، دار البشائر، دمشق، الأولى، ١٤١٩هـ، ت: إبراهيم صالح.

٩٠ ـ تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس: ابن الفرضي، المطبعة المدني، الثانية، ١٤٠٨هـ، ت: الحسيني.

٩١ ـ التاريخ الكبير: البخاري، دار الفكر، بيروت، ت: السيد هاشم الندوي.

٩٢ ـ التاريخ الكبير، السفر الثالث: ابن أبي خَيْثَمَةَ، الفاروق الحديثة، القاهرة، الأولى، ١٤٢٧هـ، ت: صلاح فتحي.

٩٣ ـ تاريخ المدينة: عُمَرُ بنُ شَبَّةَ، دار الفكر، قم، ١٤١٠ق، ت: فهيم شلتوت.

٩٤ ـ تاريخ دمشق: ابن عساكر، دار الفكر، ١٤١٥هـ، ت: عمرو بن غرامة العمروي.

٩٥ ـ تاريخ مَوْلِدِ العلماء ووفياتهم: ابن زبر، دار العاصمة، الأولى، ١٤١٠هـ، ت: الحمد.

٩٦ ـ تاريخ واسط: بَحْشَلٌ أسلم بن سهل الواسطي، عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤٠٦هـ، ت: كوركيس عواد.

٩٧ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ابن حجر، المكتبة العلمية - بيروت، ت: النجار.

٩٨ ـ تجريد الأسماء والكنى: أبو القاسم عُبيد الله ابن الفراء، مركز النعمان، اليمن، الأولى، ١٤٣٢هـ، ت: شادي آل نعمان.

٩٩ ـ التحبير في المعجم الكبير: السمعاني، الأوقاف البغدادية، الأولى، تحقيق: منيرة ناجي.

١٠٠ ـ التحجيل في تخريج ما لم يخرج في إرواء الغليل: الطريفي، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى.

١٠١ ـ تحرير تقريب التهذيب: شعيب الأرنؤوط وبشار عواد، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤١٧هـ.

١٠٢ ـ تحرير علوم الحديث: الجديع، مؤسسة الريان، الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠٣ ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: المباركفوري، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠٤ ـ تحفة الأشراف: المزي، المكتب الإسلامي، الثانية، ت: عبد الصمد شرف الدين.

١٠٥ ـ التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: السخاوي، الكتب العلمية، بيروت، الأولى.
١٠٦ ـ تحقيق مواقف الصحابة: محمد أمحزون، دار الكوثر، الرياض، الأولى، ١٤١٥هـ.
١٠٧ ـ تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق لأبي الحسن الربعي: الألباني، مكتبة المعارف، الأولى، ١٤٢٠هـ.
١٠٨ ـ التدوين في أخبار قزوين: أبو القاسم الرافعي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ، ت: عزيز.
١٠٩ ـ التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة: الحسيني، الخانجي، القاهرة، ت: رفعت فوزي.
١١٠ ـ تذكرة الحُفَّاظ: الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٩ه.
١١١ ـ التذكرة الحمدونية: ابن حَمْدُون، دار صادر، بيروت، الأولى، ١٩٩٦م، ت: إحسان عباس.
١١٢ ـ التذييل على كتب الجرح والتعديل: طارق آل ناجي، مكتبة المثنى، الكويت، الثانية.
١١٣ ـ تراجم رجال الدارقطني: مُقْبلٌ الوادعِيُّ، دار الآثار، صنعاء، الأولى، ١٤٢٠هـ.
١١٤ ـ ترتيب الأمالي الخميسية: يحيى الشجري، رتبها: محيي الدين العبشمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل.
١١٥ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك: القاضي عياض، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، الأولى، ت: مجموعة.
١١٦ ـ الترغيب والترهيب: قوام السنة الأصبهاني، دار الحديث، القاهرة، الأولى، ١٤١٤هـ، ت: أيمن صالح شعبان.
١١٧ ـ تعجيل المنفعة: ابن حجر، البشائر، بيروت، الأولى، ١٩٩٦م، ت: إكرام الله.
١١٨ ـ التَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيحُ: التجيبي، دار اللواء، الرياض، الأولى، ١٤٠٦هـ، ت: أبو لبابة.
١١٩ ـ التعريفات الفقهية: محمد عميم الإحسان المجددي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ.
١٢٠ ـ تعريف أهل التقديس (طبقات المدلسين): ابن حجر، مكتبة المنار، الأردن، الأولى، ت: القريوني.
١٢١ ـ التعريف برواة مسند الشاميين: علي جمَاز، دار الثقافة، الدوحة، الأولى، ١٤٠٩هـ.
١٢٢ ـ تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ: الْمَرْوَزِيُّ، مكتبة الدار، المدينة، الأولى، ١٤٠٦هـ، ت: الفريوائي.
١٢٣ ـ التعليقات الحِسَانُ: الألباني، دار باوزير، جدة، الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٢٤ ـ تغليق التعليق: ابن حجر، المكتب الإسلامي، بيروت. دار عمار، عَمَّان، الأولى، ١٤٠٥هـ، ت: سعيد القزقي.

١٢٥ ـ تفسير ابن أبي حاتم، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الثالثة، ١٤١٩هـ، ت: أسعد الطيب.

١٢٦ ـ تفسير الطبري: مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٢٠هـ، ت: أحمد ومحمود شاكر.

١٢٧ ـ تفسير عبد الرزاق: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٩هـ، ت: محمود محمد عبده.

١٢٨ ـ تفسير العياشي: طبعه الحاج السيد محمود الكتابچى وأولاده صاحب المكتبة العلمية الإسلامية، تهران، تحقيق وتعليق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي.

١٢٩ ـ تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، أولاد الشيخ، جيزة، الأولى، ١٤٢١هـ، ت: فريق من المحققين.

١٣٠ ـ تفسير القُمِّيِّ: علي بن إبراهيم، دار الكتاب، قم، الثالثة، ١٤٠٤هـ، ت: الجزائري.

١٣١ ـ تقريب التهذيب: ابن حجر، دار العاصمة، ت: أبو الأشبال.

١٣٢ ـ التقرير في أسانيد التفسير: عبد العزيز الطريفي، دار المنهاج، الرياض، الأولى، ١٤٣٢هـ.

١٣٣ ـ التقييد: ابن نقطة، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٠٨هـ، ت: كمال الحوت.

١٣٤ ـ التكملة لكتاب الصلة: ابن الأبار، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٤١٥هـ، ت: الهراس.

١٣٥ ـ التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل: ابن كثير، مركز النعمان، اليمن، الأولى، ١٤٣٢هـ، ت: شادي آل نعمان.

١٣٦ ـ تلبيس إبليس: ابن الجوزي، دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ.

١٣٧ ـ تلخيص تاريخ نيسابور: لخصه: الخليفة النيسابوري، كتابخانة ابن سينا، طهران.

١٣٨ ـ تلخيص الحبير: ابن حجر، دار أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤٢٨هـ، ت: محمد الثاني.

١٣٩ ـ تلخيص المتشابه في الرسم: الخطيب البغدادي، طلاس للدراسات، دمشق، الأولى، ت: سكينة الشهابي.

١٤٠ ـ التمهيد: ابن عَبْدِ البَرِّ، الأوقاف المغربية، ١٣٨٧م، ت: العلوي، البكري.

١٤١ ـ تنزيه الشريعة: ابن عَرَّاقٍ، دار الكتب العلمية، الثانية، ١٤٠٢هـ، ت: الغماري.

١٤٢ ـ تنقيح التحقيق: شمس الدين الذهبي، دار الوطن، الرياض، الأولى، ١٤٢١هـ، ت: مصطفى أبو الغيط.

١٤٣ ـ تنقيح المقال: المامقاني، مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، ت: محيي الدين المامقاني.

١٤٤ ـ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن المعلِّمي، المكتب الإسلامي، الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٤٥ ـ تهذيب الآثار، مسند ابن عباس: أبو جعفر الطبري، مطبعة المدني، القاهرة، ت: محمود شاكر.

١٤٦ ـ تهذيب الآثار، مسند علي: أبو جعفر الطبري، مطبعة المدني، القاهرة، ت: محمود شاكر.

١٤٧ ـ تهذيب الأسماء واللغات: النووي، دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٩٩٦م.

١٤٨ ـ تهذيب التهذيب: ابن حجر، النظامية، الهند، الأولى، ١٣٢٦هـ.

١٤٩ ـ تهذيب الكمال: الْمِزِّي، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٠٠هـ، ت: بشار عوَّاد.

١٥٠ ـ تهذيب اللغة: الأزهري، دار إحياء التراث العربي، الأولى، ٢٠٠١م، ت: محمد عوض.

١٥١ ـ توضيح المشتبه: ابن ناصر الدين، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٩٩٣م، ت: العرقسوسي.

١٥٢ ـ تيسير مصطلح الحديث: محمود الطَّحَّان، مكتبة المعارف، الرياض، العاشرة، ١٤٢٥هـ.

١٥٣ ـ ثَبَتُ أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوَادِي آشِي، دار الغرب الإسلامي، الأولى، ت: العمراني.

١٥٤ ـ الثقات: ابن حبان، دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٣٩٥هـ، ت: شرف الدين أحمد.

١٥٥ ـ الثقات: العِجْلِيُّ، مكتبة الدار، المدينة، الأولى، ١٤٠٥هـ، ت: عبد العليم البستوي.

١٥٦ ـ الثِّقَات ممن لم يقع في الكتب الستة: ابن قُطْلُوْبَغَا، مركز النعمان، صنعاء، الأولى، ت: شادي آل نعمان.

١٥٧ ـ جامع الأحاديث: جلال الدين السيوطي، دار الفكر، ١٤١٤هـ، ت: صقر، وعبد الجواد.

١٥٨ ـ جامع الأصول: ابن الأثير، مكتبة الحلواني، الأولى، ت: عبد القادر الأرنؤوط.

١٥٩ ـ جامع التحصيل: العلائي، عالم الكتب، الثانية، ١٤٠٧هـ، ت: حمدي السلفي.

١٦٠ ـ الجامع في الجرح والتعديل: أبو الْمَعَاطي وآخرون، عالم الكتب، الأولى، ١٤١٢هـ.

١٦١ ـ الجامع لأخلاق الراوي: الخطيب البغدادي، مكتبة المعارف، ١٤٠٣ه، ت: الطَّحَّان.

١٦٢ ـ جامع المسانيد والسنن: ابن كثير، دار خضر، بيروت، الثانية، ١٤١٩هـ، ت: ابن دهيش.

١٦٣ ـ جامع مَعْمَرٍ: منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق، المكتب الإسلامي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي.

١٦٤ ـ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: ابن فتوح الحَمِيدِيُّ، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م.

١٦٥ ـ الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٣٧١هـ.

١٦٦ ـ جزء سَعْدَانَ بْنِ نَصْرٍ: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الأولى، ١٤٢٠هـ، ت: عبد المنعم إبراهيم.

١٦٧ ـ جزء فيه أخبار وحكايات من حديث أبي علي محمد بن القاسم بن معروف عن شيوخه: مخطوط في الظاهرية، مجموع٣٨١٦عام - مجاميع العمرية٨٠.

١٦٨ ـ الجزء فيه حديث الحافظ ابن دِيزِيلَ: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الأولى، ١٤١٣هـ، ت: البخاري.

١٦٩ ـ جزء فيه من فوائد أبي عبد الله محمد بن مخلد بن حفص العطار، مطبعة الفتح، مصر، ت: صلاح الشلاحي.

١٧٠ ـ جزء من حديث الأوزاعي: ابن حَذْلَم، دار ماجد عسيري، جدة، الأولى، ٢٠٠٠م، ت: السعدني.

١٧١ ـ جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزَّوائِد، الرُّوداني، مكتبة ابن كثير، الكويت، الأولى، ت: دريع.

١٧٢ ـ جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، دار الفكر، بيروت.

١٧٣ ـ جمهرة أنساب العرب: ابن حزم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ت: لجنة.

١٧٤ ـ جمهرة اللغة: ابن دريد الأزدي، دار العلم للملايين، بيروت، الأولى، ١٩٨٧م، ت: رمزي منير.

١٧٥ ـ الجهاد: ابن المبارك الْمَرْوَزِيُّ، الدار التونسية، دار المطبوعات الحديثة، ت: نزيه حماد.

١٧٦ ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية: عبد القادر القرشي، الناشر: مير محمد كتب خانه، كراتشي.

١٧٧ ـ حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل: نور الدين محمد بن عبد الهادي السِّنْدِيُّ، الأوقاف القطرية، الأولى، ١٤٢٨هـ، ت: نور الدين طالب.

١٧٨ ـ حديث الزُّهْرِيِّ أبي الفضل عُبَيد الله: أضواء السلف، الأولى، ت: حسن البلوط.

١٧٩ ـ حديث السَّرَّاجِ: أبو العباس السَّرَّاج، الفاروق الحديثة، القاهرة، ت: حسين عكاشة.

١٨٠ ـ حديث علي بن حُجْرٍ السَّعْدِيِّ عن إسماعيل بن جعفر المدني: مكتبة الرُّشْد، الرياض، الأولى، ت: عمر رفود.

١٨١ ـ حديث محمد بن بشار بندار عن شيوخه، رواية أبي يعلى الموصلي، عنه، نشر في مجلة الأحمدية، العدد الثامن عشر، رمضان ١٤٢٥هـ، أكتوبر ٢٠٠٤م.

١٨٢ ـ حسن المحاضرة: السيوطي، دار إحياء الكتب العربية، الأولى، ت: أبو الفضل إبراهيم.

١٨٣ ـ حِقْبَةٌ مِنَ التَّارِيخ: عثمان الخميس، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية، الطبعة الثالثة، مصر، ١٤٢٧هـ.

١٨٤ ـ حقيقة معاوية رضي الله عنه: محمد طاهر البرزنجي، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.

١٨٥ ـ حلية الأولياء: أبو نُعَيْم الأصبهاني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٨٦ ـ الحيوان: للجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٤٢٤هـ.

١٨٧ ـ خصائص مسند الإمام أحمد: أبو موسى المديني، مكتبة التوبة، ١٤١٠هـ.

١٨٨ ـ خلاصة الأقوال: ابن مُطَهَّرٍ الحِلِّيُّ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الأولى، ت: القيومي.

١٨٩ ـ خلافة أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنه: علي الصَّلَّابي، مؤسسة اقرأ، القاهِرَة، الأولى.

١٩٠ ـ دستور العلماء: الأحمد نكري، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٩١ ـ دراسات تاريخية: أكرم ضياء العمري، الجامعة الإسلامية بالمدينة، الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٩٢ ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ابن حجر، دار المعرفة، ت: عبد الله هاشم اليماني.

١٩٣ ـ الدلائل في غريب الحديث: السَّرَقُسْطِيُّ، مكتبة العبيكان، الأولى، ١٤٢٢هـ، ت: القناص.

١٩٤ ـ دلائل النبوة: البيهقي، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٠٥هـ، ت: عبد المعطي قلعجي.

١٩٥ ـ ديوان حسَّانَ بن ثابتٍ رضي الله عنه: مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٣١هـ، شرح: العناني.

١٩٦ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين: الذَّهَبِيُّ، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، الثانية، ت: حماد الأنصاري.

١٩٧ ـ ذخيرة الحفاظ: ابن القيسراني، دار السلف، الرياض، الأولى، ١٤١٦هـ، ت: الفريوائي.

١٩٨ ـ الذَّرِيعَةُ إِلَى تَصَانِيفِ الشِّيعَةِ: آغا بزرك، دار الأضواء، بيروت، الثالثة ١٤٠٣هـ.

١٩٩ ـ ذِكْرُ أسماء من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ: الذَّهَبِيُّ، مكتبة المنار، الزرقاء، الأولى، ت: أمرير.

٢٠٠ ـ ذِكْرُ مَن اسمه شُعبة: أبو نُعَيْمٍ الأصبهاني، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، الأولى.

٢٠١ ـ ذيل تاريخ بغداد: ابن النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ت: قيصر أبو فرح.

٢٠٢ ـ ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين: الذهبي، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، الأولى، ت: حماد الأنصاري.

٢٠٣ ـ ذيل الكاشف: أبو زُرْعَةَ العراقي، دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٢٨هـ، ت: بُوران.

٢٠٤ ـ ذيل ميزان الاعتدال: العراقي، دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ، ت: علي محمد عوض.

٢٠٥ ـ رجال ابن داود الحلي: ابن داود الحلي، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٩٢هـ.

٢٠٦ ـ رجال تفسير الطبري: محمد صبحي حسن حلّاق، دار ابن حزم.

٢٠٧ ـ رجال الحاكم في المستدرك: مُقْبلُ الوادعِيُّ، مكتبة صنعاء الأثرية، الثانية، ١٤٢٥هـ.

٢٠٨ ـ رجال الطوسي: أَبُو جَعْفَرٍ شَيْخُ الطَّائِفَةِ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٥هـ.

٢٠٩ ـ رجال النجاشي: النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي، ت: موسى الشبيري الزنجاني.

٢١٠ ـ رد المحتار على الدر المختار: ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، الثانية، ١٤١٢هـ.

٢١١ ـ الرسالة المستطرفة: الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، السادسة، ١٤٢١هـ.

٢١٢ ـ رفع الإصر عن قضاة مصر: ابن حجر العسقلاني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١٨هـ، ت: علي محمد عمر.

٢١٣ ـ الروض الأنف: السهيلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ، ت: السلامي.

٢١٤ ـ الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم: نايف المنصوري، دار العاصمة، الرياض، ٢٠١١م.

٢١٥ ـ الرياض النضرة في مناقب العشرة: المحب الطبري، دار الكتب العلمية، الثانية.

٢١٦ ـ الزيادات في كتاب الجود والسخاء: الطبراني، دار البشائر الإسلامية، الأولى ١٤٢٣هـ.

٢١٧ ـ الزهد: أبو داود، دار المشكاة، حلوان، الأولى، ١٤١٤هـ، ت: أبو تميم ياسر محمد، وغنيم عباس.

٢١٨ ـ الزهد: ابن أبي الدنيا، دار ابن كثير، دمشق، الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢١٩ ـ الزُّهْدُ: أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٠هـ، ت: شاهين.

٢٢٠ ـ الزهد: عبد الله بن المبارك، دار الكتب العلمية، بيروت، ت: حبيب الرحمن الأعظمي.

٢٢١ ـ الزهد: هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الأولى، ١٤٠٦هـ، ت: الفريوائي.

٢٢٢ ـ سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة - مؤسسة الريان، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ، ت: عبد العليم البستوي.

٢٢٣ ـ سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن مَعِين، مكتبة الدار، المدينة، الأولى، ١٤٠٨هـ، ت: نور سيف.

٢٢٤ ـ سؤالات البرقاني للدارقطني: كتب خانه جميلي، لاهور، الأولى، ت: القشقري.

٢٢٥ ـ سؤالات الحاكم للدارقطني: مكتبة المعارف، الرياض، الأولى، ١٤٠٤هـ، ت: موفق.

٢٢٦ ـ سؤالات حمزة السهمي للدارقطني: مكتبة المعارف، الرياض، الأولى، ت: موفق.

٢٢٧ ـ سؤالات السلمي للدارقطني: الجريسي، الأولى، ١٤٢٧هـ، ت: فريق من المحققين.

٢٢٨ ـ سؤالات السجزي: أبو عبد الله الحاكم، دار الغرب الإسلامي، الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٢٩ ـ سؤالات للعلامة محدِّث العصر الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، سألها له أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين: مهبط الوحي، القاهرة.

٢٣٠ ـ سبل الاستفادة من النوازل والفتاوى والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة: وهبة الزحيلي، دار المكتبي، دمشق، الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٣١ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها: الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى.

٢٣٢ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة: الألباني، دار المعارف، الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٣٣ ـ السنة: أبو بكر الخَلَّال، دار الرَّاية، الرِّياض، الأولى، ١٤١٠هـ، ت: عطيَّة الزهراني.

٢٣٤ ـ السنة: عبد الله بن أحمد بن حنبل، دار ابن القيم، الدمام، الأولى، ١٤٠٦هـ، ت: محمد القحطاني.

٢٣٥ ـ سنن ابن ماجه: دار الرسالة العالمية، الأولى، ١٤٣٠هـ، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون.

٢٣٦ ـ سنن أبي داود: دار الرِّسالة العالمية، الأولى، ١٤٣٠هـ، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون.

٢٣٧ ـ سنن الترمذي: دار الرِّسالة العالمية، الأولى، ١٤٣٠هـ، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون.

٢٣٨ ـ سنن الدارقطني: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ، ت: حسن شلبي.
٢٣٩ ـ سنن سعيد بن منصور: دار الكتب العلمية، الأولى، ١٩٨٥م، ت: الأعظمي.
٢٤٠ ـ سُنَنُ النَّسَائِيِّ: مكتب المطبوعات الإسلاميَّة، حلب، الثانية، ت: أبو غدة.
٢٤١ ـ السنن الكبرى: البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الثالثة، ١٤٢٤هـ، ت: عطا.
٢٤٢ ـ السنن الكبرى: النَّسَائِيُّ، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٢١هـ، ت: حسن شلبي.
٢٤٣ ـ السُّنَنِ الْوَارِدَةِ فِي الْفِتَنِ: الدَّانِيُّ، دار العاصمة، الأولى، ١٤١٦هـ، ت: رضاء الله.
٢٤٤ ـ سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: الذَّهَبِيُّ، مؤسَّسَةُ الرسالة، الثالثة، ١٤٠٥هـ، ت: شعيب وآخرون.
٢٤٥ ـ سيرة علي ﷺ: الصَّلَّابي، دار المعرفة، ١٤٣٠هـ، وزارة الأوقاف القَطَرِيَّة.
٢٤٦ ـ سيرة معاوية ﷺ: الصَّلَّابي، دار المعرفة، ١٤٣٠هـ، وزارة الأوقاف القَطَرِيَّة.
٢٤٧ ـ السيرة النبوية: ابن هشام، دار الحديث، القاهرة، ت: سيد إبراهيم وآخرون.
٢٤٨ ـ شرح أصول الاعتقاد: اللالكائي، دار طيبة، الثامنة، ١٤٢٣هـ، ت: أحمد الغامدي.
٢٤٩ ـ شرح صحيح البخاري لابن بطال، مكتبة الرشد، الرياض، الثانية، ١٤٢٣هـ، ت: أبو تميم ياسر.
٢٥٠ ـ شرح علل الترمذي: ابن رجب، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الأولى، ١٤٠٧هـ، ت: همام عبد الرحيم سعيد.
٢٥١ ـ شرح مذاهب أهل السنة: أبو حفص ابن شاهين، مكتبة قرطبة، الأولى، ١٤١٥هـ، ت: عادل محمد.
٢٥٢ ـ شرح مشكل الآثار: الطحاوي، الرسالة، الأولى، ١٤١٥هـ، ت: شعيب الأرنؤوط.
٢٥٣ ـ شرح معاني الآثار: الطحاوي، عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤١٤هـ، ت: زهري النجار.
٢٥٤ ـ شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.
٢٥٥ ـ الشَّرِيعَةُ: الآجُرِّيُّ، دار الوطن، الثانية، ١٤٢٠هـ، ت: عبد الله الدميجي.
٢٥٦ ـ شعب الإيمان: البيهقي، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤٢٣هـ، ت: عبد العلي بن عبد الحميد.
٢٥٧ ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول: ابن تيمية، الناشر: الحرس الوطني السعودي، ت: محمد محي الدين عبد الحميد.
٢٥٨ ـ الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى: خالد كبير علال.

٢٥٩ ـ الصِّحَاحُ فِي اللُّغَةِ: الجَوْهَرِيُّ، دار العلم للملايين، الرابعة، ١٤٠٧هـ، ت: عبد الغفور.

٢٦٠ ـ صحيح ابن حِبَّانَ: مؤسسة الرسالة، الثانية، ١٤١٤هـ، ت: شعيب الأرنؤوط.

٢٦١ ـ صحيح البخاري: دار ابن كثير، الثالثة، ١٤٠٧هـ، ت: مصطفى ديب البغا.

٢٦٢ ـ صحيح سنن ابن ماجه: الألباني، مكتبة التربية لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٦٣ ـ صحيح سنن الترمذي: الألباني، مكتبة التربية لدول الخليج، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٦٤ ـ صحيح مسلم: دار الجيل، بيروت.

٢٦٥ ـ صحيح وضعيف تاريخ الطَّبَري: البرزنجي وحلَّاق، دار ابن كثير، الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢٦٦ ـ صلاح الدين الأيُّوبي: الصَّلَّابِي، مؤسَّسَة اقرأ، القاهرة، الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢٦٧ ـ الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ في الرَّدِّ على الجَهْمِيَّةِ والْمُعَطِّلَةِ: ابن القَيِّمِ، دار العاصمة، الرياض، الأولى، ١٤٠٨هـ، ت: الدخيل الله.

٢٦٨ ـ الضعفاء الصغير: البخاري، دار المعرفة، الأولى ١٤٠٦هـ، ت: محمد إبراهيم زايد.

٢٦٩ ـ الضعفاء الكبير: العُقَيلي، دار ابن عباس، الثانية، ١٤٢٩هـ، ت: مازن السرساوي.

٢٧٠ ـ الضعفاء والمتروكين: ابن الجوزي، دار الكتب العلميَّة، ١٤٠٦هـ، ت: عبد الله القاضي.

٢٧١ ـ الضعفاء والمتروكين: الدارقطني، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة، ت: القشقري.

٢٧٢ ـ الضعفاء والمتروكين: النسائي، مؤسسة الكتب الثقافية، الأولى، ١٤٠٥هـ، ت: بوران.

٢٧٣ ـ طبقات الحنابلة: أبو الحسين ابن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت، ت: محمد حامد الفقي.

٢٧٤ ـ طبقات خليفة بن خياط: مطبعة العاني، بغداد، الأولى، ١٣٨٧هـ، ت: أكرم ضياء العُمَرِي.

٢٧٥ ـ الطبقات السنية في تراجم الحنفية: تقي الدين الغزي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠هـ، ت: عبد الفتاح محمد الحلو.

٢٧٦ ـ طبقات الشَّافعيَّة: عبد الرحيم الإسنوي، دار الكتب العلمية، الأولى، ٢٠٠٢م، ت: كمال الحوت.

٢٧٧ ـ طبقات الشَّافعيَّة الكُبرى: السُّبْكِيُّ، هجر، الثانية، ١٤١٣هـ، ت: محمود الطناحي.

٢٧٨ ـ طبقات علماء إفريقية: أبو العرب التميمي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٢٧٩ ـ الطبقات الكبرى: ابن سعد، دار صادر، الأولى، ١٩٦٨م، ت: إحسان عبَّاس.
٢٨٠ ـ الطبقات الكبرى [الطبقة الخامسة]: مكتبة الصديق، الطائف، الأولى، ت: السلمي.
٢٨١ ـ الطبقات الكبرى [الطبقة الرابعة]: مكتبة الصديق، الأولى، ت: عبد العزيز السلومي.
٢٨٢ ـ طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: أبو الشيخ الأصبهاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤١٢هـ، ت: عبد الغفور البلوشي.
٢٨٣ ـ طبقات النحويين واللغويين: الزَّبِيدِيُّ، دار المعارف، القاهرة، الثانية، ت: أبو الفضل.
٢٨٤ ـ طَرَائِفُ الْمَقَالِ: البُرُوجِرْدِيُّ، مكتبة المرعشي، قُم، الأولى، ١٤١٠هـ، ت: الرَّجائي.
٢٨٥ ـ ظلال الجنة: الألباني، المكتب الإسلامي، الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٨٦ ـ العزلة والانفراد: ابن أبي الدنيا، مكتبة القرآن، القاهرة، ت: مسعد عبد الحميد السعدني.
٢٨٧ ـ العقد الفريد: ابن عبد ربه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.
٢٨٨ ـ عَصْرُ الخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ: أكرم ضياء العُمَرِيُّ، مكتبة العُبَيْكَانِ، الخامسة، ١٤٢٧هـ.
٢٨٩ ـ العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: ابن الملقن سراج الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٧هـ، ت: أيمن نصر الأزهري، سيد مهني.
٢٩٠ ـ العقيلة والفواطم: الحاج حسين الشاكري، الناشر: المؤلف.
٢٩١ ـ العلل لابن أبي حاتم، الجريسي، الرياض، الأولى، ١٤٢٧هـ، ت: فريق من الباحثين، بإشراف: الحميد والجريسي.
٢٩٢ ـ العلل: علي ابن المديني، المكتب الإسلامي، الثانية، ت: محمد مصطفى الأعظمي.
٢٩٣ ـ علل الدارقطني: دار طيبة، الرياض، الأولى (ج١ - ج١١)، ١٤٠٥هـ، ت: محفوظ الرحمن السلفي، دار ابن الجوزي، الدمام (ج١٢ - ج١٥)، الأولى، ١٤٢٧هـ، ت: محمد الدباسي.
٢٩٤ ـ العلل الكبير: الترمذي، عالم الكتب، النهضة العربية، بيروت، الأولى، ١٤٠٩هـ، صبحي السامرائي وآخرون.
٢٩٥ ـ العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله): أحمد بن حنبل، الخاني، الثانية، ت: وصي الله.
٢٩٦ ـ علم الرجال نشأته وتطوره: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الأولى، ١٤١٧هـ.
٢٩٧ ـ عُمْدَةُ القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٩٨ ـ العواصم من القواصم: أبو بكر المالكي، دار الجيل، الثانية، ت: الخطيب، الاستانبولي.

٢٩٩ ـ عون المعبود: العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، الثانية، ١٤١٥هـ.

٣٠٠ ـ غاية المقصد في زوائد المسند: نور الدين الهيثمي، دار الكتب العلمية، ت: خلاف.

٣٠١ ـ غنية الملتمس: الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، مكتبة الرشد، الأولى، ١٤٢٢هـ، ت: يحيى الشهري.

٣٠٢ ـ غَايَةُ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَّاءِ: ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، ت: ج. برجستراسر.

٣٠٣ ـ غريب الحديث: ابن قتيبة، مطبعة العاني، بغداد، الأولى، ١٣٩٧هـ، ت: عبد الله الجبوري.

٣٠٤ ـ غريب الحديث: القاسم بن سَلَّام، دائرة المعارف العثمانية، الأولى، ت: محمد خان.

٣٠٥ ـ غريب الحديث: الخطابي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ، ت: العزَباوي.

٣٠٦ ـ الغيلانيات: أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي، دار ابن الجوزي، الدمام، الأولى، ١٤١٧هـ، ت: حلمي.

٣٠٧ ـ الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، دار المعرفة، الثانية، ت: البجاوي، أبو الفضل.

٣٠٨ ـ فتح الباب في الكنى والألقاب: ابن مَنْدَه، الكوثر، الأولى، ١٤١٧هـ، ت: الفاريابي.

٣٠٩ ـ فتح الباري: ابن حجر، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ، ت: عبد الباقي - محب الدين الخطيب.

٣١٠ ـ فتح القدير: الشوكاني، دار الوفاء، مصر، ت: عبد الرحمن عميرة.

٣١١ ـ فتح المغيث: السخاوي، مكتبة السنة، مصر، الأولى، ١٤٢٤هـ، ت: علي حسين.

٣١٢ ـ الفتن: نُعَيْمُ بن حَمَّادٍ، مكتبة التوحيد، القاهرة، الأولى، ١٤١٢هـ، ت: سمير الزهيري.

٣١٣ ـ فتوح البلدان: البَلَاذُرِيُّ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٨م.

٣١٤ ـ فتوح الشام: الأَزْدِيُّ: ببتست مشن، كلكتة، ١٨٥٤م، ت: وِلْيَمْ ناسوليس.

٣١٥ ـ فتوح مصر والمغرب: ابن عبد الحكم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٣١٦ ـ الفرائد على مجمع الزوائد: خليل المطيري، دار الإمام البخاري، الدوحة، الأولى.

٣١٧ ـ الفَرْقُ بَيْنَ الفِرَقِ: عبد القاهر بن طاهر البغدادي، دار الطلائع، القاهرة، ت: عبد الحميد.

٣١٨ ـ فِرَقُ الشِّيعَةِ: النوبختي، دار الرَّشاد، القاهرة، الأولى، ١٤١٢هـ، ت: عبد المنعم الحنفي.

٣١٩ ـ فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام: عواجي، المكتبة العصرية الذهبية، جدة، الرابعة.

٣٢٠ ـ الفِصَلُ في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٢١ ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبو عبيد الأندلسي، مؤسسة الرسالة، الأولى.

٣٢٢ ـ فضائل الشام: السمعاني، دار الثقافة العربية، دمشق، الأولى، ١٤١٢هـ، ت: عمرو علي عمر.

٣٢٣ ـ فضائل الخلفاء الراشدين: أبو نُعَيْمٍ الأصبهاني، دار البخاري، المدينة، الأولى، ١٤١٧هـ، ت: العقيل.

٣٢٤ ـ فضائل الصحابة: أحمد بن حنبلٍ، دار ابن الجوزي، الثانية، ١٤٢٠هـ، ت: وصي الله.

٣٢٥ ـ الفهرست: شَيْخُ الطَّائِفَةِ، مؤسسة النشر الإسلامي، الأولى، ١٤١٧هـ، ت: القيومي.

٣٢٦ ـ فوائد أبي عثمان البَحِيرِيِّ، الظاهرية، (مجموع رقم٣٨١٠ عام - مجاميع العمرية٧٤).

٣٢٧ ـ فوائد ابن أخي ميمي الدقاق: دار أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤٢٦هـ، ت: نبيل جرار.

٣٢٨ ـ فوائد تَمَّامِ بن محمد الرازي، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤١٢هـ، ت: حمدي السلفي.

٣٢٩ ـ الفوائد الرجالية: محمد بحر العلوم، مكتبة الصادق، طهران، الأولى، ١٣٦٣هـ.

٣٣٠ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: الشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ت: المعلِّمي.

٣٣١ ـ فيض القدير: زين الدين المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الأولى، ١٣٥٦هـ.

٣٣٢ ـ قرى الضيف: ابن أبي الدنيا، أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤١٨هـ، ت: المنصور.

٣٣٣ ـ قضاة قرطبة وعلماء إفريقيَّةَ: الخشني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثانية، ١٤١٥هـ، ت: الحسيني.

٣٣٤ ـ الكاشف: الذَّهَبِيُّ، دار القبلة، الأولى، ١٤١٣هـ، ت: محمد عوامة، أحمد الخطيب.

٣٣٥ ـ الكافي: الكليني، دار الكتب الإسلامية، طهران، الثالثة، ١٣٨٨هـ، ت: علي أكبر الغفاري.

٣٣٦ ـ الكامل في التاريخ: ابن الأثير، دار الكتب العلمية، الثانية، ١٤١٥هـ، ت: القاضي.

٣٣٧ ـ الكامل في ضعفاء الرجال: ابن عدي، دار الفكر، الثالثة، ١٤٠٩هـ، ت: يحيى غزاوي.

٣٣٨ ـ الكامل في اللغة والأدب: دار الفكر العربي، القاهرة، الثالثة، ١٤١٧هـ، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.

٣٣٩ ـ كتاب الأدب: أبو بكر ابن أبي شيبة، دار البشائر الإسلامية، ت: محمد رضا القهوجي.

٣٤٠ ـ كتاب الفتوح: أحمد بن أَعْثَم الكوفي، دار الأضواء، بيروت، الأولى، ١٤١١هـ، ت: علي شِيري.

٣٤١ ـ كتاب الولاة وكتاب القضاة: أبو عمر الكِنْدِيُّ، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ، ت: محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي.

٣٤٢ ـ كشاف القناع عن متن الإقناع: منصور البهوتي، دار الكتب العلمية.

٣٤٣ ـ كشف الأستار: الهيثمي، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٣٩٩هـ، ت: الأعظمي.

٣٤٤ ـ الكشف الحثيث: سِبْط ابن العجمي، عالم الكتب، الأولى، ١٤٠٧هـ، ت: صبحي.

٣٤٥ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاج خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

٣٤٦ ـ كَشْفُ الْمُشْكِلِ مِنْ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: ابن الجوزي، دار الوطن، الرياض ت: البواب.

٣٤٧ ـ الكِفَايَةُ: الْخَطِيبُ البغدادي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ت: السورقي، وإبراهيم حمدي.

٣٤٨ ـ الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى ١٣٥٦هـ، الثانية ١٤٠١هـ.

٣٤٩ ـ الْكُنَى وَالْأَسْمَاءُ: الدُّولَابِيُّ، دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ، ت: الفاريابي.

٣٥٠ ـ الكنى والأسماء: مسلم بن الحجاج، الجامعة الإسلامية بالمدينة، الأولى، ١٤٠٤هـ، ت: القشقري.

٣٥١ ـ كنز العمال: المتقي الهندي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ، ت: بكري، والسقا.

٣٥٢ ـ اللآلئ المصنوعة: السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٧هـ، ت: عويضة.

٣٥٣ ـ اللباب في تهذيب الأنساب: أبو الحسن عِزُّ الدِّين علي بن أبي الكرم، دار صادر.

٣٥٤ ـ لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣٥٥ ـ لسان الميزان: ابن حجر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الثالثة، ١٤٠٦هـ.

٣٥٦ ـ الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ: الدارقطني، دار الغرب الإسلامي، الأولى، ١٤٠٦هـ، ت: موفق.

٣٥٧ ـ الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ: عبد الغني الأزدي، دار الغرب الإسلامي، الأولى، ١٤٢٨هـ.

٣٥٨ ـ الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ فِي أَسْمَاءِ الشُّعَرَاءِ: أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي، دار الجيل، بيروت، الأولى، ١٤١١هـ، ت: ف. كرنكو.

٣٥٩ ـ الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ: الخطيب، دار القادري، دمشق، الأولى، ١٤١٧هـ، ت: محمد الحامدي.

٣٦٠ ـ المجالسة وجواهر العلم: أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي، جمعية التربية الإسلامية، البحرين، دار ابن حزم، بيروت، ت: مشهور بن حسن آل سلمان.

٣٦١ ـ المجروحين: ابن حبان، دار الوعي، حلب، الأولى، ١٣٩٦هـ، ت: محمود إبراهيم.

٣٦٢ ـ مجلس من أمالي ابن الأنباري: دار البشائر، الأولى، ١٩٩٤م، ت: إبراهيم صالح.

٣٦٣ ـ مجمع الأمثال: الميداني، دار المعرفة، بيروت، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٣٦٤ـ مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار: الفَتَّنِيُّ، دائرة المعارف العثمانية، الثالثة، ١٣٨٧هـ.

٣٦٥ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ، ت: عبد الله محمد الدرويش.

٣٦٦ ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: ابن حجر، دار المعرفة، الأولى، ١٤١٣هـ، ت: المرعشلي.

٣٦٧ ـ مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة: حميد الله، دار النفائس، السادسة.

٣٦٨ ـ مجموع الفتاوى: ابن تيمية، مجمع الملك فهد، ١٤٢٥هـ، ت: عبد الرحمن بن قاسم.

٣٦٩ ـ مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البَخْتَرِيِّ: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى، ت: نبيل جرار.

٣٧٠ ـ مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار: دار البشائر الإسلامية، الأولى، ت: جرار.

٣٧١ ـ المحبر: ابن حبيب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ت: إيلزة ليختن شتيتر.

٣٧٢ ـ المحتضرين: ابن أبي الدنيا، دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ت: محمد خير رمضان.

٣٧٣ ـ المحدث الفاصل: الرامهرمزي، دار الفكر، الثالثة، ١٤٠٤هـ، ت: محمد عجاج الخطيب.

٣٧٤ ـ المحلى بالآثار: ابن حزم، دار الفكر، بيروت.

٣٧٥ ـ المحن: أبو العرب، دار العلوم، الرياض، الأولى، ١٤٠٤هـ، ت: عمر العقيلي.

٣٧٦ ـ مختصر تاريخ دمشق: ابن منظور، دار الفكر، الأولى، ١٤٠٢هـ، ت: روحية وآخرون.

٣٧٧ ـ مختصَر التحفة الاثني عشرية: الألوسي، المطبعة السلفية، القاهرة، ت: المحب الخطيب.

٣٧٨ ـ مختصر زوائد مسند البزار: ابن حجر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى، ١٤١٢هـ، ت: صبري أبو ذر.

٣٧٩ ـ مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر للمروزي: اختصره: المقريزي، حديث أكادمي، باكستان.

٣٨٠ ـ المرأة في ظل الإسلام: مريم نور الدين فضل الله، دار الزهراء، بيروت.

٣٨١ ـ المراسيل: ابن أبي حاتم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٣٩٧هـ، ت: شكر الله قوجاني.

٣٨٢ ـ مروج الذَّهَب: المسعودي، المكتبة العصرية، بيروت، الأولى، ١٤٢٥هـ، اعتناء: كمال مرعي.

٣٨٣ ـ مرويات أبي مِخْنَفٍ في تاريخ الطبري: يحيى بن إبراهيم اليحيى، دار العاصمة.

٣٨٤ ـ مرويات خلافة معاوية ﵁ في تاريخ الطبري: خالد الغَيْث، دار الأندلس الخَضْرَاء.

٣٨٥ ـ مرويات السيرة النبوية: أكرم ضياء العُمَرِي، مجمع الملك فهد.

٣٨٦ ـ مسائل أحمد بن حنبل، رواية عبد الله: المكتب الإسلامي، الأولى، ت: زهير الشاويش.

٣٨٧ ـ مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ، ت: زهير الشاويش.

٣٨٨ ـ مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، رواية إسحاق بن منصور الكوسَج، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الثقبة، الرياض، الأولى، ١٤٢٥هـ، ت: خالد الرباط - وئام الحوشي - جمعة فتحي.

٣٨٩ ـ المسالك والممالك: الإصطخري، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤م.

٣٩٠ ـ مستدركات علم الرجال: النمازي الشاهرودي، حيدري، تهران، الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٩١ ـ المستدرك على الصحيحين: الحاكم، دار الكتب العلميَّة، الأولى، ت: مصطفى عطا.

٣٩٢ ـ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد: الدمياطي، دار الكتاب العربي، ت: قيصر أبو فرح.
٣٩٣ ـ المستقصى في أمثال العرب: الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٩٨٧م.
٣٩٤ ـ مسند أبي داود الطيالسي: دار هجر، مصر، الأولى، ١٤١٩هـ، ت: محمد التركي.
٣٩٥ ـ مسند أبي يعلى: دار المأمون للتراث، دمشق، الثانية، ١٤١٠هـ، ت: حسين أسد.
٣٩٦ ـ مسند أحمد بن حنبل: الرسالة، الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ت: شعيب وآخرون.
٣٩٧ ـ مسند البزَّار: مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الأولى، ١٤٢٤هـ، ت: عادل بن سعد.
٣٩٨ ـ مُسْنَدُ السَّرَّاجِ: أبو العباس السَّرَّاجُ، إدارة العلوم الأثرية، إسلام أباد، ت: إرشاد الحق.
٣٩٩ ـ مسند الشاميين: الطبراني، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٠٥هـ، ت: حمدي السَّلفي.
٤٠٠ ـ مسند علي بن الجَعْدِ (الجَعْدِيَّات): جمعه أبو القاسم البغوي، مؤسسة نادر، بيروت، الأولى، ١٤١٠هـ، ت: عامر أحمد حيدر.
٤٠١ ـ مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يعقوب بن شيبة، دار الغرباء، الرياض، الأولى، ١٤٢٣هـ، ت: علي الصياح.
٤٠٢ ـ مشاهير عُلَمَاءِ الأمصار: ابن حِبَّانُ، دار الوفاء، المنصورة، الأولى، ت: مرزوق علي.
٤٠٣ ـ المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم: الذَّهَبِيُّ، دار إحياء الكتب العربية، الأولى.
٤٠٤ ـ مشكاة المصابيح: التبريزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الثالثة، ١٩٨٥م، ت: الألباني.
٤٠٥ ـ المشيخة: لِابْنِ الآبَنُوْسِيِّ، جامعة الملك سعود، الأولى، ت: خليل حسن حمادة.
٤٠٦ ـ مشيخة يعقوب بن سفيان: دار العاصمة، الرياض، الأولى، ١٣٣١هـ، ت: السريع.
٤٠٧ ـ مصنَّف ابن أبي شيبة: دار القبلة، جدة، علوم القرآن، دمشق، الأولى، ت: عوَّامة.
٤٠٨ ـ مصنَّف عبد الرزاق: المكتب الإسلامي، الثانية، ١٤٠٣هـ، ت: حبيب الرحمن الأعظمي.
٤٠٩ ـ المطالب العالية: ابن حجر، دار العاصمة، الأولى، ١٤١٩هـ، تنسيق: سعد الشَّثْرِي.
٤١٠ ـ المعالم الأثيرة في السنة والسيرة: محمد حسن شُرَّاب، دار القلم، دمشق، الأولى، ١٤١١هـ.
٤١١ ـ معجم ابن الأعرابي: دار ابن الجوزي، الدمام، الأولى، ١٤١٨هـ، ت: عبد المحسن.
٤١٢ ـ المعجم: ابن المقرئ، مكتبة الرشد، الأولى، ١٤١٩هـ، ت: عادل بن سعد.

٤١٣ ـ معجم الأدباء: ياقوت الحموي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤١٤هـ، ت: إحسان عباس.

٤١٤ ـ المعجم الأوسط: الطبراني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ، ت: طارق عوض الله.

٤١٥ ـ معجم البلدان: ياقوت الحموي، إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٤١٦ ـ مُعْجَمُ الجَرْح والتّعْديل لِرِجَالِ السُّنَن الكُبْرَى: نجم عبد الرحمن خلف، دار الراية، الأولى.

٤١٧ ـ معجم رجال الحديث: أبو القاسم الخوئي، نشر الثقافة الإسلامية، الخامسة، ١٤١٣هـ.

٤١٨ ـ معجم الشيوخ: ابن جُمَيْعٍ الصيداوي، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، الأولى، ١٤٠٥هـ، ت: عمر تدمري.

٤١٩ ـ معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة: أكرم بن محمد زيادة الفالوجي، الدار الأثرية، الأردن، دار ابن عفان، القاهرة، الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٢٠ ـ معجم الصحابة: ابن قانع، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، الأولى، ١٤١٨هـ، ت: المصراتي.

٤٢١ ـ معجم الصحابة: البَغَوِي، دار البيان، الكويت، الأولى، ١٤٢١هـ، ت: الجكني.

٤٢٢ ـ المعجم الصغير لرواة ابن جرير: أكرم بن محمد زيادة الأثري، الدار الأثرية، الأردن.

٤٢٣ ـ المعجم الصغير: الطبراني، المكتب الإسلامي، الأولى، ١٤٠٥هـ، ت: أمرير.

٤٢٤ ـ المعجم الكبير: الطبراني، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الثانية، ت: حمدي السلفي.

٤٢٥ ـ معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤٢٦ ـ المعجم المختص بالمحدِّثين: الذهبي، مكتبة الصديق، الطائف، الأولى، ١٤٠٨هـ، ت: محمد الهيلة.

٤٢٧ ـ معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، (١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت.

٤٢٨ ـ مُعْجَمُ الْمَعَالِمِ الْجُغْرَافِيَّةِ فِي السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ: عاتق البلادي، دار مكة، مكة، الأولى، ١٤٠٢هـ.

٤٢٩ ـ المعجم المفهرس: ابن حجر، الرسالة، الأولى، ١٤١٨هـ، ت: محمد شكور الميادينى.

٤٣٠ ـ معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ت: عبد السلام هارون.

٤٣١ ـ المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.

٤٣٢ ـ مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ مِنَ الثِّقَاتِ لِابْنِ حِبَّانَ: الذَّهَبِيُّ، أضواء السَّلَفِ، الأولى، ت: السِّنْدِيُّ.

٤٣٣ ـ معرفة السنن والآثار: البيهقي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، الأولى، ت: قلعجي.

٤٣٤ ـ معرفة الصحابة: أبو نُعَيْمٍ الأصبهاني، دار الوطن، الأولى، ١٤١٩هـ، ت: العزازي.

٤٣٥ ـ معرفة الصحابة: ابن مَنْدَه، جامعة الإمارات، الأولى، ١٤٢٦هـ، ت: عامر صبري.

٤٣٦ ـ معرفة القُرَّاءِ الكبار: الذَّهَبِيُّ، الرسالة، الأولى، ١٤٠٤هـ، تحقيق: شُعَيْب وآخرون.

٤٣٧ ـ المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان، الرسالة، الثانية، ١٤٠١ هـ، ت: أكرم العُمَرِي.

٤٣٨ ـ مكارم الأخلاق: ابن أبي الدنيا، مكتبة القرآن، القاهرة، ت: مجدي السيد إبراهيم.

٤٣٩ ـ مكارم الأخلاق: الطبراني، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٩هـ، ت: أحمد شمس.

٤٤٠ ـ مغاني الأخيار: العيني، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤٢٧هـ، ت: محمد الشافعي.

٤٤١ ـ المغني: أبو محمد مُوَفَّقُ الدِّينِ ابْنُ قُدَامَةَ، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٤٤٢ ـ المغني في الضعفاء: الذهبي، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، الأولى، ت: عتر.

٤٤٣ ـ المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني، دار القلم، الأولى، ت: الداودي.

٤٤٤ ـ الْمُفْهِمُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تلخيص كِتاب مسلم، أبو العباس القرطبي، دار ابن كثير، الأولى.

٤٤٥ ـ المفيد من معجم رجال الحديث: الجواهري، المطبعة العلمية، قم، الثانية، ١٤٢٤هـ.

٤٤٦ ـ مَقَاتِلُ الطَّالِبِيِّينَ: أبو الفرج الأصبهاني، دار المعرفة، ت: أحمد صقر.

٤٤٧ ـ مقالات الإسلاميين: أبو الحسن الأشعري، المكتبة العصرية، بيروت، الأولى ت: زرزور.

٤٤٨ ـ مقالات الألباني: جَمَعَهَا نُورُ الدين طالب، دار أطلس، الرياض، الثانية، ١٤٢٢هـ.

٤٤٩ ـ مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ابن أبي الدنيا، دار البشائر، دمشق، الأولى، ١٤٢٢هـ، ت: إبراهيم صالح.

٤٥٠ ـ الْمُقْتَنَى فِي سَرْدِ الكُنَى: الذَّهَبِيُّ، دار الكتب العلميَّة، الأولى، ١٤١٨هـ، ت: شعبان.

٤٥١ ـ مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصلاح: لابن الصلاح وللسراج البلقيني، دار المعارف، القاهرة، ت: بنت الشاطئ.

٤٥٢ ـ الْمُقَدِّمَةُ الزَّهْرا : الذَّهَبِيُّ، دار الفرقان، القاهرة، الأولى، ١٤٢٩هـ، ت : علي رضا.

٤٥٣ ـ المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي: الهيثمي، دار الكتب العلمية، ت: كسروي.

٤٥٤ ـ الملل والنحل: الشهرستاني، دار المعرفة، ١٤٠٤هـ، ت: محمد سيد كيلاني.

٤٥٥ ـ مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ابن الجوزي، دار هجر، الثانية، ١٤٠٩هـ، ت: عبد الله التركي.

٤٥٦ ـ مناقب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: ابن المغازلي، دار الآثار، صنعاء، الأولى، ت: تركي الوادعي.

٤٥٧ ـ الْمَنَامَاتُ: ابن أبي الدُّنْيَا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى، ت: عطا.

٤٥٨ ـ المنتخب من ذيل المذيل: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٤٥٩ ـ المنتخب من علل الخلال: موفق الدين ابن قدامة، دار الراية، الرياض، ١٤١٩هـ، ت: طارق عوض الله.

٤٦٠ ـ المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور: الصَّرِيْفِيْنِيُّ، دار الفكر، ١٤١٤هـ، ت: خالد حيدر.

٤٦١ ـ المنتظم: ابن الجوزي، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٢هـ، ت: عطا.

٤٦٢ ـ مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن: ابن زريق، الأوقاف القَطَرِيَّة، الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٦٣ ـ منهاج السنة النبوية: ابن تيمية، جامعة الإمام، الأولى، ١٤٠٦هـ، ت: محمد رشاد.

٤٦٤ ـ المنهاج شرح صحيح مسلم: النووي، إحياء التراث العربي، الثانية، ١٣٩٢هـ.

٤٦٥ ـ المنهج الفائق والمنهل الرائق: أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي المالكي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الأولى، ١٤٢٦هـ، ت: عبد الرحمن الأطرم.

٤٦٦ ـ موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق: الدعجاني، الجامعة الإسلامية بالمدينة، الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٦٧ ـ موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: دار طيبة، الرياض، الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤٦٨ ـ موسوعة الإمام الألباني: صنعه: شادي آل نعمان، مكتبة ابن عباس، المنصورة، مصر، الأولى، ١٤٣١هـ.

٤٦٩ ـ الموسوعة العربية العالمية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، الثانية، ١٤١٩هـ.

٤٧٠ ـ الموسوعة الفقهية الكويتية: وزارة الأوقاف الكويتية، (من ١٤٠٤هـ - ١٤٢٧هـ).

٤٧١ ـ الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرابعة، ١٤٢٠هـ، إشراف: د. مانع بن حماد الجهني.

٤٧٢ ـ موضح أوهام الجمع والتفريق: الخطيب البغدادي، دار المعرفة، الأولى، ١٤٠٧هـ، ت: قلعجي.

٤٧٣ ـ الموضوعات: ابن الجَوزي، المكتبة السلفية بالمدينة، الأولى، ١٣٨٦هـ.

٤٧٤ ـ موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، المكتبة العلمية، الثانية، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف.

٤٧٥ ـ ميزان الاعتدال: الذهبي، دار المعرفة، الأولى، ١٣٨٢هـ، ت: علي محمد البجاوي.

٤٧٦ ـ الميسَّر في شرح مصابيح السنة: التُّورِبِشْتِيُّ، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الثانية، ١٤٢٩هـ، ت: هِنْدَاوِي.

٤٧٧ ـ نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم الشيخ أبو إسحاق الحويني: الوكيل، دار ابن عباس، الأولى، ١٤٣٣ه.

٤٧٨ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٤٧٩ ـ النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشر.

٤٨٠ ـ نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين: ابن حجر العسقلاني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الأولى، ١٤١٥هـ، ت: طارق محمد العمودي.

٤٨١ ـ نسب معد واليمن الكبير: هشام الكَلْبِيُّ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ، ت: ناجي حسن.

٤٨٢ ـ نسخة أبي مُسْهِرٍ وغيره: دار الصحابة للتراث، طنطا، الأولى، ١٤١٠هـ، ت: مجدي فتحي السيد.

٤٨٣ ـ نَظْم المتناثر من الحديث المتواتر: الكتاني، دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة الثانية.

٤٨٤ ـ النكت على مقدمة ابن الصلاح: الزركشي، أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤١٩هـ، زين العابدين فريج.

٤٨٥ ـ نهاية الأرب في فنون الأدب: النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الأولى، ١٤٢٣هـ.

٤٨٦ ـ نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: علاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، الأولى، ١٩٨٨هـ.

٤٨٧ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ، ت: الزاوي والطناحي.

٤٨٨ ـ نهج البلاغة: الشريف الرضي، دار المعرفة، بيروت، شرح: محمد عبده.

٤٨٩ ـ الهداية والإرشاد: الكلاباذي، دار المعرفة، الأولى، ١٤٠٧هـ، ت: عبد الله الليثي.

٤٩٠ ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: الباباني، وكالة المعارف الجليلة، استنبول، ١٩٥١م.

٤٩١ ـ هَدْيُ السَّارِي مُقدمة فتح الباري: ابن حجر، المكتبة السلفية، ت: محب الدين الخطيب.

٤٩٢ ـ الوافي بالوفيات: الصفدي، دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ، ت: أحمد الأرناؤوط.

٤٩٣ ـ وصايا العلماء عند حضور الموت: ابن زبر، دار ابن كثير، دمشق، الأولى، ت: الخيمي وعبد القادر الأرناؤوط.

٤٩٤ ـ وفيات الأعيان: ابن خلكان، دار صادر، الأولى، ١٩٩٤م، ت: إحسان عبَّاس.

٤٩٥ ـ وَقْعَةُ صِفِّينَ: نَصْرُ بْنُ مُزَاحِم، المؤسسة العربية الحديثة، الثانية، ت: عَبد السَّلَام هارون.

صورة من مخطوطة "تهذيب التهذيب" لابن حجر (ق١٣٦/أ)، المحفوظة في جامع
برنستون بأمريكا، يَظْهَرُ عليها تصحيح ابن حجر بخطِّهِ للخبر الذي مضى برقم [٥٧٢].

ثم جلس علي ذلك من قدوم الناس ستة شهور ثم خلافة معوية فلما مضت تلك الشهور كانت البيعة

للحسن بن علي بايعه اربعون الفا وقال جرير بن حازم لما قتل علي بايع اهل الكوفة الحسن بن علي واطاعوه واحبوه

اشد من حبهم لابيه وقال [illegible] لما قتل علي سار الحسن في اهل العراق ومعوية في اهل الشام

والتقوا فكره الحسن القتال وبايع معوية على ان يجعل العهد للحسن من بعده وقال [illegible]

صالح معوية الحسن بن علي في شهر ربيع الاول سنة احدى واربعين وقال [illegible] عبد الله بن بكر السهمي

حدثنا [illegible] عن عمرو بن دينار ان معوية كان يعلم ان الحسن كان اكره الناس للفتنة فلما توفي علي بعث الى

الحسن فاصلح الذي بينه وبينه سرا واعطاه معوية عهدا ان حدث به حدث والحسن حي ليسمينه وليجعلن هذا الامر

اليه فلما توثق منه الحسن قال عبد الله بن جعفر والله اني لجالس عند الحسن اذ [illegible] لاقوم فجذب ثوبي وقال يا هناه

اجلس فجلست قال اني قد رايت رايا واني احب ان تتابعني عليه قال قلت ما هو قال قد رايت ان اعمد الى

المدينة فانزلها واخلي بين معوية وبين هذا الحديث فقد طالت الفتنة وسفكت فيها الدماء وقطعت فيها الارحام

وقطعت السبل وعطلت الفروج [illegible]

فهرس المحتويات

فهرس الجزء الثاني

ṢAḤĪḤ 'AḪBĀR ṢIFFĪN WAL-NAHRAWĀN WA 'ĀM AL-JAMĀ'A

BY
FAWWAZ BEN FARHAN
BEN RADY AL-SHAMARI

